





٢١٧٢

حاشية على شرح المنهج ، تأليف الزبيدي ، على بن يحيى - ١٠٢٤ هـ . كتب في القرن الثالث عشر الهجري تقديرا .

ج . ز

١٥٩٢

٢٣ س

٢١ x ١٥ سم

١٥٤٢

نسخة حسنة ، مناقصة الآخر ، خطها نسخ معتاد .

الإعلام ٥ : ١٨٥ - الأزهرية ٢ : ٥٠٢

١ - المذهب الشافعي ، فقه المذاهب الإسلامية

أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ







عن علي عليه السلام والنظر فيه لعلوي بن احمد كسفاي ثم من

تاریخ احمدی

247

كتاب الحاشية على شرح

الشيخ الإمام العالم

بسم الله الرحمن الرحيم

علم ان لا يكون كذلك في العلامة الشبه

الكتاب مملو اما اذا انما في

تعمل ان قوم ادا  
بغالى اوطو امده

عزیز و اجام و اعلیٰ حیات امره و صد

والارحيم ملو او ان الله على

مدحهم مال اول خد  
مدحهم مال اول خد

استاد خانم  
۱۳۰۴

اللَّهُ مَا سَعَى النَّاسُ  
إِلَيْهِ أَيْدِيَهُمْ وَأَعْيُنُهُمْ

يا ايها الذين آمنوا ان الله قوي  
عزيم

على التوا

وادی  
ایله  
اسماء  
مانند  
میر  
ساق

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "فصل في..." (Chapter in...).

A close-up photograph of a piece of aged, yellowed paper. The paper has a mottled appearance with various shades of tan and brown, indicating water damage or foxing. There are several small, dark spots and a small tear or hole visible on the right side. The texture appears slightly rough and uneven.



بسم الله الرحمن الرحيم و به  
**قوله** ويجل حفاظة اي يصيرون اجلا لهم معانية فهو يلج  
 لا بل المهمة **قوله** وهو العلو فهو من الاسماء المحذوفة الا على  
 ودم بنيت او ايها على السكون وادخل عليها همزة الوصل فتكون  
 الابتداء بالسكون **قوله** من رحمة اي من مصدره لانه الاصل في  
 الاشتقاق اي بعد تنزيل منزلة اللازم او جعله لازما  
 وتقل الى فعل بالضم **قوله** والرحمن ابلغ من الرحيم قال  
 السيد خلسب تلك المبالغة اما بحسب شمول الرحمن للدارين  
 واختصاص الرحيم بالدين كما ورد عن السلف يارحمي الدنيا  
 والاخرة ورحيم الدنيا لان رحمة الدنيا تعم المؤمنين والكافرين  
 واما بحسب جلالة النعم ودقتها **قوله** لان زيادة البناء  
 تدل على زيادة المعنى اي غالبا فلا نقص يحذر الابلغ من  
 حاذر **قوله** ام بالفواصل الفضائل جمع فضيلة وهي النعم  
 الزائلة اللازمة كالعلم والشجاعة والفواصل جمع فاضلة وهي  
 النعم المتعدية كالاحسان **قوله** يعني التسليم اشارة الى ان  
 اسم المصدر الذي هو اسم السلام يأتي بمعنى المصدر الذي هو  
 التسليم وذلك واقع في القرآن كثيرا ونعا لا يؤام من توهم ان  
 السلام هنا من اسم الله تعالى انتهى **قوله** مومنا بيقيننا  
 اي بعد نبوته حال حياته وتوابعه وغير محاردين ثم عدوا محمد  
 بن ابي بكر رضي الله عنه صحابيا مع ولادته قبل وفاته صلى  
 الله عليه وسلم بثلاثة اشهر وايام وشملت من الالسن وحق  
 وكذا الملايكة نبيا على انه مرسل اليهم وهو الاصح وعد بعض الحديث  
 فراه قبل نبوته ومات على دين الحقيقة كزيد بن عمر بن  
 نضر صحابيا **قوله** لتسمل الصلاة باقائهم اي باق الصحابة الذين

ليسوا

ليسوا بالانبياء صلى الله عليه وسلم **قوله** علي من ذكوة هما  
 با والاسمية لازمة للمبتدأ ويكون شرط والغا لازمة  
 له غالبا فحين تضمنت اما معني الابتداء او الشرط لزمتهما الفا  
 ولصوق الاسم اقامة للآزم وهو الفا ولصوق الاسم مقام  
 الملزوم وهو الابتداء او الشرط وابقا لا ترو في الجملة **قوله**  
 العلم بالا حكام خرج العلم بالذوات والصفات كتصور  
 الانسان والبياض **قوله** الشرعية خرج العقلية كالعلم  
 بان الواحد نصف الاثنين والحسية كالعلم بان النار محرقة  
**قوله** العملية خرج بالعملية العلمية اي الاعتقادية كالعلم  
 بان الله واحد **قوله** المكتسب خرج العلم الذي لا كسب فيه  
 كعلم جبريل **قوله** من ادلتها التفصيلية خرج العلم بالاحكام  
 الشرعية المكتسب من الادلة الاجمالية كعلم فلا في والحكم الشرعي  
 خطاب الله المتعلق بفعل المكلف من حيث انه مكلف لا من حيث انه  
 مخلوق لله تعالى كما في قوله تعالى والله خلقكم وما تعملون والحكم على  
 قسمين تكليفي ووضعى والاول ينقسم الى اجاب ونردب وتحريم وكراهة  
 واباحه والثاني ينقسم الى خمسة سبب وشرط ومانع وصحة وقاسد  
**قوله** بتهاج الطالبين تلييه التحقيق ان اسما الكتب من  
 تفصيل العلم بالجنس لاسمه وان مع اعتباره ولا علم الشخص خلافا لمن رجمه  
 وانما الغاية بما يحتاج رده الى بسط ليس هذا علم وان اسما العلوم من  
 حيز علم الشخص انتهى بن حجر **قوله** مع ابدال غير المعتمد به فيه  
 ادخال الباقي حيز الابدال على الماخوذ وادخال الباقي حيز على البا  
 وفي حيز بدل والتبديل والاستبدال على المتروك هو الصحيح وخفي  
 هذا التفصيل على من اعترض المتن واصله بآية وبدلتهم بحديثهم

الابدال

خوذ



ومن يتبدل الكفر بالآيمان فقد ضل وقد دخل في حيز بدل وكونه على  
 الماخوذ كما في قوله **قوله** طالع غسلي يسعدي **قوله** على الراغبين  
 أي المهيئين على خير طلبا لجازة معاليه **كتاب**  
**الطهارة في قوله** والطهارة لغة الخ عرفها من عرفة المالكين  
 صفة حكمية توجب لموصوفها استباحة الصلاة به أو فيه أو له قال  
 فالاولان عن حيث والآخر عن حدث والضمائر الثلاثة عائدة  
 على الموصوف فالاول نحو الثوب والثاني للمكان والثالث للشخص  
 ويورد عليه الاغسال المسنونة ونحوها **قوله** ذنوبا من ما على  
 خذف مضاف أي مذكوف ذنوب ومن تبعضية وهي مع مدخولها  
 في محل نصب على حال انتهى عمارة **قوله** ما يسي ما أي عند أهل اللسان  
 والعرف **قوله** وهو لا يتميز في رأي العين فدخل فيه التراب  
 وهذا يتبع فيه شيخه القاياني والولي العراقي **قوله** مستغنى عنه  
 وهو ما يمكن صوته عن الما **قوله** لا تراب هو شامل للتراب وهو  
 المستعمل حتى لا يؤثر التعريف وهو قضية العلة الثانية وقضية  
 التعليل موافقة لما في الطهارة أنه يؤثر كما لما المستعمل وهو  
 الظاهر كما قاله الشارح والمعمدان أنه لا يؤثر لأن حكمه إذا علل  
 بعلةتين بقي حكم ما بقيت علة **قوله** ولو مستحيا نجس أي ولو  
 من مغلط وفيه وقفة كما قاله الشارح **قوله** متشمس أي تده  
 استعماله لأن الأحكام الشرعية إنما تتعلق بأفعال المكلفين والتي  
 تقدر هذه هنا بقدره فيما تقدم **قوله** من طبع أي مطرق  
 أي ما من شأنه ذلك تحديد مجوف **قوله** في بدن ولو بدن برص  
 وإن عمه البرص وميت لأنه محترم كما في حياة **قوله** فلا يكره  
 كونه المسخن بالنار أي ابتداء بخلاف الشمس إذا سخن بالنار قبل قد  
 يكرهه فإن الكراهة باقية أحد من مسيلة الطعام وهي ما لو طبخ  
 في طعام ما يبع وأنه يكره تناوله فانه قد راعى عدم زوال

الكرهية

الكرهية بالتسخين بعد تشميسه وقبل تبريده أما إذا بر د ثم سخن فافا  
 الت ولا تعود بعد ذلك **قوله** من طهارة لحدث ولو حدث  
 غير مميز إذا اريد الطواف به وإنما يثبت للمأكل الاستعمال بعد فصل  
 عما استعمل فيه كما كان جاوز منكب المتوضي أو ركبته أو حسا كان  
 انفصل من يد المتوضي ولو إلى يده الأخرى أو من رأسه كحذو  
 مما لا يغلب فيه التقادف بخلاف انفصاله من نحو كف الأول إلى ساعده  
 أو رأس الثاني إلى صدره فإنه لا يؤثر ونية الاغتراف مانعة للاستعمال  
 وإن انفصل وتحلها إذا دخل مزيد الطهارة يده ولو اليسرى بقصد  
 الغسل عن حدث أو لا يقصد بعد نية كعب أو تثليث غسل ووجه  
 الحديث أو هذا الغسل الأولي أن قصد ترك التلويح التلويح وحده  
 في هذه الصور الثلاث موجب له أي للاستعمال وإن لم يتفصل  
 عنه لكن له أن يغسل ساعده بما في كفه وإن حرك يده فيه ليحصل  
 له سنة التلويح والصوراة الأولى من الثلاث هي نية كعب  
 والثالثة هي قوله بعد تثليث غسل وجه الحدث والصوراة الثالثة  
 هي قوله بعد الغسل الأولي أن قصد ترك التلويح **قوله**  
 لتحل كليهما المسلم أي الذي يعتقد توقف لكل عليه كما هو ظاهر انتهى  
 ابن حجر فيخرج بهذا القيد كمن لا يعتقد توقف لكل على الغسل  
 بل على الانقطاع فقط فلا يكون الما مستعملا لأنه لم يستعمل فيما به  
 لا بد له منه لعدم توقف لكل عليه عنده وقوله المسلم مثلا لا يقد فلا  
 فرق بين المسلم والكافر حتى لو لم يكن لها زوج ولا سيد واغتسلت  
 بقصد الحل حكم على ما غسل بالاستعمال **قوله** والوضوء للحدث  
 ومثله فضل من نوي الاغتراف وما غسل به الرجل بعد مسحه كحف لأنه  
 لم يزل مانعا بخلاف ما غسل به الوجه مع بقا الدم لرفع الحدث  
 المستفاد به أكثر من فرض **قوله** بعد ادى بالدم شق على ما هي  
 الرافعي في رطل بغداد فانه مائة ومائة رطل وتلك رطل وأما  
 على ما صححه النووي في فانه مائة أربع مائة واحد وخمسون رطلا

سائر  
القائمة



وثلاث رطل وثلاث اوقية وعلى ما صحح النووي فيه اربعماية وستة واربع  
 رطلا وثلاثة اسباع رطل **قوله** ولا يقبله قال في المجموع ولان ذلك  
 باب عمل المعنى نحو فلان لا يحمل الخيم اي لا يقبله ولا يلزمه ولا يصير  
 عليه قال تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها اي لم يقبلوها  
 احكامها ولم يلتزموها بخلاف حمل جسم نحو فلان لا يحمل الحجر اي لا يطيقه  
 ثقله ولو عمل كغيره على هذا لم يبق للتقدير بالقليل فائدة انتهى **قوله**  
 هجر بفتح الهاء وكسر القاف قرية بقرب المدينة اي لا يخرج جري **قوله**  
 بالمربع الخ اما الدور كالدير فهما ذراعا طولا وذراعا عرضا والمراد  
 بالطول فيه العمق والمراد بالعرض فيه ذراع النجار وهو ذراع وربيع  
 وقيل ذراع ونصف وبالعرض فيه ما بين حايطي الدير من سائر جهات  
**قوله** بقدر معنى من الاشياء المتغيرة ويوضع المراد من هذه  
 العبارة ان يفرض شيء معين مغير للغير في موضع المراد من هذه  
 فتضبط الصفة كما قبلت من ذلك المتغير ثم يفرض وقوع ذلك القدر  
 على تقدير نفس كمناسبة فان ظهر تفاوت في الصفة بان اشتدت عما  
 كانت حكما فنقص ذلك القدر الذي حصل بتقصيه التفاوت والاولا  
 كذا قال شيخنا رحمه الله **قوله** او التقدير قال بعضهم يعرف  
 زوال تغيره التقدير بان يمضي عليه زمن لو كان تغيره حسبا  
 لزال عادة او يضم اليه ما لوضع في المتغير حسبا لزال تغيره وذلك بان  
 يكون بحسبه قدر قيمة ما متغير فزال تغيره بنفسه بعد مدة او بما  
 حسب عليه فنعلم ان هذا ايضا زال تغيره انتهى شرح الروح **قوله**  
 اما اذا زال حسبا بغيرها الى اخره لوزن الزوال التغير عما ورعاده طهورا  
 كما في فتاوى القفال ويدل له التمثيل بالخاط **قوله** ولا ملاقات  
 بحسب اي ولو من مغلط **قوله** اي بصيراي معتدل حتى لو راى في  
 النظر ما لا يراه غيره قال الميركشي قال ظاهر العفو كما في سماع  
 ند الجمعة **قوله** كقليل شعير حتى اي من غير مغلط **قوله**  
 ميتة فاحياها اليه وحيوان ميت حتى المنفذ اي بالنسبة لما فقط دون المايح حتى لو  
 تقاي لم يتجس وتقع في مايح تجسده على المعتمد كما يرشد اليه التعليل وقد رجع الشيخ  
 فيه وان القارها غرضه اذ سوا بين المايح والمايح المشقة **قوله** تليق نفسه كله الخ  
 حية فماتت قبل وهو لها

بقدر

قوله ولا ملاقات  
 ميتة الخ والعبرة  
 الوصول لا بحالة  
 الا لقا حتى لو القاه  
 ميتة فاحياها اليه  
 تقاي لم يتجس  
 فيه وان القارها  
 حية فماتت قبل وهو لها

لحم الغنم

في قوله لا يقبله  
 في قوله لا يحمل  
 في قوله لا يطيقه  
 في قوله لا يخرج  
 في قوله لا يحمل  
 في قوله لا يطيقه

الغنم فاحياها بالذباب اما غيره فيجوز غنسه لانه يودي الى اهلاكه **قوله**  
 او طرحت فيه لافرق في الطارح بين البالغ والصبي ولو غير عاقل وكذا  
 البهيمة لان لهم اختيار في حمل **قوله** وان بلغها الى فائدة قال البيهقي  
 في حواشي الروضة لو وضع ما دون القليلين مائة ذاب حتى تلج في  
 قليلين كان كانه لو حمل بالها **قوله** الوسط المعتدل اي كلون العصور  
 وطعم المايح وريح اللاذن بخلاف النجس قانه يفقد بالاشد لكون  
 لكون المايح وريح المسك وطعم كل شيء ان وافقه في الصفات كلها قد  
 مخالفا في بعضها فاشد او في صفة قدرناه مخالفا في بعضها فقط انتهى  
**قوله** اجتهد الى اخره الاجتهاد والتحري والتأخي بدل الجهد في  
 طلب المقصود وشروط الاجتهاد التقدير في المشتبه فلو اشتبه اثنان  
 ببول واصلية الطهارة وكون العلامة لها في حال والعلم بالخاصة  
 او ظنها باخبار العدل الواحد والسلامة من التعارض ومحصري المشتبه  
 فلو اشتبه اثنان ببول باو الخ بلد فلا اجتهدا بل ياخذ منها ما ساء انتهى  
 ابن قاسم في شرح الموهج **قوله** ما و بول مثلا فلا يجتهد ولو دقه  
 للشرب **قوله** ما و ما ورد فلا يجتهد اي للطهارة بخلاف الشرب  
**قوله** اي وان زادت قيمة ما الورد على ما الطهارة لعدم فوات  
 ما لينه بالاستعمال في ضعفها بالاشتباه وكونه في ملكه اذ النظر  
 للقيمة انما هو عند التحصيل **قوله** ويعذر في تروده في النية  
 للضرورة ولو مع وجود طاهر بيقين خلافا للشارح ويندفع  
 باخذ غرفة من كل منهما واستعملها دفعة واحدة في وجهه ناولا  
 في تلك الحالة ثم يعكس ثم يكمل وضوءه بكل منهما **قوله** لم يعمل بالتأخي  
 فلو تغير اجتهدا به وضوءه الاول باق صلى به ولا نظر لظنه  
 نجاسة اعضاءه الا ان لما علمت من القاه هذا الظن لما يلزم عليه من  
 الفساد المذكور انتهى اي يجوز المعتمد خلاف كما صرح به في العمري  
 رملي **قوله** ويصلي بخاتمة ان لم يغسل قضية التعليل انه لو  
 غسل اعضاءه بين الاجتهادين انه يعمل بالتأخي وبه قال السراج  
 البيهقي وهو كذلك وانه لو اشتبه طهور غسسته انه يعمل بالتأخي  
 ايضا وهو كذلك كما جئته شيخنا السوهاب البرلسي رحمه الله **قوله**

على  
 حقه  
 وصححهم  
 الطام



ولا يعيد ما صلاه بالنهم اي ان كان مسافرا والاعاد جزا من قاسم  
عدل وراية ولو عن عدل اخر وان كان اعمى سوا خبره بتجسس احد  
مبها او معينا ثم التمس **قوله** وصبي نعم ان اخبر كل منهم عن فعل  
نفسه قبل ولو كان الخبر عتبه فلا بد من بيان السبب ولو تعارض  
خبر اعدلين بان تعذر الجمع بينهما كان قال احدهما ولخ في هذا وقت  
كذا وقال اخر بل في هذا ذلك الوقت سقطا وحكم بطهارتهما نعم ان  
كان احدهما وثق او اكثر عدد اعلم بقوله **قوله** فلا يرد المفسوب  
وجلد الاذي لان محرمهما لا ين هذه كهيئة بل من حيث حرمه الاذي  
والاستيلاء على حق الغير انتهى ولا فرق في الاذي بين الجرح والموت  
وغيرهما فانما محرمان من حيث كونهما اديين وان جاز قتلها لافا  
لبعض المتأخرين **قوله** كما توت اي وموجان وعقيق وبلوس  
**قوله** لما فيه من الخيلا اي التفاخر والتعظيم انتهى ان يخرج **قوله**  
لكنه يكره كالتخذ من طيب رفيع اي كحسك وعبر وكافور لانه  
صندل كنفيس لصنعته **قوله** يحرم استعماله فهم من حرمه  
الاستعمال حرمه الاستعمال على الفعل واخذ الاجرة على الصنع  
وعدم الغرم على الكاسر كالة الله **قوله** مع خيلا ومن ثم قالوا  
لو صدى انا الذهب كيت سائر الحديد جميع طاهره وباطنه  
حلا استعمال لقوات خيلا وخيلا بالضم من الاختيار قال الواحد  
الاختيار ما خوذ من الخيل وهو التشبه بالشيء بالخيار في صفة  
من هو اعظم منه تلي **قوله** او بعضها الزينة وان صغر والقيمة  
فيما ذكر سمي الدراهم في الانا لاطرحها فيه فيجل بلا كراهة الشرب منه  
ويجوز في الغم لما النازل من بواب الكعبة وان قصده اي الا  
ان قرب منه حيث يعد مستهلا له ويجعل خلقه الانا واسه  
وسلسلته لا انفصالها عنه وكل ان لم يسم الرأس انما هو ظاهر  
اي ان كان ذلك من فضة لا من ذهب ولو تعدت صناد  
صغار الزينة فمقتضى كلامهم حليها ويتعين عليها على ما اذا لم  
يصل من مجموعها قدر ضربة كصيرة والا فينبغي تحريمها لما فيها

من خيلا

من خيلا وبه فارق ما ياتي فيها لو تعدد الدم المعفو عنه ولو اجتمع  
لكثر على احد الوجهين فيه وحاصله ان اصل المشقة المقتضية للعفو  
وبه يبطل النطق لتعدد الآثار بفرض الاجتماع وهذا مقتضى لامة  
خيلا وهو موجود مع التفريق الذي هو في قوة الاجتماع انتهى ان يخرج  
**قوله** كان مسلسلا بوضعية الح سلسلة انسى رضي الله عنه بعده  
ولم ينكر عليه فصا واجماعا لكن قال انسى لقد سقيت رسول الله صلى  
فيه كذا كذا والظاهر ان الاشارة عائدة الى الانا بصفته التي هو  
عليها عنده واحتمال عوده اليه مع قطع النظر عن ذلك بصفته  
خلاف الظاهر فلا يعول عليه **قوله** **قوله** هي اربعة اي لا غير ومحصر فيها تعبدى وان كان كل  
منها معفو المعنى فمن ثم لم يقس عليها نوع اخر وان تيسر على  
حزيناها والسبب لغة ما يتوصل به الى المقصود واصطلاحا وصف  
ظاهر منضبط معروف للمك كالمس مثلا فانه معروف للحكم اي تقضي الوضوء  
وشمل كلام المصنف الدم الخارج من الباسور وهو داخل الدبر يخرج  
اوترا دخروجه وحدث يطلق على خروج وعلى الخارج ايضا **قوله**  
والفروج منسد اي موار لا يخرج منه شيء وان لم يلجم كما قاله الفراء  
وهل المراد انسداد الفرج والدبر معا حتى اذا بقي احداهما مفتوحا  
لحكم له او يلقي انسداد احداهما طاهر كلام الجمهور الثاني وقال بن  
التقيب انه اقرب اذا كان خارج من التفتحة مناسبت المنسد  
كان انسداد الفرج يخرج منها بول او الدبر يخرج منها غائط من غير  
اطلاع منه على نقل قال لكن يشك بما اذا كان خارج ليس مقتاد  
الواحد منها انتهى وظاهر كلام الجمهور التفتح به ايضم كما عرف  
واشترط الصبر في انسدادها معا كلام طاهر كلام الجمهور انتهى  
اسعاد **قوله** اما الانسداد فالحق اي بان موار لا يخرج  
منه شيء **قوله** موافقته او مخالفتة لكن يستفاد من  
تغيرهم بالانسداد كما اشار اليه النووي في تلك التنبه  
اسعاد **قوله** هم وحيث اقيم في الظاهرة رجوعه للانسداد  
العارض والحلقى والمعتد خلافه في فلق فيثبت للمفتح جميع الكلام



على المعتمد وتعبيرهم بالمنفعة يخرج المنافذ الخرج منها ليس بناقض خلافا  
 لبعض المتأخرين فخرج في المجموع عدم انتقاض الوضوء اذا نام تمكنا  
 لها اي للثبوت المنفعة من الارض **قوله** اما منية اي الموجب  
 للغسل فلا ومثله الولادة بلا بل على المعتمد خلاف القابض الولد  
 فانه ينقض الوضوء ولا يوجب الغسل وقاعدة عدم النقص صحة  
 الغسل قطعا على ما قيل وخلاف اما هو في صحة الصلاة خلاف  
 القول بالانتقاض فانه اذا اغتسل ولم يتوصا فان فيه خلاف  
 وقاعدة ايضا كيفية التيمم في الوضوء فان قلنا ببقائه نوي  
 سنة الغسل والالتوي رقيق لحدث **قوله** يحنون او غما  
 اي ولومع التمكن خلافا لبعض المتأخرين **قوله** او نوم  
 اي لغيرتي فان فسروا الله التيمم كالحكي عن الشافيع او بانه  
 صفة مبرزها بين كس واليقين فالمراد زوال تصرفه وهو التيمم  
 اما بارتفاعه للحنون او انقاره بالاغماء والسكر وخو او استناره  
 بالنوم وخو انه انتهى اسعاد ولو نام غير تمكن واخبره معصوم  
 كالحضر بنا على الاصح انه يني بانه لم يخرج منه شيء لم ينقض وضوؤه  
 واعتمده بعضهم وقد نازعه قاعدة انما ينط بالمظنة لا فرق  
 بين وجوده وعدمه كالمشقة في السفر انتهى في بحر **قوله**  
 ولا تليين لمن نام قاعدا هزيل لا لا انتقاض بين كلام الشرح الصغير  
 فيمن هو مفروط الهزال بحيث يبقى بين مقعده والارض يخاف  
 لا يامن معه فخرج وكلام الروضة وغيره في هزيل ليس مفروط  
 الهزال **قوله** ذكر وانثى اي ولو من الجن اذا تحقق الانوثة **قوله**  
 او الذكورة على المعتمد ولو على غير صورة الرجل او المرأة حتى لو  
 تصورت على صورة كلب مثلا تنقض لمسها وظاهر كلامهم  
 انه لو اخبره عدل عن سمائه او نحو خروج ریح منه في حال نومه  
 متمكنا وجب عليه الاخذ بقوله ولا يقال الاصل بقاء الطهارة  
 فلا ترتفع بالظن اذ خبر العدل انما يفيد فقط لا بانقول  
 هذا ظن اقامة الشارع مقام العلم في نجس المياه وفي غيرها

وهذا هو المعتمد  
 اي فيتنقض وضوؤه  
 ما ذكره لان النوم  
 على غير هذه المكان  
 باقضى انتهى افاده  
 مولف

كما ياتي

كما ياتي انتهى شرح العباب لابي جرد المعتمد خلافا فلا تنقض باخبار  
 العدل الشري ما ذكر ويردده ايضا ما سبق في قوله ومن تنقض طهر  
 او حدثا وظن ضيده اذ الظن شامل لاخبار العدل **قوله** وفي  
 معناه اللحم اي لحم الاسنان ومثله باطن العين والعظم اذا شخ  
 فيتنقض على المعتمد خلافا لبعض المتأخرين **قوله** اي ولو نبت  
 على الفرج **قوله** والعضو المبان اي حتى وان التصف بعد  
 حرارة الدم لو وجب فصله بل وان لم تحب فصله خشية محذور  
 تيمم منه لانه لعارض بدليل انه لو الت الحسية وجب ولو  
 قطع الرجل او المرأة قطعتين سواء السوا ويا لم لا فالمدار على بقا الاسم  
 فان بقي تنقض والا فلا **قوله** لا حرم اي حتى ولو احتملا كانت  
 اختلطت محرمه باجنيبات غير محصورات وفي هذه الحالة لو نكح  
 واحدة منهن جاز له وطبها واذ المسح لم يفتقض وضوؤه لانا  
 لا تنقض بالشك وقد بعضنا الاحكام في هذه المسئلة **قوله**  
 او اسل وهو كما قال الشافعي منقبض لا يتبسط وعكسه ومسي  
 الفرج الا سلا من المرأة ناقض كما حتمه بعضهم والعضو الا سلا  
 حي وقيل ميت والتسل ليس في العضو **قوله** يبطن كيف  
 سميت بذلك لفها الاذي عن البدن **قوله** وما بينهما وحرهما  
 الخ وما المراد بين الاصابع وحرهما قيل بينهما النقر التي بينهما وحرهما  
 جوانبها وقيل حرهما جانب تخصر والسبابة والابهام وما عداها  
 بينهما والاول اوجه انتهى خطيب وكلام السارح يخالفه حيث  
 قال وحرف الراحة فيعلم منه ان حرهما جانب تخصر والسبابة  
 والابهام تامل **قوله** ملتي شفرها على المنفذ اي المحيطين  
 به احاطة الشفتين باللفم دون ما عدا ذلك ولو كان له كفان  
 انفا قاعلا او سلا لا تنقض الوضوء عيسى كل منهما فان كانت احدهما  
 عاملة والاخرى سلا لا تنقض الوضوء بالعاملة دون السلا  
 كما هو مقتضى الروضة وغيرها ومع في التحقيق النقض بالعاملة

والشعر



هذا التفسير ياتي في الاولين وهو يعرف عمل الذكر بالبول بعد الجماع  
 وجها في زيادة الروضة فيل المصدق لكن قوة كل منها يقتضي شرح  
 الاول انتهى اني قاسم وحمل كلام الروضة على الزايدة غير المسامحة  
 للاصلية سواء كانت على معصم ام معصمين وكلام التحقيق على ما  
 كانت الزايدة مسامحة للاصلية سواء كانت على معصم ام  
 معصمين **قوله** ومن مصحف وهو اسم للمكتوب من كلام الله  
 بيني وبينك **قوله** وورقة اي ولو من ورائه **قوله**  
 جاز حمله اي فيما اذا خاف عليه فيباعا **قوله** بل قد يجب اي فيما  
 اذا خاف عليه غرقا او حرقا او كافرا او نجسا **قوله** وقال اني  
 العماد انه الاصح وظاهر ان حمله اذا لم تنقطع نسفنه عن المصحف  
 فان انقطعت كان جعل جلد كتاب لم يحرم منه تطعا **قوله**  
 كصندوق ومثله كوسي وضع عليه كما هو ظاهر **قوله** كلوح  
 يوخذ منه انه لا بد ان يكون مما يكتب عليه عادة حتى لو كتب  
 على عمود قرآنه للدراسة لم يحرم من غير الكتابة انتهى خطيب  
**قوله** كالتمام وهي ورقة يكتب عليها شيء من القرائن وتعلق كان  
 على الراس مثلا للترك ويكره كتابتها وتعلقها الا اذا جعل عليها  
 شمع او غيره **قوله** وان اقتضى كلام الراعي حمل فيما اذا  
 قصد بها كلام الراعي هو المعتمد لانه تابع بخلاف كعب اذا قصد  
 القرآن وغيره فانه يحرم لعدم التبعية لانه عرض لا يحبس به  
 الاستتباع وخروج بالحمل المسى فيجوز من القرآن الذي في التفسير  
 كما اتفق به شيخنا الرومي رحمه الله وان كان ظاهر كلامه بخلاف  
 المحلى في شرح الاصل عدم التحريم ويمكن حمله على التفسير لا  
 على القرآن الذي فيه **قوله** وقال الراعي يعمل بطن الطهر  
 بعد يتقن الحدث والاقرب حمل كلام الراعي على ما اذا يتقن  
 الحدث وتطهر ثم بعد الفراغ يشك في طهر بعض اعضائه فانه  
 لا يجب عليه غسله وصدق ان يقال رافعنا يقين الحدث  
 بطن الطهر وهذا كلام صحيح في حد ذاته لكنه تعيد عن المقام

وفي المهمات

وفي المهمات عن الشامل ان قلنا بتقصير الوضوء بالنوم مضطحا  
 لان الظاهر خروج حدث فصدق ان يقال رافعنا يقين  
 الطهارة بطن الحدث بخلاف عكسه انتهى فقال كان الراعي اراد  
 ما ذكره ابن الصبيح فانعكس عليه واو لي مما في المهمات حمل كلام  
 الراعي على صورة واقعة في كلامه عقب قوله التحقيق حدث  
 برفعه بطن الطهارة وهو صورة من يعتاد التحديد اذا جهل  
 السابق من حدثه وطهارته ثم تذكر انه كان قبلها منطهرا  
 فانه ياخذ بالطهارة كما سيأتي فيكون حينئذ رافعنا يقين  
 حدثه الواقع بعد الطهارة الاولى بطن ناخر الثانية مستند  
 هذا الظن عدم اعتياد التحديد انتهى اسعاد **قوله** لانه  
 يتقن الطهر وشك في رافعه الى عبارة ابن المقري في شرح  
 الارشاد يعني ان من علم انه صدر منه طهر وحدث ولكنه  
 جهل السابق فانه ينظر فيما قبلها فان علم ان حدثا منها  
 كان بعد طلوع الشمس مثلا نظر الى حاله قبل الطلوع فان  
 كان محدثا قلنا انه انت الان متطهر لانه يتقن طهارته  
 حدثك الاول وحدث الثاني يحتمل ان يكون بعدها فيبطلها  
 وان يكون قبلها وحدثان متواليان فتسفي والاصل بقاؤها وان  
 كان قبل الطلوع متطهر قلنا انه انت الان محدث لانه يتقن حدثا  
 حدثا رافع طهارته الاولى ثم الطهارة الثانية يحتمل ان تكون  
 بعده وترفعه وان تكون قبله والطهارتان متواليان فيكون  
 محدثا والاصل بقاؤه ولكن يشترط ان يكون من عادته التحديد  
 فيعيد معه تقديره توالي الطهارتين وتأخر حدث بعدها فيبطلها  
 ان طهارته وقعت عن حدث فيكون متطهرا انتهى وهو في  
 غاية الوضوح فان علم قبلها طهرا وحدثا وجهل استيقنا نظر  
 ما قبلها واخذ بمثله فان يتقن ما قبله وجهل السابق اخذ بصنده  
 وهكذا اخذ من الوتر بصده وفي الشفع بمثله مع اعتبار عادة  
 تحديده انتهى عباب **قوله** لزوم الوضوء بكل حال لان

اما لا يعتد  
 التحديد



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

ما قبل الفجر بطريقنا وما بعده متعارف ولا بد من ظهور معلوم  
او مظنون **فصل** في اداب الخلال **قوله** ان يقدم يساره  
او يدها لو قطعت وقوله ويمسكه لا يضرا او يدها لو قطعت  
**قوله** لمناسبة اليسار الى اخذ من القليل ان كل مستفيد  
كالحمام والمستمع والسوق وعمل المعصية ومنه الصاغة فكان  
في استقبال تقدم اليسار او يدها عند دخوله واليمين او يدها عند  
انصرافه واخذ منه الزكشي ان لا تكون في يده ولا اهانة يكون  
باليمين وفيه نظروا المعتمد ان يكون باليسار ولو دخل من مسجد  
لمسجد فالعبرة بالمبدأ لان المساجد المتلاصقة كالمسجد الواحد  
وكذا يقال فيما لو دخل من مستنقذ لمثله فالعبرة بالمبدأ ايضاً  
ولو انتقل من الكعبة للمسجد الحرام او عكسه فيقدم يمينه **قوله**  
ويخرجون **قوله** وبعضهم اخذ بمقتضاه الى هو جلال الحامي القم  
في شرح الاصل وكلامه محمول على ما اذا خشي التجسس لو اعتمد يساره  
فان لم يخش التجسس لو اعتمد يساره اعتمد اليسار وهذا  
يجمع بين الكلامين والمعتمد ما اقتضاه كلام المنهاج من اعتماد  
اليسار جلاجل في نقط دون حال القيام والعبرة في الاستقبال الخروج  
والاستدبار بالخروج لا بالصدب ولو استقبل ولم يبل باليسار  
تغوط او استدبر ولم يتغوط بل باليسار فلهما مزايا  
نعم عثره **قوله** ولا يستقبل القبلة اي المعهودة الا ان البيت  
وخروج بالمعهودة ما كان قبل القبلة قبل الان كبيت المقدس فاستقبل الى  
واستدباره مكروه وينبغي زوال الكراهة هنا بما تؤول به حجة  
في القبلة والعبرة بالعيني لا بالجهة **قوله** ويجوز ان يدور  
اي السائر اي سواء كان المكان مسقفا او كان تسقيفه خلافاً لما  
لا بن المقر **قوله** حوله لم ينعقد في القبلة اي مبالغة في  
الرد عليهم **قوله** ولكن شرفوا او غربوا محمول على اهلة  
المدينة ومن داناهم اما اهل هذه البلاد فممن شرفوا وغربوا  
اي استقبال مشرق الشمس او مغربها فقد استقبلوا واستدبروا

اي ويجوز في الباقي  
دخولاً وخروجاً  
منه الى الاحزان  
سواء باليمين وان شئت  
باليسار من ارادته  
شرفاً  
وحياس ما تقدم اليه  
يقوم اليه في الموضع  
الذي اختار من القبلة  
من العبد او هو كذا  
اي وان امن  
التأويل  
حاشه  
وقد رجحناه لغة  
في ذلك فاقوله

**قوله**

**قوله** وبينه ثلاثة اذرع فاقبل ولا بد ان يكون له عرض وارتفاع  
في حق القيام الى محاذات سرته ولا بد ان يكون سائر ايضاً من قوس  
الي سوته كما ان في شئنا الرمي رحمه الله لان هذا خرم العورة  
ولا يشترط في سائر القبلة المتقدم عرض ولا ارتفاع لان القصد  
هنا الستر وتم التعظيم كما قاله ابن حجر في شرح الارشاد  
والمعتمد خلافه فلا بد في كل منهما ان يكون له عرض وارتفاع  
**قوله** اما حضرة الناس اي الذين لا يغضون ابصارهم  
عن نظريهم عورته ممن يحرم عليهم نظرها **قوله** حال قضاء  
حاجته بخلافه لا مع خروج خارج فانه لا يكره الا يذكروا فزان  
والمعقد انه لا يختص بحال القضاء لان هذه الاداب اي بعضها  
متعلقة بالحال لا بالقضاء **قوله** في ما اي مباح اما المسبل او الملوك  
لغيره فيجوز فيه مطلقاً وكذا يكره بالليل مطلقاً خشية الخلق **قوله**  
واكد يستثنى منه الكثير المستحضر بحيث لا تعافه نفس البينة  
كالبحر المالح واليون الكبار فلا كراهة فيه **قوله** الثقب وهو  
النازل في الارض المستدير **قوله** وهو الشق المراد به  
هو النازل في الارض المستطيل **قوله** ومهب ريح اي  
وقت هبوبها ومنه المراحض المشتركة **قوله** ليلا يصيب  
من شاق خارج اي يختص بالاستقبال وهذا ما في الراعي وقال  
نصاردي من انه صلى الله عليه وسلم كان يستنشق الريح ان تعانها  
ينظر ان يجوها ولا يستقبلها ليلا يعود اليه البول لكن يسير  
يستقبلها ان تعبه ونازع الولي العراني في ذلك لما في الاستدبار  
من عود الراحة الكريمة اليه **قوله** ومحدث اي غير  
مملوك لاحد في مملوك **قوله** موضع اجتماعهم اي نحو  
حديث مباح اما الحرام فلا يكره بل لو قيل يندب تنقير الهم  
لم يبعد **قوله** عرو لو مباحا والكراهة في الغايط اشد



من الكراهة في البول خلافا للرافعي في الشرح الصغير لأن البول  
 يظهر غموس الزمان عند بعضهم خلافا للغايط **قوله**  
 صيانة للثمة الخ ومن ثم لو اعتيد انيان ما ينزل ذلك تبراها انتقت  
 الكراهة **قوله** وهو قوي دليل او هو محمول على ما اذا غلب على  
 طنه خروج شيء منه لو لم يفعل **قوله** غفرانك مضرب على  
 انه مصدر بدل من اللفظ بالفعل وهو اغفر لي وهو منصوب  
 محذوف انتهى اسعاد **قوله** مذكور في المطولات منها  
 ان لا يمتزج ببول او غايط قايما الا لعذر ومنها ان لا يكون  
 ولا مكشوف الرأس ومنها ان لا يستقبل الشمس اي عند طلوعها  
 او غروبها هكذا افهم لان هذه الحالة هي التي يمكن فيها الاستقبال  
 خلافا لما اذا اصدارت في وسط السماء فانه لا يمكن استقبالها الا اذا  
 نام على قفاه وجنبت ببول على نفسه هكذا افهم وكذا القمر ليلا  
 ومنها ان يكشف ثوبه شيئا فشيئا اي قليلا قليلا الا لعذر  
 ومنها ان يسدل ثوبه قبل انتصابه وكذا قيل هو المكروه مطلقا  
 وقيل الشروع قبل الكفر وقيل الشيطان ولهذا قال الشارح والراد  
**قوله** ان الله للنجاسة يوخذ منه انه لا يجب على الفور وانما  
 يجب عند ارادة القيام الى الصلاة وخوها ويجوز تأخيرها  
 عن الوضوء دون التيمم على الاصح في الروضة اي ان لم يكن  
 ناقضا بان يستني بحرقه بلعها على يده **قوله** بما في الا  
 ما زمر فله حزمة منع الاستسحا كما قاله الماوردي لكنه  
 تجوز اجماعا والمعتد انه خلاف الاولى **قوله** اي طبع الشاب  
 اي فلا يعد مطعوما وان جاز اكله بان كان من مذق او كان  
 من ميتة وقلنا على اكله على الجديد المخرج في الروضة السوي  
 والمعتد ما نص عليه في القديم من حرمة اكله وهذه المسئلة  
 مما يفتي فيها على القديم **قوله** كيعر الا في جمعة بين الماء والحجر  
 على ما نقل عن الغزالي ورجحه بعضهم وسياتي في كلام الشارح

كذا

**قوله**

**قوله** كالميز لا اذا حرق بلغة لا يمنع الاستسحا به لخروج عن  
 كونه مطعوما بخلاف العظم اذا حرق فانه لا يخرج عن كونه مطعوما  
 للحين لانه يعود لهم او فرما كان ودخل في حامد ما كان حجارة  
 حرم او الذهب او الفضة اي لم يطبع ولو شها كما تقدم  
 او الجوهر النفيس **قوله** فان جف تعافى الماء الا اذا بال  
 او لا وجف ثم بال ثانيا وعلم الثاني ما عدا الاول فانه تجري  
 الحجر ويؤخذ منه ان المسئلة بصورة بما اذا كان الثاني جف  
 الاول فلو بال او لا وجف ثم خرج منه دم او قيح فانه يتعافى  
 الماء **قوله** وفي معناه وصول بول الثيب الخ اي لان  
 البول فوق مدخل الذكر والغالب ان الثيب اذا بالت ترك  
 البول اليه فاذا جفت ولذ وجب تطهره بالماء وان لم يجف  
 لم يجب ولكن يستحب **قوله** ولا يطهر عليه اجنبي من جنس  
 اي مطلقا اي سواء كان رطبا ام جافا يدل على هذا تفصيله  
 في الطاهر بين الرطب والجاف وقد انصهر لجلال الحلي في شرح  
 الاصل عن الجنس ومفهومه فيه تفصيل بين الرطب والجاف  
 والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يقرض به وقد سئل شيخنا الطند  
 عن كلام لجلال الحلي فاجاب بما تقدم اخذ من كلامه في هذا  
 الكتاب **قوله** وان يع كل مرة عبارة الاستسحا وقوله  
 حاوي او مع جميع موضع فارجح في وجوب تعيم الحلي  
 بكل مسحة من الثلاث وانه لا يكفي توزيع الثلاث كما تقدم  
 والوسط وهو خلاف المنقول في الغزي والروضة من ان كلان  
 في الاكتاب وان يجري كل من الكيفيتين ويدل لاجرا التوضيح  
 لفظ رواية الدارقطني التي تحسن اسنادها ولا يجد احد  
 ثلاثة ارجار مجزئي للصفحتين وحجج المسئلة وقوله مسحة  
 ثلاثا ليس من حالي التعميم بل مسحة تع هو طاهر فيه وقد  
 قيل السكبي وابن النفيس الى تعميم الحلي بكل مسحة اذ التوزيع  
 يذهب فائدة التثنية انتهى وقد سبق ما الشارح وخالف

لانس

ي

يج



ذلك لجلال الخلق في شروح الامل وقد الف شيخنا الشهاب البرلسي في  
هذه المسئلة سولفا واعتمد الاستنباط به وكذلك الشيخ ابو الحسن  
البركي رحمه الله الف فيها ايضا واعتمد الاستنباط واعتمد شيخنا  
الرومي رحمه الله ما اعتمد في شجده من وجوب النجس والمواد  
بالنور مع شدة الاعتماد بان يعتمد على جانب الايمن ويسمى  
جميع الخلقة عجم ويعتمد على جانب الايسر ويسمى جميع الخلقة  
وكذلك الوسط وكيفية الاستنباط بالماء اليسار ان يغسل بها ويصب  
الماء باليمنى بحيث يغلب على ظنه زوال النجاسة ولو شم رائحة  
النجاسة من يده وجب غسلها ولم يجب غسل الخل لان الشارع  
حذف في هذا الخل حيث الكف فيه بالجموع القدرة على الما قال  
بعض المتأخرين الا اذا شم الرائحة من محل لا في الما يجب عليه  
غسل الخل واطلاقهم بخلافه واما الاستنباط بالحق فتمنع المرأة  
البول والغائط باليسار من غير استعانة باليمن في شيء وكذا  
وكذا الرجل في الاستنباط من الغائط اما الاستنباط من البول فان  
استنبح جدار او حوله أمسك الذكوب اليسري ومسحه على ثلاثة  
سواضع ولا يورده على موضع واحد فينقل النجس فان اسره  
على موضع مرتين تغيب الما ملاقاته النجس وقال القاضي  
الحسين لو وضع راس الذكوب على جدار ونسجه من اسفل الى  
اعلى لم يجزه وان مسحه من اعلى الى اسفل اجزاه قال في المجموع  
وفي التخصيص نظر مقتضى ما في المجموع وغيره اعتماد اخذ  
المسح الما ينقل النجاسة وان استنبح جدار اخذ الما باليمن  
وامسك ذكوه وحركه باليسري هذا اذا لم يمكنه امسك  
الحجر بعقبه وابهامي رجليه والا اخذ الذكوب باليسار ومسحه  
بالحجر ثلاثا انتهى اسعاد مع زياي **باب**  
الوضوء **قوله** اي رفع حكمة وحكم حدث هو المنع من الصلاة  
وخوها الموثب على خارج مثلا لا نفسه لانه لا يرتفع وكلام  
الاصحاب مضمون بالاسباب وهي لا ترتفع كما يؤخذ من قوله

هو سوانوي رفع جميع احداثه ام بعضها والمعتد ان الوضوء  
ليس من خصائص هذه الامة والذي من خصائصها الغرة والنجاسة  
وموجبه حدث والقيام الى الصلاة وخوها **قوله** فلا يكفي  
نية الرفع الى اي اذا اراد بالرفع رفع الامر الاعتباري الى  
او المنع العام او اطلق الرفع اما لو اراد رفع المنع بالنسبة  
لفرض ونوافل فيصير كما سيأتي في المي **قوله** او نية وضوء  
الى لو نوي فرض الطهارة او ادا فرض الطهارة او الطهارة  
الواجبة او للصلاة مع خلاف نية الطهارة تقطع لانها مبادئة  
باللغوية والشرعية ولا يهمل **قوله** او نية استباحة  
مفتقر اليه اي الوضوء كصلاة وان تعذر فعلها به لكونه الوضوء  
كان نوي في وجب استباحة صلاة العيد مثلا ومثلها الطواف  
وان تعذر فعلها به لكونه الوضوء كان نوي بمصرو نوي استباحته  
والوضوء الجود يفتق فيه نية رفع الحدث والاستباحة بخلاف  
ما عداها من نية الوضوء واذا يده او فرضه على المعتد خلافا  
لمزعم **قوله** مقرونة باو كغسل الوجه ولو شعر اخرج  
عن حده لدخوله في حد الوجه بخلاف جواب الراس فلا يكفي  
قرون النية به وان وجب غسله يتعافى بها يظهر **قوله** لانه  
سنة تابعة للواجب اي اذا عرفت قبل الشروع في غسل شيء  
من الوجه فلو استقرت الى الشروع فيه اعتد بها قطعا اذا  
عمت الجراحة الوجه ولا جبره عليها فحل النية عند غسل اليد  
وان كان جبره وجب مسحها بالماء وينوي عنده وبالي ذلك  
في بقية الاعضاء **قوله** وجب اعادته تنبيه علم مما  
تقرر ان من يضمض او استنشق على الكيفية المألوفة يستحق  
للنية فائته سنتها وحينئذ فلا يصلح ان الا ان يغفل  
عندهما عن النية او فوق النية بان نوي المضمضة مثلا  
وحدها او ادخل الما الى محلهما في كواينوب حتى لا يغسل  
معهما شيء من الوجه انتهى شرح الارشاد لابن حجر **قوله**







بان ازال الدم الشهيد تفوتيا لفصيله على الغير بخير اذ في ولا يجوز  
 التصرف على الغير الا بالمصلحة والمستاك متصرف على نفسه وانما  
 نظير ان ازال دم الشهيد ان يسوك بكلف ما يما بعد الزوال بغير  
 اذنه ولا شك في حرمة ان ياتي الى شريف **قوله** وخلف  
 افواههم اطيب ومعنى كونه اطيب عند الله تعالى عليه ورضاه  
 به وبذلك فسره كطباي والتغوي وغيرها فلا يخص بيوم القيمة  
 وقال ابن الصلاح وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام يخص بقبيل  
 بذلك في رواية مسلم واجيب بان ذكر القيمة فيها كونهما محل جزا  
 لا للقبيل بها انتهى الى شريف **قوله** ولان التعريف قبل الزوال  
 يكون من اثر الطعام غالبا ولو اصل كرهت ازاله قبل الزوال  
 ايضا وبعد الجرح فتزول الكراهة بالغروب وتعود بالحق **قوله**  
 وصلاة ولو في اثنا بها بفعل قليل خلافا لبعض المتأخرين قال في  
 المهمات والمتخذ سنينة لسد في التلاوة والسكرو والطواف  
**قوله** والمراد باوله الى اخره هذا بالنسبة للعبادة الفعلية التي  
 ليست منه قار له السواك واما بالنسبة للسان القولية فاولها  
 التسمية ويهد لجمع بين الاقوال المختلفة **قوله** بان  
 يقرن التنية بالتسمية عند اول غسلها كما يقرنها بتكبيره الاخر  
 وهذا اندفع ما قيل ان قربها بها مستعمل لانه ليس التلفظ بالتنية  
 بعد القرن **قوله** اما اذا اتفق طهرهما اي وكان مستند اليقين  
 الغسل ثلثا اما اذا كان مستند اليقين الغسل مرة تسمياتي في  
 كلام الساجد بقا الكراهة **قوله** فاما يخرج من عهدته فهو  
 باستيعابها تسقط ما قيل يفغى انتقاؤها بالاولى ليقين الطهر  
 بها كما لا كراهة اذا اتفق طهرها ولو كانت الخامسة المشكوك فيها  
 معاذة فلا تزول الكراهة الا بالغسل سبعاً احداً من يتراب طهره  
**قوله** مستحق اي للاعتداد بها مع ان قدم الاستنشاق على  
 المضضة حصل هو دون المضضة وان اتى بها بعده على المعتد  
 كما لو تعود قبل الاقتناع وان التعود بعد دون الاقتناع **قوله**  
 ووجهي الاستئناف واللفظ وليس امرار الاصابع عليها اي اليسوي  
 كما قاله الاسوي والاذني والذكر كشي لان اليدين يكون قتهما اذا

ولا يجعل اللفظ  
 بالنسبة  
 كمن يتلفظ بالنسبة  
 بعد ص

بان  
 حصل

جمع انتهى **قوله** الى الخيشوم وليس الاستنشاق وذلك بان يخرج  
 بعد الاستنشاق ما في انفه من ما واد او يسحب كونه بيده اليسوي  
 اي اصبع اليسوي والمراد بختصر **قوله** لغسل ولو للسان  
 على الاوجه ومسح لراس وعامة وجبهة لا الخف ولو وضامة ثم  
 مرة ثم مرة لم يحصل فضيلة التثليث بخلاف نظيره في المضضة  
 والاستنشاق لان الوجه واليد من متاعدان فيبغى الفراغ من  
 احدهما ثم الانتقال الى الاخر والاتف والتم كعضو واحد فجاز  
 تطهيرهما معا كاليدين كما نقل في المجموع عن الشيخ الى محمد بن  
 واقره وخالف الروياني والفوري وغيرهما قالوا يحصو  
 وقد ربح بيان الغرض الاستظهار وهو حاصل بذلك ومراعاة  
 الجماعة اولى من مراعات اداب الوضوء **قوله** بان يسحب  
 الاقل الى اعترض بان ذلك ما يريد رابعة وهي بدعة وترك  
 اسهل من اتمام بدعة واجيب بانها انما تكون بدعة اذا علم انها  
 رابعة وحقيقة تكون مكرهة **قوله** على نحو عامة وان لم  
 يضعها على طهر الا ان يكون عاصيا بلبس نحو التمام فلا يكمل بالمسح  
 عليه كما استظهره بعضهم وانهم قوله يتيم انه لا يكفي المسح  
 عليه استقلالاً وان لم يمسح نحو العامة او لا ثم مسح حرامين راسه  
 لا يكفي احداً من قوله يتيم بخلاف غسل ما زاد على العرة والتحمل لا  
 فانه حصل به السنة **قوله** ان يدخل مسجته اي راسها  
 كما اشار اليه بقوله والمراد **قوله** طحمة رجل محله في غيره  
 المحرم اما المحرم فلا **قوله** ويسن البدأة باعلى الوجه وفي  
 اليدين والرجلين بالاصابع الا ان حب عليه غيره فبالمرئوق  
 والكعب وهذا هو المعتمد **قوله** واطالة غرته الى اخره  
 ولو قبل الغرض **قوله** وهي غسل ما فوق الواجب الى الصمير  
 راجع للاطالة فالغرة والتحمل اسنان اللواجب والمستنون هم  
 واطالتهما يحصل اقلها ما في زيادة وان سقط في الماء غسل الغرض  
 بعد **قوله** وتعدر المسوح مغسولا واذا غسل ثلثا ثلثا الغرة  
 بالاخيرة **قوله** ولو باجرة المثل اي فاضله عن كفاية موثقه



يومه وليلتته فان لم يجد صلي واعاد وتغيرهم بالاستعانة  
 المتخفية طليها جري على الغالب والافظا هوانه لا فوق بي طليها  
 وعدمه كما يدل له تعليلهم واذا انكشف قال لا يكون بدله  
 وطوف توبه وكونها قال في الذخاير واذا استعان عن يجب عليه  
 ان يقف الصاب على لسانه لانه امكن واحسن اربا **قوله**  
 وتوكل تشف وهو اخذ الما بخرفة وكونها كما في القاسوس **قوله**  
 والذكر عفي اي كيث لا يطول بينهما فصل عرفا قنما يظهر انتهى  
 وليس ان ياتي بجميع هذا ثلاثا كما مر مستقبلا القبلة بعد  
 رافعا يديه وبصره الى السماء ولو خواحي ومن سنن الوضوء  
 توفي الرشاش وان لا يلطم وجهه بالما وان ياخذة اليه بكفنه  
 معا ووضع ما يغترف منه عن عيونه وما يصب منه عن لسانه يقدم  
 سليم استنجا عليه وصلاة ركعتين عقبه كالغسل والتميم والشرب من  
 فضل وضوءه انتهى شرح الارشاد لا **باب**  
 مسح كف وذكوه فقنا تمام مناسبتة بالوضوء لانه يدل عن غسله  
 الرجل بل ذكوه جمع في خامس فروضه لبيان ان الواجب الغسل  
 او المسح واخوه جمع عن التيمم لان في كل شي اسماء واحاديث صحيحة  
 كثيرة بل متواترة ومن قال بعض كنفية اخشي ان يكون  
 انكاره اي من اصله كفر انتهى **قوله** في الوضوء ولو وضوءه  
 سلس **قوله** رغبة عن التيمم اي لا يباراه الغسل عليه  
 لان حيث كونه افضل منه سواء وجد في نفسه كراهته  
 لما فيه من عدم النظافة مثلا لا تعلم ان الرغبة اعلم قوله  
 او شك في اي تحيل نفسه القاصرة شبهة عيه وقد حرم كان  
 ليسه محرم بعد ان انتهى وخرج بالوضوء ان الله الخافسة  
 فلو دمت رجلا في كف فاراد ان تمسح بدلا عن غسل الرجل  
 بل لم يجز بل لا بد من الغسل والغسل ولو مندوبا لمواجب  
 ما اراد ان يمسح على كف بدلا عن غسل الرجل لم يجز بل لا بد من الغسل  
**قوله** لساقر وغاية ما ينبغي فيها من الصلاة ان جمع

عشر صلاة ودونه ستة عشر **قوله** ولغيره وغاية من الصلاة  
 بالمسح ان جمع بالمطو سبعة ودون جمع ستة كان يحدث بعد  
 الظهر فيتنوضا ويمسح ويصلي به الظهر ثم اذا اجا الظهر من الغدا  
 جمع الظهر والعصر **قوله** من اخر حدث فلا يحسب زمن  
 استغرايه يوما كان او غيره لتعذر المسح جفيدة والمعتمد  
 الفرقة بين البول والغايظ وبقية النواقض في خارج  
 باخذه وفي البقية باولها التيمم من الطهارة بخبرها ولا كذلك  
 خارج رجلي **قوله** لان وقت المسح يدخل بذلك وليس للباسه  
 قبل حدث تجديد الوضوء ويمسح عليه واعتفوله فلذا قيل يحدث  
 لان وضوءه تابع لامقصود ومن ثم لا يحسب المدة الا من حدث  
 وقول الشارح لان وقت المسح يدخل بذلك اي بالحدث يقتضي  
 منه من التجديد وليس كذلك كما تقرر الا ان يحمل المسح في كلامه  
 على المسح الرابع للحدث فلا ينافي استحباب التجديد لان المسح فيه  
 غير رافع للحدث كما اشار الي هذا في بعض كنفية **قوله** في التيمم  
 لا لقدر ما شامل التيمم للبرذوخة وهو قضية كلام الشيخ لكن  
 قال الاذرعى انه لم يروه لغيرهما بعد الكسوف والتقيت قال والذي  
 في النهاية وقروعهما والتهديت والتممة وغيرهما المتع في التيمم المحض  
 مطلقا **قوله** الا ان يفرغ الاولى كذلك ثم يدخلها فان قلت هل  
 لا اكفي بادامة اللبس لا بها كما لا يتبدلها وهذا ليس كذلك  
 ذكوه في شرح المهذب **قوله** ولو ابتد اللبس الخ وفارق  
 عدم بطلان المسح فيما لو از الهمان مقرها الى ساق كف ولم يظهر  
 شي من محل العرض بالعمل بالاصل منها وهو ان الاصل عدم حيوات  
 المسح فلا يباح الا باللبس التام واذا مسح فالاصل استمراره  
 فلا يبطل الا بالبرز التام **قوله** طاهر الخ نعم يعفى عن محل  
 خمره بشعر خشن ولو من خنزير رطب لعموم البلوى فيظهر  
 طاهره بغسله سبعا احداهن بالتراب الطهور ويصلي فيه  
 الفرض والتقل ان شالكن الا حوط تركه **قوله** مسح ستة

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله رب العالمين  
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
 وآله الطيبين الطاهرين  
 أجمعين  
 ثم  
 تحرف وجوز  
 وصورة المسح  
 في التيمم المحض  
 فقد انكح الما  
 ان يتكلف الغسل  
 وتكليف حواشي  
 الاوجه لان الفرق  
 انه مضمون **قوله**  
 مع



بالانجاسة عليه قضيتة انه لو مسح محل النجاسة استنجح لا اختلاطه  
 باجنبي واستشكل بانه طهارة وما الطهارة اذا اصاب النجاسة  
 المعنوية لم يصح واجيب بان محل العقوادة التعلق بالطهارة  
 اليها لا عن قصد اما اذا كان يقصد كمالها فلا يعنى عند خطيب  
**قوله** وتلكن فيه تردد الى اي بلا نفل والا فرب الى كلامه  
 الاكثري كما قاله بن العباد ان المراد التردد فيه خواج سفر يوم  
 وليلة للمقيم وسفر ثلاثة ايام بليا ليها للمسافر لانه بعد انقضاء  
 المدة يجب الزاعة فتوته تعتبر بان يمكن التردد فيه لذلك انوي  
 وهذا هو المعتمد ولا يحتاج فيه لتقدير المقيم مسافرا قال ابن حجر ونحوه  
 هذا في السلس وان كان يجدد اللبس لكل فرض لانه لو ترك الفرض  
 ومسح للتواخي استوى في المدة بكمالها بتقدير قوة تحفة بها وحتم  
 تقديره عمدة الفرض الذي يريد المسح له **قوله** يجوز ان قال في  
 شيوخ الروض وهو الذي يلبس مع الكعب ومنه خفاف الفقهاء  
 والقضاة ذكره الصيمري **قوله** ولو محرما اي لعارض محض  
 اما المحرم لانه يمتنع المسح عليه كحجره ليس خفا قد يمتنع المسح  
 عليه لان المسح رخصة والرخص لا تقاطع بالمعاصي ومثل المقصود  
 المتخذ من جلد ادم فيكفي المسح عليه لان حرمة فيه لعار في **قوله**  
**قوله** لانه مشي ظهر خلاف سائر العورة فان السائر موجود  
 والمانع يطرأ بعد ذلك **قوله** ولا يقصد مسح شي منها اي وقد  
 قصد اصل المسح كما يرشد اليه تعليل الشارح **قوله** لانه ملبوس  
 فوق ممسوح قضيتة انه لو لم يجب مسحها بان لم ياتخذ من المصوح  
 شيئا لم يمتنع المسح على كحف اللبوس عليها خلاف ما لو غسل ما احتجها  
 ثم وضعها فانه يمتنع المسح على كحف اللبوس عليها لانه مخاطب بمسحها  
 بعد ذلك **قوله** الى اخر ساقفة منه يوخذ استحباب التحيل في حق  
 لا في كحف وخالف في ذلك بعضهم **قوله** ويكره تكرارة غسل  
 اي لانه يعيبه ومنه يوخذ ان كحف لو كان من جديد ونحوه  
 لا تكرار مسح ولا غسل لانه لا يعيبه **قوله** كحف الرأس  
 قضيتة انه لو كان على كحف شعرك في مسحك الرأس المعتمد عدم  
 الكفاية مسح شعرك كحف لانه لا يبيح خفا خلاف شعرك الرأس لان

ما في

او كانت توى منه  
 عند الركوع لانه  
 مجرد في العري خرج  
 كونه خفا خلاف  
 سائر العورة

الرأس

والصلاة  
 انما هو

ولا يبطل نفل المأذون يحدث الاذن لانه غير مباشر للعبادة فهو  
 كجماع المستاجر في من احرام الاجير كذا قاله القاضي ومن تبعه  
 ولا يحدث نفسه لانه غير مستقيم فالعقد انه لا يصح حدث احدهما  
**قوله** لان التيمم لا يرفعها وان اراد به المنع اذ هو منع عام من  
 كل فرض فان اراد به منع خاص وهو المنع من فرض فقط وما  
 يستباح معه اجزاها هو طاهر لانه يرفع هذا الخاص **قوله** ولا  
 فيه فرض التيمم هذا محصور كما اذا نوى فرض التيمم ولم يصح للصلاة  
 اما لو نوى فرض التيمم ولم يصح للصلاة اما لو نوى فرض التيمم والتيمم  
 للصلاة وكوفا فانك يصح كذا قاله شيخنا في الرمي **قوله** وكذا في  
 الي مسح المعتمد ان اقتران النية بالنقل والمسح كاف واما استدلاله  
 فليست شرطه كلاهما يجري على الغالب لان هذان من يسير قل  
 ان تعرب فيه النية **قوله** وتطهية جمعة المعتمد ان يمتنع مسح  
 وخطبهات يمين واحد مطلقا الى سوا يمين للجمعة ام الخطبة لان  
 الخطبة بدلا عن ركعتين على قول والقابل بالمسح لا يقطع النظر  
 عن نظر عن الضعيف **قوله** فان نوى فرضا الى قول او نوى مسح  
 او نحوه علم منه ان نية الفرض يبيح الكراة نية النقل او الصلاة  
 او جنازة يبيح ماعدا الفرض ونية غير هذه الثلاثة يبيح ماعدا  
 الصلاة **قوله** مسحه وجهه يعني وصول التراب ولو نحو خروجه  
 اذا لا يشترط خصوص المسح الذي هو ابرار اليد على العضو  
**قوله** لم يديه مع مرفقيه وبالي في الزايد وتذلي لجلده  
 وكوفا ما مر في العضو ولا يشترط ثيقن وصول التراب  
 الى جميع اجزا العضو بل يكفي غلبة الظن كما في التمر وغيرها  
**قوله** ودلالية بتقدير التراب ما هذا علم في السليم اما صاحب  
 الضرورة فيجب المولاة في طهره **قوله** كما لو وضو في جميع  
 الاعدم التكرار وان لا يمسح التراب حتى يرفع من الضلالة  
 لو لم ينوي بعد ذلك

وهو  
 في حالة  
 ايضا  
 شرح  
 رملي

في شرحه على المنهاج  
 قال في المهمات والمنهاج  
 الاكفا باستحضار  
 عندهما وان عرت  
 بينهما واستشهد له  
 بكلام لا يخلو ام  
 الطبري وهو المعتمد  
 والتغير بالاستدانة  
 كما قاله الوالد رحمه  
 الله تعالى جري على  
 الغالب لان الرمي  
 يسير لا تعرب فيه  
 النية فالباقي  
 لو لم ينوي بعد ذلك

في الزايد وتذلي لجلده  
 وكوفا ما مر في العضو  
 ولا يشترط ثيقن وصول  
 التراب الى جميع اجزا  
 العضو بل يكفي غلبة  
 الظن كما في التمر وغيرها  
 ودلالية بتقدير التراب  
 ما هذا علم في السليم  
 اما صاحب الضرورة فيجب  
 المولاة في طهره  
 كما لو وضو في جميع  
 الاعدم التكرار وان لا  
 يمسح التراب حتى يرفع  
 من الضلالة لو لم ينوي  
 بعد ذلك







قوله  
قوله  
نذرت  
له ان  
او عواء  
يقول  
تسليمات  
والسلام  
على النبي  
صلى الله عليه وسلم

12

واما التسمية  
 فلما شابه وقت  
 وسون يونان  
 يوم الخمر من  
 لاشابه جرم  
 اليوم

ع  
 واعتل العرو  
 دم فاسد للمرأة  
 اقرب من خمر  
 العادة المستقرة  
 خطيب

10



تضاهوا ويؤد كما في البحر والشامل بل يجوز كما قال البيضاوي وهل تنقذ  
 اولاً قياساً على ما سبق في الاوقات المكروه عدم الاعتقاد على القولين  
 وقال في ذلك يخفى ان الرمي يقال بالاعتقاد على القول الاول والاعتقاد  
 التساوي القول بالحكم **قوله** ولفظ مباشرة من زيا في ولا يجوز  
 الاستمتاع بما فوق السرة وتحت الركبة قطعاً ولا بهما على ما خفف  
 يجوز جوازاً في المجموع بعد ان قال لم ار لامها نافية نقلاً وسكتوا  
 عن مباشرة تخاف لزوجها بما بين السرة والركبة كمن فرجه قال  
 بعضهم والقياس بخبره وللمعتمد عدم التحريم اذا لم يمنعها من الاستمتاع  
 واللام فيما اذا باشرته بما لا يجوز عليه مباشرة اما اذا باشرته  
 بما يجوز عليه مباشرة فحرم عليها كان باشرته بما بين سرة  
 وركبتها ولو فيها وسرة وركبتها **قوله** والاستحاضة قال  
 جلال الحاي في شروح الاصل وهي ان يجاوز الدم اكثر حيض ويستمر  
 وهذا اصطلاح غير مشهور والا اصطلاح الثاني وهو المشهور وهو  
 الذي تراه المرأة في غير ايام حيض والتفاس في ذلك قوله ما تراه الصغيرة  
 والاشية **قوله** يجب ان يغسل مثلاً فالاستحاضة بالانحار كاف  
**قوله** لم تكن في كسوة صابغة وانما حافظوا على صحة الصوم هنا  
 لا على صحة الصلاة عكس ما فعلوه **قوله** يمنع بعض حفظ قبل الفجر وطلع  
 الفجر وطرفه خارج لان الاستحاضة على مرمية فالظاهر دورها  
 فلو ان عينا الصلاة هنا لتعذر عليها قضا الصوم للحشو ولا يجوز  
 هنا لا يتقى بالكلمة فان كسوة يتقضى وهي جاملة له خلافاً هناك انتهى  
**قوله** لكل فرض ونصلي معه ما شئت من النفل قبل الفرض وكذا  
 بعد خروج وقته على الاصح خلافاً لما صح في المجموع من انها لا تستحب  
 بعد الوقت وتحمل كلام المجموع على غير الراجحة وكلام غيره على الراجحة  
**قوله** وقته متعلق بجميع ما قبله افاد به انه يشترط ان يكون  
 الغسل والحشو والعصب والتطهر بعد دخول الوقت لا قبله

**قوله**

حاشية  
 قوله لا يهاجم بوجوب  
 تقصير خفف عنها  
 امرها وصحت منها  
 العبارة ان كما تعبر  
 صلاتها مع النجاسة  
 وحدث الدم للفرج عليها  
 ولان المتخافه يتكبر عليها  
 القضا فيسبق عليها بخلاف الذي  
 فيخط فانه لا يقع الا اذا  
 شوي ربي

**قوله** وان تبادل به اي بالغرض قضية تغييره بالغرض انه لا يجب  
 المبادرة بالنفل ويدل له جواز فعله بعد خروج وقت الغرض كما في  
 الروضة **قوله** بان عاد قبل ان كان نفل الظهر والصلوة كركعتين  
 للمساورة اذا لم تعتد الانقطاع واحبرها عارف بان لا يعود الا  
 بعد ما يسعها او يعود قريباً في حكمه كاعتدائها **فصل** في  
 الاستحاضة والتفاس اعلم ان المستحاضة على اقسام سبعة مرمية  
 وغيرها وكل منها اما مبتدأة او معتادة وهي اما ذاكرة للقدز  
 والوقت او ناسية لهما او لاحدهما ذاكرة للاخر **قوله** ثم انقطع  
 خرج بانقطع ما لو استمر فان كانت مبتدأة فينبى غيره او معتادة  
 علمت بها كما قالوا فيها لورات خمسها المعروف اول الشهر ثم  
 اربعة عشر ثم عاد الدم فيوم وليلة من اوله ظهر ثم خفي خمسة  
 ايام منه ويستمر دورها عشر في انقضى في حجر **قوله** وخرج  
 بزيا في لا مع طلق الدم خارج مع طلقها فليس يخفى لانه ان  
 الولادة كما انه ليس يتفاس لتقدمه على انفصال الولد بل هو م  
 نعم المتصل بحيضها المتقدم اذا انقطع مع طلقها او ولادتها خفي  
 والانقطاع ليس قيدا فلو استمر كان حيضاً وقد حذف قيد هـ  
 الانقطاع في شروح الروض **قوله** فيخرج احد الدمين بما زاد  
 منها ثمانية ثلاث صبغات كاسود تخين متقى اقوي مما له هـ  
 صبغات كاسود تخين او متقى وماله صبغات اقوي مما له صبغة  
**قوله** فان استويا فبالسبق كاسود تخين واسود متقى  
 وكاحمر تخين او متقى واسود مجرد **قوله** فالضعيف  
 وان طال فلورات يوماً وليلة وما اسود ثم احمر مستمر استمر  
 كثيرة فان الضعيف كله طهر لان اكثر الطهر لا حد له **قوله**  
 والقوي حيض اي مع ضعيف او نقا خله كان رات يوماً  
 وليلة سواداً ثم كذلك حمرة او نقا ثم كذلك سواداً وهكذا



الى خمسة عشر ثم اطبقت الحرة الى اخر الشهر فيضها فيه النصف  
 الاول او حقه وبعده اضعف منه وكان القوي ولا عود قد صلا  
 لان يكونا حيض كان رات خمسة سودا ثم خمسة حمرة ثم خمسة  
 ثم اطبقت الصفرة مما سوا الصفرة حيض **قوله** بان يكون خمسة  
 عشر يوما متصلة اي ان استمر الدم بخلاف ما لو رات عشرة ايام  
 سودا ثم عشرة حمرة مثلا وانقطع فانها تعمل بتمييزها مع نقص  
 الضعيف عن خمسة عشر ولا يرد ذلك على الشارح لو ضوحه  
**قوله** تقدم القوي عليه الى اخره كان رات خمسة ايام اسود  
 ثم اطبق الاحمر الى اخر الشهر او خمسة عشر احمر ثم خمسة عشر  
 اسود او خمسة احمر ثم خمسة اسود ثم باقي الشهر احمر انتهى  
 في شرح الاصل فالاول مثال تقدم القوي والثاني مثال اخره  
 والثالث مثال توسطه **قوله** او فقدت عطف على قوله لا  
 مميزة **قوله** سمي مميزة اي غير معتدة بتمييزها وقوله حيث  
 اطلقت المميزة لا يقتضي انه لا يطلق عليها اسم المميزة فلا قيد  
 ومن ثم اطلق عليها في الروضة انها غير مميزة فلا اعتراض على  
 اصله وان عطف فقدت على رات انتهى في حجر **قوله** وقد  
 قدرا وقتا وان زاد الدور على تسعين يوما كان له حق في كل  
 سنة الا خمسة ايام فهي حيض وباقي السنة طهر **قوله**  
 وهي الناسية فيضها قدرا او وقتا نحو اغما وغفلة **قوله**  
 وقراءة في غير صلاة وخومس مصحف واللبث مسجد وحيث الاستوى  
 جوات اللبث اي حيث امنت التلوين لمصلاة او اعتكاف هو  
 او طواف وهو محدد انتهى والمعتمد ان كل جوات اللبث اذا  
 نفقت صحة العبادة على المسجد كطواف واعتكاف والافلا  
 رملي **قوله** الاحتمال كل من مر عليها لحيض وان وصلت

تلك

لسن الياس **قوله** وتغتسل كل فرض ولو نذر وصلاة جنازة  
 لا تغتسل الا تغتسل له كما يحتمل في الجموع وحرم من الرخصة وغيره  
 بل تغتسل قبل الفرض وبعده بطهارة الفرض تبعاله كالميت **قوله**  
 يلزم المستقيمة الموحدة اي بان اخذت للمصلحة الصلاة  
**قوله** فتصوم لهما من ثمانية عشر الى وضا بط هذه الطريقة  
 ان تصوم قدر ما عليها من ثمانية عشر يوما ثم تصوم  
 قدره من ثمانية عشر يوما اليان خمسة عشر يوما ثم تصوم  
 بين الصومين سوا اتصالا بالصوم الاول ام لا وسوا او تغا  
 مجتمعين او متفرقين وتجري هذه الطريقة في الاربعة عشر  
 يوما فمادونها **قوله** ويمكن فصا يوم الى اشارة الى طريقة  
 اخري وهي ان تصوم قدر ما عليها مفرقا في خمسة عشر يوما  
 مع زيادة صوم يوم ثم تصوم قدره من سابع عشر يوما  
 الاول من غير زيادة وهذه الطريقة تاتي في سبعة ايام فما  
 دونها هذا كله في غير المتتابع اما هو مجزأ او غيره فان كان  
 سبعا مائة ولا ثلاث سوات الثلاث منها من سابع عشر  
 في الصوم الاول بسوط ان تغرق بين كل سوتين من الثلاث  
 بيوم فاكثر حيث يتالي الاكثر فان كان اربعة عشر يوما  
 فمادونها صامت له ستة عشر ولا ثم تصوم قدر المتتابع  
 ايضا ولا انتهى **قوله** او بالعكس اي وحفظت قدر الدور  
 وابتداه ولهذا اتا في الروضة وحافطة العذر اما خروج  
 عن التحريم اي المطلق اذا حفظت مع ذلك قدر الدور وابتداه  
 اذا لو قالت كان حيضي خمسة واصلته في دوري ولا اعرف  
 غير هذا فمخيرة اي مطلقة وكذا لو قالت كان حيضي خمسة  
 ودوري ثلاثيني ولا اعرف ابتداء او حيضي خمسة وابتداء دوري  
 يوم كذا ولا اعرف قدره **قوله** والكثرة ستون الى قلو

عها

ي







حينئذ وانما الذي ينبغي ان ينسب وقت المغرب او ليك الى لياليهم فان  
 كان السدس مثلا جعلنا ليله ولا سدسه وقت المغرب وتقبله  
 وقت العشا وان قصر جدا ثم رابت بعضهم ذكر في صورتنا  
 هذه اعتبار غيبوبة الشفق المستحق بالاقرب وان ادى الى طلوع  
 فجرها والا فلا يدخل به وقت الصبح عندهم بل يعتبرون ايضا بغير  
 اقرب البلاد اليهم وهو يعيد جدا اذ مع وجود فجر لهم حسي كيف  
 يمكن الغاوة ويعتبر بغير الاقرب اليهم والاعتبار بالغير انما يكون  
 كما يصرح به كلامهم فيمن انعدم عندهم ذلك المعتبر دون الظاهر  
 فيد امر الامر عليه لا غير انتهى بن حجر **قوله** فوقت عشا الخ  
 العشا لغة اسم الاول الظلام سميت الصلاة به لانها تغرب فيه  
 تنبيه لو عدم وقت العشا كان طلع الفجر كما غربت وجب قضاء  
 على الواحد من اختلاف فيه بين المتأخرين ولو لم تغرب الا بقدر ما بين  
 العشاين فاطلق الشيخ ابو حامد انه يعتبر حالهم باقرب بلد يلزمهم  
 ثم يسلكون الى الغروب باقرب بلد اليهم وما قاله انما يظهر انكم  
 تسع مدة غيبوبتها اكل ما يقم بنبية الصائم لتقدير العمل  
 بما عندهم فاضطروا الى ذلك التقدير بخلاف ما اذا اوسع ذلك وليس  
 هذا حينئذ كايام الدجال لوجود الليل هنا وان قصر ولو لم يسع الا  
 قدر المغرب او اكل الصائم قدم اكله وقضى المغرب فيما يظهر انتهى بن  
 حجر **قوله** فوقت صبح الخ الصبح في اللغة اول النهار سميت به  
 هذه الصلاة لانها تغرب في اوله **تبيين** ذكرنا في بيان  
 المواقيت مختلفة باختلاف ارتفاع البلاد فقد يكون الزوال  
 ببلد طلوعها باخرو وعصرها باخرو ومغربها باخرو وعشاها باخرو **قوله**  
**قوله** علي اسم ملائكة المغرب بجز المغرب صفة لصلاة تكتم  
 وبالرفع خير مبتدأ او بالنصب باعني والمعنى لا تتبعوا الاعراب  
 في تسميتهم المغرب عشا لان الله سماها مغربا وتسمية الله  
 اولي من تسميتهم والسري في النهي خوف الاشتباه علي غيرهم من  
 المسلمين

انما اذا صح

عليه السلام في رواية اخرى انهم يسمون المغرب عشا

المسلمين انتهى شرح البخاري للمولف **قوله** وقالت طائفة ثلثه  
 تكوه قال في المهمات وظهر ان الفتوى على عدم الكراهة وقد فهم اكثر  
 المتأخرين مخالفة وافي الوالد رحمه الله عدمها اذ ليس في  
 النص حكم تسميتها بذلك وقد سكنت عنه المحققون وصحت  
 الطائفة الاخوي بكراهتها وهي الوجه لورود النهي فخاص بها  
 انتهى شرح بن الرماي **قوله** ولوه نوم قبلها وبحري ذلك  
 في ساير الصلوات ومحل جواز النوم ان غلبه حيث صار  
 لا يتميز له ولم يمكنه دفعة او غلب على ظنه انه يستيقظ وقد  
 بقي ما يسعها وطهرها والاحرم ولو قبل دخول الوقت على ما قاله  
 كثيرون والمنقول خلافه فلا يحرم وان غلب على ظنه عدمه  
 يتقنه فيه لانه لم يخاطب به بل ولا يكره رمي **قوله** حديث  
 بعدها ولو لم يجمع اي جمع تقدير كما شمله الطلاق بتعلا صله  
 والمجدة كما قال الاسنوي خلافه وهذا هو المعتمد رمي **قوله**  
 اول وقتها اي اذا اتقن دخوله **قوله** وسن ايراد  
 الي اخره وقد رجب التأخير ولو عن الوقت كما في محرم خاف  
 فوت الحج لوملي العشا كما لو راى نحو غريق او اسير لو انقذه  
 او صاب على محترمه لود نعه خرج الوقت وجب التأخير ايضا  
 للصلاة على ميت خيف انفجاره **قوله** ببلد حار كالجزيرة  
 العراق واليمن **قوله** بمسقة اي سلب خشوعهم كان ياتون  
 من بعد في الشمس **قوله** باردين او معتدلين وان وقع  
 فيها شدة حراري لانه عارض لوضعها فلم يعتبر ويؤخذ منه  
 ان البلد لو خالفت قطرها في اصل وضعه بان كان شامسا  
 داما وشانها البرودة كذلك كالتأنيف بالنسبة لقطر كجانب

انما وجهه انه تعالى يقول  
 وقد رجع الى القاعدة  
 ادعاهما ان يقول  
 كل شيء تروى من صلواته  
 فعلم على تركه ولو اخرج  
 فانت كان التأخير افضل  
 والافضل ان تقول  
 كل ما كان اقرب من التأخير  
 اذا قلنا عنه المتقدم  
 فالاول التأخير لمن اراد  
 الاقتصار على صلاة  
 واحدة



لم يعتبر القطر مقابل تلك البلدة التي هو فيها وهذا اجمع بين من  
غير بلد ومن غير بقطر فالاول في بلد خالفه وضع القطر الثاني  
في بلد لم يخالفه كذلك لكن يعرض لها مخالفة وعلى هذا يحمل قول  
الزمكشي اشتراط شدة الحر مخالفة لتقليل الرافعي الا ان يريد بقوله  
في شدة الحر اي من حيث يحتمل لا بالنسبة الى افراد البقاع والاشخاص  
انتهى من محمد **قوله** كان كان منزله بقرب المصلي الى نعم  
لجماعة المقيم ليس له تبع العلم للاتباع وكذا من يقصد المسجد  
للمصلاة فيه مفسر دال على اجتهاده السنوي وغيره وفي كلام الرافعي  
اشعار به وهو المعتمد راي **قوله** ولم يجز به ثقة عن علم  
واما حرر على القادر على العلم بالقبلة التقليد ولو تخبر عن علم  
لعدم المشقة اما اذا اخبره عن اجتهاده فلا يغلده عند القدرة  
**قوله** اجتهد اي جواب ان قدر على اليقين وجوبا ان لم  
يقدر **قوله** وصوت ديك مجرب ومثله اذان المحبى المجرب  
اذا كان مجربا في اذانه في اعتماده المجتهد على اذانه اذا لم يرا ثبته  
ان يكون كالديك المجرب انتهى افاده مؤلفه **قوله** وتقدم  
على حاضرة لم يخف قوتها ولو خاف فوت جماعة الحاضرة قالوا  
عند النووي الترتيب للخلاف في وجوبه وعند الاسنوي البداية في وجوبه  
بالحاضرة جماعة وتقدم عن جمع وقال كان ما قاله النووي من  
تفهمه وهو مردود للخلاف في جماعة ايضا وامتازت بالخلاف في الترتيب  
عندنا وما قاله الاسنوي بان النووي لم يفرده بل سبقه النظر  
اليه جماعة وبان خلاف في الترتيب خلاف في الصحة فرعا منه او في اجتماع  
من الجماعة التي هي من التكميلات **قوله** وبه صرح في الكفاية عدمه  
واقترناه كلام الحرر والتحقيق والروض واقى به الراملي حجة  
الله خلافا للاسنوي وغيره لامتناع اخراج البعض عن الوقت  
والاصل عدمه

ومن عليه

ومن عليه فوايت لا يعرف عدد ما قال القفال يقضي ما تحقق تركه  
وقال القاضي يقضي ما اراد على ما تحقق فعله وهو الاصح ولو استيقظ  
من نومه وقد بقي من وقت الصلاة المفروضة ما لا يسع الا الوضوء  
او بعضه فحكمه حكم من فاتته بعد فلا يجب قضاؤها فورا كما ان  
به الراملي رحمه الله ولو فاتته صلوات بعضها بعد وبعضها بغير  
عذر كان فاته الظهر وعذر والعصر بغير عذر سمى في حقه بوقت  
التزيب حرجا من خلاف **قوله** عند استواء العلم ان وقت  
الاستنوا الطيف لا يسع لمصلاة ولا يكاد يشعر به حتى تزول  
الشمس الا ان الحر قد يمكن ايقاعه فيه **قوله** الا يوم الجمعة  
ولو لم يكن يحضرها **قوله** وبعد صلاة صبح اي صلاة تقضى  
عن القضاء عبارة الشيخ في شرحه والا وجه ان المراد بالفعل  
بالمعنى عن القضاء كما نقله بن العباد وان نقل بعضهم عنه خلافه  
**قوله** كرم اي طوله نحو سبعة اذرع انتهى في حرج **قوله**  
للهي عنها في خبر الصحيحين مع الاشارة الى حكمة النهي بانها  
تطلع وتغرب بين قرني شيطان وحيد يسجد لها الكفار ومعنى  
بين قرنيه انه يد في راسه منها حتى يكون سجود عايدتها سجودا  
له انتهى فالكراهة تتعلق بالفعل في وقتين وبالزمن في ثلاثة  
كما تقر **قوله** لم يقصد تأخيرها اليه وليس من تأخير الصلاة  
لايقاعها في وقت الكراهة حتى لا يتعذر ما جرت به العادة من تأخير  
الصلاة على كفاية لبعده صلاة العصر لانها يقصدون به كثرة  
المصلين انتهى راي **قوله** فقضاها بعد العصر وقالها  
اللياق بعد الظهر وفي مسلم لم يزل يصليها حتى فارق الدنيا لان  
من خصوصيات انه اذا عمل عملا او مر عليه ففعلها اول يومه  
قضاها وبعد ما فعلها فليس من قضاها فانية له واما عليها كونه  
انتهى شرح بن الشيخ الراملي **قوله** ما لم يصب متأخرا في

حاشية  
واسئل عن عبد السلام  
وقال كان ينبغي ان  
يصلي في وقت  
بعد غيره فيهما  
لانف اعدائهم وقال  
لاعلم له جوابا الا  
انما رجوا ان نعمني  
الله سواد رسول  
بنه في ذلك كونه  
عنه صاحب الحكم  
في وسعته منه  
فكسبه بالمعنى فيلزم  
من فاعم من اراد



فالمراد بالمتقدم وقسمه بالنسبة الى الصلاة على ما في المجموع والى الاوقات  
المكروهة على ما في الروضة والاول منها اظهر كما قال الاستنوي وعليه  
جوز بن الرفعة فعليه صلاة كمنارة سببها متقدم وعلى الثاني قد  
يكون متقدما وقد يكون مقارنا بحسب وقوعه في الوقت او قبله  
**فصل** فيمن يجب عليه الصلاة **قوله** فلا تضاع على كافر  
اي لا وجوب بالاول ولا بالثاني فلو خالف وتضي فالذي يظهر عدم الانقضاء  
فيكون عليه القضاء بخلاف الصبي والمجنون فانه يجب منهما تضاع الصلوات  
الواقعة في ايام الصبي والمجنون بل ينوب لهما القضاء **قوله**  
والمرتد ليس من اهلهما ولذلك لا يجب القضاء باستحجاله بخلاف غيره  
استحجاله يكون **قوله** ويومونها ولو قضا وتجميع شروطها وبسائر  
الشرايع الظاهرة ولو سنة وسواك وحكمة التمسك على العبادة  
ليتعودها فلا يتركها ان شاء الله **قوله** مما يرا حسن ما قيل في  
صابطه انه يصير الولد حيث ياكل وحده ويشرب وحده يفرق  
ويستحي وحده وقيل ان يعرف بينه من شماله وقيل ان يفرق خطا  
ويورد جواب **قوله** اي على تركها او ترك شرط من شروطها  
او شي من الشرايع الظاهرة ولا ينتمى وجوب ذلك الا ببلوغه  
شيدا **قوله** والامر والضرب واجبان في احوال الاستنوي  
ويلحق بذلك الملتقط والمودع والمستعير وما لك الوفاق **قوله**  
قوله وقال الصيمري بفتح الميم كما قال النووي في البيان  
ويكون ضم الميم ايضا **قوله** كان اريد ثم حن الى وظاهر ما تقدم  
ان الاغما يقبل طروا غما اخر عليه دون جنون وانه يمكن تغييرا  
الاول بعد طرو الثاني عليه وفي نصوص بعد الا ان يقال ان  
الاغما ولا يطارد خل في تمايز انواعه ومدد خلاف لجنون  
**قوله** لو اسلم ابوه في حال جنون الولد ركن الردة فالظا  
نه لا يقضي من الا ان لا جنون في زمن الاسلام المحكوم به  
تبعاً **قوله** ولا على حايض وان استعملته نحو **قوله**

حسبه  
اي من التيمم  
الى البلوغ التي  
افادة موله

خلا

وخلا الشخص منها قدر الظاهر عن حدث او حيث خلاف السر والاعتبار  
في القبلة فانه لا يشترط ان يخلو اقدرها خلافا لبعضهم حتى في حق  
الصبي وقد صرح في اصل الروضة والمجموع في الصبي يبلغ آخر  
وقت العصر مثلا بتكبيره انه لا يد في لزوم العصر له من ان  
يدرك من زمن المغرب قدرها وقدن الظهر **قوله** كما يلزم  
المسافر اتمامها بافتدائه عقيم في حوزتها وكان قياسه الخوب  
بدون تكبيره لكن لما لم يظهر ذلك غالبا هنا استقطوا اعتبارا  
لعموم تصور اذ المدار على ادراك قدر جز محسوب من الوقت  
وبه يفرق بين اعتبار التكبيره هنا دون المقتضى عليه لان المدار  
فيه على مجرد الربط **قوله** نقذا ان خلا مع ذلك من الموانع الخ  
نعم لو ادرك ركعة اخر العصر مثلا فتعاد المانع بعد ما يسع  
المغرب وجبت فقط لتقدمها لكونها صاحبة الوقت وما فضل  
لا يكفي ذكره البغوي في فتاويه سوا شرع في العصر قبل الغروب  
ام لا خلافا لابن العماد وهذا هو المعتمد كما حزم به بن الشوي  
وشوح الارشاد ولو ادرك من وقت العصر قدر ركعتين ومن  
وقت المغرب قدر ركعتين مثلا وجبت العصر فقط كما لو سعى  
مع المغرب قدر اربع ركعات للمقيم او ركعتين للمسافر فيقتلن  
العصر لا بها المتبوعه لا الظهر لا بها تابعة وباقي نظير ذلك  
في ادراك تكبيره اخر وقت العشاء خلا من الموانع قدر تسع  
ركعات للمقيم او سبع للمسافر فيجب الصلوات الثلاث او سبع  
او ست لزوم المقيم الصبح والعشاء فقط او خمس فاقول يلزمه سوا  
الصبح ولو ادرك ثلاثا من وقت العشاء لم يجب شي ولا المغرب  
على الا وجه انتهى **قوله** في الشق الاول وهو اذ لم يتقي من  
وقتها قدر نحو وقوله بالشرط السابق وهو قول هذا ان  
خلا مع ذلك من الموانع قدر المودة **قوله** كالعبد اذا  
عتق في الجمعة بعد شروعه فيها وقبل اتمامها **قوله**  
خلاف العكس واشترط هنا الانشاع بخلاف اخر الوقت

ب



لا مكان البناء على ما وقفه فيه بعد خروجه بخلاف هذا **باب**  
 في الاذان والاقامة **قوله** سن على الكفاية اي في حق الجماعة  
 كما في سائر سنن الكفاية اي في حق الجماعة اما المنفرد فلهما في حق  
 سنة عين انتهى خطيب **قوله** محجة وهو لغة الاعلام  
 ذكر مخصوص للاعلام بدخول وقت صلاة مفروضة والاقامة  
 محصل اقام سمي بها الذكر المخصوص لانه يقع في الصلاة **قوله**  
 وان بلغه اذان غيره اي حيث لم يكن مدعو اياه اما اذا كان مدعو  
 به فان سمعه في مكان وارد الصلاة فيه فلا يندب له الاذان  
 اذ لا معنى له لملي **قوله** مكتوبة وقد بين الاذان في صوت  
 اخري كالمهموم يامر من يودن في اذنه لانه يزيل الهم وكذا من ساء  
 خلقه ولو بهمة وكذا اذا تلونت بحرة لحن والسماطين في صوت  
 لانه يرفع شوقهم **قوله** وذهبوا البتة في هذه الروضة  
 وهو مثله لا يقيد فلا يرفع مطلقا اي سواء ذهبوا ام لم يذهبوا **قوله**  
 اي سمعت ما قلته كد يعني قوله الى انك تحب الخطاب كي اي  
 من النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** بقدر ما يسمع من تكره هذا  
 اذ لم يقصد الاحرام للشبهة **قوله** بل حرم ان كان ثم  
 اجنبى وانما حاز غنا المرأة مع استماع الرجل له اذ الم حشيت منه فتنة  
 لان في خوف الاذان لها حملا للرجل على الاصفا والنظر اذ هو للمؤذن  
 حال الاذان سنة وهما موقعان له في الفتنة خلاف تعلقها من  
 الغنا ليس فيه حمل احد على ما يقتضيه البتة لكراهة استماع تارة  
 اذ الم حشيت فتنة وحرمة اخري اي اذا حشيت فتنة ورفع صوتها  
 بالبلبية ولو فوق ما يسمع متواجبا لان كل احد ثم يستغل  
 بتليته مع ان التلبية لا يسن الاضغا اليها بخلاف هذا وقوله  
 ان كان ثم اجنبى تقييد ضعيف والصحيح ان الم مطلقا ولو حضر  
 الحاد من الاذان من وظيفة الرجال ففيه شبهة وهم وهو  
 كعكسه لملي **قوله** وان يقال في نحو عبد بن زيد في يده  
 عند دخول الوقت وعند الصلاة ليكون تابعا للاذان

والاقامة من محرو والمعتد انه لا يقال الامرة واحدة لانه يدل على التقا  
 كما يدل عليه كلام الاذكار للنووي لملي **قوله** وتواوخ الذي  
 يظهر ان التواوخ اذا فعلت عقب فعل العشاء لا يحتاج الى بدلها  
 وهذا يقال في التواوخ قبل استجاب النداء للتواوخ اذا اخرجت  
 عن فعل العشاء انتهى في محرو وهذا لما ياتي في القول بانه يابى عن  
 الاذان والاقامة مع انه تقدم انه يدل على الاقامة فباتى به  
 مطلقا **قوله** واعتبر في دقايقه الخ وهذا ظاهر في التثنية  
 اولها واما في اخرها فهو مساو للاذان انتهى **قوله** ولا يضر  
 في الولاة فيل يسير سكون او كلام ولو عدا كسيرة يوم او غدا وجو  
 اذ لا يخل بالاعلام فلو اراد ان يشاره ثم سلم بني ان قصر الفعل  
**قوله** من اشترط بغير مطلقا اي في الاذان والاقامة بدليل  
 قوله واشترط الترتيب والولاة في الاقامة من زيادتي لا في  
 الاطلاق في مقابلة تفصيل سابق او لاحق **قوله** ودخول  
 وقت ينص على ما في الوقت وتقييد من الرفعة بوقت الاختيار  
 ضعيف او بيان للافضل نعم تبطل مشروعية فعله  
 الصلاة اي بالنسبة للمصلي في تلك الصلاة ويعتد به ان صاف  
 ولو من جاهل به على الاوجه خلاف نحو الصلاة واليتيم لتوقفا  
 على النية بخلاف نعم يشترط فيه عدم الصارف ومن ثم لو ظن  
 انه يودن للظاهر فكانت العصور هي انتهى في محرو **قوله** فلا يصح  
 قبل ولا يجوز ايضا **قوله** وشرط في يودن الى اخره نعم  
 يشترط يمين بنص الامام او يابيه للاذان ان يكون بالغيا  
 عاقل امينا عارفا بالوقت بامارة او خبره ثقة عن علم اذ اذنته  
 بالخبر دالما فان انتفى شرط من ذلك لم يصح نصبه وان صح  
 اذ انه **قوله** فلا يصح ذلك اي الاذان والاقامة من كافر وغير  
 من **قوله** لان الضمير راجع لاسم الاشارة واسم الاشارة راجع  
 للاذان والاقامة نعم ليس غير العيسوي والعيسوي

هذا  
 بالنداء  
 ويتبع  
 بها عقب كل ركعة  
 يقال الصلاة  
 او الصلاة كما في  
 به في كتابه  
 هذا الكتاب  
 انتهى



نسبه لابن عيسى الاصمعياني من يزعم قصور سائر النبيين صلى الله عليه وسلم على العرب بالنطق بالشهادتين ومع ذلك لا يعتد باذانه لوقوع اوله في الكفر وصورة المسئلة ان ياتي في الجملة الثانية بالواو كما يدل على هذا كلامهم في غير هذا الباب وما ذكره هنا على سبيل الاستطراد ثم رجع الشيخ عن هذا التصويير متمسكا باطلاق الاصحاب هنا خلاف ما سبق في الردة فانه مع اسقاط اشهد لا بد من الواو **قوله** مرتين تحذف الصوت والمراد تحذف الصوت ان يسمع من يقرب او اهل المسجد ان كان واقفا عليهم والمسجد متوسط لخطه كما في ابن الرنحة وتعلق عن النص وغيره انتهى **قوله** ووضع محبته اي راسها **قوله** ومحدث اي غير متين وقافد الظهور **قوله** وهي في اقامة منها الى اي كراهة الاقامة مع حدث الاصغر اعلا من كراهة الاذان معه وكراهة الاقامة مع كراهة الاذان معها وكراهة الاقامة مع كراهة الاقامة معها والمعتد ما يقتضاه اطلاقه كاصله ان كراهة اقامة المحدث اشهد من كراهة اذان المحدث لغزبها من الصلاة بخلاف اذانها لغزب الصلاة فلا يكره اخذ من العلة **قوله** وهما اي الاذان والاقامة والمعتد ان الاذان وحده افضل من الامامة ولو مع الاقامة ويظهر ان الامامة افضل من الاقامة ويجوز اذان جنب مسجد ومع كشف العورة لان الحر لم يعنى خارج ولو حدث اسأله حدثا اكبر سن له امامه لان قطع يومه اللعب فان ظهر بني ان قصر الفصل والافلا ولو اذن بالجمعة وليس هناك من يحسن العربية في الافلا ان اذن لغزبه فاذا اذن لنفسه وهو لا يحسن العربية **قوله** اي لسامع المودن والمقيم ولو لمصوت لا يفهمه وان كره اذانه واقامة على الاوجه وان لم يسمع الاخره فيجب جميع مبتد يا من اوله وجيب

في الترجيع

في الترجيع ايضا وان لم يسمع ولا يقطع نحو القاري والطائف ما هو قيم ويتدارك من ترك المتابعة ولو لغزبه ان قرب الفصل ولو لم يسمع من اذان اوجب لكل مطلقا وان اذنا معا لفت اجابة واحدة **قوله** قالوا ولو محدثا حدثا اكبر لا يصلح ولو نفل وكراهة من كره له الكلام كفاضي الحاجة والجامع ومن يسمع لخطيب **قوله** فيجوز فتعبر به بذلك لغة ضعيفة والمشهور كقولته لركبه من جميع الفاظ الكلمة بترتيبها وتلك مركبة من حول وقوة فقط او من الكل لاكن فيه اخلال بالترتيب هو معيب انتهى في حجر وقل تسن اجابة الصلاة جامعة او لا محل لنظر والظاهر انها تسن قياسا على قوله الاصلوا في حالكم يجب بلا حول ولا قوة الا بالله **قوله** والفضل عطف تفسير او اعم **قوله** والوسيلة في الاصل اسم لما يتوصل به تتم **قوله** من اغلاط تبطل الاذان بل يكون متعدي بعضها حمد بالكره ومنه وهمة اشهد والافلا الصلاة والفلاح وعدم النطق بها الصلاة وغير ذلك ويجوز التحنية ان ادى لتغير معنى او ابهام محذور ولا تنصرف زيادة لا تشبه بالاذان ولا الله الاكبر وتبين بقرب المسجد ويكره الخروج منه بعده وقبل الصلاة بلا عذر **قوله** لا يقبل اي بعينه فلا يكفي التوجه لجهتها الاستقبال **قوله** او لمصنعا عند انقضاءها والعياذ بالله وان لم يكن بها شاخص لان هو البيت خارج عنه منزل منزلة بدليل صحة الصلاة على اعلامه كاي قبس والشرط توجه المصلي بكلمة اي بجميع بدنه اي الذي يجب الاستقبال وهو الصدر فلو خرج بعضه اي بعض صدره او بعض حيف طويل امتد بعزبه ولو باخواب المسجد الحرام عن محاذاتها يقينا بطلت صلاته اما الصف البعيد عنها فتصح صلاته وان طال الحيف من المشرق الى المغرب لكن مع الخوا في فيه او كان بين الامام والمامور قدر ستمها مرام لان صغره محرم كلما اراد تجده نهادت محاذاته كالنار الموقودة من بعد والتوجه







ومعادة لفساد الاولى وان لم ينقل عن موضع **قوله** او تحر  
صلي واعاكا اي سوا اوقات الوقت ام **قوله** كاعني البصر والبصيرة  
كبيد علم فلم يتعلم **قوله** امكنه تعلم ادلتها بان كان اذا علم تعلم  
**قوله** فان كركب كبحاج فكلمه و يوحى من الفرق ان المدا  
على قلة العارفين وكثرتهم ولا ينظر حضور ولا سفر حتى لو قلدهم  
العارفون في حضور تعين التعلم **قوله** عمل بالتالي اي ان كان دليل  
الثاني اوضح من دليل الاول كما في متن الارشاد والا استمر وهذا  
التفصيل هو المعتمد **قوله** في محراب النبي صلى الله عليه وسلم  
اي الحبل الذي علمه ولو جبر الواحد عما هو ظاهر ان النبي صلى الله عليه  
وسلم صلى فيه لانه لا يقر على خطأ ومن ثم كانت القدرة عليه كهي  
على الكعبة فلا يعتمد الخبر عن علم مع القدرة عليه والمراد من محراب  
ما قررت له لا المعهود الا ان لانه بدعة انتهى ابن حجر **قوله** ولا في حار  
خبيك المسلمين اي الموثوق بها بان تشابهها يرون من المسلمين  
وسلمت من الطعن لان الغالب نصبها بحضور جمع عارفين في حركتها  
كبر عن علم **قوله** جهة اي لا مينة وبسيرة لاسيما في خطا في جهة  
دونها وان كان الظاهر الصواب ومن ثم كان الاجتهاد ولو في  
قبله نحو الكوفة وبليت المقدس والشام وجامع مصر العتيق حائرا  
لانهم لم ينصبوها الا على اجتهاد وهو لا يوجب القطع وخرج مذهب  
بالموثوق بها حاربي قرية صغيرة لم ينسبها قرون من المسلمين  
او خربة لا يدري بابها او طريقها لم يكن مرور المسلمين بها اكثر  
ومحارب طعن فيها محارب نحو القرافة وارباف مصر فلا يجوز  
اعتمادها انتهى ابن حجر **باب**  
صفة الصلاة **قوله** فيه بقلب اعترض **قوله** بقلب مع ان النية  
لا تكون الا به واجيب بان قصد الرد على من اشترط التلفظ بها  
**قوله** ولو نفل هذه الغاية لا محل لها لانها تهم ان اصل النية في  
النفل خلاف وليس كذلك اما هو في نية النفلية **قوله**

لانها

انما يقال ان الكلامين كل واحد  
منه يتعلق ولا يؤثر في تعليقها  
نفسها مع

لانها لا تنوي وكذا ان تقول يجوز تعليقها بنفسها وبغيرها كالعلم  
والنية فان العلم يتعلق بالعلوم ولا يؤثر فيه وانما يؤثر فيه القدرة  
والنية تتعلق بالمنوي ولا يؤثر فيه وانما يؤثر في نية اخرى  
لانها شاملة لجميع الصلاة فتحصل نفسها وبغيرها كالشاة من اربعين  
تذكر نفسها وبغيرها **قوله** وشمل ذلك المعادة لا ويؤيده ما ياتي  
في المعادة وجوب القيام عليه وانتناع جمع بينهما وبين فرض آخر  
بالنيم ولا ينظر الكون بانفلة لم يوجبوه **قوله** مع تعيين ذات  
وقت المراد بذات الصلاة هي ماهيتها واما صفتها هي كونها فرضا  
انتهى **قوله** بل صوب خلافة وهذا هو المعتمد ولو نوى الوتر واطلق  
بقية احتمالا ان في المهمات وراجح شيخنا الرملي رحمه الله يحمل على ثلاث  
ويوجه بانه اقل ما طلبه الشارع فيه فصارت بمثابة اقله اذ الركعة  
يكبره الاقتصار عليها فلم تكن مطلوبة له بنفسها انتهى شرح ابن  
الشيخ ولو نوى سنة الظهر القبليه والبعدية **قوله** اطلق على كل ركعة  
لانها اقل ما يشرط واطلق على ركعتين لانها اقل ما في الوتر  
**قوله** وعليه تكون مستثناة تماما من التحقيق في هذا المقام  
عدم الاستثناء لان هذا المفعول ليس عين ذلك بالمقيد وانما  
هو نفل مطلق حصل به مقصود ذلك المقيد انتهى شرح ابن الشيخ  
الرملي ولا عدد ركعات ما ينوي به من فرض او نفل فلا يجب ذكره  
في النية لانه محصور بالشروع نعم ليس خروجا من خلاف  
من اوجبه ويبطل خطأ عمدا وسهو اعلى المعتمد لانه مما يجب التفرغ  
له جملة فيصير خطأ فيه **قوله** بخلاف ما لو نواه مع علمه بخلافه  
اي وقصد المعنى الشرعي او اطلق دون المعنوي اي اللغوي  
ولو عين اليوم واخطا فيه قال المغوي والمستوي مع في الاداء



لان معرفته بالوقت تدل على خطأ اليوم ولا يصح في القضا لانه لم ينو قضا  
 ما عليه وقضيه كلام الروضة في النيم الصحة مطلقا انتهى وهذا هو المعتد  
**قوله** مقرونا به النية وذلك بان يستحضر في ذهنه ذات الصلاة  
 وما يجب التعرض له ثم يقصد فعلى هذا المعلوم ويجعل قصده هذا  
 مقارنا لاول التكبير ولا يفعل عن تذكره حتى يتم التكبير ونارعه فيه  
 امام كرمين بانه لا يخويه القدمرة البشرية ومن ثم اختار النووي  
 في وقار ان الرفعة وغيرها انه الحق الذي لا يجوز سواه وصوبه  
 السبكي ولو غلط بين الله اكبر لا يتطوع فلا يشرط معارضة النية  
 له وكلام الاصحاب فيما يتوقف عليه الا تعقار **قوله** ولا انه  
 الذي لا اله الا الذي الملك القدوس اكبر مثلي في التحقيق لعل الذكر  
 الطويل بقوله لا اله الا اكبر ومثلي في المجموع تغير الطويل عند  
 وجل اكبر وما في التحقيق هو المعتد ويضرب الاختلاف بحرف من الله  
 اكبر ومن يادة حرف بغير المعنى كمدمنة الله وكالف بعد الباء وباركه  
 و او قبل لجلالة او ابد الامنة و او وما انتقاه كلام مجمع من المساجدة  
 محل على حاله ومثل ذلك ابدال الكاف هزة وحلا و او ساكنة او مخوكة  
 بين الكائنين ووصل مدمنة الله اكبر بما قبلها كما هو ما خلاص الاولي  
 ولم تبطل استقوطها درجا و اذا اكبر للا حرم ثلاث تكبيرات فاكتر  
 تاويلا تكبيرة افتتاح الصلاة الذي يدخل فيها بالاولى ويخرج منه  
 بالثانية لان نية الافتتاح بها منضمته لقطع الاولى وبذلك  
 ان لم ينو بينهما تصح القطع ويدخل بالثالثة وهكذا فان نوى  
 الخروج بينهما خرج بالنية ودخل بالتكبير **قوله** ترجحه  
 والترجمة التعبير عن لغة باخرى **قوله** مع التمكن منه وهو  
 معتبر من السلام في طرا عليه وفي غيره من التمييز على الوجه  
 اذ الصبي كالبالغ في الاركان والشروط وطوره وكذا في جميع

تظايره

تظايره انتهى بن حجر والمعتد انه من البلوغ **قوله** ولهاته سنة ولد فهو اولى  
 وهي الفتنة المطبقة في اقصى سقف الفم **قوله** يتكلمه والملك  
 مجمع عظم العضد ولو لم يقدر على الرفع المسنون فان كان  
 اذ ارفع تراد او نقص اي بالمكن فان قدر عليها جميعا فالله  
 الزيادة **قوله** لكنه صح في شرح المذهب انه هذا هو المعتد  
 رماني **قوله** قيام في فرض ولو منذ ورثة او على صورة  
 كالعادة وصلاة الصبي وقول الشارح او بغيره شامل لما  
 اذا عجز عنه مستقلا وقدر عليه متكيا على شيء او قدر على نهوض  
 معين ولو باجرة مثل طلبها فاضلة عما يقتضي تركاة الفطر  
 يومه وليتمه وكذلك لو قدر على القيام على ركبته لانه مبسور  
**قوله** ولو باستنادة الى شيء لم يكره الاستناد بل يبطل به  
 الصلاة ان امكن بعد رقع فذميه لانه حينئذ معلق بنفسه  
 وليس بتمام ومن ثم قال العبادي يجب وضع القدمين على الارض  
 فلو اخذ انسان بعضديه ورفعه في الهوى حتى ضل في تصح  
 صلاته **قوله** بحيث لا يسي قايما بان صار الى الركوع وكذا  
 اقرب كما قاله في المجموع فمثل حالة الاستواء لو اطاق القيام  
 والاضطجاع دون الجلوس قام لان القيام تعود وركبة وتقبل  
 ما يمكنه من الالما **قوله** او دون راس في سفينة ولا يعيد  
 ملكب سفينة فقد تعود دون راس بخلاف لزجة لنذرتة  
 وقوله او عجز عن قيام الى قوله ثم استلقى مصوب بما اذا كان  
 العجز موجودا في الابتداء واستمر الى آخر الصلاة فلو احرم  
 وهو قادر ثم طرا عليه العجز في اثنا صلاة انتقل على القيام الى  
 القعود وعنه الى الاصطجاع وعنه الى الاستلقاء لان ذلك سنة  
 ولو قدر في اثنا صلاة انتقل ايضا من الالما وما قبله من المراتب

تظايره انتهى بن حجر والمعتد انه من البلوغ **قوله** ولهاته سنة ولد فهو اولى  
 وهي الفتنة المطبقة في اقصى سقف الفم **قوله** يتكلمه والملك  
 مجمع عظم العضد ولو لم يقدر على الرفع المسنون فان كان  
 اذ ارفع تراد او نقص اي بالمكن فان قدر عليها جميعا فالله  
 الزيادة **قوله** لكنه صح في شرح المذهب انه هذا هو المعتد  
 رماني **قوله** قيام في فرض ولو منذ ورثة او على صورة  
 كالعادة وصلاة الصبي وقول الشارح او بغيره شامل لما  
 اذا عجز عنه مستقلا وقدر عليه متكيا على شيء او قدر على نهوض  
 معين ولو باجرة مثل طلبها فاضلة عما يقتضي تركاة الفطر  
 يومه وليتمه وكذلك لو قدر على القيام على ركبته لانه مبسور  
**قوله** ولو باستنادة الى شيء لم يكره الاستناد بل يبطل به  
 الصلاة ان امكن بعد رقع فذميه لانه حينئذ معلق بنفسه  
 وليس بتمام ومن ثم قال العبادي يجب وضع القدمين على الارض  
 فلو اخذ انسان بعضديه ورفعه في الهوى حتى ضل في تصح  
 صلاته **قوله** بحيث لا يسي قايما بان صار الى الركوع وكذا  
 اقرب كما قاله في المجموع فمثل حالة الاستواء لو اطاق القيام  
 والاضطجاع دون الجلوس قام لان القيام تعود وركبة وتقبل  
 ما يمكنه من الالما **قوله** او دون راس في سفينة ولا يعيد  
 ملكب سفينة فقد تعود دون راس بخلاف لزجة لنذرتة  
 وقوله او عجز عن قيام الى قوله ثم استلقى مصوب بما اذا كان  
 العجز موجودا في الابتداء واستمر الى آخر الصلاة فلو احرم  
 وهو قادر ثم طرا عليه العجز في اثنا صلاة انتقل على القيام الى  
 القعود وعنه الى الاصطجاع وعنه الى الاستلقاء لان ذلك سنة  
 ولو قدر في اثنا صلاة انتقل ايضا من الالما وما قبله من المراتب



لا راحة

افى وولف  
و في مقناه الذي  
الذي وكهنة  
حكما هو العبد  
في الرلع  
هو من اجور  
الاجور والانام  
في مقناه

ویندی علی  
علی الاواری  
سپہی سنا  
و بیضا نقاد  
نقد او طار  
الفضل







**قوله** كما نبه عليه في المهمات ومحل ذلك في غير النزاع اما فيها  
 فتعزله بعض الطويلين افضل كما افني به ابن عبد السلام وعلم بان السنة  
 الفيا فيها جميع القرآن انتهى شرح البهجة **قوله** فيتوسط فيها  
 بين الاسرار والجهر وحده الجهر ان يسمع من يليه والاسرار انه  
 يسمع نفسه قال بعضهم والتوسط بين الجهر والاسرار يعرف  
 بالمقاييس بهما كما اشار قوله تعالى ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها واشتغ  
 بين ذلك سبيلا قال الزمكشي والاحسن في تفسير ما قاله بعض الاشياخ  
 ان يجهر تارة ويسر اخري اذ لا تتعطل الواسطة **قوله** لا يسمع احدي  
 بان كانت خالية او عند نساء او رجال محارم اما حضرة الرجال الاجانب  
 فيستحب ان لا يجهر **قوله** ووقع في المجموع ما يخالفه في كنهى فقال  
 انه ليس بحضرة النساء والرجال الاجانب والظاهر عدم المخالفة لانه  
 مصور بما اذا اجتمع الرجال والنساء معا **قوله** خالص اي عن  
 الشواخص **قوله** معتدل خلفه تركبته اي بان يتيقن ذلك والاعاكي  
 لان الاصل عدم ذلك الوصول وحفظ كل من الاقطع وقصير الدين هيبه  
 الركوع فلا توصل يديه فيركبته لغوات استواء الظهر وغير السليمه  
 يرسلها ولو عجز عنه الامعين لزمه **قوله** ينفصل رفعه  
 عن هويه ولو لم ينفصل رفعه عن هويه بان زاد في الهوي عن حد  
 اقل الركوع وارتفع وحركه متصله لم تكف الزيادة في الهوي عن  
 الطمانينة **قوله** فرعا بفتح الزاي وكسر هاء الفتح على المصدر  
 المنصوب مفعولا له والكسر على اسم الفاعل المنصوب خالا **قوله**  
 ساقه الساق ما بين القدم الى الركبة وجميعها سوق سميت بذلك لسوقها  
 بجسد **قوله** يكفيه ولو كانت احدي يديه عليه او مقطوعه فعمل  
 بالاولى ما ذكره ولو لم يمكنه وضعها على ركبته اسلمها **قوله**  
 اللهم لا تغفل لا تغفل ولا تغفل ولا تغفل ولا تغفل ولا تغفل ولا تغفل

اعني  
 مانع  
 ومعني

لان تقديم

التي هي  
 الاله

لان تقديم المفعول يفيد الاختصاص وكذا **قوله** استقلت  
 به قدح بالافراد والالقال قدماي انتهى **قوله** ولو في نفل على  
 المعتمد خلا فالصاحب الانوار وابن المفري ولقنتخي ما نقله في  
 الروايد والمجموع واقره **قوله** فايما كان او قاعدا او المكن فبين  
 لم يطبق انصاياه ولو شك في اتمامه عاد اليه غير المأموم فوالجواب  
 والابطال صلاته والمأموم ياتي بركعة بعد سلام امامه **قوله**  
 وبوا وفيها قيل لك وعلي ثبوتها فهي عاطفة على مقدس اي اطعناك  
 ولد محمد علي ذلك **قوله** كالرسي اي وغيره مما لا يعلمه الا الله  
**قوله** اتقوا ما قال العبد اي اتقوا قول العبد فهي نكره موصوفة  
 قال في المجموع ويتبع في كتب الفقهاء حذف الهزة والواو والحيوات  
 اثباتها **قوله** لا مانع الى اخر ما ذكره الشارح من ترك تنوين  
 اسم مع انه مطول اي عامل فيما بعده موافق للرواية الصحيحة لكنه  
 مشكل على مذهب البصريين الموجبين تنوينه وقد حاب بمنع عليه  
 هنا فيما بعده بان يقدس عامل اي لا مانع يمنع لما اعطيت واللام للتقوية  
 او يخرج على لغة البغداديين فانهم يتركون تنوين المطول ويجرونه  
 مجري المفرد في بنائه على الفتح ومشي على هذه اللغة الزمخشري حيث  
 قال في قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم وفي قوله لا اعاهم اليوم من امر  
 الله ان عليكم متعلق بلا تثريب ومن امر الله متعلق بلا اعاهم واما بن  
 كيسان فجوز في المطول التنوين وتركه قال وتركه احسن انتهى  
 ابن قاسم في شرح المنهاج **قوله** عندك لجد وانما الذي ينفعه  
 عندك رضاك ورحمته لا غير وتفسير من معني عند ذكره الارمني  
 وقال في الفايق هي للبدل بعد ان جاوز كونها لا ابتداء والمعني لا ينفع  
 صاحب حظ ومال واجتهادك حظ وماله واجتهاده في الهرب من عقابك



بذلك اي بدل طاعتك او بد احظه منك انما ينفعه علم بطاعتك و  
 نجته برحمتك انتهى بن قاسم في شرح المفاج **قوله** ويسمى بالشيء  
 للامام والمبلغ واطباق اكثر الشافعية على الاسود به والجمهور بربنا لك  
 جهل **قوله** فتوت وهو لغة الدعا وشرا ذكره في مشتمل  
 على تناو دعا **قوله** فمن هديت اي معهم فالفا بمعنى مع لا يخرج  
 في سلكهم او التقدير واجعلني من درجتي هديت وكذا الاثنان  
 بعده فاجار والمجرب متعلق بخذوف **قوله** اللهم اناسيتك  
 الى **التمني** به نستعين ونستغفر ونستهدي اي نطلب العون  
 والمغفرة والهداية لان السنين للطلب ويؤمن تصديق والتوكل  
 الاعتماد و اظهار العجز والتنا المذبح بخلاف التنا بتقدم النون فانه  
 يطلق على الذم والمراد بالشكر هنا تقيض الكفر وهو قوله النعمة  
 وتخذ تفج النون بكسر يفتح النون وكسر الفا وبالذال المهملة  
 ومعناه تسرع وحيد بكسر حيم معناه الحق قال ابن مالك في ثلثه  
 مجد بالفتح مع التسبب معروف وهو ايضا العظمة والحظ والكسر يقبض  
 الهزل وبالحزم الرجل العظيم والحق بكسر حا على المشهور ويجوز فتحها  
 فالفتح لان الله تعالى الحق بهم فهو لاحق والكسر على معنى الحق فهو  
 لاحق كما يقال ابلت الزراع بمعنى نبت والصد النع والاوليا  
 الانصار واصلاد ابنتهم معناه امورهم ومواسلاتهم والفا جمع  
 وحكمه كلما منع البقيع واصله وضع الشيء في محله واوزعهم  
 اي اوزعهم والعهد كلما اكرم الله به خلقه من القيام باوامره  
 واجتناب نواهيته انتهى شرح ابي شجاع للباسط **قوله**  
 بين الصلاة والسلام على الصبي خلا فالبعظم **قوله** سجود  
 مرتين هذا ما صح في البيان والموافق لما ياتي في بحث المتقدم والآخر  
 ابن تيمية كنان وهو دون غيره من الاركان لانه ابلغ في التواضع

ما صححه  
 في البسيط والسجود  
 لغة التطامن وانما  
 شرع تكرار السجود

ولان الشارع

ولان الشارع اخبر بان الدعاء حقيقة بالاجابة فكان السجود قائما  
 شكرا لله على الاجابة **قوله** لانه في معنى المنفصل عنه وانما ضرس  
 للجاسة لان المعبر ثم ان لا يكون شي مما ينسب اليه ملاقاتها وهذا  
 منسوب اليه هنا وضع جبهته على الارض وبالحركة يخرج القرار  
 ولو سجد على ما التصق به وجب ان الله لا يجل السجود الثاني **قوله**  
 خلا فما يتحرك والعبارة تحل السجود فقط **قوله** بركته اي بالفعل  
 لا بالقوة في جزء من صلاته فيما يظهر ثم رأت شيخنا كرايا اني به  
 انتهى اني سجد والمعتد انه بالقوة حتى لو صلي قاعدا لم يتحرك بركته  
 ولو فرض ان صلي قائما يتحرك بركته ولو فرض ان الله تعالى قائما  
 يتحرك بركته لم يصح السجود كما اني به شيخنا الرمي رحمه الله  
**قوله** وله ان يسجد على عود بيده فاستثنى هذه من كلامه  
**قوله** واقلم مباشرة ولو تجر عن وضع جبهته على الارض  
 وجب وضع نحو وسادة ليسجد عليه ان تنكس اي ان امكنه السجود  
 عليه بهيئة التنكيس والا يمكنه عليه بتلك الهيئة نذب لم وضعه  
 ولا يجب اذ لا يحصل بمقصود السجود وهو التنكيس **قوله**  
 مشقة شديدة فيصعب من غير اعادة ان لم يكن تحتها جاسة  
 غير معفو عنها **قوله** ويجب وضع جزء الى اي في ان واحد  
 مع الجبهة فيما يظهر فلو قطعت اصابع قدميه وقدر على وضع  
 شي من بطنها لم يجب كما اقتضاه كلام الشافعي والجمهور ولو خلق  
 له وجهان واربعه ايد وارجل فان غير الزايد من الاصل  
 وجب وضع الاصل وان اشبه الزايد بالاصل وجب وضع  
 جزء من كل من الوجهين والايدي والارجل **قوله** على اعاليه  
 ومنها اليدان **قوله** رواه الضمري راجع للاتباع  
**قوله** في الاول اي رفع البطن عن التذنين في السجود **قوله**



وفي الثاني اي رفع المرفقين عن الجنبين في الركوع **قوله**  
 وتضم غيره من امرأة وخنثى وكذا الذكر العاري ولو جلوة على  
 ما بينه الاذرع **قوله** اللهم كد سجدت قدم للاختصاص **قوله**  
 سجد وجهي اي كل بدني وخص الوجه بالذكر لانه اشرف اعضا  
 الساجد فاذا خضع وجهه فقد خضع باقي جوارحه **قوله**  
 خلقه اي اوجده من العدم وصورة على هذه الصورة العجبة  
 البديعة **قوله** ولو في نقر على المعتمد **قوله** على فخذه فلا  
 ديمر اذامة وضعها على الارض الى السجدة الثانية اتفاقا خلافا  
 لمن وهم فيه **قوله** واجبرني اي اغني من خير الله مصيبيته  
 اي رد علي ما ذهب منه او قوضه عنه واصلم من خير النسر  
 كذا في النهاية وفي الصحاح مجبر ان يعني الرجل من فقر او يصلم  
 عظمه من كسر انهي تعطف ارضني على اجبرني من عطف العام  
 على الخاص لان الرزق اعم والغني اخق **قوله** بان لا يعقبها  
 تشهد اي باعتبار ابدته وان خالف المشروع كما افترقه البغوي  
**قوله** جلسة خفيفة ويكره تطويله فلو طوله لم يتطاول على  
 المعتمد خلافا لبعض المتأخرين كالسراج البلقيني رضي **قوله**  
 تشهد هو من باب اطلاق الخبر وهو الشهادتان على الكلا والشهد  
 تفعل من الشهادة لا يشتمال على الشهادة بالتوحيد وبالسلم  
 لبني صلى الله عليه وسلم **قوله** قبل ان يغفر عن علينا استغفد من  
 هذا ان قرعوا تشهد مما خرج من عن الصلاة وحديث الصلاة  
 جبريل بالبنين صلى الله عليه وسلم كان يجلس فيها مستحيا وواجبا  
 بغير ذكر رضي **قوله** واولي احوال وجوبها الصلاة اي  
 لانها افضل عبادات البدن **قوله** والمناسب لها التشهد  
 اخرها كان وجه المناسبة للشهادة اشتمال على السلام واما  
 الاختصاص بالآخر فلا في خاتمة الصلاة لانها دعا والدعا

انما يليق

انما يليق بالخواتيم غيره **قوله** فتجب بعده الخ وورد على من زعم  
 ان الشافعي رضي الله عنه شدد في اجابها فقد وافقه خمسة من  
 اكابر الصحابة واربعة من التابعين وهو قول احمد الاخير  
 واسحاق وقول مالك بل لم يحفظ عن احد من الصحابة والتابعين  
 غير النخعي تصرح بعدم وجوبها **قوله** لكن يعقبه سجود  
 سهواي ولم يرد تركه بان اراد السجود او اطلق خلافا ما اذا  
 اراد عدمه فيتصور ان ابتداء **قوله** وهي التي تلي الابهام سميت  
 بذلك لانها يشار بها للتوحيد والزيادة وتسمى ايضا السبابة  
 لانها يشار بها عند الخاصة والسبب وخصت بذلك لانها تليها  
 القلب فكانها سبب لخصوه **قوله** ويدم رفعها اي الى السلام  
 ولو عجز عن التشهد وتعد بقدره سن في حقه ان يرفع يديه  
 كما ان من عجز عن القنوت سن في حقه ان يقف وان يرفع يديه  
**قوله** واقلم التيمات الى استغفد من الماشي انه لا يجوز ابد اللفظ  
 من هذا الاقل ولو مراد في كالبني بالرسول وعكسه ومحمد باحد  
 او غيره وقضية كلام الانوار ان يراعي هذا التشديد وعدم الابدال  
 وغيرها نظير ما مر في الفاتحة ويؤخذ مما تقر في التشديد انه  
 لو اظهر النون المدغم في اللام في ان لاله ابطل تركه شدة منه  
 نظير ما مر في الرحمن باظهار ال **قوله** او ان يجد عبده وسوله  
 اجمعوا على ان عبده لا يجب التعرض له بخصومة فيكون وان محمدا  
 رسوله على ما في اصل الروضة وذكر الواو بين الشهادتين لا بد  
 وانما لم يجب في الاذان والشهادة لانه طلب فيه افراد كل كلمة بنفس  
 وذلك ينافي ترك العطف وقد هذا في الإقامة لا يضر الحاقها  
 باصلها **قوله** وقد سقط اولها في خبر عن ابن عباس وكذا  
 ورد استقاط الصلوات والطيبات واعترض بان الصلوات  
 والطيبات لم يرد استقاطها كما هو في الراعي وعلم بانها

خلاف الراعي وما صح  
 به النور في سجدة وفيه  
 رمي والاصل انه ان  
 تشهد ان محمدا رسوله  
 الله واشهد ان محمدا عبده  
 رسول الله وان محمدا  
 افضل الانبياء



تابعت للحجرات وتورد باحتمال سقوطها في غير الروايات التي ذكرها  
 ويان الراقي ناف والنووي مثبت والمثبت مقدم على الثاني  
 قال في المهمات واشتهر بآية سيدنا قبل محمد وفي قوله افضل  
 نظروا في حطى ان الشئ عز الدين بناء على ان افضل سلوك  
 الادب ان امتثال الامر فعلى الاول تسحب دون الثاني انتهى  
 والمعتد الاستصحاب كما قاله في طهيرة وصرح به جمع واقى به  
 بحلال الحلي **قوله** والتحية الى الخ وجمعت لان كل ملك من ملوك  
 الدنيا التحية مخصوصة فجعل ذلك كله تعالى بطريق الاستحقاق  
 الذي دون غيره والتحية البقاء الدائم وقيل العظمة وقيل السلامة  
 من الافات وقيل الملك **قوله** كان يقول في شهادته واشهد  
 اني رسول الله وانه بان الاصح خلافة بل المتقول ان تشهد  
 كشهدنا وكذا رواه مالك في الموطا وهو ما ذكره ابن الرقعة في  
 الكفاية نعم ان اراد تشهد الاذان صح لانه اذن مرة في سفر  
 فقال ذلك **قوله** ولو اخل بترتيب التشهد الخ وصرح في التمه  
 بوجوب موالاته وسكتوا عليه وفيه ما فيه **قوله** والارواحهم  
 الى اخره هو ما قاله النخعي **قوله** وحيد يعني محمود اي  
 باقوا لهم افعالهم **قوله** وهو اي الاكل سنة في سوا في ذلك  
 المنفرد والامام ولو لم يرضوا بالتطويل خلافا لاداعي  
**قوله** يدني او دنيوي ولو نجوا من رقي جارية حسنا خلافا  
 لمن منعه **قوله** قوله اما تشهد الاول الى اخره اي الا ان  
 فرغ قبل امامه فيدعو احبذ كما هو ظاهر ومحل ذلك في الامام هو  
 والمنفرد اما المسبوق اذا ادرك ركعتين من الرباعية فاد تشهد  
 مع الامام تشهد الاخر وهو اول للمأموم فلا يكره له الادعا  
 فيه بل يجب ان يشرح ان الشئ **قوله** ومنه الضمير جمع  
 لما تشر **قوله** وما اخرت لاستحالة فيه لانه طلب قبل الوقوع

ان يغفر

ان يغفر اذا وقع وانما المستحيل طلب المغفرة الان **قوله**  
 المسيح اي بالحا المهيمنة لانه مسح الارض كلها الامكة والمدنية والخراسانية  
 المعجزة لانه مسح العين انتهى **قوله** اي الكذاب **قوله**  
 ان لا يؤيد على قدر التشهد الخ المراد بالشهد والصلاة عليه  
 ما اتى به منها فان اطالها اطاله وان خففها خففه لانه يتبع لها  
 وقيل الاكل وقيل الاقل **قوله** واحمله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته  
 وبركاته على المتقول المعتد فكذلك لكن اختير نداء بها لثبوتها من عدة  
 طرق ولو سلم التسليم الثانية طائفا انه تعلم الاول ثم يتبين انه  
 لم يسلم الاول لم خيرة الثانية بل لا بد من تسليم اخري لانها ليست  
 من نفس الصلاة بل من توابعها ولو احتجوا بخلاف جلسة الاستراحة  
 فانها تقوم مقام الجلوس بين السجدين لانها من الصلاة **قوله**  
**قوله** مرة شمالا وتحرم الثانية ان وحدها او معها مبطل  
 لحدث وشك في مدة مسج ونية اقامة وجود عار السجدة  
 وخروج وقت جمعة لا يهاوان لم تكن جزا من الصلاة فهي من توابعها  
 ومن ثم قال النجاشي مرة هي منها واخرى ليست منها **قوله** ناويا  
 السلام لا استشكل احتياج السلام للنية لانه لا معنى لها فان  
 لخطاب كاف في الصرف المهم فاي معنى لها والصريح في الاحتياج  
 فية للنية ومن ثم لم يحتج لها المسلم خارج الصلاة في ادا السنة  
 وجواب بان المسلم خارجا لم يوجد لسلامه مارق عن موضعه  
 فلم يحتج لها واما فيها فلكونه واجبا في خروج منها مارق عن الصف  
 للمقتضى بالنسبة للسنة فاحتج بهذا المصنف وان كان مترجحا  
 اذ هو عند المصنف بشرط فيه القصد والحقت الثانية بالاولي  
 في ذلك لا يتبعها لها مارق عن ذلك ايضاً انتهى بنجاشي **قوله**  
 ومن على لبيارة بالاولي واستشكل ما ذكره فيمن على لبيارة بان الامام  
 انما يسلم عليه بالثانية فكيف يرد عليه ويرد بان ذلك مبني على  
 الاصح ان الاول للمأموم ان يؤخر تسليمه الى فراغ الامام **قوله**

لها

قال في العار شرطه ان  
 بين كلمته وعدم زيادة او  
 نقص فيه لغير معناه واسماء  
 نفسه وما يخرج منها بطر  
 هذه الصلاة مقام لا غنية  
 كالدعاء عليه او عليها او  
 عليهم اشهر قضية ذلك  
 انه ليرجع بين الروايات  
 فقال لا يلزم عليك اوقات  
 والدعاء عليك بزيادة وام  
 في اوله لم يضر لا هذه  
 الزيادة لانها المعنى  
 وهذا هو الظاهر وقا  
 من ويصرف بين ذلك  
 وبين عدم كفاية وام  
 الكبرى بكثرة الادام  
 بزيادة الواو بان ذلك  
 اوسع من انقام



ترتيب بين الاركان اما ترتيب بعض السنن على بعض كالاستسقاء  
والقعود والتشهد الاول مع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
فيه او ترتيبها على الغزايين كالفاحة والسورة والدعاء في التشهد  
الاخير فشرط في الاعتداد بها سنة وجعل النووي في شرح الوسيط  
الترتيب شرطاً وكذا المولاة لكن في الروضة واصلاحها انهما ركن  
والمراد بهما عدم تطويل الركن القخير **قوله** تعني الفروض هي  
لان الامور بالقرص لا بد منه والترتيب لا بد منه **قوله** وتعني  
الاخرية تغليب اي غلب ما هو جز على ما ليس بجز واطلق على الكل  
احراز تغليب **قوله** قبل فعل مثله فعل اي مجرد التذكير وال  
بطلت صلاة والسك كالذكر فلو شك في الحال فلو الفاححة  
او ساجدا هل ركع او اعتدل قام فورا وجوبا ولا يكفيه في الثانية  
ان يقوم ركعا اتي من حجر **قوله** لم تجز به هذا اذا عرق عن  
المتروك وهو منعه والا اخذ بالمحقق وانما بقي وسجد  
للسهو **قوله** ولم يطل الفصل وان مشي قليلا ونحوه عن القبلة  
ما لم يطل جاسته غير معفو عنها **قوله** رابعة يشهد بالباينة  
الي رابع المعدول عن اربع **قوله** وفي المسئلة الثانية ترك  
ذلك وسجد من ركعة اخري وصوب الاستنوي ومن تبعه  
في هذه بان الاستواء الزومها مع سجدة وان الاول خيال باطل لان  
الاستواء تقدير المتروك اولى الاولى وثانية الثانية وواحدة  
من الاربعة تتحرك اولى الاولى وثانية الثانية وواحدة من الاربعة  
يلغي الجاوس لانه لم يستبق سجود فيبقى عليه منها الجاوس والسجدة  
الثانية وحيد فيتعذر قيام اولى الثانية مقام ثانية الاولى  
لما تقرس انه لا جلوس قبلها تعذر بعدها جلوس التشهد وهو  
يقوم مقام جلوس بين السجدين فيحصل له من الركعتين ركعة  
السجدة تكمل بواحدة من الثالثة ويلغو ابائنها والاربعة ترك

منها سجدة فيسجدها التخيير هي الثانية ويأتي بركتين انتهى وما  
ذكره هو خيال كما بينه النسيان وغيره اذ ما ذكره خلافا لغيره  
لخصرهم المتروك حسا وشوعا في ثلاث وهذا فيه ترك لا يح  
هو جلوس **قوله** ادامة نظرك الى الواعى وان كان عند الكعبة  
او فيها ولو صلى على خبازة نظرك محل السجود لا الميت على المعتمد  
**قوله** ان لا يحاوت قصوره اشارته ولو مستورة **قوله** تيا سلمي  
على القراءه وقصفتهم حصول ثوابه وان جعل معناه ونظر فيه الاستوى  
ولا ياتي هذا في القرآن للتقيد بلقطة فائيت قاربه وان لم يعرف  
معناه بخلاف الذكر لا بد ان يعرف ولو بوجه **قوله** قاموا  
كسائي التسلسل هو الغنوس والتواني **قوله** وفراغ قلب من  
الشواغل اي الدنيوية ولا بأس بالتفكير في امور الآخرة قاله  
ان الرفعة **قوله** وقيل يخبر بين بسط الخ الخبير ضعيف  
كما اشار اليه بالتخيير بقل وهو طريقه العقاب وان يتعد خلال  
الحالي في شرح المنهاج **قوله** دبر كل صلاة وسقتضي حديث ان  
الذكر المذكور يقال عند الفراغ من الصلاة فلو تاخره لدعى الفراغ  
من الصلاة فان كان يسيرا بحيث لا يعد معرضا او كان ناسيا  
او متشاغلا بما ورد ايضا بعد الصلاة كاية الكرسي فلا يصح  
وظاهر قوله كل صلاة تشمل الفرض والنفل لكن حمل اكثر العلماء  
على الفرض وقد وقع في حديث كعب اني عجزه التقيد بالملكو  
فكانهم حملوا المطلقات عليها وهل يكون الشاغل بعد المكتوبة  
بالراتبة بعدها فاصلا بين المكتوبة والذكر المذكور او لا محل  
نظروا انتهى شرح البخاري لابن حجر العسقلاني **قوله**  
ثلاثا وثلاثين ولو زاد على العدد المشروع لم تضر الزيادة  
على المعتمد **قوله** وانتقاله لنفل الخ ولو لم يكن بالكعبة والمسجد  
**قوله** والايمان الخ قال الاستنوي في بيان انه ليس في كل عباد

الله



الذهاب في طريق الرجوع في آخره انتهى ويحجب بحمله على ما اذا امكن  
 مع التباين ان يرجع في طريق غير الاولى والاربع مصلح العود  
 في آخره لان الفائدة فيها بشهادة الطريقين له اكثر انتهى ابن حجر  
**قوله** فان تعدد عامدا عالما وظاهرا ان محله ان طوله بجلسه  
 الاستراحة **قوله** فالافضل جعل عينه اليهم ولو بالمسح النبوي  
 على مشروقه افضل الصلاة والسلام كما اقتضاه اطلاقه انتهى ابن حجر  
 والمعتد خلافه نادى باسم النبي صلى الله عليه وسلم كما قاله بعض  
 المتأخرين وهو الميرري رمل **قوله** وبسارته الى الخراب  
**قوله بالسب** شروط الصلاة **قوله**  
 تغليق امر بامر كل منهما في المستقبل فقد علق هنا صحة الصلاة على  
 وجود شرائطها فكانه يقول اذا وجدت الشروط صحت الصلاة  
 كما لو علق الانسان طلاق زوجته على دخول الدار **قوله**  
 ويعبر عنه بالزام الشيء والزامه الالتزام من جهة الشارع  
 والالتزام من جهة المشروط عليه فالشارع الزم المكلف اذا  
 اراد الدخول في الصلاة ان يكون متطهرا الى والمكلف التزامه ذلك  
**قوله** واصطلاحا الخ فخرج بالقيود الاولى المانع فانه لا يلزم من  
 عدمه شيء بخلاف الشرط فانه اذا عدم عند القدرة عليه يلزم  
 من عدمه عدم صحة الصلاة وخروج بالثاني السبب فانه يلزم  
 من وجوده الوجود كالقراءة والنكاح والاول وجهه الاسلام  
 فانه يلزم من وجودها وجود الارث ومن عدمها عدم الارث  
 بخلاف الشرط لا يلزم من وجوده وجود ولا عدم وخروج  
 بالثالث اقتران الشرط بالسبب كوجود كحول الذي هو  
 شرط الوجوب للزكاة مع النصاب الذي هو سبب الوجوب  
 او بالمانع كالدين على القول الضعيف بانه مانع لوجوبها وان  
 لزم الوجود في الاول والمانع في الثاني لالذات الشرط انتهى

ولو في الدعاء  
 في

كما ان الكلام الخ  
 وغيره من بنية  
 الموانع فان اذا  
 البتة في الصلاة  
 لا يلزم من عدمه  
 شيء

شرح

شرح ابن الشيخ الرملي مع زيادة توضيح **قوله** يجوز ان ياتي  
 المجموع اي لان مفهوم الشرط وجودي ومفهوم المانع عدمي  
 هذا ما ظهر بعد التوقف في ذلك والسؤال من الناس **قوله**  
 اي يجرم خروج به الا لو ان تلا يكفي بها وكذلك الظلمة وهذا  
 اندفع الايراد عنه وعن اصله **قوله** فعلم انه يجب الخ اي  
 من الايمان بل هو هذا ما ظهر **قوله** وعورة حرة الخ اي الصلاة  
 اما خارج الصلاة فعور بها جميع بدنها وعورتها في الخلو  
 وبحضرة الحارم كالرجال وعرف بهذا ان لها ثلاث عورات  
 وكذا الرجل له ثلاث عورات عورة في صلاته وقد تقدم الكلام  
 عليها وعورة النظر وهو جميع بدنها بالنسبة للاجنبية وعورة  
 الخلو وهو سواها فقط كما نبه عليه الامام واعتمده الزركشي  
 وهو المعتمد **قوله** فلو اقتصر خشي هو على ستر ما بين سرته  
 وركبته لم تصح صلاته كما في المجموع هنا وفي زوايد الروضه وخ  
 في التحقيق وفي نواقض الوضوء من المجموع الصحة قال بعضهم وهو  
 الاسوي والفتوى على الصحة لاقتضاها كلام الاكرين لها وجمع  
 بعض المتأخرين بين الكلامين بحمل الاول على ما اذا احرم ابتداء  
 وهو سائر ما بين سرته وركبته وحمل الثاني على ما اذا احرم  
 سائر الجميع بانه تم كشف ما عدا ما بين سرته وركبته فقال  
 لا نأخذ بقنا الانعقاد وشكلنا في المبطر والاصل استمرار الصحة  
 نظير ما لو تم العدد في جمعة ابتداء خشي فانها لا تتعقد بخلاف  
 ما لو تم العدد بغيره ثم انقضوا الاربعين وفيهم خشي فان جمعة  
 تصح لا نأخذ بقنا الانعقاد وشكلنا في المبطر وضعف شيخنا  
 هذا الجمع واعتمد البطلان مطلقا ولست اجمعه عن مع الذي جمع  
 والجمع اولي من التضعيف **قوله** لا لو سار بعض ما بيده في



حيث انتهى مسى ناقض **قوله** لم يحصل مقصود السر واذ انقضى  
السر ووضع اليد في السجود فقال سبحنا البلقيني رحمه الله بقدم السر  
لانه متفق عليه عند الشيخين ووضع اليد في السجود يختلف في بعضها  
ومواعا المتفق عليه اولى وخالف في ذلك سبحنا الرملي فقال بقدم السجود  
لانه الان عاجز شرعا عن السر ولا امر الشارع له بوضع يده في السجود  
على الارض **قوله** ولان الدم مستور غالبا بالاليدين فضيه هو  
التعليل الاول اختصاص ذلك بالصلاة والثاني عدمه وهو الوجه  
**قوله** فان سبقه حدث وكذا لو عصرت بطنه حتى خرج منه  
حدث ومثل المتطهر فاذا الطهورين وسين لمن احدث في صلاته  
ان ياخذ بانقضاء ثم ينصرف ستر اعلى نفسه لئلا يخوض الناس فيه  
فيأثموا وكذا السين لكل من ارتكب ما يدعوا للوقوع فيه ان يسير  
على نفسه لذلك **قوله** كانتهم مدة خف الا اذا افتتحها وقد علم ان  
ما بقي من المدة لا يسع الصلاة فانها لا تنعقد على المعتمد لتقصيره  
**قوله** والى الثوب في الرطب محل القا الثوب المتجسس نجاسة رطبة  
اذا كان في غير المسجد اما فيه فلا يجوز القاوه فيه لما يلزم على ذلك من  
تجسس المسجد الا اذا اصاب الوقت فينبغي القاوه فيه لاجل شؤمة  
الوقت كما حجة سبحنا ابن الرملي **قوله** ونقصه في اليابس  
خرج بالنقص ما لو حاه نجو كنه او عود بيده فنبطل صلاته **قوله**  
**قوله** ولو غسل بعض جس له كذا اطلقه الرافعي والنووي الا في مجموع  
فقيدته يتعالج بما اذا غسل بصب الماء عليه في غير جفنة فان غسل  
به في جفنة لم يطهر الا بغسل دفعة واحدة لانه اذا وضع بعضه  
فيها وصب عليه المالا في الماحز اما لم يغسل وهو نجس وار د على ما  
قليل فيجسد فيتنجس الموضوع وهذا هو المعتمد رماي **قوله** فان  
غسل اي الباقي **قوله** والابان غسل اي الباقي دون مجاوسه  
**قوله** والابان غسل اي الباقي فلا يضر جوارحه تحت رجله ولو  
كان مباسفرا نعله حيث جلت تحت رجله ما لم يكن فيه شيء من اصابعه

**قوله**

**قوله** او نجار به نجس في محل اخر بطلت على الاصح او سفينه فيها  
نجاسة وهي صغيرة بحيث تجر كبر كبر كبر لا تجر كبره فهي  
كالدار قال في المهمات وصورتها كما في الكفاية ان تكون في البحر فان  
كانت في البر لم تبطل قول واحد صغيرة كانت او كبيرة انتهى  
وظاهره اذا امكن جوال الصغيرة في البر بطلت كما لو كانت في البحر  
**قوله** الحاجة الي وصله وخياطة الجرح بخيط نجس ودواؤه بدواجن  
كالخمر في تفصيله المذكور وكذا الوشم **قوله** قال السبكي تبعا  
للانام الى المعتمد ما في الروضة من انه لا يكلف الزرع مطلقا لعدم  
تعديه في الاستد **قوله** او مات قبل الزرع لم يجب نزع بل  
يجوز نزع كذا في الانوار وهو المعتمد ومقابل الاصح يقول  
بوجوب الزرع قبل ان يلتقي الله وهو حامل نجاسة تعدى تحاها اغرض  
هذا التعليل باق لا يجي على مذهب اهل السنة ان الله يعيد اجزا  
المتيت حتى لو احرقت وصار رماد العاده الله كما كان وحسب ذلك  
يلتقي الله وهو حامل للنجاسة واجيب بانه يلقاه في القبر فانه في  
معنى لقائه **قوله** ولو عرف اي ونبوت به غيره ما لم يجر  
عدوة حشقة او صفحة فان جاور عرقه ما ذكر لم يعرف عنه  
وبهذا اجمع بين الكلامين المتناقضين **قوله** فلو حمل  
مستجرا ومثل المستجس كل ذي حيث اخر معفو عنه وكما حامل  
ذلك على الاوجه **قوله** وعفي عما عسر وهو مالا ينسب صاحبه  
الي سقطه على شيء من بدنه او كبوة على وجهه او قلم تحفظ **قوله**  
من طين شارع يعني محل المدوس ولو غير شارع كما هو ظاهر  
ومثل الطين الما **قوله** نجس يقينا وان اختلط بالنجاسة به  
المغلظ على الاوجه خصوصا في المواضع التي يكثر فيها اللاب  
وخرج بالطين عن النجاسة اذا بقيت في الطريق فلا يعني  
ما لم يعمها على ما مال اليه الرافعي **قوله** وعفي عن نحو براغت  
لا اي بالنسبة للصلاة لا نحو ما قيل فينجس به ولا اثر للملافة

عنها  
دم ص



البدن له رطبا عند المتولي ويوثق عند الشيخ اي علي لكن يؤخذ من علته  
 انه لا يثرب طوبه ليشق الاحتراس عنها كما في اهلته من نحو ما الوضوء وحلق  
 الواس ولا يكلف تشييف البدن لعسره خلافا لابن العماد يعني  
 عن زرق الطير في المساجد وان كثرا لم يتعمد المشي عليه من غير  
 حاجة وينبغي تقييده ايضا بما اذا لم يكن هو او مما سبه وطبا لم  
 طاهر كلام جمع تخصيص العفو عنه بمكان الصلاة وقصبة كلام  
 الشرح الصغير والجموع العفو عنه في الثوب والبدن انتهى  
 ابن حجر **قوله** دم اجنبى ومنه ما انفصل من بدنه ثم اصابه قال  
 الا ذري ودم المنافذ لا يغني عن شي منه قليلا كان او كثيرا خلافا  
 لبعض المناظرين حيث قال بالعفو عن القليل منه اخذ من العفو  
 عن قليل دم الاستحاضة وسلس البول **قوله** فيبطل بحرفين  
 اي ان تلفظ بذلك واسمع نفسه قيا سا على قراءة الجذب وشمل كلامه  
 اجابة احد الوالدين فيبطل بها الصلاة سواء كانت الصلاة فرضا  
 ام نفلا فلا يجب اجابة احدهما مطلقا بل تحرم في الفرض لان قطع  
 الصلاة الفرض حرمان ويجوز في النفل وتبطل بها الصلاة كما تقدم **قوله**  
 والتلفظ بقوله كذرت وعنت بل لا تغلق وخطاب كذرت على كذا او عنتي  
 حر قال في الجموع لان النذر مناجاة لله فهو من جنس الدعاء والحق  
 به الاسنوي الوصية والعنت والصدقة وسائر القرب المحقرة وتبعه  
 الشارح واعتبر صرحه جمع والمعتد اخصاص ذلك بالنذر فقط دون  
 غيره من بقية القرب **قوله** ناسيا لها لانه صلى الله عليه وسلم  
 لما سلم من ركعتين تكلم بقليل معتقدا الفراغ واجابوه به يجوز في  
 الفسخ ثم بي هو وهم عليها وليس لبيان تحريمه عذر او الحسن  
 ان يقال اخذ ما تقدم انهم اجابوه في الصلاة واجابته لا يبطل  
 ولو بالفعل الكثير **قوله** او جهل تحريمه فيها خرج بذلك ما علمها  
 وجعل البطلان قاطعا تبطل لانه حقه الكف **قوله**

ولا يتنجس

في جواز الصلاة في غير المصلى  
 في جواز الصلاة في غير المصلى  
 في جواز الصلاة في غير المصلى

ولا يتنجس لتعذر سكون قولي وان كثر **قوله** فلا ضرر وسرعة الى الشيخ  
 له لكن بحث جمع جوازها للجمهور بدو الاشتقالات عند الحاجة الى اسما  
 امامومين والاذن في جوازها عند نزاحم البلغم بقلبه اذا خشى ان  
 يتحقق به والزركشي جوازها للمفطر ايضا لاجراجه غائبة تبطل صلاته  
 بان نزلت لحد الظاهر ولم يمكنه اخراجها الا به انتهى بن حجر **قوله**  
 ولا تبطل بذكره ودعا تبطل بقل الله او النبي كذا واستغنا بالله  
 الا ان قصد الدعاء الى الوجه لا بابا يك تعبد واما ان تستعين  
 لامامه وان لم يقصد شيئا كما اعتد به جمع والمعتد البطلان ان لم  
 يقصد تلاوة او دعا والافلا وكصريح الدعاء ضمنية نحو ان المذنب  
 كم احسنت الى واسات ولو قال صدق الله العظيم لم تبطل صلاته  
 لانه ثنا **قوله** الا ان يخاطب بهما كقولهم لغيره يسئل الناس ولجن  
 والملوك والشیطان وغيرهم ولو لم لا يعقل كالارض والهلالة خلافا  
 المتأخرين حيث قال ان الدعاء اذا كان فيه خطاب لما لا يعقل لا يبطل  
 الصلاة كقولهم يا ارض زيني وربك الله اعوذ بالله من شرك وشرك  
 ما فيك وشرك ما فيك وكقوله اذ اري الهلال امنت بالله الذي خلقك  
 زيني وربك الله وكذا لو خاطب الميت في الصلاة عليه فقال رحمتك  
 الله عافاك الله غفر لك الله لانه لا يعد خطابا وهذا هو قال لامر  
 ان كلمت زيدا فانت طالق فكلمته ميتا لم تطلق وكذلك اذا احس  
 بالشیطان فانه يستحب له ان يخاطبه بقوله العنك بلعنة الله اعوذ  
 بالله منك لانه صلى الله عليه وسلم قال ذلك في الصلاة والمعتد ما  
 شمله كلامه هنا من البطلان في الجميع وان تبع الشارح بعض  
 المتأخرين في شرح البهجة **قوله** ولا ينظر قرائن في ثانيا هذه  
 الصور الاربع في الفسخ على الامام بالقراءات والذكر او جهل بتكبير

في جواز الصلاة في غير المصلى



الانتقال من الامام والمبلغ **قوله** ولا يسكوت طويل او يوم مع  
 التمكن **قوله** ولغيره تصديق وان كثر على المعتمد رمل في خلاف دفع  
 المار اذا كثر وتوالي قائم يبطل الصلاة وفي تحريم ضرب البطن على  
 البطن خارج الصلاة وجهان لا يصح اثنان في المزمع كشي منهما التحريم  
 والمعتمد لحل ان لم يقصد اللوب ابن الرمي واعتمد من يجوز حل  
 مطلقا شرح الارشاد وحل استحباب التصديق للمواة ما لم  
 تخل عن الاجانب كما جئته جمع لا تتفاحوف الفتنة التي ابرت  
 بالتصديق لاجله والمعتمد خلاف كما اقتضاه اطلاق الشيخين  
 لها التنبية بالتصديق مطلقا **قوله** كثر ثلاث خطوات وان  
 كانت بقدر خطوة مغتفرة وثلاث مضغبات وكثير من اسه  
 ويديه معا احذا من قولهم لا فرق في كثير الافعال بين كونها من جنس  
 واحد واكثر ومخطوة بقية كما المرة وبهذه ما بين القدمين  
 وهي هنا نقل رجل مع نقل الاخرى الى محاذاتها كما بينته في الاصل  
 اما ما نقل كل على التعاقب الى جهة التقدم والتاخر فخطوتان  
 بلا شك ولو شك في فعل قليل هوام كثر فلا بطلان انتهى ابن حجر  
 والمعتمد ان الخطوة نقل القدم مطلقا **قوله** وكما للثلاث  
 نوي ثلاثة افعال ولا وفعل واحد وكلا فعال الاقوال حتى لو قصد  
 الاثنان بحرفين متواليين فاتي باحد هما بطلت الصلاة **قوله**  
 كثر يد اصابعه موارا والحق الاذرع في الاجفان بالاصابع ويحده  
 ان اللسان كذلك خلافا لما يقتضيه كلام الاذرع وقد استأما  
 المصنف الى هذا بقوله كثر يد اصابعه **قوله** فان حرك  
 كفها لا وذهاها ور جوعها ووضعها ور فعملها حركة واحدة  
 اي ان اتصل احداهما بالآخر والا فكل مرة فيما يظهر انتهى بن  
 حجر **قوله** ثلاثة اذرع والثلاث معتبرة من روي اصابعه  
 على المعتمد بالنسبة للقيام اما بالنسبة للقاعد والمضطجع فله  
 والمتلقي فالعبرة بما سياتي في التقدم على الامام كما جئته بعضهم

ابن حجر

ابن حجر وعلم من الترتيب المذكور انه ينبغي عدل عن مقدمه لو خرو  
 مع سهولته ولا يشترط تعذره فيما يظهر كانت سترته كالعدم  
 انتهى من حجر والا وجد انه لو صلى بلا ستره فوضعت له ستره  
 اذنه لم يعتد بها وان لا يجوز له الدفع اذا تعذرت عليه السترة  
 بجميع انواعها وانها لو انزلت حرم المرور على من علم بها وان  
 العبرة فيها بما يراه سقلا المصلي مع المار انتهى ابن حجر والمعتمد  
 ان وضعها كاف ولو غير اذنه رمل **قوله** فسن دفع  
 مار واذا دفع فليفرق فان كرهه ثلاثا متواليه بطلت الصلاة  
 قاله النووي **قوله** وبه شرح الاسنوي وغيره تفقها  
 وهو المعتمد **قوله** بل لم خرق المصنف وان تعذرت له  
 وهم من ظن ان هذه هي مسيلة التحطى الاية في حجة فقيد  
 بصفين **قوله** يثاب بالثلاث المثلثة **قوله** ما بال اقوام لا ابي  
 ما حالهم واهلهم الرابع ليل ينكسر خاطره لان البصيرة على روي  
 الاشهاد فضيحة وقوله لينتهن جواب قسم محذوف والاصل  
 لينتهون وقوله عن ذلك اي يرفع البصر الى السماء في الصلاة وقوله  
 لخطفن ابصارهم بجمع الفوقية وفتح الف بالبناء للمفعول واو  
 للتخفيف فهديدا وهو خير بمعنى الامر والمغني ليكون مبني  
 لا تنها عن رفع البصر الى السماء او خطف الانبصار عند رفعها  
 من الله تعالى اما رفع البصر الى السماء في غير الصلاة كدعا  
 وكوه فجوزة الاكثرون كما قاله القاضي غياض لان السماء  
 قبله الدعاء كالعبادة قبل الصلاة وكراهه اخرون انتهى شرح  
 البخاري **قوله** الاسلام **قوله** لا يسار اي مالم يكن في مسحه  
 صلى الله عليه وسلم اما فيه اذ كان في الصلاة فلا يصح عن  
 يساره اجتراما له صلى الله عليه وسلم بل يصح عن يمينه  
 واما في غير المسجد والصلاة كما جاز به النووي في حقه الله  
**قوله** وكما رويها في دافعة لا تبند الاثم ودوامه

حصة  
 قال بعضهم يعاد كل  
 واحد بقصده اي  
 فاذا كان المصلي يرى  
 ان السترة معتبرة  
 والمار لا يرى بها  
 لا يحرم المرور من  
 الدفع قاله الرمي  
 فلا الا من حجر

حصة  
 فابده نقل الدرر  
 عن القدر اليه الحي  
 انه قال سجد  
 يومئذ ببصره الى  
 السماء اذ دعا بعد الوضوء  
 انتهى غيره



كما هو ظاهر حديث وفي الرياض المراد دفنها في ثوابه او ماله  
 بخلاف المبطلة فذلكها فيه ليس بدفن بل زيادة في التقدير ونحو  
 بعضهم جوأه لذلك اذ لم يبق له اثر الميتة انتهى **قوله**  
 وبجها اي غير جديد اما بجها جديد فلا تترك الصلاة فيه كما اتي  
 به شيخنا الرملي وخالف في ذلك بعض المتأخرين فقال بالكرهية  
 والبالظرفية بخلاف الصلاة على سطحه فلا تتركه ومثله سطح  
 حش كما في شرح الشيخنا الرملي رحمه الله **قوله** ونحو  
 كنيسة لا نعبر لو منعنا نقل الذمة من دخول اما كنهم حرم  
 علينا دخولها **قوله** وبمقبرة استثنى في التوضيح من كراهتها  
 في المقبرة مقبرة الانبياء عليهم الصلاة والسلام كما اتي به  
 اخوه وعرضه على ابيه فصوره انتهى وهو ما خوذ من التعليل  
 اذ الانبياء احياء في قبورهم **قوله** وفي الطريق اشتغال القلب  
 بغير ما بقيت عليه او علمته الخاسرة وتكررها علة مستقلة تبقى  
 محكم ما بقيت علمته فلا فرق بين كونها في البنيان او البرية  
 خلافا للشارح **باب** في مقتضى سجود  
 السهو في وشرع الجهر السهو او ارفع غمام الشيطان اي القصد  
 احد هذين وان لزمه الاخر ولم يجب كغيره لانه لم يشرع كالتكرار  
 واجب بخلاف خبره والسهو لغة نسيان الشيء وشمو عاسيان  
 شيء مخصوص من الصلاة **قوله** سجود السهو في الصلاة ما عدا  
 صلاة الجنازة فلا يشوع فيها سجود سهو بخلاف سجود التلاوة  
 والشكر فانه يسجد فيها للسهو على المعتد **قوله** ولو عدا سوا  
 تركه عند يسجد ان لا كما سأل كلاسهم **قوله** وان استلزم ترك  
 ترك التشهد وصورة ترك القعود والقيام وحده كقيام  
 القنوت ان لا يحسبهما اذ ليس له ان يجلس في الاول ويقف  
 في الثاني بقدر قيامه فيعمل نفسه ان لو قدر فيما يظهر فاذ لم  
 يجلس ولم يقف فقد ترك القعود والقيام وحده واما

التشهد

الزبد

التشهد والقنوت فيهما متر وكان لان الفرض انه لا يجزئهما **قوله**  
 وقنوت مراتب وسجد تاركه تبعا لامامه مخفي على المعتد بل وان  
 فعله المأموم لان ترك امامه له ولو اعتقاد ان حكم السهو الذي  
 يلحق لا لا فتداه في الصبح بمصلي سنها لان الامام يحلم ولا يخل في صلاة  
**قوله** او بعضه او كل عدم تعيين كلماته حيث لم يقتضه فيه  
 خلاف بدله فانه لا حد له فيساوي قليله كثيره **قوله** وظلة  
 على النبي صلى الله عليه وسلم اي واجبه في الآخر **قوله** لعدم  
 وروده فيها فان سجد لغير تركه غير يقض عاليا عامدا بطلت  
 صلاته **قوله** كتطول ركعتين قصير الى ومقدار التطويل في  
 المبطر ان يلحق الاول بالقيام اي بقدر قرائته الواجبة وهي  
 الفاتحة زيادة على قدر ذكر الاعتدال المشروع فيه في تلك  
 الصلاة بالنسبة للوسط المعتدل فيما يظهر لا بالنسبة حال  
 المصلي والثاني بالتشهد اي باقله زيادة على قدر ذكره بجلوسه  
 المشروع فيه كذلك **قوله** لكن صح الرافي الى هذا هو المعتد  
**قوله** وقنوت بنية وكذلك التشهد والقراءة لا بد من نيتها  
 قياسا على القنوت **قوله** ويسمع هذا ما جئنا الاستوى وهو  
 مقتضى ما في شرايط الاحكام لان عبدان والمعتد حلالة **قوله**  
**قوله** وبخلاف الشك في ترك بعض من يضعفه بالابهام كان  
 شك في المترك هل هو بعض او لا **قوله** فالحال الميم كالمعيق واما  
 يكون كالمعيق فيما اذا علم انه ترك بعضا وشك هل هو قنوت مثلا  
 او تشهد او لا وغيره فانه في هذه يسجد لعلمه بمقتضى السجود  
**قوله** وان كان جمعا كثيرا اي ما لم يبلغوا احد التواتر على ما جئنا  
 التراكبي وهو المعتد وقبل فعلهم كقولهم بان صلى مع جمع كثير يسجد  
 نواطوهم على الكذب وشك في العدد او لا الذي اتي به شيخنا الرملي  
 انه ليس كقولهم لان الفعل لا يدل بوضع بخلاف القول وخالف في ذلك  
 شيخنا البلقيني فقال لان الفعل كالقول واما سوا جئنا صلى الله عليه  
 وسلم للصلاة ثم عوده للصلاة في حديث ذي اليمين فيجوز على تركه



ومراجعتها **قوله** اي ردتها السيدتان وما تضمنته من مجاوس بينهما  
 الى الاربع لان الغرض من سجود السهو جبر لكل مكان لم يحصل منه زيادة  
 وان كان صلى تماما لاربع كانتا ترعنا للشيطان اي الصاقا لانفد  
 بالرخام اي التراب **قوله** وتلبس بفرض من قيام او سجود وهو  
 وضع يديه مع بقية الاعضاء مع الشروط من تحاملا وتكليس والا  
 بان لم يكمل وضعها مع بقية الشروط على ولو صلى من فعود وشرع  
 في القراءة امتنع العود للشهد لانه بمثابة القيام اذا تلبس في فواج  
 للتشهد وقصته البطلان بالعود **قوله** فان لم يعد بطلت صلاته  
 فلو لم يعلم حتى قام امامه لم يعد ولم يحسب قرأه كمنسبوق سمع حسا  
 ظنه سلام امامه فقام والى بما فانه لم يسل لم يحسب ما الى  
 قبل سلام امامه **قوله** خلا على انه عاى ناسيا والمفارقة اولى  
**قوله** عاد اي ندب مطلقا اي شوا كان قارب القيام او بلغ حد  
 الركع او لا والنفصيل الاي انما هو بالنسبة للسجود **قوله** ذكره في  
 شرح الروض وغيره وعبارته في شرح الروض وهذا ما جزمه في  
 المنهاج تبعا لاصلة **قوله** بعد سلامه اي الذي لم يوده للصلاة اما  
 لو شك بعد سلام حصل بعده عود فيلزمه التردد اذ لا بد بان يعود  
 ان الشك في صلب الصلاة **قوله** في ترك فرض شمل كلامه الركن وهو  
 والشروط وهو كذلك فلو شك كان متطهرا فالذهب في المجموع انه يوتر  
 وفرق بينه وبين الاركان فقال ان الشك في الركن يترك خلافه في  
 الطهر وبان الشك في الركن حصل بعد تيقن الانعقاد والاصل الاستمرار  
 على الصلح خلافه في الطهر فان شك في الانعقاد والاصل عدمه وهذا  
 الفرق يقتضي كما قاله الاستوى كون الشروط كلها كذلك قال في مخاد  
 وهو فرق حسن لكن المنقول عدم الاعادة مطلقا وهو المتبع وعلم  
 بالمشقة وفي فتاوى النفال سنا على ما رتجه في المنهاج ان من شك  
 في نجاسة على يده هل كانت في الصلاة او لا ففي صحيحه انتهى ولو شك  
 بعد السلام في نية الطهارة لم يوتر خلاف شك في الطهارة قبل الصلاة  
 فانه يوتر خلاف بعض المتأخرين **قوله** وسهوه حال قدوة

وصح في الشرح  
 الصغير لكن صح في  
 التحقيق انه لا يسجد  
 مطلقا في المجموع  
 الاصح عند الجمهور  
 واطلق في تصحيح التبع  
 تصحيحه قال الاستوى  
 وبه الفتوى والمفتد  
 ما في المنهاج تبعا  
 لاصلة صح صح

اي مقتضاه المعنى

اي مقتضاه وهو السجود **قوله** ولو ذكر في تشهد خرج بالذكر الشك  
 فيه فيسجد كما جزم به التحقيق **قوله** فلو سلم مسنوق بسلام امامه  
 اي بعده اما لو سلم معه فلا يسجد كما رتجه ابن الاستاد لو وقع  
 سهوه حال القدوة وله احتمال انه يسجد لانقطاع قدوته بشرط  
 فيه وفيه نظوا لما ياتي في جماعة انما تذكر فيما لو نواها الماسوم  
 بعد شروع الامام في السلام وقبل نطقه باليمين من عليكم فخصوا  
 حفيد صريح في بقا القدوة انتهى اي بخر والمفتد عدم الانعقاد  
**قوله** وليحقه سهوه امامه وعنده ايضا **قوله** فان ترك متابعتها  
 الى اي اذا خلف بتمام ركعتين فعليين بان هوي الامام للسجدة الثانية  
 فيما يظهر وهو المفتد **قوله** ما اذا تبين له حدث الامام فلا يلحقه سهوه  
 وكون الصلاة خلف الحدث جماعة ليس لوابطة بل لقصد المأمور لها  
 من غير حيلة له في الاطلاع على حدث الامام **قوله** واما اذا تيقن  
 غلط الامام في ظنه الى قال في التبيين وهي مشككة بظهور او حكماء وهو  
 واستثنى تمامه وأشار بعض الشراخ الى ذلك بقوله كان كتب اليه  
 او اشار اليه او تكلم قليلا جاهلا وكان معدول او سلم الامام عقب  
 سجوده فواه او يا لبطل حوكة او لم يسجد سهوه لجهل فاحظه  
 ان سجوده لتوك للجهر او السورة فلا اشكال في تصوره ذلك واستشمل  
 حكمه بان من ظن سهوه فيسجد فبان عدمه سجدة ثانيا لسهوه بالسجود  
 ويفرض ان الامام لم يسجد تسجده وان لم يقتض موافقة الامام  
 يقتضي سجوده جوابا بان الكلام في انه لا يوافق في هذا السجود  
 لانه غلط واما كونه يقتضي سجوده للسهو بعد نية المفارقة  
 او سلام الامام فليذكر اخر فتلك سيلة اخري ليس الكلام فيها  
 مع وضوح حكمها انتهى ابن حجر **قوله** سجد الامام بعد فراغ  
 الماسوم الموافق اقل الشهد وافقه وجوبيا في السجود ونذبا في  
 السلام فما يظهر خلافه لبعضهم او قبل اقله تابع وجوبيا كما اقتضاه  
 كلام مخادم كالبحر ثم تشهد كما لا بد للتلاوة وهو في الفاتحة  
 وعليه فهل يعيد السجود رايا ان يخدم نعم ويوجه بانه

اي مقتضاه المعنى



قياس ما تقر في المسبوق بان جلوس الاخير محل سجود السهو في  
تجمل كما قالوا في السورة قبل الفاتحة لا يسجد لتقلها لان القيام  
محلها في سجدة انتهى ابن حجر والمعتمد انه يتم الشاهد ثم يسجد وجوبا  
بعد ذلك كما اتفق به شيخنا الرملي رحمه الله تعالى وبه يندفع  
الاحتمالات ولا فرق بين ان يكون سجودا قبل سلام امامه او بعد  
**قوله** بنسبة سجود السهو محله في غير المأموم اما المأموم  
فالواجب عليه المتابعة ولو اخل بشروط من شروط السجدة  
او جلوس فظاهر انه ياتي فيه ما مر في السجدة من انه ان نوى  
الاختلال به قبل فعله او معه وفعله يظلم صلاته وان طرأ  
اشنا فعله الاختلال به وتركه فوراً لم ينظر وعليه هذا الاخير  
اطلاق الاسنوي عدم البطلان انتهى ابن حجر **قوله** واذا سجد  
فيما اذا اسلم سائها الى اي ارادة فيصير عابداً مجرد الارادة  
وان لم يسجد على المعتمد **قوله** لانه يغوت بحجة مع امكا  
ولا يصير عابداً كما صرح به الاسنوي في الجارة **قوله**  
**باب** في سجود التلاوة والشكر **قوله**  
ولو صيبا اي مما مر **قوله** او امرأة وان رفعت صوتها بخفصة  
الاجاب كما اقتضاهم رجلي **قوله** او خطيبا وامكنه السجود  
عن قرب مكانه او اسفل المنبر فان لم يمكنه تركه اثناء ربه الوهم التناقض  
الواقع في كلام الشيخين فقد قال النووي في زوايد الروضة لو قرأها  
خطيب وهو على المنبر استحب تركه واقره قال في الروضة واصحابها  
والجموع انه ينزل ويسجد فان خشي طول الفجر سجد مكانه وان  
لم يمكنه تركه وفي المهمات ان سبب هذا التناقض اختلاف نص  
الشافعي رحمه الله تعالى كما نقل في المجموع وعلل الترك اولى لانه  
المناخير من تعلم صلى الله عليه وسلم واجيب بانه لا منافاة بين الكلامين  
بل كل منهما مقيد بالآخر اما تعيد الثاني للاول فظاهر واما عليه  
فلا فائدة الا انه انما يدعي السجود اذا لم يكن في النزول كلفة والاه  
سوى تركه وان لم يبطل القدم بالنزول انتهى شرح البهجة وقد سقنا

الكلام

الكلام بومته لما فيه من الايضاح واما السامعون فهل يستحب لهم ذلك او لا  
لان من المسجد حال الخطبة يجوز عليه انشا صلاة ولو سجدة تلاوة وشكر  
لانه بانشاها معرض عن الخطيب قال ابن حجر لم ار فيها شيئا ينبغي  
ان يمنع ذلك عليهم **قوله** ولو كان القاري كما قرأ اي حلت  
قراءة بان سجد اسلامه ولم يكن معاندا انتهى ابن حجر والمعتمد  
ماقتضاه اطلاق الشارح في الكافر فيسجد لقراءة مطلقا وان كان  
جنباً كما شمله كلامهم وشمل اطلاق القاري ما لو كان انسيا وجنبا  
او ملكا **قوله** وقراءة جنب وسكران ومثل السكران الساهي والنام  
والطائر المعلم ولا يبيح جمع سجدة القرآن ليسجدها ذكره القاضي  
ومنعه من عبد السلام من ذلك واتفق ببطلان الصلاة به وفي الروضة  
والجموع لو اراد ان يقول اية او آيتين فيها سجدة ليسجد فلم ار فيه  
نقلا عندنا وفي كراهية خلاف للسلف وتقتضي مذهبا انه ان كان  
في غير وقت الكراهية وفي غير الصلاة لم يكرهه والافقي كراهية  
الوجهان فبين دخل المسجد في وقت الكراهية لا لغيره سواء الحجة  
انتهى اي تبطل الصلاة بالسجود لذلك كما اتفق به ابن عبد السلام تعلم  
ان محل عدم استحباب قراءته اذا كان خارجا عن الصلاة وعن الاوقات  
المكروهة وهل يسجد لها او لا فيه نظروا اقرب لا لعدم مشورتها  
انتهى وقد خفف بعض المتأخرين ما تقدم فقالوا بخبر ما قصد  
السجود فقط في الصلاة او وقت مكروهه وينظر الصلاة به غلانا  
بقصد السجود وغيره مما يتعلق بالقراءة فلا كراهية مطلقا **قوله**  
تلاوة تنطبه ولا يتنوي الاقتراب اى لا يلزمه ذلك فله الاقتراب  
**قوله** ومحاها معروفة والاصح ان اخرها في النخل يومرون وقيل  
يستكبرون وفي النمل العظم وقيل يعلنون وفي صا وانا ب  
وقيل باب وفي خمر السجدة لسانه وقيل يعبدون وفي  
الانشقاق يسجدون وقيل اخرها والبقية لاختلاف فيها ولو  
سمع داخل المحلدايتها لا وجه انه ياتي فيها ويكون نه

معروف



اشتغال بهما عذر في عدم قنات التحية كالجلوس القليل جهلا او نسيا  
**قوله** ولا تدخل فيها كما يعلم مما ياتي فلو سجدوا الامام لرويه كالحنفى  
 لم يتبعه بل يفارقه او ينتظره قايما كما لو قام امامه الى خامسة واذا  
 انتظروا لا يسجدون للسهو على الاصح لان الماسوم لا يسجد للسهو  
 اي لا يسجد عليه في فعل يقتض سجد السهو لان الامام يحل له  
 فلا يسجد لا انتظاره وان سجد لسجدة امامه انتهى في هذا هو  
 المعتد **قوله** ويسجد مصليا اي صلاة شرع فيها قراءة غير  
 الفاتحة فلا يسجد في صلاة كخاتمة بل ولا بعد الفراغ منها **قوله**  
**قوله** الامام وما لا يكره للماسوم قراءة ايها لا المتقل  
 من امام او منفرد ولو في سرية لكن بين الامام تاخيره فيها  
 الى السلام وحلم ان قصر الفصل وشمل كلامه صبح جمعة فلا  
 بين للماسوم قراءة الم تنزيل السجدة وان لم يسمع قراءة  
 الامام لعدم تمكنه من السجود وقد كنت جالسا في المسجد الحرام  
 في بعض السنين انا وشخص من اصحابنا يقال له الشيخ يحيى القزالي  
 قد دخلنا شحش من اهل العلم من جامع العمري يقال له الشيخ  
 شهاب الدين الطريبي فقال وقع لي مع ابن حجر انه قال  
 لا يسجد في حق الماسوم قراءة الم تنزيل السجدة في صبح جمعة  
 مطلقا فقال لنا فما تقولون قلنا ان سجد الامام لم يقرأ الا  
 قرا ثم تمت فذهبت الى ابن حجر في بيته وسالته عن ذلك فقال  
 يكره مطلقا وعلوه بعدم التمكن من السجود بل هناك وجدنا في  
 البطلان قلت فما تقول في قول المنهاج ولا سورة للماسوم  
 فان بعد او كانت سرية قرا قال ذاك عام وهذا خاص به  
 وخاص مقدم على العام ثم لما رجعت من السفر سالت  
 شيخنا ابن الوكيل عن ذلك فوافق ابن حجر ثم رجع عن ذلك  
 واخذ بعموم كلامهم هناك فنقول لهم هناك يكره في حق الماسوم  
 قراءة ايها اي الا في صبح جمعة ان سجد الامام **قوله**

بل يسمع

الامام وما  
 فان سجد امامه

الامام وما لا يكره للماسوم قراءة ايها لا المتقل من امام او  
 ولو في سرية لكن بين الامام تاخيره فيها الى السلام وحلم  
 ان قصر الفصل وشمل كلامه صبح جمعة فلا بين للماسوم قراءة  
 الم تنزيل السجدة وان لم يسمع قراءة الامام لم يسمع قراءة  
 السجود وقد كنت جالسا في المسجد الحرام في بعض السنين فان سجد  
 امامه وتكلف هو عنه اي اذ ارفع الامام راسه من السجود الا  
 اذا قصد ترك السجود فجرد الهوى للسجود **قوله** ولا يك  
 على المصلي فيها اتفاقا المعتد وجوب النية وحمل كلام ابن  
 الرقعة على التلفظ بها اي لا يجب التلفظ بها اتفاقا **قوله** نعم ان  
 لم يسجد حتى كبر الآية كفاه سجدة وله ان يكر السجود بعد  
 اي اذ لم يطل الفصل بين القراءة والسجود **قوله** ونسب  
 له هو المراد بالعموم للشئ مفاجاة وقوعه **قوله** نعمة  
 اي له او لنحو ولده او لعموم المسلمين كما لمطر عند القطاسوا  
 اكان يتوقعها قبل ذلك ام لا وان كان له نظير فالا ان حذف  
 المتعلق يوذن بالعموم **قوله** او اندفاع نفقة اي عنه او عن نحو  
 ولده او عن عموم المسلمين سواء كان يتوقعها ام لا لان حذف  
 المتعلق يوذن بالعموم **قوله** يخرج الباطنين كالمعرفة واستر  
 هذا هو المعتد **قوله** او فاسق ومنه الكافر **قوله** على  
 السلامة منهما في سجد الفاسق لرويه فاسق اخر والمبتلي  
 لرويه مبتلي اخر تفصيل في الاصل انتهى ابن حجر **قوله** مع عذره  
 نعم ان كان مقطوعا في سرقة لم ينف منها اظهره له ولم يعلم  
 انه يظهره للفاسق المبتلي لانه احق بالرجوع اي وبين له السبب  
 اي قبل السجود والمجدة ان المراد بروجع يرفع يده العلم بوجودها ولو  
 نحو سماع صوته لا يفي او في ظلمة ان يخرج **قوله** انه لا يسجد  
 لروية موثقها الذي افي به شيخنا الرضوي رحمه الله انه لا يقر

اي على الامام  
 والتفرد فيها  
 يظهر على الماسوم  
 انتهى

المساوي



بني الكبير والصغير فيسجد مطلقا **باب**  
 في صلاة النفل الصلاة افضل عبادات البدن بعد الشهادة وتين  
 تفرضا افضل الفروض ونفلها افضل النوافل ولا يرد طلب العلم  
 وحفظ القرآن **قوله** فيهما من فروض الكفايات ويليهما الصوم  
 فالزكاة على ما جزم به بعضهم وقيل افضلها الزكاة وقيل الصوم  
 ايج وقيل غير ذلك وخلاف في الاكثر من احدهما اي عرفا مع  
 على الاكد من الاحوال الا الصوم يوم افضل من ركعتين بلا شك  
**قوله** واربع قبل العصر مرفوع عطفة على زيادة **قوله**  
 وركعتان خفيفتان قبل مغرب لا وقول النبي صلى الله عليه  
 ما رأت احدا يصلي اللتين قبل المغرب نفي عالم يعلمه وغيره ثبت  
 مع انه اكثر واتقن فقدم وليس ان لا يستعمل بهما عن اجابة المؤن  
 بل ان كان بين الادان والاقامة ناسعهما فعملها والاخرها  
 وقدم الاجابة **قوله** واقلم ركعة لا ولو نوي الوتر واطلق حمل  
 على ثلاث على المعتد **قوله** فلو اراد عليهما لم يصح وتره ثم ان  
 علم المنع وتقدم القياس البطلان اي ان احرم بالجميع دفعة واحدة  
 فان سلم من كل ركعتين صح الا الاحرام السالك في تلايه والا  
 وقعت نفلا مطلقا كاحرامه بالظهور قبل الزوال لعذر **قوله**  
 ويكوه الابتاء بركعة وقد صح انه صلى الله عليه وسلم اوثر بها  
 فمن عبر بكونها كاشارح او اد كما قاله القولي ان الاختصار  
 عليها خلاف الاولي **قوله** لانه خلاف المنقول من فعل صلى الله  
 عليه وسلم ولو صلى عشوا باحرام واحد ثم كاد به عشوا  
 اخر فله ان يتشهد كل ركعتين فيما يظهر لان هذا افضل  
 لا وصلوا لم ار في هذه المسئلة نفلا فليتم **قوله** ولا يعاد  
 ند بانواعه لم يثبت ان علم وتقدم والا وقع نفلا مطلقا  
 كاحرامه بالظهور قبل الزوال لعذر **قوله** لمن وثق بيقظته

بنفسه او بغيره ثم ان فعل بعد نوم حصل به سنة التهجيد ايضا والا  
 كان وترا لا توجب التهجيد لعموم مخصوص وجهي او يجتمعان في صلاة  
 بعد نوم بنية الوتر وينفرد الوتر بصلاة قبل النوم **قوله** اصل  
 الحمد وصحة المجموع والصحة المنصوص في الامم **قوله** ان  
 الوتر يسمى بغيره محمول على ما اذا اوثر بعد نومه وقول الشيخ في  
 كتاب النجاشي بتغايرهما محمول على ما اذا اوثر قبل نوم **قوله** وان  
 جماعة تنذب في الوتر عقب التراويح جماعة نعتهم لولا ان يحد  
 بعد التراويح اخر الوتر ذكره في شرح المذهب كالنسيب ومنه  
 يوحذ انه لو تعاد من جماعة والتاخير قدم التاخير على جماعة  
 وهذه المسئلة تقع للناس كثيرا ويؤمنون ان جماعة افضل من  
 التاخير **قوله** واكثرها عند الا المعتدان اكثرها وافضلها  
 ثمان كما في شرح المذهب عن الاكثرين فان زاد عليها عامدا عالما  
 لم تصح والا وقع نفلا مطلقا **قوله** وفي الصحيحين في صلاة  
 وما قيل من ان هذا لا يدل على ان ذلك اكثرها سدا بان الاصل في العبادات  
 التوقيف ولم تصح الرواية على ذلك والاصل فيها قوله صلى الله عليه  
 وسلم يصح على كل سبيل من احدكم صدقة وتخوي عن ذلك ركعتان  
 من الضحى **قوله** وكيفية مسجد خرج بالمسجد المدرسة وما بعض  
 مسجد كان وقف حصية شايعة مسجد اعلى الا وجهه ان يخرج  
 والمعتد استحب اب النخبة في المشايخ **قوله** غير المسجد كرام اما  
 المسجد كرام اذا دخله متريدا الطواف فيه بحجة بالشبهة للبيت  
 الطواف يدقب في حقه بحجة المسجد بالصلاة **قوله** لا دخل ولو  
 حقا او محمولا **قوله** مريد الجلوس فيه لا وظاهر كلامهم  
 انه لا فرق في سن النخبة بين مريد الجلوس فيه لا وظاهر كلامهم  
 مضمون يده ويؤيده كبر المذكور قال الزركشي لكن الظاهر  
 ان التقييد بدخول مخرج مخرج الغالب وان الامر بدخول معلق  
 على مطلق الدخول تعظيما للبيعة وانما المشايخ كما ليس  
 لدخول مكة الاحرام سواء اراد الاقامة ام لا انتهى شرح

مصلحة  
 والتعجيد  
 بعد من غير  
 الوتر وقوله  
 نقول اصل الرو  
 والمجموع والصحة  
 المنصوص في الامم  
 والمختصر في الامم

دامت

دخبة نعت  
 المسجد الصلاة  
 فان لم يرد الطواف  
 فيه



البهجة الكبير **قوله** وتخصل بر كعين لا ثم ظاهر كلام الاحباب  
 حصول ثواب التهمة هناك ان لم ينوها ويوجه انها من نواحي علمه  
 فلم يتوقف الثواب عليها على نيتها بخصوصها وعبارة البهجة  
 بالفرض والنقل **قوله** او لا انتهى وقال جمع متأخرون  
 القياس انه لا يحصل له فضلها الا ان نويت والا سقط الطلب حينئذ  
 وزالت الكراهة **قوله** وتفوت بالجلوس لا يخرج بالجلوس  
 الغيام فلا تفوت به وان طال وفي نواحيها للمفقد والمضطجع  
 والمستلق كلام ابدية في الاصل انتهى ابن حجر والمفتي نواحيها  
 في الغيام كما في جلوس ياتي فيه التفضيل **قوله** وفيه عثر  
 ركعة اي لعبر اهل المدينة فلم يخالها ستا وثلاثين وان كان  
 اقتضاهم على عشرين افضل ولا يجوز لغيرهم ذلك **قوله** حشيت  
 ان تفر من لا استشكل قوله حشيت ان تفر من عليكم مع قوله  
 في خبر الاسراء الى خمس ومن حشيت لا يبدل القول لذي اد كيف  
 تخاف الزيادة مع هذا الخبر واجيب باحتمال ان يكون الخوف اقتراف  
 قيام الليل جماعة في المسجد او يكون الخوف اقتراف قيام الليل على  
 على الكفاية لا على الاعيان فلا يكون ذلك ايدا على خمس ويكون  
 الخوف اقتراف قيام رمضان لا يتكرر كل يوم في السنة فلا يكون  
 ذلك قد رأت ايدا على خمس انتهى هذه الزيادة من القسطلاني  
 على البخاري وما قبلها كبح الاسلام **قوله** فتعجزوا عنها اي سبق  
 عليكم فتعزوا عنها مع القدرة وليس المراد العجز الكلي فانه لسقط  
 التكليف من امله انتهى القسطلاني شرح البخاري **قوله** ولو  
 صلى اربع عباد بيمينه لم يصح اي نواحي فان علم وتعد لم يصح مطلقا  
 والا وقع نفاذ مطلقا بخلاف ما لو صلى سنة الظهر مع سنة العصر  
 فانه يمتنع **قوله** وافضل النفل صلاة عيد وقضيه كلامهم  
 تساوي العيد في التفضيل وبه صرح اني المفرد في سورة  
 الارشاد وعن ابن عبد السلام ان عيد الفطر افضل وكان اخذه

من تفضيله

من تفضيله تكبيره على تكبير الاضي لانه منصوص عليه بقوله  
 تعالى ولتكموا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم وقال الزبيري  
 لكن ارجح في النظر تفضيل عيد الاضي لانه في شهر حرام وفيه  
 تسكان الحج والاحذية وقيل ان عشوة الشهر من العشر الاخير من  
 رمضان انتهى والمعتمد ان صلاة عيد الاضي افضل من صلاة  
 عيد الفطر فتكبير عيد الفطر افضل من تكبير الاضي نظرا للنهي في  
 الموضوعين ووضع التفضيل شبهة الفرض في الحاجة وتعين الوقت  
 والمخلاف في انما في كفاية **قوله** ثم كسوف وجه تقديمها على  
 تحسوف تقدم الشمس على القمر في القرآن والاحبار ولان الانقاع  
 بها الكرمية ووجه تقديمها على الاستسقاء خوف نوتها بالاغلا  
 كالموت بالزمان **قوله** ثم استسقاء وجه تقديمها على بقية الروا  
 وجوبها عند ابي حنيفة **قوله** ثم ركعتا فجر وجه تقديمها على باقي  
 الروايت خبر مسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها وبقيت  
 وان مضطج على شقة الايمن بينها وبين الفريضة فان تعذر فصل  
 بكلام قاله النووي ثم قال وقال البيهقي اشار السائغ الى ان المراد  
 بهذا الاضطجاع الفصل فيحصل به او بالحدث او التحول من محله  
 او نحو ذلك هذا ما نقله البيهقي والحنابلة الاضطجاع لظاهر ما رواه  
 ابو داود وباسناد صحيح من قوله صلى الله عليه وسلم اذا صلى  
 احكمكم الركعتين قبل الصبح فليضطجع على يمينه فقال له مروان  
 ابن الحكم اما بخبري احدا يمشي الى المسجد حتى يضطجع على يمينه  
 قال لا انتهى **قوله** ثم ياتي الروايت وجه تقديمها على  
 التراخي وان كانت الجماعة سنة فيها لانه صلى الله عليه  
 وسلم داوم عليها دون التراخي ويوجد من التحليل ان  
 الكلام في الروايت المؤكدة اما غير المؤكدة ففي سنن الارشاد  
 انه موثق عن الراوي وعن ركعتي الطوائ والاحرام والمفتي

تب



ان الروايت مطلقا افضل من التراويح لان التابع يشترط يشترط  
 مستوعبه **قوله** ثم التراويح وجه تقديمها على الضحي مشروعية  
 الجماعة فيها دون الضحي **قوله** ثم الضحي وجه تقديمها على ما يتعلو  
 بفعل كونهما من زمان **قوله** اي الصلاة افضل اى اوقات  
 الصلاة افضل بدليل قول جوف الليل اى وسط الليل **قوله** وتجد  
 اى تنقل بليل بعد يوم ويعتبر فيه ان يقع بعد فعل العشاء ولو  
 مجموعة جمع تقديم فيما يظهر قياسا على التراويح والوتر وهل  
 يعتبر ان يكون التور بعد فعل العشاء او لا محل نظر والظاهر انه  
 لا يعتبر حتى لو نام بين المغرب والعشاء ففعل العشاء ثم روي  
 تجد انما يظهر وعبارة الشارح في شرح البهجة الكبرى وظاهر  
 انه تغتفر وقوعه بعد وقت العشاء واول ان يقع الوقت بالفعل  
 كما وجدته بخط والده **قوله** لا تحضروا ليلة الجمعة بقيام اى بصلاة  
 اما تحضروا بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ويقرأ القرآن  
 فلا كراهة فيه **باب** في صلاة الجماعة **قوله**  
 وافلها امام وما مومح لا يقال المشهور من مذهب الشافعي من  
 قوله فرض كتابه الى الله عليه ان اقل جمع ثلاثة لا ما تقول الحكم هنا على الاثنين بالجماعة  
 في الركعة الاولى عتقا اموش عي ماخذه التوقيت واقل جمع ثلاثة حيث لغوي ماخذه  
 اللسان بنده عليه ان الركعة من جمعة الله **قوله** خبر من ثلاثة  
 في قرية الى كان وجه عمل حديث على الكفاية ان الغرض من الجماعة  
 اظهار الشعار وذلك حاصل بفعل البعض والصواب استفادة  
 ذلك من قوله لا تقام فيهم جماعة **قوله** بدليل السياق يريد  
 صدر حديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم انقل الصلاة على  
 المنافقين صلاة العشاء والخروج لو يعلمون ما فيها لا تؤموا ولو  
 حبوا لقد هممت **قوله** يخلفون عن الجماعة مع علمه بان  
 لا صلاة عليهم وقد كان صلى الله عليه وسلم يعرض عنهم وعن  
 عقوبتهم مع علمه بطوبتهم واجيب بانه لا يتم الا ان ادعى ان  
 وتغيب بانه بعيد اعتقاده عليه الصلاة والسلام بتأديب ترك  
 المناقبة على تركها الجماعة

قوله فرض كتابه الى الله عليه ان اقل جمع ثلاثة لا ما تقول الحكم هنا على الاثنين بالجماعة في الركعة الاولى عتقا اموش عي ماخذه التوقيت واقل جمع ثلاثة حيث لغوي ماخذه اللسان بنده عليه ان الركعة من جمعة الله قوله خبر من ثلاثة في قرية الى كان وجه عمل حديث على الكفاية ان الغرض من الجماعة اظهار الشعار وذلك حاصل بفعل البعض والصواب استفادة ذلك من قوله لا تقام فيهم جماعة قوله بدليل السياق يريد صدر حديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم انقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء والخروج لو يعلمون ما فيها لا تؤموا ولو حبوا لقد هممت قوله يخلفون عن الجماعة مع علمه بان لا صلاة عليهم وقد كان صلى الله عليه وسلم يعرض عنهم وعن عقوبتهم مع علمه بطوبتهم واجيب بانه لا يتم الا ان ادعى ان وتغيب بانه بعيد اعتقاده عليه الصلاة والسلام بتأديب ترك المناقبة على تركها الجماعة

ترك سعاقة المناقبة كان واجبا عليه ولادليل عليه واذا ثبت  
 انه كان مخيرا فليس في اعراضه عنهم ما يدل على وجوب ترك  
 عقوبتهم انتهى قسلا في **قوله** مقيم اى لو يبادر به  
 اى وغيره معذور من بشي مما ياتي **قوله** بحيث يظهر الشعار  
 الشعار جمع شعيرة وهي العلامة اى علامتها **قوله** محل  
 اقامتها فلا تكفي اقامتها خارج محل الاقامة في محل لا يكون اقامة  
 بجمعة فيه كما هو ظاهر انتهى ابن حجر ولا يسقط الغرض من لا يتعد  
 الغرض عليهم كالنساء والصبيان وخوهم **قوله** ففي الركعة  
 الصغيرة اى عوف **قوله** ولم يظهر بها الشعار اقم كلامه انه  
 اذا ظهر الشعار بفعلها في البيوت اتقى به وهو كذلك **قوله**  
 وكذا ما كثر جمعه قضيه كلامه ان كثير للمع في البيت افضل من قليل  
 في المسجد وهذا لا يرد لانه قد مر ان قليل للمع في المسجد افضل  
 من كثيرها في البيت وقاعدة ان الفضيلة المتعلقة بمكانها  
 او زمانها الغلبة **قوله** بل الانفراد في الاولى افضل كما  
 قاله الروياني في البحر ونقله في الروضة كما صلبها عن ابي اسحاق  
 المروزي لكن في مسيلة كحنفي فقط ومثلها البقية بل اولى  
 والمعتد خلاف كما ذكره الدميري وقال السبكي ان كلامهم  
 يشعربه ويرجحه شيخنا الرملي رحمه الله **قوله** وتذكر  
 فضيلة جماعة ما لم يسلم والا وجه انه لو تخوم بعد شروع  
 الامام في السلام وفزع قبل نطقه بهم عليكم ادرك الفضيلة  
 وصح اقتداؤه لان الخلا انما يتحقق بتامها ابن حجر والمعتد  
 خلاف فلا تحصل الفضيلة في هذه الحالة فيقول ما لم يسلم ما لم يشع  
 فيه ولا يخفى كما قال الزركشي ان محل ذلك في غير جمعة فانها  
 لا تذكر الا بركعة مما سياتي اسي شرح التوضيح ويسق بمخرج

والمداد هنا  
 كما هو ظاهر  
 علامات الايمان  
 وهي الصلاة بغير  
 بيان الظاهر  
 بها وهي  
 اربع  
 ختم  
 ولو عذر جماعة  
 الخلف من يقضي  
 به لم يتفي الكراهة  
 كما سئل كلامه ولا  
 نظر لادامه يعطى  
 لسقوط في ضمنها  
 حينئذ انتهى روي







المائل عن القاضي إلى الطبيب واقتره وجوب الاعادة لان الثابتة  
تطوع محض وجمع شيخنا الرملي رحمه الله بين الكلامين فقال كلام  
الغزالي محمول على ما اذا علم فخلل قبل الاحرام وكلام القاضي إلى الطبيب  
على ما اذا علم فخلل بعده فلا يسقط الفرض بالمعادة وتجمع اولي من  
التقصيف **قوله** ورخص تركها في لغة التسهيل وشوفا  
معروفة **قوله** بعد رخص حتى تنقضي الكراهة حيث سنة  
الجماعة والام حيث وجبت ولا يحصل فضلها كما في الجموع وان  
اطال كثيرون في رده نقلا ودليلا والمعمد حصول الفضيل لكن  
دون فضيله من فعلها والمنفي في كلام النووي الفضل الكامل  
**قوله** وليعلم الثوب بخلاف ما لا يلبسها ما لا يلبسها نفسا وقطر  
الحام من سقوط الطريق عند ما وان لم يلبسها الغلبة بما جاسته  
او استقداره **قوله** فالجماعة اولي وحمل ما ذكر ان السمع  
الوقت بحيث لو قدمها ادر ك الصلاة كاسلة فيم والاحرام  
ما لم يحش من حبس الزبح ونحوه مبني على ما والاذمة وان خرج  
الوقت كما هو ظاهر **قوله** غريم له وبه الى ان الغريم باخود  
من العزائم اي الدوام **قوله** مدة رجائه تتبع فيه الادريجي  
وتبد الشخان رجاء العفو بعينيه ايا ما وقال بعضهم ويستفاد  
منه ان القصاص لو كان نصبي لم يترك التعقيب لان العفو  
انما يكون بعد بلوغه فيودى الى ان يترك الجمعة صنيي وقال  
الادريجي قولها ايا ما لم اره الا في كلامها والشافعي والاحكام  
اطلقوا ويظهر القبط بان ما دام يروجوا العفو يجوز له  
التعقيب انتهى **قوله** لشقة الخلف عنهم اي في ترك الجماعة  
ويرحل عنهم واطلاق السفر يشمل سفر التزهة وتوقف فيه  
بعضهم لا سيما اذا تعطل الفرض في تلك الحاجة بعينيه عنه  
انتهى والتوقف ظاهر احدا مما قالوه في القصر لو كان محملا  
له على السفر التزهة فقط فلا ترخص له لانه ليس لغرض صحيح  
**قوله** ولو سائر العورة فقط لبعض اطراف الجوار **قوله**  
فلان الملايكة تنادي من وراءهم انهم تعليلهم صلى الله

عليه وسلم

قوله  
في  
ال  
له في

قلا  
الت  
الج  
قلا  
وق  
الم

عليه وسلم بان الملايكة تنادي به انه لا فرق بين خلو المسجد  
وعدمه ويكره له لخصور عند الناس ولو في غير المسجد انتهى  
ومثل ذلك من بثوبه او فمه او بنية بدنه راح كويده يودي ومن ثم  
قال العلماء يمنع الجذوم والابوس من اختلاطها بالناس ومن المسجد  
والجمعة **باب** في صفات الامة **قوله** بمن  
يعتقد بطلان صلاته امر دنا لا اعتقاد الظن الغالب بدليل  
تمثله بالمجاهدين لا ما صطلح عليه الاصوليون من انه حكم بجازم  
القابل للتغير **قوله** لان افتصده قال في القوت استشكل  
ترجح الصحة في صورة الفصد بان صلاة الامام عند نفسه  
باطلة فكيف يتأق كرم بالنية وكيف يسوغ الاقتداء بمن يري  
بطلان صلاته نفسه ولم يجب عنه وسبقه الى ذلك الشيخ  
السبكي وهي البلقيني عدم الصحة للمعنى المذكور ونقل في  
لخادم عن صاحب الخواطر الشريعة القطع بعدم الصحة وانه  
يتصور ما ذكره الامة فيما اذا افتصد الامام ونسي حاله  
ودخل في الصلاة تاويا جازما فان صلاته في نفسه صحيحة عند  
الحاموم وفي اعتقاد الامام وقد ربط الاقتداء باعتقاد الامام  
الى اخر ما ذكره وهو تصوير حسن وبه يندفع الابرار  
انهم يكره ولو تبين بعد الفراغ من الصلاة كون الامام  
مفتصدا متبلا فلا اعادة لانه من اقسام الحدث ولم  
يفر قوا بين كون سببه ظاهرا او خفيا **قوله** فمدار  
عدم صحة الاقتداء بالخالف على تركه واجبا في اعتقاد المعتدي  
ولو اما ما اعظم او نايبة خلافا لصاحب الانوار فاذا لم  
ولي الامر او نايبة فترك الصلاة والحاموم يري وجوبها ونقل  
الحان فيه وجهين واستحسن ان صلاته خلفه صحيحة عالما كان  
او غائبا وليس له المقاراة لما فيها من الفتنة في المتأخرين  
من حرم كالانوار ومنهم من ضعفه وتبعهم السارح جيب



هذا هو مقتضى  
القول في  
الاعتقاد

اطلق **قوله** مقتضى حال اعتدائه بخلاف ما لو انقطعت القدوة  
اما بسلام الامام او بنية المفارقة فيصير الاعتدائه **قوله** ولو شكنا  
اي بان الشك في كونه مقتديا قال الزركشي كذا اطلقوه ويليقي  
ان يكون محله اذا لم يكن فان اجتهد في ايها الامام واقتدى بمن غلب  
على طمأنينة الامام فينبغي ان يصح كما يصلي بالاجتهاد في القبلة  
والثوب والاواني انتهى ولو ظن كل من يصلي ان ما موم لم يصح  
لان كراهية مقتدى عن يقصد الاعتدائه او امام صحت او شكنا فلا او احد  
صحت المظان انما امام دون غيره وهذا من المواضع التي تفرق  
الفقهاء فيها بين الظن والشك قال في الكفاية والبيضان في رد  
الشك على طريق العراقيين اما على طريق المرافعة فيقتصر  
في الشك في النية انتهى وهذا هو المعتقد **قوله** وجه الاعتدائه  
بغيره الضمير راجع لمن **قوله** ولو سويما ينده بعضهم بالايمان  
الظاهر فاما من يشير بغيره او اسه اشارة خفيفة او جري  
الاركان على قلبه لغيره فلا تصح القدوة به لان الماسوم لا يشتر  
بانتقال **قوله** ولا يصح اقتداء غير النبي بغير ذكره فيكون وجوه  
البيضان اربعة وهو الرجل بالمرأة والخنثى والخنثى والمرأة  
وجوه الصبي خسة وهو الرجل بالرجل والخنثى والمرأة بالرجل  
والمرأة بالمرأة والخنثى بالخنثى والمرأة بالرجل  
لو اقتدى بخنثى وعنده انه رجل لم بعد الصلاة بان خنثى ثم انقض  
بالذكورة لاعادة اذ لا تزدد حال القدوة **قوله** والارام  
نسبة للام كانه على حال حين ولادته وهو لغه اسم لم لا يكتب  
ثم استعمل جاز انما ذكره المصنف او يقال انه حقيقة عربية  
**قوله** يدغم لا بد من كقاري المستقيم بتأشده او شهي  
مشددة لانه قد ابدل التامينا وادغمها في السين **قوله**  
فان امكنه تعلم ويعتبر كما قال البيهقي وغيره مضي من

حتمه  
التعصير الذي في النية  
ان تذكر عن قرب  
صحت نية وان  
طال بطلت

قوا  
فيها  
لا في

فلا  
ال  
ال  
فلا  
وق  
ال

امكان

امكان التعلم من اسلام المصلي ان طر الاسلام عليه فان كان مسلما  
اصليا فالمعتبر كما حثه بعضهم باعتباره من سن التمييز انتهى ان قاسم  
شراح المنهاج والمعتقد انه من الباطل **قوله** ولا حتى الحق اصله كما  
في الصحاح تحطائي الاعراب **قوله** لانه يتكلم باللسان بقول  
قنورة وقواه السبكي وقضيته كحرمة مطلقا والبيضان ولو  
في العاخر انتهى ابن حجر والمعتقد حرمة القراءة عليه ولا يبطل صلا  
حيث كان عاجزا ولو بان امامه كافر او مجنون **قوله** لان  
بان ذا حدث ومثل حدث ما لو بان تارك للنية خلاف ما لو بان  
تارك للتكبير الاحرام فانها كالتجاسة الظاهرة لانها مما علمها به  
ويقتضي كون الامام المصلي قاعدا او جاريا قادرا على القيام في  
الاول او السيرة في الثاني كينى حدثه انتهى عباب والمعتقد  
وجوب الاعادة كما جوزه به ابن المقري في روضه ربلي **قوله**  
حيث لو تأملها المقتدى راها وان حال بين الامام والماسوم  
حائل **قوله** راها مثال لا قيد فلا فرق بين الادراك بالصور  
وغيره من بنية الحواس وقضيته انها لو كانت بعمامة مثلاً  
ويمكنه رؤيتها لو قام فضي وان صلى الامام جالساً وهو اوجه من  
قول الروياني لاقتضا **قوله** يمتدح لا تكفره اي ببدعته وخوف  
بقوله لا تكفره ببدعته من تكفره ببدعته كالجسمة ومتكرري البعث  
وتحشوا للجسام وعلم الله بالمعدوم او الجزئيات لا تكفره ما علم  
بجى الوسول به من وراء فلا يجوز الاعتدائه لكفره والمعتقد في  
الجسمة عدم التكفير **قوله** من يكرهه اكثرهم شوعا اي لا يكره  
مذموم فيه شرعا **قوله** نعم ان ولاه الامام الاعضا او نايه  
كما جاز في شرح الروض كما حثه بعض المتأخرين **قوله**  
فكافيه اي كتابه صحيح اخذ من قوله لانه معه كالاخني **قوله**  
فانقذه اي باحكام الصلاة كما اشار اليه بالتعليق **قوله** مولد  
فاورع قال في المهرمان ولم يقدموا بالزهد وظاهر انه يقدم  
به اعلى من الورع لانه ترك ما زاد على حاجه وان كان خلافه

اطلع

وهو



لا شبهة فيه ورد بانه توهم ان الزهد قسم الورع وليس كذلك بل هو قسم منه اذ من اقسام الورع ما سماه زهدا هذا كلام الوادع وحاصله ان الورع معول بالشك كذا بعد انه يقدم الاورع كما يقدم الاعدل انتهى شرح البيهقي **قوله** فاسن في الاسلام لكن يقدم من اسلم بنفسه متأخرا على من اسلم بغيره متقدما انتهى عباب **قوله** فلا يوجد قارى الا وهو فقيه الحديث في تقدم الاقوام من الفقهاء المستويين على غيره **قوله** والنووي فيته اشكال في قال النووي لكن قوله فان كانوا في القراءة سواء اعلمهم بالسنة دليل على تقدم الاقرام مطلقا انتهى وقد يجب بانه قد علم ان المراد بالاقرا في الخبر الافقه في القرآن فاذا استوفى في فقهه فاذا اراد اخدم بفقهاء السنة فهو احق فلا دلالة في الخبر على تقدم الاقرا مطلقا بل على تقدم الاقرا الافقه في القرآن على من دونه ولا نزاع فيه انتهى **قوله** او مسافرا الى قاصدا كما اشرفت الى بعضه فيما مر في قوله وان اختص بصفتين من **قوله** وما تقول علم ان المنسب الي من هاجو مقدم على المنسب الي غيره مثلا لان الهجرة مقدمة على النسب وفيه **قوله** وصنفه اي كسبا فيقدم الزارع والتاجر على غيره **قوله** وعبد فقيه كونه فقيهه بخلاف نظيره في صلاة الجنازة لان المقصد منها الدعاء والشفاعة وكبريهما البق انتهى شرح البيهقي **قوله** وهو ما صح في المجموع وينبغي جملة على في افقه وحق فقيه لان مقابلته كبريه بزيادة الفقه غير بعيدة بخلاف مقابلته باصول الفقه فهو اولي منها لتوقف صحة الصلاة عليه دونها انتهى السبكي اشار الى ذلك انتهى بن حجر **قوله** ولتقدم بمكان ومثله الوالي فله التقدم وكذا امام المسجد الراية فالتقدم يختص بالوالي وامام المسجد الراية والساكن حق لك التقدم انما يستحق

بولاية المكان كذا ثبت عليه ان المقري **قوله** لا بصفتين كالفقهاء ونحوه من القراءة والورع والهجرة والسن والنسب **قوله** **فصل** في شروط الاقتدا وادابه **قوله** بان لا يتقدم قيام بعقبه حتى لو قدم احدي رجليه على الاخرى واعتمد عليها **قوله** لم تبطل صلاته الا بالانقضاء بها قيا سا على الاحتكاك فيما لو خرج من المسجد باحدي رجليه واعتمد عليها فانه لا يقطع احتكاكه والا بما فيما لو حلف لا يدخل مكانا ودخل باحدي رجليه واعتمد عليها فانه لا يحنث **قوله** ولا يقطع بجنبته ولا يستلحق برأيه ولا يعلق بحبل عنقه ولا جاعل تحت ابطنه خشبتين من غير اعتماد على من رجليه بجنبته على ما بحثه بعضهم في المسائل الثلاث والمعتبر في الثالثة ان العبرة بما اعتمد عليه **قوله** وسن ان يقف امام خلفه في المقام وظاهر ان المراد بخلفه ما يسمى خلفه عرفا وان كلما قرب منه كان افضل ان حجر **قوله** وان يستدير واحوا **قوله** وان لم يضق المسجد لفعل ابن الزبير له والجماع اهل عصره عليه الصف الاول حينئذ في غير جهة الامام ما اتصل بالصف الاول الذي سماه لا مقارب للكعبة **قوله** فاخذ برأيه قايما في غير كعبته ومنه يؤخذ انه يسن للامام ان يرشد من خالف السنة ولو يتأخر عنه الى بان لا يريد ما بينهما على ثلاثة اذرع احذا هما سياتي ويكمل ضبطه بالعرق انتهى **قوله** فصيبيان وان مشروا عنهم بنحو **قوله** وظاهر ما قاله الاذري وهو ضعيف لان المسئلة مفروضة فيما اذا حصل الاتصال فيصق الرجلان وكانوا بحيث لو دخلوا بينهما لوسعه الصف اما اذا احتكاك خلا فلا خلاف حينئذ فيكمل بهم كذا قاله شيخنا والعبرة عليه **قوله**

حاشية  
وحيث  
معقب  
انما  
ان العبرة  
في الساجد  
ما ضاع  
قدميه  
ولا بعد  
في غيره  
ان خلافة  
بما قاله  
مرسل  
يضق المسجد  
الا ولحينئذ  
وصاه لا مقارب  
ومنه يؤخذ  
بيده سواء  
يتأخر عنه  
ويكمل ضبطه  
عنهم بنحو  
لان المسئلة  
كانوا بحيث  
خلاف حينئذ  
كأنه



فخافي وان لم يضق صف فخافي ولا يكمل بهم لاحتمال ذكرهم  
**قوله** وهو العقل قاله في المجموع وغيره وفي شرح مسلم النهي العقول  
 وولو الاحلام العقل وقيل بالافون فعلى القول الاول يكون اللفظ  
 بمعنى والاختلاف اللفظ عطف احدهما على الاخر تاكيدا وعلى الثاني  
 معناه بالافون العقل انتهى **قوله** وان تقف امامتهن قال الولي  
 العراقي في شرح البهجة ليس لفظ امام صفة قياسية بل صيغة معدة  
 اطلقت على الفاعل فينبغي استواء المذكور والمؤنث فيها وان لا يقال اما  
 ولو قال من يوم لكان احسن واجاب الرازي بان امامتهن تانثت  
 امام كما جاز جل ورجلة **قوله** وسطحهن ومنابطهن انه ان استعمل  
 في متفرق الاجزا كالتاسيس والدواب فيها السكون وقد يقع في  
 متصلا كما لا بد والراسي فينا تقع وقد تسكن قال جوهر في غيره  
 والاول ظهر في الثاني اسم انتهى شرح البهجة **قوله** ان وجد  
 سعة الخ والفرجة خلا ظهور السعة ان لا يكون ويكون بحيث لو  
 دخل بين شخصين لو سعه وحينئذ تحكم الفرجة يعرف من السعة  
 من باب اولي **قوله** جرح شخصه اليه اي ان جرحه موافقة والا امتنع  
 وكان خراوا الاضمة والمعتد كراهة تجر قبل الاحرام ويفرق بينه  
 وبين مالوسوك غيره بغير اذنه بعد الزوال حيث حرم اوزن ال  
 دم شهيد بان هذا ما ذون فيه شرعا لكنه يعمل بخلاف ذلك **قوله**  
 او صوت مبلغ اي عدل روايته بان يكون بالغاعا قلاعدلا سواء  
 كان حيا ام عبدا ذكر ام انثى **قوله** فان كانا بمسجد الخ حية  
 المسجد وهي البناء المبني له متصلا به معدودة من المسجد انتهى  
**قوله** اغلقت ابوابها ولا خلاف ما لو سمرت **قوله** فان لم تكن  
 نافذة اليه بان سمرت الابواب او كان سطحه واسرته له منه  
 انتهى **قوله** فيضرب الشباك اي الذي يجدار المسجد ولا يصل اليه

الاباز ومار

الاباز ومار وانعطاف بان يخرف عن جهة القبلة لو اراد الوصول  
 اليه من محله من غير ان يحدث هيئة اخرى لا يزور ولا ينعطف  
 قاله يجمع كما هو ظاهر انتهى ان يخرف في شرح الارشاد الصغير  
 وقال الاسنوي انه لا يضرب كالمدارس التي يجدار المسجد الصلاة  
 فتصح صلاة الواقف فيها لان جدار المسجد منه وحيلولة فيه  
 لا تقصو انتهى قال خصيني وهو سهو والمنقول في الواقع انه يضرب  
 لان شروط الابنية في المسجد تنافذ ابو ايها نفاذ جدار المسجد  
 منه وحيلولة فيه لا تقصو انتهى ان يكون كمنافه فالصواب انه  
 لا بد من وجود باب او خوخة مستطوق منه اليه **قوله** فان  
 حال ما يقع مروس الشباك والمقابلة الشيخ ابو محمد كوخه اي  
 الصغيرة التي لا يستطوق منها عادة كما هو ظاهر والداعي  
 مالوكا بسمط يركي الامام منه اي وهو في صحن المسجد  
 حائط للمسجد وكافة نظور الى عدم امكان المروس عادة حسدا الى  
 الامام من جهته وهو متجه ومن ثم قال الفقهاء لو صلى الامام بطنين  
 المسجد والحاموم بسمط داره اشترط امكان الاستطراق بينهما  
 ولا تكفي المشاهدة **قوله** اذ حيلولة بذلك تمنع الاجتماع من  
 ثم لو كانت من بصقة مرسية لا يركي الامام ولا من خلفه لا يصح يركي  
 على الطريقين **قوله** ويكون ذلك كالا امام لمن خلفه يوحده منه  
 انه لا بد ان يكون اهلا لامامة القوم فلو كانوا رجالا والراية **قوله**  
 او خشي لم يكف فيما ينظر خلا قال ابن حجر **قوله** لا يجوز تقفه  
 عليه اي في الموقف والاحرام دون الافعال اتفاقا كما بينته في الاصل  
 ابن حجر والمعتد انه لا يجوز تقدمه في الافعال ايضا وحيلولة  
 مانع مروس اوت وية بينهم وبينه نعم لا يصح ان يركي  
 صلاة بعد اجراءه على الاوجه ابن حجر اي حيث علموا  
 بانتقالات الامام كرد الرنح الباب اثنا لانه يغتفر

فان

انثى



في الدوام ما لا يقتضيه في الابد حيث لا تقصير والا كان ورد  
 الباب او ان ال رابط بغير صر وافتا البغوي فيما لو رده  
 راجح بان ان امكنه فتحه حالاً فحه ودام على المتابعة والاد  
 فانه يجوز على ما اذا لم يعلم انتقالات الامام بعده  
 وعدم احكامه فتحه لا يعد نقصاناً انتهى ابن حجر **قوله**  
 كما لو كان احداهما مسجد والاخر خارجة سواء كان المسجد  
 خلفه ام امامه ام عن يمينه ام يساره **قوله** فتعتبر المسافة  
 بينهما من طرف المسجد الذي يلي من خارج جهذان كان الامام  
 فيه اعتبر من جهة ابر صدره **قوله** لانه محل الصلاة  
 الضمير راجع للمسجد **قوله** وكراه ارتقاعه على امامه  
 الاول في المسجد كما نص عليه الشافعي وجوز في محله  
 ومن ثم اطلق الشبان كالا صحاب وظاهر ان المدا على ارتفاع  
 يظهر في كس وان قل ثم راي سفي الشيع الى حامد ان ترفع  
 لا تؤثر ويلبغى على ما ذكرته انتهى ابن حجر **قوله** والاقطع  
 نعم لو علم ادراك جماعة اخري ليلحق الناس قاله الخ امامه  
 وجب في كل لفظ بجماعة على كس لان المعروفة وهي التي اقيمت  
 قاله الاستوى **قوله** او جماعة وبنيتها وان كانت بين الامام  
 والمأموم الا انها تتعين بالقرينة الحالية للاقتداء في حق المأموم  
 مكانه اذ بالجماعة الجماعة الحاضرة مع الامام فرجعت لئلا اقتدا  
**قوله** انه في شكه كالمفرد ومن ثم اثر شكه في الجمعة ان طال  
 نمرته وان لم يتابع او مضى بعد ركن لان الجماعة فيها  
 بشرط فهو كالشك في اصل النية وبوجوده انه يؤثر في الشك  
 فيها بعد السلام فيستثنى من اطلاقه انها بعده لا يؤثر لانه  
 لا ينافي الاعتقاد انتهى ابن حجر **قوله** بطلان صلاة ان وقع  
 ذلك في الاثنا والاثم تتعقد **قوله** لم يتابعه الا خلافاً للاستوى  
 ومن تبعه فعلا البطلان بالمتابعة لان فساد النية بطل

اعتبر المسافة من  
 حد اخره وان الضمير راجع للمسجد  
 كان الامام خارج  
 والمأموم فيه

ان وقع

ان وقع في الاثنا او مانع من الاعتقاد ان وقع في الابتداء وجه  
 فسادها بطحا من لم ينو الاقتداء به كما في عبارة اي وهو غير  
 ومن ليس في صلاة كما في اخري اي مطلقاً او في صلاة لا تصلح  
 للربط بها وهو يبدى بالمواد بالربط في الاولى الصوري وفي  
 الثانية المنوي **قوله** يجوز فضيلة بجماعة اي القسم لا اله الا  
 لا يتوقف على نية **قوله** ونقصه بنية لهامع غير مطلقاً لله  
 وان لم يكن خلقه احدان وثيق بالجماعة على الوجه ابن حجر **قوله**  
 واذا توري في اثنا الصلاة حاز الفضيلة من حينئذ ولا انقطاع  
 النية على تامضي وان لم يعلم بهم على الوجه وفارق المأموم  
 في الاثنا بانه يرتبط بعملاته بغيره بخلاف هذا **قوله** للتعبد  
 المتابعة قال ابن الرفعة في الكفاية الذي يظهر صحة الاقتدا  
 في الركوع الثاني من الركعة الثانية انتهى كما هو مقتضى  
 الشارح وقضيته حصول الركعة وهو المعتمد قال السفتي  
 وسجود التلاوة والشكر كصلاة كخايزة والكسوف **قوله**  
 ويصح الاقتداء بالموذج والا نفراد فافضل وغير بعضهم  
 باولي خراجاً من خلاف وقضية انه لا فضيلة للجماعة وما  
 يقولهم الانتظار افضل اذ لو كانت الجماعة مكروهة لم يقولوا  
 ذلك وقوله ويصح الاقتداء بالموذج يجوز على المتفقين في العدد  
 حتى لا يتكرر مع قوله وفي طوله بقصيرة او يقال هو من عطف  
 الخاص على العام **قوله** فلم يراف بالنية اذا اشتغل بها وهو  
 فراق بعذر فلا تفوت به فضيلة الجماعة كما قال جمع متأخرون  
 واجرو ذلك في كل مفارقة بعذر خير فيها وبين الانتظار **قوله**  
**قوله** لانه يحدث جلوساً لم يفعل امامه للاستراحة  
 فقط لم يمه مفارقتها وان لا اثر لجلوسه للشاهد من غير  
 تشهد في الصبح بالظهر اذ جلوسه من غير تشهد كجلوسه

في

اي جلوس تشهد  
 لو جلس امامه



لانه تابع فلا يعتد به بدون هذا هو مراد ابن المقري بقوله  
 احدث جلوسا كما ان مراد الشيخ بن بقولهما احدث تشهدا  
 لزمه مفارقة تشهدا ويؤخذ من ذلك بالا وفي انه لو ترك امامه جلوس  
 انشأ ويكره ما ذكر كما اني به الوالد رحمه الله تعالى عليه اخذ من تعجيل جوار  
 خلف انتظام الماسوم امامه لانه وافقه في جلوس تشهدا ثم  
 الظاهر ترك امامه استدامة وتعليقهم لزوم مفارقة الرباعية بانه عذر  
 الجلوس تشهدا لم يفعل امامه انتهى شريح ابن الشيخ الرمي  
**قوله** ويقنت فيه اي استحبابا **قوله** بان وقف الامام  
 بصيرا اي بان ادركه في السجدة الاولى وهذا بالنسبة له  
 لا استحباب الخلف للقنوت اما بالنسبة للبطلان فلا يتصل الا  
 اذا خلفه بتمام ركعتين فعليين ولو طويلا وقصيرا **قوله**  
 وله فراق ليقنت تحصيل السنة ولكن عدم المفارقة افضل انتهى  
 قاسم **قوله** سابعها تبعية فالجواب بالتبعية اولى من تعبيره  
 الاصل بالمتابعة لان المتابعة سفاعلة من جانبين **قوله** فهو  
 ان يقرب في الخلف قال الرافي وهذا مخالف فتبين الخلف بها انما  
 امامه منها وهو فيما قبلها **قوله** وحلاف سبقه بركن قبله لو  
 تعد الماسوم السلام قبل سلام امامه اي قبل نقطة بالمسلم التسليم  
 الاولى بطلت صلواته وان لم ينوار بتأهذ على الضعيف ان  
 التقدم بركن سخط غير صحيح لان الكلام في تقدم غير فاحش ولا  
 شك انه بالسلام انشأ منه بركعتين فعليين انتهى بن حجر **قوله**  
 لكنه في الفعلي لا عذر حرام ومثل الركن بعينه كان ركن قبله  
 ولم يرفع قبل ركوع امامه **قوله** ولا يجب اعادة ذلك بل يجب  
 الاعادة خلافا للاثوار **قوله** موقوف لفصل الجماعة  
 اي فيما قارنه فيه لا يطلقا على المعتد **قوله** موافق وهو  
 من ادرك من قيام الامام قد لا يسع الفاتحة اي بالنسبة  
 للوسط المعتدل فيما يظهر لا بالنسبة لقراءة نفسه وان

صاحب

سجدة

سجدة الركن كشي والظاهر من تناقض وقع للمتأخرين ان من شك  
 هل ادرك ركعتين معا خلف لا تمامها ولا يدرك الركعة مالم يدرك  
 الركوع لانه تعارض في حقه اصلان عدم ادراكها وعدم تحمل  
 الامام عنه فترجحنا الثاني احتياطا انتهى ابن حجر الذي انقضى به  
 الشيخ الرمي رحمه الله ان يخلف ويتم الفاتحة ويكون خلفا بعد  
 فيغفر له ثلاثة اركان طويلة وهذا هو المعتد لان تحمل الامام  
 رخصة والرخصة لا يصار اليها الا بيقين **قوله** او جالس  
 للشهادة اي الاخير او الاول كما اقتضاه اطلاقه لانه على صفة  
 الاخير **قوله** كما مر في بطي القراءة وكذا لو انتظر سكتة بركعة  
 الامام ليقرأ فيها الفاتحة فركع عقبها وقول الزركشي كالطبري  
 بسقوطها عنه ضعيف ولو تقدم موافق تركها الى ان ركن الامام  
 فالوجه ان يشتغل بقراءتها الى ان يجازي الخلف تمام ركعتي  
 فعليين فينوي المفارقة وهذا هو المعتد وقال ابن الرفوعة بفارقة  
 ويقرا وحث الشارح في شرح الروض انه يقرا ويجب المفارقة  
 وقت خوف من السبق بركعتين وهو المتقدم **قوله** لم يعد  
 اليها اي الى محل قرائتها ليقرأها فيه لقوته بالركوع فان عاد عابدا  
 عاما بطلت صلواته والا فلا وبأي ذلك في كل ركن علم الماسوم  
 تركه او شك فيه بعد نيلسه بركعتين بركعة بركعة بركعة  
 امامه فقط فشكل سجدة او لا سجدة بخلاف ما لو قام مع امامه  
 ثم شك في السجود فلا يعود اليه وكذا لو سجد مع امامه ثم شك في  
 سجدة او لا فلا يركع بخلاف ما لو جلس للاستراحة ونهض للقيام  
 ثم شك في السجود فانه يعود له لعدم التلبس ولو ركن قبله ثم شك  
 لزمه العودة ويوجد بان ركوعه هنا يعني او يحو له تركه بركعة  
 والعود للامام فكان ذلك بمنزلة شك قبل ان يركع بالكلية انتهى  
 ابن حجر **قوله** وسن لمسوق وهو ضد موافق **قوله** والامان  
 اشتغل بسنة كما تعود والافتتاح او سكت او استمع قراءة الامام

سجدة  
 وانظر اذا فرغ من الفاتحة  
 قبل ان يتم الامام ركعتين  
 هل يركع او يوافق  
 الامام فيما هو فيه  
 ويأتي بركعة بعد  
 سلام امامه



**قوله** كما هو في بطي القراءة وكذا هو انتظر سكتة الامام ليقرأ  
 فيها الفاتحة فركع عقبها وقول الزركشي كالطبري بسقوط ما منه  
 ضيق ولو نذر موافق تركها الى ان ركع الامام فالواجب ان  
 يشغل بغيرها الى ان يخاف الخلف بتمام ركعتين فليكن في  
 التارخ وهذا هو المعتمد وقال ابن الرفعة بخارفة ويقرأ تحت  
 الشارح في شرح الروض انه قرا وجوبا بقدر هالكة وان ظن ادراكه  
 للفاتحة فركع الامام على خلاف طهه اذ لا عبرة بالظن البين خطأه  
 وظاهر ان المراد قدر ظاهره وان يجب ان يعد او يحاط وان  
 في صورة السكوت يصرف قدر الزمن الذي سكتة الى قراءة  
 ما يسعه من الفاتحة **قوله** وهو يختلف في تقديره ولا الزامه  
 بالقراءة وقضية انه كما هو موافق في ترك الركعة ما لم يسبق  
 باكثر من ثلاثة اركان وهذا ما عليه اكثر المتأخرين لكن البري اعتمد  
 جمع محققون الثاني وهو ما قاله المتولي والقاضي وانما يختلف  
 ان ظن انه يدرك الامام في ركوعه والافارقة وهذا ما في الامر  
 وهو المعتمد على **فصل** في قطع القدوة **قوله** صلاة  
 كخارزة ومثل صلاة كخارزة جميع ما يتعلق من غسل وتكفين ودفن  
 وخود ذلك **قوله** الاعتذر ومن العذر ما يوجب المفارقة اي  
 بالنية لوجود المتابعة الصورية كمن وقع على ثوب امامه حبس  
 لا يغني عنه او انقضت مدة مسحة والعقدي يعلم ذلك **قوله**  
 وتطويل امام القراءة جري على الغالب **قوله** جاز مع الكراهة  
 والمتحجب تمام صلاة ركعتين بان يقبلها فلا يتم بسلام ثم يقتدي وحل  
 هذا كما جثه بعضهم ان لا يكون الامام ممن يكره الاقتداء به  
 لبدعة او غيرها ومحمد ايضا اذا اتسع الوقت بان امكنه ان تمام  
 الصلاة في الوقت منقرا فان علم انه لو سلم من ركعتين  
 ودخل مع جماعة وقع اجتناب صلاته في الوقت او شك في ذلك

بالبيت

حرم عليه السلام من ركعتين انتهى **قوله** رعاية حق الاقتد الكز لو  
 اقتدي به في التشهد فانه ينتظره ولا يتابعه انتهى بنجر **قوله**  
 ويقضي فيما لو ادرك ركعتين من رباعية مثلا **قوله** ادرك  
 الركعة اي ما فاته من قيامها وقراؤها والمراد بادراكها ان يلتفت  
 هو وامامه في حد اقل الركوع حتى لو كان في الهوي وامامه في الارتفاع  
 وقد يبلغ في ركوعه حد الاقل قبل ان يرتفع الامام عند كان مدركا  
 للركعة وان لم يلتفت فيه فلا يحتمل نقله الراعي عن الامة وسواقصو  
 المأموم بان حضر وتلا في حتى ركع الامام ام لا ولو ضاق الوقت  
 وامكنه ادراك ركعة يادرك ركوعها مع من تجمل عنه الفاتحة  
 لزمه الاقتداء كما هو ظاهر **قوله** ومثله الركوع الثاني من  
 الكسوف وصورة ذلك اذا صلى كسوفاً فاختلف من يصلي الكسوف  
 بركوعين وقيامتين اما اذا صلى مكتوبة خلف من يصلي كسوفاً  
 وادرك في الركوع الثاني منها اي من الركعة الثانية فانه يدرك  
 الركعة ويصح الاقتداء وهذا هو المعتمد رملي **قوله** وباليقين  
 ما لو شك في ذلك ان ظن ادراك ذلك بل او غلب على ظنه بسوا  
 اكان قريبا من بعيد لان حكمه بادر اك ما قبل الركوع به رخصة  
 فلا يصار اليها الا بيقين **قوله** فلا يدرك الركعة الا اخوه  
 ويسجد الشاك للسهو لانه شاك بعد سلام الامام في عدد ركعاته  
 فلم يتخلل عنه **قوله** للتشريك في الاولى بين فرض وسنة  
 مقصودة وقيل تنعقد فلا كما لو اخرج خمسة دراهم مثلا  
 ونوى بها الفرض والتطوع فانها تقع له تطوعا وفرض على  
 الاول بان النية ثم يختصر فيما لا يعتقرونها وهذا قال الوالد  
 رحمه الله تعالى ان القياس مدفوع وليس فيه جامع معتبر  
 لان صدقة الفرض ليست شروطا في صحة صدقة التطوع فاذا بطل  
 الفرض بطل التطوع بخلاف تكبيرة الاحرام فانها شرط في صحة



تكبيره الانتقالات فلا جامع بينهما وايضا فانقل لم يحج لينة اصلا  
 فلم يؤثر فيه فسماك النية بالتشريك وهذا انعقادها متوقف على  
 النية فانثر فيه اقترانها بفساد وهو التشريك المذكور **قوله**  
**يا** **قوله** كيفية صلاة المسافر اي المتلبس بالسفر  
 وهو قطع اي التلبس بالسفر مسافة مخصوصة وسمى قطعها سفر  
 لانه يسفر عن اخلاق الرجال اي يكشفها **قوله** من حيث القصر  
 والجمع لان من حيث الاركان والشروط وشرع ذلك تخفيفا عليه  
 لما يحق له من مشقة السفر **قوله** اما تقصير باعية ربه  
 وقائه التيمم على آخر حقة ولم يجب طاعة عن عائشة رضي  
 الله عنها يا رسول الله قصرت وانميت وانطرت وصمت  
 فقال احسنت يا عائشة فخير فزعت الصلاة ركعتين اي في  
 السفر معناه لمن اراد الاقتصار عليهما ولما كان القصر متوقفا  
 عليه بخلاف الجمع حيث منع ابو حنيفة قصر القصر مبتدئا  
 بحله فقال اما تقصير باعية ربه **قوله** مكتوبة اي اصاله  
 وان وقعت بغلا فله في الصلاة المعادة فلم قصرها حيث  
 قصر اصلها **قوله** مودة و لو اذ اجاز يا حتى لو سافر  
 وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة فلم قصرها بشرط ان  
 يسرع فيها حتى تكون مودة والا كانت فانية فاحضر هذا  
 ما ذكر في الدررني وقد رجع الشيخ عن هذا واستقر الامر على  
 الاطلاق فتكون غايته سفر مطلقا **قوله** مجاوزة سور  
 وان كان ظهره ملصقا به وان تقدم لكن ان سمي مع هذه  
 سور على الوجه او تعدد والحق الجبلي بالسور فحذف  
 وان لم يكن به ما ينهي ابن حجر وخالف شيخنا في المنهزم فقال  
 ان لم يكن ولم يدرى في شطر مجاوزته وان هو او  
 فلا يشترط مجاوزته اخذ مما سباني في كراب المتصل بالبلد

تقاي  
 ٤

**قوله**

**قوله** كما صححه في المجموع واعتمده الاذري وغيره وان جزم في  
 المنهاج واصل ما به لا تشترط مجاوزته مطلقا **قوله** اسماكي يخيام  
 الخ وكيفية بيت من اربعة اعواد تنصب وتسقف بشي من نبات  
 الارض اما المتخذة من ثياب وغوها فلا يقال لها خيمة بل خيام **قوله**  
 من مواضع اقامتهم وكذا ما وخطب اختصاصا **قوله** ومع مجاوزة  
 عرض والاد هي جميع عرضها فان كانت ببعضه اكتفى بمجاوزة حلة  
 ومرا فقها عرفا **قوله** اذا اعتدلت الثلاثة والمراد بالمعتدل  
 ما بعد عرفان منزله او من حلة هو مسمى **قوله** وتوليح لا من ياتي  
 بهذا كله في سفر البر ويعتبر في البحر المتصل ساحله بالبلد كاهل حدة  
 والسوييس والطور وبولاق ودمياط واسكندرية جركه  
 السفينة من النورق اليها اي اخر مرق والاما دامت تذهب  
 وتعود فلا يتخص ومحل ما تقدم مالم يجر السفينة محاذية للبلد  
 كان سافرا من بولاق الى جهة الصعيد فلا بد من مفارقة هذه  
 العران وفارق ما مر في البر بان العرف لا يعده هنا مسافرا  
 الا بد كدر ملى **قوله** وينتهي سفره مبداء سفره الى بان وصل  
 ما يشترط مجاوزته ابتداء وان لم ينوبه اقامة ولا دخله واما  
 توقف ابتداء السفر على خروج منه لان اصل الإقامة اما ينقطع  
 بتحقيق السفر وهو متوقف على خروج والسفر على خلاف الاصل  
 فانقطع بمجرد الوصول للوطن وان كان مارا به في سفره  
**قوله** اي رجا حصول اربعة من ذلك انتطار الزرع لمسافر  
 في البحر وخروج الرفقة لم يرد السفر معهم ان خرجوا وان  
 فوحده **قوله** قصر يعني ترخص اذ المنقول المعتدان له  
 سائر خص السفر ولا يستثنى سقوط العرض بالنية لان  
 مداره على غلبة الما وفقده ولا صلاة النافلة لغزير الغلبة  
 لانه مناط بالسير وهو موقوف وهذا انهي ابن حجر **قوله**

حسنة  
 وقد يطلق عليه  
 تجوزا الخ



**قوله** لانه صلى الله عليه وسلم اقامها بمكة الى وتجمع بين الزوايا  
 عشرين وتسعة عشر وثمانية عشر وسبعة عشر وخمسة عشر  
 محلا وايد عشرين على حساب يوم الدخول ويوم الخروج وراية  
 سبعة عشر وخمسة عشر بان الراوي ذكر بعض المدة وذكر  
 الاقل لا ينبغي الاكثر **فصل** في شروط القصر **قوله**  
 وان قطعه في لحظة الا فان قلت اذا قطع المسافة في لحظة  
 مغميا فكيف يتصور ترخصه بها لا يلزم من وصول المقصد  
 انتها ترخصه لكونه فيه اقامة لا تقطع السفر وان المراد  
 باللحظة القطعة من الزمان التي تسع الترخص **قوله** وتنزه  
 والوجه ان يفرق بان التزعة هنا ليس هو كامل على السفر حتى  
 لو لم يكن هو كامل عليه كان كالتزعة هنا او كالتزعة هو كامل عليه  
 كان مجرد روية البلاد في تلك انتهى شروح روع معتدلين  
 او اثنين معتدلين او يوم وليلة معتدلين **قوله** ليس  
 الا يقال اي مع المقادير من الزوال والاستراحة والاكثر  
**قوله** يتحقق تقديرها **قوله** يكتفي ظنه ومن ثم يجنبه الشاك  
 ويترخص ان يظهر له طول سفره **قوله** المنسوبة لابي هاشم  
 لاهاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم اي بالسفر اما معصية في السفر  
 للرافعي **قوله** لعاص به اي بالسفر اما معصية في السفر  
 كسوق لخم في سفره فلا يؤثر لباحة السفر فلا نظر لما يطرأ  
 فيه **قوله** قاوله محل توبة ظاهر انه يشمل ما اذا انشأه  
 مباحا ثم جعله معصية مع انه يترخص في هذه المسئلة من حين  
 التوبة وان بقي بينه وبين مقصده دون مرحلتين  
 نظرا لابتداء السفر بخلاف ما اذا انشأه معصية ثم جعله  
 مباحا **قوله** اوي من تعبده ببعض لانه يدخل فيه من علم  
 انه لا يجد مطوبه دون مرحلتين فانه يقصر كما ياتي انه  
 لم يقصد مكانا معينا **قوله** وهو من لا يدري اين توجه

قلنا  
 ينوب

لان سفره

لان سفره معصية اذا تعاب النفس بالسفر لغير غرض حرام  
 كما تقدم **قوله** لا فيما اذ عليها الصبح انه يقصر مطلقا  
**قوله** وان الهائم كالمسافر المذكور في ذكر حتى لو قصد  
 مرحلتين ترخص اي لغرض صحيح لا يثني ما تقر فيه **قوله**  
 وحدي وكندي بسببه الى جند وقصر كوهري كندي الانصار  
 لكن المراد بالكندي هنا المقاتل **قوله** فان عرفوا ذلك قصر  
 وان لم يقصر المتبوع فيما يظهر اي قبل مرحلتين نعم ان نوبك التابع  
 الهرب لو وجد فرجة لم يترخص الا بعدهما **قوله** اما بعد  
 سير مرحلتين فيقصرون ولو فائتة صلوات قبل علمه بطوله  
 فله قصر هاتين اهما فاقبه سفر قصر كما اتي به الرمي رحمه  
 الله تعالى **قوله** عن ابن عباس **قوله** عن ابن عباس  
 ه سفره اي شك في انه مسافر او مقم **قوله** عن ابن عباس  
 يسلم ما بال المسافر يصلي ركعتين اذا انفرد وارتعا اذا انجم  
 مقم فقال تلك هي **قوله** ولو ركع في وهو كجاني الصلح  
 دم يخرج من الانف وشمل كلام الشارح القليل والكثير من  
 الرعاف وهو كذلك على المعتد وليس لامام قاصرون ه  
 متى ان يقول بعد سلامه اموافا فان قوم سفر ولو استخلف  
 القاصر قاصرا او المقتدون قاصرا او طائفة منهم قاصرا  
 وطائفة منهم ممتا او لم يستخلفوا احد المرحف حكم **قوله**  
 ونسبة القصر او صلاة السفر او الظهر مثلا ركعتين ولو نوي  
 القصر خلف مسافر مع لانه من اهل القصر في لحظة اي حيث  
 حاله فان علمه ممتا لم يصح صلاته لتلاعبه كما اتي به شيخنا  
 الرمي رحمه الله تعالى **قوله** لنادي جزى من الصلاة  
 وانما لم يؤثر الشك في اصل النية اذ انه كحال لا غير  
 محسوب لكنه عفي عنه لعلته **قوله** لثالثه فشك في



فانه علمه شاهيا بالقيام لكونه حنيفيا برك وجوب القصر لم  
يلزمه الا تمام بل يفارق ويسجد للسهو لتوجه السجود عليهما القيام  
الامام شاهيا او ينتظره حتى يعود ولم ان يتم سفر **قوله**  
فان ضربه اي نحو الم يتيقن احتمال عادة اما اذا احتشيت تلف  
منفعة عضو يجب الفطر فان صام عصي واجزاه **قوله**  
فان لم يبلغها فالاقام افضل بل يكره له القصر كما نقله الماوردي  
عن الشافعي الا في صلاة خوف فالقصر افضل **قوله** فانه  
لا يكون له القصر وقوم على خلاف اي حيفه لا اعتقاد ه  
بالاصل **فصل** في جمع بين الصلواتين سواء كانتا  
تأمتين او قصورتين ام احدهما تأتمت والاخرى مقصورة  
وقد يجب القصر ويجمع في بعض الصور فيما اذا ظهر  
لجميعها مع العصر جمع تأخير وقت العصر عن الايمان  
بما تأتيت بان لم يبق منه الا ما يسع أربع ركعات فيجب  
تقصيرها وجمعها **قوله** والافضل لسائر وقت اولي اي ولم  
يخشى قوائمي محب احد يجمعين مما لا يخفى عنه الاخر كان  
كالقصر به افضل وسكنوا عما اذا كان سائرا فيما تحتل ان  
التقدم افضل رعاية لفصيلة اول الوقت ويحتمل وهو ظاهر  
كلام كشاف عكسه اظاهر الاخبار السابقة ولا تتفاسد به جمع  
التقدم مع خروج من منعه انتهى والاحتمال الثاني هو المقيد  
ومثله ما اذا كان نازلا فيهما فيقارن فيه ما قبل فيما اذا كان سائرا  
فيهما **قوله** كما يشعر به التعبير بخوف الخلف ولان فيه اخلا احد  
الوقتتين عن وظيفته بخلاف القصر **قوله** فالجمع افضل وكذا  
من وجب من نفسه كواحدة او شك في جوانبه او كان ممن يقيد  
به وكذا خاف فوت الوقوف او فوت استنقاذ اسبوره  
وعوره او ترك الجمع فيجب الجمع في هاتين الصورين **قوله**

ويستثنى من جمع التقدم المتخيرة قال الزركشي وشيها فاقدا للظاهر  
وكل من لم يسقط صلواته باليتم كان اولي وفيه نظر ظاهر لان الاول  
من ذلك صحيحة بلا حائل كذا قال ابن حجر وهو المعتمد **قوله** ولو  
ذكر بعدها فنقول بعدهما لاذ في الشرح والروضة يخرج به ما لو علم  
في اثنا الثانية فترك ركن من الاول فان طال الفصل فهو كما بعد الفزع  
والابني على الاول وبطل احرامه بالثانية وبعد النيا ياتي بها او  
من الثانية تدركه وبني وانما قيد المصنف بقوله بعدهما لهذا  
التفصيل **قوله** ليطلقان فرغيتيها اما وتوعدا فغلا فلا  
تشك في عدمه كما لو احرم بالظهور قبل الوقت جازلا به ولو اريد  
بين الصلوتين ثم عاد نور لم يصح لوزال محل النية وهو الاول  
وكذا لو فرض نية جمع ثم عاد قبل طول الفصل فانه لا يصح فان  
طال الفصل فرض لغوات المولاة **قوله** او يجمعها ما خيرا هذا  
هو المعتمد **قوله** دوام سفره الى عقد الثانية وان لم تقارن  
عقد الاول كما قاله المتولي لو شرع في الظهور بالبلد فسارت  
السفينة فتوي جمع فان لم تستطع النية مع الخروج لوجود السفن  
وتقهار الا فلا وهذا كما يستثنى من اشتراط دوام السفر وبغرض  
بينه وبين حدوث المطر في اثنا الاول حيث لا يجمع به على الكرخ  
بان السفر باختياره فنزل اختياره لذلك منزلة بخلاف المطر  
حتى لو لم يكن اختياره لوجه امتناع الجمع انتهى وقد يقال السفر  
في شأنه ان يكون باختياره فلا فرق بين اختياره وعدمه وهذا  
هو المعتمد **قوله** عصي وكانت قضاة يمتنع بجمع بينهما وتولي  
ما بقي قدر ركعة الى اخره المعتمد ما في شرح المذهب ويحل عليه  
كلام المروضة فالمراد بالاداء فيها الاداء الحقيقي بان بقي من  
وقتها ما يسعها او اكثر اي مقصوره ان اراد القصر والاقامة



قد خلقت حالة الاطلاق كما فعل لجلال الحامي في شرح الاصل ولا ينافيه  
قوله والا فيعصى وتكون قصدا لا محمول على ما اذا اخرج حيث بقي مالا  
ما ليس ركعة **قوله** وقد بينته في شرح البهجة وغيره بالاتباع  
هنا غير محقة لان الوقت هنا قابل للاولي من غير جمع بخلافه  
**قوله** تنجو مطر خرج بالمطر ونحوه الوحد المرحى وقال كثير من  
جوانده واختير جوابه بالمرضى تغديما وتأخيرا ويراعى الاربق  
به وصيطة جمع مناخرون المرضى هنا بانه ما يشق معه فعل كل من  
في وقت كمشقة المطر حيث يتقل ثيابه وقال اخرون لا بد من مشقة  
ظاهرة ذلك على ذلك حيث ينجح لجلوس في الغريضة وهو الوجه  
**قوله** دايبي او كبرت قطعهما **قوله** وشقان وهو  
تج بارده فيه مطر غفيف **قوله** ويشترط ان يصلي جماعة  
وهل جماعة شرط في جميع الصلوات او ركعة في الثانية ترد  
**قوله** صرح به في شرويه وغيره وهو محمول على الراتب  
او غيره وتعطل السجدة بغيره عنه **قوله** وهو الظاهر والفتد  
**قوله** ولما اتفق له وجود المطر وهو بالسجدة ان يجمع اي مع  
توفر الشروط المتقدمة **قوله** بقية السنين مرتبة بان  
بان يصلي سنة الظهر البعيدة ثم سنة العصرية **قوله** فكم  
العصرية اي بان يصلي سنة المغرب القبليه ثم هما ثم سنة البعيدة  
ثم سنة العشاء القبليه فالبعدي قالوا **قوله** علي ما حرمه  
في شرح الروض وغيره ما لم يخل بالاول في جمع التقديم او يقدم بعده  
على وقتها او سنة العصر عليها خلافا لما روي في كاري منها  
لوا في اذا البعيد لا يدخل وقتها الا بفعل الغرضية سنة العصر  
لا يدخل الا بدخول وقتها وهو هنا لا يدخل الا بفعل الصلوة  
سنة العشاء البعيدة **قوله** صلاه الجماعة  
سريت بذلك لاجتماع الناس لها اولان ادم جمع خلقه فيها

اولانه اجتمع فيها مع حوي في الارض وفرضت بكلة ولم تقم بها فقد  
العدد اولان شعارها الاظهار وكان صلي الله عليه وسلم بها خفيا  
واول من اقامها بالمدينة قبل الهجرة اسعد بن زرارة بقرينة  
علي ميل من المدينة قبل الهجرة وصلاتها افضل الصلوات  
**قوله** وخبر بجمعة حق واجب الي اخره وفي خبر البهجة ان  
يومها سيد الايام واعظمها عند الله من يوم الفطر والاضى ومن  
فضل الامام احمد بن حنبل رضى الله عنه على يوم عرفه **قوله**  
بلا عذر ترك الجماعة ويلحق بالاعداد الاشتغال بجهيز الميت  
ومثله ايضا ما لو احتاج الى كشف عورة كحضوره الناس ولم يمكنه  
الاستنجا الا ذلك فتنسقط عنه بجمعة بطريق الاولى لانها تنسقط  
بدون ذلك من الاعداد بخلاف ما لو خاف خروج الوقت فليزومه  
عورته وعلى من حضر غرض بصره **قوله** لزومهم الجمعة في الثانية  
دون الاولى نظرا للتقدير الاستواء بان يقدر نزول العالي  
وطول التخفيف مسامتا لبلد بجمعة ايضا **قوله** فكل عال  
كمنازة سواني ذلك البلد الكثيرة الاشجار والتميل كطبرستان  
وغيرها لا تبالا تقدر البلوغ بتقدير زوال المانع **قوله** فكلهم  
الا بصرافا وترك الجماعة اي غفيا عليهم ومن ثم لو لم يحضروا  
لزمهم بحضور الجماعة على الوجه **قوله** وجد قايدها  
اذ لم يجد قايدها فلا يلزمه وان احسن المشي بالعصا  
خلافا للقاضي حيني ويمكن حمل كلامه على ما اذا كان منزله  
قريبا بحيث لا ضرر عليه في حضوره وكلام الشيخين على ما اذا  
كان منزله بعيدا حيث يلحقه ضرر في ذهابه للجامع صلى  
**قوله** هما ورثناه هو اسم فاعل ما خوذ من الزمان وهي كما  
في الصحاح اذ في يوان ورجل من اي بين الزمان انتهى

ن حصة وقوف  
وسكنوا من  
كل الموضع  
التي يكون كالقوت  
من مادي



**قوله** لا بها اذا صحت من تلزمه فمن لا تلزمه اولى عبارة الراجح  
 الثانية من لا تلزمه بجمعة اذا حضر بجمعة وصلاتها انعقدت له  
 واجزائه لانها اكمل في المعنى وان كانت اقصر في الصورة فاذا  
 اجزأت الكاملين الذين لا عدد لهم فلا يجوز احوال العذر بطريق  
 الاولى وبعضهم وجه الاولوية بان من تلزمه هو الاصل ومن  
 تلزمه بطريق التبعية له فاذا اجزأت الاصل اجزأت التابع  
 بطريق الاولى **قوله** كان ظن انه لم يدركها في طريقة  
 او مقصده ولو بطل سفره جمعة ببلده بان كان تمام الاربعين  
 خلافا لما حثه صاحب النجاشي والتغيير بالظن هو مراد الجمهور  
 بقوله بشرط علمه اذ كثيرا ما يظنون العلم ويريدون  
 الظن كقولهم يكون للاكل من مال الغير مع علم رضاه ويجوز  
 القضاء بالعلم **قوله** صرنا اخرج به مجرد الوحشة خلافا  
 للاسنوي ولما تبعه ويفرق بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم  
 وهذا مقصود بغتفر في الوسائل ما لا يغتفر في المقاصد وانما  
 الطهارة تتكرر في اليوم والليل وقد رجب السفر كما لو هجم  
 الكفار على بلدة من بلاد المسلمين يوم الجمعة وتوقف انقارها  
 على السفر او اسروا مسلما ورجموا خلاصه او خاف فوت الوقت  
 بعرفة وتوقف اذراكه على تركها **قوله** على بعيد الداء  
 من حين الفجر كذا قالوه وظاهره انه لا يلزمه قبله وان لم  
 يدرك بجمعة الاية ابن حجر **قوله** ويجعل الفوات برفع  
 الامام راسه من ركوع الثانية نعيم او اخرها في قد  
 اربع ركعات لم يسن تأخير الظهور قطعا قال النووي رحمه  
 الله **قوله** او شك وجب ظهر او شك فنوي بجمعة ان بقي  
 الوقت الا فالظهور تحت بنية ولم يضر هذا التعليق  
 لاستنادها الى اصل بقا الوقت فهو كنية ليلة ثلاثي رمضان

صوم غد

صوم غد ان كان من رمضان كذا جزيره بعضهم وفيه مرجح  
 من شرح المنهاج لابن حجر رحمه الله **قوله** او خرج الوقت ولو  
 بخبر عدل بخروجه **قوله** وهم فيها فلو صدقوا في تحقيق انه  
 لم يبق منه ما يسع الثانية انقلب ظهر من الان قال ابن حجر  
 قال صحيح انما لا تنقلب الا بعد خروج الوقت كما شمله كلام المصنف  
 قياسا على ما لو خلف لما كان ذا الطعام غدا فالتلفه قبل الغد قائم  
 لا يثبت الا بعد بحج العذر رمي **قوله** وجب الظهور بان  
 ولا يجوز الاستيناف لانه يودي الى اخراج بعض المصلاة  
 عن الوقت مع ايقاعه في الوقت خلافا للاذري وفيه اثار  
 ما سياتي من جواز قطع المسبوق لانه يفعلها في وقتها **قوله**  
 وان كانت تابعة لجمعة صحيحة لان الوقت انهم شرطها فلم  
 يكف بهذه التبعية الضعيفة ونحو الاسنوي ان يلزمه  
 مفارقة الامام في التشهد ويقتصر على الواجب اذ لم يمكنه  
 بجمعة الا بذلك ويؤخذ منه ان امام الموافقين الزايد على  
 الاربعين لو طول التشهد وخشوا خروجه الوقت ازمهم مفا  
 والسلام بحصيل للجمعة انتهى ابن حجر **قوله** ولو تقضيا بان  
 كان محل لا تقصر فيه الصلاة وان لم يتصل بالابنية خلاف غير  
 المعدود منها وهو ما يشتمله سفر القصر **قوله** لانه  
 يتبين الاعتقاد وان لم يلحقه الاربعون الا بعد احرام ابن حجر  
 المتأخر **فصل** وعسر اجتماعهم مكان وظهر ان المراد اجتماع  
 من يقبل فعلهم لانه في ذلك كل سوا الزمهم ام لا والمعتدان العبرة  
 عن بحضور وان لم يلزمه بجمعة **قوله** في محل لا يجوز تعدد فيه  
 اما ما يجوز تعدد في تعددت بزيادة على وجه الحاجة ثم ينظر  
 الزايدات ومن شك انه من الاولين او الآخرين او في ان  
 التعدد الحاجة او لا يلزمه الاعادة تمام ظهور ابن حجر **قوله**  
 كان سمع من يضايح اما غير هو لا فقايق يترك في احواله وكذلك  
 الواحد منها **قوله** جماعة في الركعة الاولى بتمامها بان

تصح السابقات  
 الى ان تنهي  
 ص



يستمر معه الى اليهود الثاني فلو صلى الامام بالابيعين ركعة  
 ثم احدث فام كل منهم وحدة او لم يحدث فارقوه في الثانية  
 وانما استغنى دين اجزائهم بحجة نعم بشرط تعدد العدد الي  
 سلام جميع وسمي احدث منهم واحد لم يصح جمعة الباقيين  
 قوله ويشترط تقدم احرام من تنعقد بهم الا هذا ما قاله جميع ورده  
 اخرون واطالوا فيه فالمعتد خلاف **قوله** اربعين اي ولو من  
 بجن كما يجوز اهر ولو كانوا اربعين فقط وفيهم من قصر في  
 كانوا التعلل لم يصح جمعهم كما لو اربعين كلهم في درجة واحدة **قوله**  
 مكلفا حر الا اما الصبي والعبد والمرأة والمجنون والمسافر  
 فتصح بهم ولا تلزمهم ولا تنعقد بهم واما المقيم غير المتوطن  
 فتلزمه قطعا ولا تنعقد به في الاصح واما المريد فتلزمه ولا يصح  
 منه واما الكافر الاصلي والمجنون والمغشي عليه فلا تلزمهم  
 ولا تنعقد بهم ولا يصح منهم ومن اختلفت فيه صفات الكمال  
 عكس هذا ومن لا تلزمه وتنعقد به وهو من له عذر من  
 اعداء غير السفر وعرف بهذا ان الناس في الجمعة ستة  
 اقسام **قوله** متوطنا ومن لم يسكنان ببلدين فالعبرة  
 بما كثر فيه اقامته فاذا اقام في احدهما دون الاخر انعقدت الجمعة  
 به في الاول دون الثاني فان استوت اقامته فيهما فالعبرة  
 بما كثر فيه اهل وماله في احدهما دون الاخر انعقدت الجمعة به في  
 الاول دون الثاني فان استوت اقامته فيهما فالعبرة بما فيه  
 اهل وماله فاذا كان اهل وماله في احدهما دون الاخر انعقدت  
 الجمعة به في الاول دون الثاني فان استوت في الكل فالعبرة  
 بالمحل الذي هو فيه حاله اقامة الجمعة اخذ ما قاله فيمن  
 له وطنان قريب من الحرم وبعيد ابن حجر **قوله** ولو نقصوا فيها

انتهى قاسم  
 صح

بطلت

بطلت شامل لما نقصوا في الركعة الاولى منها وشامل لما لم ينقصوا  
 في الركعة الثانية وشامل لما اذا عادوا فورا وشامل لما اذا عادوا  
 بعد طول الفصل عرفا وهو كذلك الا في المسئلة الاولى فانهم  
 اذا عادوا فورا وكان قبل الركوع مع تمكنهم من الفاتحة  
 فحينئذ يبنى على ما مضى واما اذا نقصوا بعد ركوع الاولى وقبله  
 ولم تمكنهم الفاتحة وان عادوا فورا فيها فيجب الاستئناف  
**قوله** فيتمها الباقيون ظهر افعليه لو تباطوا حتى ركع  
 الامام فلا جمعة وان ادركوه قبل الركوع اشترط ان يتمكنوا  
 من الفاتحة قبل ركوعه والمراد كما هو ظاهر ان يدركوا  
 الفاتحة والركوع قبل قيام الامام عن اقل الركوع لا حينئذ  
 ادركوا الفاتحة والركعة فلا معنى لاشتراط ادراكهم  
 جميع الفاتحة قبل اخذ الامام في الركوع الذي اوجهه العبارة  
 ابن حجر **قوله** وصية يتقوى وهي امتثال اوامر الله  
 واختنا ب نواهي **قوله** قراءة اية مفهومة سواء كانت  
 دالة على وعد او وعيد او حكم او قصة ولا يبعد الاكتفاء  
 بشرط اية طويلة وبه جزم الارغاني وهو المعتمد لانه  
 من اية قصيرة ولا تجري اية وعظ او حمد عنه مع القراءة كما  
 في قوله الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل الظلمات  
 والنور اذ الشئ الواحد لا يودي به فربان بل عنه فقط ان  
 قصده وحدة والابان قصدهما والقراءة او اطلق فعنيها  
 فقط فيما يظهر في الاخيرة ولو اتي بايات تشتمل على الاركان  
 كلها ما عدا الصلاة لعدم انها تشتمل عليها لم تجز لانها لا تشتمل  
 خطبة انتهى ابن حجر **قوله** للمؤمنين عموما او خصوصا



بل الاولى التعميم **قوله** اذا لم تكن فيه مجازفة في وصفه قال ابن  
عبد السلام لا يجوز وصفه بالصفات الكاذبة الا لضرورة **قوله**  
وقيام فيهما قال الراعي وقد عدوا القيام هنا شرطا في الصلاة  
ركنا وقار الامام لا يخرج في هذه ركنا في موضع وشرطا في اخر  
وفرق بعضهم بان المقصود بقيام الصلاة وقعودها في  
فعدا ركعتين فيهما والمقصود من خطبة الوعظ لا القيام  
فيه فكان بالشرط اشبه **قوله** واسماع الاربعين الى  
ويعبر على الاعم عند الشيئين وغيرهما سماعهم لها بالفعل  
لا بالقوة فلا يجب الجملة على اربعين بعضهم صم ولا يصح مع  
وجود لفظ يمنع سماع ركن على المعتمد فيهما وان خالف فيه  
كثيرون او الاكثرون فلم يشترطوا فيه الا كصور فقط وعليه  
يدل كلام الشيئين في بعض المواضع وهذا هو المعتمد رسلي  
ولا يشترط طهرهم ولا كونهم محل الصلاة ولا فهمهم لما يسمعون  
انتهى ابن حجر ولو احدث في اثنا الخطبة او بعدها واستخلف من سمع  
لا غيره جاز خلاف الاعمى في وجه عن اعلية العبادة خلاف  
حدث وهذا هو المعتمد ونقل عن القاضي وجوب انتهاء التعرض  
لغير صيتها وجزم به صاحب الانوار واليهي لكن صرح  
الاسنوي والاذريجي بضعفه ونقل ان الرفعة تباع على ان  
الخطيبين يدان عن الركعتين انتهى وهذا هو التضعيف هو المعتمد  
فلا يجب نيتها ولا التعرض لغرضيتها ولهذا سكنت المصنف تبعا  
لاصله عن عدد ذلك من الشروط **قوله** فلم يتكر عليه الكلام  
الى اعترض الاستدلال بذلك لاحتمال ان المتكلم تكلم قبل ان يستيقظ  
في موضع لا حرمه حينئذ قطعنا او قبل الخطبة او انه معدو  
لجهل وجاب بان هذه واقعة حال قولية والاحتمال فيهما

اي يصير

اي يصير عاملة لان ترك الاستفصال في وقايح الاحوال  
يقرب من منزلة العموم في المثال وانما الذي يسقط بالاحتمال  
الواقعة الفعلية كما هو مقرب في محله جواب له قول متعين  
لجوانسوا له على اي حالة كان فكانت قولية بهذا الاعتبار انتهى  
ابن حجر مع زيادة توضيح **قوله** على منابر يكسر المسموع  
من المنبر وهو الارتفاع **قوله** على يمين المحراب اي على يمين  
المتقبل للمحراب كما هو معلوم **قوله** اذا صعد ويصعد  
بقودة ورافق كما هو في التبصرة تنبيه كلامهم هذا وغيره  
صرح في ان اتحاد مرق للخطيب بقرا الآية وتخير المشهور  
بدعة وهو كذلك لانه حدث بعد المصدر الاول قبل لكتها  
حسنة حيث الآية على ما يندب لكل واحد من اكنار الصلاة  
والسلام عليه في هذا اليوم وحث لخير على ناكذ الانبيات  
المفوت تركه لقضل الجملة بل والوقوع في الائم عند كثيرين  
من العالم انتهى واقول يستدل لذلك بانه صلى الله عليه وسلم  
امر من يستنصت له الناسى عند امراته خطبة مني في حجة  
الوداع فقياسه انه يندب للخطيب امر غيره بان يستنصت  
له الناسى وهذا شان المرقى فلم يدركه ذكره في خبر في خبر  
البدعة اصلا انتهى ابن حجر **قوله** ونماه بحرف المنبر  
ومما عت به البلوي في اما كن كثيرة من بلدتنا ان يسند الخطيب  
حال الخطبة بحرف المنبر ويكون في جانب ذلك الحرف عاين عظم  
الفيل بعيد عنه او قريب منه والمضمر المسمى محل العاين وقد  
انتهى الواو الدرهم الله تعالى بجملة خطبة كما انهم يلاته صلواته  
على سرور تحت قوائمه بحاسة او على حصيد مغروس على نخس

صلواته



او بيده جبل مشدود في سفينة فيها نجاسة وهي كبيرة لا يخرج  
 لم تقع صلاة انتهى شرح ابن التيمم زيادة قوله او قرب منه  
 والمضرب المسمى محل العاج **قوله** ولو ترك الجمعة في الاولي قراها  
 مع المنافقين في الثانية وتقدم قراءة الجمعة على المنافقين **قوله**  
 كي لا تخلوا صلاة عنهما ولو ادرى الامام من ركوع الثانية قرا  
 المنافقين في الثانية بخلاف ما لو ادرى في قيامها وقرا الامام  
 فيها المنافقين بقرا هو الجمعة في الثانية خلافا لابي جحر **قوله**  
**فصل** في الاغتسال فينوي به رفع كفاية ولو صبها  
 نظرا حكمته الاعلى هذا ما بحث **قوله** فان جرى عن يده  
 استعمال الماء حسا او شرعا **قوله** بنية الغسل اي بنية التيمم  
 عن غسل الجمعة وخوها او بنية طهر بجمعة او نحوها **قوله** اذا  
 جا احدكم بجمعة هذا فيه تغليب المذكور على الموثق بدليل الرواية  
 التي بعده **قوله** وقربه من زهائه اليها افضل ولا يظلم  
 حدث ولا حياء ولا عارضة التيمم قد مر الغسل لانه  
 اكد **قوله** وكسوف قال في شرح المذهب في باب صلاة  
 الكسوف ويدخل وقت الغسل للكسوف باوله اي لانه خاف  
 فوته بالاجلا بخلاف الاستسقاء اذا اريد فعل جماعة فلا  
 يدخل وقته الا بالاجتماع اي باجتماع من يغلب فعلم **قوله**  
 لغسل ميت قال الاستنوي اختلفوا ان يكون بعد او لجانسة  
 عند من قال بها **قوله** وكانوا اذا اسلم وليس غسل ماء  
 وسد وان يلق رأسه قبل غسله لا بعده كما وقع لبعض  
 انتهى والاحسن ان يقال ان عرض له في حال الكفر وجب  
 للغسل من جنابة او جبن او نفاس متى في حقه تأخير حتى  
 وتعمل عليه ما وقع لبعضهم والاحسن في حقه التقديم  
 وحمل عليه كلام الشارح في شروح الروض مربي **قوله**  
 وليس للثاني حديث صحيح اي متفق علي صحته **قوله**

بيان بحث

وليس اعاده الغسل كما ذكره في التيمم

غسل غاسل

غسل غاسل الميت على البقية للاختلاف في وجوبه ومنه يوجد  
 ان الافضل بعدهما ما كثرت احاديثه ثم ما اختلف في وجوبه ثم  
 ما صح حديثه ثم ما كان تعدى نفعه ومن هو ايد معونه الاكد  
 تقدمه فيما لو اوصي او وكل بالاولي به انتهى وهذا هو المعتد  
**قوله** وبدنة المتوسط متوسطا في درجات صلاة الجماعة  
 الكبيرة والقليلة اي ويراد بساعات النهار الفلكية اثني عشر  
 ساعة مائة صيفا او شتاء وان لم تسار الفلكية فالعبرة  
 بخمس ساعات او ست وهو المعول عليها وان كانت رواية  
 السادسة شاذة طال الزمان او قصرت كما اشار اليه القاضي انتهى  
 شوح روي **قوله** ما شيا او كما اشار بذلك الى ان  
 الرجوع لا يندب فيم المشي بل يجزئ بينه وبين الركوب  
 اذ لم يبال به احد لا نقصا العبادة قاله الرازي وغيره **قوله**  
 واتوها وعليكم السكينة الثاني في الحركات واجتناب العبث  
 والوه قار السكينة كغض البصر وخفض الصوت وعدم  
 الالتفات او الكلمتان معني واحد والثاني هو كد الاول انتهى  
 شوح الفاري للمولف رخصة **قوله** بتطيب وهو بالمسك  
 افضل الا ان كان نحو ما يجب الترك وكذلك الصنائم فيكون له  
 استعمال الطيب **قوله** وبازالة نحو طفر وكيفية تقليم الظفر  
 ان يبدأ بمسحة يده اليمنى ثم بالوسطى ثم بالبنصر ثم بالخنصر  
 ثم بخصم اليسرى ثم بخصمها ثم بالوسطى ثم بالسابعة ثم بالابهام  
 ثم بالابهام اليمنى ثم بخصم الرجل اليمنى وهكذا عنه في الجموع وقال  
 انها حنة الا تاخير ابهام اليمنى فيسبغ ان يلقاها بعد خنصر  
 وبه جزم في شوح مسلم انتهى **قوله** وقراءة الكهف يومها  
 وليلتها وقراها نهارا اكد واؤلاه بعد الصبح مسطرة بخير  
 وحكمة في ذلك ان الساعة تقوم في يوم الجمعة كما كانت في  
 صحيح مسلم وجمعة شبهة بها ايضا لما بينها من اجتماع الخلق



وفي الكهف ذكره هو الالقيامة انتهى **قوله** ذكره خط نعل الزاوي  
 في الشهادتين عن صاحب العدة ان خطي الزاوي يوم الجمعة صغيره  
 ثم نازعه في ذلك بانه معدود من المكروهات واختار في الزاوي  
 تحريمه ونقل غيره عن النص والي حامدا ايضا لكن المشهور  
 انكراهه كما في المجموع والكفاية **قوله** لا يضطراره اليه ومن  
 ثم لو امكن التحريم عنه كره له غيره **قوله** واحد او اثنين  
 قال في التوضيح لا ينبغي ان يفهم من قولهم رجلا او رجلين صفا  
 او صفين بل اثنين مطلقا فقد يحصل خطو اثنين بوضف واحد  
 لان دحاهم انتهى **قوله** لا عانته على كرام وله شرا ما اضطر  
 لا كله او نحو الطهر به على الاوجه **قوله** فصل  
 في بيان ما تدرك به الجمعة وما لا تدرك به مع جواز الاستخلاف  
 وعدمه كان الاولي ان يقول ومع حكم الزمعة لان الفصل  
 على الاسوب الثلاثة **قوله** وينوي وجوبا اي ان كان من  
 اهل الجمعة بخلاف من لم يكن من اهلها فلا يجب عليه نية الجمعة  
 بل يحوت له نية الجمعة ويهدا مع بين الكلامين **قوله** ان قد  
 يتدارك امامه ترك ركن فيأتي بركعة اي ويعلم المأموم ذلك  
 وانما قلنا ويعلم لقولهم لا يحوت متابعة الامام في فعل السهو  
 وفي القيام الخامسة ولو بالنسبة للمسبوق كما على انه سمي  
 بركن **قوله** فيدرك الجمعة وينبغي ان تكون المسيلة متصوفا  
 بما اذا انتظر القوم سلام الامام اذ لو فارقه وسلموا لم يحصل  
 له الجمعة لعدم وجود العدد والجماعة بخلاف ما اذا انتظروه فان  
 العدد موجود حكما هذا ما خرب في الدرر **قوله** فخلقه  
 فخرج لو استخلف الامام واحدا واستخلفوا اخر من عينه او لم  
 ولو تقدم واحد بنفسه جاز ومقدمهم اولى منه الا ان يكون  
 راتبان الا انه اولى من مقدمهم ومن مقدم الامام اولى  
**قوله** ولو قدم الامام واحد وتقدم اخر كان الامام

اولي

اولي **قوله** كما في قضية اي بكون مع النبي صلى الله عليه وسلم  
 في مسرده نعيم بطريق هذا الدليل كما قال السبكي ان ابا بكر لم  
 يخرج نفسه من الصلاة فلا ينعض دليلا على جواز الاستخلاف  
 عند بطلان صلاة الامام قال فالاولي الاستدلال باستخلاف  
 عمر رضي الله عنه حين طعن لعبد الرحمن بن عوف رضي الله  
 عنه وخالف الشارح في شرح الودعي فجعل استخلاف من بطلت  
 صلاته مستقفا ابا لاولي من قضية اب بكر رضي الله عنه **قوله**  
 انفرادوا بركن شمل اطلاقا للفعلي والقولي **قوله** لم يجوز التحديد  
 نية لا حياجه لقيام واهم للتعبد وقضية التعليل انه لو انفرد  
 بالركعة الاولى واستخلفه الامام في الثانية فانه يجوز وكذا لو  
 انفرد بثلاث ركعات في الواحدة **قوله** ولا يرد المسبوق  
 اي على السبق الاول من التعليل **قوله** لانه تابع لا منفسي  
 لقسم لو كان غير المقدي لمن لا يلزمه الجمعة وتقدمنا  
 غيرها فلا يخفى جوازه انتهى زكريا **قوله** فيجوز استخلافه  
 الضمير راجع لمن من قوله من لم يحضر **قوله** لان الضمير راجع  
 لمن ايضا **قوله** ادرك الركعة الاولى بان اقتدي بالامام  
 قبل ركوعها لكونه بمنزلة الامام الاصلي وقد ادرك الامام الاصلي  
 وقد ادرك الامام في وقت كانت الجمعة القوم متوقفة على  
 خليفة وان لم يدرك نعر الركوع حقيقة مع الامام **قوله**  
 وقصيته ان كلام الشيخين حيث قالوا ان ادرك الاولى تمت جمعتهم  
 والافتتم لهم لانه **قوله** نظره صلاة الامام وجوبا في الواجب  
 ونحوه في المندوب ولا يجب عليه جلوس للشيء هذا الاول **قوله**  
 في ركعة اولي اما اذا كان في الثانية فيسجد فيمكن قبل سلام الامام  
 او بعده **قوله** من انسان ولو بخبر اذ نه الحاجة مع ان الامر  
 فيه يسير قال في المطلب وفيه وقفة ان **قوله** به قال  
 الامام وليس في النمان من يحيط باطراف مسيلة **قوله**

حسية  
 للمضرة  
 الالهية  
 واحتياجهم  
 الى الامام



فاذا سجد ثانيا اي بان قام وقوا وركع واعتدل وسجد السجدة  
 وليس المراد انه اتي بالسجدة من غير قيام وركوع الا اذا وجد  
 الامام في السجود فيسجد معه كما اشار اليه بقوله ولو منفردا  
**قوله** ذكرته مع جوابه في شرح البهجة وغيره قال في  
 المرحلين وفيه اشكال لانا بالتابعة بكل حال كما لا يحسب  
 له السجود والامام راعى لانه يمكنه بعد ذلك ان يأتي به  
 متابعة فلا تفوته الركعة بخلاف ما بعد فلو لم تحسب  
 له فاتت الركعة ولا يسلم وجوب المتابعة في هذه وانما  
 يجب فيما اذا تاتي له مع الامام ركعة انتهى قال في صورة  
 المسئلة ان يستمر سهوه او جهله الى اتيانه بالسجود الثاني  
 والافعلي المضموم من كلام الاكثر يجب متابعة الامام فيها  
 هو فيه انتهى واما على ما في المنهاج تبع للمحرر فلا يجب متابعة  
 الامام فيما هو فيه حتى لو فرغ من السجود الاول ووجد الامام  
 في التشهد فله ان يسجد سجدة في تكملة للركعة الاولى كما  
 ذكره ابن حجر **باب** صلاة الخوف وما  
 يذكر معها **قوله** من حيث ان يحتمل في الصلاة اي التي يخاف فواتها  
 فرضا كانت او نفلا بخلاف الاستسقاء لانه لا يخاف فواتها  
**قوله** فيه الضمير راجع للخوف ولو في حضور **قوله** وهي والعدو  
 الى هذه شروط للجواز وشروط للهرة والثالثة اباحة  
 القتال فلا يجوز ان يلبغا لانه فيه تخفيفا جازيا مجوزا  
 فلا يباطل بالعصية **قوله** بعد تقديم الضمير راجع للصف  
 الثاني اي السجود **قوله** وتاخر الاول اي للرواية **قوله**  
 سنة فيه عند كثرة المسلمين الى نفى شروط للندب لا للجواز  
 على المعتد وكراهة اقتداءه بغيره في المسئلة حالها في الاثن  
**قوله** ان تعف فرقة في وجهه وسجارت بالاحرى الى حيث

لا يبلغهم

لا يبلغهم سهام العدو فيفتح بهم الصلاة **قوله** وشمل ذلك الجمعة  
 اي اذا وقع مخوف في حضور فعلت في فحطة الابنية **قوله** لكن  
 لا يضر النقص في الركعة الثانية اي اذا عوفى النقص بعد احوام  
 جميع الاربعين والاول لم يبق لا شراط الخطبة باربعين من  
 كل فرقة معنى انتهى جديري اي من صلاة الفرقة  
 الثانية والاولى كذلك للحاجة مع سبق انعقاد عاقبتها  
 الفرقة الثانية بجمعة كالسبقتين **قوله** وصلاتها  
 كصلاة عصفان اولى بالجوار لا كصلاة بطن نخل الا لانها  
 جمعة بعد اخرى **قوله** ولو بلا حاجة نعم الحاجر  
 شرط للندب فاذا كنا اربع صفوف ولم يكن العدو الا  
 ثلاثة ارباعنا سن له ان يصلي بكل فرقة ركعة كما في  
 المجموع **قوله** يكفيها تمام من كون الصلاة ثمانية او ثلاثة  
 او رباعية كما تقدم **قوله** للاجماع على صحتها في الجملة  
 انها قال ذلك لان من جملة ذلك ما لو افرقهم اربع فرق وفيها  
 قول بالاطلاق **قوله** فيجب سجدة وان كان نجسا او بيضا  
 تمنع مباشرة لحيته مسجد حيث اخصرت الوقاية في حمله لان  
 تركه يفسد استسلام العدو وكذا لو ادنى غيره في حمله فخطا  
 لنفسه ولا يظول ضرر غيره اخذ من مسئلة الاصل ان حيث قدم  
 ولم يجب عليه دفعه لم يضطر اخر تقديمه لنفسه ويجب القضاء  
 قياسا على ما سياتي فيما لو تجس سلاحة واحتاج الى حمله فادى  
 في سبيل القضاء فاما في المنهاج وما بحث بعضهم من عدم القضاء  
 اذا تجس واحتاج الى حمله **قوله** وهو ان يهرلي كل عند  
 ضيق الوقت كما يفهم من الروض وشرحه والمعمد - دام

ح



يرجموا الامن لا يفعلها فاذا انقطع رجاءه فعلها سو كان  
 في اول الوقت او اخره قياسا على فاق الطهورين واما بالانواع  
 فالظاهر فيها عدم اشتراط ذلك **قوله** راكب ولو في الاثناء  
 ان احتاج اليه ولو من راكب نزل قورا وجوبا وبني ان لم  
 يستدبر القبلة **قوله** وعذر في ترك توجه قبلة لعدو  
 وسوا الركب والماشي وحالة الخمر وغيرها للضرورة **قوله**  
 وصلاة الجماعة في ذلك افضل الا ان كان الانفراد هو الحرم  
 فهو افضل على الوجه انتهى ابن حجر **قوله** وضربا متواله  
 وعدو واحد او تباعد عن الامام فوق ثلاث مائة ذراع **قوله**  
 قياسا على ما في الآية اي من المشي والركوب **قوله** لا في صياح  
 لعدم حاجة اليه وشبهه النطق بلا صياح لو احتاج الى انذار  
 الى احد من يري الكافر الفتك به فيحمل اغتفاره وعدم القضا  
 ويحمل وجوب القضا لانه نادر **قوله** في كرايح قتال  
 وهرب اي لا تميز بينهما فيشمل المباح الواجب وغيره من الجائز  
 ولا يصلي في هذا النوع ما لا يقوت كالا ستسقا واثنية بعد  
 ما لم يخف نوبتها بالموت **قوله** كقتال عاد لبيع بخلاف عكسه  
 اذا كانوا بلا تاويل فلا يجوز للبيعة اذا قاتلوا ان يصلوا  
 هذا النوع لانه ليس مباحا وحله اذا لم يكن لهم تاويل كما تقدمت  
 الاشارة اليه **قوله** وذي مال لقاصد اخذه ظاهرا مثل ذلك  
 ما لو حطفت نعله وهو في الصلاة فله ان يسعي خلفه ويصلي  
 هذا النوع على المعتمد لانه خاف فوت حاص **قوله** لا في  
 خوف فوت حج ومثله العمرة اذا نذر فعلها في وقت معين  
 وضائق ذلك الوقت عن الايتان بها فيه لو صلى متمكنا  
 قال ابن حجر وليس في محله لان الحج يقوت بفوات عرفة

والعمدة

والعمرة لا تقوت بفوات ذلك الوقت انتهى **قوله**  
 ان صلى العشاءا كئاما لم لا يقبل لو لم يمكنه تحصيل الوقت فلا  
 يترك صلوات ايام وجب الترك **قوله** فتأخيرها واجب كما في  
 الكفاية ويجب ايضا كما قال ابن عبد السلام وغيره تأخير الصلاة  
 لا نقاد خوفا من ريقا وصلاة على ميت خيف انفجاره **قوله**  
 بيان خلافه او بان كما ظنوا او قد صلوا لها لكن بان دونه حائل  
 كخندق او نار او ما او بان ان يقربهم حصن يمكنهم التحصين  
 او شكوا في شيء من ذلك وقد صلوا لها وكذا يقضون لو صلوا  
 صلاة عسقاء لا غيرها من صلاة بطن خل ولا ان بان عدوا  
 كما ظنوه ولا حائل ولا حصن ولكن يلتزم الصلح وخوفا  
**فصل** في اللباس **قوله** ولو قرا وهو نوع من  
 حمد اللون ليس من ثياب الزينة وهو ما قطعته الدودة وجرت  
 منه حية وكبر ما جل عنها بعد موتها انتهى **قوله** وما  
 الكثرة منه زينة وافهم قوله زينة انه لا عبرة بالظهور وما  
 قبله انه لا حرمة مع فرض ثوب ولو مظهر النسيج عليه كنوم على  
 محدة مخشوة منه وكلبس ما ظهر رته وبطانته غير حرير  
 وفي وسطها ثوب حرير وقد حنط عليه والاحرم على الارجح  
 انتهى ولو شك هل الاكثر حرير حرر على المعتمد انوار **قوله**  
 انتهى الرجل عنه في الصحيحين وحكته ان فيه مع معنى خيلا  
 انه ثوب رفاهية وزينة وابدان يلبس بالسادق شيئا  
 الرجال والشبهة بهن حرام كعكسه **قوله** مضرب مثل  
 خوف على العضو والمنفعة والامر الشديد **قوله** وسوا  
 فيما ذكره السفر وحضر وجب لبسه حيث لم يجد لعود سائر

ولد ضائق وقت الصلاة  
 ومعه في الرق مضمون  
 احرم ما شيا كقارب  
 من حرير كقارب  
 القاضى وحليل  
 انتهى

مه



غيره ولو في ثلوه **قوله** اور تع كوبر وظاهر ان شوط  
جوازهما ان لا تكثر محالهما بحيث يزيد كوبر على غيره و  
وهو المعتد **قوله** قدر اربع اصابع عرضا وان زاد طول **قوله**  
او ظرف به سواء كان بظاهرة ام بباطنه **قوله** قدر عادة  
اي بالنسبة لغالب امثاله فيما يظهر ان حجر ويحرم المطر  
والمطر بالذهب على الرجل والخنثى مطلقا وكذا بالفضة  
كما هو ظاهر **قوله** حتى يصحح وليس عليه كل لها الثوب  
المطلوب شوعا والاحرم على الخلية ويجل منه حتى للرجل  
السجدة وليقة الدواة وكيس المصحف وكذا كيس الدرع وعظا  
الكون على نظرفهما والمعتد تحريم كيس الدرع ومثله عطا النما  
بخلاف عطا الكون فلا يحرم وخلع الملوكة اي ان خشي قسنة  
وحواها فيما يظهر لا كتابة الصداق فيه ولو للمرأة فلا يحل هذا  
ما لقي النوري من حيث ان الكتابة استعمال من الكاتب وخالف  
في ذلك نحو الدين بن عساكر مفتي الشام وبنوه تلميذه ابن  
عبد السلام والبارزي قياسا على نسجه وخطاطته للمرأة  
واخاذه بلا لبس اي اذا اخذه بقصد استعماله اما لو اخذه  
بقصد اجارته او اعادته لمن جل له استعماله فلا يحرم اخذا  
ما قيل في كالي **قوله** ان لوث وكذا ان لم يلوث حيث  
انفي الى تحبس المسجد **قوله** لغلظ جاسته يوحده  
استناع دبع لجلد يروث الكلب وخنزير بطريق الاولى وشبه  
الارض به ايضا **قوله** لا لبس تحبس خروج باللبس الاثر  
يجوز قطع **قوله** لاقامة العبارة تعرجل مع الكرامة  
استعمال العلاج في الراس والحية حيث لا رطوبة لشدة جفاف  
مع ظهوره وتقع **باب**

في صلاة العيدين

صلاة العيدين والتهنئة بالعيد واول السنة والشهر مباح  
لا سنة فيه ولا بدعة كما قال زين عبد السلام انتهى والمعتد  
الاستحباب **قوله** والاصل فيه الاخبار لا يتعد واول  
عيد صلاة النبي صلى الله عليه وسلم عيد الفطر في السنة  
الثانية من الهجرة **قوله** اما فوادي فيسن ولو بغير  
مسي فيما يظهر ان حجر **قوله** يسن طلوع شمس اي ابتداء  
طلوعها **قوله** ولو فعلها قبل الارتقاء كره هذا ضعيف والمفتد  
عدم الكراهة لانها ذات سبب فلا يكره فعلها قبل الارتقاء  
سلي **قوله** سبعا سوي تكبير في الاحرام والركوع يقينا  
تعد الشك باخذ بالاقول ومنه ان يشك في ايهام الاحرام  
فيجعلها الاخيرة ويعيدهن بخلاف شكه هل توي الاحرام  
في واحدة منهما فانه ليس في صلاة ابن حجر **قوله**  
خمسة سوي تكبير في القيام والركوع يقينا عقب قيامه  
**قوله** ولو نقص امامة التكبيرات تابعد وكره ما سوما  
وقال امامه ان كبر ثلاثا او ستا قبل القراءة او بعدها وان  
لم يعتقه الامام فان تركها كلها لم يات بها الماسوم وباتي  
المسبوق في ثابته بالحسن ايضا هذا ايضا ما قاله الشارح  
مع زيادة **قوله** لان القضاء يحكي الادا يوحده منه  
ان يجهر في القضاء ايضا وهو كذلك وان فعلت في وقت  
السور **قوله** ولانه لا يليق بالحال وظاهر كلامه انه لا يسن  
صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقال جماعة تسن **قوله**  
ين كل ثمان يوحده منه ان لا ياتي به بعد التكبير السابعة  
ولا بعد ثمانيته ولا قبل الاولى من السبع جزئا وحسن  
خلافا للامام **قوله** ويحسن فيه يوحده منه اذ يجوز  
توالي التكبيرات واذا جاز تواليا جاز توالي الرفع ويبيد

بعة



فلا تبطل صلاة بنو الي الرفع فتقول ابن جبريل اتقوا بنفي والي  
التكبيرات والرفع ازمه مفارقة ممنوع **قوله** وهي الباقيات  
الصالحات قال البيضاوي في اعمال الخير التي يبق للشخص من ثوابها  
ويندرج فيها ما فسرت به من الصلوات واعماله وصيام رمضان  
وسبحان الله وحمد الله ولا اله الا الله والله اكبر والكلام الطيب  
**قوله** وان يقرأ بعد الفاتحة في الاولى في وان امر بغير  
محصور في **قوله** وسن خطبتان بعدها ولو بعد خروج  
الوقت قاله في الروض وشرح الاستبوي **قوله** ولو قدمت  
على الصلاة لا يقتضي انها تحرم لانه متعاط عبادة قاسدة كالاداء  
قبل الوقت ونوع في التحريم اذا قصد خطبة **قوله** كخطبتي  
لجمعة في ومن دخل وخطيب خطب فان كان بالصبح اجلس ليستمع ما لم  
يخش خروج وقت العيد وان كان بالمسجد صلاة مع بنية التوبة  
**قوله** ويتطيب وفضل المسك مخلوطا بالورد **قوله** وازالة  
خو ظفر ونيابي في الاضحية ان مريد هاتين له من اول العشر اخر  
ان الة ظفره وشعره الى ما بعد وجهها فلا يرد ايضا **قوله**  
وفعلها بمسجد افضل قال في الانوار يستحب الاجتماع في موضع  
واحد ويكره تعدده بلا حاجة وللإمام المنع منه انتهى **قوله**  
وسكت عن خطبة لم يخطب اي يكره له ذلك **قوله** وان ياكل  
قبلها في عيد فطر والاولي التمر وكونه وترا ولو بالطريق **قوله**  
والاسواق جمع سوق يذكرو ويؤت سميت بذلك لقيام الناس  
فيها على سوقهم **قوله** تعالى وتكلموا العدة في قال الاستبوي  
الواو وان كانت مطلق الجمع وهو ضربان جمع مقارنة وجمع  
معانته وذلك بعد انقرب قال وقال بعضهم حمل الواو هنا على  
جمع المطلق خلاف الارباع فيعني حملها على الترتيب انتهى وقد  
اشار الشارح الى هذا بقوله اي عند اكمالها **قوله** من

صبح

من صبح يوم عرفة والمراد من طلوع الفجر ودخل في قوله  
غير حاج المعتمر فيكبر في هذه **قوله** الى عقب العصر  
والمعتد انه يستمر الى غروب الشمس وسبغت ايام التشرية  
لتشريقها اي ثمرها وان نسي التكبير عقب الصلاة  
فتذكره وان طال الفصل بين تذكره وتركه لانه شعار  
للایام لا تتم للصلاة وخروج بقوله عقب كل صلاة سجدة  
التلاوة والشكر فلا يكبر عقبها وقاية مدة التكبير اذا قضا  
خارجها **قوله** لانها اخر صلاة في المراد كما هو ظاهر  
ان من شأنه ذلك حتى يشمل من تكبى وغيره ولو لغير عذر  
ومن نفي النفي الاول وغيره ومن قدم التحلل على الصبح  
خلاف من اخره عن الظاهر شرح الارشاد الصغير لا يخرج  
**قوله** الله اكبر كبيراً منصوب على اضمار فعل اي كبر  
كبيراً **قوله** بكرة واصلاو البكرة الغدوة وتجمع بكر  
والاصيل من العصر الى المغرب وجمعه اصل واصال اي  
اول النهار واخره والمراد بجميع الاثمنة هذا كله من تكبير  
يرفع به صوته ويجعله شعارا اما لو استغرق عمره بالتكبير  
حسن والمعتق يلبى باليم يشرع في الطواف **باب**  
في سلافي المكسوف والتمر **قوله** وهو اشهر وتوجه  
شهرة ذلك وكونه اقصى بان معنى كسف تغير وخسف  
ذهب وقد بين علما الهيئة ان كسوف الشمس لاحقيقة  
له بخلاف خسوف القمر لان نور الشمس مستمد من نورها  
فاذا احيل بينها عمار لا نور له وهي مغيبة في نفسها واما  
بحول بينهما وبينها حائل فيمنع وصول نورها اليها فيحجب

الشمس

الشمس



**قوله** محمول على ما اذا اشروع فيها بغير هذه الزيادة لانه  
يقتنع عليه التقصير في هذه الحالة فلا اثر في حقه الا هذه الكيفية  
واذا احرم بنية صلاة كسوف الشمس او القمر واطلق خبر  
وكان له ان يصليها كسنة الظهر او على الكيفيتين الباقيتين  
رسلي **قوله** بان رواية الروكعي اشهر واصح واكثر  
جمع بانه انما يصح اذا التحدث الواقعة اما اذا تعددت كسوف  
الشمس او القمر فلا تعارض وفيه نظر لا شبر كلاسهم قاض بانه  
لم ينقل تعددها بعد ذلك الروايات المتخالفة التي تريد على صحة  
وحينئذ فالنعارض محقق وعند تحقيقه يتعين الاخذ بالاصح  
والاشهر وهو ما تقرر قنامل ابن حجر **قوله** كما في المتنونة  
قال الاذري وتضمنته انه لا فرق بين ادراكه قبل الاجلاء  
وادراكه بعده ولعله المراد الاول والاخير امتناع صلاة كسوف  
بعد الاجلاء قال وهل يعيد المصلي جماعة مع جماعة يدركها  
فيه نظروا قول قضيه التسمية في الام انه يعيدها على  
الاصح واما نص علي المنفرد لانه كل وفاء وجوب على الغالب  
انتهى شروح بهجة **قوله** كما بينت اية مسها قال الاسنوي  
ان يريد الايات المتوسطة في الطول والقصر **قوله** بل الامر  
فيه على التقريب قد يقال كيف التقارب في القيام الثالث الا ان يقتد  
بان سايه وخمسين من البقرة قد تكون اياها مقاربة للنساء اتي  
وبشكل عليه انه في الاول طول الثاني على الثالث وفي الثاني  
بالعكس وهذا هو الانسب فان الثاني تابع للاول والرابع للثالث  
فكان الاول اطول من الثاني والثالث اطول منه ومن الرابع  
ويمكن توجيه الاول بان الثاني لما تبع الاول طالع على الثالث  
وهو على الرابع ويؤيده ما ياتي في الركوع فيمكن حمل التقريب  
على اختيار بينهما ليعاد عليهما كما علمت انتهى ابن حجر **قوله**  
واكثر في ركوعه كذا نص عليه في اكثر كتبه وله نص اخر انه

يسبح

يسبح في كل ركعة بقدر قوائمه **قوله** لصح حديث فيه وظاهر اطلاقه

ان التطويل مطلوب وان لم يغير خصوصاً لانها لا تنكسر **قوله**  
حمل على ذلك قال الاذري وفيه نظر ظاهر فقد نقل القاضي وغيره  
عن اصحابنا انه صلى الله عليه وسلم لم يصل كسوف القمر ولم يحج  
مصر حابه في حديث ثابت انتهى واجيب بان ابن حبان ذكر في  
كتاب الثقة ان القم خسف في السنة الخامسة من الهجرة في حجابي  
الاخرة فصلي صلى الله عليه وسلم صلاة كسوف القمر وروي الدار  
قطن اذ صلى الله عليه وسلم صلى كسوف القمر وقال في القامه حكاه  
عبد عبيد كوفي لم يعرضه انتهى شروح بهجة **قوله** وتفاوت  
صلاة كسوف في معنى يقتنع فعلها بعد ذلك لا معنى لنوات الاداء  
**قوله** كما لو اجلي الكسوف في الاثناء لا توصف بادا ولا قضا  
سواء ادراك ركعة في الوقت ام لا ولو احرم بها كسنة الظهر طائفا  
بقا الوقت فبني خلافت وقت نقلا سلقا خلا فيهما على الكيفيتين  
اذ ليس لما نقل مطلق على صورته **قوله** خوف تعطلت ان  
تقدم لئلا يرد على الفرض عند الشك الوقت واجب انتهى ومن ثم  
يعلم ان الناس يحطون فيما يفعلونه الا ان من تأخير بخارة مع  
ان شاء وقت الفرض قال العراقي وهذا خطأ ظاهر يجب اجتنابه  
عميره **قوله** والا فالكسوف تنبيهه اذا قدم الكسوف على  
فرض غير الجمعة وظاهر اطلاقهم تقديم خطبة ايضا وخيل خلافه  
لانها لا تفوت بالاجلاء وايضا نقولهم يقتصر على القاعدة برسد  
الوذلكم راي في تحرير العراقي تعلل عن التسمية انه يصلي له  
الكسوف ثم الفرض ثم يحطب انتهى عميره **قوله** لا يقال  
مشر وعية الجماعة فيها **قوله** وفرض او عيد وكسوف اعترض  
على تصوير اجتماع العيد والكسوف بان الكسوف انما يقع في الشا  
والعربي واجاب امتنا باجوبة لحدتها ان هذا قول النجاشي  
ولا علة فيه والله على كل شيء قدير وقد صح ان الشمس كسفت يوم  
مات ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم وروي الترمذي

من



ان يكره في الانساب انه مات في العاشر من ربيع الاول واشتهر بها  
 كسفت يوم قتل الحسين واشتهر انه قتل يوم عاشور انتهى سيرة  
 النبي مع اختصار **باب** في الاستسقاء **قوله** وسئل  
 ما ذكر في وجب الاذرع ان الغيرة لو كان رابعا او بدعة لم يندب به  
 الاستسقاء جوازه وليلا يظن العامي حتى يطرقهم **قوله** ان يستسقوا  
 لهم اي بالصلوة وغيرها خلافا لمن قال بالدعاء فقط **قوله** حتى يسقوا  
 فيعودون من الغد كما في المختصر والبويطي والام في موضع وفي القديم  
 والام في موضع اخر لا يعودون من الغد بل يصومون ثلاثة ايام  
 ثم يعودون في الرابع كما في المرأة الاولى فقال فيهم ان اقتضي الحال  
 التأخير كانقطاع صلاتهم صاموا او لا فلا بالنصان محمولان  
 علي ذلك وقال بعضهم قولنا اظهرهما الاول ونقل القاضي ابو الطيب  
 عن الاصحاب انه لا خلاف بل النقل الاول محمول على جوات والثاني علي  
 النذب انتهى والاحسن ان يقال ان اشتدت الحاجة خرجوا  
 من الغد وحمل عليه القول الاول والاصح ما وجد عليه القول الثاني  
**قوله** وصلوا اي صلاة الاستسقاء لا ينافيه قوله شكرا **قوله**  
 كما في فتاوى النووي فقد مر حوا وجوب طاعة الامام في امرة  
 ونهيه ما لم يخالف الشرع بخلاف المباح فلا اثر للاسرة نفيها او ابيانها  
 وكذلك المعصية ومن ثم قال الاستسقاء ظاهر كلامهم التعدي  
 الي كل ما يأمرون به من صدقة وغيرها وهو القياس انتهى عند البيهقي  
 ايضا علي المعتمد به يعلم ان الصوم صار واجبا لذاته لا خشية  
 الفقهاء فقط فلا يجوز الفطر منه باطنا كما لا يجوز تركه نية  
 مع انها امر باطن لا يطالع عليه انتهى ابن حجر ولو صام في هذه الايام  
 المأمور بصومها عن نذر عليه او كفارة وبطلان الاثنين فليس  
 اكفى بدلائل التصود وجود صوم فيها كما اني به الرمي  
 الله تعالى **قوله** وجوز جمعهم الي صحرا اي صحرا ولو في مكة  
 والمدينة المقدس **قوله** للاتباع ومن ثم لم يكن منه تعرض

حصة  
 اي بغيره  
 مضاف  
 مضاف اليه

لصفتهم

لصفتهم في انفسهم وهي المقصودة **قوله** للاتباع ومن ثم لم يكن  
 خروجهم حقا مكشوفة رؤسهم على الوجة لما فيه من اظهار التواضع  
**قوله** فيصير كالطريق عليها بقية الحديث **قوله** اللهم ان بالعباد  
 والبلاد والخلق من اللوا بالمد شدة الجوع والجهد وهو قوله تعالى  
 كمال الضنك اي الضيق بالافتساق بالانكسار الا الله الذي انت  
 لنا الزرع وادبر لنا الضرع واسقنا من بركات السماء وانت لنا  
 من بركات الارض اللهم ارفع عنا الجهد والجوع والعري واكشف  
 عنا من البلا ما لا يكشف غيرك انتهى خطيب **قوله** لا في المدوس  
 والمثلت فليس في ذلك الا التحويل ذكره في الوحد واصلها **قوله**  
 وان يسبح لوعده في العدم ملك او البرق اجحة يسوق بها السحاب  
 فالسموع صوت او صوت سوت **قوله** بلا صلاة اي باليفية  
 السابقة اي فيصلي لها في بيته منقرا او الا فقد مر حوا بان نحو  
 الزلزلة يصلي لها وهذا نحوها ابن حجر **باب**  
 في حكم بركة الصلاة **قوله** اموت ان اقاتل الناس الى اخره فيه  
 الدليل انه شوط في الكف عن القتل والمقاتلة الاسلام واقامة  
 واما الزكاة لكن الزكاة يمكن الاسام اخذها ولو بالمقاتلة ممن  
 منها وانما لو نأفدت فيها علي حقيقته فخلاها في الصلاة فانه  
 لا يمكن فعلها فاعلم بالمقاتلة فكانت فيها بمعنى القتل فعلم وضوح  
 الفرق بين الصلاة والزكاة وكذا الصوم فانه اذا علم انه يجس  
 طول النهار نواه فاجل يجس فيه ولا كذلك الصلاة فتعني القتل  
 في خذها **قوله** وفي الغشا بطلوع الفجر وظاهر ان المراد بوقت  
 الضروس في الحج ضيق وقتها عن اقل ممكن من الخطبة والصلاة  
 لان وقت العصر ليس وقتا لها في جالة بخلاف الظهر فان قلت  
 يعني قتل عقب سلام الاسام مستها قلت شبهة يتبين احتمال  
 قضاها واعاها فغيرها اوجب التأخير لما مر منها بكل مد  
 تقدير وهو ما مر انتهى ابن حجر **قوله** ان يطالب الا يقال

٧٨

الصلوة



لاقتل بالحاضرة لانه لم يخرجها عن وقتها ولا بالخارجة عنه لانه لا يقتل بالقضا  
وان وجب قول لا نقول بل يقتل بالحاضرة اذا اسرىها اي من جهة الامام  
او نائبه دون غيرها فيما يظهر في الوقت عند ضيقه وتوعد على اخراجها  
عنه فاستغنى حتى خرج وقتها لانه حينئذ معاند للشرع عناداً يقتضي  
مثله القتل فليس هو الحاضرة فقط ولا الغاية فقط بل مجموع الامرين  
الامر والاطوار مع التضمين انتهى اني حجة **قوله** لا يقتل بتركها  
فاقد الطهورين لانه مختلف فيه ذكره الفقهاء ويحق به كل تارك  
الصلاة يلزمه قضاؤها وان لم يمتد اتفاقاً لانه ايجاب القضا شبهة  
اي لو قتل قبل الغروب في تركها وان ضعفت **قوله** ولو قتل في مدة الاستتار او قتلها  
او بعد امر الامام بها انسان اثم ولا ضمان عليه **قوله** وكما ترك  
الصلاة فيما ذكر تارك شرط لها كالوضوء كان الاولي ان يقول سائر  
الشروط والاركان كما قال في شرح الروض ولعله اراد بالشرط ما لا  
يدخل في وجوبه كالتيمم بدسه حتى لو صلي عويلاً مع قدرته على السيرة او قاعد مع  
قدرته على القيام قتل وحكم فيها لا خلاف فيه او فيه خلاف واه حتى  
لو مس شئاً في الذكوة او لمس امرأة او توفى ما لم ينو وصلي معتقلاً  
لم يقتل لان جوازها أصلاً به مختلف فيه اختلافاً **قوله** يا  
**كتاب** لكان يزيل كان حق هذا ان يذكر

حسبه  
اي لو قتل قبل الغروب  
مثلاً بمن لا يسع  
لان وقت الاستتار  
يدخل في وجوبه  
اي بالنسبة للعصية  
وقتل الغروب لم يدخل  
وقتها لم يستحق القتل  
بكيف يسرع في قتل  
فلو قتل في مدة الاستتار  
او قبلها انسان اثم  
ولا ضمان عليه مع اثم  
اقتل الغروب مضمون  
وتدحباب ما تقدم  
وهو انه قبل الغروب  
بمن لا يسع ركعة  
وبعد امر الامام عنه  
بما غير مضمون كما  
قاله الاسنوي وكذا  
يقال في بقية الاوقات  
فيما لم يبق وقت وضوء  
تخالفه المواقف

تجعل  
تتم

تجعل نصب عينيه لانه ان جوعن المعصية وادعى الى الطاعة  
**قوله** اي قاطع واما بالمهملة فتعناه المزيل للشي من اصل **قوله**  
اي اشد طلباً به من غيره اي لانه الى الموت اقرب **قوله**  
وان يتداوي وان يعاد المرء فيؤمل ولو بدا في اول يوم من موته  
وان لم يعرفه مالم يتيق على المرء فيض غيلاً بواصل كل يوم الا انه  
لغلبة او من نحو صدق مالم يبد او يعلم كراهته ويكره اطلاله المكث  
عنده مالم يفهم منه الرغبة ويدعو اليه بالسفاهة ان رجاءه ولو على بعد  
ويطيب نفسه بمرضه ويرغبه في التوبة والوصية ويطلب الدعا  
منه **قوله** وكراهته في الموت لضره يخرج بالضر القمى بالضر  
فلا كراهته فيه ولا يقال ان هذا يفهم من الاول **قوله** بطريق الاول  
لان الاول يشبه التظلم بخلاف الثاني **قوله** وان يلقى مختصراً  
ولو ميراً يحصل له الثواب الا في ما لم يلقى في القبر لا تنقاسب  
المتلقين من الفتنة في قبره **قوله** اي لاله الا الله محله في المسلم  
اما الكافر فيلقها قطعاً اي وجوباً ان رجي اسلامه والا فندبا به  
وسين تجرعه ما لقلبة العطش حينئذ ومن ثم ورد ان الشيطان  
يأتي به من لال ويقل قل لاله غيري حتى استعبد **قوله** لان الميت  
لا يقو عليه واخذ اني الوتعة بقصته وهو اوجه في المعنى ان  
لا صارف عن ظاهره وكون الميت لا يقو عليه ممنوع لتقادراك  
روحه فهو بالنسبة لسمع العرائن وحصول بركة كلبي واذا  
صح السلام عليه فالقراءة اولى **قوله** يا ايده الاول ما في حد  
غريب ما من مريض بقراءة هذه يسبى الامات رياناً وادخل  
قبره رياناً انتهى اني حجة **قوله** وان يحسن الضمير راجع له  
للمريض ولو غير مختص **قوله** ويسن لمن عنده تحسني ظنه  
لا بل تحت الاذرع وجوبه عليهم اذ راوا منه اماراة الياس  
**قوله** ونزعت ثيابه ولو شهيداً على المعتمد وتد اليه عند



التكفين **قوله** وتقل بطنه الا ان قلت هذا الوضع انما ياتي  
عند الاستلقاء لا عند كونه على جنبه مع ان كلامهم صريح في  
هذا على جنبه كالمختصر قلت يحتمل انه هنا تعارض مندوبان الوضع  
على جنبه ووضع الثقل على البطن فيقدم هذا لان مصلحة الميت  
به اكثر ويحتمل انه لا تعارض لا مكان وضع الثقل على بطنه وهو  
على جنبه لشدة عليه نحو عصا به لقولهم انه يوضع عليه طولاً وهذا  
هو الاقرب لكلامهم وان مال الادرعي الى الاول حيث قال الظاهر  
هنا القاءه على قفاه كما هو لقولهم يوضع على بطنه فيقول **قوله**  
فيصان عنه اي يذبا قال الادرعي والختم يحتمل اي يحرم وضع المصحف  
**قوله** حتى يقضي عنه محله في غير الابنية قبل وفن عصي يدينه  
وتجب المبادرة عند الطلب والتمكن من التركة **قوله** تروى كناية  
على كل من علم بموته ولو اجنبياً **قوله** لا للتكفين ويظهر سقوط  
بفعل غير المكلف لانه من جنسنا لا بفعل نحن لانهم ليسوا كذلك مع اننا  
لا نذكره هل كفوا بذلك او لا انتهى اني نجر والمغترس سقوط الغرض  
بفعل نحن ونفعل غير المكلف رملي **قوله** كونه ويرد اي بالغاسل  
ويمكن رجوعه اليها اذا فرض ان المايو ذبه لشدة برودة **قوله**  
مايلا الى ورأيه الى اي حال كون الميت ما يلاو الضمير في وضع عايد  
على الغاسل والضمير في كف عايد على الميت وقوله وايها مـ  
بغيره قفاه الضمير في ايها مـ عايد على الغاسل والضمير في قفاه  
عايد على الميت فالضمير الاول منها عايد على الغاسل والثاني عايد  
على الميت **قوله** على اليد اي اليسرى قبل بوضه من ذلك ان لم  
يستاك باليسرى وليس كذلك لو صوح الفرق فان الاصبع هنا  
مباشرة للاذي اي من ورأيه وكذا ولا كذلك ثم **قوله** يا صبيحة  
والاولى مختصر اي فخصيص اليسرى **قوله** من فرقه اي من سبط  
راسه تني بذلك لانه موضع فرق الشعر وكذا التيمم

بالماء لانه الرض  
في الحي فالميت اولى به  
وبه يعلم وجوب غسل  
ما يظهر من فروع الشب  
عند طو سجا على يد  
نظير ما مر في حي تقو  
بعضهم انهم اغفلوه  
ليس في محله **قوله**

بفتح الراء كسرها

بفتح الراء كسرها **قوله** فيه قيل كافر هذه الكيفية في كلام السبكي  
وتبعه شيخ الاسلام قال السبكي وكلام المنهاج يمكن حمله عليها بان  
يجعل تقديمه وتأخيرها في بان يقال فيفسل الا يسر كذلك فيجب  
ما قراها بعد من وال اليسر في هذه غسله فيجب في الثالثة  
اي كذلك وحيفه فعليه تقديمه وتأخير وحذف **قوله** زيد  
عليها صرح الاستنوي بان هذه الزيادة في غسله اليسر  
ومريته بان يكون معها ويكون وترا اذا حصل الاتفاقي في  
شرح الارشاد لابن ابي شريف واعلم ان الزيادة للارتقاء  
انما هي في غسله اليسر ومن يلغى كما هو ظاهر كلام الروضة  
واما ما هو حديث وصرح به الاستنوي وغيره خلاف ما يؤيده  
الارشاد من ان ذلك من غسلات الما القراح انتهى **قوله**  
ان رايتني ذلك وكان ذلك باليسر خطا بالام عطية بالام اي  
لان غير ما تنبع لها **قوله** او شيئا من كافر هذا شك من الراي  
**قوله** لسقوط الغرض بما وجدوا عليه لا يجب بخروج منه  
الظاهر شي **قوله** الا لمصلحة الاستئثار ارجع للمصنف  
حتى لو راى خيرا في مستبدع او فاسق فانه لا يذكره بل يسكت  
عنه فيقول الا لبدعة ظاهرة فيذكره او يسكت عنه **قوله**  
او مستبارة لم يضره بضعه من عليه وقضية هذه العلة انه  
لا يغسل الجوسنة والوثنية وكرامة يجرم عليه بضعها وهذا  
يراد بحث الاستنوي في المستبارة لانه قال وهو غير مستقيم  
لانه ان ملكها بالسبي فالاصح جواز الاستمتاع بها الا الوطى  
فالفسل اولى بالجواز وان ملكها بغيره لم يحرم عليه تخلوة  
بها ولمسها والنظر اليها بلا شهوة فالفسل كذلك انتهى **قوله**

٧٠

ثانية

فكان حق ان ارجح  
ان يزداد او يسكت  
عنه



ولزوجة غير رجعية فابدية مذهبنا ان الموت محرم للنظر  
 بشهوة في حق الزوجين دون النظر بغير شهوة **قوله**  
 ولو نكحت غيره بان تضع حملها عقبت سوتة ثم تزوج فلها ان  
 تغسل زوجها لبقا حقوق الزوجية **قوله** لا تنقلها عنه قدر  
 تزداد الولد لانها تعتق بالموت ولا تنقل لغيره **وجاب**  
 بانها انتقلت عنه للحرية **قوله** الانساؤه اي لو ظهر لها  
 قولها المذكور وقت غسله صلى الله عليه وسلم ما غسله الا مرة  
 نساؤه لمصلحة من بالقيام بهذا الفرض العظيم انتهى شرح  
 ابن الشيخ الرملي **قوله** نعم ولو كان على قبله او ذبح نجاسة قال  
 شيخ الاسلام في شرح الروض الاوجه انه يزيلها ويفرق بين  
 ان النقا وبين التيمم بان ان النقا لا بد لها من غسل الميت  
 وبان التيمم اما يقع بعد از النقا ولو مات مسلم وهناك كافر  
 وامرأة مسلمة اجنبية غسل الكافر وصلى عليه المرواة  
**قوله** ويحاط الفاسل بذبا في غصو البصر والمس وقول الروضة  
 واصلاحها فيه خلاف فيما اذا لم يحضر الا اجنبي لا يلزم منه اتقا  
 في الصحيح وان كان ظاهرا ذلك **قوله** قريبا فاعذر المصنف  
 عن التعبير بالقرابات الى القرابات لان الاسنوي فظرفه من  
 وجهين احدهما ان المصنف توهم ان القرواية خاصة بالانثى  
 الثاني ان القرابات من كلام العوام كما قال جوهري وسببه  
 ان المصدر لا يجمع الا اذا اختلف نوعه وايضا في مصدر وقد  
 اطلقها على الاشخاص وقال قبل ذلك انما مصدر تعني الرحم  
 تقول بيني وبينه قرابة وقوبه وتقول ذوا قرابي ولا  
 تعلم قرابي ولا هم قرابي والعامة تقول ذلك ولكن  
 قد هو قروي قاله جوهري انتهى **قوله** ذات محرمية

يؤخذ

غسل  
 الاكل  
 للسيد  
 راسه  
 وح  
 حلقه  
 الاوجه وكذا الوغز

يؤخذ من **قوله** ان بنت العم البعيدة اذا كانت اما من الرضاع  
 او اختا تقدم على بنت العم القريبه ولكن الظاهر كما قال الاسنوي  
 ان المراد المحرمية من حيث النسب وكذا لم يعبر بالرضاع هنا  
 بالكلمة **قوله** تبعد القرابات ذات الولا اقتضي هذا ان دوا  
 الارحام يقدم من هنا على ذات الولا وهو عكس ما سلف في غسل  
 الرجل ولعل الفرق قوة الذكوره بدليل عقلهم عنه **قوله**  
 وعدم قبل وعداوة وفسق وحبي ورق ووجود عقل على المعقد  
 في جميع **قوله** قضية كلامهما بل صرح به وجوب التوكيد  
 المذكور ومن ثم قال في الروضة ونقله الراعي عن جوهري وعنده  
 للاقرب ايتار الا بعد ان احدث جنس المستحل المفوض اليه والا  
 فلا فليس للرجال تفويض الى النساء ولا العكس **قوله** لا  
 متاخرون في تدبيرة وانه المذهب انتهى من بحر والمعتمدان التوكيد  
 منه ومنه وانه لا يجوز ايتار غير جنس لانه يتعلق به حق الميت  
 ولا يجوز تفويض حقه بغيره اذ نه خلاف ما اذا كان من جنس  
 لان التفاوت بينهما **قوله** خلاف غير جنس لكثرة التفارقات  
**قوله** لان اجزا الميت محرمة ويجوز خنثه وان عصى بغيره  
 او تغذر غسل ما خنث قلغته كما اقتضاه الملاحم وعليه فيمنع  
 تحتها **قوله** في حرمة ما قبل الخل الاول **قوله** فلا تنكح  
 بذلك **قوله** لو تقدم غسل ما خنث لا يغسله ولا يؤم على  
 خالقه ومعلمه ومطيه خلافا للباقيين انتهى ابن حجر **قوله**  
 في تكفين الميت وحمله **قوله** اذا وجد غيرها اي فلا يجوز  
 تكفينها في واحد من هذه الثلاثة اما في تحريم والمرعقود  
 فمسلم واما في المعصوم فمنوع لان المعتمد كراهته وما  
 ذكره الشارح تبع فيه البيهقي ويستغنى من كلام الشارح

بيان  
 التفاوت



الشهيد اذا لبس الحرير حال حياته ثم مات فانه يكفن فيه  
 بخلاف غير الشهيد اذا لبس الحرير حكمة او جوب ثم مات فانه يرفع  
 منه لا تنقح حاجته بموته لكن خلفها بشي اخر وهو استجاب تكفينه  
 في ثيابه التي مات فيها **قوله** او مقلد من خشنها اي ولا غيره  
 باسرافه وتعبيره قبل موته **قوله** وقصية كلامهم حيوات تكفي  
 الصبي بالحرير وبه صرح النووي في فتاويه قال الاذري والوجه  
 المنع **قوله** مع القدرة على ظاهره محال اذ لم يكن للظاهر حسي  
 فان كان حريرا قدم عليه المتنجس كما صرح والتمولي وغيرهما  
 انتهى والمحقق خلافهما اقتضاه اطلاق الشارع هنا **قوله**  
 مغالاة فيه قال الاذري والظاهر انه لو كان الوارث مجورا عليه  
 او غائبا او كان الميت مفلسا حرمت المغالات فيه من التركة  
 انتهى وهذا هو المذهب **قوله** مفرغ على ان الواجب الى والمحقق  
 ما في شروح المذهب من عدم تنفيد وصيته باستقاط ما زاد على  
 ستر العورة وتكفينه بساتر كل بدنه ووجهه ما فيه بان اسقاط  
 مكرهه والوصية بغيره نافذة وحاصل ان ستر العورة حق  
 الله تعالى وما زاد عليه الى تمام ستر البدن فيه حق لله تعالى  
 وحق للميت وما زاد على ذلك حق للميت فقط **قوله** واكمل  
 لغيره خمسة عشر يتدب شد سادس على صدر المرأة فوق  
 الاكفان ليمنعها عن انتشارها باضطراب تدبيرها عند حمل **قوله**  
 رواه البخاري واخرى بان المذهب نقل ودليلا اولوية  
 لجديد ومن ثم كفن فيه صلبا عليه وسلم والظاهر انه بانفاقهم  
 وظاهر كلامهم اجزا الملبس وان لم يبق فيه قوة اصلا ومما فيه  
 انتهى ابو يحيى **قوله** والباقي من لفافتي في الرجل او لفافتي  
 المرأة **قوله** ويسن ان يجو الكفن اي لغير محرم ولو بمدة ثلاثا

**قوله**

**قوله** وخادمها هذا ان كانت مملوكة لها فان كانت مكرمة  
 او امته او غيرها فلا يجزي حكمه ومعلوم ان التي اخذها اياها هو  
 بالانفاق عليها كما متها ولا يستحب ان يدخول نفسه كفن لئلا يحاسب  
 عليه اي علي اخاذه لا علي انفسه لان ذلك ليس مختصا بالكفن  
 الا ان كان من اثر بعض اهل الخير او من جهة تقطع عنها فحسب  
 ذلك وقد صرح عن بعض الصحابة فعلم ذلك في الروضة وعمل النووي  
 ابداله والتكفين بغيره فيه وجهان بناهما القاضي على ما قاله  
 اقضى ديني من هذا المال هل يتعين القضاء منه او لا قضية كلام  
 الهندسي تعيينه واليه يرجع يومئذ كلام الرافعي شرح البهجة  
 ومحل التعيين اذ كان هناك وصية بالتكفين به اخذ من المبني  
 عليه والا فلا **قوله** قال الهندسي لو مات فادبه دفعة واحدة  
 قدم في التكفين وغيره من يسوق فسادا فاذا استور قدم  
 الاب ثم الام ثم الاقرب **قوله** ولا قرب ويقدم من الابن والابن  
 اسمها فان استويا اقرب بينهما ويقرب بين الزوجين ويتبع ان  
 يقدم قبل الاقرب بالفضل انتهى وتوله والاخرين محمول على ما اذا  
 الزمه حاكم يوي ذلك لان الجهر بابيع لوجوب النفقة  
 الا حوة لا حب ولو غاب الزوج او امتنع وهو مسرور وكفنت من  
 مالها او غيره فان كان باذن حاكم فهو براه رجع اليه والا فلا  
 كما جئت الاذري وعلى شقة الثاني محل قول جلال البلقيني انه  
 لا يستقر في ذمته لانه امتناع اذ التمسك بعد الموت بتقدير وتليد  
 الورثة لا يجب فتعين الامتناع وما هو امتناع لا يستقر في الزم  
 وقياس نظايره انه لو لم يوجد حاكم كفي الجهر الا شتمها وعلى انه  
 جهز من ماله ليرجع ولو وصفت بان تكفن من مالها وة وموسر



كانت وصية لو ارمث بانها اسقطت الواجب عنه امي ابو جحر  
**قوله** وكذا اذا كف من مال من عليه نفقته وهل يجب الثاني والمالت  
 في تركه الزوجة محل فطر والا قرب الوجوب ويكون للواجب تعلقان  
 تعلق خاص وتعلق عام فيتعلق بالزوج واحد وما عداه يتعلق  
 بالترك ثم يرجع الشئ عن هذا فلا يتعلق بالترك شي **قوله** لم يرم  
 بيني قدميه وان حمل علي راسه خرج عن كل بني العمودين وادي  
 الي تنكيس راس الميت **قوله** افضل من التزويج هذا اذا اراد  
 الانتصار على كيفة من الكيفيتين والا فالافضل لجمع بينهما بان يحمل  
 نارة كذا ونارة كذا **قوله** وبامامها سوا الواكب والماشي ونقل  
 الاتفاق على ان الزاكب يكون خلفها مردود بل قال الاسنوي غلط  
 لكن انتصروا الاذرع في بحجة خبر به وبان في تقدمه ايد المشاة  
**قوله** وسن لغير ذكر ما يستتره كعبه **فصل** في ابن الصلاح  
 بحكمة ستر كفازة جريرو وكما المقصود به الزينة ولو امرأة كما  
 يحرم ستر بيقها بالجرير وخالفه لجلال البلقيني فجوز كبر فيها وفي الطفل  
 واعتمد جمع مع ان القياس الاول انتهى وما قاله لجلال البلقيني هو المعتقد  
 رضي **قوله** بل المستحب التفكير في الموت وما بعده من اد الاسنوي  
 نقلا عن شرح المهدب فلا يرفع صوت بقراءة ولا ذكر ولا غير  
 انتهى **قوله** قال انطلق قوامه قال الاسنوي ولا دليل فيه  
 على سلق القراءة لان عليها كانت يجب عليه ذلك كما يجب عليه القيام  
 بكفاية في حال حياته **فصل** في صلاة الميت قال القائل  
 من المالكية في شرح الرسالة وهي من حضائص هذه الامم وعور  
 بجملات الملايكه علي ادم وقولهم هذه سنة بني ادم ويمكن

حمل القول بالخصوصية على هذه الكيفية لان من حملها الفاتحة  
 والصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم والقول بعد ما على غير هذه  
 الكيفية **قوله** والاتفاينية الغرض هو شامل لصلاة الصبي  
 ولصلاة النساء وقد صرح النووي في شرح المهدب بان النساء  
 اذا صلى مع الرجال تقع لهن نافلة **قوله** بدون التعرض لكفاية  
 كما ان الظاهر لا يشترط ان يتعرض لكونها فرض عيني **قوله** ولا  
 يجب في الحاضر تعيينه تبع في التقييد بالحاضر جماعة من الافاضل  
 لكثرة الموتى الغائبين فلا بد من تعيين من يصلي عليه منهم ليمتثل  
 وفيه نظر اذ قرينة المصنوع غير كافية بل لا بد من قصد محلي في الحاضر  
 ايضا فتساويا ويؤيده نصه في الجعوي بانه لو توفي في الغائب  
 من يصلي عليه الامام جاز والمعتد ما قاله ابن عجل اليميني انه في مر  
 الغائب لا بد من تعيينه الا اذا قال اصلي على من صلى عليه الامام فيكون  
 ولا يحتاج الى تعيين وكذا لو قال اخو النهار اصلي على من مات باقطاع  
 الارض وغسل فانتصه فظن العموم **قوله** ولانه انما اذ ذكرا  
 وبجث الاذرع في البطلان فيما لو اد معتقدا له وهو واضح لان  
 البطلان من حيث اعتقادي البطلان **قوله** اي لا تسن له متابعت  
 تبع فيه السبكي لانه قال الاول ان يكون لخلاف في الاسماء  
 وخالف في ذلك الاسنوي فجعل لخلاف في الوجوب **قوله** من انما  
 بعد الاول او غيرها والمعتد ما في المنهاج وفي المجموع اما في الاول  
 او غيرها فاشتمل الاربع وقال فيه انما يجب كون الصلاة على النبي صلى  
 الله عليه وسلم في الثانية والثالثة في الثالثة فحصل من مجموع  
 كلامه اخلا الاول عن ذكر وترك الترتيب وجمع ركبتين في تكبيرة  
**قوله** اي الامر الماسور به **قوله** دعا للميت اي ما وقع عليه  
 اسم دعا للميت مخصوصه واسمها طلاقه بتعال غير به

لا انما كانت ملكي  
 مع وجود الحال  
 فيها بين الوضوء  
 فارق المرح في الصلوات  
 تحس من ان نية الغرض  
 لا يجب انتي في غيرها  
 شيخنا



الدعاء غير المكلف كصبي ومن بلغ مجنون أو داء جنون إلى سوتة **قوله**  
كاللهام رحمه وينبغي اجزا كل مطلوب اخروي كما نظر إليه **قوله**  
مستند على التخفيف وان صلى على غائب او قبر تركهما ايضا لان  
البناء على التخفيف **قوله** وصغيرنا اي اذا بلغ والمراد الصغير  
في الصفات لا في العمر ويحمل غير ذلك انتهى **قوله** فاجبه على  
الاجل وهو اعمال تجوز من الطاعات كالتمسك بالشهادتين والصلاة  
والزكاة والصوم والحج **قوله** ولا يخرج المكلف عن هذه التكليف  
بالاسلام الامع الايمان بالمعنى الاي وهو تصديق القلب ما علم به  
الرسول به من عند الله ضرورة من الدين ولا يخرج المكلف عن هذه  
التكليف بالايمان الامع التمسك بالشهادتين من الناطق قال بعض  
المحققين وهما واحد بالنظر لما صدق وان كان مختلفي المفهوم انتهى  
ان فاسم **قوله** اللهم انه نزل بك اي هو ضيفك وانت اكرم الاكرمين  
وضيف الكرام لا يضام **قوله** وانت خير من نزل به الضمير راجع  
الى الله تعالى فيجب اخراجه وتذكيره مطلقا اي سواء كان الميت ذكرا  
ام انثى وسواء كان شيعيا او مجموعا ومن الناس من يغلط في ذلك فيذكر  
مع المذكور يوثق مع الموت فان تعدده وعرف سفاهة كفو **قوله**  
واما نحن فنقول الاسنوي المتجه التعدير فيه بالمملوك وخوؤه وفي ولد  
الزنا يقول وابن امك لان الشرع قطع نسب عن ابيه **قوله**  
وان يقول في صغير الى اخوه هذا اذا كانا حيين لم يعلم كفرهما معلوم  
الكفر لا بدعواله والميت ياتي فيه بما يقتضيه حاله على الاوجه **قوله**  
يؤتى الضارب في الطفلة **قوله** حتى شرع امامه في اخوي لا قلوم  
يكبر الواجبة حتى سلم الامام لم تبطل صلاة كما في المهمات اخذ من  
قول الرضا وغيره بان لم يكبر حتى كبر امامه اخوي قال **قوله** ويتبادر  
بانه لا يجب فيها ذكر فليست كالركعة بخلاف ما قيلها انتهى شرح التلخيص

بالمعنى

بالمعنى **قوله** كنيان فيه نظير القياس اخذاما قيل في الصلاة  
المكتوبة عدم المطلق ولو باكثر من تكبيرتي قال ابن حجر مرقع  
لشارح ان الناسي يغتفر له التأخر بواحدة لاثنين وذكرنا  
في شرح منعه وغيره مع التبري منه **قوله** في ما اقتضاه كلامهم  
انتهى والوجه عدم المطلق مطلقا لانه لو سئى فتأخر عن امامه  
جميع الركعات لم تبطل صلاة فهذا اولى انتهى **قوله** والظاهر  
انه لو تقدم في هذا البحث نظروا زيادة تخامسه في غير ما نحن  
فيه محض ذكر لا يلزمه محذور بخلافها فانه يلزمه محذور محض  
الحال لما تقدم من تصحيحهم بان التقدم المحض من التلطف وقد  
بعضوا في التلطف بتكبيره على المطلقان فالتقدم بها كذلك بالاولي  
انتهى ابن حجر وهذا هو المعتقد **قوله** ويكره مسبق وقيل  
الفاحة جوازها **قوله** وهو اظهر على القول بتعيين الفاخة  
عقب الاول قال ابن حجر ليس هذا مبني على تعيين الفاخة في الاول  
لانها محال اصله فحيث لم يقصد ها في غيرها فكبر الامام قبل ترادها  
سقطت وان اخوها الامام الى الثانية انتهى وليس المقصد بشرط  
تمتي كبر الامام قبل شروعه فيها او قبل تمامها سقطت عنه **قوله**  
لا على القول بانها تحري عقب غيرها كما اشار اليه الرافعي كما قيل وقد  
يقال بل ياتي على ما صححه النووي ايضا لانها وان لم تتعين لها هي هم  
منصرف اليها الا ان يصرفها عنها بتأخيرها في السقوط نظرا  
لذلك الاصل **قوله** ويقر الفاخة ان اراد به الوجوب  
لا ياتي الا على الصوف فلعله ترك التبيين للعلم به انتهى في حوزة **قوله**  
تابعه اما لو لم يقطع قرائته فيكون كالتلطف بلا عذر **قوله** فحيث  
انه لو علم انه يتبعها ويدرك الامام قبل تكبيره الثانية اتى جميعا



بين قرائها وواجب المتابعة وفيه وثقة انتهى ابن حجر **قوله** وسين  
 ان لا ترفع الجنازة الى ولو احرم على جنازة وهي سائرة صبه به سقوط  
 ان تكون بحمة القبلة عند التجر فقط وان لا يربط بينهما على ثلاثمائة  
 ذراع الى تمام الصلاة ولا يضرب حائل بينهما ولا يستوط الحاذة على  
 المعتمد خلافا للشارح فاما مبنية على ضعف **قوله** مع ان المعنيين  
 السابقين وهما قوله كسائر الصلوات ولانه المنقول **قوله** مع  
 وجوده اي محل الصلاة وما ينسب اليه كخارج السور القريب  
 منه احدا مما ياتي عن الوافي انتهى ابن حجر فان قلت كيف لا يسقط ط  
 بالمرأة مع وجود الصبي مع انها مخاطبة به وانه قلت قد يخاطب  
 الشخص بشي ويتوقف فعله على شي اخر لا سيما فيما يسقط عنه الشيء  
 بفعل غيره انتهى فالمتجه على النسخ امره بالصلاة كما لو لم يجب عليه  
 امر الصبي بالصلاة قال في الروضة والظاهر ان كنهني فيما كالمراة  
 وجزم به في المجموع وقصيته انه لو وجد مع النساء سقط الفرض على  
 جميع بصلاته او بصلاة امرأة وقياس المذهب ياتي بسقوط عنه  
 بصلاة المرأة وان سقط عن النساء به عليه ابن المقرئ شرح  
 البهجة من عند قوله قال في الروضة والقياس ان كنهني لا بد من صلاة  
 بجميع فلا يسقط الفرض بواحد لاحتمال ان يكون انني ومن لم يصل ذكر  
**قوله** ويصح على قبر غيري ولو كان الميت في صندوق سلاحت  
 الصلاة عليه على المعتمد من تردد لبعض الهاميين **قوله** ولان الم  
 نكن اهلا للفرض لا وقصيته انه يصلي على قبر عيسى صلى الله عليه  
 نبينا وعليه وسلم اذ مات وهو طاهر وكلامهم جروقي على الغالب  
 والمعتد خلافا **قوله** رواه الشان وان كانت صلاة  
 خلافا في حقه صلى الله عليه وسلم لما ورد انه رجع على نفسه حتى

هي صلاة

هي صلاة غائب في حقهم والا وجه سقوطه عن كاضرني اذا علموا  
 بصلاة غيرهم وان ائتموا بالتاخير في بعض الصور وانه لا بد من  
 ظن تقدم الغسل **قوله** اما كاضر بالبلد لا وعلا ذلك بتيسر  
 غالباً ومن لم لو تعذر حضوره عنده لم يحوج بس او من جازت على  
 الوجه ومخرج عن السور قريباً منه كداخل اي لعدم مشقة  
 حضوره فلا نظركلوان القصريين **قوله** ويغفر التردد في البيت  
 للضرورة واعترض بانه لا ضرورة لا مكان الكيفية الاولى وحاج  
 بانها قد تشق بناخير من غسل الى فرائغ غسل الباقيين بل قد تعين  
 الثانية ان ادي التاخير الى تغير وكذا تعين الاولى لو تم غسل الجميع  
 وكان الافراد يودون الى تغيير المتأخر **قوله** اعم مما ذكره  
 لموله ما لو اختلط الشهد الذي لا يصلي عليهم بغيرهم وما لو  
 اختلط السقط الذي لا يصلي عليه بغيره **قوله** نحو اعلى ان  
 الولي اجاز الوصية كما يصح اي بكر رضي الله عنه ان يصلي عليه  
 عمر رضي الله عنه فصلي وايضا رضي الله عنه ان يصلي عليه  
 صهيب رضي الله عنه وايضا عابشة رضي الله عنها ان يصلي عليها ابو  
 هريرة رضي الله عنه فصلي **قوله** فالاولي ان يقدم الولي  
 في اما تم على الولي اذا حيف الفتنة من الولي كما في المومن عن  
 مفهوم البيان انتهى وهذا هو المعتمد **قوله** فالزوج مقدم  
 على الاجانب قال في المجموع والتقدم في الاجانب بما يقدم به  
 سائر الصلوات انتهى **قوله** والمرأة اي الزوجة تفلي  
**قوله** وتقدم نسأ الحارم فالصغير راجع لنسأ الحارم كما  
 ذكره الشارح في شرح البهجة وهذا احد احتمالين والاحزان  
 الحارم تقدم من علي الزوج **قوله** والعبد البالغ على حره

وعبادته شرح البهجة  
 في الفصل الزوجية النسأ  
 الحارم واما في الصلاة  
 فيتم ان يقال فيها بد  
 وان يقال تقدم النسأ  
 الحارم على الزوجية  
 والاحزان



الصبي ويقدم مفضول الدرجة علي نائب فاضلها في الاقيس اي حيث  
 كان المستيف حاضر التقصير بالاستئذان كالحويي احدهما شقيق  
 والاخر لاب فيقدم الاخ لاب علي نائب الشقيق ونائب القريب  
 الغائب علي البعيد حاضر **قوله** علي الا فقه فقيه كلامهم تقديم  
 الفقيه علي الاسبق غير الفقيه وهو ظاهر وان اقتضت العلة خلاف  
 انتهى شرح البهجة **قوله** فان استويا في السن لا فان استويا  
 في سائر الصفات اقرع قال في الدخاير فلو تقدم غير من خرجت له  
 القرعة جازن قطعا انتهى ويؤخذ من هذا انه لو تقدم اجنبي وصلي  
 من غير اذن جازن وهو كذلك كذا قال شيخنا ابن الرملة **قوله**  
 ان حضرت دفعة اقرع وان تقول لو لم يقدموا بالصفقات قبل  
 الاقرع كما مر بظهوره انتهى اي في تقديم كفاية الامام هداما  
 بحسب الشارح في شرح البهجة **قوله** ولو وجد جرميت  
 مسلم ولو وجد ميت او بعضه ولم يعلم اسم مسلم هوام كافر فحكمه  
 كاللقيط فان وجد في دار كفار ولا مسلم فيها فكفار والا فهو  
 فكمسلم في الاصح ولو قطع راس انسان وحمل الي بلد وكنته في غيره  
 صلي علي كفته حيث هي وعلي الراس حيث هو ولا يكفي الصلاة  
 علي احد هما انتهى قال في الكافي **قوله** وبقيته ما يشترط في  
 صلاة الميت كما ضر ولم يجب ان كان الغائب قد صلي عليه اي  
 بعد غسل هذا الجرح والافج لزوال هذا الضرور المجوز للصلاة  
 عليه من غير غسل العضو بوجده اناله وعليه حمل قول الكافي  
 لو قطع راس انسان ببلد وحمل الي بلد اخري صلي عليه حيث هو  
 وعلا كفته حيث هي ولا يكفي الصلاة علي احدهما انتهى **قوله**  
 والسقط ما حوذا من السقوط بقا سقط الولد من بطن امه

ولا يقال

ولا يقال وقع انهي وهو النازل قبل تمام اشهره اقل مدة الحمل  
 اما النازل بعد تمامها وهي ستة اشهر وحظتان فحكمه حكم الكبير  
 في وجوب الغسل والتكفين والدفن والصلاة وان نزل ميتا  
 والتفصيل اما هو في السقط فلا ينافي هذا **قوله** ان علمت  
 حياته ونقل بعضهم عن فضيلة كلام النووي في مواضع انه لو خرج  
 بعض كبد من حيا وتحقق حياته ومات ولم ينفصل ان حكمه كمن  
 لم ينفصل منه شي قال وهو يشعر بعدم الصلاة عليه والوجه كمن  
 بالصلاة النقي والمعمد خلاف فلا يصلي عليه **قوله** وكما  
 في ذلك فان قيل الا بنيا والمرسلون افضل من الشهداء مع انهم  
 يغسلون ويصلي عليهم واجيب بان الشهادة فضيلة تنال  
 بالاكتساب فرغب الشارع فيها ولا كذلك النبوة والرسالة انتهى  
**قوله** وقيل لا يشهد بجنة اي حال موته انتهى **قوله**  
 قبل انقضاء حرب كافر سوا كان حربيا ام مرتد ام ذميا قصد  
 قطع الطريق عليهما **قوله** او في قتال البغاة فليس بشي محمد  
 لو استعان الكفار بالبغاة من المسلمين فقتل باع عا ولا يقتل  
 ففضيلة كلامهم انه شهيد **قوله** اما الشهيد العاري كما ذكر  
 في السنن بعضهم من الغريب العاصي بغرته كالانبياء  
 والمأسرة ومن الغريق العاصي بركوبه البحر كان الغالب  
 عدم السلامة او استنوي فيه الاموان او ركنه لشرب خمر ومن  
 الميتة بالطبق كحامل من الرنا والظاهر كما قال الزركشي فيما عدا  
 الاخرة وفي الاخرة ايضا انما دكولا يمنع الشهادة سقط  
 صلي **قوله** والميت عتقا اي سلقا اي سوا كان بما  
 يباح او لا يشترط العفة والكم وما ي **قوله** والبيتة دافئا وقيد

ل



بعضهم بان لا يكون الرجل من الزنا انتهى والمعتد بخلافه كما تقدم طالب العلم الميت على طلبه انتهى **قوله** فميت تدب ان سائرت العورة هذا ممنوع بل يجب التيمم طلقا لانه حق للميت بل يجب ثلاثة اوثاب اذا كفن من ماله ولا دين عليه **فصل** في دفن الميت وما يتعلق به **قوله** اقل القبر حفرة الى خارج الحفرة ما قاله النووي ولو مات في سفينة فان كان بقرب الساحل انتظر وادخل اليه ليدفنه بالبر والا فالشهور ما نص عليه الشافعي رحمه الله شدة بين لوجين لئلا يتنفع ويكفي في البحر ليلقيه الى الساحل وان كان القلم كفارا فقد حده مسلم فيدفعه الى القبلة فان القوي فيه بدون جعل بين لوجين وتقل لم ياتوا انتهى **قوله** حيث لم يتعدر حفر هذا ما حجه النووي اخر كتاب السرقة من الروضة ودر عليه كلام الرافعي قال والغرض من ذكر مسنوع الراجحة المكية والسبع ان كانا مثلا زمين بيان فائدة الدفن والافيان كما وجوب رعايتهما فلا يكفي احدهما ومنع بعضهم التلامم بالقسا في المعدة بحكم الموتي فانها تمنع السبع ولا تكتم الراجحة ومنع ايضا الاكتفابا في الدفن **قوله** ان يوسع بالزيادة في طوله وعرضه **قوله** ويقع اي بالزيادة في النزول والتعميق يعني مهملة كما قال هو قري وحكي غيره الا عجم وقري به شاذ في قوله من كل ج غنيق انتهى **قوله** وهما اربعة اذرع ونصف اي بذراع اليد وهو شهران خلا فالرافعي في قوله انها ثلاثة اذرع ونصف اي بذراع العمل فلا يخالف بين كلامهما **قوله** وحدا صله الميل **قوله** فالشق فيها افضل وفي لسان العرب الشق حصد شققت العود شقا والشق الموضع المشقوق كانه سمي بالمصير وم نوق انتهى **قوله** الاقرب فالاقرب فيقدم

وسنم

الاب

الاب ثم ابوه وان علا ثم الابن ثم ابنه وان نزل ثم الاخ الشقيق ثم الاخ للاب ثم ابن الاخ الشقيق ثم ابن الاخ للاب ثم العم الشقيق ثم العم للاب ثم اب الام ثم الاخ منها ثم خال ثم العم منها وشمس كذا محرم القرابة والرضاع والمصاهرة والترتيب مندوب **قوله** فعبد هالانه كالحرم في النظر ونحوه واستشكل بان الامة لا تفصل سيد هالا نقطاع الملك وهو بعينه موجود هنا واجيب باختلاف البابين اذ الرجل ثم يتاخر اي عن الفسا وهذا يتقدم حتى ان الرجل الاجنبي يتقدم هنا على المرأة وعبد الميتة او ولي منه انتهى **قوله** كما مرت الاشارة اليه اي في الفصل في قوله وفي نظايرة الآية هذا ما ظهر بعد التوقف والسؤال عنه **قوله** كانوا ثلاثة علي والعباس والفضل ابن العباس وشقران موي رسول الله صلى الله عليه وسلم ونزل معهم خاسي **قوله** ويوجه للقبلة وجوبا والافية التي في بطنها جنين مسلم ميت يستقبل به القبلة فيجعل ظهر امه لها وتدفن هذه المرأة بين مقابر المسلمين والكفاه وان لم ينفخ فيه الروح دفنها اهلها حيث شاءوا **قوله** وان سيد فتحه بخولين اما اصل السد فواجب ان ادي عدمه الى اهلالة التراب عليه والاقندوب وعلي هذا يحمل قول السارح في غير هذا الكتاب ان السد ندب رملي **قوله** وجاز بلا كراهة دفنه لبلا لا وهل ما ذكر من الكراهة ونحوها اوقاتها عام لحرم مكة او لا قضية اطلاقهم نفسهم وفيه نظر انتهى والظاهر عدم الكراهة فيه والمراد باوقات الكراهة للدفن كما قاله الاسنوي مستند لا بالحديث وكلام الاصحاب والمعنى هي حالة طلوع الشمس واستوائها وغروبها فقط فان في تمام ان هذا يقتضي كلام سريح مسلم والصواب التعميم ونحوه المذكور كما قاله في المجموع وظاهر التنزيه ويمكن جملة على التحريم كسيلة القليلة قال الاسنوي وغيره وهو ظاهر ما في شرح مسلم انتهى تدب

قوله وايد داود وكانوا جنس والفضل وقسم

قالة



الشارح الاسنوي في عدة الاوقات ثلاثة **قوله** ابتداء المادتين  
اثنين دواما كادخال ميت علي ميت فلا يجوز حتي يبلي الاول  
لها وعظما وحلم عند عدم الضرورة اما عند الحاجة فيجب ان لا يند  
ر علي حتي لو حفر قبر اخر وجد فيه عظم ميت اعاده ولم يتم كحفر  
ولو فرغ من حفره فظهر شيء من العظم جعله في جنب الغير ودفن الثاني  
معه انتهى **قوله** فان كان بينهما محرمية لا هذا ما صرح به الصباغ  
وغيره كما قال ابن يونس قال الاسنوي وهو مستحب والذي في المجموع  
انه لا فرق فقال انه حرام حتي في الام مع ولدها انتهى ويلي ان يكون  
هذا مبني علي ما اختاره في شرح المذهب من تحريم جمع بين شخصين  
الواحد اما علي ما في الروضة فالمتجه كجوازها وحاصل هذه المسئلة  
ان المعتمد تحريم الجمع مطلقا لحد شخص او اختلاف فان بينهما محرمية  
او زوجية او سيديه او لالا ان العلة التاذي لا جواز خلاصة  
وخوها الا لضرورة رجلي **قوله** ان يقال من الاهالة وهي  
الصب اي يصب التراب علي الميت **قوله** فمساح جمع مساح  
بكسر الميم وهي المسحة الارض بها ولا تكون الا من جديد بخلاف  
المجرفة والمهيم ترايد لا يها من السجوي الكشف والانه انما  
**قوله** او لحد او لكان الميت سينا دفن ببلد بدعة خفيف  
عليه من نبتهم له **قوله** وحرم اي البناء بغيره مسبل ولو  
وجد بنيان في ارض سبله ولم يعلم امه ترك لاجتماع انه وضع بجوفيا  
علي ما قرر في الكنايس رجلي **قوله** وسن رشه بما اي ظاهر حرم  
رشه بالمال المتنجس علي المعتمد **قوله** ويكره رشه بما الورع لانه  
لغيره شرعي فلا يقال بالتحريم لانه اضاعة مال في حال اذا كان لا  
لغيره شرعي **قوله** وان يسلم زيا لال وفي رياض الصالحين  
ولا القبر بيده ولا يعمله انتهى **قوله** او بلا توجيه بان

وضع

وضع مستند بر القبلة او مستلقيا علي قفاه انتهى كما صرح به في  
الروضة شرح البهجة **قوله** ولم يتغير المارد بالتغير النتن تجا  
قال الماوردي وغيره وقال القاضي ابو الطيب هو النقط المعتمد  
الاول **قوله** او دفع فيه مال وقيد به صاحب المذهب ومن تتبعه  
بالطلب قال الاذري ويمكن حمل كلام المذهب علي الوجوب وكلام  
غيره علي الجواز وهذا اولي من تضعيفه **قوله** ولو ضمنه  
الورثة كما نقله في المجموع عن اطلاق الاصحاب رد ابيه علي ما في  
العدة من ان الورثة كما نقله في المجموع عن اطلاق الاصحاب اذا  
ضمنوا المنيق وهذا هو المعتمد ويؤيد ما في المجموع ما اقتضاه  
كلامه من انه ينيق حيث لا ضمان وله تركه وفي نقل الروايات  
عن الاصحاب ما يوافق ما فيها يجوز **قوله** وهي الامور بالمتبر  
اي شرا ما لغيره ففي التسليم لمن اصيب من تعز عليه **قوله**  
من الموت هو ظاهر كلام الروضة واصحها وبيصر في جمع من علم  
القاضي ابو الطيب والبندينجي وابن الصباغ والماوردي وابن  
ابن الدم والغزالي في خلاصته والقول بان ابتداء دفن الدفن  
مفرغ علي ان ابتداء التعزية منه ايضا لان الموت كما افصح به  
لخوارزمي نقول النوردي في مجموعه وغيره قال اصحابنا وثقوا  
من الموت الي الدفن وبعد ثلثة ايام مراده به ما قلناه  
هو قول احمد كما اقتضاه كلام المستوعب وغيره للحنابلة انتهى  
شرح البهجة والسؤال في القبر عام لكلامه ولو شهد  
الشهيد المعركة وتحمل القول بعدم سوال الشهيد او نحوهم  
من ورد في الخبر بانهم لا يسئلون علي عدم الفتنة في القبر  
جري علي الغالب فلا فرق بين القبر وغيره فيسئل الغريق  
والخريق وان شق ودرى في الترخ ومن اكلت السباع وسكت  
المصنف عن جواب التعزية قال ابن حجر ويظهر انه في ان



نجيبه بنحو جزاك الله خيرا وتقبل منك انتهى **قوله** وصبرك ولا  
 يقول وعفرك لئلا لا يجرأ **قوله** واحسن عزاك ولا يقول  
 واعظم اساجرك لكفره **قوله** فلا يغويان اي تكره تغريتهما  
 الا ان يرجي اسلامهما فلا تكره تغريتهما وينبغي نفيهما كالحاجة الشارح  
 اخذ من كلام السبكي **قوله** ولمسلم تغرية تافه محرم غثله  
 غير في الروضة في تغرية الذي بالذمي يجوزها وفي المجموع بعدم  
 نفيها قال في المهمات وكلام جماعة منهم صاحب التبيين كالصريح  
 في نفيها قال السبكي وينبغي ان لا يندب تغرية الذي بالذمي  
 او بالمسلم الا اذا رجي اسلامه فالفاعل الاسلام انتهى **قوله**  
 وتبيل عدها مع البكا لقوله حال بكايه وانها غاه مثلا اما ذكر السمايل  
 في تاريخ او مدعي فليس بحرام وتكره ترشبة الميت بذكر ايامه  
 وقضائه والاولى الاستغفار له والسمايل جمع شمال بكسر الشين  
 وهو ما تصف به الشخص من الطباع كالكرم ونحوه **قوله** وشق  
 وسقي حصل شي من ذلك فائمه على فاعله او قايله ولا يلحق الميت  
 نقول منه شي الا اذا كان له فيه مدخل كان اوصي به انتهى **قوله**  
 لئلا ينفقوا بتركه ومنه يوحدان من لم يعلم بالموت اي من نحو  
 حيوان الا بعد مدة ينساقنها اهل الميت الحزن ويفرق بينه  
 وبين التعزيب بان القصد هنا جبر خلل البنية وقد زال ذلك  
 ولم يبق الا بعد مدة ترك التعزية وهو باق وان طالت مدة انتمى  
 ان حجرك **كتاب الزكاة** وجبت في ثمانية  
 اصناف ذهب فضة وابل وبقر وغنم وشجر وخيل وكوم  
 ثمانية اصناف مذكورة في كتاب الله تعالى وترجع الثمانية الاولى  
 الى متوجبين احدهما يتعلق بالقيمة وشياني انه زكاة الثمار  
 وثانيهما يتعلق بالعين وهو ثلاثة انواع ثياب وجوهه  
 الثقل وسيايان وحيوان **قوله** كقوله تعالى واتوا

او يقضي العرف  
 اهله ما يصح  
 لم فعل ذلك ان  
 علم اهل الميت  
 ولم يعلم خبر  
 الموت الا بعد  
 ينساقنها اهل  
 حقوق

الزكاة

الزكاة الاصح انها محملة لم تنضح ذلالتها لا عامة ولا مطلق وكذا  
 قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة **قوله** اي ابلا اسم جنس  
 لا واحد له من لفظه **قوله** ويقرأ اي اهليه **قوله** وغنما  
 اسم جنس ايضا لا واحد له من لفظه ولا يحتاج الى تقييد الغنم  
 بالاهلية لان المظن انما هي شياه البر لا غنم البر كما اقتضاه  
 كلامهم في الوصية **قوله** كمثل ويطلق على الذكوة والاني لم  
 سميت بذلك لا لاختيارها في شيها **قوله** بين ركوي وغيره  
 كالمقوله بين بقول اهلي وبقر وحشي وبين غنم وطبا وانما  
 لزوم الحزم جزاؤه تغليظا عليه امامتوله مما يجب الزكاة بهما  
 كابل وبقرا اهلي فتجب فيه الزكاة وتعتبر باخفهما على الاوجه  
 لانه المتيقن **قوله** ويجزي عنها الضمير راجع لخمسة **قوله**  
 فيما دونها اولى وفي ايجاب عينه ايجاب بالمالك وفي ايجاب بعضه  
 حضور المشارك كما وجبنا الشاة بدلا لخبر اني فصار الواجب  
 احدها لا بعينه وان كان الاصل المنصوص على الشاة كما اتفقنا  
 فهو الشافعي وقد حكمي الاصل وجهاني في ان الشاة اصل لظاهر  
 الخبر او بدل لان الاصل وجوب جنس المال واقتضى كلامه ترجيح  
 الاول فلو امتنع المالك من ادائها ما اجبر على ادائها الشاة فان ادرك  
 البعير قبل منتهى انتهى **قوله** كونه اني بنت مخاض فانها  
 لم بد لها كالبني اللبون **قوله** وفي ست واربعين حقة ويجزي  
 عنها ثيابون **قوله** وفي احد وستين جذعة ويجزي عنها  
 حقان او ثيابون لا جزاها عما زاد وجذعة اخراسناها  
 الزكاة وهو نهاية كس در وفسلا وفوة **قوله** في كتابه  
 لانس لما وجهه الى البحر من عاملا على الزكاة **قوله** وما بين  
 النصب عفو لا تنبيه الا ما يتصور في الوقف في الاصل  
 تسعة وعشرون ما بين احدي وتسعين وما به واحد وعشرون  
 وفي البقر تسعة عشرة بين اربعين وستين الغنم ما



وثمانية وتسعون ما بين ما يتبين وواحدة واربع مائة **قوله**  
 والبقر يقال للذكر والانثى سميت بذلك لانها تبقي الارض اي تشقها  
 ففي سبعة بيوعان ويستقر حساب ففي كل ثلاثين بيع وفي كل  
 اربعين ميسنة ويتغير الواجب بزيادة عشرة عشرة ففي  
 سبعين يبيع ومائة وفي مائتين ميسنة وفي ثمانين ميسنة وفي  
 اربعة مائة ميسنة وبيوعان وفي مائة وعشرة ميسنتان  
 او اربعة اربعة **قوله** وفي اربعة مائة اربع ويستقر حساب  
 كما اشار الى ذلك بقوله ثم في كل مائة شاة **قوله** فان عدم  
 بنت الخاض اي حال الاخراج وان وجدها حال الوجوب وما قاله  
 كجلال الخالي في شرح الاصل جري على الغالب فقوله بان لم يملكها  
 وقت الوجوب اي واستقر الى وقت الاخراج **قوله** كان  
 كانت موصوبة اي وعجز عن تحصيلها بان كان فيه كلفة لها  
 وقع عرفانها يظهر ابن حجر **قوله** او موهونة اي موهبة  
 مطلقا او حال لا يقدر عليه ابن حجر **قوله** بل يحصل ما شئنا  
 منها اي من الثلاث **قوله** حيث كانت مهارة بل خلاف ما اذا  
 كن كلهن كرايم **قوله** اي الا تقع للمستحقين ان كان من غير  
 الكرام اذ هي كالمعدومة كما يحتمل السبكي وكلام المجموع ظاهر في  
 سوا كانت الغنطة من حيث زيار القنطرة او من حيث مسيل  
 الحاجة الى الارتفاق بالجل **قوله** واجزا غيره اي تحسب من  
 الزكاة بدليل قوله وجبر التفاوت فالاجز التي على يابه الذي  
 هو الكفاية في سقوط الطلب **قوله** بنقد البلد اشار بذلك  
 الى ان مراد الاصل بالدرهم نقد البلد ولو دنا من كفاية  
 به جماعة ولكن استعمال الدرهم يجري على اللسان ولان الغرض  
 منه جبر الغرض فكان كالجبر ان ولان القيمة قد يجب كماله  
 تعذرت الشاة الواجبة في الابل وكما لو تعذرت بنت  
 الخاض مع ابن اللبون فلم يجدها في ماله ولا باليمن **قوله**  
 ان يصعد او ينزل مع الجبر ان في الابل خلاف البقر والغنم

لعدم وروده

٨٠  
 لعدم وروده لان السنة لم ترد الا في الابل بخلاف البقر والغنم  
 والقياس يمنع **قوله** والجبران للتفاوت بين السليمين  
 ولو ادا مال المعينة الصعود لسليمه مع اخذ جبران بيان  
 على مقتضى تعليلهم وجوز به بعضهم خلا لما افهمه كلام  
 المتن **قوله** وهو اي جبران شاتان او عثرون درهما وحكمة  
 في ذلك ان الزكاة تؤخذ عند المياه غالباً وليس هناك حاكم ولا  
 يقوم فضبط ذلك بقيمة شرعية كصاع المصراة والفطوة  
**قوله** وعلى الساعي رعاية مصلحة المستحقين في الدفع والاخذ  
 اي اخذ الا غبط لاخذ جبران لان ذلك ينافي بخلاف المالكين  
**قوله** درجتين فالترشيد الاربع بناعلي ترجيح النبوي  
 من اجزا الشاة كان يصعد من بنت الخاض الى الشاة عند  
 تعذر ما بينهما **قوله** كضمان عن معز الضمان جمع ضامين  
 الذكر وضائية للانثى والمعز جمع ما عز للذكر وما عزه للانثى  
**قوله** والارحبية عن مهورية اعلم ان الابل العرب هي ابل  
 العرب ويقابلها النخالي وهي ابل الترك ولها مستطالان ثم ان  
 العرب منها الارحبية نسبة الى ارحب قبيلة من همدان ومنها  
 المهورية نسبة الى مهورية بن حيدان ابو قبيلة ومنها الجديرة  
 نسبة لخل الابل يقال مجيد وهي دون المهورية **قوله**  
 وعواب عن جواميس وعكسه من البقر وقول المشرح الخالي  
 رحمه الله ان قيمة الجواميس اما في من هذا فالعكس وحيد  
 يجوز احداها عن الاخر مع موعات القيمة كما هشي عليه المشرح  
 شيخ الاسلام **قوله** وصغير والمراد به من لم يبلغ سن  
 الفرض **قوله** او النوع الامداد كما المعز عن الاجود كالصا  
**قوله** بشوط وهو رعاية القيمة **قوله** او اصغر هو

منها

دون قيمة العرب  
 فلا يكون اخرها من  
 العرب بخلاف العكس  
 وما يفرحوا به من  
 على ما كان في  
 في راحة من ثلث  
 راحة من ثلث



اشتمل وجوب الزكاة في الصغار مع ان السوم الذي هو شرط وجوب زكاة الماشية لا يتصور فيها واجيب بغيره من وجوب الامهات قيل اخر قول بزمان لا تشوب الصغار فيه لبناء مملوكا **قوله** واتخذ نوعا بان انقسمت الماشية الى صحاح ومراض او الى سليمة ومعيبة او الى ذكور واناث فيه خذ صيغة سليمة بالقسط وشمل كلامه ايضا ما لو انقسمت الى صغار وكبار فتو كبيرة بالقسط في جديد **قوله** والمراد بالفقر اي العيب ما يثبت رد المبيع اي تجزي كامل وان لم تجز في الاضحية **قوله** فلو اجب الاغبط كما في كفاك ونبات اللبون كما نقله كوهري عن الاقوي وحكي خلافا في انها تختص بالمعز او تطبق على الصنان ايضا قال وقد تطابق على الابل قال غيره او البقر **قوله** كما في اي يحمل بواكل او لا كما يقتضيه اطلاقهم انتهى **قوله** اي بسبب ملك النصاب اما لو اختلف السبب بان اوصي شخص بالنتاج لاسنان ثم مات الموصي وقيل الموصي له الوصية ثم ان الموصي له اوصى ايضا بالنتاج للوارث المالك للامهات فاذا حصل النتاج في اثنا كور لا ضم لاختلاف سبب الملك اذ الامهات ملكت بالارث والنتاج ملك بالوصية **قوله** وهو مكروه عند قصد العز او يوجب من اطلاق الماشي ان الصير في التاجر لا زكاة عليه لا انقطاع حوله بابدال النقد مثله ولهذا قال ابن سريج تبشروا هه الصيارف بان لا زكاة عليهم **قوله** او مملوك يتمنه لسيرة له هو ما دحه السبيكي من وجهين في الروضة والجموع بلا ترجيح وخالف في ذلك بخلاف البلقيني فشرح انها معلوفة وقال القاضي ابو الطيب لو اساسها في ارضه كواجبه وجبت الزكاة وقال الفقهاء لو كان له غنم فاشترى كلا من رعاها فيه فسايمة فلو جوزه واطعمها اياه في المرعي او ايلد معلوفة ولو رعاها

ورقاتناثر فسايمة فلو جمع وقدم لها فمعلوفة ولو رعاها ونقل في المهمات كلام الفقهاء واستحسنه وقال ينبغي الاخذ به انتهى ويمكن حمل على كلام السبيكي انتهى شرح الهبة **قوله** لكن بضرر بين قال شيخنا عميره اي سوا كان متواليا ام متفرقا وقد مر ضرره لو ترك هذا ما ظني في فهم هذا المثل **قوله** ولا زكاة في عوا ولو كانت معدة لاستعمال محرم كإغارة لم تجب الزكاة فيها كما صرح به الماوردي بخلاف نظيره من الحلي وفوق بان الاصل فيها اي العوامل لكل وفي الذهب والفضة كحزمة الامارخص فاذا ابدل استعمال في المحرم رجعت الى اصلها ولا نظر الى الفعل فحسب من اذا استعمل الحلي في ذلك فقد استعمل في اصله **قوله** في حوت او حمره ولو محروما **قوله** لا يقتضيها للاستعمال بان يستعملها القدر الذي لو علمها فيه سقطت الزكاة كما نقله السندري عن الشيخ ابي حامد **قوله** ويصدق مخرجها من مالك او وكيل او ولي محجور عليه **قوله** كواحد انهم انه اذا خالط غيره ببعض ملكه شيوعا وجوار كان للمنفرد من جنسه حكم الخلط فاذا كان له ستون شاة فخلط عشرين منها بعشرين لا حر لزمها شاة على صاحب الستين ثلاثة ارباعها وكانها خلط جميعها بعشرين وعلى ذي العشرين ربعها ولو خلط عشرين بمثلها وكل اربعون لزم كلا نصف شاة ولو ملك كل منهما اربعين فخلط منها عشرين بمثلها ثم خالط كل منهما العشرين الباقية لم يملكها الاخرى يملك غيرهما والجموع ما يبدل وعشرون يجعل مال واحد فعلى كل من الاولين ثلث شاة وكل من الاخرين سدسها **قوله** خشية سقوطها كالنفقة بين اربعين **قوله** او قلها كغم اربعين بمثلها حتى يلزمها شاة

مل



وخلطة في غير الماشية لا تغيد الا ثقيل على الحالطين اذ لا  
 وقص فيه واما فيها فتغيد تارة خفيفا عليها كما ربحي بمثلها وتارة  
 ثقيل عليها كعشرين مثلاً وتارة خفيفا على احداهما و ثقيل على  
 الاخر كما ربحي بعشرين وتارة لا تغيد شيئا منى كما كناية ما  
 ويفرع على اشتراط الخلطة كل حول مالو ملك زيد اربعين شاة  
 غرة محرم وملك عمر وهذا العدد غرة صفر وخالفه حينئذ  
 فيجب على زيد عند تمام حوله الاول شاة تغليبا للانفراد  
 ونقص شاة فما بعده وعلي عمر ونصف شاة ابد عند تمام  
 حوله وكذا لو ملك زيد ثلاثين من البقر وعمر وعشرة من  
 البقر مثل ما تقدم فعلى زيد عند تمام حوله الاول بيع وفيما بعد  
 ثلاثة ارباع مسنة وعلي عمر وربع مسنة ابد عند تمام حوله  
 وكذا لو ملك زيد عشرين من الابل وعمر وعشرة منها مثل ما  
 تقدم فعلى زيد عند تمام حوله الاول اربع شياه وللحول الذي  
 بعده ثلثي بنت مخاض وعلي عمر وثلث بنت مخاض ابد عند تمام  
 حوله وقولهم الوقص لا يتعلق به ذكاة محله في غير الخلطة  
**قوله** ودكان ويمكن حفظ الصور فان يكون لكل واحد منهما  
 صف خيل او راع في حائط واحد او كيس دراهم في صندوق واحد  
 او منفعة تجارة في دكان واحد **باب** ذكاة  
 النابت لما كان النبات يستعمل مصدرا واسما للشيء النابت  
 وهو المراد هنا عدل عنه الى النابت لان النبات قد يوثق المصداق  
 الذي ليس بمبراد هنا **قوله** وقيسى مما ذكر فيها اي مما يتكرر  
**قوله** ما في معناه اي عالم بتمر ويترتب لان كذا في الاما ذكره  
 ما يتكرر ويترتب تامل **قوله** والحصر الثاني اصابني اي بالنظر

لاهل

لاهل ايمن خاصة **قوله** والبعل بالحو عطف على ما اي وفي البعل  
 العشر **قوله** سوا راع ذلك قصد ايم بنت اتفاقا كما في المجموع  
 حاكيا فيه الاتفاق وبه تعلم ضعف قول شيخنا في مستحرمه وشبهه  
 وان يورعه مالكة او ناييه فلا ذكاة فيما اوزع بنفسه او راعه  
 غيره بغير اذنه كمنظيره في سبوم النعم انتهى ابن حجر ولا فرق  
 بين كونه في ارض خراجية او مستاجرة او مستعارة او لاحتي  
 تحب الزكاة على المستعير انتهى وتكون الارض خراجية اذا  
 فتحها الامام فهو او قسمها بين العالمين ثم تقوضها وتنفها  
 عليها وضرب عليها خراجا كسواد العراق او فتحها صلي على ان  
 تكون الارض لنا وليسكنها الكفار خراج معلوم فهي لنا في الحوا  
 عليها اجرة لا يسقط **قوله** والنصاب تحديد وفي شرح مسلم  
 وروى المايل والمجموع من كتاب الطهارة انه تقريب وعليه  
 فيحمل تقص القليل كوطليكن لكن قال الباقي في كواسي ان  
 المشهور التحديد كما صححه الشيخان هنا **قوله** والعبارة  
 بالليل قال الروياني عن الاصحاب بمكالم اهل المدينة اي للحار  
 الا في وهي بالاردب المصري ستة ارباب الاسد س ارباب  
 كما جرد السبكي ما علي ان الصاع تدعان بالمصري الا  
 سعي مد وقال القولي ستة ارباب وربع ارباب جعل  
 القذحي صاعا كذكاه الفطر وكفارة اليمين وهذا هو المعتمد  
**قوله** والوجه ترجيح الدخول او الجزم به وهذا هو المعتمد  
**قوله** وما اذ حرق في قسوة والمراد القسوة التي هي العليا  
 من الارز اما السفلى وهي لعل ففي كواوي عن ابن ابي هريرة انه  
 لا تحب الزكاة حتى تبلغ غرة او سقى كالعلس قال وقال سائر اصحابنا  
 لا تأخذ هذه القسوة فاذا بلغ خمسة او سقى تحب الزكاة انتهى

ج

باب

بنا



قال الاذري ونقل في شرح المذهب كلامه مختصرا بعبارة  
مختلفة ثم قال وما نقله عن ساير الاصحاب شاذ ضعيف  
قلت بل هو المذهب الظاهر والشاكا انما هو قول ابن ابي  
هريرة فاعلمه **قوله** وهو قوت صنعا اليمن قال السبكي  
يكون منه في الكمام الواحد حبتان وثلاث ولا يزول جماعه  
الا بالرجي الخفيفة او المهراس وبقاوه فيه اصل **قوله** ويخرج  
من كل بقسط اي لا تتفا المشقة بخلاف المواشي فانه يدفع  
نوعا منها مع مراعاة قيمة الانواع ولا يكلف بعضها من كل  
للمشقة **قوله** ويضم بعض كل الى بعض وصورة المسئلة  
ان يكون عنده انواع من التمر والزبيب حصل منها مثل  
ذلك من كل نوع دون خمسة او سق فيضم بعض الانواع الى بعض  
او كان له في بلاد انواع من التمر والزبيب حصل منها مثل ذلك **قوله**  
ان اخذ في العام قطع ولو بالقوة على الاقرب قال الاستوي بان  
يكون حصا ديها اقل من اثني عشر شهرا انتهى **قوله** وان  
اعتبر في المقرري انما اطلاع الثمر فيه وهذا هو المعتمد **قوله**  
وان احتاجت الى مونة على ذلك بانها انما تحفر لاصلاح القرية  
فاذا انتهت وصل الما من التمر اليها المرة بعد الاخرى بخلاف  
السعي بالنضج **قوله** من نحو ليل حيوان قال النضج هو السقي  
من نحو التمر حيوان **قوله** ويسمى هذا الحيوان سائبة يقال  
سنت الناقة وكذا الساب يسنو اذا سقت **قوله** كدولاب يقال  
له الدالية والمجنون وقيل الدالية البكرة وقيل جذع قصير يداس  
احوط فيه فيرفع الاخر الما وسميت دالية لانها تدلي الى الما كخرجة  
**قوله** انهم من تعبيرة بعيش الزرع وغايه لشموله التمر **قوله**

ولو اخذه الساعي

ولو اخذه الساعي لم يقع الموضع لانه ليس من جنس الواجب  
ولا مشتملا عليه لان الواجب التمر والزبيب والرطب والعنب  
ليس من جنس التمر والزبيب ولا مشتملا على التمر والزبيب **قوله**  
لمخرج بشرط يساره حتى لو ضمه وتباني كونه معسرا حال التضمين  
لم يصح ولا يشترط الحق للذمة كما صرح به الاذري وهذا هو المعتمد  
**قوله** ما قبله نعم ان بدا صلاح نوع دون اخر ففي جوانات  
خرص الكل وجهان والاوجه عدم جوازها انتهى قال ابن  
قاضي شبهة بل انقسمها لجوان وهذا هو المعتمد **قوله**  
ولا دخل للخرص في تحيل البصرة واما كونها فيهم فيه كغيرهم وواقعة  
الرواي في **قوله** وكلام الاصحاب يخالفه وعلي كلامه قال السبكي  
ينبغي اذا عرف من شخص او بلدة ما عرف من اهل البصرة يجري عليه  
حكمها **قوله** لم يبال بكلامه لان كس يكذب به **باب**  
نكاهة النقد **قوله** ولا في معشوش وهو المختلط بما هو ادون  
منه كخاس بفضة وذهب بفضة **قوله** كان مثقالا والمثقال  
لم يختلف في جاهلية ولا اسلام وهو اثنان وسبعون شعيرة  
معتمده لم تقشر وقطع من طرفها ما دق وطال واما الدرهم فكانت  
تختلف الاوزان واستقران وزن الدرهم ستة دنانير قال  
الوافع وسببه ان المتعامل غالبا في عصره صلى الله عليه وسلم والصد  
الاول بعده كان البغلي وهو مائنة دنانير والطبري وهو  
نصفها فجمعها وقسمها نصفين قيل انه نزل من بني امية واجمع  
اهل ذلك العصر عليه وعوان الماوردي لفعل عمر رضي الله عنه  
انبي وذلك ان تقول يلزم على هذا ان تكون خمسة اواق الذكوة  
في حديث مقدسة بالدرهم الذي في راسه منه صلى الله عليه وسلم



وهو النسيء أو الطبري قلت هو اشكال قوي لا يتم لكن يمكن  
ان يتخلص منه بنوع غناية بان يقال قول العلماء ان الاوقية  
اربعون درهما وادهم الدرهم الموجودة الان اعني كل درهم  
دوانق ولا تنافي هذا الاوقية بالدرهم البغلي دون الاربعين  
وبالدرهم الطبري اريد من اربعين او يقال انها اربعون درهما  
من الذي في زمينه صلي الله عليه وسلم ويزاد عشرون من البغلي  
وعشرون من الطبري فان جملة اربعون من كل واحد بعد  
ذلك وهذا الجواب الثاني متعين ان ورد عن الشارع  
تقدير الاوقية بأربعين درهما والظاهر الورود كما يعلم  
لمراجعة الاستدلال والحل في رايي في شرح مسلم قال القاضي  
عباس ولا يصح ان تكون الاوقية والدرهم مجهولة في زمينه صلي  
الله عليه وسلم وهو يوجب الزكاة في اعداد منها ويقع بها من  
المبايعات والاشجة قال وهذا يبين ان قول من زعم ان الدرهم  
لم تكن معلومة الى من عبد الله ابن مسعود وانما جعلوا  
وزن الدرهم ستة دوانق قول باطل وانما معني ما نقل من ذلك  
انه لم يكن فيها شيء من ضرب الاسلام وعلى صفة لا يختلف بل كانت  
مجموعة من ضرب فارس والروم وصغار او كبار وقطع فضة غير  
مضروبة ولا منقوشة ويمنية وبغربية فزاد ضربها الى  
ضرب الاسلام ونقشه وتصغيرها ووزننا واحد لا يختلف  
واعيانا يستعني بها عن الموازين فجمعوا الكبرها واصغرها وضربوها  
على وزنهم قال القاضي ولا شك ان الدرهم كانت حينئذ معلومة  
والاكتفاء فكيف كانت تتعلق بها حقوق الله في الزكاة وغيرها  
وحقوق العباد ولهذا كانت الاوقية معلومة **قوله**

ونصاب الذهب

ونصاب الذهب الاشرفي لا والظاهر ان مرادهم  
بالاشرفي القايني اي ربه يعلم النصاب بما علي وزنه  
من العاملة لحادثة الان على انه حدث ايضا تغير  
في المقياس لا يوافق شيئا مما سرفليته له انتهى الى  
**قوله** كما سرت الاشارة اليه اي في زكاة نحو ان  
في قوله ويجزي نوع عن نوع اي بخلاف بعض هذا  
ما ظهر بعد التوقف فيه **قوله** قال ايها كان ارتفاعه  
اقرب فاكثرت منه كذا قال الرازي قال بعضهم ولا فرق  
بين وضع الخلو او لا او اخر اقال في المهمات واسهل  
من هذه واصح ان يوضع في الماستمانية ذهبا وانما  
فضة ويعلم ارتفاعه ثم يعكس ويعلم ايضا عليه ثم يوضع  
المشبه ويلحق بالذي وصل اليه **قوله** كائنه اي للرجال  
والنساء **قوله** اذامة لفظة موصولة بمقام تيقنه ولو  
وجبت زكاة في حلي فاختلقت قيمته وزنه كسواء  
تتبع ثلاثمائة ووزنه ما يتيان اختلفت القيمة على الاصح  
فيتميز بين اخراج ربع عشر لحلي مشاعا فيسلك للفقير  
وبين اخراج خمسة دراهم مصوغها قيمتها سبعة ونصفه  
ولا يجوز ان يكسره ويخرج منه خمسة دراهم هذا  
علم اذا كان حلي مباحا بان كان مكسورا ولم ينو اصلاحه  
اما لو كان محرما فلا اثر لزيادة القيمة فيخرج خمسة دراهم  
اما من غيره او منه يكسره او بدقعة ربع عشره مشاعا  
**قوله** وحرم عليها اصبغ فضته ان المرأة لا يحرم عليها  
انما اصبغ من ذهب او فضة ويتبين التحريم **قوله**



وخاتم فضة ويعتبر في صفته وقدره وعدده ان يكون لا يتقا  
به فخرج بالاول ما لو اتخذ الفقيه خاتما لا يليق به كالدبلة  
بلا خاتم معها او كشنوا ان خلاف العامي ويخرج بالثاني ما لو  
شاد على القدر اللابق به فانه يجوز ويخرج بالثالث ما لو  
عدد الفقيه خاتما في اصابعه فانه يمنع خلاف العامي وخرج  
بالخاتم لحنم وهو قطعة فضة ينقش عليها اسم صاحبها ويختم  
به فلا يجوز وختم بعضهم كخواتم النحان لو اتخذ الرجل  
خواتم كثيرة او المرأة خلاجيل كثيرة ليلبس الواحدة منها بعد الاولى  
جاز وممنوع في حكم الحلي المباح **قوله** وظاهر من حل بحلية  
ما ذكره يقتضي ان الفعل حرام مطلقا وفيه نظر بالنسبة  
لانه كحرب اما بالنسبة لغرضها كالسقوف والجدران فلم يكره  
قاله شيخنا وليس كما قال وانما معنا كلامه ان من جازت له الخلة  
جاز له استعمال الحلي ومن حرمت عليه الخلة حرم عليه استعمال  
الحلي بدليل الاستدراك **قوله** وكفلاذه من دراهم الخ  
والعمد تحرير المتقوية وجب الزكاة فيها بخلاف المرأة  
فانها مباحة واجاب الزكاة مع الاباحة بمنع **قوله**  
لان بالفت تبع في ذلك اصله وعبر في شرح المذهب بخوة  
تقال سرف ظاهر ولم يقيده في الشرحين والروضة بل  
اعتبر مطلق السرف ويؤيده قوله عقبه وكذا اسبرانه  
في الة كحرب فانه لم يقيده بشي وهذا هو المعتمد **قوله**  
تخلية مصحف والتغير بالنسبة للتخلية كالمصنف ان حرم  
مسيبه والا فلا **قوله** فان صدي الى آخره اي اذا حصل  
شيء بعرضه على النار **باب** زكاة المعدن

من معدن

من معدن بالمكان اقام به ومنه سميت خيات عدن  
لان الناس يقيمون فيها من الابد الى الابد تعالى علينا بذلك  
من فضله وكرمه والركاز من ركز بمعنى غزا وخفي ومنه  
قوله تعالى هل تجمع لهم ركواي صونا خفيا والتجارة وساي  
معناها **قوله** من اهل الزكاة خرج المكاتب فلا زكاة عليه  
تيمما استخرجه واما غير المكاتب فما ياحذه فهو لبيده فيلزمه  
زكاة وخرج به الذي ايضا فلا زكاة عليه ايضا تيمما اخذ  
قبل سبعة **قوله** موات او ملك له كذا اقتصر واعليه  
وقضيته انه لو كان في ارض موقوفة عليه او على جهة  
عاملة او من ارض نحو مسجد ورباط لا يجب زكاة ولا يملكه  
الموقوف عليه ولا نحو المسجد والذي يظهر في ذلك انه ان  
امكن حدوثه في الارض وقال اهل الخبرة انه حدث بعد  
الوقفية او المسجد ملكه الموقوف عليه كبيع الموقوف  
ونحو المسجد ولزم مالكه المعين زكاته او قبلها فلا زكاة  
تم لانه من عيني الوقف وان تردد وانفذ كدويدي ياتقو  
من انه قد يحدث قولهم انما لم يجب اخراج الزكاة للمدة  
الماضية وان وجد في ملكه لانه لم يتحقق كونه ملكا  
من حيتي ملك الارض لاحتمال كون الموجود مما خلق شيئا  
نشيا والاصل عدم وجوب الزكاة **قوله** الغنبله بقاء  
وما يوجد في فتوحات ناحية من المزرع والمزرع بضم  
واسكان الراية بين مكة والمدنية قريبة من ساحل  
البحر ذات نخل وشارع على نحو اربع مراحل من المدينة  
ان اخذ معدن اي مكان **قوله** بان تعدد المعدن



اي المكان سواء ابتاعه ام تقارب **قوله** فان كمل به المضاب  
 ثم في الثاني لان كان مالكة غايما فلا يلزمه زكاة حتى يعلم  
 سلامته فيحقق لزوم **قوله** ووقت وجوب اخراج  
 زكاة المعدن لا فلا يخري اخراج الواجب قبلها لفساد القبض  
 فان قبضه الساعي ضمنه وصدق بميمنه في قدره فان سيره  
 فان كان قدر الواجب اجزاه والاراد التفاوت او اخذه  
 ولا شيء للساعي يعلم وقيل لا يخري وان سيره لانه لم يكن حاله  
 الاخراج مهية الواجب والمعتد الاجزا ان سيره وكان قدر  
 الواجب اوزاد ويرد التفاوت او نقص ورجع بالبيان  
 ويفرق بين هذا وبين مالوا اخراج الرطب مما يتمر او  
 الغنم مما يترتب وان حقيقه الساعي على المعتد بان ما هنا  
 اشتمل على الواجب بخلاف الرطب والغنم فانه ليس شتملا عليه  
**قوله** هو اولى من قوله موجود ووجه الاول هو حيث  
 حقيقة لان المدار على الدفن والصرب دليله حتى لو اظهر  
 السبل او البيع تركا بخلاف مالوا كان غير مدفون ابتداء او  
 شديته فلا يكون زكاته **قوله** جاملي وهم قبل الاسلام  
 اي بعثته صلى الله عليه وسلم وهذا شامل لما لو كان الدفن  
 من قوم موسي او عيسى او غيرهما كيموسف **قوله** دعوات  
 يشمل دعوات دار الاسلام وسوات دار الحرب وان كانوا  
 يدعونهم وسوا احياء الواجد او اقطعه او لا وانظر هل  
 يشترط في الركاز ان يكون المكان كما في المعدن او لا والمعتد به  
 الاستراط كما جزم به في حجر تبعه لغيره وهو بشرط اتصال  
 العمل او قطعه بجذب كما في المعدن او لا غير ويغير في كون

دقيق

دقيق كما عليه زكاة ان لا يعلم ان مالكة بلغت الدعوة  
 فان علم انها بلغت وعاد قليلى بركان بل في المحرم  
 عن جماعة واقضوه **قوله** او وجد بمالك شخص وان  
 وجد في ملك حر في دار حرب فله حكم الفتي لان دخل  
 دارهم بامانهم فيرد على ماله وجوباً وان اخذ قهراً  
 فهو غنيمة **قوله** فيكون له وان لم يدعه بل وان نقاه كما  
 صرح به الدارمي **قوله** نية تجارة وذلك لان المالك المعاي  
 قد يقصد بها التجارة وقد يقصد بها غير ما فلا بد من نية  
 ويجهل وينبغي اعتبارها في مجلس العقد **قوله** وان لم يجد  
 في كراصف اي اذا باع ما قترت به النية واشترى به  
 سلعة فلا يحتاج لنية لا يسحاب حكم التجارة عليه خلاف  
 مالوا اشترى عرضاً للتجارة ثم اشترى عرضاً اخر فلا بد لكل  
 واحد من نية مقترنة به وهكذا الى ان يفرغ راس  
 المال هكذا انهم نية عليه تحت الرطبة تاي رحمه الله تعالى  
**قوله** واكثر شامل لما اجر به نفسه او ماله او منفعة  
 ما ستاجره بان كان يستاجر الاعيان ويوجرها يقصد بها  
**قوله** وهي كجسي الانتفاع ولو نوي القنية في عرض عليه فذاك  
 وان ايهه فقل يوتر ويكون بعضه للقنية وبعضه للتجارة او لا  
 يوتر لهما ويكون الكل للتجارة فيه وجهان في كراوى اصحابها  
 توتر في البعض ويرجع في التقيين اليه **قوله** فان نوي  
 لها انقطع كقول وقضية انقطاع كقول بذلك سواء نوي به  
 استعمالا لاجاز ام محرمات كلبس الدباج وقطعه الطريق بالسيوف  
**قوله** وكلاهما شامل ما ملك ما قتر من لا المعتد ما في التهمة  
 بخلاف مالوا صلا عن دني الرضى بعرض فانه يصير ما تجارة

كما في المحرم  
 ٤

س  
 مالم ينوي  
 لقنية  
 ٤



اذ انوى به التجارة **قوله** اذ انتم حولكم لانقطاع حول  
 التجارة بالنقص وحكم التجارة مستقر **قوله** فلور دمال  
 التجارة اي جميعه لانه مفسر ومضاف لمعرفة نعيم ودلالة العام  
 كليه محكوم فيها على كل فرد فرد مطابقة اي رد كل فرد من  
 مال التجارة اموالور وبعضه فقط حول التجارة باق فيه وان قل  
 العرض جدا لان الربح كامن فيه ونقص المال عن النصاب لم يتحقق  
 لان العبرة باخر حول بخلاف مالور نقص جميعه وهذا مرادهم تقطعا  
 وهو المزموم من تعليلهم ومنه يعلم ان التجار نحو ائمت الديار  
 المصريه ونحوهم اذ انفق من عمره ونحوهم البعض ناقصا حول التجارة  
 فيه باق نظر المتعده من العروش وان قلت فليتنفط عن ذلك  
 غيره **قوله** باخره البيا باخره وبطرفيه فجميعه طريقه  
 اي في اخره لا في طرفيه ولا في جميعه **قوله** بعين تقدسوا  
 كما تصروا بالان ام لا كثير وسيبكه بخلاف محلي المباح اذا اشترى  
 به فان كور من الشرا **قوله** بعين تقد قال في شرح  
 الارشاد او في الذمة وعينه في المجلس وكذا في شرح السبكي  
 وهو ظاهر لان المعنى في المجلس كالمعنى في العقد **قوله**  
 بني على حوله اي حول النقد لا شرا كالتقيد والتجارة في نقد  
 الواجب وحسنه **قوله** وان تقده في الثمن اي بعد  
 المجلس **قوله** فاذا امضت ستة اشهر زكي المايه والقر  
 بينه وبين التلج ان التلج من عيني الامهات والربح اما  
 هو مكتسب بحس المصروف ولهذا مراد الغاصب التلج ولا بد  
 الربح **قوله** او دون نصاب ولا فرق في الدون بين ان  
 ان يكون ما لكامن حيس ذلك التقديما بين نية النصاب او لا

**قوله**

**قوله** قوم به ولو ابطال السلطان ذلك النقد وان ملكه بنصايين  
 من التقدين قوم احدهما بالاخر يوم المكد فان كانت قيمة المائتين  
 عشرين قوم بهما نصفين او عشرة قوم ثلثه بالاربع وثلثه  
 بالذاتير وكذا لو كان احدهما او كلاهما دون النصاب **قوله**  
 اعذر اخرب البلاد اليه كذا حزم به الرافعي انتهى **قوله**  
 قوم اليها في الثانية وهو مالو ملكه بغيره **قوله** وما قابل غير  
 التقدي الثالث وهو مالو ملكه بهما **قوله** لتحقيق تمام النصاب  
 باحد التقدين استشكل قوله لتحقيق مع قوله ان التقويم تحمي  
 قد يخطى وقد يجيب فلا تحقق وايضا الوفاك واحد فاذا لم يتم  
 في ميزان الحق كان الشك فيه وفيما تم به ولا كذلك النقدا  
 فانها مختلفان وقد بلغ باحد هما يقينا او ظنا ونظير ذلك ان  
 يتعلق المقوم وتيسر ان لا زكاة وهو كذلك **قوله** وهذا  
 صح في اصل الرخصة الى قوله كما في المهمات وعليه يجب عن قبلي  
 الثاني على تحقق وبنات اللبون مالو اتفق في ضمان بان الزكاة  
 في الاصل متعلقة بالعين وفي مال التجارة بالذمة متعلق المستوفى  
 بالابر فوق تعلقهم بمال التجارة انتهى شرح روض **قوله** لا اختلاف  
 سببهما وهو المال والبدن فلم يتد اخذ كالقيمة ويجز في الصيد  
**قوله** خلاف زكاة التجارة فيقها قول قد تم بعدم الوجوب  
 ولهذا لا ينكر احدها **قوله** عند تمام حوله فان نقصت قيمة  
 عن النصاب لم يكمل بقيمة التمرد ويتعقد حول للتجارة على التمر  
 من الوقت الذي خرج زكاته فيه بعد كذا ابد انتهى **قوله**  
**باب** زكاة الفطر سميت به لان وجوبها  
 بدخوله كذا قيل والمائتين على ضعيف وهو ان الفطر جزء المحجب

احمر واصفر  
 ذلك ويترك ايضا  
 بان الورق من

وهو في سائر القطر  
 ادراك حزم من  
 وجوب شوال  
 وفي زكاة الخار  
 المال ومحول هذا  
 اولى من قول  
 بعض الماديسرة  
 المال والبدن قبال



وعلى ان الامانة بباينة وهو خلاف الظاهر انما معنى الام  
ويقال زكاة الفطر بكسر الفاء وتول من الرفعة بضمها غريب  
لا يفتخر عن الفطرة اي فخلقة اذ هي طهارة للبدن وتطلق  
على المخرج ايضا وهي مودة لا غريبة ولا معربة بل هي اصطلاح  
للفقهاء فتكون حقيقة شرعية وفرضت كرمضان ثلثي سنتي  
الهجرة ونقل ابن المبرد الاجتماع على وجوبها ومخالفة ابي اللبان  
فيه غلط صرح كما في الروضة قال وكيع زكاة الفطر لشهر  
رمضان كسجود السهو للصلاة يجزئ نقص الصوم كما ان سجود  
السهو يجزئ نقص الصلاة وقد ذكر المصنف في هذا الباب  
وقت الوجوب ثم صفة المودي ثم وقت الاداء ثم صفة المودي  
عنه ثم قدر المودي ثم جلسته **قوله** حيث لا يهايا  
وهو يجب على البعض فطرة كاملا من زوجته وولده ونفقة  
كما اني به شيخنا الرمي رحمه الله تعالى **قوله** لنزوله  
منزلة الاجنبى هذا اذا كانت الكتابة صحيحة كما هو خد من القليل  
اما الكتابة الفاسدة فيجب على سيده فطرته فيها جزاء **قوله**  
من زوجته وجزم في المجموع بان الرزق لا يطالب زوجها  
باخراج فطرتها **قوله** لا يفتقر ابتداء على المودي عنه  
ولو غير مكلف لانه وجوب غير مستقر بل يتقبل الى المودي  
خلافا لبعض المتأخرين **قوله** ثم تجزئها عنه المودي ولا بد  
من نية الكافي وهي التبرع لا للتقريب كما صرح به في الاصحاح  
في كتاب الكفارة والتميز في كلام امام الحرميين كونهما للتقريب

وعلى العمل

وعلى العمل فهو كالحواله ومن ثم لو اعسر زوج بكرة لم يلزمها  
الاخراج كما ياتي وانما اجزا اخراج العمل عنه بغير اذن العمل  
نظرا لكونها طهارة فلا يابيد في هذا الضمان خلافا لمن زعمه  
واما جواب بكونه نفيه نظر ظاهر لان اجزا بينة هو محل  
النزاع **قوله** موقوف على عوده الى الاسلام وكذا العبد  
المرتد كما ذكره الشيخ في شرحه اي تكون موقوفه **قوله**  
لان قصد انعام عن الطلب فيه ويجب انقضاء على الفور لعصيان  
بالتأخير ومنه يوحد انه لو لم يعص به لم يوجب انقضاء لا يبرمه  
الفور وهو ظاهر خلافا لبعض المتأخرين **قوله** وبه  
جزم النوري في نكته ونقله عن الاصحاح والمعتد ان  
لا يشترط كونها قاضية عن الدين لان الدين لا يمنع وجوب  
الزكاة مطلقا كما سيأتي **قوله** وتبرع على حرة الانبا على  
انها تجب ابتداء على المادي عنه ثم تجزئ عنه المودي وهذا مبني  
على ان العمل بطريق الضمان اما اذا قلنا بطريق الحواله وهو  
المعتد فيسقط عنها ايضا **قوله** لزمتها فطرة نفسها  
ويجب فطرة خادم الرزق ان كانت مملوكة له او لها وله  
الوجوه واما التي صحبتها فلا يجب فطرتها على ماني المجموع  
لانها في معنى المستأجرة اي اذا كانت نفقتها مقدرة وهذا  
هو المعتد وان اقتضى كلام الروضة واملاها الوجوب اي اذا  
كانت نفقتها مقدرة لا يفتقر الى التبع النفقة وصرح به جماعة

له

نوي



ولو كانت لخادمة متزوجة بزوج غني فالقياس الوجوب على زوج  
خادمة نظرا للاصل فان اسرو حبيب على زوج الخادمة هكذا  
بحسب **قوله** فزوجته وخادمة الزوجة حبيب وحب فطرها  
في مرتبة الزوجة فتكون مقدمة على الولد الصغير والابوين  
هكذا بحسب ايضا **قوله** لان النفقة لحاجة والام اخوة الام  
هذا الفرق بتقديم الولد الصغير على الابوين وهما اشرف منه  
وهذا يدل على اعتبار الحاجة في بابي الفطرة والنفقة انتهى **قوله**  
فولده الكبير اي الذي لا كسب له وهو من او يحنون فان لم يكن  
كذلك لم يجب نفقته في الاصح كما ياتي في كتاب الفقهاء فلا تجزئ فطرة  
**قوله** ومصلها قال في الجمل هو ما الاقط والعبرة في الاقط وهي  
بالوزن كما بحث اي ان لم يمكن كيله والاكيل وجبته لا مخالفة بين  
من اعطى فيه الكيل وبين من بحث الوزن **قوله** ويجب  
قوت محل المودي عنه اي من غالب قوت المودي عنه اي وقت  
الوجوب وهو غروب شمس رمضان كما مر لا كل السنة كذا  
قاله الغزالي قال الرافي ولم اره لغيره قال في المجموع وهذا  
عريب كما قال الرافي والصواب العكس اي كل السنة لا وقت  
الوجوب وهذا هو المعتمد وقد جزم به السارح بعد ذلك  
**قوله** كعبد ابق ولم يئنه الى مدة يحكم قيمها بموته فان  
انتهى اليها سقطت وهل يحتاج الى حكم يحكم بموته او يكفي  
مضي المدة المذكورة في الغزاليين فالذي جزم به ابن حجر  
ان مضي المدة كاف ومخالفة شيخنا الرملي فقال لا بد من

موت

موتة او يكفي مضي المدة المذكورة وفيه منصوص حكمه نظر  
اذ لا بد من تقدم دعوي **قوله** او يخرج للحاكم الى اي مع  
اخراج من اشرف الاقوات او من اخراجه من قوت اخر  
اخر على عهد وصوله اليه اذ لا يجزي النفل الا اذا اخرج كذلك  
وان كان ظاهرا العبارة خلاف ذلك **قوله** ويجزي قوت  
اعلا عن قوت ادنى بخلاف زكاة المال فانه لا يجزي فيها اخرج  
الذهب عن القصة مثلا قال الرافي لان الزكوات المألفة هم  
متعلقة بالمال فامر ان يواسي الفقرا بما واساه الله به والفطرة  
زكاة البدن فوقع النظر فيها لما هو عند البدن والاعلا يحصل  
هذا الغرض وزيادة **قوله** وظاهر ان الشعير والتمر  
خير من الارز هذه نسخة مرجوع عنها وفي بعض النسخ  
وظاهر ان الشعير خير من الارز وان الارز خير من التمر  
ولو كانوا يقتاتون البر المختلط بالشعير فان استويا خيرا بينهما  
وان غلب احدها اخرج من الغالب في الصورة الاولى يخرج  
صاعا من البر او الشعير وفي الصورة الثانية يخرج صاعا من  
الغالب فان غلب البر اخرج صاعا منه وان غلب وان غلب  
الشعير اخرج صاعا منه قال ابن حجر وبى رد النظر في بقية  
حبوب كالذرة والدخن والفول والحمص والعدس والماش  
ويظهر ان الذرة بقسيميها في مرتبة الشعير وان بقية حبوب  
الحمص والماش والعدس والفول فالبقية بعد الارز وان  
الاقط فاللبن فالجبن بعد حبوب كلها **قوله** كما ونج



في الاصل ويجعل كلام الاصل على ما اذا كان الرقيق في محل ليس به قوت  
تجري وكانت بلد السيدين اقرب الحال اليه واختلف غالب قوت  
بلديهما فيخرج كل واحد نصف مائة من واجبه وهو غالب قوت  
بلده وهذا الجواب اولي من التضعيف **باب**  
من تلزمه زكاة المال وما يجب فيه **قوله** او يملك ملكا ضعيفا  
فان يجوز المكاتب صار مابيده لبيده وابتدأ حوله من حينئذ  
وان غرق ابتدأ حوله من غرقه **قوله** ويجب في مال يجوز  
عليه تعالي الوجوب اخراجهما منه ان اعتقد الوجوب كعالي شائعي  
والا تخفى فلا فان اخراجها غرمه كالم والاوجه ان قيمه كالم  
يعمل بمذهب نفسه ولو اخرها معتقد الوجوب ان لم يلزم الحول  
عليه بعد كمال اخراجها ولو خفيا اذ العبرة ببلوغه باعتقاد  
الولي **قوله** اذ لا وثوق بوجوده وحياته فان انفصل  
ميتا قال الاسنوي فيجوز ان لا يلزم بقية الورثة لصعق ملكهم  
انتهى وقد يقال بل يجوز ان لا يلزمهم كما يلزم البائع فيما اذا قلنا  
المالك موقوف بيده وبني الشريك في زمان خيار ثم يبيع البيع  
ويجاب بان ملك البائع كان قبل البيع موجودا فاستبقيت بقية  
خلاف الورثة فيما ذكر **قوله** وفي موصوب والمبروق  
كالغصوب وتوكل له حوله الموصوب او المقلد وفي معناه  
الواقع في بحر المدفون في موضع ونسبه **قوله** وما في  
الذمة لا يسام اي تحقيقا وان اعتبر تقديره في السلم في اللحم

قوله

في

قوله ولا يمنع دين سوا كان له تعالي ام لا دي مستفرا  
لله او متعلقا به ام لا **قوله** فلا زكاة عليه وهو ظاهر فيما  
اذا اخذوه بعد حوله فلو تركوه له ينبغي ان تلزمه الزكاة  
لثبوت استقرا ملكه ويجعل خلافا وهذا هو المعتمد فلا  
زكاة مطلقا لاعليه ولا عليهم ثم ما صح الشبان والاسبي  
انه ظاهر ان كان ماله من حقه دينهم والا فليس يمكنهم اخذ  
بلا بيع او تقويته قال وقد صورها ذلك ابو محمد في هذه  
السلسلة **قوله** ولو اجتمع زكاة سوا كانت تلك الزكاة زكاة  
قال او يدان حدث الدين قبل وجوب الزكاة او بعده كما يشعر  
به اطلاق كونه لكن في الرافعي يتعال لامام ما يقتضي خلاف  
ولا فرق بين كون الدين مستحق الزكاة ام لا **قوله** كما قال  
الرافعي صا وظاهرا ان يحل اذ لم تنقل الزكاة بالوحي والا  
قدمت مطلقا اي سوا كان يجوز عليه ام لا **قوله**  
**باب** اذا الزكاة الرديا لادائها معناه  
اللعوي المصادق بما في الوقت انتهى ابن قاسم **قوله**  
هو اولي من تغييره بفضل الخ قد يقال الغرض من بيان شروط  
من يجب عليه بيان وجوب ادائها فالباب شتمل عليه وهذا  
الاختيار فسقط الاخر اعني عن الاصل **قوله** لا ينتظر قريب  
اي لا يلزمه نفقة **قوله** فمن وان لم يبيع بالتأخير عن اخر  
لا ينتظر الا فضل مثلا كما قدمه الشارح **قوله** بان يودي  
للمشاربه اليه ام ليس المراد بالضمان هنا ضمان المثلث  
واما المراد به اخراجه ما كان يخرج به قبل التلق **قوله**  
ولو بوكيله ولا فرق في الوكيل بين كونه من اهل الزكاة



اولا وقد صرح الرافعي في كتاب الاضيحة بجواب الوكيل الكافر  
اي فالرفيق والصبي والسفيه اولى وذكر الروياني انه  
شروط في الكافر والتصبي تعين المدفوع اليه تنسبه  
آتي شارح الارشاد الكمال الردادين يعطى الاسم  
او نايبه المكس بنية الزكاة فقال لا يجري ذلك ابد ولا يبرأ  
عن الزكاة بل هي واجبة بحالها لان الامام انما يأخذ ذلك  
منهم في مقابلته نيابة بسبب التعصّب وفتح القطاع والتخصيص  
عنهم وعن احوالهم وقد اوقع جمع من ينسب الى الفقهاء وهم  
باسم جهل احوال الزكوات وخصوا العلم في ذلك فضلوهم  
واصلوا النبي **قوله** فيها اشار بذلك الى ان المراد بالعدل  
ويكون بالتسوية الى الزكاة سواء اجاز في غيرها ام لا كما قاله  
الماوردي **قوله** افضل من الاداء قال في المجموع الا وهو  
الاموال الظاهرة فتسليمها الى الامام وان كان جازر افضل  
من تفريق الاموال المالك او وكيل لها وهذا هو المعتمد  
**قوله** لم يفرق في صدقة وان شمل صدقة الفطر خلا فالابن  
المفري في معنى الروض وشرح الارشاد **قوله** لا عن  
البلد او عنها في كل لا مستحق فيه وبلد المالك اقرب البلاد  
اليه **قوله** وبعد حتى لو استنقل الحق فقبضها اعتد به  
او دفعها له من ليس اهلا للزكاة ككافر وصبي اعتد به  
**قوله** وله ان يوكّل فيها وتبذره الا ذرعي من هو اهل لها  
بان يكون مسلما بالغاعا فلا لا صبي ولو كان كافرا اجماعا  
شيخنا الرملة رحمه الله ولا رقتنا **قوله** ويلزمه اي عند  
الاخذ منه كما قاله البغوي والمتولي وحيث ابن الاسكندر

انها تنكح

انها تنكح عند الدفع للمستحق وهذا هو القياس فالمعتدان السلطان  
كما لا بد كما اشار اليه الشارع بقوله إقامة لها مقام بنية المربي  
**باب** تجمل الزكاة **قوله** مع تجملها مع الوكيل  
يمنع عليه من مال رولي عنه **قوله** يجري للاول فقط اي  
ان من خصته على الاوجه لقول الجرواخرج من عليه خمسة  
دراهم عشرة ونوي بها الزكاة والتطوع وقع الا لا تطوعا  
انتهى والمعتد الاخر مطلقا اي سواء من خصته كل عام ام لا  
**قوله** للنص والاكثرين قال مع الاكثرين على منع تجمل  
زكاة عامي لنصاب واحد وكان الرافعي ارا ذلك اذ  
اراد ان يعزوا الجوانب الى الاكثرين فانقلب عليه **قوله**  
فهو سبب آخر لها الصريح راجع لرمضان فالسبب الاول  
الفطرية والسبب الثاني دخول **قوله** اذ لا يعرف  
تدبره تحقيقا ولا تخيلا على ايضا بان لها سبب واحد واعني  
الرافعي الاول بان الكلام فيما اذا عرف قدر النصاب والثاني  
بان لها سببين الظهور والادراك **قوله** اما بعده اي  
بعد وقت الوجوب وهو بد والمصلح واشتداد كسب **قوله**  
بما يحياق والتضييق والاخراج لزم بعد كساد والتضييق  
لانه وقت ولو غاب الاحذول لم يعلم حياته او احتياجه لم يضر  
كما قاله كفاي وفي الجرحه انتهى لان الاصل يقال لا يستحق  
بقوله وقت وجوبها اي يقينا او استمعي ابا عبد الله الوغاب  
المدفوع اليه لا ويقاس على ذلك غيبة المالك حتى لو غلب عنه في كل  
اجزاه المجل كما اعتد به شيخنا الرملة رحمه الله **قوله**  
ولا يضر غناه بها اما اكثرها او لوالدها وذرعا او التجارة

تم ساعره  
الى محل



فيها او غير ذلك **قوله** ان علم قابض التخييل سمو اكل العلم  
 بالتخييل مستقرنا بالقبض ام طرا بجدته كحاجته بعضهم وهو  
 المعتمد وافهمت العبارة انه ليس له الاستعداد قبل عرض  
 المانع وهو كذلك لانه تارة بالتخييل كتحصيل الدين الموعود وافهمت  
 ايضا انه لو شرط الاستعداد اذ تدون مانع يعرف الاستعداد  
 لاكن في صحة القبض هنا نظر **قوله** وجهان قال الاستعداد  
 هما حصتان بالمواشي واما الثمار والتقود ونحوهما فهو شائع  
 بلا خلاف صرح به جماعة وحرم به في الكفاية وان كان قضية  
 شرح المذهب الاطلاق **كتاب الصوم**  
**قوله** رمضان من الرمي وهو شدة الحر لان الحر  
 لما وسعت اسماء الشهور اتفق ان الشهر المذكور كان شديدا  
 لحر نسوه بذلك واقر المصنف رمضان عن الشهر مشعر  
 بانه لا كراهة في ذلك وهو ما صحح النووي في مجموعته وشرحه  
 مسلم انتهى **قوله** بعدد ولاعية بزيوت نائم له صلى الله  
 عليه وسلم قابله ان غدا من رمضان او نحوه من سائر المراتب  
 لان النائم لا يضبط وان كانت الروايات باجقا وتثبت  
 ايضا بالاحتياط في حق الاسير ونحوه لا سلفا لا بحكم فاق  
 ان غدا منه لان الحكم الزام لغوي وهو غير متصور هنا وانما  
 المنصور الثبوت لانه ليس حكم فله اثباته بعلمه ان يثبت  
 كذا قاله ابن حجر تبعا لغيره وكلام الجلال الحلي في شرح المنهاج  
 في كتاب الشهادة صرح في خلافه حيث قال لا حكم بشاهد  
 واحد الا في هلال رمضان فيحكم به واليكون اعتقاد في  
 سيم وهو من يرى ان اول الشهر طلوع نجم كذا وطسب  
 ويعتمد

94  
 وهو من يعتمد منازل القمر وتقدير سيره نعم لهما ان يعلم احسبهما  
 وان لم يحزهما عن فرضهما على المعتمد وان صوب جمع خلاف انتهى  
 ابن حجر والمعتمد وجوب الصوم على المحرم والحاسب وحزبهما  
 عن فرضهما ولا ينافيه من غير الجواز لان ما جاز بعد الامتناع  
 يصدق بالواجب ويجب على غيرهما اذا اعتقد صدقهما ملي  
 ويكون اعتمادا باعتد من القناديل المتعلقة بالمناير ليلة اول  
 رمضان كما عتبه الاذري قال جمع من شايخنا ومعاضدنا  
 دليله اول سؤال اذا المراد على حصول الاعتقاد بحارم  
 ولو دل كحساب القطعي على عدم امكان الرواية فيصير  
 اضطراب التماخري والرائح العمل بشهادة البينة ولو شهد  
 اثنا رمضان بوجوه متقدمة قبل خلافا للزركشي ولو جمع  
 الشاهد بعد شهادته وبعد صوم الناس لم يؤثر الرجوع  
 وكذا لو رجع الحاكم عن حكمه فانه لا يؤثر **قوله** موثوق  
 به ومثله في المجموع بزوجته وجارتيه وصديقه **قوله**  
 لا في غيرها كدين سوجل الخ ويعدم لزوم بهذا الصوم كما  
 له لم يثبت تبعا له خلاف سؤال يثبت بثبوت رمضان  
 بواحد والنسب والارث يثبتان بثبوت الولادة بالنسب  
 للتلازم بينهما شرعا والحيثية اذ الاولان عبادة  
 والثلاثة الاخيرة ترجع للاسوال **قوله** وهو يحصل  
 باختلاف المطلق وبه التاج البيريزي على ان اختلافها لا يمكن  
 في اقل من اربعة وعشرين فرسخا والمراد باختلافها ان يتباعدا  
 الحلات بحيث لو روي في احدها لم يري في الاخره لما قاله  
 في الانوار **قوله** او بالشك فيه تحله ان لم يبين اخرا

نسته







منه ولو دخلت ذبابة جوفه افطر باخر اجها مطلقا وجاز  
 له اخراجها ان ضربه بقاوه فامع القضاء ابن حجر **قوله**  
 في حد ظاهره في الباطن من كلف يخرج الهرة والهادون  
 كذا المعنى وكذا الهرة عند المؤوي **قوله** لا ربح وطمع  
 كوصول الرايح بالشم الى دماغه والطعم بالذوق الى حلقه  
 ومنه يؤخذ ان وصول الدخان الذي فيه راحة الخشب  
 او غيره الى جوفه لا يصبر وان تعده لذلك **قوله** اي غير  
 جائل معذور وليست من لازم ذلك عدم صحته بنيتة  
 للصوم نظرا الى ان جهل جريمة الاكل يستلزم جهل حقيقة  
 الصوم وما جهل حقيقة لا تصح نيته لان الكلام في جهل  
 حرمه شي خاص من المفطرات النكاحية ومن علم حرم شي  
 وجهل كونه مفطرا لا يعذر لانه كان من حقه اذا علم الحرمه  
 ان يتبع وابهام الروضة واصلا عذره غير مراد **قوله**  
 تحيل القدر بكسر الغني والذال المعجمة وبالمد ما يعتدي به  
 من طعام وشراب اما الغذاء فيجوز ذال المعجمة فخذ  
 العشاء انتهى ابن قاسم ولو تعمد في فيه في الما قد جوفه  
 او وضعه فيه تسبقه افطر او وضع فيه شيئا عمدا او ابتلع  
 ناسيا فلا ينزع لو ابتلع بالبل طرف خيط فاصبح صائما  
 فان ابتلع بانيه او نزعه افطراي لانه يشبه القي وهذا  
 يخرج ما لو ادخل في دبره او حليم فانه لا يفطر بغيره  
 وان تركه بطلت صلاته وطريقه في صحة صومه وصلااته  
 ان ينزع وهو غافل ويجب نزعه او ابتلاعه محاذة على  
 الصلاة لان حكمها اغلظ **قوله** ريق وهو الرضاب

**قوله**

اي با **قوله** وباد العيب القبيح لعب الثمن لا للمبيع **قوله** وسواء اقال في  
 صفة اقراره هو من الاصل ام اعتقه هو او غيره فان قال هو حر  
 الاصل او حر يعتق غيره هو بيده ثم مات وخلف فالزوج  
 قاله لورثته او لم يلف ورثته فماله كبيت المال وليس للمشتري  
 اخذ شي منه وان قال له هو بيده اعتقه ثم مات العبد فوالاو  
 موثق فان لم يكن له وارث فغير المولي ولم يصدق المبيع المشتري  
 فلم يشترى بغير اخذ الثمن من تركته وتوقف الباقي ان كان لانه  
 لما كاذب في هريته فكل الكسب له او صادق فالحال للمبايع  
 ارثا بالاولا وقد ظلمه باخذ الثمن منه وتعذر استرداده وقد  
 ظفر بماله **قوله** سواء كان مالا وان لم يتحول في وقضية التعديل  
 بان الحر ليست فيه احق ولا اختصاص ولا يلزم رد هاتين  
 التفسير بالحرمة غير المحترمة اذا كان المقر له ذميا لان على غاصبها  
 منه رد ما عليه اذا لم يتظاهرها ولا يضر في كونها غير محترمة  
 بمعنى انه لم يضر بتعصده بحرية كونها في حق الذي محترمة بمعنى ان  
 على غاصبها رد ما فلا يعرض بانها كمالها في حقه محترمة ولو قسره  
 بعينه لم يضطر قال القاضي لا يقبل لان اليد لا تثبت على ذم من ربح  
 الامام خلافة وهو الاقرب انتهى وهذا هو المعتمد **قوله**  
 او قال كذا كذا من كاف التشبيه واسم الاشارة  
 ثم نقلت فصار كذا عن العدد وغيره وهي في مثال المصنف  
 بعض شي وليست كمنه عن العدد والحاصل من مسائل  
 كذا اثنا عشر مسألة لا تها ما مفردة او مفردة او مفردة والدرهم  
 اما ان يرفع او ينصب او يجر او يسكن والحاصل من ضرب ثلثة  
 في اربعة اثني عشر والواحد في جميع ادرهم واحد الا في عطف كذا  
 ونصب غيرهما يجب درهما انتهى ابن قاسم **قوله** وقوف  
 منقطة بالنصب **قوله** ناقصة الوزن كذا هو طبرية كل درهم منها  
 اربعة دراهم **قوله** بان كانت قامة بان تكون زنة كل درهم منها  
 ستة دراهم **قوله** قبل لا بالقول مراد مطلق للنقطة وينبغي كذا قال الشافعي



الولي العراقي بقول التفسير وان فصله عن الاقرار اذا غلب التعامل  
بها ببلد حيث هو التعامل بالفضة وانما توعد عوضا عن الفلوس كما دأبوا  
المصري في هذا الزمان انتهى شرح البرهان حرره المصنف الواقعي في  
الاوراق القديمة فوجد مسأول ستة عشر درهما من درهم الموجوده الا  
اعني الفلوس الجدد في **قوله** اي درهم واحد فبعضهم هذا بان لا  
قال عليه درهم مع درهم لزم درهمان جزا لا حتمال مع درهم في  
ثبته مع في مسئلة المتن او لا يتقدير لوزم احد عشر ينبغي ان يلزم  
درهم و يرجع في تفسير العشرة اليه ثم احط بحمل كلام المتن  
على ما اذا اراد المصنف عشرة دراهم للمقالة انتهى بان قاسم واجب  
ايضا بان قصد المعية في قوله له درهم وعشرة بمثابة صرف  
القطف بدليل تقديرهم في جازيد وعرفه بقوله مع عمره بخلاف  
قوله له على درهم مع درهم فان مع فيه لم يرد المصباح فيه  
عصابت درهم درهم غير ذلك بقدر ضمها غطف انتهى ولو اقر  
لغيره كذلك الا ان شرفا حمل على القدر المملوك من الذهب والفضة  
لشعور المعروف لذلك فهو محل فيرجع في تفسيره الى المصنف ثم الى  
قال بقول قولهم بايمانهم في ان القدر اقرب من الفضة كما اقر  
به الولد صدق الله انتهى شرح ابن الشيخ الاملي **قوله**  
في بيان نزاع من الاقرار **قوله** لم يلزم هذا الطريق وهو لغة الوعا  
وخذ الخاتمة اسم زمان او مكان فمن معنى في انتهى **قوله** راية  
سرجها وعلية دلالة عبد ثيابه او دابة تحملها او دار يفرشها  
وخو ذلك بخلاف ما لو اتى جمع في هذه المسائل **قوله** او ثوب  
مطرز بخلاف عليه طراز او فيه **قوله** والطراز خز ومن الثوب ان  
دكب عليه بعد نسجه **قوله** فاقرار على يده ببيع وان لم يكن به  
المقدحان او كذبه بالاقوت لا يفرج الى حصته فالأظهر واقضاه  
كلام الواقعي في نظير المسئلة واستشكل حمل هذا على الدين وهذا حمل  
على الوعيد وكحوا واجب بان الغالب لزوم المال من الماملة  
انتهى **قوله** او قال له على درهم لزمه درهم ولو كره الف مرق  
قوله

ثلاثة تلزمه وكلما كثر يلزمه بقدره ولو زاد على الف  
مرق في حسن وكلامه مشعر بجواز الدعوى على المقر بالثمن وهو  
كذلك على الصحيح كما سياتي في كتاب الدعوى **قوله** وانه لا يلزمه  
الامانة ويكفي له عين واحدة على الصحيح المضمون فان نكل حلف المقر له  
على التحقيق لما تنبأ له على اذنها انتهى **قوله** فالف تلزمه فقط ولو  
وقع ذلك في محال لم يكتب بكل منها ثمنك او اشهد عليه به انتهى  
ان شاء الله ومثله ان لم يشاء الله وكذا الا ان يشاء الله  
وفارق عدم اللزوم في حق قوله على الف من ثمن خرمان دخول الشرط على  
الحملة بغيرها جزا من الجملة الشرطية فيتغير معناها بخلاف قوله  
من ثمن خرمان بغير معنا ما قبله وانما هو بيان جهته ولا يلزم من  
الحال الاقرار عند التعليق وعدم تبعيضه خذرا من جعل جزا الجملة بجملة  
دراسها ان لا يتبعض في الحر وخو **قوله** او اذا جاء راس الشمر وان  
عكس كما اذا جاء راس الشمر فعلى الف لم يلزمه جزا ما وفي المثالين  
لو اراد المقر المتاحل قبل في الثامنة وفي الاولى ان وصله كما في  
الوقت انتهى **قوله** فادعى والتراخي بعلم كلامه بطريق الاولى لا  
اذا لم يقبل دعواه الفساد مع التورية فالتراخي اولى بخلاف  
تعبير الاصل **قوله** وقولي وبطل اولى من قوله ويرى ان لا  
النزاع بينهما في عين وهي لا يصح البراءة منها او يقال قوله  
ويرى اي من الدعوى فلا اعتراض على اصله والمراد بالبراءة الخوف  
من القهدة اذ لا يصح البراءة من الدعوى **قوله** وختم المقر بدله  
الصواب ما عبر به الاصل وهي القيمة لان المقرم للمجولة والقران  
فيها القيمة بطلما ولو شليا ولواقران الدرا التي في تركه مودته لزم  
على المقر في غرضه لعمد طريقتان تعلمهما في الرواية بلا ترجيح والتعبد  
عدم الغرم لعدده بعد كمال اطلاعه على احوال مودته اقر ابن  
الصلاح بانه لو قامت بينة على اقراره لزمه خاقام المقر بينة  
على اقراره لانه لا يستحق عليه ثمن وفارخها واحد حكم بالاولي  
لانه ثبت بها الشغل وشككت في ارفع والا تسئل عنه وخالفه



غيره فقال لا يلزمه شي كما مد للتعاضد المضعف لا يستصحب ذلك  
 الشغل وهو ظاهر انتهى بن محمد رحمه واسعة **قوله** وصح استئنا  
 وهو استئنا من الشئ بفتح المثناة وسكون النون وهو الرجوع  
 واصطلاحها اخراج لما بعد الا واخواتها من حكم ما قبلها في الوجار  
 وادخاله في الشئ **قوله** ولو سير انعم لوقال له على الغا استئنا  
 الله الا مائة فانه يصح كما في العدة والبيان **قوله** لم يصح قلزمه  
 عشرة محلات لم يصح باستئنا اخواته تبعه باخر اربعة الاخر  
 حتى لو قال له على عشرة الا عشرة الا درهماين فدرهماين او الا ثلاثة  
 فثلاثة او الا اربعة فاربعة **قوله** ولو قال ثلاثة الا درهماين  
 ودرهماين فاربعة واربعة واربعة الا ثلاثة الا درهماين ودرهماين  
 درهماين ودرهماين ودرهماين الا درهماين ودرهماين ودرهماين  
**باب** **قوله** لزمه تسعة ومائة المسئلة كما ذكره المصنف اذا  
 كرر الاستئنا بلا عطف فان عطف كقوله على عشرة الا خمسة وثلاثة  
 او عشرة الا خمسة والا ثلاثة فرما مع استئنا من مائة عشرة  
 كل مرة فيلزمه درهماين ولو قالو جميعا لا يستفاد عشرة الا  
 تسعة وثلاثة فيلزمه عشرة والوضع حصصا للطلان بالثا  
 في ويلزمه ثلاثة انتهى **قوله** وهو القرينة ثم ان كان المذكور او لا  
 الا شعاع فالاشعاع او قرا فأكسبه وتوقال ليس على شئ في ربه  
 من كلام الشارع فضايط حاصله ان كان المستئني منه عاما فيقول  
 يا لا استئنا كقوله ليس له على شئ الا خمسة وان كان خاصا في  
 الاستئنا كقوله ليس له عشرة الا خمسة فلا يختص بهذا المثال  
 فيجري فيها لو قال ليس له على الف مائة فلا يلزمه شئ **قوله**  
 في الاقرار بالنسب وهو مع الصدق واجب ومع الكذب في شئ  
 او نفسه حرام بل مع في الحديث انه كفر لكنه محمول على المستعمل او  
 على كتمان النعمة **قوله** كان قال هذا ابني منه ان يقول هذا  
 ابني وليصدق به وقوله انت ابني احسن من قوله اذا بنات  
 وقول الابنات ابني احسن من قوله اذا ابولاد اذا اضافته  
 فيه

فهو الحق **قوله** فان لا يكذب به المحض والشرع هذا لا يختص بما هنالك  
 بل يمتد الى اقسام كثيرة كما علم مما مر انه شرط في الحق لاهلية استئنا في الحق  
 به سواء شرعا **قوله** او سكنت الا اذا ماتت عقبها لا استئنا في قبل الموت  
 من التصديق فانه يثبت النسب في هذه الحالة وعليها يحمل ما  
 وقع في كلام الشيخين في فضل التتابع وما هنا محمول على ما اذا  
 تمكن من التصديق فلا بد منه **قوله** لم يصح لغير الثاني استئنا  
 لما فيه مع ابطال حق الثاني اذ له استئنا في نفسه بخلاف الحق بلعان  
 عن قول كجاء فاسدا وطشبهه فانه يجوز استئنا في  
 لانه لو نازعه قبل التني سمعت دعواه ولا يجوز استئنا في ولد الزنا  
 مطلقا **قوله** ولا نظر للتميم مطلقا قبله قبله ثم استئنا في نفسه  
 ولا يقتل به **قوله** كما سياتي قبل كتاب الاحقا كما قاله واعترضا  
 بان استئنا في البالغ فيقر فيه تصديقه ويرد بما ياتي ان قول  
 القاضيه حكم فلا استئنا في حق يحتاج الى التصديق **قوله** لم يلزمه  
 الابنية **قوله** والحق ان صدقه هذا ما صححه الشيخان في باب  
 القبط ونوعا فيه بنصر المختص على اعتبار البنية وثقله في التمسك  
 وغيره عن الاكثرين ومن استئنا في نفسه ولم يكن لغا والا  
 عتقا مطلقا والحقه فمحول النسب المصدق وغير المكلف **قوله** فان  
 قال هذا ولدي وقال من هذا ام لا وذكره في الروضة كالنبيه تصورا  
 ويقتد محل الخلاف **قوله** وعلمت به في ملكي او استولد فهايه  
 في ملكي او هذا ولدي منها وهي في ملكي من عشرة سنين وكان الولد بين  
 ستة مثلا ولو قال هذا ولدي من امي من زمان لم يقبل قوله من  
 ذنا وان انفصل على المعتمد **قوله** هذا اخي ومن اخراخ ثم قال منفصلا  
 اربعة اخوة رضاع او اسلام لم يورث وقول الحائز الى عتيق فلا  
 يثبت عليه الولاء الا ان عرف له امر حرا لا اصل **قوله** كونه المحقق  
 به رجلا تبع فيه ابي الملبان وكلام الشيخين صريح في خلافه لانها  
 فلا لو ماتت امرأة وخلفت ولدا ورثها فاستئنا الولد اخا ثبت  
 نسبه ان صدقه الزوج وهو حينئذ وارث امرأة ويغرق بين



عدم صحة استلحاقها وصحة استلحاق وارثها بانه سبيل علمها اقامة البينة  
 بخلاف الوارث خصوصاً اذا اترأى النسب رجلي وخوالا والارث يكون بثبوت  
 فيه من جهة ابيه فان ابرأ آخر **قوله** ولو عا ما اذا مات بلا وارث  
 فلتحق به الامام اجماعاً اذا كان الميت مسلماً كما قبله في المهمات **قوله** جازاً  
 شامل لما اذا كانت الحاشية بواسطة كانت اترأى وهو جازاً تركته  
 ابيه الحاشية تركته حده فلتحق به فان كان قد مات ابوه قبل حده فلا  
 واسطة صرح به الشيخان وقضيته له بشرط كون المقر حاشياً لغيره  
 الملقق به لو قدر موته حين الالحاق واخرضه بان الرضعة بما اجبت  
 عنه في الاصل ولو قدر الدورية اشترط موافقة جميعهم حتى للزوج  
 او وازنها والامام عن بيت المال فينظر كما لا ينافي وحضور القاب  
 فان مات فوارثه انتهى برأى على الارشاد **قوله** لم يشأ كالمقر  
 خالف في ذلك الا في الثلاثة فقالوا يشأ كالمقر في حصته قال الامام ومن  
 معتد فاشكال هذه المسئلة فليس في التحقيق على حسب قال ابن  
 الوفاة والجواب المعنى عن التكليف القياس على ما لو كان به  
 المستلحق مفرقاً بالنسب من القرابة لا باخذ مع وجود اللفظ  
**قوله** لا ارث اي في الظاهر لا في الباطن فيلزم دفع الزكاة له  
**كتاب العارية** **قوله** مستحقة اي اصاله اجماعاً  
**قوله** وقد تجب كل عارة التوب لدفع حوائجهم مع وجود اللفظ  
 حيث كان لمصلحة لغيره **قوله** وقد خيم كعارته ان من اجبني  
 والصك من الخمر والخيال والاسلح للمرتي وقاطع الطريق والبا  
 غواذ اطلب على اهل عصبياهم بذلك **قوله** ومجور سنة ولو  
 لنفسه يكن جوارها الماورد في فيما لا يقصد من عمله لا تقا  
 عنه عالة **قوله** وفلسد لو لم يورده بوجاهة فما يظن من اطلاق  
 فهم خلا للاسوي لانه ممنوع من التبرع مطلقاً والمعمد ما قاله  
 الاسوي حيث لا يقابل بآخرة **قوله** وملكه المنفعة والمراد  
 بملك المنفعة ما يعم الاختصاص بها للمصمهم عارية كلب  
 لصيد ومذود قهري او افضية واعادته الا ما عا حال بيت المال

باق مع

وقد تعلق الناس على ان نحو الفقيه والصوفي يوران سكتها بالرباط  
 والدور سنة **قوله** وهو على عارته ان لم يسم الثاني وله الرجوع  
 وبما الثاني بالرد عليه فان عين العكس ذلك ولا يزول عنه  
 القمان الا بالاعارة والتسليم **قوله** لان الانتفاع به حال فلا  
 يقع اعارة فحق صغير كما يصرح به قول الدواني كلما ان جازت  
 اعارته جازت اعارته والا فلا واستثنى فرعاً ليس هذا منها  
 والاستثناء بهما والعموم انتهى برأى على الذي يظن بان العارية  
 ان كانت مطلقة او موقوفة بزمان عكسه الانتفاع به فيه صحت  
 والا فلا انتهى خطيب **قوله** لما قد درها ونسبها قال ابن المقر  
 والحق ان الدر والنسل ليسا مستغادين بالعارية فلا يلا باقية  
 والمستأر هنا القساة لنفقة وهي ايضا كمن الى ما هو ذلك فهو كما  
 لو استمرت بحري في ارض غيره لم يوصل ما وكن الى ارضه  
 انتهى **قوله** استعارة واعارة فصرح اصله هذا بصورة ما اذا  
 كان الاصل يتيقأ فبكره عاكسه اعارة فبكره لفرعه استعارة  
 فلا ينافي قول الشارح بعد وكذا الاكره اعارة الاصل فبكره  
 الى اخره تنجها الظن الثاني **قوله** واستعارة الخ هو بالنسبة  
 للاستعارة مضاً فلتلقا على بكره ان يستور الكا فوسلما  
 وبالنسبة للعارية مضاً فالحقول اي بكره ان يور شخص المحاف  
 المسلم وما ذكره الشارح هنا خلافاً في شرح الروض بالنسبة  
 للاستعارة وعيادته في شرح الروض وانما الكراهية في جانب  
 الولد المحال الولادة قائم بقدر كبره انتهى وعاصله ان الاصل  
 لو اعاد نفسه لفرعه لا كراهية فيه وان كان فيه اعانة على  
 بكره وهو اي استعارته اياه **قوله** مسلماً اي عدا مسلماً كما  
 به عليه الشارح في اول الكتاب **قوله** وشط في الصيغة الخ ولا  
 يكون للفعل من الجانبين الا فيما كان عارية فممنوع هو اما كطرف  
 البيع اذا تسلم المشتري فيه او كطرف الهدية ومن ثم كفي  
 بكره عارته عن اللفظ باكل عييد من انا هدية تطوع فيجند



نصفه ان تلف ولا اجرة عليه لاستعماله فان لم يأكل منه باذ فقل ما فيه  
غيره لم يكن عارته وان اكل منه ولم يقصد كاد غاصبا وافه اكل منه  
في غير هذه النسخ بان كان لها عوض فان اعيد الاكل منه لم يضر  
المثل ولا يقفنه لانها اجارة فاسدة والا فممنه لا نه غاصبا انتهى  
ابن حجر **قوله** وتضيئه التعليل الخ فيه نظر لانه يشترط عليه العلوي  
وهو فعل بقابل باجرة وهي مجهولة فالموضع نشان معلوم وهو قيمة  
العلف ومجهول وهو فخله والمجهول اذا انقضى لمعلوم بصيرة مجهول  
ارشاد ابن حجر **قوله** وموتة ردة قال في الوضوء والرد المبري من  
من الضمان ان سلم العبد للمالك او وكيله في ذلك فلو رده  
الذاته لا يصطلي او الثوب وكحو للميت الذي اخذه لم يبرأ ولو لم  
يجد المير فسلمها للزوجته او ولده فادسها الى الميرى قضات  
فالمير ان شاء عدم المستعمل للمسلم منه والفرار عليه انتهى  
**قوله** واقتضاه كلام جمع وهذا هو المعتمد لان الاجزاء القتالفة  
ما دون فيها فلو او جبارد المثل او جبارد القيمة رطل فيه نظر لان  
الكلام فيما اذا تلف فغيره لا استعمال المادون فيه **قوله** فلا ضمان للمال  
فيه الا في الحمل على الاضحية والهدى للثديين فيضمهما بغيرهما  
فرع اختلافنا في ان التلف حصل بالاستعمال المادون فيه او لا  
المعبر كما قاله الحلالا للبلقيني وابره فغيره بكلام البيان وتوجه بان  
الاصل في العارته الضمان متى ثبت فسقطه انتهى ابن حجر والمعتمد  
عدم الضمان لان الاصل عدم انتفاها الا انه قد يكون التلف قد  
حصل باستعمال ما دون فيه وما في **قوله** من نحو فكتة كوصيله  
في معنى المستاجر والموصي له الموقوف عليه والروحة اذا اصبحت  
منفعة وسائر من يستحق المنفعة فقط استحقا لا زحوا والاهنا  
اسرار بقوله نحو فكتة **قوله** فانه لو ضمان عليه ان تلف في يده  
بغير تعريضه لغيره من كسب فنقطع تقرقا الى الله تعالى وتواليا  
سؤال فانه تضمن فان كان معه علمها ضمن الميرى  
نصف قيمتها ولو وضع متاعه على دابة غيره وقال للمالك  
سرها

سرها ففعل فتلقت غير الوضوع ضمنها كلها الا ان تكون عليها متاع  
غيره فانه تضمن بنسطة متاعه اي وزنا فيما نظر فان سبها  
للمالك فغير امره لم تضمن بل للمالك تضمن متاعه انتهى ابن حجر  
**قوله** فادون فيه تضم لو اعاره دابة لم يكن الموضع كذا  
ولم يضمن الميرى في الرجوع جاز له الركوب فيه كما نقله  
واقراه بخلاف نظره من الاجازة والفرقان الرد لا يزم  
للمستقر قننا لالاذن الركوب في المودع فاولا المستاجر لا  
يضمن رده عليه فتسلك في المودع ومنه يؤخذ ان المستقر الذي  
لا يلزم الرد كالمستاجر ويحمل خلافه ابن حجر **قوله** وقال ابو ذرعي  
بشرع ما عبيد كحرز رجة هناك ولو نادى هذا هو المعتمد  
ريلي **قوله** وقيل بما هو العادة ثم وبه جزم ابن الحقيري وهو  
المعتمد **قوله** فانه لو استعمل لبناء او للفراس لم يكن له ذلك الا  
مرة واحدة وكذلك للذريع **قوله** في بيان ان ابا  
دع غير لازمة **قوله** وايضا انضم كلام الشارح العفد ما في  
الشرح الصغير هو المعتمد **قوله** ثم لو لم يمت موتة حقة  
لانه المورط له قاله المتولي بخلاف ما لو اعاره ارضاء لراعه فخرها  
ثم رجع فانه لا يلزمه موتة الحرث لانه قد لا يمكن الا باجف  
هو مورط له فيه بخلاف مزرع الارض فانه يمكن بدون حرث  
من لو لم يكن زرعها الا بالحرث كان حكمها حكم الارض **قوله**  
فانه انما يرجع بعد ان اتصل بالاشط ولا الرجوع ويستحق  
الاجرة الى ان اتصل بالاشط او قال ابو داود ان من عده موتى  
لزيد شهورا وتذرك بعد مدة او ان ترجع ومن خيره المستعبد  
كان استعاره ان لم يكن فعهده او ان استعاره فمضائق  
الوقت ويلزم من جهتها فيما لو استعاره لصدقة اي  
صدقة يكونه فتخرج فيها بالعرض فيتمتع الرجوع قبل التحلل خلاف  
ما لو ارم بالعرض لم يكن ضمن على المكتوبة فله الرجوع وينبغي ولا اعاره  
عليه وبهذا يجمع بين الكلامين المتعارفين وهي **قوله** ولما في غيرها



من تخفيفه فالأحرار بين بعد ضعف ما في الرخصة رخصته في المنهاج  
وما ضعفه في المنهاج رخصته في الرخصة فيستفاد ترجيح الأمور الثلاثة  
من مجموع كلامهما على **قوله** وقا خير الخبير إلى بعد الحداد  
كما في الزرع في الثالث هذا ما قاله القاضي وغيره قال الاستوى  
لغير المنقوك في نظيره من الأجزاء الخبير أي لأن فان انما  
الملك تلك الثمرة أيضا ان كانت غير موقرة وانماها بالجزاء  
ان كانت موقرة انتهى تصحيح وهذا هو المعتمد على **قوله** وفيما  
له وقف البناء والفرش إلى آخره ولو وقف الميراث الأرض لم يقع بالا  
رثن الا اذا كان أصل الوقف من الاقبا بالحرية ولم يملك بالثمة  
الا ان تخرج بمهاو من الرجع واقتضاء شرط الواقف انتهى غاي  
والمعتمد فيما لو وقف المستعبر البناء والفرش من امتناع التملك  
بالقيمة فقط لا غير كما قاله الراعي خلافا للشارح والذي في شرح  
الأستاذ لا ين أنى شريف نقلا عن ابن الرقعة والسبيل هو  
امتناع التملك بالقيمة فقط انتهى فقول الشارح في شرح  
البرهجة نقلا عن ابن الرقعة يتحقق التسوية بالحرية ضعيف  
**قوله** كثره هو ما جريه في الوسيط ولعل مراد أصله  
بالفرج لكن أهل اللغة يعدون التثنية بمعنى التفرع من حين العاقبة  
لأن التثنية بعد عن المبادىء والبلدان انتهى والتفرع لفظة مولدة  
ماخوذة من التقارح الهم هو انكشافه انتهى **قوله** وزع  
التمن عليه ما وكيفية التوزيع ما قاله البغوي توزع على الأرض ما  
مشغولة بالفرش والبناء وما فيها واحدة فخصه الأرض للميراث  
ما فيها للمستعبر هذا هو المعتمد كما جزم به ابن المقري وصرح  
الأندلسي غيرهما خلافا للمثولي **قوله** ونوحل نحو سبل  
بذر البذر اسم لما يستعمل في البوحي وأصله مصدر سمي به  
المندوز لأنه سببه مذكرا فنية لحاز من وجهين إطلاقا  
المصدر على اسم المفعول وتسمية الشيء بما يصير إليه انتهى  
**قوله** ولو قال بغيره عن الخ فروع قال الشيخان لو قال

لو قال بغيره عن الخ فروع قال الشيخان لو قال

المال

المالك عصيتي فقال بل او دعني حلف المالك على الخ  
واخذ القيمة ان تلقى المال واجرة المثل ان مضت مدة لمثلها  
اجرة قالوا نقلا عن المعال ولو استعمل المستعبر العارضة حاهلا  
بموضوع المعبر لم يفرده الاجرة اية لوجود التبسيط على المنافع  
التياء وتقصيره لعدم اعلامه بالرجوع بخلاف ابا حنة التمار  
فانه اذا رجع ولم يعلم حتى كذا التمار فانه يفرم بدله على له  
المعتمد لان ابا حنة المنافع اضعف من ابا حنة الاعيان فضيق  
في الاعيان **كتاب الفصب** **قوله** اخذ الشيء ظمنا  
قاله الجوهري فشمع اخذ غير المال ولو نحو سرقة او اختلاس  
**قوله** استيلا وهو المصلحة العلية وبه يخرج السرقة  
والفصب حقيقة هو الفصب ضايفا وخصا فانا والفصب  
هو ما تعلق به الضمان فقط كما خد مال الغير بطنه فانه  
او الضمان فقط كما الاستيلاء ما ثبت فيه خصا صرا انتهى  
**قوله** وان كان ضمنا وقرقة المالك انما هو في سهولة التبع  
فأشبهه بالوسيل قلنوسه ذلك وان سهل على المالك ترحها  
**قوله** فان بعد مسئولية عليه لضعفه فلا يكون غاصبا  
لشيء منها قال السبكي وهذا يقتضي انه لو كان المالك من  
ضعفها والادخل بقصد الاستيلاء قويا يكون غاصبا  
للجميع والمعتمد خلافا فيكون غاصبا لضعف الدار لوجود  
اليد **قوله** او ليتخذ قتلها فلا استيلا ولا ضمان فعوله  
انهدمت حاله بقوله فلا ضمان خلافا لما لو رجع المثل  
من بين مالكة لذلك اي ليتخذ مثله او لينظر اليه فليقتل  
يده فانه يفهمه لانه بدفعه حقيقة فلا يحتاج في اثبات  
حكمها الي قرينة ولعل الفقار حكمه فلا بد منه في تحقيقها من قرينة  
فصل الاستيلاء هذا ما نقله الشيخان عن المثولي قال في المهمات  
وهو خلافا للمعروف فقد قال القاضي والامام والقاضي لا يفهم  
**قوله** وعلى الغاصب رد ولو غصب من مودع ومستاجر



وورثته ثم رده اليهم بيري وفي الرد الى المستعير وجهان اذ حرمها انه  
 يرد اليه ولو انتزع من العبد ثياب ملبوسه وخود له من  
 الاولاد فقه اليه من المالك بيري بالرد اليه **قوله** بخبر  
 كالاتلاف **قوله** او سبب كفتح الققص **قوله** تقول الا ان يكون  
 المالك عبدا فتردا او قاطع طريقا او حريا او جونا فاصلا من عبده  
 وغيره فلا ضمان في الاتلاف من ذلك ولا ضمان انضام كمن  
 وثق جدار في مسئلة الظن لحياتي وان فيما اذا لم تكن من  
 اراقة الحمار الا كسر فزهاول فيما اتلفه بالغ على عادل وعكسه  
 لضرورة القتال ولا فيما اتلفه حربي وقد شبه الشارح في  
 الشرح على بعض ذلك **قوله** فسقط به بان عول الولد وجد  
 به فترد ثمنه للسقوط او اخذ ما فيه في القطار حتى تسقط  
 اسفلة وسقط **قوله** نظره على عد قول اصله طائر  
 لانه غير طائر في الققص واجب بان ان يري قاله جمهور أهل  
 اللغة ان الطائر مفرد واجمع طائر انتهى **قوله** ولو فتح قفصه  
 طائر ويضم بالغ كذا يفتحه ما نزلت عليه كما لو وثقت هرة  
 حال الفتح ودخلت وقفلت الطائر واضطرب الققص حال  
 الخروج وسقط فلا كسر وكسر الطائر حال خروجه قاروه او  
 كما دحج حمار حواب شعر مشدود والراس فتفتحه فأكله الحمار  
 في الحال لكن قد لا يري مسئلة الهرة بما اذا كانت حاضرة  
 وعلم بها والا فري كسر من الزرع بعد فتح الرق وهو متجه انتهى  
**قوله** بعد فري الزرع او حوله دخل في حوالج الزلزلة ودقوع الطائر  
 وخرج بعد فري ذلك ما لو كان موجودا حال الفتح فيضم ولو لم يعلم  
 بسبب السقوط ففي الشامل والجزائري لا ضمان لانه الظاهر انه  
 بسبب السقوط فانه من خلل ما لو حال باط سفينة ففرقت ولم  
 يعلم سبب الفرق فانه يضم على المعتمد لان تعدد خرق السفن  
 الا ان جهل ولو اختلفا في العلم بان قال الغاصب قد قلت لك انه  
 مضمون صدق او قال علمت الغصب من غيري صدق الاخذ  
 قاله

قاله الماوردي والوجه يصدق الاخذ مطلقا **قوله** قاله اريما  
 عدمه من ارض النقص بالزح او بالقطع **قوله** فلو قدمه له  
 الغاصب للمالك فأكله بيري ويجوز ان قد منه له على هينته  
 فلو غصب سمنا وعسل او دقيقا وصنعه حلوي وقد منه  
 للمالك فأكله يرا قطعا لانه بالخطا كالاتلاف وانتقل الحق الى القيمة  
 ولا تسقط القيمة عندنا بيد غيرهما الا برفق مستحقا وهو لم  
 يعلم بذلك انتهى **قوله** فخذ العتق ونري الغاصب لو قال  
 الغاصب للمالك اعنته عن فاعنته للمالك جاهلا عتق عبده الغاصب  
 على المعتمد خلافا لما في الروضة من انه يفتق عن المالك ثم ان ذكر  
 عوضا فيبيع والا فقيمة اما اذا كان المالك عالما بالحال فالحكم كذلك  
**فصل** في بيان حكم الغصب وما يضمن به المضمون  
 وغيره **قوله** وغير يصح قرأته بالجر عطف على الغصب اي في  
 حكم الغصب وحكم غيره ويصح قرأته بالجر عطف على الغصب المضمون  
**قوله** الى حين تلف ولا اعتبار بزيادة حاصلة بعد تلفه **قوله**  
 ان لم ينقله والعبارة بالنقد الغالب في الجدل فان غلب فقد  
 ان وشاويما عين القاضي واحدا منهما **قوله** حصره كيل او وزن  
 يعني لو قدر شرعا قدر كيل او وزن وليس المراد ما يمكن فيه  
 ذلك فان كان كيل يمكن وزنه وان لم يحدد كيله ويعرف هذا ان الماء  
 والتراب مثليان لانهما لو قدر كانا كيل او وزن انتهى  
**قوله** كما اي عذب ولم ينص الى مصاب على كون الماء مثليا  
 كالغيب انتهى والمعقد انه مثلي كما شمله كلامهم **قوله** لم يقل المعتمد  
 الحلاق لا مصاب فلا فرق بين البارد وغيره ومن المثل الخلوط  
 مطلقا سواء كان فيها ماء ام لا على المعتمد خلافا لما في التي لا  
 فيها لان الماء من ضرورتها **قوله** فلو تلف ماء بمغارة الى الخ هذا  
 لا يحتاج اليه لانه سابق ان المثل اذا تلف وكان ثقله مونة قالوا  
 حيت ضمانه بالقيمة لا بالمثل واقعا لا يختص بذلك بالماض المحذور فحصره  
 في الصنف وطوبى به في اشتراك ذلك **قوله** كانا خاصا صينغ

صار مع

ضمن مع



منه على المعقدان الصنفه تتقوّمه وذا في الحل مثلية فيمن  
الوزن مثله بمثله والصنفه بقدر البلد وان كان من جنسه  
**قوله** فيمن اي المثل لتعذر لا المقصوب وقد تبع الشارح  
بغير المتأخرين في شرح البرهجة فوير بالمقصوب **قوله** ولو نقل  
المقصوب هذه المسئلة دخلت في عموم قوله سابقا وعلى  
الغاصب الرد وذكرنا هنا في توطئة لما بعدها **قوله**  
لحلوله بينه وبين مالكة ولو وقع قرب المسافة وامنه من  
مهربه او تواريه كما اقتضاه اطلاق قراح خلافا لما ورد في  
قبحه **قوله** والصحيح انه ملكها ملك قرض فلو كانت امه  
تخل له فهل يمنع اخذها اخذ القيمة اخذ من قولهم انه ملكها  
ملك قرض واقتراضها قرض او يحل له اخذها او يمنع عليه  
وطوها المعقد الثاني لان اخذها حال ضرورة خلافا لقوله  
بان كان لنقله مونة المراد بمونة النقل ارتفاع الاسعار بسبب  
النقل بان كان سحر في البلد فالتى ظفرها على من سحره في  
البلدة التي غصبه منها هكذا نبه عليه الذكر كشي **قوله** وضما  
الزائد في المقصوب اي قبل يوم التفت فانها لا تقبّر فيما **قوله**  
ولا يدق مسك ومثله خنزيرة وله لهوه انتهى اي في **قوله** فان  
اظهره اي الذي في المختلط بتا وضابط الاظهار الاطلاق على ذلك من  
غير تحسّن انتهى **قوله** اربق علقه ويجوز كسر الفاء في تحذرت اراقه  
بأنه بدونه لو خشي ادراك من عنقه او ضياع زمانه وتطل  
شغله والولادة الكسر مطلقا زحرا وقاربها انتهى **قوله** وقبيري  
فيما ذكر بالانكار اعلم ان كونه شاملا للبينة فلا يرققه الا بامر جائز  
او مقلده ليدل على جليله العزم عند قصص الآية ولا نظر هذا الكوف  
من هو له فيعتقد حله او حرته خلافا لما يوجب كلامه الذي لا  
انما هو بالنسبة لوجوب الانكار لما يأتي انه انما يكون في جمع  
او ما يعتقد الفاعل اخرجه انتهى شرح ابن الشيخ ونحو الحديث

مسك

مسك قلح بالجمع في عدم المضان على ما قاله الاسوي  
وغیره وهو المعقد وفي النهاية عن طوائف ان من امره  
ونعم انه خير خل لم يقبل منه عالم تقم قران تدل عليه ذلك فيخذ  
« يتعرض لها وبه يعلم ان ما شئت في احترامها محترمة  
انتهى ابن حجر والمعقدان ما شئت في احترامها محترمة فلا ترق  
ولو بايد في المساق الا اذا غلب على الفتا انها غير محترمة رمل **قوله**  
او فسقة قال الاسوي ليس لك قراذله وحرّم بذلك ان الملقن  
في العدة ويشهد بذلك قول القرافي في الاحكام من شروط الاموال في  
والتي عن المنكران يكون المنكر مبني لان ذلك فقرة للدين انتهى شرح  
ابن الشيخ **قوله** فان عجز عن تفصيلها بطلها كيف ينسب والارح  
تصدق كما سراجي عنه لم يكن الكسر الا نحو الوض وفاق تصديق  
المالك في ذلك ما رافقه لم يخرج بان لم يحقق هذا المسوغ مع ان الاصل عدم  
التحرر بخلافه ثم انتهى ابن حجر **قوله** كشارع ورماد من وعده  
وفد لفته وارضا وقتل من الموتى كفي في التقة **قوله** بلا اشغال  
خرج بذلك ما لو اشغله ما منعته فيمن حرة فكله المخرج وذكر الرا  
قوي في قارح قد روي ما هو مخرج كما بينته ثم ايضا في جوارحها وري  
الجامع الا زهر خراهم فيمن حرة فكله المخرج وذكر الرا  
ضعة منها من حيث الاقامة كوقوفها عليه دون التي يجعلونها  
لاقتنهم التي يستغفرون عنها واطلاق بعض المتأخرين الجواز ردة  
عليه ثم ايضا ونفذ ما ذكره عن القاضي انه لا اجرة عليه لما حاز وضعه وان  
يلزمهم الاجرة لما لم يخر وضعه فيه الاجرة وبه يتايد ما ذكرته انتهى ابن  
حجر **فصل** في اختلاف المالك والغاصب في **قوله** لتخلد الجبس  
عليه واخذ منه ان ذكر كشي ان يحله اذا لم يذكر سيبا او ذكر سيبا خفا اما  
اذا ذكر سيبا ظاهرا لم يجر فالظاهر فيجب في بيته كالوديع فان  
عرف الظاهر عمومه صدق بالدين وان في دور عمومه صدق بيمينه  
**قوله** ولتوث يده في الثانية على العبد وما عليه ومن ثم لا يجب  
لو غصب حرا او سرقه لم تثبت يده على ثيابه فيصدق الوثيق انما

كثير



عوليه او بوقف الامري بوقعه وحلفه **قوله** لبقايه بحاله وانما  
انما صور خبايا الناس وهو غير متقومه **قوله** وهو العشرة والنقص  
الباقى من دار بقية ونصف سبب الرخصة وهو غير متقون **قوله** اي  
قد في عقد مثلها كل فرع لا يصلح احدهما الا بالآخر وهو فعل مصرخي  
**باب** وطار مع زوجه وهو يساوي معها اكثر **قوله** جعل  
البرهانية بنفسه اخذه المالك مع الارش ولو نقص الطعام  
بنفسه اخذه المالك مع الارش ولو نقص وتيسر من برله والمالك  
اخذ برتيه **قوله** رجع من ايا بن بونس الادون ومع كونه عليه  
يمنع من التصرف حتى يعقلى ليدل خرون كالهون ولو كان المولى واحد  
والفعل لآخر وجعلها هريسة ملكها ايضا خلافا لوجوب من  
تخصيص دراهم وخطها بثلثها اي حلف مال احد هيا بالآخر حيث  
لا يتزاد فانها مشتركة وانما هذه الحالة يحمل كلام ابن الصباغ ويؤيد  
اما لو خطها بماله ولم يتزاد فانه هلاك وعليه هذه الحالة يحمل اطلاق  
انه هلاك وهذا التفصيل هو المقيد والمحمى عليه قد يكون كالحقيقة  
اخذ حقه ثم ما اخذه المحمى عليه قد يكون كالحقيقة بان كان الارش  
منه او قد يكون بعضها بان كانت القيمة الفا والارش خمسمائة فلا  
ياخذ الا خمسمائة ولا يرجع المالك الا الخمسمائة لان الباقي قد سلم له  
انتهى شرح الموضع **قوله** ولو غصب ارضا اي  
غير المسعدة بالزبل اما المسعدة بالزبل اذا غصبه واللفظ  
فلا ضمان عليه **قوله** فلو لم يكن له اي للغاصب عرض  
**قوله** عزم الذهاب اي مثله **قوله** فاغلاها فنقصت  
عينه اي وحدها اما لو نقصت عينه وقيمته فانه  
نصبت القيمة ويعين مثل الذهاب لانه تابع لزمان  
القيمة على الاوجه انتهى شرح ابن الشيخ الرضائي **قوله**  
نقص هذا القيمة اشار بقوله نقص هذا الى انه  
لا اشكال في صحة سمن مفرط لا ينقص نواله القيمة

لذوال

القيمة ولو انعكس كمال بان سمنت في يده معتد لم سمن مفرط  
نقص قيمتها رد لها ولا شيء عليه لعدم نقصها حقيقة وعرفا على ما نقله  
في الكفاية واقره والارجح كما يشير اليه كلام الاستوي وغيره خلافا  
لخالفت لقاعدة الباب من تضمني نقص القيمة انتهى شرح ابن الشيخ  
**قوله** قال ابن البرقعة او عند المالك لانه لا يعد متجزا عرفا وهذا هو  
المعتمد فلا فرق في التذكير بين ان يكون عند الغاصب او المالك بخلاف  
تعلوها فانه لا بد ان يكون عند الغاصب حتى لو تعلم صنعة عند الغاصب  
بعد نسيانها كالتدبير كما قال الرازي او عند المالك فلا كما قال الاستوي  
انه المتجه **قوله** لا تعلم صنعة اخرى وعود الحكي كعود السمسم  
الصنعة قال الامام وكذا اصوغ حلي تكسر ولو غابت حاربه  
المقصود الغنا فزادت قيمتها ثم نسيته لم يضمنه حيث كان محررا  
ومرض القن المقصوب او تعطى شعره او سقوط سنه بغير  
بعوده كما كان ولو عاد بعد الرد للمالك بخلاف سقوط صوف  
الشاة او ورق الشجرة لا يغير بعوده كما كان لانه متقوم بنقص  
به وصحة الرقيق وشعره وسنه غير متقومه انتهى شرح  
ابن الشيخ **قوله** ولو غصب عصير النخلة ويكرى ذلك فيما  
لو غصب ايضا فتفرخ او جباغيت **قوله** او غصب عمرا  
تخلل او جلد ميتة فذبحه حرج بغصب ما لو عرض المالك  
عن النحر وكذا فلس له استرداها بعد الذبح وتخلل  
**قوله** لانه ما فرغ ما ختم به وقصبيته التخلل اخراج  
الحرة غير المحترمة لانه لا يقال فيها انها مختصة لانها واجبة  
الا طرقة قولا وبه جزم الامام وسوي المتولي بينهما  
وهو اوجه انتهى مع زيادة شرح البهجة **فصل**  
فيما يطرا على المقصوب **قوله** وابراه منه اي من الارش



**قوله** نسيها اي الزيادة **قوله** اطلق بجهوب الميمنة اي في الزيادة  
والنقص كما يعلم من الذي ذكره ولو غصب وراقا وكتب فيه فلا شيء له  
للقاصب والاوجه انه كالصبيغ **قوله** فان كان صبيغ ثالث قال فيكم  
كذلك وان زادت قيمة الثوب بالصبيغ اشتركا اي مالكا الثوب  
ومالكا الصبيغ واما القاصب فينبغي ان لا شيء له وان زادت  
القيمة بسبب الصبيغ **قوله** فكذلك قال فيكم وان علم ان السبيكي اقرب  
القول جعله تالفوا واستشكل وقال كيف يكون التعدي سببا  
للملك وساق احاديث جمعة واختار ان ذكر شركة بينهما كالثوب  
المصبوغ قال وفتح هذا الباب فيه تسليط الظلمة على ملك الاول  
بخطها فسرع لو غصب زينا ونجسه غرم مثله لانه ان يلفه  
سرعا ومالكا احق بالزيت المتنجس كما تقدم عند قوله ولو غصب  
برا وجعله هريرة **قوله** تلف معصوم ولو للقاصب  
**قوله** كلف اخراجها خلافا لحنفية حيث قالوا يملكها ويغور  
قيمها لتأخيرها على ما اخذت حتى تؤديه وحديث لبي لعرق  
طالم حق **قوله** فهي كالتالفة والواجب فيها المثل لا القيمة  
خلافا للشارح في بعض كتبه لان معيارها الوزن ويصح التسليم  
فيها ولا ينافي هذا قولهم في السلم ولو اسلم في خشبة عشرة اذرع  
لان المدار على ما يحصل به المضبط لا المعيار الاصل **قوله**  
كان يصل السقيمة الى الشط والمراد قرب شط يمكن الوصول  
اليه والامن فيه كما هو ظاهر لاشط مقصده انتهى ابن حجر  
**قوله** والا فلا مهر واما ارش الكارة فلا يسقط بطواخيها لانه  
في مقابلة جزء من بدنها كما لو اذنت في قطع يدها ولو اذنت  
الموطوءة الاكراه وانكر الزاني فقولان في المصدق منهما  
كما لو اختلف صاحب الدابة وراكبها والمختم ان القول  
قول الزاني يمينه لان الاصل عدم الاكراه **قوله**

وهو الاوجه

وهو الاوجه والمعتد عدم الضمان وبه قال ابو اسحق وغيره  
لان حياته غير محفظة وبه جزم في الانوار فقال وميتا بلا  
جناية فلا وكذا حمل البهيمة واقتضاه كلام الروض **قوله**  
تبعالامه وبهذا فارق الحكر المتفصل ميتا بلا جناية لان  
الحكر لا يدخل تحت اليد **قوله** فنضين المالك للقاصب وهو  
ولامتري منه بذلك اي بعشر قيمة امه **قوله** وكما في  
قاسده كلما تكتب بوضوئه اذا كانت طرفا وان لم تكن  
طرفا كتبت مفصوله كما في لفظ المصنف **قوله** رجع به  
على المتقري لان قرار الضمان عليه **قوله** نفي له غرم  
اي القاصب **كتاب** الشفعة ماخوذة  
من شفعت كذا بكذا اذا اضمته اليه سميت بذلك لضم نصيب  
الشريك الى نصيبه وكونها تؤخذ فمراجعت اثر الغصب  
اشارة الى استثنائها منه **قوله** فيما لم يقسم طاهر في انه  
يقبل القسمة لان الاصل في النفي بلم ان يكون في المكن بخلاف  
بلا واستعمال احدهما على الآخر جوار واجال اني دقيق العيد **قوله**  
فلا شفعة اي لانهما صار اجارين **قوله** وتمر غير موبور  
اي عند البيع ولو لم يثق الاخذ حتى ابر له خوله في سطلق البيع  
ولو حدث الثمر بعد البيع ولم يوتر عند الاخذ اخذ بالشفعة  
تبعاء الا فلا **قوله** فلو باع دأره وله شريك في عمرها اما  
لو باع نصيبه من المخرضة ففي الروضة كما صلاها ان للشريك  
الشفعة ان كان منقسما واستشكل بان المخرم من دار وهو  
لا يصح بيعه وبانه يودي الى نفا الدار بلا مخر فهو كمن باع دارا  
واستثنى لنفسه بيتا منها والاصح في زيادة الروضة بطلانه



الا ان يحمل على ان الدار متصلة بملكه او بشارع كما صورها في الملهامات  
**قوله** كطلعون وهو المكان المعد للحن وليس المراد به الحجرة  
 منقول وانما ثبتت الشفعة فيه تبعاً للمكان **قوله** ومن حق  
 الراغب فيه اي في البيع اي يخلص صاحبه منه اي من الضرر **قوله**  
 لا عكسه بان باع مالكه العشر حصته فلا تثبت شريكه لانهم من القسمة  
 اذ لا فائدة فيها فلا يحجب ما ابلها لنفسه بخلاف العكس **قوله**  
 فلا شفعة لغرض شريك ولو ملاصق ولو مات الشريك عن حمل  
 قباه الاخر حصته فلا شفعة للحمل اذ لا يتيقن وجوده فان كان  
 وارث غيره فلم لا اخذ بها فان اخذ بها وانفصل لم ياخذ وليه  
 من الوارث شيئا ولو ورث الحمل شفعة ولم ينفصل ففي الاخذ  
 له وجهان وبالمعنى قال ابن شويخ لعدم تحققه فلو اخذ له ثم ظهر  
 حيا ففي صحته وجهان المعتمد عدم الصحة وطريقها ان ياخذ لم بعد انفصال  
 حيا **قوله** لتقدم سبب ملكه اي الاول **قوله** لثبوت اي بحق  
 بالبيع **قوله** وهو حاصل باخذ الشفع ولو اخذ بالشفعة ولو  
 في العقد باقالة او عيب او افلاس لذلك وينسخ الرد ان تقول  
 تبينا ان الرد كان باطلا قاله في الاصل قال في المهمات وهذا  
 الرد يد وجهان صرح بهما القاضي والامام والعزالي وفائدة  
 كما في المطلب في القواعد من الرد الي الاخذ انتهى وعلى الاول  
 مثبت في الشرح البيهقي تبعاً لشارح الحاوي انتهى شرحه روي  
 وعلى الاول تكون القواعد للبايع بناء على ان الفسخ يرفع  
 من حينه لا من اصله وتقول بعض الشراح يكون مبني على الفسخ  
 للمشتري مبني على ان الفسخ يرفع العقد من اصله **قوله**  
 ولا يشترط في ثبوتها جواب عن اشكال المطلب عدم اشتراط

الزوائد

هذه الامور

هذه الامور الثلاث مما سيذكره عقبه من انه لا بد من احد هذه  
 الامور ثم قال واقر ب ما يمكن ان يحمل عليه ان مجموع الثلاث لا يشترط  
 قال الاسنوي وهذا الحمل لا يستقيم مع تكرار لا التافيه بل يحمل  
 الصحيح ان كل واحد مخصوص لا يشترط انتهي بل يحصل التملك  
 بكل مما ذكره وغيره كما سيأتي كذا قال الشارح الحلي في شرح  
 الاصل قال شيخنا عمير رحمه الله تعالى رحمه واسعة ولم  
 لم ما اذا اراد بقوله وغيره ومكنت مدة الفسخ عن قوله  
 وغيره ثم ظفرت به فيما لو اقر البايع بالبيع وتبين الثمن وانكر  
 المشتري الشرائع في هذه الصورة يحصل التملك بالشفعة وليس  
 حكم حاكم ولا احضار الثمن ولا حضور المشتري ولا رضاه  
 وانتشرت المسئلة في جامع الارهر بين الطلبة قال الزبيدي  
 ما قاله ابن الرعدة عجيب منه لان المراد هنا الاخذ بالشفعة  
 وهو قوله اخذت بالشفعة ولا يشترط فيه شيء من ذلك لثبوت  
 بالنص والمقصود الملك فيشترط فيه ما سيأتي انهي **قوله**  
 وفي معناه اي اللفظ مامو في الضمان من اشارة اخرى او كتابة  
**فصل** فيما يؤخذ به الشقص المشفوع الي **قوله**  
 والا في قيمته قال في المطلب ويظهر ان الشفع لو ملك الثمن قبل  
 الاخذ تعين الاخذ به لاسيما المتقوم لان العدو اعلم مما  
 يكون لتعذره ويحتمل خلافه والمعتمد هو الاول ولو قدر  
 المتأخر بغير معياره الشرعي كقنطار بوقالاصح في الروضة  
 في باب القرض انه ياخذ به مثله وزنا و قيل بكمال ونحو  
 بقدره كيلا وحكاية في الكفاية عن الجمهور انتهى **قوله**  
 ولان ما زاد من ادى في ملك الماخوذ منه اي بطريق الشرا



وهو البايع وليس المراد بالماخوذ منه المشتري لانه يوههم  
ان المعتبر لا عوضه وليس كذلك ويدل للتاويل ما في بعض النسخ  
ولان ما زاد في ملك البايع ويقال في الصدق ان كان شقصا  
شقوقا واخذ الشريك بمهر مثلها وقت العقد وراده مهر  
مثلها بعد العقد ان ما زاد في ملك الماخوذ منه بطريق  
الاصالة وهو الزوج لانه ملك منفعة البضع وقت العقد  
وما زاد بعده زاد في ملكه فلا يعتبر ويقال فيه اذا كان عوض  
خلع ان ما زاد في ملك الماخوذ منه بطريق الاصالة وهو  
الزوجة لانها ملكت منفعة بضعها **قوله** لم يخبر بالخال بالجم  
ويدل على الاول قوله في شرح الروض سقطت شفعة **قوله**  
**قوله** وهو الاصح لقناه بالضرر ولو كان الثمن مخملا في حكم  
كما قال الماوردي كالموجمل للشفيع عند حلول الخمر الاول  
تاخير الاختد الى حلول الجميع او تجعل كل الثمن وليس له عند  
حلول البعض ان يعطيه وباخذ ما يقابل لتفريقه الصفقة  
على المشتري انتهى **قوله** اخذ الشقص بأربعة اخماس الثمن  
وهو مائة وستون في هذا المثال **قوله** لدخوله فيها عالميا  
بالحال بعد اجري على الغالب فلا فرق بين العلم بالحال والجهل **قوله**  
قال السارح في شرح البهجة والظاهر انهم جروا في تعليل  
الاولي على الغالب من العلم بالحال **قوله** وبهذا انفارق اي  
ان اعتبر تام مفهوم قوله عالما بالحال والجهل وهذا انفارق  
في شرح البهجة فلا فرق بين الميسلتين تأمل **قوله** ويمتنع  
اخذ جهل من شوع يدكر صور مما تكون حيلة في منع  
بالشفعة وان كانت حيلة في ذلك مكو و هذا اي قبل البتة

وتأ  
اما بعد ثبو

اما بعد ثبوتهما فنحن وكما في جواهر ملي ومن ذلك ما لو اشترى بعض  
مجهول القيمة وصناع او متاع اختلط بغيره **قوله** ولم يعينه اي  
القدر **قوله** فخلقت في الاولى وهي مالوا دي بجهل بقدره **قوله**  
والثانية وهي الشراكة **قوله** وخلف في الثانية وهي قوله في قدره  
**قوله** لانه اعلم بما باشره ولا يقبل شهادة البايع للمشتري على  
الضيق ولا للشفيع كما قطع به العراقيون انتهى وحيث سمعت دعواه  
فلا بد ان يقول واستحق عليك الاخذ بالشفعة لما سياتي ان  
الدعوى لا بد ان تكون ملزمة **قوله** كعكسه اي لا ينظر الحق  
بانكار الشفيع كظهوره فيما مر في الاقراء قال في المطلب  
وتوجه الترك يقتضي حصول الملك للشفيع والتصرف في الشقص  
مع كون الثمن في ذمته وهو يخالف ما سبق يعني من ان الممتنع  
يلزمه القاضي بالقضوا دخلي بيده وبين الثمن ليحصل الملك للشفيع  
قال والذي يظهر هو الوجه الثاني يعني ان القاضي ياخذ الثمن  
قال الاسنوي فان فرض في هذه المسئلة حصول الملك بسبب  
اخر كالقضا استنقام انتهى و فرق الملك بين هذه المسئلة  
ومسئلة الممتنع بان المشتري هنا معترف بالشرا وهذا يخالف  
**قوله** وبهذا اجوز ابن المقري في المغيب والمعتد ما جري  
عليه ابن المقري في المعيب دون الرد والواجب مثله جيدا  
كما جزم به ابن المقري في متن الروض ايضا ويحتاج القرف  
بينهما اللهم الا ان يقال الراية اقوي منه لا بها وصف لازم  
خلاف المعيب فانه يطرأ ويؤول **قوله** وشفيع فسخ ياخذ  
اي فلا يحتاج الى تقدم فسخ على الاخذ **قوله** لذلك اي لان  
سابق على هذا التصرف **قوله** وقيل ياخذون بعدد الروس



وشبه الثاني باجرة من يكتب الصدق وما لو كان عبد بين ثلاثة  
تختلف الا يضربا فاعتق اثنان مع اليسار في وقت واحد فان قيمة  
تصيب الثالث عليهما بالسوية واجيب بان هذا التلاف وهما فيه  
سواء **قوله** وقال الاستوي ان الاول خلاف مذهب الشافعي فانه  
لما حكى القولين في الام قال والقول قول الثاني انهما في الشفعة  
سواء وهذا القول قول قال البديعي في الكلام على اقوال الفقهاء  
والاصحاب كثير اما خالفون الشافعي لا عن قصد ولكن لقلة اطلاعهم  
على خصوصه قال في المطلب وما قاله الاصحاب هنا عجب انتهى **قوله**  
لو لم ياخذ الغائب ولو رضى المشتري بان ياخذ حاضر حصته  
فقط قال ابن الرفعة يظهر ان ياتي فيه وجهان وصرح به البلقيني  
والمفهوم من كلامهم المنع قال السبكي والذي ينبغي ان يكون  
كما لو اراد الشفع الغائب ان ياخذ بعض حقه والاصح منعه وهذا  
هو المعتمد على وعلى الوجه القابل للجواب بالوضوح هنا انتهى  
هذا نقل ابن قاضي شهبة وقياس ما تقدم في الموجل انه يجزى  
بين اخذ حصته فقط او الكل فان لم يفعل شيئا من ذلك سقطت  
شفعته لرضا المشتري بالضرر وهذا رأي ضعيف لان العلة في  
تفريق الصفقة وان لم يتضرر **قوله** وطلبها والا وجه كما  
دل عليه كلام الراعي وصرح به البلقيني في اللعان انه لا بد من  
القور في التملك غيب القور في الاخذ اي في سببه **قوله** ولو  
بو كيلة نفرضهم التوكيل عند العجز انما هو لتقيد حيز طريقا  
وقد لا يجب الطلب في صور علم الثريان كلامه كما يبيع الموجل  
او احد الشريكين غائب وكان اخير بخور زيادة فترك  
ثم بان خلافه وكانا خيرا لا انتظار ادراك زرع وحصاده

او يعلم

او يعلم قدر الثمن او جهله بان له الشفعة او بانها على الفور  
وهو ممن يخفي عليه ذلك وكذا خبير الولي او عفو فانه لا يسقط  
حق المولي عليه **قوله** فلا يضر نحو صلاة الخافون نوي نفلا  
مطلقا قال الاذري فهل يقتصر على ركعة او ركعتين اوله  
الزيادة يحتمل ان يجي ثم خلاف مدكور في المتيهم يري الماني صلاة  
انتهى والمعتد ان له الزيادة على ركعتين الى خمسة لا يعتد به  
مقصرا لان له انشا النقل بعد علمه بالبيع مثلا **قوله**  
اقوي من تسلط المشتري على الرد بالعيب ووجه القوة  
ان الشفع له نقض تصرف المشتري في الشقص واخذه  
بخلافه في الرد بالعيب **قوله** اشهاد لرجلين او لرجل واحد  
وامرأتين او لرجل يخلف معه كما اشار اليه في ذلك جديف  
المتعلق **قوله** اخبره بالبيع مثلا ولو كذب الخبير في تعيين  
المشتري او في جديسه الثمن او المبيع نوعه او في جلولة او قرب  
اجله او في قدر المبيع في البيع من رجلين فبان من رجل او عكسه  
يق حقه انتهى فتصح **قوله** لتقصيره في الاولتين  
الاولى ترك قدور من التوكيل هو الاشهاد والتا  
ناخيره لتكديبه ثقة **قوله** والواحدة وهي بيع  
بعض حقه عالما بالشفعة **قوله** والسلام سنة قبل  
الكلام اي اتصاله فلا يرد كونه لا يسن السلام عليه  
لخوفه فسقة او بدعة انتهى ابن حجر والمعتد خلافه  
فان سلم على من يسن السلام عليه عالما بالحال سقطت  
شفعته ولو تصرف المشتري في الشقص بالزرع  
يعذر عنه الى اوان كصاد بلا اجرة وان تصرف



بالبناء والقرا من خير الشفع بين اخذه بيمينه وبين قلعه  
وضمن ارش ما نفق وبين بيمينه باجره ومحل تخير الشفع  
حيث لم يختر الشفع المشرى قلعه بنائه وغراسه فان اختار  
قلعه ما فله ذلك ولا يكلف تسوية الارض **قوله**  
القراض **قوله** ويسمى مضارباً من حيث ان فيه سفراً  
والسفر يسمى ضرباً بالارض قال تعالى واذا ضربتم في الارض  
اي سافرت **قوله** صار بحد حجة اي قبل ان يتروجها  
بحج شهرين وسنة اذ اكرح خمس وعشرين سنة وهو  
اقصه قبل النبوة فكان وجه الدليل فيه انه صلى الله عليه وسلم  
حكاه مسقوا له بعد ما **قوله** وتبر الا لذهب انتهى **قوله**  
نعم ان كان غشه مستهلكا جاز هذا هو المعتمد **قوله** كان  
كان غارضة على ما في الذمة يشمل ذمة غير العامل بان كان  
له دين في ذمة انسان فقال لغيره قارضتك على ديني الذي  
علي فلان قاربضه والجزمه وتشمّل ذمة العامل ايضا بان قال  
بان قال الدائن للمدين قارضتك على الدين الذي لي عليك **قوله**  
نعم لو قارض على نقد في ذمته اي ذمة المالك ثم عينه في المجلس  
صحة وهذا هو المعتمد **قوله** نعم لو علم في المجلس صحة هذا  
هو المعتمد **قوله** ولو ابلغهم ان يقارض لهم اي ان كان العامل  
من جوار الايداع عنده **قوله** ويصح شوط اعانة مملوك  
المالك او تعبيرا امه بالغلام او لي يشمل اخيره كونه بالظام  
انه كعبده لانه مالك لمنفعته وقد ذكرتم له الاذرع في  
المساقاة انتهى وهذا هو المعتمد **قوله** وان شوطت  
نفقته عليه جاز ويظهر اشتراط تقديرها وكان العامل

هو اسم لذهب  
فيلزمها وعن  
هو مخرج  
تبر الا لاصح

استاجره

استاجره بها وقد اعتبر ابو حامد ذلك في نظيره من عامل  
المساقاة ولا يقاس بالحق بالنفقة كوجه عن القياس  
فكانت الحاجة داعية الى التوسعة في تحصيل تلك العبادة  
المشفقة والذي حرم به ابن المقري عدم اشتراط تقدير  
النفقة **قوله** ولا يتبع الا الزيد او لا تشتري الامنه ويظهر  
في الاشخاص المعينين انهم ان كانوا يجيب تقتضي العادة  
بالرجوع معهم لم يضر والاضر **قوله** ولا ان اتت بخلاف  
المساقاة لان المقصود من المساقاة يتقسط بالمدة فان  
للثمرة وقتا معلوما والمقصود من القراض ليس له مدة  
معلومة مضبوط فلم يشترط فيه التاقيت **قوله**  
كقوله ولا تشتري بعد سنة هذا ما صوره بالمنع من الشرا  
تقط بعد مدة فالقراض مطلق والمنع موقت فاذا قال  
قارضتك سنة ولا تشتري بعدها فان ذكره متصلا مع الضعف  
جانب التاقيت ومحل على هذه الحالة عبارة المنهاج وما في المنهج  
من البطلان محمول على ما اذا ذكره من احدا اذ قد يقوي جانب  
التاقيت رملي **قوله** او ان لغيرها منه شيئا لعدم كونه  
لها فاذا قال قارضتك على ان يكون ثلثه لك وثلثه لي وثلثه  
لزوجتي او لدايتي او لفلان الاجنبي لم يصح لانه ليس بعامل  
**قوله** والمشروط للملوك احدها كالمشروط له فمأشوط  
له مضبوط الى مأشوط لسيده **قوله** فيصح معه في الثا  
وهي قوله او ان لغيرها منه شيئا **قوله** دون الاولى وهي  
قوله على ان لا حد لها معينا او مبيها للرجح فاذا شرط للمالك  
نصف الرجح ومملوك نصفه الاخر كانه مشروط بجميع الرجح

وهو للمعتمد

نية



للعامل فلا يصح **قوله** بالجهل بجهة العامل ومثل ذلك ما لو قال  
 قارضتك علي ان الرزخ بيننا اثلاثا كما في الانوار للجهل من له  
 الثلث والثلثان **فصل** في احكام القراض **قوله**  
 لم يصح اي القراض الثاني اما القراض الاول فهو باق على صحته  
 والرزخ جميعه للمالك وللثاني عليه الاجرة لانه لم يعمل بما  
 ولا شئ للاول **قوله** فان قارضته بالاذن لينفرد في العمل  
 الى محله اذا كان المال مما يجوز عقد القراض عليه ابتداء كما  
 اشارت الى هذا الشارع بقوله كما لو قارضه المالك بنفسه  
 والرزخ هنا بين المالك والعامل الثاني فقط وهل يغفل  
 لما ذكروا له محذور الاذن او لا قال في المطلب الاشبه نعم  
 ان ابتداء المالك والا فلا **قوله** في اي كلة للاول خلافا  
 لما في شرح البهجة من تخصيصه بالمسروط لانه مخالف للمتن  
**قوله** فللمالك ان يقارض اثنين متفاضلا ويشترط فيما  
 اذا تفاضل بينهما تعيين مستحق الاكثر **قوله** سوا شرط  
 على كل مراجعة الاخر لم يجز قال الرافعي وما اري الاصحاب  
 يساعدونه وتبعه في الرخصة وحذف في الصغير كلام الامام  
 مقارضة الواحد اثنين بان يثبت الاستقلال لكل منهما فان  
 شرط على كل منهما مراجعة الاخر لم يجز قال الرافعي وما اري  
 الاصحاب يساعدونه وتبعه في الرخصة وحذف في الصغير كلام  
 الامام وفي المطلب ان المشهور بجواز مطلقا وقال في كواشي بل  
 الاصحاب يساعدونه وهو الظاهر والوجه القطع به انتهى والمقصد  
 الاول لانها بمثابة عامل واحد فلم يبا في ما مر من اشتراط  
 استقلال العامل ولا قولهم لو شرط عليه مشرقا لم يصح **قوله**

منها

فادافسد

فادافسد قراضا وبغى الاذن لمخوفات شروط كونه  
 غير نقد والمقارض ما كذا اما اذا فسد لعدم الملكية العاقبة  
 او المقارض ولي او وكيل فلا ينفذ بصره انتهى **قوله**  
 وكذا ان علم الفساد عطف على المعلوم لان قوله لانه لم يعمل  
 بما نأمنهم منه انه لو عمل بما لا شئ له من علم الفساد على ما  
 كما يؤخذ من التعليل والاعتدانه يتحقق الاجرة وان علم الفساد  
 لانه عمل طامعا فيما اوجبه الشرع **قوله** يعرض ومثله  
 نقد غير البلد ان راج **قوله** وتجب الاشهاد والمراد  
 بالاشهاد الواجب كما راجح ابن الرفعة انه لا يسلم المبيع  
 حتى يشهد شاهدان على اقراره بالعقد قال الاستوي  
 او واحد ثقة انتهى وقصده كلام الرفعة انه لا يلزمه  
 الاشهاد على العقد وقد يوحه بانه قد يتيسر له البيع بوج  
 بدون شاهدين ولو اخر الهمان ذلك فجاز له العقد بدونه  
 بدونهما ولزمه الاشهاد عند التسليم انتهى **قوله**  
 من جهة كاهن المصلحة **قوله** ففي المطلب يرجع الى العا  
 اذا حوون ناله شر المعيب لانه لما كان متمكنا من ذلك  
 التصرف رجعا الى اختياره **قوله** ولا يعامل العامل  
 المالك ولو كان له عاملا كل واحد منفرد بماله فكل لا  
 معامل الاخر او لا وجهان في البيان والمقصد انه ان  
 أثبت لكل الاستقلال جاز له الشراء من الاخر وان شرط  
 عليهما الاشتراك امتنع على احدهما معامل الاخر **قوله**  
 ومن يعتق عليه اي على العامل **قوله** لكن لا يجوز له  
 في البحر الا ينص عليه او اذن في بلد لا يسلك اليها

مل

حدها



الاقية والحق به الاذري الاتهار اذ ان اذ خطرهما على خطر  
البر **قوله** ولما لك ما حصل كثر وتناج وكسب ومهره  
واطلاق المهر احسن من تعيد الرخصة له بوطن الشهية  
لقول الاذري التقييد به ليس مراد ابل يجري الوطى بالزنا  
مكرهه او مطاردة وهي ممن لا يغني مطاوعتها او بالتكاح  
وحسرة المسيلة اذ اشترى الشجر وحيوان والربح  
للجارة فهو مدة الترضيع ليس حصلت هذه الفوائد فخرج  
حرم وطى جارية القراض وتزويجها وليس وطى المالك  
فسا ولا موجباً مهراً واستيلاءه كالعقار فينفذ ويغرم  
للعامل حصته من الربح فان وطىها للعامل عا مالا ولا ربح  
حدوا الاخذ ويثبت المهر ويجعل في مال القراض اي لانه  
حصل بفعله وهذا هو المعتمد خلافاً للاذري وغيره حيث  
اعتدائه للمالك وقال ان الاول طريقة ضعيفة عند  
**قوله** ونحو الشبان في الثالثة بعد نقلها ما ذكر فيها  
عن الامام ان العامل كالاخيبي وبه صرح المتولي وهذا  
هو المعتمد **فصل** في بيان ان القراض جائز من  
الطرفين **قوله** وكذا باسناد صحيح المالك المار لفوات شرط  
كون المالك يبدى العامل بخلاف الموكل فيه لا يشترط كونه يبدى  
الوكيل **قوله** ويلزم العامل استيفاء الدين اي لرأس  
المال منه فقط كما اعتدوا الاستنوي وغيره لنقصهم  
في العروضة بان لا يلزمه الانتضيض رأس المال فقط  
منع قياسهم بملة الدين عليها لكن اعتدوا ابن الرقعة  
انه يلزمه استيفاء الربح ايضاً وتبعه السبكي وفرق

فلا يصح

بين هذا

بين هذا والانتضيض بان القراض مسلّم لم شراره  
العروض والمالية فيه محققه فاكنتي انتضيض قدر رأس  
المال فقط بخلاف الاستيفاء فان المالية فيه ليست محققه  
فاكتفى بمنتضيض قدر رأس المال فقط بخلاف الاستيفاء فان  
المالية فيه ليست محققه فلا بد من استيفاء جميعه **قوله**  
والا فلا يلزمه ولو قال المالك للعامل لا تبع وتقسيم العروض  
بتقويم عدلين او اعطيك قدر نصيبك تاضاً فله البيع  
وجهاً وقطع الشيخ ابو حامد وغيره بالمنع لانه اذا حاز  
للمعير ان يتملك غراس المستعير بغيره لبيع الضرر فاما المالك  
هنا ذكره في الرخصة واصحابها وجزم صاحب الانوار عما قاله  
الشيخ ابو حامد **قوله** فلا يلزمه انتضيضه نعم ان توقف  
انتضيض رأس المال عليه بان كان بيع بعضه ينقص قيمته  
كعقد وجب بيع الكل كما جئته في المطلب **قوله**  
لم يسقط باستقراله بل ياخذ منه درهمها وثلاثي درهم  
ويرد الباقي واستشكل الاستنوي كاي الرقعة استقلاله  
ياخذ ذلك بانه يلزمه من شيوخ المسترد بقا نصيبه فيه  
ان بقي والا فني ذمة المالك فلا يتعلق بالمال الا بخور هن  
ولم يوجد حتي لو افلس المالك لم يتقدم به العامل بل لم  
يضارب وقد يحاي بان المالك تسقط باسناد ما يعلم  
للعامل فيه جز بغير رضاه مكن العامل من الاستقلال  
ياخذ مثله ليتكافى انتهى **قوله** هذا ان اخذ المعتمد **قوله**  
ولو تلف المال فادى المالك انه قرض يلزمه بدله والعامل انه  
قرض حتي لا يلزمه بدله صدق العامل بيمينه كما اتى به ابن



الصلاح تبعاً للبقوي لان الاصل عدم الضمان وخالفهما الزركشي  
 فزج تصديق المالك لانه اعترف بوضع اليد وادعى عدم  
 شغل الذمه والاصل خلافه وهذا هو المعتمد بخلاف مالك كان  
 المال باقياً وراح فيه ثم اختلفا فقال المالك دفعته فراضياً  
 فاستحق حصته من الربح وقال العامل قرضنا والربح كله لي صدق  
 العامل بيمينه كما انني به الرابح على رجه **قوله** لان  
 ولو اختلفا في ان زيادة علم بافتقال الملك الى الاخذ **كتاب**  
 وكلاهما مقارن المساقاة **قوله** كاحد البساتين وحديقة كما قال الليث  
 المالك ولا اجرة ذات شجر مشمر وقال ابو عبيد بن جابر اي البستان وقال  
 واذا اشترى بالغيب الغرابي انما يقال حديقة لبستان عليه حايط انتهى **قوله**  
 لمقارنين له عبيد بن علي ودي بفتح الواو ودال مهمل مكسورة وثناة تحتية مشددة  
 فاشتبهت عليه قعا متغار النخل انتهى **قوله** والثمرة بينهما اذا عمل فله اجرة المثل  
 له وغورهما الا ان توقع الثمرة في تلك المدة والا فلا انتهى **قوله** وشروط  
 لتفريطه تقدم **قوله** مال كاجني وما قطع به من حيوان تبع فيه بجمهور وفيه  
 اشكال لان العمل الاجير يجب كونه في خالص ملك المستاجر  
 قال السبكي وخلاص من هذا ان يقال صورة المسيلة اذا قال  
 سائقك علي نصيب حتى لا يكون العمل المعقود عليه وانعاني  
 المشترك وبهذا اصور ابو الطيب المسيلة تبعاً لما افهم كلام  
 المزني لان كلام غيرهما يقتضي عدم الفرق وهو ظاهر كلام  
 الكتاب حيث قال يجوز ان شرط به رباكية على حصته فانهم  
 ان العقد وقع على جميع الشجر المشترك **قوله** ان شرط له زيادة  
 على حصته بخلاف ما اذا شرط له قدر حصته او دونها او المساقاة  
 عن العوض ولا اجرة له فان شرط له جميع الثمار لم يصح ايضا

حاشية  
 العامل  
 ولو اختلفا في ان  
 زيادة علم بافتقال  
 الملك الى الاخذ  
 كتاب  
 وكلاهما مقارن  
 المساقاة  
 قوله  
 كاحد البساتين  
 وحديقة  
 كما قال الليث  
 المالك ولا اجرة  
 ذات شجر مشمر  
 وقال ابو عبيد  
 بن جابر اي  
 البستان  
 وقال  
 واذا اشترى  
 بالغيب الغرابي  
 انما يقال  
 حديقة  
 لبستان  
 عليه حايط  
 انتهى  
 قوله  
 فاشتبهت  
 عليه قعا  
 متغار  
 النخل  
 انتهى  
 قوله  
 والثمرة  
 بينهما  
 اذا عمل  
 فله اجرة  
 المثل  
 له  
 وغورهما  
 الا ان  
 توقع  
 الثمرة  
 في تلك  
 المدة  
 والا فلا  
 انتهى  
 قوله  
 وشروط  
 لتفريطه  
 تقدم  
 قوله  
 مال كاجني  
 وما قطع  
 به من  
 حيوان  
 تبع فيه  
 بجمهور  
 وفيه  
 اشكال  
 لان العمل  
 الاجير  
 يجب  
 كونه  
 في خالص  
 ملك  
 المستاجر  
 قال  
 السبكي  
 وخلاص  
 من هذا  
 ان يقال  
 صورة  
 المسيلة  
 اذا قال  
 سائقك  
 علي نصيب  
 حتى لا  
 يكون  
 العمل  
 المعقود  
 عليه  
 وانعاني  
 المشترك  
 وبهذا  
 اصور  
 ابو الطيب  
 المسيلة  
 تبعاً  
 لما  
 افهم  
 كلام  
 المزني  
 لان  
 كلام  
 غيرهما  
 يقتضي  
 عدم  
 الفرق  
 وهو  
 ظاهر  
 كلام  
 الكتاب  
 حيث  
 قال  
 يجوز  
 ان  
 شرط  
 به  
 رباكية  
 على  
 حصته  
 فانهم  
 ان  
 العقد  
 وقع  
 على  
 جميع  
 الشجر  
 المشترك  
 قوله  
 ان  
 شرط  
 له  
 زيادة  
 على  
 حصته  
 بخلاف  
 ما  
 اذا  
 شرط  
 له  
 قدر  
 حصته  
 او  
 دونها  
 او  
 المساقاة  
 عن  
 العوض  
 ولا  
 اجرة  
 له  
 فان  
 شرط  
 له  
 جميع  
 الثمار  
 لم  
 يصح  
 ايضا

لكن عليه

لكن عليه الاجرة على الاصح في الروضة لانه غلطاً معاً وقيد الغرابي  
 تبعاً لامة بما اذا لم يعلم الفساد والظاهر صحة مساقاة احد  
 الشويكين على حصته اجنبياً ولو يغير اذن الاخوان انتهى شرح البهجة  
 الكبير والمعتمد ما جزم به ابن المقري في التمشيه انه لا بد من الاذن  
 وانني به الشيخ الرابح على رجه **قوله** وشروط في الثمن ما مشر  
 الربح وخروج بالثمر كجريد والليف والكرفان فلا يكون مشتملاً  
 بينهما بل يخص به المالك فلو شرطه العامل لنفسه بطل وان شرط  
 بينهما على نسبة معلومة ففي صحة المساقاة وجهان انتهى نكدة  
 الناشري والمعتمد البطلان خلافاً لبعض المناخرين ونقل الر  
 اخر الباب عن الشيخ ابي حامد واقره ان الشمارخ مشتمل  
 بينه وبين المالك وكذلك القنوي يكون مشتملاً بينهما وهو  
 مجمع الشمارخ وفي دخول العرجون وهو الساعد وجهان  
 في البحر او جهرهما انه للمالك انتهى شرح البهجة الكبير من عند  
 ونقل الرافعي ولا يجوز كون العوض غير الثمر فلو ساقى بدهن  
 او غيره لم تنعقد مساقاة ولا اجارة الا اذا فصل الاعمال  
 وكانت معلومة انتهى **قوله** اخر مما عبر به لتناوله سلمته  
 اليك لتعده بكذا او تعده بكذا او اعلم فيه بكذا قال في الروضة  
 كاضلها بعد هذه الثلاثة فيجوز ان تكون مزججة وان تكون  
 جواباً على انعقادها بالكناية وهو مقتضى كلام الامام الا في  
 كما قال ابن الرقعة وغيره انتهى شرح البهجة **قوله**  
 لا تفصيل الاعمال الخ وقيد اني الروضة واصلها ترجيح  
 عدم تفصيل الاعمال بما اذا عقد بلفظ المساقاة قال الاذري  
 فانقضي الوجوب اذا عقد بغيره وهو ظاهر ثم نقل القيد

ففي



المذكور عن الامام انتهى والمعتد انه لا فرق كما اقتضاه اطلاق  
المصنف ر علي **قوله** وتلقه للنخل وهو وضع شيء من طلع  
المذكور في طلع الاناث وقد يستثنى بعض النخل عن الوضع  
المذكور لكونها تحت ربح المذكور فيحمل الهوامز المذكور اليها  
**قوله** حشيش وهو اسم للنبات من الكلالا للوطب وعن  
الانزهري اطلاقه على حشيش الرطب وعليه حمل كلام الفقهاء لو  
غير بالكلال لهما انتهى **قوله** وظاهر انه لو جرت عادة في  
ظاهر كلامهم انما ذكروا على العامل او المالك من غير تعويل  
فيه على عادة لا يلتفت فيه الى عادة مخالفة له وهو ظاهر بناء على  
ان العرف الطاري لا يعمل به اذا خالف عرفا سبقه وهو ما دل  
عليه كلام الرزكشي في قواعد بل كلامهم في الوصية والايان  
وغيرهما من حيث ان ما ذكروه على العامل لو اعتد شي  
منه على المالك لزمه غير صحيح انتهى ابن حجر و اشار الى ما جرت  
السارخ بقوله وظاهر انه لو جرت عادة بان شيئا من ذلك  
على العامل اتبعت **قوله** وما الحق بها كما مر من القسمة به  
والتنصيص بلا قسمه **فصل** في بيان المساقاة  
الى **قوله** لانه كاجارة جامع ان كلامهما محقق على عمل  
يتعلق بالعين مع بقاها وايضا لو جازت وفيه المالك قبل  
ظهور الثمار فان عمل العامل بخلاف القراض فان شيئا قبل  
التصرف لا يضر قال القبيكي وكذلك ان تقول اذا نسي بعد  
العمل وقبل ظهور الثمار فلا يصح وتلزمه الاجرة كالجعالة  
قال ولم يثبت لي دليل ظاهر على لزومها **قوله** ففي حق العامل  
قال الامام وهو مشكل لانه اشتقاق بغير عمل انتهى والاشكال

نزلو اذ

نزلو اذ لك منزلة التبرع بقضا الدين **قوله** نعم ان كانت الخ  
معتد فروع لو اراد مالك الاشجار المشاقاة عليه ما بيعها كان  
كان قبل ظهور الثمرة امتنع وان كان بعد ظهورها جاز والعيا  
مع المتري كهم مع البايع وبيع احدها نصيبه فقط من ثمرة  
بشرط القطع باطل لشيوعه **قوله** ولا تصح مخابرة شفعة  
من خيار وهو الاكارى اي الزراع وقيل من خيار وهو الارض  
اللبنة وقيل غير ذلك **قوله** فلو كان بين الشرايين ان تشمل  
كدقيقة عليه وان لم يحيط به الشجر **قوله** وعليه حمل خير  
الصحيح ان استشكل حمل نصيبه خيار على المزارعة بانه لم ينقل  
انه منقلى الله عليه وسلم كان يدفع بذرا وكلم يرد لفظ المزارعة  
في شيء من طرق الحديث بل الظاهر انهم كانوا يزرعون من  
مالهم فهم مخابرون انتهى اسعاد **قوله** بان يكون عامل  
المزارعة هو عامل المساقاة وان تعدد اشارة بذلك الى انه  
ليس المراد بانها العامل اشتراط كونه واحدا بل ان لا يكون  
من مساقاة غير من زراعة فلو ساقا جماعة وزارهم بعد  
واحد صح كمانه عليه السارخ بقوله وان تعدد وهذا نوع  
لما قال السارخ **قوله** نزع قطعة معينة ولاخر اخرى  
وجه النهي حينئذ ظاهر فقد تطلع هذه دون هذه  
**قوله** وطريق اشار المصنف لحيلة تسقط الاجرة ويجعل  
الغلة مشتركة بين المالك والعامل **قوله** ويعبر نصف  
الارض بخلاف ما اذا يعبره نصفها واستأجره لزراعة  
نصف البذر فنزع جميعه قائم يلزمه اجرة نصف الارض  
ومنه يؤخذ صحة عارية المشاع المفيدة استقاط الاجرة انتهى



وفرق بين الطريقين المذكورين في المتن بامور منها ان الاجرة  
 في الطريق الاول عين ومنفعة وفي الثانية عين **قوله**  
**كتاب** الاجارة **قوله** اشهر من ضمها وحكاه  
 ابن سيدة **قوله** ونحوها وحكاه صاحب المستغرب **قوله**  
 فليكن منفعة بعوض بشروط تأتي وعرفها بعضهم بانها  
 عقد على منفعة معلومة مقصودة قابلة للبذل والبلحة  
 بعوض معلوم خرج معلومة كعالة وبمقصودة استيجار  
 نحو تفاحة لضمها وقابلة للبذل منفعة البضع فالعقد  
 عليها لا يسمى اجارة واعترض بان البضع لم يدخل في التعريف  
 حتى يخرج فان الزوج لم يملك المنفعة بل ملك ان يتفقد وخرج  
 بالاباحة استيجار كوارى للوطي وبعوض الاعارة ومعلوم  
 المساقاة واورد علي هذا التعريف كعالة على عمل معلوم  
 والمساقاة على ثمر موجود لم يبد صلح انتهى **قوله**  
 رجل من بني الدبل بكسر الدبل يقار عبد الله ابن الاربيط  
 ليدلها على الطريق لما هاجر من مكة الى المدينة **قوله** لكن  
 ينبغي ان تكون كناية وبحث الاستنوي انه صرح وصح الاذني  
 وعبره لانها صنف من البضع انتهى ابن حجر والمعتد انه القدر  
 ولا كناية لان اخر اللفظ يتاتي اوله لان قوله بعقد يقتضي  
 التأييد وقوله سنة يقتضي التانيث فتمت اياها فاشبه  
 ما لو قال اعتك هذا بكذا لان الاباحة موضوعة للتملك  
 محاماة وقوله بكذا ياتي **قوله** وتورد على عين اي على منفعة  
 ترتبط بعين لان مهور الاجارة المنفعة كما سيأتي والمراد  
 بالعين ههنا مقابل الذمة ولي قولهم مهورها المنفعة

لا العين

لا العين مقابل المنفعة فلا تنافي انتهى **قوله** واجارة  
 العقار بخلاف بعضه اذا كان النصف فاقبل لانه يجوز تضيد  
 فيثبت في الذمة والسفينة لم يقد بالعقار لانه لا يصح  
 السلم فيها فلا تكون اجارته الاعلى العين لانها لا تثبت  
 في الذمة **قوله** والزام دمتد وعدا يجاب مع انه جانب  
 المتاجر لانها سلم في المنافع واليجاب في السلم من جانب  
 المسلم انتهى **قوله** واورد الاستنوي له قوايد منها  
 اجارة ما ستاجره قبل قبضه واجارة الكلب للمصيدان  
 قلنا المعقود عليه المنفعة صح او العين فلا وعرف هذا  
 كذا لانهم يشهدون على فعل انفسهم خلاف ما لو شهدوا  
 بانه صرف كذا فانها تقبل الا ان علم الحاكم انهم يعنون  
 انفسهم فان اختلفا في القدر الذي انفق المستاجر في  
 المصدق منها وجهان اشبههما في الانوار المتفق ان اذني  
 محتملا **قوله** اجارة امرأة مثلا خرج بالمرأة استيجار ساة  
 مثلا لارضاع طفل قال البلقيني او سعة فلا يصح لعدم الحاجة  
 مع عدم قدره الموجه على تسليم المنفعة كالا استيجار  
 لصناب الفحل **قوله** ملكها يكون ملكه مرابي ولو بقى  
 الناظر اجرة محالة وصرفها على ارباب الوقف ثم استقل  
 الوقف عنهم الى غيرهم بان كان وقف ترتيب مرجع  
 مستحقو البطن الثاني على الاول لاعلى الناظر ولا على  
 المستاجر وهذا هو المعتمد كما اني ابن الرفعة **قوله**  
 كونها متقومة اي لها قيمة اشار به الى انه ليس المراد  
 بالمقوم ههنا مقابل المثلي بل ماله قيمة **قوله**

ان الخلاف ليس لفظيا  
 قول لو فوجئنا ولا  
 بكنى شراة الصانع  
 بانه صرف على ايديهم



معلومة يستثنى من اشتراط العلم بالمنفعة دخول الحمام  
باجرة مع جهاز بقدر الملك فيها واستعمال المابل حكى في المجموع  
الاجماع على جواز الابع في الروضة ان ما يأخذة تهما سي  
في اجرة السطو والحمام والازار وحفظ الثياب غير مضمونة  
على التهامي لانه اجري مشترك واما الما بعد مضبوط فلا  
يقابل بعوض انتهى **قوله** عينا اي في اجارة العين وقد  
قهما وصفة في اجارة الامة **قوله** مقدورة التسليم  
من اشتراط القدرة على تسليم المنفعة انه لا يصح اجارة العبد  
المندور عتقه او المشروط عتقه على المشتري وانه صريح  
في المجموع ولا فرق في المنفعة بين ملك الاصل معها ولا  
فلا مستاجر ايجار ما استأجره وكذا المقطع اجارة ما اقطعه  
السلطان كما في تناري النووي انتهى ابن قاسم **قوله**  
فلا يصح اكثر شخص لما لا يتعب استئصال الادري صفة  
اجارة لحو القصد دون كلمة لا يتعب واقول بل يتعب  
بتميز الفرق واجسام ضربه انتهى ابن حجر **قوله** وان  
روجت الساعة وفي الروضة واصليها عن محمد وابن يحيى  
تقييد منع الاستئجار على كلمة لا يتعب مستقر القيمة  
اما غيره كالثياب فيجوز واقضاه ولم يذكر في الصغير  
وهذا هو المعتمد فلا فرق بين مستقر القيمة ولا ريب  
**قوله** ولا اكثر ان قد حمل اذ لم يكن للتقدي جري يعاقب  
بها كما جئته الادري لانه حينئذ حلي واستئجار على وجه  
**قوله** ولا تلب حرج به استئجار الهرة لدفع الفار وحو  
الفهد للصيد **قوله** ولا ارض لوراعة قال ابن الروثة

ومثلها الحمام

ومثلها الحمام **قوله** ولا حايض حتى لو طرا الحيض او نحو  
في اثنا المدة انفسحت كما سيأتي **قوله** بغير اذن زوجه  
الا ان كان غايبا او طغلا فاجرت نفسها العمل بمنزلهما حيث  
تظن فراغها منه قبل ملكه من التمتع بها فيصح كما جئته  
الادري معتمد **قوله** او غالب يكتفيها كارض تزوي  
من خمسة عشر ذراعا من النيل قال البيهقي او من ستة  
عشر او سبعة عشر ويصح استئجارها للزراع قبل احسب  
الماعنهما واذ احسب الماعنهما الا بعضا منها فلم يحسب الما  
عنه انفسح العقد فيما لم يحسب الماعن دون ما يحسب وثبت  
خيار للمستاجر بتفريق الصفقة وهو على الفور لا على  
التراخي لانه خيار تفريق صفقة وهو لا يختص بخلاف  
خيار الاجارة فانه على التراخي وقد غلط ابن حجر في ابن  
البيهقي في كونه على الفور ويدخل نصيبها من الما ان اعتيد  
دخوله او شرط ان اضطرب العرف او استثنى لم يصح  
العقد الا ان كان لها شرب غيره انتهى **قوله** لقلع  
سن وجعه وتنفسه الاجارة لقلع سن وجعه يسكن  
الا لم تغدر القلع وهذا مبني على منع ابدال المتولي  
به والصحيح جوازها فلا تنفسه وهذا هو المعتمد **قوله**  
والكراهية اي في الوقت الذي لا يجب على سيدها تسليمها  
فيه **قوله** ولا اكثر امسلم حرج بالمسلم الذي فيصح استئجاره  
للامام دون الاحاد ولو اسلم في اثنا المدة انفسحت  
الاجارة كما لوطن لحيض على المسلمة المكراة لخدمة المسجد  
ويجمل الفرق **قوله** لحو جهازا ومثلها المراط في الثغر



مقيلا ومواحا وللزراعة ان امكن وتوقف بعضهم في ذلك لان حقيقتها  
الاجار لثلاث سنانع مشكوك في الثالث منها ان خصصنا الشرط  
بالجملة الاخيرة او في جميعها ان اعدناه الى كل من الجميع وعلى كل من التقديرين  
والمعقود عليه غير معلوم وهذا هو المعتمد **قوله** فيه وله ان  
يغرس بعضا ويوزع بعضا لان له ان يبذل الغراس بالزراعة  
لانه استفاد غرس الجميع بالاذن فاذا عدل الى الاخف جاز لان قال  
لتوزع او تغرس او قازرع واغرس ولم يبين القدر او لتوزع  
تصفا وتغرس تصفا ان لم يخص كل نصف بنوع فلا يصح العقد  
في الثلاثة للابهام لانه في الاولى جعل له احدهما لا يعينم حتى لو  
قال ذلك على معنى ان يقبل ايها شيئا كما نقل عن التقيين وفي الثانية  
لم يبين كم يزرع وكم يغرس وفي الثالثة لم يبين المزدوع ثم  
والمغروس فصار كقولك بعنك احد هذين العبدن بالف والآخر  
بجسمانية انتهى شرح روضي **قوله** ويصع في الاولى ما شا  
اي بشرط عدم الضرر والمعتمد انه يتقيد بالعادة ثم ملي  
**قوله** من نحو محل ومثل الحمل الزاملة وهي ثياب جمع ويضم  
بعضها الى بعض **قوله** لم يطرد فيه اي فيما يركب عليه **قوله**  
ومعونة معاليق جمع معلوق بضم اللام وقيل معلوق وهو  
ما يعلق على البعير **قوله** من كونها شملة فهو بضم الميم وفي  
الها واسكان الميم وكسر اللام هو السير السريع والقطوف  
فتح القاف وضم الطاء البطي السير كذا في تخادم وقضية سباق  
اشراط ذلك في الايل والمخل والبقال لكن الماوردي والروائي  
ومباحب المهدب خصوه بالخيل ولا تشك في الحاق البقر به  
ولا يوصف بذلك غيرهما انتهى **قوله** حيث لم يطرد عرفا  
واذا ابدنا زاد السير في يوم ومقص في يوم فلا يجز ان

ويسيران

ويسيران بعده على الشرط ولو اراد احدهما التقض او الجاورة  
لحق او خص لم يكن له ذلك الا بموافقة صاحبه كما قال البغوي  
وتحت النووي مخالفة في خوف وهو موافق لما صرح به الامام  
انتهى **قوله** ويجب تعيين الرضيع بالروية او الوصف كما صرح  
به بعضهم واعتده شيخنا ابن الرمي **قوله** يبيت الرضعة  
ولو لصغيرة ومثلها الرجل اما استيجار بهمة لا برضاة سحابة  
او طفل فلا يصح لعدم الحاجة كما تقدم انتهى انتهى **فصل**  
فيما يجب بالمعنى **قوله** والا فيظهر انه كالقرصة وهذا هو  
المعتمد **قوله** او انه يجز عليه قال في القوت ويشبه ان  
ما سبق في عدم ايجاب العمار عينا في حق الموجد ملاله اما لو  
كان وليا لم يجز عليه او ناظر وقف ولو لم يجز لفتح المتاجر  
وحصول التعطيل والضرر للمولي عليه انه يجب العمار لمصلحة  
المحقق ونفي الضرر عن وقفه وملكه انتهى ووافقه الزركشي  
على ذلك وعبارة ما مر جوابه من عدم وجوب العمار محله  
في الطاق اما الوقف يجب عامته كما اوضحه في كتاب الوقف ثم  
وسايت في كتاب النفقات المنصرف بالاحتياط كولي الصبي  
انتهى **قوله** نعم ان كان الخلل مقارنا للعقد وعلم به فلا  
خيار واستشكل الولي العراقي بانه مع علمه بموطن نفسه  
على ان الموجد يزيله والضرر يتجدد بمضي المدة لاسيما والمدة  
المتقيلة لم تقبض الى الان ففي الزامه التيقاع صابرة الضرر  
عسر غير محتمل واي فرق بين هذا وبين امثاله لا ابدا  
فانه يثبت لصار للمكثري ولم يخصه بحالة الجهل انتهى قال في  
الاسلام في شرح البهجة وقد يقال الاخر محمول على حالة



بجهل بل هو باق على اطلاقه ويفرق بان الضرر في امتلاكه اشد  
في ترك العارة لان عدم الميزاب مثلاً ليس كامتلاكه في الضرر  
انتهى ر علي وحينئذ نقول ان كان الحلال مقارناً للعقد وعلم  
به فلا خيار اي الا في البالوعة وكفى فيثبت بها بامتلاكها  
مطلقاً اي سواء كان عالماً بالحال ام جاهلاً لتوقف تمام التسليم  
عليها **قوله** تنظيف عرصتها والعروسة بقعة واسعة بين  
الدور لا ينافيها وجمعها عراض وعرضات انتهى **قوله**  
وكفاية ولو انقضت المدة فحجر عليها بخلاف تخلل بعد انقضاء  
المدة فلا يجب عليه ويفرق بين الكفاية والتخلل بان العادة  
ان الكفاية تزال شيئاً فشيئاً فهو مقصور بتركها فاجبر على  
انتهائها ولو انقضت المدة بخلاف تخلل فان العادة لا تجزيه  
تزال شيئاً فشيئاً فلا تقصير في تركه **قوله** عند الاطلاق فان  
شروط ما ذكر على الموجه او المستاجر او شرط عدم ذلك كاجرة  
هذه الدابة عان بلا حزام ولا اكاف ولا غيرها اتيه الشرط  
انتهى **قوله** ويردعة وهي مجلس الذي تحت الرجل كداني  
الصباح في موضع كالمشارك وقال في مجلس مجلس للبعير وهو  
كمساريق يكون تحت البرذعة وهي الان ليست واحداً  
منها بل مجلس غليظ محشو ليس معه شيء اخر عالياً **قوله**  
وحزام الحزام ما يشد به الاكاف **قوله** وتغر الثغر  
ما جعل تحت ذنب الدابة سمي به لحاورية ثغر الدابة  
يسكون القاد وهو خياؤها انتهى **قوله** وحبر يكسوها اللداد  
سمي بذلك لانه يحبر به الكتب اي يحسن انتهى وبحث بعضهم  
ان القلم واجب على الورق اي الناصح كاتبة الخطا ويجب  
في الاجارة للشيء بيان عدد الاوراق والاسطر في كل صفحة

قال في الود

قال في الودعة كاصلا لم يتعرضوا للتقدير بالمدة والقياس  
جوانته وانما يجب عند تقدير العمل بيان قدره كواشي قطع  
الورق الذي يكتب فيه انتهى قال بعضهم وسكنوا عن بيان  
رقه لخط وغلظه وعن روية خط الناصح وهو امر مهم واذ  
غلظ الناصح في كتابته لاجرة له ويعر ما رشي الورق انتهى  
**قوله** كفت بالنا والبا ما يركب عليه **قوله** في اطرده  
في حقه من العاقدين شيء من ذلك فهو عليه ولا بد من تقديره  
ان شرط على الموجه او اطرده العرف بان عليه ر علي **قوله**  
والضعيف تعرض اي حال الركوب وان كان قويا عند العقد  
وليس للموجه منع المكثري من التورق في وقته المعتاد  
بخلاف غيره فيمنعه ولا يجب على امراة تربص وشيخ  
عاجز التورق عن الدابة عند العقبة وليحق بهم من له  
وجاهة بحيث يخل المشي عادة بمرونة ويجب على الرجل  
القوي التورق للعقبة لا للراحلة انتهى **قوله** وجلده  
واجرة دليل وخفيرو وسابق وقايد وحفظ متاع في ثمر  
التورق وعليه ايضا ان يوقف الدابة لتورق الرالك  
لامو لا يمكن فعله على الدابة لقضاء حاجة وضوء صلاة  
ولا يلزم المكثري المبالغة في تحفيها ولا جمع الصلاة  
ولكن يمنع من ابطاير يد على العاكه انتهى **قوله**  
في بيان غاية الزمن لا **قوله** تنفع الاعمار في طلق او في  
ان لم يكن فيه شرط كما قال بعضهم انتهى **قوله** مدة تنقي  
فيها العين غالباً ليس مراد المصنف ان الموجه يقول  
اجرتك هذه العين مدة بقاها فانه مجهول بمنح صحة النيا  
بل ان ينقصد الى اجل معلوم يغلب على الظن بقا العين هو

س د



الموجرة فيه ولا يشترط تعيين ابتداء مدة الاجارة فلو قال  
اجرتك شهرا او سنة ولم يقل من الان صح وجعل على ما يتصل  
بالعقد اما انتهاء المدة فشرط حتى لو قال اجرتك كل شهر بدرهم  
لم يصح انتهى ولو شرط الواقف ان لا يوجر اكثر من ثلاث  
سنين فآخر سنة عقدني انني ابن الصلاح بعدم الصحة الى العقد  
الثاني لان مقتضى الصحة في اجارة مدة تلي مدة في غير الوقف  
اتصال المدينين وكونهما في معنى العقد الواحد وهذا المعنى هو  
يقتضى المنع في الوقف غملا بشرط الواقف وخالفه ابن الاسكندر  
نظرا الى مطابقة العقد للحقيقة والمعتمد الاول **قوله**  
لزيادة الضرر بدقهما ولو قال له وتسكن من شئت خلافا لما  
وغيره **قوله** ولا ينابم فيه ليل قال الراعي غملا بالعادة  
وتوخذ منه انه لو كان يحمل لا يعتاد اهله ذلك لم يلزمه نعمة  
مطلقا انتهى ابن حجر **قوله** كاجير فروع الاجير حفظه  
كانت اذا سرق متاعها لا ضمان عليه ومن ثم تعلم ان غفرا  
الذين يكرسون الاسواق بالليل لا ضمان عليهم اذا لم يقصروا  
**قوله** في وقت لو انتفع بها فيه عادة سلمت المعتمد ان  
ضمان الدابة بوضعها في الاصل في وقت جرت العادة  
بالانتفاع بها فيه ضمان جنابة لا ضمان بدخلا فالشارح  
**قوله** عشرة اقربة جمع قفري مكيلا معروف يسع اثنا  
ضمان ضام ان عشر صاعا **قوله** مع صرف العامل منفعة محله اذا كان  
ينسب التلف الى مكلف مطلق التصرف فلو كان عبدا او محجورا عليه بسفه او  
الى فعله بالحق استحقها اذ ليسوا من اهل التبرع بمنافعهم المقابلة بالاعوان  
والمراد بالضمان انني شرح الروض **قوله** بخلاف داخل لتمام بلا اذن خرج

قال ابن كثر ضابط  
ضمان ضام ان عشر صاعا  
ينسب التلف الى مكلف مطلق التصرف  
الى فعله بالحق استحقها اذ ليسوا من اهل التبرع  
والمراد بالضمان انني شرح الروض

بقوله بلا اذن

بقوله بلا اذن الداخل بادن فان سحامي فيه كالاجير كما قالوا  
به فيمن دخل سفينة بادن صاحبها حتى اتي الساحل وبذلك  
صرح الماوردي والرويانى والرافعي في الشرح الصغير  
وسيلة السفينة ذكرها الاصل وصرح فيها بانها اذا دخلها  
بلا اذن لزمته الاجرة انتهى شرح الروض وحاصل ان  
لتمام والسفينة على حد سواء فاذا دخلها بلا اذن وجبت  
الاجرة والا فلا وان علم به المالك وسيرها خلافا لابن  
الرفعة لانه يجلسه فيها صار غاصبا للملك البقعة بخلاف  
وضع المتاع على الدابة فانه لا يصير غاصبا لها به وسكت  
على ذلك فانه لا يسقط عنه الضمان **قوله** قال المتولي  
فكمسعر له اي فيضمن القسط من الدابة ان تلفت بغير  
المجور دون منفعتها **قوله** وقال بذا امرتني اي  
تعلبك الاجرة **قوله** فقال المالك بذا امرتك بقطعة  
فمضا اي تعلبك الارش فروع لوا حضر لخياط الثوب  
فقال ربها ليست بهذه ثوبي وقال لخياط بل هي ثوبك  
فالقول قول لخياط **قوله** والثاني ما بين قيمة مقطوعا  
فمضا ومقطوعا فباد اختاره السبكي وقال لا يجزى  
لان اصل القطع ما دون فيه واعتمده شيخنا الرملي رحمه  
الله **فصل** فيما يقتضى الانقضاء **قوله**  
ودار اهدمت اي سوا اهدمها الموجرا والمستاجر



او احبني او انهدمت بنفسها **قوله** في زمان مستقبل انما يستحق  
 من المسمى في كونه والاجارة اذا وقع العمل مسلما وظهر اثره على  
 المحل فلو خاطب نصف الثوب فاحترق او بني بعض الحائط فانهدم  
 فلا شيء له ذكره في الروضة عن الاصحاب ومحل اذ يقع العمل  
 مسلما والا فلم اجرة ما عمل لقوله فيها كما صليها لو قال ان علمت  
 اي الصبي الحر الفزان فلكذا فعلمه بعضه ثم مات الصبي استحق  
 اجرة ما علمه لو وقع مسلما بالتعليم بخلاف رد الابق ولقول  
 القولي لو تلف الثوب الذي خاط بعضه بعد تسليمه الى المالك  
 استحق اجرة ما عمله اي بقسطه من المسمى وكذا يقدر مثله فيما  
 قبلها ليوافق قول ابن الصباغ والمتولي في مسيل القولي استحق  
 من المسمى بقدر ما عمل ولقول الشيخ لو قطع العامل بعض المساحة  
 لو دال بق ثمرات المالك فرده الى التوارث استحق من المسمى  
 بقدر عمله في الحياة وقولهما في الاجارة في موضع لو خاطب  
 بعض الثوب واحترق وكان تحضرة المالك او في ملكه استحق  
 اجرة ما عمل بقسطه من المسمى لو وقع العمل مسلما وفي موضع  
 اخر لو اكراه خياطة ثوب فخاط بعضه واحترق وتلفا يفسخ  
 العقد بطل اجرة مثل ما عمل والا فقسطه من المسمى او محله اجرة  
 فراق في الطريق فاكسرت فلا شيء له ومثل انكسار حجرة مالو  
 تلفت الاحمال المستاجر على حماها في حكر او بر فتذهب التوق  
 او تغرق فلا شيء له بخلاف ما لو غرقت السفينة وسلمت الاحمال  
 فانه يستحق قسط ما مضى وكذا لو نهبت التحال وسلمت  
 الاحمال فيسحق القسط والفروق ان خياطة تظهر على الثوب

فوقع العمل

فوقع العمل مسلما بظهور اثره والحل لا يظهر اثره على حجرة  
 وما قاله علم انه تعبير في وجوب السقسط في الاجارة  
 وتوقع العمل مسلما وظهر اثره على المحل ومثلا بجعالة  
 انهي شروح البهجة الاما الحق بالجرة تاتي به الشيخ الراسلي  
 تخرج عليها **قوله** مدة حياته بعد اجارة وكذلك القطع  
 ان كان اقطاع اذفاق دون عليك **قوله** وكذا لو اجره  
 الناظر ولو حاكما للبطن الثاني فبات البعق الاول هذا ما خشي  
 الزركشي ويمكن بناؤه على ما قاله شيخه الاذرعى كالسبكي  
 وغيره ان من استاجر من ابيه واقبضه الاجرة ثم مات  
 الاب والابن جازر سقط حكم الاجارة فان كان على ابيه دين  
 صار ب مع الغرماء ولو كان معه ابن انفسخت الاجارة في حق  
 المستاجر ورجع بنصف الاجرة في تركه ابيه وورد  
 بان هذا مبني على مرجوح والاصح عند الشيخين هنا ان  
 الاجارة لا تنفسخ وتباينه عدم الانفساخ في صورة الزركشي  
 انهي اني جزم معتمد **قوله** فلو كانت المدة يبلغ فيها  
 بالسنة لم يصح الاجارة فيما بعد البلوغ به فلو بلغ فيها بالاختلا  
 لم تنفسخ في الزايد ولو اجر الولي مال الجنون فافاق في اثنا  
 المدة فهو كبلوغ الصبي بالمعنى ذكره في الروضة وامثالها واجا  
 مال الصبي كاجارته على المعتمد ولو قاب الصبي مدة يبلغ  
 فيها بالسنة ولم يعلم وليه ابلغ رشيدا ام لا لم يكن له التصرف  
 في ماله استصحيا بالحكم الصغير وانما يتصرف الحاكم ذكره  
 الاستوي والمعتمد خلاف لان الاصل بقا الولاية **قوله**  
 ولو كانت اجارة وقف ولو اجر الناظر الوقت مدة معلومة



في المدة  
التي هي  
مستقلة  
عن المدة  
التي هي  
مستقلة  
عن المدة

وشهدت بيعة بان ذلك من المثل ثم قامت بيعة شهدت  
بدون ذلك **قوله** ولا باعناك رقيق ونفقته في بيت المال  
الى انقضاء المدة كسائر الاعرار العاجزين **قوله** لا حكم  
العتق قبلها ومثلها مالوا اخرام ولد ثم مات كما اقتضاه  
كلامهما هنا واعتمده السبكي وغيره ولو فسخت الاجارة  
بعد العتق بعيب ملك منافع نفسه كما في الوقف وان  
اطال الاسنوي في رده ولو اجرد ارضه ثم وقفها ثم فسخت  
الاجارة رجعت للواقف كما افاده الوالد رحمه الله تعالى  
شرح ابن الشيخ الرملي **قوله** او غيره ويجوز المشتري  
ان جهل ولو مدة كما اقتضاه اطلاقهم لكن بحث الادريجي  
وغيره بطلان البيع عند جهل المدة فان اجاز فلا اجرة له  
لبقية المدة ولو علمها ووطن ان له الاجرة تخبر عند الغزالي  
ورجحه الركني لانه مما يخفى وقال الشافعي لا يجزى ولو  
انقضت الاجارة فقبل منفعته بقية المدة للتابع ورجحه  
ابن الرفعة ويقل للمشتري ورجحه السبكي والاول اوجه  
ابن حجر وهو المعتمد رمل **قوله** تاثير ايظهر به تفاوت  
الاجرة وقضية كلامه كغيره ان له الفسخ وان حدث النقص  
بيد المشتري سواء ظهر قبل مضي مدة لمثلها اجرة ام بعده  
لكن قال الشان في الثاني والوجه ما ذكره المتولي ان اراد  
الفسخ في جميع المدة فهو كما لو اشترى عبداً فتلصق احدهما  
ثم وجد الباقي عيباً واراد الفسخ فيهما وان اراد الفسخ فيما  
بقي من المدة فهو كما لو اراد الفسخ في العبد الباقي وحده  
وحكمهما مذكور في البيع واطلق الجمهور القول بالانفساخ

فان كان  
البيع  
مستقلاً  
عن المدة  
التي هي  
مستقلة  
عن المدة  
التي هي  
مستقلة  
عن المدة

ولم يتغيروا

ولم يتعرضوا لهذا التفصيل انتهى وقضية نصيح منع الفسخ  
وانه يأخذ الامر بشي والمغني به ما اطلق الجمهور تبعاً للنص  
انتهى وهذا هو المعتمد **قوله** اكرت لولادة لبقا الارض  
مع امكان صحتها بما اخروا بوجدها منه انه يمكن سقياها  
بما اصلا انفسخت وهو ظاهر انتهى ابن حجر **قوله** وعصب  
واياق والذي نص عليه الشافعي وهو الاظهر وعليه  
الاكثر وان المتناجولين له ان يدعي بالعين المتاجر  
على الغاصب لانه ليس مالكاً ولا يباع عنه وقال الامام  
وطائفة له ذلك والمعتمد الاول بالنسبة للعين اما لو ادعى  
انه يتحقق منفعتها ويريد رفع يده عنها فانه يتسرع وهذا  
يجمع بين الكلامين رمل **قوله** والا فلا تنسخ هذا  
ما عليه العراقيون والذي عليه المراءاة انه لا فرق بين  
المقدرة بزمان والمقدرة بعمل فائتمة اكثره لعمل  
مدة فزمن الطهارات والصلوات وايضا وسنتها الرتبة  
مستثني منها ولا ينقص من الاجرة شيئا وكذا سبب الهوى  
ان اعتيد **كتاب** احيا الموات  
**قوله** والاصل فيه اي الاحيا **قوله** فلم فيها اجر اي في احياها  
**قوله** وما اكلت العواني جمع عافية وعاف وهو طالع  
البرزق اسعاد وهذا لا يحتاج اليه مع كلام الشارح **قوله**  
منها اي من انسان او بهيمة او طير ونبه دليل على ان الذي  
له الاحيا لان الاجر لا يكون الا لمسلم انتهى اسودا وطه ايضا  
من احيا مينة فهي له ولهذا لم يخفى في الملك هذا الى لفظ لانه  
اعطاهم منه صلى الله عليه وسلم لان الله تعالى اقطع

للم

ليس







لا تملك رقبته اما لو قطعه لتمليك رقبته فانه ملكه ذوهه  
 النووي في مجموعه في باب الزكاة اما اقطاع الغار فظاهر  
 اطلاقه منعه وبه صرح الماوردي وسكتوا عن الاقطاع  
 المعروف للجندي في ارض عامرة للاستغلال بحيث تكون  
 منافعه له مالم يترعها الامام منه وسكتوا عن ملك المنفعة  
 لكن في فتاوى النووي جواز اجارته وقضيته ان يجرى  
 ملك المنفعة قال بعضهم وما يحصل للجندي من الفلاح من  
 مغل وغيره فخلال بطريقه انتهى **قوله** او استولى عليه  
 من موات بلاد الكفار عبارة الاسعاد ولو استولى به  
 الغامون على موات يدب الكفار عنه المسلمي لم يصير  
 غنيمه لان الغنيمه ما يملك الكفار والموات غير مملوك لهم  
 الا ان استيلا الغامون عليه يخرج بصيرته الغامون  
 احق باحياء اربعة اقسامه او ما قدر واعليه منها واهل  
 احق باحياء خمسة فان اعرض الغامون فاهل الحمى احق بالا  
 وان اعرض بعض الغامين فالباقيون احق بالا حيا وان اعرض  
 الغامون واهل الحمى فغير من المسلمي احياءه انتهى  
 وبذلك علم ان كلام الشارح مصوب بما اذا كان الكفار  
 يدبون المسلمي عن مواتهم **قوله** بعد خروج به ماله  
 استعمل ولم يذكر عدل فمقتضى عبارة اصل الروضة انه  
 لا يملك وقال السبكي ينبغي اذا خرف الامام انه لا عدل له  
 في المدة انه يترعها منه في حال ذلك اذا لم تطل المدة  
 وعلم منه الاعراض انتهى اسعاد **قوله** في التفتيح  
 وهو من ديار عربية في ضد وادي العقيق انتهى

قوله

**قوله** ان يجي الما العد العد بكسر هو الما الكثير الذي لا ينقطع  
**قوله** بان ظهرت المصلحة فيه اي النقص **قوله** فلا يغير حال  
 قال بعضهم اخشي ان يكون كفر **فصل** في بيان حكم  
 النافع المشترك بقاء الارض اما مملوكه واما محبوسه على حقوق  
 العامة وخاصة كالشوارع والمساجد والمقابر والرباطات المبل  
 واما منفكة عن حقوق العامة وخاصة وهي الموات ومنقصه  
 الفصل القسم الثاني **قوله** مما ينقل معه فان كان متبنا كذا  
 دكة لم يجز انتهى **قوله** فهو احق كما يوجد من التعليل لان المسلم  
 له مزية على الكافر وللإمام اقطاع الشوارع اقطاع ارفاق  
 لان اقطاع تملك **قوله** قول او سماع درسي بني يدي مدرسي  
 ان افاد او استفاد والا فلا ولا واعظ **قوله** فتميز هذا  
 مانقله الراعي عن ابن عاصم العبادي والغزالي وقارانه اشبه  
 بماخذ الباب ونقل الماوردي انه يبطل حقه بماوراد النووي  
 قلت هذا ما صح في الاحكام السلطانية عن جمهور الفقهاء  
 ومن ماكد انه احق فمقتضى كلامه ان الشافعي رضي الله عنه  
 واصحابه من الجمهور انتهى وراى الادريجي وقال يعني الماور  
 ان القول بانه احق فمقتضى كلامه ان الشافعي رضي الله عنه  
 واصحابه من الجمهور انتهى غير صحيح وقال في الجرائد غلط  
 والظاهر ما حكاه الماوردي عن الجمهور وهو المذهب  
 المنقول وهو ما رتضاه الامام كاسبه وقول النووي في شرح  
 مسلم ان اصحابنا قالوا انه احق به واذا حضر لم يكن لغزاه ان  
 يقع فيه الظاهر انه اخذ من كلام الراعي مساماة والمنقول  
 ما قدمناه انتهى شرح البهجة **قوله** او سبق الى محل منه

دي



لصلاة وفارقة ولو قيل دخول الوقت على الأوجه وخروج  
بالصلاة جلوسه لا اعتاق فان لم ينو مدة بطل حقه كخرجه  
ولو حاجة والا لم يبطل حقه كخرجه اتناوها الحاجة كما جسد  
في الروضة **قوله** ليعود اولا بقصد شيء على الأوجه اخذ  
فما مر في مقاعد الاسواق وتحمل الفرق ابن حجر **قوله**  
فالوجه سد الصعوق مكانه وان كان له سجادة ينفذها  
من غير ان يرتفعها عن الارض ليلتدخلك في ضيانه **قوله**  
بجلاء الصلاة ببقاء المسير قال الراعي ان منعده بان  
ثواب الصلاة في الصف الاول اكثر واجيب بانه لو ترك  
له موضع من الصف الاول واقامت الصلاة لوفر عدم اتصال  
الصف وذلك يودي الى نقصها فان تسوية الصف من تمامها  
فلو امكن محيها في اثنايها لم يجز ذلك لخلل الواقع في اولها  
انتهى وفي كجواب نظر اذ يلزم قايلا التفرقة بين محيها  
اقامة الصلاة فيبقى حقه وبين ان يتأخر عن الاقامة فيبطل  
حقه وهم لم يقولوا بذلك ابن حجر **قوله** من رباط مسيل  
اي في طريق او طرف بلد **قوله** كخائفاه وهي مكان الصوية  
انتهى **قوله** في بيان حكم الاعيان المشتركة المستفاد  
من الارض **قوله** وكبريت بكسراوله وهو عيني جري تقضي  
في المعدن فاذا انفارقتة وحدها وهما زال ضوءه وصار كبريتا  
احمر وابيض واصفر وكس والاحمر منه يضرب به المثل  
في العزة فيقال اعز من الكبريت الا انتهى **قوله** وكقطوف  
ذهب خبر مقدم وقوله حكم المعدن الظاهر مستداه  
**قوله** ولا يلتفت فيه انقطاع اي انقطاع ملكك بخلاف انقطاع  
الارفاق فانه يجوز كما قاله الر كشي والمعمد بخلاف فقوله

المصنف

المصنف ولا يلتفت فيه ولو للارفاق **قوله** بخلاف الباطن  
فيثبت فيه ما ذكر والمراد بالانقطاع فيه انقطاع الارفاق  
**قوله** فانه انما ملك المعدن الباطن دون الظاهر المعتمد  
انه لا فرق بين المعدن الباطن والظاهر في حالة العلم  
ولجهل فان علمها لم يملكها ولا يقعها وان جهلها لم يملكها  
وبقعها **قوله** والمالمباح المياه فسمان الاول المباح  
وهي التابعة بموضع لا يختص باحد ولا صنع للادبيين  
في اتباطه واجرايه كالغرات وحيون وسائر اودية العالم  
والعيون في الجبال والموات وسيل الامطار فالتاسي  
سوا وقد تعرض ما يقتضي تقديم بعضهم على بعض فالحاج  
للشرب والاستعمال والبهائم اولى من الحاجة للزرع قد  
والاشجار الثاني المياه المختصة ببعض الناس وهي مياه  
الابار والقنوات وقد اشار المصنف الى القسمين **قوله**  
خبر الناس شركا في ثلاثة في الماء والكلام قال الزهري  
اراد بالماء السما وما العيون التي لا مال لها و اراد بالنار  
الشعر الذي يحطبه الناس فيستفحون به وقال غيره النار  
اذا اضرمت في حطب غير مملوك انتهى اما المملوك فالحجر  
لا يجوز الاحتيمه بغير اذن واما الحجر المضي فالوجه عدم  
منع من يقتبس منه ضوءه كالا ستنا الى جدار الغير  
**قوله** الى ان يبلغ الكعبين قال في حكاية اطلقوا الكعبين  
ولم يبينوا ان يبلغ حاجب الاسفل منهما والاعلى كما قالوا  
في اية الوضوء والظاهر منها الاول قال الماوردي ان التقدير  
بالكعبين ليس عاميا في كل وقت وبلد وانما يقدر بالحاجة



وهي تختلف باختلاف الارض واختلاف ما فيها من زرع  
 وشجر وبوقت الزراعة وبوقت السقي وهو قوي كما قال  
 النبي صلى الله عليه وآله وهو قياس نظائر **كتاب**  
 الوقف **قوله** على مصرف مباح واعتبر فيه بعضهم بانه لا  
 بد فيه من زيادة متصل يخرج منقطع الاول انتهى **قوله**  
 او ولد صالح اي مسلم كذا قاله ابن حجر **قوله** والصدقة  
 مجازية الى اخره ويؤخذ من هذا عدم صحة الوقف  
 على الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين لانه صدقة  
 والصدقة محرمة عليهم فرضها وتعلقها **قوله** فيصير من كافر  
 ولو لم يمسجد وان لم يقتد به فزبه اعتبارا باعتقادنا **قوله**  
 او غير مربيته ويؤخذ من ذلك صحة وقف الاعشى وهو كذلك  
**قوله** نعم يصح وقف الامام من بيت المال على معين  
 او جهة ونعله السلطان نور الدين يفتوى ابن ابي عمير  
 فقال السبكي فيه انا لا اكره تغييره ولا افتي به ولا احكم  
 به ان شاء الله ولكن الذي اراه انه لا يجوز وقفه على شخص  
 او طوائف خاصة وبسط الكلام فيه ويؤقف في وقف  
 ما ورثه بيت المال على معين **قوله** كوقف عبد وحش  
 صغير ياد كمن اجر ارضه ثم وقفها حتى لو وقفها مسجدا  
 مع واجري عليها حكم المسجد فيمنع من وطئ زوجته فيها ومن  
 ملكها حال حيئذها ونفاسها فيها ويثبت له فيها وهله  
 حيلة لمن يريد اقامتها الموقوف لنفسه مدة بعد  
 وقفه **قوله** كمشاع ولو مسجدا هذا ما فتى به ابن الصلاح  
 ويحرم الملك في جميع الارض خالا وجب النية بعد

ذلك

ذلك ويستحب لداخله النية ولا يصح الاعتكاف فيه وسوا  
 كانت لخصته الموقوفه مسجدا مساوية للباقي ام اقل ام اكثر  
 خلاف التبعية اذا كان اكثر فانه لا يحرم محله ومسجده  
 خلاف ما اذا كان اقل او مساويا **قوله** بارضى حتى خلاف  
 ما اذا كان باغير حق فانه لا يصح وقفها ولا فرق بين ان  
 تكون ملكا او وقفها كما يقتضيه اطلاق المتن وخروج  
 به في الكافي وليس للمناظر ان يقطع ويغرم على من النقص  
 ان لم يكن في شرط الواقف ذلك كما فتى به البغوي وابن  
 الصلاح واذا مضت مدة الاجازة وليس للموخر التملك  
 بالقيمة بل يحجب بين الاقباء جرة والقلع مع غرامة  
 النقص فاذ اقلع ما ذكر فهو وقف كما كان في موضع في ارض  
 اخري الا ان يكون لا تنفع فيه من الوجه الذي كان يفتق  
 به معروضا فلا ينافي وجود نفع اخر فغيبه وجهان  
 بلا ترجيح احدهما يصير ملكا للموقوف عليه والثاني  
 للواقف وبحث بعضهم ان يشتري به عقارا وجزوا  
 منه انتهى وهذا هو المعتمد فان وقف ببيعة مباح  
 ملكا للموقوف عليه وعلى هذه الحالة يحمل كلام الشيخين  
 رملي **قوله** ولا دملهم للزينة او الايجار فيها وصرف  
 ما يحل للفقراء وكذا الوجه به لذلك **قوله** ورحان  
 غير موزع ويطلق الرحان على كل بيت غرض طيب الروح  
 فيه خل فيه الورود انتهى **قوله** وعلى اغنيا وكذا  
 على اليهود والنصارى والفساق وقطاع الطريق وصح  
 لجوان في جميع بناء علي ان الموي في جهة التملك لا

مان  
النفسي



في القرية ثم قالوا ولا حسن توسط البعض المتأخرون وهو  
 الصحة على الاشهادون اليهود والنصارى والقطاع وسائر  
 الفساق لتضمن الاعانة على المعصية قال ابن النقيب  
 ومن هنا حتى يشل المنهاج بالاعين فقط وجزم التماس  
 بهذا التوسط لكن اعترضه ابن الرقعة وغيره فهو صديق  
**قوله** كجارة كنيسة ونحوها من متعبدات الكفار وكذا  
 الوقف على جفورها وشيوخها والكتب المبرلة **قوله**  
 خلاف كنيسة يتر لها المارة ومن اهل الدمة فقط **قوله**  
 نعويص الوقف على علفها وعليها ان قصد مالها سراج  
 للميلاني فلا ياتي في شروح الروي **قوله** ومن الوقف  
 على نفسه ان يشترط ان ياكل من ثماره او يقضي ديونه حتى  
 لو لم يذم اجرة الارض وشروط ان يقضي من ربحه لربح  
 بخلافها اذ المراد من شرطها ان يقضي من ربحه فانه  
 يصح فلم يله لثان ويستثنى من الوقف على النفس صوب  
 منها ما لو شرط الواقف النظر لنفسه وجعل ذلك اجرة  
 فيجوز على المرح في الروضة وقيد به ابن الصلاح باجرة المثل  
 وما لو وقف شيئا على الفقير مكانه صار فقيرا فلم الاخذ منه  
 في الاصح وما لو وقف على الفقير وهو فقير كما جئته بعضهم  
 وما لو وقف على اولاد ابيه المتصنعين بالفقير مثلا وليس  
 فيهم فقيه مثلا غيره كما قال بعضهم انتهى **قوله**  
 فتوقف على سيده والقبول من العبد لا من سيده كالمو  
 اما البعض قالوا وقف عليه صحيح جزا ولو وقف مالكه  
 بعضه الرقيق على بعضه فصح كما جئته بعضهم

لغيره

لغيره يصح الوقف عليه كما جزم به الماوردي وغيره  
 وجزم بالصحة ابن المقرئ وعلي القول بالصحة يصرف  
 اليه يستمر حكمه بعد العتق ان اطلعه فان قنده مدة  
 الكتابة انقطع اي بان ينقطع الاثنا وان عجز بان انه  
 منقطع الا بتد الخى ومثل من حكم قتل في قطع الطريق  
 لان الراي انما يقتل لزيادة لا للقره واقطع الطريق ائما  
 يقتل لا يقتل لا للقره **قوله** لو وقف اخر اشملت هذه  
 الا لفاظ على امر غريب وهو القسام الصريح الي ما هو  
**قوله** بنفسه والي ما هو صريح مع غيره **قوله** وشروط  
 له تايد ومعنى التايد ان يقف على ما لا ينقرض عادة  
 كالفقرا والمساجد والقطاير والرباطات او على من  
 ينقرض ثم على من لا ينقرض **قوله** فلا يصح توقيته  
 وحل البطلان ما اذا لم يعقب التوقيت بمصرف اخر  
 غير مؤقت فلو قال وقفته على من يذ سنة ثم على الفقرا  
 صح كما جزم به ابن الصباغ وقضاه الكافي وقال في البيان  
 ظاهر كلام ابن الصباغ انه يصح قولا واحدا واعلم ان مقتضى  
 كلامهم انه لا فرق بين طويل المدة وقصيرها وينبغي  
 ان يقال فيما لو قال وقفته على الفقرا الف سنة او نحو ذلك  
 مما يبعد بقا الدنيا اليه انه يصح وهو يوافق ما قاله مدد  
 الروياني من عدم تأجيل الثمن في البيع بذلك ولكن يكون  
 المراد حفيد تايد الوقف مدة بقا الدنيا فلا يرد على  
 اطلاقه انتهى اسعاد وهو المعتمد **قوله** فلا يصح  
 تعليقه ونقل الزركشي عن القاضي انه لو جره وعلقه  
 اعطاوه الموقوف عليه بالموت جائز كالمو كانه وعليه فهو



كالوصية فيما يظهر من **قوله** فلا يصح بشرط خيار في انفا  
الوقف والرجوع فيه الى ان لم يحكم بصحة من براه والا يصح  
جزوا **قوله** وقيل بشرط من المعين الا في الوقف على المسجد  
فانه لا يشترط قبول قيمه وهو المعتمد كما في الاصل وهذا  
في البطن الاول فقط اما البطن الثاني فمن بعده فقال  
السبكي الذي يحصل من كلام الشافعي والاصحاب انه يرتد بهم  
كالاول وان لا يشترط قبولهم وان شرطناه فيه وهو اولي مما  
استحسنه الرافعي وقد جزم اليميني بذلك **قوله** صرف  
الريع الى مصلحة المسلمين اي ان كان اهلهم منهم وقياسا اعتبار  
بلد المال في الرحمة اعتبارا ببلد الوقف حتى يخص الفقراء به  
ومساكنة قائل الزركشي وهو ضعيف فلا يخص بهم علي  
المعتمد **قوله** ولو وقف على اثني ثم الفقراء لم يحل ما ذكره  
المصنف حيث لم يكن بين الشخصين ترتيب فان كان  
بينهما ترتيب كان وقف على زيد ثم عمرو ثم بكر ثم الفقراء  
فما لم يرد قبل زيد ثم مات زيد فلا شيء لعمركم قال  
الماوردي والرويان بل ينتقل الوقف من زيد للفقراء اني  
القاضي والبعوي يصرفه لعمركم وهذا هو المعتمد **قوله**  
كشافه ايتبع ولو ان فرض من ذكرهم ولم يذكر بعدهم احدا  
ففيما اذا انتقل فيه نظر ويظهر جواز ارتفاع سائر المسلمين  
به لان الواقف لا يريد انقطاع وقفه ثم رايه الاستنوي  
عنه ذلك انتهى ابن حجر **قوله** في احكام الوقف  
اللفظية الواو العاطفة للتسمية اي في اصل الاعطاء وفي  
المقدار **قوله** علي اولادي واولاد اولادي ويتناول  
ابنا وبنات وحنثي لاحلا ولا منفيا حتى يستلحق فيرجع بها

خمس

خمس حتى مدة الحنث وكذا البنوت والبنات يتناول الحنث  
لاحدهما فلا يتناول الحنثي لاحتمال انه من المصنف  
الاخر قال الاستنوي وهذا يؤهم ان المال يصرف الى من  
عليه من البنين او البنات وهو غير مستقيم لان الله  
يتيقن استحقاتهم لمضيق الحنث بل يوقف نصيبه الى من  
البيان كما في الميراث وقد صرح به ابن المسلم ومراره  
الوالدان كلام الشافعي هو المستقيم لان سبب الاحتياط  
مشكوك فيه وفيمن عداه موجود وشككتنا في مزاجه  
له والاصل عدمه فاشبهه ما لو اسلم على ثمان كتابات  
فاسلم منهن اربع او كان تحته اربع كتابات وازرع  
وثبات فاسلم معه الوثبات ومات قبل الاختيار او طلق  
المسلم احدي زوجتيه المتأمة او الكتابية ومات قبل البيان  
فان الاصح المخصوص انه لا يوقف شيء للزوجات بل يقسم علي  
الترك بين باقي الورثة لان استحقات الزوجات غير معلوم  
انتهى **قوله** اذ المراد للمعتمدين في المنزل فيكون متمركا  
وان سفلوا او كانه قال وعلي اعقابهم وما بنا سفلوا **قوله**  
وعليه هو للترتيب بين البطنين لان صيغة تعلي صنعت  
لتاخر الثاني عن الاول وهو معنى الترتيب وكانه قال  
وقف عليهم موثني انتهى وانتصاب بطن بعد بطن  
علي كالمعنى موثني ويجوز رفعه مبتدأ او منصوغة  
وصف محذوف تقديره منهم فهو كقول وطائفة اي منهم  
وانتصاب بعد علي انه طرف محذوف اي كائنا بعد بطن  
انتهى **قوله** ويدخل اولاد بنات وحنثي وبنات ويصرف  
له من اجتناب الا في اولاد الاولاد فلا يصرف له



الا بعد انفصال **قوله** لا للاخراج لقوله في النكاح المشار  
 بين الام والابن في النسب فيدخل اولاد بنتها وبناها ليل  
 يلزم الغالوقف من اصل **قوله** تغير ان لم يكن الا فروعهم  
 استحقوا فان حدث له ولد فالذي يتجه انه يصرف اليه دون  
 الخاف لان المصروف اليه كان لغيره صون الكلام عن  
 الا لغا وقد زالت الضرورة بوجود حقيقة وبحث  
 بعضهم انما يشتركان بعبد والمعتد انما يشتركان في  
**قوله** وعقب ولد الرجل الذي ياتي بعده **قوله** والمولي  
 يشمل الاعلى وهو من لم يولد والا سفل ويقسم بينهما على عدد  
 الوروس كما انهم كلام المعتد للمبتدئ لا على كونهن متنافسة  
 انتهى شرح ابن الشيخ **قوله** فلو اجتمعا اشتركا لتناول  
 اسمه لهما او احدهما اختص به فان وجد الاخر لم يشارك  
 على الا وجه وهذا هو المعتد ملى **قوله** وان وقع التقيد  
 بهما في الصفة المتأخرة ما في الاصل من التقيد ليس هو  
**فصل** في احكام الوقف المعنوية فمارة وسون  
 من منافع فالن تقيد في كسبه والعقار عمارته من غلته  
 ثم ان لم يكن له منفعة او لم تف بمصارف فهي ماعدا  
 العماره لانها غير ضرورية في بيت المال فان تعذر التقيد  
 من بيت المال تعالى بما سائر المسلمين لان الموتوف  
 عليه وحده ان لم يشترط من جهة اخوي **قوله** فلا يكون  
 للواقف خلافا لما لك ولا للموتوف عليه خلافا لاجد **قوله**  
 ولا بطل الموتوف الا روج فحرم وطبقا على الواقف وحده  
 به على ما حكى عن الاصحاب وتخير بينهما كغيرهما على  
 اقوال المللك المقتضي لعدم حده لانه ما لك في قول اشار

في البحر

في البحر الى شدة لکنه القياس ويجرم وطبقا على الموتوف  
 عليه بدليل وتحدد على ما رخصناه في الوصية في وطبقا على الوصي  
 له بالمنفعة وسياق الفرق بينهما وهو ان ملك الوصي له اتم  
 من ملك الموتوف عليه بدليل ان له الاجارة والاعارة  
 من غير اذن مالك الرقبة وتورث عند المنافع بخلاف  
 عليه لا بد من اذن الناظر ولا تورث عند المنافع ملى  
**قوله** مثل ذكوة وانوثة وسناو جنسا وغيرها  
**قوله** وغلة وقعة عند تعذر اعادة اي حالا **قوله**  
 لموقع عوده ويجمع بين قول الماوردي والمتولي وهو  
 والروائي والامام بان كلام الماوردي محمول على ما اذا  
 لم عوده اصلا وتعذر اقارب الميت ولم يتجه اقرب  
 المساجد وكلام المتولي محمول على ما اذا احتج اليه اقرب  
 المساجد وتعذر اقارب الميت وكلام الروائي محمول  
 على ما اذا وجدت اقارب الميت وكلام الامام محمول على  
 ما اذا لمكن عوده اخذ من تعليله ملى **فصل**  
 في بيان النظر على الوقف الاول اي الناظر على الوقف  
 من غلته ما شرط له وان زاد على اجرة المثل في غير  
 الارواقف وان ميبها كعشر الغلة فان عمل ولم يشترط  
 له شي فبدرج فان رفع امره للحاكم قسره له اجرة مثله  
 وان كان عينا على الاوجه وليس له اخذ شي من مال  
 الوقف فان قفل ضمن ولم يبر الا باقتضاه للحاكم وهذا  
 هو المعتد ملى **قوله** فهو للقاضي اي قاضي بلد  
 الموتوف بالنسبة لحفظه ويجوز اجارته وقاضي بلد

يمكن



الموقوف عليه بالنسبة لما عدا ذلك نظروا ما مر في مال  
 التعم انتهي ابن حجر **قوله** وشروط الناظر عدالة ولا  
 بد من العدالة الباطنة هناك مطلقا انتهى اي في منصوب  
 الحاكم ومنصوب الواقف خلافا لمن شرط العدالة هم  
 الباطنة في منصوب الحاكم والظاهرة في منصوب هم  
 الواقف واطلاق المصنف يتناول الاخي والبصير  
 ولم اري من تعرض لاشتراط البصير في الناظر **قوله**  
 على تحقيقها وتولية مدرس وتزول طلب صوفيه  
 وان لم يجعل الواقف ذلك الا ان جهل مراتبهم فيزولهم  
 الشيخ اي باذن الناظر وليس له ولو الواقف او الامام العظيم  
 عز لا احد بدون سبب بل يفسق به نعم لا يلزم الموقوف  
 بعلمه وديانته بيان مستند الغزالي انتهى ابن حجر  
 والوقف على التزويق غير صحيح وان كان مكروها لانه  
 لا يبقى وفيه ضرر على المصلي لانه يذهب كمشوع بخلاف  
 الوقف على السور ولو حريرا فانه يصح وان كان موقفا  
**كتاب** الهبة مأخوذة من هب معني  
 قولهم ورهائن يد الى اخوي او من هب معني استيقظ  
 لان فاعله استيقظ للاحسان بعد ان كان غافلا  
 عنه **قوله** والضمان والملاذ اما يحصل بالاندرام  
 او بالوضع في الفم وهو الراجح **قوله** والوقف فانه  
 ملك مستفاد لا عني كذا قبل والوجه انه لا يملك فيه  
 واما هو بمنزلة الاباحة ثم راي السبكي صرح بانه  
 لا حاجة للاحتراز عن الوقف بل بقبليه من جهة الله تعالى

ابن حجر

**قوله** اما ما خرج به الرشوة وما يعطى للشاعر خوفا  
 من هجوه وخوها فانه فاع قول السبكي الظاهر ان الامور  
 ليس بشروط والشروط هو النقل ولا يقع اسم الهدية  
 على العقار لا متناعه نقل ولا ينافيه صحة الهدية  
 وتنفذ ثمنه لغفر الحور لان استعمال الهدية يجوز  
 وكذا بيع ونقل ثمنه انتهى ابن حجر والكتاب هدية  
 للمرسول اليه الا ان شرط كناية ليواب على ظهره انتهى **قوله**  
 صبيغة كوهنتك ومختك وملكك واعطيتك واكرمك  
 وعملتك وكذا اطعمتك ولو في غير الطعام كما نقل عن النضر  
**قوله** لكن يصح هبة خوحي بر مما لا يتمول وهذا  
 هو المعتمد وان قيل انه سهو لكن الاثر باويله بان  
 هبته يعني نقل اليد عنه لا يملكه لعدم قوله انتهى ابن  
 حجر والمعتمد انه يملك كما اقتضاه كلام الشيخ ولا يرد  
 على ذلك ما لو اعطاه جلد مبيته لم يدع او دقنا حسنا  
 للاستصباح به او الحضرة نوبتها فان ذلك كان كالم  
 ليس هبة اذ لا يملك فيه واما هو نقل يد او حوالى الغير  
 ومن سماه هبة اراد ان يملكه على صورتها ومن ثم اورد في  
 المجموع القول بصحتها في الجنس الذي جري هو عليه في الرد  
 في الاوالية بانه معني نقل اليد نعم يجوز نقل الجواهر  
 في مسائل لكنها مستثناة للضرورة منها اخلاط عام  
 احد البرجسي بالاخر او بره او ما يعيد ببر اخر او ما يعيد  
 وما وقف في الارث الى التبيين والتمرة المختلطة في  
 البيع **قوله** وغيره هبة صحيحة وهو نظير ما مر في بيعه

الخود

من هجوه وخوها فانه فاع قول السبكي الظاهر ان الامور  
 ليس بشروط والشروط هو النقل ولا يقع اسم الهدية  
 على العقار لا متناعه نقل ولا ينافيه صحة الهدية  
 وتنفذ ثمنه لغفر الحور لان استعمال الهدية يجوز  
 وكذا بيع ونقل ثمنه انتهى ابن حجر والكتاب هدية  
 للمرسول اليه الا ان شرط كناية ليواب على ظهره انتهى **قوله**  
 صبيغة كوهنتك ومختك وملكك واعطيتك واكرمك  
 وعملتك وكذا اطعمتك ولو في غير الطعام كما نقل عن النضر  
**قوله** لكن يصح هبة خوحي بر مما لا يتمول وهذا  
 هو المعتمد وان قيل انه سهو لكن الاثر باويله بان  
 هبته يعني نقل اليد عنه لا يملكه لعدم قوله انتهى ابن  
 حجر والمعتمد انه يملك كما اقتضاه كلام الشيخ ولا يرد  
 على ذلك ما لو اعطاه جلد مبيته لم يدع او دقنا حسنا  
 للاستصباح به او الحضرة نوبتها فان ذلك كان كالم  
 ليس هبة اذ لا يملك فيه واما هو نقل يد او حوالى الغير  
 ومن سماه هبة اراد ان يملكه على صورتها ومن ثم اورد في  
 المجموع القول بصحتها في الجنس الذي جري هو عليه في الرد  
 في الاوالية بانه معني نقل اليد نعم يجوز نقل الجواهر  
 في مسائل لكنها مستثناة للضرورة منها اخلاط عام  
 احد البرجسي بالاخر او بره او ما يعيد ببر اخر او ما يعيد  
 وما وقف في الارث الى التبيين والتمرة المختلطة في  
 البيع **قوله** وغيره هبة صحيحة وهو نظير ما مر في بيعه



و صحيح الاصل بطلانها نظرا لما مر له في بيعه وبديل له ما تقدم  
في الموصوف لان الهبة لا تزاد على ما في الذمة والوجهان  
في الشرح الكبير على القول بصحة بيعه وعبارة الروضة  
وان وهبه لغير من عليه لم يصح على المذهب مع انه في الروضة  
رجح صحة بيع الدين لغير من عليه وقد راجح هنا عدم صحة الهبة  
لان الهبة لا تزاد على ما في الذمة فعلم ان المعتد عدم صحة  
هيبته لغير من عليه سواء قلنا بصحة بيعه ام لا **قوله**  
وهو ما رجه ابن الرنجه والجلبي وغيرهما وهذا هو المعتد  
رماي وعليه فلا يلزم الا بالقبض وهو بالاستيفاء  
لا بقبض العيني **قوله** ما يحصله خادم الموصوف  
لهم ملكه وحده ان قصده الدافع فقط ولو لاجلهم  
اعطى شيئا لاجل عياله ملكه ويصرف فيه والهبة خائن ولا  
للاب ان اطلقت عن ذكر واحد منهما قال البكي عن قصده  
**قوله** كما عرفت هذا وكذا لو قال وهبت هذا لعمرك  
او ما عشت لا عمري او عمر فلان او سنة **قوله**  
قبض باذن او اقتراض ولو اختلفا في الاذن لكن قال الواهب  
رجعت قبل ان تقبض الموهوب وقال المتهب بل بعده  
صدق المتهب **قوله** وان اذن فيه الواهب الا ان كان  
الاذلاف بالاكل او العتق واذن فيه الواهب فيكون قبضا  
وبقدر انتقال اليد قبل الاذول والعتق **قوله**  
عطية بعضه سواء كانت العطية صدقة او هدية ام هبة  
ام وقف ام تبرعا اخر وافهم قوله كغيره عطية انه قد  
لا تطلب منه التسوية في غيرها كالتزود بالكلام وغير

لكن وقع

لكن وقع في بعض نسخ الديري لا خلاف ان التسوية  
بينهم مطلوبة حتى في العتق وله وجه ابن حجر **قوله**  
وتحل كراهة التفضيل لا الا انه يستثنى العاق والغاسق  
اذا كان يصرف في المعاصي فلا يكره حرمانه وما لم يفضل  
بعضهم بعلم او ورع كما يحل الصديق الصديق رضي الله  
عنهما دون غيرهما من ولده اسعاد واثني العقال فيمن  
يسته بامتعة بانه يصدق بمكينة في اتم لم يملكها اياها  
واثني القاضي بانه لو بيعها بها الدار الزوج فان قال هو  
جهازها ملكته والا فهو عارية ويصدق بمكينة انتهى  
شرح الارشاد المصغر لابن حجر **قوله** والاصل  
رجوع ويكره الرجوع الا لعذر كان كان الولد عاقا  
او يصرف في معصية فليندبره به فان اصر لم يكره كما  
قاله وبحث الاستنوي ندبه في العاصي وكراهته في  
العاق ان زاد عقوبة وندبه ان اذنت له في اباخته ان لم  
يفد شيئا والاذرعي عدم كراهته ان احتاج الاب لم تنقذ  
او دين بل ندبه ان كان الولد غنيا عنه وجوبه في العاصي  
ان تعين طريقا في ظنه الى كف عن المعصية والتقيت  
امتناعا في صدقة واجبة كزكاة وكفارة وتذروا كذا  
في الحرام حجة تطوع لانه انما يرجع ليستقل بالنصر وهو  
فيه ممتنع وما ذكره اثني كثيرون ممن حيفه وتاخروا عنه  
وردوا على من اثني بحوائج الرجوع في النذر بكلام  
الروضة وغيرها انتهى ابن حجر **قوله** لو اعطاه  
درهما وقال اشترى لك به عمامة او غسل به ثيابك مثلا



فان اطلق او قصد ارفاقه تعيين صفة فيما عينه ولو مات  
قبل صفة في ذلك انتقل لورثته ملكا مطلقا كما هو ظاهر  
لزوالة التقييد ثم تدبر ان قصد التبسط المعناك تصرف  
فيه كيف يشاء **قوله** بزيادة المتصل كمن وتعلم صنعة  
لا معالج له السيد فيه **قوله** او استولد الامة ولو وهبه  
ببعضها فتفرخ عنه امتنع الرجوع وكذا الموهب بذر  
فلينف فان عمتنع الرجوع بخلاف الغصب فان لا عمتنع  
الرجوع لانه لا بد فيه من الرجوع والتعلق بذلك اولي  
التعلق به ببدله **كتاب** اللقطة  
وذكرها عقب الهبة فظهر الاكتساب ولو ذكرها عقب القرض  
كان انسيا لان الشرع اقرها بالملقطة انتهى وقال القليل  
هي بالاسكان كذلك وبالفتح الشخص الملقط قال ابن بري  
وهو الصواب لان الفعل بالاسكان للمفعول كالقول  
والخبر بك للمفعول يادى انتهى **قوله** والافتشاند بها  
منسوب على الاغتر **قوله** من حيث ان الملقط امين  
اشار به الى ان الامانة والولاية في الابتداء وقوله ثانيا  
حيث ان لم التملك بعد التعريف اشار به الى ان الاكتساب  
في الانتهاء **قوله** سن لقط لو اتق بامانة يقتضي انه  
لا يجب وان خاف عليها الضياع كما لا يجب قبول الوديعة  
واختار السبكي الوجوب على الواثق عند خوف الضياع  
كما في التنبية وهو متحد وثبوت النقل الصريح بخلاف  
بعيد كما قال السبكي بل قد يجب قبول الوديعة للمفيس  
عليها كما سيأتي انتهى اسعاد **قوله** وسن اشهر

به عمل استحباب الاشهاد اذ لم يكن السلطان ظاهرا حيث انه  
اذا علم بها اجدها والافتمتنع الاشهاد وكذا التعريف كما يجوز  
به النووي في تكملة انتهى شرح الروض وسياقي في كلامه  
الشارح التنبية على ذلك فلا حاجة هنا للاستدراك عليه  
**قوله** مع تعريف شي من اللقط هذا توسط بين وجهين  
اشار اليه الامام وصحة النووي بزيادة الروضة الوجه  
الاول منهما انه يشهد على اصل الالتقاط دون الصفة  
كان يقول وجدت لقطه وهي مائي الروضة واصلها  
عن البغوي والوجه الثاني انه يشهد عليه وعلى صفته  
ولو استوعبها في الاشهاد لم يضمن لانه ابلغ في الحق وان  
**قوله** يجمع اللفظ منه للتأكد لا للحفظ **قوله** لا بد من  
حرب اما ما وجد يد ارحب ولا مسلم فيها فغنيمة خمس لاهل  
والباقي للواحد والباقي للواحد انتهى **قوله** وتنوع اللقطة  
منهم اي نزعها القاضى **قوله** ولو لم يها ولو عام **قوله**  
ضمن ولو عام **قوله** لانه مستقل بالملك والتصرف فان  
المالك قبل التملك او مات اخذه القاضي كما جزم به ابن  
المقري وهو المعتمد وحفظه لما لم يكن للسيد اخذه  
وتملكه لان النقاط المكاتب لا يقع لسيده ولا يصرف  
اليه وقال البغوي انه يجوز له ذلك لان الالتقاط اكتساب  
والاكتساب المكاتب لسيده عند عجزه ذكره **قوله** ومن  
بعض وظاهر كلامهم انه في يوم نوبة سيده كالقن  
فيحتاج الى اذنه وفي نوبة نفسه كالحرفان لم تكن لها اية  
عدم الاحتياج الي اذن تغليب الحرية انتهى شرح ابن الشيخ



الرومي **قوله** لا دعوي توبة والعبرة بيوم الالتقاط دون  
التملك ولو اختلفا فقال البعض وجدتها في توبتي فهي لي وليس  
المبعض صدق علي النص لانها في يده **فصل**  
في بيان لفظ الحيوان وغيره من الالفاظ بالفتح فسمان مال  
وغيره والملا نوعان حيوان وحمار وحيوان ضربان ادمي وغيره  
وغير الادمي صنفان ممنوع من صفات السباع وغيره وهذا  
كلم معلوم من كلامه **قوله** حيوان المملوك باثر يدل على الملك  
كوسم وتعليق شرط انتهى **قوله** وحمام اسم للذكر والانثى  
وكلامه بوهدي كمام وقمر **قوله** ولا يجب تعريفه في  
هذه لفظة هو مستفاد من جيع المنهاج والمنهج حيث ذكر  
التعريف في محصلين الاولين وتركاه من الاخرة **قوله**  
علي الظاهر عند الاتمام اي مادام في الصرح كما سيأتي انه مراد  
الاتمام وانه المعتمد **قوله** لا تقامع الموات محال للقطعة  
فان وجد في ارض مملوك فلهذا اليد فيها فان لم يدعه فلم يبق قبله  
وهكذا احتي انتهى الى المحي ان ادعاه فان لم يدعه فلم يبق قبله  
وهكذا احتي انتهى فلفظة كذا قاله وسبق في الزكاة المناقشة  
في مثل هذه العبارة انتهى نصيحه **قوله** قالوا لا صيغة تيري  
ووجهه انه قد يمنع ذلك ويقال بل وجب لغيره المالك ولا  
يكون الملتقط كائنا قدور والنهي عن الكتم انتهى غيره **قوله**  
وليس له بعد ذلك تعريفه التملك ومنها صار الملتقط ممانا في  
الدوام ثم اقلع والاد التعريف والتملك فلهذا في الاصح وهذا  
مختار **قوله** وليس له بعد ذلك **قوله** ونذ باعلي ما قاله  
الا ذري وغيره وهذا هو المعتمد خلافا لابن الرفعة

قوله ولا يعرف في الماجد قال الشاشي الا في المسجد الحرام  
اي فيكون التعريف فيه في الاصح قال في المهمات وظاهرة تجزئة  
في غيره وليس كذلك فان المنقول الكراهة كما جزم بها في الجمع  
ورده جمع متأخرون واعتمدوا التحريم ودخل في عمومهم  
المستثنى منه مسجد المدينة والاقصى فيكره التعريف فيها  
كغيرها على المعتمد **قوله** وليس مما فيه غيره وقضيه  
ذلك انه لو التقط اثنان شيئا عرف منها سنة ورجح ابن  
الرفعة وقال البيهقي يعرف كل نصف سنة وهذا هو المعتمد  
**قوله** ثم كل اسبوع مرة او مرتين اي الى مضي سبعة  
اسباع وقوله ثم كل شهر كذلك اي الى اخر السنة فالمدد  
المذكورة تقرب منه والضابط ما ذكره حتى لو قرأه ان المره  
في الاسباع التي بعد التعريف كل يوم لا يدفع النسيان وجب  
مرتان كل اسبوع ثم مرة كل اسبوع وتيدي في الاول لان  
تطلب المالك فيه اكثر وبني الوارث على تعريف مورثه  
على المعتمد انتهى شرح الارشاد لابن حجر **قوله** ويعرف  
حقير لا يقبل لا بد من تعريفه سنة ايضا قال البيهقي هو  
المشهور في المذهب وهو الذي اختاره لعموم الحديث  
وقال الا ذري المنصوص وما عليه جمهور عدم الفرق  
بين القليل والكثير وان اتجه الفرق من حيث المعنى وشيل  
على ترجيح الفرق ان الاكثرين قالوا ما ليس مال يعرف سنة  
ثم يختص به انتهى كما مر في قوله ما ليس مال يعرف سنة  
ينبغي التفرقة فيه بين الحقير وغيره ككلب وغيره  
وحينئذ فلا شاهد فيه لعموم رامي **قوله** علي بيت



المال اي قرصا كما قاله ابن الرقعة لكن مقتضي كلامهما انه قد  
 واعتمد الاذرع ويبدل عليه قوله او يعترض على المالك انتهى  
 ابن الشيخ الرملي **قوله** ولو اغير تملك انظر ما معني العادة  
 مع ان خلاف انما هو في الملتقط للتملك كما صرح به الراعي في  
 الشرح الكبير فكان المناسب ان يقول ولو للتملك كما صرح به  
 الراعي في الشرح الكبير فكان المناسب ان يقول ولو للتملك  
**قوله** فظهر المالك اذ لم يظهر مالكها ولا وارث فلامطا  
 عليه في الاخره هكذا قال النووي في شرح مسلم وينبغي ان  
 يكون تملك اذا غرم على ردها او رد يد لها اذا ظهر مالكها  
**قوله** حرم مكة يقتضي انه يحل لقطعة عرفة ومبلى ابراهيم  
 لانها من حل لكنه مجتمع لخاص وقد حكى الماوردي في ذلك  
 وجهين ويدل للمنع رواية مسلم انه صلى الله عليه وسلم  
 نهى عن لقطه لخاص وهو يعمر عرفة وحواها وهو كذلك اولى  
 الوجهين ولا يتعدى الى مناز لهما في الطريق لانه ليس مجتمع  
 انتهى **قوله** اي لعرف هكذا قال الشافعي رضي الله عنه لان  
 الماشد هو الطالب يقال شددت الضالة طلبتها واشدتها  
 عرفتها وعكس ابو عبيد ويؤيد الاول رواية من عرفها  
**قوله** والمعني على الدوام والافسار البلاد كذلك  
 وايضا ما قاله الشارح انه فرق بين مكة وغيرها فاجاز  
 لقطتها لا تحل الا للتعريف ولم يوقتة بزمان فدل على ان المراد  
 تعريفها على الدوام فلا تملك وقال في غيرها عرفها سنة  
 ثم هناك ولو كانت مكة كغيرها لم يكن للتخصيص فائدة  
 فان غيرها لا يلتقط لقطته الا كذلك **كتاب**  
 اللقيط **قوله** ويسمي ملقوطا اي باعتبار انه يلقط **قوله**

وشارحه

ومنبودا

ومنبودا اي باعتبار انه يند اي القى في الطريق وعوه **قوله**  
 ومن كفاية اي حيث علم اكثر من واحد والا ففرض عني **قوله**  
 فكما احيا الناس جميعا اي باحيائها اسقط الجرح عن الناس  
 فاحياهم بالخاء من العذاب **قوله** كالنكاح والوطي فيه اي ان  
 لم يوجبوا الوطي في النكاح لان النفس تميل اليه فاستغنى بذلك  
 عن الوجوب او يقال لما كان القلب في النكاح معني الوطي والنفس  
 تميل اليه لم يوجبوا النكاح استغناء عنه بميل النفس اليه **قوله**  
 فلو ترك الاشهاد لم يثبت له ولاية لخصانة الا ان تاب واشهد  
 فكون التقاطا جديدا من حيثيد كما بحثه البيهقي مصرحا فان  
 ترك الاشهاد فسق **قوله** حور شيد عدل واشترط الاسلام  
 والتكليفين من العدالة واما الرشيد فلا يفهم منها لان المذنب  
 قد يكون عدلا **قوله** لكن الكافر لقط كافر شامل لما اذا كان  
 الملتقط يهوديا او متبوعا فنصرانيا وعكسه وقال ابن الرقعة  
 لم ابره منقولا وبشبهه كما قال الزرشي انه اذا خالف في الدين  
 لا يقرئ يده اذا اعتد من شهود النصراني وعكسه هو  
 للذهب انتهى اسعاد بالمعني والمعتد لا فرق **قوله**  
 اذن لم يثبت اذا كان عدلا رشيدا فيما يظهر اي ان كان تابيا  
 في احده وترشيدته **قوله** كما علم مما مر من قوله ولو مكاتب  
**قوله** والمبعض كالمربي اذ لم تكن مهاباة ونذا ان كانت  
 واللفظ في نوبته علي ما جزم به الاذرع والزر كشي يتصح  
 ونقل الشبان فيه وجهين بلا ترجيح **قوله** وان التقطاه  
 معاندم سبقه بقربة او بلدا وحدها علي من يطعن به  
 ولو الى بلد ثم ان كانا مسافرين قدم بلدي علي قروي لان  
 البلدي ارفق به ثم ان استويا سبقا واقامة قدم علي لآخر



ويظهر ضبط بغنى الزكاة بدليل مقابله بالفقر انتهى ابن حجر  
 فان تفاوتنا في الغنى لم يقدم الاغنى على الاصح في تر وايد الروضة  
 نعم يقدم الجواد على الخيل ابن حجر **قوله** وعدل باطنا  
 ولو فقير اعلى مستور ولو غنيا **قوله** او لا ترجع لاحد  
 على الاخر ولعدم ميله اليهما طبعاً لم يخبر بينهما المجر واجتماعها  
 مشق كالمهايا بينهما **قوله** ولا رجل على امرأة قال الاذري  
 جثا الامر صفة في رضيع وحته بتقدم بغير على اعيه وسلم  
 علي مجذوم وابرض ينافي ما مر عنه انه لا حق له ان يقيد به تعالى  
 ان لها حقاً يتجده ما قاله انتهى ابن حجر **قوله** على النقي وتول  
 بجمور بناء على العلة الصحيحة لمنع النقل وهو خشونة العيش  
 وفوات العلم بالدين والصنعة **قوله** كوقف على اللقطا  
 لا يقال كيف صح الوقف عليهم مع عدم تحقق وجودهم لاننا نقول لهم  
 لا يستلزم فيها تحقق الوجود بل يكفي امكانه كما دل عليه كلامهم  
 في الوقف ثم رايتم التوكيضي صرح بذلك **قوله** او خاص هذه  
 او للتبويج لا للتخير فتقدم الخاص على العام كما افاده بعض  
**قوله** ودار هو تها وحده اي لا تعلم لغيره او حانوت  
 او بيتان او حية كذلك وكذا في ذكره الماوردي وغيره  
 لكن استبعد ذلك في الروضة ثم بحث فيها بسبب كذلك اي  
 اذا كانت اليد غير صالحة بخلاف الاول فانه يجوز على ما اذا  
 اصلحت اليد ابن حجر **قوله** او كان ثم ما هو اثم او منع منه  
 ظاهراً انتهى **قوله** على موسوينا اي موسري بالده **قوله**  
 استقلاً لا يحفظ ما له علم اذا كان عد لا بحيث يكون ايداع  
 مال اليتيم عنده والا بان خاف على ماله من استيلاء ظالم او لص

لم يفرحت

لم يفرحت يده انتهى ابن حجر **قوله** باسناد اي بالانفاق كل  
 كل مرة على ما نقله ابن الروقة عن محلي وفيه من كبرج مالا يعنى  
 انتهى ابن حجر والمعتد وجوده في المرة الاولى فقط رمل في  
**قوله** في الحكم باسلام اللقيط **قوله**  
 وان استلحقه كافر لا ضمان كونه من شبهة يوطى مسلم فلا  
 يلزم من كفرا يمينه كفره لان الغرض يتبع اشرف ابو يده في الذي  
**قوله** يد اركن وهو ما استولى عليه الكفار من غير صلح  
 ولا جبرية ولم يكن للمسلمين قبل ذلك وما عدا ذلك رد ام  
 اسلام انتهى ابن حجر **قوله** بخلاف دارنا اي فاكهي فيها  
 بادي الامكان حتى المروء بخلاف دار كبر قاحية فيها  
 الى ظهوره واقامة المسلم ثم وامكان اجتماعه عادة بام  
 الولد **قوله** بان يكون احد اصوله لان فان قلت اطلاق  
 ذلك يقتضي اسلام جميع الاطفال باسلام جدهم ادم عليه  
 الصلاة والسلام قلت اجاب السبكي بان الكلام في جده  
 يعرف النسب اليه حيث يحصل بينهما النوارق وان التبعية  
 في اليهودية والنصرانية حكم جدي اي فيسقط التبعية  
 لادم لما ابواه يهودانه وينصرانه انتهى ابن حجر **قوله**  
 فلا حكم باسلام مسيحيه وان اسلم السباي بعده **قوله**  
 لسبق حكم باسلامه فلا ينقض احكام الاسلام بخاريه عليه  
 قبل الرد **قوله** فانه كافر اصلي اي فيقر على كفره وينقض  
 ما مضى من احكام الاسلام من ارضه من قريب المسلم  
 ومنع ارضه من قريب الكافر وجواز انفاقه عن الكفارة ومما  
 تفرع عن خلافه في انه بكفره مرتد او كافر اصلي يجهزه



والصلاة عليه ودفنه بمقابر الاسلام المسلمين اذا مات  
بعد البلوغ وقبل الكفر ذكره الرافعي وراك الامام انه يقسم  
فيه ويقام فيه شعائر الاسلام قال النووي وهو المختار  
او الصواب لان هذه الامور مبينة على الظاهر وظاهر  
الاسلام **فصل** في بيان حرية اللفظ **قوله**  
لانه حر ظاهر فدعواه تغير وصيغة فاشترط لسبب الملك  
**قوله** بعد كمال بلوغ وعقل **قوله** اولى من قوله فصدقة  
لشئ حاله السكوت عن التصديق والتكذيب **قوله**  
بعد كمال بلوغ والعقل **قوله** قال البلقيني ورد به  
الشراح في غير هذا الكتاب بان دار حوب انما تقتضي اشتراط  
هول بالاسر ويجرد اللفظ لا يقتضيه انتهى والرد هو  
المعتمد **قوله** لم يفسح تكاها لان بطلانه بغير بالواجب  
واطلاق الاصحاب ان الزوج خيار فسخ التكاك ونقض عليه  
في المختصر قال الشيخ ابو علي هذا اذا انكها على انها حرة  
فان توهم حرية ولم يجر شرطها فيه خلاف يذكروا في التكاك  
**قوله** وولدها قبل اقرارها حر لظنهما حرثها ولا يلزم  
قيمه لانه يضره **قوله** بثلاثة اقرا للطلاق لان  
عدة الطلاق حق للزوج فلا يؤثر اقرارها فيه وشهرين  
وخمسة ايام للموت لان عدة الوفاة حق لله تعالى ولهذا  
اوجبت قبل الدخول فلا يتضرر بتقصان العدة **قوله**  
او تعارضت بينتان لا قال النووي رحمه الله ليس لنا  
موضع يسقط فيه الاقوال الثلاثة في اعمال البيهقي الا  
هذا الموضع وسبيله الشك في الخامسة **قوله**

رجع اليه الاخر

رجع اليه الاخر بما بان ان مان باذن الحاكم فاندفع  
الاشكال بان نفقة القريب تسقط بمضي الزمان  
ثم بالاشهاد على بنية الرجوع ثم بنية كما يعلم مما  
مواخر الاجارة قاله ابن حجر **كتاب**  
للجالة وذكرها بعض الاصحاب كصاحب المهذب و  
الشرح والروضة عقب الاجارة لانها عقد على عمل  
وذكرها الجمهور هنا لانها طلب التقاط الدائبة  
الصالة **قوله** على قطيع من الغنم واستنبط من ذلك  
الرد كشي جوارها على ما ينفع به المريض من دوا  
او رقية اي اذا كان فيه كلفة **قوله** وايضا كالحاجة  
فدفعوا اليها في رد صالة وابق وعمل لا يقدر عليه  
ولا يجد من يتطوع ولا تصح الاجارة للجهالة **قوله**  
ولو غير المالك واستشكل ان الرفعة استحقاق الراد  
بانه لا يجوز له وضع يده عليه بغير اذن المالك بل هو  
يفضله واجيب بفرضه فيما اذا اذن المالك لمن شاء  
في الرد والترم الاجنبي جعل فلو قال اجنبي طالق  
التصرف مختارا من رد عبيدي زيد فله كذا استحققه  
الواد العالم به على الاجنبي وان لم يات بعلي على  
المنقول لان الصيغة موضوعه لا لا لزم **قوله**  
كانفلم ينووي في فتاويه اي وفي ذلك كلفة تقابلها  
باجرة **قوله** فان لم يعسر عليه اعتبر ضبطه هذا ما صرح  
به جمع واتصاه كلام الشرحين وغيرهما انتهى **قوله**  
لان البيع لازم لانه هو ما اجاب به البلقيني عن اشكال



الاستهوك بان وصف المعنى لا يعني عن رويته وعبارة  
 بان هذه المعقولة دخلها التحقير فلم يشدد فيها بخلاف  
 البيع **قوله** لا يشترط له صيغة ولا يشترط المطابقة قالوا  
 قال انما اردت ان يفي فكر دينار افتقار ارده بنصف دينار  
 اسحق الدينار فان القول لا اثر له قاله الامام **قوله**  
 فهو كما لو ورد غير عالم بان يذو التزمه نعم نجه ان غير  
 الثقة لو وقع في قلبه صدق كان كالثقة فيا ساعلي  
 مامر في الشفعة وغيرها انتهى ابن جبر **قوله** قسط لانه  
 قول بكل العمل فيوزع على ما وجد منه وما عدم وعلم ان  
 تساوت الطونق وهو الجزئية والابان كان النصف مثلا  
 الذي اتي به ضعف ما تركه ثلثي العمل **قوله** ولو رده اثنان  
 الخ ويؤخذ من كلامهم هنا وفي المساقاة كما افاده البيهقي  
 الاستنباط في الامامة والتدريس وسائر الوظائف التي تقبل  
 النيابة كالاطلاب ولم ياذن الواقف اذا استناب مثله او خيرا  
 منه ويستحق المتنيب جميع المعلوم وان اتي ابن عبد السلام  
 والنووي بان لا يستحق واحد منهما اذا المتنيب يباشروا  
 لم ياذن له الناظر ولا ولاية له **قوله** والحق به فسخه  
 كانت من بيت المال بالتغير قبل العمل هذا ما اقتضاه كلام الشيخ وجزم به في  
 وكان من هو يده كما لا نوافر والروض **قوله** وان افهم كلام بعضهم ان له بطل  
 من حق تعلو كل المسيبي الثاني ورد ما مر ان العمل قبل العلم يبرح لاشي فيه  
 سوا احضرام لا انتهى **قوله** ولو باعناك رقيق المعتمد انه لاشي له بالعاق  
 استناب ام لا وما المرود لانه خرج عن المالك **قوله** كما شمله كلامي اي  
 الباب فان جعل له حيث اذن له سيده او الحاكم **كتاب**

معلوما في بناءه اسحق المال  
 والا فلا فان لم تكن من بيت المال  
 او كانت ولم تكن مستحقا فيه كما قاله  
 المصنف هو الطاهر

الفرايض

الفرايض **قوله** فغلبت على غيرها اي لفضلها بتقدير الشارع  
 لها ولذا نفيها **قوله** فلا ولي رجل يطلق ذكر اي اقرب رجل  
 وفائدة ذكر الذكر بيان ان الرجل يطلق بان المرأة فمعم  
 وبان الصبي يخص البالغ **قوله** علم الفتوى بان يعلم  
 نصيب كل وارث من التركة **قوله** وعلم النسب بان  
 يعلم الوارث من الميت بالنسبة وكيفية انسابه للميت  
**قوله** وعلم حساب بان يعلم نصيب من اي حساب يخرج  
 منه المسيلة وعلم الفرايض كما قال بعضهم هو الفقه المتعلق  
 بالارث ومعرفة حساب الموصل الى معرفة ذلك تعرف  
 قدم الواجب من التركة لكل ذي حق **قوله** من تركه ميت  
 وهي ما خلف الميت فيصدق بما تركه من عشرين صارا خلا  
 ومن شئكة نصيبها فوقع فيها بعد موته صيد فيورث  
 ذلك عنه **قوله** كوكاة استشكل البيهقي صورة الزكاة  
 فقال لا حاجة لاستثنائها لانه ان كان النصاب باقيا  
 فالاصح انه يتعلق بشركه فلا يكون تركه فلا يكون مما نحن  
 فيه وان قلنا يتعلق جناية او رهن انقل ذكرنا وان قلنا  
 بالذمة او كان النصاب بالعاق فان قدمنا دين الادمي  
 او سويافلا استثنوا وان قدمنا ما هو الاصح فتقدم على  
 دين الادمي لاعلى مونة التجهيز قال الزركشي وصورة  
 الزكاة اذ اوجبت عليه زكاة شياه ثم مات قبل اخراجها  
 وهي باقية وقلنا بالذهب ان الزكاة تتعلق بالعين  
 فيقدم مقدار الزكاة على سائر حقوق انتهى وفي شرح  
 ابن شهبة فائدة لو تم كقول علي اربعين شاة مثلا



ويمكن من الاداء ثم تلف النصاب او تلف الاشياء ثم مات ولم  
 يتروك غيرها وقلنا الزكاة تتعلق بالعين تتعلق شركه فهل يجب  
 اخراجها زكاة متقدمة على الكفن ونحوه او انه لا يتعلق حق  
 الفقراء منها الا بربع عشر قال في الغنية موقع فيه نزاع هو  
 والظاهر الثاني واجيب عن اشكال البيهقي بالتزام ان النصاب  
 باق ولا يرد ما ذكر لان نعلق الزكاة بالمال وان كان نعلق شر  
 فليس على حقيقة الشركة بدليل جواز اذا الزكاة من غير المال  
 الذي فيه الزكاة **قوله** مشتمل على مفلسا استشكل البيهقي  
 صورة المبيع اذا مات المشرى مفلسا فقال الثابت  
 للمبيع حتى الفسخ على الفور فان فسخ على الفور خرجت عن الشركة  
 فلا استثناء وان اخرب لا عدس سقط حقه منها بتقديم مونة  
 الجهر من مال عليه او لعدس فهو ملك الورثة وحقه متعلق  
 بها يحتمل تقديم حقه كالمركن والمجنى عليه ويحتمل ان لا تقدم  
 حقهما وهذا لم يثبت حقه الا بالموت فقليلا فهو كعلق  
 الغرما باللفس والمفلس يقدم بمونة يومه فيكون هذا  
 مثله انتهى ونجاء بلختيار الاول وقوله خرجت عن الشركة  
 ممنوع اذا الفسخ لما يرفع العقد من حينه لا من اصله  
 وقد نفي بعضهم بموقوف المتعلق بالشركة فقال  
 يقدم في المبررات قدس **قوله** زكاة ومركون ومع لفس  
 وجان قواض ثم قرأ في كتابه **قوله** ورديع فلفظ العلم  
**قوله** من نفسه وغيره ان مات في حياته كما في الروضة في  
 المفلس فلو لم تترك تركته الا باحد هاهنا المالك على المولود  
 على المعتمد لانه يبين بالموت ان كان عاجزا **قوله** قال

وجبت

البند في

البند في لومات اقاربه دفعة قدم في التلخيص وغيره من سيرة  
 فساد فان استنوهوا قدم الاب ثم الامر ثم الاقرب فالأقرب  
 ويقدم من الابن والاختوين استنوها فان استنوها اقرب  
 بينهما ويقرب بين الزوجين وينبغي ان يقدم قبل الاقرب  
 بالنقل **قوله** شروط وذكرها ابن الهائم في تصوله بالزهر  
 شروط اربعة احدها تحقق موت المورث او الخاف بالموت  
 تقدير الجنين انفصل ميتا بجنابة توجب الغرة او حكم الموت  
 حكم القاضي بموته اجتهاد او ثابته بالحق وجود المدلي الى  
 الميت باحد الاسباب حيا عند الموت تحقيقا كان الوجود  
 او تقدير الحمل انفصل حيا لوقت يعلم وجوده عند الموت  
 ولو نطفة وبالله تحقيق استقرار حياه هذا المدلي بعد الموت  
 ولا يعجز العلم بالحياة المتضمنه للارث تفصيلا وهذا يخص  
 بالقاضي فلا يقبل شهادة الارث مطلقا كقول الشاهد للقاضي  
 هذا وارث وهذا بل لا بد في شهادة من بيان جهة التي اقتضت  
 الارث منه ولا يكفي ايضا قوله هذا ابن عمه بل لا بد من العلم  
 بالقبول والدرجة التي اجتمع فيها الوارث والمورث وهو كذا  
 القريب لهما لان القريني مثلا اذا مات كان كل قريني  
 وجد عند موته ابن عمه فلا يورث منهم الا من علم اقر بليته  
 للميت **قوله** اعلم من تعبده بالمعق والمعتق لشمس  
 اولاد العتيق وعتقهم لان ثبوت الولا عليهم اماما هو بطريق  
 السراية لا بطريق المباينة خلافا تعبده الاصل بالمعق  
 والمعتق فانه لا يشتملهم **قوله** المكان اجتماعهم وانهم قول  
 المكان استعمال اجتماع الزوج والزوج على ميتة نعم لو



واقامت مراهجه  
بينه انهاره  
وهو لا اولادها  
منه

لو اقام رجل بينة على ميت سلفوف في كفن انه امراته وهو لا  
اولاد من سلفوف فكشف عنه فاذا هو غنى نعى النص يقسم  
المال بينهما وعليه يمكن اجتماع الكل وجنبه من لا يختلف ارثه  
من الابوين حكمه وافق ومن يختلف كالزوجين حكمه انه يدفع  
الزوج الثمن لان الزوجة لا يتارعه فيهم هو بنيار على ما في الثمن  
الباقى ولا مخرج فيقسم بينهما فيعطى الثمن ونصف الثمن  
وهي نصف الثمن ويقسم الباقي بين الاولاد لذلك كمثل حظ  
الاشقيين وقال الامام ابو طاهر بينة الرجل اولى لان الاولاد  
صحت من طريق المشاهدة والحق الاب امر حكى والمسالمة  
اقوي انتهى وهذا هو المعتمد **قوله** وما فضل هذا ما اني  
به بمهونة المناخرين وبعض المتقدمين كان سرهم للموجود  
قبل الاربعين وقال انه قول عامة شيوخنا وعليه الفتوى  
في الامصار وقال الماوردي انه مذهب الشافعي وقال في  
الروضة انه الاصح او الصحيح عن محقق اصحابنا انتهى **قوله**  
ثلاثة ارباعه للبنت وربع للام لان سهامها ثمانية ثلاثة  
ارباعها للبنت وربعها للام **قوله** فتصح المسيلة من ثمانية  
واربعين اي لا تكسارها على مخرج الربع فتصرف اربعة  
في اصل المسيلة اثني عشر تبلغ ثمانية واربعين للبنت النصف  
اربعة وعشرون وللزوج الربع اثنا عشر وللأم السدس  
ثمانية يبقا اربعة بين البنت والام ثلاثة للبنت يصير  
لها سبعة وعشرون وواحد للام يصير لها تسعة  
وقوله وترجع بالاختصار الى ستة عشر اي لان هذه  
الاعداد الى اثلاثها ترجع حصنة البنت الى تسعة وحصنة

الام الى ثلاثة

الام الى ثلاثة وحصنة الزوج الى اربعة ومجموع ذلك ستة  
عشر **قوله** فتصح المسيلة من ستة وتسعين اي لا تكسارها  
على مخرج الربع فتصرف اربعة في اربعة وعشرين تبلغ  
ستة وتسعين للبنت النصف ثمانية واربعون وللأم  
السدس ستة عشر وللزوج الثمن اثنا عشر يبقا عشرون  
منقصة بين الام والبنت ارباعا للبنت ثلاثة ارباعها  
خمس عشر يصير لها ثلاثة وستون والام ربعها خمسة  
يصير لها احد وعشرون وقوله وترجع بالاختصار الى  
اثني وثلاثين اي لان هذه الاعداد متوافقة بالثلاثين  
فيرجع مال البنت الى احد وعشرين ومال الام الى سبعة  
ومال الزوج الى اربعة ومجموع ذلك ما ذكره الشارح **قوله**  
نهما ارباعا اي فرضا واربعا هو بين البنت وبنت  
الابن **فصل** في بيان القروض **قوله**  
ويجوز عنها بعبارات منها قولهم النصف والتلتان ونصفها  
ونصف نصفها ومثلها الثمن والسدس وضعفها وضعف  
ضعفها **قوله** ولزوجة فاكتر واذا لم ترد في القرائن  
الا بلفظ الجمع بخلاف البنات والاحوات فانهم وردت  
نارة بلفظ الواحد ونارة بلفظ الجمع وقوله وان كثر  
اي الى اربع بل وان زدت على اربع في حق نحو موسي  
**قوله** يستوي فيه الذكر وغيره انما اعطوا الثلث  
والسدس لانهم يدلون بالام ونهاض ضها وسوى لانه  
تقصيب فيماد لونه بخلاف الاستقاما كان فيهم تقصيب  
جعل للذكر مثل حظ الانثيين كما لاولاد ذكره ابن ابي هريرة



**قوله** لجديع اخوه مثاله ان ينقص حقه بالمقاسمة عن الثلث  
 كما لو كان معه ثلاثة اخوة **قوله** او عدد من اخوه واحدا  
 اي وان لم يتركها كادع لاب مع شقيق ولهم مع جده ولو كانا  
 متصفيين وتكلاهما من ويدان ورجلان وخرج اذ حكمها  
 حكم الاثنين في سائر الاحكام كما نقلوه عن ابن القطان  
 حصة **قوله** واخوه فاذا اجتمع معها ولد واخوان فلما جيب لها الوا  
 مع الشكر في جود لانه اقوي **فصل** في جيب **قوله** وقدم منه جيب  
 الغرض الوارث للزوج من النصف الى الربع وجيب للزوجة  
 اخوين كان وطن من الربع الى الثمن وجيب للام من الثلث الى السدس  
 اشان امراه شقيقة **قوله** باخذ فيه لطيفة وهي الاشارة الى ان جيب الشص  
 وانت بولد واشتبه **قوله** اما بالوصف فيجبون به كغيرهم **قوله** كما سياتي وهو  
 كمال ثم مات الولد قبل وان كان حيا بالاستغراق لكنه لا يخرج عن كونه جيب اقرب  
 المحو لو لم يبعدها **قوله** من غير ما يرد على تعبيره المذكور ولا يشمل قوله الا ان  
 ولا حد لها دون **قوله** بالاستغراق ذوي فروض لان الاخت هنالم تاخذها الانفسيا  
 ولدان فللام من نعم اجاب بن الرفعة بان الكلام في مطلق من جيب وكل من  
 الولد السدس في البنت او بنت الابن والشقيقة لا تحببه عند الاطلاق انما  
 الاصح او الصحيح كما **قوله** ذكرنا كان او غيره للخبر الصحيح انه صلى الله  
 في زيادة البروة **قوله** عليه وسلم فسروا الكلام في الآية التي فيها اريت ولد الام  
 في العدل خطيب **قوله** بانه من لم يخلف ولدا ولا والدا **قوله** واخ لامر عدل  
 الشارح عن جديع الى الاخ من الامر لما قيل ان التمثيل به سبق فلم  
 لان جديع اذا لم يكن معه ولد ولا ولد ابني التمايز بالنسب  
 لا بالفرض حتى يكون لجديع السدس في المسئلة المذكورة  
 انتهى ابن قاسم شارح المهاج واجيب بان ابن الهام

مخرج بان لجديع السدس فقط كما هتاف هناك في ثلاث مواضع  
 اذ لم تنق الغرايض سيما او اوقت دون سدس او اوقت  
 السدس فقط كما هتاف **قوله** فمن يجب خزانة الولد فانه  
 عصبة لا يمكن جيبه كما تقدم وبشرط ان يكون له من الثمن  
 التعصيب الى الفرض فيخرج العصبة الشقيقة في المشرك والعصبة  
 الشقيقة في الاكبر فان العصبة فيها لم تعطها جيب **قوله**  
 باستغراق الفروض لان كلاهما انتقل الى الفرض **قوله**  
 كما قال المطريري وغيره وانكره ابن الصلاح وغيره ومادة  
 العصبة وهي العتي والصاد والباذل على القوة والاعاط  
 من كوابيت وكذلك عصبة الشص من الميراث لانهم يحيطون  
 به ويتقوي بهم ومعنى العصبة لغة قرابة الرجل لا بيده  
 وشرعا ما قال المصنف انتهى ابن قاسم **قوله** اعم من تغيير  
 بالمع على نورين فيعمل ذوي الامراجام وقد صرح بجلال المحامي  
 في شرح الاصل بانهم لا يسمون عصبة **قوله** العصبة  
 بنفسه كالابن قال العصبة بنفسه من له الولد وكل ذكر نصيب  
 يدلي الى الميت بلا واسطة او يتوسط محض الذكور والعصبة  
 بغيره كل ذات نصف معها ذكر يعصبها والعصبة مع  
 غيره اخت فاكثر لغير امر معها بنت او بنت ابني فالمعصب  
 لها اجتماعها مع من ذكر انتهى شرح البهجة **قوله**  
 وبنفسه وغيره معا يريد بهذا ان الابن مع اخته ثمان  
 جميع المال تصدق ان العصبة بنفسه وغيره مقار  
 اخذ جميع المال **فصل** في كيفية ارث الاولاد  
**قوله** من جهاد وغيره وجعل له مثله لان له



حاجته لنفسه وحاجة لزوجته وهي لها الاول فقط  
بل تستغنى بالزوج ولم ينظر اليه لان من شأنها الاحتياج  
ولا قد لا يرغب فيها غالبا اذ لم يكن لها مال فابطل الله حق  
حاجتها لها **قوله** فيما ذكر من استغراق احدهم المال  
واشتراك حاجتهم فيه وفي ان للواحدة النصف والثنتين  
فصاعدا الثلثين **قوله** خاصة وبنت عمه اي مطلقا فضل  
لها شيء من الثلثين ام لا **قوله** ان لم يكن لها سدس  
كنت وبنت ابن وابن ابن فليها السدس وتستغنى  
به ولو الثلث الباقي **فصل** في كيفية ارب  
الاب وجد **قوله** بالوكوك الاغراي المضي لشهر  
**قوله** لغير ابنتها اذ لا نظر لهما **فصل** في اتمت  
كواشي **قوله** واخ لابوي لو كان ولدا لابوي  
المذكور ذكورا وانثا قال الرزكي لا بد من تساويهم  
في الاخذ لانهم انما ياخذون بقراءة الامر ثم حكماء على صاحب  
التعيز وان الراجح رحمه الله قال يجوز ان يقال اذا  
تعاثموا الثلث بالسوية يؤخذ ما يخص الاثنيان بقسم  
للكم مثل حظ الاثنيين كما في المعادة انتهى **قوله**  
صحت الميعة من ثمانية عشر فيتقدر ذكوره هي مهر  
المشركه وتصح من ثمانية عشر ان كان ولدا لاثنتين  
وتتقدر انوثته تعول الى تسعة وبنهما تداخل مده  
فيصحان من ثمانية عشر فيعامل بلا غير في حقه وحق  
غيره والاخر في حقه ذكوره في حق الزوج والام  
انوثته ويستوي في حق ولدي الامر الامران فاذا

قسمت

قسمت فضلا ربعه موقوف بينه وبين الزوج والامران  
بان انني اخذها او ذكر اخذ الزوج ثلاثة والام واحد  
وهذا شرح ما قاله الشارح كما بينه وهو في غير هذا الشرح  
واما اخذ الزوج ستة لان له في سبعة الاثنيون ثلاثة  
ونسبتها للثلاثة ثلث فاخذ ثلث الثمانية عشر واما  
أخذت الام اثنيين لان لها في سبعة الاثنيون اثنين  
ونسبتها للثلاثة تسعان فاخذت تسع الثمانية عشر  
**قوله** واجتماع المقتنيين لم يذكر اجتماع الثلاثة وهم  
لان للاخ للام السدس والباقي للمقتني ويستقط  
الاخ في الاثنيات للمقتنية النصف وللأخت للام السدس  
تكملة الثلثين ويعرض للام السدس ايضا **قوله** اي فلا  
يعصمها ابن اخيها بل تسقط وذلك لانه لا يعصب أخت  
نفسه اذ هي من ذوي الارحام فكيف يعصبك عمه بخلاف  
ولد الولد فاقترنا **قوله** اجتماعا وانفرادا هما مصوبان  
بفتح الحافض او التمييز اي من جهة الاجتماع والانفراد  
**فصل** في الامت بالولا **قوله** لانها ليست اعصبة  
بنفسهما قال ابن سريج وذكر ان الولد اصعب من النسب  
المواخي واذا اتواخي النسب وراث المذكور دون الاثنيات  
كنسب الاخ وبنتي العم واخواتهم فاذا لم يورث به ببالاولي  
**قوله** ويعتبر اقرب عصبات المقتن ويعتبر في ارب عصبة  
المقتن ان يكون وارثا له يتقدر موت المقتن يوم موت  
المقتن على دين المقتن فلو مات المقتن مسلما وكان  
معتقه كافرا او له ابناء مسلم وكان وارثا للمقتن



المسلم **قوله** خلافة في النسب او ذلك لان تعصيب الاخ  
تعصيب الابن لادلاية بالنبوة وتعصيب اخي شبيه  
تعصيب الاب ولو اجتمع هذا الاب والابن قدم الابن وكان  
القياس تقدم الاخ في الميراث لكن صد عنه الاجماع ووجد  
ذلك في ابن الاخ قوة النبوة كما تقدم ابن الابن وان سفل  
على الاب هنا **قوله** فتنق عليه ثلث لها عليه الولاء بطريق  
المباشرة **قوله** ثم اشترى الاب عبد او اعنته ثلثت  
لها عليه الولاء بطريق السراية **فصل** في ميراث الجد والعم  
**قوله** اي يدي فرضي والممكن منه ثلث وثلث ابن وام  
وجدة واحد الروحاني انتهى عباب **قوله** في بنتي وح  
واخوتي واخت السدس اكثر هذه المسئلة من ثلاثة وهم  
لبناتي اثنتان يعني واحد علي سبعة ان قاسم اخذ سعي واحد  
وان اخذ ثلث الباقي اخذ ثلث واحد وان اخذ سدس جميع  
المال اخذ نصف واحد **قوله** الي النصف اي تسكلمه  
مثاله جد وشقيقة واخ لاب هي من خمسة على عدد الروس  
للجد سمان وللأخت سهم وللأخ سهمان يرد منها على الأخت  
تمام النصف وهو سهم ونصف يبقى في يده نصف سهم فيض  
مخرجه في اصل المسئلة بتبلغ عشرة ومنها تصح قاله في الكفاية  
وقس عليه **قوله** فتصح المسئلة من سبعة وعشرين درهم  
ويلغز بها فيقال فرضة بين اربعة اخذ بعضهم ثلث  
الكل واخذ بعضهم ثلث الباقي واخذ بعضهم ثلث باقي  
الباقي واخذ بعضهم الباقي فلزوج تسعة وهي ثلث  
الكل وللأم ستة وهي ثلث الباقي وللأخت اربعة وهي ثلث

باقي

باقي الباقي ولجد الباقي **قوله** لنقصه بتعصيبها فيه اي بما بقي من  
السدس قرينه اي فالأولم ذلك يرجع الى اصل فرضها لكن لما  
لمرر تعصيبها عليه لو استقلت بما فرض لها قسم منها بالتعصيب  
مراعاة للجهتين **قوله** لتكذبها على يد مذهبه لانه لا يعمل  
بمسائل الجد والاخوة ولا يفرض للاخت مع جد وهما فرض  
واعلا وقياس التسمية على هذا ان يقال مكرمة لا اكدر به  
انتهى اسعادي **فصل** في بيان مواعيد الارث **قوله**  
كبره يدي ونصرا في ونصوري ارث اليهودي مع النصرا في  
وعكسه مع ان المتقل من ملة الى ملة لا يقرطاه في الولاء  
والنكاح وكذا النسب فمن احدا يورث يهودي والاخر نصرا في  
فان يخبر بينهما بعد البلوغ وكذا اولاده فليغضه اختيار  
اليهودية ولبعضهم اختيار النصرا فيه انتهى ابن حجر **قوله**  
فان قدر الرية وتجاب بانهم اما اخذوها نظر الحرية  
السابقة لا يستقل ما جانيها قبل الرق في حقيقة لا يستثنى الا  
بالنظر لكونهم حالة الموت احرارا وهو قن انتهى ابن حجر **قوله**  
ولا يرث قاتل من مقتوله سواء كان القتل مباشرة او سببا  
او شرطا خلافا لابن سريج في الشرط **قوله** ويؤت  
هو قبله ثم يموت هو بعده **قوله** كما في النسب كان يدعي  
اشان ولدا بجهولا نسبته صغيرا كان او عجونا ويؤت الولد  
قبل الحام باخدها فيوقف ميراث كل منه ويصرف للام  
نصيبها ان كانت حرة وان مات احد الموعيين وقف  
ميراث الولد ويعمل في حقه بالاسوة انتهى وهذا  
التمثيل من مواعيد صرف حالا ويعين التمثيل باللعان لا شقا



النسب قائم لتقدير سبب **قوله** ومن فقد لظا في موانع  
الارث شيوخ في اسباب موانع صرف الميراث حالها  
الشك في الموجود وأشار اليه بقوله ومن فقد الثاني الشك  
في الحمل وأشار اليه بقوله ولو خلف حلا الثالث الشك في الذوات  
والية أشار بقوله والمشكل **قوله** او يحكم فاض به واشهر  
كلامه انه لا يكتفى بمضي المدة من غير حكم بموته لكن يجب الرجوع  
ان النسبة بحيث وقعت بالحي كمن تضمنت حكم بموته ومقتضاها  
ان تصرف محاكم حكم لا يجوز تنقضه وفي المسئلة اضطراب  
لكن صح بعضهم ان تصرف ليس حكم انتهى وهذا هو المقيد **قوله**  
فان مات اي من يرث المفقود **قوله** قبل ذلك اي قبل قيام هذه  
البينة او حكم **قوله** وان سبقهما اي موت من يرث المفقود  
**قوله** صار ثمن المرأة تسعا يعني ان هذه المرأة كانت تحقق  
الثمن فصارت تحقق التسع فينقض من كل تسع ما بيده فيصير  
ثمان تسعا انتهى **قوله** ان كانت خلية وفي نسخة ولم تكن  
خليلة فبان ثلاثة لدون ستة اشهر انتهى **قوله** وهو من  
له التا الرجال الخ قال في المهرات وقضية كلامهم ان التا الرجال  
اذا نقص منها الاثنيان كان تخلف شي مشكلا وليس كذلك بل يستل  
ينقصها على الاوثى وقد صرح به بن المسلم وجعل الضابط في  
ذلك ان يكون العضوان تامين على العادة واقول بل قضية  
كلامهم هذا اذا كان اذهوا المتبادر من قولهم له التا الرجال  
انتهى **قوله** وموت اي الكبرى عنها اي عن بنتها التي هي  
اختها لابيها ولو ماتت الصغرى او لا فالكبرى امها واختها  
لا يها فلهما **قوله** وهو الثالث بالامومة وتسقط الاخوة

جزما

جزما **قوله** بان تجب احداها الاخرى تجب حرمانا **قوله**  
قتل بنتا فالأخوة للام ساقطة بالنسبة كما  
أشار اليه بقوله فيرث منه بالبنوة دون الأخوة وصورة  
جيب النقصان ان ينكح مجوسي بنته فتلد بنتا وموت  
بنيها فلهما الثلثان ولا عيرة بالزوجية لان البنت  
تجب الزوجية من الربع الى الثمن **قوله** لان الامر  
لا تجب حرمانا اصلا **قوله** قالوا ولي امه اي الولد  
واخته اي الولد كما مر نعم ان تجب بالقوة ورثت  
بالضعيفة كما لو كانت هياجن الامر وامها فاقوى جهتي  
العليا وهي حدوده محوكة بالامر نزلت بالأخوة فلا تملك  
الثلث بالامومة ولا ينقصها أخوة نفسها مع الاخرى  
عن الثلث الى السدس والعليا النصف بالأخوة ويلغز  
بها فيقال قد نزلت لحددة ام الامر مع الامر ويكون  
للحددة النصف وللامر الثلث قال الشيخان ولا يرثون  
بالزوجية قطعا لبطلاها وفيه نظر بناء على الاصح من محجة  
كلامهم كما سيأتى **قوله** لم يقدم على الاخر فله السدس  
فرموا والباقي بينهما بالعصوبة واذ اجمعه بنت عن صفة  
فلهما نصف والباقي بينهما بالسوية وسقطت أخوة  
البنت **فصل** في اصول المسائل **قوله**  
متوافقان من غير تدخل لان شرط التدخل ان لا يؤيد  
الاقل على نصف الاكثر **قوله** ولا عكس بالمعنى اللغوي  
**قوله** لا التوافق الذي هو قسم التدخل الى فكيف  
يصدق عليه الاخرى ان الثلاثة توافق الستة حقيقة

جزما



لان شروطها ان لا يغيبها الا عدد ثالث والثلاثة تغني الله  
**قوله** سبعة انما اخصرت في سبعة مع ان الفروض ستة  
لان للفروض حالة انفرد واجتماع ففي الانفرد يحتاج خمسة  
لان الثلث يعني عن الثلثين وفي حالة الاجتماع يحتاج اربعين  
اخرين لان التركيب لا بد له من التماثل او التداخل او التباين  
او التوافق ففي الاولى يكتب باحد الثلثين او الاكثري وفي  
الاجرة يحتاج الى الضرب بجمع اثنا عشر واربعه وعشرون  
**قوله** لان اقل عدد له سدس صحيح وثلث ما يبقى فهو هذا  
العدد للام السدس ثلاثة ولجد خمسة يبقى عشرة فكل واحد  
سهمان **قوله** والثاني كوجه لها الزرع تسعة وام لها  
السدس ستة وجد له ثلث الباقي سبعة وسبعة  
اخره لغرام لكل واحد منهم اثنا **قوله** ويعول منها  
ثلاثة لا اعلم ان الاصول قسمان تام وناقص فالتام هو  
الذي يساويه اجزاه الصحيحة او تزيد عليه والناقص  
ما عداها فالسنة اجزاه تساويها والاثني عشر والاربع  
والعشرون اجزاه تزيد عليها بخلاف الخارج الاربعة  
فان اجزا كل ينقص عنه فهذا اصحاب الذي يعول والذي  
لا يعول **قوله** في تقسيم المسائل **قوله** وينص  
من خمسة واربعين بضرب وفق البنات وهو ثلاثة في  
خمسة عشر **قوله** في المناسبات **قوله** وهو  
الالة او النقل سمي بها المعنى المراد لانه الالة او تغيير  
ما صحت منه الاولى بموت الثاني او صحت منه الثانية  
او لا تنقل المال من دارت الى دارت انتهى شرح الخليل

للمصنف

للمصنف **قوله** الوصية الشاملة لا ايضا الا في  
اخر الباب **قوله** من وصي كوعا **قوله** لان الموصي قتل  
ديناه بخير عقابه كذا وقع في عبارة وفي عبارة بشارح وعمل  
القربة الواقعة بعد الموت بالقربات المنجزة في حياته وهذا  
اوضح لان القصد بالوصية ايصال ما بها الى ما قدمه من  
في حياته انتهى ابن حجر **قوله** الا وصيته مكتوبة عنده  
اي ما الحزم او المعروف شرعا الا ذلك لان الانسان قد  
لا يدركه الموت **قوله** الموت **قوله** وحريه كذا اعضا  
**قوله** ولو كان قرا حريبا وان اسرور في بعدها حتما  
شمله كلامه كما يصح سائر عقود والفقهاء اخذوا  
من ان القصد به ان يادة الاعمال بعد الموت وهو لا عمل  
له بعده يروى خبر ابيان المنظور اليه فيها بطريق الزايف  
كونها عقدا ماليا لا خصوص ذلك ومن ثم صحت صدقة وعقبة  
انتهى ابن حجر **قوله** ولو مكاتبها قضيت كالرخصة واصلا  
انه لا تصح وصية المكاتب وان اذن سيده قال الزركشي  
وليس كذلك لصحة تبرعه بالاذن وبه صرح الصيبري  
هنا قال في الاشراف وليس للمكاتب ان يوصي بشي مما  
في يده الا باذن سيده في قول الشافعي واما المبيع  
فقد وصيته فيما ملكه بحريته ولو باعنا في المعتبر لانه  
يرد بالموت كما يورث عنه انه يكرى **قوله** وشرط  
في الموصي له الخ او اورد عليه صحتها مع عدم ذكر ولا  
شخص كما وصيت بثلث مالي ويصرف للفقراء والمساكين  
او مثله لم يصر في وجوه البر والتجانب

كأن



بان من شأن الوصية ان يقصد بها وليك وكان اطلاقها  
 بمنزلة ذكرهم فقيه ذكر جهة ضمنا وبهذا فارتفت الوقف  
 فانه لا بد فيه من ذكر الموصوف **قوله** اهلا للملك وقت  
 الوصية و اطلاق المصنف يقتضي انه لا تقع الوصية  
 لغيره وبه صرح ابن قدامة الحنبلي لانه لا يملك بالتقليد  
 وهو موافق لمن منع نكاح كنية انتهى ابن قاسم والمعتد  
 بخلاف **قوله** ولا حمل يحدث نعم ان جعل الموصوف  
 تبع للموجود كان اوصى لاولاد زيد الموجدين ومن  
 يحدث له من الاولاد صحت لهم تبعاً كما هو قياس الوقف  
 الا ان يفرق بان من شأن الوصية ان يقصد بها تعيين  
 موجود بخلاف الوقف لانه لا يورث المتقضي لشموله الموقوف  
 ابتداء انتهى ابن حجر **قوله** نعم ان قال اعطوا هذا  
 لاحد من ص ووجه هذا التفصيل ان قوله اوصيت  
 لاحدكم انك ائتملك لغيري يعني وقوله اعطوا احدها  
 كذا ايضا بالتامليك والتامليك من الموصي اليه لا يكون الا  
 لمعين منها انتهى سعاد **قوله** ولا يثبت الا ان اوصى  
 بما لا يولي الناس به وهناك ميت فيقدم به على المتخلف  
 والمحدث على الاصح **قوله** ويتعين الضرف الى  
 جهة الدابة وان انتقلت لا خور عاية لغرض الموصي ولو  
 ماتت كانت لملكها عند الموت ومن ثم لو دلت قرينة  
 ظاهرة على انه انما قصد ما لغيره وانما ذكرها تحميلا او ميا  
 تعيين له على الاوجه **قوله** بخلاف كنيسته تنزلها المارة  
 اي وحدها ولو من اهل الذمة وان سماه كنيسته لان التسمية

لا اثر لها

لا اثر لها **قوله** وموتد الى لم يثبت على ردة فقه  
 وقابل وتسميته قلنا لا بالنسبة الى حال الانحياز او  
 باعتبار ما يؤول اليه او بالنسبة الى حال القبول بعد  
 الموت وبه تمام الوصية تحقيق **قوله** نعم قدس  
 حصته وفي معنى الوصية الهبة والايثار والوقف عليه  
**قوله** المطلقين الموصوف فان كان فيهم محجور عليه  
 وقف الى تاهله اما يظهر الافتقار الى الاجازة اذا كانت  
 العين من دوات القيم اما المتكليات كذلك اصعب حنطة  
 اوصى بصاع منها لابنته وبصاعين لابنه ولا يورث  
 له سواء هما فتص و يظهر انه لا يقتصر الى الاجازة ان  
 كانت الاصع مختلفة من هذه النوع وقسمها ثم اوصى  
 او كانت غير مختلفة ولكنها متحدة للجهة ويتقضى من  
 الافتقار الى الاجازة في الوصية بالاعيان ما اذا وقف  
 على انبه الحائز دارا فالاصح انه اذا احتفلها الثلث صح  
 لوقف ولم يكن للوارث من ريشتها وان مرادت على  
 الثلث لزم الوقف في قدر الثلث ولزم رد الزائد  
 ولو وقفها على ورثته على قدر حصصهم فكذلك فان  
 خرجت من الثلث فلما زاد لهم وان مرادت على الثلث  
 فلهم رد الزائد انتهى سعاد **قوله** وصية لسيد  
 اي المالك له عند الموت ولو حددت الوصية من  
 سيد لغيره فان كانت بروقبة صح ولو اوصى له بجزء  
 من رقبته بحبل الثلث صح ونفذت الوصية فيه  
 وعقود كذا وكذا الوارثي له بثلث ماله ولا مال له



سواء ولو اوصي له ثلث ما اكله او ثلث ما لم يدخله رقبته  
 في المصيبة على الاصح **قوله** اي يجعل عليها النقص اي عند  
 الاطلاق فان قصد عليك بطلت على ما قاله ابن الرفعة وعند  
 انه لا فرق بين الاطلاق وقصد التملك **قوله** ويقبلها  
 له تنوي ان كان اهلا للقبول وان قبلها سيده **قوله**  
 فان عتق في هذا اذا عتق كلفه ان عتق نفسه فينبغي ان  
 تكون لمن كانت النوبة له يوم موت الموصي ان كان بين  
 العبد وسيده مهابة والا فلهما بقسبة الحزبية  
 فيه عليه التمسك بذكرها وان اوصي طرفي لم تكن الوصية  
 لسيده بل متى عتق فهي له وان مات رقيقا كانت الوصية  
 قيا في الاظهر **قوله** فتصح الوصية بحمل اي مع الام او  
 منقذ منها ولا يفيهم اعتقوا ولها التفريق لكن طرد ابن  
 كح فيها فولي التفريق ونصب الوصية باللبس في الضرع وما  
 لا يقدر على تسليمه **قوله** اذا انفصل جبال دون سنة  
 اشهر منها فان انفصل لا اكثر وكانت امه فاشال الزوج  
 او سيد امكن كون الحمل منه فلا يستحق الموصي له الحمل والا  
 اي وان لم تكن فاشال من ان انفصل لاربعة سنين  
 فاقول **قوله** لمن جعل له اقتناره التقييد ضعيف لانه  
 لا يلزم من القبول الاقتناء وان انفصل الاختصاص  
 لمن جعل له الاقتناء على **قوله** وزبل ولو من مغلظ  
 على الاوجه لتسديد الارض والوقود وميتته للطعام  
 كواحد **قوله** لم يوص بثلثه مبادي بما اذا الموصي  
 بشي منه او اوصي بمادون الثلث **قوله** ولو تلفو  
 بكتاب الخ فان اختلفت اجناسها كان خلقا لها فاعدا  
 في احوالها المالية فيلا وقد اوصى اخذ ثلثها بفرض القيمة او وصي

بان يقدر  
 كما يقدر  
 في احوالها المالية فيها  
 انتهي

**قوله** من معدنه وهو موضع قراره ومنه يفتح وهو  
 تحت الاسفل تحت اللسان انبعث الله بها من بين الماكول  
 ليبلغ وتليق اللسان لمكن اذ اربعة لكف الطعام عند مضغه  
 واذا دله وده وللمكن النطق به انتهى **قوله** او غبار طريق  
 اي طاهر **قوله** حتى دخل الغبار مثلا **قوله** واعادها  
 ولو باصبع الاضطرار اليه ومنه يوخذ انه لو اضطر  
 لدخول الاصبع معها الى الباطن لم يفطروا الا افطروا بوصول  
 الاصبع **قوله** ومرة رابعة اي محقة **قوله** وترك  
 استنباه وهو استخراج المني بغير جماع حراما كان كالحراجه  
 بيده او مياكها حراجه بيد خليفته وحيث شحنا ان الرمي  
 ان الاستناب يفطروا لومع وجود حائل لانه يشبه جماع  
**قوله** لو نجس اي لما ينقص لمسه اماما لا ينقص  
 كمن يحرم وعضو ميان وان اتصل بجرارة الدم فلا الا  
 ان خشي من قطعه مخدور يمس فيفطر بلمسه رمل ولو  
 حك دكره لعارض لم يفطروا وان انزل او قبل ثم بعد ساعة  
 انزل والشهوة مستصححة والذكر قائم افطروا الا فلا **قوله**  
 بلا حائل راجع لما بعد لولا لما قبلها **قوله** لا ينظر وفكر  
 وياثم بتدريوها شهوة وان لم يفطروا كما في الجموع على الماوراء  
 واقصوه وبه صرح اخرون وقال البندنجي وغيره بذكره  
**قوله** وحرم نحو لمس الخ اي ان كان الصوم قريبا  
 خلاف النقل لان قطعه جائز والمراد بتجريك الشهوة خوفا  
 كما اشار به الشارح **قوله** لتولد من مياشوة مباحة  
 لان النجس ترك الجماع ومن ثم اشتراط ان يقصده تركه  
 والا بطل كما قاله جمع مقدمون وفيه الامام ذلك بما اذا

حاج

الاتزال



طوع عند ابتداء الجماع انه ما بقي ما يسعه فان ظن انه لم يبق ذلك  
 افطروا ان نزع مع الفجر لتقصيره **قوله** فلا يصح صوم من  
 انصف بصدقة شيئا في بعضه كالصلاة وكذلك الولادة ولو  
 لعلقة ومضغة وان لم تراد ما جرم كما في الاثوار على ما يضي  
 ونفسا الامساك اي بنية الصوم فلا يجب عليها تعاطي مظهر  
 وكذا في نحو العيد الكفا بعد البنية **قوله** ويوم شك  
 فلا تحصى حرمه به بل جرم صوم ما بعد نصف شعبان كما  
 سيأتي في كلامه **قوله** تفضا ولو نقل بان شوع في نقل الفضة  
**قوله** ووردا قال بعضهم قال ونثبت العادة مرة **قوله**  
 كظاهرة من الصلاة نعم ان جرى ايقاع ذلك في بطل  
 كما هو قضية التسمية **قوله** وهو اي يوم الشك الذي  
 يحرم صومه لسبب كونه يوم شك وكونه بعد النصف من  
 شعبان قال الاذري يجوز ان يكون الكلام في يوم الشك في  
 عموم الناس لا في افرادهم فيكون شك بالنسبة الى غير من  
 ظن صدقهم وهو اكثر الناس دون افراد من اعتقد صدقهم  
 لو ثبوت بهم الا ترى انه ليس بشك بالنسبة الى من راه من  
 الفساق والعبيد والنساء بل هو رمضان في حقهم انتهى وقد  
 عمت البلوي كثيرا بقبول هلال الحجة يوم حجة مثلا ثم  
 بروية ليلة الخميس وظن صدقهم ولم يثبت فهل يتدب  
 صوم السبت لكونه يوم عرفه على تقدير كمال الفعدة لو  
 جرم لاحتمال كونه يوم العيد وقد اقبى الوالد رحمه الله  
 تعالى بالنافي لان دفع مفسدة الحرام مقدمة على احتيل  
 مصلحة المندوب انتهى ابن الرمي **قوله** اي شهد اي

اخبرنا

اخبرنا اذ لا يشترط كون ذلك عند حاكم **قوله** وظن صدقهم  
 اي سوا اطلق الغيم ام لا **قوله** اذا تبين كونه من رمضان  
 واجاب الشارح الحلي عن ذلك اخذ من كلام السبكي بان كلامهم  
 هناك فيما اذا تبين كونه من رمضان وهناك اذا لم  
 يتبين شي فليس الاعتماد على هو لا في الصوم بل في البنية  
 فقط فاذا انوي اعتمادا على قولهم ثم تبين ليله كونه من  
 رمضان لا يحتاج الى تحديد بنية اخرى الا ترى انهم  
 لم يذكروا هذا فيما يثبت به الشهر واما ذكره فيما  
 يعتمد عليه في البنية انتهى وقد اشار الشارح الى هذا **قوله**  
**قوله** بل هو من شعبان اي يجوز صومه لكونه بعد  
 النصف لا لكونه يوم شك **قوله** ان لم يصلم بما قبله  
 ولو صام خامس عشره ونال به وافطر سابع عشره  
 نال به لانه بعد النصف ولم يوصل بما قبله **قوله**  
 وسنن تحرو ويدخل وقت نصف الليل **قوله** فان السحر  
 بركم والسجود يصح اوله الاكل عند السحر وبقي المأكول  
**قوله** وخطوبهم فالحال والا كمال ان يكون بسلام واستحباب  
 الحب الطبري تقديم ما زمرهم على التواو لجمع بينهما والفا  
 تقديم ماء باحدة يلقه من البصر لانه ابعد عن الشبهة  
 عليه فتعريف كقديم الروياني بلوي على الما **قوله**  
 وترك شهوة والمراد بترك ذلك كف تجوارح عينه  
 لا النفس لتعذر كفها عن مشتتها **قوله** وترك ذوق  
 نعم لا بأس بمضغ خبز احتاجة طفل **قوله** بغير العي  
 ولبسوا ولم المعلوم وجرم مضغ متفتت يتقن  
 وصول بعض جومه لجوفه فان وصل افطر ولا يقدر



تزوج ريقه بطعمه اوجعه لانه مجاور وكذا اللبان **قوله**  
ليكون على ظهر من اول الصوم وبين الختم نهار المبادرة  
للفصل لذلك **قوله** اللهم لك صمت الخ فدم لكما الاخلاص  
اي لا لغرض ولا لاحد غيرك وقوله وعلى ذلك افطرت  
اي الواصل الي من فضلك لا يحوي وقوتي **قوله** وان  
يكثروا من رمضان صدقة وزيادة التوسعة على العيال  
والاحسان الى الاقارب والحيوان وان يبطو الضامات  
اي يعشيمهم ان قدر والا تعالي نحو سورة **قوله** وتلاوة  
القران ومدار سنته وهي ان يقرأ على غيره ويقوا غيره  
عليه **قوله** لا سيما كونه يقصد بها ان ما بعدها اولي الحكم  
عما قبلها **فصل** في شروط وجوب الصوم  
رمضان **قوله** ثم المرض ان كان مطبقا لا واقفي  
الا ذرعي احدا من هنا بانه يلزم لصاحب دين اي ويخوهم يثبت  
النية كل ليلة ثم من حقه منهم مشقة شديدة افطر  
والا فلا **قوله** وسقوتنصوبان يفارق ما يشترط  
مجاورة لما مر في صلاة المسافر قبل الفجر يقينا ولو  
نوي ليلته ساقر وشك اسافر قبل الفجر او بعده لم  
يفطر ويستغني من ذلك مديم السفر فلا يباح له الفطر  
لان يودي الى اسقاط الوجوب بالكلية وانما يظهر  
جواز الفطر حين يرجو اقامة يقضي فيها قال السالك  
واعتمده شيخنا الرومي وشمل اطلاق المصنف التذ  
المعني في وقت والقضا خلافا للبعوي **قوله** وترك  
نيتهم ولو نسيانا فسرع في كادهم عن شروح المذهب  
انظار النية ولو عمد اقضاه على التراجي بلا خلاف

واعترض

واعترض الزكشي مسيلة العهد **قوله** اما ما فات به في زمن  
الردة او السكر فيقضيه بان تناول مسكرا يستغرق اسكرا  
مثله النهار مع علمه بحاله ثم حتى فلا يسقط عنه القضاء  
بل يلزمه تضا ما انتهى اليه السكر في زمن يحون دون  
ما زاد عليه احدا من تشبيه ذلك بالصلاة **قوله** لانه  
صار من اهل الوجوب حتى لو جامع لزمت الكفارة بشرطه  
الاتي **قوله** وسن له الخ وكذا يقال في كحاشي والنفسا  
اذا زال عذرهما فيستحب لهما الامساك له **فصل** في  
فدية الصوم الواجب **قوله** من الاحرار انما تيد الشاة  
بقوله من الاحرار لا بطل قوله اخرج من تركته للرب يوم  
مد وجب فذ فلا فوق بيني الحو والوقيق فلقريب ان  
يصوم عنه او يطعم لانهم من حوايان الرقيق اذا مات  
وعليه كفارة للسيد ان يطعم عنه وقياسه ان القريب  
فيه مخير بين الصوم وبين الاطعام **قوله** او كفا  
اي تغل كما تيد به محاي او تمنين فاذا مات حائنا عما  
عما قبل الصوم صام القريب عنه ثلاثة ايام او اطعم عنه  
ثلاثة امداد اما كفارة الظهار فالاطعام فيه واجب  
امالة لا بد لا لخصوص الموت **قوله** فمات خرج  
مات من عجز في حياته بمرض او غيره فانه لا يصام عنه  
مادام حيا **قوله** من جئني فطرة قال القفال يعتبر  
فضلهما عما يعتبر ثم انتهى **قوله** حملا على الغالب يعني  
ان الفطرة هي الغالب والعذبة نادر فقيس النادر  
على الغالب يجامع الخ هذا ما ظهر بعد التوقيف فيه

مرة  
جوا



والسؤال عنه **قوله** او صام عنه قربة بشرط بلوغه  
**قوله** او اجبني باذن ويظهر ان شرط الاذن في الماذون  
 له البلوغ لا الحرية لان القن من اهل فرض الصوم ونحو  
 في الجمع اجزا ثلاثين بالاذن في يوم واحد **قوله**  
 خلا لا بد من اذن وكذا اطعامه على الاوجه لانه يدل عما لا  
 يستعمل به وهو الصوم لقول الزركشي ان الوارث محبر  
 بين الاخيرين فقط ولو اختلف الورثة اجيب طالب  
 ما يبيع الاذن على الاوجه لانه مجمع عليه ويوزع الامه اذ  
 كسبي وجنون **قوله** على من افطر حرج بافطره ولو تكلف  
 او امتنع من الاذن **قوله** على من افطر حرج بافطره ولو تكلف  
 والصوم اوله وصام فلا ندية كما في الكفاية عن البندجي واعترضه  
 يكن قرب نهر الاستوي بان قياس ما صومه وهو انه مخاطب بالقدية  
 ياذن حاكم فيه ابتداء عدم الاكتفاء بالصوم وقد حجاب بان محل مخاطبته  
 نظره والاوجه بها ابتداء ما لم يرد الصوم فينبذ يكون هو المخاطب به  
 كما قال شيخنا الشيخ وبحث في الجموع انه لو عجز عنه لم يثبت في ذمته كالفطرة  
 لانه على خلاف القياس اذ ليس في عقابه نحو حياية خلا في الكفاية وحرم به  
 فيقتصر على تنقيح القاضي والمفتي عدم السقوط لان الفطر حياية منه  
 خطيب **قوله** وان كان مخاطبا بالقدية ابتداء وجب عليه الفطرة  
 القدية اسبغ **قوله** لغيره ولو قدر بعد ذلك على الصوم لم يلزمه  
 قضا كما قاله الاكثرون وفارق نظيره الا في المقصود  
 بانه هنا مخاطب بالقدية ابتداء فاجوات عنه والمقصود  
 مخاطب بالجموع وانما جازت له الانابة للضرورة وقد بان  
 عدمها **قوله** مشرف وان تعدد فلا تعدد للقدية

**قوله**

خمس  
 قال الاذرعان  
 قام بالقرب  
 ما يبيع الاذن  
 كسبي وجنون  
 او امتنع من الاذن  
 والصوم اوله  
 يكن قرب نهر  
 ياذن حاكم فيه  
 نظره والاوجه  
 كما قال شيخنا  
 لانه على خلاف  
 فيقتصر على  
 خطيب  
 القدية اسبغ

بين الاطعام والصوم والاسبق  
 اعلم ان الاذن في الصوم والاسبق

**قوله** او لحوق ذات ولد حامل ولو من نساء ولا فرق في البيع  
 بين الادمي وغيره ما لم تكن احداهما مريضة او مسافرة  
 وتقدر سبب المرض او السفر او تطلق اما لو افطرت بسبب  
 حمل او الرضاع وجبت **قوله** ولو كان في المرض من غيرها  
 كمتبرعة او مستأجرة ولا تعدد للقدية بتعدد الولد  
**قوله** او لا تقادح مال مشرف والاوجه وجوب الفطر  
 في حيوان محترم مع الفطرة القدية كالادمي وفيه نظير  
 لوصوح الفرق بينهما والمعتد انه لا فرق بين الادمي وغيره  
 من حيوانات المحرمة زملبي ومال الغير كماله كما شملته  
 قول الشارح مال واحد بعضهم من ذلك ان لمن معه نقد  
 خشي عليه ان يتقلعه وبانه لو ابتلعه ليلحقه منه اي من  
 يتهار الم يفطر **قوله** فلا تجب القدية للشك نعم ان  
 افطرت المتخيرة اكثر من ستة عشر يوما لزمها القدية  
 لما اراد لانه لا يتحمل فساد ما لم يفسد **قوله** مع ملكه  
 منه بان خلا عن المرض والسفر قدس ما عليه بعد قدس  
 يوم عيد الفطر في غير يوم الفروا ايام التشرى اما اذ لم يحل  
 كذلك فلا ندية لان تاخير الاذا بد لك جاز فالقضا اولى نعم  
 نقل عن البغوي واقواه ان تعدي بفطرة يحرم تاخير  
 بعد السفر واذ احرر كان بغير عذر تجب القدية  
 وخالف جمع فقالوا لا فرق بين المتعدي به وغيره نعم  
 قال الاذرعان لو احرره لسيان او جهل فلا ندية كما افهمه  
 كلامهم ومواده لجهل بحكمة التاخير وان كان مخاطبا  
 للعلماء فاد لك لا بالتكرار فلا يعدل جهل نظير ما مر

**قوله**



فيما لو علم حرمة التمتع و جهل البطلان به انتهى ابن حجر  
**قوله** ويجب مع قضا كفارة اي وتغزير كما قال البغوي  
**قوله** ويجب مع قضا كفارة اي وتغزير كما قال البغوي  
 وان انفرد بالرواية او اخبره من يثق به واعتمد صدقه  
 فيما يظهر لا مراعاة يلزمه الصوم كالراي انتهى ابن حجر  
**قوله** يوطي ولو لو اطا واتيان بهيمة او ميت  
 وان لم ينزل ويرد على الصابط من طلع الفجر عليه مجامعا  
 فاستدام نجس الكفارة مع انتفاء انقضاء الصوم فانه  
 لم ينعقد حينئذ صومه والفساد شرع الانقضاء انتهى  
 وقول الشارح هو في معنى ما يفسده وكأنه انعقد  
 ثم فسده لا يدفعه **قوله** فلا يجب على موطول لا شروع  
 في محذور القيود السابقة **قوله** لان الخطاب بها  
 في الخبر هو الفاعل وقضية التعبير بالواطى انما لو تزلت  
 عليه ولم ينزل لا كفارة عليه لانه لم يأت مع خلافة اذا  
 نزل فانه يعطونه كالا نزال بالمباشرة ومع ذلك  
 لا كفارة ايضا لعدم الفعل **قوله** وحدوث سفر محل  
 ما لم ينتقل الى بلد مطلقا محال في بلد مطلقا  
 بلدة وحده ثم يعيد في فلا كفارة عليه وكذا عكسه لو  
 جامع في بلدة ثم انتقل الى بلد مطلقا محال في بلدة وعدم  
 صاعدا في فلا كفارة ايضا لعدم الاثم **قوله** او موضع  
 اوردته خلاف ما لو جئ او مات فيه كما تقدم في كلام  
 الشارح **باب** صوم التطوع

**قوله**

رملى صح

**قوله** من صام يوما في سبيل الله اي بجهاد باعد الله وجهه  
 عن النار سبعين خريفا السنة قال النووي رحمه الله فيه  
 فضيلة الصيام في سبيل الله وهو محمول على من لا يتضرر به  
 ولا يفوت به حق ولا يتخلل قتاله ولا غيره من مهمات غزو  
**قوله** والسنة التي بعده والمراد بالسنة التي قبل يوم  
 عرفة السنة التي اولها المحرم الذي يلي الشهر المذكور  
 اذ خطاب الشرعي محمول على حرف الشرع وعرفه فيها  
 ما ذكرناه ولكون السنة التي قبله لم يتم اذ بعضها هو  
 مستقبل كالسنة التي بعده اي مع المضارع بان المصداق  
 التي تخلصه للاستقبال والافلوتت الاولى كان المناسب  
 التعبير فيها بلقطة الماضي انتهى ويكفر الصغائر التي لا  
 تتعلق بالادمي اذ الكبار لا يكفرها الا التوبة الصحيحة  
 وحقوق الادمي متوقفة على رضاها فان لم تكن له صغائر  
 ريد في حسنة او عظم في ذلك من اقتراف الذنب او التوبة  
 وخص يستثنى لانه من حقها يصح خلافه خوفا وشوفا وتبالد  
 صوم الثمانية ثبوتها قبل لكنها تسن للحاج وغيره **قوله**  
 وقال تعرض الاعمال يوم الاثنين والخميس والمراد عرضها  
 على الله واما رفع الملايكة لها فانها مودة بالليل ومودة بالها  
 ورفعها في شعبان محمول على رفع اعمال العام بمحلة  
**قوله** وايام ليالي بيض لان صوم الثلاثة كصوم  
 الشهر اذ لكحة عشرة امثالها ومن ثم تحصى السنة  
 بثلاثة غيرها لكنها افضل ويبدل بالثلاثة عشر ذي الحجة  
**قوله** وستة من شوال ويسبى صومها من اقسطر

بسادس عشرة



وسن صوم ايام السود ولتقيم الاولي بالنور كان صومها  
 شكرا والثانية بالسواد كان صومها لطلب كشف سواد  
 القلب **قوله** وستة من شوال وليس صومها لمن افطر  
 رمضان بعد على الاوجه وان لم يحصل له الثواب المذكور  
 لترتبه في تحريم صيام رمضان فان افطره تعدى حرمه عليه  
 اي لما فيه من تكريم صومها **قوله** او فوت حق ولو مندوباً كما رجع الاستوى  
 القضا الفوري اخذ من كراهة نيام كل الليل دأباً لهذا المعنى وافضل  
 من ليل عبادته الاشهر للصوم بعد رمضان الاشهر حرم وافضلها الحرم  
 فاسدة لغوات ثم رجب اي ثم ذي الحجة ثم القعدة ثم شعبان وصوم يوم  
 تبعيتها لمصان وظهر يوم افضل من صوم الدهر خبرهما افضل الصيام صيام  
 في هذه الحالة داود كان يصوم يوماً ويفطر يوماً وظاهر كلامهم  
 اذا صام سوا انه من فعل موافق فطره يوماً ليس صومه كالاشياء  
 عن رمضان قضا وحسين والبيض يكون فطره فيه افضل لانه له صوم يوم  
 هل يجب قضا وفطر يوم لكن حيث بعضهم ان صومه له افضل **قوله**  
 اولا ان قلنا لا يصح احكام يوم الجمعة وليتقوى بفطره على وطايعه  
 يحصل بصوم غيره ومن ثم من الم يصف به عنها لا يكره له على ما قاله جمع  
 استحب والاقل متقدمون ويروى ما تقدم في عرقه من استحباب فطره  
 والذي ينبغي عليه وان لم يصف عن الوظائف وقد اطلق الثمان الكراهة  
 ونقل عن الشافعي تعيينها بمن يصف عن الوظائف ويؤخذ  
 من العلم ان كراهة صومه لحارص لا لداية ويروى  
 انعقاد تذكرة كما يعلم مما ياتي في النذر ويقاس به اليومان  
 الاخران **قوله** لا المجموع لم يعظم احده به يتدفع  
 زعم الاستوى انه لا وجه لانتفاء الكراهة اذ غاية انه

ضم

ضم مكرهه لمكرهه ويروى ايضا قول المجموع ان فضله  
 يجمع خبر ما حصل في يوم الجمعة من عدم التقوى على وظايفه  
**قوله** ولا ينبغي بعد هذا القول اي المتقدم الذي صححه  
 السارح السبكي بتعالين الرفعة المقابل للكمة الامام  
 وجري عليه القوالي اذ يلزم عليه اذ اظهر كثر فروض  
 الكفايات كالحرف والصبايح والعمود تتعين بالشرع  
 فيها والاوجه له **قوله** تطوعا او قضا وسما  
**كتاب الاعتكاف قوله**  
 ولا يتأشروهن من حيث ان ذكر المساجد لا جاز ان  
 يكون لاجل انها شوط في منع مباشرة المعتكف  
 لانه ممنوع منها كما ربح المسجد ايضا اذا خرج  
 نحو قضا الحاجة ولان غير المعتكف ممنوع من المباشرة  
 فتعين ان يكون ذكرها لا شراط صحة الاعتكاف **قوله**  
 والعاكفي من السوايح القديمة لهذه الآية وهذا  
 مبني على ان الشرع من قبلنا شرعنا والمعتكف  
 فداية **قوله** ليلة القدر ومن لم يمتص  
 والتي يعرف فيها كل امورك وافضل ليالي السنة  
 وباقيته الى يوم القيامة اجزاء ولا يحصل ثوابها الا لمن  
 اطاع عليها اي الكامل ويجمع بين قول النووي على ما نقل عنه  
 لا يحصل فضلها لمن لم يرها وتول آخر من حصل وليس لمن لم يرها  
 كما لا روتها كرامة والكرامة ليسن اخفاؤها وسميت بذلك  
 لانها ليلة حكم والفصل وقيل لعظم قدرها **قوله** صلى الله  
 عليه وسلم من قام ليلة القدر ايمانا اي تصديقا لانها حق



وطاعة واحتسابا اي طلبا لرضي الله وثوابه لا ربا وسعة  
وتصديها على المفعول له او التمييز او حال يتاويل المصدر باسم  
الفاعل وعليه فيما حالان متداخلان او مترادفان وتوهم  
عفو الله له ما تقدم من ذنبه اي من صفات ذنوبه كما في  
تطائره من عفوان الذنوب بقرب نية التقييد في بعض  
الاحاديث بما اجتمعت الكياير والنكته في وقوع مجزأيا  
مع انه في المستقبل انه يتيقن الوقوع فضلا عن الله علي  
عباده **قوله** كل سنة الى ليلة اي من ليالي العشر  
**قوله** وتجب نية فرضية او نذر ثم القاطع اما الالية  
وسياقي اخر الكتاب واما لا اصله حال اي لا يحسب في نية  
اعتكاف وان كان فيه ما يقطع الولا باعتبار اخر **قوله**  
بان حرم على العود اي للاعتكاف واذا جامع بعد حروجه  
لم يجب تجديد النية اذا عاد لا انه غير مناف للنية قياسا  
على الصيام اذا نوي ليلا ثم جامع ليلا فانه لا يجب عليه  
تجديد النية بخلاف من خرج لعدا لا يقطع التتابع فانه  
اذا جامع خارج المسجد يبطل اعتكافه لانه معتكف حقيقة  
بخلاف من خرج عارضا على العود فان من كبر وح لا اعتكاف  
فيه اصلا هذا ما بحث **قوله** لا يقطع التتابع كاكل وقضا  
حاجة ومريض وحيف وغير ذلك بخلاف القاطع كعبادة  
المريض فيستأنف النية **قوله** مسجد سوا سطحه  
وحجارة ورचितه المعدودة منه وروشته واركان  
كله فهو الشارع ومثله الساباط **قوله** فلا يصح في غير  
ولا فيما وقف جزؤه شايعا مسجد ولا في مسجد ارضه

مستاجر

مستاجر دخلا قال الزركشي اذا لم يجر ما فيها من البناء ونها  
نعم ان بني فيها مسطبة ووقفها مسجد اصح على الاوجه  
ان يخرج **قوله** ولو عيني الناذر في نذر مسجد مكة والمراد  
به الكعبة والمسجد هو على المعتد فلو نذر اعتكافا فيها  
اجزاه المسجد حوله خلا قال الاسنوي والمسجد هو كل جامع  
المسجد وان اتسع خلا فالمنزعم انه المطاف **قوله** في  
والمدينة والمراد به ما كان في زمنه دون ما زيد عليه  
لاختصاصه المختص به بغير الزيادة كما قاله النووي  
وغيره ونكت بعضهم تعيني مسجد فبالان ركعتي فيه  
كعمرة كما في الحديث والمعتد بخلاف كعاد عليه كلام المصنف  
**قوله** الا المسجد كرام اي والاقصى وصلاته في الاقصى  
افضل من خمسين صلاة فيما سواه اي غير المسجد كرام ومسجد  
الدينية افضل وهو افضل من الاقصى خمسين صلاة **قوله**  
اسلام وعقل وخلو عن حدث اكثر واسعد كلامه بحوانه  
اعتكاف الحبيبي والريفي والروحية وهو كذلك الا انه يتوقف  
اعتكاف العبد غير المكاتب علي ذن سيده والروحية  
علي اذن زوجها فلو اعتكفا بغير اذنه صح مع حرمة ولزوج  
والسيد اخراجهما منه اما المكاتب فيعتكف بغير اذنه  
سيده في الاصح لكن ان عجز عن سؤنه فليس سيده متعده  
والمعتكف كالقن ان لم يكن بمسند وبين سيده مهاياه  
فان كانت فهو في نوبته كالحري وفي نوبته سيده كالقن  
انتهى ابن حجر **قوله** وحرمة ملك من به حدث اكبر  
اي من حيث الملك بخلاف حرمة لامر اخر كاعتكاف مسجد



وقف على غيره فلا يمنع صحنه كخطا بده واخذ من التعليل  
ان مثله من به خوف ورج تلوث المسجد ولا يمكن التوجه  
عنها قال الاذري وهذا موضع نظر انتهى اي لان  
لهم مد هنا عارض لا لذات اللبث بخلافها ثم فلا قياس  
ومن ثم صح اعتكاف زوجة وقتي بلا اذن زوجها وسيد مع  
الاثم **قوله** كتاب بعد برودة وسكر اي من حيث التتابع  
اما من حيث العمل بالنسبة للمرئ اذا اسلم فلا يبطل اذا  
الردة اما تحبط العمل اذا انفصل بها الموت على المعتد بخلاف  
السكوفانه لا يبطل الثواب **قوله** وجناية مفسدة  
للمصاييم من جماع وافح عالم عامد مختار وانزاله بمباشرة  
بلا حائل مع الشهوة او باستمنا وجرم واجب وكذا في  
مندوب مسجد لا خارجة لجوان فطعة **قوله** ولا  
جنون لمن يطر بسبب تعديه والا نكال السكر على ما عتده  
ابن الرفعة والاذري **قوله** فلا يجب خروجه كان  
غطس بركة فيه وهو ماش او عائم او عجز عن الخروج **قوله**  
**قوله** ويجيب من الاعتكاف زمن الجماع وصورة الميلة  
ان لا يخرج من المسجد **قوله** او ان يعتكف صايما او  
يصوم **قوله** او ان يصوم معتكفا او باعتكاف **قوله**  
ولزمه جمعها ويكفيه اعتكاف لحظة من اليوم لا ان  
التقط صادف بالقليل والكثير **قوله** وقارق مالم  
نذر ان يعتكف مصليا او بصلاة اخذ اماما من فتولم  
او محرما مثل ومثله مالم نذر ان يصوم مصليا **قوله**  
او عكسه ولو نذر اعتكاف ايام مصليا لم يرد له يوم **قوله**

ركعتان

ركعتان سلوكا بالندب مسلك واجب الشرع اذا العلة  
لا تستوعب الايام **فصل** في الاعتكاف المندوب **قوله**  
**قوله** وان نواه لا يلزمه هكذا قاله تبعوا للبغوي وان  
اختار السبكي لزوم ليوافق ما قالوه في تناول الايام  
اليالي اي بنية التتابع قال في المهرمات وهو المصواب  
نقلا ومعنى اما نقلا فقال الامام لو نوي التتابع فمضون  
الطرق انه يلزمه لاحتمال اللفظ له بل النية مع الكتابة  
كالصريح وجزم به ايضا سليم الرازي والغزالي وما  
معنى فلما عطل به الامام ولائها اذا كان الرابع ايجاب  
اليالي بالنية مع ان فيه وتتان ايدا فوجوب التتابع اولى  
لانه مجرد وصف انتهى واجاب الزركشي بان صورة  
المسيلة اذا نذر اياما معينة تجب اليالي المتخللة  
لانه قد احاط بها واجبات والا ولى ان يجاب بان التتابع  
ليس من جنس الزمن المندوب بخلاف اليالي بالنسبة للايام  
ولا يلزم من ايجاب الجنس بنية التتابع ايجاب غيره  
**قوله** فعن الاكبرين الاجزاء وهذا هو المعتد **قوله**  
كنزوه والتثنية لغة البعد عن نحو المياه ثم غلب في عرف  
العامه على البعد اليها والى الرياض انتهى **قوله**  
فان عني زمنا وفاته كفي اي ان كان ما اتي به قدمه  
او ازيد والا فلا **قوله** فان عني زمنا وفاته كفي  
اي ان كان ما اتي ورجل لم يعتد عليها ويدين ورجلين  
لم يعتد عليها فان اخرج رجله معتدا عليها فهو خارج  
واحد لهما معتدا عليها فقط فكذا وان اتقضى اطلاقها



انه لا يضر قال الاستنوي فان اعتمد عليها ففيه نظر  
والذي اقتضاه كلام البغوي انه لا يضر وهذا هو المعتمد  
**قوله** للمشقة في الاول ومن ثم لا يحتشم السبق  
يكلفها **قوله** بان يذهب اكثر الوقت اي المندور **قوله**  
او اعاد مريضه معطوف على مدخول الغاية في قوله ولو بدار  
له **قوله** فان طال بان زاد على قدر صلاة حجازة  
اي اقل مجزي منها فيما يظهر اما قدر بقا فجميع الاعراض  
فسرع ولا يكره له المضايح في المسجد كالمناطة مالم يكن  
فان اكثر منها كرهت وتكره تحرفة فيه اي المسجد وقدر  
كالمعاوضة بلا حاجة وان قلت انتهى وهذا نحو على ماذا  
اتخذ حائوتا من غير ازار فان ازار احرم وبهذا تجمع  
بين الكلامين المختلفين ويجوز نضج مستعمل وهو محمول  
على ما غير مستفقد ولا ازار فيه وعلى هذا التفسير فلا  
مخالفة ربي **قوله** كما كل اي لانه لا يستتي منه واخذ  
منه ان المرحوم الذي ينذر طارفة بالكافية **قوله** وهو  
وشهادة تعينت لانه لم يتم بداعيته بل بداحة الشرع  
وبذلك تعلم ان المسئلة مصورة بما اذا ايقن عليه الاكل  
ايضا بخلاف خروجهم فلا دال الشهادة وان تعين عليه اداها  
لان تحملها انما يكون لادانها بالاختيار وظاهر ان عمل هذه  
اذ تحمل بعد الشروع في الاعتكاف والاندلا يقطع التتابع  
**قوله** واكرهه بغير حق نعم ان وجد مسجد اقربا  
يا من فيه تعين على الاوجه فان اكرهه بحق كما جازجه لاد  
حقه طالما انقطع تتابعه لتقصيره **قوله**

وحدثت

101  
وحدثت ببينة فان ثبت باقراره انقطع تتابعه ولا يقطع  
خروج لا بل علة لا بسببها ولا بمدة اذن كان فوض طلاقها  
اليها فطلعت نفسها او علق بنحو مشيتها فقالت معتكفة ثبت  
فنيقطع التتابع لاختيارها للخروج وعند تقدير المدة كانت  
اذن لها في اعتكاف متتابع ثم طلقها فيه او مات قبل انقضائها  
لا يلزمها خروج حينئذ فاذا اخرجت انقطعت لاختيارها  
خروج **كتاب** الحج وهو من الشرائع القديمة  
بل ما من بني الاوجه خلافا لما استثنى هو او صالحا او جالان  
الملايكة طاقوا ما لبيت بن ادم بستة الاف سنة والصلوات  
افضل منه خلافا للقاضي **قوله** وشرعا قصد الكعبة  
للسك الا في بيانه او هو نفس تلك الافعال والاولا وجهه هو  
**قوله** والعمره هي لغة الزيادة وشرعا قصد الكعبة للسك  
الا في بيانه او نفس الافعال والاولا وجهه فان قلت كلامه  
يقضي انما الحج والعمره قلت لا اذ قوله في تعريف الحج الا في  
بيانه يخرج العمره فلا اتحاد هكذا افهم والحج يكفر الكبار  
والصغار برحمتي التبعات على المعتمد ان مات في حجه او غيره  
وقبل مكنته من اداها **قوله** يجب كل منهما ولا يقني عنهما  
لحج وان اشتمل عليهما لانها اصلان والوضوء يدل على الفصل  
فاغني عنه اي لان الفصل كان واجبا للاملاة تسقط به  
بالنسبة للحديث الاصغر تخفيفا فنصار الوضوء بدلا عنه  
ثم تسقط الوضوء للاملاة وتبقى التيمم على الاصل ثم السك  
اما فرض عيني على من لم يحج بشرط او كفائة للاجبا الا في  
في السير او تطوع وينصون في الارقا والصبيان **قوله**



**قوله** يتراخ بشروط ثلثين لزمها بنفسه او نابيه  
 ان يوحزها بعد سنة الامكان لان الخ فرض سنة ست  
 على الاصح وقيل خمس او ثمان وتجمع بينهما بان الفرض وقع سنة  
 خمس والطلب انما توجه سنة ست وبعث صلى الله  
 عليه وسلم ابا بكر سنة تسع في بالناس وتأخر مقده يوم  
 مياسير الصحابة كعثمان وعبد الرحمن بن عوف من غير شغل  
 بحرب ولا عدو حتى تجوا معه سنة عشر **قوله**  
 ولا يشترط فيه تكليف الضمير اجمع لصحة كل منهما وذكر  
 الضمير باعتبار المضاف اليه **قوله** فلو لم يزل السيد  
 ان يحرم عن قنة الصغير دون البالغ العاقل على المعتمد  
**قوله** ويطوف الولي بغير المميز بشرط طهارتهما  
 اعني الولي والصبي **قوله** ويجزئه المواقف اي وجوبها  
 في الواجب وبذبا في المندوب وعزم الولي واجبا باحرام  
 كدم قران او تمتع او فوات وكفدية شي من مخطورات  
 ان كان مماز او تعمد نحو اللبس بالطين او سلق او قتل صيد  
 ولو سهوا اما غير المميز فلا فدية في ارتكابه مخطورا على احد  
**قوله** لمباشرة والاوجه انها لا تتوقف على معرفة  
 الاعمال لامكان تعلمها بعد الاحرام ولا على العلم بها لان غير  
 الاحرام من الاركان لا يحتاج لسنة تخصه في الواجب في عدم  
 المصارف الا في لا القصد **قوله** وكان يكسب في يوم اي  
 من ايام سفره يخرج به قدره على ان يكسب في حضر  
 ما يغني بالكلية فلا يلزمه قصر السفر او طال خلافا للاشهر  
 لان تحصيل سبب الوجوب لا يجب **قوله** وقدر في المجموع

وايام الحج ووجه اعتبار ما بعد زوال السابع انه حينئذ  
 ياخذ في اسباب توجهه من العدا الى منى والثالث عشر  
 انه قد يريد الاقصر وهو اقامته بمكة ونحت ابن النقيب  
 ان المراد بالايام اقل الجمع وهو ثلاثة وتجيدي في العمرة  
 القديمة على موته ما يسعها غالبا وهو نحو نصف يوم  
 مع موته تنفذه **قوله** راحلة وهو الناقة التي تصلح  
 لان ترحل واما دوابها كلها فيصلح للركوب عليه بالنسبة  
 لطريقه الذي يسلكه ولو نحو بغل وحمار وان لم يلق به ركوبه  
 وتقرن باهلي ماصر حوايه من كل ركوبه **قوله** وان لم  
 يتضرر به كئسا الاغراب والاكراذ والركمان **قوله**  
 ومع عدل مجلس في الشق الاخر بشرط ان لا يكون ناسقا  
 ولا مشهورا نحو جنون او خلاعة ولا شديد العداوة له  
 فيما يظهر اخذ اعمايي في الوليمة بل اولى لان المشقة  
 هنا اعظم بطول مصاحبة ومن ثم اشترط انما يظهر ايضا  
 ان لا يكون به كوبرص وان يوافق على الركوب بين المملوك  
 اذا نزل لقضا حاجة **قوله** اعتبر في حقه الكفيسة وهي  
 المسماة الان بالحجارة فان لحقه مشقة شديده بها فحقة  
 فان لحقه بها فسير يرحل الرجال على الاوجه فيها انتهى  
 حجر **قوله** اما قصر سفره وان كان ينفه وتبين  
 مكة عرفة مرحلتان كما اقتضاه كلامهم ومقتضاه ايضا  
 انه لو قرب من عرفة وبعد عن مكة لم يعتبر **قوله**  
 ومسكن في غير امرأة متزوجة وغير من يقاد السكن  
 في الربط **قوله** وعن خيل جندك وسلاحه المحتاج اليهما

اي بلان الحج وخبقة  
 العمرة فارق  
 بحقه خلافا لبعضهم  
 واعتمده شيخنا  
 الزياتي  
 ثم راجع  
 راجع  
 لا بد ان يكون  
 يلبس به شيئا  
 للركوب



والله صرفة **قوله** وما زدت ثم غير الدين من زيادتي  
هنا ولا يجوز له كزوج اي فيما بينه وبين الله تعالى  
اما في ظاهر الشرع فلا يكلف بدفعها لا يحتاج يوما  
بيوم او فصلا بفصل حتى يترك كل المون او يوكل من يصر فيها  
من مال حاصد او يطلق الروجة **قوله** وما لا اي يحتاج  
لا استصحاب معه لا على ما معه من مال تجارة امن عليه ببلده  
**قوله** ويلزم ركوب بحمل على الرجل وكذا المرأة ان  
وجدت لها محلا تنزل فيه عن الرجال كما هو ظاهر خروج  
بالبحر الا نهار العظم ليسكن والنيل يجب ركوبها قطعا  
لان المقام فيها لا يطول والخوف لا يعظم وتقول الاذرع  
محله ان كان يقطعها عرصا والا فمهي في كثير من الافان  
كالبحر وخطر مردود بان البر يتهاقرب فيسهل الخروج  
اليه **قوله** تعين طريقا ولو لم يوجد وعطشه خلافا لما  
لقول بجوزي يتنظرون الى عارض البر **قوله** وفي المجموع  
ينبغي اعتبار العادة فيم كالمياه واعتمده الاذرع وغيره  
قالوا والالم يلزم افاقيا الى اصلا وما جثته في المجموع صرح  
به غيره **قوله** ونحو من زيادتي هذا كظم في الفرض  
ولو نذر او قضا على الاوجه اما النقل فليس له خروج له  
مع النسوة وان كثر حتى يحرم على المكة التطوع بالعمرة  
من التبع مع الساخلين قال ابن تارغ في ابن حجر **قوله**  
ويلزمها اجرة الحرم وقايدة الوجوب تعمير دفعها  
في حياة ان تصيق بئذ او خوف عصب او الاستقرار  
ان قدرت عليها حتى يح عنها من تركها **قوله** وقال

السبكي

السبكي ان بعض الشافعي ايضا يشهد له وانما وجبت الصلاة  
بارك الوقت قبل مضى من يسعها لا مكان تتمها بعده ولا  
كذلك هنا وتظهر قايده هذا النزاع في وصفه بالاجاب فهو  
به عند ابن الصلاح ويجزه جواز الاستنجار عنه بعد موته  
قطعا بخلافه على مقابل قائم لا يوصف به وفي جواز الاستنجار  
عنه خلاف وان كان الاصح منه جواز انتهى ابن حجر **قوله**  
غير موند ما حود من قوله من تركته اذ المرتد لا ترك له بل ماله  
يكون فيما لبيت المال **قوله** لم يجزه حاكم هذا ما صرح به  
في الروضة وجزم به ابن المقرئ والذي في المجموع ان المطاع  
اذا امتنع من الاجابة الزمه حاكم بها قال الاستوي انه لا يستع  
ولم ار من قال به **قوله** ويكون بعضه غير ماش وكذا يستثنى  
موليته وان لم تكن بعضا كما اقتضاه نص الام على ان المرة  
القادرة على المشي لو ارادت الحج ماشية كان توليها منعها  
من المشي فيما لا يلزمها انتهى وافهم كلامه ان البعض اذا كان  
ماشيا وان لم يكن معولا على الكسب او السؤال او كان معولا  
على الكسب او السؤال وان لم يكن ماشيا لا يجب قبوله لكن  
الشحنان انما ذكرناه في انضمام المشي اليه وهو ليس بالتقييد  
بل الواو فيه بمعنى او **قوله** لعظم المنة لكن في الكفاية  
عن البندني وجماعة انه لو كان الولد الباذل للطاعة  
عاجزا عن الحج ايضا وقد ر على ان يستاجر له من حج عنه  
وبدل له ذلك اي استنجار شخص عنه وجب له على المذول  
له وجه واحد او في المجموع عن المتولي لو استاجر المطيع  
انسانا ليح عن المقصوب فالذهب لزوم ان كان ولدا



لتمكنه فان كان اجنبيا فوجهان انتهى مقتضى كلام الشيخ  
 الى حامد بن ومه وكلام البقوي عدم لزومه واعتمده  
 الاذري وكالولد في هذا الوالد انتهى فرع لو قال به  
 المستاجر الزمت ذمتك لا بنفسك فهل هي اجارة صحيحة  
 او باطله المعتمد عدم الصحة لان اول اللفظ بيان في اخره  
**باب** المواثيق جمع ميثاق على وزن  
 فعال مأخوذ من الوقت وهو الزمان ثم اطلق على المكان  
 توسعا انتهى **قوله** من اول شوال الى آخره يوجب  
 كلامه كاملا انه يصح احرامه بالجمع اذا ضاق من الوقت  
 عن ادراكه وبه صرح في البحر وهذا هو المعتمد اي اذا كان  
 من ايتاع بعضه في الوقت فلولم يتمكن كان كان بمصر واحرم  
 بالليلة الحرم يصح احرامه بالجمع ويكون عمرة انتهى زر كشي  
 في حاكمه وهذا بخلاف نظيره في الجمعة لبقاء حجاب نفوت  
 الوقوف بخلاف الجمعة اذا اخرج ونها لا يفي الجمعة بل تنقلب  
 ظهرا **قوله** فلو احرم به حرام حلال في غيره انعقد عمره  
 لان الاحرام شديد التعاقب واللزوم لا انعقاد به بجماع  
 المفسد على رأي الراعي ويظهر انه لا يحرم عليه ذلك لانه  
 ليس فيه تلبس بعبادة فاسده بوجه انتهى اني بحر فلو احرم  
 قبل اشهره ثم شك هل احرم في او عمرة فهو عمرة ولو احرم  
 في شك هل كان في اشهره او قبلها ففي البيان في الصبر  
 كان حجا **قوله** وما يتبعها الى حال فرغ قال البندني  
 ان يستبرأ على احرامه بالعمرة ابدا وكما هي شأنا الاذري  
 قال في النفس منه شي واثار المصنف بذكره الى ترجيح

ماقاله البندني بخلاف تغيير الاصل بالسنة فانه يخالفه  
**قوله** لو سودة في اوقات مختلفة في الصحيحين انه اعتمر ثلاث  
 مرات متفرقات في ذي القعدة اي في ثلاثه اعوام وانه  
 اعتمر عمرة في رجب وانه قال عمرة في رمضان تعدل حجة  
 معي وروي البيهقي انه اعتمر في رمضان **قوله** وافضل  
 اي الخ لا يبقاه للاحرام بالعمرة الجعراية واما ما عايشه  
 بالاعتمار من السعيم مع ان الجعراية افضل منه لضيق الوقت  
 برجل الحاج او لبيات بجوان **قوله** تقدم الشافعي الح  
 اي فليس التفضيل لبعده المسافة فالجعراية وحديثه هـ  
 مسافتهما الى مكة واحدة **قوله** ذو الحليفة تصغير  
 حلفة بفتح اوليه واحدة للغة بانيات معروف **قوله**  
 وهو المعروف الا ان بابا ر علي لزعم العامة انه قاتل  
 فيها الجن **قوله** ومن الشام اي الذين لا يبرون على  
 خليفة واول الشام بابل في مدينة مشهورة بين الرقة  
 وحلب واخره العريش كما في صحيح ابن حبان انتهى وهذا  
 غير مشهور والمشهور انه من العريش الى القرأت واما  
 عرضه فمن جبل طي من نحو القبلة الى الروم ومن يساميت  
 ذلك من البلاد **قوله** ومصر وهي المدينة المعروفة  
 تذكر وتوث ولا تصرف سميت باسم من سكنها اولاه وهو  
 مصري بمصر من سام بن نوح انتهى **قوله** وهي الان  
 خراب وهي المشهورة الان برباط والاحرام من رابع الذي  
 اعيند ليس مفضولا لكونه قبل الميثاق لانه لضرو  
 ابهام الحجة على اكثر حاج ولعدم ما بها **قوله**



ومن تهامة اليمن يلمم وتهامة اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد  
الحجاز **قوله** ومن نجد اليمن والحجاز قرن ونجد في الاصل المكان  
المرتفع **قوله** باسكان الراو وهم الجوهري في تحريك الرا  
وفي قوله ان اويسا القرني منسوب اليه والمنا هو منسوب  
الي قرن قبيلة من مراد **قوله** هن لهن اي هذه المواقيت  
لهذه النواحي تعني لا تهللن على تقدير حذف المضائق  
المدلول عليه بقوله وقت لا تهل المدينة انتهى اي في شرف  
**قوله** كما يعلم من كتاب الوصية كما لم يكن اذا استوجب الحج  
او للعمرة عن افاقي قاحرم من مكة وترك ميقات المستاجر  
عنه عليه دم الاساقفة والحط وان عنيها له الولي في العبارة  
**قوله** والافضل لمن فوت ميقات احرام منه قال ان الرفعة  
تدعيت مما ذكرناه ان تقديم الاحرام على الميقات المكاني  
سايغ ولا كذلك الزماني والفروق ان المكاني مبني على  
الاختلاف في حق الناس ولا كذلك الزماني انتهى اقول وان  
تعلق العبادة بالزمان اشد من تعلقها بالمكان بدليل  
بطلان الصلاة في الاوقات المكروهة دون الاماكن  
المكروهة غيره **قوله** كما قال السككي ان يحرم المسجد  
الذي احرم منه النبي صلى الله عليه وسلم قال الا ذرعي وهو  
حق ان علم ان ذلك المسجد هو المسجد الموجود اشارة اليوم  
والظاهر انه هو انتهى ولا يخفى ذلك يدعي حليفه في كل  
ميقات به مسجد الا فصل ان يحرم منه رمي **قوله**  
ان سامته يمينه او يساره ولا عبرة بما انا منه او خلفه  
**قوله** وان حاذي الاقرب اليها ولا كان كان الا بعد

منحرفا

منحرفا او عن **قوله** محله اي ان لم يكن بينه وبين مكة  
ميقات اخر والا كاهل بدر والصفراء فانهم بعد حليفه وتل  
حجته فيقاتهم الثاني وهو حجة **قوله** تريد نسك ولو في  
العام القابل وان اراد اقامة طويلة ببلد قبل مكة انتهى  
اي حجروا المعتمد انه لا يلزمه الا اذا اراده في عامة  
رماي **قوله** او يح في ذلك السنة فان لم يحرم اخلا  
او احرام بالحج بعد انقضاء تلك السنة فلا دم عليه **قوله**  
عالم بالحكم لم يقل عالما بالميقات او جاهلا به لان المقسم  
ياي ذلك اذ هو فيمن جاوز الميقات يريد للنسك فلا  
يتصور فيه جهل بالميقات غيره **باب**  
الاحرام يطلق على تية الدخول في النسك وبهذا الاعتبار  
يجدر كما على نفس الدخول في النسك فيه بالنية سمي بذلك  
لاقتضائه دخول الحرم فحدي اي دخل نجد او تحرق الا نواع  
الائنة وهذا هو الذي يفسده الحج وتبطل الرودة  
وهذا هو المراد هنا ولهذا قال الشارح اي الدخول  
في النسوك بنيت **قوله** بان ينوي جلاله اي لا يجلس  
ولو لبهيمة وان شئ او جهل وعذر فلا يتعقد النسك علي  
المعتمد لان ما افسده في الدوام يمنع الانعقاد وهو  
كالحديث في الصلاة مع ضعف الابتداء او من ثم كان  
المعذور هناك غيره بخلافه في الاثن **قوله** انعقد  
واحدة وكذا الواحرم بنصف حجة او عمره فان احرام  
بنصف حجة وعمره جبرنا انتهى **قوله** وعلم  
اي من تعبيره بالافضل انه يتعقد مطلقا **قوله**



ومن معه هدي ان يجعله بخلافه افضل من العمرة ومن معه  
هدي اكمل مما لا هدي معه تناسب جعل الاكمل للاكمل **قوله**  
فلا يجوز العمل قبل النية نعم لو طاف ثم سعى ثم صرفه الى ركن  
عن طواف القدوم وان كان من سبيل ولا يجوز السعي  
الذي بعده على الوجه لانه ركن يحتاج له وان وقع به  
تعدا ولو افسده قبل التعيين نأيهما عيشه كان مفسدا  
له **قوله** صرف للعمرة اي وجوبا فلا بد من صرفه ولا يقبل  
عمرة بنفسه وهذا هو المعتد **قوله** قد احسنت طف  
بالبيت وما لصفاء المروة واحل قد سلف ان النبي صلى الله  
عليه وسلم احرم مطلقا وخروج ينتظر نزول القضاء تقول  
ابي موسى انه اهل كاهلا له صلى الله عليه وسلم تقضي فلا  
الاتفاق بينهما ولو صرف النبي صلى الله عليه وسلم احرامه  
اليوم بعد ذلك فلا ينافي ذلك امره لابي موسى بالاعمال  
اما ان قلنا انه صلى الله عليه وسلم كان محرما في كاهل المخرج  
عندنا فيكون امره لابي موسى من باب نسخ الى العمرة  
خصوصه له ولا امثاله في ذلك العام انتهى عمرة **قوله**  
بخلاف ما لو قال ان كان زيد محرما فقد احرمت ولم يكن  
محرما بخلاف اذا اوان اومني احرم قانا محرما فانه لا يتعد  
وان كان محرما لانه هنا على مستقبل وهو اكثر غورا منه  
حاضر نسوي فيه ما لم يساه في المستقبل لان الشك في  
اقوي وليس منه انا محرما راس الشهر او غدا او اذا دخل فلا  
بل اذا وجد الشرط صار محرما لانه لا يتعلق فيه بيا في  
حاضر ولا مستقبل وانما هو جزم بالاحرام بصفة **قوله**

وان عني

وان عني زيد قبل احرامه وكذا الواحرم بعمرة تاويا التمتع  
او ثم ادخل الى عليهما ثم احرم هذا كاحرامه فيعقد له عمرة  
اعتبارا باصل الاحرام مالم ينو التشبه حال **قوله** العقد  
احرامه مطلقا الا ان يقصد التشبه حالا ويلزمه يلزمه  
الاخذ بقول زيد فيما احرم به ولو فاسفا فيما يظهر وان  
كان خلافا قبله اذ لا يعرف ذلك الا منه ولو اخبره بنفسك  
ثم ذكر خلافا قبله الا ان علم نعمة فيما اخبره بذا **قوله**  
فان تعدوا وعي كحاوي كالموجيزي بدل التذخر بالنفس  
وفي الشرحي والروضة والمجموع والمحرر كالمحتاج والجمع  
ومراد هو لا بالتعذر بالنفس **قوله** ويعني عن نية  
القران قية الى كمال الروضة كاصلا ولا يلزمه دم للقران  
لان الاصل براءة دمنه منه اما لو لم يعرف ولا اقتراد بالانقصر  
على اعمال من غير نية فيحصل له التحلل لا البراءة من شي منهما  
وان يتفق انه اتي باحدهما لانه سبهم او على عمل العمرة  
لم يحصل التحلل ايضا وان نواها لاحتمال انه احرم في ولم يتم اعماله  
مع بقاوقته **قوله** فلا يسر له الغسل اي للدخول **قوله**  
ويظهر مثله في الي فيما لو جاوز الميقات غير مريد للنسك  
ثم ارادة مكان قريب او كان مسكنه قريبا من الحرم **قوله**  
عشية طرف للوقوف لا للغسل والا فضل كونه بعمرة وهو  
ويحصل اصل النية به غير هاتين الزوايا وبعد الفجر  
**قوله** عذاه كحرف للوقوف على المشعر لحرام لا للغسل  
اي صبح الفجر ويدخل وقتة بنصف الليل خروج بالوقوف بوقتة  
اي على المشعر لحرام المبيت بها فلا يسر له الغسل



اكتفاء قبله ومثله طواف القدوم ولا يطوئ الا قاضية  
 والوداع وكلق لا تساع اوقاتها **قوله** ولزمي ايام الشرب  
 اي بعد الزوال وتحصل السعة بتقدمة على الزوال خلافا للزوي  
**قوله** ان يتاهب للاحرام جلق عانده الى اي في غير عشرة ذي  
 لمزيد التضحية **قوله** وينبغي تقديمها على الطهر ما لم يكن  
 جنباً اما اذا كان جنباً فانه يسن له تاخيرها عن الغسل **قوله**  
 كما في الميت اي على القول به وهو جديده والتقديم الكراهية  
 كما تقدم في تجايز **قوله** وسن تطيب بدن اي غير  
 الصابم فيما يظهر وغيره الحدة كما سيأتي في العدد **قوله**  
 وحله قبل ان يطوف اي تحلل الثاني لان الاول عليه جميع  
 الحرمات الا النساء **قوله** وذكر حار تطيب الثوب وهو  
 المعتد برمي **قوله** وسن خضب يد امرأة اي غير  
 مخدرة كما سيأتي في العدد وليس خضب لغير الحرمه اي  
 ان كانت حليمة والا كره ولا يسن لها نقش وشويده  
 وتطريفي وخمر وجبة بل حرم واحد من هذه الامور على  
 حليمة ومن لم ياذن لها حليمتها **قوله** بل حرم اي لغير عذر  
 كما نص عليه الشافعي والاصحاب **قوله** ويجب تحرد رجل ولو  
 محنو او صبيا لانه يطلق ايضا على ما يقابل المرأة كما هنا  
**قوله** ولا يعصي بالنزع بعد الاحرام لانهات بواجب  
**قوله** وتغلبين والمراد بالنعل ما لا يحرم في الاحرام من نحو  
 المداس المعروف اليوم والناسومة **قوله** ويعف عن  
 الركعتين في بيضة لكن نظريه في المجموع لانها سنة هم  
 مقصوده فلا تدرج واستشهد للمجموع بنص الامم عن

وعن القاضي

وعن القاضي الواثبة كالفر بيضة كما ذكره الشارح كسنة تحية  
 المسجد في تفصيلها السابق لان القصد وقوع الاحرام اثر صلاة  
 كما افاده نص البيهقي اي بحيث لا يطول الزمن بينهما عرفا نظرا  
 ما روي عن سنة الوضوء بحرمان وقت الكراهية في غير المحرم  
 المكي **قوله** سورة الاخلاص اي سرا ولو لئلا خلافا  
 لمن راعى للمهر لئلا **قوله** وسن اكنار تلبية من لب واللب  
 المكان اقام به **قوله** ورفع رجل اي ذكر سوا كان بالغا  
 ام صبيا لانه في مقابلة المرأة تعربله رفع يشوش على  
 عوقاري او ياتم او حصل **قوله** وفراغ صلاة يتقد  
 على الاذكار كما اقتضاه كلامهم **قوله** ولفظها لبيك  
 اللهم لا ولا يتللم انما تلبيةه تعربل يدب رد السلام وان  
 كره التسليم عليه ويحده جوارها بالجمعة ولو لم يدر على  
 العربية **قوله** ان الحمد والنعمة لك والاولى كسر ان  
 اي على الاستيناف ونقل اختيار الفتح عن الشافعي مردود  
 لان الاستيناف لا يومهم ما يومهم التعليل من التقيد به  
 ووقفه لطيفة على الملك وكانت ليلة يومه بالتقيد به  
 في يومهم **قوله** والنعمة بالفتح عطفا على الحمد وبحور الرفع  
 على الانبند كما قال القاضي عياض وحبر محذوف قال ابن  
 الانباري وان شئت جعلت حيران محذوف اي ان الحمد  
 لك والنعمة مستقرة لك انتهى **قوله** واجابة بعد  
 اجابة اي لدعوة ابراهيم **قوله** وسقطت ثوبه للاضافه  
 وهو منصوب بفعل مضمر وجوبا واصلا اليه لبيك  
 اي اجيب اجابتي لك فحذفت النون من المثني للاضافة



وهو منصوب الفعل مخبرا وجوابا **قوله** ليبدأت  
 العيش لا ويظهر تقييد الا تيان بليبيك بالمحرم فغيره  
 يقول اللهم ان العيش لا كما جاء عند علي عليه وسلم في تحذير  
 انتهى ابن حجر **باب** صفة الشك **قوله**  
 مكة بالميم وبكة بالموحدة بدل الميم ولها اسماء كثيرة تفرد  
 من ثلاثين اسما وهي افضل الارض خلا فالملك في تفصيل  
 المدينة وتغل القاضي غياض الاجماع على ان موضع قبره  
 افضل الارض وتخلد فيها سواء انتهى وسميت مكة لقلة  
 ما بها من قولهم امك الفصيل ضرع امه اذا امتصده وبالبيان  
 الناس يدفع بعضهم بعضا في المطاف لكثرة الزحام واليك  
 التدافع **قوله** عند الكعبة يشمل الاعمى ومن في ظلمة **قوله**  
 شريفها هو الترفع والاعلاء **قوله** وتعظيما هو التجميل  
**قوله** ونكرما هو التفصيل **قوله** ومهابة هو التوقير  
 والاجلال **قوله** ورد من شرفه او كرمه عدل الشارح  
 عن قول الامام عظم الى قوله وكرمه لانه خلاف المروي  
**قوله** من باب بني شيبه وهو المسمى الان بباب  
 السلام والبيوت توقي من ابوابها وشيعة اسم رجل  
 مفتاح الكعبة في بدوله وهو ابن عثمان بن طلحة يحيى  
 انتهى ابن قاسم **قوله** وان يبدأ بطواف قدوم قبل الكعبة  
 منزله وتغير ثيابه وخط رحله ولو قدمت امرأه  
 جميلة او شريفة لا تبرئ للرجال اجرت طوافها ليل  
 انتهى ويمكن دخول هذه الصورة في العذر **قوله**  
 لا حول وقت الطواف المفروض عليها ومن ثم لو دخل بعد الوتوف

وقيل ان تصاف

وقيل ان تصاف الليل سن له طواف القدوم لانه لم يدخل وقت  
 طوافه **فصل** فيما يطلب في الطواف **قوله**  
 فالقياس على الغاية منعه للمتميم اي في موضع يغلب فيه  
 وجود الماء والمتحيز العاجرين عن الماء لوجوب الاعادة وانما  
 فعلت الصلاة كذلك لحرمة الوقت وهو مقصود هنا  
 لان الطواف لا خروا لوقته انتهى ثم حكى عن الروايات وجهين  
 في الاعادة فيما لو طاف بالبيت ثم انما قال وهو يقتضي  
 بالحوادث ولا سبيل اليه ويتقدير جواز لا سبيل الى تركه  
 اعادته قال الولي العوفي قد يقال بفعل لشدة المشقة  
 في بقائه محرما مع عودته الى وطنه وتجب اعادته اذا تمكن  
 لانه انما فعل للضرورة وقد زالت بعودته الى مكة وهذا  
 هو المعتمد فيصير حلالا بالنسبة لما يجرم على المحرم محرما  
 بالنسبة لبقائه في ذمته واذا المراد اعادته لم يرجع الى الشيا  
 احرام استصحابا للاحرام السابق **قوله** حتى شاذر وانه  
 وانه بشي وذل معجزي وسكون الراوي هو ما ترك من عوفى  
 اساس البيت خارجا عن عوفى جدار مرتفع عن وجه الارض  
 تدير ثلثي دراع وهو ظاهر من جواب البيت الا عند الحجر  
 انتهى وقد حدث في هذه الامم عنده شاذر وان **قوله**  
 وحججه يكسر كما تحا بنه عليه الشارح بعد **قوله** او الحزبية  
 بان كان كحفا وحاذي جميع بدنه بعض حجر والمراد جميع بدنه  
 كما قال الامام والعزالي جميع شقه الا بيسر **قوله**  
 وهذا مستثنى من وجوب جعل البيت عن يساره واذا استقبل

وقيل ان تصاف



الطائف نحو دعا فليترن عن ان يرم منه اذ في حيزه قبل عوده  
الى جعل البيت عن يساره **قوله** فلو بد ابعيره كان بدا  
بالباب لم يجيب واشعر كلامه بانه لا فرق في ذلك بين  
العمود وغيره انتهى **قوله** وان وسع دخل في عمود كلامه  
مبني على سبيل الامتحان والفرق وهو ان السجود لو  
حتى انتهى الى كل وطاف في كاشية التي من حلها وفيها  
نظر انتهى والمعتمد عدم الصحة لانه لا بد من حرمة مع السجود  
**قوله** يستلم اي يلمس **قوله** وان يقبل ويلزم من قبله  
ان يقر قدميه في محلهما حتى يعتدل قائما فان راسه حال  
التقبل في جز من البيت وبه يقاس من مستلمه واليهاني  
**قوله** بيده اليمني وكث بعضهم انه لو قام باليمني مانع  
كقطع لم يشتر بالسري انتهى **قوله** اليمني تحقيق اليما  
والالف بدل من احدي باب النسب وتشددها لغة  
قليل وعليها قال الف زايده **قوله** فعلم انه لا بين  
استلام غير ما ذكر كالشلميين وما اللذان عند الحاجز  
يكسرهما المهم والسبب في اختلافهما في هذه الاحكام  
ان ركعتي الاسود فيه فضيلتان كون سجوديه وكونه على  
قواعد ابراهيم وليس للشامي شي من الفضيلتين المذكورتين  
انتهى **قوله** لسم الله اي اطوف لان كل فاعل يذا ان يعلم  
باسم الله بخمر ما جعل القسيمة سيدا له **قوله**  
ويشير اي بكلمة هذا الى مقام ابراهيم وهذا ما قاله الشيخ  
ابو محمد كوني وخطاه ان الصلاح وقال يشير الى نفسه  
انتهى فان قاسم المعنى **قوله** استلم الى الدنيا حسنة

الركن

فبيل هله

فبيل هله المرأة الصالحة وقيل هي العلم وقيل غير ذلك **قوله**  
وان يرم في الطوفات الثلاث عدل السارج حتى تعبر الاصل  
بالاشواط الى تعبيره بالطوفات لان السارج يقع على  
كراهة تسمية الطواف شوطا وتبعد الاصحاب واختلاف  
النوي في سرج المذهب وغيره عدم الكراهة **قوله**  
وان يقول فيه اي الرمل اي الحال التي لم يرد لها ذكر مخصوص  
على كلام فيه ذكرته في كاشية قال ابن حجر رحمه الله **قوله**  
وذينا مغفورا اي اجعل ذنبي ذنبا مغفورا او اجعل سببي  
سببا مسكورا وهو العمل المتقابل **قوله** وان يضطجع  
اي الذكر ووصييا **قوله** في طواف فيه رمل اي يسرع  
فيه الرمل وان لم يرم **قوله** وطرفيه على منكبيه الا يسر فينبغي  
منكبيه الا يمين مكشوفتا انتهى **قوله** والقرب يتعلق بمكانها  
اي والفضيلة المتعلقة بنفس العباد اولي من الفضيلة له  
المتعلقة بمكانها **قوله** شي من الثلاثة المذكورة وهي  
الرمل والاضطجاع والقرب **قوله** في حجر يكسرهما **قوله**  
ولا يفوتان الامونة وعتاز هذه الصلاة عن غير هاد خول  
النيابة بها فان الاجر في كل يصليها وتقع عن المستاجر انتهى  
**قوله** وان يجهر بها ليللا جلا وركعتي الاحرام فان السنة  
الاسرار ولو ليللا خلافا لمن رجم جهر ليللا وكان الفرق الابتاع  
لان الباب باب ابتاع **قوله** لم يقع له الضمير راجع الى  
لان تطوع ولا بد له من اليمة **قوله** ان يستلم حجر اي  
ثلاثا ثم يقبله كذلك على الا وجه ثم يسجد عليه كذلك على الاوجه  
ابن حجر **قوله** ثم خرج عقب ذلك من غير ان يأتي بالميزاب



والملل من على المعتمد بمادة السعي ومن ثم سن له ان ياتي الملل من  
عقب طواف لا سعي بعده فليصنع صديقه ووجهه به وييسر  
يديه عليه اليمنى الى الباب واليسرى الى الركن ثم يدعوا بما احب  
**قوله** بين الضيق والمروءة وهي افضل من الضيق على المعتمد لان  
الضيق سيلة وهي مقصود والمقاصد افضل من الوسائل **قوله**  
وان يسعي بعد طواف ركن او قدوم وهذا افضل السعي بعد طواف  
القدوم او بعد طواف الافاضة طاهر كلام النووي في مناسكه  
الكبرى الاول وصرح به في مختصرها والمعتمد ما فتى به شيخنا  
الرملي استحباب التأخير **قوله** بان يسعي قبل الضيق راجع  
للووقوف **قوله** فان تخللها الوقوف بان طاف للقدوم ولم يسعي  
ثم وقف بعرفة **قوله** فيمنع له كما لو كان ملكا واحمر بالجم  
طاف للوداع عند خروجه الى منى او غيرها او تنفل بطواف تمتع  
عليه السعي بعد هذا المطواف كما في المجموع في الاولى وثانيها  
ما بعد ما خلا فالجمع **قوله** ولا يسن اعادة سعي ويستثنى  
القارن فيسن له ان يطوف طوافين ويسعي سعيين خروجا  
من خلاف الى حنيفه ولو سعي صبي او عبد بعد قدوم ثم بلغ او شق  
بعرفة او قبل الوقوف ثم عاكف بعرفة في الوقت وجب عليه اعادة  
السعي على الصحيح انتهى ابن قاسم **قوله** ان يرفي على الضيفا  
والمروءة وليس في المروءة الا ان يرفي عليه الاصطبة فيسن  
رفيها **قوله** اسد كراي من كل شيء **قوله** والله محمد  
على كل حال لا غيره كما يشعر به تقديم المطرف وقوله على ما هداياي  
دلتنا على طاعته بالاسلام وغيرها وقوله على ما دلتنا اي من نعمه  
التي لا تحصى **قوله** وله الملك اي ملك السموات والارض

لا غيره

159  
لا غيره **قوله** والله على كل شيء قدير اي ممكن قادر انتهى  
ابن قاسم **قوله** والاخر متصل بدار العباس المشهور الان  
برباطه **فصل** في الوقوف قال صلى الله عليه وسلم افضل  
الايام يوم عرفة واذا وافق يوم الجمعة فهو افضل من سبعة  
حجة او غير يوم الجمعة اخرجة رزين وعن النبي صلى الله عليه وسلم  
اذا كان يوم الجمعة غفرا الله لجميع اهل الموقف قال الشيخ عز الدين بن  
جماعة سئل والدي عن وقعة الجمعة هل لها منزلة على غيرها  
فاجاب بان لها منزلة على غيرها من خمسة اوجه الاول والثاني  
ما ذكرناه من حديثي الثالث العمل بشرف المشرك الا زمنا  
كما يشرف بشرف الامكنة ويوم الجمعة افضل ايام الاسبوع  
فوجب ان يكون العمل فيه افضل الرابع في يوم الجمعة ساعة  
لا يوافقه فيها مسلم يسأل الله شيئا الا اعطاه اياه وليس في  
غير يوم الجمعة نحاس موافقة النبي صلى الله عليه وسلم  
فان وقفته في حجة الوداع كانت يوم الجمعة واما اختياره  
الافضل قال والذي اما من حيث اسقاط الفرض فلا منزلة  
لها على غيرها وسأله بعض الطلبة فقال قد جاز ان الله يغفر جميع  
اهل الموقف فمأوجه خصص ذلك بيوم الجمعة في حديث يحيى  
المقدسي فاجابه بانه يحتمل ان الله تعالى يغفر في يوم الجمعة  
بغير واسطة وفي غير يوم الجمعة تهب تومر لقوم **قوله**  
الى منى وهي بكسر الميم تصوف اي مراعاة للمكان ولا تصرف  
اي مراعاة للمقعد وتذكر وهو الاغلب وتدنون وتخفف  
نوعا اشهر من تشديد هاسمت بذلك ما يعني اي يراقبها  
من الدماء انتهى ابن قاسم **قوله** اي خطبة الثانية اي ان



لم يرد الاكمل والاعلم جميع المناسك **قوله** ويامونها ايضا  
 المتعني اليه ويقول الفقيه هل من سائل يقتضي بالتلبية ان كان  
 محرما والافيا التليد **قوله** ان لزمهم جمعة كالمكيين والمغنيين  
 اقامة مؤثره فان لم يقيموا كذلك فلهم كزوج بعد الفجر **قوله**  
 على يمين الذاهب الى عرفة وهو المظلل على مسجد خيف **قوله**  
 وان يقيموا بها الضمير راجع لعرفة **قوله** فيخطب فيه الضمير  
 راجع لمسجد ابراهيم **قوله** والجمع للسفر لا للنسك خلافا لما  
 صح النووي في مناسكه من كونه للنسك وعليه فيجمع المكي **قوله**  
 بخلاف المكي ومن لم توجد فيه شروط الفطر كالكثير من حاج الال  
 لاطراد عادة امرائهم باقامة اربعة ايام كواحد مكة بعد الفطر  
 من منى يقول لهم انتموا ولا تجمعوا معانا فان قوم سفر فرح  
 يقع لكثير من حاج انهم يدخلون مكة قبل الوقوف في يومين  
 ناديين الاقامة بمكة بعد رجوعهم من منى اربعة ايام فاكثر  
 فهل ينقطع سفرهم بمجرد وصولهم لمكة نظر النية الاقامة  
 بها ولو في الاثنى عشر سفرهم الى عودهم اليها من منى لانها  
 من مكة مقصدهم فلم تؤثر نيتهم الاقامة القصيرة قبل ولا  
 الطويلة الا عند الشروع فيها وهي انما تكون بعد رجوعهم  
 من منى للنظر فيه محال وكلامهم محتمل والثاني اقرب انتهى  
 حجر **قوله** وان يقيموا بعرفة اعترض قوله يقيموا بان  
 منصوب عطفا على فخطب فيقتضي استحباب الوقوف مع  
 انه واجب ودفع بان المصنف قصد الوقوف بالاستمرار الى  
 الغروب وهو مستحب على الصحيح وايضا فوجوب اصل الوقوف  
 معلوم انتهى اني قاسم **قوله** وان يكثر الذكر والبكا

فهناك

فهناك تسلب العبرات وتقال العثرات ولا يحرر في هذا اليوم  
 وما بعده على اكل لحلال الا ان تيسر والا فالتكسبة ويفرغ  
 قلبه من الشواغل قبل الزوال ودخول عرفة قبل بدعة وان وقع  
 شك في الهلال لان وقوف اليوم العاشر بشرط مجزي اجماعا  
 انتهى في حجر والتعريف بغير عرفة وهو جمع الناس بعد صلاة  
 العصر للدعاء وذكر الله تعالى الى غروب الشمس كما يفعل أهل عرفة  
 فيخلاف للسلف قال احمد بن حنبل ارجو ان لا يأس به فعله كس  
 وجمع وكوهه جمع منهم الامام المالك وفي البخاري اول من عرف بالبصر  
 ابن عباس قال النووي ومن جعله بدعة لم يلحقه نقاش البدع  
 بل خفف امره انتهى اني قاسم **قوله** في طلب ايق او كوهه اشكل  
 بهذا الى انصرف الوقوف لجهة اخرى لا يضر انتهى اني قاسم وان  
 الطواف بانه ثرية مستقلة اشبهت الصلاة بخلاف الوقوف  
 والحق السعي والري بالطواف لانه عهد التطوع بنظرهما ولا كذلك  
 الوقوف انتهى اني حجر **قوله** كغنى عليه جمع وقت الوقوف فان  
 افاق لحظة كفي **قوله** فاصرح به الشبان في الجنون فيبي الوي  
 بنية الاعمال على احرام الجنون دون المغني عليه لانه لا يحرر عنهما  
 فيبيان على احرامهما لا فاقتهما ولا يضر في الوقوف عن حجة الاسلام  
 فكل الجنون اتفاقا والمعتمد انه المغني عليه لا يقع حجة لا فضا ولا  
 فلا خلاف الجنون والسكران اذا زال عقله فيقع حجها فلا خلاف  
 السكران اذا لم يزل عقله فيقع حجة فضا **قوله** ولو وقفوا  
 اليوم العاشر غلطا يقتضي انه لا يصح الوقوف ليلة الحادي عشر  
 وهو ما مشى عليه القاضي وخالف في ذلك اني المقر في مشي  
 ارساده فصرح بحجة الوقوف ليلة الحادي عشر وعبارته

والسكران



بين زوال يومه او ثمانية فلفظ الجواز عند رده واعتمده وعليه  
 فلا يجوز قبل الزوال وهو المعتمد ويكون اذا اول ايجح نحو رمي  
 الا بعد نصف الليل وتقدم الوقوف ولا ذبح الا بعد طلوع شمس  
 الحادي عشر ومضي قدر ركعتين وخطبتين حفيفتين ويمتد  
 ايام التشريق على حساب وقوتهم وهذا هو المعتمد واعرب  
 بعضهم غلظا فغول لا يستل سيلة الراعي وهو بالوتين لهم  
 كمال قبل الزوال فوقفوا عالمي بذلك فانه يجزيهم لو اعرب مصدر  
 في موضع كمال يعني فالطين خرجت هذه الصورة ودخل غلظ  
 حاسب الذي يعتمد منازل القمر وتقدير سيره مع انه لا يجوز  
 انتهي مع زيادة سيلة الراعي ابن قاسم ويتعين حمل عبارة  
 الاصل على حال الخروج فلهذه المسيلة فان فيها خلافا كما اشار  
 اليه الجلال الخالي اذ لو دخلت في عبارة لزم القطع فيها بالاجزا  
 مع ان فيها خلافا تامر **فصل** في البيت ثم دلفه  
 قال الجمهور ليلا وهذا هو المعتمد **قوله** وقال البعوي بعد صلاة  
 الصبح وصوبه في المهمات نقلا ودليلا **قوله** لا سبعون  
 ليوم النحر ايام التشريق فيكون اخذ حصي من غير المزدلفة لكن  
 يكره في المسجد اي ان لم يكن من اجزائه ويكره اخذه من كثر  
 والمرمي وكل **قوله** المشعر حرام المشعر بفتح الميم علي  
 المشهور ومعني حرام اي الذي يحرم فيه الصيد وغيره  
 فانه من حرم قال ويعون ان يكون معناه ذاك الحرمه انتهى  
 شرح المذهب وسمي مشعر الماشية من الشعاب واي عالم  
 الدين **قوله** ماله دخل في التحلل من طواف وحلق فاد اقدم  
 الطواف او الحلق علي الرمي قطع التلبية عنده **قوله**

كما افادته

كما افادته في قوله فيرمي كل منهم **قوله** ويندح من بعد  
 هدي وهو كما قال الروياني اسم لما يهدي مكة وحرمها تقربا  
 الى الله تعالى من نحر وغيرهما من الاسماء لكنه عند الاطلاق  
 اسم للابل والبقر والغنم انتهى ابن قاسم **قوله** والتقصير  
 فسرته في القاموس بانه كف الشعر والتقصير بانه للاخذ  
 تأكيد وهذا **قوله** من الشعر بالمقص اي المقراض فعطفه عليه  
 من عطف الاختص تأكيد وهذا تعلم ان التقصير حيث اطلق  
 في كلامهم اريد به المعنى الاول وهو الاخذ من الشعر  
 بمقص او غيره انتهى بن حجر **قوله** يكره للمرأة الحلق الى  
 الخ الا اذا كانت امه ومنعها سيد هانده فانه يمنع عليها  
 الحلق وكذلك المروحة اذا منعها زوجها وكان الحلق ينقص  
 الاستمتاع **قوله** وهي الضمير راجع لازالة الشعر  
 وليس ان لا يجلس المحلق راسه تحركا كان ولا مستقبلا  
 القبلة ويبدأ المحلق بالشق الايمن فيستوعبه حلقا ثم الشق  
 الايسر كذلك كما في المجموع انتهى **قوله** واقلم اي كل من حلق  
 والتقصير ثلاث شعرات قال في القوت هذا فمن لم يبد  
 الحلق في وقته فان نذرته في وقته لم يجز به الا حلق شعر  
 الرأس جميعه اي اذا نذر الاستيعاب والا فلا يلزمه ولا يكفي  
 استئصاله بالقص ولا امرار الميم عليه بلا استئصال انتهى  
 ومحل وجه نذره بالنسبة للذكر اما غيره فلا يصح نذره له  
 لانه مكروه في حقه والمكروه لا يصح نذره ونذر المرأة  
 التقصير كنذر الذكر كالحلق ولو نذر الرجل التقصير لم يصح



نذره وهو مشكل لان الدعاء المفصّل يقتضي انه مطلوب منه  
 فهو كذا المشي وقد يجب بانه انضم لتوّه مقتضولا كونه شعاعا  
 للشمس عرقا بخلاف نحو المشي انتهى ابن حجر **قوله** اسرار موسى  
 عليه وهو انه من حديد في اخره الف يذكروا يوثق انتهى **قوله**  
 لا الذبح للهدى تقربا امتا دعي الهدى والمراد به ما سبق تقربا  
 الى الله تعالى فوقتة وقت الاضحية واستند راعي النوى على  
 الرافعي بنك على ما فهم ان سراده ما سبق تقربا وجري عليه  
 الاستوى في نحو اهر وقواه ابن النقيب لكن الرافعي انما اراد  
 دم الجيران والمخطوبات كما بينه في العزير وسأعه  
 في المهمات والقطعة واعتذر عما في نحو اهر بانه قلد المصنف  
 انتهى **قوله** ولا اخر لو وقت فخلق او التقصير والطواف  
 اي يجوز تاخير خلق والطواف ماشا الله وسبق في نحو ملحق بالي  
 به كذا في شرح المذهب واعترض عليه بان طواف الوداع هو  
 واجب وسبق طاف وقع عن الغرض ثم الذي ذكره من بقائه  
 محرما مشكلا من فاته الحج فانه ممنوع من مصابرة الاحرام  
 الى السنة القابلة لان استدامة الاحرام كما بتدائه وانتداه  
 لا يصح فذلك الاستدامة قال ابن الرفعة والذي يظهر لي ان  
 اقول من قال يجوز تاخير الطواف الى اخر العمر ليس على اطلاق  
 بل محمول على ما اذا كان قد غلغل التحلل الاول اما غيره فلا  
 يجوز تاخيره الى العام الثاني لانه يصير محرما بالي وغيره  
 شهرة قال الشيخ الدميري والتحقيق انها ثلاث مسائل  
 فوات الحج كرم فيه مصابرة الاحرام جزا والمحصير لا يجب  
 عليه ان يتحلل بالكعبة والطواف والخلق والري لا اخر او قلها

انتهى ور

انتهى ورد السبكي الاشكال وقرق بان وقوف عرفه معظما  
 وما بعده تتبع له مع تمكنه منه كل وقت فكذا غير محرر بخلاف من  
 فاته الوقوف فان معظما حجه بان فيلزم من بقائه على احرامه  
 بقائه حاجيا في غير اشهر الحج ويؤيده انه لو احصر بعد الوقوف  
 لا يلزمه التحلل واردة الاستوى ايضا بان وقت الحج يخرج  
 بغير يوم الحرة والتحلل قبله لا يجب اتفاقا بل الافضل تاخيره عنه  
 وبانه يحرم الاحرام بالتأفلة المطلقة في غير وقت الكراهة  
 وعندها البهتة وهو نظير سبيلنا انتهى **قوله** غير تكاح  
 فاعل **قوله** يوقف التحلل على الايمان ببطلان هذا ما في الروضة  
 تتعالم قول الرافعي انه الاشبه قال في المهمات وهو يدل على  
 انه يظفر بترجيح صحح والصحيح خلافه فان المشهور المكسور  
 عدم التوقف وحكي ابن الرفعة عن بعضهم نقل الاجماع  
 عليه انتهى ابن قاضي عجلون **فصل** في البيت منى  
**قوله** فان نفرا الى ولو غربت الشمس وهو في شغل الرجل  
 فالاصح في الروضة جواز النحر وسبق عليه جمع متأخرون  
 ونقل في المجموع عن الرافعي وهو سهو كما قاله الاذاعي فان  
 الاصح في القوم منع النحر ولم يذكر المسئلة الصغير  
 انتهى وهذا هو المعتمد **قوله** ويخطب الامام بمكة في يوم  
 ما تقدمه المصنف من قوله سنن للامام ان يخطب بمكة  
 سابع ذي الحجة الى هنا ان خطب في اربع الاولى يوم سابع  
 من ذي الحجة والثانية يوم التاسع بمسجد ابراهيم والثالثة يوم  
 الخميس والرابعة في ثاني ايام التشريق بمكة وكلها افرادا  
 وبعد صلاة الظهر الا التي يوم التاسع فانها ثلثان **قوله**



سبعاً من المرات حتى لوري جملة السبع سبع موات اجزاء  
 وكلام الاصل يوم خلا في حيث قال واحدة واحدة بنصبها **قوله**  
 ولا يكتفي الرمي بغيرها كقوس ورجل ومقلع **قوله** وما اتخذ  
 منه الفصوص وهذا بالنسبة للاجزاء اما بالنسبة للجواهر  
 فان ترتب على الرمي بالياتوت ونحوه كسر او اضاعة ما حرم  
 وان اجزاء رمل **قوله** وجوز اي بعد الطلح **قوله**  
 وقصد الرمي قصيته انه لوري الى العلم المنصوب في كمره  
 فاصابه ثم وقع فيه لا يجزي قال الحب الطبري وهو الاظهر  
 عندي ويحمل الاجزاء لانه قصد الرمي الواجب عليه قال الزكري  
 والثاني اقرب قال الحب الطبري ولم يذكر الرمي ضابطا  
 فينبغي ان يرمي في اصل العلم وقربا منه وهو مجتمع لصا  
 وتاسل **قوله** وسن ان يرمي بقدر حصي كحرف  
 وهية كحرف كما قال الواقي ان يضع حجر على بطن الاتهام  
 ويرمي به براس السبابة لكن النووي في المجموع والرواية  
 انه يرمي به على غير هية كحرف انتهى ان قاسم  
**قوله** ولا يصح رمية عنه الا بعد رمية عن نفسه بان  
 يرمي بحرفات الثلاث او لا عن نفسه ثم يرميها عن المستنقب  
 كحرف بالوري كمره الاولى عن نفسه ثم يرميها عن المستنقب  
 فانه يمتنع لان ايام الشرب كاليوم الواحد **قوله** وهذا  
 اجم من قوله واذا ترك رمي يوم لشمول ترك رمي بعض يوم  
**قوله** ما دخل التدارك كالوقوف بعد قوته لان افعال  
 اذا فاتت لا تندرك **قوله** والا اي وان لم يندرك  
 لزمه دم بترك رمي ثلاث رميات ولو بعد رمي المعتمد

قال الخطيب في الامم  
 الى كلامه الاول  
 من احتمال الطلح  
 وبعدها من المأخوذ  
 المرمي اذرع  
 الرمي ثلاثه  
 من سائر الجواهر  
 في جمع العقبة  
 لها الا وجه واحد  
 اي وهو بطن الوادي  
 في كثير من اماكنها  
 بطلها انتهى  
 قريب مما تقدم  
 انتهى

خلافا لبعضهم

خلافا لبعضهم **قوله** غير نحو حايض الى ومن حاضت قبل طواف  
 الافاضة تصير محرمة حتى ترجع ملكة تطوف ولو طاف  
 ذلك سنين ونجت السواجح البلقيني انها اذا وصلت بلدها  
 وهي محرمة عادمة النفقة ولم تكن الوصول للبيت كما  
 يكون حكمها كالحجر فيخلل بدع شاة وحلق ونية خلل  
 وايد ذلك بكلامه في المجموع وهذا الحديث هو المعتمد والكلام  
 مفروض حيث لم تعلم بالحكم حتى وصلت بلدها نلت ونهض  
 انها وصلت محل وعجزت عن الوصول لملكه وهي غائبة بالحكم فتخلل  
 الان بدع وتصير مع نية فيهما ونجت بعض اخر انها اذا كانت  
 شافعية تقلد الامام ابا حنيفة واحمد بن حنبل علي حد الروايات  
 عنه في انها يحرم تطوف بالبيت ويلزمها بدنة وتأمر بدخولها  
 المسجد حايضا ويجزها هذا الطواف عن الفرض لما في بقاياها  
 على الاحرام من المشقة انتهى ان قاسم مع رواية **قوله**  
 وما ذكره من وجوب طواف الوداع على غير حاج والمعتمر  
 هو ما رجه في الروضة واصحابها وهو المعتمد **قوله** واعلم  
 انه لا وداع على من خرج الى حاضرات قارف مكة لمسافة قصر  
 لزمه طواف الوداع مطلقا اي سواء قصد الإقامة ام لا بخلاف  
 من فارقه لادون مسافة القصر فان قصد الإقامة فيها خرج  
 له لزمه طواف الوداع والا فلا وهذا مستفاد من كلام الشارح  
 حيث اطلق من مسافة القصر ونص في تمامه ونهايته قال واعلم  
 ان لا وداع على من خرج لغير منزله بقصد الرجوع وكان سفره  
 قصيرا **قوله** وتجبر تركه الى وفي ترك طوفة منه او بعضها  
 دم كامل وغلط من قال مد كترك بيت ليلة او حصة وعلى

بيان



الاول يفرق بان الطواف لما اشبه الصلاة في اكثر احكامه كان  
 كالخصل الواحد فالحق ترك بعضه بترك كله ولا كذلك انك انتهي  
 شرح الارشاد لابن حجر **قوله** وان يتضلع منه اي يتلى  
 ويكره نفسه عليه **قوله** ثم يستقبل القبلة اي بحيث لا يضر  
 مستدبر القبلة الشريف بان يبعد عن المعصورة نحو الروضة  
 مراعاة للاداب اخذ مما قبل في الامام اذا صلى في محرابه لا يعمل  
 يساره للمحراب لئلا يكون مستدبره صلى الله عليه وسلم  
**فصل** في اركان الحج **قوله** اي نية الدخول فيه عدلا  
 هذا الى نية الدخول لانه الملايم للركنية **قوله** لتوقف التحلل  
 عليه مع عدم جبره بدم فلا يرد رمي الجمرة العقبة فان التحلل  
 يتوقف عليه مع انه ليس من اركان الحج **قوله** ويقدم ما جبر  
 بدم كالأحرام من الميقات والمبيت بمنى والمبيت بمزدلفة  
 ورمي الجمار وطواف الوداع **قوله** بان يجرم بعد طواف  
 فارغة من الحج بالعمرة بان يخرج الى ادنى محل ويجرم بها **قوله**  
 وان اولهم كلام الاصل اشتراط كونه من مكة او من ميقات  
 عمرته حيث قال وان لا يعود لأحرام الحج الى الميقات اي الذي  
 احرم بالعمرة منه **قوله** ثم يعمل عملا ويكفي عنهما طواف واحد  
 وسعي واحد وقلع الجبل والعمرة معا او للحج فقط والعمرة  
 لاحكم لهما لم يصرح الاصحاب بذلك لكن الاقرب كما قال بعضهم  
 الثاني انتهى اني قاسم **قوله** ويمتنع عكسه بان يجرم من حج  
 ولو في اشهره ثم بعمرة لانه ان كان في غير اشهره انعقد  
 عمرة والعمرة لا تدخل على العمرة وان كان في اشهره انعقد  
 حجا وهذه صورة العكس **قوله** واشد عناية بضبط

المناسك

المناسك من لوث خروجه من المدينة الى ان تحلل **قوله**  
 والمعنى في ذلك انهم لم يزكو اميقاتا اي عاملا اهله ولن  
 مربة فلا يشكل من بينه وبين مكة او الحرم دون مسافة  
 القصر اذا عني له النسك فانه وان خرج ميقاتا بتمتع  
 لكنه ليس ميقاتا عاما **قوله** فابعد نظره بعضهم حدود  
 حرم المكي فقال  
 والحج التحريم من ارض طيبة • ثلاثة اميال اذ اردت ان تقام  
 وسبعة اميال عراق وطائف • وحدة عشر من نسيج جبراته  
**قوله** فان تجزئته حسا او شرعا بان وجده بالتر من من  
 مثله ولو يلتفتان به نظرا ما مر في التيم او وهو يحتاج  
 الى ثمنه ويظهر ان ياتي ههنا مذكورة في الكفاية من  
 متابطة الحاجة ومن اعتبار سنة او العمر الغالب وقت  
 الاداء الواجب انتهى ابن حجر **قوله** لانه تفريق  
 واجب في الاداء يتعلق بالفعل فلا يشترط عليه عدم جوب  
 التفريق في قضا الصلوات بقدر اوقاتها **قوله**  
 او اوقضا هذا بالنسبة للمجموع اذ لا يتصور قضا البيعة  
 لان وقتها العمر وقد يتصور فيها القضاء بان يموت قبل  
 نقد حرج وتتمها فاد الله الولي فعلمنا عنه على القديم  
 ندب في حقه المتابع **قوله**  
 ما حرم بالا حرام **قوله** فليطيس تخفين وليقطعها هوي  
 التقديم والتأخير قال الاسنوي وحكم المداس وهو  
 الزر موهن حكمه تحف المقطوع انتهى اي يشترط  
 فيها عدم التعليل وذلك لان فيها بعض احاطة



وقد وقع السؤال في خبر عما يليس المحرم فاجيب بما لا يليس  
لانه محصور بخلاف ما يليس اذا لا مل فيه الا باحة وفيه  
تنبيه على انه كان ينبغي السؤال عما لا يليس وان المقصود في  
جواب ما يحصل المقصود وان لم يطابق السؤال متراجعا انتهى  
شرح البهجة **قوله** حرم به محظورات الاحرام اللبس  
والنظير ودهن الرأس واللحية وابانة الشعر والظفر ودهن  
والوطي ومقدامة والتعرض للصيد والشجر **قوله** سائر  
بعض راسه وشعره في حده بخلاف ما خرج عنه على المعتمد  
كله بطريق الاولي **قوله** وانما سده في ما ولو كذا **قوله**  
كما اقتضاه كلام الفوراني ويجب الفدية ايضا كما جزم به  
الفوراني شرح البهجة **قوله** على ما يعتد به فلو  
ارندي بتميز او اتزر بسراويل فلا فدية **قوله** بان  
جعلها في خريطة لما سر فتلك حرمان صابط ما جرم ان يكون  
فيه احاطة للبدن او لبعض الاعضاء **قوله** لا يربط  
شرح يعري لانه في معنى الخيط من حيث ان يستمسك  
بنفسه **قوله** وعلى حرة ان تستر منه يفهم ان الامة  
لا تستر ذلك لان راسها ليست بعورة لكن قال **قوله** المجموع  
ما ذكر في احرام المرأة لم يفرقوا بينه وبين الحرة والامة  
انتهى والمعتمد الاول اخذ من التعليل كما جزم به في الاسعاد  
وكذا جوي **قوله** وليس تفاز منه تعلم ان لها ان تستر  
كما على يديها وغير ذلك من انواع الستر بغير القفار كما  
اشار اليه السارح **قوله** وهو ما يعمل للبدن اي الكف  
**قوله** ولا كشفها لان فيه تركا للواجب وله كشف الوجه

قال صاحب

قال صاحب البيان وقياسه ليس الخيط **قوله** لا يتاقي منه  
الا تزار به لو توقف الاثر على فتح السراويل وخياطة  
اثر منه لم يكلف ذلك واستشكل بوجود قطع خفي **قوله** لما سر اول الباب من قوله ولا يليس من الثياب  
شيامسة وعقرا ان اووس **قوله** وقد رتبته على دفعه لا كانا عليه قبل  
يعطوف على قوله اذ فيه اي وبغير قدرته كما يعلم ذلك من غير كثير كلفه  
من قوله الا في ويلزمية المبادرة عند زوال عذره ومشفقة بخلاف  
**قوله** كما يعتبر الثلاثة في سائر محرمات الاحرام هذا فتق السراويل  
بالنسبة للمحرمة اما بالنسبة للضمان فلا يتوقف على شيء لانه يجعله زارا  
من ذلك وذلك في ان الة الشعر والظفر والفتنة خرج عن كونه  
والشجر **قوله** دهن بفتح الدال مصدر بمعنى التدهين سر او بل وفي  
ويضمها اسم لما يدهن به انتهى **قوله** والظاهر كما قال الحبيب اعادته لما كان  
الطبري الخ قال بعضهم المحرم طاهر فيما اتصل بالحية كسند  
وعنفقة وعذارا ما يجب والهدب وما على حجة فقه  
بعد انتهى ابن قاسم **قوله** ان الة شعره دخل في ان الة  
الشعر خلقه ونقعه واحراقه وقصه وان التدهن بالنورة  
وان ازال المحرم ما ذكر من غيره فان كان الغير حلا لا فلا  
شي عليه وان كان محرما فان كان بآذنه حرم عليه ما والفدية  
على المفعول به وان كان ناهيا او مكرها فالاصح انها على الفاعل  
انتهى وهذا خرج بقول السارح ان اطاق الامتناع **قوله**  
كما لا يلزم المغمى عليه لان احرامه هو لا ناقص فلا  
يقال ان الاثلاف من خطاب الوضع فيستوي فيه المحار  
وغيره **قوله** ان اخذ ما هكذا اقرره مناعب

وتحقيقه بان قطع  
دها  
تحقيقه بان قطع  
لا كانا عليه قبل  
من غير كثير كلفه  
ومشفقة بخلاف  
فتق السراويل  
لانه يجعله زارا  
خرج عن كونه  
التدهين سر او بل وفي  
كما قال الحبيب اعادته لما كان  
بالحية كسند  
وما على حجة فقه  
ان الة شعره دخل في ان الة  
الشعر خلقه ونقعه واحراقه وقصه وان التدهن بالنورة  
فان كان الغير حلا لا فلا  
فان كان بآذنه حرم عليه ما والفدية  
على الفاعل  
انتهى وهذا خرج بقول السارح ان اطاق الامتناع  
لانه هو لا ناقص فلا  
من خطاب الوضع فيستوي فيه المحار  
ان اخذ ما هكذا اقرره مناعب



البيان وهو قول في التحريم بين الصوم والصاع والمد فان قيل  
 كيف تحريم بين الشيء وبعضه فان المد بعض الصاع فالجواب  
 ان ذلك معهود كالتحريم بين القصر والاقام وبين الجمعة  
 والظهور اي في حق من لا تلزمه الجمعة والمعتد انه لا فرق  
 كما انني به شحنا الرسل رجمة الله واقتضاه اطلاق الشحني  
**موقوله** وفي ازالة ثلاث او بعض كل من ثلاث بان  
 قطع من شعرة بعضا ومن شعرة اخرى بعضا ومن اخرى  
 كذلك **قوله** والشعر يصدق بالثلاث اعترض بانه  
 في الآية مضافا فيعم على المعترض فيتم الدليل بان الاجتماع صدق  
 على الاستيعاب او يقدر الشعر بذكر المقطوعا عن الاضامة **قوله**  
 بدليل كحنت به اي على رأي ضعيف والمعتد عدم كحنته  
 لان اليماني اما تناول فعلم **قوله** لم يضمنها الا الفاصب  
 بمعنى انه يستقر عليه الضمان فقد صرح في كتاب العصب  
 بان قرأ الضمان عليه على الفاصب عند جعل الفصا **قوله**  
 وطى اي قبل او دبر من ذكر او انثى روجه او مملوكة او اجيلية  
 على جهة التناول والوطا او كان جماع في بهيمة ولو مع لفخره  
 على ذكره انتهى **قوله** اي فلا ترتثوا ولا تفسقوا فهو  
 خبر بمعنى التبرؤ ولو كان خبرا على باب لا يستحال خلفه لان  
 خبر الله لا يخلف **قوله** ويفسد به والردة تبطلها  
 ومن ثم فرق فيه بين الفسك والبطلان **قوله** كسابر  
 المحرمات فانها لا تفسده **قوله** والبدنة المرادة الواحد  
 من الابل لانها في اللغة تطلق على الذكر والانثى من الابل  
 والبقر **قوله** ثم يصوم عن كل مديوم ما ويسمي هذا الدهر  
 دم ترتيب وتعديل ولو نكر منه الجماع في عمق اوج قبل

التحلل

التحلل الاول وجب للكه جماع بعد الاول وشاة فان الفسك  
 حصل بالاول **وجوب** للكه جماع بعد الاول انتهى ابن قاسم  
**قوله** فلا شيء عليها غير الاثم شامل لما اذا فسدت نسكها فقط  
 بان كان الواطى حلالا او تحلل التحلل الاول مع انه في شرح  
 المذهب قبل الاتفاق على ان البدنة لازمة لها وجري عليه  
 السبكي وغيره وجزم به الماوردي لكن قيده بما اذا كان  
 الواطى لا يتحلل عنها فان كان يتحلل عنها بان كان زوجها أو سدا  
 فهي لازمة له لانها من موجبات الوطى على ما مر في نظيره  
 من الصوم انتهى وقياس نظيره المذكور ترجيح عدم لزوم  
 مطلقا لكن يفرق بان يحل ما يجب في العمرة وكان اولي  
 من الصوم بالاحتياط واشد منه في الزام الكفارة هو  
 ولهذا الترتيب فيه الفدية باسباب انتهى شرح البحجة  
 بالمعنى وما في شرح المذهب من قبل الاتفاق طريقة ضعيفة  
 والمعتد عدم اللزوم مطلقا كما في الصوم **قوله** ولا  
 يلزمه ان يجرم في مثل الزمن الذي احرم فيه بالاداء حتى لو احرمه  
 في الاداء في شوال جاز له في القضا تقديمه على سوال وتأخير  
 عنه وقرئ الرافعي بين الزمان والمكان بان اغتينا السهل  
 بالميقات المكاني اكثر بدليل تعيين مكان الاحرام بالنذر  
 دون زمانه ثم قال ولا تجلو امن نزاع ونجس منه الاسمي  
 فانه صح في النذر تعيين الزمان كالمكان بالنذر وحاول  
 الاستدلال الفرق بان المكان هنا يضبط بخلاف الزمان  
**قوله** لكل صيد والاصيد هو المتوحش بطبعه الذي لا يمكن  
 اخذه الا جبلة **قوله** وخشي من طير او دابة فمن ذلك



الدجاج <sup>الحيث</sup> ومنه الاثر **قوله** وصقر هو شامل للباري  
والشاهي والعقاب التي يصاد بها قاله في الحاكم **قوله**  
وما يعيش فيه وفي البر كالبري اي يحل بالتذكية اذا كان نظره  
في البر مما يوكلا والمنه حله ميتا **قوله** وكل ما متوله منه ومن غيره  
وضابط ذلك ان ما حرم التعرض لاحد اصله حرم صيده وما  
جاز التعرض لكرمه ما جاز صيده **قوله** او الاله كان رمي  
من حرم صيده في كل او من الحلال صيده في حرم او ارسل كلبا في  
المصورتين او نصب للال شبيكة في حرم او نصبها في حرم حيث  
كان تقتل بها صيد وهلك **قوله** او يعصار العبرة بالعوام  
ولو واحدة دون الراس نعم ان لم يعتمد على قائمته التي في حرم  
تقياس نظيره ان لا ضمان انتهى ولو اعتمد عليها فهو تضمن او لا  
محل التطور المعتمد الضمان تعليلها للحرم وعلى عدم اعتبار الراس  
وخوة شرطه ان يجيب الراي بحز الذي من الصيد في كل  
فلو اصاب راسه في حرم ضمنه وان كانت قوائمها في كل  
وهذا متعين ذكره الادريجي وقال ان كلام القاصي يقتضيه  
وتبعه عليه الزركشي انتهى شرح روض **قوله** ويقاسي الحرم  
للال المذكور في عدم ملكه ما يصيده لا بما يشترطه فقد مر  
الشارح في شرح البهجة بالجواهر اخذ من قوله يجوز للال  
ان يدخل بالصيد المملوك لحرمه ويتصرف فيه كيف يشاء  
صرح بالمسئلة الدميري وبين القول فيها بان للال يصير  
بالبيع وغيره اذا كان الذي يتصرف فيه حلالا وكلام للال  
الحلي في شرح الاصل او لا واخرها مخالف لذلك واعلم ان  
جملات الضمان ثلاث احداها المباشرة الثانية

التسبب ومنه ان يتفر صيدا يمتوت بعثرة او يأخذه سبع  
او يتصيدم بشجرة او جبل ويكون في عهدة التنفير حتى يرجع  
الى عاكته في السكون الثالثة اليد يوديعه او عارية او غير  
ذلك **قوله** او حتى تقتل صيدا هذا ما في زياكة الروضة  
واستشكل بانه اتلاف والعاقلة والمجنون فيه سواء ويؤيده  
قول المجموع بعد تصحيح عدم الضمان ان الاقضي خلافه انتهى  
ابن قاسم **قوله** وهو ما عيب اي شرب الما بلا مص وعذب  
اي صوت **قوله** شاة اي من صان او معز وان لم تجز في  
الافقية كما استوجهه ابن جري في شرح الارشاد **قوله**  
حكم الصحابة ومستندهم توقيف بلغهم والا فالقياس  
لم يجاب القيمة وقيل مستندهم الشبه بليتها وهو الف  
البسوت وقاعدة لخلاف لو كان صغيرا لجاز سحله  
او شاة قاله الماوردي وغيره **قوله** حكم الصحابة ان  
اخذ جنسي العيب كالعور ولو كان احدهما اعور ومينا والاخر  
يسارا فان اختلف كالعور والحرب فلا انتهى ابن قاسم  
**قوله** لا يستتبت فلو استتبت ما يلتب بنفسه غالبا  
او عكسه فالعبرة بالاصل **قوله** بان يلتب بنفسه  
كالظرفا **قوله** يجوز التعرض له قطعاً وتلقا ان كان  
شجراً **قوله** علما بالاصل فيما فلو كان الاصل في حرمه  
والاعصان في كل حرم قطعها نظر للاصل لا في صيد  
عليها ولو كانت الامر بالعكس بان كان الاصل في كل والا  
في حرمه قطعها نظر للاصل لا في صيد عليها **قوله**  
لعلف بها يم يسكون الامر على المصدر بمعنى الاطعام



اما بقية اللام قاسم لما تغلفه البهائم انتهى ابن قاسم **قوله**  
للمجاعة اليه ولو مالا **قوله** اذ خرو وهو ثبات معروف الواحدة  
اذ خرة انتهى **قوله** ومن قارب سببها بشاة اي مخزبة  
في الاضحية وكذا ساير دمالح الاجزا الصيد **قوله** او هنام  
للأمد يوم ما فهو دم تخير وتعديل كدم الصيد المذكور  
بعد انتهى قال القوم اني ولو غرس في كل نواة شجرة  
حومية ثلث لها حرمة الأصل وقال الامام قال الثمينا  
لا خلاف انه لو غرس في حرمة نواة او غصنا من شجرة عليه  
لم تنصر حومية نظرا للأصل انتهى **قوله** ان ابراهيم حر  
مكة اي اظهر محرمة بها **قوله** واي حرمت المدينة اي  
انبتات محرمة بها **قوله** وما بين جبلين غير وثور طولا  
واعترض بان ذكر ثور هناك هو بمكة من غلط الرواة  
وان الرواية الصحيحة اجدود فبان وراه جبل صغير  
يقال له ثور وهو غير ثور الذي بمكة وحدود الحرم  
المكي الذي يحرم التعرض لصيده ونابته الا في طريق  
المدينة ثلاثة اميال ومن العراق والطائف سبعة بتقدم  
السني ومن بصراته تسع بتقدم المثناه ومن جده عشر  
انتهى ابن قاسم بالمعنى مع زيادة ثم شروع في بيان انواع  
الدماء وهي اربعة لان الدم اما حار او مرتب وكل منهما اما  
معدل او مقدر وبدا بالحار المعدل فقال وفي جزا صيد  
مثلي ويسمى هذا الدم دم تخير وتعديل لان الشارع  
امر فيه بالتقويم والعدول الى الاطعام انتهى وهذا  
لا يعد تكرار مع كلام الشارع الا في لان هذا فيه

زيادة

زيادة على كلامه **قوله** وفي قذية اذ تكاب ما يحرم الخ  
وجملة دمالح النوع ثمانية اذ بقي منه اللبس والادهان  
ومقدمات جماع بشهوة وقد اشار السارح الى ذلك بقوله  
خلق **قوله** وتغلت ضمته اي الواو اليها اي الى الصا  
**قوله** ودم ترك مأمور كاحرام من الميقات وميت  
بمزدلفة ليلة النحر ومعني ليالي التشريق والروي وطواف  
الوداع كل اشار اليه بالكاف وحملة افراد انواع الدماء التي  
سبقت عروق دمالح النوع الاول من الدماء اربعة  
التعديل والتخير وتحت فردان دم جزا الصيد ودم  
قطع نبات الحرم النوع الثاني التخيير والتقدير وتحت  
ثمانية افراد خلق والقلم والتطيب واللبس والادهان  
ومقدمات جماع بشهوة وشاه جماع الثاني وجماع بين  
التمليبي النوع الثالث الترتيب والتقدير وتحت ثمانية  
ايضا ترك الاحرام من الميقات وترك الرمي والمبيت ثم دلف  
ومعني ليالي التشريق والدفع من عرفة قبل الغروب  
على القول المصغيف لوجود الدم بترك لجمع بين الليل والنهار  
ودم التمتع والفزان وطواف الوداع انتهى النوع الرابع  
الترتيب والتعديل وتحت فردان دم الاخصار ودم  
جماع المفسد **قوله** ويبقى كما قال السبكي وغيره وجوب  
المبادرة اليه اذا حرم السبب وهذا هو المقتر **قوله**  
وتترك لجمع بين الليل والنهار في الموقف اي على القول  
باستحبابه اما على القول بوجوبه فكلام الاصل شامل  
له تامل **قوله** فلو خرج خارج لم يعتد به وان نقل



لحمه وفرق في حرم قبل تغييره **قوله** بان كان مفردا  
 بان تدمر الخ على العمرة ثم احرم بالعمرة فهو معتبر  
 الان لانه اسم قاعل وهو حقيقة في الحال **قوله**  
 او يريد تمتع بان احرم بالعمرة اولاً وقصده ان يأتي  
 بالخ بعد فراغه من العمرة فهو معتبر الان حقيقة تاملاً  
**قوله** بان كان يريد ان ياتي احرم بالخ اولاً وقصده  
 ان ياتي بالعمرة بعد ذلك **قوله** او قارن بان احرم  
 بهما معا **قوله** او تمتعاً بان احرم بالخ بعد فراغه من  
 العمرة تاملاً **باب** الاحصار **قوله** والثاني  
 في حصر الممنوع ونحوه قال البيهقي ان المشهور من كلام  
 اهل اللغة ان الاحصار المنع من المقصود سواء منع  
 من ام عدو ام جنس وحصر التضييق **قوله** والقوت  
 بالخ ويتصور نوات العمرة تبعاً للخ في حق القارن **قوله**  
 عن اتمام اركان الحج او عمرة خروجه بالاركان ما لو حصر  
 عن الواجبات كرمي الجمار والمبيت فبقيها بالدم وهذا  
 بالنسبة للرمي اما بالنسبة للمبيت فلا لانه يسقط بالغدر  
 كما تقدم وحصر من الاعداء وتخلل بالطوان وفلق  
 ويجزى عن حجة الاسلام ومن سدد عن عرفه دون مكة  
 تخلل بعمرة او عكسه وقف لم تخلل ولا فضا بينهما علي الاظهر  
 انتهى يصح ان قاضي عجلون **قوله** بان منع عنه اي  
 عن اتمام اركان الحج او عمرة خروجه بالاركان ما لو حصر  
 عن الواجبات كرمي الجمار والمبيت **قوله** عدو مسلم او كافر  
 من جميع الطرفين هذا في حصر العام ومحصر الخاص كذلك

بالجس

بان جس ظالم او يدين وهو معسر به ولا ينفذ له **قوله**  
 وكان محرماً بعمرة ثم رد على مالك رحمه الله حيث قال بعدم  
 التخلل في العمرة لسعة وقتها **قوله** كخو مريض وان خف  
 مرضه والمعتد انه لا بد ان يشق معه بقائه محرماً وان  
 لم ينج التيمم **قوله** ان شرطه وهو الاحتياط ويحوز شرط  
 تلبس وانقلابه عمرة بخو المرض ولا يلزمه الخروج الى ادني  
 كل ويجزى عن عمرة الاسلام **قوله** وقولي اللهم عاين  
 حيث حسنتي **قوله** محلي بفتح حا اي موضع احل فيه  
 وقوله حسنتي بفتح السين اي حسنتي العلة والشكاية  
 كما قاله صاحب الوافي من فادى للزركشي وقال في الكفاية  
 في قوله محلي بكسر حا كما قاله شيخ الاسلام من حجر المستقلا  
 في ترجيح الحديث الراعي **قوله** حيث عذر من حل او حرم  
 وفرق الحكم على مساكيني ذلك الموضع ونقاس بهم فقروا  
 ولا يلزمه اذا احصر في كل ان يبعث به الى حرم لانه  
 صلى الله عليه وسلم دح بالدينية وهي من كل وانهم قوله  
 حيث عذر انه لو احصر في موضع من كل والرد ان بدح  
 في موضع اخر منه لم تجز وهو كذلك لان موضع الاحصار  
 في حقه لنفسه حرم وان لم يجر في موضع من حرم  
 لم يجر نقله الى موضع اخر منه من حرم والمنقول كما  
 فلا الاذرع في انه جميع حرم كالبقعة الواحدة **قوله**  
 فان جرح عن الدم حساً او شرعاً **قوله** فان جرح حساً  
 او شرعاً ولم يفرغ من حصر العام شرع في حصر الخاص

في

في



وهو حصر السيد عبده والزوجة زوجته فقال ولو احرمت  
**القول** ولو مكاتباً تبذره ابن المقرى بما اذا احتاج في تادية  
 تسكه الى سفر والتقييد ضعيف وقد صرح بمعية تلميد الغنى  
**قوله** فلما كذا امره نعت لو سافرت معه واخرمت  
 بحيث لم تقوت عليه استهما عابان كان محرماً ولم تطل مدة  
 احرامها علي مدة احرامه فليس له تحليلها علي الاوجه وكذا  
 لو احرمت بتذرع معين قبل النكاح مطلقاً او بعد باذنه  
 او بقضا نورى ولو في روج او سيد المنع مطلقاً ولو كانت  
 الزوجة رقيقة فلها المنع وكذا المشتري من السيد فان  
 امتنع عليه تحليله لا دن بايعة له فيه ثبت له خيار ان يحلل  
 ان احرامها بغير اذنه صحيح اي مع حرمة في الرقيق دون  
 الزوجة في الفرض بخلاف النفل **قوله** بخلاف عكسه او ان  
 في التمتع فاعتمر فلم ينعم من حج او في حج او التمتع فقررنا  
 لم ينعم ما والا اصل من اب وجد وام وجدة ولو رقيقاً وبعد  
 مع وجود الاقرب واذا نه كالجها وكافر خلافاً للادري  
 منع فرع احرار يتطوع من حج او عمرة بغير اذنه فاما الفرض  
 فليس لواحد منهم المنع منه ولا التحليل وان وقع بغير اذنه  
 وظاهر كلامهم انه لا فرق بين الافاقى والمكى ومن بينه وبين  
 مكة دون مرحلتين خلافاً للادري في تخصيص المنع به  
 بالافاقى دون المكى وخوجه وان تبعد عن المقرى في مسق  
 ارشاده وهو المتعمد **قوله** ولا اعادة علي حصر  
 سوا كان محصر عاماً خاصاً كالمريض والزوجة والمشر

**قوله**

**قوله** لعدم دس وده واستدل له ايضا بان النبي صلى  
 الله عليه وسلم احصر معه في كديبية الف واربعاً ولم  
 يعتمر معه في العام القابل الا فريسيه اكثر ما قيل انهم  
 سبعاً ولم يثقل انه امر من خلف بالقضا **قوله**  
 وابتدأ وحيد لا يكون ليقا بعض الاعمال عليه فعمل انه  
 يحرم عليه استدامة احرامه الي قابل فان حج به لم يجز به  
 وانما حاز لمن وقف تاخير الطواف والسعي ليقا وقتها  
 مع تبعيتهما للركن الاعظم الذي حصل وهو الموقف **قوله**  
 بعمل عمره ولو من غير نيتها لكن بعد نية التحلل علي الاوجه  
 وتحلل الاول يحصل خلق او طواف متبوع يسعي تقوى **كتاب**  
 بما فعله من عمره  
 البيع ولما فرغ من معاملته فالحق وهي العبادات شرعية  
 مقامه الخلاق وهي المعاملات **قوله** ولو كتابية في جوارحه ولا زوجه  
 ولو من سكران متعذر يسكره اذا اقر بالنية خلافاً  
 لابن الرفعة **قوله** وسماها الراعي شر وطافا لان قبل التصدق بعده  
 المعاطاه بيع عند جماعة ولا صيغة لانه ان اريد انه  
 لا بد من وجودها ليدخل صورة البيع في الوجود فليست  
 الرمان والمكان وخوفاً من الامور العامة اركاناً وان  
 اريد انه لا بد من تصورها ليتصور البيع فليخرج  
 العاقد والمعقود عليه اذ البيع فعل ومورد الفعل  
 وفاعله لا يدخلان في حقيقة قل هذا المر بعد المصالح والحاج  
 ركبت في الصلاة وحج وحجاب عن الاول بان بيع هو  
 المعاطاه بتقدير صحة مستثنى فلا يرد نقضاً علي ان

منه امراف  
 البيع  
 الطرف الاول  
 وقساده الطرف الثاني  
 في جوارحه ولا زوجه  
 الطرف الثالث  
 قبل التصدق بعده  
 الطرف الرابع  
 القاطن سائر  
 الطرف الخامس  
 اتخالف ومعام  
 العبيد مع







ان يكون من الموجب والقابل وهذا الثاني هو المعتمد عند شيخنا  
 الرقبي والبلغيني رحمهما الله **قوله** بخلاف اليسير ولو قصد به  
 القطع بخلاف القراءة لانها عبادة بدنية محضة وهي اضييق من غيرها  
**قوله** وان لم يسمع صاحبه وان لالم قصه وان حملته الرمح اليه  
**قوله** لكن الطاهر الصبي قال في المهمات اما ساق الراعي  
 مقالة النعمة مساق الاوجه الضعيفة تقلا ونجنا البطلان  
 وقال غيره ان المتولي نبي كلامه على قاعدة شيخه الفقهاء ان  
 الصنف لا يتعد دية هذا التفصيل والمعتمد الوجه اذ لم يقصد  
 تعدد العقد بان اطلق او قصد تفصيل ما اجمل البائع ولا  
 يشترط قصد جواب من المشتري بل الشرط عدم الجوارف  
 ولو ادعى عدم القصد بان قال قصدت غيره صدق بيمينه  
**قوله** وعدم تاقبت ولو جوح حياتك او الف سنة علي  
 الاوجه ويفرق بينه وبين النكاح على ما فيه بان البيع  
 لا ينتهي بالموت لا انتقال الموارث بخلاف النكاح انتهى ابو جحر  
**قوله** وعدم اكرانه بغير حق اي ان لم توجد قرينة تدل  
 على الاختيار فان وجدت صح احدا مما ياتي في الطلاق **قوله**  
 او كتب علم فيها اثار السلف المعتمد عدم الاختصاص بالغة  
 اذا كانت مشتملة على الاثار ويوحد من ذلك امتناع به  
 الاثار المجردة لان المنع انها جاز من جهتها والاثار حكمايات  
 الصالحين **قوله** او مرتد عرج بالمرتد المتقل من دين  
 الى اخر قنانه لا يمنع بعبه للكافر **قوله** لا يعتق عليه  
 اي لا يحكم بعنته عليه ليشمل من اقرب كونه او شهد بها  
**قوله** فلا يصح شر الحربي والمواحد والمومن كلحربي

والعلامه

او سلم

لان حرابة

الراس اثم لما تراس وعلا **قوله** لشاكي في بقا المدة وظاهر كلامه  
 ان الشك انما يمنع فعل المسح مادام موجودا حتى لو زال الشك جاز فعل  
 المسح فلو شك مسافرا مسح سقرا او حضرا امتنع عليه المسح ولو خاف  
 وتوضا ومسح وصلي في اليوم الثاني ثم تذكر في الثالث انه اقام مسح  
 في السفر صلي اذا شام مسح اليوم الثالث واما اليوم الثاني  
 فيعيد مسحه وصلاته لا تزدد وصورة المسح اذا احدثت  
 في اليوم الثاني وتوضا ومسح واستمر على طهارته الى اليوم الثالث  
 فيعيد المسح وصلاته واما لو استمر متطهرا في اليوم الثاني واحدث  
 فتم فيعيد الصلاة فقط **قوله** ولا لمن كرمه غسل وان جرت  
 جنبته عن حدث كما شمله كلامهم عبارة حاوي او وجب الغسل  
 واورده عليه ان المقر في الدقائق انه يتناول باطلافة ما اذا  
 وجب له يوم نحاسة البدن او لجهل موضعها منه ولا يجب النزوع  
 في شي من الصورتين بل لو غسل رجله في خوف من النجاسة حيث  
 أمكنه طهرها وهي في خوف اجزاه المسح عليه دون نزوع انتهى وما  
 اورد على حاوي يرد على المصنف ايضا مساوات عبارة له بخارته  
**قوله** او بدا اي طهره علم منه ان خروج الرجل الى ساق كف بلا  
 يد وغير مانع كما مر نعم لو جاوز طوله العادة في خضت الى حد لو كان  
 معتادا للبداشي منهما مسح ذكره في المجموع **قوله** لزمه غسل يديه  
 اي بقصد غسلهما بعد المسح لان نية الاولى اقامت اولت المسح به  
 والمسح لا يغني عن الغسل وبذلك دلل ما لو نوي لجنب الاصغر غلطا  
 فان جنبته اما ترتفع عن اعضا الوضوء الا الراس لان نية  
 اقامت اولت المسح في الوضوء **باب** غسل الفسل اي هذا  
 باب بيان وجبات وواجبات وسنن الفسل **قوله** يغني الغني  
 وضها واما بكسرها فهو اسم لما يغسل به من سدره وخوذه وهو  
 بالمعنيين لغة سبلان الماء على الشي وسر عاسيلانه على جميع البدن  
 بنية **قوله** لاية فاعتزلوا النساء في الحيض الاية ووجه الدلالة  
 من هذه الاية ان المرأة يلزمها عكس الزوج من الوطى ولا يحوت  
 ذلك الا بالفسل وما لا يتم الواجب الاية فهو الواجب **قوله** لان كلا  
 منهما مني منعقد ومن ثم هي الفسل غقبها واما لم يجب بخروج بعض



الولد على ما جند بعضهم لانه لا يتحقق خروج منها الا بخروج كلة  
 جماعها من الولادة بلا بل لا يهلجنة وهي لا تمنع الجماع **قوله**  
 او قدرها من فائدتها وان جاوز طولها العادة كما يقتضيه اطلاقها  
 لو خلق بلا كل حشفة يعتبر قدر المعتدل به غالب امثاله واذا  
 في ذكر البهيمية يعتبر قدر يكون نسبته اليه لنسبة معتدله ذكره  
 الادبي اليه فيما يظهر ولو تاه وادخل قدر حشفة منه مع وجود  
 حشفة لم يورث كما يوجد من قوله او قدرها من فائدتها ولا اثر على  
 الوجه كما سئل قوله او قدرها من فائدتها **قوله** نعم لا غسل  
 بايلاج حشفة مشكل الى ان تحقق جنابته كان او غير رجل  
 في فرجه واوحي هو في خروج امرأة او دبر بحيث يقينا لانه جامع  
 او جومع **قوله** فالصلب والترايب هنا كالمعدة في حديث قال  
 الزركشي في كتابه انه يعتبر فاسد لانه يقتضي ان يخرج من نفس الصلب  
 لا يوجب الغسل كما لا ينقص خارج من نفس المعدة وكلامه في شرح  
 المذهب صرح في ان يخرج من نفس الصلب يوجب الغسل فكان  
 الصواب ان يقول ونفس الصلب هنا تحت المعدة هناك انتهى  
 وهذا هو المعتد خلافا لما في الكتاب اما الاستعداد لحلق منفعة  
 كالاصل مطلقا **قوله** فان لم يستحكم بان يخرج لمرض لم يجب  
 الغسل به خلافا لهذا علم اذا خرج من غير الطريق المعتاد اما اذا  
 خرج من الطريق المعتاد فيجب الغسل وان خرج لمرض كما مر  
 جوابه في سلسلتي **قوله** اولدته بخروجه وهي باستطاعة  
 النفس **قوله** فان احتمل كون الخارج الى واذا اختلف كونه  
 مينا ولم يغسل فلا ترتب عليه احكامه من حومة القراءة والملك  
 وغير ذلك لانا لا نجزم بالشك **قوله** وملك مسلي اي بالغ اما هو  
 الصبي يجب يجوز لوليده ملكه من الملك كالقراءة كما ذكره النووي  
 في ثناويه وقوله بلا ضرورة اما اذا ملك لصورة كان  
 احتمل ليلا وخاف لخروج على نفسه او ماله فلا يجوز عليه الملك  
 لكن يجب عليه ان يقيم بغير ثواب المسجد اما تراه الداخل في رفته  
 كان كان المسجد تراه ان يجرم التيمم به وصرح اما اذا كان المسجد

او مرعا

او مرعا وجلبت الزخ فيه ثرابا لا يجرم التيمم به وينبغي جوب  
 غسل ما يمكن غسله من بدنه لان الميسور لا يسقط بالمعسور وهذا  
 هو المعتد بل يقضي بحد الله **قوله** يسجد واما ما بعضه مشعر كان  
 وقف حصته شايعة مسجدا فكل المسجد في حرمه الملك فيه على نصب  
 ونحوه ويجب قصته فور او يستحب لدخله الحية ولا يصح الاعتدال  
 فيه على المعتد **قوله** الا عابري سبيل اي اذا كان له بابان وحل  
 من احدهما وخرج من الاخر بخلاف ما اذا لم تكن له الاباب واحد  
 فيمنع كما قاله ابن العماد **قوله** وخرج به الكافر فلا يمنع من الملك  
 لكن ليس له ولو غير جنب دخول مسجد الحاجة مع اذن مسلم بالغ او جلوس فاق  
 فيه للحكم ويظهر ان جلوس المفتي فيه للافتاء كذلك انتهى بخروجه هذا بالنسبة  
 للملكي اما هو يجرم عليه جلوس مع جنابة لانه مخاطب بالوقوف عقيب  
 وقوله ولا من القراءة اي التمكن منها اما قرأته مع جنابة فجرم عليه لانه  
 مخاطب بغزوة الثبقة خطاب عقاب **قوله** تعلم انها لا يجب  
 مضمة واستنشاق وان انكشف باطن الفم والالاف تقطع سائرهما وكذا  
 باطن العين وهو ما يستتر عند انطباق الجفنين وان انكشف تقطعها  
 كما في الوضوء **قوله** فكل في غسله واحدة عبارة الاسعاد لكن قيد  
 النووي الخامسة بالحكمة ولا بد منه وقيدتها السبكي بما اذا كانت الخامسة  
 لا حول بين الماء والغضو وكان الماكثرا او قليلا وكان بحيث يزيلها  
 بغير دملاقاة لها قال فان انتهى واحد من الامرين لم يكف قطعا  
 ولا يجزي تقييدها ايضا بغير المغلظة كما علم من قوله غسله واحدة  
 اما المغلظة نفسها بدون ترتيب او معه قيل استيفاء السبع لا يوجب  
 حدث انتهى **قوله** وضوء قال الواقعي ولا حاجة الى اقراده فيه  
 لانه ان لم يكن عليه حدث اصغر او كان وقتها يندرجة وهو المذهب  
 لم يكن عبادة مستقلة بل من كمال الغسل وتضمنه انه يكفي فيه نية الغسل  
 اي ان ياتي بنية مجزية من بقاء الغسل لانه قد مر ان نية الغسل لا تكفي على  
 المعتد كما يكفي في المضمة والاستنشاق بنية الوضوء وبه صرح ابو خلف  
 الطبري شارح المفاتيح وهذا الوجه لا ينافي ان تغافل كحدث عن اعضا

بيان  
 وابن



الوضوء فيها اذا قدمه على الغسل حصول صورة الوضوء واختار النوى  
كأن الضلوع تقصيرا فقال يتوي به رفع الحدث الاصغر ان لم يتجدد  
جنايته عنه والآنوي به سنة الغسل وهذا محله اذا قدمه على الغسل  
اما اذا احترة فان اراد الخروج من خلاف نوي رفع الحدث والآنوي  
سنة الغسل **قوله** ويجعلها في الحرمه للعقد عدم الاطاق لقصر من  
الاخراج **قوله** ملة ما دلور كعة بخلاف ما لو سجد لبلاوة او شكر  
**باب** في الخياسة وان الها قبل ينبغي تاخيرها عن التيمم  
لانه بدل غما قبلها وهو الوضوء والغسل لا عنها او تقدر بها عقب المياه  
وتدري بان لهذا الصنيع وجه ايضا وهو ان انزالتها كانت  
شرطها للوضوء والغسل على ما مر اي على طريقة الرافعي القائل بان  
الغسل الواحدة لا تلغي للوضوء والغسل وانزاله الخياسة وكان  
لا بد في بعضها من تراب التيمم كانت اخذه طرفا مما قبلها وطرفا  
مما بعدها فوسط بينهما انتهى في حجر والاحسن ان يقال ان انزاله  
الخياسة لما كانت شرطاً للصحة التيمم والشرط مقدم على الشرط  
طبعاً تقدم وضعها **قوله** مسكر المسكر اذ به هنا المقطع للعقل  
لا والشد المطربة والالم كحج لقلهم ما يع **قوله** كحج  
وهي المتخذة من عصر العنب وان كانت يباطن حبات العنقود  
او تحترمة بان عصرت لا يقصد لحمية **قوله** كحج وحشيش  
واننون وجوزة طيب وكثير غيره وزعفران والمراد بالاسكار  
الذي وقع في عبارة السارج وغيره في نحو حشيش مجرد تغيب العقل  
فلا منافاة بينه وبين تعبير غيره بانها مخدرة منومة خلافا  
لمن وهم فيه وما ذكرته في جوزة الطيب من انها مسكرة بالمعنى  
المذكور وانما حرام صريح به اية المذهب الثلاثة وانتضاه كلام  
كثيرة انتهى في **قوله** تغليباً للخيسة وقضية من الحكم  
بقضية لاخس ابو ية الا الاذي المتولد بين اذي او ادمية بلفظ  
الحكم المفضل في ساير امكانه وهو واضح في الخياسة وخوفاً خلاف  
في التكليف لان مناط العقل لا ينافيه خياسة عيضة للعفو عنها

بالنسبة

بالنسبة اليه بل والى غيره نظيره ما ياتي في الوشم اذا تقدمت ان الله  
فقد نزل المسجد ويماشي الناس ولو مع الطوبى ويومهم لانه لا يلزمهم  
الاعادة ويمل الاستوى الى عدم حل مناجته وحزم به غيره لان في  
احد اصليهما بالحل رجلا كان او امرأة ولو لم يكن هو مثله ونقل بالحكم المسلم  
فيل لا عكسه لتقصده وتياسه نظيره عن ثلاث الولايات كالتفق بل اولى  
وقال بعضهم ويجوز ان يلحق بسببه بنفس الواطي حتى يبرأ منه انتهى والثم  
عدم الحق لان شرط حل الواطي واقترانه بشبهة الواطي وهما م  
ينفيان هنا نعم الذي يتجه ان له تخرج منه لا غنيته لما تقر بان  
يفيد عن الولايات قال بعضهم ولو وطى ادمي بهيمة قوله الاذي  
ملوك لما لكها انتهى في حجر والمعمد ان المتولد بين الاذي والمقط  
ظاهر العيني والقاعدة اعلية والتمسك بظاهر الكتاب والسنة  
اولى من التمسك بالقاعدة وينبغي ان الاحكام المتقدمة لا يمتد  
لها فلا تل مناجته ولا توارث بليمة وبين الاذي ويحظر عن الولايا  
وليس مثله ما في بلبي احد ها ولا ابن شاه اقبلها كلب لانه منها فهو  
لها ولا دو منقها لانه متولد من عفونتها لا من عينها **قوله** خلاف  
من غيرها الى الكلب والخرير والفرع ولو من محبوب وغنى وان كان  
على لون الدم بشرط طهارة الخل الذي يخرج منه الماء الا كان متحسناً  
لجماع على مستنج بالمحارة كما في به شحنا الذي ملي راحة الله تعالى لان العفو  
عن كل الاستنج بالنسبة اليه **قوله** لغير الشين عن عايشة الى الجوه  
استشكل الاستدلال بهذا على طهارة مني غير نفيها بانه اما ياتي على القول  
بان فضالة مني الله عليه وسلم كفضلاتها اذا نلت طهارة منية نلت طهارة  
منيا وهذا ما عليه الشان والمحبوب والذي عليه بعض المتأخرين ان  
فضلاتها طاهرة وهو المعتمد واجب بانه ياتي ايضا على القول بان  
فضلاته طاهرة لان منية لا يفسا عن اختلاف لانه من الشيطان وهو  
معصوم والغالب ان منية اما يفسا عن جماع ويختلط منية بمنى زوجته  
وكانت عايشة حك المنى من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ثم يصلي فيه فثبت طهارة منى زوجته وليس غسل وطا وفركه



بابسوار ان كان غسله افضل وليس بالادمي غير الغائط جامع انه اصل  
حيوان طاهر ولم يتغير من الوجب لان النجاسة هل هو ملائمتها  
او دخول وقت الصلاة او هاء والقيام الي الصلاة معا وحت بعضهم  
لكاف ذلك بالحدث **قوله** وسهك وهو ما كل من حيوان الجوف  
وجراد اسم جنسي واحد جرادة يطلق على الذكور والانثى **قوله**  
بغير ذكاة شرعية كالمذكاة من غير الماكول كالحمار اذا ذبح او منه  
مع فقد بعض شروطها كان ترك بعض الحقوم او المري او كان  
مما لا يحل منا كحتم لا هل ملقة كالجوسي او كان الذابح محرما والمذبح حصيد  
يرى **قوله** وان لم يسيل دم خلا فاللغفاله حيث قال يطهارة بيته  
مالا يسيل دمه وهو ضعيف **قوله** فلا حاجة الى ان يستثنى  
منها جنس الذكاة لان ذبح ام جنيني وعقر الناذ وضغطة الصبيد  
ذكاة شرعية يقال وضغطة الى راحة الى جابط او حوه ومنه وضغطة القار  
**قوله** ودم يستثنى منه المني واللبن اذا خرجا بلون الدم ودم  
بيضة لم تفسد وشمل كلامه ما يبقى على اللحم والعظام ومن مخرج بطهارة  
الاردانه معقوعه **قوله** بخلاف غير السائل كالحمار وكبد وعلقة  
وسهك ولو من بيته ان تجسد وانعقد والانه جنس يتبعها والمعتد  
خلا **قوله** وفي الغسل قبل خروجه من في الفل فهو مستثنى من  
التي وقيل من دبرها فهو مستثنى من الروث وقيل من ثقبته من  
جنابها فلا استئناس **قوله** وروث ولو من غير ادني ولو  
من نبي لكن جرمة البغوي وغيره بطهارة فضيلة مني الله عليه  
وسلم قال بعض المناخرين ان الفتوي عليه وهو المعتد **قوله**  
اما لبني ما يوك كل كالنور خلا فاللسراخ البلقيني ويتصور ان يكون  
لبن بان يكون خنثي او خلق الله له اخلافا خرقا للعاكة والفرش  
وان ولدت بغلا والشاة وان احبلها كلب لعموم الآية **قوله**  
الاخو شعر الخ والعظم المشكوك في طهارته طاهر كما صرح به في

جواهر

**قوله** وفارته وهي خواج من جانب سورة الطهية عند لا لقا به  
هذا ان انقضت في حياتها ولو احتمل الاعلى الاوجه او بعد كاتفا والا  
في نجسة والربا طاهر وهو عرف سنوي ربي ربي عما خالطه من قليل  
البري وكذا العنبر وهو نبت في البحر **قوله** ووطوبة قرح وهي ما  
ابيض متودد بين المذي والعرق ما لم يحقق خروجهما من الباطن  
والما السائل من ثم النائم قال في المجموع ان كان من معدته كان جرح  
مقتنا بصفوة نجس او من اللهوات كان انقطع عند طول اليوم  
نظاهرو وكذا ان شك وقياس المذهب العفو منى عمت بلواه  
لكم البراغيث قال وسيلت الاطبا عنه فانكروا كونه من المعدة  
انتهى وخبره البقرية نجسة لانها تجسد في الباطن كالبول  
**قوله** اما اذا تخللت لصاحبة عنى اتي لست من جنسها  
اما التي من جنس فلا تضر فلو صب على الحجر او غيرها او نبيدا  
طهر بجميع على المعتمد كما لو بال او لا وجف ثم بال ثانيا وعم الثاني  
ماعه الاول فيكفي حجر ولو اقلط عضير على مغلوب ضوا وغالب  
فلا فان كان مساويا فكذا لان احب به عدلان يعرفان ما يمنع  
التمز وعدمه او عدل واحد فيما يظهر اما اذا لم يوجد خبراه  
او وجد وشك فالوجه اذ امة حكم على الغالب **قوله**  
لكن اخبار السبكي خلافا صرح الشيخان كالاصحاب بصحة السلم في  
خل التمر والزبيب وذلك ملتمز لطهارتهما اذا نجس لا يصح بلعه  
ولا السلم فيه اتفاقا تعلم انهم مصرحون بطهارة خل التين بالكل  
وان ذلك هو المعتمد مذهبنا ودليلا لا دليلا فقط خلافا لما يوهمه  
تغير السبكي بالتحار انتهى **قوله** فيطهر طاهر او باطنا والمراد  
بباطنه ما بطن وباطنه ما ظهر من وجهه بدليل قوله اذا قلنا  
بطهارة طاهره فقط حازت الصلاة عليه لانه نقيته لذلك فقد  
من يخالط فيه انتهى شرح الشيخ الرمي **قوله** وخروج بالجلد

وقد خذ من  
سور طه

لقد  
ما  
لي

ث  
ح  
ن







القضا ومن نوaid خلاف حكم تيمم العاصي بسفوه ان قلنا التيمم  
رخصة فتميمه قبل التوبة غير صحيح فعليه القضاء وان قلنا عزيمه  
فتميمه صحيح انتهى اسعاد **قوله** وقوله ومأمور بغسل وكذا الوضوء  
المستنون كما قاله الاسنوي وعزج بما ذكر من عليه نجاسة فلا يصح  
عند المحرز عن الما يتيهمه عنها وفي القدم مسح محلها بالتراب **قوله**  
تقدما اي سواء كانت الفقد حسييا او شرعيا كان وجدا ماسبيلا  
للشرب **قوله** بان جواز وجوده ولو يظن او شك بقرينة  
مقابله باليقين كما سياتي **قوله** ولو يظن او شك اي الثقة  
ولو واحد اعني جمع فلو تعقت النازلون ثقة يطلب لهم كفي **قوله**  
**قوله** في الوقت فلو طلب سنا كافي لم يصح وان صياد فنه يغير جواز  
تقديم الاذن في الطلب على الوقت ان قال فيه او اطلق لان قال  
طلبه تيم لصاحبه الو **قوله** ورقت اي ان جوت بدلهم ولو بالثمن **قوله**  
نذكر الطلب كما قاله ويستوعبهم اي مادام الوقت متسعا **قوله** في الاصل تردد قدس  
الفعال في تناوبه فظنوه سوال المحقق الغوث ام لا خالف كل الاصحاب او ضبط حد  
منه ان طلبه لعطش الغوث فهو كذلك غالبا لكن لو اد نظره عليه او فطر عليه اعتبر  
نفسه او حيوان قال الشارح وهذا هو المراد بقوله الاصل في قال في الجموع وليس  
محتمر كذلك وقد يحس المراد ان يدور لحد المذكور لانه التوضي عليه من ايمان المائي  
طلبه قبل الوقت كما في الموضوع البعيد بل ان يصعد نحو جبل صغير بقرنة ثم ينظر هو اليه  
فانهم او في اوله يكون انتهى ولعله مراد من غير التردد وانتهى ويمكن حمله على تردد لم  
التأقلم عظيم لا يمكن يتعني بان كان لو صعد احاط بحد الغوث من جهات الاربع اذ  
استيعابها الامداد لا فائدة فيه مع ذلك لوجوب التردد وحمل الاول على ما اذا كان  
اول الوقت فيجب نحو الصعود لا يفيد النظر لجميع ذلك فيتعين التردد وانتهى في  
تجمل الطلب في اظهر حجر **قوله** فلهو علم اي ولو بخبر عدل رواية او فاسقه  
احتمال من الاشراك وقع قبله صدقه اخذ من نظايرة بن حجر **قوله** وبسبي حد  
ولو طلب قبله الغرب قال محمد بن يحيى ولعله يقرب من نحو وصف فوش **قوله**

اي وعليه التقيا  
ايضا افاده

ولو طلب قبل الوقت  
لغايتة او ناقلة  
فدخل الوقت عقب

طلبه تيم لصاحبه الو  
نذكر الطلب كما قاله  
الفعال في تناوبه

منه ان طلبه لعطش  
نفسه او حيوان  
محتمر كذلك وقد يحس

طلبه قبل الوقت كما في  
الموضوع البعيد بل ان  
فانهم او في اوله يكون

التأقلم عظيم لا يمكن  
استيعابها الامداد  
اول الوقت فيجب

تجمل الطلب في اظهر حجر  
احتمال من الاشراك  
ولو طلب قبله الغرب

ان امن

ان امن غير اختصاص ومال اي له او لغيره ويشترط في كل من النفس والعضو  
والمال ان يكون محترما والا لم يؤخر خوف عليه **قوله** وانقطاع عن  
رفقة وان لم يستوحش على الاوجه وقيل في جمعة بانه لا يدل لها **قوله**  
والاي بان خاف خروج الوقت لو قصد من اوله او من حين نزوله  
هكذا قاله شيخنا الطنطاوي اخذ من قوله خلاف من معه ما ولو  
توضا به خروج الوقت الى والاخص رجوعه لجميع ما تقدم **قوله**  
فلو تيقنه اخر الوقت اي بان يبقى منه وقت يسع الصلاة  
كلها وطهرها فيه ولو في منزله الذي هو فيه على المعتمد خلافا لما  
وعمل افضلية التأخير حيث لم يفتقر التقدير نحو جماعة والا كان  
التقديم افضل وصورة مسيلة الكتاب ان يكون في محل يطلب فيه  
تقدما والا وجب التأخير وان خرج الوقت ويحري هذا التفضل  
في يتيقن السيرة او لجماعة او القيام اخره او ظنها فان تيقن فالتأخير  
افضل او ظن فالتقديم افضل ولو علم دوا التوبة من متر احمى على عونه  
بيرا وسرعيرة او محل صلاة انها لا تنقضي اليه الا بعد الوقت فلي  
فيه بلاعادة ويقيم ركب سفينة خاف غرقا واستقر ولا اعادة  
عليه من حاله ينفذ ويبين الماسبع مثلا ولم توطئ محل لا يما فيه جماع  
والتيقن ولا اعادة عليه ولا يلزمه النقلة عند **قوله** وقيل يجب  
قال في الجموع وهو اقوي في الدليل فيتميم على الوجه واليدني ثم يسع به  
الراسي ثم يقيم على الرجليني ولا يؤخر هذا المائي صحة التيمم للوجه  
واليدني لانه لا يجب استعمالهما **قوله** محتمر المحترم ما يحرم  
تيممه **قوله** حضورا وسفرا لا ويعتبر في الحاضر ان يفضل عن  
سوته يومه وليتمه **قوله** واستغارة التيمم لوجاوت قيمة  
الا انه في الما اذ الظاهر السلامة **قوله** وصناف الوقت عن طلب  
المائات اخصاج اليه المالك لعطش ولو مالا او لغيره حالا او اتسع الوقت في محل يطلب وجوه  
لم يجب انها به كما اقتضاه كلامهم ونقله الزركشي عن بعضهم واقسوه  
في محل يطلب وجوه

وردي

ويشترط في كل من النفس والعضو  
والمال ان يكون محترما

ولا يدل لها  
خلاف من معه ما ولو

فلو تيقنه اخر الوقت  
كلها وطهرها فيه ولو في منزله

وعمل افضلية التأخير  
التقديم افضل وصورة مسيلة

تقدما والا وجب التأخير  
في يتيقن السيرة او لجماعة

افاده



**قوله** فلا يجب فيه ذلك ولو كان قبولا من اب او ابن ولو كان قابلا  
 القرض موسرا بما لا غيب **قوله** ولو نسيه لودكوه اخر الباب عند  
 ذكر ما يقضي من الصلاة وما لا يقضي كان اولى لان البحث هنا في السبب  
 المبيح للتييم واما القضاء وعدمه بالتييم فسياتي اخر الباب **قوله** الاضمار  
 في قوله ان علمه فيه ثم جهله فيه نظمة او غيرها **قوله** اعادوا  
 اتعن في الطلب **قوله** فيتييم مع وجوده ونزود الماوان رجا  
 الماوان عند ولو كان معه ما ان طاهر ونجس وعطش قبل الوقت شرب  
 الطاهر او فيه قالم الماوردى واخرون يشرب النجس ويتطهر بالطاهر  
 لانه صار بدخول الوقت مستحقا للطهارة ومشتى عليه الرافي ومحمد  
 في الروضة انه يشرب الطاهر ويقيم واختاره في التحقيق وصوبه  
 في المجموع قال لانه لا يحل شرب النجس الا عند فقد الطاهر فوجوده  
 كعدمه وقولهم صار مستحقا للطهارة ممنوع في هذه الحالة انتهى ومثل  
 العطش نالوا احتاج اليه لبل كحل ولت سويق وطبخ طعام اذا احتاج  
 اليه حالا اما اذا احتاج الي ذلك في المستقبل فلا وبهذا يجمع بين كلامي  
 الولي العراقي وابي المعري وتوسد الى هذا قول بن المقرئ ولا يخفى  
 فانه يفهم انه لو احتاج اليه حالا كان كالعطش واستشكل فيما اذا كان  
 ذلك في مملوك اذا الخسران فيه اكثر منه في الزيادة على عن مثل الما  
 وهي تانعة من احباب شرايه كما مر واجيب بان الخسران في  
 الزيادة محقق بخلافه في نقص المملوك انتهى **قوله** قول عدل  
 في الرواية اي ان لم يكن عارفا بالطب فان كان عارفا به الكفى  
 بمعرفة نفسه فان لم يكن عارفا به ولم يجد طبيبا وخاف  
 محذورا فعن ابي علي السني انه لا يتييم بقله عنه النووي ثم قال ولم  
 ار من وافقه ولا من خالفه قال الر كشي قد وافقه الرواية في  
 وخالفه البيهقي فافتي بانه يصلي بالتييم ثم يعيد اذا وجد الخار  
 اي واخبره بجواز التيمم او بعدمه قيد للاعادة لا لوجوبها لانها

قوله اضل  
 حله في حال  
 او ادنى حال  
 في حله ولم  
 يشعر به اوله  
 بعلمه بغيره  
 وشك في خلاف  
 ما لو كانت  
 غايه من قله  
 الى عاده

وجبت

في الخبر

وجبت قبل ذلك وانما قيد هانذا لانه لانه لا فائدة لها قبل منه  
 يؤخذ انه لو عاد بالوضوء مطلقا فالمسيلة مصونة بما اذا  
 اراد الاعادة بالتييم فان لم يجد المحبر واستمر بتييم لزمه الاعادة  
 اذا برى قال الاستنوي وهو الحق اللايق بحاسن الشريعة  
 لاسيما عند قيام المظنة التي هي المرفق **قوله** واذا امتنع به  
 استعماله اي حرم **قوله** ووجب مسح كل السائر شامل لما لو كانت  
 الجيرة في راسه بان عنتها لم يبق منه الا ما لا بد منه للاستمسك نجس  
 مسح كلها ولا يجب التيمم معه لان الواجب في الرأس مسح البعض وهذا  
 ما ظهر بعد امعان النظر وحل وجوب مسح السائر اذا اخذ من الصبي  
 شيئا للاستمسك كما هو الغالب فان لم يأخذ منه شيئا لم يجب مسحه **قوله**  
**قوله** ولا يجب مسح كل العلة وان لم يغسل وان واجبه الغسل  
 فان تعذر فلا فائدة في المسح بخلاف المسح على السائر لشبهه بالمسح على  
 الحف **قوله** ويبدب ان يجعل كل واحدة كعضو واحد قال  
 في المجموع فان قيل اذا كانت العلة في وجهه ويده وغسل مع الوجه  
 او لاجاز توالي تيممها فلم لا يكفي تيمم واحد كمن عمت العلة اعضاءه  
 فالجواب ان التيمم هنا في طهر ختم فيه الترتيب فلو كفاه تيمم حصل  
 تطهر الوجه واليد في حالة واحدة وهو متنع بخلاف التيمم عن  
 الاعضاء كلها لسقوط الترتيب بسقوط الغسل انتهى قوله وانما عاك  
 اي الواحد وان تعدد او لا على المعتمد وما ذكره السارح في شرح  
 الرض من اعادة التيممات الاربع بناء على طريقة الرافي القابل  
 باعادة التيمم وغسل ما بعد العليل ويبطل التيمم لخروج بالبرء  
 فيغسله وما بعده ان كان محدثا صغرا بخلاف محجب فيغسل  
 علم فقط لا يرفع لصوق لتوهده **فصل** في كيفية التيمم  
**قوله** ولو برمل لا يلصق بخلاف ما يلصق بالعضو وعلى  
 هذا التفصيل المصروح به في المجموع حمل ما وقع في كتب النووي

التييم



من اطلاق الاجزاء والاطلاق عدمه **قوله** ودخل في التراب  
المذكور المحروق منه وكذا ما يוכל صفها كالمدر وان لم يخلط  
بلعابها وطين مصر المسمى بالطفل كما صرح به مجمع وما اجترحه  
الارض فيه من المدر وان اخلط بلعابها كمنجوع بلعاب جفوان  
تغير لونه او طعمه او لونه او رتبه والبطيخ وهو ما في مسيل  
الماء البسخ الذي لا يذبت ما لم يعلم به **قوله** وخرج به  
التراب المتنجس ومنه تراب المقبرة المنيوشه يقينا لا خلا  
بجذرة الموت وصديدهم المتجدد من ثم لم يطهره المطر ولا  
يغفر احده من ظهر كلب لم يعلم التصاقه مع رطوبته **قوله**  
وهو ما بقي بعفوه او تناثر منه اي سواء الحرق عنه المتجم  
لا **قوله** واركانه اي التيم خمسة باسقاط التراب اذ لو خشي  
ترباب ونقل ثم قصد ركنه الحسن عد المار كناه والقصد لانه داخل في النقل الواجب  
ونية ومسح لوجه قوف النية به فالنقل مسطر للقصد ولا عكس اذ هو في  
مسيلة الروح الاينة قاصد غير ناقل والمعتقد ان التراب مركب  
في التيم خلاف المالا لانه ليس خاصا بالوضوء بخلاف التراب فانه خاص  
بالتيم لانه في الخاسة المغلظة ليس مطهر بل المطهر انما هو الماء  
والتراب شرط والمخاطبات لا يكتفي بنها بدلالة الا لزام بل  
وصنعها اليم لا بد منها من الدلالة المطابقة دالة اللفظ على مقام ما وضع  
فاحفظ لها دنا **قوله** نقل تراب اي تحويلة من نحو الارض او الهوى الى  
العضو المسحوق بنفسه ذلك العضو كان معك وجهه ويديه  
بالارض او غيره من ماذونه كما سياتي او من نفسه كان اخذ  
ماسفته الروح من الهوى او غير ذلك **قوله** وانما التراب اناء  
لما قصد الروح وانما لم يشترط القصد في الوضوء لان اسم الغسل  
المأمور به يطلق مع انتفا القصد بخلاف التيم **قوله** اما  
لفعل ماذونه مقام فعل ومن ثم اشترط كون الماذون مميزا ولا

تراب ونقل ثم قصد ركنه الحسن عد المار كناه والقصد لانه داخل في النقل الواجب  
ونية ومسح لوجه قوف النية به فالنقل مسطر للقصد ولا عكس اذ هو في  
مسيلة الروح الاينة قاصد غير ناقل والمعتقد ان التراب مركب  
في التيم خلاف المالا لانه ليس خاصا بالوضوء بخلاف التراب فانه خاص  
بالتيم لانه في الخاسة المغلظة ليس مطهر بل المطهر انما هو الماء  
والتراب شرط والمخاطبات لا يكتفي بنها بدلالة الا لزام بل  
وصنعها اليم لا بد منها من الدلالة المطابقة دالة اللفظ على مقام ما وضع  
فاحفظ لها دنا

يبطل

ولو سجدة تلاوة او شكر عند مقتضىها فيه وبه جزم ابن المقرئ  
وكلام الشنن قد عمل الى عدم الصح **قوله** في نذر الايمان  
الى الحرم **قوله** او غيره مما ياتي من صلاة او صدقة او صوم  
**قوله** ولو نذر ايمان الحرم الى ما جمع في الملتق بين المشي  
والايمان تبيينها على خلاف ابن حنيفة في الايمان دون المشي  
وجت البلقيني ان من نذر ايمان مسجد البيت حرام وهو داخل  
لحرم لا يلزمه شي لانه حينئذ بالنسبة اليه كبقية المساجد وله  
احتمال اخر والذي يتجه انه يلزمه التسكك هنا ايضا لان ذكر البيت  
حرام او جز من الحرم في النذر صار موضوعا شرعا على الزام حج  
او غيره ومن الحج يصح نذره لهما فيلزمه هنا احدهما وان نذر ذلك  
وهو في الكعبة او المسجد حولها ولو نذر المشي لبيت المقدس او  
الدينية لم يلزمه على النضر وجاز له الركوب وفي الشرح الصغير  
ويصح التيم انه الاصح وفي الروضة كما صلتها انه الاظهر عند  
العراقيين انتهى وقد صرح في مشرح الروض بعدم انعقاده  
وقوله وجاز له الركوب لا ينافيه **قوله** لزمه حج دون تحفي  
الا اذا كان في موضع يستحب فيه كما فيلزمه كما في نظايره **قوله**  
وسن تحمله او ان من ملكه اي ان لم يحسن العقب كما فيده  
بعضهم **قوله** وتكن من تعلم بان كان على مسافة ملكة منها  
الحج في ذلك العام انتهى **قوله** كما لو نذر صوم سنة معينة  
فاقطفها لم ينعق قيم البلقيني فالمعتد انه لا قضاء اذا اظ  
انظر للمرض **قوله** لنفخ الفل في الوقت فيه اشعار بتعين  
المذكور في الوقت المعين للنذر وهو ما صح في الروضة في  
الصوم وقصوبه بعضهم واعتمده في التوي لكن التوي

المق  
نها  
ي  
ش  
ح  
ق



في الاعتكاف منع الرافعي في جزمه في الصلاة بعدم التعيين واسته  
تصوير منع الصوم بان المنع من التنية فيه لا يسيل اليه والاكراه  
على الاكل فيه لا يفطر في الاصح وكذا الصلاة لا يمكن منعها الا مكان  
فعلها بالايمان بالطرف ثم يمر الاركان على القلب واجيب عن  
الاول بما كان في الاسير بان يخاف ان لا يأكل قتل وفيه نظير وفي  
المصلي صورة النووي في شرح المذهب بالنسبة للمنافي بان  
باني بها على غير الوجه المجزئ من الطهارة وخوها **قوله** اوجبه  
كذا وقع في شرح المذهب وفيه نظر لان التعيين بعد القدر انما يكون في  
المطلق وسما في ان المطلق ينصرف لما يجزئ اخصه فلا يصح تعيين  
غيره ويجب عند اطلاق الهدي كعلي ان اهدرك ثوبه مخزيا في الاصح  
لان الاصح ان النذر يسلك به مسلك واجب الشرع غالبا انتهى  
ان يخرج وليس لمن اهدرك شيئا من الابل ان يشعر بها جديدة في  
جانب صفحة سنامها اليمن وكذا البقر كما قال النووي في تصحيح  
التبيين وان يغلد الابل والبقر بالنعال لا الغنم لضعفها عن  
حملها **قوله** او نذر تقصد قابض في ويستثنى من التصديق ما  
نوي النادر اختصاص الكعبة بالنذر فان كان شعا استعمل  
فيها او دفنا وقده في مصابيحها او طبيا طبيا به **هـ هـ هـ**  
**كتاب** القضاء يقال لا تمام الشرع وامضاه  
واحكامه لان القاضي يستتم الامر ويضيقه وحكمه ويقرعه ثم يفتي  
الزم واوجب وثبتة مناسبة لتعريفه شرعا اذ هو الاثر ام حكم  
الشرع لمعني اوجهة كقضاءه لفقر على بيت المال او لبيت المال  
على معنى **قوله** اي حكم بيتي الناس ما خود من حكمه اللام المنع  
الذابة **قوله** فلم غرة اجور قال في شرح مسلم اجمع المسلول

على ان هذا

على ان هذا في حاكم عالم مجتهد اما غيره قائم بجميع احكامه وان افقت  
القضاب واحكامه كلها مورد ودة لان اصابتها كلها انفاضة  
وروي الاربعة وحاكمه واليه في خبر القضاة ثلاثة قاض  
في حجة وقاضيان في النار وفسر الاول بانه عرف الحق وقضى  
والاخرين بمن عرف الحق وجار ومن قضى على جهل **قوله**  
اما تولية الامام لاحد من فروع من عليه ومن صرح بالتولية  
ولنك او قل ذلك القضاء من كذا تنها عولت عليك فيه واعتمدت  
عليك فيه ويشترط القبول لقضا وكذا انور في الحاضر وعند  
بلوغ الخبر في غيره هذا ما في جواهر وغيره ولكن لما نقله عن الماورى  
تجاء انه ياتي ههنا ما مر في الوكالة فعليه الشرط عدم الرد وهذا  
هو المعتد قال البلقي في ايقاع القضايا بين المتنازعين فرض  
على الامام ان يابيه ولا يحل له الدفع اذا كان فيه تعطل به  
وتطويل نزاع **قوله** فان امتنع اجبر واشعر كلامه بانه  
لا يصير قاضيا مجرود تعيينه وتكامل الشروط فيه بل لا بد من  
توليه الامام واستشكل تولية المحتنع بان امتناعه مع التعيين  
له مفسق واجاب النووي بعدم فسقه لان امتناعه غالبا  
يكون بتاويل فلا يعصى بذلك جرما وان اخطا في ما ويله  
**قوله** او ليكفي من بيت المال وهذا مشعر بخوان اخذ  
الرزق على القضاء وهو كذلك ففي التهذيب يجوز للامام والقاضي  
المعسر ان يأخذ من بيت المال ما يكفيه وعياله ما يحتاج  
من نفقة وكسوة لا يقدر به اما اخذ الاجرة على القضاء  
ففي الوضحة عن البغوي ان للقاضي احدها من الخصم ان  
كانت اجرة مثل علم وان لم يكن رزق في بيت المال **قوله**

لقد  
ها  
لج  
ل  
ش  
ح  
ن



سيعا ولو بالصباح **قوله** ولو في النهار فقط او الليل فقط على  
 الوجه او ببصره ضعف لا يمنع من ان يفرق بين الصور الثمانية  
 منه **قوله** كافيا ولا يغني عنه ذكر الاجتهاد خلافا لما زعمه البعض  
 اذ لا يلزم منه حسن الراي بحيث يحمل اكثر الناس على طاعته  
 لو فرض عزل الامام عن تنفيذ حكمه او عسر مراجهته في ذلك  
 فلو كان ثم يجتهد ان احدهما كذلك والاخر يضدهم تعينت  
 تولية الاول لانه الكافي فقط على ان اخذ الراء فيمكن  
 لخواصهم وهو لا ينافي الاجتهاد انتهى ابن حجر **قوله** فلا يولي  
 كافر وما اعتمد من نصب حاكم للذميين منهم فهو تقليد راسخ  
 لا حكم فهو كالحكم لا كالحاكم **قوله** لغة ونحو او صرفا وبلاغة  
 لان الشريعة وردت بلسان العرب فينبو فمعرفة احكامها  
 عليه **قوله** فلا يخالف في اجتهاده ويعرف اصول الاعتقاد اي  
 ولو بملك حصلت له من الادلة الشرعية وان لم يعرفها بطرائق  
 المتكلمين وصناعهم لان العناية لم يكونوا ينظرون فيها ولم  
 اكمل الامة نظرا واجتهادا ولا يشترط حفظ القرآن بل ولا  
 معرفته للخط **قوله** وهذه من زيادات في الروضة واصلا  
 ان القياس فيما اذا اذن الامام للقاضي في الاستخلاف ولم يصير  
 له بالاستخلاف في جميع ان يكون في القدر المستخلف فيه  
 الوجهان في حالة اطلاق التولية وقطع ابن حجر بالخوار  
 في الكل خ قال الاذرعى والزركشي رواية صرح الدارمي  
 والماوردي وهو قضية اطلاق الاذرعى وقال في الميدان  
 انه الاصح ورد القياس المذكور وقد مشى السائر عليه  
**قوله** اي كشرط السابق وهو مشعر بجواز استخلافه

اباه وابنه

اباه وابنه ويصرح الماوردني والبيهقي وغيرهما وهذا  
 ان يثبت عدالتها عند غيره اما اذا فوض الامام لشخص  
 اختيار قاض فلا يختار والدته ولا ولده كما لا يختار نفسه لا  
**قوله** لانه لا يعنفه فلو خالف كان شرا من افعى على  
 نايبه مخفي حكم مذهب الشافعي فله حكم في المسائل التي اتفق  
 فيها المذهبان لا ما خالف فيها كما في الروضة ثم قال لكن الماوردني  
 وغيره قالوا لو قلد الامام رجلا القضا على ان يقضى بمذهب  
 عينه بطل التقليد **قوله** وجاز حكم الشافعي في الروضة بشرط  
 كون الشافعي يمين حكم الحكم لكل من امكنه تمتنع فيما لو كان  
 احدهما يعفيه وجهان في الروضة واصلا والقاس لا يمتنع  
 لانه لا يريد على القاضي والمعتمد الا ان امتناع الحكم لوجود  
 القضية ولو قضية ضرورية رمى **قوله** بناء على ان ذلك  
 تولية منه كما نباه في الروضة واصلا على ذلك ورده في الكفاية  
 بان ابن الصباغ وغيره قالوا ليس الحكم تولية فلا يحسن البناء  
 وقد يجب بان محل هذا اذا صدر الحكم من غير قاض فحسن  
 البناء انتهى شرح البهجة **قوله** ولو بعد اقامة المدعى  
 بهاندين فقال المدعى عليه للحكم عزلتك لم يكن له ان يحكم  
**فصل** فيما يقتضي عزل القاضي **قوله** فسحق  
 فلو كان قاضي ضرورية وولي مع فسقه وشرا فسقه فان  
 كان بحيث لو عرض على من ولاه لوضي به وولاه لم يعزله  
 والا اعزل ر ملى **قوله** وللامام عزله الى ما ذكره  
 المصنف من جوار العزل محله في الامر العام واما الخاص  
 كايمة وندريسي واذان ونصوف ونظر ونحوهما فلا ينعزل

بقا  
 نها  
 ب  
 ح  
 ف



اربابها بالعزل من غير سبب كما افتي به جمع كثير من المتأخرين  
وهو المعتد بملي **قوله** بخلل ظهور منه اي لا يقتضي العزله  
اما ظهور ما يقتضيه فلا يحتاج معه الى عزل لا تعزله به **قوله**  
قبل بلوعة مصدر مضاف للمفعول وعزله فاعل واذ بلغ خبر  
العزل الاصل دون الفاعل او بالعكس فمن بلغه خبر انعزل والا  
فلا خلا فالبعض المتأخرين **قوله** لعظم الضرر ينقص الاحكام  
وفساد النصرفات اي من شأنه ذلك حتى لو ولي في امر خاص  
لم ينعزل حتى يبلغه خبر بخلاف الوكيل ولو في امر عام  
لانه ينعزل قبل بلوعة خبر عزله لان من شأنه عدم عظم  
الضرر في نقص النصرفات **قوله** ذكره الماوردي  
هذا والاوجه خلاف لان علم الخصم بعزل القاضي لا يخرج عن كونه  
قاصيا بملي **قوله** فان علقه لا ولو كتب اليه عزله او اتت  
معزول من غير تعليق على القراءة لم ينعزل مالم يات الكتاب كما  
قاله البغوي وغيره وتوجه بعض الكتاب وانجي موضع  
لم ينعزل والا انعزل كما حجت بعضهم انتهى **قوله** ولا قول  
معزول حكمت بكذا وخرج بالمعزول مالم يات قال قبل عزله كنت  
حكمت بكذا فانه يقبل وان لم يكن بينه حتى لو قال حكمت على  
اهل هذه البلدة بطلاق شايهم وعق عبيدهم اي وهن محمول  
وكذا العبيد كما حجت الاذريعي عمل به كما في الروضة واصولها بقا  
للقاضي حبان وقولهم لا يسئل القاضي عن مستنده قده  
بعضهم نقاض تجتهد او مقلد مستي في مذهبه والافق نظر  
ماليس يستند للحكم مستند له واذ قاله شهد عدي فلان  
وفلان بكذا او انكر لم يلفظ لانكارها كما قاله ابن الصباغ انتهى

وهذا المحمول

وهذا المحمول على القاضي المجتهد والافق لقول قولهما **قوله**  
ولا شهادة كل منهما بحكمه وخرج بحكمه مالم يشهد ان فلانا  
اتروني مجلس حكمه بكذا فيقبل كما جزم به في الروضة واصولها  
انتهى والمراد بخل ولا يثبت كما هو ظاهر كلامهم نفس بلوعة  
المحط بها السور او التثا التثايل بها الا البسائين والمزارع  
انتهى ابن قاسم **قوله** وما ذكرته في المعزول من انه كغيره  
تفضل الخصومة باقرار او حلف او اقامة بينة وما ذكره  
فيه فيما يتعلق بالحكم فتسمع البينة في قوله محله هي غير ما ذكره  
فيه لان ما ذكره فيما يتعلق بالحكم **فصل**  
في اداب القضا **قوله** يشاهد من هكذا قالوا وقالوا ليس  
هذا علي تواعد الشهادات اذ ليس هناك قاض يودي عنده  
الشهادة ثمينة من المعري **قوله** ولا تلتفت بكتاب  
اي من غير شهادة ولا استنفاضة واشعر كلامه بانه لا يكفي  
بجرد اخبار القاضي لهم ولا خلاف فيه ان لم يصدقوه فان صدقوه  
ففي لزوم طاعته عليهم وجهان في كماوي قال بعضهم وقياس  
ما سبق في الوكالة لعدم لزوم طاعته انتهى وهذا هو المعتمد  
ملي **قوله** وان ينزل وسط المحل حيث اشقت خطته  
والانزل حيث يسر وهذا اذا لم يكن فيه موضع بقاء  
القضاة النزول فيه انتهى شرح الروضة **قوله** وينظر  
اولا في اهل المجلس ويأمر بالذي ان القاضي ينظر في امرهم  
يوم كذا فمن له محبة في قلمه ويبيع من يكتب له  
اسماهم وقيم ح من خيسهم فاذا جلس وحضر واخذ  
ورقة وثق ر في مال خصم صاحبها فاذا عرف احضر

١٨٢

المق  
نما  
تج  
ن  
ن  
ح  
ق



ماله

محبوسه وسال فراقه **قوله** او تشك في عدالتك في المخذ  
 انه اذا شك في عدالتك انقاه رملي **قوله** ثم في الوقف العام  
 والمال الضال واللقطة فما لا يجوز تملكه او مال يختر ملتقطه فملكه  
 بعد حصول يحفظه على صاحبه او يبيعه ويحفظ ثمنه وله ان يخلط  
 بملكه من بيت المال فاذا ظهر صاحبه فرب له من بيت المال  
**قوله** وان اتخذ مترجمين اليه واستشكل اتخاذ المترجم بان  
 اللغات لا تنحصر ويعد حفظ شخص للكلها ويعد ان يتخذ  
 القاضي في كل لغة مترجما للثقة فالأقرب ان يتخذ من يعرف  
 اللغات التي يغلب وجودها في علم مع ان فيه عسرا ايضا  
 انتهى **قوله** وان اتخذ القاضي مزيكين واحياى مسائل  
 هم سقر القاضي الهم انتهى **قوله** وان اتخذ ذرة قال ابن المنذر  
 روي عن عمر رضي الله عنه انه كانت له ذرة قال الشعيبي  
 اهيب من سيف الحجاج انتهى ويقال انها كانت من نعل صلي الله  
 عليه وسلم ويقال لم يضرب بها احد على ذنب وعاد اليه **قوله**  
 بنحو غضب اليه والغضب كما قال المرغب ثوران دم القلب  
 لارادة الانتقام وسببه كما قال الماوردي هو ما تكرهه  
 النفس من هو دونه انتهى **قوله** نعم ان غضب اليه في  
 المعتد الكراهة رملي **قوله** وحرر قبوله بهدية اليه  
 والعتاد والهبة كالهبة وكذا الصدقة على الاوجه **قوله**  
 ولو في غير محنها وهذا هو المعتد **قوله** يدعو به الى المل اليه  
 واستثنى الاذرعى هدية ابعاضه ان لا تنفذ حكمه لوصم  
**قوله** وجهان في الكفاية عن الماوردي المعتد منها التحريم  
 رملي وبحث ابو ذرعة القطع بمل يقول بركة وابتدائه

من غير ادته

من غير ادته ولو وقف عليه واحد من اهل علم فان شرطنا قبول  
 الوقف ككل الهدية وهذا هو المعتد والاصح كما لو كان عليه دين  
 فابرامنه وعلم من تخزم الهدية تحريم الرشوة على حكم بطريق  
 اولى وهو ما يندل له ليحكم بالباطل او يمنع من حكم بالحق الحديث  
 الوارد فيه نعم ان تعذر عليه الرسول لحقه الا بهما بل  
 ونحن لا نرى له في بيت المال ولا غيره وهو غير متعنى للفتيا  
 وكان علمها يقابل باجرة ان يقول لا حكم بينكما الا باخرة او  
 على ما قاله جمع وقال اخرون يجوز وهو الا حوط انتهى ابن حجر  
**قوله** وحيث حرمت لم يملكها فبردها للمالكها ان وجد  
 والا نليت المال **قوله** وقامت عنده بينة بخلافه كان  
 علم ان المدي ابر المدي عليه بما ادعاه واقام به بينة او ان  
 المدي قلمة وقامت به بينة في فلا يقضى بالبينة فيما دكر  
**قوله** وما عدا ذلك حكم فيه بعلمه قال الاذرعى واذا نفذ  
 احكام القاضي الفاسق للضرورة كما مر ينبغي ان لا ينفذ  
 قضاه بعلمه بخلاف اذا ضرورة الى تنفيذ هذه الحريمة  
 مع فسقه الطاهر انتهى **قوله** وان شمل الظن كان رأي  
 المدي عليه اقرب من المدي مادي به او سمعه بقربه والبر  
 هو ذلك يقضى به عليه فيقول علمت ان له عليك ما دعاه  
 وحكمت عليك بقلي كما سياتي **قوله** لنفسه اما علمها فبحر  
 وهل هو اقرار او حكم وجهان المعتد انه اقرار خلافا لبعض  
 المتأخرين **قوله** وبعضه خرج ببعضه من سواهم من القارب  
 والزوج والزوج **قوله** وصيغة الحكم في الزرق بين الشوث  
 والحكم يظهر بسو ارجوع كما ذكره الشهود بعده هل

لغة  
نحو  
في



يغرمون ان قلنا الثبوت حكم غرموا او الافلا والفرق بين حكم  
 بالصحة وحكم بالموجب ان الحكم بالموجب يستدعي صحة الصيغة  
 واهلية التصرف وحكم بالصحة يستدعي ذلك وكون التصرف صادقا  
 في محله وقايدته في الامر المحل المختلف فيه فلو وقف على نفسه حكم  
 بموجب ما كان حكمه بان الواقف من اهل التصرف وصيغة  
 وقفه على نفسه صحيحة حتى لا يحكم ببطلانها من يري الابطال  
 وليس حكما بصحة وقفه لنوقفه على كونه مالكا لما وقفه على وقفه  
 ولم يثبت انتهى ابن قاسم **قوله** وهو المراد بقوله نقضه  
 هو غيره وصيغة النقض ان يقول القاضي نقضت هذا الحكم  
 او ابطالته او نسخته فلو قال هذا باطل او ليس يصح توجيهان  
 انتهى **قوله** لم يعمل به واشعر كلامه بجواز العمل به كغيره وهو  
 كذلك فلو شهد عند غيره بان فلانكم بكذا الرمة بنقذه الا  
 اذا قامت بينة بان الاول انكر حكمه وكدهما انتهى **قوله**  
 ان وثق بامانة وصبط العقال الوثوق بخلاف الآب كما نقله  
 واقره بكونه بحيث لو وجد في التذكرة اعلان على كذا لم يحزه  
 من نفسه ان يخلف على نفي العلم بل يوديه من التركة انتهى **هـ**  
**فصل** في التوبة بين الخصمين لا وحكم بفتح  
 فما وسكون الصاد يستوي فيها الواحد وجمع والمذكر والمؤنث  
 ومن العرب من يثنيه وتجمعه ومشي المصنف على تثنيه اما الحكم  
 بكسر الصاد فهو الشديد خصوصية **قوله** كقيام حتى لو كان  
 احدهما يخطى الغنام فقط فترك القيام له محافظة على التوبة  
**قوله** وجواب سلام ولا يخص احدهما في ذلك وان اخص  
 بفضيلة لئلا ينكسر قلب الآخر انتهى **قوله** او يصبر حتى يسلم  
 فلو لم يسلم تركه

فلو لم يسلم تركه هو الاول محافظة على التوبة قال بعضهم  
 انما ذكر هذا مخالف ما سبق في البر من ان ابتداء السلام سنة كفاية  
 فاذا حضر جمع وسلم احدكم الباقي انتهى **قوله** وزدت  
 له تبعا لما ذكره الصغير الى المقدم وجوب رفع المسلم على الكافر  
 في سائر وجوه الاكرام **قوله** وفيه كلام ذكرته في شرح الرو  
 ولو خاطبها امين القاضي الواقف عنده بذلك فهو او لم  
 فان طال سكوتها بغير سبب قال ما خطبكم فان لم يدع واحد  
 منهما اتفهما من مكانهما انتهى **قوله** او قال للمدعي المدحجة اي  
 ان كانت الدعوى مما لا يمين فيها على المدعي والا كالبوشت  
 قال له اختلف حسب من يميننا **قوله** فان حلف اقامها  
 واظهر كذبه فله في طلب بلفظ غرض ولا يجوز الا ان اقر  
 بكذبه خلافا لما يفعله جهلة القضاة **قوله** لشمول الشاهد  
 مع اليمين ولو قال يميني عبيد او فسقتم احضروا حوا را وعدو  
 ثبتت شهادتهم ان مقضى زمن يمكن فيه المعتق والاستبراء  
 كما في الروضة واصحها وان قال ليست لشاهد في كذا ثم شهد  
 به فان قاله عند التصديق لاقامة الشهادة لم يقبل شهادته  
 وان قال قبل ذلك بشهرا او يوم لم يندفع قاله الراعي في الشرح  
 الكبر قبل النكول **قوله** قدم وجوبه باسبق واستثنى التلقيني  
 من تقدمه الاسبق ما اذا كان كائنا فلا يقدم على المتسلم قال  
 وهذا لا يوقف فيه ولم اري من تعرض له انتهى **قوله** والارحام  
 على المفتي والمه  
 سوا كان في  
 تقدم السابق  
 رفع **قوله** عمل بعلمه اي ان لم يكن

ملق  
 منها  
 بقر  
 في  
 في  
 في



ضرورة والا توقف الامر على الاستقراء وان لم يقرب  
وعلى تارة القفال معنى قول الشافعي على ان يلى عددا  
لي بل تقبل شهادته على وليس بان يلى بل يقبل شهادته على  
هو الصحيح ومن اصحابنا من قال معناه انما لغة اي يقبل شهادته  
بكل حال وهذا غير صحيح اذ لا يتوهم بالشافعي ان يحذف هذا فيقول  
ولا يقبل البعد بل حتى يقول هذا عدل على ولي حتى اذا شهد  
على كاذبا قبلت على شهادته **قوله** واعتذر من الصباغ الخ  
وعلى بعد المانع القاضي اشبه من اصحاب المسائل كما قلناه  
ثم قال واذا تأملت كلام الاصحاب فقد تقول ينبغي ان لا يكون  
فيه خلاف محقق بل ان ولي صاحب المسئلة يخرج والتعديل  
حكم القاضي مبني على عدمه قوله فلا يعتبر العدد لانه حاكم  
وان امره بالبحث يثبت وتوقف على حال الشاهد وشهادته  
فالحكم ايضا مبني على قوله ولكن يعتبر العدد لانه شاهد  
واذا امره بمراجعة من كذب واعلامه مما عندها فهو رسول  
محض والاعتماد عليها فليحضر او لا يشهد ولا يشهد على شهادتها  
لان الشاهد المفرع لا يقبل مع حضور الاصل انتهى والمعتمد  
قبول الشهادة على شهادتهما في هذا القسم الاجير ويعتذر  
عن ذلك بما قاله ابن الصباغ رتب **قوله** وشرط المالك  
وهو الشاهد بالعدالة **قوله** كشرط من اسلام وتكليف  
وحرية وذكره وعدالة وعدم عداوة في جرح وعدم  
نبوة او ابوة في تعديل **قوله** وجبره باطن من بعده  
انهم قوله من بعده انه لا يشترط في جبره باطنه  
لانه لا يقبل الا مفسرا قاله ابو قاضي شهبة والشافعي

وابن حجر

لان كراهية تفصلة فيبدا الا مان عارض فالمنع منه لا يزل  
لذا انه فالحق بالذاتي في اقتضا المنع فيه الفساد ان جرحه وشرط  
ايضا احرام من يشترى له صيد بري وحشي كما ذكره في باب  
**قوله** ويصح بكرة اربعة اكثر الذي مسلم على عمل بعلة بنفسه  
قال الربكشي وينبغي ان يكون محل ذلك في غير الاعمال الممتنعة  
اما الممتنعة كالمراحة فادورانه فيمتنع قطعا انتهى وهو  
مردود لانه لا يمكن من الانتفاع به فلا فرق حينئذ وخروج  
باجارة نفسه اجارة الذمة فلا كراهة فيها لان العمل في هذين  
على الاجير ويمكنه تحصيله بغيره **قوله** بيع المصحف خلاف  
كتب الحديث وخوذه كما في العباب **قوله** وشراره  
قبل وثمنه مقابل لدقيقه وقبل بدل اجرة شح وقل يكره  
البيع دون الشراء هذا هو المعتمد كما جزم به صاحب  
العباب **قوله** خمسة اي غير الربوي اما الربوي فيباني  
له شروط زائدة على خمسة وذكر السبكي ان خمسة ترجع  
الى شرطين فقط وهما كونه مملوكا مستنقبا لانه القدرة  
على التسليم والعلم به وكون المالك لمن له العقد شروط  
في العاقد وشروط الطهارة مستغنى عنه بالملك لان الخي  
غير مملوك انتهى واجيب عن ذلك بان هذه امور اعتبار  
تارة تعتبر مضافة للعاقد وتارة تعتبر مضافة للمعتق  
عليه **قوله** ولا يبيع متجنس اي استغفلا لا اما يبيعه تبعا  
لظاهر فصيح كبيع ارض يملك بعذر او دار يملك  
بطن او اجر عيني نجس **قوله** طهر له ولو باجتهاده دخل  
فيه المايح اذا وقعت فيه ميتة لا نفس لها سايه ولم تغيره

اللق  
نها  
يحي  
ش  
ح  
ق



وينبغي ثبوت خيار عند جهل **قوله** او امكان له بفعل كسب  
 تجس ما لا يستر شيئا منه **قوله** كجش صغير اي اذا لم يترتب عليه  
 تفريق محرم بان ماتت امه او استغنى عنها **قوله** ولا يبيع  
 سباع لا تنفع ومثلها الطيور **قوله** ومن لا يبرح تعلمه  
 الصيد لكبره مثلا فلا يبيع في ما ذكر في الصيد والذبايح من حل  
 احطياكه وقد استشكل صاحب الاثواب ما هنا مع ما هناك  
 ولم يجب عن ذلك جمع شيخنا الزملي رحمه الله بما تقدم **قوله**  
 وفهد للصيد ولو بان يبرح تعلمه له **قوله** وقيل للفقار وقدر  
 للحراسه وهرة لدفع الفار ونحوه وعند لبب للانس بصوته  
 وطاووس للانس بلونه وان زيد في ثمنه لا يبر ذلك **قوله**  
 في بيع غير ضمني ومثل الضمني ما يقصد منه العتق لبيع من  
 اقترحه بنيه او شهد بها ورذت شهادته او كان اصلا او فرعا  
**قوله** فلا يبيع بيع نحو ضال ولو لمنفعة العتق وان عرف  
 محله واستشكل في المرات من بيع الضال والابق والمقصود  
 بان اعتاقهم جاز وقد صرحوا بان العبد اذا لم يكن في شرايه  
 منفعة الاحصول الثواب بالعتق كالعبد الزم من جهة تبعه  
 واعتاق المبيع قبل قبضه صح على الصحيح ويكون قبضا قال فلم  
 لا يبيع بيع هو لا اذا كانت امواله من قبله او لغيره منفعة  
 من المنافع التي يبيع الشرائها واجيب بان الزمن ليس فيه  
 منفعة قد جيل بين المشتري وبينها خلاف المقصود وهو  
**قوله** نعم ان احتاج الى موته اي لفارق في المطلب  
 ينبغي المنع ومثلها الكلفة اخذ من ميلة السمك في البركة

طهر لا يبيع  
 طهر لا يبيع

الواسعة

الواسعة ولو جهل الغصب عند البيع وكان قادرا على انزاعه  
 مع البيع بشرط ان لا يتوقف القدرة على موته لان العبرة  
 في الشر وطما في نفس الامر خلافا للشارح ومن تبعه ولو  
 طرأ مجزه بعد البيع بثلث له الخيار ولو اختلفا في العجز حلف  
 المشتري ولو قال كنت اظن القدرة فبان عجزها خلف وبان  
 عدم صحة البيع **قوله** ولا يبيع مرهون ويلحق بالمرهون  
 كل عين استحق حبسها كالتقصار ونحوه **قوله** ولا يبيع جان  
 اي لغير المحني عليه وبغير اذنه كما ارشد اليه ما قبله  
**قوله** لانه يبرح سبلا منه بالعفو اي فكان كالمريض  
 لكن لو باعته ثم جعل العفو على مال فهل يفتي بطلان البيع  
 او لاحكي الراجح فيما لو رخصته ثم حصل العفو وجهين وفي  
 كلامه اشعار برخا ان البطلان قال ابن الرنعة فليجرك ذلك  
 ذلك هناك وهذا هو المعتمد **قوله** ورابعها ولاية للعائد  
 عليه بملك او لاية او اذن كولاية الاب ولجد والوصي  
 والقاضي والظاهر بخير جنس حقه والمطلق لما خاف  
 فساده **قوله** فلا يبيع عقد فضولي لو غير بالتصرف  
 كان اعم ليشمل كل ايضا كان طلق او عتق **قوله** ويصح  
 بيع مال غيره ظاهرا او الظاهرا انه يحرم عليه تعاطيه  
 نظر للظاهر ابن حجر **قوله** عينا اي في معنى لم يخلط  
 بغيره **قوله** وقد روي وصفا اي فيما اذا كان في الذمة  
 والمراد بالعلم ما يشمل الظن وان لم يطابق الواقع اخذ  
 من شراة حاجة بثمن كثير يظنها جوهرة **قوله** من صبرة  
 وهي الكوم من الطعام خرج بالصبرة الارض والدام

مائة  
 منها  
 يبيع  
 في  
 ح  
 ن



والثوب فيه تفصيل فان علمنا ذرات ذلك صح وان جوهلا  
او احدهما لم يصح لان اجزاء الصبرة لا تتفاوت بخلاف اجزا  
ما ذكره **قوله** ينصب كل على القطع لا امتناع البدلية لفظا  
ومحلا لان البديل يصح الاستغناء عنه اما بديل الاشتغال  
فواضح بل شرطه عدم اختلال الكلام لو حذف البديل واما  
بديل الكل فلما حذف البديل منه عند ابن مالك وغيره  
كما لا يخفى وهنا لا يصح الاستغناء عن الاول ولا عن الثاني  
لان الشرط ذكر كل من الصبرة وكل صاع بدرهم وجنيد  
فالتقدير على القطع ويصح بيع الصبرة المذكورة مع ذكر  
كل صاع بدرهم عقب ذكرها انتهى اني حجر وفيه عمل المصنف  
محدوقا **قوله** ومما قد غالب اي في عمل البيع سواء كان  
كلاما من اهل العلم ويعلم نفوذه ام لا على ما اقتضاه اطلاق  
ابن حجر والدينار اذا اطلق يحمل على الدينار الشرعي وهو  
المقال الاعلى الذي يتعامل به الآن من البند في لان ذلك  
عرف الشرع وهو مقدم على عرف غيره والاشترى في محل  
قلايد من بيانه في العقد باللفظ والابطال لانه يصدق  
على ما يقابل عشرة انصاف وعلى ما يقابل خمسة وعشرون  
نصفان والنصف اذا اطلق منادى على الفلوس والفضة  
قلايد من البيان ان اختلفت قيمتهما والابطال العقد  
وان استوثق لم يجب البيان ويدفع ما يشاء **قوله**  
كحيوان الكاف للتبشير لا للتبشير لانه مما يغلب فيه  
التعبر كما ساقى في قوله ان الحيوان يغتدى في  
الصحة والسقم وحول طباعه قتل ما يتفكر في

خفي

خفي او ظاهر **قوله** قال الماوردي وغيره قال في  
شريحة المذهب وهو غريب لم يتعرض له الجمهور انتهى  
انما لم يتعرض له الجمهور لانهم شرطوا العلم بالمبيع  
والناسي لا وصافه حالة العقد غير عالم به فمن لم يتعرض  
له اكتفى بذلك ومن تعرض له صرح بما علم من المبيع  
لكن المناخرون كما للنشاي والسبكي والاذري قالوا ما  
ذكره الماوردي مفيد لمن اطلق تبنيبة انما لهم  
التغير وعدمه بالغالب لا يوقعه بالفعل انه لا ينظر  
لهذا حتى لو غلب التغير فلم يتغير او عدمه لم يتغير  
واستوى فيه الاسرار فتغير او لم يتغير لم يؤثر ذلك  
فيما قالوه في كل من الانسار من المطلق في الاول  
والصحة في الاخيرين ويوجه باننا انما نعتبر العلته  
وعند صاحب العقد دون ما يطرأ بعده انتهى من حجر  
**قوله** مما لا يختلف اجزائه ومن ذلك التمر وان المصنف  
حباته والدقيق واعلا السن والحل وسائر المايعات في  
الطروف **قوله** وسفرجل وخوخ وحب وعنب  
في سلته **قوله** ومثل امودج اشار الشارح بقوله  
ومثل الى انه معطوف على قوله ظاهر الاعلى قوله بعض  
فانه من امثلة روية البعض **قوله** ولا بد من ادخال  
الامودج في البيع وان لم يخلط بالباقي قال السبكي وغيره  
وصورة المسئلة ان يقول بفتحك لحظة التي في هذا  
البيت وهذا امودجها فان ادخله في البيع صح والا فلا  
قال الاستوي وشرط الادخال ان يردده الى الصبرة

قصبة

اجعت في القاموس  
اسم الامودج فقال  
عنه الحسن ولم يكلم  
عليه اه  
ياوي

ملق  
نها  
يلو  
ن  
ش  
ح  
ف



قبل البيع فلو ادخله في البيع من غير رد كان كبيع عتيق  
 لاي أحدهما ونقل ذلك عن البغوي **قوله** نقول في لبقائه  
 اولى من قوله خلفه اذ يرد على طرد القطن في جوده والاد  
 في صدقه والمسك في فارتته وعلى عكسه خشكنا ونحوه  
 والنقاع في كونه وحبة المشوة بالقطن لبطان بيع الا  
 مع ان ميوها خلق دون الاخر مع ان ميوها خلق ونحوه  
 ومثل حبة المشوة الجوف والغرض كما حثه الدبري وخالفه  
 في ذلك ان قاضي حبة خرج عدم الاكتفا بالروية بل لفظا  
 بل لا يد من روية البعض من الباطن **قوله** ويجوز ان ي  
 داخلا وخارجا **قوله** وسيل الما في السفينة روية  
 جميعها حتى ما في الما منها كما شمل كلامهم لان نقاها فيه ليس  
 من مصلحتها وهذه المسئلة مما نتم بها البلوي ويبيع للناس  
 كثير اقلها السفينة ونحوها مستور بالما والمال منع من  
 روية ما فيه كالما كالمو فان كان المالا يمنع روية ما فيه كالما  
 الملح صيغها **باب** **قوله** الربا **قوله**  
 وشاهدة الذي في مسلم في باب الربا وشاهدة بالفتنة  
**قوله** زيادة اخذ العوصين على الاخرى من حبسه **قوله**  
 ربا ليسا بفتح النون والداي الاجل **قوله** كالبلوط  
 والطوتوث وهو نبت بؤكل والسموينا والزعفران والصغ  
 ودهن البقسع والورد وكذا التراب الارمني فانه ينداد  
 به **قوله** كالجلود اي اذا خشنت وغلظت والافه روية  
 والتراب الماكول سحها وكدهن الكتان ودهن السمك لانها  
 معدان للاستصباح ودهن السفن لا للاكل وكذا الورد

غيره

٢٨

وماوه

وماوه والعود لانها لا تقصد للطبخ **قوله** في صحة البيع  
 ثلاثة امور المعتدان المماثلة بشرط للصحة والقبض في المجلس  
 شرط للاستمرار **قوله** قبل تفريق اي عن تراض **قوله**  
 ولو بعد اجارة للعقد هذا ما جمع به الزركشي في تحايم  
 بين ما هنا وبين ما في باب الخيار من التناقض يقال في هذا  
 الباب حيث شرطنا التناقض في المجلس فاجاز العقد  
 قبل بطلا واطلاقا في باب خيار في الروضة واصلاها وجهه  
 الغا الاجارة والثاني لزومها وعليها التناقض فان تفريقا  
 قبل انقضاء العقد ولا يأتان ان تفريقا عن تراض فان فارق  
 احدهما اثره صحيح في شرح المذهب هناك الثاني ونراد  
 ثالثا انه يبطل العقد وجمع في لزامه والتقنيات بين  
 الكلامين محل اطلاق البطلان على ما اذا تفريقا بلا قبض  
 وقد جزم في المجموع في باب خيار ما تقدم في حكم الامر  
 تفريقا على ما صح لكن اطلق هنا تفريقا عن الاصحاب ونقله في  
 في مدعي النص وصوبه ان تفريقا المتقاضي في بيع الربوي  
 قبل التناقض لا يكتفي به في منع الاتم كما يأتان بالعقد مع  
 التفاضل فان تعدد التناقض والاراد التفريق لزمها ان  
 يتفاضل قبله والمعتد ماقتضا مطلق الشيء في هذا الباب  
 من البطلان مطلقا بالاجارة قبل التفريق اي سواء  
 تفاضا بعد ما ام لا وما وقع في غير هذا الباب من  
 شرح المذهب ضعيف لان من المخرجات ذكر الشيء  
 بانه **قوله** كفي الاستقلال بالقبض ولا بد من القبض  
 كحقيق فلا تكفي كحواله وان حصل القبض بها في المجلس

معلق  
 منها  
 روي

في  
 لينة  
 ح  
 في

باب  
 اطلاق



**قوله** ويكفي قبض ما دون العاقد خرج ما دون العاقد  
قبض سيده وسو كلف فانه لا يكفي **قوله** وكذا قبض امرته  
بعد سودة تجلس كذا نقل الشيخ ابو علي في شرح التلخيص  
ثم قال وعندني انما يتصور هذا ان كان مع المورث في المجلس  
اما لو علم وهو في مجلس اخر فلا يتصور هنا القبض في المجلس  
الا ان يقول قائل انه اذا علم وحضر وتسلم فلا يبطل خياره  
لانه في معنى المكره انتهى **قوله** وما جهل يورث في عاكة  
بلد البيع فان اختلفت فالذي يظهر اعتبار الاغلب  
فيه فان فقد الاغلب الحق بالاكثرة شيئا فان لم يوجد  
جاز فيه الكيل والوزن انتهى في حجر **قوله** ومن لا يرمه  
لحلول قال بعضهم اي بحسب العاكة وقال الاسنوي لان  
وضع الاجل بناء في استحقاق القبض **قوله** اذ به حصل الكمال  
وهو ان يكون على هيئة يتلقى معها ادخاره او يكون متبعا  
لاكثر الانتفاعات المطلوبة منه **قوله** فيه اشارة وجبة  
الاشارة ان نقصان الرطب اوضح من ان يسال عنه فكان  
الغرض من السؤال الاشارة الى هذا ومن ثم تعلم ان امتناع  
بيع الرطب بالجاف ليققق النقصان وامتناع بيع الرطب  
بالرطب لجهل المماثلة كذا قلله الاسنوي والمصنف اقتصروا  
في الكل على جهل المماثلة وهو الصحيح ايضا **قوله** في  
الزيتون لا يورده بانه جاف وتلك الرطوبات التي فيه  
انما هي الرطب ولا يابيه فيه ولو كان فيه ما ييبه لجف وفيه  
نظر **قوله** ولا يكفي في المماثلة فيما يخدم من حب فروع  
لا يباع ربوي مما استخرج منه ينبغ اللين بالنسي والمسم  
بالنسي ورجع وبالنسب ما طر ولو غير بهذه العبارة كان

اولي

**قوله** بخلاف قل الربيب او التمر وعاصر مسيلة فخلو  
ان يقال ان كان فيهما امتنع بيع احدهما بالآخر مطلقا اي  
سواء كان من جنسه ام لا وان كان في احدهما ما كان الآخر  
من جنسه امتنع والا فلا فعلى هذا يباع خل عنب مثله وخل  
رطب مثله وخل عنب خل رطب وخل ربيب وخل من خل عنب  
وتمتنع بيع خل عنب خل ربيب وخل من خل رطب وخل ربيب  
خل تمر وخل من مثله وخل ربيب مثله **قوله** او يخض هذا  
من عطف خاص على العام فليس قيسا للين فيباع بمثله  
وبالسمن وبالزبد فان كان فيه زيد لم يبع بمثله ولا يزيد ولا  
يسمن لانه يصدر من قاعدة مدحجوه **قوله** اي خالصا  
كل من الثلاث وليس راجع للتخيض فقط كما قد يتوهم **قوله**  
صحي في تمشيته المتوسط وهو المعتمد **قوله** لجهل المماثلة  
وتبيده السبكي وغيره بغير ما يسير قال ابن حجر ويظهر  
حملة على يسير لا يؤثر في الكيل **قوله** والمصنف جالطه الذي  
المصل والمماثلة ما سأل من الاقط اذا طبخ ثم عصر **قوله**  
كله مثال للطبخ ومثال القلي كالسمسم ومثال الشئ كالبيض  
ومثال العقد كالديس والسكر **قوله** وليس تابعا باللا  
اي بالنسبة الى المقصود وخرج بما قاله ما لو جمع ذلك  
عقدان بان قوبل كل جنسه بجنسه او بالآخر كما سياتي  
في كلامه الاشارة اليه وخرج بقوله جنسا ما لو جمع عقد  
جنسين كصاع بروصاع شعير بصاع تمر كما سياتي الاشارة  
اليه ايضا وخرج بقوله ربوي ما لو جمع جنسا غير ربوي

خل رطب

بلق  
نما  
تجو

ل  
ش  
ح  
ق

ضاف

هـ



وسيف بثوبين وخرج بقوله من كان بين ما لوجع عقد جنسا  
 ما يوي من احد الطرفين فقط كقوب ودرهم بثوبين فلو  
 فعل الشارح هكذا مراعي المتن كان اولى حسن بطريقة  
 الشرح **قوله** كمد عوجة قال هو هري العجوة موز وهو من  
 اجود من المدينة والصيحات منه كما قاله الازهرى استوي  
**قوله** وقيمة الردي دون قيمة الجيد كما هو الغالب فان  
 قلت ما الفرق ان جنس والتوع مظنة الاختلاف كثير  
 وان وقع عدم اختلاف فهو نادر اكتفاها بالمظنة والصفة  
 ليست كذلك **قوله** والتوزيع هنا يودي الى المقاضلة  
 وان اتخذت شجرة المدين وضرب الدرهمين والكلام في  
 المعنى لصفة الصلح عن الف درهم وحملي دينار ابالي  
 درهم كما ذكره في الصلح وخرج بالصلح ما لو عرض دأته  
 عن دينه النقد نقدا عن جنسه وغيره او وقاه به من غير  
 تعويض مع جهل بالمماثلة فلا يصح **قوله** وفي اخر ضمتا  
 لان برون مثل الكامن فيه يقتضى اعتبار ذلك الكامن خلاف  
 مثله فانه مستبصر فيهما فلا داعي لتقدير برون **قوله**  
 كما اوضحته في شرح الروض وغيره لان الماوان اعتبر  
 علم العاقد من به تابع بالاضافة الى مقصود الداب لعدم  
 القصد اليه غالبا بخلاف المبدون فلا ينافي كونه تابعا  
 بالاضافة كونه مقصودا في نفسه حتى يشترط التعرض  
 له في البيع ليدخل فيه وتماثل ان من حيث انتاج هو  
 بالاضافة اغتفر من جهة الوبا ومن حيث انه مقصود  
 في نفسه اعتبر التعرض له في البيع ليدخل فيه **قوله**

حيث لم ينظر  
 فيها الى اختلاف  
 القيمة وهي  
 حيث نظر في  
 التماثل قلت  
 ان جنس النوع  
 ع

حيث

حيث لا يقصد اخراجها هذا مسلم في جنسين دون جنس  
 الواحد فيما لوباع خنطة بيضا متنها وفيها او في احدهما  
 خنطة سم ابيض مطلقا ظهور في المكيا لم يظهر كذا  
 قال شيخنا الشهابي البرلسي المشهور بعيره **قوله** كبيع نحو  
 الحيوان ابا بيع بيض الدجاج وخوه او اللبن بالحيوان  
 جاز على الاصح وهو محمول على حيوان لا ينفق فيه  
 ولا لبن والا فلا يصح لانه حينئذ من قاعدة مد عوجة  
**قوله** فيما نهي عنه نهي عن  
 من البيوع وغيرها **قوله** والنهي عنها قد يقتضى تطلبا  
 بان كان لذات العقد او لازمه بان فقد بعض اركان  
 او شروطه **قوله** اي طرقة للأنثى فهذا هو الاشمس  
 ومن ثم حكمي مقابله يقال **قوله** لبيع النهر لا  
 الاحكام الشرعية اما تتعلق بافعال المكلفين والضراب  
 فعل غير مكلف والماعنى لا يتعلق بها حكم **قوله** اي  
 نتاج القتاج كما عليه الفقهاء والثاني تفسير ابن عمر  
**قوله** ولا يقال جبل لغير الادمي الانجاز ان فيه يجوز من  
 وجهي الوجه الاول اطلاق جبل على البرهان وهو مختص  
 بالادميات والوجه الثاني اطلاق المصدر على اسم المفعول  
 اي المحبول **قوله** وهي لغة جنين الناقة خاصة تبع  
 فيه هو هوي وخالفه غيره **قوله** جمع مضمون معني  
 متضمن ومنه مضمون الكتاب كذا **قوله** اكتفا بالمسم  
 عن رويته قال الاستوي ولو صحنا بيع الغائب لا نقول  
 به هنا في الملازمة لانهما شرطان يقوم التمس مقام

طالع  
 ضحا  
 راي  
 في  
 لمة  
 ح  
 في



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين

۱۰۰

والمالك كافر امر بان الة الملك في الاب والصغير وجبا  
التفريق اي بين الام ولدها للضرورة قاله الشيخ نجم  
الدين البالي و ينبغي انه لو مات الاب ببيع الفروع لله  
للضرورة **قوله** يالف نقدا اي حالا **قوله** او بالعين  
خرج يا مالوقال يالف نقدا والعين نسيئة فانه يصح  
دوى الاخر فيما يظهر



ويكون الثمن ثلاثة الاف **قوله** لم يملكه المشتري بعد اى  
الان **قوله** وذلك فاسد ولا فرق بين التصريح بالشرط  
والا تبيان به على صورة الاحبار كقوله وتخيطة كما صرح به  
التووي في شرح المذهب وفي كلام غيره ما يقتضي ان خطه  
بالامر لا يكون شرطا ويفرق بين خطه وتخيطة بان  
الامر شي مبتدأ غير مقيد لما قبله بخلاف الثاني فانه  
اما صفة او في معناها وهي مفيدة بما قبلها فكانت  
في معنى الشرط **قوله** او ذات لبي بخلاف ما لو شرط  
انها تدر كل يوم كذا الا يصح البيع كما لو شرط كون العبد  
يكتب كل يوم كذا لان ذلك لا ينضبط **قوله** لانه لا يور  
اذ قبل له وتشهد تنازعا لبا هذا ما جزم به في المنهاج وقال في المجموع انه  
حيث لا يلزمه المذهب ونقل الاصل عن الامام والغزالي ثم قال لكن في  
لانه لما لم يكن في التهمة انه لو شرط الزام ما ليس بلامر كمال الوباغ فيها  
الوكيل والموكل علقه بشرط ان يصلي النوافل او يصوم شهر غير رمضان  
فلا بد من صريح او يصلي الغرائض في اول اوقاتها فسد العقد لانه  
الشرط ولا كذلك الزام ما ليس بلامر كمال الوباغ حقيقة بشرط ان يصلي التوابع  
البايع والمشتري او يصوم شهر غير رمضان او يصلي الغرائض في اول  
وحقيقة فيصور اوقاتها فسد العقد لانه الزام ما ليس بلامر قال ويضيق  
الفساد للعقد في مسيلة الهريسة وكهريز قال الاسنوي  
ومقتضاه انه لم يجد نصرا بالبطالان وانما يوجد  
من مقتضى كلام التهمة وهو عجيب فقد نص عليه الثاني  
في الام فاق واذا باعه العبد على ان لا يبيعه من فلان  
او على ان يبيعه منه او على ان لا يستخذه او على ان  
ينفق عليه

حاشية  
لا يشك على هذا  
مسيلة الوكيل  
اذ قبل له وتشهد  
حيث لا يلزمه  
لانه لما لم يكن  
الوكيل والموكل  
فلا بد من صريح  
الشرط ولا كذلك  
البايع والمشتري  
وحقيقة فيصور  
توهم الشرط  
انتهى رأي

ينفق كذا وكذا الفقيه اشارة الى التقدير بقدر معلوم الاطعمه  
والى ان يجمع له بين ادمين او نوعين من الاطعمه  
وذلك لا يلزم السيد فاذا اشترط فقد شرط ما لا يلزم من المصنفين  
وهو مخالف لمقتضى العقد فابطل انتهى شرح روضي  
ولو باعه عبدا بشرط ان يلبسه كبري كان كمسيلة الوكيل  
الهريسة لانه يجوز لبسه خلية كحكة وجوب وفعل عنه الزر شي  
ودفع قتال فهو من جنس ما يجب **قوله** او بشرط بان ياتي التهمة  
اعطاء اي الرقيق اما لو باعه البعض بشرط اعتناق محله فيما لا يلزم  
ذلك البعض فانه يصح ولو باعه الكل بشرط اعتناق بعض السيد اصلا  
قال الاسنوي المتجه الصحة لكن بشرط تعيين المقدار ومسلطنا محله  
المشروط فالصور ثلاث اما ان يبيعه الكل بشرط اعتناق فيما يلزم  
الكل او يبيعه الكل بشرط اعتناق البعض او يبيعه البعض في الجملة او  
بشرط اعتناق ذلك البعض **قوله** كغيره فيما يظهر نفقة الرقيق  
ضعيف **قوله** مطالبة المشتري ولو مات المشتري قبل اعتناجه مقدرة  
فالقياص ان وارهته يقوم مقامه ونحو القاضى المشتري بالكفاية وقد  
على الاعتناق ان امتنع منه ولا يثبت الخيار للبايع بناء بشرط عليه اوها  
كالقولي فيعتق عليه القاضى كما قاله القاضى والمتولي وقوله في الانواع  
في المجموع **قوله** وحملها او يحملها او مع تحملها **قوله** من يوقعها في  
جعل لهما الجهول مبيعا بخلاف بيع لجة وحشوها وكدار ولا يلزم الوفاة  
واسه لا قول كمشو في مسي لجة والاس في مسي كدار  
بخلاف كمل والبوا مع كالموار **قوله** او بيعها دون حملها او الوفاة  
الى اخوه ويفارق صحة بيع الشجرة دون ثمرتها بيقين حو الواجب  
لانه لا يملك الشجرة دون ثمرتها بيقين حو الواجب  
لانه لا يملك الشجرة دون ثمرتها بيقين حو الواجب

لانه لا يملك  
الشجرة دون  
ثمرتها بيقين  
حو الواجب



وجود الثمرة والعلم بصفتها بخلاف كمال **قوله** كسب  
 حامل بحر او برقيق لغير مالكها ولو بيعت لما لك الرقيق  
**قوله** فصحة استثنائها شرعا وانه لكان تقول  
 ان المنفعة اشد اتصالا من كمال لانه منتهى الاتصال  
 ولا كذلك والاولى ما اجاب به المشرف المناوي من  
 انه استثنى مجهول من معلوم فيصير الكل مجهولا بخلاف  
 المنفعة فانه استثنى معلوم من معلوم **فصل** في  
**نهي عنه** فيما نهى عنه من المبيع **قوله** ما لا يبطل بالنهي  
 عنه اي نوع مفاير للاول والضمير في يبطل عايد على البيع  
 لدلالة السياق عليه اي بيعه ويصح ان تكون ما واقع  
 على البيع فالفاعل مذكور **قوله** فيقول الحاضر اتركه  
 لو استشاره البدوي فيما فيه حظه ففي وجوب ارشاده  
 الى الادخار والبيع بالتدريج وجهان احدهما تعميمه بذكر  
 للتصريح والثاني لا توسيعا على الناس قال الاذرع والاول  
 اشبه وكلام الاصل يعيد اليه ومعنى الثاني انه يسكت  
 لانه يخبر بخلاف نصيحته **قوله** في حديث دعوا الناس  
 ووقع لشارح انه ما ادبهم في غفلاتهم ونسبه لمسلم  
 وهو غلط اذ لا وجود لهذه الزيادة في مسلم بل ولا في  
 كتب الحديث كما قضى به سبر ما يابدي الناس منها انه  
 ابن حجر **قوله** قال القفال والام على البلدي دون البدوي  
 وعرض الرخ للجالب دفع الاثر عنه والاعانة على المعصية  
 غير محقة لا تقصا بها بانقضاء كلام الصادق عزم عليه ذلك  
 وان لم يجبه بخلاف لعب شافعي الشطرنج مع حفي لا ينافي

الامن اجتماعها

الامن اجتماعها عليه انتهى ابن حجر قال الاسنوي ولا يحرم البيع  
 لحصول التوسعة به بخلاف القول انتهى ونوع في ذلك  
 بانه المقصود في حرمه كالوسيلة **قوله** فيقول ركبنا في التلقيم  
 وبيعهم ما يقصدون شراؤه في البلد حرم على المقعد كالشرا  
 منهم رملي ولو قدم الباكي يريد الشرا فتعرف له حاقص  
 يريد ان يشتري له رخيصا وهو المسمى بالسهماء فيلجأ  
 عليه كما في البيع تردد فيه في المطلب واختار الحارثي المنع  
 اي التحريم وقال الاذرع في ينبغي حرمه **قوله** لكن بعد  
 قدوسهم اي وتمكنهم من معرفة السفر بخلاف ما اذا لم  
 يتمكنوا فانه يحرم وعليه هذه الحالة يحل قول ابن المنذر  
 يحرم التلقيم خارج السوق **قوله** والاوجد استقواسه  
 المقعد عدم الاستمرار كما لو اشترى مصراة ودر اللبني  
 على هذا الذي اشعرت به التصرية **قوله** جمع ما لك  
 اي الا بل فقط **قوله** وبيع على بيع الح وليس لفظ الامر شروطا  
 كما قال بعضهم بل الذي عليه الاكثرون انه يعرف عليه سلفه  
 مثلها بارخص او اجود منها مثل من الاول بل قال المناوي  
 يحرم طلب السلعة من المشتري بزيادة مع حضور البائع  
 لانه يودي الى التدمير او الفسح **قوله** وشرا على شرا  
 الح وما ذكره المصنف في تفسير البيع على البيع والشرا  
 على الشرا ليس ببيعا وشرا حقيقي بل هو سبب لهما فيجرم  
 كذلك **قوله** او عيب بان اطلع بعد اللزوم على عيب ولم  
 يكن التاجر مضرا كان في ليل **قوله** فلا تحريم فيد  
 بعضهم ذلك بما اذا لم يكن الاذن ويدا ولا وليا على محرم

للق  
 منها  
 في  
 ح  
 في



**قوله** ليفرغ غير مثال لا قيد حتى لو أراد لنفع البائع ه  
 كان كذلك **فصل** في تفرق الصفقة **قوله**  
 كحل وحمر سوا قال بعثك هدين او وصف كلاهما بصفته  
 التي هو عليها كان قال بعثك بهذا الحمر وهذا العبد او  
 بغير صفته وسوا ذلك حلال على كرام اخره عنه  
 خلافا لبعضهم **قوله** واليه يرجع الشافعي اخرا وقال  
 ابن المنذر انه مذهب الشافعي **قوله** بغير صفته  
 ولو كان كرام غير مقصود كالدبر فيظهر ان الحق بكل  
 الثمن كما يقتضيه كلامهم في النكاح **قوله** وتقدر على  
 غير الحمر خلا لا مكان عوده اليه لا عصير العدم امكن  
 عوده اليه **قوله** ما لو فاضل في الربوي حيث منعناه  
 كدبر عدي من منه **قوله** اذ الحرام معلوما لا قالو  
 قال بعثك هذا العبد وعبد اخر بطل فيها **قوله** ه  
 لتبعض الصفقة عليه نعم ان كان كرام غير مقصود  
 فالظاهر انه لا خيار له لانه غير مقابل بشي من الثمن كما  
 ذكره الشارح في الشرح الكبير له **قوله** كاجارة وبيع  
 الخ كان قال بعثك عبدي واجرتك داري سنة بكذا او  
 بعثك كذا في دمي سلما واخرتك داري شهرا بكذا  
**قوله** او شراكة وقراض كان خلط الغني له بالف لغيره  
 وقال شاركتك على احدهما وقارضتك على الاخر فقبل **قوله**  
 لانه لا يمكن جمع بينهما لما فيه من تناقض الاحكام لان العوض  
 في جعالة لا يلزم تسليمه الا بفرار العمل ومن جهة الصريح يجب  
 تسليمه في المجلس ليتوصل الي تبض ما يخص الصراف منها

وتنافي اللواتم

142  
 وتنافي اللواتم يقتضي تنافي الملزومات كما علم ويقاس  
 بذلك ما اذا جمع بين اجارة دمة او سلم وجعالة بخلاف الجمع  
 بين البيع وجعالة فانه لا يشترط القبض في المجلس كذا افاده  
 بعض المتأخرين انتهى شرح ابن الشيخ الرملي ومروية وقد  
 ان يقول اشترت منك دمارك وعاملتك علي رد عبدي  
 بكذا وكل منع جمع بينهما اذا كان المبيع مما يجب تسليمه مقابل المجلس  
 او كان سلما واجارة في الدمة والا في غير الجمع بينهما كذا قاله  
 ابن الشيخ الرملي **قوله** اما في الرهن والشفعة فالعبرة  
 بالموكل لا بالوكيل اعتبارا باعتراف الدين اي في ميلة الرهن والملك  
 اي في الشفعة فلو وكل واحد اثنين في شرائن فمضى مشفوع ه  
 فليس الشفيع ان ياخذ بعض المشتري نظرا للوكيلين بل ياخذ  
 الكل او يترك الكل **باب** خيار البيع  
 يخصص في خمسة اطراف الطرف الاول في صحته وقباده ه  
 الطرف الثاني في جوازه ولزومه الطرف الثالث في حكمه  
 قبل القبض وبعده الطرف الرابع في الفاظ تناثر بالقرين  
 الطرف الخامس في الخالف ومد اينة العبيد واعلم ان خيار  
 في البيع مخصصة شرع للربوي ودفع القصور فهو عارض  
 والاقول لزومه بمعنى انه من العقود التي يقتضي وضعها  
 اللزوم لتمكن العاقد من التصرف فيما ياخذ منها من القصور  
 صاحبه عليه او بمعنى ان الغالب من حالاته اللزوم انتهى  
 رافعي وخيار يثبت في كل معاوضة محضه واقعة على  
 غير لا منفعة لانه من خيارين ليس فيها ملك فمهر  
 ولا جرت مجري الرخص كما اشار الي ذلك المصنف بقوله

ملق  
 منها  
 بولي

ن  
 شه  
 ح  
 ق



يثبت خيار المجلس **قوله** منصوب يا وهذا اي هو  
 والراجح ان الناصب ان مضمره بعد او التي بمعنى الا او الي  
**قوله** فقال او يقل وهو لا يصح لان القصد استئثار القول  
 من عدم التفريق انتهى ابن حجر وقال شيخنا عميره والمعني على  
 العطف ان خيار ثابت لهما في مدة انتفا التفريق او مدة  
 انتفاق واحد لهما للاخر اخترا فيقتضي ثبوته في الاولى وان  
 انتفت حال الثانية بان قال احدهما للاخر اخترا وثبوته  
 في الثانية وان انتفت الاولى بان تفرقا **قوله**  
 لان مقصودها العتق قال الزركشي هذا بالنسبة للعبد  
 فقط لانه من جهة السيد بيع ومن جهة العبد يشبه  
 العدا كما لو اشترى من اخر جريته فانه يثبت خيار فيه للبايع  
 دون المشتري وفيه تبعية خيار المجلس ابتداء عند المعتد  
 عدم ثبوت خيار للسيد ايضا ويفرق بان البايع هنا  
 موافق على انه عقد عتاق كما للكتابة بخلافه فانه مدع انه  
 بيع حقيقي فقول بدعواه لعدم ثبوت ما عالجها انتهى ابن حجر  
**قوله** ولا في نفسه غير دوهو قسمه التعديل والمستأجران  
 سواء اجرتا باجبار ام بتراض وسواء قلنا في حالة التراضي  
 انهما بيع ام لا انه لو امتنع الشريك اجبر عليهما والاجبار  
 بناء في خيار قال الاذري وتوجيه الشيخين ذلك على القول  
 بانهما بيع تبعا لتوجيه البعوي وعنده وجوبه به الماور  
 والذي جزم به السير ابو حامد والقاضي ابو الطيب والحلي  
 والدارمي وابن الصباغ ووجها في والعمراني وغيرهم  
 ثبوت خيار انتهى اما قسمه الرد فيثبت فيها خيار **قوله**

او قوله غايه له  
 لا كما يروى له  
 الصاوي  
 القول مع عدم  
 التفريق

فيده

بفرقة بدن

بفرقة بدن ولو نسيانا او جهلا ولا يحرم على احد من المقارفة  
 اجماعا كما حكاه ابن عبد البر **قوله** فان كان في دار صغيرة  
 او سفينة **قوله** او سوق او دار يعاشت سعتها  
**قوله** طوعا راجع للمسيئين كما اشار اليه الشارح  
**قوله** او فارق مكرها اي يغير حق اما اذا كان رجا فانه  
 ينقطع بان وقع البيع في ملك شخص بغير اذنه ثم اخبره  
 احدهما من مكانه فانه ينقطع خياره وتداولوا جرحها  
 لتكذيب من النسخ بالقول الى اخره اخذ من المتعذر ان  
 غير الهارب لو كان تاما مثلا لم يبطل خياره وهو محتمل  
**قوله** لو ارثته ولو عا ما اي ان كان اقله نصيب حاكم  
 عنه من يفعل الاصل له ولو بلغ الصبي رشدا وهو بالمجلس  
 لم ينتقل اليه خيار ويوجه بعدم اهليته حين البيع وفي  
 بقايه للولي وجهان والاوجه بقاها استصحابا لما كان  
 وهذا هو المعتمد **قوله** امتد خيار لهما امتدادا  
 مجلس بلوع كخبر ولو فارق في مجلسه لم ينقطع خيار الاخر  
 كما في الكتاب لغايه لا ينقطع خيار الكاتب الا بمقارفة  
 المكتوب اليه فكذا هنا على المعتمد خلافا لما في شرح الروض  
**فصل في خيار الشرط** **قوله** ام من اجنبي وليس  
 ويلاعن السارط فلا يجب عليه مراعاة الاخط وانما امتنع  
 عليه مطلق المبيع حتى لو كان المبيع رقيقا مسلما وشرط  
 خيار فيه لكافيه على المعتد او صيدا وشرط خيار فيه  
 لم يرمح ايضا على المعتد خلافا لوالد الرويان **قوله**  
 في التماح لهما لاحد ما شرط خيار في انواع البيع فشرط

لما  
 ما  
 لم  
 ح  
 ن



خيار لها مستند ادنى انواع خبر ولا حدها متعلق بالجناس  
 او شرط خيار الثاني لهما ولا حدها ثابت في انواع البيع **قوله**  
 للمعاينة لان الملك له حينئذ فيعتق عليه واذا اعتق عليه بطل  
 خيار **قوله** لانه يمنع كلب وتوكة مضربا بالبهمة وطرد  
 الاذرعى له في حلوب يرد بانه لا داي هذا لعدم تحلب خلاص  
 ثم فان توضحه للتصوية التي قصد بها منعه من كلب وان  
 كان اللين ملكه ويظهر ان شرطه فيها لما ذكره وان مثل  
 الثلاث ما قاربها مما من شأنه ان يضربها فان قلت كيف  
 يعلم المشتري بقصوتها حتى يمنع عليه شرط ذلك للبائع او  
 يوافق عليه قلت عمل ذلك على ما اذا اظن التصوية ولم يتحققها  
 او المواد ان اتم ذلك بخص البائع او انه يظهر التصوية  
 يتبين فساد خيار وما يترتب عليه من فسخ او اجازة انتهى  
 ابن حجر **قوله** عمدة ثلاثة ايام وسمى الرجل في هذه الرواية  
 حيان من سقذ بفتح المهملة وبالموحدة وفي التي قبلها هـ  
 سقذ او الاله بالجمع وجموع الخاري في تاريخه وفتح النوى  
 في مهماته وبالاول حزم البير في النوى في شروح مسلم  
 وهما صحيان انصار بان **قوله** ولو باع احد العاقدين  
 المبيع في زمن خيار الثابت له او لهما بشرط خيار له  
 او لهما فترجع من الهبة قبل القبض يعني كالمبيع عن القبض  
 كما عرفت به الاصل فلا يكون فسخا ولا اجازة بنا على انه لا يرد  
 ملك البائع بمجرد البيع وهو الاصح فالمراد بقوله المتصرف  
 من البائع فسخ ومن المشتري اجازة المتصرف الذي لم  
 يشترط فيه ذلك انتهى شروح روض **قوله** وفتح ذلك  
 اتينا ومعلوم ان الفسخ تخرج عن الغنى فيقدر الفسخ

كل

ان

قبل

قبل العقد كما يقدر الملك قبل الغنى في قوله لغیره اعتق عبدك  
 عنى بكذا اذا اجابه **قوله** اجازة للشرا فيبطل بها خياره  
 لا شعوره باليقا عليه **قوله** ووطيه حلال ان كان خياره  
 اى من حيث الملك وان خلفه امر اخر وهو عدم الاستبراء  
 كما في قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح  
 زوجا غيره وحاصله ان الملك مقتضى كل الوطى والاستبراء  
 مانع كما ان النكاح والمكث يقتضيان اباحة الوطى ويعرض  
 على الاباحة فمما يجوز من حيض واحرام وصوم وطهار  
 يمنع الاباحة قال في حاكم ويمكن تنزيل ما ذكرناه هنا على  
 صورة الاستبراء ايها وهي ما اذا اشترى زوجة فانه  
 لا يستبراء فيطابق من خيار ولا يعارض ذلك ما تقدم بعد  
 النقص من انه ليس للمشتري وطى زوجته التي اشترى  
 بشرط خيار في زمن خيار لانه لا يدري ايضا بالملك  
 او بالزوجية لان ذلك تفريع على ان الملك موثوق بان كان  
 خيارهما وصورة تنافهما في اذ كان خيار المشتري فقط  
 انتهى ولو اشترى زوجة بشرط خيار له حل له وطى  
 لان الملك له وكذا اذا كان خيار للبائع لبقا الزوجية  
 خلاف ما اذا كان خيار لهما فانه يمنع الوطى وهذا  
 التفصيل هو المعتمد خلافا لما في شروح الروض من حرمة  
 فيما اذا كان خيار للمشتري ونحو فيما اذا كان خيار للبائع  
 او لهما فقدموه ان قاضي شهبة يتعالم الخادم كما تقدم  
**فصل** في خيار العيب **قوله** للثمن ليس المتصرف  
 قال في المهمات قال الاذرعى وهذا يومهم اختصاص بالخزم

عن

لغة  
نحو  
تج

ل  
ث  
ح  
ن



عن يد البائع وليس كذلك فقد جزم المتولي بغيرها مطلقا لئلا  
 البهيمية اما اذا امرها لغير البيع ولم يضرها فلا تخير بها  
 صرح به الدليمي وغيره قاله الاذري **قوله** واحدهما  
 عند القاضي والنفوي ثبوته لحصول الضرر وهذا هو  
 المعتمد وملي **قوله** عند البيع او الاجارة **قوله** ادليس  
 كبير غور وقد تورب بصرع الشاه ليومهم كثره لئلا  
 او تكبر بطنها بالعلف ليومهم سمنا او انها حامل فلا خيار  
 بها ايضا ولا خيار ايضا بغيب فاحش كظن مشرعو حاشية  
 جوهره بالغ بئها بالثمن **قوله** بتقصير المشتري بعدم  
 انتباهه والسؤال عنه ومن ثم قال الماوردي لا يجوز على البائع  
 فعل ذلك لكن فطر فيه غيره والنظر واضح فيجوز فعله بالبيع  
 او الثمن اعقب تدمر لا خذه **قوله** ولا ظهور عيب اي  
 للمتدليس والضرر او من علم بخوضه عيبا او ما يكون السكوت  
 عنه تدليسا لزمه اعلام المشتري ان جهل مطلقا او من بعض  
 الوجوه للاخبار المخدمه من الخش ولا مزج عن الادم الابيان  
 عن العيب فلا يكفي كما جئته الاذري به جمع العيوب لو اتبعه  
 بشرط البرائة من العيوب او الكتاب غير مقابل كخضار خضرا  
 بالمدخصه سواء قطع الوعاء الذكوميها ام لا **قوله** او بهيمية  
 اي لا يغلب في جنس البيع وجوده اما ما يغلب في جنس البيع وجوده  
 فلا يكون عيبا كالشور **قوله** وبه اي رفض وليس المراد  
 به تجري **قوله** وابق حتى لو ابق عند المشتري ثبت له  
 الرد لانه من اثار الايات الاول الذي كان عند البائع فلا  
 يقال انه يبيع حاشا فيمنع الرد لانه من اثار الاول

قوله

كما تقدم

كما تقدم **قوله** تاب عنه او لم يثبت وكذا جازية المد  
 وكذا ردت عند البائع وان تاب من كل منهما بخلاف ما عدا  
 هذه الخمسة كشرط المسكر فانه التوبة منه تنفي كونه عيبا  
**قوله** لانه حينئذ من ضمان البائع الا اذا كان خدوته بفعل  
 المشتري والا المفلس والولي والعامل في العراض حيث لا غبطة  
 في امساك المعيب والا الوكيل حيث رضي الموكل بالعيب  
 فلا خيار في رد المعيب في جميع ذلك **قوله** او حدث  
 بعدة الخ تنبيه لم يثبتوا حكم المقارن للقبض مع ان  
 مفهومه قبل وبعد فيه متنازع والذي يظهر ان له حكم  
 ما قبل القبض لان يد البائع عليه حسا فلا يرفع ضمانه  
 الا تحقق ارتفاعها وهو لا يحصل الا تمام قبض المشتري  
 له سلما انتهى ابن حجر **قوله** مثلا مثل الردة قتله قضا  
 وجوابه وكذا قتله بترك الصلاة والى هذا اشار بقوله  
 مثلا **قوله** لا يعوتة عرق او جوع سار او طلق حامله  
 سابق على القبض **قوله** لان المرحق يزاد شيئا فشيئا  
 الى الموت وقد يقال في لخرج يزاد شيئا فشيئا وحل يمتوا  
 شيئا فشيئا لو زاد ولم يمت رجع بالبرئ فالموت ليس  
 قيد **قوله** نبي على البائع في تلك اي في سبيل الردة على انها  
 ليست للوجوب لان المرتد لا يجب بجهده وكونه غروا  
 الكلاب على حصة **قوله** بوي عن عيب باطن حيوان وهو  
 ما يسمى الاطلاع عليه والظاهر خلافه وقيل الباطن ما كان  
 داخل الجوف والظاهر خلافه **قوله** لم يصب الشرط واما  
 البيع فيصح على المعتمد خلافا للاذري وابن المقرئ في

لما  
 بها  
 تجري  
 ح  
 ن



مقن ووجه **قوله** بشرط العتق واعتقه لا وقد حرم  
 من المقر فيهما بوجوبه وجزم الشبان في الكفارة فيما  
 لو قال اعتق عبدك عني على كذا الفعل ثم ظهر سبياً بوجوب  
 الارش واستمر العتق قال لا ويجزى عن الكفارة ان لم يمنع  
 العيب الاجزاء انتهى تصحيحه وبحث بعضهم فيما لو كان  
 العتق كافراً انه لا يرجع بالارش لعدم اليأس من الرد  
 بان يلحق به اركوب فيسترق ويعود لما له ونظر  
 فيه بعضهم بكون هذا نادراً وانما ينظر لما يقع غالباً  
 انتهى **قوله** مقابل بالكر منه بل يفسح ويعزم البدل **قوله**  
 الثمن هذا ما رجه السبكي وغيره واطاق الشبان بخلاف هذا  
 كله اذا ورد على العتق فان ورد على الذمة ثم عني غرم  
 بدله واستبدل وان كان تفرق في الاصح **قوله** تسليمه  
 اليها هذا هو المنسوب اليه وحذف الاصل للعلم به **قوله**  
 لانه قد يعود اليه فلو بقدر عود المبيع لتلف او اختار من جم  
 المثري الثاني بالارش على المثري الاول وهو على باعد  
 بنوما وله الرجوع عليه قبل غرمه للثاني ومع ابراهمة منه  
**قوله** ليفصل ولا يدعى عنده لان غريمه حاضر بالبدل  
 بل يعينه بحضرة ثم يطلب غريمه فيعقد ذلك ولو عنده من  
 لا يري القضا بالعلم لانه يصير شاهداً على ان لا يخلو  
 غالباً عن شهود **قوله** لانه ربما احوجة الى الرفع قال  
 الواجب وهذا ما فهمته من كلام الاصحاب وحاصل حكاية  
 بني الامويين حتى لو لبني البايح او لا تركه وذهب الى  
 حاكم لم يبطل حقه بخلاف ما لو وجد حاكم او لا تركه

وذهب

وذهب الى حاكم لم يبطل حقه بخلاف ما لو وجد حاكم او لا  
 تركه وذهب الى البايح مثلاً **قوله** وحكم بالرد على الغائب  
 ان كان من يسوغ حكمه عليه لوار او تعز أو غيبة بساق  
 بعبدته وهي التي لا يرجع منها مملوك الى محله ليلاً وهذا ما قاله  
 الاذري ونبه الزركشي وخالف في ذلك السبكي وابن  
 الرنعة وجعل ذلك مستثنى من القضا على الغائب فجواره  
 مع قرب المسافة كما اقتضاه اطلاقهم والعتق الاول **قوله**  
 وعليه اشهاد لعدلين او عدل يفسح في طريقه واذا شهد على  
 نفس نفسه نفذ ولم يحتج بعده الى البايح او حاكم الا للتسليم **قوله**  
 مخصوصه كما قاله السبكي حتى لو استعمل لم يسقط حقه لانه استعمل  
 ملك غيره بغير اذنه ووافقه جمع لكن مقتضى كلام الشافعي خلافه  
 انتهى وقوله لكن الى اخره ممنوع لانه حق امان حتى يهتبه الى  
 غاية اللزوم الاشهاد الى البايح او حاكم وليس فيه انه اذا  
 شهد يجب عليه الرد بعده هكذا رده الشافعي رحمه  
 الله **قوله** او حال توكله او عذره ومعني اجاب الاشهاد  
 في حالتي العذر وعدمه انه عند العذر يسقط الايضاح  
 يحوي الاشهاد وان امكنه وعند عدمه هو بخير بينه وبينه  
 يسقط الاشهاد اي غريمه فلا يثنى وجوبه لو صادف حاكمه  
 ما ظهر في هذا المقام ويحوي جواب بقدر ذلك فيه نظر ظاهر  
 للناسل انتهى **قوله** او اعلق الباب وان لم يفتل امره  
 الا ان جهل الحكم وكان عن يخفي عليه ذلك فيعذر **قوله** لا شعاع  
 ذلك بالرضي بالعيب الا ان كان في الترفع ضرر على الدابة او  
 جهل الحكم وكان عن يخفي عليه فيعذر **قوله** يسقط الرد

لما  
 ما  
 لم  
 ح  
 ن



القهري اشار بذلك الى ان تعبر في عبارة اصله حال من الرد او غير  
 له لا لسقط لفساكه وقد ينبع في ذلك بجلال المحامي **قوله**  
 اما الربوي لا ويمتنع اسماكم مع ارش القيد لانه يودي الى الربا  
 خلاف رده مع ارش حاكث اذ لا مفاضلة بين العوضين في البيع  
 لتمامها فيه وانما العيب حادث مضمون عليه كعيب المأخوذ  
 على جهة السوم فعليه غرامة **قوله** فان امكن بالنظر للواقع  
 لا نظنه كما يصحح بكم كلامهم اني تجز **قوله** كسائر العيوب  
 حادثه وفي الروضه كما صلتها بمحور على ما اذا لم يكن معروفا عليه  
 بغير الكسر كالثقب والقلقة نامل اني تجز **قوله** المصراة  
 من هذا القسم المأكولة ولو نحو ارب وان استبعد وتبعد المصاع بتعدد  
 من الاول المصراة وان اخذ العقد وهذا هو المنقول عن الشافعي وهو  
 ينبع الاصل ولم يعتمد من ثم صرح ابن الرفعة فقال لا اظن الاصحاح نسخ  
 الروضه لان كلام بعدم التعدد ولا يتعدد المصاع بتعدد العقد كان اشهر  
 الاصل محمول على ما اذا اتان مصراة من واحد واشترى واحد مصراة من اثنين  
 لم يكن معروفا عليه او اشترى اتان من اثنين مثلا على نظر الظاهر التعدد  
 الا بالكسر وكلامه **قوله** بدل اللين الملوب وثلمه بالوشر به الولد **قوله**  
 وان قل اللين جذرا من الزراع كاشي جنيان وكفره جنيان  
 وارش الموشحة **قوله** والعبرة في التمر بالمتوسط من قتر  
 البلد كذا عثر به جمع ولا ينافيه تغييرهم بالغالب كالنظرة  
 اما لان المراد بالوسط هذا وان الوسط يعني بالقبعة به  
 لا نوع الغالب **قوله** فان فقد اي ما عذر عليه خصمه بين  
 مثله في بلده ودون مسافة القصر اليها فيما ينظر اخذها  
 باق من فقد ابل الية تامل **قوله** وعلى نقله عن الماوردي انقص  
 في العوضه كما صلتها وهو المعتمد **قوله** اما رد غير المصراة

ان توضيحه يفي  
 انعام وكسور  
 من هذا القسم  
 من الاول المصراة  
 ينبع الاصل ولم  
 الروضه لان كلام  
 الاصل محمول على  
 لم يكن معروفا عليه  
 الا بالكسر وكلامه  
 كما صلتها

بعد جلب

بعد جلب كالمصراة وهذا هو المعتمد **قوله**  
 لما فيه من تفريق الصفقة وان لم يتصور البايح **قوله**  
 حلف بايحه وكذا الوادي المشتري حدوده قبل القبض ليرد به  
 وادي به البايح قومه حتى لا يرد به فالقول قول البايح ايضا  
 وصورة ذلك فيما اذا باع بشرط البراءة من العيوب فان الشتر  
 انما ينصرف لما كان موجودا عند العقد لا لما حدث فالمشترى  
 يدعي حدوده ليرد به والبايح قومه حتى لا يرد لشمول الشتر  
 له **قوله** لو اشترى جارية وتبضعها ثم قال تبضعها وهي حامل  
 فان صدق البايح ودها بالعيب وان كذب في علمها عرضت  
 على القوابل لان الحمل امارات وعلامات يعرف بها فان قلت  
 حامل ثبت ردها والآن نظرت فان وضعت لدون ستة اشهر  
 من حين قبضها المشتري فالقول قوله بلا يمين وان ولد  
 لاكثر من اربع سنين من حين القبض صدق البايح بلا يمين  
 ولا مرد للمشتري وان ولدت لستة اشهر فاكثر من اربع سنين  
 فحتمل حدوده في بد كل منهما فيصدق البايح بيمينه انتهى قوت  
**قوله** ولا تكلف فلو حلف عليه ببراءة **قوله** ولو  
 البايح بذلك بان قال للمشتري علمت العيب به ولا يثبت  
 العيب الا بشهادة عدلي شهادة فان فقد اصدق البايح  
 ويصدق المشتري بيمينه في عدم تقصيره في الرد اذا  
 قال له البايح انت تقصرت في الرد اذا قال له البايح وفي  
 جهله بالعيب اذا قال له البايح انت علمت العيب ان امكن  
 خفا مثله عليه عند الروية والا كقطع انف صدق البايح  
 وفي انه ظن ان ما رآه به غير عيب وكان ممن يحفي عليه مثله

بلغة  
 منها  
 بغير

ح  
 ق

ورعينه



وفى انه انما رضى بعيبه لانه طنه العيب الغلابي وقد بان  
 خلافة وامكن استنباهه به وكان العيب الذي بان اعظم ضررا  
 فثبت له الرد في الكل انتهى في حجر **قوله** بان لم تنفق امه  
 بالولادة او كان جاهلا بالكل هذا بيع فيه ابي الرفعة والسك  
 والمعتد ما اقتضاه اطلاق الشيء انما تنقصت بالولادة  
 فلا رد له مطلقا لان كل يرد اذ شئنا شيئا الى الولادة فلم  
 يحصل النقص لما كان بل به وبالسابق فاشبه الموضع اذا ارد  
 عند المشتري لا رد له هكذا اجاب شيخنا رحمه الله  
 سحمة واسعة بمنه وكرمه امين **قوله** بل قوله ياخذ  
 اذا انفصل لحدوثه في ملكه وان قلنا حمل له قال الماوردي فله  
 حبس امة حتى تضع **قوله** بخير زمانها اجمع الزمانها  
 فلا رد له لانه عيب حاكث **قوله** قبل القبض وبعده وان  
 حوت به على البيع لكونه بعضه **قوله** خلافة فيما ذكر وجوبه  
 بان جهة المضممة هنا لما اختلفت بسبب جريان خلاف في الله  
 لم يلزم عليه ايجاب مقابل البكارة مرتين اذ الموجب للمهر العكر  
 وطى الشبهة لانه استمتع بها بكر او لا رشي البكارة ازالة لجلدة  
 خلافة جهة الغصب فانها جهة واحدة فلو اوجب مهر بكر  
 لصاعف غوم البكارة مرتين من جهة واحدة وهو مستنع  
 فاندفع ما يقال الغاصب الذي لم يختلف في عدم ملكه اولى به  
 بالتغليظ ممن اختلف في ملكه انتهى في حجر **باب**  
 المبيع قبل قبضه وكذا بعده في زمن خيار اذا كان الملك للبائع  
 نحو حطب بالمبيع وايداه تحاكته فلا تكون من ضمان البائع  
 لان ضمان الاصل بالعقد وهو لم يشأه ولا وجد منه نقد

**قوله**

**قوله** وانما يبيع ولو ياكل المشتري ودخل في اتلاف الباع  
 ما لو باع بعض قن ثم اعتق نصيبه منه وهو موسر اي بالثمن  
 لسريان غنق البعض الى الكل جيبه لوجود شرطه وهو  
 اليسار وخروج البائع عبده ولو ياكله فهو كالاجنبي وكذا  
 عند المشتري بخلاف في التقييد بخير الاذن لشدة تشوف  
 الشارع الى العقود **قوله** وكالتلف وفوق درة اي  
 جوهرة في نحو اي لا يمكن اخراجها منه **قوله** وانفلات طائر  
 او صيد متوحش اي ولم يرجع عود **قوله** واختلاف تنقوم  
 باخرو لم يثمر بخلاف نحو تمز مثله لان المثلية تقتضي الشوكة  
 فلا تغدر بخلاف المتقوم **قوله** قبضه اي ان كان اهلا  
 للقبض اما غير الاهل كصبي فان تلاف غير قبض بل عليه المدل  
 ويورد البائع الثمن المعين لا نفساخ البيع وقد يتقاصان  
**قوله** وخير مشتري بالتلاف اجنبي واذن المشتري للاجنبي  
 في الاتلاف لغو **قوله** لكن نظرقية القاصي وهو المعتد  
**قوله** واتلاف الغمي وغير مميز بامر غيرهما كاتلاف فان كان  
 بامر البائع اتفخ البيع او المشتري كان قابضا والاجنبي  
 غير فان كان مامورا الثلاثة فالقياس ان يحصل القبض في الثلث  
 اي بالنسبة لامر المشتري والاتلاف في الثلث اي بالنسبة  
 لامر البائع والتخير في الثلث اي بالنسبة لامر الاجنبي  
 ولو كان المبيع علقا فاكلته بهيمة المشتري فان كان غميا  
 فكالاتلاف والا فان التفتة بها والقبض المبيع اي لم يقصد  
 البائع فتزل منزلة اتلاف اوليلا فلا يكون قبضا لانه لا يقص  
 القبض وللمشتري خيار فان اجاز تقايض والا طالبه

يج

وانقلاب العصب  
 من اي مالم يحد  
 خلافة قوله

بالمق  
 منها  
 بغير

ب  
 لته

بح  
 بق







لا يعد نظر فالما فيها **قوله** نظر للعرف وان اشتراه مع محله واشترى  
 محله بعده **قوله** لا يختص باي به يقتضي انه لو نقله الى مشترك  
 بين البايع وغيره حصل القبض بالنقل اليه كما هو تضمنه النقل  
**قوله** او يختص به ولو نحو اجازة وصية وعارية فان قلت  
 يشكل على هذا قوله ان المستعير لا يعير مع ما ياتي انه بالاذن  
 معير النفع قلت لا يشكل لما ياتي ان له اناية من يستوفي النفع  
 لان الانتفاع راجع اليه وما ههنا من هذا لان النقل للقبض  
 انتفاع يعود للبائع بمراده عن الضمان فكفي اذ ذنبه ولم يبق  
 محض اعادة حتى يمنع فحينئذ فسميته معيرا باعتبار الصورة  
**قوله** فان لم ياذن الا في النقل اي وان حال ان له حق الحبس كما هو  
 ظاهر ووجه صرح السبكي وغيره وهذا اراي ضعيف **قوله**  
 في حيز يختص البايع به وحله ان وضع ذلك الماكور او المعار  
 في ذلك الحيز باذن البايع كما هو ظاهر **قوله** اعتبر في قبضه  
 مني من يمكن فيه النقل او التحلية وهذا هو المعتمد خلافا لما  
 في شرح المذهب من حصول القبض بمجرد العقد **قوله**  
**قوله** لكنه يدخل في ضمانه اي ضمان اليد وضمان العقد  
 كما اشار اليه بقوله ليطالب به ان خرج مستحقا وليستغفر عليه  
 ثمة **قوله** لكن يدخل المقبوض في ضمانه ولو تلف لم ينفع على  
 المعتمد ورجحه الشان في باب الربا وموته نحو كمل لو تعلقه  
 القبض واحضار معقود عليه غايب الى محلة العقد على الوقف  
 وموته تغلته المتوقف عليه القبض وتقدم المعنى او غار  
 على المعتمد اذ لا يتوقف عليه قبض على مستوفى وبعده  
 التي داره على اخذ **قوله** بان لم يخف فوته اي ولم

في قوله لا يعد نظر فالما فيها قوله نظر للعرف وان اشتراه مع محله واشترى محله بعده قوله لا يختص باي به يقتضي انه لو نقله الى مشترك بين البايع وغيره حصل القبض بالنقل اليه كما هو تضمنه النقل قوله او يختص به ولو نحو اجازة وصية وعارية فان قلت يشكل على هذا قوله ان المستعير لا يعير مع ما ياتي انه بالاذن معير النفع قلت لا يشكل لما ياتي ان له اناية من يستوفي النفع لان الانتفاع راجع اليه وما ههنا من هذا لان النقل للقبض انتفاع يعود للبائع بمراده عن الضمان فكفي اذ ذنبه ولم يبق محض اعادة حتى يمنع فحينئذ فسميته معيرا باعتبار الصورة قوله فان لم ياذن الا في النقل اي وان حال ان له حق الحبس كما هو ظاهر ووجه صرح السبكي وغيره وهذا اراي ضعيف قوله في حيز يختص البايع به وحله ان وضع ذلك الماكور او المعار في ذلك الحيز باذن البايع كما هو ظاهر قوله اعتبر في قبضه مني من يمكن فيه النقل او التحلية وهذا هو المعتمد خلافا لما في شرح المذهب من حصول القبض بمجرد العقد قوله لكنه يدخل في ضمانه اي ضمان اليد وضمان العقد كما اشار اليه بقوله ليطالب به ان خرج مستحقا وليستغفر عليه ثمة قوله لكن يدخل المقبوض في ضمانه ولو تلف لم ينفع على المعتمد ورجحه الشان في باب الربا وموته نحو كمل لو تعلقه القبض واحضار معقود عليه غايب الى محلة العقد على الوقف وموته تغلته المتوقف عليه القبض وتقدم المعنى او غار على المعتمد اذ لا يتوقف عليه قبض على مستوفى وبعده التي داره على اخذ قوله بان لم يخف فوته اي ولم

العقد **قوله** هذا ان عني الثمن كما لم يبيع ويحبر ان ايضا اذا كان  
 كل منهما في الذمة وذلك في السلم اذا كان راس المال في الذمة  
 وهو مشكل لان الاجبار انما يكون بعد لزوم وماداما في  
 المجلس لا لزوم فلا اجبار تأمل **قوله** نبيع يحبر في الكلام  
 فيمن باع لنفسه والالم يحبر بل لا يجوز له التسليم حتى يقبض  
 الثمن لئلا يفتقر هذا الا اجبارهما ولو نبيع تأييد عني  
 الغير لم يثبت الا اجبارهما **قوله** لرضاه يتعلق حقه بالذمة  
 وقضية العلة انه لو كان الثمن معينا والمبيع في الذمة اجبر  
 المشتري **قوله** باجبار او بدونه يتبع فيه اطلاق الامام به  
 والواقعي والمعتمد خلاف لانه اذا سلم متبرعا لم يجز له الفسخ  
 اذا وفي المبيع بالثمن فالمسيلة مصورة بما اذا سلم باجبار  
 حاكم **قوله** حكر عليه في امواله كلها الى وهذا يسمى حكر الغير  
 اذ يفارق حكر الفليس في انه لا يرجع فيه لعني المبيع ولا يتوقف  
 على سوا العريز ولا على قد القاضي بل يتفك بحرد التسليم  
 على الاوجه ولا على نقص ماله عن الوفاء لعني البايع هنا حيث  
 سلم باجبار حاكم ومن لم لو سلم متبرعا اعتبر النقص كمال  
 الفليس وفي انه لينفق على مومه نفقة مومسرو ولا يتعدى  
 للحاوت ولا يبيع فيه مستكن وخادم لا مكان الوفا من غيره  
 اي اذا كان في المال سعة **قوله** والا بان كان ماله بمسافة  
 قصر فلبيع كسح والمعتمد انه لا حكر اذا كان ماله بمسافة القصر  
 خلافا لبعض المتأخرين **قوله** اما الثمن الموحل فليس لبائع  
 حبس المبيع ولا يطالب المشتري برهن ولا ضمان وان كان  
 عربا وخاف الفوت لرضاه بثاخير **باب**  
 التولية في هذا شروع في بيان الالفاظ المطلقة وسميت

لما  
 ما  
 حكر  
 حكر  
 حكر

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في بيان الالفاظ المطلقة  
 وسميت التولية في هذا شروع في بيان الالفاظ المطلقة وسميت

العقد



مطافه لكونها غير مفصلة لكن لها مدلول شرعي تمل عليه وهو ما  
في هذا الباب او لاستتباعه غير مسماة وهو ما في الباب الاتي  
فمن الاول التولية وعلى نقل جميع المبيع الى المولى مثل الثمن المثالي  
او عين المتقوم بلفظها او ما اشتمل منه والاشراك وهو نقل  
بعض المبيع بنسبته من الثمن نحو لفظه والمراجعة وهي بيع  
تمثل الثمن مع مخرج موزع على اجزائه والمخاطبة وهي بيع يمثل  
الثمن مع خط موزع على اجزائه **قوله** وذكر في الترجمة  
من تباد في عالم يذكرها الاصل لكونها داخلية في المراجعة  
لانها في حقيقة ربح المشرى الثاني او اكتفائها بالمراجعة  
لانها اشرف **قوله** قال مشتر لغيره وكذا لو ولت المرأة  
على صداقها بلفظ النقيض او الرجل في عوض فليح ان علم من هو  
المثل فيصير على الادوم وهذا هو المعتمد **قوله** اي يمثله في المثالي  
جنسا وقدر وصفته ولهذا لو كان الثمن سو جلا ثبت في حقه  
سوجلا بقدر ذلك لا اجل من حين التولية وان حال قبلها لان العقد  
على اوجه احتمالي لابن الرفعة **قوله** ولو خط عنه في الخط  
الابواب وارت المولى الثمن او بعضه فياتي فيما بعد التفضل  
وخط ياتي في الاشراك بل وفي المراجعة والمخاطبة فلو اخر عنها  
كان اولى بغير لا يلحق خط بعد المراجعة **قوله** بان يقول  
اشركتك في بيع هذا او في هذا العقد وياتي بعد في التولية  
ايضا فلا بد من ذكر العقد والبيع والاحكام وطاهر  
ان خط انما يعتبر في غير الربوي المعتبر فيه التماثل **قوله**  
وصح بيع مراجعة بلا كراهة لعموم قوله تعالى واحل اليه  
البيع وما انفرد في تصوير المراجعة علم انه لو كان اشريته

بعشرة

بعشرة ويعتبه باحد عشر ولم يعلم مراجعة لا يكون عمدا  
وبه صرح القاضي وجزم به في الانوار حتى لو كان كاذبا فليما  
ولا حظ انتهى **قوله** وبيع درهم لكل عشرة او في كل عشرة  
او على كل عشرة ولو قال وبيع درهم من كل عشرة صح على الاوجه  
ثم ان اردت تعبلا فكذا الام والافلا وبيع والمعمدان من  
كالام ليللا بلزما القافوله وبيع درهم رملي **قوله** ده بانه  
او خط درهم لكل عشرة او في كل عشرة او على كل عشرة فلو قال  
خط درهم من كل عشرة خط القافوله وبيع درهم رملي **قوله**  
وخط ده بانه او خط درهم لكل عشرة او في كل عشرة او  
على كل عشرة فلو قال خط درهم من كل عشرة خط العاشر لان  
من يقتضي احوال واحد منها خلاف اللام وفي وعلى وجه التولية  
وامعها في الاجارة كما هو واضح بشروطها ثم ان وقعت قبل  
مضى مدة لها اجرة فظاهر والا فان قال ولتد من اول المدة  
بطلت فيما مضى لانه معدوم وصحت في الباقي بقسطه من  
الاجرة او ولتد ما بقي صحت فيه بقسطه كما ذكرنا في شرح  
اقوال الرملي **قوله** ان اشتراه مودعا وان استمر  
مرضه وتوايد عنده لان ما حدث من اثار الاول خلاف  
ما لو اشتراه سليما ثم مرض عنده فانها لا تحسب عليه **قوله**  
كموت حيوان واجرة سايس وقد اجنبية واجرة طبيب  
لمرض حدث عنده في يده **قوله** وليصدق بايع وخو  
الصدق بالنسبة لعدم الائم لا للصحة **قوله** بان كان  
للبيع كذا خلاف ما لو اشتراه يدين حال على ملي وفي ولو  
اشترى كناية ثم باعه ثم اشتراه باقرا والثر اجبر بالاحسير

حسب  
ومثل من الادوية  
رملي



فقط ومواطاة صاحبه لبيعه ثم يشتري منه بالكثر ليحبر به  
مكروهه وتبخر حرام وهو قوي ولو بان الامر للمشتري بخير  
ان يبيع مراجه انه لا خيبه كما سيأتي لان ذلك محله عند كذب  
البائع وما هنا محله عند صدقه وانما ثبت للتدليس **قوله**  
لكن للمشتري خيار ان يبيع خيارا يري على النور فيما يظهر لانه  
خيار نقص كالغيب **قوله** فان صدق المشتري او وارثه  
**قوله** وله خيار فورا فيما يظهر وذكر الشبان في احوال الدعا  
انه لو باع دارا ثم ادعى انها وقف لم يسمع ببيته وان العاقلين  
قالوا يسمع اذا لم يكن صريح انها ملكه بل اقتصر على البيع وهذا هو  
المعتمد **قوله** وهذا هو المشهور في المذهب والمصوب  
عليه وعلى الاول هو كما لو صدق المشتري ذكره المتولي فيما فيه  
اختلاف الترجيح في الصحة **قوله** ان لا يعرف اي ان ادعى عليه  
علمه بذلك **قوله** فلا خيار للمشتري ولا تقبيل الزيادة  
**باب** الاصول في هذا هو القسم الثاني من الفاظ  
المطلقة وهو الذي يستتبع غير مسماه **قوله** من بناو شجر  
ولو شجرو من على المعتمد **قوله** واصول ينقل جزوه وهو  
خضروات الارض فهو ينقل **قوله** وتنعاء وكرات وهندبا  
والسلق المعروف كذلك وفيه نوع لا يجر الامرة **قوله** ويخرج  
وان لم يثمر خلافا لابن المقري لان العبرة في ذلك بما من  
شانه ذلك وموطن حجازي **قوله** ويؤخذ منه ان جميع ما  
ينقل الملائكة الوصية والاصداق وعوض القلع والصلي **قوله**  
وعاونه واجامه **قوله** يخرج اليابس وكذا الشتل الذي  
ينقل لانها لا يبراد ان للبقا فاشبهها انتعة الدار ومن

ثم

ثم اوجعلت اليابسه دعامه لجدار ولخود دخلت **قوله**  
فليس شرط عليه قطعها راجع لجزء فقط بدليل قوله سواء بلغ  
ما ظهر او ان يحزم لا واما الثمرة الظاهرة ففيها تفصيل ان غلب  
اختلاف حادث بالموجود فحكمه حكم لجزء في اشتراط القطع  
وان لم يغلب فلا يحتاج الى شرط القطع **قوله** قال في التمه  
الا العصب في وعبارة التمه الثالث جرت العاكة يقطع من  
العصب ويخلاف فالحكم فيها على ما ذكرنا فيدخل عروقه في العقد  
دون الظاهر الا انه يفارق الررع في شي وهو اذا كان الظاهر  
من العصب مما لا يمكن الانتفاع به اذا قطع في حال لا يكلف القطع  
حتى يبلغ حاله لا يصح للانتفاع كالثمر على الشجر انتهى وبه تعلم ان  
كلام التمه انما هو في تكليف القطع لا في عدم شرط القطع  
فلا يستثنى انما هو من تكليف القطع لان شرط القطع لهذا  
قال السارح فلا يكلف قطعه **قوله** ذكره مع جواب عنه  
في شرح الروض قال السبكي وفي الاستنباط والوجه القسوة  
اما ان يعتبر الانتفاع في الكل او لا يعتبر في الكل وهو الاقرب  
فلا يبيع الثمر قبل بدو الاصلاح لانها بيعة خلاف ما هنا  
فمستجاب عن كلام السبكي بان تكليف البائع قطع ما استثنى  
يؤدي الى افسد لا ينتفع به من الوجه الذي يبراد للانتفاع  
به خلاف غيره **قوله** وعليه القول وهو اعراض لا يملك  
احدا مما سيأتي في حجارة **قوله** ولا اجرة له اي للمشتري  
مدة بقائه وكذا مدة التفريخ ايضا خلافا للسارح في شرح  
الروض **قوله** ويبقى ذلك الى ان تصاد او القلع وعليه  
البائع بعد القلع نسوية حفر الارض محاصلة به بالمعنى الا ي

لقد  
ما  
لحي  
ل  
ش  
ح  
ق



وقطع عروق مضرة بها كالدمرة **قوله** مع بذرا او ذرع لا يغير  
بيوع والزرع الذي لا يغير هو المستور اما بالارض كالخردوخه  
او عالىسي من صلاصه كالحنطة في سبلها والبذر الذي لا يغير هو  
ما لم يره او تغير او امتنع احده **قوله** او تركها له البايع ولم  
يضر تركها وهو اعراض حيث لم تؤخذ فيه شروط الهبة فله  
الرجوع فيها ويعود خيار المشتري فلو وهبها له بشروط  
الهبة حصل الملك ولا رجوع للبائع **قوله** كما صرح به الشان  
الحق مقتضى كلام الشان عدم خيار فيما لو جهل ضرر تركها دون  
ضرر قلغها وهو ظاهر وقول بعضهم قد يطع في ان البايع  
يتركها له غير مسلم اذ هذا الطمع لا يحسن عليه لانه ان خيار  
**قوله** حينئذ اي حين لم يختار المشتري او اختار القلع **قوله**  
بان ينقلها وينقلها منها ولم النقل من غير رضى المشتري والمشتري  
اجباره عليه وان وهبها له خلاف الزرع لانه امد اي ينظر **قوله**  
فلوباع البايع الاحجار بطريقه بان سبقت رويته للحجارة قبل  
الدفن **قوله** ويدخل في بيع بستان وقرية ارض ان ملكها  
البايع حتى تخومها الى الارض السابعة والاكتكارة وموقوفه  
فلان دخل لكن بخير مشترجه **قوله** وشجروا ان كثر **قوله**  
كايواب منصوبة وكعدن باطن كنفد وحزمها وما غرس  
فيه لكن ان كان بطريق لا ينقد **قوله** ومقايح غلظ مشتب  
وكل منفصل توقف عليه نفع متصل كصندوق الطاحون  
والبر والالت السفينة والواح الدكان خلاف وتر القوس  
ولو توه وجدت بطن سكة بل هي للصياك الا ان كان فيها  
اثر ملك كثقب فتكون لقطة للصياك فيما يظهر لانه واضح

اليد عليها ولا ويد المشتري مبنية عليها ومعد كونها  
 للصياد في الأول اذا صيدت السمكة من بحر اللؤلؤ  
 والا فهي لقطة مطلقا ملى ويدخل في بيع دابة  
 نعلها بخلاف نجوع عذار ومقود فلا يدخل  
 عبد او امة ثيابه ولا يدخل نعله وعلفته وحلقته وخاتمه  
 قطعا ونازع السبكي في النعل بانه كالثوب او ورق  
 ثوب وان قصد لتربية الدود وشجر الخلاق بنوعان  
 ما يقطع من اصله فيه خل اغصانه وما يبوخذ اغصانه  
 فقط فلا تدخل لان اسمها لا يتناولها والمراد بالمرس  
 ما سامت الشجر مع ما مدت اليه عروقها وما يستحق البايع  
 منفعة بنحو خارج كما يملوك ما دلهما استحقاقه فاذا مضى  
 استحقاق باقاه واذا انقلعت او قلعتها كان له ان يعيدها  
 ما دامت حية لا بد لها وشجرة شجر وهو ما يقصد من  
 المبيع ولو مشيوما فهي كلها للبايع قال في الروضة حيث  
 جئنا بان الثمرة للبايع والكمام نفسه للمشتري قال  
 في شرح وكذا العرجون فما يظهر  
 اي من قول الشارح لان ذلك بعد منها  
 يشترط المبتاع اي المشتري لان ذلك بعد منها  
 للبايع الا ان يشترطها للمشتري  
 لان ما ظهر منها جنى خلافة لا يجافي كتيبن وورد وباسين  
 الحق لهما لا يعدو هما وليس هنا اضافة ما لا  
 محل حرمتها اذا كان سببا فعلا ومساء حته هنا بالترك  
 اشبه على ان هنا غرضنا في وهو حرصه على نفع صاخر  
 وعلى نفع نفسه بابقاء العقد وتنازع عاير  
 في السقي وخرج بقوله في السقي ما لو تنازع عاير المتيان  
 في عدة المحتاج اليه فانه يرجع فيه الى قول عدلين



خير من . ان فسخه الى كماله هذا مبني على ان الحاكم هو الذي  
يفسخ عند الاختلاف في كيفية العقد ونحو الفهم والصحيح خلافه  
كما سيأتي وحينئذ فالفاتح هو المتضرر هكذا اعتمدت في  
الروايات رحمه الله وما ذكره الشارح من ان الفاسخ هو الحاكم  
هو ما رجحه السبكي وحزم به ابن الرفعة في المطالب  
لانني مني سماع المتضرر فلا منازعة قال الاذرعني  
ولا ياتي فيه الاعتراض بافساد المال كما توهم بل هو  
احسان ومسامحة نعم الكلام في مالين مطلق التصرف  
لا من يتصرف لغيره اي اول نفسه لكنه غير مطلق التصرف  
وشمل كلام المصنف ما لو ضر السقي احد هما ومنع تركه  
حصوله زيادة للاخر لا يستلزم منع حصولها فيه انتفاعه  
بالسقي وقد ذكرنا اصل فيه احتمالين للامام انتهى شرح  
الروض فصل في بيان بيع الثمرة والزرع وورد  
صلاحهما جاز بيع ثمران بد اصلاحه وورد  
بغلب اختلاف حادثة بالموجود اما ما يغلب فيها لم  
خادثة بالموجود فلا يصح بيعه الا بشرط القطع كما سيأتي  
والمصنف وان اطلق المسئلة فسيأتي ما يقيد هذا  
الاطلاق الا بشرط قطعه ولا بد في شرط القطع ان  
يكون مجزا وبيع البعض بشرط القطع كالكل  
السابقة في البيع الذي تقدم في النفع اما حاله  
كالحشيش الصغير والمعتبر هنا النفع في الحال والشرائح  
تبغ شيئا الحلال المحلي وقد رده ابن ابي شريك في بيان تقدم  
وقد يقال ان النفع في المال منع منه مانع وهو شرط  
القطع بالوجه السابقة اي مطلقا بشرط قطعه وابقائه  
قال المتولي

قال المتولي ولو اشترى الزرع بشرط القطع فلم يقطع  
حتى زاد الزيادة حتى السنبيل للبايع وقد اختلف المبيع  
بغيره اختلاطا لا يمتري وذلك لان زيادة الزرع زيادة  
تدبر لاصفة لان المقصود اجزاؤه ولو اشتراه بشرط  
القطع فلم يقطع حتى زاد فهو للمشتري لانه اشترى الكل  
فما ظهر يكون له انتهى وهذا التفصيل هو المعتمد ويشترط  
القطع او القطع اي بشرط احد هما في بيعه الى الاصل قبل  
ان يثمر كالزرع الا خضر فلو باعه كذلك فانفق بقاؤه  
حتى خرج الثمر فهو للمشتري بانه المقصود وخلاف الزرع  
فان كلام من السنبيل وغيره مقصود ودية يفرق بين البيوع  
وخو به بشرط القطع وانفق بقاؤه حتى خرج الثمر فانه  
للمشتري كما تقدم **قوله** وحمل المطلق من اطلاق كلامه  
اشترط ذلك في بيع الزرع الا خضر على ما لم يبد واصلاحه  
فلو اراد ان يشتري لم يجرى اليه فطريقه ان يشتري على اي  
بشرط القطع ثم يستاجر الارض **قوله** انه لا يصح بيع حب  
في سنبلة اي وحدة او مع سنبلة ومثله جزر في ارضه  
وقول في تشرة الاعلى خلاف نحو عنب وشجر وشعير او  
ذرة في سنبلة ومثله ارض في سنبلة خلاف السلم فيه  
مع تشرة فانه لا يصح على المعتد وكان بد اصلاحه اد  
ما يقول منه ظاهر والتساوي في باطنه كقوي القمور ولعل  
صورة الكمالات ان يبيعه قبل انعقاد بزره او بعده وبعد  
نفسه ولا يبطل البيع لم يزل باخذ المقصود **قوله**  
وبد واصلاح بعضه وان تترك ثمره في سنبلة

لما  
نما  
تج  
ش  
ح  
ن



لامن حیث  
ص

وتبين في العتب الى اخره واستشكل القياس لانه لا يدخل في  
بل يقتصر على محل الورود على ما قيل والمعتد انه يدخل في  
فلا اشكال **قوله** وظاهر خبر القسوة بين الفقير والافقر  
المراد بالفقير في هذا الباب من لا نقد بيده **قوله** بخروصها  
فخص بكسر الحاء تحقوا والفتح اشهر كما قال النووي في شرحه  
سلم الخروص اي يقدر خروصها **باب** الاختلاف  
في كيفية العقد **قوله** او نايبها يشمل ثلاث صور الولي  
والوكيل والولي والوكيل **قوله** او وارثها يشمل صورة  
واحدة **قوله** او احدهما ونايب الاخر يشمل اربع صور  
البائع مع الولي او مع الوكيل والمشتري مع الولي او مع الوكيل  
**قوله** او واقف يشمل صورتين البائع ووارث المشتري  
والمشتري ووارث البائع **قوله** او نايب احدهما ووارث  
الاخر يشمل اربع صور الولي مع وارئ المبيع والولي مع  
وارث المشتري والوكيل مع وارئ البائع والوكيل مع وارئ  
المشتري جملة ذلك خمسة عشر صورة تامل **قوله** في صفة عقد  
معاوضة خروج بصفة اختلافهما في اصل العقد وسبباني ومعاوضة  
غيرها كوقف وهبة وصبة فلا يخالف فيه ويقول وقد صرحوا  
اختلفا في الصحة والفساد وسبباني **قوله** وقد صرح اي هو  
اي باتفاقهما او بمعنى البائع كما ياتي فيما لو قال بفندق بالفقير  
بل الخمسة وروى حمزة وشمل اطلاق المعاوضة المحضة وغيرها  
كالبيع والسلم **قوله** بان لم يور خاتبا رخصت بان اطلقا  
او اطلقت احدهما وارضت الاخرى او ارضت اثنان واحد  
والاحكم مقدمة التامخ **قوله** تخالفوا ولو وكلا ولو كان زمن

لقد  
ل  
ل  
ل  
ل  
ل

وَقَوْلِهِ اَيْضًا  
مَعَاوِظُهُ اَيْضًا  
اَوْ غَيْرَهَا كَيْسٌ وَاسْمٌ  
وَمَعَاوِظُهُ وَغَيْرُهَا  
وَمَعَاوِظُهُ وَغَيْرُهَا  
وَمَعَاوِظُهُ وَغَيْرُهَا  
وَمَعَاوِظُهُ وَغَيْرُهَا  
وَمَعَاوِظُهُ وَغَيْرُهَا  
وَمَعَاوِظُهُ وَغَيْرُهَا



اختيار باقيا سوا ايتي العوضان ونقضا ام لا **قوله** بعض الغني  
 مع الاقالة او التلف اي الذي ينقص به العقد بان قبضه المشتري  
 وكان مختار للبائع وحده ثم تلف في يده باقة او بانلاف البائع  
 ثم اختلف البائع والمشتري في قدر الثمن مستلا **قوله** ولا متراما  
 على نفي دعوى صاحبه في الثانية على الاصل وان اقام البائع بنية  
 ان المبيع هذا العبد والاخر بنية ام الحارفة سلمت للمشتري  
 ويقول العبد بيده ان كان قبضه وان كان بيد البائع ترك  
 عنده على المعتمد **قوله** لان الاصل فيها ولان الاتيان بعده  
 ما يسمى بخلاف ما لو قدر الاثبات فان النفي بعده لم يرد النقص  
 بمراد الدعوان وانما لم يكتف بالاثبات نظر الاغنام عنده  
 لان الايمان لا يكتفي فيها بالاثبات والمفهوم ومن ثم انجده عدم  
 الاكتفاء بما يعت الا بكذا لان النفي فيه صريح والاثبات مفهوم  
 كما حقق في الاصول **قوله** فاشبهه الفسخ بالعيب نعم  
 الاوجه انه على التراخي والمشتري وطى حارفة بعد الخالف  
 وتبر الفسخ ونقص كل او العاقبة او الصداق ينقص باطنا  
 ايضا او الكاذب فقط الفسخ طاهرا فقط وبعد الفسخ يرجع  
 العاقد في ساير المعاوضات الا الصداق والحلج والصلي على  
 الدم والعتق يعود كالكتابة الى عين حقه واما في قسمي  
 دم في الصلح عنه ومسمى بضع في الصداق والحلج ومسمى عتق  
 في نحو الكتابة فلا يرجع في عين حقه الدم والبضع ورغبة  
 العبد لتعذر هائل اما يرجع لبدلها وهو الدية في الاول  
 ومهر المثل في الثاني والثالث والقيمة في الرابع واقاد كلا  
 ان الفسخ في هذه الامور بعد انما هو في المسمى وعقودها باقية

قال في الارشاد  
 وشرحه  
 ح

محالها وان البدل

البدل لا يجب فيها الا بعد الفسخ انتهي عبارة الارشاد مع  
**قوله** فوايده المتصل والمتفصل وان اتفقا على حد ونها  
 في مله الراد لا يثبت كل منهما بيمينه نفي دعوى الاخر تنساقطا  
 وبان تخلفهما ان لا عقد على ان الهبة لا تقتضي ملكا الا مع قبض  
 يكون ولم يوجد ولا اجرة لانفاقهما على الاذن له في الانتفاع  
**قوله** او ادعي احدهما صحة اي البيع والاخر فسادا في ذلك  
 مالوا دعي احدهما روية المبيع والاخر عدمها سوا الا كان مدعي  
 الروية هو البائع او المشتري ومن ذلك مالوا دعي احدهما  
 انه كان حال العقد صبي او مجنون او الاخر خلافه فالمصدق مدعي  
 الصحة على المعتمد فها رمل **باب**  
 معاملة الرقيق وذكر هنا مبنيها للشافعي اولى من تقديمه على  
 الاختلاف الواقع للحاوي كالرافعي لانه ينع للحرفا حكامه  
 عن جميع احكامه ولوثاني فيه اشارة لجريان الخالف في الرقيقين  
 ومن تعقبه للقراض الواقع في التبعية لانه وان اشبهه في  
 انكلا في هذه يحصل من كان في تصرف لكنه انما يتبع على  
 الضعيف ان اذن السيد لقنه توكيل والاصح انه استخدام **قوله**  
 فابعد اذن سيده اي الكامل اما سيده المحصور عليه فبصحة  
 تصرفه باذن وليه نعم ان باع المأذون مع ماله لم يشترط تجديد  
 اذن من المشتري رمل **قوله** ويرد الى المبيع او نحوه وهو  
 الرد في ذمته فيما يظهر ان حجر **قوله** لانه ثبت برضى حقه  
 ولم ياذن السيد فيه يتعلق بذمته وما لزمه بغير رضى حقه  
 كلف بعصب يتعلق برقبته فقط وما لزمه برضى حقه واذن  
 السيد فيه يتعلق بذمته وكسبه وما بيده **قوله** وان اذن

المقتضى  
 ما  
 لم  
 ح  
 ن



له سيده اذ لم يكن ان كان السيد مجبور عليه ان كان القن ثقة  
وان رد الاذن فيما يظهر لان ذلك استخدام لا توكيل  
ويكفي اذن احد السيدين في بوبته اذا كان بينهما هاية  
فان لم تكن هاية فلا بد من اذنها **قوله** ومخاطبة في  
بجدة هي ناشئة عن المواقف فلا تخاصم نحو سارق وغاصب  
**قوله** بحيث يصح تصرف نفسه لو كان جوابا بان يكون ملكا  
رسيد **قوله** في تجاره خرج بالتجارة الاذن في تصرف  
معنى فلم يلد على المقتدر كما يجوز به ابن المقرئ **قوله**  
ولا يتفق على نفسه من مال التجارة والقياس انه يرجح  
الحاكم في عينة سيده ليا اذن له في الاتفاق على نفسه  
فان تغدر جائز له الاستقلال بالاتفاق للضرورة وليس  
له الاقتراض على المقتدر **قوله** ولا يعامل سيده او مادور  
له اخر **قوله** قال السبكي وينبغي جوازها بخبر عدل هذه  
بواسطه **قوله** كما لا ينبغي سماع اى المعامل بلا واسطه ولا  
اى الشيوع اى عند محاكم **قوله** لانه متهم ويحصل الجور عليه في  
مال السيد بغير بيع وهبة ووقف وكتابة واجارة لان  
اذا استخدم بخلاف الاستئجار ومن ثم لم ينزل بعزله  
لنفسه ويكفي في حجر **قوله** نحو على سيدي نعم الا وجه انه لو قال  
كنت اذنتك وانا باق على الاذن عومل وان انكر ولمن  
عامل بعد ان ظن الاذن ان لا يسلم اليه العوض حتى يقيم  
بينه ما كونه اى السيد له عند كذا او يقر له السيد بنوقا  
من محوده للاذن **قوله** ولا يعقد الرقيق ولو مديرا  
وامر له ايا ملكات ومبعض فيلذلك لان يمتنع عليها  
وحي مملوكهما ولو باذن السيد لضعف ملكهما **قوله**

لاختصاص

لاختصاص لا للملك والا فافاه جعله سيده **قوله**  
**كتاب السلم قوله** هو بيع شئ موصوف  
في ذمة بلغة سلم وكونه بيعا لم يصح اسلام كافر في نحو  
قن مسلم وصحيف **قوله** لكن الاحكام تابعة للمعنى  
المعتمد ان الاحكام مختصة بلغة السلم لا بمعناه خلافا  
للتشريح **قوله** وثانيتها لقيمة بالمجلس وهذا شرط  
الاستمرار الصحة والقبض من المسلم شرط فلا يجوز  
قبض يستبد به من غير اختياره لان هذا القبض في  
المجلس مما لا يتم العقد الا به فاشترط فيه اختيار المتعاقدين  
بوانه كالايجاب والقبول انتهى ابن المقرئ والمعتمد الاستعداد  
بقبض راس المال لان باب الربا اضيق من هذا الباب  
وصرحوا فيه بجواز الاستعداد بالقبض فهذا من باب  
اولي وتعمل ما هنا على ما اذا غلب على ظني عدم الرضا بالقبض  
سواء كان السلم حالا او موقلا راس مالي **قوله** قيل الفرق  
او التخيير فلو تخيير قبل القبض بطل على الصحيح ولو قبض بعض  
في المجلس وتاخر بعضه فهو كمن اشترى شئين فتلف  
احدهما قبل القبض وبقي الاخر كما قالاه فيموخذ منه  
ثبوت الخيار وصرح به في الاموار لكن جزم السبكي  
بنفيه والمعتمد الاول يتبعه لانوا ارضيت الخيار  
للمسلم اليه **قوله** لانها تابعة للمعين ومن ثم صح جعل  
راس المال عقارا غائبا اذ امضى في المجلس راس مالي فيه  
الوصول اليه والتخلية لان قبضة يدك وقبضه كلامه  
انه لو كانت المنفعة متعلقة بيده كتعليم سورة وحده

نراد النوى في  
العرف ببدل  
يعنى في المجلس  
واورد عليه ان  
اعتبار العمل شرط  
لصحة السلم لانه  
فيه ديباب بان  
قد رجع لا يفتح  
ثم







لانه متبع فيه كلام الاصحاب لا يختصر بل قيل انه اخر مولفاته **قوله**  
لكل واحد ام للجملة لغرة الوجود في **قوله** غير معتاد المراد  
بغير المعتاد ان لا يصرف قدر ما يسع ولا بد من علم العاقدين  
وعدلين معهما بل كما ياتي في اوصاف المسلم فيه **قوله** بتعيني قد  
من مرقبه كثير ويتعين فلا يجوز ابداله الا بالوجود على المعتاد  
والمراد بالكثير ما يؤمن فيه الانقطاع والقليل بخلافه وقد نقلت في  
عن نص الشافعي ما يقتضي ذلك وكلام الشارح يوشد اليه **قوله**  
كون الرقيق قويا على العمل تبع في هذا القيد السنوي وسبقه  
اليه السبكي جوابا عن ايراد الرافعي على الضابط ان كون العبد  
ضعيفا في العمل وقويا كاتبا واميا وما اشبه ذلك صفات تختلف  
بها الغرض ولا يجب ذكرها واورده عليه ابن شهاب البكر  
والثوبان ويروى انه لما غلب وجودها صار بمنزلة ما الاصل  
وجوده انتهى ابن حجر **قوله** بل المراد ان يوجد ابدان الغالب  
من يعرفها عدلان او اكثر اى في محل التسليم **قوله** لعدم انضباط  
ومن لم لو بينه وانضبط كالانجي في على الاوجه ولا نسلم عزة  
وجوده وعلى التزويل قال التسليم بقاى **قوله** وان اختلط  
بعضه ببعض بان كانت اجزأه اجناسا **قوله** وهما اى العناني  
وهو مقصود اركانها **قوله** وشهد ونار في جمع بان الذهب  
انه لا يجمع لعدم انضباط **قوله** وجبى ولو يابس اى غير عتيق  
يتعذر ضبطه وحاصل ان المختلط الذي يجمع السلي فيه ما كان منضبطا  
بان كان اختلاط خلقيا كالشهد الحاقاله بالتمر وفيه النووي  
او مناعيا وقصد بعض اركانه سواء استهلك الباقي كاللبن  
والا قط لا كحل الزبيب والتمر وقصدت اركانها كلها

وانضبطت

وانضبطت كالخز والعناني بخلاف ما لا ينضبط كالعاجين  
والهوايس والقوا الي ومغفر الاسراف والخلاوات والنعال  
وكنة المختلط بالشعر انتهى شرح البهجة **قوله** لا فيما  
لا ينضبط مقصود قدرا وصفة **قوله** كهر لسته  
ومعجون وعالية وبر مختلط بشعر وسفينة ومصار وهو  
حاصل من اختلاط اللبن بالدقيق وكشك **قوله** واللبس  
واللبا والمصابون لانضباط ناره وقصد اخراجه مع انضباطها  
وحسن وثورة ونيلة وزجاج وما ورد في حجر واجروا و  
خرف انضبطت انتهى والاشبه كما قال القوي الحاق  
النيلة بالخيز **قوله** ومثارة بفتح الميم من النور ومن ثم  
كان الاشهر في جمعها ساورا لا منابر **قوله** مربعة  
او مدورة وان لم يقب في قالب **قوله** حالا كان او جلا  
وكذا المطعوم فلا يسلم في حبيبه ومطعوم اخر غير لقفا  
احكام الربا والسلم لان التسليم يقتضي استحقاق قبضتها فيه  
علم ومنه بالاستفاضة كالنقد يتي فيه العد عند العقد لا  
عند الاستيفاء بل لا بد من ورده حينئذ لتحقيق الايفاء **قوله**  
يجوز في لا يسلم في النقد الا ورا يحمل على ما لم يعرف ورده انتهى  
ابن حجر **قوله** او عتلم اى اول عام الاختلام او وقتها والافان  
عشر سنة يقال له عتلم **قوله** وكذا اى السن ان كان بالغ  
اى عاقلا وان لم يولد في الاسلام **قوله** فقول النجاسي من  
النخس وهو الضرب باليد على الكفل **قوله** لتسابع الناس  
بأهلها عاكدة وجوز سقوط كونه يهوديا او اريا او سارقا  
او نحوها مما لا يوردي لحره لا شاعرا لان الشعر طبع لا يمكن



لا تعلقه او خفيف الروح او عذب الكلام او مغنيا او عواد او  
تواد الا ان هذه حتى القيادة وان توضع فيها لا تحصل الا بطبع  
قابل لها وهو غير مكتسب وعلى التزل فتعلمها محظور وما ادي  
الى المحظور محظور بخلاف نحو الزنا فانه عيب يحدث من غير  
تعليم فهو كالسليم في عديم عيب بعيب مضبوط انتهى **قوله**  
من نوع كالبخالي والعراة والصنف كالارجسية والمهزم  
نسبة الى مسهورة قبيلة من العرب والارجسية نسبة الى ارجب  
قبيلة من همدان **قوله** ونقل الرازي اتفاق الاصحاب  
عليه في الثانية نعم القصر على خلاف العادة عيب وما  
جزم به ابن المقري هو المعتمد ملى **قوله** ذكر الشبهة  
اي لونه الخالف لمعظم لونه **قوله** وان عرف السن وذكر ايضا  
ورجع فيه للبايع وذكره يعني عن ذكر الحكة وقول الشارح  
يخالف ما تقرر اولاً كما ان ذكر الحكة كبر وصغرا ونوسطا  
يعني عن ذكر السن **قوله** وفي حكمه شحم وكبد والية  
وطحال وريته **قوله** قطع راع اي لا يبلد لا يختلف فيها الراي  
والمعلوف **قوله** فيذكر في حكم الصيد غير السمك ما ذكر في  
غيره لكن لا يدخل الخضار وغلث وصددهما في حكم صيد فيذكر في  
ما عدا ذلك ولو جاز المسلم اليه لم يحرم فقال المسلم هو ميتة  
صدق كما قاله جمع متقدمون استصحوا بالاصل الحديث  
في الحياة حتى يتبين لكل بالذكاة الشرعية **قوله** لان القصر  
صفة ابدية تعمر يجب قبول المقصود ما لم يختلف به  
غرض **قوله** وشروط في تمر الخ قال البيهقي عادة الناس اليوم  
لا يذكرون اللون ولا صغر كحبات وهو عادة فاسده

حشم  
وعوز السلم  
حيات متباغلي  
بالعد وفي غيره  
الوزن

مخالفة لنص الشافعي والاصحاب فليست به لذلك **فصل**  
في بيان ادا غير المسلم فيه **قوله** لان الامتناع منه عند  
تغير ان اضربه قبوله كزوجه او بعضه وكذا الكواشي على  
المعتد لا يلزمه قبوله كما لو غير الزيادة **قوله** وعمر  
معايي عن يري ويري عن هيزري وتمر عن رطب وسقي  
مطر عن مسقي يعني ولو ضمن تخفى ديني السلم و اراد المسلم  
الاعتناء منته غير جنسه او نوعه فهل يجوز او لا تردده  
والمعتد كواثر لانه دين ضمان لا دين سلم والثابت في  
الذمة نظيره لا عينه **قوله** ولو غل ومثل المسلم فيه كل دين  
موجله ويؤخذ من هذا مسلم تعمر بها اليه وهي كسرة  
الوتوع وهي مالو علق على الزوج انه ميت تزوج عليها  
او تسرى و ابرائه من زرع دينار من صداقتها تكون طالفا  
فاذا احوالها الزوج ببقية الصداق فامتنعت من قبضه  
نظر ان كان موجلا لم يجبر على القبول لان لها غرضا في الا  
وهو بقا التعليق وان كان خالفا فان كان غرضه غير البراءة  
اجبرت على القبول عينا او هي اجبرت على القبول او الا  
ملى **قوله** وقت ذهب وان وقع العقد في زمنه **قوله**  
لما مرو هو النضر **قوله** ولو احضر المسلم فيه حال اي بالامالة  
ومثله الموجل اذ اجل مثله كل دين حال **قوله** لم يلزمه اذ النضر  
المسلم اليه بذلك فله الدعوى عليه بالمسلم فيه والزامه بالسفر  
معه محل التسلم او يوكل ولا يجس كما قاله الزمكشي **قوله** كان كان  
لنقله منه الى محل التسلم مونة ولم يتجملها المسلم اليه هدمردود  
لانه يشبه الاعتناء ان بذل الاجرة للمسلم فان استأجر من حمل

متناع



فلا اعتياض وتحمّل كلام الشارح على هذه الحالة **قوله** ولو اتفق  
 كون راس المال كان اسلم اليه جارية صغيرة في جارية كبيرة  
 فليوت عنده حتى صار كالمسلم فيه وان وطئها **قوله فصل**  
 في القرض **قوله** سنة اي ان لم يكن المقرض مضطرا والاوجب  
 وان لا يعلم او يظن من اخذه انه ينفعه في معصية والاحرام  
 عليهما ويجوز الاقتراض على غير مضطور لم يزوج الوفا من جهة  
 ظاهرة لم يعلم المقرض بحاله **قوله** واركانه اركان البيع  
 عاقد ومعقود عليه وصيغة والمعتدان درهم المدة افضل  
 من درهم القرض المصدق **قوله** كخذه مثله حذو بمثله  
 صريح لان موضوع العقد والمثل حقيقة او صورة فهو  
 لا يحتمل غير القرض بخلاف حذو بكراهية كناية في البيع **قوله**  
**قوله** واهلية تبرع والتعدي باهلية التبرع لا اخراج الوالي اولى  
 منه بمطابق التصرف في مال تجوز غير انه لا تبرع به **قوله**  
 لصحة ثبوته في الذمة اي مع قطع النظر عن التعيين وعدمه فلا  
 يراد عليه ان المعين لا يسلم فيه والقرض يكون على المعين والموصوف  
 في الذمة **قوله** بخلاف ما لا يسلم فيه كالعقار ومنفعة قولهم  
 اقراض من منفعة نحو عبد في الذمة تظهر الصحة السلم فيها وامكان  
 رد هاهنا صورة بخلاف منفعة على معينة اذ لا يصح السلم فيها  
 وامكان رد هاهنا صورة بخلاف منفعة على معينة اذ لا يصح السلم  
 فيها وهذا محل تناقض وقع للشيئين فيها وهذا الجمع هو المعتد  
 واقراض نقد مفسدوش ان عرف قدر غشه على الوجه ان حجر  
 وكذا ان لم يعرف على المعتد **قوله** لعموم الحاجة اليه ومثل حجر  
 خيرة لا يكون ورنالاطباق الناس عليها في الاعصار

والامصار ملي

والامصار ملي **قوله** غير مشتتة ومثلها الرنقا والقرنا وان  
 كان المقرض مسوحا **قوله** وزمما يطويها او يتمتع بها **قوله**  
 فيشبه اعارة الامال للوطي وفارق ما مر في اسلم صغيرة  
 في كبيرة فليوت بان المسلم ليس متمكنا من اخذها الا برضى المسلم  
 اليه وهبة الفرع امة تخل له بان العقد لازم من جهته **قوله**  
 من نحو اخذت الزوجة وعتمتها اي لقدرة على حلها بطلاق  
 زوجها ومثلها المطلقة ثلاثا **قوله** وقد ذكرت حكم كون  
 الخنثى مقرضا الى يمتنع او ارضه لا تمنع السلم فيه لا قراض  
 الامة للخنثى كما في شرح مسلم وان يورع فيه بعد اتضاه  
 ولا يعارضه امتناع تلك الملتقط لامة تخل له وان كان ظهرو  
 المالك بعيدا لان اذا ابعده منه كما لا يخفى نعم ان بان دكرا  
 اتجه تبين البطلان لان العبرة فيها بما في نفس الامر بخلاف  
 ما لو اسلمت نحو الجوسية عنده لطروا المانع ويغتفر في  
 في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء **قوله** واستثنى مع الامة  
 الروية لاختلافها بالمجوزة في كلام ايها جوام السلم في الروية  
 وقضية التعليل الامتناع لاختلافها بالمجوزة والروية تضم الرا  
 خيرة من اللين حامض تلقى على اللين كليب ليروب قاله  
 كوهري **قوله** وان وجدته متوجرا وياخذه تسلوب  
 المنفعة **قوله** ولم تقوم مثلا صورة ونحو ابن النقيب  
 وتابعوه اعتياض ما فيه من المعاني كحرفة العبد وعدو الداء  
 فان لم تيات اخبر مع الصورة مراعاة القيمة ويصدق فيها  
**قوله** لكن له مطالبة الى الف المانع من طالب المثل مونة كحل كما  
 عليه الشبان وكثير وعند جماعة منهم ان الصباغ كون قيمة

المطلقة  
 اعتد الشيخ اخذ ان  
 ثلاثا يجوز اقراض  
 والولي  
 سوا فقه الخطيب  
 حشم  
 والفرو بينهما وبين  
 الملاعة ان الملاعة  
 لا يمكن اجتماعها مع  
 الملاعة ابد الخلاق  
 المطلقة ثلاثا

به



بلد الاقراض وهذا ما خوذ من كلامهما هنا اما بقياس الاولى  
او المساواة فلا مخالفة بينهما كما افادة الوالد رحمه الله تعالى  
لان من نظر الى الموهبة ينظر الى القيمة بطريق الاولى لان المدا  
على حصول الضرر وهو موجود في الحالين قال الاذري وكلام  
الشافعي يشير الى كل من العلتين فاذا اقرضه طعاما او نحوه  
محصرا ثم لقيه بمكة لم يلزمه دفعه اليه لانه بمكة اخلاكا  
نص عليه الشافعي بهذه العلة وبان في نقله الى مكة ضرر  
فالظاهر ان كل واحد من الماكلة مستقلة واعلم ايضا ان المراد  
يكون المنقول له موهبة ان تزيد قيمته بالنقل الى بلد المطالبة  
لان مجرد النقل له موهبة فانه لا يمكن نقل شيء من بلد الى بلد  
الا بموهبة ولو كان المراد ذلك لادى الى انه لو اقرضه فقيرا  
بقية من قري مصر ثم وجده باخري منها وقيمة الموهبة  
سواء في بلد المطالبة اقضى ان يبطا اليه بالقيمة فيه وليس كذلك  
لما سبق تفسير النقد الكثير الذي يعسر نقله او تفاوتت  
قيمته بتفاوت البلاد كالذي لنقله موهبة كما قال الامام وما  
اعترض به قوله او تفاوتت قيمته من انه انما ياتي على ما مر عن ابن  
الصباغ بناءه المعترض على عدم استقلال كل من العلتين وقد  
مردده انتهى شرح ابن الشيخ الراملي وقد ذكر هذا الكلام  
في كتاب السلم والمناسبات بان القرض **قوله** كل قرض منفعلة  
اي شرط فيه ما يجزى الى المقرض منفعة ولا بد من هذا التاويل  
لجواز الزيادة من غير شرط وعدم فساده القرض بشرط  
تجبر النفع الى المقرض **قوله** ان خياركم احسنكم فضا نفع  
تمتنع على مقرضه لنحو مجورة او جهة وقف ردة الزيادة

والباكر

والباكر الثاني من الابل وهو ما دخل في السنة السادسة والرابعة  
عليه ما دخل في السنة السابعة **قوله** او ان يقرضه غيره قال  
الاستوي معناه ان المقرض يقرض المستقرض شيئا اخر  
**قوله** وصح الاقراض بشرط رهن الا فان قيل اي فائدة  
في اشتراط الرهن في القرض فان لشرطه في البيع فائدة  
وهي انه اذا امتنع كان له فتح البيع وهنا له الفتح سواء شرط  
الرهن ام لا فلما صحا والمروية بمنعانه من الرجوع في القرض  
بغير سبب فاذا امتنع من الوقا بالرهن كان معذورا في الرجوع  
غير ملوم وصحت العرض غرض مقصود انتهى ابن المقري  
في التمشية ومن فوايده انه لا يتصرف فيه الا بعد الوقا بالشرط  
وان قلنا يملك بالعقب **قوله** وان كان له الرجوع بلا شرط  
كما مر فانه قد يستحي منه وايضا فالرجوع حينئذ جائز  
غلا في بلا سبب **كتاب الرهن**  
لانه مصدر جعل جزا للشرط في قوله تعالى وان كنتم على سفر  
ولم تجدوا كاتبافهن مقبوضة **قوله** علي ثلاثين مائة  
من شعير لاهلهم ثم قيل انه افنكه قبل موهبة لخير نفس المؤمن  
معلقة بدينه حتى يقضى عنه وهو صلى الله عليه وسلم منزه  
عن ذلك والاصح خلافا لقول ابن عباس توفي رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ودرعه موهبة عند يهودي وكبر الاول  
محمول علي غير الانبياء تنزيها لهم وقيل علي من لم يخلف وفا انتهى  
واثره ليسلم من نوع مئة او تكلف مياستى اصحابه بابرابة  
او عدم اخذ الرهن منه **قوله** كما مر قبل الباب  
في قوله لانها توقيفات لامناح ايدة **قوله** فهو بيع

والباكر الثاني من الابل وهو ما دخل في السنة السادسة والرابعة  
عليه ما دخل في السنة السابعة  
قوله او ان يقرضه غيره قال  
الاستوي معناه ان المقرض يقرض المستقرض شيئا اخر  
قوله وصح الاقراض بشرط رهن الا فان قيل اي فائدة  
في اشتراط الرهن في القرض فان لشرطه في البيع فائدة  
وهي انه اذا امتنع كان له فتح البيع وهنا له الفتح سواء شرط  
الرهن ام لا فلما صحا والمروية بمنعانه من الرجوع في القرض  
بغير سبب فاذا امتنع من الوقا بالرهن كان معذورا في الرجوع  
غير ملوم وصحت العرض غرض مقصود انتهى ابن المقري  
في التمشية ومن فوايده انه لا يتصرف فيه الا بعد الوقا بالشرط  
وان قلنا يملك بالعقب قوله وان كان له الرجوع بلا شرط  
كما مر فانه قد يستحي منه وايضا فالرجوع حينئذ جائز  
غلا في بلا سبب كتاب الرهن







بانه اذا بطل فخصوص وهو التوثيق هنا لا يبطل العموم وهو  
اذن المالك بوضعهما تحت يد المرتهن وهذا هو المعتمد  
فسرع وان قضى المور الدين انك الرهن ورجع على الرهن  
ان سلم بالادك فان انكر الاذن فشهد به المرتهن قبل ان ياتي  
روى **قوله** فلا يصح الرهن بعين ولو موقوفه خلافا للفقهاء  
**قوله** معلوما ولو بقوله رهنه عندك من درهم الى عشرة  
فصح ويكون مرهونا بتسعة خلافا لبعضهم وقد جزم ابن حجر  
في شرح الارشاد الصغير بعدم الصحة **قوله** فلا يصح ما  
سيثبت وان جري سبب وجوب كنفقة الغد **قوله**  
لازم ما لا يعني عن ثابت لانه الما جود حالا والزوج وصفت  
للدين في نفسه وان لم يوجد فلو اقتصر على لازم ورد عليه  
ما استقر فيه وخوفا مما لم يثبت وان كان لو وجد سبي لازم ما  
وقال ابن الصلاح دلالة الالتزام لا يكفي بها في المحاطبات  
وهما وصفاً مقصود ان يختزن بهما عن عدم الثبوت  
واللزوم **قوله** او قبله محله ان ملك البايح الثمن لكون  
خيار المشتري وحده **قوله** وان لزم له ما لا يفسده  
وحده اجرة مثل العمل وفارق الثمن المذكور بان موجب  
البيع وقد تقدم وموجب ليعمل العمل ولم يتم **قوله**  
وان توسط الخرج به مالوقال ارتهنت ثوبك وبعثك  
ذا عشرة فقال ارتهنت واشتريت او اشتريت ورت  
وكيف ذلك ذا عشرة وارتتهنت بها عندك فقال ارتهنت  
واشتريت فلا يصح **قوله** اي رباكة دين على دين علي  
دين برهن اي مع يقار رهنه بالاول وان اتخذ

جنسها

جنسها **قوله** وذاك شغل فارغ بردي على امتناع شغل المشغول  
ما اذا جني العبد بجاني جنابة اخرى فان الجنابات وان تعددت  
تتعلق برقبته مع اشتغال الرقبة بالجنابة الاولى فينبغي ان يقال  
شغل المشغول لغرض ومنه تمتع **قوله** بشرط وهو ان  
الراهن وان لم يكن عاجزا عن الاتفاق خلافا لبعض المتأخرين  
او يحاكم نحو عيبة الراهن او منعه **قوله** ولا يلزم الرهن  
الا قبضه وقد لا يلزم وان قبض لكن لعارض فلا يرد  
كما لو شرط في بيع واقتبضه في المجلس فلم ينفذ فيه الرهن  
بفسخ البيع انتهى ابن حجر ويصح الرهن على الزكاة ان تعلقت  
بالذمة ولا بد من حصر المستحق ليكون المرهون به معلوما  
دون ما اذا تعلقت بالعين وعلى هاتين الحالتين عمل الكلايين  
المقتضيان **قوله** الامكانية اي كتابة صحيحة كما يوحى من  
من التعليل **قوله** اي المرهون ولا يشترط ذهابه اليه  
كما قاله وان اطلال جمع في رده **قوله** وبعبارة عن ضمان  
يد شغل المخصوص والمستعاض والمستام والمقبوض بالشرا  
الفاقد **قوله** وفي معني رهنه قلضه واجتماع القراض  
والعارية يتصور اعامة التقديرات نعم ان تصرف  
في مال القراض يرك كما سيأتي في بابه لانه سلمه باكون  
مالك دور الت عنه يده انتهى شرح روض **قوله** وصوبه  
الادري وهو المعتمد **قوله** وكتابة ولو قاسدة ابن حجر  
**قوله** واعمايه وحجر سفيه او قلسي وخوس ولم يبق له استلزام  
مفهمه ابن حجر **قوله** فيقوم في الموت ورثة الراهن  
والمرتهن لا يتقدم به على الغرماء لان حقهم يتعلق بعين  
التركة بالموت فاقباض الوارث تخصيص وهو ممنوع

مان  
ارتهانه



مستعود ودل سبق التعلق على الموت بجريان العقد فلا تخصيه  
 انتهى ابن حجر **قوله** ولا وطي أو استمتع أن جر لوطي والا  
 فلا تفرح بحث أنه لو خاف الرتالول لم يطا جاز وهو المعتمد  
**قوله** أو مع فراغها ولو احتمل أن يان احتمل التقدم والناحر  
 والمقارنه بان بوجره على عمل معين كساحا يط فان اتفق  
 حلولة مع بقاها لخموسات الراهن صبر لا تقصا بها على احد  
 وجهي ربح جمعا بين كفتين **قوله** الا اعتاق فهو سوايلا  
 ويحوز اعتاق المونسر كما اقتضاه كلام الرافعي في الذوق  
 ونص عليه في الام لكنه جزم في هذا الباب بحرمته **قوله**  
 القاضى عن الفغار انتهى ابن حجر **قوله** نعم لا ينفذه  
 اعتاقه عن كفارة غيره ولو مات الراهن فاعتقه وارثه  
 المونسر صح لانه خليفة فلا يرد وكذا في الرهن الشرعي  
 بان مات مدين فاعتق وارثه عنه ولو رهنه بعض قنه  
 ثم اعتق باقية سوري للرهن ان ايسر والا فلا فاما قبل  
 انه احترز بالا اعتاق عن هذه غير صحيح الا ان يرا د  
 بالنسبة للخلاف **قوله** والمراد بالمونسر المونسر بقيمة  
 اي في الموجل وياقل الامرين من قيمته حال الاعتاق  
 كما قاله البلغيني ابن حجر والمعتد انه لا فرق  
 بين الحال والموجل في ان اليسار ياقل الامرين من الدين  
 كما قاله البلغيني في موضع اخر **قوله** كالارث  
 في ذمة يمانى قاله السبكي ومن يتعهده وهو المعتمد  
**قوله** ويكون رهنا او يقبضه من الدين وان لم يكل  
**قوله** لا يمكن رده بدليل نفوده من السيفيه والمجنون  
 فهو اتوى دون اعتاقهما **قوله** عزوم قيمتها ولا قيمة  
 ملزني

وجه عدم نفوذ  
 الاعتاق عن كفارة  
 الغير ان الاعتاق  
 عن الغير اما ان  
 يكون بقوى او  
 بدونه فان كان  
 بقوى فهو بيع  
 او بدونه فهو  
 وكلاهما ممنوع  
 على الرهن بعد  
 القبض

٩١٧  
 لمزني بها ولا دية لحوة سوطوة بشبهة ماتت بالايلا دخلا  
 امة سوطوة بشبهة ماتت به **قوله** كركوب اي في البلد لا شناع  
 السفوبه وان قصر الا بالاذن او لصرورة كتهب **قوله**  
 لا بنا وغرس وله زراعة ما يدرك قبل حلول الدين ان لم تنقص  
 الارض والا فلا روض **قوله** نعم لو كان الدين لا ينفذ اما نص  
 عليه وجري عليه جمع ومحل ان لم تنقص الارض بالقلع ولاه  
 طالت مدته ومع ذلك هو مشكل لانه لو تعدى به قلع ايضا  
 كما ياتي مع انه وعد واجاب عنه الادري بما لا يشفي انه  
 ابن حجر **قوله** وان علم تمامواي في قوله او ينقصه منطوقا  
 ومفهوما **قوله** شاهد بين او واحد الحلف معه **قوله**  
 في كل استرداد والمعتد وجوبه في المرة الاولى فقط خلا  
 للشارح فقوله فيما تقدم ويجوز التصرف المذكور مع الرهن  
 شامل للرهن ولا بد فيه من تقدم الفسخ الصريح **قوله** فيحل  
 الوطي ولا يتناول الاذن الامرة واحدة فليس له ان يطا  
 مرة ثانية الا باذن جديد سوا جلت ام لا ولا يبطل الا  
 بالولادة لان كحل غير محقق وما قاله الشارح من بطلان الرهن  
 بالحل ممنوع **قوله** او بشرط رهن مثله اي ان شار هنة مكانه  
 وان اما ان المراد الذي حال انشا الرهن بل استصحاب الرهن  
 على الثمن فيصير جزما لانه نص صريح بالواقع اذ الاذن في حال  
 محمول على الوفاق لا يتسلط الراهن على الثمن قاله السبكي ابن  
 حجر والمعتد خلافه فلا فرق بين ارادة ثمن اربعة اشيا  
 رهنه مكانه وبين استصحاب الرهن على الثمن كما اقتضاه  
 اطلاقهما ويفرق بين الانتفال الشرعي والانتفال الشرطي  
**قوله** لفساد الاذن بفساد الشرط وقال المزني يبطل



الشرط ويصح البيع كما قال لرجل بع هذه السلعة ولك  
عشرون منها وقرق الاصحاح بان سيلة الوكيل لم يجعل العوض  
فيها مقابلا للاذن بل في مقابل البيع وهو جعل مجهول فيفسد  
ويصحق الوكيل اجرة المثل **قوله** وبوطي بلا احوال نعم لو ادن  
له في بيع ببيع بشرط اختيار لم يصح رجوعه لان وضع البيع  
اللزوم كما هو وكرجوعه خرج عن الاهلية بخواتم او حجر  
انتهى ابن حجر **فصل** فيما يقرب على لزوم الرهن **قوله**  
او امرأتان ثقتان او امرأة واحدة بتاعلي حوائث خلوة  
يرجل بامر اي وهو المعتمد وان اقتضى كلام الشارع خلافه  
**قوله** ذكره الاذري وعلى هذه الحالة يحمل كلام الاصل **قوله**  
وتعيرني بما ذكر اعم واو لي لا لان عبارة الاصل تقتضي انه  
لا يجوز ان يجعله حيث يتفقان الا ان مات او تغير حاله  
بما ذكره الاصل **قوله** بان جعل الدين ولم يعرف وصريح  
الامام قبل باب الرهن ويجعل نحو خمسة عشر وسوقه بان  
لا يجب على الراهن ان الدين من غير الثمن قال وان طلب المثل  
وقدر الراهن عليه وقد استشكل ان عبد السلام لما فيه من  
تاخير حق الواجب على القور **قوله** ويقدم اي المرتهن  
بثمنه وان مات الراهن قبل قبضه فاقبضه وارثه قدم بثمنه  
وان مات الراهن على سائر الغرماء خلافا للبليغي **قوله**  
فان اصر احد هما على ان يبايعه الحاكم ومثل اختيار الراهن  
على الامتناع ما لو كان غائبا وليس له ما يوفي منه غير الراهن  
او كان بيعه اصلي فيبيعه الحاكم بعد ثبوت الدين في ثمنه  
وملك الراهن الرهن وتكون محل ولايته ويقضي الدين من ثمنه

ولو عجز

ولو عجز الراهن عن استيفاد المرتهن وحاكم جائز له على الاوجه  
كما ان المرتهن البيع عند العجز عن استيفاد المرتهن وحاكم جائز  
له على الاوجه كما ان المرتهن البيع والعقد الاكفابا ليد كما في المفلس  
**قوله** ولثالث يبيعه عند الحل ان شرطه قال الاذري بان  
يجز التوكيل ويجعل المصروف عند الحل والا فتعلق الوكالة غير  
صح **قوله** لان غرضه توفية الحق وذكر السبكي ان الاثنا  
م فرض الكلام فيما اذا كان ادنا له فلا يحتاج الى اذن والعراقيون  
فرضوه فيما اذا اذن له الراهن فقط فيشترط اذن المرتهن  
لانه لم ياذن قبل فها مسيلتان والراعي قال بعد نقله الطريقي  
تأمل بعد احدهما عن الاخرى قال السبكي واظن حامل  
له على ذلك انه راي كلام العراقيين مصورا في الاشارة  
والشرط انما يكون منهما وهو متضمن للاذن **قوله** لان  
اذنه في البيع قبل القبض لا يصح ليس بقيد فلا فرق في اذن  
المرتهن بين وقوعه قبل القبض وبعده فلا بد من مراجعته  
مطلقا اخذ من التعليل بالامهال او الابر **قوله** فليبيعه  
هذا لما يتجه من منصوبهما اذا صرح له بالاذن في البيع الثاني  
والا فقد صرحوا بان الوكيل اذا رد عليه المبيع بالعيب او في  
المبيع المشروط فيه خيار للمشتري امتنع ان يبيع ثانيا الا  
ياكون اللهم الا ان يقال فرض المسيلة هنا ان خيار غير مختص  
بالمشتري ومحل قوله فليبيعه اذا كان خيار للبائع او لهما **قوله**  
ما اذا كان للمشتري وحده لعدم تمكن البائع من الفسخ  
**قوله** رجع المشتري عليه او على الراهن وجه ذلك انه  
بالتوكيل للمشتري شرعا الى تسليم الثمن للعادل هذا



غاية ما قيل والا فالمطالبة له مشكله لانه لا يد ولا عقد ولا  
يضمن بالتعريض غيره **قوله** قال السبكي وهو الاقرب وهذا  
هو المعتمد والاطلاق محمول على هذا التفضيل **قوله** وعليه اي  
الراهن المالك مونة مرهون فان غاب او اعسر راجع المرتهن الحاكم  
وله الانفاق باذنه ليكون رهنا بالنفقة ايضا فان تقدر  
استبدانه واشهد بالانفاق ليرجع رجع والا فلا ابن حجر  
**قوله** فيجبر عليه الحق المرتهن لامن حيث الملك لان له ترك سقي  
زرعه وعماره داره والحق الله تعالى لاختصاصه بذي  
الروح وامنالم يلزم الموجر عماره لان ضرر المستاجر يدفع  
بثبوت اختياره **قوله** واصل فاسد كل عقد الممراد  
بالنسوية في اصيل الضمان لاني قد مره ولا في الضمان ادا له  
المبيع يضمن في الصحيح بالثمن وفي الفاسد بالمثل او اقصى الغنم  
ومن استاجر لمولينه فاسد عليه الاجرة وصحح عليه في مال  
سوليه **قوله** مع انه لا ضمان في صحيح الوهن والاجارة لا يرد شيئا  
من هذه الصور على القاعدة لانها مفروضة في ضمان الاعيان  
اي التي لا تخد في قيمها وبهذا يسقط ايراد الرهن والاجارة  
لا يرد شي من هذه الصور من متعدد كما اشار الى ما تقدم  
بجلال المحقق الحلي بقوله فالمقبوض يبيع فاسد مضمون وبهية  
فاسدة غير مضمون لكن يرد عليه سيلة الاجارة والرهن  
من متعدد كما صرح فاذا تلفت العين في يد المستاجر ولو  
فلما لا تضمنه وان كان القرار على المتعدي مع انه لا ضمان  
في صحيح الرهن والاجارة وقد تقدمت الاشارة الى رد  
هذا الايراد **قوله** فسد البيع اي لتعليقه **قوله**

قال السبكي

قال السبكي لا الرهن فيما يظهر لانه لم يشترط فيه شيئا وكلام الروايات  
يقتضيه والا وجه فسادها ايضا انتهى شرح ابن الشيخ الرملي **قوله**  
لزمه مهر ويحب في بكره بكر ويحب وجوب ارش البكارة مع عدم  
الاذن لاعم وجوده لان سبب وجوبه الائتلاف وانما يسقط  
اثره بالاذن وهذا هو المعتمد واذن له فيه الراهن وان كان مسلما  
فما لطلان الان لان ذلك خفي على عطاء وطا ووسى على ما في مصنف عبد  
الرازق فغيرهما اولى **قوله** او قرب اسلامه وان خالطنا  
**قوله** لتقوية الرق عليه فان لم يقوته لكونه يعق عليه فلا شيء له  
وهذا اي ضعيف مفرع على مرجوح والمعتمد وجوب  
قيمة الولد مطلقا **قوله** فبدله ولو ايد على قيمته كان قطع  
ذكره وانثية **قوله** رهن ولو في ذمة الراهن او المرتهن بان  
كان هو المتلف **قوله** بخلاف المرتهن فليس له الخاصة لانه  
ليس مالكا ولا يبايع المالك وافتى البلقيني بان المالك لو باع  
العين المرهونة فله الرهن الخاصة جزيا اي بانه يتحقق التوفيق  
بيد تلك العين فله الخاصة رملي **قوله** ويتعذر بيعها  
عاصلا هذا ان يتعلق به حق ثالث بوصية او حرج فليس او موت  
او تعلق الدين بوقبة امه دونه كالحانية والمعاره للرهن او نحوها  
فان لم يتعلق به او بها شيء من ذلك الرهن الراهن بالبيع او توفية  
الدين ثم بعد البيع ان تستاوي الثمن والدين فذاك وان فضل  
من الثمن شيء اخذه المالك وان نقص طولب بالباقي **قوله**  
لكن نص في الام لا هذا هو المعتمد **قوله** قدم به الا ان امره  
السيد بالقتل وهو غير مبيى او المحرم يبيى يعتقد وجوب طاعة  
سيده فالسيد هو جاني حتى يجب عليه قصاص في عداوة

قوله



في خطأ ولا يتعلق برتبة العبد ضمان على الاصح في الروضة كما صلتها  
وقد يقال لاحاجة لهذا الاستثناء لان كلام المصنف حيث ادرج  
علي عين موهونة حقان بقرينة قوله قد مر حيث كان السيد  
هو بجاني لم يتعلق حق كناية بالعين الموهونة انتهى ابن قاسم  
**قوله** الا ان وجد وكناية على غير اخيه **قوله** وتقتضي التوفيق  
يتوقع زيادة راعب ان له ذلك قال ابن حجر وعلي الاول  
المنقول فكان سبب عدم النظر لذلك التوفيق ان لم يثبت  
له حق بفرض عدم الزيادة حتى يراعي اذا الاصل عدم ذلك بخلاف  
مرتهن القتل فيما مر ثم راي ما ياتي فيما لو طلب الوارث اخذ  
التركة بالقيمة والغريم بيعها بما الزياكة وهو مخرج فيما  
فرقت به انتهى **قوله** ويصير منه رهنا اي من غير انشا  
عقد قال السبكي الذي فهمته من كلامهم ان معنى النقل انشا  
انشا نقل بتراميهما وليس هذا من نقل الوثيقة المختلف  
فيه لان ذاك معناه بقا العقد وتبدل العين حتى لو اريد  
فسخ الاول وجعل الثاني هو الرهن جاز وهذا الذي هنا  
مثله لان المقصود فك رهن القتل انتهى **قوله** اي حواله اي  
من الراهن للمرتهن او من المرتهن لغريمه على الراهن **قوله**  
او غيرها كاعتياض عبي عنه ما لم يتلف قبل قبضتها لعود الدين  
**قوله** ولانه وثيقة لجميع الدين كالشهادة حتى لو شرطه  
الراهن اكلها انه كلما قضى شيئا من الدين انفق من الرهن  
بقدره فسد الرهن **قوله** من اشين بدينهما عليه وان احدث  
جهته **قوله** ثم يري من دين احدهما ولا يشك عند احكام جهة  
بان ما اخذه احدهما من الدين بشتراك بينهما لان المراد

كما هو ظاهر ان ما يخصه مما قبضه ينفك بقدره فقط من حصته  
الموهونة انتهى ابن حجر وفيه نظر ظاهر لانه حصته موهونة  
على ما يخصه من الدين والموهون لا ينفك باء البعض وكل  
الاشتراك اذا كان باريث او كتابة بخلاف ما عدا الارث  
والكتابة فلا اشتراك في قبض شيئا ملكه ولا مشاركة ربي  
**قوله** استعارة من اشين لرهنه سواء قال ارهن حصتي  
او ارهنه فيما يظهر خلافا للزر كشي **فصل**  
في الاختلاف في الرهن **قوله** غير الاولى اما الاولى وهي  
مالوا انقطاعا على الاشتراط واختلفا في ايجاب الرهن والوقا  
به بان ادعاء المرتهن وانكره الراهن كي ياخذ الرهن  
ويحل المرتهن على فسخ البيع كما قاله السبكي فلا يخالف بل هو  
القول قول الراهن بيمينه وللمرتهن فسخ البيع ان لم يرض  
**قوله** ولو ادعى انها رهناه الى فان انكر كل من المدعي  
عليهما رهن حصته بان انكر عن نفسه واقر عن شريكه او سكت  
عن نفسه وشهد كل على الاخر انه رهن حصته واقبضها قبلت  
شهادته عليه وان تعذر اذا الكذبة الواحدة لا يوجب فسقا  
وتضمنها للحج ليس فيه كبير ضرر لانه محذور وثيقة فقط  
ومن ثم رد بحث البلقيني ان المدعي لو صرح بظلمها بالانكار  
بلا تاويل اقتضى فسقا بان ليس كل ظلم حال عن التاويل  
مفسقا بدليل الغيبة انتهى ابن حجر وان تعذر المرتهن  
فقط كاشين ادعيا على واحد انه رهن ما عتده بماية لهما  
عليه مثلا واقبضها اياه فصدق المدعي عليه واحد منهما  
وكذب الاخر ثبت له النصف من العبد رهنا بخسبي كما



ادعي فشهد المصدق للمالك بوجه النصف لما مر وحمل حيث  
 لا شركة فيما ادعياه والا لم يقبل شهادته له للتمه في  
 دفع مزاحمة الشريك عن نفسه فيما سلم له **قوله** بعد  
 الدعوى عليه فان حكم الحاكم بصدقه اقرا به وسأل الخليف  
 بعده مكن منه ان علمنا استناده اليه فان علمنا به  
 استناده لبينة او شككنا فلا تخليف وعلي كالة الاولي  
 يحمل افتنا الشيخ الرمي رحمه الله تعالى بالخليف وعلى كالتين  
 الاخرين يحمل افتنا غيره بعد عدم الخليف فالمسئلة متصورة  
 بما اذا اقرا في مجلس الحكم ثم اتمت عليه البينة **قوله**  
 علي رسم القبالة اي كتابة القبالة وهي الورقة التي يكتب  
 فيها المقر به اي اشهدت على الكتابة الواقعة في الوثيقة  
 لكن احده بعد ذلك وما ذكر من الخليف لا يختص بمسئلة الرهن  
 بل يجري فيما لو قامت بينة علي اقرا به لزيد بالف مثلا فقال  
 انما اقرا به لانه وعدني ولم يقرضني فخلفه ويجري  
 في نظائر ذلك بخلاف ما لو قال اقرضني زيد الفاقم قال لم اقبضه  
 فانه يقبل قوله بيمينه ولا شيء عليه لان القرض يطلق وان لم  
 يقبض **قوله** ولا يكون الباقي رهنا ان كانت كناية قبل  
 القبض **قوله** فهو مصدق على الحق لا ويجري ذلك في المكاتب  
 اذا كان عليه دين معاملة ونجوم كتابة قادي وهو ساكت ثم  
 ادعي انه قصد النجوم وادعي سيده انه قصد دين المعاملة  
 فالقول قول المكاتب بيمينه بخلاف ما لو تنازع في الابتداء  
 فالقول قول السيد في ارادة اخذه عن دين المعاملة لانه  
 معرض للسقوط ولا يدل له خلاف دين الكتابة فانه وان كان

معرضا للسقوط

معرضا للسقوط ايضا لكن لا يدل وهو الرقبة **قوله**  
 لان للودي اخير بقصده وكيفية ادائه ومن ثم لو ادعي  
 له ائنه شيئا وقصد انه عن دينه وتبع عن دينه وان ظنه  
 الداني هدية او ودية كذا قالوه وقضيتته انه لا فرق  
 بين ان يكون الداني يجبر على القبول او لا لكن تحت السبكي  
 ان الصواب في الثانية انه لا يدخل في ملكه الا برضاه وقر  
 وواضح ان مثل ذلك ما لو كان المدفوع من غير جنس الدين  
 وقد يشمل كلام السبكي انتهى والمعتمد تصديق الدافع  
 مطلقا وان كان من غير جنس الدين فان رضي به فذاك  
 ظاهر وان لا استرده وكذا اذا كان مما لا يجبر على قبوله  
 فان رضي به فذاك ظاهر ولا استرده **قوله** جعله عن  
 ماشا فان مات قبل التعيين قام وارثه مقامه كما اني به  
 السبكي فيما اذا كان بالاحدهما كغير قال فان تعذر ذلك جعل  
 بينهما نصفين واذا عني فهل يتفك الرهن من وقت اللفظ  
 او التعيين يشبه ان يكون كما في الطلاق الميمم انتهى في حجر  
 وقضيتته انه من اللفظ **قوله** في تعلق الدين بالزكاة  
**قوله** تعلق بركة ما عدا القطة ملكها لان صاحبها قد  
 لا يظهر فيلزم دوام حجر لا الى غاية ولو كان بالدين رهن  
 فهل يتعلق ايضا ببقية الزكاة فله في هذه الحالة تعلقان  
 تعلق خاص وهو تعلقه بالعين المرهونة وتعلق عام وهو  
 تعلقه ببقية الزكاة الراجح نعم **قوله** وللوارث اسبا  
 بالاقول يستثنى من جوار اخذها ما اذا وصي ببيعها في وفا  
 دينه او بدفعها لمدينه عوضا عن دينه وما اذا اشتملت

كما



التركة على جنس الدين لان لصاحبه ان يستقل باخذها وما اذا تعلق  
 بحق بيعتها **قوله** وهذه الصورة ذاردة على قول الاصل لان  
 لكن لكان تمنع ورودها لان كلامه في اسماكتها وقضا الدين وهذه  
 في اسماكتها وقضا بعض الدين وهذه في اسماكتها وقضا  
 بعض الدين **قوله** وفيه التصرف والقاسم هو الحاكم على المعتمد  
**كتاب** التقيس **قوله** غير فوزي المعتمد  
 انه لا يجوز بين السمتالي مطلقا لبنائه على المساهلة **قوله**  
 بخلاف المنافع واما المنافع فالمعتمد كما قاله بعض المتأخرين  
 انه ان تمكن من تحصيل اجرتها اعتبرت وقوله والمراد بالهو  
 ما جثته الاسنوي وغيره **قوله** بطلبه بان اثبت غرماوه الذي  
 اما بالبينة او بالاقرار او بعلم القاضي فطلب بحج وحده  
 اما لو طلبه بدون ذلك فلا يؤثر كما قاله السبكي ويجوز في هذه  
 الحالة واجب ايضا خلافا لمن قال بالجواز في هذه وبالوجوب  
 في غيرها فالمعتمد الوجوب مطلقا ولا يجوز لغير الغائبين  
 لانه لا يستوي في مالهم في الذم قال الفارسي ومثله اذا كان  
 المديون ثقة مليا والالزم الحاكم قبضه قطعا ذكره في  
 المهمات **قوله** بخلاف الموت ومثل الموت ضرب الرق على الاسير  
 كحرثي وان عتق بعدة لا بالجنون على المعتمد **قوله** كوقف  
 وهبة وامن موجد غصب يتعد ايلاده على المعتمد هذا  
 تتبع فيه القرابي والمعتمد انه لا يتقدر ملي **قوله** بغير  
 القاضي قال الاسنوي ويبيغي الي ان يفتن الي ان صورة  
 المسئلة ان يكون دينهم من نوع واحد وباعهم بلفظ واحد  
 فان باعهم مرتبا فالبطالان واضح وان باعهم معا ودين كل  
 منهم

منهم مخالف لدين الاخر كان نظير ما اذا ملكت يد عبدا  
 وعمرو عبدا وباعها بثلث واحد فالاصح البطلان **قوله**  
 بيعا وشرا في ذمته لا يعين ولو باذن الغرما او من غيرهم  
 يصح شراؤه بما يدفعه له الحاكم من نفقة ونصر في خواتم  
 بدنة على ما جثته **قوله** وكاقرار المريض بدين يراخيه  
 الغرما وليس للغرما تخليف المقر ان اقاراه عن حقيقة  
 وكذلك المقر له ليس لهم تخليفه وفي شرح الروض لو طلب  
 الغرما تخليف المقر له حلف كما صرح به ابن الصباغ وغيره  
 فيما لو لم يكن محجورا عليه كذا نقله الاذري واقصره **قوله**  
 لان قدرته على وقاية شرع الى اي لانه لا يودي الا بما  
 مراد لانه حدث بعد مجر واذ كان ماله من ايداعه على دينه  
 فلا يجوز **قوله** وان يراخيه بغير اري ضعيف والمعتمد انه  
 اذا جهل واجاز لا مزاحمة كما في متى العباب والجواهر  
**فصل** فيما يفعل في مال الخجور عليه **قوله** اول غيره  
 كالمائة وهو كل داملان ثم يؤمن الانسان فيمنعه عن اللبس  
 كالعمى وسلا اليد **قوله** فان تعذر فعلى المسلمين كذا  
 ذكره غير واحد وقضيت انه يلزم المياسير اجرة خادم  
 والمركوب للمنصب وفيه وقعة اذا لا يلزمهم الا الضرورة  
 او القريب منه وليس هذا كذلك الا ان يقال ان ابه المنصب  
 لها ترتب عليها مصلحة عامة فتزل منزلة الحاجة انتهى  
**قوله** بين غرما به اي على نسبة ديونهم الاملاك اذا جرح  
 عليه بالفلس وعليه بخور وارش جناية ودين معاملة فيفقد  
 في الاصح دين المعاملة لانه يتعلق بما في يده ثم الارش لانه

قوله وبطلان ثبوت  
 اعساره الخ كان  
 الطيلاني يقول بطلان  
 حجة انتهى وفيه نظر  
 والوجه بقاؤه ويجعل  
 فائدة بطلان  
 ثبوت اعساره جواز  
 حبسه وملازمة  
 اذ لم يوف الدين ثم  
 سالت الرملة عن ذلك  
 فتصوب ما قلته  
 انتهى  
 ابن قاسم

لحق السيد







بسببه الخ والتحقق ان وجوب ذلك ليس لابقا الدين بل للخروج  
عن المعصية فلا يرد **قوله** بان غرق له مال بقي بخلاف قوله  
**قوله** ويكلف معها بطلب كصم فان كان يجوز او غايب  
او جهة عامة علقه القاضي من غير طلب **قوله** لانه كذب  
وهو لا يمنع من الشهادة واقفي القفال بان الشهادة باليسل  
لا بد فيها من بيان سببه وتبعه في الشامل واذا ادعي الاعسار  
واقام به بينة وادعي غريمه يساره واقام به بينة فان عرف  
له قبل ذلك مال قدمت بينة الاعسار لا بها تشهد بامر  
باطل حتى على بينة اليسار وبينة اليسار شهدت بامر ظاهر  
فقدمت بينة الاعسار كما تقدم بيعة كخرج على بينة  
التقوى وان لم يعرف له قبل ذلك مال قدمت بينة اليسار  
لا بها شهدت بامر حارث حتى على بينة الاعسار وبينة  
الاعسار شهدت بالاصل وهو ان الاصل في الناس الاعسار  
فقدمت بينة اليسار كما تقدم بينة البع والعق على بينة  
الملك **قوله** بخلاف من لم يثبت اعساره فانه يحبس عليه  
نفقة نفسه واجرة السجان وحبس فان لم يكن له مال ففي بيت  
المال والافعال مياسير المسلمين **قوله** نعم لا تحبس الوالد  
للولد الذكر والاني وان علا من جهة الابرا والام وان احفي  
بالعناد كما ان تصاه اطلاقهم لكن اعتمد الزكري ان تحبس  
لاستكشاف الحال ومثل الوالد المربى والمذرة وابن السبيل  
والصبي والمجنون وابو الطفال والوكيل والقيم في دين لم يجب  
معاملة **قوله** ولا من وقعت على عينه واختاره الخ نعم  
يستوثق القاضي عليه مدة العمل فان خاف به فعلم ما يراه

عليها

واخذ منه

واخذ منه السبكي ان كما لا يحضره لو استعدي عليه  
ان عطل احضاره بحق المتاجر ولو ادعوا انه استفاد مالا  
ويدينوا اجتهته فلهم عليه ثانيا وتالشا وهكذا ما لم يظهر  
للكاظم تعنتهم كما ان له الدعوي عليهم بان ظهر لهم اعساره  
متكررا ما لم يظهر **قوله** ليلا يتخلد في حبس والقاضي  
منع المحبوس من الجمعة ان رآه مصلحة ومن الاستمتاع به  
بروحته ومحادثة امه قايده ان رآه مصلحة والا فلا ومن ثم  
الرياحين لشرفه لا من عمل متعة وحبس امرأة في دين  
لم ياذن فيه زوجها يسقط نفقتها بخلاف ما اذا اذن فيه  
كما افهمه كلامهما وان اعترض وبما يده عدم سقوطها باذنه  
في صوم نذر معين بعد النكاح انتهى والمعتد السقوط  
مطلقا اي سواء اذن ام لا وتخرج المحبوس يكون مطلقا  
ومرض تعذر بقائه معه في حبس **قوله** في  
رجوع المعامل الخ **قوله** واوهه كلام الاصل والمعتد ما في  
الروضة من انه لا رجوع اذا زال ملكه وعاد يتاعلى ان  
الزائل العايد كالذي لم يعد **قوله** تراخي الفسخ عن العلم  
اي بان له الفسخ على الفور بخلاف الجاهل بذلك ولو مسلما  
بحال طائفتيهما يظهر لخفا ذلك على اكثر العلم بل المتفق  
**قوله** نياخذ في الاحارة مسلوب المنفعة او يضارب  
نعم لو اقرضه المشتري لغيره واقتضه اياه ثم حجب عليه  
او باعه وحجب عليه في من خيار اي الثابت له او اياه او هبة  
لولده واقتضه له او باعه لآخر ثم انلسا وحجب عليه ما فللبايع  
الرجوع اليه كالمشتري والمعتد في هذه الصور لا رجوع

بان  
العامة



الا اذا كان الخيار للبائع او لهما كما انقصر او لا فلا ضعف يكون  
صحيا **قوله** فان خرج عن ملكه وعاد بمعاوضة سبي على القول  
نجوان الرجوع اذا اراد وعاد والمعتد خلافة كما تقدم **قوله**  
كان كان به رهن يعني به ولو مستعارا **قوله** او اشترى شيئا  
بعين كان اشترى عبدا بامه ولم يسلمها **قوله** وان قدمه  
الغرماء او الورثة وكذا لو تبرع به احد الغرماء او كلهم او اجنبي  
بخلاف ما لو قال الورثة لا تقسح ونحن نقدمك من التركة كما ان الغرماء  
او من مالنا فوجهان والا قرب اجابتهن لان التركة مال للمفلس  
فاسببه فكالمهرهون قال في الانوار القول بان لا يحاب وله  
الرجوع بناقض قوله للتوارث امساك عين التركة ونقصا الذي  
من ماله فان اجاب المتبرع عين وقدموه به ثم ظهر غريم اخر  
لم يزاحمه بخلاف ما لو اجاب غير المتبرع عين فله الذي ظهر له  
يزاحمه **قوله** فالباقي مروهون بالباقي هذا فيما اذا تكلف  
احد العبدتين مثلا واما اذا ابقيا وكان قد قبض بعض الثمن  
وتساوت قيمتهما فيرجع في نصفها لاني احدهما بكماله لان فيه  
ضربا على الغرماء ذكره المتولي واسرار اليه في الروضة واسماها  
شرح البهجة **قوله** وتعلم صنعة بلا معلم وخبر الشجين  
هنا بان الضيقة يفوز البائع بها بخلافه نصيحتها من بعد  
انها كالقسارة واعتمد الاذرع الاول وفي المهمات الثاني  
وجمع الزركشي وغيره بينهما محل ما هنا على التعلم بنفسه كما  
يفهمه عبارة الرافي وقد اشار السارخ الى ذلك بقوله  
بلا معلم **قوله** والمنفصلة كثره وولد حدثا بعد البيع  
ولو وضعت احد توأمين عند المشتري ثم رجع البائع قبل

وضع الثمن

وضع الاخر اعطى كل منهما حكمه فيما يظهر كما اعتمد الوالد رحمه  
الله تعالى وهو قياس المعتمد عند الشخين في نظيره اسوا البقي  
المولود ام لا لان المدار هنا على الانفصال وتحدث في ملكه  
المفلس ولم يوجد الا في واحد وتوقف انقضاء العدة وما  
شاكله على انفصال الباقي لا ينافي ما ذكرناه لاختلاف المدرس  
فتخرج الشئ بركوبها كما لو لم يبذل البائع قيمته يوضع شيئا  
ليس بظاهر انتهى شرح ابن الشيخ الرملي **قوله** ولم يبذل  
البائع قيمته بيعا معاخذرا من التفريق الممنوع منه واخذ  
حقه الام من الثمن بان بدلهما اخذها ويجه انه لا بد من  
حقه نظيره ما ياتي في ملك المعير ولو بذل الغريم قيمته وطلب  
المفلس البيع فيظهر اجابة الغريم لان الولي من حمله مال  
المفلس وهو مبيع كله بخلاف الام وفي عكسه يحاب الغريم  
ايضا بالاولي **قوله** وان حدث في الارض نقص بالقلع  
وجب ارشده من مال هذا محمول على حدوث النقص بعد الرجوع  
فلا يشكل مما تقدم ان فعل المشتري كاللذة السماوية **قوله**  
وعدم ارشئ نقصه وهو التفاوت بين قيمته قايما اي مستحق  
القطع وقيمته مقلوعا **قوله** يضارب البائع به الضمير فيه  
راجع للامر **قوله** وجب تسوية تكفرو وجب ارشده **قوله**  
فان اختلفوا كان طلب المفلس القلع والغرماء ملك البائع  
بالقيمة او بالعكس او وقع هذا الاختلاف بين الغرماء او طلب  
بعضهم البيع وبعضهم القيمة من البائع **قوله** ولا يزال  
الضرر يضر البائع بالضرر اي ضرر المشتري **قوله**  
ويكون في الارء اسما محابقصه كنقص العيب هذا اذا اخطأ



المشترى فلو خلط اجنبي ضارب البايح بنقص خلط كما في العيب  
 قاله الزركشي وهو مفهوم من قوله خلطه **قوله** قالوا هذا القطع  
 بالرجوع كما قال الامام هذا اذا كان الكثير للبايع فان كان الكثير  
 للمشترى فالظاهر كونه فائدة **قوله** ولو طعنه اي لحب  
 المبيع له او قصره وفي سجن الطن والقضارة جباطة التوب  
 خبط منه وخبر الدقيق وذخ الشاة وشي الحمر وضرب لمن  
 من تراب الارض والبناء بالات اشتراها مع العرصة وراثة  
 الدابة وكلما يحوز الاستنجا عليه ويظهر فيه اثر فالزيادة  
 في كل ذلك عني في الاظهر وعليه تبني شركة الفليس بها انتهى  
**قوله** وتعلم صنعة بمعلم ولو متبرعا بالتعلم **قوله** وتقدمت  
 الاشارة اليه بقوله ورادت قيمته بالصنعة **باب**  
**الحجر** **قوله** والمريفي للورثة ومثل الرهن كل حالة يعتار  
 التبرع من الثلث كالنقد في القتل **قوله** والدين بكسر  
 الهمزة فلا يصح اسلامه لتوقفه على التكليف **قوله** وثبت  
 النسب بزناه وكرمه بارضاعه كان ارضعت المجنونة شخصا  
 سنة دون حواشي خمس صنوعات بشرط **قوله** فينفك بلاك  
 قاض بلا خلاف والحق به القاضي النيام اي من حيث العاقبة  
 وكثير من افعاله فحسب والاخرى الذي لا يفهم اي فولية  
 ولي المجنون على الاوجه وكلام الاذري يفهم انه لما كرم  
 وله وجه وهو المعتمد ومجنون له نوع تمييز كالصبي المميز  
 فيما ياتي على المعتمد لا كالمجنون فنظر لذلك النوع ولا كالمكلف  
 فنظر الضعفة عن التاهل لفهم الشيء على حقيقته الذي هو  
 مناط التكليف فانه فح ما للسبيل والاذري هنا حيث قال

ان كان

ان كان زایل العقل التحق بالمجنون والا فهو مكلف وتصرفه  
 صحيح فان بذر فكسفيه **قوله** وايصال هدية من ممي يامون  
 ان لم تجرب عليه كذب ودفعه زكاة اذا عني له المدفوع  
 اليه وتملك المباحات **قوله** الي بلوغ سبل الشئ الرمي  
 رحمه الله هل الاصل في الناسي الرشد او ضده فاجاب بان الاصل  
 فيمن علم الحجر عليه اي بعد بلوغه استنجا به حتى يغلب على الظن  
 رشده بالاختيار واما من جهل حاله فعقوده صحيح كمن علم  
 رشده **قوله** والمراد به بقاء زوج المني اي من طريقه  
 المعتاد او غيره مع افساد الاصل على التفصيل المتقدم في باب  
 الفصل **قوله** والظاهر انها تقر بية كما في الحيض والمعتد  
 تحديد رمل **قوله** لستة اشهر وشي فان كانت مطلقة  
 وانت بولد يلحق الزوج حكم ببلوغها قبل الطلاق بلحظة وهو  
 المسيلة اذا طلقها واقامت بعد الطلاق اكثر من ستة اشهر  
 فالمدة ملفقة بما قبل الطلاق وبعده **قوله** وان وجد  
 احدهما فلا عند جمهور وهذا هو المعتمد رمل **قوله** كنت عانة  
 وهو اسم للشعر الذي فوق ذكر الرجل وحوله والذي حول قبل  
 المرأة **قوله** قال الماوردي بل يحكم ببلوغه بالانقباض  
 فلا تعتبر البينة وصدق كافر ادعي انه استنجا بالنيات بالدوا  
 يمينه لدفع القتل عنه لا لاسقاط الجزية لو كان من اولاد اهل  
 الزمة وطول بها والفرق الانقباض لحفظ المال على المسلم في  
 كالتى **قوله** كسعر الا بط والحية ونقل الصوت ونحوه  
 الذي فليس له دليلا لنذرها دون خمس عشرة سنة بل الغالب  
 انها لا توجد الا بعد خمس عشرة سنة فلو جعلت امارا ادي



الى تفويت المال بخلاف نبات العانة الغالب وجوده قبل خمسة عشر  
سنة **قوله** فان بلغ رشيد اعطي ماله رجلا كان او امرأة تزوج  
كانت اولادها اشار بقوله واعطي ماله الى التلويح بمذهب الامام  
مالك القائل بان المرأة اذا نكحت رسدها لا يدفع اليها المالك قبل  
تزوجها فاذا تزوجت دفع لها بالكون زوجها انتهى وكذا لو بلغ غير  
مصلح لدينه وماله ثم صار مصلحا لهما نعم القول قول الولي في دوام  
الحجر الا ان تقوم بينة بالرشد ويؤخذ باقراره برشده  
بالنسبة لا تنفوا ولا يثبت به من مكنه من ملكه حيث علم رشده  
وان ثبتت لكن صحة توقف تصرف في الظاهر موثقة على شئ  
ولو علم بلوغ موليد الغائب دون رشده جاز له التصرف في  
ماله فيما يظهر خلافا للسبكي وغيره كما بينت في الاصل انتهى  
ابن حجر **قوله** والرشد لغة تقبض الضلال وسرعان ذكره  
المصنف **قوله** ولم تغلب طاعة ولا اثر لغير الحرم وان  
ابطل العدالة كالاكل في السوق او لحرم لا يطلها كصغيرة  
بلا اصرار **قوله** باقتناع عيني فاحش في المعاملة ومحل هذا  
عند الجهل بالحال امام العلم بالحال فهو من الصدقة تخفيه  
**قوله** في حرمة ولو صغيرة **قوله** ومطاع خلافا لما  
صح بعضهم تبع الامام والعراقي من انه يدير **قوله**  
ويختار اي وجوب بارشده ولما كان اختياره في الدين  
لا يختلف بخلاف اختياره في المال اشار لتفصيل فقال  
فيختار **قوله** ويسلم له المال لما كسب لا يعقد ولا يضمن  
لو اتلف لانه مأمور بتسليمه اليه **قوله** ونفقة عليها اي  
الاجرة المقومة على القوام بمصالح الزرع وهم من اشجار

على القيام

على القيام بمصالح الزرع من قولهم قام بكذا اتكلف به والربح  
بالانفاق مدة على العيال حتى يعلم اسراة واقتصاده هو  
والفقيه بذلك مع المالك في شرائه الكتب والمراد اي التي  
ليست من نبات الملوك اما نبات الملوك فلا تختصون بفرض  
وصون اطعمة بل مما يتصرف فيه امثالهن والغزل يطلق لغة  
على الغزول وعلى المصدر ويظهر كما قال بعضهم ان المراد  
المصدر يعني مثل يجتهد فيه وينتهي **قوله** عن خوهرة  
وجمع الهرة الاثني عشر كقربة وقرب وجمع الذكوره  
كقرد وقردة **قوله** ينكح هذا عمله في الرجل اما السفينة  
فيصح اقرارها بالنكاح **قوله** نعم يصح اقراره في الباطن  
لانه اقراره في ضعيف والمعتد انه لا يصح اقراره مطلقا  
سماوي **قوله** غير ما يذكر في ابوابه من ذلك الوصية  
والنكاح والمصالح عن قصاص له ولو على اقل من الدية او عليه  
ولو على اكثر من الدية فهو كالم في قبول النكاح وعقد تجزئة  
بدنار وقبضه دينارا ذن ولبه وقبوله الهبة قال الشيخان  
لا الوصية وهو مشكل ومن ثم اختار جمع ما عليه الاكثر وختم  
به جمع متقدمون من صحتهما والفرق بينهما ان قبول الهبة  
على الفور فلو لم يقبل لغات بخلاف الوصية لانها ليست  
على الفور فقام الولي فيها مقامه وقال الماوردي اذا  
صح اقبول ذلك لم تسلم العين اليه فان سلمها من هيده  
اليه غرم في الوصية لا في الهبة لان الهبة لا تملك الا  
بالقبض والقبض فاسد بخلاف الوصية فانها تملك بالقول  
ويكفي في تحريمه بالصوم فقط **قوله** ولا يضمن اي



لا ظاهر ولا باطن على ما صرح به الامام والغزالي واقتضاه كلام  
كلام الشيخين وهو المعتمد وما يدنو عدم المطالبة في الآخرة  
لكن نص في الام على انه يضمن بعد الحج عنه انتهى **قوله** قبل طلب  
اما لو بقي بعد رشده ثم انلقه ضمنه وكذا لو تلف وقد امكنه  
رده بعد رشده فلو قال مالكه اما انلقه بعد رشده وقال  
اخذه بل قبله فان اقام بينه برشده حال التلاف غرمه والا  
فالمبتدئ تصديق اخذه بيمينه وفيه نظر قال الدرعي قال  
وكذا لا تنفقه تمامه انتهى وكل صحيح جاز على القواعد انتهى  
شرح ابن الشيخ الرملي **قوله** والا فلا يمنع بشرط ان يكون ذلك  
الكسب لا يتأني له الا في السفر والا فلا يمنع **فصل**  
في نيل الصبي الآخرة **قوله** اذا الكافر حيث كان عدلاني  
دينه **قوله** لم تقرهم هذا ما قاله الماوردي والرويان والمعتد  
خلافا فلا يتعرض لهم **قوله** وسياتي في الوصية ان شرط الوصي  
العدالة الباطنة وهذا هو المعتمد خلافا لما في كتاب الوصية  
من الاكتفاء بالعدالة الظاهرة وقد تبع الهروي في كتاب  
الوصية فقال وعدالة ولو ظاهرة فالمعتد ما في الباب من  
اشتراط العدالة الباطنة كما تقدم **قوله** فالولاية اعليه  
القاضي بلد الصبي فلم ان يطلب من الاول احضاره عند من  
الطريق وظهور المصلحة له فيه لينحر له فيه ثم او يشترى له به  
عقار او يلزم الاول اسعافه بذلك ولو فقد الولي فعلى  
المسلمين النظر في مال مجورهم وتولي حفظه ويؤخذ منه  
مع ما امر انه لو لم يؤخذ الا قاض فاسق او غير امين كانت  
الولاية للمسلمين اي لمسلميهم **قوله** لكن للعقبة الاتفاق

من مال الصبي الخ اي عند فقد الولي فخاص فيما يظهر ونفقد  
خاص يعلم الفرق بين هذا وما مر ان الولاية عند فقد الولي  
لمسلمي المسلمين لان ذلك في فقد مطلقا **قوله** واخذ شفعة  
والمجور كمال اخذها ان ترك الولي مع القبطة الاخذ بها لان ترك  
حينئذ خارج عن ولايته **قوله** ما لو باع مال ولده من نفسه  
نسبية ولا يجب شي من الشروط في بيعه لمضطر اي ان توقف  
انقاذ روحه على بيع المولى عليه خصوصية فيما يظهر **قوله**  
اي طوب محرق او محرق وهو اولي واول من صنع الاجرامان  
لكن اخذنا جمع اتباع عاكة البلد فيما بيني به والشر احظ  
له من البناء عاليا يجب تقديمه والمعتد اتباع العاكة  
رملي **قوله** ان تساوي ما صرف عليه واعترض بانه يلزم  
منع البناء لان ذلك يادر والمعتد انه ليس بشرط **قوله**  
بان لم تفعلته بهما وتقل خراج او خوف خراب او لكونه بغير  
بلد اليتيم وتحتاج لمونة من يوجهه ليجمع غلته **قوله**  
ورفع قليل لا يوق بهما هذا ما نقله ابن الرفعة عن البندجي  
**قوله** ويترك ماله اي اعتقد وجوبها فان لم يكن ذلك مدته  
فالا احتياط كما اتى به الفقهاء انه يحسب زكاة حتى يبلغ  
يخبره بها او يرفع الامر لقاض يري وجوبها فيلزمه  
حتى لا يرفع بعد خفي بجرمه اياها وظاهر كلامهم انه  
لا يرفع خفي في الحالة الاولى اي لا يرفع الصبي بعد  
كماله وهي ما اذا راي الوجوب وهو يعيد لما فيه من خطر  
عليه فالذي يظهر انه فيما يحرم بني الاجراج وان كان  
فيه خطر التصمين ويبي الرقع لمن يلزمه به او يجرمه



انتهى ابن حجر **قوله** لانه عند تصرف نايب الشرع ويتعين  
 فرضه في امين مشهور الفقه وحسن السيرة والمعتد  
 انه كالوصي فلا يقبل قوله سلقا اي لا قبل الغزل ولا بعده  
 رملي **باب** الصلح **قوله** نعم هو كناية في  
 البيع كما قاله الشيخان وان رده في المطلب **قوله** بحري  
 بين المتداعيين والثاني بين مدعي واجبي وكل منهما المصالح  
 معاوضة او حطيطة **قوله** من غريمه له وحسيند ملك  
 المقر العيني التي اقربها ويملك المقر له او عيني المصالح اعني  
 منفعة العيني المصالح عليها وكاذ استأجر العيني التي اخذها  
 بالعيني المقر بها **قوله** كجعله في صورة لجمالة ان يقول  
 صالحتك من كذا علي رد عيدي والاعارة صالحتك من الدار  
 علي ان تسكنها سنة والسلم بان يجعل المدعي به راس مال  
 سلم يلفظ السلم فتأمل ومعاوضة عن دم كقوله صالحتك من  
 كذا علي ما ستخفه عليك من القود وهذا التمثيل علي خلاف القا  
 فن دخلت علي الماخوذ ويحلي المذرك تامل وقد اكنفوله  
 بحري صالحتك من كذا علي اطلاق هذا الاسمي ونسخا كان  
 صالح من المسلم فيه علي راس مال السلم **قوله** ولا يشترط في  
 ذلك القبول ولا يشترط تعيين الباقي ولا قبضه في المجلس  
 ولو كانت تحسبها المصالح بها معينة صح علي المعتد نظيرا  
 لبعضي فانه في حقيقة استيفاء البعض واستقاط الباقي  
**قوله** لغا الصلح اي عند اختلاف الامة الثلاث حيث ذهبوا  
 الي صحة **قوله** ياخذها مالا يستحقه قبل فيه نظر فان الصلح  
 لم يجرم كلال ولا حلالا حرام بل هو علي ما كان عليه من الحزم

والتحليل

والتحليل انتهى ويرد بان ما ذكر الزام للقايلين بصحة الصلح  
 عليها ان الصلح سبب في ذلك التحليل والتحريم قد علم من خبر  
 امتناع كل صلح كذلك كان يصلح علي نحو من هذا الحرام  
 وكان يصلح زوجته علي ان لا يطلقها فهذا حرم كلال وقد  
 اتفقوا علي ان الخبر يشمل هذين وهما علي ويران ما قلناه  
 في صلح الانكار فحينئذ الاوجه لذلك النظر فتأمل انتهى  
 ابن حجر رحمه الله رحمة واسعة **قوله** وتعبيري بما  
 ذكره المحرر للمدعي الحق ان ياخذ ما بذله في الصلح علي  
 الانكار ثم ان وقع بغير مدعي به كان ظاهرا فيفعل فيه  
 ما ياتي في الظفر وتضمنته بقذايل من جهة عدم صحة الصلح  
 مع الانكار وان فرض صدق المدعي ولا ينافي ان العبرة  
 في العقود بما في نفس الامر لان وجود الاقرار شرط  
 في حقيقة كونه صالحا وعند صدق باطنا وانكار المدعي عليه  
 لم يوجد ذلك وبهذا يتضح قول الماوردي خلافا لمن  
 نازع فيه الاقرار بعد الصلح عن الانكار لا يقبله صحاحا  
 وان الفرق بين هذا وبين ما لم يورثه مع ظن حياة قبان  
 سوة ان الشوط وهو الملك موجود ثم في نفس الامر  
 بخلافه هنا **قوله** لانه قد يريد به قطع الخصومة **قوله** وقال  
 هيني ما تدعيه او بعينه او راجعي ما تدعيه فاقروا الملك  
 بملك عينها او اجرني او اجرني ما تدعيه فاقروا الملك  
 بالمنفعة لا العيني **فصل** في التراجع علي حقوق  
 المشتركة اما علي العموم كالطريق او الخصومة كالجذلات  
 والسقوف وقدس الطريق في ارضي سبلها مالها ما اختار

المدعي



ويكن الاقصر توسيعها في ارض يريد اصحابها احياءها  
ما تقفوا عليه فان اختلفوا يكون عرفته سبعة اذرع كما في  
زيادة الروقة تبعا لابن الصلاح **قوله** بيتا لمصطبة  
او غيرها وان اتسع واذن الامام وانتفى الضرس حالا او  
كانت بفناداره **قوله** او غرس لشجرة الا اذا كان الغرس  
لعوم المسلمين فيكون بيتا لا ضرسا كما في المسجد **قوله**  
اي روضا وهو منشأ الباري على بعد امر الى هذا الطريق  
من جهة كعبته بفتح ثونه وضربا اذا مال **قوله** الا اذا لم يظلم  
وتوقوا بنى المسجد الموضع اي اظلاما مخالفا للعادة اما لا يضرس فلا مسلم  
والشارع بان توضع اشواعه في غير هو المسجد وكذا نحو المدرسه والرباط هو  
الضرب في الشارع وهو المقبرة التي يحرم البناء فيها على الوجه ويسامح بما يحتمل  
الكل خلاف المسجد عادة في الشارع كجن الطين اذا بقي مقدرا المروور  
الا قرب لئلا منهم ووضع آلة العمارة بقدر مدة ثقلها وربط الدابة بقدر  
حاجة النزول والركوب والرشى لتخفيف لالقاء القمامات  
والتراب والحفر بوجه وارسل الميزاب الى ضيق ابي حجر  
**قوله** غالبية بالعين المجعة والموحدة تفكرا ضبط ابن قاسم  
في شرح المنهاج انتهى وتوضع في الضبط بان يجاري على  
السنة العام ونحاض غالبية بالعين الموضلة واليا المثناه  
اي المرتفعة ولو ناداه **قوله** بكنيسة وهي المسماة  
الان بالحارة **قوله** او ابلغ بخلاف شوارعهم المختصه  
بهم ولو في دارنا على الاوجه كرفع بنائه ويؤخذ  
من التقليل انه يمنع من اخراج الجناح في الدرب غير  
النافذ وان كان شريكا ورضي اهل **قوله** بلاد

هذا ما عتده  
وخالف في ذلك  
وتوقوا بنى المسجد  
والشارع بان توضع  
الضرب في الشارع  
الكل خلاف المسجد  
الا قرب لئلا منهم  
انتهى رماني

منهم في الاولى تنبع فيه ابن المقرئ وهو انما يظهر فيمن لا حق  
في محل الاخراج دون من لا حق له فيه وما ذكره الشارح  
لابن المقرئ مبني على ان الشريعة لكل منهم **قوله** فلو اذن  
الرجوع بعد الاخراج بالاذن الى اي في حق الشريك اما  
الاجنبي فاهم الرجوع عن الاذن له في الاخراج **قوله**  
ويعتبر اذن المقرئ ومثله الموصي له بالمنفعة ويظهر  
ان يلحق به موقوف عليه له له النظر والا ايتجى لاذن  
الناظر ايضا **قوله** فيتضررون به ويفرق بينهم  
وبين جعل داره حما او خانابانه لا يتمر هذا عليهم  
بشيء فكان نحو الزحمة مغتفرا بخلاف في اخذات باب  
ثان مع بقا الاول **قوله** او مقابل اي القديم لا المفتوح  
**قوله** عند الاضرار وان اذن الباؤون وغهوه جوار  
الاشراع الذي لا يضرون ان لم يرض اهلها ومحلها اذا لم  
يكن المسجد حاد ثا والافان رضي به اهلها فذاك والا فلهم  
المنع من الاشراع اذ ليس لاحد الشركا ابطال حق المصلحة  
من ذلك انتهى شرح روضي **قوله** واهله من بعد بابه  
اليه وكذا من له المروور فيه الى بيته او نحوها وغيرهم الدخول  
بلا اذن وان كان فيهم مجور عليه ويجلوس فيه يتوقف  
على اذنه اي ان لم يشاء به عادة فيما يظهر انتهى ابن  
حجر **قوله** لانه على نودره قال الاذرع يجب ان يكون  
محل الوجهين في سكة احببت كذلك وتركوا الهاطرتيا  
اما لو كانت ساحة كبيرة واقسموها وبنى كل من سهمه  
دارا وتركوا الهاطرا او بنى مالك الساحة فيها دارا



وتترك لها طريقاً ثم انتقلت السكة ودورها عن ملكه  
فالوجه تعيين كونها للجميع قطعاً ويجب في التي جعلها  
ان تكون كالأولي انتهى **قول** ولا غرم عليهم بخلاف مالو  
أغار أرضاً لبنا أو غرس ثم رجع لم يقطع مجازاً انتهى **قول**  
لا استنصاة وغيرها وان شرفت على حرم جاره كما قاله  
الشيخ أبو حامد وخالفه بوجاهة وكلاهما إلى الأول أهل  
أصل هذا كله إذا لم يكن لها مرد أو لها مرد وكان يفتح  
إلى ملكه فإن كان يفتح إلى هو السكة كان كالجناح **قول**  
وتترك بايها بما جالها هذا ما صحه في المنهاج ومحاوي كالراعي  
تبعاً للبقوي والمنقول بل الذي اتفق عليه الأصحاب كما  
قاله القاضي أبو الطيب أنه ليس له فتح باب بينهما **قول**  
لم يرفع أي ما بناه بذل ما بعده تأمل **قول** فليست  
الوضع بذلك إلا أنه تعلم أن العقد لا يفسخ بالهدم  
المذكور لكن بحث الاستنوي إذا كان إيجاراً موقتاً لم يفسخ  
مخرجه على خلاف في الفسخ بانهدام الدار قال السبكي في  
حالة الأولى وإنما لم يفسخ بالهدم وإن قلنا إجارة لأن  
المقصود منها سبوت حق البناء وهو باق بخلاف الدار  
المنهدمة مثلاً فإن اسم الدار الموجرة قد زال انتهى **قول**  
أي ارتفاعه أي أحد من أسفل فصاعداً فإن أخذ من أعلاه  
فنازلاً فهو عرق فصح أنه المصم **قول** لم يمنع على الأصح  
في الروضة وكذا جدار الغير كالأستنصاة بنباره والاستغلا  
تهدمه انتهى عناب **قول** لتضرره بتكليفه كزراعة  
الأرض وسقي الشجر وعمارة القناة والبير والدولاب

شركة

شركة وكأخا ستره بين سطحها انتهى الاشتراك الوقف  
إذا طلب من الناظر العمارة وأمكن فتحها عليها وكذا  
شريك المحور عليه إذا طلب من الولي العمارة مع امكانها  
فتحها أيضاً **قول** ومنع إعادة منهم بتقصير قوة العبا  
تعطى إن لم لا أقدم من غير استئذان قال في المطلب  
وهو مفهوم كلاهما بلا شك **قول** بالة نفسه هذا  
مقروص في جدار فلو اشترك اثنين في دار وانهدمت  
واحد أخذها أعادتها بالة لتقسم فائدة يمنع من ذلك  
كما هو مذکور في شرح الارشاد لابن المقرئ **قول**  
وله الصلح بالالخروج المصلحة على قضاء الحاجة في حش  
غيره وعلى جمعة الزبل والقمامة في ملكه **قول** لا احتمال  
أنه وضع بحق ويحل على ضعف الشيء وهو الإجارة قال  
الشافعي ولا نظر إلى من الم لكوا ربح ولا الدواخل ولا  
انصاف اللبى ولا معاقبة الخط قالوا فالحواجز الكتابات  
بظاهر البناء والدواخل المطاقات التي بباطنه وانصاف  
اللبى أن يكون البناء لبنات مقطوعة تجعل الأطراف  
الصالح إلى جانب ومواضع الكسر إلى جانب ومعاقبة  
الخط يكون في القروء فيكون الوجه المستوي من الداخل  
والعقد من الخارج لأن كون جدار بين الملكين علامة  
قوية في الاشتراك فلا يغير بأسباب متعينة معظم  
القصد بها الرتبة كالخصيص والتزيق انتهى شرح  
الشيخ **باب** كحواله **قول** ويطلق على  
استفادته من دمة إلى أخرى ويسمى قبولها على ملي بآذ



لا شبهة في ماله للامرية وصرح عن الوجوب الذي قاله ابن احمد  
القياس على سائر المعاضات **قول** مطلق الغني ظلم والمطلوب  
اطالة المدافعة فاما المدافعة مرة واحدة فلم تدخل في الحديث  
حتى يستدل به على انها فسقة وان كانت معصية **قول**  
علي ملي بالهزم ما خوذ من الامتلا تقول منه ملو الرجل بضم  
اللام **قول** وصيغة كاصطلاحك على فلان بكذا من الدين الذي  
كد علي او نقلت حقك لفلان او جعلت ما استحقه على فلان  
لك او ملكتك الدين الذي عليه بحقك وكذا ابتغيتك للعارف  
وبعتك كناية على الاوجه فان لم يقبل بالدين في الاولى ولا  
بحقك فيما بعدها فكناية انتهى ابن حجر والمعمد الصراحة  
مطلقا الا في بعتك فلا صراحة ولا كناية رملي **قول**  
فهو بيع ديني بدين فلان المحيل باع الخيال ماله في ذمة الحال  
عليه ما للخيال في ذمته اي الغالب عليها ذلك وقضية كونهما  
بيعا صحة الاقالة فيها وجهان في البلقيني احدا من كلام  
كحوار زكي ورد بصرح الواقعي اول القلي في انا تغليل  
بامتناعها فيها وهذا هو المعتمد نظر القول الاستيفاء  
وقضية ايضا انه لا بد من استنادها لمحله الخاطب نظير  
ما مولى البيع **قول** جواز الحاجة ولهذا لم يعتبر التقابض  
في المجلس اذا كان الدينان ربوبيين **قول** وان فهم منها  
الاولي بالاولي وجه الاول وجه ان جانب الحال عليه  
ضعيف واشترطنا ثبوت الدين عليه مع انه لا يشترط  
رضاه وجانب المحيل قوي ويشترط رضاه فاشترط  
ثبوت الدين عليه اولى **قول** فتصح كونه له وعليه وان

لم ينقل

لم ينقل عن ملك المشتري اذا اخير او البائع وحده لان كونه  
متضمنة للاهانة ولتوسيعهم بهما في بيع الدين بالدين اقتضوا  
وذلك فلا يشكل بابطالهم ببيع البائع الثمن المعين في من  
خياره انتهى ابن حجر **قول** ومع صحة الاعتناء عنده  
وهذا ما نص عليه في الام نعيم صحيح الشان في باب  
الكتابة عدم صحة الاعتناء عنده فيشكل صحة كونه  
به بعدم صحته ايدين السلم وقد يفرق بان الشارع يشترط  
للعتق وقرق التلقيني بان السيد اذا احتال بالخير لاه  
يتطرق اليه ان يصير الدين لغيره لانه ان قبضه  
قبل التعيز فوافقه والا فهو مال المكاتب وصار بالتعيز  
للسيد بخلاف دين السلم قد ينقطع المسلم فيه فيؤدي  
الي ان لا يصل الخيال الى حقه انتهى زكريا وخرج بالتم مالو  
كان للسيد على مكاتبته دين معاملة ففي الواقع عن المتولي  
ان قلنا ببقائه لو غير نفسه صححت كونه له عليه والا فلا  
وقضية عدم الصحة لكن في الروضة الاصح صحته  
وبقطع في الشامل وجه بان المكاتب يحرم على اياه  
بخلاف الخمر **قول** وعند المتعاقدين وكان وجه اعتنا  
ظنهما هنادون عن البيع الامتياط كونه له لوجهه على القيا  
انتهى ابن حجر **قول** بل يسقط التعريف اذا كونه له كالفرض  
بدليل سقوطه بحسب البيع والروضة فيما اذا حال المشتري  
بالثمن والزوج بالصدق **قول** ويلزم دين مختار غير  
يلزم بدل تعبير اصله يتحول اذا انتقل اليه غير الذي كان له  
كما هو حقيقة البيع والتحول يقتضي ان الاول باق بعينه



لكن تغير حاله **قول** فان تعذر اخذه لاي ولو اشترى شيئا  
 واحال البايع بثمنه على ثالث فقبل كحوالة ثم لما ان طالب  
 المحال عليه ادعى انه دفع المال الى المشتري قبل كحوالة واقام  
 بذلك بيينة تبيح بطلان كحوالة مقدسي **قول** ولا عبرة  
 بالشروط المذكورة لانه مقصور بترك الفحص وفي المطلب ان  
 قبول المحال كحوالة من غير اعتراف بالدين متضمن لاستحالة  
 شرايط الصحة فيؤخذ بذلك لو انكر المحال عليه **قول**  
 ولو شرط الرجوع عند التعذر بشي مما ذكر لم يصح كحوالة  
 بهذا ما جزم به ابن المقرئ تبعاً للآذني والمصلحة فيها  
 ثلاثة اوجه في الروضة واملاها بلا ترجيح ولو شرط  
 فيها رهن او ضمان من المحيل او المحال عليه الى ان يسقط  
 حق المحال بقبض او غيره لم يجز على الاوجه ابن حجر وهذا  
 ما جزم به في الانوار والمعتمد بطلان الشرط والعقد  
 ان كان من المحيل لبرائة ذمته بخلاف المحال عليه فيصح الشرط  
 والعقد ان كان من المحيل لبرائة ذمته بخلاف المحال عليه  
 فيصح الشرط وان كان لا يلزمه الوفاة وبهذا اجمع بين  
 كلامي الروضة والانوار والذي نتج عنها على ذمة الملتزم  
 مطلقاً وان لم يكن له تركه لا على التركة مطلقاً اي سواء  
 كانت اعيانا او ديناً على المعتمد **قول** كما قاله ويخالف  
 خروج بهذا الفسخ بالخيار فهو ممتنع لسقوطه بالاجارة التي  
 تضمنتها كحوالة واعلم ان بطلان كحوالة هنا اي فيما اذا  
 احال المشتري البايع مبنى على ان كحوالة استبناها فالترجيح  
 في الفرع يخالف الترجيح في الاصل **قول** او من لم يصح  
 قبل من ذكر بالملك هذا ما حكاه الروايين عن النص وعليه

يدل كلام الشافعي

وعليه يدل كلام الشافعي في الدعوى وصحة في المهمات خلافا  
 لابن المقرئ في روضة ولو نذر ان لا يطالبه بدينه فلم ان  
 يحيل عليه ايضا والمحال المطالبة لانه ليس بوكيل حتى لو قال  
 بنفسه ولا بوكيلي فله ان يحيل عليه ايضا والمحال المطالبة  
 فان قال لا بنفسه ولا بوكيلي ان يحيل ولا يحيل عليه امتنع  
 كحوالة **قول** وحقه عليه باق اي الا ان توجد فيه  
 فيه شروط الظفر او التقاص كما هو ظاهر وان تلف  
 المال في يده بلا تقصير لم يضمنه لانه وكيل بغير خصمه  
 وليس له المطالبة بدينه لانه استوفاه بوعده او بتفريط  
 طالبه وبطل حقه **قول** للمحال ان يحيل ويخالف وكذا  
 في روضة وحيث حلف الدائن الى ان كان قد قبضه فله  
 اخذه بحقه وان تلف بلا تقصير لم يضمن او يسقط  
 ضمن وتقاصا **باب الضمان** **قول**  
 كما بينته في شرح الروضة قال الماوردي لكن المعروف  
 خصص الضامن والضامن بالمال وكيل بالدين والرجيم بالمال  
 العظيم والكفيل بالنفس والصبي يرعى الكل **قول** محل عن  
 رجل عشرة دنانير ويؤخذ منه مع قولهم انه معروف  
 الا في انه سنة ونتج ان محله في قدير عليه انتهى ابن حجر  
**قول** من سكر ان أي متعدد يسكره **قول** وتجاوز سفه  
 وان اذن له ولبيه فلو ادعى انه كان صبيبا او مجنونا وقت  
 الضمان صدق بيمينه ان امكن الصبا وعقد يكون ومثل  
 السفه ان عهد له سفه بخلاف البيع حيث لا يقبل دعواه  
 الصبا او يكون او السفه لانه معاوضة محضة فاحيط



وحلاق مالوت وج  
 انتم اذني ذلك  
 فان الاصح تصديق  
 الزوج كما دل عليه كلام  
 الواقع في قيل الصدق  
 لان الاتكح خياط  
 خابا والظاهر انما  
 تنفع بشر ولها وان فقط تغلق بالمعناكة فقط دون النادرة وان اذن بالذ  
 نظري في ذلك الاصح الرقبة فقط تغلق بالنكارة فقط دون الغنادة ر علي  
 الاذري فان اكثر **قول** بان سبيده ولا بد من علم السيد بالقدس المضمون  
 الناس بحمل الشرط ايضا على المعتمد وكذا معرفته المضمون له على المعتمد  
 والغالب على الفقهاء **قول** واقفي ابن الصلاح بان معرفته وكيله تعرفته  
 التي تنفذ بها القادة وهو المعتمد **قول** ولو باعتراف الضامن وان لم يثبت على  
 المضمون شي كما صرح به الراعي بل الضمان متضمن لا غيرا  
 لوجود شرائط وكذا قبوله هو الاله انهي ابن حجر **قول**  
 كنفقة القدر خرج بنفقة القدر نفقة اليوم وما قبل  
 لوجوبها ولا يصح بنفقة القريب مطلقا لانها مجهولة  
 ولسقوطها معني الزمان وهذا ما رجحه الاذري وجزم  
 به ابن المقري والمسيلة فيها وجهان بلا ترجيح **قول**  
 وصح ضمان درك ولو في الاجارة على المعتمد والدرك  
 بفتح الواو سكونها التبعة اي المطالبة سمي به لا التزامه  
 الغرامة عند ادراك المستحق عيني ماله **قول** او صحة

مثلا

مثلا ومنها المكيل والذراع **قول** وجوب رد الضمان  
 بهذه العبارة احسن من قول الشارح المحلي في شرح الاصل  
 رد الثمن ليشمل تفحص الصيغة تنبيه التحقيق ان متعلقه  
 ضمان الدرك عيني الثمن او المبيع ان بقي وسقط رده وبد له  
 اي قيمته ان عسر رده للحيلولة ومثل المثالي وقيمة المتقوم  
 ان تلف وتعلقه بالبدل اظهر لانه ليس على قاعدة ضمان  
 الاعيان من جهة ان ضمان الدرك يغرم البدل عند تلفها  
 بخلاف ضمان العين المضمونة والمستغارة ولو المطلب  
 ليس المضمون هنا رد العين اي وحدها والالزام ان لا يجب  
 قيمتها عند التلف بل المضمون المالم عند تعذر الرد حتى  
 لو بان الاستحقاق والثمن في يد البائع لا يطالب الضامن  
 بقيمته **قول** فيصح ضمان في مدة الخيار اي اذا كانت  
 خيار المشتري وحده خلافا للمتبولي **قول** وشرط قبوله  
 لان يتبرع به فيخرج القود وحده القذف وخونها هذا ما ذكره  
 الغزالي واهل الشئان لفساكه اذ يرد على طرده حق القسم  
 للمظلومة يصح تبرعها به ولا يصح ضمانه وعلى عكسه دين  
 الله تعالى كالزكاة ودين مريض بعسر او ميت فانه يصح  
 ضمانه مع عدم صحة التبرع به قال الاستوحي ولا بد من الاذن  
 في اداء الزكاة لاجل البينة الا ان يكون عن ميت لو انما الاستقلال  
 بها عنه انتهى ابن حجر **قول** ويرجع في منقبتها الى غالب  
 ابل البلد وترجع ضمانها بالاذن اذا عزمها مثلي لا قيمتها  
 كالقرض ولا يصح ضمانها عن العاقلة قبل الحول لانها غير  
 ايلة الى اللزوم عن قرب ومثل ابل الدية الارش وحكومتها

ل



**قول** فيشترط علمهما اي الدين والمدين به لكن فيما فيه  
معاوضة كان ابرائيمي فانت طالق لا فيما عدا ذلك على المعتد  
**قول** كابر او نذر ووصية وعتق وتعيين بالله او بالطلاق  
والما وقع الثلاث في انت طالق من واحدة الى ثلاث لان الطلاق  
محمول في عدد فالظاهر استيفاءه ولو قال ما بين درهم وعشرة  
او الى عشرة تعين ثمانية او من عشرة الى مائة او الى الف  
فالغاية خارجة واحدة لا عشرة او مائة **قول** ونصح كفالة  
عيني مضمونة بشرط اذن من يبي تحت يده او قدرته على اتزانها  
منه فان تعذر رد مالها خولف لم يلزمه شيء والكفالة التزام  
احضار المكفول او جروا شايعانه كعشرة او لا يبقى بدونه  
كزوج او له او قلبه اي المكفول كما يعلم مما سياتي **قول**  
وذكر الضابط من زيادتي هو ما ضبط به الامام والعزالي  
من يجوز كفالته لكن جرح الامام عليه منع كفالة من بعد كونه  
من البصرة وبنه الشحان على تفريجه على انه لا يلزم  
الكفيل احضار من غاب الى مسافة القصر فيكون الاصح خلافه  
انتهى **قول** وميتا اي بكلم لا يجزية بخلافه **قول** قبل  
دفنه لا بعده اي الدفن بان وضع في القبر وان لم يملأ  
عليه التراب وان لم يتغير في مدة الاحضار واذن  
الولي في مثل هذه الاحوال لقوة ذكره الاذري **قول**  
قال في المطلب ويظهر اشتراط اذن الوارث ولو عا  
اذا اشترطنا اذن المكفول اي ان لم يكن هناك ولي خاص  
قبل الموت والا فاذنه فقط وهذا التقصيل هو المعتد  
وحاصل انه اذا كان للميت ولي قبل موته اعتبر اذنه

فقط

فقط لا اذن الوارثه وان لم يكن له ولي قبل موته اعتبر اذن جميع  
الوارثه ان كانوا القلاء لا اذن والا فاذن اوليائهم او من مات  
بلا وارث له كذمي ولم ياكل فظاهر انه لا تصح كفالته وسكت  
المصنف عن السفية ونحو الاذري اشتراط اذن ولي  
السفية وله احقاق خلافه وهو الذي يظهر ترجيح له  
اذنه فيما يتعلق باليدن كما يعلم مما مر فيه ثم رايته  
قال ان هذا هو ظاهر كلامهم ومثله الفن فيعتبر اذنه  
لا اذن سيده انتهى وجمع بين الكلامين بانه ان خلاعي نفق  
مال فيعتبر اذنه والا بان كان فيه نفقوت مال كان احتاج  
الى موته سفر لاحضاره فالمعتبر حينئذ اذن الولي رملي  
**قول** ثم ان عيني محل تسليم اي صالح ويشترط موافقه المكفول  
على المكان كما بحثه الاذري وهو المعتد ونصح كفالة الرقيق  
لغيره باذن سيده فيما يظهر كخمانه **قول** كتسليمه  
نفسه ان كان مكلفا فان كان غير مكلف وسلم نفسه عن نفسه  
الكفيل فان تسلمه بري والا فلا **قول** غير يومي الدخول  
والخروج ونحو الاذري امهاله لا انتظار فقه يامن بهم  
وانقطاع نحو مطروحة ووجع **قول** ثم قصر المكفول  
او تعذر حضوره بموت ونحوه قال الاسنوي فالمتجه  
ان له الاسترداد وادبانه متبرع بالاداء التخليص نفسه  
واجيب بمنع تبرعه وانما بذله للمطلوه وهو متجه ومن ثم  
استرده ان بقي والا فبدله وهذا هو المعتد **قول**  
ولو شرط انه يعرمة المال وليس من الشرط كفالت ببدنه  
فان مات فعلي المال لانه وعد فيلغوا ونصح الكفالة ولا



اثر لاداة الشرط هنا فيما يظهر خلافا للزركشي لان اذا ما  
 وقعت شرطا لما بعدها المنفصل عن كفلت فلم يؤثر فيه وان  
 اراده ابن حجر **قوله** بخلاف دين فلان الى او كونه اي فليس  
 بل هو كناية **قوله** وخلي عن قرينة فان اختفت به قرينة  
 نصه للاستثناء بقدره كما يحسنه ابن الرفعة وايداه السبكي  
 بكلام الماوردي وغيره ونحو الاذري ان العايم ان قال  
 قصدت به التزام ضمان او كالة لزمه وهو اوجه مما قبله وقد  
 يقال الحثان متقاربان فان الظاهر ان ابن الرفعة لا يريد  
 الا القرينة تلحقه بالصورة بل يجعله كناية تخفيفا ان توي  
 توي لزمه والا فلا لكنه يشترط شيئين القرينة والنية  
 رملي من العايم وغيره والاذري لا يشترط الا النية من العايم  
 ويحتمل في غيره ان يوافق ابن الرفعة وان ياخذ باطلاهم انتهى  
 انتهى ابن حجر والمعتد انه كناية مطلقا فلا بد من النية والمراد  
 بالقرينة النية رملي **قوله** كما لو التزمه الاصيل ثبتت  
 الاجل في حقه تبعا كما جزم ابن المقرئ تبعا للبلقيني فاذا مات  
 الاصيل حل عليها **قوله** مطالبة ضمان وضامنه وتلك اذا  
 كان به رهن واف **قوله** اما الضامن فليحيز الرجم غارم واما  
 الاصيل فلان الدين باق عليه والتحقيق ان الدين انما استغلت  
 بدين واحد فهو كوف في الكفاية يتعلق بالكل ويسقط بفعل البعض  
 فالنقد فيه ليس في ذاته بل بحسب ذاتهما ومن ثم حل على احدهما  
 فقط وتوكل في حق احدهما فقط ولو افلس الاصيل سقطت الضامن  
 من بيع ماله او لا يجب ان يضمن باذنه والا فلا لانه وطن نفسه  
 على عدم الرجوع انتهى ابن حجر **قوله** لانه استقاط للو

٤٣٦  
 يو خدمه انه لو ابراه من الدين بوالاصيل ايضا وهو كذلك  
 كما حشد الزركشي في حاكم والمعتد خلافا الا ان حمل على ان  
 اراد ابو الاصيل فلا ضعف فيه رملي **قوله** ولومات اخرى  
 والدين هو حل عليه وكالموت استرقاق كرمي وكردة  
 المتصله بالموت وكذا الضمان المطبق على ما في اصل الرواية  
 لكن اطالوا في رده بل قال الاذري انه سهو فالمعتد ان يكون  
 لا يلزم الدين الموجب **قوله** دون لمي يستثنى منه مالو  
 ضمن الموجل حال اذانه صحيح كما تقدم وثبت الاجل في حقه  
 تبعا كما ذكره البلقيني وابن المقرئ وعلمه اذا مات الاصيل  
 حل عليها ولومات الضامن حل عليه ايضا رملي **قوله** فلا  
 يجد مرجعا اذا غرم قصينه انه لو ضمن بخير الاذن لم يكن له  
 ذلك اذ الرجوع لم **قوله** وان حبس ولا يرسم عليه وقاية  
 المطالبة مع ذلك احضاره مجلس حكم وتفسيق اذا امتنع اي  
 مع يساره كما هو ظاهر فهو نظير الفروع يطالب اصيل بدينه  
 مع انه لا يجلس فانه دفع بالجمع ههنا من الاعتراض ابن حجر **قوله**  
 لانه مظلوم بوعده فلا يرجع على غير ظالمه وكذا الوادي  
 ان الدائن اخذ من الاصيل كذلك او تذر بعد الضمان  
 بالاذن وفاعلى الاوجه سواء قال في تذر ولا يرجع ام لا لانه  
 اذاه عن جهة التذر ابن حجر وفيه نظر لانه تذر واجب  
 عيني فلا يتعقد تذر الا اذا قال ولا يرجع فيكون عدم  
 الرجوع قرينة فيتعقد تذر حينئذ رملي **قوله** وحالة  
 الضامن المضمون له كاللاد او كذا هو التعلية ولو ابراه  
 الحثان الضامن لم يرجع فيما يظهر خلافا للجلال البلقيني



لانه لم يفرغ شيئا **قوله** لان ذلك حجة وان بان فسق الشاهد  
ويعتبر في شهادته الاداء العدالة نعم لو شهد مستورين  
فبان فسقهما كفي في الاصح كما تقدم واستشكل الاذري ولا يكفي  
اشهاد من يعلم سفره قريبا ولو قال اشهدت وما نوا وغابوا  
رجع ان صدق في الاصح او اشهدت فلانا وفلانا فكذباه فكما  
لو لم يشهد ولو قال لا تدري وربما نسينا فقيه نردد للامام  
نقله وسلكنا عليه وفي المهمات ان الامام بعد حكايته له  
رجع عدم الرجوع انتهى تصحيح **قوله** وذكر هذه هي قوله او صدق  
الذاني والتي قبلها هي قوله او اذني خضرة مدين **كتاب**  
الشركة **قوله** لغة الاختلاف شيوعا او مجاورة **قوله** علي  
جهة الشيوع فهو كالارث او اختيارا كالشرا وهذا حيث  
قصد به انتفا الرخ مقصود الباب **قوله** الاثالث الشركة  
لا ومضى ان ثالث الشريكين انما معهما بالمفظ والاعانة فانه  
بالعونة في اموالهما وانزال البركة في تجارتها فاذا وقعت  
بينهما الحثالة رفعت البركة والاعانة عنهما وهو معني  
قوله خرجت من بينهما انتهى **قوله** من عن الشيء ظهوره في اظهر  
الانواع ولانه ظهر لكل من الشريكين فيهما مال الاخر **قوله**  
امس عنان الدابة لاستواء الشريكين فيهما في خوالا لاية  
والرخ والسلامة من الفرار كاستواء طرف العنان او يمنع  
كل منهما الاخر عما يشتهي كمنع العنان الدابة او من عنان السما  
اي ما ظهر منها **قوله** واركانها خمسة عبارة الروفنة كما صلا  
ولها ثلاثة اركان فقط قال الشارح وناد بعضهم اربعا  
وهو العمل وقد مبني في هذا الكتاب على عد العمل اربعا

**قوله**

237  
**قوله** لاحتمال ان يكون اخبارا عن حصول الشركة ولا يلزم  
من حصولها جواز التصرف الا توي انهما لو ورثا ما لا ينقص  
احدهما فيه الا باذن صاحبه انتهى رافعي ومن ثم لو توي الاذن  
في التصرف كفي على الاوجه وبه جزم السبكي **قوله** كونه مثليا  
قال في الروض ومثله اي من المثالي التبري اي تبري الدراطم من  
والدنايمر فيض الشركة قهرهما فيما اطلقه الاكثرون ههنا من  
منع الشركة قهرهما مبني على انهما متفقومان كما نبه عليه الاصل  
وسوي بينهما وبين السابك والمجالي في ذلك انتهى وقد يمنع  
بجلال المجالي في شرح المتهاج الاكثرون فشي على منع الشركة  
قهرهما وقد علمت ما فيه والاوجه خلافا لابن الرقعة صحها  
من الولي في مال يجوز كالفراض بل اولى نعم يلزمه ان لا  
يشترك الاعدا يكون ابداع مال المحور عنده اي ان كان الشريك  
هو المتصرف انتهى ابن حجر وهذا هو المعتمد **قوله** والغلط  
لا يمنع التميز ولو كان كل منهما يعرف ماله بعلامة لا يعرفها  
غيرهما ولا يتمكن من التمييز فهل يصح الشركة نظرا حال الناس  
او لا تقع نظرا حالها وجهان في الجواب عدم الصحة للتمييز  
**قوله** اذا امكن معرفتهما بعد مراجعة حساب او غيره  
قال السبكي وهذا ابداع الامام نظرا او جزم به الوجيز  
ورجحه الواقعي والذي نقله الامام عن طوائف من الاصحاب  
انه يشترط العلم بالقدس عند العقد انتهى وحاصل كلامه  
انه حمل كلام الاصحاب على ما لا يمكن علمه بعد وهو فقيه  
حسن انتهى فاو كان بينهما مال ولم يعلم كل منهما قدر حصه  
الاخر واذن كل للاخر في التصرف في تخصيصه مع ان امكن



معرفته بعد عوارضة حساب او وكيل ويكون الثمن بينهما  
**قوله** ولا يغير نقد بلد البيع مالم يزوج فان راجح جاز  
 البيع به وهذا اجزاء مائة ههنا وهو ماش على طريقة العراقيين ه  
 وظاهر نصه في الام ان عامل القراض لا يبيع الا بنقد البلد  
 اما اذا قلنا ما ذكرناه انه يبيع بالعرض قال الاذري قال الوجه ان  
 الشريك كذلك يبيع او يزوج مقصود البابين ولهذا  
 قال اني بونس في المحيط بعد نقله تعيين البلد بل هو في العرض  
 كما في القراض انتهى **قوله** او يضمنه بلا اذن ضمن نعم ان اشتركا  
 بمقارضة ساقية لمقصده ولو بلا اذن للقريظة بل يلزمه السفر  
 به ان وقع نحو حريق او جلا نحو خط كالوديع **قوله** مع راع  
 بزيادة وانه لو وجد راعب فيه بزيادة في زمن خيار لا يجب  
 البيع له وليس كذلك بل ياتي ههنا ما روي عدل الرهن **قوله**  
 فيه ربح عاجل له وليس كذلك بالاي وقع وليس كذلك **قوله**  
 باعتبار القيمة لا الاجزاء ولو غلط تغير اجماعه بتفسير خمسين  
 فهي اثلثة ويقوم غير نقد البلد به **قوله** بان شروط التسلو  
 فيها اي في الربح وخسر **قوله** عملا بقضية الشركة غلة لقوله  
 بقدر المالين **قوله** فلكل منهما على الاخر اجرة عمله فاذا  
 كان لاحدهما القان والاخر الف واجرة عمل كل منهما مائة هه  
 فلكل عمل الاول في ماله وثلاثة على الثاني وعمل الثاني بالعكس  
 فلكل اول عليه ثلث المائة وله على الاول ثلثها فيتبع التقاض  
 بثلثها ويرجع على الاول بثلثها **قوله** كما في القراض الفاسد  
 قضية التشبيه انه اذا علم بالفساد وانه لا اجرة له انه لا شيء  
 له وهذا ضعيف فالمعتمد استحقاق الاجرة وان علما بالفساد

**قوله**

**قوله** لانه عمل متبرعا وكذا لو اختص احدهما باصل النص في لا يزوج  
 بنصف اجرة عمله على ما اقتضاه كلام الشيخين انتهى **قوله**  
 اشترى بنيه لي او لحجوري او موكل له اخروا ان ظهر ربح كثير  
**كتاب** الوكالة **قوله** ليفعله في حال  
 حياته خرج بهذا القيد الا يضاف انه انما يفعله بعد الموت  
**قوله** فلا يوكل في كسر الباب ولو عجز عن المباشرة **قوله**  
 عن نفسه او موليه وقاعدة انا بنيه عن موليه عدم انفراد  
 بكماله **قوله** ووصي وقيم والمعتمد ان الوصي والقيم كالوكيل  
 فلا يوكل كل منهما الا فيما عجز عنه او لا يليق به مباشرة  
 بخلاف الاب ولجد وهذا ما ذكرناه في باب الايصاء ولو اطلق الوالي  
 التوكيل فهل يكون وكيل الوالي او المولي عليه فيه نظرو القياس  
 على ما سياتي في مسئلة الوكيل اذا اذن له في التوكيل واطلق  
 انه يكون وكيل عن المولي لان الموكل يقع له التصرف والمولي  
 عليه يقع له التصرف **قوله** وانه لا يصح توكيل المرأة في تكاح  
 هو من اضافة المصدر للفاعل اي لا توكيل المرأة اجنبيا في تكاح  
 اي تزوجها **قوله** والبصبي المأمون بان لم يعرف بكذب ولم  
 قرينة على كذبه ومثله في ذلك الفاسق والكافر وجوز للبصبي  
 ان يوكل في الاذن والايضان ان عجز ولم يلق به المباشرة  
 فيكون موكلا ووكيلا والقاعدة تشهد له **قوله** وايصال  
 الهدية يملكها المهدى اليه بالقبض ويتصرف فيها بما شا  
 ومثل ذلك طلب المولى لم يجب الاجابة بشروطها **قوله**  
 مع فيما يظهر وعليه العمل اي عمل القضاة وغيرهم وهو المعتمد  
 لان الموكل فيه معين والايهام في الفاعل بخلاف ذلك في كذا

نعم



وكل اسوري لان الابهام في الموكل فيه **قوله** ويوجد بانه  
مالك لا صلها هذا ضعيف وان جزم به في العباب لان التوكيل  
ابتدأ في معدوم ليس تابعا لموجود فهو مبني على القول بصحة  
التوكيل ابتداء في معدوم **قوله** كبيع وهبة وضمان وجوالة  
ومبيعة التوكيل فيها ان يقول الوكيل جعلت موكلي ضامنا  
لك كذا او موصيا لك بكذا او اهلك بكذا على موكلي من كذا  
بنظيره مما له على فلان **قوله** وكل فتح اي لا يعد التاخير  
بالتوكيل فيه تقصيرا **قوله** قال لكن اثباتها اي العين  
التي تقدر على رد ما بنفسه **قوله** مضمون اي ما اتصل  
ليد مالها **قوله** وقال المتولي وغيره لا يصح التوكيل في  
اثباتها وهذا هو المعتمد رمي ولو قال وكلتك في المطالبة  
بكل الحق هو لي شمل الموجود فقط دون لحادث بخلاف ما لو  
قال وكلتك في المطالبة بكل الحق في فانه يشمل الموجود وحادث  
كما انني به الصلاح شرح المنهاج لابن الشيخ الرماي **قوله**  
وتقصيه كلام اسوري انه يصح ان وكل احدا من عياله اي اذا  
كان امينا للعرف هذا رمي منيف **قوله** لا دمي بل يتعين  
في تود طرف وحد قذف اما التوكيل في اثبات عقوبة له  
تعالى فلا يصح لبنائه على الدر الا بتعاقبان يقذف اخر فطالبه  
حد القذف فله ان يدراه عن نفسه باثبات زناه ولو بالوكيل  
فاذا ثبت حد فاثباته تبع لان القصد بالذات در حد  
القذف بخلاف التوكيل في اثبات عقوبة ادمي فانه يصح **قوله**  
بان يقول لغيره وكلتك لتقر عني لفلان بكذا اما لو قال اقر  
عني لفلان بالثقة له علي فاقرا قطعا او اقر له علي بالثقة

نلغو قطعا

نلغو قطعا **قوله** ولا في التقاط محله اذا كان في عام اما اذا  
كان في خاص كان راي لقطعة فقال لصاحبه ما تقاطعها  
فانه يصح وبهذا يجمع بين كلامي الشيخين وكلامهما هنا محمول  
على العام كما نفرد وما في اللقطة محمول على الخاص رمي **قوله**  
ولا في نحو ظهار يستثنى منها ما يوصف بالصحة كبيع حاضر  
لباد وقت النداء يوم الجمعة وحاصل ان ما كان مباحا في الاصل  
وحرم لعارض فيه التوكيل فيه وما كان محرما باصل الشرع  
كالقتل والزنا لا يصح التوكيل فيه **قوله** وتعلق طلاق وتلق  
وكذا غيرهما كالوصاية كما شمل كلامهم خلافا لمن خصصه بالاول  
ولو تعطي كطلوع الشمس على الاوجه وتيجده انه لا يصير  
بتوكيله معلقا كما جزم به في العباب **قوله** او بيع بعض  
مالي نعم يصح بيع او هب منه ماشيت او من عبيدي من سلب  
او اطلق من تشا من شئت لان ما هنا معرفة عامة مخصوصة  
والابهام فيها بخلاف البعض لكن لا ياتي بالجميع علا بقضية  
من وانما لم يعمل بها في طلق من تشا من شئت لانه اسند  
المشقة الى كل منهن وهي متعذرة متغايرة فكانه قال اي  
امراة تشا طلقها وشر اسنادها اليه وهي واحدة فلم يكن  
ظاهرا في الاستيعاب فعمل بقضية من احتياطا انتهى ابن حجر  
**قوله** بان التابع شر معين اي من حيث الجنس **قوله**  
وشروط في الصيغة لفظ موكل وقياس ماسيات في الودعة  
من الاكتفاء باللفظ من احد الجانبين وفعل الاخر ان يكون  
هناك كذا فاذا قال الوكيل في كذا ففعله كفي **قوله**  
لكن ينبغي نصرف بعد وجود المعاق عليه للاذن فيه

شأن



ويجوز له الاتقاد عليه وكذا حيث فسدت الوكالة حتى في النكاح  
فقد اتفق فيه شرح الروضي والمعتد خلافاً لاحتياطاً للأبصار  
كأذا انقضت عدة بنتي فقد وكلتك بتزويجها فزوج بعدها  
الا ان يفسد الاذن كوكلت من اراد بيع دارك او وكلتك  
بتزويجها ثم انقضت عدتها وقضيتها عدم النفود للنصر  
في نحو وكلتك في كل شيء افساد الاذن وهو مخرج نفايدة الحق  
لزوج جعل المسمى الصحيح والا فاجرة المثل كما في العاسدة  
قوله ونقد تصرف لما مر وعند قصد التخلص من صحة تصرف  
وان كانت الوكالة فاسدة يدار عزول كما اديرت الوكالة  
حتى عدت ويكفي فانت معزول او فقد عزلتك وكفي في التخلو  
من ذلك تكوير العزل كعزلتك الا في وكلتك في كذا او كلما  
عزلتك فانت ويكفي لتكوير الادنى بتكوير العزل فيموت كل  
من يعزله او يديره بكلمة **فصل** فيما يجب على  
الوكيل **قوله** اي توكيلاً اشار بذلك الى ان مطلقاً نفذ  
لمصدر محذوف ويصح ان يكون حالاً من التوكيل ويصح ان  
يكون حالاً من البيع **قوله** ولا يغير نقد بلد البيع الا اذا  
قصد بالبيع التجارة فالظاهر يجوز قياساً على القراض  
**قوله** وان تلف البيع الى بقا ظاهر في المشتري اما الوكيل  
وهذا هو المعتد فلا يطالب الا بالقيمة ولو مثلياً لان قرار الضمان على  
فرضية كلام الرافعي المشتري فان تلف طوبى ببذله من مثل او قيمة وان كان  
فيؤخذ من ذلك باقياً طوبى بوجه ان سهل رده فان تعذر رده طوبى  
ان الوكيل يطالب بقيمة الجبلولة شحنا الطمينة **قوله** فروع لو قال  
بالقيمة مطلقاً لو كيلة بع هذا بكم شئت فله ببيعة بغني فاحش ولو مع  
اي سوا كان باقياً ام بالفا

اي حال عدتها

وجود رغب

واما المشتري

وجود رغب لان كم للعدد فيشمل القليل والكثير **قوله**  
او مما شئت او مما تراه فلم يبيعه بغير نقد البلد لان ما للجفسي  
فشمس النقد والعرض وصريح جمع جوازاً بالعين واعتقده  
البياتي وغيره لانه العرف ما لم يدل قرينة على خلافه  
**قوله** او بكم شئت فله ببيعة بنفسه لان كيف الحال فشمس  
حال والموجب **قوله** او مما عورها فان لم يبيعه بعرضه وغني  
ولو مع وجود رغب لان ما للجفسي فقورها بما بعد هاشم  
عرفاً القليل والكثير من نقد البلد وغيره **قوله** ولا يبيع لنفسه  
ومولاه وان ادب له في ذلك لانه متهم ولو اذن له في البيع من  
نفسه وقدر الثمن ونهاه عن الزيادة قال ابن الرقعة ينبغي  
الصحة وفي المهمات انه متعيني ورده غيره وتوقف الاثر في  
قبحها وفي نظيرها في الولد فلو اطلق النص عليه ففي جواز خلاف  
في الروضة واصحابها بلا ترجيح مع ترجيح الشرحين والروضة  
المنع في اطلاق النص على نفسه وقد جزم بالمنع فيها صاحب  
الا نوارس واليمني لان العلة التحاك الموجب والقابل بغير  
الا يوة لا التهمة **قوله** وليس لو كبل بشر اشترى معيب  
اي لا ينبغي له شراؤه لما ياتي من الصحة المستلزمة للحل غالباً  
في اكثر الاقسام مما لو اشترى بالعين وكان عالماً بالعيب  
فانه لا يقع لواحد منهما ويجزم لتعاطيه عند افساد **قوله**  
اما الموكل فلام المالك والمقرر لاحقية وحكم اذا سماه الوكيل في  
العقد او نواه وصدق البائع والا فالاصح في الروايد انه يرد  
على الوكيل ويلزمه البيع **قوله** او كونه عاجزاً عنه وهل المراد  
بالعجز ان لا يتصور منه القيام في جميع مع بذل الجهد وان



لا يقوم به الا بكلفة عظيمة فيه وجهان في الكفاية احدهما ثابتهما  
**قوله** سواء قال وكل عني ام اطلق بخلاف القاضي اذا اذن له  
السلطان في الاستخلاص واطلق فلحقه نيايب عن القاضي والفرق  
ان الوكيل ناظر في حق الموكل فحل الاطلاق عليه ونصرفا في  
القاضي كلها للمسلمين فهو نيايب عنهم ولهذا ينفذ حكمه للامام  
وعليه والغرض بالاستئابة معاوئته وهو لا جمع المستناب  
**قوله** فيتبع تعيينه لان الحق له ولو علم الوكيل فسق المعين  
ولم يعلم الموكل قال الاسنوي فيظهر تحريمه على ما اذا وكله  
في شراء معين فاطلع الوكيل على عيبه وقد سبق انه لا يشتري  
انه **فصل** فيما يجب على الوكيل **قوله** يوم كذا  
كيوم الجمعة او العيد او رمضان فلا يجوز قبله ولا بعده ولا  
في يوم الجمعة او عيد او رمضان اخر لا يحصره في الذي يليه على  
الاوجه وباقى هذا في الطلاق والعقود على المعتمد **قوله**  
فباع من تريد ما لم تدل القرينة على ان المراد البسيسة هو  
لا التعيين والاصح كما يحتمل الاذرع **قوله** كما نقل في الرواية  
عن جمع واقرة وللمسكي فيه بحث منشاه ان الاصح وجوب  
البيع بالزيادة فيما لو عني الثمن وزاد راغب الا في حالة التخي  
المذكورة في النهاج وفيما لو عني المشتري فيمنع الزيادة فربما  
انتهى **قوله** لانه ربما قصد ارفاقه ما لم تدل القرينة على  
عدم قصد الارفاق والا فله الزيادة عليه وجاءت الزيادة  
في الخلع فيما لو وكله ان يتخلع زوجته بقدر معين فزاد  
عليه لانه يقع بالباع شقاق فكان قرينة على ان لا يحا  
وجاز النقص في اشترى عبد فلان بمائة لتعذر شرا

العبد

العبد المعين مثلا من غيره فكان التعيين لا اجل اظهر منه  
لاجل الارفاق وفي البيع لا يفسد الشرا في احد فكان التعيين  
فيه لاجل الارفاق اظهر انتهى **قوله** فلو وجدته في زمن  
اختار وكان خيار للبائع او لهما فان كان للمشتري استمتع  
**قوله** فاشترى به شيئين بالصفة اي صفقة واحدة  
والا وقعت الاولى للموكل والثانية للوكيل كما اشار اليه  
المرسكي **قوله** وان لم تساوه الاخرى ولو لم توجد  
الصفة التي ذكرها فيهما على الاوجه كما لو عني له مائة فزاد  
عليها ثوبان ولا بد من تقدم المسارية للدينار وتأخير الثانية  
هكذا بحث والمعتمد خلاف **قوله** فان لم تساوه واحدة  
منهما لم يقع له فان اشترى بعين مال الموكل بطل البيع وان  
اشترى في ذمته وقع له **قوله** في ذمته او لي من تعذر اعله  
بالذمة والتخصيص على ان المراد ذمة الوكيل لانه لو اشترى  
في ذمة الموكل لم يصح العقد انتهى ولو اشترى الوكيل في  
الذمة كما امر الموكل ولكن نقد الثمن من ماله بري الموكل من  
الثمن ولا رجوع للوكيل عليه ويلزمه رد ما اخذه من الموكل  
اليه كما قال الماوردي وغيره قال في زيادة الوضعة وهو  
ظاهر انتهى ابن قاسم **قوله** ولا يقع ايجاب بيعت موكلك  
بخلاف ما لو قال بعك لموكلك فلان فقال قبلت له فانه يصح  
حزما فلو قال بعك فقال قبلت لموكلي صح على المعتمد والقتلا  
انما يصح في الهبة لكن لو توى الواهب والوكيل المتهب  
صح الهبة وكذا ان قال وهنتك وتوى المتهب فقال قبلت  
لموكلي **قوله** فلا يطالبه ان كان معينا وهو في يد الموكل

**قوله** ولا يغزو  
قال الاذرع وغيره  
الانغزال ظاهر فيما  
(ق) اذا وكله الا  
عن نفسه اما لو وكله  
الولي عن مجور فليس  
ان يغزو جزما كما لو  
مال المجور اذ لا يجوز  
والمتقدم عدم الانغزال  
في المجرور



وقد ساء البايع قبل ذلك كقول الوكيل للبايع اشتريت منك هذا  
العبد بهذا الدينار وهو في يد الموكل انتهى **فصل**  
في حكم الوكالة وارتفاعها وغيرها **قوله** ولو جعل مالم تنفقد  
يلفظ تلك الاجارة والالتمت **قوله** من غير توقف علي علم  
الغايب منها بسبب ارتفاعها وانما توقف انعزال القاضي علي  
العلم لتعلق المصالح الكلية حتي لو ولي في امر خاص لم ينفل  
قبل بلوغ الخبر وكذلك الوكيل لو تعلق به المصالح الكلية كان كان  
وكلا عن السلطان انعزال تجرد العزل وان لم يبلغه كبر  
لان من شأنه ان لا يتعلق به مصالح كلية **قوله** بان يعزل  
الوكيل نفسه وقياس ما ياتي في الوصي انه لو خيف من العزل  
ضياع المال حرم ولم ينفل وان كان المالك حاضرا فيما يظهر  
**قوله** وذكر انكار الموكل من رايه في هذا محل تناقض **قوله**  
في حجب الموكل وان اعتمد الاستنوي وغيره انه عزول مطلقا  
لان انه انوي اذ معظم بخطائهم له ومن ثم قال ابن الرفعة ترفع  
بودته دون ردة الوكيل لكن الاوجه انها توقف حمله ابن  
حجر وهو المعتمد **قوله** فينعزل بطرورق بان وكل حريبا  
**قوله** ويجرح سقفه او تلس بالنسبة للموكل فقط دون الوكيل  
فلا ينفل به مطلقا كذا قبل والاحسن رجوعه لهما اعني الوكيل  
والموكل وصورة بعضهم بانه وكله ليعشركي له شيئا بعين  
اعيان ماله ثم جرح عليه بالفلس فينعزل لان ذلك اما فرض او  
وهو ممنوع منهما تامل كما اشار الي ذلك الشارح بقوله عملا لا  
من تصف بها **قوله** ومثله تروخ عيدا كان او امة **قوله**  
وتفاحقه في الثانية واذ احلف الموكل فيما صدق فيه طالب المشتري  
ولا يرجع علي الوكيل لاعتراضه بانه مظلوم ولو قال الموكل للوكيل

انت قبضت الثمن فادفعه لي وانكر الوكيل قبضه صدق الوكيل  
وليس للموكل طلب الثمن من المشتري لاعتراضه ببراهة ذمت  
منه انتهى ابن قاسم **قوله** صدق الوكيل بيمينه وقايدة اليمين  
استحقاق لجعل ان كان والا فلا قايدة لليمين **قوله** والاصل  
عدمها واذ احلف الوكيل فيما صدق فيه لم يبر المشتري عن الثمن  
كما في الشرح الصغير وصحة البقوي لان الاصل عدم القبول  
وقبول قول الوكيل انما هو في حقه وقال اخرون يبر القبول  
قول الوكيل في قبضه **قوله** ولو اشترى امة وخصيت بالذكر  
لا متناع الوطي فيها علي بعض التقادير قبل التلطف الا اني واذا  
قام الوكيل بيمينه انه امره بالشرا بعشرين ثبت الشرا  
للموكل ولم تسمع بيمينه لانها تشهد علي نفي العلم ونكوله مع  
الوكيل كاقامة اليمين وان لم يكن للموكل بيمينه وحلف الموكل  
فيما في يدها ما قاله الشيخ **قوله** بان لم يسمه فيما ذكر اي لاني العقد  
ولا بعده **قوله** وحلف علي نفي العلم بالوكالة اي ان ادعي  
الوكيل علمه بها **قوله** ويكون المال للموكل بالبا الموحدة لا  
بالبا اخر اجروفت **قوله** يتقدر كذب الوكيل اي بالنسبة  
للمرتق بالبايع وقوله وصدقه اي بالنسبة للمرتق بالموكل **قوله**  
وذكر المتولي لانما قاله المتولي صحيح لانه من باب الظفر وهو  
لا ياتي ما قبله لانه بالنسبة للتصرف فالكل في مقامين الاول  
في التصرف والثاني في الظفر **قوله** حلف متحقة واذ احلف  
المستحق طالب الموكل بحقه لا الوكيل واذ اخذه منه ضمنه اي  
الماخوذ له الوكيل وان صدق في الادا التقصير به بترك الاستهاد  
**قوله** فانه يصدق علي موكله اي فليس للموكل مطالبة اي الوكيل



لان القول قوله في عدم القبض ولا مطالبة للموكل على المدين به  
لاعترافة بغير ان ذمته **قوله** كمستعير وغاصب ومدين وقيم  
ولو حاكم اصرح به القاضي ابو الطيب ووصي وولي بعد رشده  
المجور عليه **قوله** لا يشهاد به اي بالاداء اذا كان عليه  
بالاخذ وكذا ان لم يكن في الاصل عند البغوي وقطع العراقيون  
مقابله واستشكل جواب التاخير للغاصب لوجوب التوبة  
على الفور وهي متوقعة على الاداء واجيب بان ذمته يسير  
فانفق لما يترتب عليه من المصلحة **قوله** كوكيل ولو جعل وشرك  
وعامل قراض **قوله** ولكن يجوز دفعه ان صدقه ولو كره  
جاز الدفع اليه ايضا فلو دفع اليه وقد صدقه فحضر المحقق وانكرها  
صدق بيمينه ثم ان كان الحق عينيا اذ هاهن القابض ان كانت  
باقية وان تلفت فلم تغرم من شامرها ولا رجوع للغارم  
على الاخر لانه مظلوم بزعمه فلا يواخذ غير ظالمه هذا ان  
بغير تفريط فان تلفت بتفريط القابض فان غرمه المحقق  
فلا رجوع له وان غرمه الدافع فانه يرجع على القابض وكيل  
عنه والوكيل يضمن بالتفريط والمحقق ظالمه باخذ البدل  
في ذمة القابض فيستوفيه بحقه وان كان دينا فلم مطالبة الدافع  
بحقه ويسير وهو المدفوع **قوله** او انه وارث له اي المستقر  
للموكة كما قال القاضي حنفي **قوله** او اوصي اي موصي له  
منه بان قال مات فلان وله عندك كذا وانا وصيه او اوصي  
لي به **قوله** وان صدقه اي حيث لم يغلب على ظنه صدقه فان  
غلب على ظنه صدقه بقرينة قوية جاز له الدفع اليه  
**كتاب** الاقراء **قوله** وشرعا اجبار الشخص  
عليه والدعوى اجبار الحق له على غيره والشهادة اجبار

حق لغيره

حق لغيره على غيره هذا كله في الاخبار فاص اما العام على محسوس  
فهذه الرواية وعن حكم شرعي فهو القوي **قوله** ونص عليه في الام  
والمعتد انه يكون صالحا للدين والعين جعلا رمل **قوله** صدق  
بيمينه اي لا يهاذي المراتب فحل عليها عند الاطلاق وان قبل  
تغيره بالمقصودة وخوها وكذا بالدين لانه اغلظ **قوله**  
او نعم او مرافها جبر واجل واي **قوله** فانه اقوار وانما  
يتضمن كل من هذه الالفاظ الاقوار ان صدر بلا قرينة تصرف  
للاستعزاء والتكذيب والا كالاذا والاياد اي كيفية اداء  
الكلمة وايرادها من الفك وغيره وكثيرا الراس الدال على شد  
التعجب والا نكار لم يكن اقوار لكن على احد احتمالين ذكرهما الرابع  
ويقال اليه وهذا هو المعتد لكن الاوجه كما قال الاستوي وغيره  
مقابله لضعف القرينة ابن حجر والمعتد الاول كما تقدم رمل  
**قوله** فلا يصح اقوار من صبي الخ فلو ادعى صبا امكن او نحو  
جنون عمه او اكرامها او ثمارا كحس او ترسيم وثبت بيمينه  
او باقوار المقر له او بيمينه مودوده صدق بيمينه مالم تقم بيمينه  
بخلاف انتهى ابن حجر ويحصل الاكراه هنا بما ياتي في الطلاق كانه  
ليقر ومن ضرب ليصدق قال الماوردي ان اقوال الضرب  
كوه العمل به بل يتروك ويستعاد فان اقترع عليه كما نقل في الروايد  
واستشكل الاول بانه قريب من المكروه وقال في الثاني فيه نظر  
ان غلب على ظنه اعادة الضرب ان لم يقر وقال السبكي ان يحصر  
الصدق في غير وعلم المكروه فالظاهر انه اكراه لانه لا يخليه الاب  
وقال العلامة في النور في صحيحه ولا ينبغي ان يكون لهذا الاقراء  
اثر وقال الا درعي فيما يفعل في زماننا من الضرب ليقر بالحق



ويراد الاقرار بما اتهم به الصواب انه اكره سواء اقر حال  
الضرب ام بعده وعلم انه لو لم يقر ثانيا قال شيخ الاسلام  
وحاصله ان المنقول صحة اقراره وهو مشكل ولا تقبل بينة الاكره  
الا ان فصلت لاختلاف العلماء فيما يحصل به ولا يوثق بحاليس  
في صحة الاقرار لغير من عيسى لاجله وتقدم بينة الاكره  
على بينة اختيار لم نقل كان مكرها ورا اكرهه ثم اقر  
**قوله** ولا يخلف لكن صحافي باب النكول ان ولد المرتك اذا  
ادعي البلوغ بالاحتلام وطلب اثبات اسمه في الديوان يحتاج  
الي التمين ان اتهم ومثل ان حضر المرافقة الوثقة وادعي به  
الاحتلام وطلب السهم يعطى ان حلف والا فلا على الصبي ولو اقر  
بالبلوغ واطلق على الاحتلام على المعتمد ولا يحتاج الى استفسار  
خلا قال لا ذرعي **قوله** لم يقبل اضافة بحره عن الافتشافوق  
بينه وبين المفلس بان اقرار العبد يودي الى فوت حقوق السيد  
بخلاف غرما المفلس اذ يبقى له الباقي بدمته المفلس **قوله** وهو  
ظاهر ان تغذرت مراجعتهم كنظيره في اقرار المفلس هذا بيع  
فيه الاستنوي واجاب عنه شيخ الاسلام القاياني بان العبد  
الاصل انه لا يصح اقراره بخلاف المفلس انتهى **قوله** اما المالكيات  
فيصح اقرارها مطلقا كالحرة واقرار المبعوض كالرفيق في بعض  
وكالحرة في بعض كره ولا يكلف دفع ما يتعلق بالرفق من مال وان قل  
منه لانه بمثابة الموجل **قوله** ولو لو اقر ولو اقر الوارث تخلف  
المعتزله على الاحتقان فلم ذلك فان نكل حلف وبطل الاقرار  
كما اتى به الشيخ الرمي رحمه الله سواء كان المقر له وارثا ام اجنبيا  
**قوله** فلا يصح اقراره لداية قال الرزكشي وسبق اليه الاذري وشي

نزل في

قرضه

منه في المملوكة اما لو اقر خيلا مسيلة قال الشافعي الصحة كالقوار  
لمقره وتحمل على انه من غلة وقف عليها او وصية ولا يصح الاقرار  
بين لغيره عتق ثبوته بحيث لا يحتمل جريان تافل كعوض يضع  
وارث جنابة بل الا عيان كذلك حتى لو اعتق عبده ثم اقر له هو  
او غيره عتق عتقه بدين او عيني لم يصح اذا هلية الاستحقاق  
لم تثبت له الا في حال ولم يجب ما يوجب المال بينهما **قوله**  
وان اسند لجهة لا يمكن في حقه واداه الاقرار فان انفصل لكل  
ميتا رجع المال لو رثته من ذكر المقر انه ورثه منه او من  
اوصى للمحل ولو رثته ان اسنده لوصية وان انفصل حيا لدون  
سنة اشهر من الاقرار او لدون اربع سنين ولم تكن هند  
فراشا لحد ولم توطا في هذه المدة نظران كان للمحل ذكر  
اخذ الجميع او انثى واسنده لوصية كذلك او اسنده لارث  
من اب فنصفه لهما وان ولدت ذكرا وانثى قسم بينهما بالسوية  
ان اسنده لوصية وانثى لثان اسنده لارث فان اقتضت جهة  
الارث النسوية بين الذكور والانثى كولد ام قسم بينهما بالسوية  
ولو اطلق الارث كان بينهما بالسوية كما قال الشيخ ابو حامد وغيره  
قال بعضهم وهو منصوص الام وقال ابن الصباغ وغيره سيل عن  
جهته ويعمل بمقتضاها فان تغذرت مراجعة المقر في زيادة  
الروضة ينبغي القطع بالنسوية انتهى ابن قاسم **قوله** ترك في  
يد المقر فلم يخش لم يظن انه للمقر له التصرف فيه حتى بالوطي  
وليس لقاض نزع منه الا ان قال بيدي مال لا عرف مالكم  
**قوله** فلو قال علي مال لوجل من اهل البلد لم يصح الا ان كانوا  
محبورين فيما يظهر رمي **قوله** وشرطي المقر به



ان لا يكون ملكا للمفرجين يقررو القاعدة عندهم ان من ملكه  
الانشاء ملك الاقرار وهذا بالنسبة للظاهر واما في الباطن  
فبالعكس اي من ملك الانشاء ملك الاقرار مثلا من ملك شيئا  
يجوز ان ينشي ملكه لغيره كبيع له ولا يجوز ان يقربه لان شرط  
المقربة ان لا يكون ملكا للمقر واستثنى من الطرد الوكيل  
بالنصرف لا يقربه على الاظهر وولي الثيب يقر بنكاحها فلا  
يغفل ومن العكس اقرار المرأة بالنكاح والجهول بجريته او الوفاء  
والاقرار بالنسب والاعمي بالبيع والمفلس ببيع الاعيان  
والوارث بدني على مورثه واقرار المرفوع لو ارثه بان كان  
وهبه واقتبذ في الصحة فكل هو لا يبعد اقرارهم ولا يقدرون  
على انشاء ما اقر واهم انتهى **قوله** اذ هو اجبار حتى سابق  
عليه وليس له ملك عن المقربة **قوله** ولو قال مسكني  
او ملبوسي لو زيد فهو اقرار وكذا لو قال الدين الذي لي  
علي زيد لغرو واسمي في الكتاب عاربه ولو كان بالدين من  
او ضمان انتقل الدين بصفته في هذا التصوير بخلاف ماله  
قال الدين الذي علي زيد صار لغرو فانه لا ينتقل بصفته لان  
الصيرورة تحمل على هوالة وعلى حالة الاولي تحمل انما هوولي  
بالانتقال وعلى حالة الثانية تحمل كلام غيره بعدم الانتقال  
**قوله** بان يستلم للمقر له حينئذ ويستثنى مالو باع لحاكم مال  
الغائب بسبب اقتضاه ثم قدس وادعي ام كان تصرف  
فيه قبل بيع الحاكم فيقبل كما في الراجعي فيمن الصدق على النفس  
ووجه الاستثنا ان قول الغائب هذا بعت لفلان قبل  
بيع الحاكم اقرار منه بشي ليس في يده انتهى ابن قاسم

**قوله**

وتلقوا الوصية بالاول اي بقليل اللهم هذا اذا وصي  
به لادمي معين اما لو اوصى به لجمعة عامة كالفقراء  
او المسجد ونحوه وكان رضاضه وماليتها قال ثم  
قوة كلامهم تعطى ان موضع الفساد ما ذمهي الطبل  
ونحوه من الات الملاحى باينة اما لو قال اعطوه  
هذا او هذا الذهب او النحاس او هذه العين  
فانه يسمع وتفصل ويعطاه كما قاله الماوردي  
فيها اذا اوصى بعود لا يصلح لغير اللهو الا بعد  
تفصيله انه يفصل اليه انتهى اسعاد **قوله** الا ان  
صلح للثاني الخ هن اذا اطلق الموصي فان قال  
اردت الانتفاع على الوجه الذي هو معمول له لم يصح  
كما جزم به في الراجعي انتهى اسعاد **قوله** او اعطوه  
بهمزة قطع ووصلها غلط تنبيه صرح الصهرى  
وصاحب التنبيه وتبعهما ابن الرفعة والقبولي  
ولم يباليا باقتضا كلام الراجعي خلافة بانه يصح  
تقليق الوصية بالشرط في الحياة وبعد الموت كما وصيت  
له بلك ان تزوج بنتي او رجوع من سفرة او ان  
ميت من مرضي هذا او ان شئت يد فشتا او ان  
ملكته هذا فملكه **قوله** مع قبول ولوللمبيعض  
**قوله** ولو بتر اخ نعم يلزم الولي القبول او الرد  
فورا بحسب المصلحة فان امتنع مما اقتضته المصلحة



عناد ان عزل او متاد لا قام القاضى مقامه **قوله** في موصي  
له معين ولو مسمى فلا بد من قبول فيه **قوله** والرد  
للموصية كالا وبغض **قوله** لا قبله ولا بعده فكم رد  
حينئذ القبول للموصية بعد الموت وعكسه بخلافهما بعد  
الموت نعم القبول بعد الرد لا يفيد كذا الرد بعد القبول  
قبل القبض او بعده على ما عتد ومن صرح الرد ددتها  
او لا قبلها او ابطالتها او الغيتها ومن كفايته نحو الحاجة  
لي بها وانا غني عنها وهذا لا تليق بي فيما يظهر قال  
وظاهر كلامهم ان المراد القبول اللفظي ويشبه الالتفات  
بالفعل وهو الاخذ كالهدية انتهى بن حجر **قوله** فامانة  
عليه والكسب وبد له لو قتل له وصي في الحر ان الكسب له  
لانه استحق العتق استحقا قام مستقرا لا يسقط بوجه  
ومثله لو اوصى بوقوف شئ فتاخر وقفه فعلى الاول هو  
للوارث وبه افتى جماعة واعتد لا الاذرعى على الثاني  
هو للموقوف عليهم وبه افتى بعضهم وكلام الجوهري  
يميل اليه وزجده بعض المحققين **فصل**  
في الوصية بزيادة على الثلث الخ **قوله** ينبغي ان لا يوصى <sup>بزيادة</sup>  
على الثلث **تتبيح** عبارة المصنف تتبعها الاصله او هي  
قول المحرر لا ينبغي ان يوصى بالكثير من ثلث ماله لان  
معناها الطلب وهو اما على سبيل الوجوب او الندب  
فيصدق بالمباح والحرام والمكروه لا بخلاف عبارات  
الكتاب

الكتاب فانها لا تصدق بالمباح لان ينبغي اما ان يندب او  
يجب ولم يقل احد بالاباحة فيما علمت انتهى خطيب  
**قوله** والاصح الخ هذا ما رجحه في الروضة لكن قال في الامر  
اذ ترك ورثة اغنيا اخترت ان يستوعب الثلث ونقله  
في شرح مسلم عا عن الاصحاب انتهى اسعاد **قوله** وان اجاز  
فجازته للموصية بالزيادة فلا تحتاج للفظ هبة وتحديد  
قبول وقبض ولا رجوع للمجيز قبل القبض وتنفيذ  
من المفلس وعليها لا بد من معرفته بقدر ما يجزى  
مع التركة ان كانت بمشاع لامعين وينبغي ان يعرف  
الوارث قدر الزايد على الثلث وقد رالتركة فلو جهل  
احدهما لم يصح كالابرار من المجهور فلوا جازا الوارث  
ثم قال كنت اعتقد قلعة قلة التركة فبانت اكثر مما  
ظننت قال في الامر والاملا يخلف وتنفيذ الوصية في القدر  
الذي كان يتوقعه ولو كانت الوصية بعبد معين مثلا  
ثم قال ظننت ان التركة كثير وانه خرج وانها خرج من  
ثلثها فبان خلافه او ظهر دين لم اعلمه او بان تلقى بعضها  
وقلنا الاجازة تنفذ فيقول ان احدهما وزجج الروياني  
الصحة لان الوصية هنا معلوم مشا هذا بخلاف  
الوصية بنصف شايع والثاني وجزم به المصنف بخلاف  
ولا يلزم الا في الثلث كما في المشاع انتهى اسعاد **قوله**  
لان الوصية تهليك بعد الموت وبه تلزم من جهة



الموصى وقضية ذلك انه لو قتل فوجبت فيه دية ضمنت لهاله  
حتى لو اوصى بثلاث ماله اخذ ثلثها انتهى ابن حجر **قوله** لان العين  
في يده وقضيتها بها لو كانت بيد الوارث وادعى انه ردّها اليه اولى  
مورثه ودية او عارية صدق الوارث وبيد المتهب وقال الوارث  
اخذ منها غصبا او نحو ودية صدق المتهب وهو محتمل ولو ادعى  
الوارث موته من مرض تبرع والمتهب عليه شفاة وموته من  
مرض اخر فان كان مخوفا صدق الوارث والا فلا اخراي لا غير لان  
غير المخوف في منزلة الصحة ومما لو اختلفا في وقوع فيها او في المرض  
صدق الموصى له لان الاصل دوا المصحة فان اقاما بينت  
قد مت بينة المرض لانها ناقلة انتهى ابن حجر **قوله** وكن الامر ولد  
يجز عتقها في مرض موته وقد يقال لا يستثنى هذه الصورة لان  
الاستيلاد لا تبرع فيه بل هو اتلاف واتلاف المريض تحسب  
من راس المال فقوله تبرع وفيه نظر لان الكلام في العتق  
في الاستيلاد فالايبراد حاله **قوله** فسا لم حر سوا قام في حال  
اعتقائي غانها ام لا **قوله** لاحتمال سلامة الغايب وعلمه  
ان محله اذا كانت الغنمة تمنع التصرف فيه وتصرفهم في المال الغايب  
فلو تصرفوا في باقيها وبان تلف الغايب فكمين باع مالا يبيده  
يفضله جيا فبان ميتا فتصح وان باع سالها وعاد اليهم تينا بطلان  
تصرفهم ولو تصرف الموصى له في الثلث صح مطلقا وكذا لو تصرف  
في الكل وبان سلامة الغايب **تنبيه** في بيان المرض المخوف  
والمخوف به **قوله** لو تبرع في مرض مخوف وهو ما اتصل به  
الموت ولو وقع التبرع في مرض غير مخوف ثم طرأ المخوف عليه  
ومات منه قال الامام وفي نص الشافعي ما يؤيده ان قال اما  
الخبرة يفيض للمخوف ايضا وان قالوا لا يفيض اليه غايب  
فالتبرع

فالتبرع فيه كالشروع في الصحة **قوله** لم ينفذ منه ما زاد على  
الثلث بل يصير موقوفا **قوله** فانه ينفذ اي يستقر نفوذ  
**قوله** لم ينفذ الا بطيبين الخ ويقبل قول طيب انه غير مخوف  
ايضا الخ لا في المتولي اما لو اختلف الوارث والمتبرع  
عليه بعد الموت بنحو غرغ في المرض فيصدق الثاني وعلى  
الوارث البينة ولو اختلف الاطبا رجح الاكثر فالأكثر  
عددا فيمن يخبر به مخوفا انتهى **قوله** ومن المخوف في قول  
وان اعتاده وسلم منه فلا فرق بين معتاده وغيره خلا  
لبعضهم وينفعه امور منها التين والزبيب ويضرمون  
منها حبس الرخ والماء البارد **قوله** ورعا فدايم ويظهر  
مرادهم بالدايم المتتابع وان لا بد في تشا بعه من مضي  
زمن يفيض مثله فيه عادة ليشير الى الموت ولا يضبط  
بما ياتي في الاسهال لان القوة تنها سك معه نحو قول  
تخلاف الدم لانه قوام الروح انتهى ابن حجر **قوله** واسها  
متتابع تقول العرب جاءت الخيل متتابعة اذا جاء بعضها  
اثر بعض بلا فصل وجاءت متواترة اذا تلاحقت وبينهما  
فصل **وامر** بالمتواتر ما لا يقدر معه على اتيان الخلا  
وحاصل ما سبق ان المرض اقتسام ثلاثة قسم مخوف  
ابتداء ودوا اما كقولهم وقسم ليس بمخوف ابتداء فان  
دام خفيف منه كالاسهال والرعا ف وقسم مخوف ابتداء  
فان دام لم يخف منه كالفالج **قوله** الا الربع وكان الانسب



وكما تسميتها الثلث كما في السنة العامة لكنه جمع لغويون وجهه  
الاول بانهم من ربيع الابل وهو ووداما في اليوم الثالث  
وبقي من المخوف اشياء منها الوباء والطاعون اي ومنها فتصرف  
الناس كلهم محسوب من الثلث لكن فيدة في الكافي ومن وفح الموت  
في امثاله واستحسنه الاذرعى **قوله** وتقديم لقتل اي لا حبس  
في نحر او نهر عظيم وان احسن السباحة وقرب من البر على ما اقتضا  
اطلاقهم **قوله** وطلق بسبب ولادة هذا ان ماتت فان سلمت  
تنفذ كهر يرض برء وخرج بطلق الحمل نفسه فليست مخوف وموت  
الولد في البطن مخوف كما جزم به في الروضة وخرج بالولد  
اللقا العلقة والمضغة فليست مخوف فصل في احكام لفظ  
**قوله** من جنسهما خرج به نحو ارب وظمي ونعام وحمور  
وبقر وزعم ابن عمرو ان اطلاقها على هذه كلها ضعيف بل  
شاذ نعم لو قال شاذ من شيا هي وليس له الاطبا اعطى ظم  
**قوله** اعتبر ففي شاذة ينزها يتعين الذكر الصالح لذلك وينزى  
عليها او ينتفع بذكرها يتعين الانثى الصالحة لذلك وينتفع  
بصورها يتعين ضان وبشعرها يتعين معز **قوله** وعرا با  
اب السليم والصغير وضدهما ولو قال اعطوه راحلة  
او مطية تناول الذكر والانثى جزما **قوله** ثورا ولا عجلة  
وهي ما لم تبلغ سنة ولا يتناول البقر جاموسا وعكسه  
على ما قاله جمع للعرف ايضا ولا ينافيه تكميل نصاب  
اخذها **قوله** ولا عدها في الربا جنسا واحدا لكن تحت الشان  
تناولها

تناولها **قوله** ولا بقر وحش نعم ان قال من بقرى  
وليس له الا بقر وحش دخل كالجواميس على الاول  
وانما حنت من حلف لا يا كل لحم بقر يا كل لحم بقر  
وحش لان ما هنا على اللغة حيث لا عرف عام في الفها  
وان خفيت كما يظهر بتأمل كلامهم هنا وثم لا ينبغي على  
اللغة الا ان اشتهرت والارجح للعرف العام او الخالص  
كما يعلم مما ياتي وشمسيت البقرة بقرة لانها تبقر  
الارض اي تنشقها وهي الثور ثورا لاثارتها الارض  
**قوله** وصار اسي اهلها وان لم يمكن ركوبه خلافا لما في التمه  
ويتعين احدها ان لم يمكن له عند الموت غيرها  
**قوله** فيها يظهر فلوله يكن له عند الموت واحد من  
الثلاثة بطلت ونحت الباقيين والاذرعى وسبقتهما اليه  
صاحب البيان الصحة ويعطى من غيرها ان كان له نعم  
او غير هاتين الحيا ز يتعين الواقع كما لو وقف  
على اولاده وليس له الاول ولد وكما لو قال من شيا هي  
وليس له الا ظبا **قوله** وعكوسها وحيث دفع العدة  
له لم تجب دفعه ثابده جزما ونحت بعضهم على الخلاف  
في البيع **قوله** لصدق اسمه بذلك نعم ان خصه تخصص  
ففي يقاتل معه او يخدمه في السفر يتعين الذكر وكوته في الاولى  
سليما من عما وزمانة ولو غيرا لغو في الثانية سليما  
يتمتع الخدمة عرفا وخضن ولده يتعين الانثى سليمة



من مثبت خيار الفلاح **قوله** اذ لا غم له وان كان له ظبا والظبا انما  
شبه شياء البر لا غم له وبه فارق ما مر **قوله** فتلاث ومعنى تعيينها  
عدم جواز النقص عنها لا منع الزيادة عليها بل هي فضيلة  
فقد قال الشافعي رضي الله عنه الاستكثار مع الاسترخاء  
اولى من الاستقلال مع الاستغلاء **قوله** لم يشتر شقص سوا  
كان الباقي حراما **قوله** سوا قدر على التكميل امر لا والمعتمد  
انه لا يجوز شراؤه الا عند العجز عن التكميل صلى **قوله** قسم  
بينهما بخلاف قوله ان كان حملك ابنا وبناتا فان المخرجات لا شئ  
لواحد منهما **قوله** اعطاة الوارث اي ان لم يكن وصي والا  
فهو كما هو ظاهر من كلامهم **قوله** لجيرانه بكسر الجيم وقتها  
لحن **قوله** من جوانب دارة الاربعة هذا ان كانت الدار  
مربعة كما هو الغالب فان كانت مئونة او مسدسة  
او مئونة اعتبر من كل جانب اربعون وصورة المسئلة  
ان يكون في كل جانب دار ويتصل بها دور وهكذا  
فلو تعددت الدور من كل جانب واتصلت بها الدور  
اعتبرت ويزيد العدد حتى يبلغ الوفا والمبيد كغبرة  
على المعتمد حتى يصرف الاربعة دار من كل جانب  
والربع كالدائر الواحدة الكبيرة ويضاف اليه تسعة  
وثلاثون دارا **قوله** عدد سكانها اي بحق فيما يظهر سوا  
في ذلك المسلمين والغنى والحر والملكوف وضدهم كما مثله  
اطلاقهم **قوله** فابى جيرانها ونحو ذلك كشي اعني  
التمات بها **قوله** وما اريد به اي نقلا في التوقيفي  
واستنباطا

واستنباطا في غيره فهو وما اريد به اي نقلا في التوقيفي  
فهما انما لا يعرف الا بتوقيف وما يدرك من دلالة اللفظ  
بواسطة علوم اخر كغفة وغيرها **قوله** وفقد بان يعرف من  
كل باب طرفا صالحا يهتدي به الى معرفة باقيه وان لم يكن  
مجتهدا ومقبولا ولا فصح ما يرويه وعبر في الوصية واصلاها  
لانه من عبء بالتقيد وانكر بعضهم التشديد وهو من يحسن  
تعبير الرويا اي تاويلها وهو ذكر ما لها ومرجعها **قوله** كالخو  
والصرف والعروض وسكتوا عن علم المعاني والبديع والمؤسقا  
بحوزان يكون لدخوله في الادب فلو اجتمع الثلاثة  
في واحد اخذ باحد ها فقط نظير ما ياتي في تفسير الصدقات  
ولو اوصى لأعلم الناس اختص بالفقهاء والمتفهمين من  
استقل بتحصيل الفقه وحصل شيئا منه له وقع ولو اوصى  
لسيد الناس صرف للخليفة ولو قال لا عقل الناس صرف  
لا زهدهم في الدنيا ولو قال لا نخل الناس تحتل ان  
يعطى لمن لا يؤدي الزكاة وان وان يعطى لمن لا يقر الضيق  
ولو اوصى للحاج صرف لفقرائهم واليتامى والعريان  
او الزمنا فاشبه الوجهين ان يصرف منهم والارامل  
دخل كل امرأة بان من زوجها يموت او غير  
لا رجعية او اوصى للايامي دخل خلية عن زوجها وكذا من  
لم تزوج على الصحيح او المشيوخ صرف لمن جاوز الان يعين



اول الصبيان او الغلمان صرف لمن لم يبلغ ولا **قوله** الفقر  
في الشيوخ والصبيان وغيرها **قوله** دخل المساكين وعكسه  
اي من المسلمين كما حزم بهما بن الرفعة وغيره **قوله**  
وان كان غنيا ولو وصف زيد بصفته فقال لزيد الفقير  
فكمه كذلك ان كان فقيرا والا فلا شيء له وحصله لهم  
لا لورثة الموصل وبغير صفته كالكاتب او قرينه  
محمود بن كزيد واولاد فلان فاقله النصف ولو اوصى  
لزيد دينار وللفقير اثنتان ماله لم يصرف له غير  
الدينار وان كان فقيرا لان قطع اجتهاد الموصل بالتقدير  
ولو اوصى لزيد والرتن او جبريل او نحوهما ما لا يوصف  
بالمالك وهو مفرد كالبهيمة والجد ان يبطل منها النصف  
الذي لغير زيد ويصح الانصف الاخر الذي لزيد بخلاف  
ما اذا كان جمعا كان قال اوصيت لزيد والرياح او الملا  
او البهايم او الحيطان فلا يتعين النصف للبطلان  
بل حكم ذلك كما لو اوصى لزيد والفقير اثنى عشر  
يعطى زيد اقل متهول وتبطل الوصية فيما زاد ولو  
وصى لزيد ولله فلزيد النصف والنصف المضاف لله  
يصرف في وجوه القربى ما صح في اصل الروضة  
**قوله** اولاد علي ولا قارب الشافعي في زمنه لا اولاد شافعي  
دون

دون اولاد من في درجته واولاد من فوقه **قوله** ويدخل في وصية  
العرب مصدر مضاف لفاعله بان اوصى عزى لا قرب انسان  
**قوله** ثم بعد من ذكر العيومة والخولة لا ترتيب بينهما  
**فصل في احكام معنوية للموصي** **قوله**  
والاطلاق يقتضي التابيد فان ابدىها وصريحا او ضمنا  
كانت تملكها تورث عنه وكذا ان افتها نحو سنة لانحياته  
او حياة زيد بل هي حينئذ اباحة لا تورث عنه وكذا ان قال  
ان تسكن هذه مثلا وفارقا بسكنائها بان التعبير بالفعل  
مع اسناده للمخاطب يقتضي قصرها على ما شرته **قوله**  
ومهر خرج بالمهر ارش البكارة فهو للوارث لا للموصي له  
لانه بدل لجزء من الرقبة وهي ملك للوارث **قوله** وهو الاشبه  
اي من حيث المدرك **قوله** كامة وانما ملكه الموقوف عليه  
لان حقه اقوى لاستفاء ملك الواقف بخلاف الموصل او و  
انتهى ويقتصر اي للوارث ذلك دون الموصل له من الجاني  
على الموصل بمنافعه ويؤخذ بيد المبتدأ الواجب ابتداء  
او بالعفور رقيق مثلا ذكورة وكبر او صدها لان رقبته  
بدل رقبته ومنافعه في مقام مقامهما وخرج ببدل  
اطرافه فانه للوارث فقط وان جنى الرقيق الموصى  
بمنافعه على غيره بقتل او غيره وعنى على مال وبيع



في الجناية بان لم يفد الوارث ولا الموصى له بطلت الوصية  
نعم ان قل الارش اقتصر على بيع قدرة الا اذا تعذر فيباع الكلد  
وبشئى بالزائد مثله او شقص لان فدي ضمه اي من احدهما  
او غيرهما فلا يباع بل يبقى على ما كان ويجب اجابته طالب الفدا  
ولو فدي احدهما نصيبه فقط يبيع في الجناية نصيب الآخر فخرم  
على ما لك الرقبة وطؤ من قد تحبل والولد حرسب فتصير  
مستولدة ولا حد وعليه قيمته يشترابها مثله مع مهر للموصى  
له ولو وصى الموصى له فلا حد عليه عليه على ما عتد  
ويفرق بينه وبين الموقوف عليه بان ملك الموصى له اتم  
من ملك الموقوف عليه فانه يخالفه في ذلك **قوله** ويزوج  
العبد الموصى له والامة الوارث برضا ~~هذه~~ هذا ما قاله في الوسيط  
وجزم به بعض المتأخرين وهو مبني على القول بان الوارث  
لا يملك الا الاكتسابات الفادرة وان مؤن النكاح بينهما  
والصحيح خلافه فيهما فقد تقدم ان الوارث يملكها  
وسبائتي في النكاح ان مؤن النكاح تتعلق بها فالصحيح  
انه لا فرق بين العبد والامة فلا بد من رضى الوارث  
فيهما **قوله** معلومة او ان كان ما تعلقت به الوصية  
شاة مثلا وقد وهب بنو نتاج او نحو صوف فيبيع الوارث  
هنا ولو من الغير ايضا لبقاء بعض ما فاع ما لم تكن حاملا  
فلا يبيع

فلا يبيع بيعها لان حملها لا يدخل فهو مستثنى شرعا  
**قوله** ونجدة الاسلام وكما واجب باصل الشرع فان كان واجبا  
باصل الشرع فان كان غير واجب باصل الشرع بان كان نذرا  
**فصل في الرجوع عن الوصية** **قوله** هذا الوارث ويفرق  
بينه وبين مال الواصى بشئى لزيد ثم اوصى به لعمرو فانه يشرك  
بينهما لاحتمال نسيانه للاولى بان الثاني ههنا سوا  
الاول في كون الموصى له وطاريا استحقاقه لم يكن ضمه  
اليه صريحا في رفعه فاحتمال النسيان وشرطنا  
اذ لا مرجح بخلاف الوارث فانه مغاير له واستحقاقه  
اصلي فلان ضمه اليه لا فوالقوخته ثم رايت من  
فرق بان عمر والقب اي غير مشتق ولا مفهوم له  
وارثي مفهومه صحيح لانه مشتق اي لا غيره وفيه  
ما فيه على انه منتقض بما اذا اوصى بشئى لزيد ثم  
اوصى به لعمرو او قريبه غير الوارث فان مرجح  
كلامهما لتشريك بينهما ههنا مع ان الثاني له مفهوم  
صحيح فتعين ما فرقت به انتهى بن حجر خلافا لهذا  
فليس رجوعا **قوله** وعجبه دقيقا وخبر عجين وقت  
خبز وقصر ثوب وصيفه وذبح شاة واحضان بيض  
حوالد جاج لتفريخه ودهن جلد لا يتفريقا طب



وتقدير لحم قد يفسد لا فارق للخبر فانه فيه مع  
صرفه عن افساد تهيبه للاكل بخلافهما ولا تخرج لقن  
وختاته وتعليقه واستخدمه وخياطة ثوبه قهيبا ولا  
وطئ لامة وان انزل وقصدا لا يلا **قوله** بخلاف زرعه  
بها لانه ليس للدوام فاشبهه لبس الثوب **قوله** وخرج  
باضافتي ما ذكر اي ضمير الموصى الخ والحاصل انه اذا  
زال الاسم لظن وقصادة فرجوع مطلقا اي سوا كان  
بنفسه او بفعل ما ذونه فهمما علتان مستقلتان  
**قوله** بل يكون بينهما نصفين فاذا ارد احد هما يكون  
النصف للوارث دون الاخر لانه لم يوجب له الا النصف  
نصا ولو اوصى بها لواحد ثم ينصفها لآخر كانت اثلاثا  
للاول ثلثاها وللثاني ثلثها وزعم الاسنوي ان هذا غلط  
وان الصواب انها ارباع بناء على ان محل التشريك هو محل  
الرجوع هو الغلط كما قاله البلقيني لان المراعى عندهم  
في ذلك طريقة العول بان يضاف احد المالكين للاخر  
ويشبه كل منهما للمجموع فيقال لهما معنا مال ونصف  
مال يزاد النصف على الجملة يصير معنا ثلاثة تقسم على  
النسبة لصاحب المال الثلثان ولصاحب النصف  
الثلث تنبيه في الايضاح **قوله** باسناد حسن وروي  
ابن

ابن عيينة ان الزبير كان وصى سبعة من الصحابة  
وكان ينفق على اولادهم من ماله ويحفظ ماله  
**قوله** وتنفيذ وصية ومن نصب لقضا دين او تنفيذ  
وصية طالب الورثة به او بتعليم التركة لتباع ولا  
يبيع بيعها بدون حضورهم او حضور الحاكم ان غابوا  
وامرهم وكذا الاب والجد اذا نصيها الحاكم  
في مال من طراسنه لان وليه الحاكم ونهما في الاصح  
انتهى ابن قاسم **قوله** لم يؤذن له فيه فان اذن له  
فيه عن احد هما صح وكذا ان اطلق لكن لا يوصى عن  
نفسه هذا اما قاله جمع والاطلاق ان يقول بتركتي  
وهذا بخلاف ما لو قال اوصى فانه يمتنع لكنه الذي  
نقله الشيخان عن البغوي واقره انه لا يوصى اصلا  
الا ان اذن له الولي ان يوصى عنه اي بان ياتي بلفظ  
يشعربا لاضافة اليه فلو قال اوصى بتركتي الى من  
شئت صح فان حذف بتركتي لم يصح **قوله** عند الموت  
وكذا عند القبول على الوجه اخذ من توجيههم كونها  
لا تعتبر وقت الايصا بل وقت الموت بانه به تدخل  
ولايته اذ هو وقت التسليم على القبول **قوله** ولو  
ظاهرة تتبع فيه المروى والمعهدا انه لا بد من العدالة



الباطنة مطلقا كما هو من كور قبيل كتاب الصلح  
**قوله** وعدم جهالة ونطق فيخرج الآخر على المقيد  
لانه لا تقبل شهادته اصلا **قوله** عدل في دينه على كافر  
وان اختلفت ملتهما على الاوجه اذ لا عبرة بالعداوة  
ومن ثم صرح ايضا الذي الى مسلم على اولاد الذميين  
ولو جعل الذي لو صيحه المسلم ان يوصي له تجزله ان  
يوصي للمسلم على الاوجه لانه ارجح في نظر الشرع **قوله**  
اذا حصلت الشروط فيها عند الموت بل وعند الايصام من  
جهة الولاية **قوله** كنيسة اي للتقيد فيها **قوله** ومعلقا اي  
بغير ايصام كما وصيت الى من اوصيت اليه ان مات انت  
او اذ امت انت فوصي وصي للجهل به ولو قد مر زيد  
غير اهل الخجه انغزال الوصي وان الحاكم ينظر الى ان  
يتأهل زيد **قوله** فلما اقتصر على وصيت اليك لغا  
وافهم قوله اقتصر على وصيت اليك انه اذا قال  
اوصيت اليك في امر اطفالي صرح وان لم يتكرر التصرف  
فله حفظ المال وكذا التصرف خلافا لما في **قوله**  
والجد بصفة الولاية اي عند الموت وان لم يكن  
بصفته عند الايصام **قوله** لان ولايته ثابتة شرعا  
اي فليس له الولاية وان غاب فيها يظهر خلافا  
للزكشي

لان الحاكم نائب عنه في غيبته فتقلد الاب لها عن نائبه  
نقل لها عنه كما لا يخفى وخرج بصفة الولاية ما لو كان  
الجد ميتا او به مانع من الولاية ومثل الاب جد اقرب  
فلما اراد ايضا لغير جد فوقع بصفة الولاية فانه لا يصح  
**قوله** وقبله كان قال اوصيت ابي زيد وعمرو وكان يقول  
لزيد انت وصيي فيها اوصيت به الى زيد فانه يكون رجوعا  
عن ايضا **قوله** في جواز الاقدام عليه فيبداه من مات او زالت  
اهليته من كل منهما فحينئذ ينصب الحاكم يد لها اثنين  
وجوبا ويجب اجتماعهما كذا لك اتباعا لغرض الموصي او  
من احد هما وحينئذ ينصب اخريده ليتصرف مع الموصي  
وليس اثبات الاستقلال له لان الموصي لم يرض به وحده  
الان فهي عن التفويض وكذا يعرض به من ردا ولم يقبل في الثاني  
الاطلاق وشرط الاجتماع لان رتب والقابل غير مضمون  
الى الراد كتاب الوديعة **قوله** لانها في راحة  
الوديعة ومراعاة فقه قوله ومراعاة عطف تفسيره  
الايداع وهو لغة وضع الشيء عند غيره صاحب له الحفظ  
وشرعا توكيل من امواله او نائبه لآخر بحفظ مال او  
اختصاصه فخرج بتوكيل اللقطة والامانات الشرعية  
لان الايمان فيهما من جهة الشرع ويتفرع على كونه



توكيل ان الايداع عقد **قوله** الوديعة اي المودعة حال  
الايداع وديعة وتجب صيغة دالة على الاستحفاظ  
وانها ترتفع اي ينتهي حكمها بواحد مما مر في الوكالة  
وجنبه يلزمه الرد فور اي الاعلام والتولية فاذا ائتم  
بلا بلا عذر ضمن وان ياتي في توقيتها وتعليقها ما مر في الوكالة  
**قوله** لان الايداع استنابة في الحفظ فمن صحت وكالته  
مع ايداعه ومن صحت توكيله مع دفع الوديعة له فخرج استيداع  
مهر مبيد او كافر مصفا كذا قالوا هنا وفي منى البهيضة  
ايداع الكافر المسلم ونحوه لانه ليس فيه تسليط ويحمل ما هنا  
على وضع اليد وما هناك على العقد **قوله** نحو حبة بر  
وان لم تضمن بالاتلاف **قوله** ولا يلغى الوضع بين يديه  
مع السكوت ولو تواتر قبل ذلك عليه فلو دخل الحمام  
 ووضع ثيابه واستغفط الحمامي وجب عليه الحفظ وان لم  
يستغفطه لم يجب خلا فالقاضي حسين **قوله** ولم يثق بامانه  
فيها بان خاف الخيانة في المستقبل **قوله** والوديعة امانة  
نعم ان كان المودع وكيل او وليا ضمنها الاخذ بهجر  
الاخذ **قوله** بان لم يكن ثم غيره وخاف ان لم يقبلها  
هلكت وقد تؤخذ الاجرة على الواجب كتعليم الفاتحة  
وسقي الباشا فان تعدد قادرون قال الزركشي  
/ كالاذرع

255  
كالاذرع تعيشت على من عرضت عليه كاد الشهاداة  
**قوله** ورد ويعزله لنفسه ويبيع ما لكها ونحوها  
المفهم كما سياتي وببراهة صله يقتضي الاقرار بها  
لغيره كالرهن اي لان الغرض منه التوثيق والامانة تتبع  
**قوله** دونها حرزا ولو حرز مثلها **قوله** غيره ولو وثقة  
او ولد او عبد **قوله** المفهوم ذلك بالاولى وجه  
الاولية ان الحاجة الى الحبل مما لا يتكرر والعلق والسقي  
مما يتكرر فاذا جوزنا الاستعانة لما لا يتكرر فلا تجوز  
الاستعانة لما يتكرر بطريق الاولى هذا ما ظهروا ويقال ان  
الاستعانة بمن يحملها فيه استيلاء عليها بخلاف العلق والسقي  
فاذا جوزنا ما فيه استيلاء تام فلا تجوز ما لا استيلاء فيه  
بطريق الاولى هذا ما ظهر بعد الاول والعلامة عند الله  
**قوله** ومريض مخوف او حبس ثقيل والحق الاذرع  
بذلك كل حالة يعتبر فيها التبرع من الثالث كوقوع  
الطاعون بالبلد **قوله** او وكيله المطلق او استردادها  
**قوله** فان فقدتها لغيتها وان لم يكونا بمسافة القصر  
على الوجه ومثل الفقد حسبها ولو في البلد وعسر عليه  
الوصول اليها وترتيب ما ذكر واجب فلو تركه ضمن كان  
ردها لامين مع امكانه لقاض على المعتمد **قوله** ومع



ومع ذلك يجب الاشهاد كما في الرافعي عن الغزالي والمعتد  
خلافه فلا يجب الاشهاد على **قوله** سافر بها ام لا يحمله اذا  
لم يودعه في السفر امالوا وودعه وسافر فلا ضمان والحقوق  
ايداع بدوي ولو بالحضر وله اذا قدم ولم تدل قرينة على  
ان المراد احرازها بالبلد انشا سفر ثان على المعتد **قوله**  
قال وانما يضمن اي القاض **قوله** وقد اوضحته في شرح الروض  
والاوجه ان غير القاض اذا ترك الواجب عليه يصير ضامنا  
بمجرد نحو امراض حتى لو تلفت باقعة في مرضه او بعد صحته  
ضمنها كسائر اسباب التقصير الا ترى ان من اودع حيوانا  
فلم يطعمه حتى مضت مدة يموت مثله فيها غابا صار مضمو  
عليه وان لم يميت انتهى ابن حجر والمعتد ما قاله السبكي  
ان غير القاض لا يصير ضامنا الا بالموت فاذا تلفت  
بعد الاضمن بخلاف ما اذا تلفت قبله لان الموت كالسفر  
فلا يتحقق الضمان الا ان رمى **قوله** وقد علمنا اما اذا لم  
يعلمها كان كانت في صندوق مقفل فلا ضمان او علم ولم  
يعطه مفتاح القفل وفتحه لذكر غير مضمون وان نهى  
الكرامة الامتثال ولا يجرم اذا لاروح واضاعة المال  
انها تحرم اذا كان سببها فعلا لا تركا ومن لا يليق به  
لبسه يلبس من يليق به ويلاحظه بقدر الحاجة  
كما

كما تحته الاذرعى ويلزمه ايضا شيب الدابة قدرا  
يندفع به زمانتها **قوله** علف دابة اي مدة يموت مثلها  
فيها غابا بقول اهل الخبرة وان ماتت بغير ذلك فلا  
موتها قبل تلك المدة ما لم يكن بها جوع سابق فان  
كان بها جوع سابق وعلمه فيضمنها كما هو قضية  
كلام الروضة واصلاها وقيل يضمن القسط ونحوه  
ابن المقرئ ويؤيد الاول مالو جوع انسان وبه جوع  
سابق ومنعه الطعام او الشراب مع علمه بالحال  
فانه يضمن الجميع والمعتد الاول رمى **قوله** ولا  
يجعلها نجيبه ولو كان الجيب مثقوبا ولم يشعر به  
فسقطت الذرارة ضمنها انتهى ابن قاسم وتردد  
بعضهم في الجيب هل المراد به فتحة القميص  
كما في الصحاح وغيره وهو المعتد عند المغاربة  
ايضا والمتعارف ببلادنا انتهى والمعتد انها سوا  
**قوله** فصاعته ياخذ طرادا لان في الربط خارجا غرار  
الطراد عليها سهولة القطع والحمل عليه حينئذ خلاف  
العكس فان ربطها من داخل فاخذها الطراد اذا غرار  
واشتتلكه الرافعي وحاصله ان جهات الربط مختلفة  
بالنسبة للطراد وغيره فليس الامامون به مطلق الربط بل



الربط المتضمن للحفظ وهو في كل شيء تحسبه والاول  
كما افهمه التعليق السابق ان من عليه قهيصان ليرض  
في الربط في كل التتالي لاداء خلا ولا خارجا انتهى ابن حجر  
**قوله** او باسترسال فلان كانت ثقيلة **قوله** وركوبه لحاج  
لانه مصلحة المالك وبه يحتم ان ركوبها للهرب بها من ظالم  
كذلك **قوله** ولو اخذ بعضها ليتفجع به ثم يرد ١٤ او بدله فله  
فقط فتارة يرد عينه وتارة يرد بدله لتلفه وتخلطه بالوديعة  
فان خلط بدله ببقيتها واشتبه بان عسر تميزه من الجميع  
لتخلطه اياها بما ل نفسه اذ لا يملك المالك البدل الا بدفعه  
اليه بخلاف رد عينه فلا يضمن به شيئا منها اي غير الذي  
اخذه لان هذا الخلط كان حاصلا قبل الاخذ ويضمن  
بفرض ختم عن كيس هي فيه وقع قفل عن صندوق كذا لك  
وخرق ليس عنها لامن فوق الختم ونشخود واهما ودعها  
مد فونة لانه هتك الحز خللا في خرقه من فوق الختم لا  
لا يضمن الا بقصر الحرق ان لم يتعمده والا ضمن جميع  
الكيس بخلاف حل رباط لان القصد منه منع الانشاث  
لان تكون مكتوبة عنده ومن ثم لو جعل علامة على بقاء  
الربط على ما هو عليه كان كالحتم **قوله** الا بايداع ثا  
من المالك لامن الولي والوكيل **قوله** او ادعى وارثه

الرد على المودع اما لو قال رد ما مورثي قبل موته فانه يصدق  
بيمينه على المعتمد **قوله** عملا بالاصل في الباين لان الاصل هنا  
بقاء العين وهناك عدم شغل الذمة بالزكاة **قوله** لو وكيل  
وشريك وكذا الجاني في رد ما جبا له على من استأجره لذلك  
كما قاله ابن الصلاح انتهى ابن قاسم **كتاب**  
قسم الفيء والغنيمة **قوله** بفتح القاف مع سكون السين  
امام مع فتح السين فهو اليهين وامام مع كسر القاف وسكون  
السين فهو النصيب **قوله** ثم استعمل في المال الراجع  
من الكفار اليه فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل لان  
راجع اليه او المفعول مردود اليه سمي بذلك لان الله  
تعالى خلق الدنيا وما فيها للمؤمنين للاستعانة على  
طاعته فمن خالفه فقد عصاه وسبيله الرد الى من  
يطيعه قال بعضهم ذكر هذا الباب بعد السير وهو الانسب  
وقد يقال بل هذا النسب لانه قد علم ان ما تحت  
ايدى الكفار من الاموال ليس بطريق الحقيقة فهو  
كوديعة تحت يد مال لغيره سبيله رد اليه فلذا  
ذكر عقب الوديعة لانه سببه لها وهذا مناسبة  
دقيقة لاستيفاد الامن هذا الصنيع **قوله** من كفار  
خرج به نحو صيد دارهم الذي لم يستولو عليه



فانه مباح فيملكه آخذ لا كما في ارضنا **قوله** وعشر بخارة  
يعني ما اخذ من اهلها ساوي العشر ام لا **قوله** في خمسة  
اخماس وقال الائمة الثلاثة يصرف جميعه لمصالح المسلمين  
لنا القياس على الغنمة **قوله** لتغور وهو محال الخوف  
من اطراف بلادنا فتش بالعدة والعدد **قوله** كالارث  
فان قلت ينافي ذلك اخذ الجدمع الاب وابن الابن مع الابن  
واستواء مدل بجهتين ومدل بجهة قلت لا ينافيه لان  
التشبيه بالارث من حيث الجملة لا بالنسبة لكل على تقاربه  
فان دفع ترجيع جمع القول بالاستواء نظر لذلك انتهى **قوله**  
**قوله** مع ان امر كل منهما كانت هاشمية ولا يرد عليه ان  
من خصا يصبه صلى الله عليه وسلم ان اولاد بناته ينسبون  
اليه في الكفاة وغيرها كابن بنته رقية من عثمان وامامه  
بنت بنته زينب من ابن العاص لان هذين مائتا صغيرين فلا  
قاعدة لذكرهما وانما اعقب اولاد فاطمة من علي رضي الله  
عنه وهم هاشميون **قوله** وان كان له امر وجد ولم يجب  
نفقته عليه لفقره ايضا اما لو وجبت نفقته على جده فهو  
ما في بها فليس فقيرا **قوله** لانه وصفي لازم والمسكنة  
زائلة فيه نظر كيف والمسكنة شرط لليتيم فلا يتصور  
اجتماعهما حتى يقال يعطى باليتيم فقط **قوله** ثم ما يدفع  
اليه

اليه لزوجه وولد لا الملك فيه لهما حاصل من الغني  
تبع دون غيره والذي في الجواهر وغيرها ان الاصح  
الثاني انتهى بن حجر فان مات اعطى الامام اصوله وزوجاته  
بشرط اسلامهم كما بحثه الاذرعى واعترض بان هذا  
اطلاقهم انه لا فرق والمعتد ما قاله الاذرعى لان ذلك  
عطية مبتدئة كما افتى به الشيخ الرضوي رحمه الله **قوله**  
ان يستقلوا فلا يعرضوا على الجهاد الى الكسب لا غنا عيالهم  
واستنبط السبكي من هذا ان الفقهاء والمعيد والمدرس  
اذا مات يعطى بموته مما كان ياخذ ما يقوم به ترغيبا  
في العلم فان فضل شئ صرف لمن يقوم بالوظيفة ولا  
نظر لاختلال شرط الواقف فيهم لانهم تبع لا يسهل المتصرف  
بعمدة فهدتهم مغفورة في جنب ما مضى كزمن البطالة  
والامتنع انما تقرير من لا يصلح ابتداء انتهى وقرق غيره  
بين من اواقر تزق بان العلم محبوب للنفس لا يصد الناس  
عنه شئ فهو كل الناس فيه الى ميلهم والجهاد مكروه  
للفوس فيحتاج للناس في ارضاد انفسهم اليه الى تالف  
**قوله** وسن ان يضع هذا ما قاله الامام والذي في الروضة  
وغيرها الوجوب واختاره الاذرعى وغيره لئلا يقع في القلط  
والتحنيط **قوله** احدا جدارة وهو الثاني عشر من اجداده



**قوله** فيقدم ابي عليهم وهذا الحمل هو المعتمد **قوله**  
وفي الحاوي هو المعتمد مع ان مقتضى كلامه التسوية بين  
ساير العرب **قوله** فالعجم قضية كلامهم التسوية بين  
العجم في النسب وهو ما في المذهب والتمهيد ففهمنا  
ان التقديم فيهم بالنسب والفضايل لا بالنسب قاله  
الرافعي وفيه كلامان احدهما انه قد يعرف نسبهم فينبغي  
ان يعتبر عرف نسبة القرب والبعد ايضا الثاني قد منا  
في صفة الامامية عن الامام ان الظاهر رعاية كل نسب يعتبر  
في الكفاة في النكاح وسند ذكر ان نسب العجم مدعى في الكفاة على  
ظرف فيه فيمكن كذلك والمعتمد ما في الروضة انه عند الاستواء يقدم  
بالسبق الى الاسلام ثم بالدين ثم بالنسب ثم بالهجرة ثم بالشجاعة  
ثم بتخير الامام ورفق الامام او نائبه ارزاقهم متى شئوا  
متساوية او متشابهة او غيرهما بحسب ما يراى ويجعل وقت  
العطاء معلوما لا يختلف والاولى مرة في السنة قال ابن عبد السلام  
ولا يجوز وضع الدراهم عند صير في ذمى بحضور الامين اي  
لان فيه نوع اذلال **قوله** وان يرح بركة وظاهر كلام ابن  
الرفعة انه لا يشترط مسكنه وجرى عليه السبيل وقال ان  
النص يقتضيه **قوله** ورع عليهم اي الموترقة الرجال دون  
غيرهم على ما نقله الامام عن نحو كلامهم فصل في الغنيمة  
قوله وضرب

٢٥١  
**قوله** وضرب بعسكرنا فيهم فانه ليس غنيمة بل فينى  
وخرج بقوله لئلا يحصل منه اهل الذمة بنحو قتال  
فيقوزون به من غير تخميس كما نص عليه **قوله** منا  
اما الكافر فلا سلب له ولو ذميا اذ قاله الامام **قوله** بازالة  
منعة حربي اياكبير او صغير ذكر او انثى او خنثى حرا او قيقي  
لكن لو كان القتل امراة او صبيا لم يقاتل فانه لا يستحق سلبها  
وان قاتلا استحق سلبها والعبد كالصبي على المذهب ولو ادعى  
شخص انه قتل هذا القتل وطلب سلبه لم يقبل الا بيينة ودخل  
في ازالة المنعة ما لو اغرأ عليه كلبا عقورا مثلا ووقف بعد  
اغرائه في مقابلته حتى قتله بخلاف ما لو اغرأ عليه صبيا و  
مجنونا فان السلب لهما لا للمغري لانهما ممن يملكان  
بخلاف الكلب **قوله** او يا سرة بان يمسكه بحيث يمنع  
الهرب وضبطه ولو اشترك جمع قتل او اثنان فالسلب  
ولو اثنان اخر فقتله اخر فالسلب للاول فان جرحه  
ولم يقتله فالثاني **قوله** او بعد انهزام الحربيين يشتران  
انهزام الحربي لا يعتبر حتى لو انهزم فقتله في اذاره  
استحق بسلبه **قوله** والة حرب ولو زاد سلاحه على العادة  
فقياس ما تقدم في الجنيبة انه لا يعطى الا واحدة وان  
لا يعطى الا سلاحا واحدا وقال الامام اذا زاد على العادة



فهو محمول لا سلاح انتهى والاول اظهر **قوله** ومركوب  
اي الذي يقاتل عليه او يمسك عنائه وهو يقاتل راجلا لا مهر  
تابع له **قوله** لاحقية وهو وعائ جمع فيه امتناع ويجعل  
على حقوا البعير والمراد هنا اعم ليشمل المشدود على نحو الفرس  
**قوله** واختار السبكي انه ياخذها بما فيها ولا رقبته اي الماسو  
ولا بد له اي فداء فلا حق له فيهما بل هما للمسلمين  
اذ لا يسميان سلبا **قوله** ثم تخمس ولو شرط الامام للجيش ان  
لا تخمس عليهم الغنيمة فالشرط باطل ووجب تخميسها  
**قوله** لمن فعل ما ينكر الحريين فلا بد اعلى ما يفعله الجيش  
**قوله** للغانمين فيه تلويح بها لفة ابي حنيفة من تحجير الامام  
بين قسمتهما على الغانمين ووقفها **قوله** كاجير اي اجارة  
عين اما اجير الذمة فيعطى وان لم يقاتل لا مكان التزامه  
ممن يعمل عنه ويتفرغ للجهاد واما المسلم اذا استوجر  
للجهاد فلا اجرة له لفساد اجارته قال البغوي ولا رضى له  
وان قاتل لا عراضه عنه بالاجارة اي وكلام الرافي يقتض  
ترجيحه **قوله** ولو متحيزا الى فئة فان الخرف للقتال  
او تحيزا الى فئة قريبة استحق ويصدق بهينه اذا دعى  
التحيز او الخرف **قوله** لا يخذل وهو من يكثر الاذاجيق  
ويكسر قلوب الناس **قوله** والفرس تابع فياز يقاسمه  
للمتبوع

٢٥٩  
للمتبوع فرغ الجيش الغازي اي الذي دخل دار  
الحرب والتمى وسرايا التي بعثها الامام او الامير من  
دار الحرب بان كان فيها شركا فيها غنمه كل منهم وان اختلفت  
الجهات وبعدت خلافا لجمع اما بعثه سرايا لدار الحرب  
فللغنم الا ان تغاونا واتخذ اميرهم والجهة **قوله**  
الافرس فان غنمه لا من حضرا ما المغصوب  
من الحاضر فالسهم له اذا لم يختار زالة يده فصار كما  
لو كان معه ولم يقاتل عليه وقضية انه من اشتر  
او استعار من حاضر استحق دون مالكه لاختياره  
ازالة يده بالاجارة او الاعارة وشمل كلامه ما لو قاتل  
قافيا او حصن لانه قد يحتاج للركوب وبه يعلم ان  
محله ان يقرب من الساحل واحتمل ان يخرج ويركب  
ولو حضرا اثنان بفرس مشترك بينهما فهل يعطى كل  
منهما سهم فرس او لا يعطيان لهما شيئا ويعطيان  
مناصفة او جده قال النووي لعل الثالث اصحها وصححه  
السبكي فلور كبا لا فقيه وجه رابع قال النووي  
انه حسن واختاره ابن كج وهو انه اذا كان  
يصلح للركوب والفرم مع ركوبهما فلها اربعة اسهم  
والا فسهما **قوله** ورضخ البغل اكثر من رضى الخمار



والظاهر ان رضى البعير فوق رضى البغل والحمار بل نقل  
عن الحسن البصري انه يسهم له لقوله تعالى فما اوجع  
عليه من خيل ولا ركاب ثم رايت في التعليقة على الحاوي  
والانوار ان رضى البغل فوق رضى البعير ولم ادرهما  
في غيرهما وفيه نظرا انتهى شرح شيخ الاسلام والاول  
مجهول على بعير صالح للكر والفر كالمهر والثاني على خلافه  
كالبحاني رضى **قوله** والرضخ دون سهم ولا يجوز ان يبلغ به  
سهم راجلا على المعتد كما جزم به ابن المقرئ  
**كتاب قسم الزكاة** وذكر اكثر الاصحاب كالمختصر <sup>هنا</sup>  
لانه كسابقة جمعة الامام ويفرقه واقلهم كالامار  
الزكاة لتعلقه بها ومن ثم كان ان نسب وجري عليه  
في الروضة وهو اي فقير الزكاة لافقر العرايا  
والعاقللة ونفقة المموم وغيرهم مما هو معلوم  
في محله من اموال له ولا نسب الخ وقضية  
الحدان الكسوب غير فقير وان لم ينسب وهو  
كذلك ان وجد من يستعمله وقد رتب عليه وان زاد  
اطال الذي عليه قدرة ولو طال على المعتد غير فقير ايضا  
فلا يعطى من سهم الفقرا حتى يعرف مامعه في الدين  
وحال مموله اي الذي تلزمه مؤنته لا غير

وان اقتضت العادة اتفاقه خلافا لبعضهم **قوله**  
واطراد انه لا يكفيه العمر الغالب اي بقيته **قوله**  
كفايته بنفقة قريب واخهم قوله كفايته بنفقة قريب  
الخ ان الكلام في زوج او بعض مومس فلو اعسر الزوج  
او البعض او غابا ولم يترك ما منفق او لا ما لا يملك الزوج  
اليه اعطيت الزوجة والقريب بالفقر والمسكنة  
والمعتدة التي لها النفقة طالا بالطاعة ومن ثم  
لو سافرت بلا اذن او معه ومنعها اعطيت من  
سهم الفقرا او المساكين حيث لم تقدر على العود  
حالا لعذرها وكن امن سهم ابن السبيل اذا عزم  
على الرجوع لانها المعصية انتهى **قوله** ولا مسكنة  
وان اعتاد السكن بالاجرة بخلاف ما لو نزل في مومس  
يستحقه على الوجه فيهما لان هذا كملك بخلاف ذلك  
انتهى **حجى قوله** و ثياب ولوللجمال ويؤخذ من  
ذلك صحة افتاب بعضهم بان حلي امرأة المحتاجة  
للتزين به عادة لا يمنع فقرها **قوله** وكتب ولو  
تكررت عند لا كتب من فن واحد بقيت كلها  
مدرس والمبسوط لغيره فيبيع المومس جزا ونسب من  
كتاب بقولي الاصح لا الاحسن فان كان كذا



كبرية / احد النسختين كبيرة الحجم والاخرى صغيرة  
 بقيا للمدرس لانه يحتاج حمل هذه الى درسه وغيره يبقى  
 له الحكمها لما مر **قوله** وما ذكرنا ولا من قوله اي الزكاة  
 الثانية **قوله** ان قسم الامام هذا يناقض قوله الاتي  
 قبل الفصل الثاني وطولفة يعطيها الامام والمالك  
 ما تراه نعم اشتراط ان الامام خلا في الاخيرين  
 متجه لتعلقهما بالمصالح العامة الراح امرها اليه بخلاف  
 الاولين **قوله** واجتنب لهم فيه نظرا بالنسبة للاولين  
 وكفى بالضعف والشرق حاجة وكذا الاخيران فان  
 اشتراط كونهما اعطايهما اسهل من بعث جيشين  
 عن اشتراط الاحتياج انتهى ابن حجر **قوله** اسلام غيره  
 هذا احسن من قول من قال نظرا به **قوله** وكان  
 لنا معشر المسلمين شر من يليه الخ وتشتط الذكورة  
 في هذين القسمين والاحتياج اليهما بخلاف القسمين  
 الاولين فانه لا يشترط فيهما الذكورة ولا الاحتياج  
 اليهما فقول الشيخ ان قسم الامام واجتنب لهم حمل  
 على هذين القسمين الاخيرين بخلاف الاولين  
 فلا امام ولا غيره الدفع لهما وبهذا الحمل يستقط  
 الاعتراض للتقدم **قوله** وهم متاثلون الخ فسرهم  
 اكثر العلماء

اكثر العلماء وقال مالك واحد هم ارايشثرون ويعتقون  
**قوله** بان محل الدين وانما اشترط في الفاعل الحل دون الملكات  
 لان الحاجة للخلاص من الرق اهم واكد **قوله** اي الى مال بين القوم  
 تفسير لذات النبي **قوله** وغاز متطوع بالجهاد فسر سبيل الله  
 بالغزاة لان استعماله في الجهاد غلب عرفا وشرعا  
 قال تعالى لي يقاتلون في سبيل الله وسبيل الفزوس  
 سبيل الله لان الجهاد طريق للشهادة الموصلة لله  
 فلذلك كان الفزوا حق باطلاق اسم سبيل الله عليه  
**قوله** ولم يوجد ان معرض هذا ما جزم به جمع متأخرون  
 ونقله الزركشي تبعا للاذرعى عن النص وهذا النص  
 انها هو في مسئلة الفيئ ويوافق كلامه انفعال في مسئلة  
 الزكاة لكن نقل في المجموع الاعطاء من الزكاة عن ابن حجر  
 واقرة والظاهر انه المعتمد وان مال الاذرعى الى  
 الاول والمعتمد ما نقله في المجموع صلى **قوله** وشرعا  
 اخذ الخ واقتى النووي فيمن بلغ تارك الصلاة كسلا  
 واستمر على ذلك انه لا يجوز دفع الزكاة اليه بل يفيضها  
 له وليه تسفهم وان بلغ رشيد اثم طرا ترك  
 الصلاة ولم يخرج عليه جاز دفعها له ويح قبضه  
 فلا محل لهما سواء منها لهما من خمس مال



ما ينبغي من التوبة

ام لا **قوله** ولا مولا لهما اي عتيقا فصل في بيان الخ **قوله**  
ضعف اسلامه بان دخل فيه ونيتة ضعيفة فيه اذا الايمان  
يزيد وينقص **قوله** ان ادعى عيالا زاد في الروضة وان كسبه  
لا يفي بنفقة عياله والمراد بالعيال من تلزمه مؤنتهم لا غيرهم  
ممن تقضى المروءة بالانفاق عليهم خلافا للسبكي **قوله** او ادعى  
تلق مال اي يمنع صرفه في الزكاة اليه بان كان قد لا يقتضيه  
له يكتفى بيئته الاعلى تلق ذلك البعض ثم يعطى تمام كفايته  
بلا بيئته ولا يمين وسواء كان التلق سببه خفيا ام ظاهرا فلا  
ما من في الوديع لان الاصل ثم عدم الضمان وهما عدم  
الاستحقاق هلكن اجزم به بعضهم والمعتد ان ما هنا كالوبيعة  
فيأتي فيه التفصيل المقرر فيها **قوله** فيكتفى بيئته وان  
يكونا من اهل الخبرة الباطنة بخلافه لان الاصل بقاؤه  
**قوله** وغارم ولو لا صلاح ذات البين **قوله** فانه يكتفى  
بيئته بالعمل واستشكل تصوير دعواه بان الامام بعلمه  
حاله اذ هو الذي يبعثه ونجاب بتصوير ذلك بما اذا طلب  
من الامام حصته من الزكاة التي وصلت اليه من زائبيه  
بمهل كذا لكون ذلك التايب استعماله عليها حتى اوصلها  
اليه او قال له انسيت انك العاقل او مات مستعملا  
فطلب ممن تولى حصته وصورة السبكي بان ياتي  
لرب

لرب المال ويطلبه ويجهل حاله ويرد بانه انه فرق فلا  
عامل وان فرق الامام فلا وجه طالبة المال كوابن الرفعة  
بما اذا استاجرة الامام من خمس الخمس لا من الزكاة  
والا ذرعيها اذ افوض اليه الامام التفرقة ايضا ثم جاء  
وادعى القبض والتفرقة وطلب اجرة من المصالح ويرد  
بنظير ما قبله انتهى ابن حجر **قوله** فان خلفا بان لم يقض هذا  
ولم يسافر هذا **قوله** ورجعا خرج به الموت اثناء الطريق  
او المقصد فانه لا يسترد منه الا ما بقي **قوله** او استغنى بذلك  
اي بغير ما اخذه فاسم الاشارة راجع لغير ما اخذه **قوله**  
استفاضة اي من قوم يبعد نواطينهم على الكذب وقد  
يحصل ذلك بثلاثة كما قاله الرازي **قوله** وتصديق  
داين الخ ويؤخذ من اكتفايهم باخبار ثقة ولو عدل  
رواية ظن صدقه بل القياس الاكتفاء من وقع في القلب  
صدقه ولو فاسقا ثم رايت في كلام الشيخين ما يؤيد  
ذلك انتهى ابن حجر وهذا هو المعتمد **قوله** ويعطى فقيرا  
الخ قال الزكشي اعلم ان الكلام من اول الفصل الى هنا  
في الصفات المقتضية للاستحقاق ومن هنا الى اخره  
في كيفية الصرف وقدرة **قوله** كفاية عمر غالب اي ما بقي  
منه فان زاد عمره عليه فيظهر ان يعطى سنة اذ لا احد



للزائد عليه **قوله** فالنقل الخ قال بعضهم ولا تخفى فساد هذه التقديرات بل الحكم فيها العرف وقد يقال انها على التقديرين **قوله** يقتضى التغاير ان اخذ فقيرا بامثله فاعطاه غريمه اعطى بالفقر لان الان يحتاج فعلم ان محل منع اعطائه بوصفين اذا اعطى بهما دفعة او مرتبا ولم يتصرف فيها اخذه او لا فصل في حكم استيعاب الاصناف الخ **قوله** وعلى الامام تميم الاحاد نعم ان لم يسد ما عند مسد الووز لم يجب استيعاب للضرورة وحينئذ يقدم الاحوج فالأخوج **قوله** لان عليه التميم فعليه التسوية وقضية التعليل وجوب ذلك على المال كذا اذا وجب عليه التميم بان المحض ووفى بهم المال **قوله** وبهذا جزم الاصل وهو المعتبر **قوله** نقل الزكاة بخلاف الكفارة والنذر والوصية فلا تخم نقلها وامراده النقل الى خارج السور فيها لها سور او خارج العمران فيها سور لها فالنقل تابع للترخص فحتى نقل الى محل يترخص فيه لو سافر من محله حرم والا فلا **قوله** فترد على فقراهم ونظر في وجه دلالة اي لان الظاهر ان الضمير لهموم المسلمين ولو كان امال ديناهل العبرة ببلد من عليه الدين او لا في المسئلة خلاف قيل يعتبر لانه وان لم يكن ما لا حقيقة فهو ينزل منزلة المال والمعتد

٢٦٣  
والمعتد انه يخبر بين الاماكن كلها **قوله** وكذا ذكرورة فيها يظهر بخلاف الاسلام فلا بد منه على المعتد وكذا لا بشرط الذكرورة وفاقا للشارح **قوله** وان يسد نعم زكاة وتجوز الكي لحاجة بقول اهل الخبرة وخصاص صفاء اما كمول الكبارة ولا غير اما كمول مطلقا **قوله** يكره انزاع الحمر على الخيل وبحث الدمي عكسه والاذع بحرم انزاع الخيل على البقر لتضررها **قوله** وحرم الوسم في الوجه والوسم بمهملة وجوز بعضهم اعجاها التاثير بلي وغيره **قوله** وهو ابرك واوى وان كانت تمنع في النجاسة لان الغرض التمييز وفيه اشكال وجوابهما ذكرته في الاصل انتهى بن حجر **قوله** في صدقة التطوع استشكل اضافة الصدقة للتطوع المراد فاللسنة والاختيار عنها بسنة بان يصير التقدير صدقة السنة سنة ولاجل هذا عدل اللفظ الى قوله الصدقة سنة واجيب عن الاشكال بان المراد بالتطوع معناه اللغوي وبالسنة معناه الشرعي **قوله** كان يعلم من اخذها انه يصرفها في معصية او يوجبها في الجملة كان تجرد مضطرا او معه ما يطعمه فاضلا عنه ويتعين فرضه في شيئين هبة للتصدق به ثم وجد مضطرا والا فلا يجب عليه بدله مجانا لما قرره **قوله** وخل لغني وامراده بالغني



من ملك ما يفضل كفاية يومه وليلته له ولم يمتد انتهي  
ابن حجر وخالف شيخنا فرج اعتبار العمر الغالب **قوله** افضل  
من دفعها جهر انعم اظهرها بقصد ان يقتدي به غيره  
فيها وهو اهل للاقتدا افضل ما لم يتاذ به الاخذ والامن  
بها حرام مسقط اي محبط للاجر **قوله** وخصه لما ورد  
الح هذا هو المعتمد **قوله** وصلة والمدينة وبیت المقدس ولما  
افضل من الطعام ان اتي اليه اكثر والا فالطعام **قوله**  
هو اعم من قوله نفقة من تلزمه نفقته ما لم ياذن له منه  
وهو اهل للايثار ويصير على الاضافة **قوله** من جهة اخرى  
اي ظاهرة ولم تحصل بذلك تاخير عن ادائها الواجب  
فورا بمطالبة او غيرها قاله الاذرع **قوله** خلافا لما في شرح  
مسلم وهذا هو المعتمد لان الضيافة صدقة **قوله** فما  
صح في الروضة من انها لا تحرم محله فحين صبر والجمع  
هو المعتمد فرع لو بعث لفقير شيئا لم ينزل ملكه عنه  
الا بقبضه له فان لم يوجد او لم يقبل سن التصديق به  
على غيره ولا يعود فيه ويكره سؤال غير اهل الخير بوجه الله  
وان يمنع من سال به او تشفع به قال الحليمي ونحو السوال  
بالله تعالى الا ان علم ان المسؤل يتضرر ويرده فيم كره  
السائل فان انضم اليه نهره فكبيره انتهى وصا قاله الحليمي  
راي ضعيف

٢٦٤  
راي ضعيف **كتاب النكاح** **قوله** على الصحيح وقيل  
حقيقة فيهما وتظهر فائدة الخلاف فيها الوعلق لان الطلاق  
على النكاح فيحمل على العقد لا لو طوي الا اذا نواه وهو عقد لازم  
وهل هو عقد ملك او عقد حد وجهان يظهر اثرهما في الوعلق  
لا يملك شيئا وله زوجة والراجح عدم الحنث حيث لا نية  
واذا قلنا عقد ملك كان ما لك لا لا ينتفع لا للبضع لانها  
لو وطئت بشبهة فالمهر لها جز ما عني التزوج لان النكاح  
حقيقة في العقد وهو مركب من الاتجاب والقبول والمستحب من  
الزوج انها هو القبول الذي هو التزوج وافهم كلامه  
ان النكاح لا يجب واستثنى منه بعضهم ما اذا نذره حيث  
كان مستحبيا كان قصد به غرض البصر واستثنى بعض آخر  
حالة خوف العنت حيث لم يقدر على التسري وقيد بعضهم  
هذا بما اذا اتعين طريقا لدفع الزنا والمعتمد عدم انعقاد  
نذره لان اصل النكاح ليس بعبادة بل هو مباح  
بدليل صحته من الكافر لكن في فتاوي النووي ان قصد  
به طاعة من ولد صالح او اعفاف فهو من عمل الاخرة  
ويثاب عليه والا فباح **قوله** ارشادا ومع ذلك يثاب  
لان الارشاد الراجع الى تكميل شرعي كالعقد هنا شرعي خلافا  
لمن اخذ بالطلاق ان الارشاد نحو واشهد واذا اتبايعتم



لا ثواب فيه ابن حجر **قوله** توقانه يصوم ولا دخل  
للمصوم في المرأة كما ذكره ابن حجر **قوله** لا يسره بالكاف  
ونحوه كما قاله في الروضة وفهم جمع منه تحريم الكاف  
ومصرحه في الانوار وغيره وعبارة البغوي بكراهة ان يقال  
لقطع شهوته ويحمل الاول على ابطالها بالكلية والثاني على  
اضعافها وان كان ظاهر عبارة الرضا البغوي مخالفة لما  
**قوله** وتعني مصدر عن اي تعرض فكانه يتعرض للنكاح ولا  
يقدر عليه **قوله** والخائفة من اقترام الفجرة بل الوجه وجوبه  
ان غلب على ظنها انهم لا يندفعون عنها الاباء وحرمتهم  
ان لم يخج اليه وعلمت من نفسها انها لا تقوم بواجب حق  
الزوج ويجب النكاح بالنذر ان نذرت بابت حجر وقد تقدم  
ان المعتقد عدم انعقاد نذرها **قوله** وسن بكن الخ وسن  
ان لا يزوج بنته الا بكر وقياسه ندب نظير الصفات  
الآتية في الزوج ايضا وهو ظاهر **قوله** جميلة اي باعتبار  
طبعه فيها يظهر وان قلنا الجمال عرفي لان المدار هنا  
على العفة وهي لا تحصل الا بحال محسب طبعه لكن  
تكرار بادعة الجمال لانها اما ان تزهر مجملها او تمتد  
الاعين اليها **قوله** ذات قرابة بعيدة ولا يشك ما ذكر  
بترجي النبي صلى الله عليه وسلم زينب مع انها بنت عمته  
لانه

لانه تزوجها ببيان للجواز ولا تزوج على قاطمة لانها  
بعيدة في الجملة اذ هي لانها بنت ابن عمه لا بنت عمه  
**قوله** الا دينين وان تكون بالغة الامن عند اوصلية  
وعاقلة قال في المهمات ويتجه ان يراد بالعقل هنا العقل  
العرفي وهو زيادة على مناط التكليف انتهى والمتمم ان  
يراد اعم من ذلك لكن شرح الروض وصح الخلق والعشرة  
وان لا تكون ذات ولد من غير الاصلية وان لا يكون  
لها مطلق يرغب فيها وان ترغب فيه وان لا تكون شقرا  
للقصة المشهورة والثقرة بياض قاطع عن الطه فقط  
في الوجه لونها غيلولة فرع ورد انه صلى الله عليه وسلم  
قال الزيد بن حارثة لا تنزع خمسة شهيرة وهي الزرقا  
البذرية ولا الهبرة وهي الطويلة المهرولة ولا نهيرة  
وهي العجوز المدبرة ولا هندرة وهي القصيرة الذميمة  
ولا الفتا وهي ذات الولد من غيرك **قوله** وسن  
نظر كل الخ وخرج بالنظر المسمى فيهم اذ لا حاجة اليه  
ويندب عند عدم الرغبة ان يسكت ولا يقول لا اريد  
لانه اذا ولا يتزوي عليه منع خطبتها لان السكوت  
اذا طال واشعر به بالاعراض جازت وضد الطول دون  
ضرر قوله لا اريد فاحتمل على الاعراض وقد يحصل



بغير السلوك كما شرط ما يعلم منه انهم لا يجيبون وليه ولا يد  
فحل النظر من تيقن خلوهما من نكاح وعدة وخطبة وان يغلب  
على ظنه انه نجاب **قوله** وهما ينظرانه اي ما عدا ما بين السرة  
والركبة هذا ما مشى عليه في هذا الكتاب وقد مشى الشارح  
في شرح البهجة على انه الى وجهه وكفيه وكلامه هماموا فوق  
لها في شرح الروض **قوله** ان يودم بينهما اي تدوم فقدم  
الواو على الدال وقيل هو ادا م فان الطعام لا يطيب الا به  
على ما ورد في الاول عن المحدثين والثاني عن اللغويين  
**قوله** وله اي لكل منهما تكثر نظره ولوزاد تالمرات  
على ثلاث على الوجه **قوله** كشعر وقلامه ظفر يد اورجل  
من امرأة ولوامة اورجلا ولو عبدا **قوله** ولو ملكا تابا  
على النص الصحيح ان الملكا تب كالاجنبي فلا تجوز له النظر  
اليها ولا تجوز لها النظر اليه ويوجه حل نظرة ملكا تب  
دونها ملكا تبها بان ينظر الرجل لامرأة اقوى من نظر  
امراة لعبدها كما لا يخفى لان الرجل تجوز له النظر للكل بدت  
امتة بخلاف المرأة انها تنظر لما عدا ما بين السرة والركبة  
من عبدها فانثرت الكتابة في الثاني لضعفه بخلاف الاول  
ومثل الملكا تب المبعوض **قوله** ومحرمه ولو فاسقا وكافرا  
**قوله** والذي في الروضة كاصلاها عن اكثر الاصحاب حله  
وصوبه

277  
وصوبه في المهمات لكن نقل ابن العراقي ان يشهد  
البليغيني قال الترجيح بقوة المدرك والفتوى على  
ما في المنهاج وهو سد باب النظر من هذا الفهم وقد جزم  
به في التهذيب وكلام الصغير فيقتضون رجاءه  
وعليه باتفاق المسلمين على منع النساء من الخروج  
سافرات الوجوه ونقله في الروضة واصلاها هذا الاتفاق  
واقراة وعورض بنقل القاضي عياض عن لعلماء مطلقا انه  
لا يجب على الوجه ستر وجهها في الطريق وانها هوسنة  
وعلى الرجال غرض البصر وحكاه النووي عنه في شرح مسلم  
واقراة واجيب عن المطعنة بان منعهن عن ذلك  
ليتمتعن لان الستر واجب عليهن في ذاته بلا وقت  
فيه مصلحة عامة وفي تركه اخلال بالمرورة انتهت نعم  
الوجه وجوبه عليها اذا علمت نظر اجنبي اليها اخذا  
من قولها يلزمها ستر وجهها عن الذميمة ولان في بقاء  
كشفه اعانة له على الحرام انتهت ابن حجر واجيب عن المطعنة  
ايضا بانه سقط من القلم لفظة بعض فاذا اراد ان يقول  
قال بعض العلماء فقال العلماء رمل **قوله** اما فرج الصغيرة  
الخاصة المطعنة فرج الصغير كفرج الصغيرة في تحريمه نظر للمل  
**قوله** ونظره مسح خرج به الخصى والمجنب والمخنث



وهو الشيخ الفاني فهم كغيرهم **قوله** وحرم نظر كافر لا فاسقة  
على المعتقد **قوله** نعم يجوز ان يرى منها ما يبدو عند المهمة  
على الاشبه في الروضة كاله صلها هذا هو المعتقد **قوله** نظر  
امرء وهو الثاب الذي لم تثبت لحيته بان لم تصل الى  
او ان بنائها غالبا وقوله جميل بالنسبة لطبع الناظر  
فيها يظهر اذ لا يكون مظنة الشهوة الا حينئذ ولم يعتبروا  
جمال المرأة لان الطبع يميل اليها فيطرب بالانوثة وبالخلوة  
به او من شئ من بدنه حرام حتى على طريقة الرافي لانها  
افحش والمعتقد انه لا يحرم النظر الا بشهوة وخوف فتنة  
والكلام في الجميل **قوله** وتعليم اي لامرد مطلقا وانثى  
ان فقد فيها او المحرم الصالح ولم يمكن وراء حجاب **قوله**  
مع وجود مسلمة لا مسلمة يعالجان لف ونثر مرتب اي  
لا كافر مع وجود مسلمة يعالج ولا كافر مع وجود مسلمة  
تعالج فيؤخذ من ذلك ان المرأة الكافرة مقدمة على  
الرجل في المعالجة المرأة لان نظرها ومسها اخف منها  
في الرجل **قوله** لكن يكره نظر الزوج قبل او دبر او باطنا  
اشد كراهة لانه يورث العما كما ورد **قوله** فلما النظر  
اي الى كبد بدنه لم يمنعها منه والاحرم **قوله** ممن يحرم  
التمتع بها كالمشتركة والمبغضة خلا فالبلقيتي  
فيعمله

٤٦٧  
فيعمله مع النساء رجلا فيحرم عليه النظر لهن وتحرم  
عليهن النظر له **قوله** ومع الرجال امرءة فيحرم على كل  
نظر الاخر **قوله** كما صح في الروضة واصليا وانما غسله  
الفريقان بعد الموت بعد الموت لضعف الشهوة بعد الموت  
**فصل** في الخطبة والوسايل تقطع حكم المقاصد فهي تابعة  
له فان استحب استحب وان كره كرهت وهكذا  
فيلزم ان من الخطب اي الشأن او الخطاب اي الكلام  
وشرط الخطب ان يحل له نكاح المخطوبة فلا تجوز الخطبة  
لمن في نكاحه اربعة غير المخطوبة كما قال الماوردي  
وقاس بعضهم عليه خطبة من يحرم الجمع بينهما  
وبين زوجته وان اقتضى اطلاق المتن الجواز في المسئلين  
**قوله** خلية عن نكاح واشعر كلامه بجواز خطبة السرية  
وامر الولد المستغفر بشة وان يعرض السيد عنهما والظاهر  
كما قال بعضهم المنع اذ لم يعرض السيد عنهما  
**قوله** وعدة وخلية ايضا عن موانع النكاح الاتية  
في باب ما يحرم من النكاح وعن خطبة سابقة معتبرة  
**قوله** لعدم سلطنة الزوج عليها اي مع ضعف التعريض  
نعم ان فحش بان اشتملت على ذكر الجماع حرم لفحشه  
اولان التعريض بالجماع تصرح بالخطبة **قوله**



ام كافر او متزوما كن مي ومعاهد ومستامن بخلاف الحربي والمطرد  
**قوله** وسكوت البكر غير المجبرة ملحق بالمرتج هذا ما نقله الشنكان  
عن الدائري نقل الاوجه الضعيفة والمعتمد انه لا بد من التصريح  
منها لان جواب الخطبة دون جواب النكاح فرع لو خطب  
خمسة دفعة او مرتين واجيب مرتجا حرمت خطبة احدا من حتى  
يتبع اربعاً منهن او يتركهن **قوله** وسن خطبة بضم الخا وهي كلام  
مفتوح محمد محتم بوعظ ودعا **قوله** ولو اوجب ولي العقد الخ  
فلو اوجب بقدر معين فقبل الزوج ساكتا انعقد بمهر امثل  
وهذه حيلة في اسقاط المهر اذا كان كثيرا او لم يرض به الزوج  
فطريقه في اسقاطه ان يقبل ساكتا عنه **قوله** لكنها لا تنفذ هذا هو المعتمد  
رملي ويسكن الدعا للزوجين بالبركة بعد العقد **فصل** في اركان  
النكاح الخ **قوله** والتاقيت ونحو البلقيني الصفة اذا اقرت مدعة  
او عمرها لانه تصرع بمقتضى العقد واطلاقه مخالفة والمعتمد  
البطلان مع التوقيت مطلقا ولو بالوقت سنة **قوله** وللمهر عن  
تلاح المتعة وجاز او لا رخصة للمضطر ثم حرم عام خبير ثم  
جاز عام الفق وقبل حجة الوداع ثم حرم ابد بالنص الصريح  
الذي لو بلغ ابن عباس لم يستمر على حله مخالفا لكافة العلما  
**قوله** بكتابة الله وكلمته ما ورد في كتابه ولم يرد فيه غيرهما  
من لفظ الانكاح والتزويج وهو قوله وانكحوا الايامي منكم  
والصالحين الخ

والصالحين الخ وقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء الايسة  
ولفظ التزويج وهو قوله تعالى فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكمها  
اي زوجناكم اياها ونحوه انتهى والقياس ممتنع لان في النكاح  
ضربا من التقيد **قوله** لا بكفاية وان قال نويت بها النكاح وتوفرت  
القرائن على ذلك **قوله** اما الكفاية في المعقود عليه الخ ومثل الزوجة  
الزوج اذا نويامعينا اي بان قال زوج بنتك ابني **قوله** فيقبل  
ذلك بان يقول تزوجت بنتك وزوجتك بنتي كما ذكرت  
وقضية كلامهم على ان تزوج بذلك استيجاب قائم مقام قولني  
والا لوجب القبول بعد **قوله** فيرجع اليه وان كان من تفسير الراوي  
لانه اعلم بتفسير الخبر من غيره انتهى شرح الخريز **قوله** بان  
سكت عن ذلك اي عن جمل البضع صد اقام مع تسمية المهر  
كما يدل قوله لفاسد المسمى **قوله** وتشترط هذه الشروط  
حالة العمل نعم ان بانا ذكرين صح ويقاس على الخنثيين غيرهما  
اذا تبين وجود الاهلية في الامر وتشترط هذه الشروط  
حالة العمل بخلاف شاهد غير النكاح فانها تعتبر فيه حالة الا اذا  
**قوله** لشبوت النكاح بهما في الجملة اي في غير هذه الصورة  
لان الزوج لو ادعى عليهما زوجته فانكرت فاقام ابنها  
ومنه شاهد اعليها لم يقبل ايضا لوجود المانع **قوله**  
في ظاهرها وهذا بالنسبة لغير الحاكم اما الحاكم فلا بد



من العدة الباطنة والظاهرة والمعتد الاكتفا بالا بالعدالة  
الظاهرة معلنا حتى بالنسبة الى اكرم كما افتتاه اطلاق المصنف  
تبع الاصله والتقييد تبع السبيل وغيره واستشهد له بسئلة  
مالويان فسق الشاهد عند العقد **قوله** ولا مستوري اسلام  
وحرية فلو عقد بهما لان الاسلام والحرية فبان مسلم حرين  
فظاهرها كالحنتين وتقدم انهما يصحان بهما اذ ابانا ذكرين  
**قوله** ولو اقاما خرج بذلك ما لو قامت بينة تشهد حسبة  
فانها تسمع **قوله** قال السبيل وهو صحيح الخ وان ترتب على ذلك  
صحة النكاح ويترتب على ذلك سقوط التليل لوقوعه تبعا  
**قوله** لو ادعت المرأة انها خلية عن النكاح والعدة قبل  
قولها وجاز للولي اعتماد قولها سواء كان خاصا ام عاما  
بخلاف ما لو قالت كنت زوجة لفلان وطلقتني او مات عني  
فانه لا يقبل قولها بالنسبة للولي العام بخلاف الخاص  
فانه يقبل قولها بالنسبة اليه وملي **قوله** كما لو قالت  
الزوجة وقع العقد بغير ولي هذا مبني على ان القول قول  
مدعي الفساد فيها لو ادعى احد هما صحة العقد والآخر فسادا  
والراجح ان القول قول مدعي الصحة فيخلف الزوج وملي  
**فصل** في عاقد النكاح **قوله** فانه يصح وان اذنت لقنها  
او مجورها ولو ابتليتا بامامة امرأة فقد تزوجت لغيرها  
وكذا

وكذا الزوجت كافرة كافرة بدرا الحرب فيقر الزوجان عليه  
بعد اسلامهما انتهى بن حجر **قوله** فان ذلك محله في اقرارها  
الواقع في جواب الدعوى خلا فالحق فرق بين الرجل والمرأة  
**قوله** ذكره البلقيني في نصيحة قال البلقيني في التدريس  
فان اقرارها مع الراجح اقرارها لتعلق ذلك بدونها وحققا وهذا  
هو المعتد خلا فالحق في نصيحة وتبعه عليه الشارح ولو قالت  
هذا زوجي وكا فسكت فماتت ورثتها مواخدة لها باقرارها  
ولو مات لمرثته ولو قال هذا زوجي فسكتت فماتت  
ورثته مواخذة له باقراره وان ماتت لمرثتها على النص  
**قوله** بان يزوجهما الخ ويشترط لصحة ذلك كفاة الزوج وبساره  
بمهر المثل على المعتد وعدم عداوة ظاهرة اي بحيث  
لا تخفى على اهل محلتها بينها وبين الاب ويشترط ايضا  
للصحة عدم العداوة بينها وبين الزوج وان لم تكن ظاهرة  
لانها يتبين باخطاه في اجتهاده ويشترط لصحة ذلك كفاة  
الزوج وبساره بمهر مثل على المعتد بخوازة مباشرة لذلك  
لا لصحته كونه بمهر المثل الخ ان من نقدا البلد وحاصل ما تقدم  
ان الله الشرط على قسمين منها ما يتعلق بالصحة ومنها  
ما يتعلق بخوازا الاقدام والشارح رحمه الله تعالى لم يميز  
**قوله** متلفة نصب على الحال **قوله** كصياح وضرب خد



الواو بمعنى واحد ها كاف وهذا بالنسبة للزوج ولو تغير  
كفو ويشترط عدم رجوعها عنه قبل كمال العقد لكن لا يقبل  
قولها فيه الابينة قال الاسنوي وغيره ولو عزل نفسه  
لم ينعزل كما اقتضاها كلامهم **قوله** في قبلها ولو كان لها  
فرجان اصليان فوطئت في احد هما وزلت بكاريتها صارت شيئا  
بخلافها لو كان احدهما اصليا والاخر زائدا واشتبه الاصل  
بالزائد فلا يصير شيئا للشك في زوال الولاية لانه يحتمل ان  
يكون الوطئ في الزائد **قوله** لانها لم تنه عن الرجال بالوطئ  
وفي محل البكارة التعليل جري على الغالب فلوزالت بكاريتها  
بقرد ونحوه صارت شيئا وقضيته ان الفور اذا وطئت  
في فرجها شب وان بقيت بكاريتها وامعتمد خلافا كما هو قضية  
كلام الشيعين فيمن **قوله** واحق الاوليا الخ افعلا التفضيل  
على بابه بالنظر مطلق الولاية لا بالنظر لذلك العقد معنى مستحق  
نحو فلان احق بماله اي مستحق له دون غيره ولا حق للجد  
مع وجود الاب واسباب الولاية اربعة السبب الاول  
الابوة السبب الثاني العصوبة السبب الثاني الاعتناق  
السبب الرابع السلطنة وقد ذكرها الشارح حموية هكذا  
**قوله** بنوة خلافا للمزني كما كالا بية الثلاثة **قوله** لانه  
لا مشككة بينه وبينها في النسب اذا انتسابها الى ابيها  
وانتساب

وانتساب الابن الى ابيه ولهذا **قوله** الا من الامر **قوله**  
ويزوج عتيقه امرأة حبة ويكفي سكوتها ان كانت بكر اكلها  
ثمالة كلامهم وعباراتهم خلافا لها ورفع في ذبيح الزركشي  
واما المرأة لعتيقتها فيها ذكر لكن يشترط اذن السيدة  
الكاملة نطقا ولو بكر لانها لا تستغنى من ذلك وعتيقتها الخ  
الخنثى المشكل يزوجهن باذنه كنت يزوجه بفرضه ان وثقه  
ليكون وكيل او وليا وامر بعضه يملكها يزوجهما ملك بعضها  
مع قريبها والافهم معتق بعضها والافهم السلطان  
**قوله** اذا غاب الولي فرع في فتاوى البغوي انه لو زوج  
السلطان من غاب وليها ثم حضر بعد العقد بحيث يعلم  
انه كان قريبا من البلد عند العقد تبين ان العقد صحيح  
وفي فتاوى القفال نحوه **قوله** زوج الحاكم في غيبته حضر  
وقال كنت زوجتها في الغيبة قال الاصحاب يقدم الحاكم  
اي حيث لا بينة ولو باع عبد الغايب في دينه فقدم  
وقال كنت بعته في الغيبة فعن الشافعي ان بيع المالك  
مقدم والفرق ان السلطان في النكاح كولي اخر ولو  
كان لها وليان فزوجها احدهما في غيبة الآخر فقدم  
الغايب وقال كنت زوجتها لم يقبل الابينة  
وهو في البيع نايب عن المالك والوكيل وله حكمه بموته  
وله يوكل من يزوجه مخطوبته حال غيبته اما اذا كان



له وكيل فهو مقدم على السلطان على المنقول المعتمد بخلافه للبليغي قال  
السبكي ومحلّه في الجبر اذا اذنت له انتهت وقوله ان اذنت  
له قيد في الغير تنبيهه فقع لابن الرفعة هناك الى الحكم  
عند غيبة الاب تزويج الصغيرة بناء على الضعيف انه يزوج  
بالنيابة ورد بان الصواب ما في الانوار وغيره انه لا يزوجهما  
ولو على هذا القول لان الحكم انما ينوب عن غيره في حق  
لزمه ادايه والاب لا يلزمه تزويج الصغيرة انتهى **قوله**  
قاله الروياني معتمد **قوله** قوله ثلاثة مرات والثراي مع  
عدم غلبة طاعته على معاصيه فصل في موانع النكاح  
**قوله** بناء على ان الاصح من انه يزوج باطلن كما كانت  
لانه تام المالك **قوله** فيزوج الابعد في زمن جنون الاقرب  
بحث الاذرعى انه لو قل قل جد اليوم في سنة انتظرت  
كما لا غما **قوله** ولو قصر من الافاقة جدا فهو كالمعدم  
اي من حيث عدم انتظاره لا من حيث عدم صحة النكاح  
فيه ولو وقع ويشترط بعد افاقته صفائه من اثار جيلة  
تحمّل على حدة الخلق **قوله** فيمتنع الولاية وان كان  
له سلب الولاية لا تقتل الى حاكم فاسق خلافا لما افق  
به الغزالي واستحسنه في الروضة وقال ينبغي العمل به  
ولو تزوج حاله على المعتمد لان الشرط عدم الفسق لا العدا  
وبينهما واسطة ومن ثم تزوج المستور قال الغزالي  
اتفاقا

اتفاقا ومن لا مروءة له **قوله** بالولاية العامة تفخيما لسانه فعليه  
انما يزوج بناته اذا لم يكن لهن ولي غيره انتهى **قوله** وكثرة اسقام  
هذا ما نص عليه واخذ به الاصحاب كما نقلناه وناقش الرافعي في نقلها عنه  
ثم في كونها لا بعد بان قال ان سكوت الاله ليس بابعد من افاقة المغمي عليه  
فاذا انتظرت الافاقة في الاغما وجب ان ينتظر السكون هنا ويتقدّر عدم  
الانتظار بخوض ان يقال السلطان لا يبعد كما في صورة الغيبة  
لان الاهلية باقية وشدة الاله الممانعة من النظر كالغيبة واجاب  
في المطلب عن الاول بان للاغما امداء يعرفه اهل الخبرة في جعل مراد  
خلاف سكوت الاله وان احتمل في زواله وعن الثاني يمنع بقا الاهلية  
وليس كما لغيبة لان الغائب يقدر على التزويج معها ولا كذلك مع دوام  
الاله المذكور انتهى وقد اشار ابن حجر الى هذا بقوله ولكون الاغما  
له اصل يعرفه اهل الخبرة دون سكوت الاله انتظر وان الاله وبقاء  
اهلية الغائب انتقلت الولاية للقائض خلافا لذي الاله **قوله**  
كالارث ولا يزوج حربي ذمية وعكسه كما لا يتوارثان قاله البليغي قال  
والمعاهد كالذمي وما قاله ماخوذ من التعليل بقوله كالارث **قوله**  
خلافا لمن قال انها للحاكم وان نقل عن نص وجمع متقدمين  
وانتصر له الاذرعى واعتمد جمع متأخرون وقول البليغي الظاهر  
والاحتياط ان الحاكم يزوج يعارضه قوله في المسئلة نصوص  
تدل على ان الابعد يزوج هو الذي يزوج وهو الصواب انتهى  
ابن حجر **قوله** كاعصى الخ ولا يقدر الخرس ان كان له اشارة مفهومة  
او كتابة والازوج الابعد ولا اغما بل ينتظر زواله وان دام  
ايما القربى مدته نعم ان ادعت حاجتها للنكاح زوجها السلطان  
على ما قاله الطولي وغيره لكن ظاهر كلام الشيخين يخالفه وقضية



صنيعه انتظارا وان دام شهرا واستبعد جمع وادعوا ان المعتقد ما افاده  
كلام الامام انه متى كان دون اليومين انتظروا الا زوج الى ان كمال الغايب  
لصحة عبارة الغايب انتهى بن حجر والمعتقد انه ان كان دون ثلاث انتظروا فوقها  
انتقلت للابعد انتهى رملي **قوله** لان تصرفهم بالولاية لا بالوكالة ولا يصح  
اذن محرم ولا حرمة لقنه الحلال في التزوج قال الاذعي وقيا سبه  
انه لا يصح اذن ولي محرم لسفينة حلال لانه ساقط العبادة للنكاح انتهى  
ابن حجر **قوله** بنت فلان او فلانة ويذكر مميزها فلان ويذكره مميزة  
**قوله** لو كيل زوج ومثله وليد وينكح وكيل الزوج مهر المثل فاقل قاب  
زاد مع النكاح بمهر المثل وكذا ينكح وكيل الوكيل بمهر المثل واكثر فان  
نقص النكاح بمهر المثل وكذا ان نقص عن المقدر **قوله** اذا علم  
الشهود والزوج الوكالة ولو باخبار الوكيل **قوله** بغير حاجة هذا  
هو المعتقد خلافا لمن اشترط في المجنون ظهور الحاجة وفيها  
**قوله** اقرع واطلق ابن كح في الخبر ان الذي يقرع بينهم هو السلطان  
وقال ابن دؤود يندب ان يقرع السلطان فان اقرع غيره جاز  
**قوله** وينقضي عدتها ولا تطالب واحدا منهما بمهر المثل وصح الامام  
ان النفقة كذلك حالة التوقف لتعذر الاستمتاع وابن كح انها  
عليهما نصفين بحسب حالهما الجسمي لهما شيء يرجع المسبوق  
على السابق ويجه انه لا بد من اذن الحاكم ان وجد والا فلا اشياء  
على نية الرجوع كما في هرب الجمال ونحوه ولو مات احدهما وق  
ارت زوجة او هي فارت زوجة ولو طلبت الفسخ فيما لو سبق  
معين ثم اشتبه فسخ لما قاله الشيخان في باب موانع النكاح **قوله**  
خلاف دعوى احد الزوجين على الآخر لا تسب مع مطلقا على المعتقد  
قوله فان

قوله فان انكرت حلفت لكل منهما يمينانها لا تعلم سبق الطاح  
انفرادا واجتماعا وان رضيا يمين واحد وسكوت الشئيين هذا  
على ما يخالف ذلك للعلم بضعفه لما قررته في الدعوى  
وغيرها واذا حلفت لهما بقي التداعي والتخالف بينهما  
فمن حلف فالكناح له كذا انقلا عن الامام والغزالي  
واقراة واعترضا بان المنصوص وعليه الاكثر وانهما  
لا يخالفان مطلقا قال جمع وبقي الاشكال وقال ابن الرافعة  
بأن يبطل النكاح ان يخلفهما قال الاذعي وهو المذهب  
انتهى ابن حجر **قوله** وان لم يحصل له الزوجة وما افهمه ما تقر  
ان اقرارها لا يفيد زوجية محله ما لم يمت الاول والا  
صارت زوجة للثاني **قوله** تزوج بنت ابنه اي البكر وا  
المجنونة كذا اشترطه النووي وبه يعلم اشتراط اخباره  
وبه صرح العراقيون واعتد به ابن الرافعة فيمتنع ذلك  
في بنت الابن الشيب البالغة العاقلة انتهى طو وكما لمجد  
رجلا واحدا لم يتولى الطرفين بخلاف ما لو وكلا وليين  
فيهما او وكلا في طرق ويتولى هو الطرفين الاخر فانه يجوز  
**فصل في الكفاية الخ** **قوله** رضي باذنه مع فلو اختلفت  
منه فزوجها احد ههم به برضاها دونهم فقبل يصح وقيل  
على الخلاف المذكور في المنهاج كذا انقلا لا بلا ترجيح  
ونقل الزركشي والاسنوي ايضا ثم قالوا والغالب  
في المسئلة ذات الطريقين ان يكون الصحيح



ما يوافق طريقة القطع وقد جزم صاحب الانوار بالبطلان  
لانه عقد جدين واليهى بالصحة وهو المعتمد على معنى المختلج الفاسق  
والمطلق رجعا اذا اعد زوجته بعد البينونة والمطلق قبل الدخول  
**قوله** وخصال الكفاية وهي شرعا امر يوجب عدمه عارا  
**قوله** لا الحب والعنة حتى لو زوجها بعض الاوليا بعين او محبوب  
برضاها دون رضا الباقيين **قوله** ونسب قال الامام والغزالي  
وشرف النسب من ثلاث جهات جهة النبوة وجهة العلم وجهة الصلاح  
المشهور قالوا لا عبرة بالنسب الا لعظمة الدنيا والظلمة المستوية  
على الرقاب فان تفاخرت الناس بهم اثم افخار قال الراغب ولا  
يساعد هما كلام النقلة في العظمة اي فيعتبر الانتساب اليهم  
قال في المهمات وكيف لا يعتبر واقل مراتب الامرا او نحوهم ان  
يكون كالحرفة وذو الحرفة الدينية لا يكا في النفيسة انتهى **قوله**  
فان فضلهم على غيرهم فالفرس افضل من الترك لسبقهم  
بالاسلام وبنو اسرائيل افضل من القبط لكثرة الانبياء فيهم  
**قوله** عربية ابا اشار بن كك الى ان الاعتبار في النسب بالاب  
لا غير الا في اولاد بناته صلى الله عليه وسلم فانهم ينتسبون  
اليه صلى الله عليه وسلم في الكفاية وغيرها فلا يكا فيهم غيرهم  
وليس المراد بالعجمي من في لسانه عجمة لا يعرف العربية بل هي  
ليس ابوة عربية لان اكثر الاعاجم اليوم من اولاد العرب  
فان الصحابة رضي الله عنهم لما فتحوا البلاد تزوجوا  
واستوطنوا ببلاد العجم ونشأت فيها اولادهم قاله الزركشي  
وامراد

وامراد بالعجمي من كان منتسبا لبعض قبائل العرب فاما اهل  
الحضر والمولدة فمن كان مضبوطا بالنسب فلا للعرب  
والا فلا لعجم **قوله** كما استفيد من المتن والجمله هو ان موالي  
قريش ليسوا اكفأ لهم **قوله** واستشكله الاسنوي الخ وتجاب  
عن التصريف بان الرق غاية النقص فتضمحل معه الفضائل  
فكانها معدومة فلا مقابلة ثم ادانهم صرحوا بها ذكرته حيث  
قالوا له تزوج امته برقيق ودني النسب لانها لا نسب لها  
فتأمل قولهم لا نسب لها جدة صرحا فيها ذكرته انتهى  
ابن حجر **قوله** وهو مقتضى كلام الاكثرين وذكر ابراهيم طبري  
ان غير كنانة لا يكافئها واستدل له السبكي بخبر مسلم  
فتفضل بيعة علي بن ابي طالب على بيعة وعده ان علي فخطان  
اعتبارا بالقرب منه عليه افضل الصلاة والسلام وتقدم  
عنه نظيره في تسلم الفيتى والقيمة وهذا هو الوجه واعتد  
شعنا الرضى **قوله** فليس فاسق وان تاب ومعتد  
الاستبراء لان التوبة لا تنفي سمة الزنا بخلاف ما عدا الزنا  
اذا تاب عنه وانقطعت سمة الفسق عنه **قوله** والمبتدع  
ليس كفوسنية والاوجه ان المحجور عليه بسفه يكا في  
الرشيذة وان الفاسق يكا في الفاسقة ان استوى فسقهما  
فان اختلفت نوعهما اوزاد فسقه لم يكا فيها لانها  
حينئذ تعير به انتهى بن حجر **قوله** ليس كفوا لمن لها  
ثلاثة ابا فيه ويؤخذ من ذلك ان الصحابي لا يكون  
كفوا لبيت التابعي وهو المعتمد وان نوزع فيه **قوله** لانه  
لا يعرف اليها هكذا قاله الزركشي في فايقه



**قوله** دنيئة بالهمز وبالمد ما دللت ملا مسته لها على الخطا  
المروية وسقوط النفس كمالا بسنة القاذورات **قوله** ورأع  
استشكل عد **كالا** صاحب الرعي من الحرف الدنيئة مع ان  
سنة الانبياء في ابتدا امرهم واجب بانه لا يلزم من ذلك كونه  
صفة مدح لغيرهم الا ترى ان فقد الكتابة في حقه عليه فضل  
الصلاة والسلام مع **قوله** فتكون صفة مدح في حقه وفي غيره  
ليست كذلك **قوله** وقم حمام وهو بلدان كما قاله الزركشي والوجه  
مراعات البلد في الحرف والصنایع اي التي لم ينصر عليها الفقهاء  
انتهى ابن حجر **قوله** لا يعتبر في خصال الكفاءة يسار محله  
في غير الاجبار اما في الاجبار فقد تقدم فيه انه يعتبر اليسار  
بالمهر على المعقد **قوله** ويعتبر في الحرفة والغفة الا بالانصاف  
قال في الانوار واذا كانت الحرفة وغيرهما من الخصال تراعا  
في الا با فالسلامة من العيوب اولى ان تراعى فان البرص  
والجذام والجنون اشنع وابلغ شيئا يعتبر به الولد  
**قوله** ولا يقابل بعضها اي خصال الكفاءة وما حكاها الجراح  
الحكي عن الامام من ان التنقي من الحرف الدنيئة يعارضه الصلاح  
وفاقا وان اليسار ان اعتبر يعارض بكل خصلة غير مبنية على الاع  
وصورة ذلك انه لو كان ابرصا سالما عن الحرف الدنيئة وابو  
غير صالح لكنه صالح جبر الصلاح جميع ما ذكر وكان كفوا لها  
انتهى شرح ابن الشيخ **قوله** لا معيبة وان زوج المجنون  
او الصغير عجزا وعميا وقطعا او الصغيرة بهم  
او اعمى او قطع فوجهان صحيح منهما البلقيني وغيره  
عدم الصحة في صورة المجنون والصغير ونقلوه عن  
نص

نص الامر لانه انما يزوجه بالمصلحة ولا مصلحة لها في ذلك وقضية  
كلام الجمهور في الكلام على الكفاءة تصحيحه الصحة في صورة  
الصغيرة لان وليها انما يزوجه بالاجبار من الكفو وكل من هو  
كفو فاما اخذ من هذه وما قبلها مختلف **فصل** في تزويج  
المجنون عليه الجنون او صفرا وفسرا وسفها وورق كما  
يعلم من كلامه **قوله** زوجها حاكم وجوبا **قوله** باذن وليه  
لا بغير اذنه وان خاف العنت خلافا لابن الرفعة في الفتة  
الاذن قال ابن ابي الدم كما نقله الزركشي ينبغي حمله على  
ما اذا الحقه مقاوم فيها اما لو كانت خيرا من المعيبة نسبيا  
وجمالا ودينا وودوها مهرا ونفقة فينبغي الصحة قطعا  
وهذا هو المعتمد **قوله** ولو كان بطلاق اسرى امة واكثر  
الطلاق بان يزوج على التدينج ثلاثا فيطلق على ما قاله  
القاضي او اثنتين فيبطلقهما على ما قاله البندنجي وفهم  
الرويان ان تعدد الزوجة ليس مرادا فغير عن ذلك  
بقوله فيه وجهان احدهما يطلق ثلاثا والثاني مرتين  
وهو حسن والا وجه منهما الاول فيكفي بثلاث مرات  
ولو من زوجة واحدة ثم ظاهرا كلاهما انه لا يبري  
ابتداء وينبغي كما في المهمات جواز الامرين كما في الاعفاف  
وينبغي ما فيه المصلحة وقد يقال اذا طلب التزويج بخصوصه  
انتهى شرح البهجة الكبير **قوله** ولو بلغ بلا اذن لم يصح  
وان خاف العنت كما تقدم **قوله** مختارة وان زوجت  
بالاجبار **قوله** كما نص عليه الشافعي في الاولى هذا ضعيف  
فلا فرق بين الظاهر والباطن على المعتمد **قوله** صلى  
تخلله حر كان او عبدا **قوله** ولو غير كتابية هذا هو المعتمد



وفي المجوسية والوثنية وجهان في الشرحين والروضة  
بلا ترجيح قال الزركشي ويشبه ترجيح المنع والتقيد بالكتابية  
لأنهم محل وفاق **قوله** ومكاتب أمته بأذن سيدها وكذا لبعض  
له تزويج أمته على المعقد خلافا للفقوي وقد قد مر  
الشارح في موانع الولاية باب ما يحرم من النكاح  
**قوله** من النكاح من بيانها فيما واقعة على الأنكحة التي  
تحرم أي هذا باب بيان الأنكحة التي تحرم وذكر بعضهم  
أنها تبعية - أعلم أن المحرمات في النكاح إما على التبايد  
أو غيره والمحرمات على التبايد إما من نسب أو رضاع  
أو مصاهرة ولضبطهن من النسب والرضاع عبارتان  
الأولى لا في منصور البغدادي وهي تحرم من نسب  
ورضاع أبدا من لا دخلت تحت اسم ولد العمومة أو  
الحنوولة والثانية لا في الاستاد أبو إسحاق الأسفري  
وهي تحرم عليه أصوله أي أمهاته من جهة الأب أو الأم  
وإن علوا وفصوله أي بناته وبنات ولده وإن سفلن  
وفصول أول أصوله أي أخواته وبنات أخوته وأخواته  
وإن سفلن وأول فصل من أصل بعد الأصل الأول  
أي عماته وخالاته وإن علون وتحت الرافعي ترجيح  
الأولى لأنجانها ونصها على أنها بخلاف الثانية  
قوله كن

قوله كن جونة القموني وهو المعتمد رمل **قوله** وبنت  
ولد أرضعته أمك من النسب أو أرضع اللبن أي  
من النسب **قوله** نسبها أو رضاعا متعلق بنسب  
**قوله** وبنت مدخولتك ومثل الوطئ إذا خالها فيه  
المحرم **قوله** إلا أن تكون منفية بلعان فتم على نكاحها  
وتتعدى حرمتها إلى سائر محارمه لأنها لا تنفقه قطعا  
أذله استلحاقها ويثبت لها جميع الأحكام فلا قطع أو  
برقتها مال النافي وعكسه ولا يقتل بقتلها وإن  
كان مهرها على النفي وعلى ذلك رمل نعم لا وجه نقض  
الوضوء بمسها وحرمة نظرها والخلوة بها انتهى بن حجر  
والمعتمد نقض الوضوء بمسها وجواز النظر إليها  
والخلوة بها لأن الانقضاء بالشك انتهى رمل  
ومن استلحق زوجة ابنه صارت بنته أو زوج بنته  
صار ابنه ولا ينفخ النكاح إن كن الزوج وإذا مات  
ورثته منه بالزوجية لأنها أقوى من الاختية وإذا  
امتنع الجد رمل **قوله** بخلاف بنتها وعلم ما ذكر  
أنها لا تحرم بنت زوج الأم ولا بنت زوج البنت  
ولا أمه ولا أم زوجة الأب ولا بنتها ولا أم زوجة  
الأب ولا بنتها ولا زوجة الربيب ولا زوجة الراب



خروجهن عن المذكورات **قوله** امرأة بملك ولو محرمة  
 ابدا وكالوطني استدخال ما يه سيدها وما اجنبي بشبهة  
 هن امثال فلو ادخلته عالمة بالحال كان الحكم كذلك لان  
 الاحترام وعدمه (لعبارة فيه حال الخروج فقط  
 على المعتقد **قوله** لان الوطني بملك اليهين الخ قضية  
 التعليل عدم محرم بنت الموطوءة بملك اليهين لانها  
 لا تحرم الا بالرخول واذا نزل منزلة العقد اقتضى  
 عدم محرمها وليس مراد **قوله** او بشبهة منه والحاصل  
 ان شبهته وحده تنوجب ما عدا المهر فلا مهر لنفي  
 وشبهتها وحدها تنوجب المهر فقط وشبهتها تنجب  
 الجميع ولا يثبت بها محرمية مطلقا فلا تحل خو نظر  
 ولا مس ولا خلوة **قوله** وقال الا قبس عندي الثاني  
 وهو المعتقد ولا نقض بالمس كمنهما الاخر كما قبل  
 التناكح على المعتقد **قوله** فعلم اي من الايتان بهن  
 الدالة على التبعض **قوله** خلافا للتناكح ويرد هذا  
 الفرق بان التناكح كذلك يجوز فيه تنكاح المرأة  
 من هذه المسئلة مع قدرته على غيرها فالفرق فاسد  
 وايضا لانه انما يمنع في الاختلاط بعد المحرمات ابتداء  
 لانه يتحقق بذلك انكافاه عن محرمه خلافا لهذا  
 فانه

فانه لما سمع له بالنكاح نال هذا التحقيق فلم يبق الا انه  
 ينكح الى بقاء واحدة لانه حكم المانع المحصر فيها هكذا اقيم بكم  
**قوله** وياتي ذلك في اشتباه رجل محرم على امرأة فيقال ان  
 اشتباهه بمحصورا امتنع عليهما ان تتزوج بواحد  
 منهم وان اشتباهه بغير محصور حل لها التزوج  
 منهم **قوله** محريم مؤيد اي بالنسبة للزوج **قوله**  
 لا بالنسبة للواطي لان الحرمة عليه ثابتة قبل  
 الوطني كبنات اخيه بان تزوج ابنه بنت عمه  
 ثم وطئها ابوة بشبهة فهي محرم للواطي قبل الوطني  
 لانها بنت اخيه **قوله** بالشق الثاني وهو قوله امر لا  
**قوله** جمع امراتين الخ سئل شيخنا الرضائي رحمه الله تعالى  
 عن جمع الاختين في الجنة فاجاب بانه لا مانع لان  
 الحكم يدور مع العلة وجودا وعدمه لان العلة التباين  
 وقطعية الرحم وهذا المعنى منتف في الجنة **قوله** لو  
 فرضت احداهما اي امر الزوج اي امر الزوج او بنته  
 فقط بخلاف المرأة اذا فرضتها ذكر كانت امر الزوج  
 اجنبية منه تامل **قوله** جاز له وطني الاخرى وهذا  
 يشكل على ما مر من قوله سواء كانت الموطوءة  
 محرم للواطي قبل العقد الخ **قوله** وتعد محررا ربع  
 فقط لقوله صلى الله عليه وسلم لغيلان الخ



واذا امتنع ذلك في الدوام امتنع ففي الابتداء أولى قيل وكان  
في شريعة موسى الجواز من غير حصر تغليباً للرجال وفي  
شريعة عيسى لا يزوج غير واحدة تغليبا لمصلحة النساء من  
عدم الشحنا وراعت شريعتنا مصلحة النوعين **قوله**  
ممكن وطيبه ولو هما كبيراً ومجنوناً أو خصياً أو مجنوباً  
أو صائماً أو كصغير عاقل يتأتى منه الوطئ وليس يقن  
إذا أصبح تكاحه أي الفن الصغير بناءً على الراجح من  
امتناع إجباراً على التكاح ولا بد بعد الإيلاج من  
طلاق الثاني لها وانقضاء عدتها منه ولعل سكوت المصنف  
عن ذلك للاستعارات تحريم الثلاث قد ارتفع خلفه  
تحريم زوجية الغير وعدته **قوله** انشاداً إلى الفعل كما  
هو ظاهر كلامهم وقيل بالقوة **قوله** عبد الرحمن بن  
الزبير بفتح الزاي وكسرهما **قوله** كما في الفور أخلاقاً  
لها في شرح البهجة من الاكتفاء بتغيب الحشفة فيها  
**قوله** بطلان التكاح وهو محل خبر عن الله المحلل والمحلل  
له وتصدق بهينها في وطئ المحلل وإن كذبها العسر  
إقامة البينة أي واعترف بالبطلان فلا ينافي أن  
الطراة إذا ادعت أن زوجها طلقها وانقضت عدتها  
لا يقبل قولها إذا عينته ما إذا لم يقينه فلا يقبل قولها  
أو قالت لوليها أن تزوجني طلقني وانقضت عدتي  
واذنت

واذنت لكن إن شئ وجني فان له تزويجها ويؤخذ من  
هذا أن ذاك محله بالنسبة إلى الحاكم أنه تحت ط  
لغايبين بخلاف الولي الخاص وللاول تكاحها وإن ظن  
كذبها لكن يكره نعم إن صرح بكذبها امتنع حتى يقول  
ثبت صدقها وإن ادعى الثاني الوطئ وانكرته لم تحل  
للاول كما لو كذبها الثاني والولي والشهود في العقد  
خلافاً للبليقي **فصل** فيما منع التكاح من  
الرق **قوله** أما في الأولى وهو طر والمملك في مسئلة  
الرجل بدليل قوله وأما في الثانية وهي من زيادة  
لأن الأصل لم يتعرض لمسئلة طر والمملك في المرأة  
وإنما تعرض لمسئلة طر والمملك في الرجل **قوله**  
وخرج بتام مالها ابتاعها بشرط الخيار له حل له  
الوطئ لأن المملك له وكذا إذا كان الخيار للمبايع  
لبقاء الزوجية بخلاف ما إذا كان الخيار لهما كافيه  
يمتنع ومن التفصيل هو المعتقد خلافاً لما في شرح  
الروض في الخيار وقد تقدم ذكرهما هناك **قوله**  
ولا ينكح حر ولو عقيها أيس من الولد أما غير الحر  
كالمبعض فتحل له من غير شرط مما ياتي **قوله**  
من بهار في الأمة الموصي بأولادها إذا اعتقها الوارث



لا يملكها الحر الا بالشروط التي في الامة ويلغز بها  
فيقال لنا لا تنكح الا بشروط الامة ويقال في اولادها ارقا  
بين حرين **قول** او قادرا عليها باتيجدها وتجد صداقها  
فاضلاعها يحتاجه من مسكنه وخادمه ولباسه ومركوبه  
وتحوها وتجدها لوجوب الاعفاف على ولده وهل  
المراد بالحاجة حاجة الغالب او سنة محل نظر والظاهر  
انه كالقطرة **قول** لانه قد يعجز عنه عند حلوله اما اذا  
علم قدرته عليه عند الحمل فلا تخل له الامة اخذ امها  
قالوا في المقيم لو وجد اما يباع بثمن مؤجل وكان قادرا  
على وفايته عند حلوله لزومه الشراء والمعتد عدم  
تخريم الامة في هذه الحالة ايضا لان في الزوجة  
كلفة اخرى وهي النفقة والكسوة فانها تجبان عليه  
بمجرد عرضها والفرض انه معسر في الحال بخلاف ثمن اما  
**قوله** او بلا مهر كذلك اي وهو فاقد المهر **قوله** وباكثر  
مهر مثل كذا قاله الجمهور وقال الغزالي هذا اذا  
كان الزايد بعد بذله اسرافا والافقرم الامة وفرقا  
بينه وبين ما الطهريان الحاجة الى اما تتكرر وعلى هذا  
جري النووي في تنقيحه وهو المعتقد لكن اذا كان صداق  
الامة اكثر من مهر امثل الحرية ولم ترخص الحرية الا بما طلبه  
سيد  
الامة

سيد الامة انه يجوز نكاح الحرية ويمتنع نكاح الامة  
وهذا مقتضى نص الشافعي وتقليدهم يقتضيه والاوجه  
ان شرط السيد في صلب العقد ان اولادها احرار لا يوثق  
بخلاف تعليق بولادتها اياهم فانه يفيد حرية بولادتها  
وحينئذ فلا يملكها الحر الا بالشروط لان ولدها ينعقد  
رقيقا ثم يعتق بالولادة **قوله** نخوف زنا فليس يوثق  
نكاح الامة اذ لا يتصور منه الزنا ومثله الممسوح بخلاف  
الصبي والعين فانه يجوز لهما نكاح الامة بشرطه  
**قوله** باسلامها واذا كانت مملوكة لكافر **قوله** كما  
فهمه السبكي من كلامهم اذ ان افعوا اليها **قوله** نكاح  
الامة ولدى الا ان يكون الاعفاف غير عليه  
فصل في نكاح من تخل ومن لا تخل من الكافرات وهي ثلاثة  
الاولى من الكتاب لها ولا شبهة الثانية من لها كتاب محقق  
الثالثة من لها شبهة كتاب ومثل النكاح التثري لان  
صنف ما **قوله** حرم الاستمتاع بخرايرهم بعقد النكاح  
حرم الاستمتاع بما يهرم بملك اليمن **قوله** لا تخل لمسلم  
وهل تحرم الكافرة غير الكتابية على الكافر وجهان  
في الكفاية وظاهر تقييد الشارح بالمسلم حلها لكتابي وظاهر  
اطلاق الحاي ويحرم منها عليه ولا يبعد خروج النجسين على الخلاف



في تاليهم بالفروع وهذا حرم الوثنية على الوثني قال السبكي ينبغي ان يقال انهم  
مخاطبون بالفروع حرمت والا فلا والراجح انهم على النكاح صحيح واذا  
تراجعوا اليها فرددناهم كما في الشرح الصغير للرافعي ولا يلزم من التحريم  
عدم الصحة فكلام السبكي في التحريم فقط وكلام غيره في التقرير وعدمه  
ولا يشكل على تقرير المجوسي على نكاح المجوس سببه كما في الشرح الصغير  
في قولهم ونقرهم على ما نقرلوا وسلموا وتبطل بالانقلاص  
بالنسبة لغير ذلك فهو عام مخصوص صلى **قوله** امكنوا  
من كتابي ونحو وثنية فحرم ماله تبلغ ويخترد دين الكتابي منتهما  
كما حكاه جماعة النصارى واقره الا لكن جزم الرافعي في موضع اخر بخبريها  
**قوله** نسبة الى اسراييل واسرا بالعبودية عبد وايل اسم الله  
فمعناه عبد الله **قوله** ان يعلم بانه لقواتر وشهاد لا تعدلين  
اسلمها لا يقول العاقد بن علي المعتمد **قوله** اول ابائها وامهات  
باول ابائها اب تعرف النسبة اليه وان خالفه من جابعه  
من الاثنا حتى لو دخل اول ابائها في ذلك الدين قبل البعثة  
الناحية ثم جاء من بعده لا دخل فيه بعد البعثة الناحية  
حلت بنته نظر الاول **قوله** وتحرم سامرة الخ فاطموردي  
اطموافقة بان نقر الصابئة بعبسي والنجيل والسامرة  
يموسي والتوراة وتفسير لا ملايم لانا طة طارحل  
المنالحة يكونهم من اهل الكتاب وحرمتها يكونهم يسوا  
من اهل الكتاب وتفسيره الخ الفة تعم الفرقة من  
الصابئة التي يقال انها تعبد الكواكب السبعة وتصيف  
الاثار وتنفي الصانع المختار فهذه الفرقة لا يباحون  
ودما بهم مهررة انتهى ابن ابي شريف **قوله** والسامرة  
طائفة من اليهود اصلهم السامري عابد العجل  
**قوله** والصابئة من صبا اذار جمع **قوله** اقدم  
من النصارى

قوله اقدم من النصارى كانوا في زمن ابراهيم صلى الله عليه  
بيننا وعليه وسلم منسويين لصباي عم نوح **قوله** يقولون  
الصانع المختار ويؤمنون ان الفلدحي ناطق **قوله** فافتي  
الاصطري والمجلي الاصطري والمجالي **قوله** يقتلهم فبذلوا  
له مالا كثيرا فتركهم **قوله** قتلناه اي جرد لنا قتله وضرب  
الرق عليه واسره والمن عليه تمة من قال لزوجه  
بأكافرة تريد حقيقة الكفر جري فيه ما نقرر في الرد هاذ  
الشم فلا وكذا ان لم يرد شي لان الاصل بقا العصمة  
وجريان ذلك للشم كثير امرا دبه قران نعمة الزوج  
انتهى ابن حجر **باب** نكاح المشرك **قوله**  
مع اي الطفل ومثله الجنون **قوله** لتقدم اسلامها  
الى العلة الشرعية تقارن معلولها فلا تقدم ولا تاخر  
الزمان اي لان نطق المتبوع بالاسلام منزل منزلة نطق  
البالغ به لمصولها في زمن واحد لكن حكم للتابع متأخر  
عن حكم للمتبوع ولا يحكم للولد بالاسلام حتى يصير الاب  
مسلم **قوله** لا يجوز عقارته لمفسد راتل عند اسلام  
والمراد بالمفسد عند ما اجمع عليه علماء ملتزم لا غير  
ابن حجر **قوله** حرة اي صالحة للتمتع والا فلا يتدفع  
نكاح الامة **قوله** وانه سوانكم معا ام مرتبا ام  
مع المعينة او تقدم نكاح حرة فلا اشكال في اندفاع الامة  
لان المفسد قارن العقد والاسلام واما عند تقدم نكاح  
الامة فلم يوجد فيه ذلك واما المفسد وانه نكاح الامة  
ناظرين في ذلك الى انه كالا ابتداء دون الدوام بخلاف نحو



العدة الطارئة بعد العقد قال الرافعي لان نكاح الامة  
يدل يعدل اليه عند تعذر كرهه والابدال اضيق حكما من  
الاصول فلهمذا غلب هنا شبهة الابتداء انتهى **قوله**  
وفي عدة للغير ولو عدة شبهة ولو تارنه والاسلام عدة  
شبهة فنقل عن الرافعي للعبادي انه يقول خلاف عدة  
النكاح وعدة الشبهة واطلقوا اعتبار التقدير بالابتداء  
ولهذا اطلق السراح العدة تبعا لاطلاق الجمهور **قوله**  
وقد بقي من الوقت شي لا يقرب علي نكاحه واذا وجد  
الاسلام ولم يبق من الوقت شي لا يقرب علي نكاحه بطريق  
الاولي لا اعتقادهم ان لا نكاح **قوله** نكاح طرات عليه عدة  
شبهة واستشكل الفقهاء عروضا الشبهة بين الاسلاميين  
بان احد الزوجين اذا اسلم جرت الزوجة في عدة النكاح  
وهي مقدمة على عدة الشبهة كما سياتي قريبا في كتاب  
العدد فاسلام الاخر يكون في عدة النكاح لا في عدة الشبهة  
واجيب بلجوبة منها ما قاله الامام وغيره ان لا تقطع بانها  
عدة نكاح كجواب ان يسلم الخلف فيسبب ان الماضي منها  
ليس عدة نكاح بل عدة شبهة **قوله** اي محكوم بصحة  
لان الصحة حكم شرعي ولا شرع في الكفر والتحقيق عند  
بعضهم انه اذا وافق الشرع نصحه والا محكوم بصحة  
مخصصة **قوله** فلو اطلق لا وان لم يعتقده طلاقا  
ويصح ظلالها في الشرك ولو نكحها بلا محلل لم يقرب ويرتب  
عليه ذلك ايضا بثبوت المصاهرة فحرم عليه امهات الزوج  
بالعقد وبناتها بالدخول وحرم علي اصوله وفروع

**قوله**

**قوله** ان قبضته وحث بعضهم ان قبض ولها قبضتها  
ان كانت مجزأة او كان باذنها وهو المعتد **قوله**  
اسلم ونكحه ام وبناتها مدخول بهما حرمتا اياه او لهما المسمى  
الصحيح والافهم المثل وان لم يدخل بهما حرمت الام فقط  
واستحق نصف المهر وان دخل بالبنات فقط حرمت الام  
وحدها واستحققت الام نصف المهر وبالاخر حرمت البنات  
وكذا الام ولها المسمى والمناسب ذكر ما يتعلق بالمهر  
عند قول المصنف او اسلم علي امر وبناتها لا لكن ذكر بعض  
السراح لهذا فنبهته لما سبته المهر **قوله** فلها قسط  
ما بقي من مهر مثل والمعتد في تعسيط ماله لو فرض بالا  
ولو تعدد الورق مع عدم استموا القدر كرتي حر الكيل  
الا اذا زاد احداهما بوصف بنالقيمة ومتقوم لو فرض في  
مالا كخنازير القيمة عند من يراها وكذا لو تعدد حبس حجر  
وكلاب وخنازير **قوله** ومحل استحقاقها لا ومحل ايضا  
في غير المفوض اما لو نكح مفوضة واعتقد وان لا مهر حال  
فلا شيء لها وان وطئها بعد الاسلام **قوله** ولو توافع لا  
واشعر تفسيره بالتوافع اعتبار رضى الخصمين وهو نصية  
كلام الغرالي ولكن عامة الاصحاب على اعتبار رضى واحد  
اذا استعدي علي خصمه انتهى ابن قاسم **قوله** وهذا  
ناسخ لقول لا والاولي حملها علي المعاهد من كما قال بعضهم  
وهذا اولى من دعوي النسخ لانه لا يصار اليه الا اذا نكح  
لجمع والجمع ممكن ويقال عليه اذا كانت الثانية نفسها  
بالاولي وقد سلف ان الثانية في المعاهدين يلزم من ذلك

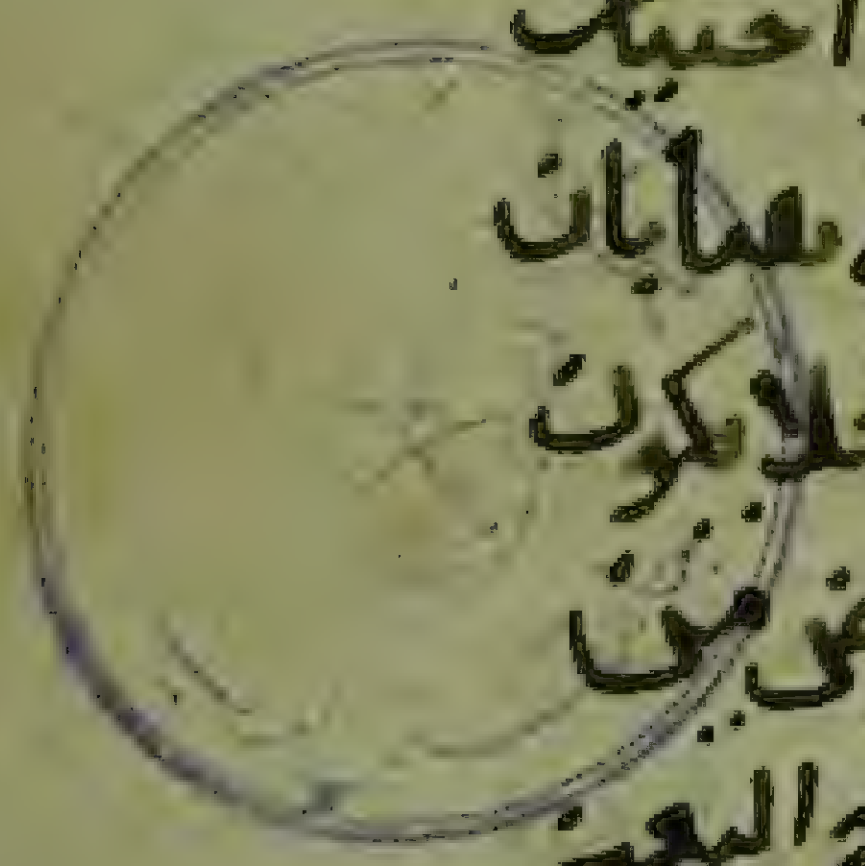


لزوم الحكم بين المعاهدين وقد ذهب الشافعي الى المنع و  
 بان النسخ في حقيقة القياس اهل الذمة على المعاهدين الذين  
 وردت فيهم الآية ولما كانت الآية أصلاً للقياس جعلت  
 الآية الاخرى ناسخة لها من حيث المنع من صحة القياس فليقتل  
 عمره **قوله** **فصل** في حكم من زاد على العدد  
 الشرعي **قوله** اسمك ارجاء قال البيهقي الذي افهم منه  
 ان اسمك لا باحة وفارق للوجوب لحقهن في رفع الجس  
 عنهن فالسكوت عن الكل لا محذور فيه الا اذا اطلب فيجب  
 كسائر الديون والا لم يجب فينبغي حمل كلامهم عليه وعقبة  
 الاذري بان السكوت مع الكف يلزم منه اسمك اكثر  
 من اربع في الاسلام وذلك محذور انتهى وحينئذ تقوله  
 اسمك ارجاء للوجوب لانه الاصل لا للجواز **قوله** ترك  
 الاستفصال اشار به الى قاعدة من توأجا امانا الشافعي  
 رضي الله عنه وهي ان ترك الاستفصال في وقائع الاحوال  
 ينزك منزلة العموم في المقال ويجار منه قوله ايضا وقائع  
 الاحوال اذا تطرق اليها الاحتمال كسماها ثوب الاجمال سقط  
 بها الاستدلال وجمع السراج البليغي حمل الاولى على الاول  
 والثانية على الافعال **قوله** **سريع** اذا نكح في الكفر زوجي  
 واسلموا فان ترتب النكاحان فهي الاول فان مات ثم  
 اسلمت مع الثاني ولم يعتقدوا الزوجين ففي جواز  
 التقدير وجهان قال في زوايد الروضة ينبغي ان يكون احدهما  
 التقرن وان وقع النكاحان معاً لم تقرب مع واحد منهما لانه  
 انتهى ابن قاسم **قوله** او اسلم عليا موبنتها لا يفي من احوال

شبه  
اعتمد  
كلام البيهقي

المسلمة

المسلمة ما لو شك هل دخل باحدهما او لا وحكمه كما لو لم يدخل  
 بهما ولو علم انه دخل باحدهما وشك في عينهما بطل نكاحهما  
**قوله** اختيار امة وافهم انه ليس له اختيار امة قبل يسه  
 عن حرة المتخلف موت او مضي عدة وهو كذلك كملحرج  
 به في الروضة كما صلبها **قوله** وعقبن اي الاما ثم اسلم  
 ولا يختص حكمهما ذكره المصنف في هذه الصورة بل  
 الضابط الشامل لهما ولغيرهما ان نظرا العتق قبل اجتماع  
 الاسلامي واسلام الزوج فيصدق ذلك لهما اذا اسلم ثم  
 عتقن ثم اسلمن او عتقن ثم اسلم ثم اسلمن اما اذا تاخر  
 عتقهن عن الاسلامي فتتبعن حرة ان كانت والا اختيار  
 امة من الاما فقط بشرط كما ذكره الشارح **قوله** وكل  
 منهما بالاجنبية اليق منه بالمنكوحة فان اختار المولى منهما  
 او المظاهرة منها حسبت مدة الايلا والظهار من الاختيار  
 فيصير في الظهار عابدا ان لم يفرقها حالا **قوله** فان توفي  
 بالفسخ الطلاق لان اهل الفراق او اطلق فهو اختيار  
 الفراق فعلم ان الفسخ كناية واستشكل كونه كناية بها بان  
 ما كان مرجحاً في بابه ووجد نفاذا في موضوعه فلا يكون  
 كناية في غيره ويجاب بان هذا استثنائي رعاية لغرض من  
 رغب في الاسلام **قوله** وعليه تعيني قال شارح النجاشي  
 وفي التعبير بالتعيني سر وهو الاشارة الى انه محذور في  
 الاسلام ان نكاح من زاد على الروضة يعني ان يكون احدهما  
 لانسانا لا ويدل له ان العدة تكون من اسلامهما  
 اذا اسلما معا او من اسلام السابق منهما ان اسلما مرتباً





**فصل** في حكم مونة الزوجة **القول** او اسلمت  
هي بعد دخول قبله واسلم بعدها **قول** او دونه  
ولم يسلم هو **قول** لنشوزها بالخلف ونحو الزركشي  
وغيره ان خلفها لو كان لصغير او جنون او غائما اسلمت  
عقب زوال المانع استحققت كما امر شد اليه تعليلهم وفيه  
نظر لان الخلف منزل منزلة النشوز كما امر حوايه كره  
والنشوز يسقط النفقة ولو من نحو صغيرة انهي بن  
حجر ولو اختلفا فقال الزوج اسلمت اليوم فقالت بل من غير  
مثلا فالقول قوله لان الاصل استمرار كفرها وبراهينه  
عن النفقة ولو قال الزوج انا اسلمت قبل ذلك نفقة لك  
وعكست الزوجة صدقت لان النفقة كانت واجبة عليه  
وهو يريد اسقاطها **باب** لكمار في النكاح  
وله اسباب منها العيب والتفريق والعنف والعيب اما  
مشترك وهو جنون وكهذام والهرس والرق والقرن  
واستشكل تصور نسخها بالعيب بانها اذا علمت به فلا  
خيار ولا يبطل النكاح لاستفا الكفاية واجاب ابن الرقعة  
بان صورته ان تاذن في معيني او من غير كفور ونزوحها الوالي  
سنة بنايلي انه سلم فان المذهب صحة النكاح كما صرح به  
الامام وثبت خيار **قول** جنون ولا فضايه للمنايه  
وللبطش لم يشترط استحكامه **قول** ثم يقطع ثم يئنأ  
وهو في الوجه والاطراف اغلب **قول** ومستحكم برص الخ  
والاستحكام فيه بان يصل الى العظم بحيث اذا فرك في كاسه  
لا يجر والمعمد انه لا يشترط استحكامها بل يكفي حكم اهل القبر

بكونه

بكونه جذاما او برصا ملى ولا خصا صي الضر بها وقد  
استشكل مقارنة العنة للعقد بانها لا تنقضي الا بعدد واجب  
بامكان تصورها بما اذا تزوجها وعن عنها ثم طلقها واراد  
تجديدها **قول** وذلك لغوات التمتع المقصود من  
النكاح ما لم يزل ولو بفعل غيرها ولا يحبر على انه الله  
لتصويرها **قول** اي عجزه عن الوطئ في القبل لضعف الاله  
او القلب او الكبد **قول** وهو غير صبي ومجنون بخلاف  
عنة الصبي والمجنون اذا اقرا اسلمها ولا تكول فلا يتصور  
ثبوتها في حقها وقد لا تسمع دعواها بعنة اي مقارنة  
للعقد على المالك بان نكح حرامه بشرط للزوج الدور  
اذ سمعها يستلزم بطلان دعواها **قول** اما بعد الوطئ  
اي في ذلك النكاح اما وطئ في نكاح سابق فلا يمنع خيارها  
**قول** واستحاضة ولو مع خير **قول** وضيق منفذ  
وتفوط عند الجماع وافضا ويحق ونحو مستحكم **قول**  
تكان العقد جري بلا سمية فلا نظرها الى ان الفسخ يرفع  
العقد من حينه او من اصله **قول** ولا يرجع زوج  
بغرمه من مسمى التفريق انما يكون بالمقارن ولا يتصور فيه  
وجوب المسمى حتي يقال ولا يرجع به الا ان يقال على قول  
مرجوح وهو القديم **قول** فان قال وطئت في السنة وهو  
او بعدها لا تنبئ به تصديقه في الوطئ ستنني من  
قاعدة ان القول قول نافي الوطئ واستثنى منها ايضا  
تصديقه في الايلا وفيما لو اعسر بالمهر حتي يمنع نسخها  
وتصديقها فيه فيما لو اختلفا ان الطلاق قبله او بعده



وانت بولد ليحفظ ولو شرطت بكارها فوجدت ثيبا نقات  
امتحنني وانكر صدقت لدفع الفسخ وهو لدفع كمال المهر  
ولو قالت ولو قال لظاهر انت طالق لاسنة تعال وطيت لي  
فلا طلاق حالا وقالت لم تطا فوقع حالا صدق لان الاصل  
بقا العصمة ونظيره انني القاضي فيما اذالم انفق عليك اليوم  
فانت طالق وادعي الانفاق فيصدق لدفع الطلاق وهي بقا  
النفقة عليه غلا باصل بقا العصمة وبقا النفقة ولو  
اختلفت هي والحلل في الوطي صدقت حتي نخل الاول لعسر  
اقامة البينة عليه وهو حتي يشطر المهر انتهى **قوله**  
ما لو كانت بكر اي غير غورا شهد اربع ببقا بكارها **قوله**  
**قوله** او ثبت حق الفسخ وحذف قوله فاختاري تبعا  
للشرح الصغير ونحو البيبي انه لا بد من حكمت لان  
البثوث غير حكم مردود لان المدار على تحقق السبب  
وتدريج **قوله** ولو شرط في احد هاتين هذه اشروع في جعل  
الشرط **قوله** فله فسخ ولو بلا قاض كخيار عيب المبيع  
وتعقبه الراعي بان يخلف يبطل العقد على قول فليكن  
كخيار عيب النكاح **قوله** خلف الشرط في اعادة الخيار  
اي للخيار خلف الشرط وللمغبر **قوله** او طئنه  
قد اشروع في خلف الظن **قوله** فبان فسقه هذا  
ما قاله الراعي بعد الكنة فيسل الصداق تغل عن البغوي  
بثبوت خيار بالفسق ووافق المصنف في زيادة الرصة  
البغوي وتعجب من الراعي حيث خالف البغوي هناك قال  
بعضهم ويجب من المصنف كيف وافق في المنهاج الراعي

في المحرم

في المحرم مع مخالفته له في زيادة الرصة وانقصر البيبي  
وجماعة على هذا النقل وتعجب من المصنف فانقضى تزوج  
خيار في الروايد في بعض النسخ انه الخيار لكن في الاثر  
والزركشي في المحاكم عدمه واستشهد لذلك وحكم  
به صاحبة الانوار واليهي **قوله** وما ذكره في ان  
لها خيار فيما لو بان عبدا تباع فيه الماورد في وهو المخذوم  
ربلي وتوهم بعضهم تعريض شيء لجلال الخالي في  
المنهاج **قوله** لان غره سيدها لا لا يرد شي من  
هذه الصور على الشرائع لان تلامها في سيد متي  
قال زوجتك هذه كره او علي انها حرة عتقت عليه  
خلان ما اذا قام به مانع **قوله** ومن عتقت في هذا  
شروع في خيار العتق فسرع لو ادعت العتق  
وانكوه السيد وصدقتها الزوج صدق السيد لان الاصل  
عدم العتق و**قوله** قال صاحب الكافي قال سئنا  
سمعت يحيى ابا علي يسأل عن ذلك فقال ختم وجهي  
والامم بثبوت خيار لانها حرة في زعمها والحق لا بعد  
قال صاحب الكافي تعلى هذا لو تسخت قبل الدخول لم  
يسقط الصداق لانه حق السيد ولو عتق العبد  
واسر فليس له نكاحها لان اولادها امرقا انتهى **قوله**  
اولزوم دور لانها لو تسخت سقط مهرها وهو من  
جمله المال فيضيق الثلث عن الوفا بها فلا تغتق لها  
فلا يثبت خيار سوا كان المهر دينيا ام عينيا بيد الزوج  
او بيد سيدها وهو باق او تالف انتهى شرح روهي



**قوله** فمن اخبر بعد ثبوت حقه وكذا الوارث الرافع الي  
 كاهن فيما يتوقف على الرافع اليه وهو عيب النكاح **قوله**  
 او طلقها زوجها رجوعا بعد عتقها او قبله **قوله**  
 او خلف اسلام اي اسلام احد الزوجين فيما اذا كانا  
 كافرين رقيقين لانها بصدد البيئته وقد لا يرجع  
 ولا يسلم المتخلف يحصل الفراق من غير ان يظهر من جهة  
 الواثبة فيه تامل هذا التصوير **فصل** في م  
 الاعفاف **قوله** موثر بما ياتي في النفقات كما هو ظاهر  
 كذا قال ابن حجر **قوله** فوارثا ان استوارث بالثبوت  
 ابن وابن ابن مع بنت بنت فان استوارثا فوارثا  
 وترفع عليهم بالسوية على الاوجه كما ياتي في النفقات المعتمد  
 التوزيع بحسب الارث **قوله** او يجوز شواكله  
 لا يلزمه الانفقة واحدة يدفعها للاب بنور عايلها  
 ولكل منهما الفسخ فان نكحت واحدة تمت للآخرى  
 لكن قال ابن الرفعة هنا يظهر انها تنعقد للجد به لئلا  
 تفسخ بقصص ما يخصها عن اللد **قوله** ومن كسبه حيث  
 لا يتضرر في رزق من خصيله هذا ما نقلنا في الروضة  
 واصلا عن ابي علي قالا وينبغي فيه كذا في النفقة ولم  
 يذكره في الصغير بل جزم بالاول ويفرق بينه وبين  
 النفقة بانيها تنكر بخلاف **قوله** او يقال خلف ههنا  
 مخالفة حاله دعواه وهذا هو المعتمد **قوله** وتغيري  
 بالظهور حاجته لا الفرق بين العبارتين ان ظهورها  
 لتأنيته توقف على ترائين تظهر لنا وانما رها يكتفي به **قوله**

ولو انني وغير  
 كائن بنت وابن  
 ابن ابن **قوله**  
 في

عشيرة وهذا  
 قال الخطيب  
 اوجه

وان لم يتبع

وان لم يتبع لنا صدقة **قوله** وعليه مؤنتها مالا وكلفت  
 النفقة يجب الكسوة قال البيهقي الا لا دم ونفقة خادم  
 لان نفقة مالا يثبت اختيار لم جفانها وحذفت في  
 الصغير **قوله** الشيخ مؤنتها موافق لبحث الشيخين  
 كلامه على غير الادم ونفقة خادم وهذا هو المعتمد  
 وما ذكره المصنف من الخيار هو في مطلق التصرف  
 اما غيره فلا يبدل وليه ولا اقل ما شرف به كاجد الاله  
 ان يلزم كاهن بغير الاقل **قوله** او يطلق زوجته  
 او اعتق امته وفي الشرحين والروضة وغير هاذي القلق  
 مع الطلاق في التقصيل بين المعذور وغيره قال الاذري  
 وفيه نظريح امكان بيعها والاستبدال نعم ان كانت ام  
 ولد مع ولي خدام خود وهذا هو المعتمد **قوله** خاص  
 بردتها منوبة الزر لشي وغيره وفي البحر وغيره عن  
 الاصحاب ما يقتضيه كما نقل الاذري اما برده فخطا  
 بغير عذر بل اولى وان اطلق المسيلة الشبان وغيره  
**قوله** وثبت به مهر وارث بكارة **قوله** وان  
 كانت ام ولد للفرع وفي الروضة واصلا عن الروياني  
 قطع الاصحاب بالخذ واعتمده البلقيني في تصحيحه لكن  
 سقنضي كلام الصغير انه وجه وان الصحيح عدم الفرق  
 قال الزر لشي وهو الظاهر وهذا اعتمده الشارح **قوله**  
**قوله** ويلزمه التعزير الخ قال الرافعي وشبهه ان  
 يكون هذا التعزير حق الله تعالى لا خلق الا ان انتهى  
**قوله** حر سيب رطلقا اي شو اكان الاصل حرا



أم رقيقا صارت أم ولد أم لا ما جري عليه الشارح من  
 حرية الولد وإن كان الأصل الواطئ رقيقا هو ما نقله  
 في العزير والروضة عن فتاوى الفقهاء وأقواه لكن  
 حكى القاضي حبيبي في تعليقه الخلاف في المسئلة ورجح  
 أنه ليس يجر وأرتضاه البلقيني وأرسل صاحب الكافي  
 خلاف دون ترجيح **قوله** وتصير به أم ولد ولو  
 كانت أمه الابن منكوبة برجل فأولدها الأب نفرد به  
 الاستيلاء على المرح كما اقتضاه اطلاق الشارح كغيره  
 ويستمع النكاح ولا يزوج الزوج وطئها في مدة الحمل  
 وينفذ ابلاؤه أمة فرعه الموصي بها والمعاوق غفها  
 تصفة والمديرة ومن اشتراها الفرع ولم يقضها المهر  
 كما اقتضاه اطلاق كغيره أيضا لكن المتجه تقيده  
 الاستيلاء بما إذا كان الأصل هو سر انتهى استبعاد  
**قوله** وهو معسر أو كافرا وهي والابن مسلمين  
 وتصير مستولاه كافرا وتدخل في ملكه تهرأ كارت **قوله**  
 لأن غير محر لا يملك أو يثبت ابلاؤه لا تمتد يشمل البعض  
 وقضية أن الأب المبعوض إذا وطئ أمة فرعه لا تصير أم  
 ولد له وهو مخالف لما ساق في كتاب امهات الاولاد من  
 أنه إذا وطئ أمة وأجبها صارت أم ولد وتدين بالانحالة  
 بينهما لأن كلامنا هنا في أمة ولده وهناك في أمة لكن  
 قوله أو لا يثبت ابلاؤه لا تمتد بخالف ما ساق **قوله**  
 لا تنقل الملة في أمة قبل العاوق تقتضي التعليل لزوم  
 قيمة الولد فيما إذا كانت أم ولد للفرع أو كان الأب  
 مرققا

٤

ن

رقيقا لعدم الانتقال في الأم فيها **قوله** لأنه ينتقل في الدوام  
 بفوته إلى الولد كما صل بعد ذلك ينتقل رقيقا لأنه بطاؤها  
 بجهة النكاح ولا تنظر للشبهة **فصل** في نكاح الرقيق  
**قوله** وهما في كسبه وكيفية تعلقها بالكسب أنه ينتظر  
 في كسبه كل يوم فيؤدي منه النفقة لأن الحاجة إليها  
 بأجرة ثم إن فضل شيء صرف للمهر كمال حتى يفرغ ثم تصرف  
 للسيد ولا يؤخر منه شيء للنفقة أو الحول في المستقبل  
 لعدم وجوبها وقول الغزالي يصرف للمهر أولا ثم للنفقة  
 حمل أن الرفعة على ما إذا انتفعت من تسليم نفسها حتى  
 يقضى المهر كله ونارح الأذري في المقابلين ثم بحث أنه  
 لا يتعين كل من هذين لأنهما قد في كسبه فيصرف عما  
 شأن المهر أو النفقة وهو القياس انتهى ابن حجر **قوله**  
 وفي مال تجارة عطف على قوله في كسبه أي وهما في مال تجارة  
**قوله** وله سفربة أي أن تحمل عنه ما مر **قوله** وبأتمه  
 المروجة أي حيث لا خلوة بهذا ما مشي عليه في شرح الروض  
 والمعتد عدم تحريم تخلوه بهار ملي **قوله** نعم إذا كان  
 أحدهما مراهونا أو مستأجرا أو مكاتبين لم يسافر به أي الأما  
**قوله** وليد غير مكاتبه استخدا ميا شمل كلامه المبعوض  
 نهى كالقنه أي إذا لم يكن مهايأة ولا نهى في نوبة نفسها كالأمة  
 وفي نوبة السيد كالقنه **قوله** ويسلمها الزوجها لبللا  
 فإن كانت حرة الزوج لبللا كالحارس والأثوي ثم  
 يلزم السيد تسليمها له تهرأ إلا أن كانت حرة السيد  
 لبللا أيضا كما بحثه الأذري ونحت أيضا أنه لو سلمها له

حصة  
 أي ما قد لحق



نهارا فاستمتع لغير ان كانت حر فته ليلا ولو حر فته ليلا كبلاد  
 حجاز تطحن بحوار ليلا والييد لا يتخذ منها الاقيم وحرفة  
 الزوج نهارا كغالب الحرفة فهل يجبر الييد علي تسليمها  
 ليلا وان ضاع خفها او لا وان ضاع خفها او لا وان ضاع خفها  
 الزوج كل محتمل وظاهر كلامهم الاول **قوله** بد اسيد  
 ام بحوارها ولو كان الزوج تحت ولاية سيدها وخاف عليه  
 لمرودة ونحوها داخل في دأره بيتا الزمة الاستئثار ولا  
 تسقط النفقة حينئذ **قوله** ولو قتل امته لا وكذا لو  
 قتل الييد او الامة الزوج او قتل حرة زوجها قبل الدخول  
 في جميع قاته يسقط والاخيرة منقولة عن بعض شروح  
 المختصر **قوله** ولو زوج عبده امة لا والظاهر ان البعض  
 بالنسبة الي بعضه كالحرف يجب تقسطه ولم ار فيه نقلا  
 انتهى قوت **كتاب** المصداق وهو  
 مشتق من المصدق بفتح الصاد اسم للشديد الصلب فكانه  
 اشد الغراض لو وما من جهة عدم سقوطه بالتراضي  
**قوله** ولو زوج عبده امة لا والظاهر ويقال له مهر  
 وغيره كما بينته في شرح الروض وقد نظمها بعضهم فقال  
 صدق ومهر خلة وفريضة **قوله** حيا واجرم عقر عداي  
 وطول نكاح ثم من تمامها **قوله** ففرد وعشر عد ذاك موافق  
**قوله** نعم لو زوج عبده امة ولا كناية لم يسن ذكره  
 والفريضة والاجر وهذا هو المعتمد كان كانت المرأة غير حائزة التصرف  
 والطول والنكاح قال او مملوكه لغير حائزة للتصرف او كانت حائزة له واذنت  
 نقاي وليسغفقت الذي لو لم يعوض او كان الزوج غير حائز التصرف وحصل  
 لا يجدون نكاحا وهي الينة **قوله** المهر والعقد والعلية وكما انتهى  
 اربعة المهر والعقد والعلية وكما انتهى

الاتفاق

الاتفاق علي اقل من مهر المثل للزوجة اي في هذه الاخيرة  
 وفيما عداها علي اكثر منه اي من مهر المثل **قوله** وما يصح كونه  
 مما يصح كونه صداقا واعترض هذا الضابط بانه لا يصح جعل  
 رتبة العبد صداقا للزوجة الحرة ولا جعل ام الولد صداقا  
 عن الولد ولا جعل احد ابوي الصغيرة ولا جعل نوب لا يملك  
 غيره صداقا لتعلق حق الله به من وجوب ستر العورة  
 من صحت جعل المذكورات ثمن او احيب بصحة جعلها صداقا  
 في الجملة وانما استنع فيها العارض **قوله** ضمان عقد لاثمان  
 يد تال الزركشي الفرق بين ضمان العقد وضمان الييد  
 ان ضمان العقد ما يضمن بالمقابل الذي توافقا عليه اي تعلاه  
 في مقابلته كالبيع اذا انفسخ بمقابل الثمن والبضغ يقابل  
 مهر المثل وضمان الييد يضمن بالبدل الشئ من مثل او قيمة  
 كالمستعار والغصوب انتهى **قوله** لا انفساخ عقد  
 التلخ المصداق باللف وتعدرا انتقاله الي ملك الزوج قبل  
 اللف حتى لو كانت عبدا الزمة مونة تجهيزه **قوله**  
 كظهوره في المبيع واستشكل بعضهم علي ضمان العقد  
 عدم الضمان في المييلتين للتعدي بالاستيفاء في الملاولي  
 والامتناع في الثانية ويحاج بان ملكها ضعيفة لنظره  
 لا انفساخ باللف فلم يقوي علي ايجاب علي من هو  
 في قوة المالك يترب عوده اليه تهر اعليها انتهى ابن حجر  
 رحمه الله **قوله** ولها حبس نفسها لا واذ اديست  
 نفسها او حبسها الولي بسبب سلم المصداق استخف  
 وغيرها وجوب امددة كحسب لان التقصير منه

شيء



**قوله** لانه ملك للوابت اي في الثولي او المعتقد اي في الثانية او البايح اي في الثالثة **قوله** فيوم موته عند عدل وليس العدل نايبها والا كان هو الجبر وحده ولا نايبه والا كانت هي الجبره وحدها بل نايب الشرع لقطع خصومه بينهما او نايبهما لقوله لو اخذ الحاكم الدين من المتنتع ملك الغريم وتبرأ ذمته الماخوذ منه او نايبها لكنه ممنوع من التسليم اليها وهي ممنوعة من التصرف قبل التمكين **قوله** لعدم الاعتداد بتسليمهن وقد بعضهن بما اذا خلى تسليم الولي عن المصلحة والا يجب القطع بانه تسليم البالغة والتقييد خفيف والمعتد ان لها الرجوع بعد الكمال لانه قد بينا الولي وفيه تفويت حاصل يظهر كما قال بعضهم ان تمكين القرنا والرتقا وخوها للاستمتاع بغير الوطي كتمكين السليمة للوطي حتى لو لم يستمتع بها ما دون الوطي في الفرج فلها الامتناع وان استمتع بها وهي مختارة فلا وهذا هو المعتد **قوله** اي يلزمها التمكين اذا طلبه وحل تسليمها نفسها منزول الزوج كما في التبيينه لكن في الروضة كاصلها عن مخاطبي ان المعبر هو وضع العقد واستسليم بعضهم واستظهر الاول **قوله** كاستخدام وهو تنف شعرا العانة **قوله** لانه قد لا يفي بذلك ولو ادعى الزوج انها بلغت من سنا يحتمل الوطي عرضت علي اربع نسوة او بجلين من الحارم كما في زوايد الروضة **قوله** ذكره للولي او الزوجة تسليم اي تسليمها للزوج قبلها اي الاطاعة في الصور الثلاث لما مر وان قال الزوج

لا اثر بها

لا اثر بها والمعتد انه لا يجب في الصغيرة وجاب في المرفضة ونحوها بشرط ان يكون ثقة **قوله** بوطي وانما يحصل بتعقيب الحشفة او قدرها وان لم يزل البكارة كما اتفقوا على اطلاقه خلاف الحليل ولو ازال الزوج بكارتها بغير ذكر لم يتغير المهر كما افنى به ابن الفرج كاج وهو معلوم من كلامهم حيث قالوا يتكبر بوطي لان الانثى لا تغير الذكر لاسمي وطيا **قوله** استمر الفكاك ولا يهر اي الدور اذ لو وجب رقب بعضها فيطل نكاحها فيطل المهر والمراد بتقريب المهر الاسمي لا في الحقيقة بعد استقراره كما لو اشترت حرة زوجها بعد الوطى وقبل قبضه المصداق لان البذل لا يثبت له على قسه مال وهذا وجه **قوله** في الصداق القاسد **قوله** ودم ويترك من الخلع على دم حيث يقع بها وبين ما لو اصدقها دما حيث يجب المهر المثل بان الغلب ثم من جانب المرأة المعتاد فاعتبر كون العوض يتصور اختلاف ما هنا وبان مقصود النكاح الوطى وهو موجب للمهر غالباً بخلاف الخلع فان مقصوده الفقرة وهو تحصل غالباً بدون عوض انتم وما ذكره المصنف في الاحتكاما انكم الكفار فقد مر حكما بتفصيله **قوله** وفي قوله زوجك بنى متعلق بقوله صح كل اي صح كل من النكاح والمهر والبيع في قوله زوجك كذا وافهم كلامه ان صورة المسئلة ان يكون الصداق وما بيع مع شخص واحد وهو كذا فلوقال زوجتك بنى وملكته وبنيت ثوي بهذا العبد لم يصح وهو كذا في الاظهر وان يكون في واحد الطرفين فان كان فيهما فقد ان كما لو قال زوجتك بنى وملكته هذه المايه لك يا ابن المايه اللتين لك والبيع والصداق باطلان على النص لانه من قاعدة مد عوجة **قوله** يرجع الزوج في نفسه اذا طلق قبل الدخول وهو ثلث العبد في هذا المثل **قوله** او على ان يعطيه بالتحسين اما بالفرقية فهو وعد منها لاسيما وهو لا يفسد الصداق كذا قال غير واحد وفيه نظر بل في نحو انكحنا بشرط ان

عوض في



لعمري شرط فاسد لانه شرط عقد في عقد **قوله** ان النكاح بالاذن المطلق  
محمول على مهر المثل وقد نص عنه وبحث الباقين ان لو كانت سفيهة  
فمردون ما دونها اكثر زايديا لم ير مثالا انعقد بالمسعى لا يصح الزايد عليها  
وطرده في الرشيد وهو محجة فيها معني لا تقلا وخرج بالتقصير ما لو  
زاد عليه فينفد بالزايدي كما في نظيرة من وكيل البيع الماذون له  
فيه بقدر زاد عليه قال فتا بأنه يجب مهر المثل وبأنه يجب  
ما سميته ويلغو الزايد لانها قد تقصد الحاياه كلاما فيه  
نظروا غير ينبغي ان ياتي هنا ما قالوه في وكيل عيني له قد ربح  
تعيين المشتر او النهي عن الزيادة فيمنع الزيادة عليه فيما  
نكذاهنا اذا عينت الزوج والقدرا او يفت عن الزيادة فيمنع  
الزيادة وحسينه فيحمل وجوب مهر المثل لفساد بعض المسمى  
ويحمل وجوب ما سميته فقط لا لخاصية الزايد من امه  
والاول اقرب انتهى ابن حجر **قوله** فيفسد كما في البيع  
ومنه يوحى انه لو نكحها بالف على ان يعطيها الفاض بالالفين  
وهو محتمل والحق الا عظم بلفظ الاستحقاق لانه يعيده ومن  
ثم صح بعقد هذا على ان تعطيني عشرة وتكون هي الثمن انتهى  
ابن حجر **قوله** لو امدت ثمان مائة خمسون حالة وحسب  
سوجة باجل مجهول كان محل عليه موت او فراق فسد الصداق  
وجوب مهر المثل ولا يقال بوجوب نصف المهر لان شرط  
التوزيع ان يكون الفاسد معلوما لتياني التوزيع عليه علي  
الصحيح **قوله** او تلا نكاح بينهما او لا توارث بينهما ان كانا  
مسلمان بخلاف ما لو اختلفت ملتهما فيصح وتحمل على مادام المانع  
قائما ان اطلقا فان مر حائفي التوارث ولو بعد واليه

المانع

288  
المانع بطل **قوله** او شرط فيه خيار ولو بعيب يقتضيه  
لانه خلاف مقتضا خلاف النفقة والكسوة فانها من مقتضيات  
كل نكاح بخلاف فانه عارض فيه **قوله** في خلاف بينهما كما رخصه  
في الروضة الخ ولم ينزل موافقته في الاول منزلة شرط  
حتى يصح ولا موافقته في الثاني منزلة شرطها حتى يبطل  
تغليباً لجانب المبتدئ لقوة الابتداء فانبط حكم به دون  
المساعدة له على شرط دفعا للتعارض **قوله** ولو عقد  
بالف الخ ويؤخذ من ان العقود اذا تكررت اعتبر الاول  
ان قول الزوج لولي زوجته زوجي كناية بخلاف زوجها  
فانه من محاذ مجرد موافقة الزوج على صورة عقد ثان  
مثلا لا يكون اعترافا بانقضاء العصمة او لولي ولا كناية  
فيه وهو ظاهر ولا ينافي ما في المتن ما سياتي فيسأل الوليمة  
انه لو قال كان الثاني تجد يد لفظ لا عقد لم يقبل لان ذلك  
في عقدين ليس في ثانها ما طلب تجد يد واق عليه الزوج هـ  
فكان الاصل اقتضا كل طهر وحكمنا بتوقع طاعة لا استلزام  
الثاني لها ظاهر او ما هنا في مجرد تجد يد طلب من الزوج  
للتحمل او احتياطاً لتامله انتهى ابن حجر **قوله**  
في التفويض **قوله** او البضع الى الولي في سيلة حرة او الزوج  
في سيلة السيد اذا زوج امته **قوله** صح تفويض سيده  
اي غير محجوب عليها فتدخل المهلة بان بلغت سيده ثم نذرت  
ولم تنجز عليها فهي سيده حكما **قوله** زوجني بلا مهر  
سواء اقتضرت على ذلك او زادت فقالت لا في حال ولا  
بعد الوطي ولا غير ذلك فيكون تفويضا صحيحا على المعتمد



**قوله** او زوج بدون مهر مثل وتجب الزكشي من هذه  
فان السمية فيها فاسدة فيجب مهر المثل بالعقد مرددة  
في الاصل بما حاصله ان تسميته بلفظة من اصلها لا ينافي  
الاذن وهو واضح ولا الشرع اذ ليس له ان يسي دون  
مهر المثل **قوله** او بغير نقد البلد صادقة بالنقد  
وبالعرض وان زاد كل منهما على مهر المثل من نقد البلد **قوله**  
وبه صرح في الشرح الصغير ونقله في الروضة واصلها  
عن الامام وغيره وقال في بعض كتب العراقيين ما يقتضي  
كونه نفويا وقال السبكي انه الظاهر وفي المصنفات انه  
الصواب المفتي به ونصنا عليه في الامر انتهى وهو ضعيف  
**قوله** نكح لو نكح في الكفر مفوضة الخ وتجاوزه ما في  
الرافعي هذا عن التهمة وجزم به في الروضة انه لو نكح  
دني ذمية على ان لا مهر لها وتوافعا البنا حكم بينهم حكم  
المسلمين وقد جمع بينهما على ما في نكاح المشرك على يمينين  
وما هنا على الدمين انما هي ابن قاسم هذا ما جمع به في  
العراقي ويجمع بينهما ايضا بان الكلام المتقدم فيما اذا  
اعتقدوا ان لا مهر للمفوضة بحال وما هنا على ما ذكره  
يعتقدوا ان في المهر فاذا انزعوا البنا حكمنا بينهم حكم  
المسلمين **قوله** بروع قال الجوهري بروع بنت واسق  
بفتح الباء اصحاب الحديث يقولون بكسوها والصواب النع  
لانه ليس في كلام العرب نقول الافروع وهو كل بنت  
لان عقود اسم واذا انتهى دميري **قوله** واعتبار حال  
العقد في المهر من زيادتي والمعتد انه لا فرق بين  
الوطي

٢٨٩  
الوطي والموت في اعتبار الاكثر من العقد في الوطي او الموت  
ويمكن حمل كلام الاصل على ما ذكره يختلف المهر من العقد الى  
الوطي او الموت او اختلاف وكان مهرها حال العقد اكثر **قوله**  
ولها اي المفوضة بمثل وطى الخ واستشكل الامام بان ان  
قلنا يجب مهر المثل بالعقد لما في معنى المفوضة وان قلنا  
لا يجب فكيف نطلب ما لا يجب قال ومن طبع ان يلحق ما وضع  
على الاشكال فانه لو بين طلب مستحيلا انتهى وتجاب بان معنى  
المفوضة على الاول انه يجوز للولي اخلا العقد عن السمية  
وكفي بدفع الامر عنه فاسدة ومعنى لا ينافي اذا لم تكن  
مفوضة واتفق الوطي مع الزوج على اكثر من مهر مثل تنقيح  
السمية فاذا فوضت جاز ترك السمية وحيد لا يشكل  
**قوله** وكفي بدفع الامر عنه فاسدة ما تقدم اول كتاب  
المصدق من جواز اخلايه عن المهر تامل وانما طلبت ذلك  
على الثاني لانه جوي سبب وجوبه فالعقد سبب للمهر  
ينجو العوض لانه موجب للمهر ورفق واضح بينهما انتهى ابن حجر  
وقولي لانها اذا لم تكن مفوضة الى قوله تامل من زيادتي  
**قوله** ان كان مهر المثل موجلا اي لا طراد عادة نسوقها  
به كلا او بعضا فلو كان مهر مثلها مائة موجهة لكنها تعدل  
تسعين حالة فرض تسعين حالة **قوله** ما يرغب به  
في مثلها عادة من شيا عصبا بها الخ لان المهر تغتربه فينظر  
فيه الى الشيب كاللغة في المتاح **قوله** واعتبر الماوري  
الامر الخ وهذا هو المعتمد وملي **قوله** وينظر الى  
شرف سيدها او خستته وتقدر عصبا بها وان عني



علي نسابلدها **قوله** فلو جرت عادتهن بمساجبة من ذكر  
او مشاحنة **قوله** خففنا او غلظنا **قوله** وفي وطى شبهة  
الحويستني من وجوب مهر المثل في وطى شبهة مالموطي  
العبد جارية سيدة او سيدة شبهة ومالمو كانت الموطوة  
بشبهة حرة او مرتدة فلا مهر في ذلك الموطى انتهى ابن قاسم  
**قوله** دون حد وارث بكاره وهذا مخالف للمنقول  
لاختلاف سببه فيجب المهر وارث البكارة انتهى ابن حجر  
**قوله** ولا يتعد داي المهر بتعدد داي الوطى واما د  
بالتكرار ان يحصل بكل وطية قضا الموطى مع تعدد الارمنة فلو  
نزع اعتد الشيخ بعد تبعا لشيخه الموطى وجوب مهر بكون  
ارثى البكارة واعاد والافعال متواضعة ولم يفيض وطوه الا  
اخرافوقاع واحد جز ما انتهى ابن قاسم **فصل** فيما يقع  
المهر **قوله** في حياة خرج بقوله في حياة الفرقة  
الموت فلا تستطير فيها لانه مقرب لجميعه كما مر وكالموت  
عدة ومهر او ارثا من احد هما حرا فان منحه الزوج حيوا  
فكذلك مهر الاعددة على الاوجه نظر الحياثة وان ابدا  
النظر لموته قوله اطردت العادة الالهية بعدم عود  
الممسوخ بل قال كثيرون انه لا يعيش بعد ثلاثة ايام ولا  
ينافيه النص على ان الغارة ممسوخة لا مكان حمل على ان هم  
الممسوخين نفستهم ولدوا قبل مضي الايام الثلاثة فما توا  
وبقيت ذريتهم انتهى ابن حجر والمعتد ان النصف لا يعود  
اليه لانه ليس اهلا للقبض ولا للملك بل يبقى في يدها فلو  
مات لم يعد لورثته وان لم تقبضه كان لها المطالبة بجميع

قوا

**قوله** وردته وحده او معها علي المعتقد وانما يجب  
لها حينئذ متعة لانها لا يباحش ولا يباحش مع نسبه  
الفراق اليهما والشرط هنا لعدم اتلافها الموضع وهي  
بردتها متعة لم تتلفه **قوله** وارضاء امه لها اشار  
بالارضاء الي اعتبار فطرها اي المروعة فلو دبت  
زوجته الصغيرة وارضاءت من امه لم تستحق الشرط  
في الابع **قوله** وملاكها بان كان تزوجها بشطره  
ثم ايسر قبل الدخول فاشترها **قوله** ان كان المودي  
للمهر الزوج او وليه فيعود الى الزوج في هاتين الصورتين  
**قوله** والابان كان المودي اخي او غير ولي فان كان  
المودي عنه رسيدا فيعود الى المودي لا الى الزوج  
**قوله** فله كل الزيادة ان كانت الفرقة منها او سببها  
**قوله** او نصفها ان كانت الفرقة لا منها ولا سببها  
**قوله** فله كل الارث ان كانت الفرقة او سببها  
**قوله** او نصفه ان كانت الفرقة لا منها ولا سببها  
**قوله** لا سبب مقارن اما لو فارق بسبب مقارن  
للعقد كعيب احدتهما اخذه بزيادته المتصلة **قوله**  
وفي النكاح بان ثمرتها بقل فكل النكاح اذا لم تقل ثمرتها  
من زيادة محضة كما يوحد من التقليل **قوله** وزرع  
ارض تقص الحان انفق على نصف الارض الحرة  
او الموروثة وتترك الارض الى احصاءه فذلك قبل  
الكس ان يبين فذلك ولا ايجع بنصف قيمة الارض  
بل اربعة ولا حوائه انتهى علي **قوله** وزرع ارض تقص



للانسان اتفقا على نصف الارض المروثة او المزدروعة وترك  
الزراع في حصادة فذاك والاربع بنصف قيمة الارض بلا  
زراعة ولا حراثة انتهى علي **قوله** المعدة له خرج بقوله  
المعدة الارض المعدة للبناء فخرجتها **قوله** بانك سار  
سعد وهو جري يد النخل **قوله** وما عبرت به الخ وهو المعتمد  
وملي **قوله** ولو اصدق تعليمها سوا كانت مسكنة ام كافرة  
يوجب اسلامها في تعليم القرآن **قوله** ولا يؤمن الوثني  
في التهمة او الخلوة المحرمة لوجوبنا التعليم من ورجاب  
من غير خلوة اي بان يكون بحضرة محرم مثلا لان المحرم  
قد يخرج حاجة فلا يامس الوثني في التهمة واخلوه المحرم  
تأمل ولو تنازعنا في البداية بالتسليم في هذه السبل فالغياص  
انه يفسخ الصداق ويومر بدفع مهر المثل بعدل ثم تومر  
بالتمليين هذا ما خور في الدرس ولا نقل فيها فيما علمت هكذا  
قال شيخنا ابن الواسلي **قوله** الواجب عليه تعليمه فقد  
راجع للمسيلة الاخيرة وعبارة الروض وان اصدقها  
تعليم عبده اجاز لا ولدها الا ان لزمها تعليم الولد انتهى  
ونقضاها انه لا فرق في العبد بين لزوم تعليمه وعدمه  
لان تعليم العبد تريد به القيمة فالنفع راجع اليها مطلقا  
بخلاف الولد وهذا التفصيل هو المقصد فنقول الشارح الواجب  
عليها تعليمه راجع للولد فقط كما تقدم **قوله** بل يستاجر  
خو امرأة او محرم يتبع فيه الشارح المحامي وهو يعني علي  
سأله من ان النظر للتعليم خاص بالامور اما اذا قلنا  
بانه لا يختص به فيستاجر امرأة او محرم او اجنبيا **قوله**

والنصف

والنصف ان قارن قبيل النصف المشاع غير ممكن وهذا  
الدمق دون ذلك تحكم وايضا يختلف صعوبة وسهولة  
ويؤدي الى النزاع فليتنظر كيف يحكم كذا قاله شيخنا عمه هـ  
والقياس انه يرجع لمهر المثل فيجب نصفه في هذه الحالة  
لتعذر الوجوع الى الصداق تأمل وملي **قوله** ولانه في المثال  
ملك قبل الفراق من غير جهة هذا هو المراج في المذهب والقول  
الثاني لانه لا ينفصل له ما يستحقه بالطلاق وهو مذهب  
الايمه الثلاث واختار المزني والبعوي وفي الثاني انه  
المذهب وبه قال عامة العلما كما في تعجيل الزكاة والدين **قوله**  
فان عاد قبل الفراق او بعده وقبل اخذ البذل **قوله** لتمكنه  
من رفعها اي عقد النكاح بالفراق **فصل** في  
المتعة مشتقة من المتاع وهو ما يتمتع به وفي فتاوى النووي  
ان وجوب المتعة مما يفعل الناس عن العلم به فينبغي تعزير  
واشاعة حكمها ليعرفن ذلك انتهى **قوله** وتعليق طلاقها  
بفعلها ولا فرق في الطلاق بين البائن والرجعي وان اجمعها  
قبل انقضاء العدة خلافا لبعض المتأخرين **قوله** ووطي  
ابيه او ابنته لها بشبهة وارضاع نحو امه لها وصورة هذا  
مع توقف وجوب المتعة علي وطئ او تفويض وكلاهما محتمل  
في الطفلة ان يزوج امته الطفلة لعبد لغيره تفويض او كافر  
بنته الصغيرة لكافر تفويض او عند هم ان لا مهر لمفوضة  
ثم ترضعها نحو امه فيترافعوا اليها فنقض لها بمتعة وان  
يتزوج طفلا بكبيرة فتزمنعه امها انتهى ابن حجر وهذا ليس  
مما نحن فيه اذ الكلام في الطفلة **قوله** وان لا يبلغ نصف



المهر اى مهر المثل كذا جمعوا بينهما وقد يتعارضان بان يكون  
الثلاثون اضعاف المهر اى مهر المثل الذي يتجدد رعاية الاقل  
من نصف المهر والثلاثين قال جمع وهذا اذى المستحب  
انتهى ابن حجر **قوله** قد رهاقنا ما اجتهدنا به وان شاذ على  
مهر المثل بخلاف ما لو فرضنا القاضى فانه لا يجوز له الزيادة  
على مهر المثل بل ولا يساويه وبهذا يجمع بين الكلاسين  
رماي **فصل** في الخالف **قوله** وتعارضا  
هذا ما جزم به صاحب الانوار والاذرى والميلة فيها  
وجهان قبل حكيم بينة المراه لزيادة علمها وقيل يتعارضان  
ولم يردخ الشبان شيئا **قوله** على القاعدة في الخالف  
على فعل الغير فيقول وارثا الزوج والله لا أعلم ان مورثي  
نكحها بالف بل بحسبانية ويقول وارث الزوجة والله لا أعلم  
انه نكح مورثي بحسبانية بل بالف **قوله** كزوج ادعى مهر المثل  
وركي صغيرة او مجنونة ادعى زيادة عليه فانهما يتمايزان  
ولا يتمايزان خلف الولي هنا تولهم في الدعاوي لا يخلف وان اشر  
السبب لان ذلك في خلف علي استحقاق المصبي وهذا لا يجوز  
النيابة فيه وما هنا في خلفه علي ان عقده وقع هكذا  
فهو خلف على فعل نفسه والمهر ثابت صمنا انتهى ابن حجر  
**قوله** او فوته اي ودون مدي الولي قال البلقيني كذا  
قالوه والتحقيق فيها ان خلف الزوج لعلمه ينكح بخلف  
الولي ويلت مطلقا عاه وان خلف الزوج ثبت بما قاله  
انتهى وهذا معلوم من كلامهم لانهم انما انفوا الخالف  
ولم ينفوا الخلف **قوله** بان نفى في العقد او لم يذكر فيه

لف ونشر

لف ونشر مرتب فالاول للاول والثاني للثاني **قوله**  
وقضى لها به ولا يقبل قولها ابتداء لان النكاح قد يعقد  
بأقل منقول فلا يستلزم وجوب مهر المثل ولا يتوجه  
الخالف ايضا لانه عبارة عن خلف كل منهما على اثبات  
مدعاه ونفي مدي الاخر والفرض ان الزوج لم يدع قد  
**قوله** قال في الروضة ولو ادعى احدهما نفو ايضا  
والاخر تسمية فالاصل عدم ما يخلف كل منهما على نفى مدي  
الاخر كما لو اختلفا في عقدين فاذا خلقت وجب لها مهر  
المثل **قوله** حطب امرأة ثم ارسل او دفع اليها  
مالا قبل العقد ولم يقصد النزع ثم وقع الاعراض منها  
او منع رجع بما وصلها منه كما افاده كلام البيهقي وعقد  
الاذرى ونقله الزركشي وغيره عن الرافعي اي اقتضا  
يقرب من الصريح انتهى ابن حجر **فصل**  
في الوليمة وقد نظم بعضهم اسماء الولايم فقال  
وليمة عرس ثم خرس ولادة عقيقة مولود وكبرة ذريتنا  
ثم اعذار خاتن . . . . . نقيعة سفرو المودب للشنا  
ابن المقري **قوله** من الولم اي مشتقة منه **قوله**  
وهو الاجماع لان الزوجين يمتثلان **قوله** سنة ولو  
بعد الطلاق وان كان قبل الدخول كما هو ظاهر **قوله**  
والاحابة لعرس والعرس هو العقد كما في شرح الروض  
وقتها الافضل بعد الدخول للاتناء وقبله بعد العقد  
يحصل بها اصل المسنة فيجب الاجابة اليها ونكح استمرار  
طلبها بعد الدخول وان طال الزمن كالعقيقة وانه



يندب تعدد ما يتعدد الزوجات والامان عقد عليهن  
مع كمال الوفاء اولاد معا يندب ان يعق عن كل واحد  
وهي ليلا اولي انتهى ابن حجر **قوله** نعم نسق مسلم  
دعاه دني قال الا ذرتي ان كان ثم خورجا اسلام او  
او حيوان والا كرهت ويجرم ميل القلب اليه ولو دعا  
مسلم لم تلزمه الاجابة اي بالنسبة للدنيا والا فهو يلف  
بالفروع **قوله** بان لا يخفى بها اغنيا من حيث هم اغنيا  
حتى لو دعي للوليمة كل عشرة مثلا وهم اغنيا استمر  
وجوب الاجابة كما نبه عليه الشارح **قوله** بل يعمر  
عند ملكة خرج بذلك لو كثرت خوعث رته او عجز عن  
الاستيعاب لفقره فلا يشترط عموما الدعوي على الاول  
ابن حجر **قوله** فالشرط انه لا يظهر منه قصد التخصيص  
اي لغني دون غيره **قوله** او نائية اي الثقة وكذا  
مما لم يعهد منه كذب بلفظ من يحاسب ان حضر  
لا كناية كان شئت ان حضر فافعل بل ينبغي له ان لا يحضر  
على الاوجه اذ ارايت ان تخلفي خلافا لبعضهم نعم تحت  
الا ذرتي في الاول فقال الا ان قاله ناديا واستعطا قاله  
مع ظهور الرغبة في حضور انتهى وفيه نظر فان الوجوب  
يخاط له فلا يلتزم فيه بلفظ محتمل بل ينبغي ان يكون هذه  
القرينة مقتضية كذب بحضور انتهى ابن حجر **قوله**  
ولعوس في اليوم الاول والاولو كور هاتي يوم واحد فذلك  
نعم ان كور الايام والاقوات لحو كثرة الناس او  
صغر منزله كانت كوليمة واحدة دعي الناس اليها

افواجا

٢٩٢  
افواجا افواجا على الاوجه انتهى معتمد **قوله** واذا لا يكون  
ثم من يتاذي به او تعجب مجالسته كالامان والرحمة  
والعداوة كذلك على المعتمد ان حضر **قوله** كقرن عور  
هذا لا يتناول نصيبه علي جدران مع انه حرام على الرجال  
والنساء قاله الزركشي ومحلها بالنسبة للحضور واما مجرد  
الدخول فلا يجرم بل يكره كما في الشرح الصغير عن الاكثر  
فما في غيره عنهم من التحريم ضعيف اما دخول محل بيابه  
او ممره حرم محرمة فلا يكره لان كلاهما محل انتهان  
لا يعظم فاشبه الارض قاله الراعي بخلاف ما لو كانت حجرة  
او بيت اخر من محل الدعوة وان كان في غيره منها على الاوجه  
بل الصواب لانه منكر في حضور الدار التي هو فيها اقرب  
عليه قال السبكي كان شيخنا ابن الرفعة في ايام زينة  
لا يشق المدينة ولا ينظر الي زينتها لانه كان يعق تحريم  
ذلك انتهى ويجه ان محل تحريم حرمه المرور ايام الزينة  
حيث لا حاجة ويسهل عليه المرور بغير محله ولم يكن فاعلو  
مكرهان على الترتيب مخصوص المحرم انتهى ابن حجر وجمع  
شيخنا الرملي بين ما في الشرح الصغير وما في الشرح الكبير  
فقال هما سبيلتان فالدخول مكروه وعليه محل ما في الشرح  
الصغير وحضور محرم وعليه ما في غيره **قوله** او ثياب  
ملبوسة ولو بالقوة **قوله** ومخاض يتكا عليها او ينام  
عليها وما على طبق وحوان وقصعة وكذا البريق على الاوجه  
ابن حجر **قوله** وحرم تصوير حيوان ولو بالانظار  
له كقرن حجاج **قوله** قال المتنوي ولو بلاراس وهذا هو



المعتمد بل الصورة الكاملة مما لا يمكن تصويرها كالأعضاء  
الباطنة من الكبد والقلب والكلى والطحال والأمعاء والحواس  
المصورة ولو كحيوان وليس له التعامل به وعمله ولو في العمامة  
كما هو ظاهر لأنه عمتهم بكونه معد للاستعمال انتهى ابن حجر  
**قوله** والضعيف والمراد به كل من حضر طعام غيره <sup>وغيره</sup> حقيقة  
الغريب ومن ثم تأكدت ضيافته وإكرامه من غير تكلف <sup>وغيره</sup>  
من خلاف من أوجها **قوله** مما قدم له وانتهت من جود  
أكل جميع ما قدم له وبه صرح ابن الصباغ ونظرفيه إذا قل  
وانتفى العرف أكل جميعه والذي يحتمل النظر في ذلك للمعتمد  
القوية فإن دلت على أكل الجميع حل ولا امتنع وصريح الشان  
بكرهه الأكل فوق السبع وأخرون حرمته وجمع بينهما  
على الأول على ما لنفسم الذي لا يضره والثاني على خلافه  
ويضمنه لصاحبه ما لم يعلم رضاه به كما هو ظاهر انتهى ابن  
حجر والاحسن أن يقال أن التحريم محمول على حالة الضرر  
سواء كان من ماله أو من مال غيره والقول بالكرهية  
على غيرها كما يؤخذ ذلك من قول الشارح الآتي وانما حرمت  
لأنها مؤذية للمزاج **قوله** بلا لفظ وميل بوضعه  
في فمه على المعتمد من ماله **قوله** وله أخذ ما يعلم رضاه  
به يشمل الطعام والنقد وغيرها وتخصيصه بالطعام  
رده النووي في شرح مسلم فتعظرون له ولا تغترون بهم  
فيه ابن حجر **قوله** لا عن جبا ويحرم أن يكره للقيمة مسر  
حتى يستوفي أكثر الطعام ويحرم أصحابه ولو دخل على  
أكلين فاذنوا له لم يجز له الأكل معهم إلا أن ظن أنه غني طيب

نفس

نفس لا نحو حبيب ومن ثم حرم إجابته من غرض بالضمان  
تحلوا وكل هدية من ظن منه أنه لا يهدي الأخوف المذمومة  
ولو تناول ضيف إنا طعام فأنكسر ضمنه كما جئته الزركشي  
لأنه في يده **حكم** البخارية انتهى ابن حجر **قوله** وطرحوا  
نثره سكر نعم إن ظن أن رجلا السفلة المضرب بهم حرم  
كما هو ظاهر ابن حجر **قوله** في أملاك علي المرأة أي العقد  
كما في شرح الروض **قوله** وأن لم يلبس جرحه له لم يملكه  
كأخذ فرخ طير عشيش مملد الغيرة أو سمك دخل مع الماء  
حوضه أو تلح وقع في ملكه بهذا ما ذكره ابن حجر في شرح  
الارشاد والمعتمد المملد في أخذ الفروخ كما في شرح البهجة  
ومثله البقية **قوله** ولو أخذه غيره لم يملكه بخلاف ما مر  
في النجاشي لأن ذلك غير مملوك بخلاف هذا فإنه مملد النائر  
ولم ياذن في أخذه فمن هو أولي به **قوله** صرح النقوط  
المعتاد في الأقراح هل يجب رده أو لا والعرف أنه كالدين  
أجاب الشيخ بجم الدين الباسي لدافع النقوط أن يطالب به  
ولا أثر للعرف لأنه مضطرب فكيف من أمر يدفع النقوط  
ويستحي أن يطالب به انتهى **كتاب** القسم والشو  
**قوله** بهذا أن बात عند بعضهم في تحضري صار ليلا  
أو نهارا كالنغير ببات لأن شأن القسم الليل لا الأضراح  
مكنه نهارا عند أحدهم فإن الأوجه أنه يلزمه أن يملك  
مثل ذلك الزمن عند الباقيات انتهى ابن حجر **قوله** كان  
خرجت من مسكنه بغير إذن أي الآ للقاضي لطلب الحق  
أو للمعقبي حيث لم يملكها زوجها أو لا كسباب النفقة إذا مر



اعسر **قوله** كل زوج عاقل وعلي ولي الحيوان ان لم ي  
ميلة للنساء او قال اهل خيرة ينفعد غشيانهم ان يطوف  
به علي نسايبه او يدعوهم اليه او يطوف به علي بعض  
و يدعو بعضها اليه كما في الودضة واصلها ان كان  
ماوتاه ولم يضمره الوطي فان لم يور من اوضره فلا  
تسم واذا جن زوج بعد تسمية لبعض نسايبه طاف  
الولي به علي الباقيات **قوله** وفي معنى المباشرة  
المقتدة اي عن شبهة **قوله** والصغيرة التي لا تطيق  
الوطي والمجوسة ظلمها او لدين لم ياذن الزوج فيه  
وكذا ان اذن علي المعتمد **قوله** ان انفرد بمسكن فمن  
ابت ولو لشغلها فمباشرة نعم ان عذرت بخومر  
او كانت ذات قدم وحفر تعمد البروز لم يلزمها  
اجابته كما قال الروياني بل عليه ان يقسم لها في بيتها  
**قوله** وليس له ان يدعوهم لمسكن احدها ولو لم  
تكن صاحبة المنزل فيه **قوله** ولا زوجة وسوية  
كما في الجرد وغيره ولا يشترط رضي السرية بل رضي  
الزوجة فقط خلافا لما يوهه كلامه لان له استكان  
امته كيف شاء وهذا هو المعتمد **قوله** وتشويش  
العشرة ونحوه ان ركشي جوارح جمعهن نخيمة في السفر  
ليشقة الافراد مع عدم تاييد الضرورة وهو ظاهر  
**قوله** لكن يكره وطي احداهن بحضور البقية اي اذا  
لم يورن شيامن عورتها ولم يقصد ايدها غيرها والا  
حرم وعلي هذه الحالة يحمل القول بالتحريم وعلي حاله الاولي

يحمل القول بالكره

٢٩٥  
يحمل القول بالكره **قوله** او بعده وهو اولي وعليه  
التواضع الشرعية فان اول الاشهر الليالي قال الزركشي  
كالافريحي والوجه في دخوله لذات التوبة ليلا اعتبار  
العرف لا طلوع الشمس او غروبها **قوله** ولمسافر وقت  
نزوله ليلا كان او نهارا لانه وقت خلوته ومن ثم اخذ  
انها لو لم تحصل الا وقت السير كان هو عما دقسه مده  
**قوله** لو كان يعمل تامة ليلا وتارة نهارا مر اي ذلك  
**قوله** اما بوطي فحرم لالذاته بل لا مخرج **قوله**  
ولا يطيل مكثه في الاصل انه اذا دخل في الاصل لضرورة  
وطال من الضرورة او اطال فانه يقضي بجميع وان  
دخل في التابع حاجة وطال من الحاجة فلا قضاء وان  
اطاله قضى الزايد فقط خلافا لظاهر كلام الساج **قوله**  
ولا يجب تسوية في اقامة في غير اصل لاني الاصل ولا  
في المقدار **قوله** ولا يجاوز ثلاثا وان تفرقت في البلاد  
**قوله** بغير رضا من يجوز الزيادة على الثلاث وعليه  
يحمل قول الاملايحوش القسم مشاهدة اي شهر او شيهرا  
ومسائتة اي سنة وسنة **قوله** ويقع في الاصل  
ان الزوجات ان كن اربعا وجب ثلاث قرع لان الزوجة  
تتبع وان كن ثلاثا وجب قرعتان لان الثالثة تتبع وان  
كن ثنتين وجبت واحدة **قوله** لكن حرة مثلا غيرها كان  
الاولي ان يقول لكن حرة ليلتان وغيرها لانه توهم  
جوارث ثلاث للحرة و ليلة ونصف لغيرها او اربع للحرة  
وليلتان لغيرها وليس كذلك وعجالة الامر شاذ حرة ليلتان



ولامة ليلة فان قلت كيف يتصور اجتماع الحرة والامة قلت  
يتصور بتصور منها اذا كان الزوج رقيقا ومنها اذا كان  
الامة اولادهم ايسر بعدة نكاحها ونكح حرة عليها ومنها  
ما لو كانت حرة لا تصلح للتمتع فانها لا تمنع نكاح الامة  
ومنها لو كانت لغيره اقرب بعد نكاحها بالمرق فهذه  
صور يجمع بينها حرة مع الامة **قوله** فليكن ليلة  
ولغيرها ليلة الا ان عتقت قبل تمام نوبتها فان عتقت  
قبل البداية بالحرة فان كان في اولي ليلتها انكاحا ويات  
الثانية عند العتق او في الثانية انكاحا ويات عند العتق  
ليلتها ولو خرج نفسها لغير مستحدم لم يقضى ما ضمنها  
او الى العتق فقد احسن او عتقت في نوبة نفسها اذ  
ليلة لغيرها بالحرة قبل الوفا بخلاف ما اذا عتقت بعد  
فان يقتصر عليها لم يسوي بينهما او البداية بالامة وهو  
مكالمه ايضا فيهما ثم ثبت عند حرة ليلة ثم يسوي بينهما  
بعد ذلك **قوله** او جديدة بكر وصورة المسيلة  
اذا كان عنده غيرها وليست عندها او عندهن جميعا  
يقتضيه كلامهم وصرح به البغوي واقره في البروضة  
واماها وجب عند الشك وان اطل الاذرى في مراده  
ان يخلف ليالي مدة الرقاق عن نحو كزوج ليلى امة  
وتشيع فبانز والعبادة للمرضى وان يسوي ليالي  
القيم بينهما في ذلك وخرج لكونه ثم يخص ليلى  
واحدة تعينه بالخروج لذلك انتهى **قوله** وشر بخلاف  
ثيب الى فان سبيع يطالبها قضى لكل من الباقيات

سبعاً

سبعاً لانهما طمعت في حق غيره طمعا جابرا امكنت منه  
ويطل حقها والا سبيع يطالبها بان لم تطلب او طلبت دون  
السبع قالوا ايد على الثلاث هو الذي يقتضيه اجابته البكر  
لما ايد على السبع قضاءه فقط او القيت على غنى مثلاً قضى  
يومين ويظهر انه لا يجوز اجابته لذلك لانها انما اجبت  
للسبع لقضاءها فلها فقي اجابته اليها صالحة للاخرات بخلاف  
اجابته الخمس ودخل في جديدة مستفريضة اغتصبها سديها  
وتزوجها والباين دون الرجعية **قوله** ولا قسم على سائر  
لامعة بلا اذن ولو لغرضه اي ما لم يملك تضطره كان جلا  
جميع اهل البلد او بقي من لا آمن مودة ابن حجر **قوله**  
لا لغرضه فان ساقرت كاحنه اجنبى قال الزر كشي في ظهر  
انها كاحنه نفسها انتهى وهو كما قال غيره ظاهر اذ لم يكن  
خروجها بسؤال الزوج لها فيه والا فليكن خروجها كاحنه  
باذن او ساقرت وحدها باذنه كاحنه ما معام يسقط عنها  
كما قال الرركشي وغيره بالنسبة للنفقة ومثلها القسم  
خلافاً للملكية ان العمد من السفوط وخروج بالسفر الكو  
خرجت كاحنه في البلد باذنه كان تكون بلانته او ما شط  
او مغيثه او دانية يولد النسيان لا يسقط حقها من القسم  
ولا من النفقة **قوله** قضى للمخلفات وجب عليها  
السفر بطالبه كوكوب كرك غلبت السلامة فيه ان امن  
الطريق والمقصود والامتناع منه لعصيانه به لسوء  
لانه لم يدعها للعصية بل لا سقيفا حق **قوله** ومن  
وليت حقها الى بقي من احوال المسيلة ما لو وابت نوبتها



فروع لو و هبت له ولهن فينبغي التوزيع اي على عدد الروك ويكون هو  
 ليلتها لو واحدة كواحدة منهن **قوله** ولو اصبه الرجوع متى شئت لان  
 معينة قال الرمي المستقبل به لم يقض فينبذ يلزمه الخروج من عدد الموهوب  
 كتابت بعض الليلة لها ولو ليلان ان امكن **قوله** وما فات قبل علم الزوج به  
 بينهم وبين تلك العينة لا يقضي بخلاف ما لو اباح ما لك بستان ثمرته لا انسان ثم  
 فاحضه حوله لم يشأ رجع عن الاباحة ولم يعلم المباح له بالرجوع فان ما كلف  
 قال ولا يرد الم لا يقضي قبل العلم بالرجوع عليه صماء على المعتمد لان الغرامات لا فرق  
 في القسم لان ذلك في الغرامات لا يقضي في العلم والمحل خلاف الغرامات ومن تبعه وقد قال  
 الاستدلال لا يبعد ترجيح الاول **قوله** في حكم  
 الشقاق لا **قوله** وهو في مبيع لان في المجرى اثر  
 ظاهر في نأديب النساء **قوله** وضربها ولو بسوط وعصا  
 كما شئت كلامهم لكن نقل الرواية عن الاصحاب تعيينه بيده  
 او عند بل فيها **قوله** ضربها بمرحاض وهو كحما هو واضع ما تعظم  
 المدة عرفا رامي **قوله** لعيب ابن مالك وصاحبه مراده  
 ابن الربيع وهلال ابن امية **قوله** والذي يقوي في ظني  
 ان القول قول اي بالنسبة لحوادث الضرب لا لسقوط الكسوة  
 والنقطة **قوله** الزمة القاضي وقاه اي ان كان ملاقا  
 والا الزم وليه بما ذكره والاتفاق من مال الزوج **قوله**  
 لان اساءه الخلق وهو السجدة والطبع **قوله** بحر يقف  
 ولو عيدا وامرأة ولم يشترط تعدده بعه **قوله**  
 فان لم يمنع احلا بينهما فعلم من كلامه انه لا يحال بينهما اذا  
 بينا له الحار ومنع الطالم منهما فلم يمنع **قوله** فان اشتد  
 شقاق وهو الخالف **قوله** وهما وليان لهما فينفران

ما ينفران الوكيل

ما ينفران الوكيل **قوله** وهما شيدان ويوخذ من ذلك  
 اعتبار رسلهما وهو ظاهر في الزوجة ليتاني بذلها العوض  
 لا الزوج لما مر انه يجوز خلع السفينة فيصح توكيله في انشائها  
 شرح البهجة **قوله** **كتاب** خلع قال  
 السباو دخلت يوم ا على ابن الرقعة فقال جاتي فبناي وحل حلف  
 لا بدان يفعل كذا في هذا الشهر ثم خلع قبل قرأته  
 نكثت عليها انه يتخلص ثم تبين لي انه خطا ودخل التهمي  
 فوافق على التخلص فبينت له انه خطا قال واخذت  
 انا البحث تعده في ذلك واجتبه على التخلص وهو لا يلوك الا  
 على كونه خطا وان المصواب انه يتطرق فان لم يفعل حتى انقضى  
 الشهر تبين وقوع الطلاق المحلوف به قبل خلع وبطلان  
 خلع ثم سالت الباجي عن ذلك ولم اذكر له ما قال ابن الرقعة  
 فقال لا يخلصه الخلع لانه يمكن من فعل المحلوف عليه ثم رأت  
 في الرانعي في آخر الطلاق انه لو قال ان لم يخرجني الليلة  
 من هذه الدار فانت طالق فخالع مع اجبي وحدد  
 النكاح ولم يخرج لم يقع الطلاق لان الليل كله محل لليمام  
 ولم تمض الليلة وهي زوجة حتى يقع الطلاق وان كان  
 بين يديه تفاحات فقال للزوجته ان لم تاكلي هذه التفاحة  
 اليوم فانت طالق ولا اتمه ان لم تاكلي هذه الاخرى فانت  
 حرة واشتهت تفاحة الطلاق وتفاحة الحق قد  
 طويقتان عن بعض الاصحاب في خلاص ثم ولو خالع في زوجته  
 ذلك اليوم وباع الامة ثم جدد النكاح واشتري الامة  
 خلاص وظاهره في الفرعين مخالف لما قال ابن الرقعة والباجي

قال العلامة به حرم  
 ثم دخل على  
 الباجي فوافق  
 على التخلص  
 فبينت له انه خطا



انتهى قال السبكي فالذي تحرر ان الصبيح ثلاث لا انفصال  
لم اقول ولا انفصال تام لا ولا ان ينفع فيهما فخلع لانها تعليق  
بالعدم ولا يتحقق الا بالاخر وقد صادفها الاخرى بانها  
فلم تطلق وليس للبيان هنا الاجتهاد حيث حدث فقط  
لانها تعلقت بنسب كلي هو العدم في جميع الوقت  
وبالوجود لا نقول حصل البر بل لم يحدث لعدم شرط  
وكلام الشيخين في اواخر الطلاق في ان لم يخرج الليل  
من هذه الدار وان لم تأكل هذه التفاحه اليوم  
ينفعه الخلع مخرج في انه ينفع في صورتنا لانها على صور  
خلافا لثالث اعني لا فعلت كذا في هذا الشهر ومثله ولا  
يد ان تفعل كذا في هذا الشهر او انها تعطي دية في شهر  
كذا او تقضي دية في شهر كذا ثم خالف قبل انقضاء  
الشهر وبعد مكنيها من الفعل او مكنه ما ذكرتم يزوجها  
ومضى الشهر ولم توجد للصفة فانه لا يتخلص كما مر  
ابن المرحوم في واقعة الباجي واقفي في شيخنا الرملي رحمه  
الله وبيّن بطلان الخلع كما لو خلف لباكلين والاطعام  
غذا فتلف في الغد بعد تمكنه من اكله او تلفه وما  
لو خلف انها تصلي اليوم الظهر فحاصت في وقت بعد  
تمكنها من فعله وليس هو من ماهذا الكون فانصبت بعد  
امكان شربه فانه يحدث لانه الفعل المقصود منه  
وهو اثبات جزئي والبيان جهة بر فعل وجهه  
بالسلب الكلي الذي هو تقضيته وحيث يتحقق  
مناقضة اليمين وتقويت البر واذا التزم ذلك

بالطلاق

الطلاق وفوقه خلع من جهة حيث لتقويته البراني  
اما وعلق الطلاق الثلاث بدخول مطلق فان الخلع  
يخلص فيه وصوبه البليغي وتبعه الزكشي الخلع  
مطلقا اعني لا فرق بين النفي والاثبات **قوله**  
نعم ان قيد احدهما الطلاق بالدفع لم اي ودلت قريضة  
على اعادة التملك والاوتع رجعي او لا مال كما سياتي  
ولو سلمت الخلعة العوضي للسفيه بخير اذن وليه  
وكان ديار جمع وليه عليها به وهي على السفيه ما تضمنه  
فان تلف في يد السفيه وكان عالما ففي الضمان عليه  
او حاله لا يرجع عليه ما بهر المثل وفي قول ببذل العوض  
والذي للعبد كالدفع للسفيه الا ان الخلعة تطالب بها  
تلف في يده بعد عتقه انتهى ابن قاسم **قوله**  
فلو اقبلت امة اي شديدة خلافا لما في شرح الشيخ  
من قول ولو سفيته اذ لا فرق بين الامة والحرة **قوله**  
او يد بين في ذمتها فيه اي بالدين الا المكاتبه فانها تدين  
بمهر المثل لا بالماضي خلافا للتشريح **قوله** بخورة  
سفيه طلق رجعي الخ واذا قال لسفيته ان ابرأني  
من كذا فانت طالق فابراة فلا طلاق ولا براة لانه  
تعلق على صفة ولم توجد ولو قال لرشيده ونحو  
عليها بضم خا لعتكما على ديار مثلا فقبلت ابرأت الرشيده  
بمهر المثل وطلقت السفيه رجعي فان قبلت لم يملكها  
لم يقع شيء ولو قال ان اعطيني كذا فانت طالق فاعطيت  
نفي المسئلة احتمالا ان ارجعها عدم الوقوع لعدم وجود



المعاق عليه وهو التملك **قوله** فيصح طلع في رجب  
 حكم في غير المعاشرة معاشرة الاس و اح اما في نكاح  
 خلعه بعد انقضاء العدة لانها كالبيان الا في حق الطلاق  
**قوله** او يصح وفاسد معلوم فساد من غير  
 جهالة **قوله** ولو خالع بها في كنفها ولم يكن فيه شيء بات  
 بمهر المثل بطلاقها اكان الزوج عالما بالخل او جاهلا  
 به ولقد اقال النووي المعروف الذي اطلقه الجمهور  
 وقوة بانها بمهر المثل وصورة في فتاوه وهو موافق  
 لما نقله عن فتاوى البغوي من ترجيح انها بين مكر  
 المثل فيما لو خالعه بنية صداقها ولم يكن في نفسه  
 شيء قال الجوهري ويحوز ان يقال اما وقع هذا بيننا  
 لانه ينضم اعتبار المال لان قوله في كنفها صفة  
 لما اوصل لها غاية انه وصفه بصفة كادبة فتلفوا  
 وبصير كانه خالعه على شيء مجهول فيجب مهر المثل  
**قوله** ولو قال ان ابرأيتي من دنك فانت طالق فانكره  
 منه وهو مجهول لم تنطق بعدم وجود الصفة وهذا  
 محله اذ لم يقل بعد البراءة طلقك فان قال بعد طلقك  
 فبطوان طن صحها وقصد الاخبار عما وقع وطابق  
 الثاني الاول لم يقع والارفع اما لو قالت له ابرأيت  
 طلقتي فانت بوي من صداتي فطلقها نظرا ان طن  
 الصم وجب مهر المثل له على ما اذا علم الفساد  
 كان رجعا وبهذا جمع بين التناقض في هذه المسئلة  
**قوله** او خالع بغير كنف ولو زادت فيتمه على

ولو قدره ان قال لو كمل خالعهما عليه خالع بثوب تزيد  
 تيممه على المائة **قوله** ولو من غير نفسه كما لو قال  
 لو كمل خالعهما بمائة خالع بمائة وعشرة او مائة وثوب  
 فالاول مثال للجنس والثاني مثال لغيره **قوله**  
 وحمل السبكي لا هو المعتمد كما جزمه ابن المقري في  
 متن الروض قال في شرح الروض والاطلاق هو ما انتزاه  
 كلام ابن الوتعة وغيره وهو الاقرب الى المنقول اذ  
 اذن الزوج لنفسه مثلا كاذن وليه له وولي له اذن  
 له في نفسه دين له اعتد به فانتقل الصراحي ترجيح  
 كفاي **قوله** فهو ممن يطلب منه الجواب وكذا ابن  
 غيره على المعتمد **قوله** فهو مثل هذا ما في كفاي وغيره  
 والنهاج واعتمد جمع متلخرون قال البيهقي وهو  
 طريقة الاكثرين لكن الاوجه ما في الروضة من نص انه  
 كناية عند عدم ذكر المال وان اضر التماس قبولها  
 وقبلت لان ماخذ الصراحة كفاي في الطلاق يتكرر  
 اللفظ في القرآن لا العرف والاشتهار والخلع لم يذكر  
 فيه والمتفاداة فيه مرة ومن ثم اطلال الاذرعى ومن  
 ومن ثم اطلال الاذرعى في الانتصاب لكونه كناية ولو مع  
 ذكر المال انتهى والمعتمد ما في الروضة مع ان شروط  
 صراحتهم ذكر المال ومثل ذلك ينتمى الى المال فان ذكر  
 بالاوجب وان نواه وجب مهر المثل ولا بد من القبول  
 في هاتين كالتين سواء اضر التماس قبولها ام لا وان لم  
 يذكر ما لا ولا نواه كان كناية في الطلاق فان نوى به



الطلاق فظروا فان نوى التماس قبولها وقبلت وكانت اهلا  
 للالتزام وقع بايضا بهر المثل وان لم يقبله ووقع رجعيها  
 وان لم يقبل هكذا حرسه ابن الشيخ في درسه **قوله**  
 وظاهر ان كل ذلك اسم الاشارة فراجع لقوله فان جرى  
 مع اجنبي **قوله** واذا ابد الزوج بصيغة معاوضة  
 الخ ثم قد تغلب معنى ابدتها وقد يراد كل منهما بحسب  
 ما تقتضيه الصيغة وفي هذه الصورة التي ذكرها وهي  
 بدائته بصيغة معاوضة يغلب معنى المعاوضة  
 كما اشار اليه بقوله فله الرجوع الخ **قوله** فلا رجوع وفي  
 هذه الصورة يغلب معنى التعليق كما اشار اليه بقوله فلا  
 رجوع له وقوله في اثبات اما في النفي فمحمي لم تعطى الفاقات  
 طالق فليفور فاذا مضى من من يمكن فيه الاعطاء ولم يعط  
 طلقت **قوله** فيشترط الفور لانه يقتضي اللفظ مع  
 العوض وفي هذه الصورة روي عن الشايباتان **قوله**  
 وقيد القولي الفورية بالحرة فلا تشترط اي الفورية في الامة  
**قوله** وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح الزوج  
 فاي وقت اعطته طلقت بخلاف ما لو قال لها ان اعطيني  
 خمرا فان استطالتي قائم يشترط الفورية قال ولو اعطته  
 الفاس كسبها بانت لوجود الصفة وبطالها بمهر المثل  
 اذا اعتقت قال الاذري والظاهر انه اذا اراد بقوله كسبها  
 التمثيل وقد جزم بمقابل المتولي والفاضل لن انكرها ابن  
 الرفعة وغيره مما حاصله النسوية بين الحرة والامة  
**قوله** وقضية التعليق المتقدم وهو قوله لانه لا بد

لها

وسيا

لها ولا ملك **قوله** استحق ثلث الالف عملا بالتقسيم على العدد  
 الميول وان زاد على الثلاث فلو طلبت ثلاثا او غرا بالالف  
 وطلق واحدة وهو عليك عليها الثلث واحدة استحق ثلث  
 الالف في الاولى او عشرين في الثانية او خمسين في او نصف  
 واحدة استحق نصف الثلث اي السدس في الاولى  
 او نصف العشر في الثانية نظر لما وقع للما وقع او واحد  
 ونصفها استحق نصف الالف لثلاثة نظر لذلك انتهى شرح  
 السليم مع زياده توضيح **قوله** اما اذا كان لملك الثلاث  
 سيالي انه يستحق الالف لثلاثة نظرا وان ظنت ملك الثلاث  
 لانه حصل مقصودها من الثلاث وهو البينون والكبرى **فصل**  
 في الاطلاق الملتزم بالعوض **قوله** فمحل كونه عليها مشروطا ودعوى اياها  
 في الطلاق بلغوا لم يكن من مقتضاه كانت طالق على ان الزوج بعد ذلك يرد  
 ما لا ريب في هذا على المعاضة **قوله** فمحل كونه عليها مشروطا ودعوى اياها  
 وعليك كان كذلك **قوله** فان لم تصدق وقبلت وقع  
 بايضا واحدة له باقراره واستشكل السبكي عدم قبول  
 ارادته مع احتمال اللفظ لها اذا الواو تحتل الحال فتقيد  
 الطلاق بحالة الترامه اياها بالعوض فحيث لا التزام لاطلا  
 قال وهذا في الظاهر اما باطنا فلا وقوع انتهى وحاجب  
 بان العطف في مثل هذه الواو اظهر من الحالة تقدموه  
 على الحالة انتهى ابن حجر **قوله** والاوقع رجعي لانه  
 لما يقبل قوله في هذه الادارة كانه طلقها ولم يرد فوقع  
 الطلاق رجعي **قوله** كلام ذكرته في شرح الروض وفيه  
 مناقشة للمهمات وغيرها من جهة نقل الشيخ في هذه

ق



تعلقات الطلاق فيما اذا اختلف العرف والوضع ان كلام  
الاصحاب يعيل الى اعتبار الوضع والامام والعراقي يريان  
اعتبار العرف في صحة الشحان في مسائل الشتم والايديانها  
اذ اطلق ولم يقصد المكافاة لكن عم العرف بها ان المراد في  
الوضع لان العرف لا يكاد ينضبط في مثل هذا ونقلا  
هناك ان المتولي اجاب به وقد اشار الاصمغولي الى ضعف  
كلام المتولي بتغييره عنه بغير وثوق ابن العراقي  
في صحة انتهى صحيح **قوله** تضمنته ونحو الحاق مؤدبه  
به وهو الثمنت وهو ضعيف نظر التعليق **قوله**  
فكذلك لا بد في ضمن عقد والحق بذلك عكسه وهو ان  
ضمنت لي الفاقدم ملكتك ان تطلق نفسك واستشكل  
ما ياتي ان تفويض الطلاق اليها ملكك لا يقبل التعليق  
ويجاب بان هذا وقع في ضمن معاوضة تقبل التعليق  
واعترف لك ووقع تابعا لا مقصودا بخلاف ما ياتي ونوع  
في الحاق بان معنى الاول التحيير اي طلقها بالف تضمنت  
لي والثانية التعليق المحض ونظيره صحة بعثك ان شئت  
دون ان شئت بعثك انتهى ويرد بان الفرق بين هاتين  
انما هو معنى مو في البيع لا يتاتي هنا كيف والتعليق لم يفسد  
مطلقا الا في الاولى لان قبوله متعلق بمشيه وان لم يرد  
والتعليق هنا غير مفسد مطلقا فاستوي تقدمه وتأخره  
انتهى **قوله** فوضعت او اكثر منه فورا في غير نحو  
ميتي **قوله** وكالا عطا الايتا والحي فيه نظر بالنسبة  
لحي لانه لا يفهم منه التملك كالا قباض فينبغي علم علي ما اذا

اكثر من

اكثر من ما يدل على الملك واما الايتا فورد بمعنى الاعطا  
كما في قوله تعالى واتوهم من مال الله الذي اتاكم **قوله**  
ولو مكرهه عليه لوجود الصفقة وهي القيد دون الاقباض  
لان فعل المثلز لم لغو شرعا ومن ثم لا حث به في نحو ان دخلت  
فدخلت مكرهه **قوله** فلا يكفي الموضع بيدي يديه لانه  
لا يسمى قبضا ويسمى اقباضا هذا ما مشى عليه الشارح والمفتي  
انه لا فرق بين المصورين لان الاقباض متضمن للقبض  
كما اجاب به الشارح المحلي في شرح الاصل **قوله** فلم يرد  
للعب ومهر مثل ولم امسك ولا ارش لم **قوله** لان الطلاق  
وقع قبل الاعطا بالقول على عبد في الذمة بخلاف ذلك **قوله**  
او علقه باعطا عبد بلا صفة طلقت بعبد باي صفة كان ان  
صح بيعه لم ولم مهر المثل واستشكل بان هذا التعليق ان  
كان ملكك لم يقع لان الملك لم يوجد او اقباضا وقع وجوبا  
وكان في يده امانة قال شيخنا السهلي البرلسي المشهور بعمارة  
ويجاب باختيار الشق الاول ولكن لما تعذر مله جهل فسد  
العوض ووجب مهر المثل كما لو قال ان اعطيتني هذا المقصود  
**قوله** كمقصوب ومكاتب ومشتوك ومرهون وموقوف  
وجان تعلق برقبته مال **قوله** وهو انما ملك دونها امالو  
ملك الثلاث مستحق بواحدة ثلث الالف وبواحدة ونصف  
نصفه كما مر وهذا مويد لما قلناه فيما لو طلقها نصف الطلق  
انتهى ان حجر ولو طلقها نصف الطلق فهل لم سدس الالف  
اخذ من قولهم لو اجابها ببعض ما سالتهم وصرح على المسؤل  
او الكل لان مقصودها من اليه نوة الكبرى حصلها ايضا



كل محتمل وقوله في التعليل في بعض المسائل نظر لما اوقعه لا لما  
وقع يويد الاول ويلحق بنا ذلك على ما يأتي ان قوله نصف  
طلقت لهما من باب التعبد بالبعوض عن الكل او من باب المهر  
فعلى الاول يستحق الالف لان عليه اوقع الطلاق وعلى الثاني  
لان لا يقع الا بعضها والباقي وقع سواءية فمهر اقليم  
فلا يستحق شيئا في مقابلته انتهى ان حجر والمعتد استحقاق  
الالف مطلقا والتوزيع اذا لم تفدها البيوت الكبري ولهذا  
ولهذا قال في المهر ان عدد الفات طلب بالالف فانفق او زاد  
او ارادها الكبري استحق الفاء والالف مطلقا كما خلتها  
فيما مر لفظا وحكما **قوله** يستثنى منه قوله وحكما  
صور احدها ما لو كان له امرأتان فخالع الاجنبي عنهما بالالف  
من ماله صه قطعا وان لم يفصل حصته كل منهما لان الالف يجب  
للزوج على الاجنبي وحده بخلاف الزوجتين اذا خلتا فانه  
يجب ان يفصل ما يلزمه كل منهما الثانية لو اختلفت المصيبة  
بما يزيد على مهر المثل فالزيادة من الثلث والمهر من راس  
المال وفي الاجنبي لجميع من الثلث الثالثة لو قال الاجنبي  
طلقت على هذا المقصوب او على هذا المهر وخو ذلك وطلق  
وقع رجعا بخلاف المرأة اذا التمس الخلع على المقصوب  
وخو فانه يقع باينا بمهر المثل او بغيره لو سالت الخلع بمال  
في كسب فلا يجوز بخلاف الاجنبي انتهى شرح الخطيب  
واخذ بعضهم من صحة خلع الاجنبي جواز بدل المال المنبذ  
وظيفة يستقر له عنها نفسه او غيره قال وكل له اخذ العون  
وسقط حقه منها ويبقى الامر بعد ذلك لما ظر الوظيف

يفعل

٣١٤  
يفعل ما يقتضيه المصلحة شروعا انتهى ان قاسم **قوله**  
فالزوج يطالب الموكل اي يطالب الزوجة في الصورة  
الاولى وهي توكلها اجنبيا في اختلافها ويطالب الاجنبي  
في الصورة الثانية وهي توكل الاجنبي لها **قوله**  
والا فوجعي اذ ليس له التصرف في مالها بما ذكره مثله ماله  
اختلع بصداقها او على ان الزوج يوري منه او قال طلقها  
وانت يوري منه او على انك يوري فانه رجعي على النكاح ولا  
يبر او لا شيء على الاب ولو اختلفا بالبراة من الصداق  
ومضى له الذكر او قال الاجنبي او الاب طلقها على عتقها  
هذا او على ضمانه وقع باينا بمهر المثل انتهى **فصل**  
في الاختلاف في الخلع **قوله** الا ان يعود ويغير في الجمع  
فستحقه قال الماوردي ولا يشك على هذا ما تقدم في كتاب  
الاقرار من انه لو اقر بمال وكذا المقر له فانه  
يبطل ولو رجع المقر له وصداق فانه لا يستحق الا باقرار  
جديد لان هذا الاقرار في ضمن معاوضة بخلاف ذاك  
ويغتنق في ضمنه مالا يغتنق في غيره انتهى شيخنا البلقيني  
**قوله** ولها نفقة العدة اي وسكنها ولا يورثها قال  
الاذري والزم كشيء بل الظاهر انها تترده انتهى بعبارة  
علم مما مر ضبط مسائل الباب بان الطلاق اما ان يقع باينا  
بالسعي ان صحت الصيغة والعوض او بمهر المثل ان قصد  
العوض فقط او رجعا بان قصدت الصيغة وقد خوطب  
الزوج الطلاق او لا يقع اصلا بان يتعلق بالمهر يوجد تعلم  
ان من علق طلاق زوجته بابرائها من صداقها لم يقع



عليه الا ان وجدت براءة صحيحة من جميع نكاحات بان  
تكون رشده وكل منهما يعلم قدره ولم يتعلق بكاه  
خلا فاما الطلاق الذي انما لا فرق بين تعلقاته وعدمه  
انتهى ابو جبر **كتاب** الطلاق يقال طلق  
الرجل امرأته تطليقا وتطلقت هي تطلق طلاقا فهي طالق  
وطالقة وعن الاخفش ان يقال طلقت بالهمزة في قولن الاب  
الكنه لغزو رجل مطلق وطلق اي كثر الطلاق للنساء وتغارب  
معنى الطلاق قولهم نائم طالق اي مرسله في حيث ساءت وتطلق  
الطبي اي مولا يلو على شيء واطلقت الاستراي حليته والناقصة  
من عقالاتها فطلقت هي والطليق الذي خلى على امره وجسده  
طلقا اي بغير قيد وبغير طلق اي غير مقيد واطلق يده  
بالخير وطلقتها وهو رجل طلق الدين اي سمح وفلان طلق الوجه  
واللسان وطلبها انتهى شرح المحرر للاردبي **قوله**  
فلا يصح طلاق غير مكلف حتى لو قال غير المراهق اذا بلغت  
فانت طالق ثم بلغ لم يقع الطلاق وكذا الجنون اذا قال اذا  
انفت فانت طالق فافاق لانما لو اوقفنا الطلاق بعد البلوغ  
او الاقامة او فعنا بقولها السابق وقولها لا يصح في حال  
فكذلك لا يصح للايقاع عند السرى **قوله** فهو محل الكلام  
واما السكر فقال القرابي هو حال يحصل من استهلاك الخمر  
منها عدة من المعدة على معادن الفكر وقيل في تعريفه  
غير ذلك انتهى ابن قاسم وفي الجوهري قال السكران بعد ما طاق  
انما شرب الخمر مكرها ولم اعلم بان ما شرب منه مسكرا  
صدق بهمينه **قوله** وعن الشافعي رضي الله عنه انه قال

بعض المتأخرين

بعض المتأخرين ولا يحتاج الى تعريف السكران لانه اما صراح  
فطلاق واقح او سكران فطلاق واقح ايضا وانما يحتاج اليه  
لتعلق الطلاق على السكر **قوله** ويرحمته المعتمد ما في الرواية  
ان ترجحة الطلاق صريح بخلاف ترجحة الفراق والسنوح  
فانها كناية ما لم ي **قوله** بخلاف ذلك اي وان لم يوضع  
للطلاق بخصوصه وان اشتهر فيه **قوله** كطلقتك لاول  
حدف المفعول كان قال طلقت او المبتدئ او حرف النداء  
كان قال طالق لم يقع الطلاق كما هو ظاهر كلامهم وصرح  
به العقابي في الاولي الا مثله اشارة الى عدم احصاء ذلك  
بالوفا القيت او فتت او صنعت عليك طلقة او طلاق  
وكانت طالق او طوالق ولا يقع غير واحدة على الوجه  
الا **المتقنة** وان كانت طالق بالترجيح اي ممن عود كما هو ظاهر  
وكانت طالق من وثاق قبل تمام القاء والاكناية وكانت  
كل طلقة ولا يقع غير واحدة على الوجه لا بها المتقنة  
وكعلى الطلاق على المعتمد ومثل الطلاق يلزم من اوله  
لي او واجب على لاف من بل هو كناية لان الفرض لا يستعمل في  
مثل ذلك عرفا بخلاف الواجب وكطلقتك الله كما عرفت الله  
وابواك الله واما على التلاق فكناية مطلقا على المعتمد بل  
كان ينبغي ان لا يقع به شيء وان قوى لاختلاف المادة لانه  
من التلاق بمعنى الاجتماع والطلاق معناه الفراق واما الطلاق  
يلزم من ينبغي ان يكون كناية **قوله** بخلاف استصحاب  
ما وجد هذا انما ينظر اليه في العبادات واما غيرهما فيقصد  
صوت اللفظ من الهديان وصورة يحصل باقران الشية بخبر



من اجوابه فليس هنا انعطاف يستبعد ربي **قوله** الصبي الالفا  
بذلك كالم اي باوله او اخره او جميعه **قوله** تاسكان الطحا  
ومثله مطلقه فكسر اللام اسم فاعل **قوله** بوية اي منفصلة  
**قوله** يابن لكي اللغة الغصي والقليل بابينه **قوله**  
حلال السحرام او انت علي حرام وان قال ايدا ومثل ذلك علي  
لحرام او الحرام يلزم مني **قوله** وقيل عكسه قال المظنوني  
وهذا خطأ **قوله** جيلك علي غار بك وقدر وي ان جلا  
قال لامرأة لجلدك علي غار بك فليجبه غير فقال له افشدك رب  
هذا البيت هل امرت بقولك جيلك علي غار بك الطلاق  
فقال الم رجل امرت بالفراق فقال هو ما امرت قال الم شي  
المتنابط ان يكون اللفظ اشعار قريب بالفرقة ولم يشع  
استعماله في شرا ولا في فائتي ومن الكفاية ان لا يشر  
وتقضي وتيسري والزم الطولي ولا حاجة لي فلك وانت  
وشايد ولد الطلاق وعلبك الطلاق وكلتي واشدني ه  
دون اغناك الله اتعدي واعزني وقومي واستغني وطعني  
واعني ايسجراك وزوديني وكجو ذلك مما يجمل الزاقي  
بتعسف **قوله** بفتح الشين واما بكسر الشين فهو  
فالجماعة من الخطباء البقر **قوله** لا ابذه من الندة وهو  
الرجز **قوله** ودعيني من الف وداع فواوه اصلية لا  
عاطفة قال الرافي ولو ضم للكفاية ما بدل علي ارا دة  
الطلاق كانت باني بنو نة لا علي لي بها ايدا لم يتقلب  
صريحاً انتهى بخلاف الوقف اذا قال صدقة محرمة او سوت  
ولا تباع ولا توهب فصريح **قوله** وعكسه معطوف

علي بحام

علي بحام قبله اعني ليس الخ لا علي مفرد انهار الضمير المضاق اليه  
راجع لمضمون بحام قبل دخول النفي والمعني وعكس كون الطلاق  
كناية ظهارة وهو ان الظهار كناية طلاق منفي لذلك **قوله**  
لست قد كل منهما في موضوعه الذي هو اصله فيه فسرع  
لو وكل سيد امه زوجه في عتقها فطلقها او عتقها وقصد  
الطلاق والعتق معا وتعاينا علي ارادة حقيقة والحال  
بلفظ واحد انتهى **قوله** انت علي حرام او حرمتك وانت  
كالميتة او الدوام او الحرام او الحرام **قوله** ولا يثبتان  
جميعاً هذا ما روي عن ابن المقري لكن قياس ما روي في الاقوال  
من ان المنوي اولاً ان كان الظهار صحاحاً او الطلاق  
وهو باني لغا الظهار او سجي وقف الظهار فان رجع  
صار عايداً ولو نيته الكفارة والا فلا وهذا ما قاله ابن حجر  
وهو المعتمد وتأييد الاول بان الطلاق انما يقع باخر  
اللفظ فلا فرق بين تقدم الظهار وتاخره ممنوع  
بل يتبين باخره وتوقع المنويين مرتبين كما لو اوتعها  
معا وحيفد فيشعرين الثاني اشئ شوح ابن الشيخ **قوله**  
وعليه كفارة يمين اي كفارة مثل كفارة اليمين لان هذا  
اللفظ يمين لما تقدم ان اليمين لا ينعقد الا باسم الله  
تعالى او صفته سبحانه وتعالى ولهذا يجب الكفارة من غير  
توقف علي الوطي **قوله** تخلف انما انكم اي تخلفها وهو حلال  
ما عتقته بالكفارة قال البيضاوي وذلك ان النبي صلى الله  
عليه وسلم اتى حفصة فلم يجدتها وكانت قد خرجت الي سبي  
ابها فدعي مارية اليه فانت حفصة وعرفت الحال



فغضبت وقالت يا رسول الله في بيتي وفي يومي وعلى فرائضي  
 فقال عليه السلام يسترضيها اني اسر اليك سر اقالمتي  
 هي على حرام نور دت الايات **قوله** بخلاف ما يقص  
 والنفس والصامة لان هذه الامور سبعة الزوال  
**قوله** ولو حرم غير ما مر ولو قال كل ما املك حرام وله  
 مال واما زوجات ونوي تحريمهن او قال لا اربع زوجات  
 انتن على حرام كفته كفارة واحدة للجميع او قال لزوجة  
 انت على حرام وكرر ذلك مرارا ونوي تحريم غيرها  
 او لا فان كان في مجلس فكفارة واحدة او في محاسن  
 واراد التاكيد فكذلك او الاستيفاء فلكل مرة كفارة  
 في الاصح او اطلق ففي تعددها قولان انتهى ابن قاسم  
**قوله** ومنها اي الكتابة كناية وصا بط المكتوب  
 عليه كلما ثبت عليه بخط كرق وثوب سوا كتب بحبر  
 وخود او قمر صور للاحرف في حجر او خشب او خطها  
 على الارض ولو رسم صور تقا في هوا او ما ليس كناية  
 في المذهب انتهى **قوله** اذ بلغك او اناك او وصلك فلو  
 المحي كلم لم تطلق في الاصح ولو بقي اثره بعد الحو وامكن فم  
 طلقت وان وصل بعضه فان انسخ اوضاع موضع الطلاق  
 فقط لم تطلق او السوايق واللواحق كالسبيل والمجد له  
 والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقع في الاصح  
 وان كتب اذ بلغك نصف كتابي هذا فانت نصف طالق  
 فبلغها كمل طلقت في الاصح وان كتب ايا بعد فانت طالق  
 طلقت في الحال وان ادعت وصول كتابه بالطلاق

فانكر

فانكر صدق بمدينه فان اقامت به مدينة بانه خطه لم يزوج  
 الابو وية الشاهد للكتاب وحفظه عنده لوقت الشهادة  
**قوله** وكذا ان قري عليها وهي امية حتى لو تعلمت القراءة  
 وقراءة لم يقع الطلاق اعتبار الحال التعليق وجود المعتمد عند الوقوع  
 وعدم ما حتى لو قال لفارسة اذ اقرا كتابي فانت طالق وعبارته في شرحه  
 ثم عمت وقري عليها لم تطلق نظر الحال التعليق كما تقدم ولو علمت بقراءتها عالما  
 هذا ما تجوز في الدرس **قوله** كربع ويد وشعر وظفر بانها غير قارية لم تطلق  
 ولا فرق في حجب بين الظاهر والباطن كالقلب ولا بين وصول الكتاب هل تطلق  
 الاصل والزايد ومثل ذلك الروح وكذا الحياة ان قرة غير هذا الظاهر الاكتفاء نظر الحال التعليق  
 اراد بها الروح والا فلا **قوله** كربعها ومنها الخ ومثل  
 ذلك الروح وكذا الحياة ان اراد بها الروح والا فلا  
**قوله** كربعها ذلك السبع والبصر والكلام وحركة  
 والسلوك وحسن والقيح والنفس يقع البقا والاصح  
 الا ان اراد به المسمى وكذا السمن لا يقع الطلاق له  
 باضافته اليه على المعتمد بخلاف الشعر اذا اضيف له  
 الطلاق اليه فانها تطلق هذا ما في الروضة والذي  
 جوز به اني المقر ان يقع باضافة الطلاق اليه  
 فعلى هذا لا فرق بينه وبين الشعر **قوله** لم يقطع  
 بين حيث لم يبق شي منها لا انها حقيقة الى الملك  
**قوله** او دخلت بعد عتقه وانهم قوله بعد عتقه  
 انه لو قارن الدخول لفظ العتق تبين وتوعد من اوله  
 وذلك سبيل من ملكه للثلاث من اوله وهو مقارن له  
 للدخول في صور تناقل يقع فيها ثم راي شيخنا في شرح

المعتمد عند الوقوع وعبارته في شرحه ولو علمت بقراءتها عالما بانها غير قارية لم تطلق وصول الكتاب هل تطلق قرة غير هذا الظاهر الاكتفاء نظر الحال التعليق



البهجة صرح بذلك فقال ان صار قبل وجوب شرط او بعد عتيقا  
 انتهى ابن حجر **قوله** في موضع موته ويشل الموضع كل حاله يعبر  
 فيها من الثلاث **قوله** فلا ينو ان كان في عدته خلافا للامة  
 الثلاث لان عبد الرحمن بن عوف طلق امراته الكلبية في ثلاث  
 مريض موته فور ثبوتها عثمان رضي الله عنه فصوت تحت من  
 ربع الثمن على ثمانين الفاقيل وناشر وقيل درهم **قوله**  
 لمن اسمها طالق يا طالق سواء اضم القاف او فتحها او نصبها  
 لان اللحن لا يغير خلافا لصنيط النوي له بالسكون وصورة  
 عدم طلاقها عند الاطلاق ان توجد التسمية بطالو عند  
 عند المدافان زالت التسمية ضعفت القرينة اخذا  
 مما قالوه في نداء عبده المسمى بحريبا حريبه عليه الاسماء  
 وغيره **قوله** ولو خاطبها بطلاق منجز او معلق كما سئل  
 كلاهما حتى لو قيل له هذه زوجتك فقال ان كانت زوجتي  
 فهي طالق وتبين كمال وقع الطلاق وقد وقعت هذه  
 المسئلة ببلاد الشام واختلف فيها المفتون وانتهى  
 الروايات برجمه الله بوقوع الطلاق اخذا مما سئل مما لو قال  
 ان كان هذا غرا يا دمع فانت طالق فاذا تبين كونه وقع  
**قوله** هازلا لا يكون اللعب اعم مطلقا من الهزل  
 عرفا اذ الهزل يختص بالكلام عطفه عليه مراد مرادته  
 كذا قاله شارح وجعل المصنف بينهما تغاير ففرق الهزل  
 بان يقصد اللفظ دون المعنى واللعب بان لا يقصد  
 وفيه نظر اذ قصد اللفظ لا يد منه مطلقا بالنسبة  
 للوقوف باطنا ومن ثم قالوا لو قال لها انت طالق وقد

الطايير

تعدد لفظا

تعدد لفظا دون معناه كما في حال الهزل وقع ولم يدين في قوله  
 ما قصدت المعنى انتهى **قوله** وقع وفي الوقوع باطنا  
 على من طلق زوجته نكحها له وليه او وكيله ولم يعلم وجهان  
 بناهما المتولي على الا بر من الجهول ان معناه لم يقع باطنا  
 ونقله الشيخان والبراه ومقتضاه توجع المنع والمعتد  
 الوقوع باطنا او يقع ايضا ولا يلزم من السنا الاختلاف في  
 الترجيح رامي **قوله** واجبو اليه ايضا استشكل بما  
 يجوز من انه لا يقع الطلاق باختيارها الديال لا بد  
 من ايقاعه بدليل فتعاليق استعكن واسركن انتهى **قوله**  
 تفويض طلاقها اي المكلفه لا غيرها **قوله** بالوقع صفة  
 للتفويض **قوله** تفويض طلاقها اي المكلفه لا غيرها  
**قوله** بالرفع فهو راجل استراط الفورية في غير متي  
 ونحوها فان اتي نحو متي فلا نور على المعتد رامي **قوله**  
 لم يقع الطلاق بغيره لو قال طلق نفسي فقلت كيف يكون  
 تطبيق نفسي ثم قالت طلقك وقع لانه فصل بغيره قاله  
 القفال وظاهره ان الفصل ليسير لا يضرب اذا كان غير  
 اجنبي وان الفصل بالاجنبي بغير مطلقا لسائر العقود  
 وجوزي عليه الا درجي وقيم نظرا لانه ليس بحق تملكه ولا  
 على تواعده فالذي يحده انه لا يضرب اليسير ولو اجنبا كالمع  
 انتهى ابن حجر واعتمد شيخنا ابن الرمي **قوله** فان قال  
 لها اي المطلقه انصرف لا لغرضها نظر ما مر في الخلع **قوله**  
**قوله** في تعدد الطلاق لو قال يله مائة  
 طلاق او انت مائة طالق وقع الثلاث بخلاف انت خمائة



طالق لا يقع الا واحدة كما انني به شيخنا الرملي رحمه الله  
ولو قال انت طالق عدد التراب فواحدة كما انني به ايضا  
بخلاف عدد الرمل فانه يقع الثلاث او عدد شجر البلس  
فواحدة او بعدد ضراطه ثلاث او انت طالق كما حلت خمر  
فواحدة او عدد ملاح بارق او عدد ماشي الكلب حافيا  
او عدد ما حرك الكلب ذنبه وليس هناك بوق ولا كلب  
طلقت ثلاثا كما انني به ايضا او انت طالق الوان من الطلاق  
ولا يني له فواحدة بخلاف انواعا او احنا سامنه او اسافا  
او انت طالق ملي الدنيا او ملي جبل او اعظم الطلاق او الكره  
بالموعدة او اطول او اعرضه او اشده او ملي السما او الارض  
فواحدة او اقل من طلقين واكثر من طلقه فثلاثان كما هو به  
الاسنوي **قوله** وقع المتوكل عملا بما نواه ويحكي الخلاف  
فيما لو قال انت طالق ثلثين وتوي ثلاثا فهل يقع المتوكل  
عملا بنية او لا المعتمد وتويع المتوكل **قوله** انت طالق  
ثلاثا صفة لمصدر محذوف مذكور اي طلاقا ثلاثا كصرت  
زيدا شديدا اي صريبا شديدا انتهى فماتت او اسلمت او تبت  
قبل دخول بها او اخذ شخص على فيه وقدم معه لفظ الطلاق  
في حياتها وهذا ما نقل في الروضة تصحيحه عن اليهودي ثم  
نقل عن البوشنجي ان مقتضى الفتوى ان توي الثلاث بان  
طالق وكانت قصده تحقيق اللفظ ثلاثا والافواحدة  
ورحمه بعضهم وهو المعتمد **قوله** ولو بدون انت  
اي سوا كور المبتدي والخبر او كور بحر فقط فقالت  
بتويع واحدة هذا كله اذا كرر وتويع اما لو نصب

المتكرر

المتكرر كانت طالق طالق فقلنا عن العبادي انه لا يقع في حال  
شي لكن اذا طلقها يقع طلقان والتقدير اذا صرت مطلقة  
كانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق ولم يقصد شيئا  
يقع واحدة عند وجود الصفة وان قصد الاستيناف تعدد  
نقط والتفصيل المذكور في المتن يأتي في تكرار الكنايات كما عني  
اعني اعني كما في الواقع عن حكاية شرح الروياني ولو  
كانت الفاظ الكناية مختلفة وتوي بها الطلاق وقع بكل لفظ  
طلق كما في الروضة واصحابها ولو اختلفت الفاظ الصريح كانت  
مطلقة انت مقارفة انت مسروحة فهو كقولك انت طالق انت  
طالق انت طالق على الاصح لكن لا يقبل اعادة التاكيد مع اختلاف  
اللفظ في متى الروضي خلاف هذا والمعتد ويأتي التكرار ايضا  
في السؤال والجواب كقولها طلقني طلقني طلقني فقال طلقك ان  
توي الثلاث وتويع والافواحدة انتهى **قوله** وجه في  
الكرر يعطف انت طالق وطالق وطالق وسئل الواو والقاويم  
انتهى **قوله** وبالعكس في الاخبار بين اي يقع المضمنة او لا  
وهي المعلقة التي اضيف اليها بعد او قبل ثم تقع المجزئة  
المرادة بان طالق طلقه او تحتها طلقه او فوق طلقه او توي  
طلقه وتعت واحدة كما نقل في الروضة عن مقتضى كلام  
المتولي وهو المعتمد كما افهمه كلام ابن المقر في روضة  
خلاف المسوسه اذا قال لها فدا فدا يقع طلقان بخلاف مع فانه  
يقع فيها طلقان مطلقا اي سوا كانت مسوسه ام لا **قوله**  
وقع على كل منهن طلقه ولو قال خمسا او ستا او سبعا او مائتا  
فطلقان الا ان يريد التويع ولو قال تسعا فثلاث مطلقا



**فصل** في الاستئنا وهو استفعال من الشيء  
 الصرف وفي الاصطلاح أخرجه ما لولاه لدخل الكلام السابق  
 بالآ أو إحدى أحوالها حقيقة أو تقدير أو الأول المتصل كقام  
 القوم الآن أيد أو الثاني المنقطع كعندي ثوب الأدرهما  
 وليس مراد هنا واطلاق الاستئنا عليه مجاز ثم تارة يرفع  
 الاستئنا وتوقع العدد لا أصل للطلاق كالأستئنا بالآ أو إحدى  
 أحوالها وتارة يرفع أمد الطلاق كالنقل بالمثبة ويسمى  
 لهذا استئنا شرعيا انتهى ولو كان له زوجة واحدة يقال  
 كل امرأة لي غيرك أو سواك طالق لم يقع عند قصده الاستئنا  
 بخلاف ما لو أخر غير وسواك عن طالق فقال كل امرأة لي طالق  
 غيرك أو سواك فيقع لأنه يشبه الاستئنا المستغرق هذه  
 ما حرره السبكي وهو المعتمد ولو قال أنت طالق ثلاثا الاطلاق  
 ونصف نفقها وجهان المعتمد منهما وقوع طلاق كأنه قال أنت طالق  
 طلقين الاطلاق ونصفا فيبقى نصف طلاق فتكمل ويقع طلاق  
 واحدة **قوله** ثلاثا الا نصف طلاق خرج بنصف طلاق ما لو  
 قال أنت طالق ثلاثا الا نصفا فانه يرجع كما في الروضة على الصحيح  
 فان قال اردت نصفان او نصف طلاق فتلا في الاصح  
 وان اطلق حمل على نصف الجميع ولو قال طلاق الا نصفا فطلاق  
 كما حزم به في الروضة كما صنفها **قوله** ولو عقب طلاق لانه  
 ثم اشار للاستئنا الشرعي الرابع أصل الطلاق بقوله ولو  
 عقب لا وسميت كلمة المثبة استئنا لصرفها الكلام عن حزم  
 والبروت حالا من حيث التعليق بما لا يعلمه الا الله كذا قاله  
 بعض المحققين في تفسير قوله تعالى وانا ان شاء الله لفعلدون

انتهى

انتهى ومثل ان غيرها كمنى ومثل المثبة الامارة والمحبة والرضي  
 والاختيار كان قال أنت طالق الا ان يريد الله او يحب الله او يرضي  
 الله او يختار الله ومثل التعليق بمثبة الله التعليق بمثبة الملايكه  
 كان قال أنت طالق الا ان يشا جبريل او ميكائيل **قوله** ولو  
 قال أنت طالق ان شاء الله او لم يشا الله طلق قاله العياشي  
 كأنه قال أنت طالق على أي حال كان شاء الله او لم يشا الله ولو قال  
 أنت طالق اليوم طلقة ان شاء الله وان لم يشا فطلقين فاذا  
 مضى اليوم ولم يطلقها وقع طلقان ولو ادعى الاستئنا بالمثبة  
 صدق بميمينه ما لم يكذب الزوجة بان قالت له لم يستئني فهي  
 المصدقة بخلاف ما لو قالت لم اسمع منك لفظ الاستئنا فان القول  
 قوله **قوله** لو قال أنت طالق ثلاثا الا اقل الطلاق  
 وقع ثلاثا لان الاقل يصدق ببعض طلاق فكذا استئناه وانما  
 من الطلاق الثالثه جزا فتكمل ولو قال أنت طالق طلقة ونصف  
 الاطلاق ونصفا فنقل الزركشي عن بعض فقهاء عصره انه افي  
 بوقوع طلاق قال لانا تكمل النصف في جانب الايقاع ثم يستثنى منه  
 طلاق ونصفا فيبقى نصف طلاق ولو قال لعسوة الأربع لم  
 أربعين طواق الاقل لانه قال القاضي والمتولي لا يصح هذا الاستئنا  
 لان الأربع ليست صفة عموم وانما هي اسم لعدد معلوم  
 خاص فقوله الاقل لانه رجع للطلاق عنها بعد التصبص فهو  
 كقوله طلاق لا يقع عليك وتقدم في الاقرار ان الاستئنا  
 صحيح وهو المنقول عن القاضي والمتولي وطريقهما واحدة فالمعتمد  
 صحة الاستئنا في الكل وميرى **قوله** لكن جزم القاضي فيمن  
 اسما ولد بانه لا يقع وهذا هو المعتمد ما لم يقصد الطلاق



كما تعذر اول الكتاب **فروع** لو قال انت طالق لا قليل ولا  
ولا كثير وقع الثلاث لان قوله لا قليل يقتضي وقوع الكثير وهو  
الثلاث وقوله ولا كثير يقتضي رفعه بعد ثبوته والواقع  
لا يرتفع بخلاف ما لو قال لها انت طالق لا كثير ولا قليل فانه  
يقتضي وقوع القليل وهو طلقه وقوله ولا قليل يقتضي رفعه  
بعد ثبوته والواقع لا يرتفع **فصل** في الشك في  
في الطلاق وهو على ثلاثة اقسام الشك في امله والشك في عدده  
والشك في محله وهذا من طلق معينة ثم نسبها **قوله**  
وطلقها لغيره يقينا او حذف ثلاثا من كلام الروضة  
لان الكل يقينا لا يتوقف على الثلاث وانما قيد بالثلاث  
ليعلم ما يعود له به بعد ذلك **قوله** لم ينكح حتى تنكح  
زوجا غيره وفي هذه الحالة يعود له بطلقه لانه يتقيد  
وقوع نكاح في النكاح السابق **قوله** ان لم يكن مشيئا  
السارح على اختيار من ماله في اتصال الضمير الواقع خبر كان  
ولكن خبره في النكاح على الاتصال **قوله** وبيان ما اطلقه من لزوم  
البيان والبيان تتبع فيه الروضة كاصولها هنا لكن ما ذكرنا  
بعد ذلك فيما لو طلق احدي زوجتيه طلاقا رجعيما انه لا يلزم  
البيان في الاصح لان الرجعية زوجة انتهى ابن قاسم وقد  
يقال ما اطلقوه هنا محمول على ما فصل فيما سياتي وهذه  
المسئلة مفروضة فيما اذا لم يجز بينهما مجاورة فيقع المطلق  
بوجود الصفة وان غلب على ظنه خلافها ومن هذا  
ما وقع في بلاد الشام ان امرأة غيرت هبتها وجيها لزوجها  
وقيل له هذه زوجتك فقال ان كانت زوجتي فهي طالق

وتبين انما هو

وتبين انما هو حجة وقد افني شخشا الى مالي رحمه الله بوقوع  
الطلاق بوقوع الطلاق اخذنا ما اذا جرى بينهما ما جاز  
كان حلفا لا تعليقا فاذا غلب على ظنه صفة واعتدلهما  
في حلفه وتبين خلافه لم يقع **قوله** والورع ان يتوك  
الميراث هذا يؤيد ان لها الان سبيلا الى الميراث وليس  
مراد انا بالاشكال مستمر كما صرح به ويمكن عمل السارح  
على صورة اخرى وفي الفرعة على العبد **قوله** او لم يكن محالاً للو  
صورة الفرعة على العبد **قوله** او لم يكن محالاً للو  
لما لم يجمع قصد بل هو المقارن للثلاث وقد صوره السارح  
بقوله او كانت حال الطلاق في طاعة **قوله** ولو قال لزوجتي  
واجنبية او امة بخلاف ما لو قال لزوجتي ورجل او دابة فلا  
يقبل **قوله** تصدت احد هذين لانه ليس محلا له **قوله**  
وتصدد الاجنبية وانهم قوله وتصدد الاجنبية انه اذا لم يكن له  
قصد تطلق زوجته وهو ما في الروضة كاصولها عن تناو كالتقريب  
وانواه انتهى الا اذا عرف وقوع طلاق على الاجنبية فانه لا حكم  
بوقوع الطلاق على زوجته كما حجة الاستنوي ولو قال لام زوجتي  
انتك طالق وارا داليت التي ليست زوجتي صدق كما حاله  
الرافعي انتهى **قوله** لانه خلاف الظاهر الا اذا عرف وقوع  
طلاق منه او من غيره عليها وادعي ارادة فيقبل قوله ظاهرا  
وهذا يجمع بين الكلامين مما هنا محمول على ما ذكر يعرف  
وقوع طلاق عليها **قوله** ووجب قوله واطلاق المصنف  
كالاصحاب يقتضي وجوب ما ذكر من غير طلب من الزوج  
انتهى **قوله** لان الرجعية زوجة وحيث بعضهم يعيبد ذلك

كلام



يكون العدة باقية فان انقضت طوبى لحصول البينة انتهى  
**قوله** فلو عني الطلاق في موطوءة لزم المهر اي دون الحد  
خلافا لما في النوار من لزوم الحد وذلك لان في سبيل النعيين  
وجهان الطلاق لا يقع الا عند النعيين فعدا شبهة واقعة  
للحد خلاف سبيل البيان ولهذا اطلق الشارح في هذه المسئلة  
وفصل في التي بعدها وهي سبيل البيان **قوله** فالوجه انهما  
لا يطلقان اي في الباطني اما في الظاهر فيطلقان **قوله**  
اذ لا وجه لحل أحد الجماعين جميعا اي وطلاق احدهما كما قال  
العبادي ويخرج عن سبيل البيان ويومر جفيل بالنعيين  
**قوله** لفصل التاميم بالترتيب هذا ما ذكره في التهديت  
والتميم ونقل الامام عن القاضي حبي في تم والتميم  
يتضمن الكلام الاعتراف بالطلاق فيما يليكم بوقوعه فيهما  
كما في الواو وسكت عن ذكر القاروهي كما قال الراعي والحق  
الاعتراف لكن ربح في الروضة الاول خلافا **قوله** قال العبادي  
قال انت طالق بمشيئة الله او بارادة او بحكم او برضاة لم تطلق  
لان الباقي من هذا الغم يحمل محل التعليق فكذلك قال ان شاء الله  
ولو قال بعينك هذا بالف كان المعنى على التعليق ولو قال انت  
طالق لمشيئة الله او بحكم او برضاة وقع الطلاق لان الامر ظاهره  
في التعليق بدليل انه لو قال بعينك لالف درهم لم يكن بيعا  
ولو قال انت طالق بامر الله او بقدرته او بحكمته او بعلمه  
طلقت لان الناس لا يبيعون ذلك شيئا ولو قال انت  
طالق في مشيئة الله او في حكمه او في رضا او في علمه لم يعلق  
الا في الاخيرة فانه يقع حالا والفرق ان علم الله سبق كل شيء

واحاطا به

واحاطا به بدليل انه لا يجوز ان يقال علم كذا دون كذا فان  
امان هذه الاشياء الى فلان فقال في مشيئة زيد او في رضا  
او في حكمه او في امرة او في علمه لم يقع لانه قد يعلم وقوعه  
وقد لا يعلم انتهى **فصل** في بيان الطلاق  
الربني وغيره **قوله** وان سألته فلا عوض لكن يستثنى  
من ذلك ما لو علق السيد عتق امته المروجة على الطلاق  
كان قال لها سيدها ان طلقك الروح اليوم فانت حرة  
فسألته الطلاق وحال حبسها مثلا فيطلقها فلا يكون عتقا  
**قوله** واستدخال المني كالوطي اي حيث كان عالما بانشد  
والا لم يحرم **قوله** كما ذكره الشحان وتحب عليه الرجعة  
ان كان الطلاق رجعيا او التحديد ان كان باينا ولذا  
حب النكاح اذا خاف العنت وتعي طويقا واذا وجب  
النكاح وجبت الخطبة المتوقف هو عليها لان الوسائل  
تعطي حكم المقاصد **قوله** وسن لفاعله اذ لم يستوف  
عدد الطلاق رجعة التنبه الثالث اذ ارجع قبل نكاح  
الام او لاحكي النوى عن شيخ الكمال سئل رويده  
وجهاين وتعلق في تعليقه علي الوسيط ان جماعة في مشايخه  
قالوا يقع لانها كفارة ولا يها رجوع عن المعصية لانها توبة  
وهي تجب ما قبلها قال وهو ظاهر سوى مذهب مالك  
في وجوب الرجعة لانها توبة والتوبة واجبة انتهى  
على المنهاج **قوله** وسن الرجعة ينتهي بوال من اليد  
كان طلقها حايضا ببقية تلك الحيضة او طاهر ابقية  
والحيضة التالية لم يمانع عن الماوردكي ومن تبعه واعتمد

روى  
الله  
روى



شيخنا وظاهر كلام الشرح يوافق لان خمسة الثالثة من  
 البدعة وان لم يقع فيها الطلاق **قوله** ولو قال انت طالق لسنة  
 الى الام ان دخلت علي ما يتكرر كانت طالق لسنة او لمضان  
 مثلا فلما ثبتت علي معنى ان جا وقت كذا فانت طالق والامر  
 فللمعيل كوضي زيد فتطلق حالا وان سخط فان نوى التاقيت  
 لم يقبل في الاصح ولكن يدين ولو حلف لا ينيل في بقية البلدة  
 وهي من بلاد مصر فماخذ النيل هل هو من اول الزيادة  
 الى ان يها نقط او الى اخسار الماء بعد ريهان لا يجنب  
 الا بالاقامة جميع ذلك كما لو حلف لا يشقي او لا يصيب في  
 هذه البلدة فلا يجنب الا بالاقامة جميع السبا او الصيف  
 فاجاب شيخنا الرملي رحمه الله بانه لا يجنب الا باقامة جميع  
 المدة المذكورة اذ العرف يطلق علي ذلك لا علي ايام الزيادة  
 فقط والايان مبناها علي العرف وتقدم مني اقتراحا  
 ذلك فاحذره وخالف في ذلك فاجاب ان يجوز بقوله الاقرب  
 انه يختص بايام الزيادة فقط اذ العرف في ذلك مضطرب  
 ولان زمن الذي لا يكاد يضبط بخلاف ايام الزيادة واذا  
 اضطرب العرف رجع في ذلك للاغلب والاغلب اطلاق علي ايام  
 الزيادة ولان ايام الذي يطول زمنيها غالبا وليس له حد  
 بل قد يمكث غالب السنة كما يساهمة ببلادنا انتهى **قوله**  
 وظاهر كلامنا ان الرخصة انه ياتم والمعتقد انه لا ياتم ولا تغزو  
**قوله** وقال اردت بعضهم واشعرتهم بعضهم يعرض  
 المسئلة فمن لم غير المحلصة فلو لم يكن له غير ما طلق  
 كما جبه بعضهم قياسا علي ما لو قال كل امرأة لي طالق الا

عمرة

عمرة ولا امرأة له غيرها فانها تطلق كما في الروضة وامر  
 عن فتاوي القفال واقره بخلاف قوله النساء والطلاق الا  
 عمرة ولا امرأة له غيرها والعرف انه في هذه الصورة  
 لا يضيف القسا لنفسه انتهى ابن قاسم **فصل**  
 في تعليق الطلاق بالاوقات **قوله** او في عمرة او اول  
 او راسه الضمير راجعه لشهر كذا **قوله** وهو او اخر  
 من ليلة الاولى وثبت الشهر بروية هلال او استكمال  
 ما قبله ثلاثين ولو روي الهلال قبل غروب الشمس اتفق  
 الا بعد غروبها لانه الليلة المستقلة **قوله** او اخره او  
 سلمه الضمير راجع لشهر كذا هذا كله اذا علق بالاولي او بالآخر  
 ما لوجع بينهما في تعليق واحد فقال انت طالق او اخر شهر  
 كذا طلقت اول اليوم الاخر منه هذا اذا اضاف الاول  
 للآخر اما لو اضاف الاخر للاول فقال انت طالق اخر اول  
 شهر كذا طلقت اخر اليوم الاول منه في الاصح ولو قال  
 انت طالق اخر اول شهر كذا فنصوب شمس اليوم الاخر  
 منه في الاصح ولو قال او اول اخر اول شهر كذا فهو  
 قياسا على **قوله** ولو قال انت طالق اليوم الى مثل  
 ما لو قال انت طالق شهر رمضان او شعبان فتقع حالا  
 مطلقا **قوله** ولا يقتضي في المعاق عليه بل متى وجد  
 مرة واحدة في غير نيسان انحلت اليمن ولا تؤثر  
 وجود مرة اخرى ولو قيم ما لا يقتضي التكرار بالابد  
 حوان خرجت ابدا الا ياذني فانت طالق فهو علي معناه  
 من عدم التكرار قاله الرافعي في كتاب الايمان انتهى **قوله**



فلو قال اذا طلقتك لا اشارة المصنف لقاعدة ان تعليق الطلاق  
مع وجود الصفة تطبيق كالتيحيز وايضا في الاصح كذا  
وقوع اما مجرد الصفة فتوقع وكذا تطبيق الوكيل في  
الاصح اما مجرد التعليق فليس بتطبيق ولا ايقاع ولا توقع  
اما لوعلق طلاقها او لا بصفة كان قال ان دخلت الدار  
فانت طالق ثم قال ان طلقتك فانت طالق فوجدت الصفة  
لم يقع المعلق بالتطبيق كما افهمه قوله فخرج او علق لانه  
لم يحدث بعد تعليق طلاقها شيئا **قوله** او وقعت عليك  
طلاق او وقع من باب اولي **قوله** فخرج طلاقها الى غير  
عوض اما لو طلقها بعوض فلا يقع الطلاق المعلق لبيوتها  
ومثله تطبيق الوكيل كما اشار اليه بقوله فخرج طلاقها بغير  
او كناية على النص **قوله** او قال كلما وقع فان لم يعبر  
بوقوع بل باوقعت او بطلقتك طلقت ثنتان فقول الله  
ثالث لان الماتية وقعت لانه اوقعها والوقوع بيني وبين  
الايقاع والوقوع ان الاول يرجع الزوج والثاني يرجع  
للشرع لان الزوج لو اراد تحلل المعلق بصفة لم يملك  
ذلك لانه يغير حكمها ثانيا بالشرع **قوله** وان طلقت  
ثنتين الى ونصب ثنتين وبفع عبد ان جار علي افضح اللغات  
في نظير قوله ان خيرا خيرا وان شرا شرا ويحرم عليه  
ونصبهما ورفعهما كما هو مقرر **قوله** وعليه تعيينه  
كما قال بعضهم ما يغني بالواحدة بالثنتين لا زيادة  
التعيين يظهر في اكساب العبد اذا طلق مرتين خصوصا  
مع التباين **قوله** وان علق بغير كلما خمسة وخمسون

لانه مجموع الاحاد

لانه مجموع الاحاد من غير تكرار وفيما اذا اتي بكلمة سبع  
وثمانون لانه تكرار مع صفة الواحد تسعا وصفة  
الثنين اربع في الرابعة والسادسة والثامنة والعاشر  
ومجموعها ثمانية وصفة الثلاثة مائة في السادسة والثانية  
ومجموعها ستة وصفة الاربعة مائة في الثامنة وصفة  
الخامسة مائة في العاشرة وما بعد خمسة لا يمكن تكراره  
ومن ثم لم يشترط كلما الا في الخمسة الاول وجملة هذه اثنا  
وثلاثون تضم خمسة وخمسين الواقعة او لا بتكرار  
انتهى ابن حجر رحمه الله **قوله** قيل الموت اي اذا بقي  
ما لا يقع الدخول ولا اثره هنا للمجنون لان الدخول من المجنون  
كهو من العاقل ولو اباها بعد تمكنها من الدخول واستمر  
الى الموت ولم يتفق دخوله لم يقع طلاق قيل البيوت  
لا خلال الصفة بدخولها لم يوجد هذا ما اقتضاه كلامهما  
وهو المعتمد رمل قال الاستنوي وهو غلط والصواب  
وتوقعه قيل البيوت كما اقتضاه كلامهما عقب ذلك وصح  
به في الوسيط وايدى الحنف تليف ما حلف انه ياكل غذا  
تليف فيه قبل اكله بعد تمكنه منه وقد يفوق بان العود  
بعد البيوتة على هذا لم يفوت البر باختياره بخلافه  
ثم انتهى ابن حجر **قوله** فلو قال اردت باذا ما نراد  
بان قبل باطنا وكذا ظاهرا في الاصح وكذا عكسه بان  
قال اردت بان معني اذا او غيره كالتقيد بنوم من قريب  
او بعيد لانه غلط على نفسه ويقع من كثيرين لا على  
الطلاق ما تعلين كذا وعرفهم انهم يستعملونه لتأكيد



الثاني فلا النافية دخلت على فعل قدس بفسره الفعل المذكور  
اي فكأنه قال لا تغلبنه على الطلاق ما تغلبنه يقع بفعلها  
لم وان لم يقصد بذلك التاكيد عملا بدلول اللفظ في عرفهم  
انتهى ابن حجر **قوله** هذا ان عرف نحو او الا بان لم يعرف  
فتعلق ويخالف هذا التفصيل قوله ما في انت طالق ان  
سأله بالفتح انه يقع حالا حتى من غير الحيض وقد يفرق بان  
التعلق بالمشية يرفع حكم اليمن باللكية فاشهر ما تحقق  
وعند الفتح لم يتحقق فوقع طلاقا بخلاف التعلق بغيرها  
فانه لا يرفع ذلك بل يخصه كما هو فاكفى فيه بالقولين واصله  
انه احيط لذكر لقوله ما لم يحيط به الضعف انتهى ابن حجر  
**قوله فصل** في تعليق الطلاق بالجلال  
**قوله** او شهد به رجلان لاربع نسوة كما في الروضة  
واملها واتراه **قوله** او لاكثر منه الضمير راجع  
للدون فالسنة ملحقه بما فوقها وهذا هو المعتمد خلافا  
للجلال الحالي في شرح الاصل **قوله** ولاربع سنين فاقول  
منه اي من التعليق فالاربع ملحقه بما دونها خلافا للجلال  
الحالي ايضا **قوله** ولو قال ان كنت حاملا بذكر فطلقة  
بالنصب كما اشار اليه الشارح واشعر كلامهم بانها  
اذا ولدت في هذه المدة لدون سنة اشهر وكان  
لهم حينئذ علقه او منيها انه يقع به الطلاق وهو  
مشكل لان الحمل حينئذ لا يوصف بذكورة ولا انوثة  
لان تخليط ذكر او انثى اما يكون بعد اربعة اشهر  
واجيب بانه من حين النطفة في الرحم يكون ذكرا

او انثى

او انثى وبالتخليط يظهر ذلك انتهى **قوله** طلقت بالاول  
اي وكان مما ثبت به امية الولد **قوله** لوجود الصفة  
فلو خرج بعضه ومات الزوج او الزوجة لم يقع الطلاق  
**قوله** وانقضت عدتها بالثاني ولا يقع به طلاق ولا  
بما بعده ولو ولدت اكثر من اثنتين **قوله** او قال لربيع  
حوامل كلما وفي بعض النسخ ان مثلاً وقد يقع فيه الولي  
العراقي فانه قال اعلم انهم صومر وهذه المسئلة بالتعلق  
بكلها ولو علقها بان كان حكم كذلك فلا نظرا انه قيد  
انثى وهو مردود لان غير كلها من ادوات التعليق  
لا تقتضي تكرار اذ لا يقع في التعليق به طلاق بعد وقوع  
الاول انتهى وقد رد الشارح كلامه في شرح البهجة  
وتبعه فناء على ما في بعض النسخ ولم يتعقبه **قوله**  
موتها حيث لا تنقضي عدة واحدة باقوا بها قبل ولادة  
الاحري **قوله** عند ولادة الرابعة بان امتدت  
افراوها او تاخر وضع توحيها الي وضع الرابعة وعبارة  
الارشاد وكلاما ولدت واحدة فصوا اجبها او انثى طالق  
فولدت طلقت ثلاثا لا ثانيا الا من ولدت بعد واحدة  
فتطلق واحدة او بعد اثنتين فتنتان انتهى فاسرار  
للصابط بان يقول كل واحدة منهن تطلق ثلاثا الا  
من ولدت بعد واحدة فتطلق واحدة او بعد اثنتين  
فتطلق اثنتين ولو فعل الشارح مثل ما فعل كان اخصر  
لكنه قصد التوضيح وكان علي مقتضى قاعدة ان يذكر  
هذا الصابط او لا ثم يذكر بعده الامثلة التي في المتن



والتي في الشرح توضيحاً له واختصاراً من الضابط المتقدم  
ان يقال تطلق كل بعدد من سبقها ومن لم تسبق ثلاث  
قال الغني تأميداً في المقري **قوله** او قال لزوجه ان  
حضنها حيضة فانها طالق في الاصح يعني في قول حيضة  
واذا ابتدأها الدم طلق في الاصح واستشكل في المهمات  
ذلك باننا ان نظرننا الى تقييده بالحيضة ونعذر استمراريتهما  
فيها لزوم عدم الوقوع او الى المعنى وهو تمام حيضة  
من كل واحدة لزم توقف الوقوع على تمامها فالزوج  
عن هذين مشكل ثم ما ذكر من الولد من ان لفظ الواحد  
تعلق بحال جرى بعينه في حيضة لانها للمرأة الواحدة  
كقوله ولد او احدا انتهى ويحجب بان ولداً واحداً  
في الوحدة فالغني الكلام كله وحيضة طاهرتهما والغيت  
وحداهما بالغايها سقط اعتبار تمام حيضة انتهى  
والمعتمد انه ان قال حيضة واحدة كما لو قال ولداً واحداً  
ولو قال لزوجه الاربع كلها حاضت واحدة فصوابها  
طوالق تعلق حاضن فان صدقهن طلقت كل واحدة ثلاثاً  
وان كذبهن لم يطلق واحدة منهن وان صدق واحدة  
لم يطلق اذ لم يثبت في حقها حيض واحدة من صوابها  
وقوع علي كل من المذبات طلقة لثبوت حيض صاحبة  
كل واحدة بتصدق الزوج وان صدق تسنتين طلقتا  
طلقة طلقة لان لكل منهما صاحبة واحدة ثبت حيضها  
وطلقت المذبات طلقين طلقين لان لكل منهما صاحبة  
ثبت حيضها وان صدق ثلاثاً طلقت طلعين طلعين

لان لكل منهما

٣١٤  
لان لكل منهما صاحبة ثبت حيضها وطلقت المذبات  
ثلاثاً لانها لها ثلاث صواب انتهى شرح الروضي **قوله**  
وتع المنزودون المعلق الى قال الرازي لان الجمع بين المنزور  
والمعلق يمنع وقوع احدهما غير منع والممنوع والممنوع لان  
اقوي من حيث استقرار المعلق ولانه جعل بمنزلة اساقفاً على  
الشرط بقوله قبله ويجوز الا يتقدم فيلغو اولان الطلاق  
تصرف شرعي والزوج اهل له وهي محل له فيتعذر استناده  
انتهى **قوله** ولو علقها بمشيتها خطاباً المراد بالخطاب  
ما كان بصيغة المعتادة حضر الشخص او غاب وبالعينية  
ما كان بصيغتها كذلك كما اشار الى ذلك بقوله وان كانت  
حاضرة ويقال في الاول وان كانت غائبة كان كتب  
اليها انت طالق ان شئت ونوي فوصل اليها الكتاب  
**قوله** غير صبي ومجنون والعبودية كمال التعليق حتى  
لو علق الطلاق بالمشية وكانت الصيغة صريحة  
في التواخي وكان المعلق بمشيتها غير مكلف وشاب بعد تكليف  
لم يقع ولو علق بمشية اخوس فاشار وقع او نطق في شئ  
فذلك علي الاصح ولو علق بمشية جبريل او الملائكة لم  
يقع او بمشية بهيمة وكالمعلق بمشيتها كما قال الماوردي  
وغيره اي فلا يقع انتهى **قوله** بان يشي عليه خشيته  
لصدقة او نحوها فليس المراد بالميل لاث خشيته العقوبة  
في مخالفة امره انتهى ولو علق بدخول طفل او ببيعة حصل  
دخوله كرها لم تطلق **قوله** تفعل المعلق بفعله الا اذا  
قال لا دخلها لاعامد او لا تاسيا فيقع كما في زوايد الروضة



وجزمه الراقعي في الايمان وافتي ابن الصلاح وابن عبد  
السلام بالوقوف في هذه الاحوال الثلاثة اعني النسيان  
والجهل والاكراه قال الزمكشي وقد يوجه بان التعليق  
مع المصفة تطليق ومدور النسيان حالة الفعل كمال التعلق  
بالطلاق مع نسيان الزوجية وتوقف جمع من قدام الاكراه  
عن الاتيان في هذه المسئلة ولا فرق في صورة النسيان  
بين كلف بالسهو وبالطلاق وقال القاضي حين يقع في  
كلف بالطلاق انتهى ويقاس بالنسيان بالجهل والاكراه  
**قوله** وقد اوضحته في شرح الروض والمعتقد انه  
ان كلف على غلبة ظنه او لم يقصد شيئا لا وقوع وان  
قصد ان الامر كذلك في نفس الامر وقع خلافا للشارح  
والتعاليق كالمسئلة على اقسام كلف من حيث او منع  
او تحقيق خبر لا غير فيها بغلبة ظني حتى لو جئ لوجيل  
بامراة وقيل له هذه زوجتك فقال ان كانت زوجتي فهي طالق  
وبين انها زوجته فيحكم بوقوع الطلاق عليه كما لو خاطبها  
بطلاق جاهلا بان كانت في طاعة او تكهال وليه او وكيل  
ولم يعلم فانه يحكم بوقوع الطلاق عليه وقد اختلف  
في هذه المسئلة المفتيون وقد افي شيخنا الرمي رحمه  
الله بوقوع الطلاق عليه وخالفه بعض اهل عصره  
**فصل** في الاشارة للطلاق بالاصابع **قوله**  
ولا بد ان تكون الاشارة مفهومة كذلك اي كالنظر لاصابعه  
والافتقار بعناد الانسان الاشارة بالاصابع الثلاث في  
الكلام فلا يقع عدد الابنية **قوله** فان قال اردت

بالاشارة

بالاشارة بالثلاث الاصبعين المقبوضتين حلف ولو  
عكس فاشار باصبعين وقال اردت بالاشارة الثلاث  
المقبوضة صدق من باب اولي كما حثه بعضهم لانه غلظ  
على نفسه انتهى ولو قال انت طالق هكذا جمع كفه  
يقع واحدة كما حثه بعضهم **قوله** لان قال اردت  
احداهما اي احدي المقبوضتين **قوله** ولو علق عند  
الاشارة لقروء من فروع ابن جداد **قوله** لم يحرم عليه  
اي كومة الكبرى اما اصل كومة فحاصل جز ما حث به  
اليه قوله فلم الرجعة في العدة وجد يد النكاح بعد  
انقضاءها **قوله** حيث تصح الوصية مع ما ذكره وان كان  
العتق واستحقاق الوصية متقاربان **قوله** وحرمت  
عليه اي كومة الكبرى **قوله** نطقتان هو مشكل على قاعدة  
ان النكوة المعادة غير الاولى قال ابن حجر وكون النكوة  
اذا عيدت غير الاولى ليس عطرده على ان الغلب هنا  
العرف الاشهر من اللغة **قوله** ان حلفت بطلاق فانت  
طالق هذا مثال للحلف **قوله** ثم قال ان لم يخرج شيئا حثها  
على الفعل وقوله او ان خرجت مثال لمنعهما من الفعل وقوله  
ان لم يكن الامر كما قلت مثال لتحقيق الامر **قوله** او جاز  
الحاج وتعبيره بالحاج مشعرا بانه لومات واحد منهم  
او انقطع لعذر لم يوجد المعلق عليه واستبعده بعضهم  
وقال الظاهر ان المواد الخدسي وهل ينطوي ذلك الاكثر  
او لما يطلق عليه اسم الجمع او الى جميع من بقي منهم عن يمين  
الرجوع احتمالات والمعتقدان النظري ذلك للمعظم

اختلاف



عرفا **قوله** قال الزركشي فقد قيل هو كنعن وقيل  
لبيس فالظاهر انه استخبار ولو قيل له طلعت زوجك  
فقال طلعت واتقصر عليه فقد قيل هو كنعن وقيل ليس  
بمخرج قطع لان نعم متعين للجواب وتوهم طلعت  
بنفسه تدان قال ابتدا طلعت واتقصر عليه وقد  
سبق انه اذا تقصر عليه فلا طلاق وهذا خلاف ما لو  
قالت له طلعتي فقال طلعت او قيل له طلعتا فقال طلعت  
او قال لها طلعتي ففسد فقالت طلعت فانه يقع لانه  
مترتب على السهو والتفويض انتهى شرح البهجة  
**فصل** في انواع من تعليق الطلاق ولم قال  
ان كان في كمي درهمين من ثلاثة وكان في كمي درهم  
مثلا لم يقع خلاف ما لو قال ان كان في كمي درهم  
فان طالق فتبين ان في كمي اربعة فانه يقع فخرج  
لوعلق الطلاق بالخروج الى غير محام فقال ان خرجت  
الى غير محام فانت طالق فخرجت الى محام ثم عدلت  
لغيره لم تطلق وان خرجت حاجة اخرى ثم دخلت  
محام طلعت ولو خرجت لها طلعت هكذا في الروضة  
هنا وقال في المهمات لا تطلق وتذ قال في الروضة  
الصواب لزوم به والتصور مختلف فهاهنا في  
وهي لانها الغاية وما هناك باللام وهي للتعليل  
هذا ما جمع به السيد السمرودي بين ما هنا وبين ما في  
الامان **قوله** نأكل بعض منها ارميه ولو اكلت جميع  
الثمرة حصل كعت كما يشعر به كلامه وهو مبني على  
ان الابتلاع اكل كذا في شروح المهاج لابن قاسم وفي

الزركشي

الزركشي مبني على ان الابتلاع واستظهاره بعضهم اما  
عكس فقد اكد ان اكلت فانت طالق فانت طالق فلا  
حنت بالابتلاع على الاصح في الروضة كما جعلها هنا لكنها  
جزا في كتاب الامان بان الابتلاع اكل انتهى والمعتد  
في كل باب ما ذكرته ولا حنت بالابتلاع هنا نظر المدلول  
اللفظ وما في الامان من حنت ونظر للعرف لان الامان  
مبنية عليه ولهذا يقال فلان ياكل لحشيش والبرشي  
وهو اما يقبلها **قوله** حتى يبلغ ما يعلم انها لا تريد  
عليه وقد استشكل جمع بين حكم هاتين الصورتين  
وهي قوله من اخبرني بقدر مرز يد فمضى طالق وهو  
فاخبرته به حيث يقع الطلاق لان خبر تصديق على  
الايم من الصدق والكذب وحيد فيكفي في الجواب في هذه  
باني اعدد ذكرته للزمانه كما يكفي في تلك باني خبر واجب  
بان الاخبار اذا كان عما وقع فلا بد فيه من الاخبار عما وقع  
ولا يكون الا بالصدق واذا كان الاخبار عن محتمل الوتوع  
وعدمه كقدوم مرز يد فيكفي الاخبار المطلق انتهى **قوله**  
فلا يخلص بذلك هي عبارة المحرر والشروح وظاهرهما عدم  
الوتوع جالا وظاهرا المهاج في المسئلة الاولى كما قال الزركشي  
الوتوع في حال تلت وهو الحق لانه من التعليق بالمستحيل  
مع النفي واما مسئلة السرفه والزمانه فقال الزركشي لا تقع  
حالا خلافا لظاهر المهاج انتهى والوجه ما اقتضاه ظاهر  
المهاج لانه تعليق مستحيل مع النفي كقول ان لم تصعد  
السما فانت طالق انتهى سخنا غيره **قوله** او علق نحو  
حين لا ومثل ذلك ما لو قال الي وقت او دهر او عصر



او اوان ولو ضم كاف وقت **قوله** ويكفي روية بعض البدن  
 ويشترط مع روية شي من يده صدق روية كلف عرفا بخلاف  
 ما لو اخرج يده مثلا من كوة نواتها فلا حث بخلاف روية  
 وجهه فقط منها ويكفي رويته في ما صاف او من وراي حاج  
 لا في منام او موات ولو قال ان رايت النبي صلى الله عليه  
 وسلم فانت طالق فواته في المنام لم يقع لانها تختم على  
 الحقيقة هذا عند الاطلاق ولو قصد الروية في المنام  
 لم يقع طلق برويته فيه **قوله** لان المقصد في التعلق  
 بالضرب الا بلام اي بالقوة لا بالفعل ومن ثم صحا هنا  
 اشتراط كونه مؤلما لكن خالفاه في الايمان وضوئه  
 السنوي اذ المدا على ما من شانه الا بلام **قوله**  
 والسفيه من يمتاع الخ وتارة فيه الاذري بان العرف  
 لم يانه بداهة اللسان ونطقه بما يستحي منه لاسيما  
 ان دلت القرينة عليه كونه خاطبا في زيادة فقالت  
 له يا سفيه مشورة لما صدر منه **قوله** الفواد من جمع  
 بين الرجال والنساء حراما والقوطيان من يسكت  
 على الزاني بامراته وقيل لهجة من لا يغار على اهل  
 وتجارمه والقلاش الذواق للطعام كالمك تزي ولا يريده  
 والديوث من لا يمنع الدخول على زوجته ولو قيل له يزوج  
 القبح فقال ان كانت كذا فهي طالق طلق ان قصد  
 التلصص منها والاعتبرت الصفة والقبح هي البغي  
**كتاب الرجعة** وذا هو المصنف من الرجعة  
 بعد الطلاق اشعارا بانها في حكم ابتداء نكاح كما سيظهر  
 في بعض فروعها وان ظهر في بعض اجزاها في حكم

استدانة

استدانة النكاح ولذا لا تطلق الرجعة فيها شي من انها  
 ابتداء نكاح او استدانة وسكت كالايجاب عن سنية  
 الرجعة وعدمها لا اختلاف ذلك بحسب حال انتهى **قوله**  
 وشرعا رد المرأة مصدر مضاف للمفعول بعد حذف  
 حال اي رد الزوج او من قام مقامه من وكيل وولي المرأة  
 الى النكاح اي الكامل لانها في حكم الرجعة **قوله** وصبي  
 وذكر الصبي وقع في الدقائق واستشكل بانه لا ينص  
 وقوع طلاق عليه ويحجب ما اذا حكم حنفي بصفة طلاق على  
 انه لا يلزم من ثبتي الشئ بلا امكانه نال اشكال غفلة عن ذلك  
 انتهى ان حجر **قوله** قائم بشرط فيه ذلك كما علم واشعر  
 كلامه باشتراط وصل الفاظ الرجعة بما يدل على الرجعة  
 من ضمير كما في الامثلة او اسم ظاهر كواجعت فلانة او اسما  
 كواجعت هذه **قوله** فلو قال اس اجعتك ان شئت  
 ولو اتي في هذه المثال باذيل ان او تخرج هرة ان صح كما في  
 الروضة واصحابها من غير تفرقة يعني تحوي وغيره  
 ونحو بعضهم التفرقة بينهما انتهى ونحو هو المعتمد  
 يفرق بين الحيوي وغيره ونحو بعضهم التفرقة بينهما انتهى  
**قوله** فاذا بلغني اهل من اي قارب بلوغه واستشكل قول  
 المرجع اس اجعت زوجتي الى نكاحي مع ان المرجعة لم تخرج  
 عن نكاحه بل هي زوجة كما في النفقة وغيرها واجبت ان  
 المراد اس اجعتها الى نكاح كامل غير صاير ليقينها بانقضاء  
 عدتها والمراد عدة الطلاق فلو وطئها فيها لم يراجع الاثما



بقي منها كما سيذكره ويلحق بها ما قبلها فلو وطئت بشبهة فحملت  
 ثم طلقها حلت له الرجعة في عدة الحمل السابقة على عدة الطلاق  
 كما رجعت اليه في ليلته لما بعد منقضي حرمها فيها اذا خالها فانه  
 بعد ذلك من رجعتها وان لم تنقض عدتها حقيقة ومن ثم حلتها  
 الطلاق **قوله** وكالوطي استدخال الماء ولو في الدبر كما شمل  
 كلامهم فسرع لو شك في الطلاق فراجع اخيا طام انفسه  
 له كالأصح لان العبرة فيها بما في نفس الامر وظن الملك  
**قوله** كسب واستبلا كما في الامة تدعى وضع الولد من  
 فلا يثبت الموضع بالنسبة لذلك الابنية كما قال الرافعي  
 وغيره وقرئ بان المرأة غير موكنة في النسب وبان الامة  
 تدعى بالولادة زوال ملك متيقن انتهى **قوله** بسنة اشهر  
 عدنية لا هلالية كما حجة اليقين اخذ بما يأتي في المائة  
 والعشرين **قوله** ولمصوب مائة وعشرين مختبرها دون  
 اربعة اشهر لان العبرة هنا بالعدد دون الاهلة **قوله**  
 وقد بينت ادلة ذلك في شرح الروض لخبر الصحيح ان احدهم  
 يجمع خلقه في بطن امه اربعين يوما ثم يكون علقه مثل ذلك  
 ثم يكون مضغة مثل ذلك ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح وقدم  
 على خير مسلم الذي فيه اذا مر بالنطفة اثنتان واربعون ليلة  
 بعث الله اليها ملكا فصورها لانه اصم وجمع ابن الاستاذ بان  
 بعث في الاربعين الثانية للتصوير وخلق السمع والبصر والجلد  
 والحمى والعظم والتميز بين الذكر والانثى وبعد الاربعين  
 الثالثة لنفخ الروح فقط قبل وهو حي لكن يلزم عليه ان لا  
 دلالة في خبر انتهى بحاجب بان ابتداء التصوير او ايل الاربعين

الثانية

الثانية لم يستمر يظهر سيما فيها الى عام الثالث فحينئذ يسل  
 الملك لتمامه وللنفخ او الامر يختلف باختلاف الأشخاص واحدا  
 بالاكثر لانه المتيقن وجيبه بالدلالة في خبر باقية على كل من  
 مدين نحو الجين ثم راي الرافعي واخرون صرحوا بان  
 الولد يتصور في مائتين وعمل على مبادي ظهوره وتشكله  
 والاربعة اشهر تمام كماله وابتداء الاربعين الثانية مبادي  
 بخلق في انتهى ابن حجر **قوله** من الفروع الظاهر في المرات  
 بفروع الوطى هنا عام التزويج **قوله** وعذر معتقد بحزم  
 اذا رفع لمعتقد تحريمه ايضا فحينئذ كفى لا يغزر الشافع  
 وان اعتقد تحريمه لان تحنفي يرى حكمه والشافع يعز كحنفي  
 اذا رفع اليه وان اعتقد حكمه عملا بالقاعدة ان العبرة بعقيدة  
 فأكبر لا المصم انتهى ابن حجر **قوله** وعليه نوطي وان تكبر  
 كما يقتضيه اطلاق في انتهى **قوله** مهر مثل واستشكل ايجاب  
 المهر بالوطى بانه يؤدي الى ايجاب مهرين في عقد واحد واجب  
 بان المهر الثاني لو طي الشبهة لا للعقد انتهى **قوله** لقدرة  
 على انسابها وتكون دعوى الرجعة او ابر على المعتد لا نشأ  
 لا خلافا لابن المقري وقاعدة الخلاف ان قلنا انها اقصر  
 فان كان صادقا حمل الوطى باطنا وظاهرا وان كان كاديا  
 حمل الوطى ظاهرا لا باطنا بخلاف الانشاء حمل له الوطى مطلقا  
**قوله** فان انقضا على وقت الانقضاء مراده اتفاقها على عدة  
 تنقضي مثلها باسمها واقرارا وحمل ولم يرد الاتفاق في حقيقة  
 الانقضاء لان دعوى الزوج الرجعة يوم الخميس مانع من  
 اراده حقيقة الاتفاق انتهى ابن قاسم **قوله** فالعكس

النص مروي ولا يوافق  
 ما ذكره لان الثمانية  
 مبادي صح



مرويه وان يقال ان انفقا علي وقت الولادة يكون بمقتضى وقال  
طعنك يوم السبت فعليد العدة وقالت بل فحسبنا نفقا  
عدني بالولادة صدق لان الطلاق بيده فنصدق في وقت  
وان انفقا علي وقت الطلاق واختلفا في الولادة فنصدق  
لانها تصدق في اصل الوضع فكذا في وقت لان الاصل وان انفقا  
علي وقت لا للولادة ولا للطلاق بل ادعي تقدم الولادة  
علي الطلاق فوليها العدة وادعت تقدم الطلاق علي الولادة  
فلا عدة عليهما لان نفقا عند تولد الولاده فهو المصدق بحلف  
وان سبقنا الي الدعوي لان الاصل بقا سلطنة النكاح **قوله**  
وهو او وجه هذا هو المعتمد **قوله** فان اقترنت غزمت  
له مهر المثل للميتولة اي بيني الاول وحقه باذنها في النكاح  
الثاني او بتكيتها له ولا تنفع دعوي الزوج الاول علي الثاني  
علي الاوجه لان الزوجه من حيث هي زوجة ولو امة لا تنقل  
تحت اليد انهي ابن حجر والمعتمد سماع الدعوي علي الزوج  
الثاني لانها هنا انفقا علي زوجة الاول بخلاف ما تقدم  
في النكاح في تزويج الاولى امرأة لشخص فان دعوي اعراسها  
علي الاخر لا تنفع علي المعتمد لعدم الاتفاق علي زوجة ولو  
ادعي علي مزوجه ثم انها زوجة فقالت كنت زوجتك قطعتني  
جعلت تزوجه لم لا فسر اركذا اطلقاه واطال الاذرعني  
في رده نقلا او توجبها ثم لم علي ما اذا لم يعترف بالشأن  
ولا مكنته ولا ادنت في نكاحه وحكم معتمد **قوله** لان  
الاصل عدم الوطى فاذا اخلت فلا رجعة له ولا يجب لها مهر  
السكنى ولا نفقة ولا عدة عليها وتزوج حالا وليس له

نكاح اختها

نكاح اختها ولا اربع سواها حتى تمضي من العدة انتهى  
**كتاب** الايلا هو مصدر الي يولي ايلا  
اذ اخلت قوله تعالى يوليون من نسائهم وانما عدني فيها  
من وهو انما بعدني فيها بعلي لانه ضمن معني البعد كما  
قيل يوليون مبعدني انفسهم من نسائهم **قوله** مطلقا  
نعت لمصدر محذوف اي امتناعا مطلقا غير مقيد بحد  
كواسه لا طاوك ومثل المطلق الموبد كما قال الامام كونه  
او طينك ابدا **قوله** او ان وطئت او اكثر من اربعة  
اشهر اي او امتناعا مقيدا باكثر من اربعة اشهر **قوله**  
ان وطئت فضررتك طالق قال الزركشي ومثله ان وطئت  
فعلي طلاق ضررتك او طلاقك بنا علي ما جرى عليه في البدن  
ان فيه كفارة يمين لكنهما جريا هذا علي انه لا يجب به شيء  
فحينئذ لا ايلا انتهى والمعتمد ما جرى عليه في النذر  
ان فيه كفارة يمين لكنهما جريا هذا علي انه لا يجب به شيء  
فحينئذ لا ايلا انتهى والمعتمد ما جرى عليه في البدن **قوله**  
ولو قال لا طاوك الا في الدبر فقول او الا في حبس او تغاس  
فوجهان بلا ترجيح في الروضة واصلها وزجر الرافعي  
في الشرح الصغير بعدم الايلا ولم ينقل في المهرمان  
بل نسب في الدخايل لجزم عقابله وقال لا يتخذ غيره وذكر  
الزركشي نحوه ورا دعي المطلب انه الاشبه ونحفا  
في الروضة واصلها بذكر ما لو قال الا في نهار رمضان  
او الا في المسجد انتهى والمعتمد في هذه المسائل انه لا يكون  
موليا لان المنع فيها لعار من خلاف الدبر فان المنع منه



لذا راي **قوله** علي اربعة اشهر اي من يتاني في  
المطالبة والرفع الي الحاكم **قوله** فاذا مضت فوالله لا طوار  
سنة بالنوب كما في الروضة واصليها وبالفوقية اي سنة اشهر  
كما في المجر قبل وهو الاول وفيه نظير بل الاولي الاول  
لما في الثاني من الابهام الذي خلا عنه عبارة المجر يذكره  
المضام اليه وخرج بقوله فاذا مضت ما لو اسقطه  
كان قال والله لا طوارك خمسة اشهر ثم قال والله لا طوارك  
سنة فانها تمت اخلا لتدخل مديهما واعلمنا بوطي واحد  
**قوله** فاذا مضت فوالله لا طوارك اربعة اشهر اخري  
وخرج بقوله فوالله ما لو حذفت بان قال فلا وطيتك فهو  
ايلا قطعها لا يتاين واحدة اشتملت علي اكثر من اربعة  
اشهر وبوصلة الايمان ما لو فصل كلاما عن الاخرى فليس  
قطعا **قوله** ونيك واقتضاى بدي غير غورا اما القورا  
اذا علم عالها قبل كلف فالحلف علي عدم اقتضاها غير  
ابلا علي ما قاله ابن الرفعة لمصولة يصحودها بالوطي مع  
بقا البكارة قال الا ان يقال الغيبة في حق البكر تحالفها  
في حق الشيب كما يفهمه ابو ادا القاضي والنص انبي وهذا  
هو المعتمد لما ياتي انه لا بد في الغيبة في البكر من زوال  
بكرتها ولو غورا نظير ما ياتي في الحمل وان امكن الرق  
انبي ابن حجر **قوله** ولا بد في النيك كما في التنبية  
وتحاوي واستشكل ذلك الاما في الباقي لانه قد يرد  
ان لا يفعل ذلك في غير الماني وسيقه الي ذلك اني الرفعة  
وجوايه ان مراد الاصحاب بقدر المديني في ذلك بالنظر

الي معني

الي معني الصيغة واما بالنظر الي تعليقها فليس كلامهم فيه  
انتهى **قوله** من ان الشرط الاول شرط لجملة الثاني وجزا  
به انه يكون موليا ان وطى ثم ظاهر ويؤيد ذلك ان هذا  
هو الذي صرح به الاصحاب في الطلاق وما بحثه الراعي  
هو المعتمد وقول الشارح فان تعذرت مرايعة صنفين  
والظاهر انه يكون موليا ويكون الشرط الاول شرط  
لجملة الثاني وجزايه كما اشار اليه الشارح بقوله لكن لان  
قلت هل يمكن توجيه ما جري عليه الاصحاب هنا ولم يجعلوه  
من تلك القاعدة التي قررر وما في الطلاق كما يصرح به  
كلامهم قلت نعم يمكن اذ نظير ما هنالك ان دخلت الدار فانت  
طالق ان كلمت زيدا والفرق بينه وبين ما هنا غير خفي اذ  
كل من الدخول والكلام مثلا وقع شرطا للاطلاق محتملا  
للتقدير والتاخر وليس بين الشرطين ربط ولا مناسبة  
شرعيان يقضي بهما علي ما افهمه اللفظ فجمع لا ارادة في  
عند عدمها او تعذر معرفتها لا طلاق الا ان يقدم الاول لان اصل  
بقا العصمة واما ما بين الشرطين الوطي والظهار فكذلك يقضي  
بهما علي اللفظ وبيانه ان الوطي هنا لما تعلق به العتق صار كالظهار  
في تعلق العتق به ايضا فان بينهما ارتباطا ومناسبة شرعيان  
فصار بمنزلة شرط واحد ولم يعول علي ارادة ولعدمها التقا  
بالقينة الشرعية المقتضية لذلك وايضا فقوله ان ظاهره ليس  
شرطا لمطلق وقوع العتق بل لكونه عنده ظاهرا بحسب والابلا  
ليس مشروطا بوقوع العتق عن الظهار لتدبره بل لمطلق وقوعه  
فلم يحد لجزا او يتعذر الشرط حتي يكون من القاعدة وايضا



فالايل لا ليس جزوا مذكور في اللفظ وانما هو حكم شرعي رتب على  
وتوع مثل هذه الصيغة وفرق بين كجز الشرطي والجز الحكمي ان  
الاول يتعلق ببل من الشرطين على حدته فنظرنا لما بينهما وحكما  
بما تقتضيه اللغة او العرف بخلاف الثاني اذا لا يتعلق ببل من  
من جز اجملة الشرطين وجزاها فلم ينظر لما بين اجزاها بتقديم  
ولا تاخر فانتفع ما ذكره وانه لا ياتي قيمة تلك القاعدة ايضا  
فتمامه انتهى اني جرح **قوله** من يات سلب العموم اي لا يعم  
وطي لكن قوله والذي في الروضة والشرحين عن نصيح الاكثرين  
انه يزول فنهى وهو المعتمد لا يهاجم واحد ولا تكرس فيها  
وتدحنت بوطي واحدة رملي **فقيل** في احكام  
الايل لا **قوله** يجهل وجوبا المولي سوا كان حرا ام عبدا  
**قوله** من الايل الا في وقت الرقع الى القاضي ودخل في  
كلامه ما لو الى من بهمة ثم عينها فان المدة تحسب من الايل  
في الاصح لامن التعيين على ما اقتضاه كلام الراعي انتهى **قوله**  
كصغر الزوجة او مرضها كذا في بعض النسخ والذي في النسخ  
المعتمد حذفه **قوله** لامن الايل منها وكذا الحكم لو الى من  
زوجته وطلقها رجعا فان المدة تنقطع فاذا راجعها في العدة  
حسبت المدة من الرجوع **قوله** وتلبس **قوله** من يفر من صوم  
وتحت الزكشي ان الصوم الموسع بر منه من نحو قضا  
او نذر او كفارة لا تمنع لانه كالفعل في تمكنه مع عدم الوطي  
**قوله** وتضمنه كلام الاصل انها ترد والطلب بينهما وهو الذي  
في الروضة كما صلبها في موضع وهو المعتمد رملي **قوله**  
بتغيب حشفة وان استدخلتها اي حشفة او ادخلها هو

من

ناسيا

ناسيا او مكرها او مجنونا لم تحنت ولم يجب كفارة ولم يخل  
اليمن وان حصلت الغيبة وارتفع الايل ولا يسقط عنها  
من المطالبة لو صولها الى حقها من المطالبة لو صولها الى  
حقها وان دفع ضررها **قوله** ولا بد في البكر من ان الله البكر  
ولو غول وان حرر الوطي **قوله** وتضمنه كلام الاصل اما اذا  
كان بها مانع كحيض ونجب في الوسيط من منع كحيض للطلب  
مع عدمه قطعه للمرأة وتجاب بان منعه في مئة الوطي معه  
وهو ظاهر وعدم قطعه للمصلحة والالمر تحسب مدة غالبا  
كما مر قبل قوله طلاق المولي في كحيض غير بدعي مشكك بعدمه  
مطالبة به ورد بغرضه فيما اذا طو لب ثم من الطهر بالغبة  
فترك مع تمكنه ثم حاضت فبطلت بالطلاق حينئذ انتهى ان  
جرح **قوله** فان اباهما اي الغيبة والطلاق عند رافعهما للفا  
ولا يفي ثبوت اباهما اي امتناعه مع غيبته عن مجلسه الا اذا  
توزر **قوله** طلق عليه القاضي طلقة نيابة عنه يسو الهما  
وان بانت منه لعدم دخول او استيفاء ثلاث بان يقول يوم  
او قعت عليها طلقة عنه او طلقها عنه او انت طالق عنه  
فان حذف عنه لم يقع شيء واذا طلق القاضي في مدة الامهال  
وبان المهر المولي وطى او طلق قبل تطبيق لم يقع طلاق ولو وقع  
طلاق القاضي والمولي معانق طلاق المولي جز ما وكذا القاضي  
في الاصح **قوله** كما لو وطى مكرها او ناسيا التظاهر بالغيبة  
لعدم انحلال المهر وان حصلت الغيبة فلا منافاة بين ما هنا  
ولما في شرح الروضة من حصول الغيبة فيما لو وطى مكرها  
او ناسيا كذا لو وطى في الدبر يحصل بالغيبة لشيء دون تسقط

ضي  
احضاره لتواتر  
او توزر

شيء



## كتاب الظهار

كاتبه المطالبة ولا تخل به اليمين **قوله** كانت اور اسك اوبدك او فرجك او شعرك او  
جزوك او نحو ذلك من الاعضاء الظاهرة بخلاف الباطنة  
كالكبد والقلب فلا يكون ذكرها ظهارا لانه لا يمكن التمتع  
بها حتى يوصف بكرمة وبه صرح في الروني واللباب  
وباقى ذلك في عضو الحرم ايضا كما هو ظاهر **قوله**  
كظهر امي او جسمها او يدها واصل التركيب اثباتك على  
كركوب ظهرا امي فحذف المضاف وهو اثنان فان قلب الضمير  
الم متصل بالحرم وضمير امر فوعا فصارت انت ثم حذف المضاف  
الذي هو كركوب فصار كظهر امي **قوله** فانت كظهر امي  
خمس اشهر ظهار موقت كذا ولا يلا لا متناعه من وطئها  
نوقا اربعة اشهر واذا وطئ في المدة لزمه كفارتان ان خلف  
الله تعالى بان قال والله انت على ظهرا امي خمسة اشهر وان لم  
يكن بالله كقوله انت على كظهر امي خمسة اشهر فاذا وطئ لزمه  
كفارة واحدة وبهذا جمع بين الكلامين **قوله** ربي  
وكل منهما يقبل التعليق تأمل تصوير تعليق اليمين فمن ذلك  
الا يلا لانه يمين ويصح تعليقه ومن ذلك ان يقول والله  
لا تلمك ان دخلت الدار **قوله** وفلانة اجنبية ليس من يقية  
كلام المظاهر على جهة الشرط بل اخبار عن الواقع انتهى **قوله**  
وهي اجنبية من يقية كلام المظاهر على جهة الشرط انتهى  
**قوله** او قال انت طالق كظهر امي وتقدير هذا التركيب  
عند القاضي ابي المطيب اما على حذق مبتدأ من قوله كظهر  
امي اي انت كظهر امي واما على انه ما بعد ديم خبر

يجعل طالق

بجعل طالق وكظهر امي خبران عن انت انتهى **قوله** او قالت  
فلا منافاة وهو مردود لان الظاهر لا يكون كناية في  
الطلاق لانه اذا قال لها انت طالق كظهر امي ونوي بالثاني  
الطلاق قد مر كناية قال انت كظهر امي والظهار لا يكون  
كناية في الطلاق كما تقدم فيه انتهى وفي هذا الرد نظر لان  
كلام الرافعي فيما اذا خرج عن الصراحة فصار كناية وكلام  
الراد فيما اذا بقي على صراحة فلم يتلانا **فصل**  
في احكام الظهار **قوله** او وجه بلا ترجيح والاوجه  
منها الاول وهو ظاهر الآية لانه رتبة عليها جميعا  
قال الزركشي وغيره وهو الموافق لرجحهم ان كفارة  
اليمين تحب باليمين والحنت جميعا وقد جزم الرافعي في باب  
الكفارة بانها على التراخي ما لم يبطا والمعتد انها على التراخي  
لان احدهما محرر والاخر وهو العود ليس محرر  
فالعلة مركبة فلا يقال ان الحرام اذا اجتمع مع الحلال  
يغلب الحرام لان محله اذا كان كل منهما مستقلا بخلاف  
ما هنا **قوله** وملك لها بان كانت رقيقة وهو حر وعكس  
بان كان رقيقا وهي حرة يقبل بخو وصية وشرا من  
غير سوم وتقدير من ولا يوترار بها تطعا ويوتر قبول  
هبتها لتوقفها على القبض ولو تقدير بان كانت بيده واذا  
استقل بالقطع فلا يخسر طول الفصل بقوله يا فلانة بنت  
فلان انت طالق كقوله طلقك في منع العود ولو قال  
انت رابعة انت طالق فهو عابد لا يستغفر بالعنف قبل  
الطلاق لان قال يا رابعة انت طالق كما لو قال يا ربي



انت طالق **قوله** واستمرار الوطى وطى هذا ما قالوه هنا  
وما قالوه في كتاب الايمان ان استمرار الوطى ليس وطيا  
وقد يقال الايمان بنية على العرف والعرف لا يعد الاستمرار  
وطيا بخلاف ما هنا **كتاب الكفارة**  
**قوله** لانها تستر الذنب تخفيفا من السجود او تخفيفا منه  
واختلف في الكفارات الواجبة بسبب حرمان الهيء واجزأه  
او جوارب الخلل وشرح ابن عبد السلام هذا لانها عبادات  
تفتقر للنية اي فهي كسجود السهو وتجبر الخلل الواقع في الصلاة  
وعن الشافعي انها في حق الكافر تستقل بمعنى **قوله** الزجر  
بل صوبه وتقدمه المعتمد **قوله** في معطر خصا لها من العتق  
والاطعام والكسوة **قوله** بان عزاي ما بد الى المعزات  
**قوله** بخيرة في مئين اي ابتداء او مرتبة انتهى بمقني انه  
لا ينتقل للمصوم الا بعد العجز عن خصال الثلاث **قوله**  
وان لم فيه كفارة المعتمد ان اللعان اذا اكتسب احد المتلاعنين  
فيه يجب فيه الكفارة وهل هي واحدة او تعد بمشي الشارح  
في شرح التلمذة على انها واحدة والذي حزم به في الانوار  
انها تعد بقوله هنا وان لم يجب فيه كفارة بخالفه  
**قوله** في فية مؤمنة مسلمة اي ولو باسلام واحد ابويها  
انتي **قوله** ولو ابن يوم واستشكل الاجزاء بان  
لا يعرف بطش يديه ومشى جلبيه وابصار عينيه وسماع  
اذنيه واجيب بان يحكم بالاجزاء بناء على السلامه  
فان بان خلافا نقص حكم انتي **قوله** ذاقه او عرج  
مخلف كذا في العاطف انتي **قوله** واهم وهو فاقد السمع

قوله

قوله واختم وهو فاقد الشئ **قوله** وهمم الهمم بكسر  
الراء مشتق من الهمم بفتحها وسبب ان مرض طبعي **قوله**  
بخلاف من يورج بزوجه اذا مات بعد اعتاقه فانه يحركي  
رمونه بختم ان يكون لمرض اخر **قوله** تحقق الباس  
في العبي اخذ من الفرق انه لو لم تحقق الناس فيه فانه  
يحركي وهو كذلك فلا فرق بين خالقي وحدث **قوله**  
وعود البصر نعمة جديدة بخلاف المرض لكن هذا قد  
يشكل بقوله لو ذهب بصره بجنابة فاحذت دينه  
ثم عاك استردت لان العمى المحقق لا يزول انتي  
**قوله** بخلاف محيول افاقته اكثر اي ولم يعقبها  
ضعف بمنعه العمل من ابوت فان عقبها ضعف بمنعه  
العمل من ابوت فانه لا يحركي كما تنبيه ابن المقرئ  
في من الروض والتقييد هو المعتمد ويحركي بفتح عليه  
واجمق وهو من يضع الشيء في غير موضعه مع علمه  
بغيره وقيل انه من لا يتبع بعقله انتي **قوله**  
ويحركي معاق عتقه بصفة اشار به الى انه لا يشترط في عتق  
الكفارة الخير **قوله** او تعلقه كذلك اي بنية الكفارة فلا  
بد من النية عند التعليق فلو نوى بعهده عند وجود الصفة  
او قبله لم يخرج مما **قوله** كما استظهره الزركشي وهو  
المعتمد مالي **قوله** بان كان الباقي له مطلقا اي موسرا  
كان او مفسرا **قوله** وبقائه اشار به الى انه في العتق  
هنا التفتيش **قوله** ويعج العتق شقصاتي الاولى  
وهذا ما سنده في الشامل للجمهور ويظهر فائدة لخلاف

اي الى اخره



في خروج احدها مستحقا او معيبا مثلا ان قلنا بالاول لم يخرج  
منها عن كفايته او بالثاني القابل بانه يقع كل عبد عن كفارة بوي  
من كفارة واحدة وبقيت عليه كفارة اخرى **قوله** ولا يجوز  
حق اشارة الى انه يشترط في العتق عن الكفارة ان لا يكون حق  
العتق عن غيرها **قوله** غني بكذا نلو قال لغيره اعتق عبدك  
عن كفارتك ولم يذكر عوفضا ولا نفاه فاعتق استحق قيمه العبد  
على المعتد كما لو قال اقض ديني ولم يشترط الرجوع بخلاف  
اذا لم يقل عن كفارتك فانه لا يثبت عليه **قوله** ويجوز ان يقدر  
بالعمر الغالب اي بما بقي منه **قوله** اي عقار كذا قال الجوهري  
وبحث بعضهم ان مراد الفقهاء ما يستغله الانسان لا ما يسكنه  
انتهى **قوله** قياسا على سائر العبادات كالوضوء والقيام  
والتيمة والنعوذ **قوله** يجوز حبس في كفارة المرأة عن  
القتل لانه الذي يتصور منها خلاف كفارة الظهار وجماع  
رمضان فانه لا كفارة فيهما عليها واما كفارة اليمين فالواجب  
فيها عند الجزع ثمانية ايام ولا يشترط فيها  
الاول **قوله** والمطلق انما يحمل على المقيد في الاوصاف كالامان  
والكفر **ثاني** **قوله** في معرض التعبير بخلاف ما لا يفهم منه تغيير ولا يقصد  
به بان قطع بكذبه كقوله ذلك لبنت سنة او شهد عليه به نصاب  
او اخرج به لرد شهادته **قوله** وسبب نزولها ذكره في  
شرح الروض وغيره وسبب نزولها ان هلال ابن امية قد  
زوجته عند رسول الله صلى الله عليه وسلم البينة اوخذ  
في ظهورك فقال يا رسول الله اذا راي احدنا مع امراته رجلا

منطلقا

منطلقا يلحق بالبينة فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يكرر ذلك  
فقال هلال والذي بعثك بالحق اني لصادق وليزولن الله يبري  
ظهري من جلد فزلت الايات وروى ابن عوفير الجلا في  
قال يا رسول الله ارايت ان وجد احدنا مع امراته رجلا  
ماذا يصنع ان قتله قتلتموه فكيف يفعل فقال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم انزل الله نيك وفي صاحبك فانا اذهب  
فات بها قتلا عن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذلك  
في الصحيح ولهذا جعل بعضهم هذا سبب نزول الآية ومن  
قال بالاول حمل هذا على ان المراد ان حكم واقفك تبين مما  
انزل في هلال ولما كان القذف معتبرا للعان ومتقدما عليه  
بدوايته وهو من الكبائر **قوله** كزيت زيت بهيمة  
فيه التعريف **قوله** وباراني وبارانية قال بعضهم الا ان يكون  
هذا اللفظ عاما لها فلا يكون قد في الآية كما سبق في نداء السها  
طالق ولا فرق في المرأة بين ان يعلمها او يظنها زوجته ولا  
انتهى ولولا لامرأة ياتيه او لو حل يا محنت فصرح كما اتى به ابن  
عبد السلام للعرف لكن قال ان القطان في الاول انه كناية ومن  
تعليل بالعرف يؤخذ صحة قول بعضهم في علق انه من سج وكلا  
لو خاطب احدهما بقوله لطت اولاط بلا فلان او بالابط ومثله  
بالوطي علي كلام فيه انتهى ابن حجر والمعتد صراحة فحبه  
في حق الانثى ومثله عاشر بخلاف بغا فانه كناية ومثله لو طي  
فهو كناية بخلاف لا يط فانه صريح واما الالفاظ الشنيعة  
المشهورة بين الناس في السب كسوس وعلق ومحنث ومر  
ومايون وطيح وكخن فهي كنايةات على المعتد ومالي  
**قوله** زاد في الروضة ان هذا كلام البغوي وهو المعتد



فهو من مخرج مطلقا كما اقتضاه اطلاق البغوي **قوله** فاللفظ الذي  
يقصد به القذف الخ في جعله قصد القذف به مقسما لثلاثة اقسام  
اشراط ذلك في المصريح وان الكناية يفهم من وصفها القذف  
داما وانها التعريف يقصد بهما ذلك دامما وليس كذلك فالامتن  
الفرق بان ما لم يحتمل غير ما وضع له من القذف وحده فصريح  
وما احتمل وصف القذف وغيره كناية وما استعمل في غير موضوع  
له من القذف بالكناية وانما يفهم المقصود منه بالقراين تعريف  
انتهى ابن حجر **قوله** لغيره يشمل ما لو قال لزوجته او اجنبية  
او قالت لزوجها او اجنبي ولو قالت لزوجها ياراني فقال زنت  
بك او انت اري مني ثم قاذفت صريحا وهو كان على ورائها  
الى اخره فلو قال في جوابها زنت وانت اري مني فهو مضمحل  
بالرنا وقاذف لها على ورائها ان ما تقدم ايضا ولو قال لاجنبية  
يارانية فقالت زنت بك او انت اري مني فهو مضمحل بالزنا  
وقاذف لها على ورائها ان ما تقدم ايضا ولو قال لاجنبية يارانية  
فقلت زنت بك او انت اري مني فهو قاذف وهي قاذفة  
في الاول مع الاقرار فيه بالزنا وكناية في الثاني لاحتمال  
ان تريد انه اهدي الى الزنا واخرى عليه منها انتهى محلي  
**قوله** ومن قذف محصنا حده ولو اراد القاذف تخليف  
المقذوف انه لم يزل اجيب لذلك سواء كان له بيعة ام لا كما  
صرح به في الروضة وان صور الرافعي المسئلة بعجزه  
القاذف عن البيعة واد التقي القاذف والمقذوف على صفات  
الاحصان فذلك فان نازع في حرمة المقذوف واستلامه  
وعلمنا حاله فيها صدق والا فبغير خلاف المذكور في كتاب

اللفظ

اللفظ في الجنون فالقول قول المقذوف انه لم يجرم  
له جنون والافتقار القاذف وكذا لو نازع في الصبي عند  
احتماله الا ان يعام خلافة فالقول قول المقذوف انتهى **قوله**  
فظهره يدل على سبق مثله غالبا لان العادة لا تقضي  
بان العبد لا يهتك في اول موة كما قاله عمر رضي الله عنه  
**قوله** وتغزير وفي الروضة هنا وفي التعزير بعد ذلك  
ان تغزير القذف يورث ويسقط بالعفو وفي المهمات  
انه مخالف لما في باب التغزير من جواز استبقائه للامام بعد  
العفو واجيب بان الساقط بالعفو حق الادبي فقط الذي  
والذي يستوفيه الامام بحق الله تعالى للمصلحة **قوله** كل  
الورثة اي كل فرد من الورثة على سبيل البدل وليس المراد  
ان كل واحد له حصة والالتفات لحد بتعدد الورثة وقد  
اشار الشارح في اثبات كلامه الى ثبوته على سبيل البدل نعم  
تذف الميت لا يرثه الزوج او الزوجة على احد وجهين  
شرح لا تقطاع الوصلة بينهما وفيه نظر لتخصر جميع بقايا آثار  
النكاح بعد الموت انتهى ابن حجر **قوله** في قذف  
الزوج زوجته **قوله** فان انت اي من علم زناها  
او ظنه ظنا موكدا او على هذا الاحتجاج بعد ذلك وانما  
يلزمه قذفها اذا علم زناها او ظنه كتمان والشارح جعل  
الضمير في انت راجعا لطلق الزوجة فاحتجاج الى التفسير  
**قوله** اي بين دون ستة اشهر وفوق اربع سنين  
فيه نعلي هذه السنة بلحقة بما فوتهاد المعتمد به هنا  
**قوله** والذي صححه الاصل كالشرح الصوفي فيها مل



النقد هو محمول على ما اذا ارى بعد الاستبصار ان بينه وبينه الزنا البين  
للقدر او يتيقنه لان الاستبصار اشارة ظاهرة على انه ليس منه قول  
يجوز ان يكون الولد من وطى شبهة او زوج قبله قال البغوي  
وغیره **قوله** بان ولده لدون سبعة أشهر من الزنا  
وفوته من الاستبصار **قوله** المقيد بما مر وهو لم يعلم  
ولم يظن زناها ولو وطى في الدبر او فيما دون الفرج فله  
النفي في الاصح **فصل** في ليقية اللعان وشرط  
ومرته **قوله** فان غابت عن بلد اللعان او مجلسه  
حيث او غيره **قوله** وان ولدها ان كان غائبا او هذا  
الولد ان حضر **قوله** لاحتمال ان يعتقد ان الوطى  
اي وطى نفسه بشبهة زنا **قوله** ولا ريب ان غضبت  
الله وهو الانتقام بالعذاب **قوله** اغلظ من لعنته التي  
هي البعد عن الزمة **قوله** وتلقين قاض او من في حكمة  
كالحكم على الاظهر في الروضة كاصولها في الاقضية لكن  
فيها في التعريفات عن المتولي ان محل الخلاف في التحكم  
في اللعان حيث كان لدرءه فان كان لنفي ولد لم يصح  
لان للولد حق في النسب فلا يورث من حي المتلاعنين في حق  
فان كان بالغادر مني بالتكم جاز ونفذ حكم انتهى **قوله**  
وهما في اللغات سوا غير اعي الاجمى الملا عن ترجمة الشهادة  
واللعن والغضب انتهى **قوله** وصح من يخفى اخفى سوا  
كان ذكر الم انتهى **قوله** او كتابة بمائة فوقيه قبله  
الالف واد الا عن الاخرس بالاشارة اشارة بكلمة الشهادة  
اربعا ثم بكلمة اللعن فان لا عن بالكتابة كتب كلمة الشهادة

وكلمة

وكلمة اللعن مرة ولو كتب الشهادة و اشار اليها اربعا جات  
انتهى صحيح ولو انطلق لسانه في اثنا اللعان فهل يبنى او يتناف  
تردد والقياس البناء **قوله** والدمري بضم الدال كما ضبط  
ابن قاسم وبفتحها كما ضبط ابن شبة وهو المعطل **قوله**  
بني الركن اي الذي فيه حجر الاسود **قوله** وهو اي ما فيها  
هو المسمى بالخطيم وسمي خطيما لخطم الذنوب فيه قال الزكري  
وما قالوه من ان ذلك اشرف بقاع مكة مردود اذ لا شيء فيها  
اشرف من البيت فالوجه ما قاله القفال ان يكون في حجر  
لام من البيت وكان القياس يقتضي الخليفة في البيت  
لكن قال الماوردي تصان الكعبة عن ذلك ومراودة بقوله  
لانه من البيت ان بعضه منه انتهى شرح البهجة **قوله**  
عند الصخرة لانها من الجنة تنبئة التعليل بالمساجد الثلاثة  
لن هو بها فمن لم يكن بها لم يجز نقل اليها اي بغير اختياره كما  
جزم به الماوردي انتهى خطيب **قوله** على المنبر لا لكونه  
اشرف بقاع المسجد لان بقاعه لا تتفاوت في الفضيلة بل لكونه  
محل وعظ ونحو فتناسب معوده ليتعظوا وينتبهوا والاشهر  
ايضا **قوله** وصورة الخ والافامكة الاصنام ستحة الهدم  
خطيب **قوله** وان يتلاعنا من قيام واذا كان احدهما لا ينفك  
على القيام لا عن جالس او مضطجعا ان لم يقدر على الجلوس كما في  
الام انتهى **قوله** وسبب الالنه كان الزوج فيه فاقدامه  
للينة هذا احسن الاجوبة كما قال الزركشي **قوله**  
فلا عن مطلقا اي سوا كان له بينة بزناها ام لا **قوله**  
تقرر تكذيب كان وجه التسمية ما في التعرير في اظهار كذب



القاذف بخلاف الصغيرة التي لا تقوطا ومن ثبت زناها انتهى حينا  
 عجزه رحمه الله **قوله** ويتعلق ببلعائه وان لم تلعن الزوجة  
**قوله** كالرضاع لخصولها بغير لفظ **قوله** وحرمة موبلة  
 فلا يحل له نكاح الملاءنة ابدا ولا وطئها بملك يمين لو كانت امه  
 واستبرأها بعد شراها **قوله** وان اكدت نفسه فلا يفيدها  
 اكدابها عود النكاح ولا رفع تايده حرمة لانها حق له وقد بطلانهم  
 باللعان بخلاف كحد وحقوق النسب فانها باعود ان لانها حق له  
 عليه واما حدها فهل يسقط قال في الكفاية لم ابره لكن في كلام اللام  
 ما يفهم السقوط وجزم به في المطلب فلا تحدد ولا يحتاج الى رد  
 اللعان **قوله** صلى الله عليه وسلم المتلاعنان لا يجتمعان ابدا  
 ابي لا في الدنيا ولا في الآخرة كما اتى به شيخنا الرملي رحمه الله تعالى  
**قوله** وانتفا تسب اي عن ولد نفاه ببلعائه اي فيه **قوله**  
 ولو ذمينة وان لم يرض حكما ان لم تلعن **قوله** لما مر اللعان  
 في حقه كالبينة **قوله** ولو ميتا وقايدة نفية عدم ارثه  
 منه وسقوط ابونه التيمم عنه وله استلحاق ميتا كما تقدم  
 في الافراد **قوله** او تكلم بالمشرق امرأة وهي بالمغرب  
 لانها امكن اجتماعهما في بلد كونه **قوله** والنفي على القور  
 وليس المراد بالقور كما قال بعضهم نفية باللعان عقب العلم  
 بلحق النسب بل حضور الملاعن عند القاضي وقوله هذا  
 الولد او الحمل ليس بي ثم بلاعن بعد ذلك اذا اتمره القاضي انتهى  
**قوله** ولو فني بولد له وقد يستشكل تصوير هذه المسئلة  
 بما تقدم في بيان وجوب النفي قول واجيب بتصويرها  
 فمن قال القول المتقدم في توجيهه للقاضي او قاله في حاله يقدّر

فيها

بها بالاحياء كليل وخوه انتهى **كتاب**  
**العدد قوله** او وطئ في فرج وصبط المتوكي الوطي الموجب  
 للعدة بطلان الوطي لا يوجب كحد على الواطئ وان اوجبه على الموطوءة  
 كما لو نزل في مراهق ببالغة او مجنون بعاقلة او مكره تطاعة  
 والمعتد عدم وجوب العدة وعدم ثبوت النسب بوطئ المكره  
 فطهر ما يلي لانه لا يباح بالاكره وسقوط كد عنه للشبهة انتهى  
 قال البغوي ولو استدخلت المرأة ذكر اسل لم تجب العدة  
 كالذكر المبان وفيه نظر انتهى والمعتد الوجوب اي في الذكر  
 الاسل دون الذكر المبان كما في شرح الروض **قوله** برضاع  
 او غيره كرده **قوله** دخل منية المحرم اي في حال حر وجده  
 فطهر بان يخرج علي وجه جائز ومثله وطئ الشبهة وكذا الوطي في  
 كفض لانه لعارض حتى لو وطئ زوجته وامني فيهما ثم سافرت زوجته  
 اجنبية فانزلت ما زوجهات في فرجها وعلقت منه فانه يجب به  
 العدة ويثبت النسب لانه خرج علي وجه جائز ولا فرق في  
 الوطي بين البالغ والصبي والعاقلة والمجنون والمختار والمكره وقد  
 تقدم ان الوطئ لا يباح بالاكره فلا يخفى الولد ولا يجب به عدة  
 وسقوط كد عنه لشبهة ولا فرق في الوطي بين الحلال والحرام  
 كالوطئ في حيض والاحرام ولا فرق في الوطي بين ان يكون كابل  
 او لا حتى لو لف على ذكره خرقه وجامع وجبت العدة **قوله**  
 كما في صغير وصغيرة ويشترط في الصبي نية الوطي وكذا يقال  
 في الصبية رملي **قوله** بعدة خرة ولو كانت خرة بطن واطي  
 لها كان خرة خرية امه فوطئها حاملا او وطئ امه غيره بطنها  
 زوجته كرهة فتعد بثلاثة اقراء ولو وطئ خرة طئها



أمة أعندت بثلاثة أفران الظن إنما يؤثر في الاحتياط لا في  
التخفيف أو زجته القنة بثلاثة أفران على مقتضى المنقول في البلاء  
خلا فالما في الروضة وأصلها فيها **قوله** والقمر المراد هنا ظهر  
لأنه يجمع في من الظهر ثم يخرج من من كحيض انتهى **قوله**  
أو نفاس من صورته أن تكون حاملا من الزنا ثم نطلق وهي حامل  
منه ثم تضع فلا تنقض العدة بوضعها لأنه لا ينسب لصاحب  
العدة ثم إنها حملت من الزنا أيضا وضعت فالظهر بينهما بعد فرا  
ثم تعتد بعد ذلك بقرني آخرتين وصدق على هذا أنه ظهر بين  
نقاسين **قوله** فإن بقي منه أكثر من خمسة عشر يوما أو ستة  
عشر يوما فأكثر بخلاف ما لو بقي منه أكثر من خمسة عشر يوما  
فإنه لا يسع حضا وظهر أن لا بد من من يسع أقل حيض وأقل الظهر  
وهو ستة عشر **قوله** لا شئنا على طهر أي وحيض فهو من باب  
سراسل تفكيك الحراي والبرد **قوله** فإن غفقت في عدة حصة  
إلى أمة عكس ذلك بأن تصير حرة أمة في العدة لا تخافها بدار  
نفسه وجهان في التهمة أحدهما وهو ألا وجه تكمل عدة حرة  
وثانها ما به قال ابن كراد ترجع إلى عدة الأمة انتهى **قوله**  
فلو حاضت من لم تحض إلى فإن حاضت أي المتقلة إلى الحيض  
فرا أو قران ثم انقطع الدم استأنفت ثلاثة أشهر كذا في أفران  
بيست قبل تمامها وهذا التنظير من زيادته والمنقول خلافه  
كما سيأتي في أوائل الباب الثاني انتهى وأجاب الوالد رحمه  
الله تعالى بأنه إنما اعتد هناك لما وجد من الأقوال الصادرة  
عقد النكاح بعده وإن كان فاسدا والنكاح مقتضى العقد  
بما تقدم من الأقوال والأشهر **قوله** بحسب ما يبلغها

خبره

خبره أي من ساعصها لأكل من تقدم حصرها ولو ادعت  
بلوغها سن اليأس لتعتد بالأشهر صدقت في ذلك ولا تطالب  
ببينة كما أتت به الوالد رحمه الله تعالى ولا ينافيه قولهم لا يقبل  
قول الإنسان في بلوغه بالسنة البينة ليسرها أي غالبا  
لأنها هناك مرتبة على سبق حيض وانقطاعه ودعوى السن  
وتبع تبعا وكلامهم في دعواه استقلال انتهى شرح ابن الشيخ  
الرملي **قوله** وأقضاه اثنا وستون سنة فإن رأت  
الدم بعد ذلك صار أعلا سن اليأس ما رأت فيه ويعتد  
بعد ذلك بها غيرها وهذا يشكك على قولهم في باب كحيض لو  
أطردت عادة امرأة بأنها تحيض أقل من يوم وليلة أو أكثر  
من خمسة عشر يوما فلا يكون حضا ولا يلحق بها غيرها إلا أن  
يقال إن الاستقرا هناك أتم منه هنا **قوله** وعدة حامل من  
حرة أو أمة عن ذاق حي بطلاق أو ميت وضعه وإن مات  
الولد في بطنها واستمر سني كثيرة لا شغل الرحم به فلا معنى  
للقول بالانقضاء مع وجوده كما أتت به الشيخ الرملي رحمه  
الله تعالى **قوله** حتى تأتي نوماً وإن كان الحمل ثلاثة أشهر  
بالمثل أن كان بينه وبين الأول دون ستة أشهر  
ولحقوه وإن كان بين الأول والثالث ستة أشهر فالمرء  
وبين الثاني والأول دونها لحقاه دون الثالث وإن كان  
بينه وبين الثاني دون ستة أشهر كما صرح به الأصحاب  
وانقضت عدتها بالثاني وإن كان بين الثاني والأول ستة  
أشهر فالمرء وبين الثاني والثالث دونها لم يلحقاه وكذا إن كان  
ما بين كل واحد منهن ستة أشهر **قوله** بأن أخبر بها أو أبل جمع



قابله وهي التي تتلقى الولد عند وضعه انتهى **قوله** ثم سجد آخر  
بعد تمامها حتى تزول الرية أي يمضي زمن يزعم النساء أنها لا تدرك  
له انتهى **قوله** للتردد في انقضاء العدة وإن تبين أن الحمل  
في نفس الأمر المشد في حل المتكوحة خلافا لبعض المتأخرين  
حيث قال القياس صحة النكاح كما لو باع مال أبيه طائفاً حياته  
فبان موته وإن اقتضى طلاق الشئ بطلانه **قوله** بل يزعم  
الأربع بدون زمن الوضع وأما من من الوطى فمعتبر من المدة  
**قوله** فيما مر فيها إذا كانت ثابت بخلاف ما إذا أولدت لدون سنة  
اشهر من أماكن العلوق بعد عقده فإنه لا يحل له ويكون حكم  
كما تقدم في الانتان بالولد أربع سنين أو لا أكثر وإذا كان  
الأكثر لم يتطّل نكاح الثاني حملاً على أنه من وطى شبهة من غير  
أم يصح حملاً على أنه من الرنا أو وطى شبهة سنة بمحصل ما في شرح  
الروض عن ابن الر فحة والأذري والزركشي الثاني **فصل**  
في تداءل عدة امرأة **قوله** أولها عدة تأشخص أي محترمين  
مسلمين أو ذميين بخلاف محرمين **قوله** بل تعتد لكل منهما  
عدة هذا في غير محرمين أما لو وطى حربي زوجته فوطئها  
في عدته حربي آخر على النص بقول الجمهور أيضاً وعليه تسقط  
بعدة العدة الأولى على الأرجح في زيادة الروضة **فصل**  
في حكم معاشره المفاقر المعتدة **قوله** عاشرفارق  
أي المعاشره المعتادة بين الزوجين ولو بالخلوة وإن اتصل  
كالخلوة ليلادون النهار **قوله** ولا رجعة بعدهما هذا  
ما ذكره في الحر والنكاح ونقل في الشرح المصنف عن الأمة  
وفي الكبير عن البغوي أنه قال عتدي لا رجعة له وفي فتاوي

الغفال

الغفال ما يؤلفه قال في المهمات والمعروف من المذهب المفتي  
ثبوت الرجعة كما ذهب إليه القاضي ونقله البغوي في فتاويه  
عن الأصحاب فالرافعي نقل اختيار البغوي دون منقوله انتهى وذكر  
عنه الزركشي وصوب ثبوت الرجعة لكن يعارض نقل البغوي  
له عن الأصحاب نقل الرافعي في الشرح الصغير بمقابله على الأمة  
كما مر انتهى والحق البلقيني بعدم جواز الرجعة عدم وجوب  
النفقة والكسوة وقضيتها امتناع الثوارث بينهما وإن  
تردد فيه الزركشي في تكملته انتهى والحاصل أنها بعد حرم  
الأقرب أو الأشهر كما لبيان الآتي حقوق الطلاق ويجب  
لها الكف أيضاً كما أفى به شيخنا الرملي رحمه الله **قوله**  
ثم طلقها خرج به ما لو طلقها من غير مراجعة فإنها تبقى على  
ما قبل الرجعة ولا تستأنف **قوله** لا طلاق إلا به وهي  
قوله يغالي وأولات الاحمال اجلهن ان يضع حملهن  
في عدة الوفاة **قوله** ولو رجعية فيجب وسقط طهر  
أنهى **قوله** أربعة اشهر وعشرة من الأيام وكان حكمه  
هذا العدد مأمراً أن النساء لا يصبرن على الزوج أكثر من أربعة  
اشهر فلم يزد عليه في الجمع من زبدت العشرة استظهار  
ثم رأيت شرح مسلم ذكر أن حكمة الأربع بها تحرك الحمل  
وتنفخ الروح فيه وذلك يستدعي ظهور حمل أن كان انتهى  
أن يخرج **فصل** وهو شهران وخمسة أيام  
بلياليها ونحو الزركشي وغيره أن قياس ما مر أنه لو طلقها  
رأى حكمة كره لزها أربعة اشهر وعشرة أيام ويرد بان  
عدة الوفاة لا تتوقف على وطى فلم يؤثر فيها الظن وبه



يفرق بين هذا وما مر انتهى ابن حجر وصور بعضهم كلام الزراري  
 فقال لو كان له زوجان حرة وامة فوطى زوجته الامة على  
 ظن انها زوجته حرة واستمر ظنه الى موته فتعتد عدة الحرة  
 ومثله لو غر خربتها فتعتد عدة الاخرار اذ المظن كما نقلها  
 من الاقل الى الاكثر في حياة فكذا في الموت وبذلك سقط ما  
 القول بانه يرد بان عدة الوفاة لا تتوقف على وطى فلم يور  
 فيها الظن عنده رمل **قوله** وقد يبلغ في الاستلحاح  
 فقلت ويزل ما رقيقا وكون خصية اليمنى اليمنى والسرى  
 للشعر لعله ان صح اغلي والا فقدر انما ليس له الا السرى  
 وله مني كثير وشعر كذلك **قوله** لا تنكح زوجته والظاهر  
 كما قال بعضهم ان المستولدة كالزوجة انتهى وقياس بذلك  
 فيعد الزوجة بالنسبة لخواختها او خامسة اذ الميرود طلاقا  
**قوله** في النكاح خلوه عن المانع الخ فان قلت يشك عليه  
 ما مر في المرتبة بجامع ان في كل منهما شك في حل المنكوحه  
 قلت قد يفرق بان الشك ثم سبب طاهر فكان اقوى  
 اما اذا بان حيا فهي له وان تزوجت بغيره وحكم به حاكم  
 لكن لا يمتنع بها حتى تغتدر للنكاح لان وطئه شبهة انتهى  
 ابن حجر **قوله** اي يجب لان ما جاز بعد امتناعه وجب  
**قوله** للاجماع في ارادته الاما حكى عن حسن البصري  
**قوله** جري على الغالب اولانه ابعت على الامتثال **قوله**  
 مما يمنع منه غيرها وعدل عن قول غيره المتوفى عنها زوجها  
 الى قوله معتده وفاة لشملا حاملا من شبهة حالة الموت  
 فلا يلزمها احدا حالة الحمل الواقع عن الشبهة بل بعد وضعه

لا يها

لانها الان معتدة عن الوفاة ولو اجملها بشبهة ثم تزوجها  
 ثم مات عنها اعتدت بالوضع عنها على احد وجهين ربح ولا يرد  
 على المتن لانه يصدق على ما بقي انه عدة الوفاة فلو لمها  
 الاحداد فيها وان شاركها الشبهة انتهى ابن حجر **قوله**  
 بما يدعوا الزوج الى رجعتها محله ان رجعت عوده بالترتيب  
 ولم يتوهم انه لغرضها بطلان انتهى ابن حجر **قوله** لغة  
 المنع لان المحدة تمنع نفسها من الطيب والزينة وقبل المحرم  
 من جددت السبي قطعته فكانها انقطعت عن الطيب والزينة  
**قوله** وايضا يمتنع كما يعلم من التمثيل به بغير المصروع  
**قوله** في انز بلا كراهة حاجة ومعها لغير حاجة وفارق حرمه  
 اللبس والطيب لبلابانها محرمان الشهوة غالبوا ولا كذا الخ  
 انتهى في نظر **قوله** وترك تطيب اي ابتداء واستدامة  
 فاذا اطرات العدة عليها لم يها ان التده للزينة والضابط  
 ان كل ما حرم على المحرم من الطيب حرم وهذا وكل ما حل له ثم حل  
**قوله** وظاهر انها ان احتاجت الى تطيب جاز كالاكتحال  
 ومثله الدهن وحيث زالت الحاجة وجب مسح او غسل نورا  
 كالمحرم كما هو ظاهر **قوله** وحضاب ما ظهر من البدن ومن ثم  
 حل لها جلوس على حجر قال ابن الرفعة لا بالالتحاق به لانه كاللبس  
 قال الزركشي الا لبلا كالجلبى ومردة الفوق السابق بن الحلي  
 واللبس انتهى ابن حجر **قوله** لا للرجل كما استفيد من كلام  
 المتن لان تقدير المعمول يفيد الاختصاص وتخصر خلافا  
 لما كتبه الامام مع ان للرجل النحر من مدة الثلاثة ايضا  
 ورده ابن الرفعة فان ذاك انما اشعر للنساء انقص



المقتضى لعدم الصبر مع ان الشروع الزمهم بالاجداد دون  
الرجال ويغرض من صحة كلام الامام فحلم في تحزن بغير تغيير يلبس  
وكوه والاحرم عليه انتهى ابن حجر **قوله** من قريب وسيد وكذا  
احتمى حيث لا ريبه فيما يظهر بان كان عالما او صالحا او ما اشبه  
ذلك **فصل** في سكني المعنونة **قوله** وصغير  
لا تخمل الوطي ويصوب وحوب العدة عليها باستدخال الما  
**قوله** ولو في نكاح فاسد وجب عليها ملازمة المسكن الى انقضاء  
العدة وان لم تنجب السكنى على الواطئ **قوله** وعليها الاجابة  
ولا يمكن من ذلك في الامة الا بعد قتران خدمتها **قوله**  
وبه جزم النووي في نكته واعتمده الاستنوي وغيره والاول  
اولي لاطلاق الآية وهذا هو المعتمد **قوله** الا لعذر دخل فيه  
مالو طلقت في دار الحرب فتنتقل منها مهاجرة ان لم تامن على  
نفسها ودينها والاقامت حتي تنقضي عدتها ومالو زنت فانها  
تغرب على الصحيح ومالو وجب عليها خد وهي بررة فتخرج لان  
**قوله** عند حاربها ليلاد ويظهر ان المراد بالجارها الملاصق او  
ملاصقه وكوه لا مامر في الوصية انتهى ابن حجر **قوله** او سائر  
عطف على قوله انتقلت **قوله** فوجب في طريق اي بعد مفارقة  
ما شرط تجاوزته للمسافر من سور فيما لها سور مختص او غير  
فيما لا سور لها وخروج بالطريق مالو وجبت قبل خروج من المنزل  
فلا يخرج جرما ومالو وجبت فيه ولم تفارق ما شرط تجاوزته  
فانه يجب العود في الاصح عند الجمهور كما في اصل الروضة **قوله**  
وفي تبعه في عدة اشهر كالمكثري ولو حاضرت  
في اشائها وانتقلت الى الاقرا لم يفسخ في غير المكثري **قوله**

قوله

**قوله** لان اخر المدة مجهول نعم يظهر صحة تبعه لها اخذا  
من نظيره السابق في الموصى له بالمنفعة مدة مجهولة انتهى ابن  
حجر **قوله** وامتنع خروجها المكثري من تجديد الاجارة فان رضي  
بها لم يمهدها وامتنع خروجها ملكه الملاصق له كما شمل كلامهم  
ابن حجر **قوله** تخيرت بين الاستمرار فيه باجارة او اجارة لغيره  
فان مضت مدة قبل طلبها سقطت كما لو سكن معها في منزلها  
بأذنه وهي في عصمتها على النص وبه افق ابن الصلاح **قوله**  
لها مطلقا اي ذكر اكان او انثى واستشكل اشتراط المنهاج  
ذكره بان الاصح في الروضة الاكتفاء بالمرأة الثقة ونقل  
في الروضة عن الاصحاب جواز خلوة رجل بامرأتين وهو المعتمد  
وان ذكر في صلاة الجماعة خلافا حيث قال امامة الرجل لهن  
افضل من اقامة النساء لكن لا يجوز ان تخلوا بهن غير محرم  
وقد يجمع بين الكلامين بحمل المنع على غير الثقات ولا جلا  
اطلق الشارح في محرمها فسوي بين الذكر وغيره **قوله**  
خو حجرة وهي كل بنا محوط انتهى **باب**  
الاسبار **قوله** وسبي بشرط الا في من القسمة واختيار  
المملك كما يعلم مما سجد كره في السير فلا اعتراض على المصنف  
حيث اطلق هنا وقيد هناك فيحمل المطلق على المقيد وعن  
هويني والفعال وغيرها انه يحرم وطئ السراري اللاتي  
كلن من الروم والهند والترك الا ان ينصب الامام  
من تقسم الغنائم من غير ظلم انتهى ابن قاسم والمعتمد جواز  
الوطئ لاحتمال ان يكون السباي ممن لا يلزمه الخمس كدعي  
وعن الاحرام بالشك انتهى **قوله** وهيبة يقبض

تقدم



ورجوع مقرر من وبيع مفسى ووالد في هيته لغيره  
 وكذا امة قراض انفسه واستقل بها المالك وامة تجارة  
 اخراج تركا بها وتلقا بالاصح ان المستحق شريك بالواجب  
 بقدر قيمته في غير كسب لتجدد الملك والحل فيهما حال البقعة  
 والمعتد في امة التجارة عدم وجوب الاستبراء لان الشبهة  
 ليست حادثة بل دليل جواز الاخراج من غيرها **قوله**  
 بالنسبة لحل التمتع لا بالنسبة للزوج فيجوز تزويجها لغير  
 المشتري من غير تجديد استبراء **قوله** بعد من والى بالتكاح  
 في المراجعة او بالكتابة في المكاتبه او بالردة في المبرئته  
**قوله** بعد حرمتها على السيد بذلك لا ذنبة فيه فيما  
 يتوقف على اذنه وخرج بهذا القيد يحض والنقاس **قوله**  
 ولا يملك اي الحر فيخرج به المكاتب اذا اشترى زوجته في  
 الكفاية عن النص ليس له وطئها بالملك لضعف ملكه ومن ثم  
 امتنع تسرية ولو باذن السيد **قوله** لانه لم يجد حل  
 ومن ثم لو طلق زوجته القنة طلاقا رجعيما او باينام ملكها  
 في العدة وجب الاستبراء لحدوث حل التمتع **قوله** ليميز  
 ولد التكاح ومن هذا التعليل يستفاد ان صورة المسئلة  
 ان يكون الزوج حرا لان المكاتب لو ملك ولده لا يعتق عليه  
 واذا احبل امة لا تصير ام ولد له **قوله** بخلافها في عدة  
 وطئ شبهة لا وعلى هذا يقدم الاستبراء لان التدينظر  
 الزوج المطلق ثم بعدة تكمل عدة الشبهة وقاعدة ذلك  
 ان الواطئ بالشبهة له ان يجد نكاحه في زمن عدته دون  
 من الاستبراء **قوله** فله تزويجها من المامنه كما اذا  
 زوجها

زوجها المشتري من البائع الواطئ قبل ان يستبرأ بها **قوله**  
 كسبية ومزوجة حاملين بان كان زوجها صبيا لا يولد لمثله  
 او ممسوخا **قوله** ولو من ناي لا يخفى معه فان كان  
 تري الدم مع وجوده حصل الاستبراء خيضة معدلات  
 وجوده كالعدم وان حدث الحمل بعد الشراء وقبل مضي  
 ما يحصل به الاستبراء اما ذات اشهر فيحصل بشهر مع حمل  
 الزنا كما جئته الزنا كشي كالاذن في قياسا على ما جزموا  
 به في العدة لان حمل الزنا كالعدم وهذا هو المعتمد **قوله**  
 او تسببه لذلك اي للخبر السابق وهذا مكرر مع ما قبله  
**قوله** لانه لا يستعقب حل التمتع ومن ثم لو اشترى عبدا ما دون  
 له في التجارة امة وعليه دين لم يعتد بالاستبراء قبل سقوطه  
 لا بالمقارن والتفوا فلا حل لسيد وطوها جفيدة قال الحاملي عن الاصحاب وضابط  
 بالحمل المقارن فيالحاذ ذلك ان كل استبراء لا يتعلق به استباحة الوطئ لا يعتد به  
 اولى قال وقد نفى عن عدم يقيد باستبراء المراهونة قبل الانفكاك كما يميل اليه  
 كلامهما كلاهما انما لو كانت من وجوبه من المغربي ونفرت بينهما وبين ما قبلها بان يحل له  
 وطئها ذوات اشهر وحملت باذن المرفق في محله للاستمتاع بخلاف غير هاتين  
 مستبارة من الزنا لم يحصل الاستبراء الماذون لان له  
 حقا في الحرج وهو لا يعتد باذنه وهذا مضمي شهر والجزوم  
 يدفع ما للاذن في ومن تبعد هنا فان قلت هل يتباح له في العدة  
 حصوله بمضى باذن العبد والغرماء مساوات المراهونة قلت لا  
 لان حمل الزنا كالعدم وهذا اندر لاختلاف جهة تعليق العبد  
 والغرماء بخلافه انتهى ابن حجر **قوله** قبل التي وقعت في سببه لما نظر  
 انه لهما يكون كالعدم في الي عتقها كايون فضة فلم يملك الصبر على تعجيلها **قوله**  
 العدة فان قيل كيف يصح ونغير قياسا عليه قال الزنا كشي وتعليقهم الممتع في غير  
 الزنا كالعدم

قال الزنا كشي  
 غيره والظاهر ان  
 حادث من الزنا كالعدم  
 لانهم اكتفوا بالخص  
 لا بالمقارن والتفوا  
 فلا حل لسيد وطوها  
 جفيدة قال الحاملي  
 عن الاصحاب وضابط  
 بالحمل المقارن فيالحاذ  
 ذلك ان كل استبراء  
 لا يتعلق به استباحة  
 الوطئ لا يعتد به اولى  
 قال وقد نفى عن عدم  
 يقيد باستبراء المراهونة  
 قبل الانفكاك كما يميل  
 اليه كلامهما كلاهما  
 انما لو كانت من وجوبه  
 من المغربي ونفرت  
 بينهما وبين ما قبلها  
 بان يحل له وطئها  
 ذوات اشهر وحملت  
 باذن المرفق في محله  
 للاستمتاع بخلاف غير  
 هاتين مستبارة من  
 الزنا لم يحصل الاستبراء  
 الماذون لان له حقا  
 في الحرج وهو لا يعتد  
 باذنه وهذا مضمي شهر  
 والجزوم يدفع ما للاذن  
 في ومن تبعد هنا فان  
 قلت هل يتباح له في العدة  
 حصوله بمضى باذن العبد  
 والغرماء مساوات المراهونة  
 قلت لا لان حمل الزنا  
 كالعدم وهذا اندر لاختلاف  
 جهة تعليق العبد والغرماء  
 بخلافه انتهى ابن حجر  
**قوله** قبل التي وقعت في  
 سببه لما نظر انه لهما  
 يكون كالعدم في الي عتقها  
 كايون فضة فلم يملك  
 الصبر على تعجيلها **قوله**  
 العدة فان قيل كيف يصح  
 ونغير قياسا عليه قال  
 الزنا كشي وتعليقهم  
 الممتع في غير الزنا كالعدم



المسبية باحتمال تصيرها ام ولد يقتضي التخصيص بما اذا امكن  
ذلك فان لم يمكن بان تكون بجارية مما يمكن ان تحمل او كانت  
حامل من الزنا او اشترأها وهي مزروجة وطلعتها زوجها قبل  
الدخول فالظاهر على التمتع بغير الوطى كالمسبية وبذلك صرح  
الماوردي واطلاقهم يخالفه **قوله** فقال لها انت جلال لانك  
ابرايمى بالاستبراحلف **قوله** ولهذا لا يحال بينهما كذا الطلاق  
وفيه اذا كان السيد مشهورا بالزنا وعدمه المسئلة وهي عميلة  
فظهر ظاهر انتهى ابن حجر **قوله** الابوطى اى فى قبيلها اما الوطى  
فى الدبر فلا يلحق به الولد كما صحى النووي هنا خلافا لما صحى فى النكاح  
من الحقوق وجمع بينهما حمل ما هنا على الامة وما فى النكاح على تحريرة  
انتهى ابن قاسم **قوله** وان لم يعرف به اى الولد وعبارة ابن  
حجر وان سكت عن استلحاقه وبهذا يظهر لك ان المضمرة  
راجع للولد لا للوطى لانه لا بد من الاعتراف بالوطى  
او البينة عليه انتهى **كتاب الرضاع**  
وسبب تحريمه ان اللبن جزء المرضعة وقد صار من اجزاء الرضعة  
الرضيع فاشبه بابنها فى النسب ولقصور الرضاع عن النسب  
لم يثبت له من احكامه سوى الحرمية دون الارث ونحوه  
والعتق وسقوط القود وورد الشهادة فلا توارث  
بين الرضيع والمرضعة وصاحب اللبن ومن ينسب اليهما  
ولو كان الرضيع رقيقا ومالك صاحب اللبن لم يعق عليه  
وكذا لو كان الرضيع حرا وصاحب اللبن رقيقا ومالك الرضيع  
فانه لا يعق عليه ولو قتل احدهما الاخر قتل به ولو شهد احدهما  
للاخر قبلت شهادته **قوله** تفريبه هذا ما اقتضاه

كلام جماعة كما فى كفيض ومشي عليه الرافعى فى الشرح الصغير  
ونحنه البارزى وهو المعتمد **قوله** والله قطع النسب  
بين ابن والابن قال الزركشى وقضيته انه سبني على الاصح  
من حرمة تنكحها اما ما عليه جمع من حرمة فهو متحريم  
انتهى وهو المعتمد **قوله** والله قطع النسب بين ابن  
والابن قال الزركشى وقضيته انه سبني على الاصح من حرمة  
تنكحها اما على ما عليه جمع من حرمة فهو متحريم ولا تنكحها كالمسئلة  
خلافا للامة الثلاثة انتهى **قوله** فى قصه سالم الذى  
ارضعته زوجة مولاه اى تحذيفة وهو رجل ليل له نظرها  
بأذنه صلى الله عليه وسلم مخصوص به ويقال منسوخ  
**قوله** من جنى او غيره ومثل الزبد ما انفصل منه الزبد  
ولهذا قال الامام لو استعمل المش الباني بعد الزبد ان يصب  
حرم قال ابن حجر وقضيه هذا الصنيع ان المزروع منه الزبد  
يحبى وهو المسمى على السنة العامة بالمصل لانه يشبه المصل  
لحقى لا يحرم ويؤخذ بانه اشبه عنه اسم اللبن بالكليد  
بخلاف المزروع منه الزبد لبقا اثار اللبن فيه نقل ذلك  
بالمعنى لا باللفظ **قوله** غالبان ظهر طعمه اولونه او  
**قوله** او مغلوبان لان طعمه ولونه وريحه حسا وتقديرا  
بالاشد وحال انه يمكن ان ياتي منه خمس دفعات كما نقله  
واضراه لكن حكى الرويات عن النضر خلافا وان القطرة  
وحدها موفرة اذا وصل اليه فى خمس دفعات ما وقعت  
فيه انتهى ويرد ما سياتى انه لو كان انفصالا فى خمس مرات  
ورصوله فى مرة لم يؤثر ايضا وانما اثر المغلوب لخصوص



التعدي المقصود به قارق ما يترعد من الجحاسة المستهلكة في الميا  
الكثير لا تنفقا استنفادها حينئذ وعدم حد الحرج استهلك في  
غيرها لا تنفقا الشدة للطرية وعدم الفدية بكل طعام فيه طيب  
استهلك لزوال الطيب **قوله** وهن اي تخفى **قوله** او قطعه  
عليه المرضعة وطال الزمن كما يوحى من قوله فيما بعد او  
قامت لشغل خفيف ومن تعبير نعم لانها للترتيب والتراخي  
**قوله** وتصير المرضعة الى شروع في حرمة الرضاع المتعاقبة  
بالمرضعة والرضيع والفعل وقد نظم بعضهم فقال  
ويقتضون الحريم من مريض الى **قوله** اصول فصول وكما في مع الوسط  
ومنها من له در الى هذه ومن **قوله** مريض الى ما كان من روع فقط  
**قوله** ويجوز ذلة للام ونحوه انما تثبت بنسب الامومة  
ولا امومة بخلافه فيما مر لانه لا تلازم بين الابوة والامومة  
لثبوت الابوة فقط فيما ذكره والامومة فقط فيما اذا  
اذا لم تضعف خلية او ترضع من الزنا **قوله** نزل اللبن  
به خرج بقوله نزل به ما نزل قبل حملها منه ولو بعد وطها  
فلا ينسب اليه ولا تثبت به ابوة كما قال جمع متقدمون وهو  
المعتمد **قوله** سواء كان بنكاح اي فيه دخول اما حيث  
لا دخول بان لحقه ولد بمجرد الامكان فلا تثبت الحرمة  
بين الرضيع وان الولد كما قال ابن القاضي قال البلقيني وهو  
قضية كلام الاصحاب وقال غيره ان ظاهر كلام الجمهور بخلافه  
وهذا هو المعتمد **قوله** لو ارتضعت به صغيرة حلت  
لناني لا يقال كيف نحل لناني مع انها بنت موطوءة لانا نقول  
هذا بصواب بما اذا لم يدخل بها وانما لحقه الولد بمجرد الامكان

ص

ثم

ثم نفاه بالعان **قوله** الابوة لاداة من اخرسوا اكان بنكاح  
ام وطى شبهة ام ملك يمين بخلاف ما لو ولدت من زنا فان الذي  
يظهر انه لا ينقطع به نسبة اللبن الاول لانه لاحترام اللبن  
ثم رأت ابن ابي الدرداء ذكر ذلك لكن بعد قوله لا يبعد انقطاع  
به والزنا كشي ضعيف ما ذكره من عدم الانقطاع واستندل  
بانها اذا ارضعت يلبن الزنا طفلا صار اخا لولد الزنا واضح  
انه لا دليل في ذلك لان اخوة الام تثبت لولد الزنا لثبوت  
نسبه من الام فكذا الرضاع وليس الكلام في ذلك وانما  
هو في قرابة الاب وهي لا تثبت لولد الزنا وكذا الرضاع اذا  
استحال ثبوت قرابة الاب تعين بنسبة اللبن الى الولد  
اذا لم يحدث ما يوجب قطعه انتهى اني جرح **قوله** والمعتمد  
انه لا فرق بين حمل الزنا وغيره فاذا ارضعت من الزنا ثم  
انقطع نسبه للاول وصار للزنا **فصل** في طرد الرضاع  
**قوله** اعم من قوله فارضعتها امه او اخته او زوجته  
اخرى لشمولهم بوجه الاب والابن والاخت اذا ارضعت  
بالبانهم وشمولهم بجدة والبنت ونحوهما **قوله** وله اي  
ان كان حرا والافل للسيدة وان كان الفوات انما هو على الزوج  
**قوله** على المرضعة وان لم يرضعها لثبوتها عند  
خوف تلف الصغيرة وتامنع الاستنوي وغيره في ترجيح  
الشيخ والكفاية اختصاص المرضعة اذا كانت مكرهة  
بالغرم بانه اكراه على انلاف البضع والاصح في جنابات  
في الاكراه على الاتلاف بطالبة من شأو القرار على الامر  
**قوله** ان لم ياخذ في ارضاعها ولم تكن مملوكة او كانت

ص  
اعتمد فخطيب  
ما نزع به  
الاستنوي



مكاتبته **قوله** نصف مهر مثل ويقارق شهود الطلاق قبل  
الوطي اذا رجعوا حيث يغرمون الكل بان النكاح باق حقيقة  
برغمهم مع الزوج لكنهم حالوا بين الزوج والبضع فعليه قيمته  
كالغاصب والى مناع يوجب الفزقة حقيقة وهي قبل الوطى  
لا توجب الا النصف كالطلاق انتهى **قوله** اعتبار المأنة  
تجب له بما يجب عليه اي في الجملة فلا ينافي ان نصف مهر المثل  
اللائم قد يزيد على نصف المسمى **قوله** وتغرم له  
المزينة مهر مثل تزويجه الاخرى ان كانت مدخولا بها  
او نصفه ان لم يدخل بها لانها انلفت عليه بضعها وضمان  
الطلاق لا يتوقف على تمييز **قوله** لان المراد انه كهو في  
الحرم لا الغرم وانما تعد سكوت المحرم على الحاق كقول لان  
الشعر في يده امانة يلزمه دفع متلفاتها ولا كذلك هنا  
**قوله** ولا اولوية لاحدهما على الاخرى ويفرق بينه وبين  
مالونه اختا على اخنها فان هذه لم تجتمع مع الاولى اصلا  
لوفوع عقدها فاسد من اصله فلم يؤثر في بطلان الاولى  
بخلاف الكبيرة هنا وانما اجتمعت مع الصغيرة فبطلتا اذ لا  
مرجح لاحدهما على الاخرى **قوله** فحرم الكبيرة ابد الانفا  
ام زوجاته **قوله** وكذا الصغار ان ارتفعن بلبنه  
لانهن بنانه **قوله** من غير جمع بين بعضهن **قوله**  
ولو بعد طلاقها الرجعي فان قلت كيف يتصور ان  
يكون طلاقها رجعي مع الصغير قلت يتصور باستدخال  
المأني المني **فصل** في الاقتران بالرضاع **قوله**  
حرم تناكحها ولو رجع هو او هي عن الاقتران لم يفد بخلاف

مالوا انكركت

مالوا انكركت الرجعة حيث تصدق والفرق تابد حرمة فنان كان  
بما الاقتران بالنسب وخالف ابو حنيفة فقال بيه الرجوع والنكاح  
ولو قال الاب بينهما وبينى لمخاطب رضاع محرم ثم رجع قال  
البعوى وجب ان يكون له الزوج منه فلو اصر وجب ان يخبر  
فان امتنع فعامل واجاب القاضي حين يخوه **قوله**  
حلف فتصدق بميمينه اي فتشيع دعواها لتخلف لكنه في  
الروضة والشرحين قبل الصداق ان الرضا بالسكوت  
حيث اكتفى به يمتنع فتصدق بميمينها وسماع دعواها عليه واقراه  
وجزم به ان المغيري فقوله برضاها شامل للسكوت **قوله**  
سواها الرجل والمرأة مصور في الرجل بمالوا ادعي رجل على  
رضاها محرم ما بينه وبين زوجته فلانة واقام بينة وحلف  
معها يمين الاستظهار فتكون معه على البت انتهى وفي هذا كغلط او نسيان قال  
بحواب نظر لان المدعي حصة لا تطلب منه يمين الاستظهار الا ذرعي والموجود  
**قوله** وتقبل شهادة مربعة او مع ثلاث نسوة او مع في كلام الاصحاب  
امراة احري ورجل ولا تقبل شهادة المرأة وحدها **قوله** سلقا والتخلف كما  
ولا يكفي في الشهادة ان يقال بينهما رضاع محرم لاختلاف المذهب ذكره في المنهاج وذكر  
في شروط التحريم وحسن الاكتفا في الشهادة بالرضاع بالطلاق الزركشي وغيره  
الفقيه الموثوق بحرفته الموافق لمذهب القاضي بخلاف الخالف يخوه **قوله**  
له نعم ان اخلف الرجعي في الواقعة في المذهب وجب برضاها ونقل في الروضة  
التفصيل في الموافق والخالف ذكره الا ذرعي **قوله** لان المغير واصلها قبل الصداق  
بخطا فلا تقبل الا عن تحقيق وهذا هو المعتمد كما حرم به مدد  
فيلج الاقتران ومثل الاقتران الشهادة عليه نراى

**كتاب النفقات والاصل**  
فيها الكتاب والسنة والاجماع وبدا المصنف بنفقة الرجعة

جنت  
ذكر ان من ر  
برضاها ثم اد  
محرمية بينها  
وبين الزوج  
لا تسمع دعواها  
الا اذا ذكرت عدما  
الاستظهار الا ذرعي والموجود  
في كلام الاصحاب  
سلقا والتخلف كما  
ذكره في المنهاج وذكر  
في شروط التحريم  
الفقيه الموثوق بحرفته  
الموافق لمذهب القاضي  
بخرافه الخالف يخوه  
برضاها ونقل في الروضة  
التفصيل في الموافق  
والخالف ذكره الا ذرعي  
لان المغير واصلها  
قبل الصداق بخطا  
فلا تقبل الا عن تحقيق  
وهذا هو المعتمد كما  
حرم به مدد



لأنها أقوى لكونها معاوضة في مقابلة التمكن مع الممتنع ولا تنقطع  
عن الركن **قوله** يجب بغير كل يوم أي وجوباً موسعاً فلا  
يجب ولا يلزم **قوله** علي معسر فيه أي إن كانت ممكنة  
حينئذ أما الممكنة بعده فيعتبر حال عقب التمكن **قوله**  
ونقص حال الثاني وإنما جعل موسراً في الكفارة بالنسبة  
لوجوب الاطعام عليه لأن مبناها على التغليظ أي ولا ينظر  
للاعسار فيها يسقطها من أصلها ولا كذلك هنا وفي نفقة العسر  
احتياطاً لشدة لصوقه به وصلة الرحم **قوله** وعلى المتوسط  
ما بينهما وهو نصف ما على هذا ونصف ما على هذا أي نصف  
ما على المعسر وذلك مدون ونصف **قوله** وهو من يرجع  
بتكليفه مدين أي كل يوم لزوجه **قوله** وإنما التقدير  
كفاية المراقب لا تغيب ظاهر خبره خذ ما يكفرك ووليك  
بالمعروف أي ما قد مره بالكفاية واختاره جمع من جهة  
الدليل وبسطوا القول فيه وقد يجب عن خبر بأنه لم يقد  
فيه بالكفاية واختاره جمع من جهة الدليل وبسطوا القول  
فيه وقد يجب عن خبر بأنه لم يقدره فيه بالكفاية فقط  
بل بما يحسب المعروف وحينئذ فما ذكره هو المعروف المستقر  
في العقول كما هو ظاهر ولو فتح باب الكفاية للنسب من غير  
تقدير لوقع التنازع لا إلى غاية فتعين ذلك التقدير اللائق  
بالعرف والشاهد نص في الشارع كما تقر فأنضج ما قالوه  
واندفع قول الأدرعي لا يعرف إلا ما منارني الله عنه سلفاً  
في التقدير بالامداد ولولا الأدب لقلت الصواب أنها  
بالمعروف تأسيساً وانباها انتهى ابن حجر **قوله** فلا يق

به أي بالزوجه

به أي بالزوج يجب بحسب يساره أو خنده **قوله** وعليه  
دفع حسب فالواجب الدفع ويكفي الوضع بين يديها على قياس  
فخرج وأما الإيجاب والقبول فليس بشرط لأن هذا أو في عما  
وجب في ذمته **قوله** وعليه طمحه وعجنه وخبره حتى  
لو باعته أو أكلته حياً صحها استحققت مؤن ذلك **قوله**  
بأن الزوجه في حبسه وأما طالع جمع في استشكاله وترجيح مقابله  
**قوله** ولها اعتياض عن ذلك شامل إطلاق الاعتراض عن  
المؤن فإن قلنا باستحقاقها عند بيع الطعام فلا إشكال في  
صحة الاعتياض والآثار خلاف في الصحة هنا بناء على تقريره  
الصفقة كذا في المطلب **قوله** وتسقط الخ هو كذلك ولكن  
الواجب أخذ الأمرين التقدير أو الأكل أو الواجب المقدر  
وهذا بدله واعتبر رقيقاً ومسامحة احتمالاً في المطلب  
**قوله** أو غير شديدة بصغر أو جنون أو سفه وقد شجر  
عليها بأن اسمهم سفهها المقارن للبلوغ أو طراخ عليها  
والألم يحج لاذن الولي **قوله** وقد اذن وليها واكتفى  
مع أن قبض غير الملكة لقول أن الزوج باذنه يصير كالوكيل  
عن الولي في الاتفاق عليها **قوله** والزوجه متطوع أي إن  
كان أهلاً للمتع فان كان غير أهلاً له رجع وليه عليها أو على  
وليها إن كانت محجورة عليها **قوله** كزيت بد الخ خبره  
الزمري وغيره كلو الزيت وأدهنوا به فانه من شجرة  
مباركة **قوله** أو قية تغريب وحكي بجيلي عن بعض الأصحاب  
أن المراد الأوقية تجازيه وهي أربعون درهماً وهو ظاهر  
فإن العراقية لا تغني شيئاً **قوله** ليكون أحدهما غداً

ب



والاخر عشا واعتمد الاذرعني وغيره الاول والاخر ب حمل علي  
ما اذا كان كافيا للغدا والعشا والثاني على خلاف انتهى ويجب  
على الزوج ايضا سونة طلع اليه اي من حطب وغيره وما يطبخ  
به كالتفاس والبادجان والبابية والقرع واللفت وغير ذلك  
**قوله** من قميص وهو ثوب محيط بستر اعلا البدن وفي  
تعبيره بقميص اشعار بوجوب تحيطه بستر على الزوج وبه  
صرح في الروضة كما صلتها انتهى ابن قاسم ونحو سراويل من فوطه  
وميزر كما قال الماوردي والسراويل ثوب محيط بستر اسفل  
البدن ويصون العورة تنبيهه سكت الثياب عن  
وجوب الاثنان والصابون لغسل الثياب وصرح القفال  
والبغوي بوجوبه قال القفال حتى لو كانت اذا اكلت احتاجت  
للخلال فعلي الزوج وسكتوا عن ذهن السراج والظاهر كما  
قال بعض المتأخرين وجوبه شرح خطيب **قوله**  
ويجب على كل منهم مع التفاوت في الكيفية بينهم فراش  
الح قال صلى الله عليه وسلم فراش للرجل وفراش لاسرانه  
والثالث للضيف والرابع للشيطان قال النووي قال العلماء  
معناه ان ما زاد علي حاجه فاختاره انما هو للمباهاة والاختيال  
والا لنها نونية الدنيا وما كان بهذه الصفة فهو مذموم  
وكل مذموم بغياف للشيطان لانه يرتضيه ويوسوس به  
ويجسسه ويباعده وقبل انه على ظاهره وانه اذا كان لغرض  
حاجة كان للشيطان عليه بيت وقيل كما انه يحصل له  
المبيت البيت الذي لا يذكر الله صاحبه عند دخوله عشا  
واما تعديد الفراش للزوج والزوج فلا بأس به لانه

قد يحتاج

قد يحتاج كل منهما الى فراش عند المرض ونحوه وغير ذلك واستدل  
بعضهم بهذا على انه لا يلزم النوم مع امراته وانه لا انفرد  
عنها فراش والا استدلال به في هذا ضعيف لان المراد بهذا  
وقت الحاجة للمرض ونحوه كما ذكرنا وان كان النوم مع الزوج  
ليس واجبا لكنه بدل ليل اخر والصواب في النوم مع الزوج  
انه اذا لم يكن لواحد منهما عذر في الانفرد فاختارهما في فراش  
واحد افضل وهو ظاهر فعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي  
وطب عليه مع مواظبته علي قيام الليل معها فاذا اراد القيام  
لوظيفة قام وتركها فيجمع بين وظيفة وقضاء حقها المنسوب  
وعشرتها بالمعروف لاسيما ان عرف من حالها حرصها على هذا  
ثم انه لا يلزم في النوم معها الجماع **قوله** ويجب لها الاكل  
وشرب قال الزركشي وهو بالفتح قال وقد قيد الشرب بالفتح  
في حديث ايام مني ايام اكل وشرب **قوله** او خشب  
او نحاس حيث جرت عادة مثلها بذلك **قوله** ويجب لها  
انه تنظيف كمشط ودهن ويتبع في الدهن كما قال الماوردي  
عرف بلد هاتان ادهن اهل بريت كالشام او شيرج كالعراق  
او سمن كالحجاز او بدهن مطيب كبنفسج وورد وجب ويجمع  
في مقدار الدهن الي كفايتها كل اسبوع انتهى **قوله** كمره  
في شهر او اكثر بقدر العاده وتقييد بعضها بمره في الشهر خرج  
مخرج التمثيل **قوله** فان كانت المرأة ممن لا يعتاد دخوله  
لم يجب وهذا بناء على جواز دخوله وان كره وهو المعتد وقال  
جمع كمره دخوله الا لضرورة حاقه للاخبار الصريح المصريح بمنعها  
اطار الاذرعني في الانتصار له وخصه بما اذا اشار كرها غير



دون ما اذا اخلت لها **قوله** كوطيه فلو ادخلت ذكره وهو نام  
فجلبت او وطيت بشبهة فلا يجب لها ذلك لعدم فعله في الاول  
ولان عقد النكاح معتبر في الثاني وبذلك علم انه لا يجب على من  
نفي بامواه او اجنبي وضو اجنبيه ولا عليها اذا انفقت  
وضو زوجها وانما وجب على الزوج لفعله مع مراعاة النكاح  
انتهى شرح الخطيب **قوله** فيفرق بين ان يكون بمسبه  
وحده بخلاف ما اذا اتكلسا معا فيما يظهر والمعتد عدم السقوط  
كما لو سافرت لخدمتها **قوله** فان اراد الزينة فيها  
لها فاذا اهيده وجب عليها استعمال **قوله** بان كان مثلها يخدم  
عادة وظاهر قولهم ومثلها يخدم انه لا تعتبر خدمته في بيت  
ابنها بالفعل فلو كان مثلها يخدم عادة في ابيه فتركه الاب خلا  
او لظروا عساره او ربيته في غير بيت ابنها ولم يخدم اصلا  
وجب اخذ امها بخلاف من ليس مثلها كذلك وان خدمت فلا يجب  
اخذ امها فهو محتمل ويحتمل الضبط بوقوع الخدمة بالفعل في بيت  
مربيهما والا قرب الى كلامهم انتهى ابن حجر **قوله** ولا يجزئها  
بنفسه اي لا يلزمها الرضى اذا قال انا اخذتها بنفسى لتسقط  
عني سوتة لخدمه لانه جزم عليه ذلك رمي **قوله** فيجب لها  
الضمير راجع لمن وقوله لم الضمير ايضا راجع لمن انتهى **قوله**  
لا سراويل هذا مبني على العرف القديم وقد اورد العرفي الان  
بوجوبه للخدمة وهما المعتمد **قوله** وتادي بفيل مفرده  
فلم ويتولد كما قال جوهرى من العرق والوسخ وقال الحافظ  
فيها كان الانسان قبل الطباع وان تنظف وتعطر وبدل  
اللباس والنياب كما عرض لعبد الرحمن ابن عوف والربيع

ابن العوام

ابن العوام انتهى ابن قاسم **قوله** ولو بلا صيغة بل يكفي ان يسلم  
لها بقصد اذا مالته كسائر الديون من غير انتقال الى لفظ وينفي  
الوضع بين يديها انتهى **قوله** بما يضرهما اي الزوج والزوجة  
**قوله** لم يتردد فهم قوله لم يتردد انها قبضتها فان وقع موت  
او فراق قبل قبضتها وجب لها من قيمة الكسوة ما يقابل من  
العممة على ما حثه ابن الرفعه ونقل عن الجوهري لكن افي  
النووي بوجوبها كلها وان ماتت اول الفصل وسبقه الى جوه  
الرواية واعتمد جمع متجاوزون منهم الاذرى واللقيني  
وطالتي الانتصار لم قال ولا نقول عليه بانها كف تجب كلها  
بعد خطبة من الفصل لان ذلك جعل وقتا للاجاب فلم يفرق  
ها بين قليل الزمان وطويله اي ومن ثم ملكتها بالقبض جار  
لها التصرف فيها بل لو اعطاها كسوة او نفقة مدة مستقبله  
جاز وملك بالقبض كتميز الركابة وتسترد ان حصل مانع انتهى  
ابن حجر **قوله** ولو لم يكن مدة هي فيها ممكنة ومثل ذلك الكسوة  
بقية المولى انتهى **فصل** في موجب المولى وسقطا  
**قوله** تجب المولى من نحو نفقة ولسوة وادم ولها ما لهن  
بها ان اراد سفر او طويلا كما قال الرازي والبغوي ولا غايه  
فيه خلافا لابي ثرعة والمعمد انه لا يجب عليه دفعها عند  
السفر لعدم وجوبها رمي به **قوله** على ما مر اي يوما  
بيوم او بالتمكين لا بالسقط قال في المهمات ولو حصل العقد  
والتمكن وقت الغروب فالقياس وجوبها بالغروب انتهى  
والظاهر وجوبها بالسقط فلو حصل ذلك وقت الظهر فيسقط  
وجوبها من حينئذ ويتروك النظر في المراد بالسقط هل هو

نفا



باعتبار توزيعها على الزمان كله اعني من الفجر الى الفجر في حصص  
 ما مكنته فيه فتعطاهما او على اليوم فقط او على وقت الغدا  
 او العشاء كل محتمل والاقر ب الاول بل قول الاستوى والقياس هو  
 هو وجوبها بالغروب صريح اذ الظاهر ان وجوبها به بالقسط  
 لا مطلقا كما افاده الشيخ فان قلت ياتي ذلك قولهم تسقط  
 نفقة اليوم بليلتها بنشور لحظة ولا تنوع على زمان الطامع  
 فالنشور لا يبالى بجزء ومن لم يسمت دفعة واحدة ولم يفرق  
 غدوة وعشية قلت يفرق بانه يخلل فلما سقط فلم يملك التوزيع  
 معه لتعددها به عاليا بخلافه ثم فانه لا يسقط فوجب توزيعها  
 على زمن التمكين وعدمه اذ لا تعدي هنا اصلا انتهى ابن حجر  
**قوله** ومعصر العبد بالمعصر احسن من التعبد بالرافعة  
 لان الرافعة وصف يختص بالغلام يقال غلام مرافق وجارية  
 معصر ولا يقال مرافقة انتهى **قوله** تغير لو سلمت المعصر  
 نفسها الى ونحو الادريجي ان نقلها الى منزله غير الشرط بل  
 الشرط التسليم التام ويظهر ان عرضي نفسه عليه غير  
 شرط ايضا بل متى تسلمها ولو زوالا لم يمت موتها **قوله**  
 عند الاختلاف في التمكين لا في الانفاق والنشور فانها  
 المصدقة فاذا ادعى دفع النفقة والكسوة وانكرت صدقت  
 بيمينها وكذا اذا ادعى النشور بعد اتفانها على التمكين فانها  
 المقدرة ايضا **قوله** في ضحاها النفقة الواجبة على المعسر  
 ما لم يعلم انه بخلافه وهذا هو المعتد **قوله** كعباله وتثبت  
 عبالة بالنسوة الرابع ولين نظر العبد اي كبر الذكوري  
 حالة الجماع **قوله** ولحوز بارة خرج نحو الزارة كزوج

جارية مع

لموت ايها

لموت ايها او جنازته **قوله** ولو مع حاجة غيره هذا مقتضى  
 ترجيح نكحت فيما لو قال لها ان خرجت لغیر حاجة فانت طالق  
 فخرجت له واخبره قال يحو اشي هذا ما كفتته او لا ثم رأت  
 نص الام والمختصر السقوط قال ابن القرافي وعندى ان  
 اخذ المسيلة من نظيره او لم من التمسك بظاهر النص لا مكان  
 تاويله انتهى تصحيح **قوله** فخرجت ولم يقد على ردها  
 للطاعة ام لا **قوله** قال الاذريجي وقضية كلام المحموب  
 منها من ذلك مطلقا وهذا هو المعتد **قوله** فناشيرة  
 ولا فرق في ذلك بين ان يملكه جماعة او لا حسب الجبه او غيرها  
 او شرعا كالتبليس تواجب كسوم واحرام كما يقتضيه اطلاق  
 انتهى ابن قاسم والمعتد بخلافه لان الحكم يدور مع العلة  
 وجودا وعدمها كما اشار اليه الشارح بقوله لا تمناعها  
 عن التمكين كما فعلته **قوله** كسنة الظهر ولو في اول  
 الوقت فمهما **قوله** ولا حامل مخددة عن وطئ شبهة  
 لا وكذا لو اعتق ام ولده وهي حامل فلا يفقد لها على المعتد  
**قوله** الا بظهور حمل ليظهر سبب الوجوب فان ظهر  
 ولو يقول اربع نسوة وحببت المولد لما مضى من حبس  
 العلوق وما بقي **فصل** في حكم الاعسار بموتة  
 الزوجة **قوله** او كسوة ولو عجز عن بعض الكسوة  
 فقد اطلق القرافي ان لها الفسخ والخيار ما ادعى به ابن الصباغ  
 انه ان كان المعسر عنه مالا بد منه كالقميص والخمار  
 وجبة الشتاء لغيره الفسخ او ما منه بد كالسر او بل والنعل  
 فلا ولو عجز عن الاولين والغرض ونحوها فالمتيه ناجز به



المولى انه لا يفسخ لان ما يفسخ للاصلاح والزينة لا يصبر دينا  
 في الذمة وسبقه الى نحو ذلك الاذرى وهذا بناء على ان ذلك  
 استثناء واللاحق انها **قوله** فالاولى ان تعلل عدم الفسخ بذلك لانه  
 ليس ضروريا كالسكنى انتهى شرح الروي **قوله** لو جرد  
 مقتضيه وكما يفسخ بالحب والعنة لا وخبر البيهقي باسناد  
 صحيح ان سعيد ابن المسيب سئل عن رجل لم يجد ما ينفق  
 على اهله فقال يفرق بينهما فقبل له سنة قال نعم سنة قال  
 الثاني **قوله** ان يكون سنة النبي صلى الله عليه وسلم  
**قوله** صح ذلك لا ينو افترها مان يفسخ **قوله** ما  
 يوجب منه ان يثبت لكل منهما وان رضى الآخر **قوله**  
 ويقبل وطى ما بعده حيث لا يحول لها حبس نفسها لتقتض  
 المهر بان كانت معبرة او محتومة او مكرهه اخذ من التعليل  
 بقوله ولان تسليمها يشجر برضاها بدينه وفارق المهر المذكور  
 فانها في مقابلة التمكن **قوله** وسئل كلامهم مالوا عسر  
 ببعض المهر وهو كذلك وان تبضت بعضه كما صرح به الاذرى  
 وغيره ويؤخذ من هذا ان المبعضة قبل الدخول يثبت لكل  
 لكل منهما الفسخ وان رضى الآخر والقول خلاف هذا مبنى  
 على مقابلة **قوله** فان انقطع خبره ولا ماله حاضر فلها  
 الفسخ هذا ما اختاره كثير من وقواه ابن الصلاح والمفتي  
 انه لا يفسخ ومن صرح في الام بانه لا يفسخ ما دام موسرا  
 وان انقطع خبره وتعدر اخذ النفقة من ماله والمذهب  
 نقلا ما قاله الاذرى في نحو هذا الفسخ في منقطع خبر  
 لا ماله حاصر مخالف للمنقول **قوله** وكلف احضاره

او يوكل احدهما الآخر  
 وهذا مبني على ان  
 الفسخ يثبت لهما  
 معا

عاجلا

عاجلا ونقضه كلامهم انه لو تعدر احضاره هذا الخوف لم يفسخ  
 وهو محتمل لنسبة ذلك وهذا هو المعتمد **قوله** بعد منق  
 المقتضى بل لو شهدت البينة بانه غاب معسرا فلا ما لم يشهد  
 باعساره الا ان وان علم اسنادها للاستصحاب **قوله**  
 لانه محض حقه كما مر اما الكتاب فلكو في المهر لولا للسيد فلعلى  
 الفاسخ دون السيد اخذ من التعليل **قوله** في مهلة  
 ولو في المهر على المعتمد خلافا لما في الصحيح ومن الروي  
 وقد جزم صاحب البهجة في متنها بالامهال واعتمده كذا  
 الرولى رحمه الله وكلامه موافقه حيث ذكر الامهال بعد الكفر  
**قوله** وليس لها منعه من التمتع فهو ما قاله الروياني قال  
 البغوي لها منعه من التمتع ورحم في الروضة ولا نفقة  
 له من الامتناع وبه جزم صاحب الاتوار اي كان بالليل  
 دون النهار وحمل الاذرى وغيره كلام البغوي على الثابت  
 وكلام الروياني على الليل وفيه صرح في الحاوي ونفع ابن  
 الرفعة والمراد بالتهارتين التخصيل والتلزل من التخصيل  
 والحمل هو المعتمد **قوله** ولو تمسك بعد الثلاث  
 نفقة يوم وتوافقا على جعلها مما مضى ففي الفسخ **قوله**  
 اخلا لان لا وليس لها ان تقول اخذ هذا من نفقة بعض  
 الايام واسخ لعجزه اليوم لان العبرة في الادا بقصد  
 المودي **قوله** فلها الفسخ اي بالنسبة لغو يوم الرضى  
**قوله** لانه وعد لا يلزم الوفاء بغير تسقط به  
 المطالبة بنفقة يومه وبمهل بعد ثلاثة ايام لانه مطلق  
 ماضي من المهلة انتهى **فصل** في موته القريب



**قوله** كفاية اصل لا للطفل ارضاع هو ابن والنفط ونحوه  
لا ينفذ فان صنف سقطت نفقته ويختلف نسبه وحاله  
ولا يلحق سد الرضوخ بل ما يقسم للتودد قال الغزالي ولا يجب  
اسباعه اي المبالغة فيه اما اصل الشبع فواجب **قوله**  
لم يملكها وقدره الام او البنت على النكاح لا تسقط نفقتها  
**قوله** له وكانا حريين خرج بذلك الرقيق ولو مكاتب  
فلا يجب نفقته على يده كحر كفاية وايد الروضة لكن كلام  
الروضة واصلها في قسم الصدقات خرج في اللزوم والمعتد  
الاول فان كانا مبعوضين لزومه نفقتهما بقدر حريتهما كما ذكره  
الشارح او كان هو مبعوضا ففي اصل الروضة عن البسيط انه  
يلزومه نفقته ما وصح فيها اللزوم نفقة تامه **قوله** وعجز  
الفرع عن كسب اي تصغر او يكون اول زمانه او لم يرض **قوله**  
يلحق به خروج ما لو كان له كسب لا يلحق به فهو كالعدم  
وثله ما لو كان له كسب يلحق به لكنه كان مستغلا بالعلم  
والكسب يمنعه كما قال بعضهم قياسا على الزكاة **قوله**  
كانت كفايته الزم لوجوب الارضاع عليها **قوله** وليلت  
التي تلي اليوم **قوله** لان جمهور على انها لا تصير دينيا  
بقرضه قال ابن العماد ما ذكره الغزالي والرافعي في صورة  
ان يقدرها الحاكم ويأذن لخص في الاتفاق على الطفل فان  
انفق صار دينيا في ذمة الغائب او الممتنع وهي غير  
مسئلة الاقتراف واما اذا قال الحاكم ندرت كفاية  
على فلان كذا ولم يقض شيئا لم تصرد دينيا بذلك وهو غير  
مراد لهما نعم تدعى لاني ذلك مع قولها او اذنته

في اقتراف

في اقتراف لغيبه او منع ويجاب بان هذا اذن في الاقتراف  
لا في الاقتراف فسقط قول بعضهم هنا **قوله** وسدته  
يسيرة قال الاذني وشبهه ان يرجع في مدته التي يده  
لا يتغني الولد عنها الى اهل خبره فان قالوا يكفيه  
مرة بلا ضرورة تلحقه كفت والاعمل بقوله وتقول الاضا  
عليها لا يوجب التبرع به كما يلزم الطعام بذلك للمضطر  
ببدله **قوله** فله اي لغير الاب منعها من ارضاعه كذا  
قال الامام ولا قال اي الرقعة وهو امانته اذ لم تكن يده  
ساجرة للارضاع قبل نكاحها والا فليس له منعها ولا نفقة  
لها فان جهل ذلك خير في فسخ النكاح الماوردي وقد قدمته  
عنه في خيار كذا قاله شيخ الاسلام والمعتد انه لا خيار  
**قوله** او تبرعت بارضاعه احبته فان تبرع به لا يجني غيرها  
فلا بانه انما من امه ودفعه للمثيرة وملئها الراضية  
بدون اجرة المثل اذ لم ترض الام الا بها ولو اختلفا في وجود  
المثيرة او الراضية بدون اجرة المثل فهو المصدق بمثية لانها  
تدعي عليه اجرة والاصل عدمها **قوله** وقلنا ان موته عليها  
اي عليها ما على القول المرجوح وبه جزم في الانوار وهذا هو المعتد  
**قوله** في كفاية وميونة كفاية على من عليه نفقة  
الطفل فاذا انتفعت الام منها لم يجبر وانقلت لامها فادان  
توزعت في اهلئها فلا بد من تبوئها عند حاكم كما في فتاوى النووي  
وقال في الروضة في باب لجران كان النزاع في الاهلية بعد  
سليمها الولد لم يزوج من يدها ويقتل قولها في الاهلية او قبل  
لم يسلم اليها الا بعد تبوئها وادان طلب اجرة عليها وهناك

وان رضى المستأجر  
بالتبوع وتبع في غيره  
في فسخ النكاح  
ح



متبرعة قدمت عليها انتهى ابن قاسم وفي خبر ان امرأة قالت  
يا رسول الله ان ابني فلذا كان بطني له وغاو جري له حوا وتري  
له سقا وان اباه طلقني وتزوج ثم انما يترعه مني فقال انت اخويه  
ما لم تنكح به واه اليه في وهاكم وصح اسناده انتهى **قوله** والاهن  
اي الاناث في حضانه **قوله** اي حال فكانت كالا جنبيه بخلاف  
ام الام اذا كانت الام فاسقه او مريضة لا يستحقها حضانه  
في بطن **قوله** لم يدل بخبر ذكر وارث بان ادلت بانني  
او بذكر وارث **قوله** كبرت حال وبلت عم هذا وجه  
مرجوح يوجه بان حضانه تخرج الى معرفة بواطن الامور  
ويقع فيها الاختلاط التام فالاحتياط تخصيصها بالمحارم والمعتد  
خلافا لما صرح به الجلال الحلي في شرح الامم لشفقتها بالقرابة  
وهذا ينسبها الى التربية بالانوثه وان ادلت بذكر غير وارث  
لقربته من الام والمعتد ما قاله الشارح ان ذلك الملامر  
لا حضانه لها ولما فرغ من حضانه الاناث شرع فيما لو  
اجتمع الذكور والاناث فقال وان اجتمع ذكور واناث  
**قوله** فللقرب من هو اشد فتقدم الاخوة والاخوان  
على غيرهم كالحالة والعمة **قوله** فاستنوي ذكره واناثه  
كأخوته وانني اخ ثم شرع في صفات لها من فقال ولا  
حضانه لغير خرم **قوله** لان السيد ممنوع من قربانها  
فاذا تزوجت قال الرافعي صار الاب احق بالولد الا ان يكون  
الولد مماز فحاش ان يعتنه عن دينه فلا يترك عنده  
قال النووي الصحيح الذي عليه جمهور انه لا حضانه لكافر  
علي مسلم فلا حضانه هنا للاب **قوله** ولا لذات ابني لم  
تضع

تضع الولد وحاصله انه ان لم يكن لها ابن فلا خلاف في استحقاقها  
لحضانه وان كان لها ابن وامتنعت فالاصح انه لا حضانه لها **قوله**  
ولا نكحة ابنتها وافهم قوله غير ابنتها لو نكحت جد الطفل  
تبقى حضانهها كما لو تزوج رجل امرأة وابنته بنتها من غيره  
ثم نكح لابنته ولد منها ثم يموت الام ويقوم بها مانع حضانه  
فتستقل كحضانه لام الام التي هي زوجة نكح واشعر تصويرهم  
المسألة بحدائق الاب انما لو تزوجت ابا الام فلا حضانه لها  
وبه جزم النووي في فتاوى تدعى للبعوي لكن تعلل الرزائي  
انه لا فرق بين جد من وكلام القاضي حسن يفهمه وضعف  
بعض السراج ما في فتاوى النووي فانه مخالف لما جزم به  
جمع من العراقيين من ثبوت حضانه للجد المتزوجه بالجد  
للأم وقال انه الاصح انتهى ابن قاسم **قوله** ثبت كحق وشمل  
ذلك ما لو امتنعت من حضانه ثم رضيت فانه يعود اخذ من  
هنا **قوله** كاب ويحكي التاجير بين الانثيين والذكور  
على المعتد **قوله** حول للاخر ظاهره وان لم يطلبه المعتد  
لكن نص على خلافه قال بعضهم وعلى النص جرى الاحتجاب انتهى  
ابن قاسم **قوله** وعنده يشار اقال بعضهم وما ذكره من  
اعتبار النهار في حق الاب جرى على الغالب فان انعكس حال  
كالا لم يوفي فالظاهر انعكاس حكمه انقل بالمعنى **قوله**  
ولا يطلب احصاء رعايته ويعتبر كما قال الماوردي وغيره  
في دخوله على الام وجود محرر او نسوة ثقة انتهى ابن قاسم  
**قوله** على المختار في الرخصة وقال انه خصه كلام الصحيح  
**قوله** في موم المملوك وما يدور معها **قوله**



قوله كفاية العبد في حياته فتيقنه فان كان مستحق المنفعة الغير  
 نحو وصية او اجارة وسحق القتل برده او غيرها **قوله**  
 وسن ان يناوله لا اي ان لم يفعل الافضل من اجل انه معه لا اكل  
 اي حيث لا ريبه فيما يظهر ويظهر في مراد جميل انه ليس ان  
 لا ينعمه بخو ملبوسه الناعم لان ذلك يودي الى سوء الظن  
 به والوقوف في عرضه لاسيما اليوم وقد فشتا من الفساد  
 وغيره انتهى ان قاسم وهو المعتمد **قوله** انما هم اخوانكم  
 وفي رواية اخوانكم خو لكم جعلهم الله تحت ايديكم فمن كان  
 اخوه تحت يده فليطعمه مما ياكل وليلبسه مما يلبس ولا يملأه  
 تكلفهم ما يغلبهم فان تكلفوهم فاعينوهم وقوله اخوانكم اي  
 الاسلام او من جهة اولادهم وقوله خو لكم جمع خال وقد  
 يطلق يحول على الواحد ومعنى تحول التحسب يعني التحول وهو  
 التمدد فيل تحول قدم وسمي به لانهم يتحولون الامور التي  
 يصلونها واخوانكم خو لكم برفعها الاول فانه خير مبتداه  
 محذوف وينصبها الاول محذوف اي احفظوا اخوانكم والثاني  
 بانها نعت له قبل الفصد الاجبار عن تحول بالاحوة لا العكس  
 واجيب بانه عكس للاهتمام ببيان الاخوان او لخصر تحول  
 في الاخوان لان تعدد الخير مفيد للمصيراي ليسوا الاخوانا  
 وقوله جعلهم الله تحت ايديكم مجاز عن القدرة او الملك اي  
 وانتم مالكون لهم وفادرون عليهم وقوله فليطعمه مما ياكل  
 وليلبسه مما يلبس الامر فيها للاستحباب عند الاكثر وقوله  
 ولا تكلفوهم هي حريم وقوله فاعينوهم اي يغيروهم انتهى  
 ملخصا من حاشيته في الاسلام علي البخاري **قوله**

فان لم يفعل

فان لم يفعل باعه القاض او اجاره وما انتضاه كلامهما من انه  
 يتخير بين الاجارة والبيع ينبغي حمله كما هو معلوم على ما اذا هو  
 استوثق مصلحتهما في نظره والاوجب فعل الاصل منها  
 فنقول جمع يجب الاجارة او لا يحل علي ما اذا كان اصله انهي اي  
 حجر **قوله** فان تعذر تكافؤه في بيت المال اي في قسما  
 اخذاهما مير في اللقيط **قوله** فهي في بيت المال ثم علي مياسير  
 الميسر **قوله** او من غيره بان كان مملوكا له من زوج  
 او زنا **قوله** فليس لاحدهما فطمة قبل مضي حولين نعم  
 ان تنازعا اجيب طالب الاصل للولد كالفطر عند حمل الامل  
 او مرضها ولم يوجد غيرها فيتعين وكلامهم محمول علي  
 الغالب ذكره الاذري في حجر **قوله** حيث لا يتصور  
 بذلك فلو فرض احضار العظم له لضعف خلقته او لشدة حر  
 او برد لزم الاب بذل اجرة الرضاع بعدهما حتى يغتدك  
 بالطعام ويحبر الام علي ارضاعه بالاجرة ان لم يوجد غيرها  
**قوله** ولم ان يكلفه الاعمال المشقة بعض الاوقات اي اذا  
 لم يترتب علي ذلك ضرر **قوله** وامر اهله ان يحضروا عنه  
 من حراجه وزوي البيهقي عن الزبير رضي الله عنه انه كان  
 له الف مملوك يجارهم ويتصدق بخراجهم **قوله** وعليه كفاية  
 وطلب المحترمة وان وصلت الي حد الزمانة المانعة من  
 الانتفاع بها **قوله** ولا يجلب من لبنها ما يضرها او يضر  
 ولدها وطارها مضط الضرب بما يمنع منها شيئا لها وضبط  
 بما يحفظه عن الموت فيه توقف للرافعي وصوب الاذري  
 الضبط بما في رتبة لقول الماوردي انه كولد الامة فلا







بان قال اقل نفسك والافلتك فقتلها فلا تود ولا دية كما اعتد  
المناخرون ولا كفارة والمعتمد وجوب نصف دية هذا ان  
كان مميزا فان كان غير مميز فعلى مكرهه القود لا تنفاهه  
اختيارا بخلاف الاجمعي لانه لا يري وجوب الانتثال في حق  
نفسه واما غير النفس كما قطع يدك والافلتك فهو اكراه لان  
قطعهما يبرجى معه حياة **قوله** قال في الشرح الصغير  
المعتمد اخذ من العلم **قوله** بل هو شبه عمد ان كانت  
من نزلت مثلها غالبا والافلتك هذا بحسب ما فهم من تعبد  
الشرعي رحمه الله في تلك الوسيط وذل ليس بتعبد  
لحكم بل لاجل القابل بوجوب القصاص **قوله** ونجب على مكره  
وقد البقوي وجوب القود عليه بما اذا لم يطق ان الاكراه  
بيح الاقدام والاله يقتل جزما واقتره جمع لان القصاص سيقط  
بالشهدة ويتعين حمله بعد تسليمه على ما اذا امكن خفاه  
ذل عليه انتهى والمعتمد خلاف كما اطلقت الشان **قوله**  
لان قال شخص اي حر فان كان عبد اوجب الضمان مطلقا  
لا القود اذا كان القاتل **قوله** يقتل غالبا ولا بد من  
العلم بكون السم مما يقتل غالبا **قوله** هو اقال انه  
مسموم ام لا كذا عبر به كثر ون مع فرض اكثر من الكلام في غير  
المميز وهو عجيب اذ لا يتقبل مخاطبة غير المميز بخود لذل  
ولا يتوهم احد فيه فقا بين القولين وعدمه قلنا اقال  
الشامح الحلي وان لم يقتل هو مسموم اشارة الى ان اللانقوى  
هذا القول بالكلمة لانه لا معنى له لوجوده بخضوة غير المميز  
فتامله ولذل ان جعل الغاية في كلام الشارح الحلي بالنسبة للمميز

بيان  
النودي

الصادق به الصبي ومنع ان يطرد فيها ان ما قبلها اولى بالحكم  
ما بعد ما قبل قد انعكس وقد يستويان انتهى اني حرج وجه ما قاله  
المصنف انه في حالة القول فيه تنفيرا له من تناول خلاف حالة عدم  
القول فانه فيه اغر الله على تناول **قوله** او في طعام من  
ندس اكله منه لو قال لا يغلب اكله منه كان اولى لتناول  
حاله الاستواء وهذا بحسب ما فهم من شي الاسلام رحمه الله  
اذ التقيد بالغلبة للحكم وليس كذلك اذ التقيد بالغلبة لاجل  
القول القابل بوجوب القصاص والمعتمد وجوب الدية  
مطلقا اي سوا غلب او نذر او استوى الامر ان تأمل **قوله**  
وجب على من لقي غيره في مال او اختلعا فقال الملقى بملكه القليل  
فالر الوارث صدق لان الظاهر معه **قوله** وان التقيد  
حوت وتما اذ اقتض من الملقى فقتل كحوت من ابتلعه حيا  
لا يمنع وقوع القصاص موقعه كما يؤخذ من كلامهم فيما لو  
تلع من متغور فقلعت سنة ثم عادت تلك الا ان يفرق بان  
العائد نهاعين الملقى ولم بدل المقلوع وشان ما بينهما وجبت  
الذي نجه وجوب دية المقتول اي دية عملي ما له كما اتت به  
شحن الرملي رحمه الله كما لو شهد بيمينه بوجوب قود  
بقتل ثم بان المشهود بقتله حيا جامع ان في كل قتلا بحسب عيم  
ثم بان خلافها اي اني حرج **قوله** ومنعه منه عارض اي بعد  
الافل **قوله** لانه المهلك نفسه ومن ثم وجبت الكفارة في تركته  
**قوله** والبر غير موثوق به لو عالج ومن ثم لو ترك عصب القصد  
الحلي عليه كان هو القاتل لنفسه لان عصب القصد موثوق به  
**قوله** ولو لقتل خلافا لما دل رحمه الله هذا اذا كان القاتل



اهلا اما غير الامل كجنون او سبيع ضار فلا يقطع فعله اثر الاول  
بل على الاول القود بخلاف كزبي لانه لا يصح ان يكون الله لغيره  
مطلقا بخلاف شرط اوليك فانهم مع الضارمة قد يكونون الله لائق  
عدمها **قوله** لان كفرة شرط وكذا الامتياز بخلاف  
اللاقين اسفل فانه سبب **فصل** في جنات من  
اشئ **قوله** فغلبها القود لانه لا يمكن اضافته الى احدهما  
دون الاخر ولا استقاطه **قوله** فالمدفيع هو القاتل به  
ويجب على شريكه ضمان جرحة على المعتد **قوله** ونطق  
اي اختياره **قوله** وحركة اختياره والاختيار احتراز عن  
من قد تضيق وتعلق احشاه بنصفه الثاني فانه قد  
يتكلم بما لا ينتظر واذ انتظر فليس عن اختيار واذ اشك في  
الوصول لحركة الله بوجع اهل الخيرة كما قلنا الراعي  
وعمل بقول عدلين منهم **قوله** بان كان عليه رى لله  
كربيتي اورة يعظم الهوى واثبات اسلامه مع قدس  
لان الاصح ان الذي يوجبهم غير دة مطلقا وكذا تعظم  
الهوى واثبات اسلامهم في دار كروب لاحتمال الكواه **قوله**  
لا يبيع الضرب اخذ من التعليل في ان المودب لا قصاص  
عليه اذا ضربته تاديبا فمات وحيث قال ولي القاتل الجاني  
عرفت اسلامه وحرية فقال بجاني ظننته كافرا او قتيلا  
فالقول قوله **قوله** فهدى لكن الكفارة تحب جزما **قوله**  
او شك فيه اي في اسلامه **قوله** والا فقتله بد امرنا  
في غير صفهم حتى اذا قصد قتله معياله كما علم مما مر قبله  
او قتل غيره فاصابه لونه دية مخففة **فصل**

في اركان

في اركان القود في النفس **قوله** يايمان او امان وزاد  
بعضهم ضرب الوق على الاسير واجيب عنه بان ضرب  
الوق عليه صيره مثالا للمسلمين وماله في الامان قد دخل في  
قوله او امان **قوله** لا يستنقاه حتى الله تعالى ويؤكد  
سنة ان عمل عدم قتل المسلم به اذا قصد بقتله استنقا الواجب  
عليه او اطلق بخلاف ما اذا قصد عدم ذلك لانه صرف فعل  
عن الواجب ويحيل الاخذ باطلا لهم ويوجه بان يقدم لما  
كان مهدرا لم يوثق فيه الصارف **قوله** لو ان محصن قتل  
مسلم لا يهدر اذا كان مسلما فان كان ذميا فلا يقتل فانك  
ولو ذميا كما قاله البلغيني اخذ من التعليل الذي ذكره الشارح  
انتهى ابن عبد الحق **قوله** ثبت رناه باقرا  
ام بينة ولو قتل بعد جوعه عن الاقرا لم يقتل كما في  
الروضة عن ابن ج وماله يورثي وعلم انه محصن لم يقتل  
جوما كما نقل عن النص لكن لا يقبل منه ذلك بالنسبة للاحكام  
الظاهرة الا بينة او يمين مردودة من الوارث وكذا في سائر  
نظائره **قوله** الزام للاحكام وان يكون قتل بغير تاويل  
كما تحب بعضهم ليخرج ما لو قتل الباغي شخص من اهل العدل  
حال القتال فانه لا دية فيه ولا كفارة كما في الروضة واصلاها  
**قوله** او مرتد اي ان لم يكن له سوكة وقوة وانلفوا بما لا  
او نفساني قتال ثم اسلموا فلا ضمان عليهم على النص ومقتضى  
كلام الشرح الصغير **قوله** ولا يفوضه الا ان لم  
يسلم كما يدل عليه التعليل فان اسلم فوض اليه **قوله**  
ويقتل مرتد بغير حوزي ويقدم قتله بالقتال على قتله



۳۰  
 الاصل  
 بقول  
 اضع  
 اتقاضى  
 اى الا ان  
 لم علم اننى  
 ووجه  
 الاصل  
 فلا نقض  
 اقامه  
 مولف اى  
 لا تمام  
 القابل  
 القصاص  
 حق

قصه



كما نفعهم بطريق الأولى **قوله** وضرب كل منهم لا يقتل لو  
 انفر **قوله** باعتبار عدد الضربات وتعلقا في الروضة  
 واصلاها عن البغوي انه لو ضرب احد واحد اسوأ اطمح  
 او ثلاثة واخر تخمين حال الامر ولو تواتر اطلاق اول  
 شبه عمد فغير نصف دية وفي تخمين نصف دية العمد  
 فلو تقدمت تخمينون اقتصر منها ان عملا الثاني والا فلا  
 قصاص والدية نصفان كما سبق بخلاف من ضرب مريضا  
 جهلا موصيه فان لم يجد من يحيل عليه القتل ثم قالوا ان الحكم  
 بتقصيف الدية في الصور يتنوع بغير ما على التوزيع على  
 الروس دون الضربات وحزم ان المرقى ما قاله البغوي  
 وهو متعيف مري **قوله** فيقرعة لا وانما تجب القرعة  
 عند الشك في قلوبهم او ان يقدم واحد جاز ولهم الرجوع  
 الى القرعة ولو اقر بسبق بعضهم اقتصر منه ولية واقر  
 حليفه ان كذبه انتهى **فصل** في تغير حال  
 حال الجرح لو جرح حر في مسلم او اسلم او عتقت له  
 له دمة ثم مات الجرح فلا ضمان وبه قطع البغوي ولو  
 كان يجب في قبل المريد من قبل فيه القصاص جونا **قوله**  
 لا ضمان في ابتداء الجناية فدية خطأ والحقوا ذلك بالخطا مع انه قصد الفعل والشخص ما  
 احدا من اوائل القاعدة يقتل غالبا بغير لغيره من العلق والعصمة منزلة عن وجهه  
 الاتي بيانها **قوله** الانسان في مودر السلام الى الهدف انتهى **قوله** تودد الجرح  
 هذا ما نص عليه في المختصر الذي نص عليه في الامم واشاره  
 الاصطري انه لا يجب **فصل** في ما يعتبر في قود  
 الاطراف **قوله** كالنفس فيما من كون كناية عمدا وانا

علم  
 اي لعدم التزامه  
 لا ضمان في ابتداء الجناية  
 احدا من اوائل القاعدة  
 الاتي بيانها  
 مؤلف

فاعاد  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله

وبما في مكلفا

وبما في مكلفا بلقرنا والمجني عليه معصوما مكانا للجاني ومن انه  
 لا قصاص الا في العمد وتخطا كان يقصد بالجرم جدا ان يصيب  
 انسانا فيوضه وشبه العمد كان يلمر رأسه بجرا لا يشح  
 غالبا لصغره فيتورم الرأس ويبيض العظم لكن الضرب يقتل  
 حقيقة او جرح محدود عمد فيه الشك لكونه يوض غالبا  
 وهو شبه عمد في النفس لكن لا يقتل غالبا **قوله** عشر  
 باستقرار كلام العرب وفي الصحاح عن ابي عبيد انه من اد الامة  
 بعين مهمل بعد الدائمة فلذلك جعلها الماوردى احد  
 عشر كما سيأتي في كلام الشايع **قوله** حارصه من حرص القصاص  
 الثوب اذا استقده بالرق **قوله** ومثلاحة سميت بذلك  
 تفاولا بما تولى اليه من الاتهام **قوله** اي يصل العظم بعد  
 حرق الجلد بحيث يفرغ مبرود وان لم يظهر **قوله** وان لم  
 يبين ولو قطع عضو او بقي معلقا بجلدة وجب القصاص  
 او كمال الدية ثم اذا انقضى القطع في القصاص الى تلك الحالة يحصل  
 التقاص ثم يراجع الكل بحبرة في تلك الجلدة ويعمل ما فيه  
 المصلح من قطع او ترك **قوله** ومن قطع من مفصل الخ  
 المراد بالمفصل هو موضع اتصال عضو بعضو اعلى منقطع  
 عظامين بربطات واصلة بينهما اما بدخول احداهما في الآخر كما في  
 والركبة او لا كما لا غل والكوع انتهى **قوله** وقطع اذن  
 ولو بقيت معلقة بجلدة وجب القود او الدية كما لو ايانها  
 فلو اصبها فالتصفت لم يجب قطعها وتضيته كلاما يوضح  
 سقوط الواجب ولو قطع بعض الاذن ولم يبينه وجب  
 القود على الوجه فلو الصفة والتصق سقط الواجب وجب



الامر الى الحكومة في الاصح انتهى شرح الوجه الكبير **قوله**  
 وجفن وهو ما يذطر العين **قوله** اي بيضتين يقطع  
 جلدتهما فان سلتهما من مع بقاياه فلا توجد لتعدي به  
 الانضباط حينئذ وما اوجه تفسير الشارح الخالي خصيتين  
 جلدتي البيضتين ثم بالبيضتين قيل لم يرد به الاثنيان  
 الالهي القوي وهو ان خصيتين يطلقان على كل من  
 جلدتين ومن البيضتين ففي الصحاح الاثنيان كخصيتان  
 قال ابو عمرو وخصيتان البيضتان وخصيتان جلدتان  
 اللتان فهما البيضتان ولا يثنى في ذلك اقتصار القاموس  
 على تفسير الاثنيان بالخصيتين وعلى تفسير الخصية  
 بالبيضة بدليل قوله سل خصيته والمستول البيضة لا الجدة  
 ولا اقتصار ابن السكيت على التفسير الاثنيان بالبيضتين  
 وانما اقتصر الشارح على قطع جلدتين لا شترامة  
 غالبا بطلان منفعه البيضتين انتهى ابن حجر **قوله**  
 او من الكوع وشرح في الشرح الصغير فيما لو لم يعضده  
 فطلب الكوع عدم تمكنه فقال انه اولى الوجهين واشهر  
 كلام الروضة واصحها وصرح به في الانوار لكن جزم به  
 بما رجحه المنهاج تبعا لظاهر عبارة الحروري في التصحيح انه  
 الاصح انتهى تصحيح الكوع بضم الكاف ويقال له الكاع  
 وهو العظم الذي في مفصل الكف مما يلي الابهام اما الذي  
 يلي فخصر فلو تسوع واما البوع فالعظم الذي عنده ايهام  
 كل رجل ويقال للغي انه ما يعرف كوعه من بوعه اي  
 ما يعرف اسم العظم الذي عند ايهام يده من الذي عند

ابهام جلد

وسط

ابهام مرجع انتهى وقد نظم بعضهم الاسماء المتقدمة فقال  
 فعظم يلي الابهام كوع وما يليه خضرة الكرسوع والرسع ما  
 وعظم يلي الابهام رجل ملقب **قوله** بوع في العلم واحد من القاط  
 انتهى **قوله** وتجب القود بابطال المعاني شرع في وجوب  
 القصاص في ابطال المعاني الفائية بفوات محالها وسكت عن  
 عن اللبس واستحسن سلوكه عنه لان رواله روال البطش  
 وقد ذكره الالم تحقيق رواله وان فرض حديد نفعه حكومة  
 لا قصاص **قوله** او لطم اي ضرب على وجهه يباطن راحته  
**قوله** غالبا احتوز بقوله غالبا احتراط عما اذا لم تذهب  
 اللطم الضو غالبا فانه لا قصاص في الفاتية فيها كما صرح به  
 الروياني **قوله** وعلم في اللطم بخلاف الايضاح لانضباط  
 خلاف اللطم لعدم انضباطها **قوله** فيقصده عمل البصر  
 مثلا نفسه اي نفسه البصر ولا يقصد بالاصبع مثلا غيرها  
 وايضاح هذا ان المعاني لا تؤخذ مستقلة بل تابعة لغورها  
 فلا يقصد بالحناية عليها الا محالها او محاوره فكانت الحناية  
 عليه تعد قصدا لقوتها فحققت العمدية والاحرام يؤخذ  
 مستقلة فلم يؤخذ بالحناية عليها غيرها ولم يعد قصدا  
 لقوتها فلم يتطو للسواية فيها لعدم تحقق العمدية حينئذ  
 انتهى ابن حجر **قوله** بل يجب على الجاني لا على عاقلته لانها  
 سواية حناية غدا **قوله** كيفة القود  
 والاختلاف فيه ومستوفيم الواو ليست للترتيب فلا  
 اعتراض على اصله ولا وجه لعدوله عن عبارة اصله فيقدم  
 المستوفي على الاختلاف فيه **قوله** ولا اصبع باخرى كما



فهم بالاولي **قوله** تفاوت كبير هذا من الاكتفا فالتقي بالاكبر  
عن ذكر مقابلة وهو القصر القصر واكتفى بالقوة عن ذكر  
مقابله وهو الضعف كما اشار اليه الشارح ولو نقص بطش  
بد جنابة واحذت حكومتها ثم قطعها كامل البطش فقد حكمي  
الامام انه لا تضام وان لا يجب دية كاملة على الاصح قال وهذا  
كما سبق في من صار الى حالة المختصر بلا جنابة ولو خزا آخر  
لزمه التضام بخلاف من انتهى اليها جنابة ونقل الشك  
كل ذلك واقره ونازع فيه الاذري وقرى ان المنقول  
عن الاصحاب في سيلة اليد وجوب التضام والارش كاملا  
قال الزركشي وهو الصواب واطلاق المصنف تبعا لاصله  
يوافقه **قوله** نحو موسى لا يضره سيف او حجر وان  
اوضح به ويراي الاسهل على الجاني من شقه دونه  
او تدبر **قوله** على فساد مبيت المشجوع فلا تقاد بوضحة  
من ذي شعوب اقرب خلاف عكسه **قوله** وخيره في محل  
للجاني هذا ما قطع به الاكثرون كما في الروضة **قوله** وقيل للجاني  
عليه لان الحق عليه فيودى من حيث شا كل حقوق المالمية  
وهذا التوجيه يقتضي ان الخيرة للجاني لانه نظير من عليه  
الدين انتهى كخاتمة **قوله** لزمه قود الزايد وقد  
استشكل بقبول زيادة المقتصر على حقه بان الاصح كما  
سبقت ان المقتصر لا يمكن من استيفاء تضام الطرف  
واجب بجله ذلك على ما اذا رضى الجاني عليه بالاستيفاء وكل  
شخصا فاستوفى ز ايدا عدا فان والخطات في الزايد  
مدى بيمينه واما لزمه قود الزايد لان قدره لو انفر

كان موضحة

كان موضحة ولا يمكن بناؤه على الاول لان ذاك استيفاء  
وهذا انحل على وجه النحر **قوله** قال البلقيني الاربع تحدي  
تصدق المقتصر منه لان الاصل عدم الاضطراب **قوله**  
خلاف المارجه الامام وهذا هو المعتبر لصديق اسم الموضحة  
على فعل كل منهم بخلاف ما لو اشتركوا في قتل وال الامر الى الامة  
فانها توضع عليهم لعدم صدق القتل على كل منهم **قوله**  
لانها لا تقابل عاك كاخذ الصاع الرذي بدل الجيد **قوله**  
وكما في الموت كما لو في الثالث ويطرد ذلك فيما يعبر فيه  
معادة المماثلة في الاطراف فبوخذ يد كاملة الاصابع بتا قصتها  
وفاندتها كما قال الرافعي في كيفية المماثلة **قوله** تشبه اي  
يبيس **قوله** قاله في الر وقته كما صلا تيعالجهم من اهل اللغة  
وظاهره اختصاص القسم باليد **قوله** ولم يكن لها نقص ينقص  
به امر شها كان يكون احدي تينته انقص من الاخرى فلا  
يقع بها الامثلة وتقطع السن العليا بالعليا والسفلى بالسفلى  
ولا تؤخذ صحيحة مكسورة وبوخذ عكسها مع قسط الذاهب  
من الارش ولا تقطع زائدة بزائد في محل اخر كما على مما  
من **قوله** مشغور ما حوذه من الثغر وهو مقدم الاسنان  
ولو قال اهل البصر يتوقع عودها الى وقت كذا ان وقعناه  
فان مضى الوقت ولم تعد وجب التضام ولو عادت  
المقلوعة اقصر عما كانت وجب قدر التضام من الارش  
او سود او معوجة او خاطرة عن سمت الاسنان او كان  
فيها شين بعد عودها وجبت حكومه وظاهر انها لو عادت  
بصفتها لا تضام ولا دية قال الامام سوا عادت في وقتها



او بعد مدة طويلة **قوله** وعدت اي نيتي وهاهنا قال اهل الخبرة  
اي عدلان منهم **قوله** اقتضى واردة في الحال او اخذ الاثر  
ولو مات قبل حصول الياس وقبل بين الحال فلا قصاص من ما  
وفي الدنيا وجهان في الروضة واصلا بلا ترجيح **قوله** والاقله  
ثاني لم يثبت بعد ذلك لم يقل على المعتمد **فصل**  
في سحق الدم والحاجي **قوله** لان الاصل بقا الحياة في الاولى قال  
البلقيني وظاهر كلام جماعة انه يكفي في خليف الولي يمين واحدة  
وليس كذلك بل لابد من خمسين يمين **العمدة** ونامع البلقيني في تصديق الولي وقال انه مخالف لنصوص الشافعي  
ما قاله ابن الصباغ وجمع وشرح تصديق الحاجي وقال ايضا ان كل خلاف ان عهدت للمنفوت  
حياة والامدق **قوله** لانه يسقط بالشبهة هذا ما جزم به في  
الروضة هنا وان اقتضى كلامه في باب القسامه وجوب القصاص  
واذا اقام الولي بينة بجناية عمل بها والشهود ان يشهدوا بجناية  
ان راوه يثبت في الثوب يثبتونها حالة العدا استصحب بالمال  
قبله ولو قتل وادعى رقمه ووليه جريته صدق الولي على النقص **قوله**  
ولم يكن الا ان مال بخلاف ما اذا امكن الا ان مال وقال تعالى مات بعد  
الا ان مال فانه يصدق لضعف السراية مع امكان الا ان مال **قوله**  
ولو ان الطرف او معني **قوله** بل يخلف الجاني عليه ويجب القود  
لان الاختلاف لم يقع في المهدر فلا شبهة والمعمد ان لا قصاص  
كما جزم به بجلال الحلي في شرح المنهاج رملي **قوله** ورفع  
ها جزم به اي واتخذ الكل عمدا او غيره لما سياتي انها تعدد  
باختلاف الحكم والحل والفاعل واستشكل البلقيني وغيره المتفقان  
الاول مخالف لما مر في قطع اليدين والرجلين من تصديق الولي

والثاني

والثاني يانه لا معنى للخلف فيه فكان ينبغي تصديقه بلا عيب وجوب  
ارشى بالثالث قطعها وجاب عن الاول بانها هنا اتفاقا على وقوع  
رفع الحاجز الصالح لرفع الاثبات وانما اختلف في وقته فنظروا  
للظاهر فيه وصدقوا الحاجي عند قصر الزمن لقوة جانيته  
بالا اتفاق والظاهر المذكورين واما ثم فلم يتفقا على وقوع سبي  
بل تنازعوا في وقوع السراية وفي وقوع الا ان مال فنظروا  
لقوة جاني الولي باتفاقهما على وقوع موجب الدينين وعدم  
اتفاقهما على وقوع ما يصلح لرفعه وحاصله ان الحاجي هنا هو الذي  
قوي جانيته والولي ثم هو الذي قوي جانيته فاعطوا كلا حكمه  
وعن الثاني بان المراد بالامكان وعدمه الامكان القريب  
عادة بدليل قولهم لقصر الزمن وطوله ولا شك ان الموضع قد  
يقع حتم ظاهرها وبها الاثر في باطنها ستين لكنه قريب مع قصر  
الزمان بعيد مع طوله فوجب اليقين لذلك وحيد فلا يشك  
بما مر من انه عند عدم الامكان لا ان مال يصدق بلا عيب لما يعرف  
ان ذلك مفروض في ان مال احالة العادة بدليل مثيلهم بادعاء  
وقوعه في قطع اليدين والرجلين بعد يوم او يومين وهذا  
بحال عادة فلم يجب اليقين واما من سبقتا فهو في موضعين  
وتعنا منه بعد عشرين سنة مثلا ونفع منه رفع الحاجز  
بقفاها بلا ان مال ذلك الزمن بعيد عادة وليس يمكن حاجته  
ليمين كجرح لا مكان عدم الا ان مال انتهى ابن حجر **قوله**  
لا تلاثة محل عدم وجوب الثالث اذا حلف الحاجي على نعيم والا  
حلف الجاني عليه وثبت له الثالث **فصل** في سحق  
القود ومستوفيه **قوله** يثبت للورثة اي ابتداء التلقي



**قوله** وتحبس جان ولو بلا طلب اذا ثبت **قوله** بد اراحدهم اي  
اسرع وبادر لغيره في بدر **قوله** عذر لا فتية على الامام  
واعند به الا ان يكون حاضرا لا يتجزم المنع من الاستيفاء فلا يعذر  
كما يحتمل بعضهم **قوله** لم يعزله اي اذا كان الذي يفعله لم يحصل  
به الاستيفاء **قوله** وفي حرو وبرد ومرض ولو في طرف **قوله**  
وتحبس اي وجوب ما يطلب المحمي عليه ان تاهل والاقب طلب وليه  
**قوله** ذات حمل ولو من نرنا وان حدث بعد استحقاق قتليها  
**قوله** فلو اقيم عليها القصاص في النفس او الطرف فالقتل  
ميتا فالغرة على عاقلة الامام ان علم هو والمباشر او جهلاه او جهل  
المباشر وعلم الامام بخلاف ما اذا جهل الامام وعلم المباشر  
فالغرة على عاقلة لا تغراده بالعلم والمباشرة **قوله**  
ولو تبصدها قال الامام ولا ادري ايا مرون بالصبر الى فراق مدة  
لحمل او الى ظهور الخليل والظاهر الثاني فان التاخير الى اربع  
سنتين ثابت بعيد وما قاله هو مقتضى نص الامام فاذا ظهر  
عدم الحمل بالاستبراء احيضة او غيرها اقتضى منها وكلامه يقتضي  
منع الزوج من الوطى لئلا يقع حمل يمنع من القصاص فانه مادام  
يطاوعها فاحتمال الحمل موجود وان زاد الحمل على اربع سنين  
والمعتمد خلافه فلا يمنع من الوطى انتهى مبني هذا كله في حق الادبي  
كما اشار اليه بقوله في قود اما حق الله تعالى فلا تحبس فيه بل تو  
طلقا الى تمام مدة الرضاع ووجود كافر **قوله** ومن قتل  
شي لا هو مثال اذ غير القتل مثله ان امكن المماثلة فيه لا كقطع  
طرف لمثقل وايضا به او بسيف لم يامن فيه الزيادة بل يتعين  
حو الموصي **قوله** رعاية المماثلة اي في المقدار والحمل والايضيه

لكن لو كانت

لكن لو كانت الصربات التي قتل بها لا تورث فيه يميننا او طنا  
لضعف المقتول وقوته قتل بالسيف كما قال الامام واقره **قوله**  
بجوكر ومثله انما شئ عو حية اذ لا ينضب وذبحه كالبهية كما  
يحد ان الرفعة وخالفه بعضهم وهو الاوجه انتهى ان حجر  
**قوله** تقتل المسموم اي ليس سمي بهر يا **قوله** ورجه  
الاصل في التجويع وتقتل به الاهول من الزيادة والسف  
قال الشيخان وهذا اقرب وتعلم الامام عن المعظم **قوله**  
لتكلم المماثلة وليس للجاني طلب الامهال تغدر مدة حياة  
المحمي عليه بعد جنائيه ومن ثم جاز ان يوالى عليه قطع الطرف  
في رقتها **قوله** من باب العفو وقياسه كما قاله جمع انه لا شيء لها  
في علس ذلك وهو ما لو قطع يدها فقطعت يده ثم ماتت سرية  
قاد اراد ولها العفو لم يكن له شيء لا سيقا به ما يقابل دينها  
**قوله** للجاني نحو العاقل اما القن فقصده الا باحة لا يهدر يساره  
لان حق سيده لكن الاوجه انه يسقط قودها اذا كان القاطع  
قنا واما المجنون فلا عبرة باخر اجهل ان علم المقتص قطع والا  
لزوم الدية **قوله** طائنا اجزا وهاء عنها سواطن القاطع الاجزا  
القاطع باحتيا او طنها اليمين او علم انها اليسار وانها لا تجزي  
او قطعها عن اليمين ووطن انها تجزي عنها **قوله** وطنها اليمين  
او وطن القاطع الاجزا فان قال علمت انها اليسار وانها لا تجزي  
او طنت انه اباحها او دهشت ايضا وجب القصاص كما به عليه  
الشارح اخر المسئلة فان قال لم اسمع من المقتص اخرج بمينك  
بل يسارك فاخرجتها قال الشيخان ففي كتب الاصحاب انه  
كقوله دهشت فطنتها اليمين ولو اختلفا فقال المخرج قصدت



الايقاع عن اليمين وقال القاطع بل الاباحة فالمصدق المخرج يمينه  
 انتهى وحاصل المسئلة الدهشة ان يقال اليسار مضمونة  
 مطلقا الا ان قصد المخرج الاباحة ولا يجب فيها قصاص الا اذا  
 قال المخرج دهشت او قال القاطع علمت انها اليسار وانها لا تجري  
 وظننت انه اباحها او دهشت ايضا ويبقى قصاص اليمين الا  
 اذا اخذها عوضا ولو اباحها المخرج واخصر من هذا ان يقال  
 ان المخرج ان قصد الاباحة هدرت يده والا فهي مضمونة بالدية  
 الا في حالة الدهشة على ما سلف فالقصاص واليمين قصاصها  
 باق الا اذا اخذ اليسار عوضا انتهى عمده **فصل**  
 في موجب العمد اي مقتضاه **قوله** والا وجه مقتضاه كلام  
 اي بان مات بجاني الشافعي لا يجاب بان خلاف في ذلك لفظي لا تفاهي على ان الواجب  
 هو دية المقتول فلم يبق لذلك خلاف كبير فائدة وقد يوجه الاول  
 بان القود لما وجب عنها كان كجاءة نفس القاتل فتأمل ثم رايتم  
 شيئا اجاب بنحو ذلك انتهى ابن حجر **قوله** اي لا توديه ولا  
 دية وصح وجوب الكفارة اذا كانت لجناية تتلزم وجود الادب  
 المتعتبر ولهذا قال الشارح اي لا توديه ولا دية **قوله**  
 فعفى عن توديه وارثه وحسورة المسئلة ان يعفوا عن  
 القود على مال ثم يعفوا عن المال هكذا انهم شبه عليه شيئا الطنداي  
 راجحه التمدد **قوله** بسرابة قطع خرج بالسراية ما لو قطع يدرجل  
 ثم حور قبته قبل ان يذم له فعفا الولي عن احدهما لا يستقط الآخر  
**قوله** فعليه دية والفرق بين الوكيل والمبادرة ان الوكيل  
 نائب مستحق له الاستقلال بالاستيفاء ولا كذلك المبادر ليس  
 لواحد منهم الاستقلال **قوله** ولو لم يها اي امرأة تود

حاشية  
 قوله او بغير عفو  
 اي بان مات بجاني  
 انتهى افاده مولف

الح احتراز بالعود عما لو كانت جنائنها عليه توجب مالا كالمظا  
 فتكمها على ارشها قائم يصح النكاح وفي صحة الصداق القولان  
 في جواز الاعتياض عن ابل الدية كما في الروضة واصلاها وحمل  
 ما ذكره المصنف كما في البحر عن فضال امام ما اذا عاش الزوج  
 من جنائنه فان مات منها وكان الصداق زائدا على صداق  
 مثلها ردت الي صداق مثلها ورجع عليها بالفضل لانه وصية  
 لقائل **كتاب** الديات وجمعها بالاعتبار  
 للنفس والاطراف **قوله** حر مسلم اي ذكر غير جنين اما الرقيق  
 والذمي والمرأة وجنين فياني ما فهم نعم الدية لا تختلف  
 بالفضائل بخلاف قيمة الفنز ويوجه ذلك بان تلحد دها الشارح  
 ولم ينظر لايمان من يجب فيه وهذه لم يحددها فنيطت بالايمان  
 وما يناسب كلامها واما المهدر كزان محصن وتارك صلاة  
 وقاطع طريق وصايل فلادية فيهم **قوله** نعم ان قتل رقيق  
 اي لغير القاتل او مكاتب ولوله اما الفنز للقتل فلا يتعلق به  
 شي لان السيد لا يجب له على قته شي واما المبعوض اذا كان  
 بعضه الفنز ملكا لغير القاتل فالواجب مقابل كحرية من الدية  
 والرق من اقل الاسرى والدية قد تعرض لها ما يغفلها وهو  
 احد اسباب اربعة تثل رحمة محرر وكون القتل عدا او شبه  
 عدا او في حرر او اشهر حريم وقد تعرض لها ما ينقصها وهو  
 احد اسباب اربعة الا توتة والرق وتثل كحيتي والكفر فالاول  
 يرد للشطر والثاني للقيمة والمالك للفرقة والرابع للثلث  
 او اقل كما يعلم ذلك من تقرير كلامه **قوله** مثله في عدا  
 وان كان بعضها ان يد من بعض **قوله** ان كان القاتل المقتول



في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٠ هـ  
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٠ هـ  
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٠ هـ  
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٠ هـ  
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٠ هـ

فيه ام احدهما وكذا الورى انسانا في كل شهر السوم فيه والورى  
 خارج ايضا **قوله** او في اشهر حره وينبغي انه لورى في الاشهر  
 حره واصاب في غيرها او عكسه ان تغلط الذي كان في  
 حره وغيره كما يؤخذ ذلك من كلام ابن المقرئ في شرحه  
 الارشاد انتهى خطيب **قوله** ذي القعدة بقاف مفتوحة ونحو  
 بحامسورة علي الاضحية فيهما وسميا بذلك لقعودهم عن القتال  
 في الاول ولو نوع الى في الثاني والحرم للحريم القتال فيه وخطته  
 اللام دون غيره من الشهور لانه او لها تعرفوه كانه قبل هذا  
 الشهر الذي يكون ابدأ اول السنة ومنهم من عدوها من سنة  
 تبدأ بالحرم والاول اشهر بل صوبه التووي في شرح مسلم  
 فلو نذر صومها بان قال لنذري صوم الاشهر لحرم فانه يبدأ  
 بما يلي نذره فكذلك احرم في الدرس ونباس ما نذر في حره  
 اعتبارا بحرم فيها وان وقع الموت خارجا حلالا في عكسه وهو  
 صحيح وان لم ازم من صرح به انتهى ابن حجر وقد تقدم محالفة  
 الخطيب في هذا **قوله** الا برحمن من المستحق الا للبرع  
**قوله** من لم يمت له الدين الا ولو تنوعت ابل ليجاني فهل  
 يؤخذ من الاغلب فان استنبوت تحيروا من كل يقسط الا ان  
 تبرع بالاستشفاء وجهان في الروضة بلا ترجيح لكن مقتضى  
 تشبيه الرافي ذلك بالزكاة ترجيح الثاني والعهد الاول  
 وظاهر كلاهما وجوبها في الغالب وان لم يمت بيت المال  
 الذي لا ابل فيه فمن لا عاقل له سواء وعليه فيلزم الامام  
 دفعها من غالب ابل الناس من غير اعتبار بحل مخصوص

وان

وان الذي لم يمت له ذلك هو جهة الاسلام الذي لا يختص بكل وهذا  
 الذي ذكرته يندفع بحث البلقيني بعين القيمة جيفد لتعذر  
 الاغلب حميد لان اعتبار بلد تعينها حكم انتهى ابن حجر **قوله**  
 وقصته ان صفتها لو علمت صح الصلح اي بان تعينت ورد  
 عليه بان تعينها لا يقتضي ان القيمة مأخوذة من اعيانها وان  
 علمت صفاتها لان المستحق لا يملكها بالتعيين ليكون اخذ القيمة  
 عوضا عنها اما القيمة مأخوذة من عمالي الذمة وهو مجهول  
 الصفات انتهى استبعاد **قوله** من غلب تعدى العمل العدم فان  
 غلب فان غلب تعدى ان خير ليجاني **قوله** بان جهل قدر دية  
 اهل دينه بان علمنا فمسكه بدين حق ولم يعلم عينه فالواجب  
 الاحسن لانه المتيقن قال ومن لم يعلم هل بلغت الدعوى ففي  
 صحانه الوجهان يتابع على الناس قبل ورود الشروع على اصل  
 الايمان والكفر قال الاذرع والاشبه بالمذهب انه لا يمتنع  
 اذ لا وجوب بالاحتمال انتهى وفيما قاله نظر طاهر بل الاشبه  
 بالمذهب الضمان لان الانسان يولد على الفطرة وعليه ينبغي  
 ان يجب اخس الديات انتهى في الاسلام **قوله** وعقوبة  
 المتولي وغيره استثناء الكافر المقتول في حره مكة من  
 التمثيل كما انهم دخل لغرض ضرورة فان دخلوا وقتل فيه  
 خطأ عطلت دية على الواجهة انتهى ابن حجر والمعتمد خلافه  
 لانه منوع من دخول الحرم بطلقار ملي **قوله**  
 في موجب ما دون النفس من الجرح ونحوه **قوله** وفيه الكامل  
 وهو كحر السليم غير كجرح خيسه ابعده وفي موضع حرة تسلمة  
 بغير ان ونصفا وفي موضع ذي بغير وتلكان وفي موضع مجوي



ثلاث بعير وموضحة دمية خمسة اسداس بعير لان ريتها ستة  
 عشر وثلثان عشرها ثلث بعير فنصف العشر سدس بعير فلهذا  
 قال وموضحة مجوسية سدس بعير **قوله** وهي اي كاي فم  
 جرح ينقد كوف وسياتي انه لو ذق الطعن من البطن خرج  
 من الظهر كان جايغتين وفيه اطلاق كاي فم علي ما جرح وان ادم  
 كلامه هنا تقييد كاي فم بما دخل جوف **قوله** وتغرة نحر وهي  
 تغرة بين الترقوين **قوله** وداخل الفخذ والفخذ ما بين الساق  
 والورك والورك ما فوق الفخذ وهو المتصل بحل الفخذ وهو  
 الالية وهو مجوف وله اتصال بالجوف الاعظم **قوله** ولو  
 اوضح الى اشارة الى محل ما تقدم من المامومة وما قبلها عند الحاك  
 بجاني **قوله** رابع الى ولو جرح خامس خريطة الدماغ فيعلم  
 دية النفس كما في التهذيب قال في الروضة كاصلاها وهو على طريق من  
 جعل الدابة مدقة تعلي العمد على خامس حكومة كجاني العباب  
**قوله** جارصة وغيرها وهو الدامية والباضعة والمثلاحة  
 والسياق **قوله** والاصل اقتصر على وجوب فسط ارش الموضحة  
 وهو محمول على ما اذا كان اكثر من حكومة **قوله** ولو اوضح موضعين  
 الى اشارة الى ان الموضحة تنقد بحسب الصورة وحكم والحل  
 والفاعل وقد ذكرها على هذا الترتيب **قوله** عمد او غيره نصب  
 عمد او غيره اما على نزع تخافض او على المفعول المطلق نيابة عن المصدر  
 اي جناية عمد او غيره **قوله** في موجب ازالة الاطراف  
 الى **قوله** وفي ابانة يا بستين حكومة وفي تقدم اخذ الاذن  
 الصحيح بالسلا لان القصاص مبناه على المماثلة ولا ينافي وجوب  
 الحكومة في قطع السلا **قوله** ولو كانت العين عيني اصول

الى

الى ولا فرق ايضا بين كون العين كبيرة او صغيرة عيني النفس  
 وهو صغير العين وعيني العيش وهو ما لا يبصر ليلا وعيني حجر  
 وهو من لا يبصر في الشمس ولا فرق ايضا بين كون العين كبيرة  
 او صغيرة صحيحة او عليه حادة او كليل **قوله** او بها بياض  
 لا ينقص صحتها سواء كان البياض على بياضها او سوادها  
 او نازرها **قوله** وصورة مسيلة الاغور وقوع الجنابة  
 على عينه المسلمة فعلى الاغور المبصرة تغيرها لا يجب  
 فيها الا نصف دية تلوحا بالمد واحدا حيث قال الله ادمه كامل  
**قوله** وفي كل جفن وهو غطا العين **قوله** وفي كل شفة  
 سواء كانت غليظة او رفيقة كبيرة او صغيرة واصلها شفة  
 حذفت الها **قوله** ولولا لكن وهو من في لسانه لكنه اي عجة  
 وسائق اللسان ثلاثة الكلام والذوق والاعتماد عليه في اكل الطعام  
 وادارته في الهوات حتى يستكمل طعمه بالاضراس **قوله**  
 وهو نعمة جديدة فلو ولد اصم فلم يحس الكلام لالعله بلسانه  
 بل لعدم كسائه سماعه ففي وجوب الدية بنفسه وجهان  
 والمعمد وجوب حكومة **قوله** اصلية تامة متغورة تنبيه  
 او نابا او ضرسا طويلا او قصيرة صغيرة او كبيرة بيضا  
 او سودا او ثنيايا الاسنان يزيد طولها غالبا على الرباعيات  
 فلو كانت مثلها او اقصر منها نقص من نصف العشر نسبتها  
 لنفسها كما هي بعضهم تبعال مع كثير **قوله** وهو الاوجه  
 كما شمل كلام الجمهور وهو المعمد ولو كانت اسنانه صنيعة  
 واحدة وجبت الدية فقط والبعض بالقسط منها **قوله**  
 فلو مات قبل بيان حال فلا امس ولو ثبت النفس ومات

سبح

اي دية الجنين على

وقول الجنين

بالقسط منها اي

انقسط كصف ورج

والا فالحكومة

اقارة لو كلف



قبل استكمالها فلا شيء له بطريق اولي **قوله** وفي الحجابي وهو عظام  
تحت عليهما الاسنان السفلى اما العليا فمخنتها عظم الرأس **قوله**  
وفي كل يد وقد جرت في يد تلك دية كان يقطع وافع عن نفسه  
تلك صايل فلما وفي تبعه فقطع بساير عده وانما عاد فقطع  
احدي رجله ثم مات فيلزمه تلك دية يقطع يده اليسرى  
وقد يجب يقطع اليدين بعض الدية كان يقطع جلد شخص قباد  
اخر وحياته مستقرة فقطع يده فالساع يلزمه دية وقاطع  
اليدين يلزمه دية ينقص منها ما يخص لجلده الذي كان على اليدين  
كما في الروضة واحملها عن الشيخ ابو علي ولم يخالفه **قوله**  
وهي راس الثدي ولونها عا لبا مخالف لون الثدي وجو لها  
دائرة على لونها **قوله** وفي كل اثني عشر ولون عتي وجوب  
وغريهما والمراد بالاثني عشر البيضتان واما الخضيتان  
فالجلدتان اللتان فيهما البيضتان **قوله** وهما محل النفوس  
وهو القدر المشرف على استنوا الظهر والفخذ وفي قطع اللحم الثاني  
على الظهر من جانبي التسلسل دية كما في التنبيه ولا يعرف لغيره  
**قوله** وبها حرقا فخرج المرأة ولا فرق بين البكر واليتيم  
والسبية والهزيلة والرتقا والقرنا **قوله**  
في موجب ان الاله المنافع وذكر منها اربعة عشر وهي عقل وسمع  
وبصر وشم ونطق وصوت ودوق وضغ وامنوا واحبال  
وجماع وافضا وبطش ومشي **قوله** غريزي وحمل القلب  
**قوله** فان مات قبل العود ونجت الدية وهذا هو المقدر  
**قوله** وفي بعضه ان عرف قدره بالزمان بان صاب  
بحن يوما ويقيم يوما او غيره بان يقابل صواب قوله

ومنظوم فعل

ومنظوم فعل خطايرها ويعرف النسبة بينهما فجب قسط **قوله**  
وجب اي الارش مع دية **قوله** في ان الاله سميع وهو اشرف  
من البصر وهذا قدمه الباري سبحانه وتعالى في قوله  
ان السمع والبصر والسمع عند الحكماء قوة او دعها الله تعالى في  
في العصب المفروش في الصماخ المتعري يدرك به الصوت  
بطريق وصول الهوا الى المكيف بكيفية الصوت الى الصماخ  
اي حرق الاذن وعند اهل السنة ان الوصول المذكور  
تمثلية الله تعالى الادراك في النفس عند ذلك **قوله**  
لمصباح مثيلا فالمراد مثله **قوله** لا باعتبار سميع قرة يقع القاف  
وهو المماثل لسبب الحجب عليه اما القرن بكسر القاف فالكنو  
**قوله** كشم والشم عند الحكماء قوة او دعها الله تعالى في اليد  
بين النائيين من مقدم الدماغ بين العينين عند منتهى قضبة  
الالف الشبهتين الخلمي الثدي لما فيها من الثقب ويدرك  
بذلك القوة الرواج بطريق وصول الهوا المكيف بكيفية  
ذي الرائحة الى الخيشوم وعند اهل السنة الادراك المذكور  
تمثلية الله تعالى ان الله يخلق في الشخص ادراكا ما ذكره عند  
استعمال تلك القوة **قوله** وضوء البصر عند الحكماء قوة او دعها  
الله في العصبين المحوئين كارجبتين من مقدم الدماغ ثم هو  
تغطف العصب التي من جهة اليمنى الى جهة اليسرى والتي من  
اليسرى الى اليمنى حتى يلتقيا ثم ياخذ التي من جهة اليمنى ويمينا  
والتي من جهة اليسرى يسارا حتى تضل كل واحدة الى عين تدرك  
بذلك القوة الالوان وغيرها واما عند اهل السنة فادراك  
ما ذكره تمثلية الله تعالى معنى ان الله يخلق ادراك ما ذكر



في النفس عند استعمال تلك القوة **قوله** فيضبط ما بين المفاصل  
وتجب قسمة من الدية فلو ابيض بالحيض من ماني ذراع وبالعليلة  
من ماني ذراع فوجب التضيق كما في اهل الر وقته **قوله** قال اهل  
الخبرة لا يعود قلوب اخذت الدية وعاد الكلام استمرت و اذا  
ادعي زواله امتحن في اوقات غفلته مما يفرغ فان جري على السادة  
لفظ مفهم بان ظهور كذبه والاحلف كأكبر وقضي له بالدية  
**قوله** ربع سبعها وهو ثلاثة اجرة واربعه اسباع يعبر  
لكل ويقاس عليه غيره بالنسبة **قوله** في ان الزوق وهو عند  
لكما قوة منبهة في العصب العزوش عند جرم اللسان يدرك  
بها الطعوم فيحاطة اللعاب التي في الفم بالمطعم ووصوله  
للعصب وعند اهل السنة ان الادراك المذكور نسبة الله يعني  
ان الله خلق ما ذكر عند الحاطة المذكورة **قوله** في ان الزوق  
بان يخفي على اسنانه فيصحبها حذر يبطل صلاحية متغيرها  
او يتصلب مغرس اللجين بحيث لا يتحرك مجا وذهابا **قوله**  
لانه المنفعة العظمى للاسنان وفيها الدية وكذا منفعتها  
وهذا التعليل اما يخفى على المصوح في واجب الاسنان  
وهو ان الدية بما لها فيها كلها لا على الراجح وهو ان الواجب  
في كل سن نصف عشر دية اللجين عليه وانها بهذا لا يعبد  
تريد دية مجموعها على دية النفس لان عدد دها كاملة اسنان  
وثلاثون فالاولي ان يوجه احباب الدية في المضع يتعطل  
بشمل اللجين وفيها الدية فكذلك في منفعتها وان كانت منفعة  
الاسنان قد تعطلت بشملها فلا يجب زيادة على الدية كما  
نص عليه في الام فقال ولو حني على اللجين كما صور به الشافعي

لا بالجناية

357  
لا بالجناية على الاسنان وان صور به ايضا الشافعي لا بالجناية على  
الاسنان انتهى اسعاد **قوله** لانها من المنافع المقصودة وقد  
اعترض بانه لا ذكر لهذا في كتب الاحباب وانما ذكره لمنفعة الاسنان  
والاحبال وها منفعة واحدة كما صرح به في البسيط قال بعضهم  
فطن الى فني ان الاحبال المراه قافرة بالذكور واوجب جميع  
دينها **قوله** وهو رقع الخ واستبعد بعضهم تفسير الاقتصار  
بما ذكره ان ما بين هذين المدخلين غطر لا يتاقي كسره الاخذ  
وخوه وان تضارب المصنف على الدية يشعر بانها لو كانت بكرا  
ادخل ارش بكارنها في دينها وهو كذلك في الاحص **قوله**  
فان لم يكن وطى الابن لصيق منفذها او كبر الت **قوله**  
وهي حرة فهدر اما الامة فعليه ارش بكارنها ان فلنا يفرغ على المهر  
**قوله** فكذلك عند الاجتماع واشعر كلامه بعدم افراد كسره  
الصلب بحكمة وهو كذلك ان كان الذكر والرجلين سليمين فان  
سلا وجب مع الدية حكومة ولو انكر لكان في ذهاب شئ اللجين عليه  
انحى بسيف وخوه في غفلته فان شئ فكاد با والاحلف واخذ  
دية **قوله** في اجتماع جنابات الخ **قوله** سرية نصب  
على نوع الخافض ومقتضى الاقتصار على هاتين الصورتين ان اللجين  
عليه لو مات بسقوط من سطح وخوه وجبت الديات كلها وهو  
مقتضى كلامهم وبه اتى السواح البلقيني ورفق بينه وبين  
اعتبار التبرع في المرض الخوف من الملك لو مات بسقوط من سطح  
بان التبرع صبر عند خوف من الموت فاستمر حكمه قال ولما روي  
من تعرض له انتهى عراي فابده هذا بالنسبة للادمي لان الكلام  
فيما اثار من مثل ذلك في اعضا الحيوان ثم مات بالسراية او عاد  
لحائي وقتله فجب قيمته يوم موته ولا يسقط شي من اعضاءه



لان الغالب على جنابات الادمي القيد الذي لا يوقف على معناه  
قاله الشيخ عز الدين في قواعد **قوله** في جنابة التي لا تقدر  
لا رسمها **قوله** وجب الاكثر من قسط وحكومة كما مر وقد  
يقال لاحاجة لهذا القيد فان مثل هذا لا يسمى حكومة فانها التي  
يقدر فيها الحرر فيها انتهى ابن قاسم وفيه نظر **قوله** وهو جرح  
الحكومة وكلامه مشعر باعتبار التقويم بالنقد وهو الذي عليه الاصحاب  
لكن نقل بعضهم عن النص ان التقويم يكون بالابل ويستثنى من  
اعتبار النسبة ما لو قطع امة لها طرفان ففيها دية امة وحكومة  
ولا يعتبر فيها النسبة بل يوجب فيها اكر ما يوردي اليه الجهاد  
**قوله** وبجرح البلقيني هذا هو المعتمد **قوله** وذكر هذا في  
الثانية مع ذكر الثالثة من رادي واوفيهما للتوزيع لا للخير  
**قوله** اما ما لا يتقدر ارشده لا وقصيته افراد الشين  
وجب ما بينهما من التفاوت فهذه حكومة جرح انه يقدر شيئا  
بالكلية ثم جرحا بدوي الشين وجب ما بينهما من التفاوت  
فهذه حكومة جرح ثم يقدر جرحا بلا شين ثم جرحا بشين  
وجب ما بينهما من التفاوت وهذه حكومة الشين وقابضة  
اجاب حكومتين كذلك انه لو عفي عن احدهما بعيت الاحركي  
وانه يجوز بلوغ مجموعها دية النفس لان الذي يجب تقصير عنها  
كل منها على انفراد لا مجموعها فلا اشكال في ذلك حكما ولا  
نصورا انتهى ابن حجر **قوله** وفي اطلاق نفس رقيق اي معصوم  
اما غيره كما مر تدفلاضمان فيه وجعله ارجح لحكومة  
لاشتراكها في التقدير ولهذا قال الامة القن اصل الحركي  
لحكومة وكذا اصل القن فيما يتقدر فيه انتهى ابن حجر وخرج

بالرقيق

بالرقيق اي معصوم اما غيره كما مر تدفلاضمان الملبعض نفقه  
بالنسبة من الدية والقيمة ففي يد من نصفه حر ربع دية  
قيمة وفي اصبعه نصف عشر دية ونصف عشر قيمته ذكره الماوردي  
ولو تبين حكم غير المقدر فيجوز ان يقال يقدره ابتداء اكله شيئا  
لان به يحصل معارف لحكومة والنقص فاذا كان النقص عشر  
القيمة مثلا وجب فمن نصفه حر نصف عشر الدية ونصف عشر  
عشر القيمة وان يقال بغير ذلك جزا حكومة فيقدر ابتداء نصف  
حر قنا وحده ونوجب ما يقابل نصف جنابه من الدية  
وتقوم نصف القن وحده ونوجب نصف ما تقتضيه جنابة  
هذا تعدل اولى اذ تقويم كل وحده يستلزم اعتبارا  
قيمة النصف وتقوم الكل يستلزم اعتبارا نصف القيمة والاول  
اقل فهو الحق انتهى **قوله** واطلاق من اطلق يحمل عليه  
وفيه نظر ظاهر لان النظر في القن اصالة الى القيمة حتى  
في المقدر على قول فلم ينظر وافي غيره لتبعيته ولم يلزم  
عليه ذلك الفساد الذي في كثر فتأمل انتهى ابن حجر **قوله**  
نعم اشار بالاسناد الى ان محل الكلام السابق ان يحد  
جنابة او تعدد وبعد اندمال الاولي **باب**  
موجبات الدم **قوله** غير ما مر في البابين قبله مما يوجب  
الدية ابتداء قتل الوالد ولد وكه صواب خطأ وشبه العمد  
**قوله** بان لم يمت منه بان مات من غيره بدليل كلام الشارح  
الاتي في التعليل **قوله** كما لو وضع حرا لا قال الماوردي  
وغيره ولو ربط يدي شخص ورجليه والفاة في سيفه  
فشبه عمد ولا يباي هذا قولهم سواء امكن انتقال ام لا لانه



مفروض في عدم احداث صنع قيم فهو بمثابة مالو جسيمه وسنة  
الطعام والشراب والطلب حتي مات **قوله** خلافا لما يو  
كلامه من ان ذكره عنده يسو شرط لا يهام في كلامه بل ذلك  
مفهوم من كلامه بطريق اولى لا يستحق طلبها ملى ولو طلب  
رجلا ذكر عنده سوا هذه ثمان فلامان **قوله** صيا  
العوام بخلاف البالغ العاقل لا استقلاله فعليه ان يتخاطب نفسه  
ولا يفتقر بقول السباح اللهم الا ان ياخذ به يده ويدخل به  
لحل مفروق ثم يبيع يده من تحته فانه يضمنه **قوله** او يملكه  
علي العادة يستثنى من اطلاق الشارح مالو حقه بالحق مريرا  
في ملكه او موات فانه يضمن الصيد الواقع فيها في كونه في الامم  
كما في الرافعي في محرمات الاحرام **قوله** طرحته بطريق  
قال الرافعي وتلك ان تقول قد يوجد بين العمارات مواضع  
مودة لذلك تسمى السباطات والمزابل وتعد من المرافق  
المشركة فيشبه ان يقطع فيها بنفى الضمان اذا كان الالتقا  
فيها فانه استيفاء منفعة مستحقة ونحو خلاف بغيرها قال  
البلخي تلك المزابل ان كانت في منعطف غير داخل في حكم  
الشارع والا فليس لهم فعل ذلك فيها حتى يقال استوفوا منفعة  
مستحقة قال الشرف المناوي في هذه الآية ولا ضمان لتقصيره بعد  
في ذلك وكلام الرافعي في هذه الآية ولا ضمان حيث قال بالضمان مع  
جوانه واحترق بطريق عن وقوعها بنفسها بترج ونحوه  
وبطريق عن طرحتها في ملكه او موات فلامان فيها فلو رثها  
في طريق فزلق به انسان او بهيمة فان كان لمصلحة عامة كدفع

غبار عن المارة

غبار عن المارة ولم يجاوز العادة في الرش فلامان في الامم  
او مصلحة نفسه او جاوز العادة ضمن وفي الروضة كما صلتها  
اخو الصيال لورمي بخامة في حمام فزلق بها انسان فمات  
او انكسر ضمن ان القاطن على الممر والا فلا وفي الاجيال واعتل  
بحمام وترك بها صابونا او تسدرا من لغين في موضع لا يظهر  
حيث يتعذر الاحتراز منه والضمان تاركه في اليوم الاول  
وعلي كفاي في الباقي لحي بان العادة تقتضي كفاي علي كفاي  
دون المقتسل **قوله** ولا يبرأ ناصب جناح او الخراف  
والمراد بالناصب والباقي المالك الامر لا الصانع والمسا  
الناسل من الخراف حكمه حكم ما تلف ما تلف بالمرا ب فان  
سوا الما علي كجميع ضمن نصفه **قوله** وللرافعي فيه بحث لا يقال  
ينبغي ان لا يضمن كما في ايضا كما كان الواضع سيلا او سبعا  
او حوبيا وان المتروكي يدر علي الصبي وايداه في الروضة واصلا  
عالمو حفر في ملكه بيرا ونصب غيره فيها جديدة فوقع رجل  
وجرحته جديدة ومات فان المتولي قال لا ضمان علي احد ورفق  
في كواشي بين سبلتنا وسبله السبل ونحوه بان الاول فعل  
من يقبل الضمان فاذا سقط لعدم تقديم فلا يسقط عن المتعدي  
بخلاف سبله السبل ونحوه فانه ليس منهي للضمان اصلا فسقط  
الضمان بالكلية انتهى واما كلام المتولي فيعمل علي ما اذا كان الواقع  
متعديا للمرو او كان الناصب للمصل غير متعدد نعم  
تشكل سبله السبل ونحوه يقول الماوردي لو رثت بقلة  
بالارض فوثر بها مامرو وسقط علي جديدة منصوبة بغير  
حق فالضمان علي واضع جديدة ونحوه **قوله** بان هذا



شاذ غير معمول به وقد يجاب بان النقلة بعيدة التاثير في  
العقل فزال اثرها بخلاف حجر **قوله** بطريق احتراز بالبريق  
عن من تعد في ملكه فدخل ماشى تعديا وغيره فيهدر الماشي  
دون القاعدة ومن تعد او نام او وقف في ملك غيره تعديا  
فعدت به المالك فهو هدر **قوله** ووقع في انه اي المعثور  
به يهدر فلم يفرق بينهما لكن قول الاصل فلا ضمان اي على التقو  
به وعلى عاقلة العاثر ضمان المعثور به عاية الامر انه اطلق  
فيه وفصل في غيره ولو عدت جالس بالمسجد لما لا يتنزه المسجد  
او يام به معتكفا ضمنه العاثر وهدر واما جالس لما يتنزه  
عنه المسجود والنام فيه غير معتكف فكما لنا في الطريق يعرف  
فيفصل فيه بين الواسع والضيق **فصل** فيما يجب  
الشركة في الضمان **قوله** ولو كانت حركة احدي الدوابين  
ضعيفة لا يشاركه قول الشافعي رضي الله عنه سواء كان  
احد الراكبين على قبل والاخر على كبش لا تانقطع بانه لا اثر  
لحركة الكبش مع حركة الغيل **قوله** او اركبها الولي اي والى الحضرة  
الذكر كما قال بعضهم لا المال قال الزركشي ويشهد ان الولي من  
ولاية التاديب من اب وغيره خاص وغيره وهدر هو المعتد  
**قوله** واستحسنه الشيخان والمعتد بخلاف **قوله** مستوليين  
اشار بالكاف الى عدم كصبر فتملها الموتوفان والمنذور اغناهما  
**قوله** كما لو قال لا اخبرني سقينة الومتاعك في الحجر وعلي ضمان  
او نحوه اما لو قال انا وهو لا ضمانون فضمنه اي القابل باعتباره  
الروس يضمنه الا انهم فلا يضمنون شيئا وان رضوا الا ان العقود  
لا توقف نعم ان اراد الاخبار عن ضمان سبق منهم ضمن من مدته

مهم

منهم ولو قال انا وهم ضامنون كل منا على الكمال لزمه جميع وكذا لو  
قال انا ضامن له وركابها او انا ضامن له وهم ضامنون لاذ التزمه  
**قوله** بان اختص بالملتزم ان يعود النفع له ولما لك المتاع ان  
يختص بغيرهما ان يختص بما لك المتاع او اجنبي ان يختص بالملتزم  
واجنبي ان يجر الثلاث فهذه ست صور وهذا ايضا ما قاله  
الشارح **قوله** فقول اعني عبدك على كذا او اطلق الاسير  
او اعف عن القود او اطعم هذا الجايغ ولك على كذا فعلم ان  
ان هذا الضمان حقيقته لاقتد امن الهلاك لا الضمان المعروف  
لانه ضمان مالم يجب والاوجه انه لا يشترط العلم بقدر الملقى وان  
يعتبر القيمة ولو في المثلي لما في ايجاب المثل من الاجاب بالملتزم  
ويعتبر قيمة قبل هيجان الحجر اذ لا قيمة له حينئذ ولا يجعل القيمة  
فيه مع فطره كالقيمة في البر والمعتد وجوب القيمة في المتقو  
والمثلي في المثلي رتب **قوله** ولو قيل حجر منجنيق قارسي  
معرب واصولها من تحي بيك اي ما اجود في اشئ عراقي وهو  
التي يرمى بها الحارة **قوله** او قيل غيرهم لاجل الكلام في من  
بالجبل ورمى بالحجر اما من مسك خشبة المنجنيق فقط وان اخرج  
اليه لوضع حجر في الكفة فلا يضمن لانه متسبب وغيره مباشر  
نعم ان توقفت جودة الرمي على وضعه كان يشترط ان يرمى  
**فصل** في العاقلة **قوله** الجمع على اربهم ولا بد  
من تكييفهم كما سيأتي وجهات التحمل ثلاثة قرابة وول  
وبيت المال وذكرها على هذا الترتيب **قوله** وان وثناهم  
اي اذ الرقيق يملك امر بيت المال **قوله** ومعتقون وكل من  
ضمنه كل معتق كمعتق فان اعتقه ثلاثة يحملوا عنه بحمل محفو



واحد بقدر ما لكل منهم من الولا حصته الغني منهم ثلث نصف  
الدينار والمتوسط ثلث ربع الدينار وكل واحد من عصبة كل  
واحد يحمل مثل ما يحمل المعتق فيكون على كل واحد من عصبة الموصر  
ثلث نصف الدينار والمتوسط ثلث ربعه اي ان كانوا نصفه  
والا تحمل كل واحد منهم حصته بحسب حاله وان كان المعتق واحدا  
كان عليه كل سنة نصف دينار او ربع دينار وعلى كل واحد من  
العصبة مثل ما عليه انتهى شرح البهجة **قوله** فان عد ذلك  
بان لا يوجد فيه شيء قال بعضهم او لم ينتظر امره بحيلولة الظلمة  
دونه **قوله** ثلاثا بنصب ثلاث **قوله** ولو قتل رجلين  
مسلمين لا ولو قتل ثلاثة واحدا فعلى عاقلة كل منهم ثلث  
دية موجهة عليهم في ثلاث سنين وقل في سنة ولو قتل شخص  
امراة قال الامام يوخذ دينهما في ثلاث سنين ان اعتبرنا  
النفس اي على الضعيف والمعتد انه في سنين **قوله** تقبل  
كافر لا شرع في صفات من يعقل وهي موافقة الدين والغني  
او المتوسط والتكليف والذكورة وقد ذكرها على هذا الترتيب  
**قوله** وخفي ولو بان كخشي ذكر اهل بغير حصته التي اداها  
غيره وجهان قال النووي كذا فيهما نعم وهو قضيه كلام  
الشيخ السامي في كتاب كفاية ومعه الاذرعى وقال  
البلقيني بل لا يصح انه لا يغرم لنا الحمل على المولاة والمناصة  
الظاهرة وقد كان في سائر الثوب كالانثى فلا نصرة به  
انتهى وفيما علق به نظر فان الاصحاب لم تغيد والمناصة  
بالظهور وهي قد تكون بالقول والرى كما في الهرم الذي  
لا يستطيع الخروج من بيته والغايب عن بلده طول عمره

لعله

**قوله**

**قوله** فاضلا عن حاجته وهي المسكن وتكادهم وسائر ما لا يكلف  
بيعه في الكفارة فحمله ما يلزم الغني فيها دينار ونصف والمتوسط  
ثلاثة ارباع دينار **قضية** في جنابة الرقيق **قوله**  
ولا يهما اي يذمتهم وكسبه **قوله** والا اي لو اعتبرنا اذن السيد  
لما تعلق برقبته **قوله** وتغيري بالرقيق اعلم من تغيره  
بالعبد لشموله الامة والمبعض يجب عليه من واجب جنابته  
فيقديه السيد باقل الامور من حصتي واجبتها والقيمة كما يعلم  
ما ياتي **قوله** وتغير قيمتها وقتها والمعتد اعتبار قيمة يوم  
كناية مطلقا وحمل ضعيف ففي وقت اعتبار قيمة العبد كما في  
خلاف قال البغوي النص اعتبار يوم كناية وقال القفال ينبغي  
اعتبار يوم الفداء وحمل النص على ما اذا منع السيد ببيعة حال  
كناية ثم نقصت قيمته وتعل الشخان ذلك بلا تضرع يرجع  
وجزم كادى بالثاني واليهي بالاول وقد اعتمد السارح كحل  
وهو ضعيف كما تقدم **قوله** ولو جني ثانيا قال ابن القطان  
لو كانت كناية الثانية قتلا عمدا ولم يعرف بيع في خطأ وحده  
ثم تقبل كما لو جني خطأ ارتد قال المعلق عن ابن القطان  
فلو لم يجد من يشتريه بمكان القود فعندى ان القود يسقط  
لانا نقول لصاحبه ان صاحب خطأ قد سبق فلو قد مناك  
ليطاعه فاعذر الامور ان تشتريه كالا وسيل اليه الا يترك  
القود والعفو انتهى **قوله** والبائع مختار للقود وامكن  
دفع العدا فان تعذر او تاخر لا فلا يس السيد او غنيته  
على حبس في السجن البع وبيع في كناية **قوله** باقل من قيمتها  
وقت كناية هذا فما اذا استنولها قبل كناية فان استنولها  
بعد كناية فالظاهر اعتبار قيمتها يوم الاحبال الا ان يمنع



السيد ببيعها حال كفاية فتعتبر قيمتها حينئذ انتهى شيخ الاسلام  
والمعتمد اعتبار قيمتها يوم كفاية مطلقا **قوله** وكام الولد  
الموقوف اي لمنع الواقف بيعه فان كان ميتا ولم يترك في كفايتها  
ان الغدا على الوارث والمندور عتقه كالموقوف **فصل**  
في العرة **قوله** في كل جنين وجنين اسم للمستتر في بطن  
امه فان خرج حيا سمي ولدا او ميتا سمي سقطا **قوله** وكفنيان  
من سيدهما فان كانا من غير السيدين وهما رقيقان فعلى كل  
سيد مع قيمة الاخرى نصف عرقتهما لنصف جنيتهما او حران  
فعليه مع نصف قيمتهما غرة نصفها الجنين مستولدة ونصفها  
لجنين الاخرى وبذلك يعلم حكم ما لو كان احدهما من سيد والاخر  
من اجنبي او كان احدهما حرا والاخر رقيقا **قوله** الا اذا كان  
للجنين جدة لام فلها السدس وهو اثنان من اثناعشر بقي غرة  
وهي الربع والسدس بالنسبة للاربعة والعشرون فيسقط  
**قوله** في الثالثة هذا ما قاله البغوي وراحه بعضهم وقال القاضي  
ابو الطيب والرويانى بوجوب العرة ولو خرج في الرضعة  
شيئا من الثقلين والاربع الاول **قوله** اولى من فقيد من قيد  
امه بها وهو صاحب النسخ ابن قاضي علون **قوله** وان انفصل  
حيا حياة مستقرة او حرته حركة تدبوح **قوله** او دام المدة  
ولو بلا وسر ولو اقلت بدوامت حالا وجبت غره كلاهما  
اذا عاشت ولم تلتق بقيته قالوا يجب نصف غره **قوله** غير  
بلغ سبع سنين على ما نص عليه في الامر واعتمده البلقيني وهو  
ضعيف **قوله** والمعب كحامل وخصى وكافر يحمل ثقل الرغبة  
فيه **قوله** خلاف الكفارة هذا ما قاله في الكفارة من عدم  
اجزائها من وهو سبق قل **قوله** فعلى كذا المسلم ولو  
رافاده مولفه

قوله في الثالثة هذا ما قاله البغوي وراحه بعضهم وقال القاضي ابو الطيب والرويانى بوجوب العرة ولو خرج في الرضعة شيئا من الثقلين والاربع الاول قوله اولى من فقيد من قيد امه بها وهو صاحب النسخ ابن قاضي علون قوله وان انفصل حيا حياة مستقرة او حرته حركة تدبوح قوله او دام المدة ولو بلا وسر ولو اقلت بدوامت حالا وجبت غره كلاهما اذا عاشت ولم تلتق بقيته قالوا يجب نصف غره قوله غير بلغ سبع سنين على ما نص عليه في الامر واعتمده البلقيني وهو ضعيف قوله والمعب كحامل وخصى وكافر يحمل ثقل الرغبة فيه قوله خلاف الكفارة هذا ما قاله في الكفارة من عدم اجزائها من وهو سبق قل قوله فعلى كذا المسلم ولو رافاده مولفه

حال

حال الاجهاض بان اسلمت امه الذميه او ابوه قبيل **قوله**  
العشر واذا وجبت الابل وكفاية شبهه عند غلظت ففي خمس  
تؤخذ حقه ونصف وجدة ونصف وخلقان **قوله**  
او رثة جنين اي بوضع موته بعد انفصاله حيا فلا يملكها  
والباقي للاب ان كان نصفه الميراث والافان كان للجنين  
اخ او اكثر من الام اخذ فرضه والباقي لعصبة الجنين ولو  
نسبت الام لاجهاض نفسها كان صامت او شربت دوا  
لم يورث شيئا منها لانها قاتله **قوله** وفي جنين رقيق اما  
جنين الميعوض ففي روث الشيخ اي حامد انه كالقن والذي  
في الرضعة واصلها التوريح بالحصة يجب ففي نصف حر  
نصف غرة ونصف عرقه الامر **قوله** فعلى ورا ان  
العصب ما لم يتفصل حيا ثم يموت من اثر كفاية والافيه  
قيمه يوم الانفصال **قوله** اقتصر على اعتبار عشر القيمة  
يوم كفاية وهو محمول على ما اذا كان هو اكثر **قوله** لسيد  
نعم ان كانت للام كفاية على نفسها لم يجب فيه شي اذ لا شيء  
للسيد على قته **قوله** ولانه لا يعد في كفاية على كفاية وان  
كانت كفاية على امه عدا او نعد كفاية عليها لا يستلزم  
العبد كفاية عليه اذ لا يتحقق وجوده ولا حياته حتى يقصد  
انتهى **قوله** في كفارة القتل **قوله** ولو حبسا  
وتحنونا وانما يلزمها كفارة وقاع رمضان لانها مرتبطة  
بالكليف وليس من اهلها وبقايا لانها في الحياة **قوله**  
ولو خطا ولو تسبب او شرط ككفره وامر لغیر مكره  
وشاهد زور وحافر عدوانا وان حصل الزور بعد  
كافر **قوله** محصوا عليه نحو ان يترك صلاه وقاطع



طريق بالنسبة لمثله لانه معصوم عليه بخلاف هؤلاء بالنسبة لغيرهم  
 لا هذا بهم **قوله** ونفسه يخرج من تركته ومن ثم لو هدم كالمركب  
 المحصن لم يجب فيه وان اثم يقتل نفسه كما لو قتله غيره اقبينا **قوله**  
 فيعتق الولي عنهما من ماله ما كان فقد اوصيا ما وهما غير ان اخرها  
 وكذا من ماله ان كان اما اوجد او كان ملكها ثم ناب عنها في الاثاق  
 وكذا وصي وقيم وقد قبل لها القاضي التملك كما في الروضة واصلاها  
 عن البقوي وقال في باب الصداق بعدم تجواز لانه يتضمن دخوله  
 في ملكه واعتاق عنه ولا يجوز اعتاق عبد الطفل وكلام المتولي به  
 يقتضي ان المراد يقتضي عتق البتة وعلي هذا فلا مخالفة بين كلامي  
 في الروضة كما صلاها **باب** دعوي الدمج  
**قوله** قتله عمدا او شبهه او خطأ ولا بد ان يكل العمد او غيره بحده  
 المقر له عند القاضي فلا يكفي ان يقول قتله عمدا مثلا لانه قد يظن  
 ما ليس بعد عمدا الا ان يكون عارفا بدله فيكون اطلاق **قوله**  
 سبق للقاضي استقصاؤه فيقول له القاضي اقتله عمدا او خطأ او شبه  
 ظاهر انما هو في حد ذاته وان احدا منها استقصاه عن صفته فان وضعه كان  
 قال كان وحده او مع غيره فان قال مع غيره قال انعرف عدد  
 ذلك الغير فان قال نعم قال له اذكره وخبيث يطالب المدعي  
 عليه بالجواب **قوله** فلو قال قتله احد هؤلاء لم تسمع دعواه  
 هذا محمول على ما اذا لم يكن هناك لوث فان كان هناك لوث سمعت  
 الدعوي للتخليف وهذا الجمع هو المعتمد انتهى **قوله** وصي  
 ومجنون ولا دعوي عليهم اي اذا لم يكن بينه والقتل عدم الاختصاص  
 فيعتمد تفسيره مستند الى دعواه القتل وظاهره عدم الاختصاص  
 الى تحديد دعوي لكن جزم بتحديد هاتين داوود في شجرة  
 المختصر ولما فرغ من شروط الدعوي شرع في المرتب

قوله بان يقتضي ان المراد يقتضي عتق البتة وعلي هذا فلا مخالفة بين كلامي في الروضة كما صلاها  
 ما يدعي استشهاده  
 ان القصة كالقصة  
 السجد فلا يشترط  
 تفصيله كقائه  
 ظاهر انما هو في حد ذاته  
 رملي ولو كتبه  
 وقال ادعي بما فيها  
 كفي انني منه ايضا

عليها وهي القسامة

عليها وهي القسامة متعوض لمحاها فقال وانما تثبت القسامة  
**قوله** فيقتصر فيها اي في القسامة على ما ورد النص  
 القتل **قوله** ففي غيره اي غير القتل القول قول المدعي عليه  
 بمعيته مع اللوث وعدمه لكنها غير ان يمينها في قطع الطرف ويخرج  
 لانها يمين دم فتفطن لذلك فان كثير من الطلبة يتوهم انما يمين  
 واحدة **قوله** وهو كاي اللوث لغة القوة وتقال الضعف  
 وشرعا ما ذكره الشيخ بقوله في بنية اللوث والقزينة اما قال به  
 او حاله **قوله** او بعضه ولو وجد بعضه في محله ونقصه  
 في اخرى فلولي ان يعين ويقسم **قوله** ولم يخالط غيرهم  
 هو ما نقل عن الامام وفي شرح مسلم انه المذهب المعتمد لكن صح  
 في الروضة خلافا فالشرط انه لا يسألهم غيرهم وهذا هو المعتمد  
 في رواية **قوله** او اخبره او ولي من قوله شهد لان الشهادة  
 ما يقال بين يدي حاكم او محكم بعد تقدم دعوي بلفظ اشهد  
 بقتله عمدا او غيره **قوله** او عبدان او امرأتان والعبد الواحد  
 كذلك وكذا المرأة الواحدة كما في محاوي وهذا هو المعتمد خلافا  
 لما في الروضة **قوله** ولو ظهر لوث لا شرع في دفع اللوث  
 منها تكاذب الورثة وقد اشار اليه بقوله ولو ظهر ونهها  
 انكار المدعي عليه اللوث في صفة وقد ذكره بقوله ولو انكر  
**قوله** بعد دعوي مفصلة بما تقرر اندفع قول غير واحد  
 تصوير هذا مشكلا فان الدعوي لا تسمع الا مفصلة ومن ثم  
 اجاب عنه الرازي بان صورته ان يدعي الولي ويفصل  
 ثم تظهر الامارة في اصل القتل دون صفة ويساق سائر  
 قول الرازي وهذا يدل على ان القسامة على قتل وصوف

قوله لا عداه بعد القيد  
 راجع للمبطلين  
 اعني المحلة والغربة  
 الصغيرة انتهى فاده

قوله لا عداه بعد القيد  
 راجع للمبطلين  
 اعني المحلة والغربة  
 الصغيرة انتهى فاده



[illegible]

2



وقد اعتد منه دأيا فقل من تقدم النظر اليه على ان القتل بالجل الحقيق  
 انما يكون لمهدر تنو دحاله في محرم انتهى **قوله** لانها لا تختلف  
 باختلاف باختلاف محل الموضحة ومساحتها وصورة المسيلة ان  
 يقولوا اوضحه في راسه او وجهه ولم يبينوا احوالها من الراس  
 مثلا هل هو المقدم او الموقر خلاف ما لو قالوا اوضحه ولم يقولوا  
 في راسه او وجهه فايها لا تسمع لصحتها غير الراس والوجه  
 مع ان الواجب تكو مة هكذا انهم فيه عليهم شيئا الطمذي  
 رحمه الله **قوله** ولو شهد اثنان على اثنان في وقت اغترض  
 في امل الروضة تصويبر المسيلة بان الشهادة انما تسمع بعد  
 تقدم دعوي على معين واجيب بان صورتها كما قال جهم  
 ان يدعي الولي القتل على رجلين ويشهد له اثنان فيبادر  
 المشهود عليهما فيشهدان على الساهدين بانها القاتلان وهذا  
 يورث رتبة الحاكم ونراجع الولي ونسالة احتياطا وقد استدل  
 الشارح الى ذلك بقوله مبادرة في المجلس انتهى **قوله**  
 لغت شهادتهما وتدين قال لا يحلف مع من وافقه منهما وليخذ  
 البديل كنظرة من السرقة الا في بيانها اخر الباب وقد جاب  
 بان باب القسامة امر عظيم من السرقة الا في بيانها اخر الباب  
 ولهذا اعطيتهم تنكير الايمان **باب**

**البغاة قوله** ولو جازوا في شرح مسلم بجرم عنه على يزيد  
 ابن معاوية وعمر بن شعيب بن العاص رضي الله عنه على  
 عبد الملك ونحوهما بان المراد اجماع الطائفة المتأخرة عن التابعين  
 فمن بعدهم انتهى ابن حجر **قوله** وشوكة لهم بكثرة او قوة ولو  
 تضمنوا استولوا بسببه على ناحية وكانت قوتهم بحيث يمكن معها

بعضه  
 في بعضه  
 على الامامه  
 عليه اذا جازوا  
 وبين من عقدت  
 فلا يجوز

مقاومة

مقاومة الامام ويحتاج الى احتمال كلفة من بذل مال واعداد  
 رجال ومصيب فقال ليرد هم الى الطاعة **قوله** لكنهم غبطون  
 فيه ومن ثم لم يكن اسم البغي دأيا مفسقا ولا انهم عصاة كما  
 مر جوابه ويحتمل على ان ذلك بعد استقرار الامر ومهدده  
 والافمعاوية رضي الله تعالى عنه وطائفة المجتهدون لا ينبغي  
 ان يحكم عليهم بذلك والحاديث الواردة بدمهم ونفسهم محمولة  
 على من خرج عن الطاعة بلا تاويل او تاويل يقطع بفساده **قوله**  
 فليسوا بغاة فلا ينفذ حكمهم ولا يعقد حق استوفوه ويخون  
 ما اتفقوا سلقا كقطاع الطريق **قوله** واما الخواص فهو  
 من المبتدعة قائلون بان من اتى بكبيرة كفر وحبط علم وخلد  
 في النار وان دار الاسلام يظهور الدابر فيها نصير دار كفر  
 واباحة **قوله** وهم في قبضتنا قال الا ذريتي ستوا كانوا  
 بيننا او امتازوا بموضع عنا لكن لم يخرجوا عن طاعته **قوله**  
 نعم ان تصر بناهم لا كذا نقل عن الاصحاب **قوله** ويقبل  
 شهادة بغاة شروع في حكم البغاة **قوله** كذلك اي لنا ولهم  
**قوله** لا تنفذ العدة الا المشروط في الساهد والقاضي ولا  
 يكفرون لنا ويلهم **قوله** استحقاقا لهم ما لم يترتب على ذلك  
 للغير او متناع حق له **قوله** وتنفذ بما استوفوه اي اذا  
 كان المستوفى لذلك من ولاية امورهم لا من الاحياء **قوله**  
 لضرورة حرب هذا قال الشيخ عز الدين اولا يتصرف بالاف  
 باباحة ولا يحرم لانه قطاعا **قوله** لا يملك الكفار  
 قال القفال فانه حرام غير مضمون انتهى **قوله**  
 يهدر ما اتلف لضرورة حرب واما في تنفذ قضايا ضيهم

عن القاضي



واستيفاءهم حقا او حدا كما في عكسهم **قوله** ولا يقابلهم الامام  
الى اشار الى ان قتال البغاة يخالف قتال الكفار من وجوه **قوله**  
حتى يبعث اي وجوب **قوله** امينا قطنا اي ندبا ان يبعث  
السؤال فان كان للمناظرة وانما الشبهة فلا بد من تأمل  
لذلك **قوله** بكسر اللام وفتحها اي ان كان مصدرا ميميا  
فان كان اسما لما ينظم به ما لكسر فقط **قوله** لم يهلكهم  
وان ندلو امالاور هو ذراريهم **قوله** الاغلب وجب  
اجرة مثل تلك للنفقة كليلهم المضطربة طوام غيرة اذا اكله  
وهذا ما حرمه ابن المقرئ في تشيته وهو المعتبر في  
**قوله** ولا يغالبون بما هم الي ولا يجوز كما في بعض التبرؤج  
حصارهم مبيع طعام وشوائب الاعلى في الامام كحرمان في اهل  
قلعة ولا غرضيلهم الا اذا قاتلوا على قاتل ولا قاتل استجارهم  
ولا نزل وعلم **قوله** لانه يحرم تسليمه على المسلم ولهذا حرم  
جعل طراد ايقم كحدود على المسلمين **قوله** الاغلبا لهم  
معني حكم بحريتين وحبيد فلما علمت اموالهم واسترقاقتهم وقيل  
اسيرهم وقيلهم مذبذبين ومعهم حكم المومنين فيمضون من  
اموالهم الى **قوله** بلغناهم المامن وقابلناهم كالبغاة قال ابن  
حجر وفيه جواز والافق جمع بين تبليغ المامن ومقابلتهم كالبغاة  
تضاف لان قتالهم كبغاة ان كان بعد تبليغ المامن فغير صحيح لانهم  
بعد بلوغ المامن حربيون فليقاتلوا كالحريين وقيل بلوغه  
لا يقابلون اصلا فالوجه انهم اعذرهم ببلوغهم وبعده يقابلون  
كالحربيين انتهى **قوله** انتقض عهدهم حتى في حق اهل البغي  
كما قاله التبغوي وغيره وصاروا حريين **قوله** فلا يتنقض

عهدهم

عهدهم وان لم يقيموا بينة بالا كراه كما يقتضيه اطلاق الجمهور لكن  
شروط المزمع في البند في اقامتها **قوله** فلو التفتوا علينا فبما  
او مالا ضمنوه وهل يجب عليهم القصاص فيه وجهان في الروضة  
كاملا بل لا ترجح **فصل** في شروط الامام الاغلب  
الي ويجوز ان يقال للامام خليفة وامير المؤمنين قال البغوي  
وان كان فاسقا قال الماوردي وتقال له ايضا خليفة رسول  
الله صلى الله عليه وسلم لا خليفة الله عند الجمهور **قوله**  
حرا وما ورد من انه صلى الله عليه وسلم قال قول اسمعوا لله  
واطيعوا وان امر عليكم عبد حبشي محذع الاطراف محمول  
على غير الامامة العظمى **قوله** ذا راي وسبع وبصر  
واسعر كلامه انه لا يؤثر في الامام فقد شتم وذوق وهو كذلك  
كما جزم به في رواية الروضة وفيها ان ضعف البصر المانع  
من معرفة الاشخاص مانع من الامامة واستدانتها وما ذكره  
المصنف من الشروط كما يعتبر ابتدا يعتبرد واما الا لفسوق ويحون  
المنقطع ان كان من الافاق اكثر والقطع احدي اليدين فلا يؤثر  
دواما ولا يشترط كونه لها شمها ولا كونه موصوفا خلافا للاسما عليه  
والجمهور على ان الامامة واجبة وتقتل كذهب بعض المتكلمين **قوله**  
**قوله** سماعا والشجاعة قوة في القلب عند الباس **قوله**  
وتحى البيضة بجماعة والاصل والعز الملوك ذكره النووي في شرح  
مسلم **قوله** وثانها باستخلاف الامام الي ولا يشترط حضرة اهل  
بعل والعقد **قوله** اي تشاور اشار الى انه مصدر بمعنى التشاور  
لنارده **قوله** لغة الرجوع عن الشيء الى غيره  
وهي الخش انواع الكفر واغلبها حكمها **قوله** من يصح طلاقه بان



يكون مكلفا مختارا لا مبيها ومجنونا ومكرها **قوله** استهزا اي  
استخفافا **قوله** وكذا نقول الولي حال غيبته انا الله ونحوه ما وقع  
لا يمتد من العارفين كابن العربي واتباعه حق وما وقع في عباراتهم  
مما يوهم كبرا غير مراد به ظاهرة كما لا يخفى على الموقنين تعريضا  
على من لم يعرف حقيقة اصطلاحهم وطريقاتهم مطالعة كتبهم  
فانها منزلة قدم ومن ثم قيل بالكثرون اغترروا بطواهرها واعرضوا  
عن احوال اربابها العجيبة في الزهد والسلوك انتهى ابن حجر **قوله**  
لكن قال ابن عبد السلام انه يعزرون فيه نظرا لانه ان قاله وهو  
مكلف فهو كافر لا محالة وهو خلاف فرض المسئلة وان قاله  
حال الغيبة المانعة للتكليف كما هو الغرض فاي وجه للتعزير  
**قوله** كفي الصانع وهو الله الواحد وفي الزهري الزاعمون  
ان العالم لم يزل موجودا كذلك بلا مناه او نفى ما هو ثابت  
له اجماعا ككونه عالما قادرا وكما ثبت ما هو منفي عنه اجماعا من  
كالالوان وانما لم تكفر الجسمة مع انهم ملزمون بالالوان لانهم  
الذهب ليس مذهبيا **قوله** وتكذيبه ولو في غير النبوة وقد  
وسبه ولو تعريضا والاستخفاف به او بسببه كان قيل له قص  
فانها سنة فقال لا افعل وان كان سنة وكذلك قدف عايشة وانكار  
صحته ايها الخلاف بقية الصحابة والرضي بالكفر كان قال لمن طلب  
تلقين الاسلام اصبر ساعة والسخرية باسم الله تعالى او نحو امرة  
او باسم رسول الله او قال لو امرني الله او رسوله بكذا لم افعله او جعل  
القبلة كذا لم اصل اليها ولو اخذ الله فلانا نبيا لم اصدق او شهد  
عندي نبي او ملك كذا لم اقبل **قوله** او محمد جميع عليه اي  
حكم من الاحكام الخمسة **قوله** او القاصح اي ما فيه قرآن

وكذا حديث

وكذا حديث قال الروياني او علم شرعي ومثله بالاولي ما فيه  
اسم معظم **قوله** او سجود المخلوق ولو نبيا وان انكر الاستخفاف  
اولم يطابق قلبه جوارحه لان ظاهر حاله يكذبه **قوله**  
تقويته الاستنباط الواجبة كمن اقرب بالوثاق جن وانما استوفى  
من ثبوت زمانه ببيته او اقرب بقدر او قواد خارجونه لانه  
لا استنباط هنا واجبة حتى تنتظر كما اشار الي ذلك الشارح  
بالتعليل **قوله** لكنهما صحى هنا في الاصل وغيره عدم الوجوب  
وهذا هو المعتمد رمى **قوله** ويجب استنباطه مرتد  
شرع في بيان احكام الردة بعد وقوعها **قوله** او اسلم  
مع اسلامه ولا يد في اسلام المرتد وغيره من الشهادتين وان  
كان مقرا باحدهما ولا بد من الترتيب بينهما بان يقول الله اول  
ما لو حداثة ثم محمد بالرسالة وكذا الموالاة بينهما على المعتمد ولا  
بد من لفظ اشهد فلا يكفي لا اله الا الله محمد رسول الله خلافا  
لبعض المتأخرين نعم الغيسوي لا بد في صحة اسلامه من ان  
يقول بعد محمد رسول الله الى جميع او ابراهيم كل دين يخالف  
دين الاسلام ومن نسب الى ما يقتضي الكفر ولم تقم عليه  
بينة عند من لا يري قبول توبته فللقاضي تجديد اسلامه  
وحكم بعصمة دمه كما اتى به جمع من المتأخرين وقال ابن  
دقيق العيد ليس للحاكم ذلك الا بعد اعترافه واقامة بيته عليه  
انتهى والمعتمد الاول رمى وتقبل توبته مكذب النبي صلى الله عليه  
وسلم وكذا قاذف وقال ابو بكر الفارسي وصوته بعضهم  
انه يقتل حدا ولا يسقط بالتوبة وقال الصبيداني يجلده  
ثمانين جلدة والمعتمد انه لغيره اذا اسلم سقط عنه حد



الذمية لانه تابع لسيدته فهو ملزم للاحكام حكما اي بطريق  
التبعية ويرد ايضا بما سياتي ان للكافر اقامة الحد على تيقنه  
المأثر **قوله** او قدرها من قاتلها ولو اشرك من طفل مدبر  
ومنفوقا خرقه غليظة وغير منتشر لان ايلاج ذلك مظنة  
اللزوم ومن ثم لو ادخل قدرها من غير مخطوئتها كان تقي دكره  
وادخل منه قدرها لم يجد ولم يترتب عليه شيء من احكام  
الوطي على الا وجه خلافا للبلقيني لانه حينئذ لقطعته حكم  
من يقتله يدنه بجامع عدم الالتداد **قوله** كذا في هذه  
وخواتم مقدمات الوطي ومثل ذلك المساحقة والاستمنا  
بيده او يد غير حليته بل يعذر فاعل ذلك ويكره نحو يد  
كلمينها من العيت بذكره حتى ينزل **قوله** كذا في بلاوي  
كذلك في حنيفه او بلا شهود كمد هب ما لك اذ لو عدما  
معا وجب كذا بالوطي فيه اذ لم يقل بجملة احد انتهى هكذا  
ذكره الشارح في شرح البهجة وقد تبع الاسنوي فيه حيث  
قال الصواب وجوب كذا فيما اذا وطئ في نكاح بلاوي ولا  
شهود فانه لا خلاف في بطلانه اما الخلاف عند فقهاء كذا  
بينه في الروضة وقال الفقيه ابراهيم بن محمد بن عيسى بن مطير  
لا يصح دعوى الاسنوي في خلاف في ذلك بل عند اوفد  
يصح نكاح الثيب مع عدم الولي والشهود جميعا حكى ذلك صاحب  
البيان والشمائل والتممة ولا يلزم ما سببه الى الروضة  
قائه في الروضة في باب جد الزنا لم يتعرض للنكاح بلاوي  
ولا شهود لكن يتعرض في سبيل النكاح لخلاف في حنيفه  
وما لك فقط وقد تعرض في العزيز والروضة لمسيلة النكاح

الغزف كما شمله اطلاق المصنف تبعا لامله **قوله** وكهانة  
هذا هو المعتمد **قوله** بان قبل التعليق اي قبل تولية التعليق  
فعله التعليق كالاستيلاد **قوله** ان اسلم نفذ بمحجة تيسارا  
فلا نعيم ان كان ذلك بعد حجر عليه لم ينفذ مطلقا في شرح البهجة  
بالمعنى وبعبارة ومجمل قبل حجر كما حكم عليه فان كان بعده لم ينفذ  
مطلقا انتهى وقد توهم الشارح انه قيد الحكم وليس كذلك بل هو  
قيد الخلاف فلا فرق في حكمه بين حجر كما حكم وعدمه رمل  
**كتاب الزنا قوله** لغة مجازية وهي  
افصح من مدة ابن حجر وهو اكبر الكبار بعد القتل ومن ثم اجمع  
اهل الممل على حرمة وكان حده أشد لحدود لانه جنابة على  
الاعراض والاشباب وهو من جملة الكليات الخمس وهي حفظ  
النفس والدين والنسب والعقل والمال ولهذا شرعت هذه الحدود  
حفظا لهذه الامور فشرع القصاص وحفظا للنفس فاذا علم  
القاتل انه اذا قتل قتل الكف عن القتل وشرع قتل الردة وحفظا  
لدين فاذا علم الشخص انه اذا ارتد قتل الكف عن الردة وشرع  
حد الزنا لحفظ للنسب فاذا علم الشخص انه اذا زنى في جلد او زنى  
انكف عن الزنا وشرع حد الشرب لحفظ للعقل فاذا علم  
الشخص انه اذا شرب المسكر حد الكف عن الشرب وشرع  
حد السرقة لحفظ للمال فاذا علم السارق انه اذا سرق  
قطعت يده انكف عن السرقة تأمل **قوله** ولو حكما اشار  
به لك الى رد ما قاله البلقيني من انه لا حد على الفتن الكافر  
المملوك لكافر لانه لم يلزمه الاحكام بالريه فهو كالمعاهد  
اذ لا يلزم من عدم التزامه بحرية عدم حد كما في المراه



بلاولي ولا شهود في اللعان وذكر ما يصرح بعدم وجوب كد  
فيها ذكر ذلك في الباب الاول منه في مسائل ما يسقط الاجصال  
لا يسقطه انتهى الناشر في شرح البخاري واعتمد حكمنا الذي  
مرجه عدم وجوب كد **قوله** فلا جناح الي الزجر عنه ولا  
يجب ذبح الماكولة خلافا لمن وهم فيه وكذا لو ملكت المرأة فردا  
او خوه لانه مما ينظر منه الطبع **قوله** ولا يوطي مبي او يحنون  
فلا حد على الصبي والمحنون لعدم تكليفهما ويجب على المكلف النحر  
كما لو كانت الموطوءة لا تشتهي فانه يجب كد على الواطئ كما لو  
ملكنت المرأة صغرا او محنونا كما تقدم **قوله** وحكم غنني  
حكمه في الفسل حيث لزمه الفسل حد والا فلا **قوله** نعم  
لا رجم على الموطوء في دبره راجلا كان او امرأة كما في شرح الروض  
**قوله** ولا يقيد ويحجب ان طلب شربا لا اكلا ولا يجوز قتله  
بخو سيف لان القصد به التكيل بالرجم **قوله** ولو كافرا في  
مسلمة مطلقا او بذيمة وتوافوا اليها وان لم يرضى بكمنا  
**قوله** بعد ان عقدت لها ذمة رجم قال الزركشي وسكنوا  
عن شرط الاختيار فلو اصاب مكرها لم يحصل التحصيل قال ابن  
الرفعة لا بعد حصول التحليل وفي التحصيل نظر وكلام الاصحاب  
مقتض له **قوله** وتغريب عام واول مدته ابتداء السفر لا وقت  
وصوله الي ما غرّب اليه انتهى شرح البهني والا وجه ان اجبر  
العين ولو حرا لا يغرب ان تغدر علم في الغربة كما لا يخفى لغزوة  
اذا تغدر علم في حبس بلاولي انتهى ابن حجر وله ان يستصحب  
ومثلها الزوجة فهي مستثناة من الاهل ونفقة ومالا تجزئ به  
الي اهل وعشيرته الا من خشي ضياعه منهم فيما يظهر انتهى

اي ولا تغرب ايضا  
قال المؤلف

ابن حجر

ابن حجر **قوله** اي عن جوار وهو الذي يكون فيه الرطب منزلة  
العقلة للعقب **قوله** ويوغر تغريب غير المتوطن **قوله**  
حتى يتوطن كهاجر اليها من دار حرب قبل ان يتوطن مكانا **قوله**  
ولا تغرب امرأة ومثلها امرد حسن يخشى عليه الفتنة كما قاله  
الاذريعي وغيره **قوله** الا نحو مجرم قال الاذريعي والظاهر انه  
لا يتقي تصحبه المرأة والنسوة في الطريق دون مدة الإقامة  
فيما غرّب اليه بل المراد مدة التغريب بانه لا يؤمن عليها الهتك  
في الغربة وكأنه سكت عن الحرم والزواج لانها لا يفرقها  
عالمها الا فظاهرا لا فرق هذا والظاهر خلاف ما قاله انتهى  
شرح البهني الكبار **قوله** وبامن اي للطريق والمقصد كما  
هو ظاهر **قوله** كاجرة جلال كذا قيل وبنافيه ما مر فيهما من  
بيت المال او لا ثم من مال الجلود المورس فقياسه هناك ذلك ونحوه  
في الفتنة انها في بيت المال سواء غرّب السيد ام الامام كالحرة  
العسرة **قوله** ثم رجع عن ذلك كان قال كذبت او ما زنت  
بما كرهه لانه حق ادعي ويجرم العفو عن حد الله تعالى والشفاعة  
فيه لقوله صلى الله عليه وسلم لا سامة لما كلف في بيان الجور  
التي سرفت استغفر في حد من حدود الله تعالى ثم قام فخطب  
يقال اما الله الذين من قبلكم انهم كانوا اذا شرف فيهم الشرف  
تركوه واذا شرف فيهم الضعيف اقاموا عليه كذا وام الله  
لو ان فاطمة بنت محمد سرفت لقطعت بها رواه الشيخان  
انتهى شرح الروض **قوله** لكن كف عنهم في حال وجوبها  
قال الاذريعي لكن ينبغي ان يقال انه لو امتنع ثانيا او مر ب  
ثانيا يتبع ولا يترك فانه يودي الي التسلسل وضياع كد  
ولم امر فيه شيئا **قوله** بانها عدرا او رتقا او قرا **قوله**



وتؤكد للمبالغة في الانقضاء وقيد القاضي ذلك بما اذا كان بين  
الشهادتين من يمكن عود العذرة فيه فلو شهدت بنية برئها  
الساعة وشهدت أخرى بأنها عذرا حد قاذ فيها وهو المعتمد واذا  
ادعت انه اكرهها على الدعي او وطها بشبهة وطلبت اليه فادعي  
بكارتها وثبت اكرهها عليها عليه او انه وطها بشبهة وثبت هو  
بكارتها ولو باربع نسوة فهو مثلها يجب لها لشبهة مع الشبهة  
لاحد فلا يلزم لشبهة بقا البكارة ولا يفي لشبهة الاكراه ولا الشهود  
بقذف لشبهة ان كان عودها **قوله** ومكانت وان عجز نفسه  
**قوله** لاستقلاله اذا كانت الكتابة صحيحة والا فالسيد يقوم عليه  
حد لا الامام كما هو مقتضى العلة **قوله** اذا لولاية لتسديد عليه  
واما نوزع الشركا السياط واستتابوا في المنكر لعدم المخرج  
وهنا كرية اولى بالموأخذة بالجرم فكانت الولاية عليها اقوى  
**قوله** بان كان رجلا عدلا عالما بصفات الشهود واحكام العقوبة  
فهذا التفسير مبني على ان اقامة الحدود من باب الولاية والبرهان  
من باب الاصلاح فالمراد بالا ان يعرف احكام الحدود وصفات  
الشهود فلهذا كانت والكافي والقاسق والمرأة سماع البينة واقامة  
حد اذا اتفقوا بما تقدم **كتاب حد القذف**  
وكذا شرعا عقوبة مقدرة وجبت حقا لله تعالى كالزنا والادعي  
كما في القذف **قوله** لا يقتل به ولا يجد الوالد ايضا بقذف ورتبة  
الولد كعذبه امرأة له منها ولد وماتت **قوله** للزجر والتأديب  
فلان لم يعز المير حتى بلغ سقط فعزبه كما حكمه الراجح في  
اللعان عن العقاب وقام بعضهم ذكر على مجنون افاق في  
انتهى **قوله** ولو قذف غيره في خلوة بان كان جالسا وحده

وقال ان فلانا

وقال ان فلانا في **قوله** ولو شهد برئادون اربعة الخ  
وحيت وجب حد الشهود لنقص عدد او صفة فطلبوا اليهم  
المقدوف انه ماز في حلف فان حلف حدوا والا يلقوا افاق  
يللوا احدها **قوله** ولو قاذفا اي قذف كل من شخصين حاجبه  
**قوله** لم يتقاصم فلا يسقط حد هذا بقذف هذا بل لكل منهما  
حد الاخر **كتاب السرقة** السرقة هذا الحد  
الكليات الخمس وهي حفظ المال فيشرع القطع حفظا له **قوله**  
اي السرقة الموجبة للقطع **قوله** سرقة كذا وقع في عبارتهم  
وهو صحيح اذ المراد بالسرقة الثانية مطلق الاخذ خفية والاولى  
الاخذ خفية من حرث انتهى وقد اشار الشارح الى ذلك بقوله  
اي الموجبة للقطع ولما شكك المجد المجدري بقوله **قوله**  
بدن خمس ميين خمس رقت دية **قوله** ما بالها قطعت في ربح  
اجاب القاضي عبد الوهاب المالكي بحواب يدع مختص وهو  
**قوله** وقاية النفس اغلاها واقرها **قوله** وقاية المال فانه حكم البارئ  
اي لو ودت بالقليل لكثرت اجبايات على الاسوال واجاك ابن  
هوزي بانها لما كانت امينة كانت تمينه فاما خانت هانت  
**قوله** واصالة الاولى ان يقول وبعضهم يشمل الفرع ايضا  
كما يعلم مما سبق **قوله** ولو معا هذا وان شوط قطع  
بدن **قوله** اي مقوم ما يملكه اي يقين بان يقطع المقوم بان  
قيمته ذلك والا فلا قطع وتعتبر مساواة للربح كما ذكر عند  
الاحراج من حرز في ذلك يراخي في القيمة الزمان والمكان  
لاخذها فيها فلا قطع بما نقص عند الاحراج وان زاد بعد  
خلاف عكسه **قوله** مع وزنه ان كان ذهب او حاصلا ان يعبر

ديار

حي رضى المور  
لا تهاق النفوس  
سهولة الغرم في  
مقابلتها ولم تقطع  
في الكثير

ولا يكتفى بالجمع  
فمنه ما ذكر



ولا يمكن بلوغ قيمة ما ذكر في الذهب المضروب الوزن فقط وفي غير  
المضروب الوزن وبلوغ قيمته ما ذكر ولا يكفي بلوغ قيمته ما ذكر مع  
نقص وزنه انتهى **قوله** باكل او غيره كاحراق لا تتفاكون المخرج نصا  
وكذا الوضوح بطيب قيمه وان جمع من جسمه بعد خروجه نصاب لزم  
لان استعماله بعد انقائه كالمطعم **قوله** وبالة لهو ومثاله  
الذهبية نقد وصم ان اخرج كسر او تغير لا نه غير محرز شرعا  
اذ لكل من قصد كسره ان يدخل محله ليكسره والاوجه انه قارن قصد  
الكسر الدخول او الاخراج فقط لم يقطع انتهى وهذا هو المعتمد  
**قوله** وان انصب شيئا فشيئا وان لم ياخذة ومثل النقب قطع  
يجب **قوله** واعادة كسر ولو من غيره **قوله** لان فعل الشخص  
على فعله وقول الامام والغزالي اذا اخلل بينهما علم المالك ثم اهل العادة  
فحرف فلا قطع من غير **قوله** ولا بها اذا ادعى ملكه او ملك سيده  
او بعضه او انه اخذه من كسر يادنه او كسر مفتوح او انه دون  
النصاب وان ثبت كذبه كما لو ثبت زناه بامارة فادعى انها حليته  
**قوله** لشبهة اختلاف الملك بخلاف ما اوصي له به بعد الموت ومثل  
القبول والفرق بينهما ذكرته في الاصل انتهى وهو تقصيره بعد  
القبول بخلاف مسيلة الهبة اذ لا تقصير منه فيها **قوله** لانها ملوكة  
مضمونة بالقيمة بخلاف العاقلة المستيقظة المختارة لقدرتها على الانتفاع  
ويجوز هذا التقصير في العبد فان كان نائما او مجنونا او مكرها قطع  
وان كان عاقلا مستيقظا مختارا فلا قطع **قوله** لعموم الادلة  
وفارقت الزوجة القن بان موته اعوض كمن نحو المبيع بخلاف  
القن **قوله** لا يحصره اي ويحوز ذلك مما يعد لنفع المالك كالسوط  
المعدة للغرض الدالة والمنبر كذلك رمي **قوله** ولا مال يثبت

اي الذي لم يغز

371  
اي الذي لم يغز لغز وهو له سهم مقدس كذوي القرى فيقطع به  
دون المهر نحو الطرائف البلقيني **قوله** وفي الثانية احد  
الموقوف عليهم او اصله او فرع **قوله** بخلاف ما اذا لم يكن مستحقا  
فيهما ومنه ستر الكفيلة اي ان خيط عليها ويكره يوم سبل  
على المعتمد ويغزق بينهما وبين حصر المسجد ونحوها بان يحصر  
ونحوها قصد انتفاع بها لذا انها كان حق فيها اقوى بخلاف  
البكرة فانها ليست كذلك وانما هي وسيلة لتحصيل المالمقصود  
**قوله** وكوة محز بلحاظ يكسر اللام داهم فيجوز نكاح  
بارض كشر وعثر نوتها وزرع ويدر فيها ولو نحوطة بجاري  
لا بها مطلقا كما اقتضى كلام الشيخين ترجيح خلافه في ابي  
**قوله** او حصانة لموضع مع كذا له يكسر لانه وهو المراجعة  
مصد لا حظه اما بغتها فهو موحى العين من جانب الادن  
خلاف الذي من جانب الانف فيسمى الموق يقال خطه اذ انظر اليه  
**قوله** تعزيمه داراي صحتها **قوله** والاسواق المنفعة اي  
للعادة المطردة بذلك ومن ثم لو دفن ماله بالصخر لم يقطع ساقه  
**قوله** او توسده حوز وكذا اذا اخذ عمامته من راسه او  
خاتمه الغير المتماثل في اصبعه من اصبعه او مداسه من رجليه  
او ليس نقد يشده بوسطه ونزع البلقيني في التقيد بشد  
الوسط في الاخير فقط بان المدرك انتباه النائم بالخذ  
وهو مستوفى الكل وبان اطلاقهم خاتم يشمل ما فيه نص مبن  
ويروى بان العرف بعد النائم على كيسي نعه مفراطون النائم  
وفي اصبعه خاتم بعض ماني وايضا الانتباه بلحيد خاتم اسرع  
اسرع منه باخذ ما تحت الراس انتهى ابن حجر **قوله**



ولو قلب الراس السارق فليس حر الزوال لحرز قبل اخذه وفارق  
قلب السارق نحو ثقب جدار بان هتك حرز بان الله من اصله  
خلاف نحو الثقب ثم واما قول بجويي واني القطان لو وجد جملا  
صاحبه يام عليه فالقاه من عليه وهو تاييم واخذ بكل قطع فقد  
خالقها البغوي فقال لا قطع لانه رفع حرز ولم يفتكه واما قاله  
اوجه لما تقر من فرقتهم بين من اصله وهتكه انتهى ابن حجر  
**قوله** ودار منفصلة عن العمارة يكونها بطرق تحراب ودار  
والسباين **قوله** من امن نهارا ما لم يوضع مفتاحها بشق  
قريب منها لانه مضيع لها ولحق بالنهار ما بعد الغروب الى انقطاع  
المطارق اي كوثهم عاكاة **قوله** لامع فتحة ونومه ليلا ولحق  
بالليل ما بعد الفجر الى الاسفار هذا كله بالنسبة الى ما فيها اما  
بالنسبة لها نفسها وابوابها المنصوبة وحلقها المسيرة ونحو  
ورحمتها فهي حرز مطلقا **قوله** تقصيره في المراقبة فلو  
بالغ فانه السارق فرصته قطع حرز كما في الروضة واصلها  
اذ لا تقصير وما فيها دوام الحائط منه **قوله** وخيمة وما فيها  
الح اما اذا كانت بين العمارة فيشترط في احرازها وما فيها  
دوام الحائط انتهى بن حجر **قوله** ولو بلا حفاظ تضمنته اطلاق  
انه لا فرق بين الليل والنهار ومن الاسس وضده على توقف  
في ذلك انتهى ابن حجر **قوله** ولو نالها اذا كان هناك ما يؤظم  
لوسرقت من كلب ينه او جرس يتحرك **قوله** بخلاف النقرة  
والثياب نغم الحق بالماشية ائنة الاصطبل وثياب الغلام  
والآلات الدواب التي اعتيد وصنعها فيه قاله اليلقيتي **قوله**  
ولم يزد قطار منها في عمران على سيقه لان هذا التوسط هو

المعتد

المعتد **قوله** حرز القبر للعادة ومن ثم اتجه ما تضمنه كلامهم  
في الكفن انه لا فرق فيه بين الليل والنهار ومن الامن وضده  
انتهى ابن حجر ولا اثر لاجرايح الكفن الشرعي من اللحد الى فضا القبر  
لانه لم يخرج من تمام حرز وحت بعضهم استراط كون كل من القبر  
والمتن محترما يخرج قبر في ارض مغمضوبة وميت حرز ولو  
سرق ثوبا من حمار وهناك حارس قطع بشر وط الاول استخفا  
حارس كما في الروضة واصلها عن البغوي وغيره وسكت عليه  
الثاني دخول السارق بقصد السرقة فان نخل على العادة  
فسرق لم يقطع الثالث ان يخرج السارق الثياب من الحمار كما في  
الروضة عن فتاوي الغزالي انتهى ابن قاسم وهو اي الكفن حرز  
كالعمارة للميت لان نقل الملك اليه غير ممكن فهو ملك لمن  
كفن الميت من وارث واجنبي فيخاصم بكفنه سارق فان  
كفن من التركة خاصه الورثة واقسموه ان اكله سبيع مثلا  
او من مال اجنبي او سيده او بيت المال خاصه المالك في الاوليين  
والامام في الثالثه ومتي ضاع قبل قسمة التركة وجب ابداله  
منها فان قسمت او لم يكن فعلى المسلمين **قوله** فيما لا يمنع  
الح **قوله** اخذ من غير حرز وهذا غير حرز وهذا غير حرز  
لم يكن في الدار احد كما يؤخذ من التعليل وان كان فيها من  
يلاحظ المال قريبا من الثقب وجب القطع على الاحد دون  
الناقب **قوله** نعم ان اصر الاول غير ميم بالاجرايح  
قطع ومثله ما لو كان اعجميا يعتد وجوب طلعة امره ثم نقل  
في المسائل المنقولة عن فتاوي الفقهاء واقترأه انه لو علم  
قد انزل الدار واخرج المتاع ثم نقب وارسله فاخرج



ينبغي ان لا يقطع لان المجموع ان اختيار **قوله** ولورماه الى خارج  
كوت شمل كلامه مالورماه قاحرق او غرق وبه قال ابن الروياني  
وقال الاذريعي انه الصحيح وعن ابن النبطان لا وحكي ذلك الدارمي  
وقال عندي ان رماه للبار والماعا لما ولا وان قصد اخراجه  
لا هذه قطع ويرجح في التصحيح وقال له ارب هذا الفروع لغير  
**قوله** وحركة هو او ماموكة الادمي الغير المميز **قوله**  
وسيرها هو او ماموكة الادمي غير المميز **قوله** ولم يسير  
ولو الى خارج الاخرى الدابة الواقعة وكذا الورمي غرام من خارج محله فتساقط  
غير حرز المالك في الما وحرج لعدم استلزامه عليه **قوله** والبعير في يد حرز  
له والا فلا قطع محرزه ومن ثم لو نزع منه قطع كما اقتضاه كلام الشافعي وان  
قوله المولف  
فما يثبت به السرقة **قوله** لكنهما جزما في الدعوي من الروي  
واما ما يانه لا يقطع بهذا وهذا هو المعتمد رماي **قوله**  
وباقرار اي بعد الدعوي عليه فلا يقطع به حتى يدي المالك  
ويثبت المال احدا من قولهم لو شهدا بسرقة ما رعايب او حاضرة  
له تعالى قبله لكن لا قطع حتى يدي المالك بما له ثم تعاد الشهادة  
لثبوت المال لان المال لا يثبت بشهادة كسبة لا للقطع  
لانه يثبت بها وانما انتظر توقع ظهور مسقط ولم يظهر  
فعلم ان شرط القطع دعوي المالك او وليه او وكيله بالمال  
ثم ثبوت السرقة بشرطها انتهى ان حجر **قوله** والمسروق  
منه هل هو يداو وعمره وليس المراد به حرز لانه ذكره بعد  
ذلك فتعين ان المراد به الشخص لا الحرز **قوله** وقدس  
المسروق وان لم يذكر انه نصاب **قوله** فلتعاضني تعريفي

برجوع

برجوع اي جوات ولا يندب على المعتمد **قوله** عن الاقرار  
وان كان عالما يانه يجوز له الرجوع **قوله** اذا لم تكن بينة اما  
اذا لم تكن بينة اما اذا كان هناك بينة فيجزم التعريف ويجوز  
بالوقوف للشهود بحسب المصلحة والا لم يجز **قوله** ولا قطع  
الا بطلب من مالك ماله لا بطلب القطع **قوله** وتقطع بعد  
الطلب بيده اليمنى ولو كان له على معصم كفان ولم يتميز  
الاصلية من الزائدة قطعاً كما حكاه الامام عن الاصحاب  
وعن البغوي تقطع احداها واستحسنه الرافعي وقال  
النووي انه الصحيح المنصوص وحزمه في التحقيق وصوبه  
في المجموع وعليه هذا الوسوق ثانياً فطعت الثانية وحسنه  
ترد هذه الصورة على قوله فان عاد فرجله السرقة وقد  
تقال لا ترد لان كلامه متين على خلقه المعتادة انتهى ابن قاسم  
**قوله** فان عاد بعد قطع ثمانية الى السرقة ثانياً ولو ما سرراً  
اولاً **قوله** بل منعطف الدار فظني وغيره بل قال ابن عبد  
البر انه منكر لاصل له **قوله** فعلم ان للامام اهمال نعم  
ان ادي تركه للمهلك كان اغنى عليه وليس له من يقوم  
بحاله ويجب على كل من علمه كما هو ظاهر **باب**  
قاطع الطريق سمي بذلك لامتناع الناس من سلوك الطريق  
خوفاً منه **قوله** وان خالف كلام الاصل والروضة وامامها  
قال الاذريعي واعلم اني لم ار في الكتب المشهورة بعد الكشف  
اتمام التخصيص على ان من شرط قاطع الطريق الاسلام  
الا في كلام الرافعي ومن اخذ عنه وقال الذي يقتضيه القياس  
ان الذي اذا حارب في دارنا واخاف السيل وتلنا بانه لا يتفق



عنده ان يكون حكمه في قطع الطريق حكم المسلمين والى هذا  
يرشد قوله في التنبيه في القاطع فان اخذ نصا بالاشبهة له فيه  
وهو من يقطع في السرقة قطع والذي من يقطع فيها انتهى وجاب  
عن تغيير الشك في الاسلام بان جميع احكام الباب لا تنافي الا  
في المسلمين اذ من جملة الاحكام الصلوات عليه وذلك لا تنافي الا  
في المسلم ونولها الكفار ليس لهم حكم القطع اي جميع احكام قطع  
الطريق او يقال خرج بالمسلم الكافر وفيه تفصيل ان كان ملتزما  
للاحكام فهو كالسليم والا فلا والمفهوم اذا كان فيه تفصيل  
لا يعترض به رمل **قوله** مخيف للطريق اي للمار فيها **قوله**  
معه اي يمكن ان يبعد معه غوث لان حيث طرف مكان فالضهر  
في معراج حيث باعتبار المكان فكذلك انتهى **قوله**  
او خاف الطريق اي المار فيها **قوله** بطلب من المالك اي ماله  
**قوله** وقطعت اليد اليمنى للمال اي مع ملاحظة الحارثة  
لما سبقت انه لو تاب قبل القدرة عليه سقط قطعها ولو كان  
قطعها للمار فقط لم يسقط قال الماوردي والرويان ولو  
قطع الامام في المرأة الاولى يده اليسرى ورجله اليمنى استا  
ووقع الموضع بخلاف ما لو قطع مع يده رجله اليمنى فانه يلزمه  
فيها القود ان كان عالما والا فالدية ولا يجري عن قطع رجله  
اليسرى لانه نص على قطعها من خلاف فوجب مخالفة النص الضمان  
وتقديم اليمنى على اليسرى اما ثبتت بالاقتضاء فيسقط  
مخالفة الضمان **قوله** من قطع يده واغترض المنع واصيله  
ان قصيته عدم سقوط قطع اليد لانه لا يخص القاطع واعتد  
العراقي بان قطعها ليس عقوبة كاملة بل بعضها فان المجموع  
هنا عقوبة

هنا عقوبة واحدة فاذا سقط بعضها كالرجل سقط كلها قال ولعل  
عبارة المنهاج هي التي عزت ابن الرنعة حتى نقل في الكفاية عن  
النووي اختيار عدم سقوط اليد **فصل** في اجتماع  
عقوبات على واحد وهي ثلاثة اقسام اما ان تكون كلها لادنى  
او تكون لله تعالى او يكون بعضها لله تعالى وبعضها لادنى وقد  
ذكرها على هذا الترتيب **قوله** ثم اهل نعم ان كان به مؤمن  
مخوف بخشي منه الزهوق ان لم يبادر بالقطع يودربه على  
الاوجه ابن حجر **قوله** يقبل بالردة اذ نساها اكثر **قوله**  
وقول الماوردي والرويان يرجع ويدخل فيه قبل الردة لان  
الرجح اكثر نكالا **كتاب** الاشربة **قوله** الاشربة  
من جملة الكليات الخمس والمقصود بهذا حفظ العقل وشرب الخمر  
من الكبائر وهي المتخذة من عصير العنب اذا اشتد وقذف باليد  
ومثلها سائر الانبذة المسكرة نعم استعمالها غير مكفر اي القدر  
الذي لا يسكر منها بخلاف الخمر وشرب ما لا يسكر في غيرها لقلته  
منغرة وايحت اول الاسلام حتى ما ينزل العقل ثم حرمت  
ثالث سبي الهجرة **قوله** او عطش ما لم ينفه به الامر الى  
الهلاك والاوجب ذلك لانه لا يسكن العطش بل يثوره وكثر  
كيد جامع وصح ان الله لم يجعل شقاكم فيما حرم عليكم ويحرم  
المدواي بصرف الخمس الا المسكر ولو لم يجعل شفا شرط عدل  
عارف او معرفة نفسه **قوله** فاساغها به ولم يجد غيره ليس  
بقيد فلا فرق للشبهة كما في المدواي **قوله** ولان الطبع  
يدعو اليه يحتاج الى الزجوعه وبه يارق عدم حده بوطي في  
نكاح بلاولي وقيلت شهادته مع شربه لذلك لانه لم يرتكب  
مفسقا في اعتقاده المعذور فيه كوطي اجنبية يظنها زوجته



**قوله** وحشيش مسكرو اي مغط للعقل لا تتفاد الشدة المطربة  
عنه قطعاً وافيون وجودة طيب وله تناول حتى لا يجسى بالم  
قطع نحو عضوة المتاكل **قوله** وان جهل احد او كونه مسكراً  
لعلته مع علمه بتحرمة **قوله** وهذا من زيادتي وهو المعتقد  
رملي **قوله** صغفه الراعي في الشرح الصغير ولا نظير  
لعدم رايها حينئذ الا ترى ان الاكراه على الزنا شبهة لرفع  
حد الزنا وان لم يرفع به **قوله** وحد حرارتهم خلاف لآلة  
الثلاثة حيث قالوا انه ثمانون **قوله** وهذا احب الي وقال  
المر كشي الاحب الاول لانه السنة وفعله ملى الله عليه  
وسلم لشارب كحر في المرة الرابعة منسوخ **قوله** والا  
فلا وحيث الاذري حرمته مطلقاً بغير رضى المحدثين من  
زيادة الفضيحة مع مخالفة لما ثور وهو محتمل وحتم خلاف  
لانه اذا جازله الزيادة على الاربعين تغزوا فهذا اول  
استي اني حجر **قوله** وتلف امرأة ونحوها على ما شايها  
ويجلبها رجل لان الجلب ليس من شأن النساء **قوله** لكن يحتمل  
ان لا يخص تلف ثيابه المرأة ونحوها ويحتمل تعصي المرأة  
ونحوها وهذا الاحتمال هو الصحيح والا وجه في تخني ان لا يلف  
الا نحو محرماً وان مع النساء رجل ومع الرجال كأمراة ابن حجر  
**قوله** ويحتمل كد نحو سوط شاملاً للشرب والربا  
والقذف وهو كذلك والسوط كما قال ابن الصلاح المتخذ من  
جلود سيور تلوي وتلف سمي بذلك لانه يسوط اللحم  
بالدم اي يخلط استهي ان قاسم **قوله** تعازير اي فيها  
شبه بالتعازير نحو اتر كها والحد لجواز بلوغها اربعين  
**قوله** وحد باقراره اي تحقيق **قوله** ويفرقه اي و  
كما يقتضيه كلامهم **قوله** وتفي المقاتل وهي مواضع يسرع  
القتل اليها

القتل اليها

القتل اليها وهي مواضع يسرع القتل اليها بالضرب نحيب اجتنابها  
كما يقتضيه كلامهم ايضا **قوله** اجزا اي ان كان فيه نوع احساس  
كما هو ظاهر ومع ذلك تحرم اقامة حد عليه حال سكوره كما  
استفند من النهي في قوله ولا يحد حال سكوره نحيب التأخير  
لان الخلاف في الاعتداد باقامة حد عليه حال سكوره انما ياتي  
على القول بوجوب التأخير وقد قال الاذري الظاهر ان  
تأخير السكاران الى الافاقه على الاختيار لا الوجوب ونقل هو  
وجامعة وجهان في الاعتداد به حال سكوره ورجموا الاعتداد  
انتهى وقد تقدم ان خلاف في الاعتداد انما ياتي على القول  
بالوجوب لا على الاختيار رملي **قوله** رزني التعزير  
وهو يفارق حد في ثلاثة اوجه احدها اختلاف باختلاف الناس  
الثاني جواز الشفاعة والعفو فيه بل يستبان الثالث التالف  
به مضمون في الاصح خلافاً لا في حقيقته ومالك **قوله** من ولي  
الله تعالى لو قال كصغيرة صدمت ممن لا يعرف بالشرك كان  
اولي لقوله صلى الله عليه وسلم اقبلوا ادوي الهيات عثر انهم  
وعرفهم الشافعي رضي الله عنه ممن ذكر **قوله** وكما في قطع  
شخص اطراف نفسه وكوطي حيلته في دبرها اول مرة بل ينهي  
اول مرة ولو عالما فان عاد غرر ومثله في تفصيله تكليف القن  
فوق طاقته وكقتل من يراه يزني بزوجته وهو محصن على ما  
حكاه ابن الرفعة لاجل محبة والغيظ وعجل له قتله باطنا  
اي حيث علم انه لا شبهة له صرح به الماوردي ونخطاي  
وتنص عليه في الامر **قوله** واليمين الغموس اي اذا عرفت  
بانه حلف عالماً عامداً او امالو حلف ثم ايتت عليه البيعة بخلاف







خ  
وتربتها

تقال في الخبرين بلية مضمون **قوله** بان كان حرا ومثله  
المكاتب **قوله** قطع عدة من محصة الى البطيخة **قوله** بان  
لم يكن خطرا وكان الترك اخطرا وخطره في قطع او تساوي  
خطران لوجا السلامة في غير الاخيرة وتوافقها بها بل ان  
حصل مفسد للهلاك في الثانية ان لم تقطع بقول الاطباء وجب  
كدفع الهلاك ويحتمل الذب قالها بالقياس معتد **قوله**  
فعلى عاقلة الا الكفارة ففي ما له على الاصح كما هو قضية كلام  
الروضة **قوله** فان قصر في الحث على حالها فان تركه  
بالكلية كما قاله الامام **قوله** الا على متجاهرين بقسوة الاصح  
في كتب المذهب انه لا رجوع عليهما باقيا على شهادتهما  
وقد ذكر هذه المسئلة في باب الرجوع عن الشهادة وقطع  
بانه لا رجوع على الشهود وذكر في باب الضمان في اتلاف  
الامام وحكم الصائل واتلاف اليهام خلافا في الرجوع عليهم قال  
والاصح ان لا رجوع ثم قال فان اثبتنا الرجوع ونوعا عليه حتى  
ذكر الفاسق وصح انه يجب على المعلن دون غيره فحري  
عليه جماعة وهو تعزيع على الضعيف انتهى من المقرر في  
مستنبه والمعتد ما في المتن من الرجوع على المتجاهرين بالقسوة  
**قوله** بادن ممن تعذر اذ لم لقول حر مكلف لا جرمي  
او نصد في **قوله** وتعل جلا لا يفعل بامر امام كفعله وان  
اعتقد الامام وجلا لا يجوز قتل حر بالعبد او جلا لا جده  
ففعله جلا لا امثالا لا امر الامام ببل الا كما لزمه النص  
او بالعكس فلا انتهى متن روض **قوله** ان لم يكرهه لان حقه  
الامتناع جليل نعم ان اعتقد وجوب طاعته في المعصية

من الامام

من الامام فقط كما نقله الاذري وافتره لان ذلك مما يحكي  
**قوله** لان يخرج مع الاشكال ممنوع ومثله من لم له ذكر ان  
وشك في زيادة كل فان كانا اصلين قطعا او اصليا وزاد  
بالاصلي ولا يخفى ميت وان عصي بالتأخير وليس الظاهر  
ختان الذكور لا ختان الاناث والوجه ان تقب اذان  
الصغيرة لتعلق كالحق حرام لانه جرح لم تدع اليد حجة  
وعرض الرينة لا يجوز مثل هذا التعذيب هذا ما قاله الغرالي  
في الاحياء اثنى به شيخنا الرملي ورجح في موضع اخر بجواب  
وهو المعتد ويجب ايضا قطع سره المولود اذ لا يتاخر في  
الطعام بدونه وتغييره ايضا بالحقن اولى من تغيير امله  
بالحنان لانه المصدر وهو الفعل واما الختان فموضع القطع  
فكان حق الشارح ان يبينه على حكمة العدول **قوله**  
يوم السابع من ولادتها ويكره قبل السابع فان اخره عنه ففي  
الاربعين ثم في السنة السابعة لانها وقت امره بالطاعة  
والصلاة ونحو ذلك الركني وجوبه على ولي مأمور توقفت  
صحة صلاته عليه لضيق القلفة وعدم امكان غسل ما يحيط  
من الحياضة فيم نظر لانه لم يخاطب بوجوب الفل حتى يلزم  
وليه ذلك لان المقصد تربيته وهو لا يقتضي اجاب قطع  
عضو لا يجب قطعه وانما الذي يقتضيه انه يومه بالممكن  
في ازالته انتهى ابن حجر **قوله** والفرق بينه وبين  
الحقيقة ظاهرة لان المراد هنا قوة الولد على تحتي تناسب  
عدم حساب يوم الولادة بخلاف الحقيقة لان المقصود منها  
تجمل بخير تناسب عدم حساب يوم الولادة **فصل**

في حجية  
اما الذكر فلا يجوز فعل  
به مطلقا لانه ليس  
للزني بذلك قاله  
المولف



كل ما هما...  
واعلموا...  
البلقيني...  
به والد...  
الله تعالى...  
قوله...  
فان...  
خرج به...  
موات او...  
يضمن به...  
الاتفاق...  
وخرج به...  
دخل دار...  
عقور او...  
فرسته...  
صاحبها...  
وان اذن...  
بخلاف...  
اذن له...  
صنعه وال...  
فخرج من...  
لو بجانب...  
ظاهر ي...  
عنه اي...  
اذن للدين...

فما يثقله الدواب **قوله** نفسا وما لا نفسا على عاقلة  
وضمان المال عليه **قوله** فاستقبها انسان في دها بغرا اذن  
من صاحبها فلو اخر قوله بغرا اذن من صاحبها عن الميلى  
كان اولى **قوله** فثقل به شي لم يضمن كما لو انتفع ميت وسقط  
على شي واثقل بخلاف الطفل الساقط على شي فاثقله فيضمنه لان  
للتطفل فعلا بخلاف الميت **قوله** ضمن الركب فقط الا ان تعدد  
الراكب فحلى الاول دون الرديف على المعتمد **قوله** وان  
كانت وحدها اقسيم قول من حسب **قوله** لزوع او نهارا  
كجوهرة ابتلعها دجاجة وهو ما حكاه الماوردي وغيره **قوله**  
واستثنى من الدواب الطيور كحمام الخ واثني المقال عوا  
حبسها في الاتفاص لسماع صوتها وغيره ان تعدها ما كذا  
نما يحتاج اليه **كتاب الجهاد الخ بقوله**  
وتحصل الكفاية بان يشحن الامام الثغور بمكافئين الكفار  
مع احكام حصون ولخنادق وتقليد الامر اذ كذا او بان  
لها دخل الامام او نائبه دار الكفر بالجوش لقتالهم صريح كلامه  
ان الكفاية تحصل باحد الامرين وخالف في ذلك شيخنا الشها  
البولسي واورد الميلى بالمصنف وصرح بانه لا بد من الامرين  
معا **قوله** فكان جهاد ممنوعا منه لان الذي امر به اول  
الامر هو التبليغ والانداز والصبر على اذى الكفار بالقالمهم  
ثم بعده امر بقتال من قابله اي بعد ان نهى عنه  
وسبعين اية فقال وقاتلوا في سبيل الله الذين  
الزهرى او اية نزلت في الاذن فيه  
بأنهم ظلموا اي اذن لهم في القتال بدليل

قوله تعالى يقاتلون وقوله ثم ارجع اليه في غير الاشهر الحرم  
بقوله فاد انسلخ الاشهر الحرم فقاتلوا المشركين حيث وجدتموهم  
وقوله ثم امروهم اي في السنة الثانية بعد الفتح مطلقا بقوله انزلوا  
خفافا وثقالا وقاتلوا المشركين كافة **قوله** من فيه كفاية  
اي وان لم يكن الفاعل من اهل فرض الجهاد كما ذكره ابن قاسم في  
شرح المنهاج وهو المعتمد من فرض الكفاية علم الطب كما  
في المجموع وكذا حفظ القرآن كما قال العبادي واما المنطق قال  
الغزالي ان من جهل لا وثوق بعلمه وذكر البضاوي ان من  
شرائط المجتهد ان يعرف حدود والبراهين وكيفيته ترتيب  
مقدماتها واستنباح المطلوب منها لئلا ينحصر في الفكر وهذا  
عني المنطق **قوله** وما يتعلق به كاصول فقه ونحوه  
ولغة **قوله** وبما هو معروف ونهي عن تنكر ولا يشترط في  
الامر بالمعروف والعدالة بل قال الامام وعلي متعاطي الكاسي ان  
ينكر على مجلس وقال الغزالي يجب على من غصبت امرأة على  
الزنا امرها يستبرأ وجهها عنه **قوله** واجبا الكعبة الى ولا  
يشترط في العام واجبا الكعبة عدد مخصوص من المكلفين بل  
الغرض ان يحق بعضهم كما في المجموع وجب بعضهم اعتبار عدد  
يظهر به الشعار **قوله** وبيع ضرر معصوم ولا يجب على  
الامام ابتاع اسرى المسلمين من بليت المال ويجب على الغنى  
نك الاساري من مالهم كذا في بعض شروح المنهاج قال بعضهم ولعله  
محمول على اسير يجره الكفار كما في الروضة في باب مجزية لمن  
في باب الهدنة ان فداه مستحب وتبذل المال يجمع بين الكلامين  
الروضة ايضا انتهى ابن قاسم **قوله** من مسلم عاقل وليس بجاهل



مميز **قوله** من المسلمين المكلفين ولو تسا كما شمله المستثنى  
منه لان الاستثناء معيار العموم وقد استثنى المشبهة مع  
الرجل **قوله** والافسدة عين وان ظن عدم الرد وصيغته ابتداء  
السلام عليكم او سلام عليكم وكذا عليكم السلام او سلام لكنه  
مكرره للتمهي عنه ومع ذلك يجب الرد بخلاف وعليك السلام  
اذ لا يصلح للابتداء او الافضل الاثنان بصيغة الجمع في الواحد  
لاجل الملازمة والتعظيم ولا يكفي الافراد للجماعة والاشارة  
به بلا لفظ خلافا لاولي فلا تردو الاشارة مع اللفظ افضل  
وصيغة رد او عليكم السلام وهو الافضل وعليك السلام فان  
عكس كفي لا عليكم فقط فلا يكفي في الرد وواجب الاثنان بعليكم  
في ذي لان الغرض مجرد الرد عليه فقط لا السلام وتحريره  
ابتداء او رد او زيادة ورحمة الله وبركاته فيهما افضل وبكره  
تخصيص بعض جمع به للايجاز ولا يتقدي به فاسقا ولا مبتدعا  
الا لعذر وكحر ان يبدأ به ذميا فان بان بعد السلام عليه  
انه ذي قال استرجعت سلامي او رد سلامي احيانا  
له وظاهر عيادة ابن المعري وجوب ذلك خلافا لما قاله  
الوافي من الاستحباب وان تبعه النووي في الاذكار  
ويستثنى وجوبا ولو قبله ان كان مع مسلم ولا يرد  
تحية اخرى كهذا كالله او صلي الله عليه واله  
وسن كن دخل خلافا لما ان يقول السلام عليكم علي عباد  
الله الصالحين انتهى ابن حجر مع توجيه الكلامه وليس  
العاطسي اذا اخذ الله وجوابه والتشيت بالحيمة العا  
حفظ الشواهد وهي ما به قوام التي وناسب ما هنالان

العاطسي

لحق العاطسي بخل منه كل عضو براسه وما يتصل به من العنق  
فناسب ان يدعي له برحمته يرجع بها يدته الى ما كان عليه  
ويستمر به دون تغير وبالمهمة الدعاء بان يرجع كل عضو  
الى شتمه الذي كان عليه **قوله** ومن حجام يذخف دمه  
وتعليانهم مشغور تصوبو المسيلة بشخص في داخله لاني  
سليخ فلا يكره له الرد بل يجب واستظهره بعضهم **قوله**  
بل يكره لقاضي كاجبة والجامع بخلاف الاكل ومن حجام دمه  
فسي له الرد **قوله** بلا اذق رب دني حاله ولا طي فانه  
كما قاله ابن حجر **قوله** سوا المكن تاهتهم استعدادهم  
لقتال **قوله** ام لم يكن لكن علم اي ظن كل من قصد انه  
ان اخذ قتل لا متناع الاستسلام لكافر او لم يعلم انه ان  
امتنع من الاستسلام قتل لانه حينئذ ذلي ديني من غير  
خوف على النفس او ليرتأمن المرأة فاحشة ان اتخذت  
لانه لا يباح لخوف القتل **قوله** ان علم اي ظن انه ان امتنع  
منه قتل لا يترك الاستسلام حينئذ يعجز للقتل **قوله**  
فان امتن المرأة ذاك حالا لا بعد الاستسلام فانه بان  
كانت لا تقصد بها في حال وانما ظن ذلك بعد السبي  
جواز استسلامها ثم تدفع اذا اراد منها ذلك ونقل الزركشي  
عن حاجري توجيهه وعن البسيط ان الظاهر المنع **قوله**  
**فصل** فيما يكره من الغزو **قوله** كره  
غزو دعت بعضهم ان الكراهة تختص بالمتطوعة اما المرتبة  
فلا يعرفون الا نادى الامام وهذا هو المعتمد **قوله**  
بكرية سميت بذلك لانها تسوي في الليل **قوله** البيعة







**قوله** من اربع خصال قتل لا تقدر فعله صلى الله عليه وسلم في عقبه  
ابن ابي معيط والنصر بن عمارت ببدر وجعل النبي لثمانية  
بن اناث وابي عزة والغدا اكثر والاسترقاق وقع في بني قريظة  
وفي بني المصطلق وحكي عن بعض الاصحاب فيه الاجتماع **قوله**  
وكذا من اهل الذمة فيما يظهر معتد **قوله** او عزي كما في سبي  
هو ارباب وغيرهم من قبائل العرب كبنى المصطلق **قوله**  
او بعض شخص هذا هو الرابع من وجهين والثاني لان قلبنا  
بالتأني وضرب الرق على بعضه قال البغوي روقه وقال الرابع  
وكان يجوز ان يقال لا يروق منه شيء وعلى كلام البغوي يقال  
صورة يسري فيها الرق كما يسري فيها العتق انتهى دبري  
**قوله** واسلام كافر بعد اسره يعصم دمه ولم يدركها  
ماله لانه لا يعصمه اذا اختار الامانة ولا صغار ولده  
للعلم باسلامهم بتعاله وان كانوا بد ارحب او ارقا **قوله**  
حي يشهد وان لا اله الا الله اي محمد رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وان لا اله الا الله صار علما على السهلاتين **قوله**  
سببية او ارفاقه فان من عليه او قادي به استمر نكاحه  
**قوله** وجبه تعريفة وتعلق في صفة التعريف لما يمكن  
كونه لمسلم عن النبي ابي حامد انه يعرف يوما او يومين  
قالا ويقرن منه قول الامام بكفي بلوغ التعريف الاجتناب  
اذ لم يكن هناك مسلم سواهم ولا نظر الى احتمال مرور الحار  
وعن المذهب والمهذب انه يعرفه سنة قال الزركشي  
حمل الاول على التيسير والثاني على غيره وحاوله الا درجي  
ايضا واستدل له وبالحمل فالظاهر وهو قضية اطلاق

الكتاب وغيره انه لا فرق بين هذه وبين لفظة دار الاسلام  
في مدة التعريف **قوله** ولو غيبا او تغير اذن الامام يجوز  
للمدعي التبسيط ايضا اذا كان مستحق الرقيم على المعتد خلافا  
للسراج البلقيني **قوله** تبسط او توسع **قوله** على سبيل  
الاباحة لا التملك وان امكنهم الشر من سوق بداهم تعلم ان  
التبسيط لا يتصرف الا نحو الاكل دون نحو البيع كالضيف  
فله صياقة مثله لا غيرة ممن لم يشهد بها فيضمنان كما لو  
ضيف غاصب غيره بما عصبه وقرار الضمان على الاكل  
**قوله** وعلف وهو يسكون اللام كما ضبطه جلال الخالي  
وقوله شعير او حوه معول المصدر وعلى ضبط غيره  
بفتح اللام فهو منصوب على حالية **قوله** للدواب يخرج  
به اطعام نحو الزاوة ومسح الدواب بالدهن المغلي **قوله**  
ولو جلدته وان تيسر لسوق **قوله** ودفع في الاصل  
والروضة اعتبار جديدة خيار الغنمة ايضا فانه يفهم  
ان من حق بعد الحرب وقبل هجزة يتبسط وهو مخالف  
قضية استشهاده الرابعي بالغنمة ويوجب الفرق بينهما قال  
السراج وقد يوجب **قوله** وما بقي الى الغنمة وانما  
يلزم من رجوع الى العراق ومعه بقية ردها الى الغنمة  
اذا كان قبل القسمة اما بعد ردها الى الامام ثم ان لم  
يكن قسمتها كالغنمة لعلتها وتفرق الغنمين جعلت في  
سهم المصالح **قوله** وما اقتضاه كلام الاصل من عدم صحة  
اعراض محجور السعة هو المعتد **قوله** فيمكن ان يقال  
مثله هنا قال ابن حجر وقد يفرق بان حق المشار كبنى المورة



او قبيلة الموحي لهم اكد من حق بقية العالمين هذا فموج هذا بالم  
 يسامح بدتم ثم رايت شيخنا في مما يدل لذلك انتهى **قوله** وخرج  
 اجرة وقدره في كل سنة مائة مائة عثمان بن حنيف لما بعثه عن  
 ماسجا وهو في كل سنة على جريب الشجر درهمان وجريب  
 لكمة اربعة وجريب الشجر ونصف السكك ستة كذا في الرواية  
 واعتبر بانه تصحيف وصوابه القضية بالجملة وهو الرطبة  
 وجريب النخل ثمانية وجريب الكرم عشرة وجريب الزيتون  
 اثنا عشر وجريب عشرين فصبات كل قصبة ستة اذرع بالهاتمي  
 كل ذراع ست قبضات كل قبضة اربع اصابع فالجريب ساحة  
 مربعة من الارض بين كل جانبين منها ستون ذراعا هاشما  
 وهو المسمى بالعدان **قوله** وهو من اول عمادان لما يقر  
 علم ان المبدأ وهو عمادان داخل في كذا وكذا الغاية وهي حديثه  
 الموصل وكذا المذكور ان في الغرض داخلان وما ذكره الشارح الحلي  
 من ان غربي وجنوبي الغوات وشوقيها يسمى نهر الصراة  
 خلاف المشهور والمعروف ما ذكره شيخ الاسلام **قوله** ففتح  
 محصوره على الصحيح ومن ثم اتي ابي عبد السلام بهدم  
 ما يسمى بنهر افيها من الابنية لان عمر بن العاص وقفها بامر  
 عمر رضي الله عنه على موقفي المسلمين لما طلبوا اشراها اذ لو  
 فحت صلحا لكانت ملكا لهم واحتمال شروط الان لافحلاف الاصل  
 انتهى ان جرح **قوله** في الامان مع الكفار **قوله**  
 ومختصان بالامان بخلاف الامان كذا قاله الاكثرون وقصيته  
 ان تامين الامان غير محصورين لا يسمى امانا وان الجزية لا تقع  
 في محصورين فليس مواد **قوله** ودمه المسلمين واحدة والامة

العهد والامان والجزية والحق واما الدمة في قوله ثبت المالك في  
 دمه وبويت دمنة وعوها في ادم الذات والنفس اللتان  
 هما اهلها تسمية لكل باسم كمال **قوله** ولا امان جزئي غير محصور  
 كاهل تاجية وبلد اي بالنسبة للاحاد لا للامان **قوله** ولا  
 امان اسير مصدر مضاف للفعل بعد حذف الفاعل **قوله**  
 وقيد الماوردي في التقييد صحيح معتد **قوله** نحو جاسوس  
 وجاسوس صاحب الشر والناموس صاحب سر لخير **قوله**  
 انهم من قوله ولا يصح امان اسير لمن هو معهم لانه شامل لمن هو  
 معهم ولا غيرهم بخلاف قوله لمن هو معهم فانه يقتضي جواز تامينه  
 لغير من هو معهم وليس كذلك **قوله** او انت في امان ومثل الاياس  
 عليك ولا خوف عليك او لا تخف **قوله** واشترطه تحت  
 للامان جري عليه الشخان وهو المعتد **قوله** وروجه  
 المعتد انها لا تدخل الا بالتخصيص عليها **قوله** ولا امان لا يحتاج  
 من ماله الا بشروط وحولها امانا يحتاجه ككسب بلبسها والات  
 استعمالها ونفقة لمدة الامان ومركوب يحتاج اليه فيدخل بلا  
 شرط انتهى وصح في الروضة هنا عدم دخول ماع الكافر من مال  
 والكل في الامان بلا شروط والوافي نقله واقوه ووعد يزيد  
 كلامه في آخر الباب سبق وجهان فيما لو اقتصر على امتنك  
 هل يتعدى الى ماع من مال والكل ثم نقل في هذه الحالة تفصلا  
 استحسنه وهو دخول ثياب بلبسها الات يستعملها ونفقة  
 مدة الامان ومركوب يحتاج اليه وقال في موضع اخر لو دخل كافر  
 دارنا امانا ودمه فماعد من مال وولدي امان فان شروط  
 الامان فيها ما تكيد انتهى وقد اشار شيخ الاسلام رحمه الله تعالى



اليوم وكل كلامهما على حالين وهو المعتمد قال في المهمات والواجب  
الدخول مطلقا وكما في النص وهو مقتا وللقايب  
بدل الحرب **قوله** كرهب أسير المعتمد وجوب الحرب على  
الأسير مطلقا أي سواء أذرع على أظفار ديتة أم لا خلاف غير  
الأسير **قوله** ما قالوا المأكل ولا أمان لنا عليك ظاهرها  
غير مواد إلا أنه يتألف آخرها أو لها والمراد ولا يطلب منك  
أمانا لا ستغناينا عنه جلا نك فانت في أمان منا لا حينا جلا إليه  
**قوله** وهو الكافر الغليظ سمي به لانه قد عدى عن نفسه بقوة  
العلاج لدفعه الدافع **قوله** بدلالة لا ولا بد في الدلالة من تعجب  
كما هو مذكور في كتاب بحالة وإن أطلق الأصحاب المسئلة هنا  
فما هنا محمول على ما في بحالة من التقييد بالتعجب **قوله** فيعطى  
فيمها من حيث يخرج الرضخ أي من الأخماس الأربعة لا من أصل  
الغنيمة كما روى الولي العراقي تبعه ابن الملقن **قوله**  
ويجوز أن يقال تسلم إليه قيمة من تسلم إليه قبل الموت هذا  
هو المعتمد **كتاب** **قوله** تجزية وهي لغة  
اسم خراج مجموع على أهل الزمة سميت بذلك لأنها جرت أي كفت  
عن القتل وشروع أعمال يلزمه الكافر تعقد مخصوص وعقب المصنف  
لجزية للجهاد وهو قتال المشركين لأن الله تعالى عينا قتالهم باعطائها  
وليسنت في مقابلة ولا تقرب عليه جزيا بل فيها نوع أدلال لهم  
واختلف الأصحاب فيما يقابلها فقيل هو سكنى الدار وقيل ترك قتالهم  
في دارنا وقال الإمام الوجود أن يجمع مقاصد الكافر من تقرب وحقق  
دم ومال وتساو ذرية وذبح عنه وتجعل في مقابله وتقطع  
مشروعيتها بوزن عيسى صلى الله عليه وسلم لأنه لا يبقى لهم جنيذ

شبهة بوجه

كفر ص

الجزية

شبهة بوجه فلم يقبل منهم إلا الإسلام وهذا من شرعنا لأنه إنما  
ينزل حاكمها به متلقيا له صلى الله عليه وسلم من القرآن والسنة  
والإجماع أو عن اجتهاد مستند من هذه الثلاثة والظاهر أن المذهب  
في زمانه لا يعمل منها إلا بما يوافق ما يراه لأنه لا مجال للاجتهاد مع  
وجود النص أو اجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم لأنه لا يحل كما  
هو الصواب المقرر في محله انتهى ابن حجر **قوله** أي لا تقضي  
يقال جزية ديني أي قضيتة **قوله** ما لو قال أقرر تكم ما شئتم  
خلاف ما لو قال أقرر تكم ما شئتم أو سأله فلا يصح جزيا **قوله**  
أو رسولنا أي أو دخلت رسولا أو كان معه كتاب أم لا  
**قوله** أو بأمان مسلم أي يصح تأمينه فلا عبرة بأمان الصبي  
والجبنون **قوله** لم نعلمه تسك به بعد نسخة قال الولي العراقي يرد  
على المتهاجم والتنبه وكما وي إذا نقود الأصل أو تنصرف قبل الشيخ لكن  
انتقلت ذريته عن دين أهل الكتاب بعد نزول القرآن أو قبله فلا  
تقر الجزية كما نص عليه انتهى ويقبل قوله لهم أنهم ممن يعقد لهم جزية  
لأنه لا يعرف غالبا إلا منهم **قوله** علم بما نفس الأمر هذا ما راجد  
النووي في زوايد الوصية وجزم به في شرح المذهب في الأحداث  
قال في المهمات ينبغي بفتح عكسه كما لو دخل حربي دارنا وبقي  
سنة ثم اطلعنا عليه ولعل صورته سيلتنا أن تعقد له جزية حال  
خنوته كما أشار إليه البلعيني في النصيحة وقد أشار إليه السارح  
أيضا بقوله المعقود له وبهذا اتيد مع ما قاله الاستنوي **قوله**  
والهامة وهي مدينة بقرب مكة اليمن على أربع مراحل من مكة  
ومرحلتين من الطائف **قوله** أي الثلاثة أي الممتدة بين الثلاثة  
لا مطلقا وخير للمدينة وفذك وقريظة وبني النضر ولا يمنع



الكافر من ركوب بحر الحجار ويمنع من الإقامة في سواحلهم وجزائره  
المسكونة **قوله** ولا يابن له أي الكافر سوا كان حربيا أم دميما  
أما إذا أراد دخول غير الحجاز فإن كان حربيا فلا يابن له إلا بأخذ  
شي من تجارتهم وإن كان دميما فكذا كما نقل الشيخان عن البيان  
أنه يشترط عليه مع هجرة شي من تجارتهم بوضاه وجزم به  
الماوردي والرويان انتهى شرح البهجة الكبير **قوله** ولا  
يدخل حرمة مكة وحرمة مكة من طريق المدينة على ثلاثة أيام  
ومن طريق العراق والطائف على سبعة أميال ومن طريق جعفراته  
على تسعة أميال ومن طريق جدة على عشرة أميال كما قال بعضهم  
والحرم التحديد من أرض طيبة **هـ** ثلاثة أميال إذا رمت أقاليم  
وسبعة أميال عراق وطائف **هـ** وحدة عشر ثم تسع بعثته  
ومن بين سبع دكر لها اهتدي **هـ** فلم يعد سبل حل إذا جازية  
**قوله** كونه دينار فلا يجوز عقدها بغيره ولو فضة تعدله وإن  
جاز الاعتراض بعد العقد بفضة أو غيرها **قوله** مما كسبه  
على فقير الماكسده لها حالتان أحدهما أن يعقد على الأوصاف  
فتسحب الماكسده عند الأخذ وعند العقد أيضا الثانية أن  
يعقد على أشخاص فلا يجوز الماكسده عند الأخذ بل عند العقد  
فقط وبهذا يجمع بين الكلامين رملي **قوله** في عقد طوطو  
بدينارين ولعني بأربعة وتردد الزركشي في ضابط  
الغني والمتوسط ويحده أنه كالنفقة بجامع أنه في مقابلة  
منفعة تعود إليه لا العاقله إذا لاموا أساءه هناك ولا العرف  
لأنه مختلف كما يصرح به اختلاف ضابطها باختلاف الأبواب  
والمعتمد أنه كالعاقلة رملي **قوله** أوسفة شكل لأنه

ان اريد

ان اريد بالقسط فيه القسط من المسمى مع اخذ الباقي اخر قول  
من المسمى ايضا لم يكن لاخذ القسط معني او اخذ القسط من دينك  
للباني فقيه نظرا لأنه لما التزم بالعقد أكثر منه وهو رشيد  
لم يسع استقاط الاكثر نظير الاجرة كما مر انفا ولا يخرج علي  
تخلاف في عقدها للسفيه بالكثير من دينار خلافا لمن قد روي  
للفرق الواضح بين من هو عند عقد رشيد وبين من هو  
سفيفه فالخامس ان اخذ القسط بالمعني الأخير مما يتضح على  
على التخرج المذكور وقد علمت ما فيه انتهى ابن حجر **قوله**  
نقسط أي يوخذ وهو في المفلس محمول على ما إذا قسم ماله  
والآخر إلى تمام السنة وبهذا يجمع بين الكلامين **قوله**  
او على المجموع فيقول على الاول اقررتكم على ان علي الغني أربعة  
دينارين او اكثر وعلى صبيائة عشرة النفس مثلا في كل يوم من  
الرجال كذا والركبان كذا وما ذكره الشارح مثال للثاني **قوله**  
أي الزكوة الزكوة الفطر فلا تضعف فيها **قوله** كما فعل  
عمرو رضي الله عنه بتصادي العرب قالوا العمري عرب ما نودي  
ما نوديه العجمي فخذ منا ما يأخذه بعضكم من بعض يعنون الزكوة  
فقال عمرو رضي الله عنه هذا فرض الله على المسلمين قالوا فخذ منا  
ما شئت بهذا الاسم فتراضوا على ان تضعف الزكوة عليهم  
**قوله** وفي العشرات خمسها ان سقيت بلاسونة او عشرها  
ان سقيت بمونة **قوله** ولا يأخذ قسط بعض نصاب فان قيل  
إذا كان قسما من الزكاة عليه فكيف يقر بلاجزية فاجاب  
ابن أبي هريرة والاكثرون بأن الماخوذ من اهل الاموال يوخذ عنهم  
وعن غيرهم ولبعضهم ان يلتزم عن نفسه وعن غيره



**فصل** في احكام الجزية غير ما مر **قوله** وروي ابو داود عن صفوان بن سليم عن عدة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ابيهم **قوله** للتعبيد فيها ولو مع غيره على المعتد اما الكنيسة التي لنزول المارة فقال الماوردي يجوز ان كانت لهم من الناس فان قصروها على اهل دينهم فوجهان والمعتد لجواز ايضا **قوله** والدينة ان يخرجوا من شارب والدينة فيه نظر لانها من حجاز وهم لا يمكنون من سكناها مطلقا **قوله** لبناء جار مسلم اي صالح للسكنى عادة وخروج بالاحداث ما لو سلك دمي دارا عالية فلا يكلف هدمها بل يمنع هو واولاده من الاسواق على المسلمين ومن صعد سطحا بلا حيز كما قاله الماوردي وغيره ولو انهدمت هذه الدار فلهم اعادة بنائها ولكن يمنع من الرقع والمساواة ولو بني دارا عالية فلا يكلف هدمها او مساواة ثم باعها لمسلم لم يسقط الهدم كما لو غضب ارضا وبني فيها باعها فانه لا يسقط الهدم بخلاف ما لو اسلم بعد البناء فانه يبقى ترغيبا في الاسلام فيما يظهر **قوله** ركوب الخيل ونقل الشحان وغيرهما وجهان بلا ترجيح في منعهم ركوب الخيل اذا انفردوا بقرية في غير دارنا احدهما لا كما ظهر في الخبر والثاني نعم خوفا من ان تنفوا به على المسلمين انتهى قال الزرليشي ونسبة ترجيح يجوز كما في نظيره من البناء انتهى **قوله** عرضا اي مطلقا على المعتد رمي والمراد بالعرض ان تجعل رجليه في جانب وظهريه في جانب **قوله** اعني باللعين العقلاء اي اذا كانوا في دار الاسلام اما اذا لم يكونوا في دار الاسلام فلهي ترك الغيار **قوله** او ابو جزية اطلقه تعالى لصله وقد جماله

في الروضة

في الروضة واصنافها تبعا للامام علي امتناع منها عناد اقل العاجز المتغلب لا ينقض عهده وخض قول الاصحاب بالمتغلب المتغلب واشعر تعبيره بايو ان الواحد لو ابي من اذ الجزية مع التزامها لا ينقض عهده وهو كذلك كما في الروضة واصنافها عن الماوردي انتهى ابن قاسم بالمعنى والذي قاله الماوردي راي ضعيف فلا فرق بين الواحد وجماعة رمي **قوله** ولو نكاح والبراد ان يعقد عليها حال اسلامها فلو عقد على كافرة ثم اسلمت بعد الدخول فاصابها في العدة لم ينقض عهده فقد بسلم فيسهر نكاحه قال شيخنا الامام الملقيني والقياس ان لو اطلعت غلام مسلم كذلك انتهى عراقي **قوله** ان شرط انتقاضه به هذا هو المعتد رمي قال شيخنا القاضي تاج الدين بن السبكي في التوضيح لا ينبغي ان يفهم من عدم الانتقاض انه لا يقتل فان ذلك لا يلزم وهو قد حقق ذلك الوالد رحمه الله في كتابه السيف المسلول مني من سب الرسول وصح ام يقتل وان قلنا بعدم انتقاض استا العهد انتهى عراقي **قوله** اذ لم يوجد منهم ناقض فلا يجوز سبيهم ونحوه تغريبهم في دارنا فان طلبوا الرجوع لدار الحرب اجيب الدنادون الضممان فان بلغوا وبذلوا جزية اقروا بها والحقوا ابدار الحرب انتهى والله اعلم **كتاب الهدنة** **قوله** من الهدون اي مشتقة منه **قوله** اي المسكون لان قتال الكفار ليسكن بالصلح معهم يقال هدنت الرجل واهدنته اذا سكنته وهدن هو سكن **قوله** اقليم بكسر الهمزة واحدا قال الم السبعة التي في الربع المسكون من الارض واقليمها اقسامها وذلك ان



الدنيا مقسومة على سبعة اسهم **قوله** لكن صرح العمري  
 بان له ذلك وهو المعتد رمي **قوله** او ترك ما لنا اي الذي  
 لنا فما موصولة بمعنى الذي كما يشير اليه حل الشارح اعني  
 الاسلام **قوله** وحققنا اصطلاحهم اي استيعابهم **قوله**  
 بل وجب وهل العقد في هذه الحالة صحيح قال الاذري عبارة  
 كثير يفهم صحة وهو بعيد والظاهر بطلان وهو قضية كلام  
 الجهور انتهى وهذا هو المعتد **قوله** ولا يملكونه واستشكله  
 الاسنوي بانه مخالف لما في السير في نذب فك الاسري هو  
 واجيب عنه بحمل ما هناك على عدم تعديب الاسري او خون  
 اصطلاحهم **قوله** اي ما يامنون فيه منا ومن اهل عهدها  
 ولو بطرف بلادنا فيما يظهر ابن حجر **قوله** او منا بطريقه وهو  
 ظهور اماره لحياته كما ساق **قوله** خلاف نظيره في عقد جرة  
 ولهذا قال الامام وقرأه المضرات التي اختلف في انتقاض عقد  
 الذمة بها تنقض الهدنة جزما لا بها غير متاكدة بالجرية انتهى  
**قوله** لان عقدها اند من عقد الهدنة لانه مويد وعقد  
 معاوضة ويفرق ايضا بان اهل الذمة في قبضته عنى تحقق  
 خيانتهم امكنه تداركها بخلاف اهل الهدنة فانهم اهل حرب  
 خارجون عن قبضته وهذا يجري على الغالب من كون اهل  
 الذمة ببلادنا واهل الهدنة ببلادهم **قوله** ما منهم والغير  
 في البلاغ المأمون ان يمنع من المسلمين ومن اهل عهدهم ولجنتهم  
 بدار الحرب وتغلا عن البحر انه لو كان له ما يمان لزم الامام  
 الحاقه بمسكنه من اهل ما لو كان يسكن بلدين خیر الامام قال  
 في كواشي ونص عليه في الامم انتهى تصح **قوله** الموافق

نعت الوجوب **قوله** ورشخوه الضمير عايد على العدم اي  
 اي ومن نحو عدم الوجوب على الوجوب لما قام عندهم في ذلك  
 وهو ان الاصل براءة الذمة قال ابن حجر واما قوله تعالى وانتم  
 ما انفقوا فلا يدل على وجوب خصوص مهر المثل ويوجه  
 بانه لا يمكن الاخذ بظاهره لشموله جميع ما انفقه الزوج من المهر  
 وغيره ولا يعلم احد اياها بوجوب الكل ولا جملة على المسمى لانه  
 غير يدل البضع الواجب في الفوتة في نحو ذلك ولا يهر المثل  
 لان المقابل للاظهر لم يقل به فتبين ان الامر لنذب تطيب  
 خاطره باي شيء كان وهذا مع ما فيه اوضح من جواب الشارح  
 بتعاليقه لجلال المحلى فان قلت ما ذكرت من ان جملة وجوب  
 الكل مخالف للاجماع وعلى المسمى يخالف القاعده وعلى مهر المثل  
 لا بقوله المقابل للاظهر يمكن انه الذي قام عندهم قلت  
 يمكن ذلك بلا شك انتهى **قوله** شوطه ذلك في هادئة وترش  
 حيث قال لسهيل بن عمرو وقد جاءه ريسولا منهم مسلما  
 بديناره ومن جاءكم منا فستحقا **قوله** لان الرقي قد دفع  
 قيمته يصير ملكا لهم هذا مبني على جوار بيع المرتد للكافر  
 والصحيح خلافه رمي **قوله** قال الماوردي اي في الاحكام  
 السلطانية **كتاب** **الصيد** وذكر  
 الراعي والنووي واكثر اصحاب هذا الكتاب وما بعده  
 يفتا وخالف النووي في الروضة فذكره اخر ربح العبادات  
 تبع الطائفة من الاصحاب قال وهو انشأ ولعل وجه  
 الانبياء ان يطلب لجلال فرض عين وجه ما هنا ان يجاهد  
 تارقيكون فرض كفاية وقد مر في كلامه وتارة يكون فرض



عين وطلب الحلال فرض عين فتناسب ضم فرض العين الى فرض  
العين **قوله** ثم اطلق على المصيد وهو المصيد وهو الحيوان  
**قوله** بالمعنى حاصل المصيد وهو الانذباح والدعوة بذال  
معجزة في اللغة التطيب لما فيها من تطيب اكل الذبوح وخصها  
الشروع بابطال حرارة الغريزة على وجه مخصوص فأيده  
قال النووي في شرح المصنف قال بعض العلماء الحكمة في اشتراط  
الذبح وانهار الدم تمييزا لجلال الله والشئ من حرارتها وتنبيه  
على ان تحرر الميتة بقادتها انتهى شرح البهجة **قوله**  
قطع حلقوم وخرج بقطع قلع راس العصفور بيده او بيده  
مثلا فانه ميتة **قوله** وهو مجري الطعام ويكون ذلك دفعة  
واحدة لا في دفعتين **قوله** قصد العين وان اخطا في القطر كما  
سيأتي في كلامه **قوله** او الجفيس وان اخطا في الاصابة كما سيأتي  
ايضا **قوله** هو ما عليه يجرى وهو المعتمد **قوله** قاصاب  
غيرها ولو من غير جفيسها حتى لو رمى صيدا قاصاب غيره فانه  
يحل **قوله** خرا بل والخرا الطعن ماله خد في الخرو وهو ولادة  
في اعلا الصدر واصل العنق ومقتضى تعليلهم من غير  
الابل طرد ذلك في النعام والاورث وخو ذلك مما طال عنقه  
من الصيد **قوله** وان يسمى الله وحده والاكمل اسم الله  
الرحيم انتهى ابن قاسم وعلم كون التسمية سنة انه لو تركها  
عمدا او سهوا حلت الذبيحة وخالف ابو حنيفة فقال ان تركها  
عمدا لم تحل لنا انه تعالى اباح ذبائح اهل الكتاب وهم لا يذكرونها  
وفي حديث ايضا ان قوما من الاعراب يأتوننا بالحي لا يذري  
اذكروا اسم الله عليه ولا فقال صلى الله عليه وسلم يجرى او اما الآية

فمؤولة

فمؤولة وكفاك دليلا على صحة التاويل الاجماع على ان من اكل ذبيحة  
لم يسم الله عليها لا يفسق قال الزركشي واحسن الاجوبة ان  
يراد به ما قلنا غير به لغير الله ملاحظة كون الواو للحال وقيل  
المواد به الميتة قال الامام احمد بدليل قوله تعالى وان الشياطين  
ليوحون الى اوليائهم وذلك لانهم كانوا يقولون ناكلون ما قتلتم  
ولا ناكلون ما قتل الله يعني الميتة انتهى **قوله** لا يهامة  
التشريك واما الذبيحة فلا تحرم الا ان قصد التشريك **قوله**  
فيه حياة مستقرة وفي اشتراط بقا الحياة المستقرة الى تمام  
الذبح خلاف وقد نقل الشيخان عن الامام وافراه انها لو كانت  
فيه عند ابتداء قطع المري وما قطع مع بعض مخلوق انتهى الى  
حركة مذبوح لما ناله بقطع الفخا حل لان اقصر ما وقع التشديد  
به وجودها في الابتداء او قد اشار الشارح الى هذا بقوله اوله  
قال بعد ذلك يجب ان يشروع الذابح في الذبح فلو تاني بحيث  
ظهر انها الشاة قبل تمام قطع الذبح الى حركة مذبوح لم تحل قال  
الرافعي وهذا خلاف ما مر من ان المذبوح وجودها في الابتداء  
فيسية ان يكون المقصود ههنا اذ اثنين مصدرة الى حركة  
مذبوح وهناك اذ المر يتيين وقال النووي فقد اختلف ما  
سبق فنصح الامام به بل لجواب ان هذا مقصور بالثاني بخلاف  
الاول قالوا لو جرح سبع صيدا او شاة او اهداهم شقف  
على بهيمة او جرحته هرة حمامة ثم ذبحت حلت ان كان  
فيها حياة مستقرة والا فلا على المذهب فيها ولو انتهت  
الى اذني الراس يمرض وذبحت حلت وبني في المرامات على ما  
في هذه من الاضطراب المذكور في كتابات ابا بكر بنات محضر



فذكر القاضي مرة فيها وجهين ويجز مرة بالخزم لانه وجوب  
بحال عليه الهلاك كذا نقله والحياة المستقرة قد تعلم وقد تظن  
بعلامات وقراين لا تصيبها عبارة ومن اماراتها حركة الشدة  
بعد قطع الكفوف والمركب وانفجار الدم وتدفقه ثم قال الامام  
متهم من قال كل واحدة كافية والاصح لا تكفي الا ان الى احدها  
او كليهما قراين وامارة تعيد الظن فيجب النظر والاختصار  
وقلا النووي الاصح الاكتفاء بالحركة الشديدة انتهى تصحيح  
**قوله** ويعبرند وند وشرد بمعنى نحر كما في النوحش **قوله**  
سكنى سميت بذلك لانه تسكن حرارة الحيوة وتسمى مدينة لا يها  
تقطع مدتها انتهى **قوله** او علق في الغد العمد بكسر المعجمة الخلا  
**قوله** نحر رجع البلقيني لخل الى هذا هو المعتمد **قوله** والفرق  
ان كدي يستباح به الفدية فاستباح به مع العز خلافا لاجازة  
لا يستباح بها الا في العز **قوله** وشرط في الة شروع في الة الذبح  
والصيد **قوله** الا عظم دخل في المستثنى منه لخبر اذا كانت  
محددة اقل الذبح به وان حرم من جهة تجسسه ونقصه صلى الله  
عليه وسلم عن الذكبة بالعظم اما للتعبد وقال اليه ابن عبد السلام  
واما لان العظم يحبس بالدم وقد نهى عن تجسسه بالاستئذان  
لكونه نادموسني كين انتهى ابن قاسم **قوله** ومدينة كالة  
تأمل عليها حتى قطعت **قوله** كيندقة وافتى بن عبد السلام  
واطلاق العظم يحبس بالدم بحركة الرمي باليقين وبه صرح في  
الدخاير لكن افتى النووي بجوازها وقيد بعضهم بما اذا كان الصيد  
لا يموت فيه غالبا كالاوزقان مات كالعصافير حرم ولو اصابته  
البندق قد حية بقوتها او قطعت رقبته حرمة انتهى وهذا

التفصيل

التفصيل هو المعتمد **قوله** فسقط بارضه فخرج بارضه سقط طه  
بما وفيه تفصيل فان كان غير طيرا لما بان وقع في يدها ما فانه  
لا يل وان كان طيرا لما على وجه قانه يل والماله كالارض اي حيث  
لم يمسسه السهم في الماء او يتقوس ثقله والاله رجل ولو كان خارجا  
ثم وقع فيه فوجها ان بلا توجب للشخص اقواها الخزم ولو كان  
في البحر ففي التهذيب ان كان الراعي في شتيرة حل او في البر فلا  
وتجميع ذلك اذ لم ينته بالروح الى حركة مذبح والافتقار  
ذكاة ولا اثر لما عرض بعده انتهى تصحيح **قوله** وشرط في  
جاذية الطير تركي الاكل فقط وشرط فيها ايضا ان يقع عند  
الاغراء وهذا هو المعتمد فيشرط فيها امران ترك الاكل وان يقع  
عند الاغراء ملي **فصل** فيما يملك به الصيد **قوله**  
كحطب وقص جناح فان كان فضالة او لقطعة انتهى **قوله**  
ومبايده غير محرم ولو صيدا ومجنونا وان امرها غيرهما اي  
ان كانا لهما نوع فغير **قوله** يبعثه اي تونه **قوله** كشبكة  
نصبها له وان لم يقع يده عليه حاضرا كان التناصب الذي نصبها  
او غايبا بقربة الشبكة او لا مقصود كانت او لا وان طرد  
طارد فوقع فيها ثم انقلت بقطعها عاد للاباحة والافرواق  
علي ملكه ولو ذهب بها لم يملك اخذه الا ان كان بعدد وبعث  
معه **قوله** بان يدخل نحو بيت كبرج ولو مقصود بانعبر  
لم يقدر على اخذه الا بتعب لم يملك بذلك ابن حجر **قوله** وقصد  
البناء فحشش وباض وشرع فيملك بيضه وفرخه دون الفرج  
على ما في الجواهر وقال النووي يملك ايضا كما هو ظاهر كما وي  
**قوله** ما لو وقع اتفاقا في ملكه نعم هو احوله كالمجر فيملكه



أخذه وإن أم بدحو له ملك غيره وشمل كلام الشارح ما لو استأجر سفينة  
لحمل شي فيها فوقع فيها سبيل وقيل أو جهات بلا توجيه والمعمد ما اقتضاه  
كلام الشارح أنه لا يلزم بل هو أحق به من غيره قصصه الدرة  
التي توجد في السمكة ملك للصياد أو للمترى <sup>أي أن يبيعها</sup> ببيعها في جوفها  
فإن كانت متعوبة فلا يباع إن ادعاهوا والافقطة انتهى متى  
روى **قوله** ولا يارساله خلاف ما لو اعرض عن نحو كسره  
وسنابل الحصادين وبرادة لحدادين فيملكها أحدها وينفذ  
بصرف فيها أخذًا بظاهر أحوال السلف خلافا لما في كالأرافعي  
نعم إن خاف على ولده لو حبسه وجب الأرسال على ما جئنا  
التركبي صيانة لروحه والقياس عدم زوال الملك مع  
وجوب الأرسال لأنه يشبه الإغارة نعم إن كان الممسوك  
الولد حل ذبحه وهذا هو المعمد أخذ من حديث الغزالي **قوله**  
حل لأخذه أكله فقط لا أطعمه غيره على المعمد **قوله** إن  
دفع الثاني في مدح بان قطع الحلقوم والموي **قوله** لما خص  
بالمدح عن قيمته مؤنثا قال الإمام وإنما يظهر التفاوت إذا كان  
حياة مستقرة فإن كان متما لما جئت لو لم يدع له ملك فما عني  
أنه ينقص منه بالمدح شي واعترضه البلقيني بأنه لا يتعين  
في ضمان النقص أنه ما بين قيمته مؤنثا ومذبوخا فإن الملك ينقص  
بالقطع بلزوم الثاني نقصه انتهى ويوحى منه صحة كلام الإمام  
لأنه إنما نفي في غير مستقر حياة التفاوت بين قيمته مذبوخا  
وز مؤنثا لا مطلق القيمة فلا يرد عليه ما ذكر في كماله انتهى **قوله**  
**قوله** وجل السابق منها حرم الصيد لا يختار تقدمه  
الزمان فلا يحل بعده إلا بالبدقيف في المدح فإن وجد  
حل فإن علم السابق ثم شي فالقياس أنه يوقف إلى الصلح أو

وفيه  
جئنا  
وتمت في هذه السقم  
هذا أن قصدت من  
لغة  
بحول والافقطة  
مطلقا عليها  
ملك أم لا قال المؤلف

البيان

أو البيان أي أي رجي والافقطة والنظر ويحتمل أن يقع بينهما  
انتهى بن جرح **كتاب** **الاصحبه قوله**  
بضم الهمزة وكسرها لا وحاصل ما ذكره الشارح ثمان لغات  
ضم الهمزة مع تشديد الياء وخفيفها ومع حذف الهمزة لغات  
فتح الضاد وكسرها تأمل **قوله** إن تعدد أهل البيت فإذا  
فعلها واحد منهم كفي عنهم وإن سبب لكل منهم فإذا تركوها  
كلهم كره وظاهر أن الثواب للمضي خاصة كالقيام بغير الكفاية  
والمراد بأهل البيت من في نفقة شرعا **قوله** وجب نحو نذر  
ذكره بعد قوله سنة لدفع توهم أن يراد بالسنة العادة  
التي هي أعم من الواجب والمذوب والتلويح بحالفة إلى حقيقة  
حيث أوجبها على مقيم بالبلد ما لكان لخصاب زكوي وللتيب  
على أن نية الشراء الحقيقية لا تقصر به أصح ما لم يتردد  
بالنذر انتهى **قوله** نعم فلا يجوز غير النعم من بقول  
وحيره والطبا وغيرهما أما المتولد بين جفسي من النعم  
فالظاهر أنه يجري هنا وفي الحقيقة والهدى وجو الصيد الآلة  
يلغى اعتبار أصله أعلا سنائي الاضحية ونحوها حتى يقتضي  
المتولد بين الضان والمعر بلوعة مستحقين لما قاله بأعلا  
السنين سبه عليه الرركشي **قوله** فإن عجزتم فخذعة ضان  
قال بن جرح وفي الباويل نظروا ظاهر لما فاته لقوله الاتي ثم  
ضان ثم معز انتهى **قوله** ومشفقة الأذن وعجز وقتها أي  
شفوقها وهذا أضرب المرافعي في الشرح لمخوف بالقب وقد  
تبع الأصل المحرم في جمع بينهما **قوله** وفاقة بعض الأسنان  
الأن اثر نقصان في الاعتلاف **قوله** لا تحلوه بلا إذن وفارق

وكسر مع تشديد  
الياء وخفيفها  
واضوحان  
ذكره



المخلوق بلا اذن المخلوق بلا ضرع او الية او ذنب بان الادن عضو  
 لانم الحيوان غالباً والذكر لا ضرع له والمعز لا الية له **قوله**  
 ولا ذات حروب ولو غير بين لانه اطلق فيه وقيل ما بعده  
 بالبين فاقضى اطلاقه لانه لا فرق فيه بين البين وغيره كما نرى  
**قوله** ويجري شاة عن واحد ولو اشترك اثنين في شاة واحدة  
 او هدى بالمرحوا اقتصاراً على الوارد ولو ذبح شاة عنه وعن اهل  
 او عنه واشترك غيره في ثوابها جاز **قوله** تشرك من بعير  
 وانما يجري السبع عن الاضحية بشرط ان يدعى على قصد الاضحية  
 به او بالكرامة ولو ذبح لانه هذا القصد لم يحز سر اسبغها الضحية  
 لان اراقة الدم هو مقصود التضحية وان شاركه بايع يزيده  
 اللحم بالاسبغ الباقية **قوله** ثم العفرا وهو ما لم يصف بياضها  
**قوله** ثم السود او ما جمع ذكورة وسمناء بياضاً افضل مطلقاً ثم  
 ما جمع شينين منها ويظهر عند تعارضها تقديم السمن والذكورة  
 انتهى ان حجج الذكور افضل من الانثى ونحن لانحده اطيب نعم  
 الذي ولد افضل من كثير الزاوي لا نقا اطيب وارطب لما **قوله**  
 قالوا ان اشترى بعين القيمة او في الذمة لكن بنية التضحية  
 صارت ضحية بنفس الشراء والا فليجعله بعد الشراء ضحية انتهى  
 شرح البهيمه الكبير **قوله** واطعموا القانع اي السائل يقال  
 قنع يقنع قنوعاً بفتح عني الماضي والمضارع اذا مال وقنع يقنع  
 قناعة بكسر عني الماضي وقنع عني المضارع اذا رضى بما قسم الله  
 قال الشاعر  
 العبد حوان قنع اي رضى بما قسم الله وهو عبد ان قنع  
 اي طمع فاقنع اي ارضى ولا تتعنه تطعم فاشين شين سوا الطمع

انتهى

انتهى شرح البهيمه مع توضيح له **قوله** لا عليكم اي ليتصرفوا فيه  
 بل بالاكل والتصدق والضيافة لغني او فقير مسلم فالمراد  
 من جواز الاهداء اليهم عليكم اياديه ليتصرفوا فيه بالاكل لا بالبيع ونحوه  
**قوله** ويجب تصديق يمينها واذا لم يتصدق بشي منها ضمه اليك  
 الواجب فيماخذ بثمنه لما ولو غير شققو كما في المجموع **قوله** كان  
 ياكل من كبد اضحيته استئثل جوار الاكل فانها واجبة عليه  
 والواجب تمتنع الاكل منه واجيب بان الاكل مما زاد على الواجب  
**قوله** وسن ان جمع الخ واذا اكل البعض وتصدق البعض  
 هل يتأب على الجميع او على ما تصدق به وجهان كالوجهين في نوي  
 صوم التطوع فحده هل يتأب على جميع النهار او بعضه قال الرافعي  
 ينبغي ان يحلل له ثواب التضحية بالجميع والتصدق بالبعض ومثله  
 في الرخصة والمجموع انتهى شرح البهيمه **قوله** بلانذربان كان  
 يعمل جعلتها اضحية او هذه اضحية **قوله** وجزم الاصل الخ  
 المعتمد ما في الاصل لان الولد كاللبن فيحل اكله ومع ذلك يجب  
 ذبحه **قوله** مبني على ضعف وهو الاكل من الامر **قوله**  
 واستثنى من اعتبار الادن الخ فان فرق الاجنبي وتغذره  
 الاستدلال فانه لا يجري بل يكون كاتلاف المعينة **قوله**  
 يجب عليه القيمة فيشترى بها مثله ان امكن فان لم يكن اشترى  
 شقق ثم لحم ثم يصدق بالدرهم **قوله** وقنع لسيد  
 بان نوي السيد عند الفسخ او فوض اليه السيد النية **قوله**  
**فصل** في الحقيقة **قوله** كالاضحية اي قياساً على  
 الاضحية كما اشار اليه بقوله جامع الخ **قوله** بتقدير فقره  
 كلامه في ولد الرنا اي اذا لم تكن هناك فضيحة تبسثها للرنا



**قوله** ويعتبر بسياره اي بما يعتد في الخطوة على الاوجه **قوله**  
 وخشي نقل ابن كير عن صاحب البيان انه كالذكر في العقوبة  
 يشاين وجزم به جوري في شيوخ الارشاد وهو المعتبر  
**قوله** الارجلها اي الى اصل الفخذ فيما يظهر والافضل اليه **قوله**  
 فتعطي نية للقبالة تقا ولا بان الولد يعيش وتشي **قوله** واذا  
 بلغ بلاغ سقط سن العق عن غيره وهو مخير في العقوبة  
**قوله** ولو سقطا اذ ابلغ من نفع الروح فيه وافضل الاسما  
 عبد الله وعبد الرحمن وتكره الاسما البقية كحرب ومرة وما  
 يتطير بغيره كنافع ويوكه ونحو ست الناس وسيد الناس  
 او العلماء اشد كراهة لانه من اقم الذنب ويجرم عليك الاملاك  
 وشاين شاه وحاكم ككلام واقضي القضاة قال القاضي ابو الطيب  
 وقاضي القضاة اسى والمعتقد الكراهة وان خلق فيه راسه ولو انى  
 لما **قوله** وعيارة الاصل دعي اوفضة او في عبارة الاصل للشيخ  
 لا للتخير كما في قوله تعالى اما جزا الدين ياربون **قوله**  
 الاية بخلاف ما اذا يدى بالاحف فانها للتخير كما في قوله تعالى  
 فكفارة اطعام عشرة مساكين الى اخرها لان الاطعام اخف سيلة  
 بحث الاذري كراهة حلق ما فوق الحلقوم من الشعر وقال غيره  
 انه مباح انتهى ابن حجر **قوله** ليس ان يقر اعنقها  
 وهي تطلق اية الكرسي وان رنك الله الاية والعودتان **قوله**  
 من دعا الكرب **قوله** لا بها خلقت لمنافع العباد الا  
 الاعيان حبوا بها وجادها لعل لا بها خلقت لمنافع العباد الا  
 ما شئت بنص او لورود الامر يقتل او النهى عن قتل او  
 لا سبحانه فلهذا قال حل دون طعام **قوله** دون طعام  
 يقيد ان غير المتولد لا يحل وهو كذا كذا منه المتولد في العسل قال

شاهان  
 حشم  
 معناه ما قبله

في الاجيا

في الاجيا الا اذا وقعت نعمة او دابة وتقرت اجزاؤها فانه يجوز  
 انتهى ولا فرق في حوازين الذي يعسر تغييره او سهل ولا  
 بين الكثير والقليل **قوله** الشارح لعسر تغييره اي من شانه  
 ان يعسر تغييره **قوله** بل يحل قبله ما جيب لان عيشها عيش  
 وكما يكره طرح الشاة في النار وسليها بعد ذبحها وقبل موتها  
 وجزم في العباب بجرمة تلى لمراد حيا **قوله** وعليه يحل قول الاكل  
 ولا يقطع بعض سمكة قال الزركشي امتضى هذا ان القطع حرام للتغيب  
 وانما الخلاف في حل التناول واعتمده الزركشي وقال انه ويتبع في الروضة  
 ما يخالف فلا تغرب **قوله** كضعف الخ ونازع في ذلك في الجمع بحال  
 الصحيح المعتقد ان جميع ما في الجوع كل ميتة الا الضفدع وحمل ما ذكره  
 من السحفاة وحية التي لا سم لها لحمه ذي السم مطلقا والنسب  
 على غير ما في الجرد ويؤيده نقل ابن الصباغ عن الاصحاب حمل جميع ما فيه  
 الا الضفدع وحمل الرشي على كلام فيه **قوله** ظهور فيه صورة كحيوان  
 فلا يحل علقه ومضغته وان كانتا ظاهريين ولو حملت ما كوله  
 بغير ما كوله امتنع ذبحها بعد ظهور الحمل حتى تضعه وحرج بقوله مات  
 بذكوة امه ما لو كان ميتا قبل ذكائها او بقي بعد ذكائها ميتا يحرك  
 ويضطرب ثم مات فانه لا يحل على الصحيح **قوله** مات بذكوة امه  
 سواء كانت ذكوة **قوله** نهايد بجها ام ارسا لسم ام جازحه عليها  
**قوله** واذن في الجور الخيل رواه الشيخان تحريم لحمي لم يقع الا في  
 زمن خيبر وقبله كانت حلالا وهذا رد على من لمسك في تحريم  
 خيل بانية وخيل واسفال وتحريم لوكبها من حيث انه في معرق ظهر  
 الامتنان ولم يذكر الاكل ووجه الرد انها ملكة فلو دلت على التحريم  
 للزم تحريم لحمي قبل خيبر وهو ممتنع بالاتفاق غيره **قوله**



وسمى وحل ايضا السنياب وهو حيوان على حد البربوع يتخذ من  
جلده الفراء وهو اصل ايضا وهو طائر كبير له توصلة عظيمة يتخذ  
منه الفراء ويكثر بصرو ويعرف بالبيع والقافر وهو دويبة  
تشبه السنياب وجلده ابيض يقق انتهى ابن قاسم ويحرم الوش  
**قوله** لكن صح في اصل الروضة تحريمه وغلط في المهمات وفي  
انه لم يصور اليه احد من الاصحاب والمعمد **قوله** وما على شكل  
عصفور سمي بذلك لانه عصي وخر وكنته ابو يعقوب والاني  
عصفورة **قوله** وصعوة وهو صغار العصافير المحيرة الراس **قوله**  
وزر زور سمي بذلك لوز زرنه اي تصويته **قوله** لاجار اهلي  
وكنته ابون زياد وكنته الانثى ام محمود واما الزرافة بفتح الزاي  
وضمها ففي المجموع انها خمر جز ما وقال المتولي خل وبع افي البقوي  
**قوله** وهو معروف بالدرة له قوة على حكاية الاصوات وقبول  
التلقين قال الزركشي وليست من طيور العرب واما جلب من  
النوبة واليمن **قوله** وطاووس وهو طائر في طبيعة العفة  
وحب الزهو بنفسه والخيل والاعجاب يرشده انتهى **قوله**  
وزباب وهو اجمل خلق لانه يلقي بنفسه في المظلمة **قوله**  
ويسى الان بعصفور حكمة لانه رهد في الاقوات **قوله**  
وعلا والواحدة غلة سميت بذلك لتمامها وهو كثرة حركتها وقلة  
قوامها وفي الروضة كما صلي في كتاب الح انه يحرم قتل النمل وفي  
شرح السنة للبقوي ان معار النمل المودبة يدفع عادتها بالقل  
**قوله** ان استطابته غوب لا ويرجع في كل زمان الى عربة مالم يسق  
فيه كلام لمن قبلهم **قوله** او طبعها من جبانة وعدوان **قوله**  
اي تناول اما الاستصحاب باللفظ المتخفي فعمل كما سبق اخر  
صلاة لكوف ولو اصاب روث البقر التي مثل اخذ دوسها عفي

اي شديد البياض

بيان الاستصحاب

عنه ويسق غسل الغمر من اكله كما في المجموع في كتاب الطهارة عن الغاضي  
حين والبيض المسروق بما يحس لا يكره اكله **قوله** اي يكره تناول  
شي منها بلحق بذلك شعورها وصوفها المتصل في حيوتها والسحابة  
المربات بلين كلبه او خنزيرة حتى يبت لحمها كالحلاله **قوله**  
يعلف او دونه كمرور الزمان على المعتمد كما في الما المتغير بالجماسة  
اذا زال تغيره مرور الزمان فانه يطهر **قوله** وكوه لخر تناول  
ما كتب الح واصول المكاسب ببلادة الزراعة والحارة والصلابة  
واطبعها كما قال الماوردي انها الاشبه بمذهب الشافعي تجار  
ثم قال والاشبه عندي الزراعة لانها اقرب للتوكل واسلم  
من الغش ولعموم النفع بها للادي وغيره واختار في زوايد  
الروضة وتليها الصناعة لان فيها طلبا تعبيا في طلب الحلال  
ثم التجارة **قوله** بخلاف النصد والحياكة ونحوهما لان العلة خامسة  
الجماسة لادناه لكرهه ولما فـ **قوله** مما يوكل في حالة الاختيار  
شرع فيما يوكل حالة الضرورة فقال وعلي مضطرا **قوله**  
اي بقية روحه وعبارة ابن قاسم في شرح المنهاج وسد الرمي  
بفتح السين المهملة والميم وهو كما في الصحاح بقية الروح وقيل  
القوة وصوب بعضهم مضط شديتين معجزة انتهى **قوله**  
غير مسكرا اما المسكر كالحمر فلا يجوز لمضطر تناوله لجوع ولا عطش  
ولو اضطرت امرأة لطعام وامتنع ما لم يده له الا يوطئها زنا  
حرم عليها فكيفه كما جتد الحب الطبري وصوبه المتأخرون  
لان صاحب الطعام قد يصير على المنع بعد وطئها انتهى ابن قاسم  
**قوله** لما فيه من نكاح حرمته وقيد شارح ذلك بما اذا لم يكن  
اكله نيا قال ابن حجر ويؤيده تعليلهم بالدفاع الضرورة بدون



نحو الطبخ والشئ **قوله** غير مضطرو ولو كان يحتاج اليه في ثاني حال  
**قوله** لمعصوم قد دخل فيه المسلم والذمي والمعااهد والمؤمن  
 واليهيمة وان كانت لغيره **قوله** بخلاف غير المعصوم كبر ان  
 محصن ومحارب وتارك الصلاة بعد الامور بها يل للمضطر قتل هو  
 واكلهم كما تقدم **قوله** وتولي في ذمة الخ امر من تعبيره بنسبة  
 وهذا يتبع فيه الزكشي والاسنوي والصواب وجوب البيع  
 نسبة **قوله** ولا من ان لم يذكر في قوله قال المالك اطعمتك بعوض  
 وانكر المضطر فيصدق المالك في الاجه ليل يودي الى رغبة  
 الناس عن بدل الطعام للمضطر ويخالف هذا ما في الروضة  
 كما ملها او ايل القرص انهما لو اختلفا في ذكر البديل فالقول قول  
 الاخذ وما فيهما ايضا او اجر الصداق انه لو بعث لبيت من لا  
 دين له عليه شيئا وقال بعثته بعوض وانكر المبعوث اليه  
 انتهى ورخا في الشرحين والروضة والمجموع انه لو اوجبه  
 قهرا او وهو متعجب عليه استحق القيمة واستشكل جمع متباخرين  
 على ما صح فيهما لو اطعمه ولم يذكر عوضا ونقل الا ذرعي ترجيح  
 عدم الاستحقاق عن جمع وقال انه الراجح انتهى تصح **قوله**  
 وان قتلته واذا منع صاحب الطعام منه ومات المضطرو عا  
 فلا ضمان عليه وان قتل المالك المضطر في الدفع عن طعامه  
 لزمه القصاص **قوله** او وجد مضطرا ميتة اي ميتة غير  
 ادمي **قوله** بان صيد كرم ممنوع من قتله هذا كله في ميتة  
 غير الادمي ما بينته وطعام الغير والصيد اولى منها  
 ذكره في الروضة واصحابها وفيها لو وجد الحرم صيدا او طعام  
 الغير فثلاثة اوجه او اقوال ثالثها يتخير بينهما انتهى يظهر

تعين الصيد

تعين الصيد لبناحي الادمي على المشاحة انتهى شرح البهيمة  
**قوله** ولو لم يجد المضطر الحرم الا صيدا لم يخرج بالصيد لم  
 مع الميتة فيتحير بينهما لان كلامهما ميتة ولا يخرج ولو وجد  
 يقتات احدهما طائفة الاصل في حياة دون الاخرى كحمار  
 وكلب تعينت الاولي كمارجه في الروضة بخلاف ما لو كانت  
 احدهما من جنس المأكول دون الاخرى كشاة وحمار فانه يتخير  
 بينهما كما جئته في الروضة انتهى شرح تلخيص المعنى **قوله**  
**كتاب المسابقة قوله** كما لا جارة على  
 الراجح اي جامع اشتراط العلم بالمعقود عليه من جانبين وجدة  
 لاحتها بالمعالة على المهرج النظر الى ان العوض مذكور في  
 مقابلة ما لا يوثق به فكان كذا لا يبق **قوله** وتعيرى بالعوض  
 اولى من تعيره بالمال لصدة بغير المتحول مع انه لا يصح جعله  
 عوضا كما اشار اليه الشارح فيما نقل عنه **قوله** لا كطير جمع  
 طائر كراكب وركب **قوله** ويندق بري به الى حفرة ونحوها  
 والمراد به ميثوكل ويلعب به في العبد اما يندق الرصاص  
 والطين فتصح المسابقة عليه لان له نكابة في حرب اشد  
 من السهام رمى **قوله** ما اذا اخلت عنه المسابقة ويؤخذ  
 من هذا جواز اللعب بالخاتم وبه صرح المصمري **قوله**  
 وان اختلف نوعه كالعقيق والهميس من قتل **قوله** فان  
 سبقها الخ قال الزكشي والصورة الممكنة في الحلل ثمانية ان سبقها  
 وعيد معا او مرتبا او سلفا وهما معا او مرتبا او يتوسط  
 بينهما او يكون مع او لهما او ثابتهما او بحى الثلاثة معا ولا يخفى  
 الحكم فيها اقول حكم الاولين ان ياخذ الحلل للجميع والثالثة لا شيء



والرابعة للاول والخامسة كذلك والسادسة للاول والحال والسادسة  
للاول والثامنة لاشي انتهى عما به **قوله** واشترط كفاة الحال لهما  
وغنمه وعدم غنمه كذا لا بد من شرط ذلك في صلب العتق  
**قوله** والاول منه ترفع اغناقتها في العروة والوصية الفرق ان  
فصل لو كانت ترفعها اعتبر فيها الكمد وقد جزم به في البقي وتقل  
الاذرع والزر كشي التصريح به عن الفوراني وجرجاني واعتماده  
فجعل الشئين ذلك وجهان ضعيفا عجيب انتهى تصحيحه والقضية هي  
هي المعتمد **قوله** خمسة من عشرين اشارة الى ان الاصابة لا بد  
ان تكون ممكنة غالبا فان ندرت كعشرة من عشرة لم يصح في  
الاصح او انتفعت كما به كمنه الى لم يصح جزما او تحققت كاصابة  
مما ذق واحدا من مائة ففي صحة العقد وجهان انتهى وتقل في  
الشرح الصغير ترجيح الصحة عن جماعة واخره لكن رجع في البقي  
كالغاية المنع انتهى تصحيحه من عند قوله وتقل **قوله** اي مجرد  
امانة الغرض سمي بذلك لغرضه الغرض **قوله** اي يكون به ذلك  
الا ان هذه الصفات لا تتعين بالشرط بل كل صفة يغني عنها  
ما بعدها فالغرض يغني عنه كذا وما بعده وفارق يقتضي عن  
فحسب وما بعده وهكذا **قوله** من حيا الصبي اي ما حو  
**قوله** زعيمان تنبيه زعيم وهو سيد القوم **قوله** اي بيان  
خلافه اي لا يحسن الرمي اصلا اما لو كان قليل المعرفة لا يتقار  
الاخر فعينه وجهان في الشرح اطلقهما الراعي ومقتضى كلامه  
في الشرح الشرط خامس ترجيح الصحة **قوله** بتصل لا يتوق  
وهو موضع الوتر من السهم **قوله** وان لم يصيب محله  
حينئذ بان يصيب دون موضع الغرض او فوق موضع مع  
امانة الغرض او دونها كما اشار الى ذلك بقوله وان اصاب

الغرض

الغرض **قوله** واعلم ببع بعض فيه المحرر وحمل بعض شيئا  
كلام المنهاج على ما اذا عرفت الرمي بعد الرمي فهو غير مقصود  
فلا يحسب عليه وكلام الروضة على ما اذا ارمي والرمي موجود  
فحسب عليه لتقصيره رماي **كتاب**  
الايمان **قوله** اليمين تحقيق امر محتمل لو ابدل بمحمل غير ثابت  
لكان اولى لمدخل المتنع ولا ترد هذه على التعريف لفهمها  
منه بالا ولى اذ المحتمل له فيه شايبة عذر باحتمال الوقوع وعدمه  
بخلاف هذا فانه عند خلفه هاتك حرمة الاسم لعلمه باستحالة  
البر فيه انتهى ابن حجر سوا كان ما ضا ام مستقبلا نقبا او اثبا  
ممكنا خلفه ليدخلن الدار او تمنعنا خلفه ليقطنن زيد المبيت  
صادقة او كاذبة مع العلم بالحال او مع الجهل به وشرط مخالف  
يعلم مما مر في الطلاق وغيره وهو مكلف بخيار او سكران بخيار  
فامد فخرج الصبي والجنون والمكره واللاغي **قوله** لا والله  
تارة وبلي والله اخري فلو جمع بينهما في مكان واحد قال الماوردي  
الاولي لقوة الثانية منعقدة لانها استدراك مقصود  
والعمد عدم الانعقاد مطلقا **قوله** ما اختص الله به الا فلا  
تعتقد مخلوق كالنبي والملك والذي في شرح مسلم عن اكثر  
الاصحاب كراهة الخلف بغير الله وهو المعتمد وان كان  
الدليل ظاهرا في التبريد **قوله** والرب واستشكل الرب بال  
بانه لا يستعمل في غير الله تعالى فينبغي الحاقه بالاول ويرد  
بان اصلا معناه يستعمل في غيره فصح قصده به والقرينة  
ضعيفة لا قوة لها على الغاذل القصد **قوله** سوا نصب على  
حال تقدير مستويا او على نزع الخافض تقدير على السوا



ولو قال ايمان المؤمنين بسم التوراة والانجيل ولو اقسام باية  
فان اراد به العلق والطلاق **قوله** وكتاب اسمعيل بسم التوراة والانجيل ولو اقسام باية  
منسوخة التلاوة دون حكم فهل تنعقد بيمينه او لا في خلاف  
والمعتمد الانعقاد قياسا او لولي على انعقادها بالتوراة والانجيل  
غيرها فلا تنعقد ولا تنعقد مع نسخ الامر من معان في التلاوة فقط بطريق اولي ولا  
يلزمه بذلك شي قالوا يخرج على تحريم المس وحمل لما تقدم من القياس الاولوي ملي  
نقل عن شرح الروي **قوله** فهي الاصل ويليهما الواو ثم التناقل النجاة ابد لو امن البيا  
بالمعنى ولو قال وهاهنا **قوله** واو لقرب المخرج ثم من الواو تا القرب المخرج كما في تراش  
الرفيع فان نوي به الله واو لقرب المخرج ثم من الواو تا القرب المخرج كما في تراش  
كان يمينيا وان نوي به الله واو لقرب المخرج ثم من الواو تا القرب المخرج كما في تراش  
او اطلق لم تنعقد **قوله** الاختصاص باشرف الاسماء واجلها **قوله** بان لا فعلين كداراج  
العاب المدر كالمهاك للجميع فلو تركه لا يكون صريحا ولا كناية ومثل بالله ما في معناه  
لن يمين لان اسم الله للجميع فلو تركه لا يكون صريحا ولا كناية ومثل بالله ما في معناه  
تعالى توقيفية ولم **قوله** فيس الخاطب ابراره فيها اي اذ المركن فيها فسده  
يرد ذلك وقال ابو **قوله** من ارتكاب محرما او مكرو **قوله** بخلاف ما اذ المراد بها بان  
في كتاب الرفيع لا يكون اراد يمين الخاطب او الشفاعة او اطلق **قوله** ويجعل على الشفاعة  
يمينيا وان نوي به الله واو لقرب المخرج ثم من الواو تا القرب المخرج كما في تراش  
لاستحالة ذلك في نفسه تعالى في نكته واوجب صاحب الاستقصاء ذلك ولو مات مثلا ولم يعد  
لان معنى يمين الغنا قصده حكم يكفره حيث لا قرينة له على غيره على ما عتمده  
والرفيع المرفعة **قوله** الاسنوي لان اللفظ بوضع يقتضيه وقضيه كلام الادكار  
شتمنا الاول ولو خلاه وهو الصواب **قوله** فان حلف على ارتكاب معصية لا  
ويجاب فلا يكون القاعدة ان اليمين لا يغير حكم الحلو عليه من صفته  
مطلقا ولو قالوا آمن ايجاب او حرما او نذبا او كراهة او اباحة لكن قوله لسن  
الاظهر كان معنا ان ترك حنثه فيه تغيير للحلو عليه ولذلك رجع بعضهم ان فيه  
نواه والقسم الاعظم التحريم بيمين الحنث وعدمه فيكون جاريا على القاعدة انتهى  
لا يكون يمينيا قاله ابن قاسم **قوله** كمنذور مالي الى ووقع له ما في الزكوة خلاف هذا

واعتمد

مولفه

واعتمد الباقين وغيره هذا لان القاعدة وهي ماوجب بسبب يمين  
تعميده على احدهما لا عليها صريحة في ذلك **قوله** في كفارة  
**قوله** سميت الكفارة كفارة لانها تشار الذنب فان كان  
عقد اليمين طاعة وحلها معصية مثل والله لا زني فاذا زني كنت  
اثم لحنت وان كان عكسه مثل ان يقول والله لا صليت فاذا صليت  
اثم اليمين وان كان العقد وكل مباحين مثل ان يقول والله لا  
ليسي هذا تعلقت الكفارة بها وهي بالحنث احق لاستقرار وجوبها  
به **قوله** يمين اعتناق وهو افضلها ولو في من الغلا وعت  
ان عبد السلام ان الاطعام في من الغلا افضل **قوله**  
وتلك عشرة مساكني الى فلا يجوز ان يصرف الى دون عشرة  
ولو في عشرة ايام ولا الى عشرة او اكثر كل واحد دون مد  
ولا ان يطعم خمسة ويكسو خمسة **قوله** من غالب قوت  
بلده اي في غالب السنة والضيعة في بلده الخالف وان كان المكفر  
غيره في غير بلده وهو محتمل قياسا على الفطرة ان العبرة بقوت  
بلد المودكي منه انتهى ابن حجر **قوله** او سمي كسوة ولو اعطاه  
توبا واحدا اتسموه لم تجز خلاف عشرة امداد دفعت له دفعة  
فانها تكفي **قوله** كعرقية بهذا يشكل نحو القلنسوة واجيب بانها  
في عرف الملوك مصر تطلق على ثوب يجعل تحت البردة ويرشد  
اليه قرنه اياها بالمندبل **قوله** تنكروا الكفارة تنكروا  
ايمان القسمامة وكذا اللعان تنكروا الكفارة به كما حزم به  
في الانوار خلافا للشارح في شرح البهجة حيث استنوجه كفارة  
واحدة ذكر ذلك في آخر كتاب اللعان انتهى كتنكروا اليمين الغموس  
لان كلامهما مقصود في نفسه بخلاف تنكروا في نحو لا تدخل

390



وان تفاصلت ما لم يتخللها كغيره ويتعدد التوك في نحو لا سلمن عليك  
كلما سورت عملا بقضيه التكرار ولا اعطيتك كذا كل يوم وفي  
جمع بين عينة ماله النفي والاثبات كواحد لا كلن كذا ولا ادخل  
الدار اليوم لا يحنث الا بترك الميثاق وفعل المنفي معا انتهى  
ابن حجر **قوله** اما العاجز بقضيه ماله ولم يفرقوا هنا  
بين عينة ماله لمساقة النضر واكل وحنث الملقيني تقييده  
بدونها بخلاف من عليها لانه عدم مسرا في الزكاة وفيه الزوجة  
والبايع مردود بانه انما عدد ذلك ثم المضرورة والافسورة  
وهنا بل ولا حاجة الى التعميل لانها واجبة على التراضي اي  
امالة وحيث لم ياتر بالخلف والا لزمه لحنث والكفارة **قوله**  
لا باعناك لعدم اهليته لولا وما قاله البلقيني من انه  
يصح اعتاقه عن كفارته فيما لو قال له مالك بفضة اذا اعتقت  
عن كفارتك فتصيب منك حر قبل اعتاقك او معه مفهوم من  
تعليقهم انتهى ابن حجر **فصل** في حلف على السكنى الخ  
والسكنى مشتقة من السكون واريده بحلول بلا ضد بحركة  
لما في الروضة وامر بها عن القاضي انه لو اقام بالمكان مترد اية  
حنث انتهى **قوله** وخوف على نفسه او ماله او كان مريضاً  
او زماً لا يقدّر على خروج ولم يجد من يخرج اوصاف وقت  
الملاحة بحيث لو اشتغل بالخروج فانتد ولو خرج منها  
ثم عاد اليها لزيارة او عيادة لم يحنث مادام يسمى عرفاً زائداً  
او عابداً والحنث **قوله** لا اشتغال برفع المساكنة قال  
في الصحيح ومحل خلاف اذا كان البناء فعل مخالف او امره  
او فعلها او امرها اما لو كان بامر غير خالق اما المحلوف

السابق

عليه

عليه او غيره فيحنث قطعاً كما يقتضيه توجيه عدم حنثه  
باشتغاله برفع المساكنة انتهى وان حلف لا يساكنه ونوي ولو  
في البلد حنث بمساكنته ولو فيها وان لم ينو موضعاً حنث  
بالمساكنة في اي موضع كان الا اذا كان البيتان من خان ولو  
صغير افلا يحنث وان اتخذ فيه المرقى وتلاصق البيتان  
من خان ولو صغير افلا يحنث وان اتخذ فيه المرقى وتلاصق  
البيتان والا ان يكون في دار كبيرة يشترط ان يكون لكل  
بيت علق بباب ومرقى ولو انفرد في دار كبيرة بحجرة  
منفردة المرافق كالمرقى والمطبخ والمستمر وبابها في الدار لم  
يحنث وكذا لو انفرد كل منها بحجرة كذلك في دار **قوله** مبنية  
التحول ويعتبر في المفارقة حال العرف كما مر في نفي العائد  
**قوله** ونزوح بخلاف السري اذا استندامة بانحجها بعد حلف  
ووطيها وانزل فيها فانه يحنث خلافاً للبلقيني **قوله** وكذا  
البقيّة لان التزوج بقول النكاح واما وصف الشخص فانه لم  
يزل متزوجاً بقلادة منذ كذا فاما يراد به استمراره على  
عصمة نكاحه ولا تخلو بعض ذلك عن اشكال اذ يقال صحت شهر  
وهل يحنث ليلته **قوله** حتى دلهنرها بكسر الدال فارسي معرب  
ما بين الباب والدار انتهى **قوله** معتداً عليها فقط بان كان  
قواه عليه بحيث لو رفع قارحية لم يسقط **قوله** بخلاف  
ما اذا استقف كتم او بعضه ودخل تحت السقف كما اخذه  
البلقيني من كلام الماوردي والمعتد لحنث مطلقاً وان لم يدخل  
تحت السقف كما اقتضاه السارح **قوله** يملكها اي وقت  
الدخول على المعتد **قوله** كدار العدل ودار الولاية وقرب  
سوق امير بوشى بمصر وسوق يحيى ببغداد وخان ابي  
بقرين ودار الارقم بمكة فاذا حلف لا يدخل شيئا منها حنث

حنثه  
اي ان قال لا يساكنه او  
وانما اذا قال لا يساكنه في  
هذه الدار او البلد او  
الدار او البلد فحنث  
في ذلك الدار وان كان  
منها في بيت متفرق  
سواء كان عليها باب  
او لا وكذلك في مساكن  
البلد اذا حلف لا يساكنها  
فيها فانه يحنث بمساكنة  
له ولو بطريقها كان  
احدهما شرفها والاخر  
بغيرها كذا آخره في  
الدرسن







بالطريقين فالمتحان منها ليسا فأكبر **قوله** وخيار وظاهر كلامهم  
ان الفشاعين خيار وهو الشايع عرفا ولكن فسر ليوناني كلامهما  
بالآخر **قوله** واستشكل اي عدم كنه بالبنطج الهندى وهو  
الاخضر خصوصا في عرف مصر والشام فانه يبقى عندكم غالب  
السنة بخلاف الاصفر فاعلم ما قاله البغوي من اختصاصه  
بالاصفر عرف العجم انتهى والمعتمد كنه بالاصفر دون  
الاصفر وكلامهم محمول على العرف القديم **قوله** ولو حلف  
لا ياكل العنب او الكرمان لم يحنث لا ويملك المصعب اذا اطلب  
لا ياكله فاذا صعد من ثقله فلا حنث **قوله** عملا بالاشارة  
واستشكل في الطين وخبر بان كلامهم هنا وفي غيره موضح بانه  
انما يحنث الجميع وقالوا انى لاكل هذا الرقيق لا يحنث متى  
متى يقوم منه ما لا يمكن التقاطه وهو نعيم كنه اذا بقي ما لا يمكن  
التقاطه ولا شد لان حنطة اذا احنث بقي منها شيء في الزجاجة  
وجدرها ومن عجزها انما في الاناء اليد وهذا كله مما يوجب التوقف  
في حنث بالخبز ما عند من ينظر الى حقيقة اللفظ ويطرح  
العرف ثم حكى عن الشاشي صاحب الحلية انه كان يفتي من حلف  
لا يلبس هذا الثوب خيطا منه مقدار نحو اصبغ انتهى والذي  
يجوز ان ما اطلقوه هنا محمول على ما فصلوه في نحو هذا الرقيق  
انتهى ابن حجر **قوله** ونحو ورق الا اذا جرت العادة بالكل كورق  
العنب فانه يحنث نظرا للعادة واليه يرشد تعليل الشارح  
انتهى **فصل** في مسائل منشورة **قوله** لانه يبينان  
حتى لو لبس واحد ثم واحد الزمة لقاربان لان العطف مع تكرار لا يقتضي  
ذلك فان اسقطا كان هذين نحو لا تاكل هذا ولا تاكل هذا

بالكل ص

وهذا

وهذا او اللحم والعنب فيستحق حنث في الاولى والثانية  
بهما وان فرقتهما لا ياحدهما التردد بينهما وبين ولا هذا الكلي ينج  
اعلم براه الزمة وقول النجاة النفي بلا نفي كل واحد ودونها  
لنفي المجموع يوافق ذلك ذلك ثم ما تقر من ان الاثبات كالنفي  
الذي لم يجد معه حرفة هو ما عتده جمع متأخرون وبشائر  
اكتفاه انهما لما نقلتا عن المتولي انه كالنفي المعاد مع حرفة  
حتى يتعدد اليه لو حلف حرق العطف توقفا فيه بل ردا  
حنث قالوا الواجب حرق العطف بتعدد اليه لو حلف بحرق  
العرف في الاثبات لا وجبه في النفي اي غير المعاد مع حرفة وقد  
بالغ ابن الصلاح في الرد على المتولي انه كالنفي المعاد مع حرفة  
حتى يتعدد اليه من احسب ان ما قاله من تقرره انتهى ابن حجر  
ولو عطف بالفا او ام حمل بقضية كل من قريب قهله او عدما  
ولو غير كوي كما اطلقوه او لا اليس هذا او هذا بر بليس واحد  
لان او اذا دخلت بين اثباتين اقتضت ثبوت احدهما  
او لا اليس هذا وهذا الذي رجحاه انه لا يحنث الا بلبسهما  
ورد انقابه انه يحنث بانهما ليس بواحد وهذا لان او اذا  
دخلت بين نفيين اقتضت انتقاهما كما في قوله تعالى ولا  
تطع منهم امنا او لغورا يمنع ما علل به اي وما في الآية انما استفيد  
من خارج ولو قال لا اليس هذا او الثوب القلاني او قيل له البسده  
نقال والله لا البسم فسل منه خيط كما مر عن الشاشي بقده  
اي مقدار نحو اصبغ لم يحنث وفارق ما لو قال والله لا ساكنك  
في هذه الدار فانهم بعضهم وساكنه في الباقي بان له ارضها  
على صدق المساكنة ولو لم يجر من الدار ولم يلبس الجميع ولم



يوجد ولا ركب او لا اكمل هذا فنقطع اكثر بدنه بان القصد  
هنا النفس وفي اللبس جميع الاجزا انتهى ابن حجر **قوله**  
تليق عند غروب الشمس اخر الشهر اخر الشهر طرق للغروب  
لا يلقف لفساد المعنى المراد **قوله** فليس عليه ولو من صلاته  
ضعيف فلا حثت بسلامة منها اذ المر يقصده بان قصد الكل  
او اطلق فان قصده بسلامة حثت رمل **قوله** لانه كلمة  
لقصده الاتهام وحده وكذا لو اطلق ونازع البليغي في حاله  
الاطلاق بما يورده اباحة القراءة حينئذ لحنث الدالة على ان  
ما تلفظ به كلام لا قرآن بخلاف ما اذا قصد القراءة ولو مع مر  
الاتهام انتهى ابن حجر **قوله** وان قل ولو لم يتناول كما انضاه  
كلامهم هنا وفي الاقرا خلافا للبليغي كما لا ذري في انتهى ابن حجر  
والمعتمد ان لا بد ان يكون متوليا **قوله** ودينه ولو على مفسر  
جاحد بلا بدنة قال البليغي الا ان مات لانه صار في حكم المفسر  
وهذا ضعيف فيحتمل به ايضا **قوله** ولا يشترط ان يلام  
اي بالفعل اما بالقوة فلا بد منه **قوله** بهذا هو الضيف  
في الآية **قوله** لانه الضرب سبب ظاهر في الانكياس فان قلت  
كيف علمت ظهوره مع ان فرض المسئلة في الشك المذكور هو استو  
الظرفين قلت يحتمل ظهوره على انه باعتبار ما من شأنه فلا  
تنا في خلافا لمن ظنه انتهى ابن حجر **قوله** فمقتضى كلام الاصحاب  
كما في المرات عدم البر المعتمد ان لا فرق لان الاصل براءة الدنة  
من الكفارة والاحالة على السبب الظاهر فرع لو قال لا  
اخليك تفعل كذا حمل على تعني ملكيتك من فعله بان يعلمه ويقدر  
عليه منعه منه **قوله** لوجود المفارقة بانواعها من الوقوف

والفلس **قوله** ولتعونه البر باختباره في الثانية وهو مسئلة  
الابر **قوله** ولعدم الاستيفاء الحقيقي في الاختيارين وهو  
بالو احواله او احواله به **قوله** قاضي البلد اي الذي خلف  
فيه قضا بيقية البلاد **قوله** وان تولى وهو قاض وحالة  
ما ذكر لم يرفع اليه بعد عزله وهذا ما صور به في الروضة  
واصلها وكذا في الشرح الصغير والبهجة وكذلك ان تعرف  
بني هذه العبارة وبين تعبير المنهج تبعا لاصل بقوله مادام  
قاضيا فنقول اليوم ان تقطعت بالعزل حتى تمكن من الرفع  
اليه قبل العزل ولم يرفع حتى عزل حث لا تقطع الديونة  
وقول الروضة واصحابها والصغير والبهجة وهو قاض علم  
حالية وحال قيد في عاملها فيصدق بما لو ولي بعد عزله  
ورفع اليه فانه يتر لانه يصدق عليه انه رفع اليه في حالة  
كونه قاضيا وحينئذ لا يخالف بين تعبير المنهج وتعبير  
الروضة واصحابها والصغير والبهجة وهو قاض لان التصور  
مختلف خلافا لمن حمل كلام المنهج على عزل اتصل به الموت  
تأمل **قوله** والرفع على التراخي فان مات احداهما في صورة  
التمكن قبل ان يتولي يتبين حث **فصل** في حلف  
على ان لا يفعل كذا ولو حلف لا يراجع مطلقته فكل من راجعها  
حنث خلافا للبليغي حيث قال بعدم حث وهذا مبني على  
رايه في مسئلة التذاح والفرق بين التذاح والرجعة  
ما لها استدامة وهي ابتداء التذاح ليس بشي **قوله** ولا يحث  
بفاسد الا ان حلف لا يمنع بيعا فاسدا فاقى بصورته  
فانه يحث على المعتمد **كتاب** النذر



**قوله** وشرع الزام في ذلك لا يتعين كما يعلم مما يأتي وهو قوله  
عند الراجح وجزم به القاضي حينئذ المنوي واقتضاه  
تلازم النووي في المجموع في باب ما يفسد الصلاة والنهي عنه  
محول على من علم من نفسه عدم القيام بما التزمه جمعاً بين الأدلة  
وقيل مكروه وجزم به في المجموع وحكاة السجى عن النضر قال  
ابن الرفعة والظاهر انه في نذر البتر دون غيره  
وهذا هو المعتمد على **قوله** في القرب المالية خرج  
بالقرب المالية القرب البدنية **قوله** العينية خرج بالعينية  
المتعلقة بالذمة ونحو بعضها ان نذر العبد ما لا في ذمته  
كضمانه وسبق في كتاب الضمان انه لا يقع ضمانه بغير اذن  
سيده وهذا هو المعتمد **قوله** يشعر بالزام بخلاف ما لو  
قال صدقة لعدو الزام ولو قال نذرت لله لا فعلن كذا  
فان نوي اليقين فيمن وان اطلق فوجهان في الروضه اهلها  
وجزم في الانوار بانه نذر وفيه نظر واما نذر لقائل  
كذا لم يتحقق وظاهره ان نوي به الاقرار بالزم به  
**قوله** من اشارة اخرى او كتابة ولو من ناطق **قوله** شرط  
في المندوب كونه قربة لا يتعين سواء كانت القربة عبادة  
مقصودة بان وضعت للتقرب بها وعرف من الشارع الاقناع  
بتكليف فائق بايقاع عبادة كصلاة وصدقة ورجح وجوه واعتكاف  
واعتاق وفرض كفاية وان لم يحج في ادائه الى بدل مال او مشقة  
كصلاة بخازنة ام لا لان لم تكن كذلك وانما هي اطلاق  
تجسيم رغب الشارع فيها لغير فائدتها وقد يتغنى بها وجه  
الله تعالى فيصاب عليها كعبادة المرنين وتطبيب الكعبة

وكسوتها

وكسوتها وتشيت العاطس وزيادة القادم والقبور واقفا  
السلام على المسلمين وتشيع الكتاب وقد اشار المصنف  
الى هذا كله بما ذكره من الامثلة فالغنى من الاول والعبادة  
من الثاني **قوله** فيما يظهر والمعتمد ان ان علة ها  
مع او ادائها فلا وهذا ما افق به شيخنا الرمي **قوله** او سباح  
وفسري الروضة المباح بالم بر د فيه ترغيب ولا ترغيب  
ونزاد في المجموع على ذلك واستوي فعله وتركه سرعانوم  
واكل ثم نقل في الروضة كاصلاها عن الائمة انه يقصد بالاكل  
التقوي على العبادة وبالنوم النشاط على التعمد فينال  
الثواب لكن الفعل غير مقصود قال ثواب على القصد لا  
الفعل انتهى ولو قال ان فعلت كذا فله على ان اكل بخير لزمه  
بين وكذا لو قال لله على ان ادخل الدار فبيني **قوله** حتى  
في المباح اي ان خلا عن المنع وكنت وتحقيق الخير والامانة  
الى الله تعالى والالزمية **قوله** غضبا اي من شأنه ان يقع  
حال الغضب حتى لو وقع في حال الرضا كان كذلك ويقع من كثيرين  
حالة الغضب الغنى يلزمي او غنى عيني فلان يلزمي  
لا افعل كذا ولا افعلن كذا وهو لغو حيث لم يتو به التعليق  
لانه لا يخلف الا على وجه التعليق او الاثر اذ كان فعلت  
كذا فعلى غنى او تغبدي حر وحينئذ فهو عند قصد كذا  
او المنع او تحقيق كذا نذر حاج اما الخلف بنحو الغنى او الطلاق  
بالحر او غيره فلهذا لان ذلك غير معين كما علم مما مر في بابها  
هذا كله في غنى التزمه كما تقرر واما ان فعلت كذا فعلى  
حر ففعله قائم بعنى قطعاً كما في المجموع لان هذا محض



س  
ابن خوله  
والقبيل الى السد  
يطلب به البر  
تيسر لان القاذ  
الحارانه وسمى  
خروج كخرج  
من البر وهو ما

نذام

فان قلت الملعول  
الابن الحج محمد طاهر لما جازي الحج  
والله في الغيرة وصاحبها حجها بعد الحج

قوله  
ان كان للمبدع  
حجة ولم يقدر هو  
الغائب مقراً  
بالحق الى اخره قال  
في شرحه انكروا فمعه



يُنتج **قوله** هو مقر من سماعها قوله وللقاضى نصب مستحب  
 يستحب نصبه كما خبر به بن المقر في روضته انتهى قوله ويجب خليفه اي  
 يكن الغائب موقفاً على ما يستلزمه من استصحابه الى اخره وفي خليفه  
 والمنعز كما في الغائب وجهان وعبارة الروضة تشعر بترجيح  
 المنع وقواه اليمني بقدرته على الحضور وذكر الادرعي والزركشي  
 انه المختار وفاقا للماوردي وغيره لوضوح الفرق وان الاصح  
 الخليف كما اقتضاه سياق الشرح الكبير والاطلاق الجمهور وصرح  
 به جمع ونقل في النسخ الوجوه عن الروضة واصحابها قالوا الاصح  
 عندنا خليف المدعى على المتهود لانه احبب للقضاة لا يمنع منه  
 المتهود انتهى **قوله** كما لو ادعى على خصمي ومجنون وصورة المسألة  
 ان يكون للمدعي بينة بما ادعاه بخلاف ما اذا لم يكن هناك بينة فاقا  
 لا تسمع وعلى هذه الحالة يحمل قولهم لا تسمع الدعوى على الصبي وخو  
**قوله** اعتبار في وجوب الخليف سواء كان لم يسلح حكم ولا يجوز  
 اليمني لسواء الخليف لعدم الوجوب الخليف عند عدم سواء  
**قوله** ولو حضر الغائب وقال للوكيل بعد الدعوى عليه من قبل  
 الغائب يدين له عليه اي اني موكل بك **قوله** وله مال بقدرته  
 لا يقول في علم اودني ثابت على خاتم في علم كما شمل المتن واعتمده  
 جمع منهم ابو زرعة واطال في تناوبه ولا ينافيه منعه الدعوى  
 بالدين على غريم العزم لانه محمول على ما اذا كان الغريم حاضرا  
 او غائبا ولم يكن دينه ثابتا على غريمه فليس له الدعوى ليقم شاهد  
 او خليف معه انتهى ابن حجر **فصل** في الدعوى بعين كفاية  
 عن البلد او الخلفي كما اشار الى هذا في ادعي **قوله**  
 حدوده ويعتمد فيه ايضا المنفعة لا العلم به عند عدم مشاهدته

من محلة وسكة

من محلة وسكة وهل هو ذاولها او اخرها او وسطها وغير ذلك  
 مما يميز به القمار وان ادعى شيئا راني يستأن ذكر حدوده وعدد  
 الاشجار وعلمها من التبان وما يميز به عن غيرها والقباط  
 التمييز انتهى وذكر في المحرر انه يستعمل في الدعوى بالقمار الغائب  
 على من هو موقوف عليه وحدوده وذكر ان الشرحين والروضة  
 مع حدود البيعة والسكة وقال في النجاشي لا بد ان يستقضي  
 فيه الصفات المحملة للعلم به عند عدم مشاهدته وبسط ذلك  
 وتقتضي التعبير بالحدود منع الاتصاف على ثلاثة وجوه ما به  
 في الروضة والشرح الصغير وحكاية في الكبرى عن ابن القاسم  
 ونقل في المسائل المنشورة في الدعوى عن القمار وغيره  
 ان الصيغة اذا صار ك معلومة بثلاث حدود جاز الاتصاف  
 عليها قالوا وهذا خلاف ما سبق في باب القضاء على الغائب  
 ومنع الزركشي في حاشية الخالفه وحمل كلامه في القامق على ما لا  
 يميز بدون الاربعة وصرح الشيخان بعد ذلك بان القمار  
 اذا كان مسهورا لا يشتمل لاجابة الى تحديده **قوله** يمكن  
 احضارها مجلس الحكم وما هنا في عين غائبة عن البلد **قوله**  
 او اقام حجة اي علي في يده الحين فلا ينافي قولهم لا تسمع شهادة  
 نصف **قوله** في بيان من يحكم عليه في غيبته **قوله** ويجزى  
 القامق عن احضاره اي بنفسه وباعوان السلطان **قوله**  
 فانخرل بعزل عائل اي بخروجه عن الاهلية فهذا كان اعلم من  
 قوله ولو غزل الاشجار بخروجه عن الاهلية ثم استطرد  
 لذكر ما لا يختص به فقال ولو استعدي والاستعدي

من محلة وسكة



من اعدى عليه الحاكم ازال عدوانه وهو الظلم كاشكاه ازال  
 شكواه انتهى قوله احضره وجوب الحاضر الملم في غير  
 يوم الجمعة وفي يومه ايضا الا اذا صعد الخطيب المنبر فحضر  
 اليهودي يوم السبت ويكسر عليه سبته ويقطع به النص في  
 في الاحد **قوله** اي محتوم من طين رطب وكان هذا ولا عارة  
 قضاة السلف ثم هجر واعناد الناس الكتابة في الكاغذ وهو اولى  
**قوله** وكلام الامام على تعريض الخبرين هما وهو المعتمد على قوله  
 والمونة عليه فان اختفى نوذي عليه ان لم يحضر بعد ثلاث شهر  
 بابه او ختم عليه فان لم يحضر شهر او ختم عليه بطلب المدي اذا  
 ثبت انها داره وان عرفت موضعها بعث القاضي نسوة  
 وخصيانا يجمعون عليه وان امتنع بعد علمه بامارة الطلب اشهد  
 عليه فخصم شاهدان باسناد واحد واذا ثبت ذلك عند القاضي بعث  
 الى صاحب الشرطة ليحضره انتهى **قوله** وظاهر ان محله هذا  
 الى لانه تعدد ان الغائب في غير محل الحاكم الحاكم ان حكم عليه  
 ويكاتب وان قربت المسافة **قوله** احضره بعد تحضره الا في  
 وصحة سماعها من مسافر عدوي وهو المعتمد **قوله** ولا يحضر  
 بالبناء للمفعول مخدرة الى اسعر كلامه بان غير المخدرة تحضر  
 وهي المسماة بالبرقة بفتح الموحدة وهي التي تبرز بقضائيا يحياها  
 مربعة كانت او خلية منعمها زوجها اولاد لو كانت مربعة  
 ولا رمت المذرفان كانت فلا بد من مضي سنة كما قال القاضي حيف  
 ولو اختلفا في كونها مربعة فان كانت من قوم الكلب على تساهلهم  
 التجر مدقت بتمسها والا فالمدقة واما قوله المأورد في  
 والرواية وقال القاضي عليها البينة ههنا يستقام المعتمد الاول

## باب القسمة والمساحة

بكر المليم مسحت الارض اذا زرعتها وهي علم يعرف به  
 طرق استعمال المجهولات العددية العارضة للمقادير  
**قوله** فان لم يكن فيها تقويم مصدر يقوم السلعة قد  
 قيمتها **قوله** عقد واما اي بان وكلوا وكيلا عقد لهم كما يقتضيه  
 اطلاقهم او عقد واما **قوله** امر مرتين اي بان عقد احد  
 الشراكا لا فواز نصيبه ثم الثالث كذلك ثم الثالث كذلك كما  
 قال القاضي حسين وغيره خلافا للامام لكن قال بعضهم المعروف  
 ما قال القاضي حسين وصور الشئان استياد كل من الشراكا  
 وتسميته قد راعى الاجرة بما اذا قالوا جميعا استاجرنا ان  
 لتقسم بيننا بدينا على فلان مثلا او عقد لهم وكيلاهم كذلك  
 اما لو استاجرنا في عقود مترتبة فقد جوزه القاضي وانكره  
 الامام وقال هذا بناء على جواز استقلال شريك بالاستياد  
 لا فواز نصيبه ولا سبيل اليه لتوقفه على التصرف في نصيب  
 شريكه ترددا او تقديرا نعم تجوز انفراد البرضى الباقيين وحسين  
 فيكون اصيلا ووكيلا وحسين ان قصد واجب كل فذا ان والا  
 وزع على الحصص على المذهب ولم يزوج الشئان شيئا  
 من كلام القاضي والامام وفي المهمات المعروف ما قاله  
 القاضي وحكاية ابن الرفعة عن النضر وجمع وانهم  
 نقول الخلاف فيه عندنا فقول الشارح سواء عقد واما  
 او مرتين مبني على رأي القاضي **قوله** لان العمل في الكثير  
 اكثر منه في القليل كارض بينهما تصفين وبعد ثلثها  
 ثلثها فالصاير اليه الثلث يعطى من اجرة القاسم الثلث  
 والصاير اليه الثلثان يعطى منه اجرة القاسم ثلثي الاجرة  
 ولو استاجر لكتابة الصك فالاجرة ايضا على الحصص



لما جزم به الرافعي آخر الشفعة **قوله** على قدر الحصص مطلقا  
اي سوا عينوا فقدر الام لا **قوله** فيبر الام متنع حتى لو كان بعضها  
ملكاً وبعضها وقفا وطلب المالك القسمة فان الامتنع تجبر بخلاف  
قسمة الرد والتعديل فانه لا جبار فيها اذا كان بعضها ملكاً وبعضها  
وقفا **قوله** وزنا وشكاً يد با هو ما ختارة الامام وجزم به  
الغزالي **قوله** ثم يخرج اي من لم يحضرها اي الكتابة **قوله**  
قال الاولى كتابة الاسماء في ثلاثة رقع او ست قال بعضهم  
والمختار الست وهو المنصوص ليكون لصاحب السدس رقيقة  
ولصاحب الثلث رقتان ولصاحب النصف ثلاثة **قوله**  
خاتمة لو ترافعوا الى قاض في قسمة ملك بلا بينة به  
لم تجبهم اما اذا اقاموا بينة ولورجلا وامرأتين فيجبهم  
واعترض ابن سريج بان البينة انها تقام وتسمع على  
خضم ولا خصم هنا وابن ابي هريرة بان القسمة مع  
تنصت الحكم لهم بالملك وقد يكون لهم خصم غائب  
فتسمع البينة لحكم لهم عليه قال ابن الرفعة وفي الجوز  
نظر قال في الروضة كاصلاها قال ابن كج ولا يكفي شاهد  
وبمين لان البمين انها تشرع حيث يكون خصم يرد  
عليه البمين لو نكل حصل نكول وقال ابن ابي هريرة  
يكفي قال الاذرعى وبه جزم الدارمي واقتضاها كلام غيره  
وهو الاشبده انتهى شرح البهجة **قوله** وان لم  
يكن لهم منازع قال البلقيني وخرج من هذا ان القاض  
لا يحكم بالموجب بحج واعتراض امتعا قدين بالبيع ولا  
بمجرد اقامة البينة عليهما بما صدر منهما لان المعنى  
الذي قيل هنا ياتي هناك والوجه خلاف ما قاله  
لان

لان معنى الحكم بالموجب انه ان ثبت الملك صح فلكانه  
حكم بصفة الصيغة انتهى **كتاب الشهادات**  
جمع شهاداة مصدر شهد من الشهود ومعنى الحضور  
والشاهد حامل المشهادة ومؤديها لانه شاهد بما  
غاب عن غيره **قوله** فلا تقبل بهن به رقب الخ ولو جهل  
الحاكم اسلام الشاهد بحث عليه ويرجع لقوله بخلاف  
جهل الحرية فانه يبحث عنها ولا يرجع لقوله ويسمى الشاهد  
بالعدل لا عند ال احواله ديناً ومروءة وحكما فلا يكون  
ناقضاً للحكم بصبي او سفه او جنون او ورق **قوله** من لعب  
بالنرد وهو عجمي معرب النرد شير **قوله** تبعا لعقد فاسد  
امام مع اخذ المال فلبيرة وكلام المصنف في الشرط من  
غير اخذ مال **قوله** والا بان لم يشترط فيه مال كره وانما  
كره الشطرخ لان معقده الفلور والتامل وذاك  
معقده الحزرة الغائب ويلحق بكل منهما ما في  
معناه المذكر وانتهى فالطاب كالنرد والمنقلة  
كالشطرخ **قوله** بتسر الغين والمده هو رفع الصوت  
بالشعر وتحرر استماع غنا اجنبية او امردان خيف منه  
فتنة ولو نحو نظر محرم **قوله** كطنبور الخ ومن ذلك  
الصوت بالاقلام على الاواني الصيني وباحد قطعتين  
منه على الاخرى كما هو ظاهر انتهى ابن حجر **قوله**  
لكن صحح الرافعي حله البراغ وما الى البلقيني وغيره  
وقد بالغ الاذرعى وغيره في رد تحليل الرافعي الشبابية  
فقال العجب كل العجب مهنت يزعم ان من اهل العلم يزعم  
وتحكيه وجهها في المذهب ولا اصل له **قوله** ضيق الوسط واسع  
الطرفين اي وان لم يسد الا احد هما الاوسع كما اقتضاها



اطلاقهم انتهى ابن حجر **قوله** الا يتكسر ولو من الشا **قوله** المعصوم  
بالمعصوم غير كما صرح به الرويان ومثله في جواز الهجو المبتدع  
كما ذكره الغزالي في الاحياء والفاسق المعلن كما قاله الغزالي ونحوه  
الاسنوي انتهى شرح الروض ومثله اذا هجا بما نطأه من  
بدعة وفسق كما تجوز عينه حينئذ **قوله** والمروءة لغة الاستقامة  
وشرعا ما ذكره الطصنف **قوله** قلنسوة وهي ما يلبس على الرأس وحده  
**قوله** وقبلة حليمة الخ وعد في الروضة من ذلك حكاية ما يتفق له  
مع زوجته في الخلوة وجزم في النكاح بكرامة هذا وفي شرح غيره  
حرفه دينية واعتوض قولهم الحرفة الدينية مما تجزم المروءة مع قولهم  
انها من فروض الكفاية واجيب بحمل ذلك على من اختارها لنفسه  
مع حصول الكفاية بغيره **قوله** وترد شهادته لبعضه ولو  
بتزكية او رشد وهو في حجة لكن يواخذ باقراره نعم لو ادعى  
السلطان بما لم يثبت المال فشهد له اصله او فرعه قبل كما  
قاله الطاوودي لعموم المدعى به انتهى شرح البهجة  
**قوله** لا شهادته عليه بشيء وفي الشهادة لاحد اصله  
او فرعه على الآخر خلاف جزم ابن عبد السلام بالقبول وفي  
فتاوى القاضى ما يؤيده لكن جزم في المستقيم بردها وجعله  
اصلا مقبوسا عليه وقد ربح الشيطان منع الحكم بين ابيه  
وابنه انتهى تصحيح **قوله** وغيره بالجر عطف على من المجرور  
باللام **قوله** اي ويفرح بخبره ويكتفى بما يدل عليها كالمخاطبة  
اكتفاء بالمظنة لها فيه من الاحتياط نعم لو بالغ في خصومة من سيشهد عليه  
ولم يجبه قبل عليه **قوله** لها قام عندهم وان استكروا دمانا واموالنا  
ولا ينافي هذا ما ذكره في البغاة لامكان حمل ذلك على انه مشتق  
تقييد لا خصوص يفهم احتقارهم ورد عان بغيرهم  
انتهى ابن حجر **قوله** لاداعية المعتمد القبول من الداعية  
فاذا قبلت شهادته قبلت روايته خلافا للشارح ولهم تبعه

قوله ولا خطابي

قوله ولا خطابي اي اصحاب ابى خطاب الكوفي كان يقول بالوهية  
عقبر المصادق ثم ادعاها لنفسه **قوله** حسبة من الاحتساب  
وهو طلب الاجر سواء سبقها دعوى ام لا كانت في غيبة المهور  
عليه ام لا **قوله** او فيما له فيه حق موكد وهو ما لا يتأثر برضي  
الادبي **قوله** وعقوب اي غير ضمني اما الضمني كان شهد  
لشخص بشيء في بيده الذي يعقوب تجرد السر اقل يصح في الاصح  
ومثل العقوب الاستيلاء دون التدبير وتعلق العقوب والكتابة  
وشوا بعضه وان تضمن العقوب لكونها على الملك والعقوب تبع  
كما تقدم التنبية عليه **قوله** فهم قدوة الا ان يصلوه بقولهم  
ونشهد بذلك على الاوجه ابن حجر والمعتد سماع الدعوى  
في شهادة الحسبة التي محض حدود الله تعالى رمل **قوله**  
تسوط اقلع الى الاقلاع يتعلق بالمال والندم والعزم بالمستقبل  
**قوله** في بيان ما يعتبر فيه شهادة الرجال بقدر  
الشهود وما لا يعتبر فيه ذلك **قوله** فيكفي للصوم كما مر ومثل  
رمضان بحجة بالنسبة للوقوف كما قال بعضهم وكذلك سवाल  
بالنسبة للأحرام بالجم كما قال ابو ثور وكذلك شهره  
المذكور صومه اذا شهد بروية هلاله خلافا للشارح حيث  
قال ولو للصوم والمعتد خلاف ثبت بو احد **قوله** وشرط  
لجواز الخ واعتبار الاربعة بالنظر للمدعى فلو شهد بجرم الشاهد  
اثان وقسمراه الذي نالت فسقه وليس بايقاد في انهي **قوله**  
اربعة من الرجال ولو انهم كانوا لاقامة الشهادة **قوله**  
وطلاق سواء كان نكاحا بعوض ام بغيره ان ادعته الزوجة  
فان ادعاه الزوج بعوض ثبت بشاهد ومين ويلغزبه



فيقال لنا طلاق فيثبت بشاهد ويمين **قوله** ويقرب منه عوى  
 المرأة النكاح لا يثبت بالمهر أو شطرة أو الأثر فيثبت برجل  
 وامرأتين أو يمين هذا ما اتفق به الغزالي كما نقله قاضاه **قوله**  
 كبدارة وثبوتية وحمل ما ذكره الراجعي في النفقات انتهى **قوله**  
 وخلص صريح في إمكان إقامة البينة عليه وبصرح النووي في  
 أصل الروضة وتعلم في فتاويه عن ابن الصباغ وصوبه بعضهم بأن  
 وحمل ما في الاطلاق من التعذر على التفسير انتهى **قوله** وعيب  
 امرأة كرتق وقرن وجرح على قرع كما صوبه النووي بهذا أن  
 كان الشاهد بها عالما بالطلب كما نقله الراجعي في أصل الروضة  
 عن التهذيب ولا فرق بين حرة وأمة كما صرح به في الروضة  
 وأصلها **قوله** تحت ثوبها والمراد بما تحت الثوب ما بين السر  
 والركبة كما صرح به الأصحاب انتهى وخرج تحت الثوب العيوب  
 الظاهرة في الوجه والكفين فلا تقبل بشهادتهن فيها إلا جلال  
 كما قاله البغوي انتهى وتثبت العيب في وجه الأمة وفيها  
 بيد وأحالة المهنة برجل وامرأتين لأن المقصود منه المال  
 انتهى وهذا هو المعتمد في المسئلة **قوله** وله أي المدعي  
 ترك حلف بعد شهادة شاهده وتحليف خصمه لأنه أي المدعي  
 قد يتوهم عن اليمين ويمين خصم تستقط الدعوى فليس له  
 حلف بعده مع شاهده لأن اليمين إليه فلا عذر له في تركها  
 وبه فارق قبول بينة بعد وقصد **قوله** أن حقه لا يبطل  
 مجرد طلبه يمين خصمه لكن الذي رجم **قوله** فلا يعود حلف  
 مع شاهده ولو في مجلس آخر لأن **قوله** يمين بطلبه  
 يمين خصمه انتهى في آخر **قوله** ثبوت بلسانه من المدعي

بالأقراء

بالأقراء ما مر في باب مقتضاه التفصيل بين أن يكون صغيرا  
 فلا يثبت محافظة على حق الولاء للسيد فإن كان بالغاً وصفاً  
 ثبت في الأصح **قوله** لا يتابع والفرق أن المدعي هنا يدعي ملكا  
 وخجته تصلح لإثباته والعقوب يترب عليه بأقاربه وهناك  
 قامة الحج على ملك الأم خاصة وأما الولد فلم يدع ملكه وأما بقول  
 هو حر الأصل وذلك لا يثبت بالحج الناقصة **قوله** والآتي  
 منع حلف قال الزركشي وينبغي أن يكون محل ذلك لا وهذا  
 هو المعتمد **قوله** كان يضع انمى يده على ذكر رجل داخل  
 امرأة أو دبر صبي **قوله** وقد حاكمي الإنسان صوته غيره  
 فيستقيه به وأما حله أجماعاً وطى ر وحبه اعتقاداً على صوته  
 للضرورة وكذا لا تقبل شهادته على ما اعتاد عليه **قوله** وعرفه  
 باسمه ونسبه ومن عرف المشهود عليه يكون من فلان كفى ذلك  
 كما يشعر به اطلاق المصنف النسب وبصرح الغزالي وأن يحث  
 في الروضة كما صرح بعدم الاكتفاء لم يستند بالقول في النضا  
 على الغائب ابن القاضي لو لم يكن إلا أني حكمت على محمد بن فلان  
 أخذ الحاكم باطل وجمع بينهما محل هذا على من لم يعرف الأب فقط  
 أي ولم يعرف القاضي وحمل كلام الغزالي على من عرف به أي عرف  
 انتهى فالمدار على المعرفة وعدمها **قوله** شهدتهما أن غاب  
 الحج ويعتمد في ذلك يعرفه أو الاستفاضة ولا يعتمد قول المشهود  
 عليه أن فلان بن فلان كما يفعل مشهود الزمان بل يكفي  
 حاكمي رجل حليته كذا وكذا أو ذكر أنه فلان بن فلان انتهى  
 ونقصه الشارح على هذا عند قوله بحل القاضي بالحلية  
**قوله** وقال الغزالي إن اشتدت الحاجة إليه وكثر دعي  
 تلبس وهذا ما ذكره احتمالاً لا وضعفه وبعده في الصوفى



على تصحيح **قوله** اعتمادا على صحتها ويستثنى من اطلاق  
امر ان احد الناس لو كان بقاءه رقيقا فحوز في اليمين **قوله** ان يقال ان  
عنده المصلحة خارجة من قوله اعتمادا على صحتها والثاني ما لو تحقق صحتها  
من راجح كيثف وازم هل حتى ادى على عينها كما اشار اليه في الروضة  
كاملها كما قال بعضهم والاشكال فيه انتهى وقد اشار السارح الى هذا الخبر  
بقوله او امسكها حتى يشهد على عينها **قوله** وفي العلم بالاسم والنسب  
عند غيبتها فان لم يعرف الاسم والنسب كشف وجهها عند العمل عليها وقيط  
عليها وكشفه عند الاداء ايضا لم يستيعاب وجهها بالنظر للشهادة  
عند الجمهور لكن الصحيح عند الماوردي انه ينظر ما بعد فهاه فلو حصل بعض  
وجهها لم يجاوزه ولم يرد على مرة الا ان احتاج للتكرار انتهى **قوله** والعمل  
على خلاف اي عمل الشهود لا القضاة اي ولا اعتبار بعلمهم ولا دلالة في ذلك على ترجيح  
خلافه لمن رآه **قوله** وهو العمل عليها يترك اي بتعريف عدل او العمل عليها  
بتعريف عدلين وهما في اصل الروضة وجهان والاول منهما يحكى عن جمع من  
المأخرين وعرف بهذا انه ليس المراد بالعمل على الصحيح بل عمل بعض الشهود  
في بعض البلاد والاعتبار به انتهى اني قاسم وقد تقدم التنبية عليه ايضا  
**قوله** الجلية وهي كوما دل على الخبي من اوصاف الظاهر فيقول احضر رجل  
ذو كذا فلان بن فلان ويد كوماية من طول وقصر وبياض وسود وشعره  
وهو الونمة وعجلة لسان وغير ذلك ولا يجوز التولية بلباس وخو  
انتهى **قوله** ولا يشترط عدالتهم وحرثهم وذكرهم ولا بد من اسلامهم  
كما في العباب **قوله** لانه قد يعلم خلاف ما الناس كما راجح الشبان  
وحمل السبكي على ما اذا ذكره على وجه الارثية رتب شهادته ثم قال  
سدى الاستفاضة فمقبول وذكر مثله حيث ذكر الشبان  
ما واصل ترجيح عدم العبول اذا امره به ما يعمده وقد قال في شهادته

الراجح يجب ذكر سبب محج وسماعه في شهر الوحي فيقول رانية يرفي او سمعته يقذف  
وعلى هذا القياس تقول في الاستفاضة استفاضت عندي وقد اشار السارح الى ذلك  
في سيرة الاستصحاب **قوله** والمرشد كما اتى به من الصلاح **قوله** والارث  
بان شهود شهادته ان بالقسامع كما قال ابن المقرئ في الروضة **قوله** ونعم بعض  
ذلك كقوليه القضاة وخرج **فصل** في تحمل الشهادة وادائها  
**قوله** والمراد في الجملة اي باليسبة لغير القاضي والمنفى هو الوجوب عليه  
**قوله** لما مر انه لا يلزم القاضي ويقال المنفى هو الوجوب العيني ولا  
ينافي ما هنا من الوجوب على الكفاية **قوله** وكذا الاداء للشهادة فحق كفاية  
واطلاق الراجح وجه من فيما لو دعي للاداء عند غير قاض كاميرو وزير ثمانية  
يلزمه ان علم ان الحق لا يخلص الا عند كفاية الشاهد اليه العبارة انتهى **قوله**  
بل يحرم عليه ذلك قال الا ذري في حرم الفسوق خفي نظر لانه شهادة بحق  
واعانة عليه في نفس مع الامر ولا اثم على القاضي او لم يفيض بل يجيب الوجوب  
اذا كان في الاداء انقاذ نفس او عضو او بضع قال وبه صرح الماوردي في غرر  
انتهى **فصل** قال السامع لست بشاهد في هذا الشيء ثم جاف تشهد  
نظر ان قاله حتى نصدي لاقامة الشهادة لم تقبل شهادته وان قال قبل ذلك  
بشهادتي يوم قبل قال الراجح **فصل** في تحمل الشهادة على الشاهد  
وادائها **قوله** بخلاف عقوبة له تعالى والمراد منع الشهادة على الشاهد  
في عقوبة الله منع اثباتها بها فلو شهد اعلى شهادة احز من ان كما كره فلا نا  
قبلت **قوله** لا ما يشهد به الاصل اي وشهادته الاصل ممن يطالع عليها  
الرجال غالبا لا تعقل فيه النساء **قوله** بان يستوعبه الاصل من الاستماع  
وهو التحفظ **قوله** او عذره بعد رجوعه دون ما حقه والفرع كالمطر والوحل  
السديد كما فيه بذلك في روضة واصولها قال في المهمات وهو تعبد باطل  
فان مشاركة غيره لم لا يرد من كونه عذرا في حق الاصل فلو حسم الفرع  
المشقة وادى قبلت شهادته وهو حسي متعبد رمل **فصل**  
في رجوع الشهود عن شهادته **قوله** امتنع بحكمه بها في عقوبة او بضع



او ما **قوله** انهم تود دهر يرجون ان يرجع المشهود عليه احتمالان للعياد  
وجرد في قنود بالاول وضع في الروضة واصلا وان يعرف محل الجناد من  
المصوم ولا قدر الحجر وعدده قال القاضي لان ذلك تفاوت كثير يستبر  
لا غيره به وحال في المرات فقال يتعين السيف لتعذر المماثلة **قوله**  
وهم معه كالمسك مع القابل هذا ما قطع به في الروضة واصلا في كتابات  
وصحح البقوي ابيرا كجميع وقال ابن انه المذهب كما ذكره القاضي في التولي  
وصاحب الثاني **قوله** فان لم تراجع خني انقضت غير موافقا في التاس  
قال البلقيني وغير معتد والاصح المعتقد انه لا يعرف شيئا اذا امكن  
الزوج الرجعة فتركها باختياره انتهى وفيه نظر لان الامتناع من  
تد ارك ما يعرض بحياة الغير لا يسقط الضمان كما لو جرح سواه  
غيره فلم يدعي ما لا يملكه التمكن منه حتى مات **قوله** بدله من مثلي  
في الثاني وفيه في المسوم وفي هذا نظر لان المعروف ما هو للمحلولة  
فالواجب العدم مطلقا ولو مثليا في اي وقت تعبر القيمة وجهان في حاوي  
والجرح احدثا وقت الحكم لانه المقوت حقيقة والثاني الكثر ما كانت  
من وقت الحكم الى وقت الرجوع وفي اداب القضاء ابن القاضي لو شهدوا  
بوقف دارا وقرى او جعل الشاة افضية بلزمت قيمة ذلك يوم شهدوا  
لان ذلك اطلاق فهو منزلة العتق اي منزلة الشهادة بالعتق ولو  
قامت بينة برجوعهم غرموا على المعتد كما اتى به الشيخ الراملي رحمه  
الله تعالى خلا لما في شرح الروضة من عدم الرجوع **قوله** قال  
الاسنوي والمحدث انهم يغرمون للزوج والفرق بينهما ان الزنا يقطع  
النظر عن التركيبة غير صالحة للاجلا اصلا فكان الملبى هو التركيبة  
وبد يندفع ما قاله الاسنوي وغيره **كتاب**

الدعوى والبيانات **قوله** وشروعا اخبار عن وقد حق للحجر على غيره  
عند حاكم وقال بعضهم هو مطالب بحق لازمه  
او مقر بمنع بشروط **قوله** ضمن النقص  
نقصها كالفاسد ولو انقضت القيمة  
على ما جزم به في الروضة ونقل في ا  
**قوله** والمدعي عليه من واقعه  
في بيمينه لقوة جانبه وكلف

المدعي بينة

المدعي بينة لضعف جانبه **قوله** وهي مدعي عليها فتخلف ويرتفع  
الكتاب وتقدم حاب في الشرحين والروضة هناك ذكر احتمال  
اختلاف على العكس ان المصدق في العزاق وكذا في المهر على الاظهر  
ورجائي كتاب كتاب المشوك تصديق الزوج فيما له اسما فلا معا وقالت  
مدعيته قالوا لو اختلفا على العكس فلا نكاح لا عتراض وهي تدعي نصف  
المهر وفي المصدق منها القولان واخذت البلقيني في النصيب ما هناك  
مستند الحديث وضموم الشافعي انتهى واعنده ايضا شيخنا الراملي  
رحمه الله **قوله** استقلال للمهر مرة اي ان كانت يده عادية اي في  
حكمها كما حجة الادريجي بخلاف من يده يد امانة وهو باذل للمال فلا يجوز  
الاخذ بغير اذنه وعلمه لادعائه بطلنذه الذهاب **قوله** مقدما للنقد  
على غيره قال الادريجي غير الامة احتياطا للبضع وتقتصر على قدر حصته  
بالمصادرة من مدين ميت او مجوس عليه بغلس **قوله** خلاق دين الادري  
حتى لو امتنع الزوج من نفقة زوجته فلها الاستقلال باخذها من  
غير قاض في الاصح **قوله** كونهن واجارة كما ذكره الادريجي وغيره  
**قوله** كالمستام فيضمنه باقضى ثمة كالمقصوب لا بقيمة يوم التلف  
والتشبيه بالنسبة لاصل الضمان عباب **قوله** كان يكون لزيد  
على عمر ودين ولعمر على بكر مثله فليد ان ياخذ من مال بكر مال على عمر  
وقال في الروضة ولا يمنع من ذلك عمر ووافر ان يكون له المراد  
برد عمر ومنعه يعني لو منع عمر ومن يدا من الاخذ من مال بكر فلا  
يمنع عليه الاخذ بل له الاخذ وان منعه **قوله** وافر ان يكون له  
اي لعمر واي بكر لزيد الاخذ من مال بكر وان كان بكر صغيرا لعمر  
اي وهو مطلق والشارح الحلي ويؤخذ منه علم الغرمين بالاخذ  
وتحويل مال الثاني من الاول انتهى قال ابن حجر اما علم الغرمين من  
**قوله** ولا يمنع من ذلك عمر وافر بكر له واما علم عمر فيمن  
**قوله** ولا يجوز بكر استحقاق يد على عمر وافر بكر له واما علم عمر فيمن  
لا يعلم بالاخذ فياخذ من ماله ثمة فيؤدي الى الاخذ من اثنين



وغيره قد لا يعلم بذلك فيأخذ منه مائة فيؤدي الى ذلك ايضا ووجه  
ان قاعه ان المسئلة منصوبة بالعلم فلا ترد ذلك انتهى وقد يقال لا يلزم  
من جود بكون استحقاق زيد على غيره وعلية بالاخذ **قوله** وتغير في  
الولي بالعدالة اولى من تغييره فيه بالي شدة لان من فسق بعد رشده  
رشيد وليس بعدل قال التقيي وقوله مرشد ليس مرشدا في عدل  
فينبغي تعيينه ورده الركني بان المراد مرشد ههنا من دخل في  
الرشداي صلح للمولاية وهو اعم لتناول العبد والمستور والقاتق  
ان قلنا في قال بن جرو وفيه تطويل المراد برشد عدل وانما اثره  
لانه الواقع في لفظ خبر لا تكاح الابوي مرشد **قوله** امهل  
اي وجوب الكفيل والافنا لترسيم عليه ان حيف هرب **قوله**  
حلف ولم يسبق منه اقرار بوق حال تكليفه ولم يحكم بوقه حال  
صغره والام تسمع دعواه **فصل** فيما يتعلق بحواب  
المدعي عليه **تنبيه** يقع كثيرا ان المدعي عليه يجب بقوله  
يثبت ما يدعيه فيطالب القضاة المدعي بالاثبات لفهمهم ان ذلك  
جواب صحيح وفيه نظر فالحل طاهر اذ طلب الاثبات لا يلزم اقرارا  
ولا انكارا فتبين ان لا تكفي منه بذلك بل يلزم بالنصرح بالانكار  
او بالانكار استي بن جرج **قوله** فالحواب الصحيح لا يستحق شيئا  
اوان ينكر الادعاء ان لم يكن او دعه **قوله** او يقول هلكت  
ان او دعه او يقول او رد دنيها ان وقع ايداع ورد فاولا للزوج  
**قوله** او ادعي عينا غفارا او منقولا **قوله** وهو ناظر عليه  
فان كان الناظر غير المدعي عليه انصرفت خصومة اليه انتهى  
**قوله** كما مر في كتاب الاقرار وقيل نشأ عي وقيل عيظا  
كما ظهر ما لكها **قوله** فحلف ما صح المصالح  
وكذا في الروضة وقول بجلال الخ  
في الروضة واصحابها انه قضا على حافة  
ان مفرغ على صحيح فليس كذلك  
له في ذلك ان طال الكلام  
بعد ذلك يصحح انه قضا  
على حافة

على حافة

على حافة فهم انه مفرغ على الصحيح وليس كذلك كما تقدم **فصل**  
في كيفية الحلف وضابط الحلف **قوله** من مدع اي اذا ردت عليه او  
اوقام شانه او حلف معه **قوله** وبلغ بصاب ركة نقد سبق  
في ركة النقد انه عشرون مثقالا ذهبا او مائتا درهم فضة  
كما في اصل الروضة لكن المصنف على اعتبار عشرين دينار اعتبارا او ثمة  
قال بعضهم وهو الاصح المعتمد انتهى والمعتمد الاول اعتبار عشرين  
دينارا او مائتي درهم او مائتي مثقالا ذهبا **قوله** ولا يبره اي لا يغلب  
فيه قاض ولا يغلب على من حلف بطلاق انه لا يحلف بينا مغلبة  
ولا على مريض وزمن وخافق وقد يقتضي حال التغلب من  
احد الطرفين وذكر انه امثلة منها دعوي العبد على سيده عتقا  
او كناية فانكره السيد فان بلغت ثمة بصابا غلب عليه  
فان نكل غلب على العبد مطلقا **قوله** لا جمع او ما حضور الجمع فقال  
الرافعي لم يذكره هناك يشبه مجده في عي تتعلق بالثبات حد  
او دعه كالتعان وصوب النووي عدم اعتباره ومال اليه التقيي  
في تصحيحه ومنع ما قاله الرافعي بان اللعان خارج عن القياس فلا تقاس  
عليه ثم شروع في كيفية اليمين فقال وحلف الشخص على البت اي القطع  
في فعله وفعله مملوكه فلو قال في الدعوي على السيد بما لا يقبل اقرار  
العبد به جني عبيدك علي بما يوجب كذا فانكره حلف على البت وكذا  
لو قال جنت بهيتمك علي رخي فالتغته وانكر ما لكها حلف على البت  
فطاع **قوله** محصور التيسر الوقوف عليه فلو نفى البايع الغيب  
عن العبد حلف على البت فطاع ايضا كما ذكره الواقفي في حلف انه باعه  
وما به هذا الغيب **قوله** ابراني مورثك اي وانت تعلم ذلك لان في  
الروضة واصحابها اما يحلف قيم المذكو على نفى العلم بشرط في الدعوي  
اليه عليه التعريف **قوله** في يقول مثلا مورثك غضب مني كذا وانت  
تعلم انه غضب **قوله** وحلف في البت في حلف له اشارة الى انه لا يجوز  
الغن الموكد في خطه **قوله** من كحل حظه مما يحصل له الظن الموكد

على حافة



كما حيزم به في اصل الروضة **قوله** نحو توريت بان قصد خلاف ظاهر اللفظ  
عند الخليف كما هو له كقول لا يستحق علي درهما ولا دينار او اراد به  
قبيله ودينار رجلا استي والتاويل اعتقاد خلاف لشهد عنده  
كالحق في شفعة الجوار **قوله** اعلم ان فيه كالف حيث كان القاضي  
لا يرى الخليف به كالف شافعي فان كان له الخليف به كالف شافعي فان  
كان له الخليف بغيره كالف شافعي لم تنفع التورية وهو ظاهر  
انتهى شرح روض **قوله** ونفعه التورية باطنا لا ظاهرا  
لم شروع في ضابط كالف فقال ومن طلب منه يمين الزوما ذكره  
المصنف ليس ضابطا لك كالف فان يمين الرد لا يدخل فيه ولا ايمان  
الفسامة ولا اللعان ولا اليمين مع الشاهد وكذا اراد كالف في  
جواب دعوى اصلية وايضا هو غير مطرد لاستثناهم من صور  
كثرة و اشار في المتي لبعضها بقوله ولا يخلف قاض **قوله**  
ففي خليف ابطال الخليف ولا يخلف ايضا السقيم في اطلاق المال في  
الاصل ولا حاربه ادعت وطى السيد وامية الولد وانكر السيد  
اصل الوطى على الصحيح في اصل الروضة ثم شروع في بيان قاعدة  
اليمين فقال واليمين كالختم **قوله** لا يسلسل ولو قال المدعي  
عليه قد خلفني مرة عندك فليخلف انه لم يخلفني وحفظ القاضي  
لم يخلف **قصة** في النكول ماخوذ من نكل عن العدو وعن  
اليمين اذا جبن **قوله** وقضي له بذلك واشعر قوله وقضي له انه لا  
يثبت حق المدعي بخلاف بل يتوقف على حكم القاضي لكن الازح في  
اصل الروضة عدم التوقف بناء على ان اليمين المردودة كالاقرار  
فان كقوليت بيمين عن حكم وثنائي في كذا **قوله** المقصود  
بذلك ايضا اي انه لا يتوقف على حكم **قوله** وبيد  
حقيق او نازل منزلة **قوله** وبيد  
على ما قاله القاضي والماوردى والقروا  
**قوله** فلا تسمع بعدها حجة تستقط

اخبر وقال بالسماع لانه اقرار تقديرى وصوبه الزركشي **قوله**  
سقط حقه وليس له رد على المدعي عليه لان الرد وده لا ترد **قوله**  
كما مر قبيل الفصل في قوله وكذا لو ردت اليمين على المدعي فنكلك اقام  
بينه **قوله** فان ابدي عذرا وقد استعمل الاصل تعليل بمعنى ابدي  
عذرا وهو خلاف معناه لغة فان معنى علم في اللغة شغل والهاء  
ومنه تعليل الصبي ليسكت **قوله** المعتمد الوجوب رمي **قوله**  
الى المجلس اي مجلس القاضي **قوله** وعلى الثاني جري جماعة وهذا  
هو المناسب لان مشيئة المدعي لا تنقيد باخر المجلس **فصل**  
في تعارض اليمين **قوله** لتناقض موضوعها فاشبه الدليلان اذا  
تعارضوا **قوله** ولا يبد احد وصورها بعضهم بعقار ومتاع ملقى في طريق  
وليس المدعيان عنده اشئ من قاسم **قوله** فهو لها اي باليمين القائمة  
اي لا يلبد السابقة على قيام اليمينين والزق بينهما كما قال بعضهم حاجة  
الى الخلف في الثاني لا الاول **قوله** وظاهر كما ياتي ان يقيم البينة او لا  
في الاول وهو قوله او يبدوها **قوله** رحت بيمينتي سو اشهدت  
بذلك او وقف على المعتمد **قوله** واعتذر ليس بقيد **قوله** او حكما بان  
نكرا ور واليمين على المدعي **قوله** باع دارا ثم ادعى انها وقف  
لم تسمع بيمينته كذا ذكره الشيخان اخرا له عاوي وخالف في ذلك العراقيون  
فقالوا تسمع اذا لم يكن صريح انها ملل بل اقتصر على البيع وهذا هو المعتمد  
**قوله** نعم **قوله** هذا قول شرح الروياني **قوله** الى الان والافانها  
بالملك القدم لا تسمع فضلا على انها تزج انتهى **قوله** رجع على باعد  
بالتم هذا كالمسئلة الشجرة حيث التقى فها يتقدرا الملك  
قبيل البينة ولو زاحب **قوله** فها امتنع الرجوع وكلمة في عدم اعتباره  
مستلحقا الى ذلك **قوله** عقود وايضا فالاصل عدم المقام بين  
المشتري والمشتري فاستند **قوله** فهو دية الى ما قبل الشراء وقال العراقي  
العجب كيف يتوكل في يدته **قوله** قبل البينة ويعد المشترا ثم هو يزوج



على الباع بالثمن **قوله** له لم يخر ما اذته لانه ليس بمقصود او نفسه  
وانما هو كالتابع والمقصود الملك وقد وافقه البيهقي في الدعوى  
قال الامام كذا وجهه القاضى وهو متجه وله اركى فيه خلاف وفيه  
الاوارى عن قناوى القفال لو ادعى شراعى فشهدت بيمينه **قوله**  
بالمك بطلقا قبلت لكن رد بان الصحيح انها لا تسمع حتى تصرح **قوله**  
بالشرا قال بن حجر وفيه نظير الاول اوجه الاول اذ لا فرق بين هذه  
وما في المتن من حيث ان الشاهد من كل منهما لم يصرح بما ينافى  
الدعوى **فصل** في اختلاف المتداعين في نحو عقد او اسلام  
او غنى كما يعلم من كلامه **قوله** ولا تعارض في الثمن فيلزم انه لان  
التساقط فيما وقع فيه التعارض وهو رتبة الشئ لا الثمن **قوله**  
فثبت الزايد باليمين الزايدة قال بن حجر وكذا ان تقول ان مجرد  
احتمال الاختلاف لا يفيد والالم يحكم بالتعارض في اكثر المسائل لكن  
يؤيده بل يصح به قول المهاج وكذا ان اطلقا أو احدهما في اللاح  
الا ان يجاب بان العقد الموجب للثمن تعدد ثم يقيى فساعد احتمال  
اختلاف الز من فعلوا به لقوة مساعده واما هنا فليس ذلك فلم  
يؤثر فيه مجرد جواز الاختلاف **قوله** او ادعى كل منهما على الثالث  
بيده شي انه باع الى وهذه عكس ما قبلها فان تلك من مشتريين  
وباع وهذه من باعيني ومشتري ومقصودهما الثمن وترك العوض  
في يده **قوله** كقولهم ثالث ثلاثة ويشترط في بيضة النضر ان  
تفسر كلمة التنصير بما يختص به النضر اني كقولهم ثالث ثلاثة كما  
اشار اليه الشارح وفي وجوب تفسير بيضة الاسلام وجهان اطلاقها  
وقال ابن الرفعة عدم الوجوب هو الذي ارده البندني وغيره  
وتعلم الاذرعى ثم قال ويظهر ان يكون للاح وجوب لاسمها اذا  
لم يكن الشاهد من اهل العلم او كان يفتى للقاضى فبما سلم الكافر  
**قوله** بان اخر كلامه اسلام ولا بد من تفسير كلمة الاسلام على العقد

**قوله**

**قوله** وميله اطلاق بينته من زباني واما يكون التعارض بالنسبة  
للادب فيحصل ويجهلي عليه ويقول اصلي عليه ان كان مسلما ويدعى مع  
المسلمين **قوله** مات الاب قبل اسلامي فكذب وقت الموت محال قاله في  
الدين فلا ترثه **قوله** وقد اتفقا على وقت الاسلام بان اتفقا على  
اسلام الابن في رمضان وقال المسلم مات الاب في شعبان وقال البصري  
في سؤال **قوله** وشهدا وارثان عدلان وان لم يكونا حائرين  
**قوله** وفي الباقي خلاف تبعض الشهادة فان قلنا لا تبعض وبه  
اجاب الشافعي في هذه الصور ردت شهادتهما في بعض الاول  
بشهادة الاحيين والثاني باقوار الوارثين انتهى ابن قاسم **قوله**  
**فصل** في القاييف والقاييف لغة متبوع الآثار وسر  
ما ذكره الشارح وجمع قاييف كبايع وباعه **قوله** ان هذه الاقدام  
بعضها من بعض فافتراره صلى الله عليه وسلم على ذلك وسروره  
به واستبشاره يدل على ان القيايف حق اذ لا يسر بغير حق وسب  
سروره صلى الله عليه وسلم ان اسامة وزيدا كانا حبيبه كما  
في مسلم وكان المنافقون قد طعنوا في سب اسامة لان ريدا كان  
أسف واسامة أسود كما قال ابو داود انتهى اسعاد **قوله**  
وامكن كونه من كل منهما والتعبد بالامكان من كل منهما للاحتراز عما اذا  
امكن كونه من احدهما فقط كان استلزام احدهما سنة بلوغه والقيط  
بن سنانين مثلا ولا يصح استلزام هذا انتهى اسعاد **قوله** كما رواه  
لهما او حوذه كل منهما في اسمه وطنها زوجته ولا بد من ثبوت الوطى  
بالبينة ولا يكتفى بالزوجه والواطي عليه لان اتفاقهما ليس حجة  
على الولد فان قام به عرض على القاييف حبيبه كما قاله الرافعي  
بقنا وان اتفقا على القاييف حبيبه كما قاله الرافعي  
كان الولد مكلفا واعتراف البيهة اخفى عن البيهة وعلى هذا فيقيد  
كلام المتن باقامة بيهة الو



**قوله** فلا ينقطع تعلق الاول بل يعرف الولد على الغايه كما قاله في الاسعاد **كتاب العتق** هو لغة مأخوذ من قولهم عتق الفرج اذا طار واستقل وشرع ما ذكره السارح فخرج به بالادي الطير والبهيمة فلا يبع عتقها في البيع وختم المصنف كتابه بالعتق رجاء من الله ان يعتقه من النار والعتق المنجز من مسلم رقبة اما العتق المعلق بقي المداق من الرافعي انه ليس عقد رقبة قال بعضهم **ا** انه ليس عقد رقبة كما اصل وضعه على ذلك لكن قد يقرن به ما يقتضي ذلك اي كونه رقبة كمن علق عتق عبده على ايجاده رقبة كان صليبت الضحي فانت حر اما العتق من الكافر فليس رقبة كما في الرافعي في الوقف انتهى مع زيادة ابن قاسم **قوله** حتى الفرج بالفرج وحصر الرقبة بالذكور وسائر الاعضاء لان ملك السيد لعبده كالحيث في الرقبة فاذا اعتقه فكانه اطلق من ذلك وحقق الفرج بالذكر اما لان ذنبه وهو الزنا فحشد اما لانه قد يختلف في المقتق والمعتق وهذا الحسن والاول منقوض بما يحصل به الكفر من الاعضاء وان الكفر فحشد من الزنا انتهى اسنوي **قوله** لا يملكه اي يغير حق فان كان بحق صح ويتصور في الاولى عن الصبي في كفارة القتل والبيع بشرط العتق انتهى ابن قاسم **قوله** وانت فليكن الرقبة لا يفرق بين هازر ولا عب ولو قال اعتقك الله او الله اعتقك فثلاثة اوجه ما لها صراحة اعتقك الله لا عكسه لكن في زيادة الروضة او ابل البيع عن ثاوي الغزالي ان باعك الله اي في البيع او قال الله اي في الاقالة كناية والمغني لا يفرق بين قوله اعتقك الله او الله اعتقك **قوله** ولو قال لمن اسمها حرة اي في حال اما لو كان اسمها قبل طروا رق حرة فقال باجرة ولم يخطر له البذبا باسمها القدم عتقت ان قصد بذالها لم يعتق في اللاح انتهى **قوله** بخلاف المصريح ان قصد لفظ العتق بعناه فلا

بدر منه ليجز الاجبي اذ لفظ العتق ولم يعرف بعناه **قوله** نعم لو وكل في غناه فاعتق الوكيل جزوه اي الشايح لان هذا اذا كان الوكيل احيا فان كان شريكا عتق ما عتقه وسوي في الفرق اذا كان ملك الاعناق عن نفسه نزل فعلم منزله فعل شريكه ولا كذلك الاجنبي فيقتصر فيه على ما عتقه لافرق بين ان يملك في الكل او الميعن **قوله** اراد به مجلس الخطاب لا حضور كذا قاله الركني **قوله** او يعتك نفسك بالف اي في ذمتك فلو باع بعد نفسه شي معني لم يصح جزه مالا لان السيد يملكه فلو باع بعد نفسه شيء على البائع ان قلنا الولالة والام يسوي كما تباوي البغوي انتهى **قوله** ولو اعتق حاملا شمل اطلاقه ما لو قال لها انت حرة بعد موتي فانها تعتق مع حامليها في اللاح في الروضة واصلها في الروضة ولو عتقت قبل خروج بعض الولد منها يسوي اليه العتق اي يتبعها كما في الروضة واصلها في باب العتق وعلى هذا فيحل كلام المتن على كل محتمل كلف او بعضه انتهى **قوله** حتى يعطى بان يقول عتقت به في ملكي **قوله** وسوي بالاعناق الا اذا كانت الشريكات عتقها ثم اعتق احدهما صنفه في حكم بالسوايه بعد العجز عن ادانصيب الشريك على الصحيح انتهى ابن قاسم **قوله** لا يسوي وليس بالمراد بالموسر فصيت شريكه الغني بل له من المال وقت له الاعناق دون ما بعده ما يفي بقيمة نصيب شريكه فاصلا عن قومه وقوت من تلامه نفقة في يومه وليلته وعن دست ثوب يليق به وعن سلكي يومه على ما سبق في المفلس ويصرف له كذا ما يباع ويصرف في الديون انتهى **قوله** وعليه لشريكه قيمة ما ايسره لا ولشريكه مطالبة العتق يرفع القيمة واجباره عليها فلو مات احدثت من تركته فان لم يطالبه الشريك فللعبد المطالبة فان يطالبه طالبه القاضى واذا اختلفا في قدر قيمته فان كان العبد حاضرا ور العهد ووجع اهل النفوس او مات او غاب او طال العهد صدق الموعود الاظهر انتهى ابن قاسم **قوله** ولا يسوي تدبير اشار به الى ان شريكه لسوايه تجزا او معلقا على الوجه الاتي في كلامه **قوله** اعتقت نصيب نفسي من نصيبك اي نصيبتي



فعلك ثم يصح **قوله** فلا شيء لهما على الآخر وهذا مبني على إطلاق الدور وهو  
أدق لنا بضمهم الدور فلا يعتق شي لأنه لو عتق نصيب الخبز لعنق قبل نصيب المعاق  
وسوي عليه بناء على ترتيب السوابق على العتق فلا يعتق نصيب الخبز قبل دور من القول  
بعتقه عدم عتقه ونحوه كدور وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه وهو دور  
لعنق ما الدور حكمي وهو ان يكون من اثبات الشيء بغيره فليس مرادنا  
كما لو أخرج يابن الحيت فانه يثبت نسبه ولا يرت لك دور الحكمي **قوله** سوا  
جزء بعض من اصل او فرع **فصل** في العتق بالنقص **قوله**  
ولو عتق مملوك لصفا وجنون انما يجوز الاصل باطل البائع عن المكاتب فلم يهزم  
صحيح فلا يقال لم يقصد له فهو مكرما فالإطلاق الحاي **قوله** عتق عليه يستثنى من إطلاق  
ما ساق في المتن في ملة الرضى لبعضه بعوض وعليه دين يستوفى فادى العتق  
عليه في بقية الحال ولا يفر هذا فقال لنا موسو اشترى من يعق عليه ولا يعتق **قوله**  
ولم يكن جدي غير كاسب لأنه لا ضرر على المولى عليه حينئذ **قوله** ادلا يتوقف  
عليه عتقه على إجازته ونقل الشبان ان الاصحاب اطلقوا في ادث القريب متى حكمنا  
بعتقه من التملك وعللوه بان عتقه وصية ولا يمتثل الى الجمع بينهما قال  
وكان تفريع على إطلاق الوصية للوارث كان قلنا نقف على الإجازة ثم عتق  
جمع يحتمل توقف الامر على ما يحتمل خلاف **قوله** لم يصح قبول العتق وهذا  
هو المعتمد كما في الصحيح للمصنف وما في الجمع بغيره لا اصله ضعيف لكن يصح  
في المهمات **فصل** في الاعتاق في موضع الموت وبيان الوعة **قوله**  
فان كان مستغفرا فلا يعتق بيمينه واراد بعدم العتق عدم النفوذ ولكن حكم  
باعتقاده في الاصل حتى لو تبرع شخص بآداء الدين او ابرأ مستحق الدين منه فقد حاكم  
صرح به الرافعي فيما لو اوصى بشي وعليه دين مستغفري انتهى وقد اشار الشارح  
الى هذا بقوله وظاهره انه لو سقط الى **قوله** خرج بالبيعة ما لو اعتقه على الرتيب  
فانه يقدم الاول ولا فرقة كما بين عليه الشارح بعد ذلك **قوله** بمعنى ان عتقه بغير  
اشارته الى ان العتق لا يحصل العتق بل هو حاصل وقت اعتاق المدين وانما  
غنى العتق عن غيره **قوله** ويجوز اخراج رقة الاساء الى الرق فلا يتولى في  
الاخراج بكتابه الاسماء الاجزاء على كونه بغيره من الاجزاء على الرق  
لانه اخرج الى فعل الامر من الاجزاء على الرق **قوله** اي من قوله بغيره  
رق وسهم عتق ليهول الاخراج بكتابه الاسماء الاجزاء على كونه **قوله**  
باعتبار عدم تاتي توزيعها بالعدد مع القيمة اي في جميع الاجزاء وفي عتق

الاساتين

الاساتين ان خرج وافق ثلث العدد ثلث القيمة **قوله** باعتبار عدم تاتي توزيعها بالقيمة  
مع العدد اي في جميع الاجزاء مثلا في الشرح والروضة للاول بحسبه قيمة احدى مائة واثنتين  
مائة واخرى ثلثها **قوله** بين الثلاثة اثلاثا كما صرح به في المذهب **قوله** واذا عتق بعضهم  
بقعة اي مما عتقه بقعة كما مر **قوله** فالزيادة حدثت في ملكه فلا تحسب **قوله**  
فغيره يرد الاستقنا **فصل** في الولاء **قوله** وقد بسطت الكلام عليه في شرح  
الفصول وغيره فخص نصي الامر في مسلم يعتق نصرانيا وموت العتق في جرة العتق  
وله بنون يضاري ائهم يرتونه وقال السبكي كل من تخلص للاصحاب فيه وجهان اصحهما  
ثبوت له معه وهو المقدم فيما يمكن جعله له **قوله** واذا عتق الولد ماله فالولد مفعوله  
مقدم وماله فاعل موخر **قوله** وابويه وانه على الولد وماله فاعل **قوله** بمعنى  
ان بطل ولاسل ولاها اشار به الى انه ليس معنى احوار الولد انه يتعطف على ما قبل عتق  
المخرج حتى يسترد به ميراث من اخرج عنه بل معناه انقطاعه من وقت العتق عن  
من اخرج عنه انتهى **قوله** وتبلى لمولاه ويستقر فلا يتقبل بعد ذلك الى مولي  
الامام عند فسخ جميع موالي الاب بل يتقبل الارث لبيت المال **قوله** اما ولا نفسه  
فلا يجزه واذا اعتد جيرة بقي موضع انتهى شرح البيهقي **كتاب**  
**التدبير** **قوله** اي للوقيق بعتقه كما مضى عليه في البويطي واختاره المزني والربع  
وسمى بجمع ولو قال دبروت نصفك او ثلثك مع واذا مات عتق هو ولا سراية كما  
تقدم في كتاب الاعتاق ولو قال دبروت يدك او عينك فوجهان كظنهما في القدر  
وقصته ترجح المنع انتهى والمعتمد انه صريح ونذير لكل لان ما قبل التعليق يصح  
امضاة الى بعض محله كالطلاق بخلاف ما لو قال دبروت ثلثك او نصفك فانه يبر  
لذلك بجزء فقط ولا سراية لان التسقيص معروف في الشاي بخلاف اليد وكذا  
**قوله** فان قال ان متهم دخلت الدار فانت حواش شرط دخوله بعده ولو قال  
لما مت ودخلت الدار فانت حواش شرط الدخول بعد الموت الا ان يريد الدخول  
قبل فعل الشبان عن البعوي هنا وهو المعتمد قال في المهمات والصواب انه  
لا يشترط ذلك فقد ذكر إطلاق ان هذا الوجه مفرع على ان الواو للرتيب  
**قوله** لعاق حق العتق ان كان موراثة كان له ذلك الا بطلان وتطير  
ذلك الوصية للموصي الرجوي في حياته وعقته على وارثه بعد الرجوع بموته  
عنه **قوله** وان لم يعلق معنى لها كما قال الامام والغزالي ونحو الامام بخلاف  
فيه وفي اصل الروضة فيما لو قال فانت حواش شيت تحمّل ارادة المنة



في الحيوة وحمل المشية بعد الموت فليراجع ويعمل بمقتضى ارادته فان قال اطلقت  
ولم اوشيا فالاصح حمل على المشية بعد الموت ووجه اجاب الاكثر من منهم العرايون  
وشرطوا ان تكون المشية بعد الموت على الفور انتهى **قوله** يصير نصيب المتأخر  
من الموت المتقدم مدبر الاله جليل معق بالموت وحده وكأنه قال اذا  
مات شريك في نصيب منك مدبر **قوله** دخل في حمل مدبره وصورة فيها اذا  
دخل دار امان **قوله** خلا لما يوهه كلام الاصل قال بعضهم وفي  
كلام الاصل تقديم وتأخير فان الواو لا يقتضي الترتيب والمعنى بيع عليه  
وتقتضى تدبيره بالبيع انتهى اني قاسم **قوله** ويقاس بها الثانية وهذا  
هو المعنى فيما اذا اعتق السيد مكاتبه قبل الاداء **قوله** وعليه جري البعوي في التهديف  
تبعاً للشيخ ابي حامد وابي اسحاق الشيرازي في التنبه والبعوي في التهديف  
**فصل** في حكم حمل المدبره والعلق غنقها بصفة **قوله** حمل من دور  
حامله ويعرف وجوده عند التدبير بوضعه لدون ستة اشهر منه فان ولد  
لاكثر من اربع سنين منه لم يتبعها وان ولدته لما بين اربعين من لها  
زوج بغير شهان فلا يتبعها وبين غيره فليتبعها **قوله** بعد الدين اي وبعد  
التبعات المخرجة في المرض وهذا معلوم من باب الوصية فلا حاجة لذكره  
**قوله** فان وجدت تغير اختياره كقول المطر انتهى **قوله** وقال كسبه  
بعد الموت اي اذا مضى بعد الموت من يمكن فيه كسب مثله **قوله**  
خلاف وار المدبره اذا قالت ولدت قبل الموت السيد بعد الموت وكذا  
حكم اذا اختلفا في ولد المنيولة هل ولدته قبل السيد او بعده او ولدته  
قبل الاستنلااد او بعده **قوله** ولا يدخل تحت اليد وكذا الوقت  
دبرني حاملا وقال الوارث بل دبرني حاملا فهو مني انتهى **كتاب**  
**الكتابة** هي خارجة عن قواعد المعاملات لدورانها بين السيد وعبده ولانه  
بيع مالم وهو رقبة عبده بماله وهو الكسب **قوله** وشروط عقد عتق  
الذي يسمى كتابه لما فيه من ضم اليه وقيل لانه يوثق بها غالباً **قوله** والابان  
فقدت الشروط او احد ثلما فيها جزم البلقيني في تصحيح بكراهته عبد يصنع  
كسبه في الفسق واستنلا السيد عنه قال وقد يثبت بحال الى الخرج  
حيث يقتضي لتكثيف من المماث وذكر غيره بمقتضى وناقالة البلقيني  
معتقد **قوله** ايحاً بالكتابة لا والمذهب انفقادها بالاستيابة والكتاب

موت  
ص

كما ذكره

كما ذكره الشرحان في كتاب التكا مع نظائر المسئلة كالصالح عن الدم اذا قل من عليه  
القصاص صلحني على كذا فقال المتحقق صلحك عليه **قوله** اذا ادنيه فانت  
حر او برت منه كما ذل بعضهم **قوله** مثلاً مثل الاداء الدفع والتسليم  
والايمان والحي كان يقول اذا دفعته او سلمته او ايتت به او جيت به  
فانت حر **قوله** مو جلا وتبع المصنف اصله التابع للحر التابع للوجير  
في جمعه بين الدين والتاجيل واعتبره الرافي بانه يمكن الاستغناء بالموت  
عن الدين لان الايمان لا تقبل التاجيل واجاب بن الصلاح بان دلاله الاثر امر  
لا يكفي في المخاطبات والدين والتاجيل وصفان مقصودان انتهى قال الشيخ  
خبر وفيه نظر لان دلاله الموجل على الدين من دلاله التصق لا الاله امر لان  
معلوم الموجل شرعاً دين تاجر وقاؤه فهو مركب من شيئين ودلاله التصق  
يكفي بها في المخاطبات والدين والتاجيل وصفان مقصودان انتهى قال الشيخ  
خبر قال الحسن في جواب انه تصريح بما علم من الموجل **قوله** فالتاجيل فيها  
شروط في جملة خلاف منفعة العين فانه يمنع فيها التاجيل بشرط اتمامها  
بالعقد وان يكون معها مال كما سياتي **قوله** على نياكم من اي في دية  
**قوله** ومطلق على المال المودى فيه كما سياتي وسكوهم عن بيان موقع  
التسليم لغرض الكتابة مشعر بعدم اشتراطه لكن في اصل الرخصة عن بن  
كح ان فيه خلاف في السلم انتهى **قوله** كما مر بيانه في الاجارة هو ان  
بن الصباغ قال الاسنوي وهو الصحيح خلافاً للبعوي فقال بشرط بيان  
العمل في خدمة نقله بن الرفعة عن ظاهر النص **قوله** صحت اي الكرامة  
لا البيع سوا قبل العقدين معا ام مرتباً قبلت الكتابة والبيع وعكسه  
كما يشعر به كلام المتن وصراح به في الرخصة هناك كما صلاها انتهى **قوله**  
ومن غرق ولا في التعليق وقع بادايم لان الثانية الصحيحة  
فيها حكم المعاوضة لان **قوله** لا يستقل فيها بالتردد **قوله**  
لا كسب الخمر لكن ان الخمر قبل فسخ السيد الكتابة عتق وسري  
مطلقاً ان كان باقية له وليسار ان كان باقية لغيره واسترد  
سيدة ما دفعه اليه وعلى السيد بقسط القدر المكاتب

ع



قوله تعالى لو كانت الحية ما ذكره الطائوسى وابن الرقعة والبارزى وهو ضعيف  
 في الاولى والاخرة لان التبويض فيها ابتدا بخلاف ما لو اوصى بكفاة رقيق  
 فلم يخرج من الثلث الا بعضه فان التبويض في الدوام ويقتر فيه ما لا يقتر  
 في الابتداء وهذا هو المعتمد كما رجمه البلعيني **قوله** فيما يلزم السيد  
**قوله** قبل عتق ويجوز بعده قضاء في التهذيب ان وقت وجوبه من العقد  
 الى العتق موسع ويتعين عند العتق انتهى ابن قاسم **قوله** من جنسها  
 فان كان من غير جنسها لم يلزم المكاتب قبوله على الصبي فان رضى به جاز قطعا  
 واذا مات السيد بعد اخذ مال الكتابة وقيل لا يملك الزم الورثة في ذلك فان  
 كانوا صغارا تولاه وليهم وان كان مال الكتابة بائنا خزيمة الواجب لان  
 حقه في عينه ولا يراجه اصحاب الديون انتهى ابن قاسم **قوله** واستثنى من  
 لزوم الايتا المستثنى هو الحاملي وغيره **قوله** وكونه اربعا الى قال البلعيني  
 بينهما السرى روى البيهقي عن ابي سعيد مولى ابي اسعد انه كاتب عبد له  
 على الف درهم وما يتي درهم قال فانتيه بمكاتبتي فرد عليه ما يتي درهم  
**قوله** ونحوه عليه منع بمكاتبته دخل في القمع النظر وتقدم في كتاب  
 النكاح حله لما عدا ما بين السرة والركبة فاطلاقه محمول على ما فصله في كتاب  
 النكاح فلا اعتراض **قوله** ويجب بوطيه لها مهر وتقدم في كتاب المصداق  
 انه لا يتكرر تكرار الوطى الا اذا وطى بعد اداء المهر فتكرر فلا حاجة  
 للمبينة عليه بذكره له في كتاب المصداق **قوله** لاحد لانها ملكه وان علم  
 الحرتم واعتقده لكن يجوز من علم الحرتم منها **قوله** وصارت بالولد مستولاه  
 مكاتبته فتكون لعقبها ميبان واراد بمكاتبته انما مستورة على كتابتها والا  
 فالكتابة ثابتة لها قبل ذلك ولو قال كالحرة وهي مستولاه مكاتبته كان  
 انظر انتهى ابن قاسم **قوله** فان عجزت عتقت بموت السيد وعتق معها  
 ايضا اولادها فانها تبون بعد الاستيلاء كما هو معلوم في كتاب المصداق الاول  
**قوله** بعد مجازت بعد الكتابة بان تضعه لا اكثر من ستة اشهر من  
 الكتابة انتهى ولو اختلفا في ولدها فقال السيد ولده قبل الكتابة فهو رقيق  
 وقالت بل بعد هاو الزمن محتمل في اقامته فضى له بها وان اقامها  
 بينان فاحرمها وان لم يكن بينة صدق السيد بيمينه انتهى ابن قاسم  
**قوله** تبعها رقا وعتقا بالكتابة يخرج الكتابة ما لورثت المكاتبته عتقت